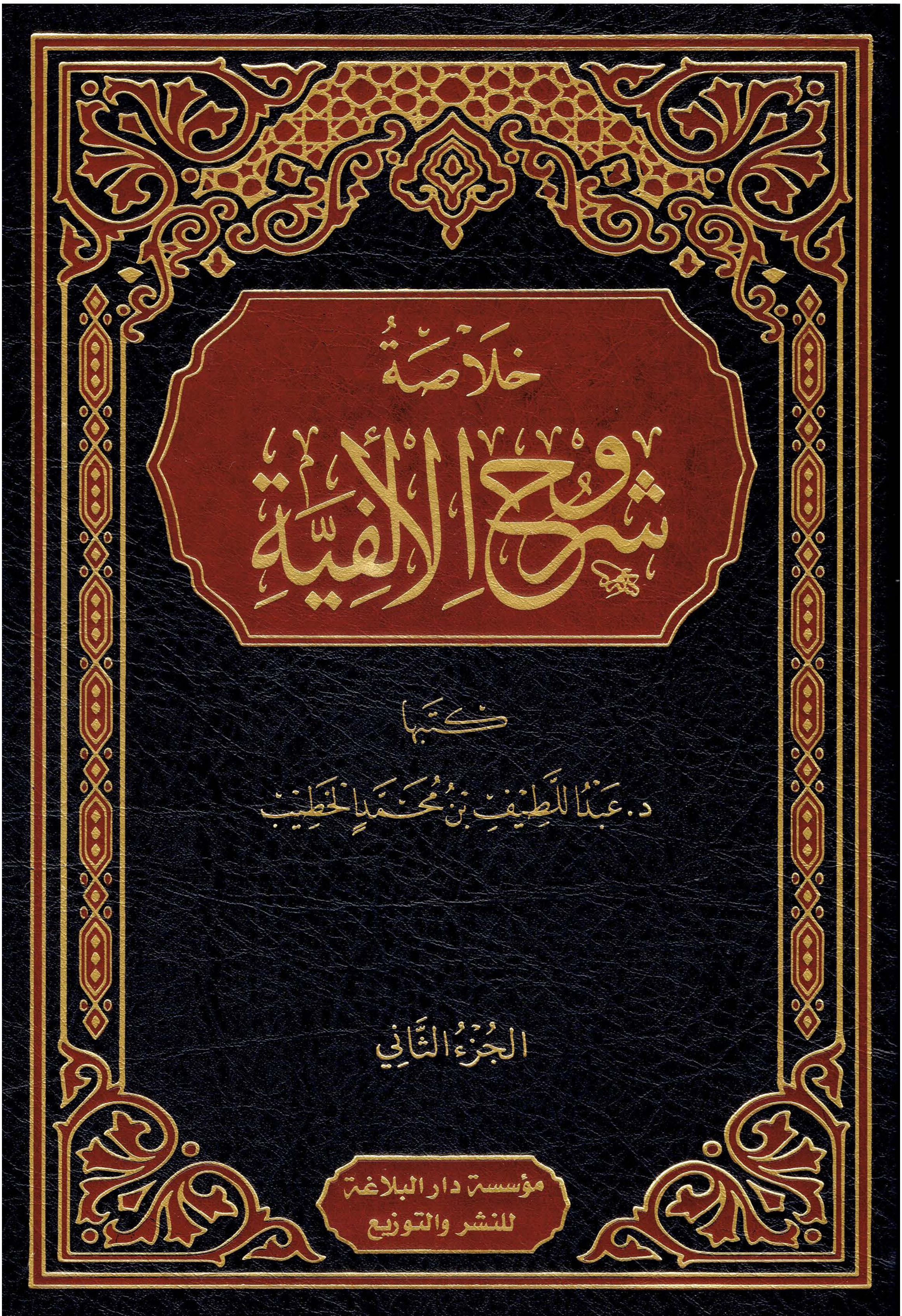

خلاصة
شرح الألفية
كتبها
د. عبد اللطيف بن محمد الخطيب
الجزء الثاني
مؤسسة دار البلاغة
للنشر والتوزيع

خلاصة

شرح الألفية

الطَّبْعَة الأولى
١٤٣٨هـ - ٢٠١٧م

الطَّبْعَة الثَّانِيَة
١٤٤٤هـ - ٢٠٢٣م

الناشر

مؤسسة دار البلاغة للنشر والتوزيع
الكويت
www.dr-alkhateeb.com

هاتف: ٩٩٦٦١٦٧٢ (٩٦٥)

خلاصة

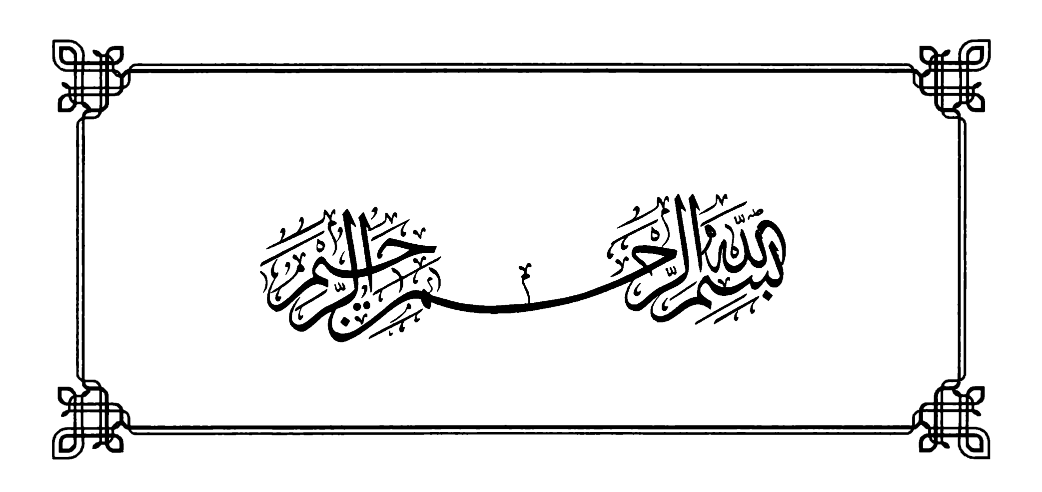
شرح الألفية

كتبها

د. عبد اللطيف بن محمد الخطيب

الجزء الثاني

مؤسسة دار البلاغة
للنشر والتوزيع


بسم الله الرحمن الرحيم

٣٧ـ (نِعْمَ) وَ(بِئْسَ) وَمَا جَرَى مَجْرَاهُمَا

٤٨٥. فِعْـــلَانِ غَيْـــرُ مُتَصَـــرِّفَيْنِ: ❁ (نِعْـمَ) وَ(بِئْسَ)، رَافِعَـانِ اسْمَيْـنِ

٤٨٦. مُقَارِنَـيْ (أَلْ)، أَوْ مُضَافَيْـنِ لِمَـا ❁ قَارَنَهَـا كَـ«نِعْمَ عُقْبَـىٰ الْكُرَمَـا»

ـ ذكر في البيت الأول أنَّ «نِعْمَ» و«بِئْسَ» فعلان لا اسمان، ولكنهما لا يتصرَّفان تصرُّف الأفعال لمانع منع من ذلك، وهو لزومهما إنشاء المدح والذَّمِّ علىٰ سبيل المبالغة، فلزما طريقة واحدة.

ـ والخلاف في الفعليَّة والاسميَّة منقول عن المتقدِّمين.

ـ **أهل البصرة ذهبوا إلىٰ أنهما فعلان، وهو رأي ابن مالك، وإلىٰ هذا ذهب الكسائي من الكوفيين.**

وحُجَّتهم دخول تاء التأنيث عليهما، تقول: نعمتِ المرأةُ هِنْدٌ.

وبئستِ المرأةُ دَعْدٌ، فهذا دليل الفعلية.

ـ **وعَرّج الشاطبي** علىٰ ذكر البيت السابق عند التعريف بالفعل، وهو البيت الحادي عشر:

بتَــا فعلــتَ وَأَتَــتْ وَيَــا افْعَلِــي ❁ وَنُــونِ أَقْــبَلَنَّ فِعْــلٌ يَنْجَلِــي

وذكر أنَّ الدلالة علىٰ الفعليَّة تكون باتِّصال ضمير الرفع البارز.

وحكىٰ **الكسائي**[1]: الزيدان نعما رجلين، والزيدون نعموا رجالاً.

- **وذهب الكوفيون إلىٰ أنهما اسمان، ومنهم الفَرّاء**، واستدلّوا علىٰ ذلك بدخول حرف الجرّ عليهما في قول بعضهم: **نِعْمَ السَّيْر علىٰ بِئْسَ العَيْر**.

وحكىٰ الفرّاء «**والله ما هي بنعم المولودة**».

- وقال بعضهم: «**والله ما هي بنعم الولد، نصرُها بكاء، وبِرُّها سرقة**».

وخُرِّج هذا علىٰ جعل «نِعْمَ» و«بِئْسَ» مفعولين لقول محذوف واقع صفة لموصوف، وهو المجرور بالحرف لا نعم وبئس، والتقدير:

- نعم السَّيْر علىٰ عَيْرٍ مقولٍ فيه بئسَ العَيْرُ.

- وما هي بولدٍ مقولٍ فيه نعم الولدُ.

فَحُذِفَ الموصوف والصِّفة، وأُقيم المعمول مقامهما مع بقاء «نعم وبئس». علىٰ فعليتهما.

وذكر الشَّاطبي[2] دخول حرف النداء دليلاً علىٰ الاسميّة لأهل الكوفة نحو: **يا نِعْم المولىٰ، ويا نِعْم النَّصير**.

قال: «ولا يسوغ تقدير المنادىٰ هنا؛ إذ لا يكون ذلك إلّا في الأمر وما جرىٰ مجراه...».

---

(١) توضيح المقاصد ٣/٧٥ ـ ٧٦، والمقاصد الشَّافية ٤/٥٠٧ ـ ٥٠٨، وشرح ابن عقيل ٣/١٦٠ ـ ١٦١، وشرح ابن النَّاظم ١٨١ ـ ١٨٢، وشرح الهواري ٣/١٩٤ ـ ١٩٥، وشرح ابن طولون ـ/٣٤ ـ ٣٥، وشرح الأشموني ٢/٢٩ ـ ٣١، وشرح المكودي ١/٥١٧، وأوضح المسالك ٢/٢٨٣، وشرح ابن الوردي ٢/٤٥٧، وإرشاد السَّالك ١/٧٠٠٠، وشرح السُّيُوطي/٣١٥، ومنهج السَّالك/٣٨٧.

(٢) المقاصد الشَّافية ٤/٥٠٨، واستشهد بالآية: ﴿أَلَّا يَسْجُدُواْ﴾ [سورة النمل ٢٧/٢٥]، وانظر كتابي معجم القراءات ٦/٥٠٤،

ـ وقوله: غير متصرِّفَيْن:

يعني: لا يُستعمل منهما غير الماضي[١].

ـ ولا بُدَّ لهما من مرفوع هو الفاعل، وهو على ثلاثة أقسام:

١ ـ أن يكون مصحوباً لـ«أل»، نحو[٢]: ﴿نِعْمَ ٱلْمَوْلَىٰ وَنِعْمَ ٱلنَّصِيرُ﴾.

٢ ـ أن يكون مضافاً إلى ما فيه «أل» ومَثَّل لذلك بقوله: نِعْمَ عُقْبَى الكُرَما.

وقوله تعالى[٣]: ﴿وَنِعْمَ أَجْرُ ٱلْعَٰمِلِينَ﴾، و[٤]: ﴿وَلَنِعْمَ دَارُ ٱلْمُتَّقِينَ﴾، **ومضافاً إلى المضاف إلى المعرّف بالألف واللام**، نحو: نِعْمَ غُلامُ صاحبِ القومِ.

ـ فعلان[٥]: خبر مقدَّم، غير: نعت «فعلان»، متصرّفين: مضاف إليه، نعم: مبتدأ مؤخَّر، بئس: معطوف على «نعم»، رافعان: نعت لفعلين، اسمين: مفعول برافعين.

ـ مقارني: نعت لاسمين، أل: مضاف إليه، أو: عطف وتخيير، مضافين: معطوف على مُقارني، لما: متعلِّق بمضافين، قارنها: صلة «ما»، كـ«نعم»: الكاف جارة لقول محذوف كقولك...، عقبى: فاعل «نعم»، الكُرَما: مضاف إليه، والجملة: مقول القول.

---

(١) ومن صور هذين الفعلين: نَعِم، بَئِسَ ـ نَعْمَ، بَئْسَ ـ نِعِمَ، بِئِسِ، والأصل في الاستعمال: نِعْمَ، بِئْسَ.

(٢) سورة الأنفال ٨/٤٠.

(٣) سورة آل عمران ٣/١٣٦.

(٤) سورة النحل ١٦/٣٠.

(٥) إعراب الألفيَّة/١٠١، وشرح المكودي ١/٥١٧ ـ ٥١٨.

٤٨٧. وَيَرْفَعَانِ مُضْمَراً يُفَسِّرُهْ ✽ مُمَيِّزٌ كَـ«نِعْمَ قَوْماً مَعْشَرُهْ»

ـ **ذكر من قبل صورتين للفاعل**: المعرف بأل، والمضاف إلىٰ معرف بأل، **وذكر هنا النوع الثالث، وهو أن يكون مرفوعُهما مضمراً مستتراً مبهماً يفسِّره مميّز يذكر بعده منصوباً بالفعل**، ومثّل له بقوله: **نعم قوماً مَعْشَرُه**.

ففي نعم: ضمير مبهم يفسِّره «قوماً»، وليس مرفوعه: معشره، وإنما هو مبتدأ[١].

قال الشاطبي[٢]: «فَثَبَت أَنَّ فاعله ليس هذا الظاهر، وإنما هو ضمير مستتر دَلَّ عليه التفسير بعده، ولأنهم قد قالوا: نعموا قوماً، ونِعْما رَجُلَيْن».

ومن ذلك قوله تعالىٰ[٣]: ﴿بِئْسَ لِلظَّٰلِمِينَ بَدَلًا﴾.

ومن ذلك قول الشاعر:

لَـنِعْمَ مَـوْئِلاً المَـوْلَىٰ إِذَا حُـذِرَتْ ✽ بَأْسَاءُ ذِي البَغْيِ وَاسْتِيْلَاءُ ذِي الإِحَنِ

والتقدير: لنعم الموئلُ موئلاً المولىٰ، فأضمر الفاعل، وفسَّره بالتمييز بعده[٤].

ـ يرفعان[٥]: معطوف علىٰ «رافعان» من عطف الفعل علىٰ الاسم المشبه له، مضمراً: مفعول به، يفسِّره: فعل مضارع، والهاء مفعول به، مميِّز: فاعله، والجملة:

---

(١) وزعم بعضهم أنَّ مَعْشَرُه مرفوع بـ«نعم»، وهو الفاعل، ولا ضمير فيها. وقال بعض هؤلاء: إنَّ «قوماً» حال، وبعضهم: إنه تمييز. انظر شرح ابن عقيل ٣/١٦٢.

(٢) المقاصد الشَّافية ٤/٥١٢.

(٣) سورة الكهف ١٨/٥٠.

(٤) قال ابن النَّاظم: «وقد يُسْتَغْنَىٰ عن التمييز للعلم بجنس الضمير، كقوله ﷺ: «مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الجُمُعَةِ فَبِهَا ونعمت»، أي: فبالسُّنَّة أخذ، ونعمت السُّنَّة. انظر ص/١٨٢.

(٥) إعراب الألفيَّة/١٠١.

نعت «مضمر»، كنعم: أي: كقولك: نعم، نعم: فعل ماض جامد، وفاعله مستتر فيه، قوماً: تمييز مفسّر للضمير المستتر في «نِعْم»، مَعْشَرُه: مبتدأ مؤخّر، تقدَّم خبره في الجملة قبله، أو خبر لمبتدأ محذوف، وقيل: مبتدأ، وخبره محذوف.

٤٨٨. وَجَمْعُ تَمْيِيزٍ وَفَاعِلٍ ظَهَرْ ❊ فِيهِ خِلَافٌ عَنْهُمُ قَدِ اشْتَهَرْ

ـ في الجمع بين التمييز والفاعل ثلاثة مذاهب[1]:

١ ـ المَنْعُ، وهو مذهب سيبويه؛ إذ لا إبهام يرفعه التمييز؛ ولأنه جمعٌ بين العِوَضِ والمعوَّض عنه. وذكر هذا المنع ابن هشام عن السِّيرافي.

٢ ـ الجواز، وهو مذهب المبرِّد وابن السّرّاج والنَّاظم وولده، وظاهر مذهب الفارسي في الإيضاح.

قال الفارسي[2]: «تقول نعم الرجلُ رجلاً زيدٌ، فإن لم تذكر رجلاً جاز، وإن ذكرته فتأكيد، قال جرير:

تَزَوَّد مِثْلَ زَادِ أَبِيْكَ فِيْنَا ❊ فَنِعْمَ الزَّادُ زَادُ أَبِيْكَ زَادَا

وقوله:

والتَّغْلِبِيُّون بِئْسَ الفَحْلُ فَحْلُهُمُ ❊ فَحْلاً وَأُمُّهُم زَلَّاء مِنْطِيْقُ

٣ ـ والمذهب الثالث: التفصيل: فإنْ أفاد التمييزُ معنىً لا يفيده الفاعل جاز

---

(١) توضيح المقاصد ٣/٩٠، والمقاصد الشَّافية ٤/٥١٤، وشرح ابن عقيل ٣/١٦٣، وشرح ابن النَّاظم/١٨٣، وشرح ابن طولون ٢/٣٦ ـ ٣٧، وشرح الهواري ٣/١٩٦ ـ ١٩٧، وشرح المكودي ١/٥١٩، وشرح الأشموني ٢/٣٨، وأوضح المسالك ٢/٢٨٦، وشرح ابن الوردي ٢/٤٥٨، وإرشاد السَّالك ١/٧٠٣، وشرح السُّيوطي/٣١٦، ومنهج السَّالك/٣٩٣.

(٢) الإيضاح ١/٨٨.

نحو: **نِعْمَ الرَّجلُ** رجلاً عالماً. ومنه في الأثر: «**نِعْمَ المَرْءُ مِنْ رَجُلٍ لَمْ يَطَأْ لَنا فِرَاشاً، وَلَمْ يُفَتِّشْ لَنا كَنَفاً مُنْذُ أَتانَا**».

ومنه قول ابن شعوب الليثي:

تَخَيَّـــرَهُ فَلَـــمْ يَعْـــدِلْ سِـــوَاهُ ❊ فَـــنِعْمَ المَـــرْءُ مِـــنْ رَجُـــلٍ تهَـــامِي

ـ وجمعُ[1]: مبتدأ أول، تمييز: مضاف إليه، وفاعلٍ: معطوف على «تمييز» ظهر: نعت لـ«فاعلٍ» فيه: خبر مُقدَّم، خلاف: مبتدأ ثان مؤخَّر، عنهم: متعلق بـ«اشتهر»، قد اشتهر: نعت لخلاف، وخلاف وخبره: خبر الأول.

٤٨٩. وَ(مَـا) مُمَيِّـزٌ، وَقِيـلَ: فَاعِـلُ، ❊ فِي نَحْوِ: «نِعْمَ مَا يَقُولُ الْفَاضِلُ»

وإذا وقعت[2]: «ما» بعد «نِعْمَ وَبِئْسَ» فتارةً يليها فعلٌ، نحو:

ـ نِعْمَ ما صنعتَ.

ـ وتارة يليها اسم، نحو[3]: ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾.

فإنْ وليها فعلٌ ففيها عشرة أقوال، وَرَدَّها المرادي إلى أربعة:

١ ـ **الأول**: أنها نكرة في موضع نصب على التمييز.

---

(١) إعراب الألفيَّة/١٠١ ـ ١٠٢.

(٢) توضيح المقاصد ٣/٩٦، وشرح ابن عقيل ٣/١٦٦، والمقاصد الشَّافية ٤/٥٤٧، وشرح ابن النَّاظم/١٨٣، وشرح ابن طولون ٢/٣٨، وشرح الأشموني ٢/٤٠ ـ ٤١، وشرح المكودي ١/٥٢٠ ـ ٥٢١، وشرح الهواري ٣/١٩٠٨ ـ ١٩٩، وأوضح المسالك ٢/٢٨٨، وشرح ابن الوردي ٢/٢٥٩، وإرشاد السَّالك ١/٧٠٥، وشرح السُّيوطي/٣١٧، ومنهج السَّالك/٣٩٤.

(٣) سورة البقرة ٢/٢٧١.

٢ ـ **الثاني**: أنها في موضع رفع علىٰ الفاعل.

٣ ـ **الثالث**: أنها المخصوص.

٤ ـ **الرابع**: أنها كافَّة.

١ ـ والقائلون إنها في موضع نصب علىٰ التمييز اختلفوا علىٰ ثلاثة أقوال:

ـ**الأول**: أنها نكرة موصوفة بالفعل بعدها، والمخصوص محذوف، وهو مذهب الأخفش والزَّجّاج والفارسي في أحد قوليه، والزمخشري وكثير من المتأخرين.

ـ**والثاني**: أنها نكرة غير موصوفة، والفعل بعدها صفة لمخصوص محذوف.

ـ**والثالث**: أنها تمييز، والمخصوص «ما» أُخرَىٰ محذوفة، والفعل صلة لما المحذوفة، ونُقِلَ عن الكسائي.

٢ ـ والقائلون إنها فاعل فاختلفوا علىٰ خمسة أقوال:

١ ـ اسم معرفة تام غير مفتقر إلىٰ صلة، والفعل بعدها صفة لمخصوص، والتقدير: نِعْمَ الشيءُ شيءٌ صنعتَ. وقال به ابن خروف، ونقل عن سيبويه والكسائي.

٢ ـ الثاني: أنها موصولة، والفعل صلتها، والمخصوص محذوف. ونقل عن الفارسي.

٣ ـ الثالث: أنها موصولة، والفعل صلتها، وهي فاعل يكتفىٰ بها وصلتها عن المخصوص، ونقل عن الفرّاء والفارسي.

٤ ـ الرابع: مصدرية ولا حذف هنا، والتقدير: بِئْسَ صُنْعُكَ.

٥ ـ الخامس: أنها نكرة موصوفة في محل رفع، والمخصوص محذوف.

٣ ـ **والقائل إنها المخصوص فقال**: هي موصولة، وهي المخصوص، وما: أخرىٰ محذوفة، والأصل: **نِعْمَ مَا ما صنعت، وهو قول الفرّاء**، والتقدير: **نِعْمَ شيئاً الذي صنعته**.

٤ ـ **والقائل إنها كافّة**: أي كفَّت «نِعْمَ» كما كَفَّت «قَلَّ» فَصَارت تدخل علىٰ الجملة الفعليَّة.

وإنْ وليها اسم ففيها ثلاثة أقوال:

ـ **الأول**: أنها نكرة في موضع نصب علىٰ التمييز، والفاعل مضمر، والمرفوع بعد «ما» هو المخصوص، قيل: **وهو مذهب البصريين**.

الثاني: أنها معرفة تامة وهي الفاعل، **وهو ظاهر مذهب سيبويه، ونُقِل عن المبرِّد وابن السَّرّاج والفارسي، وهو قول الفرّاء**.

الثالث: أنَّ «ما» رُكِّبت مع الفعل فلا موضع لها من الإعراب، والمرفوع بعدها هو الفاعل، وقال به قوم، وأجازه الفرّاء.

ـ وما[1]: مبتدأ، مميِّز: خبر، وقيل: فعل ماض مبني للمفعول.

فاعل: خبر لمبتدأ محذوف، أي: هي فاعل، والجملة محكيَّة بالقول في محل رفع علىٰ النيابة عن الفاعل بـ«قيل».

في نحو: في موضع الحال من «ما»، ونحو: مضاف لقول محذوف، نعم: فعل

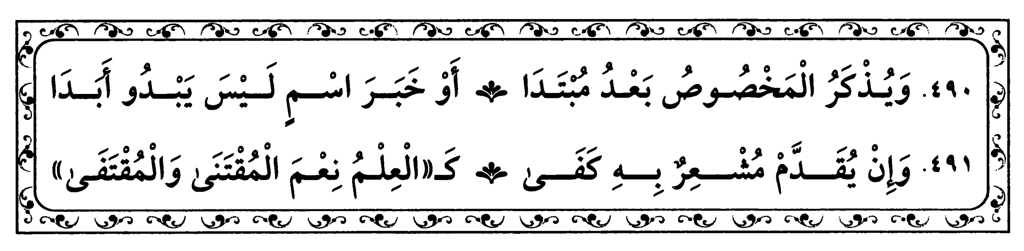
(١) إعراب الألفيَّة/١٠٢، وانظر شرح المكودي ١/٥٢٠ ـ ٥٢١.

ماض، وفاعله مستتر فيه يعود على القول الأول.

ما: نكرة ناقصة في موضع نَصْبٍ على التمييز.

وجملة «**يقول الفاضل**»: نعت لـ«ما» في محل نَصْب، والعائد محذوف، والتقدير: **نعم شيئاً يقوله الفاضل**.

وعلى القول الثاني لا ضمير في «نِعْمَ»، بل «ما» معرفة تامّة في موضع رفع على أنها فاعل، «نِعم»، والجملة الفعلية بعدها نَعْت لمخصوص محذوف، والتقدير: **نعم الشيء شيء يقوله الفاضل**.



٤٩٠. وَيُذْكَرُ الْمَخْصُوصُ بَعْدُ مُبْتَدَا ❁ أَوْ خَبَرَ اسْمٍ لَيْسَ يَبْدُو أَبَدَا

٤٩١. وَإِنْ يُقَدَّمْ مُشْعِرٌ بِهِ كَفَى ❁ كَـ«الْعِلْمُ نِعْمَ الْمُقْتَنَى وَالْمُقْتَفَى»

أي: **يُذْكَرُ المخصوصُ**[1] **بالمدح أو الذَّمِّ بعد فاعل «نعم، وبئس»** نحو:

نِعْمَ الرَّجُلُ أبو بكر.

بِئْسَ الرَّجلُ أَبو لَهَب.

وفيه مسائل:

الأولى: في إعراب المخصوص الأوجه الآتية:

---

(١) توضيح المقاصد ٣/١٠٠، وشرح الأشموني ٢/٤٢، وشرح الهواري ٣/١٩٩ ـ ٢٠٠، وشرح المكودي ١/٥٢١ ـ ٥٢٢، والمقاصد الشَّافية ٤/٥٢٤، ٥٤٢، وشرح ابن طولون ٢/٣٩ ـ ٤٠، وشرح ابن عقيل ٣/١٦٦ ـ ١٦٧، وأوضح المسالك ٢/٢٨٨، وشرح ابن الوردي ٢/٤٦٢، وإرشاد السَّالك ١/٧٠٦، ومنهج السَّالك/٣٩٦ ـ ٣٩٧.

١ ـ الأول: أن يكون مبتدأً، والجملة قبله خبره.

٢ ـ الثاني: أن يكون خبر مبتدأ واجب الإضمار.

وهذا معنى قوله: «ليس يبدو أبداً».

٣ ـ أو مبتدأ خبره محذوف وجوباً.

٤ ـ وذهب ابن كيسان إلى أنّ المخصوص بَدَلٌ من الفاعل.

وذكر المرادي أنَّه رُدَّ بأنه لازم، وليس البدل بلازم، وبأنَّه لا يصلح لمباشرة «نعم».

والوجه الأول هو الصحيح، وبه جزم سيبويه. قال ابن الباذش: «لا يجيز سيبويه أن يكون المخصوص بالمدح أو الذم إلَّا مبتدأ».

وأجاز الثاني جماعة منهم السِّيرافي وأبو علي والصَّيمري.

وأجاز الثالث قوم منهم ابن عصفور، وقال في شرح التسهيل: هو غير صحيح، لأن هذا الحذف مُلْتَزَم، ولم نجد خبراً يُلْتزم حذفه إلَّا ومحله مشغول بشيءٍ يسُدُّه.

ـ **الثانية**: أن يذكر المخصوصُ قبل «نِعْمَ وَبِئْسَ»، وهو حينئذٍ مبتدأ، والجملة بعده خبر، سواء أقيل بفعليَّة نِعْمَ وَبِئْسَ أم باسميتهما، وجوَّزوا على القول بالاسميّة أن يكونا مبتدأين، والمخصوصُ الخبر، والعكس.

ـ **وذكر المسألة الثالثة** في البيت الثاني، وهي أن يُحْذَفَ المخصوصُ بالمدح أو الذمّ إذا دَلَّ عليه دليل، كقوله تعالى[1]: ﴿إِنَّا وَجَدْنَٰهُ صَابِرًاۚ نِّعْمَ ٱلْعَبْدُ﴾، بعد قوله[2]:

(١) سورة ص ٣٨/٤٤.

(٢) سورة ص ٣٨/٤١ ﴿وَٱذْكُرْ عَبْدَنَآ أَيُّوبَ إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُۥٓ...﴾.

﴿عَبْدَنَآ أَيُّوبَ﴾، وقوله[١]: ﴿بِئْسَ ٱلشَّرَابُ﴾، بعد قوله[٣]: ﴿يُغَاثُواْ بِمَآءٍ كَٱلْمُهْلِ﴾.

وقال أبو دهبل:

إنَّ ابن عبد الله نعم أخو الندىٰ وابن العشيرهْ

وقول يزيد بن الطثريّة:

إِذَا أَرْسَلُونِي عِنْدَ تَعْذِيْر حَاجَةٍ ❊ أُمَارِسُ فيها كُنْتُ نِعْمَ المُمَارِسُ

ـ ومثاله الذي ذكره في البيت الثاني: «كَالعِلْمُ نِعْمَ الْمُقْتَنَىٰ وَالْمُقْتَفَىٰ».

ليس من باب حذف المخصوص[٢]، إنما هو من باب تقديمه.

وذكر **ابن النَّاظم** أنَّ العلم: تقدَّم علىٰ «نِعْمَ» فدلَّ علىٰ المخصوص بالمدح، فأغنىٰ عن ذكره، أي: نِعْمَ المقتنىٰ والمقتفَىٰ، أي: المتَّبع.

قال الشَّاطبي: «يعني أنَّ المخصوص يُحْذَفُ للعلم به، فإن تقدَّم قبل نعم وبئس ما يشعر به، ويُعْرَف به، اكتُفِي عن ذكره بعد نِعْمَ وبِئْسَ».

قال ابن هشام: «وليس منه «**العلم نعم المقتنىٰ**»، وإنما ذلك من التقدُّم».

ـ ويُذْكَرَ[٣]: فعل مضارع مبني للمفعول، المخصوصُ: نائب عن الفاعل، بعدُ: متعلِّق بـ«يذكر»، وهو مبنيّ علىٰ الضم لقطعه عن المضاف إليه مع نيَّة معناه، مبتدا: حال من المخصوص، أو خبر: معطوف علىٰ «مبتدا»، واسم: مضاف إليه، ليس:

---

(١) سورة الكهف ١٨/٢٩ ﴿وَإِن يَسْتَغِيثُواْ يُغَاثُواْ بِمَآءٍ كَٱلْمُهْلِ يَشْوِى ٱلْوُجُوهَ بِئْسَ ٱلشَّرَابُ وَسَآءَتْ مُرْتَفَقًا﴾.

(٢) شرح ابن طولون ٢/٤٠، وشرح الأشموني ٢/٤٣، وشرح ابن النَّاظم/١٨٤، والمقاصد الشَّافية ٤/٥٤٢، وأوضح المسالك ٢/٨٨.

(٣) إعراب الألفيَّة/١٠٢، وشرح المكودي ١/٥٢٢ ـ ٥٢٣.

اسمه مستتر فيه، جملة يبدو: خبر، أبداً: ظرف.

ـ إِنْ: شرط، يُقَدَّم: فعل الشرط، مشعرٌ: نائب فاعل، به: متعلِّق بـ«مشعر»، كفى: جواب الشرط، كالعلمُ: كقولك العلمُ، العلمُ: مبتدأ حذف خبره، نِعْم: فعل ماض، المقتنى: فاعل، والمخصوص محذوف.

٤٩٢. وَاجْعَلْ كَـ(بِئْسَ): (سَاءَ)، وَاجْعَلْ (فَعُلَا) ❁ مِـنْ ذِي ثَلَاثَـةٍ كَـ(نِعْمَ) مُسْـجَلَا

ـ أي: اجعل «ساء» مثل «بئس» معنى وحكماً، تقول[1]:

ـ ساءَ الرجلُ أبو جهلٍ.

ـ ساءَ رجلاً هو.

وألف «ساء» منقلبةٌ عن واو، ووزنه «فَعُل».

ـ **قال المرادي: «فإن قلت ما وزنُ ساء؟ قلت: فَعُل: بضم العين، بدليل أنها للمبالغة في الذَّمِّ**، ولذلك قيل: لا حاجة لإفراد «ساء» بالذكر؛ لأنها من أفراد النوع الآتي، وألفها عن واو، وهي فعل لا يتصرَّف».

ـ ومنه قوله تعالى[2]: ﴿سَآءَتْ مُسْتَقَرًّا﴾.

ـ **وقوله: وَاجْعَل فَعُلَا...:**

أي: يجوز بناء «فعُل» من كل فعل ثلاثي، ويكون مثل: نِعْمَ وَبِئْسَ في عدم

---

(١) توضيح المقاصد ٣/١٠٤، وشرح ابن طولون ٢/٤٠ ـ ٤١، وشرح المكودي ١/٥٢٣ ـ ٥٢٤، وشرح ابن النَّاظم/١٨٤ ـ ١٨٥، وشرح الهواري ٣/٢٠٠ ـ ٢٠١، والمقاصد الشَّافية ٤/٥٤٤، «ومن كلام العرب: لَقَضُوَ الرجلُ، بمعنى ما أقضاه، أو نِعْمَ القاضي هو»، وشرح ابن عقيل ٣/١٦٨، وإرشاد السَّالك ١/٧٠٧، وشرح السُّيُوطي/٣١٧، ومنهج السَّالك/٤٠١.

(٢) سورة الفرقان ٢٥/٦٦.

التصرّف، وفي إفادة المدح والذمّ، واقتضاء فاعل ظاهر مصاحب لأل، أو مضافاً إلىٰ صاحبها، أو ضميراً مفسَّراً.

ومن ذلك قوله تعالىٰ(١): ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ﴾. وسواء جاءت علىٰ هذا الوزن، أو حُوِّلت من فَعَل أو فَعِل نحو: **قَضُوَ الرجلُ فلانٌ، عَلُمَ الرجلُ زيدٌ، وفقُه، وخبُثَ الرجلُ زيدٌ.**

ـ **وقوله: «مُسْجَلاً» أي: بلا قَيْد.** يقال: أَسْجَلتُ الشيءَ: إذا أمكنتُ من الانتفاع به مطلقاً. ويختصُّ بجواز جرِّ فاعله بالباء، كقول الطِّرِمَّاح:

حُبَّ بِالزّور الَّذِي لَا يُرَىٰ ✽ مِنْهُ إِلَّا صَفْحَةٌ أَو لِمَامُ

وأصله: حَبُب. ومنه(٢): ﴿وَحَسُنَ أُوْلَٰٓئِكَ رَفِيقًا﴾.

ـ واجعل(٣): فعل أمر، كبئسَ: المفعول الثاني لـ«اجعل»، وساء: مفعوله الأول، واجعل: كما سبق، فعُلا؛ مفعول أول لـ«اجعل» الثاني، من ذي: في موضع الحال من «فعُلا»، ثلاثةٍ: مضاف إليه، كَنِعْمَ: المفعول الثاني لـ«اجعل»، مُسْجَلاً: حال عند المكودي، وهو من «فَعُلَ»، أو حال من «نِعْم».

٤٩٣. وَمِثْلُ (نِعْمَ): (حَبَّذَا)، الْفَاعِلُ: (ذَا) ✽ وَإِنْ تُرِدْ ذَمّاً فَقُلْ: «لَا حَبَّذَا»

ـ **حَبّذا بمنزلة(٤) «نِعْمَ»، وفاعلها في إفادة المدح، غير أنَّ «حَبّذا» يشعر مع**

(١) سورة الكهف ١٨/٥.

(٢) سورة النساء ٤/٦٩.

(٣) إعراب الألفيّة/١٠٢ ـ ١٠٣، وشرح المكودي ١/٥٢٤.

(٤) توضيح المقاصد ٣/١٠٨، وشرح ابن عقيل ٣/١٧٠ ـ ١٧١ قال: «**وذهب قوم منهم ابن درستويه إلىٰ أنَّ حَبّذا فعل ماض، وزيد: فاعله، فركِّبت حَبّ مع ذا، وجُعلتا فعلاً. وهذا أضعف المذاهب».=**

دلالته على المدح العام بأن الممدوح محبوب وقريب من النفس، بخلاف «نِعْمَ».

ـ يُقال في المدح: حَبَّذا زيدٌ. مثل: نِعْمَ الرَّجلُ زيدٌ.

ـ ويُقال في الذَّمِّ: **لا حَبَّذا زيدٌ. مثل: بئس الرجلُ زيدٌ.**

ـ **وقوله: الفاعل** «ذا»: هو ظاهر مذهب سيبويه، وهو المختار عند المرادي.

قال ابن خروف: «حبّ: فعل، ذا: فاعل، زيدٌ: مبتدأ، وخبره: حَبَّذا، هذا قول سيبويه، وأخطأ من زَعَم عليه غير ذلك». ومثل هذا عند ابن النَّاظم. وقوله: **الفاعل ذا: تعريض بمن ذهب إلى التركيب، وهو المذهب الثاني.**

ـ **واختار المصنّف**: حبّ: فعل ماض، وذا: فاعله. والمخصوص جوّز أن يكون مبتدأ، والجملة قبله خبر عنه، وجوّز أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف، وتقديره: هو زيد، أو الممدوح أو المذموم زيد.

ـ **والمذهب الثاني: ذهب إليه المبرِّد وابن السَّرّاج وابن هشام اللخمي واختاره ابن عصفور، وهو أنّ** «حَبَّذا»: **اسم مبتدأ، والمخصوص خبره،** أو خبر مقدَّم، والمخصوص: مبتدأ مؤخَّر، فركبت «حَبَّ» مع «ذا» وجعلتا اسماً واحداً، ونَسَبَه ابن عصفور إلى سيبويه.

وذكر ابن هشام مذهباً ثالثاً وهو أنهما رُكِّبا، وغلبت الفعليّة فصار الجميع فعلاً والمخصوص فاعل.

= وشرح المكودي ١/٥٢٤ ـ ٥٢٥، والمقاصد الشَّافية ٤/٥٥١ «واقتضى هذا الإلزام أنَّ لفظ «ذا» لا يختلف بحسب التثنية والجمع والتأنيث، بل تقول: حبّذا زيدٌ، وحبذا الزيدان......». وشرح ابن النَّاظم/١٨٥، وشرح الهواري ٣/٢٠٢، وشرح ابن الوردي ٢/٤٦٤، وشرح ابن طولون ٢/٤١ ـ ٤٢، وأوضح المسالك ٢/٢٩٠ وذكر المذهب الذي ذكره ابن عقيل عن ابن درستويه وغيره، وإرشاد السَّالك ١/٧٠٩، وشرح السُّيُوطي/٣١٨، ومنهج السَّالك/٤٠٢.

ـ مثلُ(١): خبر مقدَّم، حبّذا: مبتدأ مؤخَّر، أو العكس، الفاعل ذا: مبتدأ وخبر، إنْ: شرط، تُرِدْ: فعل الشَّرط، ذمّاً: مفعول به، فقل: جواب الشرط، لا حَبَّذا: مقول القول.

٤٩٤ـ وَأَوْلِ (ذَا) الْمَخْصُوصَ أَيّاً كَانَ، لَا ❊ تَعْدِلْ بِـ(ذَا)؛ فَهْوَ يُضَاهِي الْمَثَلَا

ـ تحتاج «حَبّذا» إلىٰ مخصوص، كما تحتاج إليه «نِعْمَ» تقول(٢):

حبَّذا زيدٌ، نِعْمَ الرَّجل زيدٌ.

ـ وفُهِم من قوله: «وأَوْلِ ذا»: أنَّ مخصوص «حَبّذا» لا يكون إِلَّا متأخِّراً عن «ذا»، بخلاف «نِعْم»، فقد ذكر فيما سبق أنّ المخصوص قد يتقدَّم عليه: زيدٌ نِعْمَ الرّجَلُ.

ـ وقوله: «أَيّاً كان»، يعني مُذَكَّراً كان أو مُؤَنّثاً، أو مثنىٰ أو مجموعاً.

ـ وقوله: **لا تَعْدِل بـ«ذا»**، أي: يلازم «ذا» صورةً واحدةً، وهو أنه يكون مفرداً

---

(١) إعراب الألفيَّة/١٠٣.

(٢) توضيح المقاصد ٣/١٠٩ ـ ١١٠، وشرح ابن طولون ٢/٤٢ ـ ٤٤ظ، وشرح ابن عقيل ٣/١٧١، وشرح ابن النَّاظم/١٨٤، والمقاصد الشَّافية ٤/٥٥٧، وشرح المكودي ١/٥٢٦، وأوضح المسالك ٢/٢٩٢، وشرح الأشموني ٢/٤٦، وذكر في ص/٤٨ الفروق بين مخصوص حَبَّذا ومخصوص نِعْمَ، وتبع في هذا ما فعله المرادي في ص/١١١، ومما ذكره الأشموني:

ـ مخصوص «حَبّذا» لا يتقدَّم بخلاف مخصوص «نعم»، لا تعمل فيه النواسخ بخلاف مخصوص «نعم»، إعرابه خبر مبتدأ محذوف أسهل منه في باب «نعم»، يجوز ذكر التمييز قبله وبعده، نحو: حَبّذا رجلاً زيد، وحَبّذا زيد رجلاً.

وإرشاد السَّالك ١/٧١٠ ـ ٧١١، وشرح السُّيُوطي/٣١٩، ومنهج السَّالك/٤٠٤.

مذكّراً، وإن كان المخصوص على خلاف ذلك.

تقول: حَبَّذا زيدٌ، حَبَّذا الزيدان، حَبَّذا الزيدون،

حَبَّذا هندٌ، حبَّذا الهندان، حبَّذا الهنداتُ.

وقوله: «فهو يُضاهي المثلا»:

يعني أنّ هذا التركيب جَرَىٰ في كلامهم مَجْرَىٰ المَثَل، **والأمثالُ لا تُغَيّر عن حالها الذي رُويت عليه، كما في قولهم: «الصَّيفَ ضيّعتِ اللبن»** بكسر التاء، على كل حال.

ـ **قال ابن هشام: «يُقال لكل أحد بكسر التاء وإفرادها».**

ـ أولِ[1]: فعل أمر مبنيّ على حذف الياء، متعدٍّ لاثنين، ذا: مفعول أول، المخصوص: مفعول ثانٍ، أيّاً: اسم شرط خبر لـ«كان»، مقدَّم عليها، والتنوين عوضٌ عن المضاف إليه، كان: فعل الشرط، واسمها يعود إلى المخصوص، لا يَعْدِلْ: مضارع مجزوم، ومفعوله محذوف، بذا: متعلّق بـ«تَعْدِل»، فهو: الفاء رابطة، هو: مبتدأ، جملة: يُضاهي: خبر، والمبتدأ والخبر جواب الشرط.

٤٩٥. وَمَا سِوَىٰ (ذَا) ارْفَعْ بِـ(حَبَّ)، أَوْ فَجُرّْ ❊ بِالْبَا، وَدُونَ (ذَا) انْضِمَامُ الْحَا كَثُرْ

قد يجيءُ فاعلُ «حَبّ» المراد بها المدح غير «ذا»، وذلك على ضربين[2]:

---

(١) إعراب الألفيَّة/١٠٣.

(٢) توضيح المقاصد ٣/١١١ ـ ١١٢، وشرح ابن النّاظم/١٨٦، وشرح ابن عقيل ٣/١٧٢، وشرح المكودي ١/٥٢٦ ـ ٥٢٧، وشرح ابن طولون ٢/٤٣، وشرح الأشموني ٢/٤٨، والمقاصد الشّافية ٤/٥٦٢، وذكر في ص/٥٦٧ **أنَّ «حبذا» خالفت «نِعْمَ وَبِئْسَ» في أحكامها ووافقتها=**

١ ـ مرفوع، نحو: حَبَّ زَيْدٌ رجلاً.

٢ ـ مجرور بالباء، نحو: حَبَّ بزيدٍ رجلاً.

ومن شواهد جرّ الفاعل حكاية الكسائي: **«مررت بأبيات جاد بهن أبياتاً وجُدْت أبياتاً»** كذا عند ابن الوردي.

وأصل: حَبَّ: حَبُبَ، بنقل حركة الباء وهي عين الكلمة إلىٰ الفاء، ثم تدغم الباء في الباء، فيصبح: حُبَّ، وبالفتح: «حَبَّ» جائز.

وبالوجهين يُنْشَدُ قول الأَخْطل التغلبي:

فَقُلْتُ اقْتُلُوهَا عَنْكُم بِمزاجها ❊ وحُبَّ بها مقتولةً حينَ تُقْتَلُ

وأما مع «ذا» فلا يجوز إلَّا الفتح، قال الشاطبي: «والضم أكثر من الفتح وهو مما غلب الأصل».

ـ **وقال ابن النَّاظم: «وأكثر ما تجيء «حبّ» مع غير «ذا» مضمومة الحاء بالنقل من حركة عينها....**

وقد لا تُضَمّ حاؤها، كقول بعض الأَنْصَار ﷺ:

بِاسْمِ الإِلَهِ وَبِهِ بَدَيْنَا ❊ وَلَوْ عَبَدْنَا غَيْرَهُ شَقِيْنَا

فَحَبَّذَا رَبّاً وَحَبَّ دِينا

ما[1]: موصول اسمي مفعول مقدَّم بـ«ارفع»، سوىٰ: صلة «ما»، ذا: مضاف

= **في أحكام أُخَر، فالتي وافقتها فيه سبعة أحكام... وأما الأحكام المخالفة المذكورة هنا فستة...** انظر ص/٥٦٩ ـ ٥٧٠، وأوضح المسالك ٢/٢٩٣، وشرح ابن الوردي ٢/٤٦٦، وإرشاد السَّالك ١/٧١١، ومنهج السّالك/٤٠٦.

(١) إعراب الألفيَّة/١٠٣، وشرح المكودي ١/٥٢٦ «ما: مفعول مقدَّم بـ«ارفع»، أو «بجرّ» فهو من باب التنازع...».

إليه ، ارفع: فعل أمر ، بحب: متعلِّق بـ«ارفع» ، أو: عطف وتخيير ، فجر: الفاء زائدة ، جُرّ: فعل أمر ، معطوف على «ارفع» ، بالبا: متعلِّق بـ«جُرّ» ، دون: متعلِّق بـ«كثر» ، ذا: مضاف إليه ، انضمامُ: مبتدأ ، الحا: مضاف إليه ، كثر: خبر المبتدأ.



٣٨ ـ (أَفْعَلُ) التَّفْضِيلِ

٤٩٦. صُغْ مِنْ مَصُوغٍ مِنْهُ لِلتَّعَجُّبِ ❁ (أَفْعَلَ) لِلتَّفْضِيلِ، وَأْبَ اللَّذْ أُبِيْ

٤٩٧. وَمَا بِهِ إِلَى تَعَجُّبٍ وُصِلْ ❁ لِمَانِعٍ بِهِ إِلَى التَّفْضِيلِ صِلْ

أفعلُ التفضيل اسم(١) لدخول علامات الأسماء عليه من جرٍّ، وإضافةٍ، وأَلْ، وهو ممتنع الصَّرف للزوم الوصفية ووزن الفعل.

ولا يتصرَّف عن صيغة «أفعل»، إلَّا أنَّ الهمزة حُذِفت في الأكثر من أَخْيَر وأشرّ، فقيل فيهما: خَيْر وشَرّ، لكثرة الاستعمال، وقد يُسْتَعْملان على الأصل كقراءة من قرأ(٢): ﴿ٱلْكَذَّابُ الأَشَرُّ﴾، ونحو قول رؤبة:

بِلَالُ خَيْرُ النَّاسِ وَابْنُ الأَخْيَرِ

ومن ذلك «حَبّ» كقول الأحوص:

وَزَادَنِي كَلَفاً بِالحُبِّ أَنْ مَنَعَتْ ❁ وَحَبُّ شَيءٍ إِلَى الإِنْسَانِ مَا مُنِعَا

(١) شرح ابن طولون ٢/٤٤ ـ ٤٥، والمقاصد الشَّافية ٤/٥٧٢، وتوضيح المقاصد ٣/١١٤، وشرح ابن عقيل ٣/١٧٤ ـ ١٧٥، وشرح المكودي ١/٥٢٨ ـ ٥٢٩، وشرح ابن النَّاظم/١٨٦ ـ ١٨٧، وأوضح المسالك ٢/٢٩٣ ـ ٢٩٤، وشرح الأشموني ٢/٤٩، وشرح الهواري ٢٠٥ ـ ٢٠٦، وإرشاد السَّالك ١/٧١٣، وشرح ابن الوردي ٢/٤٦٩، ومنهج السَّالك/٤٠٧ ـ ٤٠٨.

(٢) سورة القمر ٥٤/٢٦ ﴿سَيَعْلَمُونَ غَدًا مَّنِ ٱلْكَذَّابُ ٱلْأَشِرُ﴾ وقراءة «الأَشَرُّ» عن قتادة وأبي قلابة وأبي حيوة وعطية بن قيس وأبي جعفر. انظر كتابي معجم القراءات ٩/٢٣١.

ـ **قال المرادي**: «سَوَّتِ العربُ بين أفعل التفضيل وفعل التعجُّب فيما يُصاغان منه، لما بينهما من التناسب، فما جاز صَوْغُ التعجُّب منه جاز أَفْعَلُ التفضيل منه، وما لا يجوز صَوْغُ فعل التعجُّب منه لفقد بعض الشروط لا يجوز صوغ أفعل التفضيل منه؛ ولهذا قال: وأْبَّ اللذْ أُبي».

ـ **وقال الشَّاطبي**: «فإذاً ما اشترطه النَّاظم في بناء فعل التعجُّب مُشْتَرَط هنا، فلا يُبنىٰ إِلَّا من فعل ثلاثي، متصرِّف، قابل معناه للكثرة، تامّ، غير منفيّ، ولا صفة له علىٰ أَفْعل فَعْلاء، ولا هو مبني للمفعول.

فإذا تخلَّف شرط من هذه الشروط لم يُبْن منه قياساً، وما سُمِع منه وُقِف علىٰ محلِّه».

وعلىٰ ذلك فلا يُبنىٰ من **فعل زائد علىٰ الثلاثة**، كَدَحْرَجَ وَاسْتَخْرَجَ، ولا من فعل غير متصرّف، كَنِعْمَ وَبِئْسَ، ولا من **فعل لا يقبل المفاضلة كمات وفني**، ولا من **فعل ناقص** ككان وأخواتها، ولا من **فعل منفي نحو: ما عاجَ بالدّواء**، وما ضرب، **ولا من فعل يأتي الوصفُ منه علىٰ أَفْعَل** نحو: حَمِر وعَوِر، ولا من **فعل مبني للمفعول** نحو: ضُرِب وجُنَّ.

ـ قالوا: وشذّ قولهم: **هو أَخْصَرُ من كذا**؛ لأنه من «اختُصِر» زائد علىٰ الثلاثة، ومبني للمفعول.

ـ وشذّ قولهم[1]: **«أَلَصُّ من شِظاظ»**، قالوا: أَلَصّ. أخذ من الاسم «لِصّ»، وليس له فعل.

قال المرادي: «وكذلك ما شذَّ في التفضيل جاز استعماله في التعجُّب محكوماً

(١) وهو كلام غير صحيح؛ إذ جاء في القاموس فعله: لصَّ. وانظر توضيح المقاصد ١١٤/٣، وانظر كتاب الأفعال لابن القوطية/٢٤٧، والمصباح/لصص.

بشذوذه أيضاً فتقول: **ما ألصَّه وألْصِصْ به**، وإن كان منه غير فعل كقولهم: «هو أَلَصُّ من شِظاظ».

ـ **وذكروا في البيت الثاني** أنه يُتَوَصَّلُ إلىٰ التفضيل فيما لا يجوز بناء «أَفْعَل» من لفظه بمثل ما تُوصِّل به إلىٰ التعجُّب، وما جرىٰ مجراه.

لكن «أشدّ» في التعجّب فعل، وهنا اسم، ويُنْصَبُ مصدر الفعل المتوصَّل إليه تمييزاً، فتقول: زيد أشدُّ استخراجاً من عمرو. وفي باب التعجُّب يُنْصَبُ مفعولاً به.

ـ صُغْ[1]: فعل أمر، من مَصُوغ: متعلّق بـ«صُغْ»، منه: نائب عن الفاعل بمصوغ، للتعجُّب: متعلِّق بـ«مَصُوغ»، أفعل: مفعول «صُغْ»، للتفضيل: متعلِّق بـ«صُغْ»، وأْبَ: فعل أمر مبني علىٰ حذف الألف، اللَّذْ: لغة في «الذي»، في محل نَصْبِ مفعول به، أُبي: صلة «اللَّذ».

ـ وما: موصول اسمي مبتدأ، أو مفعول بفعل محذوف يفسِّره «صِلْ»، به إلىٰ تعجُّب: متعلّقان بـ«وُصِل»، وجملة وُصِل: صلة «ما»، لمانع وبه، وإلىٰ تفضيل: متعلّقات بـ«صِلْ» صِلْ: أمر، والجملة خبر المبتدأ «ما».

٤٩٨. وَ(أَفْعَلَ) التَّفْضِيلِ صِلْهُ أَبَدَا ✤ تَقْدِيراً اوْ لَفْظاً بِـ(مِنْ) إِنْ جُرِّدَا

ـ **أفعل التفضيل له ثلاثة أنواع**[2]:

١ ـ مجرَّد من أل، والإضافة.

---

(١) إعراب الألفيَّة/١٠٣، وشرح المكودي ٥٢٨/١ ـ ٥٢٩، والمقاصد الشَّافية ٥٧١/٤.

(٢) شرح ابن عقيل ١٧٦/٣، وشرح ابن طولون ٤٧/٢، وتوضيح المقاصد ١١٥/٣، والمقاصد الشَّافية ٥٧٧/٤، وشرح المكودي ٥٣٠/١، وشرح الهواري ٢٠٦/٣ ـ ٢٠٧، وإرشاد السَّالك ٧١٤/١، ٧١٦، ومنهج السَّالك/٤٠٨ ـ ٤٠٩.

٢ ـ معرَّف بـ«أل».

٣ ـ مضاف إلىٰ نكرةٍ أو معرفةٍ.

ـ وفي هذا البيت أشار **إلىٰ النوع الأول**، أي: إذا كان مجرَّداً من «أل» والإضافة، فلا بُدَّ من اقترانه بـ«من» لفظاً نحو(١): ﴿وَلَلْآخِرَةُ خَيْرٌ لَّكَ مِنَ الْأُولَىٰ﴾. وقد تحذف «من» ومجرورها للدلالة عليه نحو(٢): ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾، أو تقديراً كقوله تعالىٰ(٣): ﴿وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰ﴾، أي: أبقىٰ من الدنيا، ونحو: الله أكبر، تريد من كل شيء.

ـ وذكروا أنَّ «من» لابتداء الغاية، وهو مذهب المبرِّد وجماعة، وهي كذلك عند سيبويه، وذكر أنّها مع ذلك تفيد التبعيض، وذهب بعضهم إلىٰ أنها تفيد المجاوزة، وإذا وقع أفعل التفضيل خبراً كثر حَذْف «من» ومجرورها، نحو(٤): ﴿ذَٰلِكُمْ أَقْسَطُ عِندَ اللَّهِ﴾.

ـ **والمعرَّف بـ«أل»** لا يقترن بمن، فلا تقول: زيد الأفضل من عمرو.

ـ أَفْعَلَ(٥): منصوب بفعل مقدَّر يُفَسِّره «صِلْه» علىٰ أرجح الوجهين في باب الاشتغال، صِلْهُ: الجملة مفسِّرة لا محل لها، أبداً: ظرف زمان، تقديراً أو لفظاً: حال، بمن: متعلّق بـ«صِلْهُ»، إنْ: شرط، جُرِّدا: فعل الشرط، وجوابه محذوف.

---

(١) سورة الضحىٰ ٩٣/٤.

(٢) سورة الكهف ١٨/٣٤.

(٣) سورة الأعلىٰ ٨٧/١٧.

(٤) سورة البقرة ٢/٢٨٢.

(٥) إعراب الألفية/١٠٤.

٤٩٩. وَإِنْ لِمَنْكُورٍ يُضَفْ، أَوْ جُرِّدَا ❊ أُلْزِمَ تَذْكِيراً، وَأَنْ يُوَحَّدَا

ـ إذا أضيف أفعل التفضيل إلىٰ نكرة، أو جُرِّد من «أل» والإضافة، يجب فيه وقوعُ المطابقة بالمضاف إليه نحو[1]:

هندٌ أفضلُ امرأةٍ.

والزيدان أفضلُ رجلين.

والزيدون أفضلُ رجالٍ.

ونساؤك أفضلُ نساءٍ.

ـ ويلزم اسم التفضيل التذكير، والإفراد، فلا يُؤَنَّث، ولا يُثَنَّىٰ، ولا يُجْمَع، وهو مذهب الجمهور. وأجاز الفرّاء أن يؤنَّث فيثنّىٰ. كذا عند أبي حيان، وأمّا قول أبي نواس:

كَأَنَّ صُغْرَىٰ وَكُبْرَىٰ مِن فَقَاقِعِهَا ❊ حَصْبَاءُ دُرٍّ عَلَىٰ أَرْضٍ مِنَ الذَّهَبِ

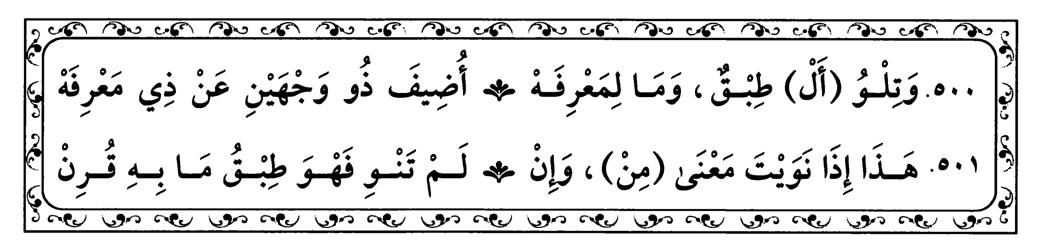
فقد قالوا: إنه لحن، حيث جاء بأفعل التفضيل مُؤَنَّثاً مع أنه مجرَّد من «أل»، والإضافة، وكان حَقَّه أن يأتي: أصغر وأكبر، بالتذكير، واعتَذر عنه بعض العلماء أنه لم يُرِد التفضيل، إنما أراد معنىٰ الوصف مُجَرَّداً من الزيادة.

ـ إِنْ[2]: حرف شرط، لمنكور: متعلِّق بـ«يُضَف» ويُضَفْ: فعل الشرط، أو

(١) شرح ابن طولون ٢/٤٨، وشرح الأشموني ٢/٥٣، وأوضح المسالك ٢/٢٩٤، وشرح المكودي ١/٥٣٠، وتوضيح المقاصد ٣/١٢٠، وشرح ابن النَّاظم/١٨٨، وشرح ابن عقيل ٣/١٧٨، والمقاصد الشَّافية ٤/٥٧٧، وإرشاد السَّالك ١/٧١٨، وشرح ابن الوردي ٢/٤٧٢، ومنهج السَّالك/٤٠٩ ـ ٤١٠ «**وللكوفيين تفاريع كثيرة في أفعل التفضيل ومسائل ليست للبصريين...**».

(٢) إعراب الألفيَّة/١٠٤، وشرح المكودي ١/٥٣١.

جُرِّدا: معطوف على الفعل قبله، ونائب الفاعل يعود على أفعل التفضيل، جملة: أُلْزِم: جواب الشَّرط، تذكيراً: مفعوله الثاني، وأنْ: مصدريَّة، يُوَحَّدا: منصوب بـ«أَنْ»، والمصدر المؤوَّل معطوف على مصدر صريح وهو «تذكيراً».



٥٠٠. وَتِلْوُ (أَلْ) طِبْقٌ، وَمَا لِمَعْرِفَهْ ❁ أُضِيفَ ذُو وَجْهَيْنِ عَنْ ذِي مَعْرِفَهْ

٥٠١. هَذَا إِذَا نَوَيْتَ مَعْنَى (مِنْ)، وَإِنْ ❁ لَمْ تَنْوِ فَهْوَ طِبْقُ مَا بِهِ قُرِنْ

ـ إذا دخل على «أفعل» التفضيل «أل» لزمت[1] **مطابقته لموصوفه في الإفراد والتذكير وغيرهما**، تقول:

ـ زيدٌ الأفضلُ، الزيدان الأفضلان، الزيدون الأفضلون.

ـ وهند الفضلى، والهندان الفضليان، والهندات الفضليات.

وأما قول الأعشى ميمون بن قيس:

ولست بالأكثر منهم حَصَى ❁ وإنما العِزَّةُ للكَاثِرِ

فقد جمع بين «أل» و«مِن» الجارَّة للمفضول عليه، وخُرِّج على زيادة الألف واللام، أو على تقدير: ولست بالأكثر أكثر منهم، فيتعلَّق بمحذوف.

ـ وقوله: وما لمعرفة أُضيفَ...

يعني أنَّ أفعل التفضيل إذا أُضيف إلى معرفة جاز فيه وجهان:

١ ـ **أن يطابق موصوفه**: فيوافقه في لزوم الإفراد والتذكير، فيُقال: هي أفضل

(١) شرح ابن طولون ٢/ ٤٨، وشرح ابن النَّاظم/١٨٨، وشرح الأشموني ٢/ ٥٥، وتوضيح المقاصد ٣/ ١٢٥، وشرح المكودي ١/ ٥٣٢، والمقاصد الشَّافية ٤/ ٥٧٨، وإرشاد السَّالك ١/ ٧١٨.

النساء، وهما أفضل القوم. ومنه قوله تعالىٰ[1]: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ﴾.

٢ ـ وجاز أن يوافق المعرف بالألف واللام في لزوم المطابقة، فيقال: هي فُضْلىٰ النِّساء، وهما أفضلا القوم، ومنه قوله تعالىٰ[2]: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا فِى كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَٰبِرَ مُجْرِمِيهَا﴾.

وجاء في الحديث الشريف الجمع بين الحالين: المطابقة وعدمها، قال رسول الله ﷺ: «**أَلَا أُخْبِرُكُم بِأَحَبِّكُم إِلَيَّ، وَأَقْرَبِكُم مِنِّي مَجَالِسَ يَوْمَ القِيَامَة، أَحَاسِنكُم أَخْلَاقاً، الموطَّؤُون أَكْنَافاً، الَّذِي يَأْلَفُوْنَ وَيُؤْلَفُون**».

قال أبو حيان[3]: «فأفرد «أَحَبَّ» و«وأقرب»، وجمع «أحاسِن»، وعلىٰ هذا القياس». ومثل هذا عند الشاطبي[3].

ـ **وذكر في البيت الثاني** أنَّ الوجهين جائزان إذا كان «أفعل» باقياً علىٰ معنىٰ المفاضلة، وأن تكون «من» مقدَّرة فيه.

ـ وأمّا إن أُوِّل «أفعل» بما لا تفضيل فيه علىٰ غير نحو قولهم[4]:

النَّاقِصُ والأشجُّ أَعْدَلَا بَني مروان.

أي: عادلاهم، فلا بُدَّ من المطابقة، فقد أضيف «أعدلا» إلىٰ بني مروان ليُعْرفا أنهما منهم، لا للتفضيل عليهم.

---

(١) سورة البقرة ٢/٩٦.

(٢) سورة الأنعام ٦/١٢٣.

(٣) الارتشاف/٢٣٢٥، والمقاصد الشَّافية ط/٥٩٠، وشرح ابن النَّاظم/١٨٨.

(٤) النّاقص: هو يزيد بن عبد الملك بن مروان، سُمِّي به لنقصه أرزاق الجند، والأشج: هو عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه، سُمِّي بذلك لشجَّة كانت في وجهه.

ـ تنبيه[1]: قد يَرد اسمُ التفضيل عارياً من معنى التفضيل، نحو: الله أكبر، أي: الله كبير، وقوله تعالى[2]: ﴿وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾، أي: هو هيّن عليه.

وذكر هذا ابن مالك وأبو عبيدة والمبرّد. وأنكر هذا كثير من النحويين.

ـ تِلوُ[3]: مبتدأ، أَلْ: مضاف إليه، طِبقٌ: خبره، ما: مبتدأ، لمعرفة: متعلّق بـ«أضيف»، وهي جملة الصلة، ذو: خبر المبتدأ، وجهين: مضاف إليه، عن ذي: متعلّق بمحذوف نعت لوجهين، معرفة: مضاف إليه.

ـ هذا: مبتدأ، والخبر محذوف، ويجوز أن يكون خبراً مقدَّماً، والمبتدأ محذوف، أي: الحكم هذا، إذا: شرط جوابه محذوف، نويت: فعل وفاعل، معنىً: مفعول به، من: مضاف إليه، والجملة في محل جَرّ بإضافة إذا إليها، إنْ: شرط، لم تنوِ: جازم ومجزوم، فهو: الفاء رابطة بين الشرط والجواب، هو: مبتدأ، طبق: خبره، ما: مجرور بالإضافة، به: متعلّق بـ«قُرِن»، قُرِن: مبني للمفعول، ونائب الفاعل يعود إلى أَفعل التفضيل.

٥٠٢. وَإِنْ تَكُنْ بِتِلْوِ (مِنْ) مُسْتَفْهِمَا ❊ فَلَهُمَا كُنْ أَبَداً مُقَدِّمَا

٥٠٣. كَمِثْلِ: «مِمَّنْ أَنْتَ خَيْرٌ»، وَلَدَى ❊ إِخْبَارٍ التَّقْدِيمُ نَزْراً وَرَدَا

ـ في البيت الثاني جاءت الرواية[4] «وَرَدَا»، وفي بعض المراجع «وُجِدَا».

(١) انظر كتابي المستقصى ١/٥٣٤، وشرح الأشموني ٢/٥٥، وشرح ابن النَّاظم/١٨٨.
(٢) سورة الروم ٣٠/٢٧.
(٣) إعراب الألفيَّة/١٠٤.
(٤) انظر متن الألفية ص/٧٨ الحاشية/٢.

ـ **ذكر ابن النَّاظم**[1] أنَّ أفعل التفضيل مع «مِن» شبيه بالمضاف والمضاف إليه، فحقّه ألَّا يتقدَّم عليه إلَّا لموجب، وذلك إذا كان المجرور بـ«مِن» اسم استفهام، فإنه لا بد إذ ذاك من تقديمهما علىٰ أفعل التفضيل ضرورة أنّ الاستفهام له صد الكلام، تقول:

ممن أنت خير؟

ومن كم دراهمك أكثر؟

ومن أيّهم أنت أفضل؟

وإذا كان المجرور بـ«من» غير الاستفهام لم يتقدَّم علىٰ أفعل التفضيل إلَّا قليلاً، كقول الشّاعر:

فَقَالَتْ لَنَا أَهْلاً وَسَهْلاً وَزَوَّدَتْ ❁ جنَىٰ النَّحْلِ أَوْ مَا زَوَّدَتْ مِنْهُ أَطْيَبُ

أي: أطيب منه. وذكر المكودي أنه ليس في البيت دليل لاحتمال تعلُّق «منه» بِزوَّدت.

ـ **وقال المرادي**: «لا يخلو المجرور بمن بعد أفعل التفضيل من أن يكون اسم استفهام، أو مضافاً إليه، أو غيرهما.

---

(١) شرح ابن النَّاظم/١٨٨ ـ ١٨٩، وتوضيح المقاصد ١٢٥/٣ ـ ١٢٦، وشرح المكودي ٥٣٣/١ ـ ٥٣٤، وشرح الأشموني ٥٧/٢ ـ ٥٨، وشرح ابن عقيل ١٨٤/٣ ـ ١٨٥، وأوضح المسالك ٢٩٨/٢، والمقاصد الشَّافية ٥٩١/٤، قال: «**هذه المسألة اعتنىٰ بذكرها هنا لوجهين: أحدهما: أنها من النحو الجليل الذي لا يُعْذَرُ قَارئ هذا الباب في الجهل به، وليست من المسائل الغريبة التي يندر وقوعها في الكلام، بل هي في الحاجة إليها كالمسألة قبلها.**
والثاني: أنها علىٰ شدة الاحتياج إليها قد أَغْفل الكلام عليها أكثر النحويين علىٰ ما زعم المؤلف في الشَّرح (التسهيل)، وإنما نقلها من التذكرة للفارسي، فتعين عليه من أجل ذلك الاعتناء بذكرها».
وانظر شرح التسهيل ٥٤/٣، وشرح الهواري ٢١٢/٣ ـ ٣١٢، ومنهج السَّالك/٤١١ ـ ٤١٢.

فإن كان اسم استفهام أو مضافاً إليه وجب تقديمه، نحو:

من أيِّ الناس أنت أكرم؟

من غلام أيهم أنت أَحْسَنُ؟

لأن الاستفهام له صدر الكلام...».

ولم يذكر هنا المضاف إلىٰ اسم الاستفهام لوضوحه، ومَثّل اسم الاستفهام بقوله: ممن أنت خير؟

ـ وعند **الأشموني** شاهدان قول ذي الرّمّة:

وَلَا عَيْبَ فِيْهَا غَيْرَ أَنَّ سَرِيْعَها ❊ قَطُوفٌ وَأَنْ لَا شَيْءَ مِنْهُنَّ أَكْسَلُ

حيث قدَّم الجار والمجرور بمن علىٰ أَفْعَل التفضيل، وهو «أَكْسَلُ» المرفوعُ علىٰ الخبرية، وقول جرير:

إِذَا سَايَرَتْ أَسْمَاءُ يَوْماً ظَعِيْنَةً ❊ فَأَسْمَاءُ مِنْ تِلْكَ الظَّعِيْنَةِ أَمْلَحُ

حيث قُدِّمت «من» مع مجرورها علىٰ «أَمْلَحُ»، وهو في غير الاستفهام قليل شاذّ. **ومثل هذا عند ابن عقيل.**

ـ وقال الشَّاطبي: «والاستفهام لا يتأخّر أبداً؛ إذ كانت العرب قد التزمت فيه التقديم كما في الشرط والنفي، فلذلك جزم النَّاظم بالتقديم في قوله:

فَلَهُمَا كُنْ أَبَداً مُقَدِّمَا...

ثم أتىٰ بمثال ما قرر، وهو قوله: **كمثل ممن أنت خير؟**

ـ **والوجه الثاني**: من وجهي مجرور مِن أَلَّا يكون مستفهماً به، وذلك قوله:

ولدى إخبار التقديمُ نزراً وقعا

... فكأنه يقول: إذا لم يكن مجرورها مستفهماً به فتقديمه نَزْرٌ، أي: قليل...».

إن[1]: حرف شرط، تكُنْ: فعل الشرط، واسمها: أنت، مستتر، تبلو: متعلّق بـ«مستفهماً»، من: مضاف إليه، مستفهماً: خبر «تكن»، فلهما: الفاء رابطة للجواب، متعلّق بـ«مقدِّما»، كُنْ: من كان واسمه مستتر فيه، أبداً: ظرف منصوب بـ«مقدِّماً»، مقدِّما: خبر، وجملة: كن، جواب الشرط.

- كمثل: الكاف زائدة، مثل: خبر لمبتدأ محذوف، أي: كقولك: مثل... والجملة مقول القول، ممن: متعلّق بـ«خير»، أنت: مبتدأ، خير: خبر، لدى: ظرف بمعنى «عند» متعلّق بـ«ورد»؛ إخبار: مضاف إليه، التقديمُ: مبتدأ، نزراً: حال من مرفوع «ورد»، أو من نائب الفاعل لـ«وُجِدَ» على الرواية الثانية. والجملة خبر المبتدأ: التقديم.

٥٠٤. وَرَفْعُهُ الظَّاهِرَ نَزْرٌ، وَمَتَى ✤ عَاقَبَ فِعْلاً فَكَثِيراً ثَبَتَا

٥٠٥. كَـ«لَنْ تَرَى فِي النَّاسِ مِنْ رَفِيقِ ✤ أَوْلَى بِهِ الْفَضْلُ مِنَ الصِّدِّيقِ»

- يَرْفَعُ أفعل التفضيل الضمير، وأما الظَّاهر ففي رفعه لغتان[2]:

- إحداهما: أنه يرفع الظاهرَ مطلقاً، فتقول: مررتُ برجلٍ أكرم منه أبوه.

وذكر المرادي أنه حكاه سيبويه.

(١) إعراب الألفيَّة/١٠٥، وشرح المكودي ١/٥٣٤.

(٢) توضيح المقاصد ٣/١٢٧ - ١٢٨، وشرح المكودي ١/٥٣٥، وشرح الأشموني ٢/٥٨ - ٥٩، وشرح ابن النَّاظم/١٩٠ - ١٩١، وشرح ابن طولون ٢/٥٠ - ٥١، وشرح ابن عقيل ٣/١٨٧ - ١٨٨، وأوضح المسالك ٢/٣٠٢، والمقاصد الشَّافية ٤/٥٩٥. وعند الشاطبي: **«وما رأيت كذبة أكثر عليها شاهدٌ من كذبة أمير على منبر»** ٤/٥٩٧. وإرشاد السَّالك ١/٧٢٢ - ٧٢٣، وشرح ابن الوردي ٢/٤٧٦.

وأشار النَّاظم إلىٰ هذا بقوله: **وَرَفْعُهُ الظَّاهِرَ نَزْرٌ**.

والأخرىٰ: وهي لغة جمهور العرب، أنه لا يَرْفَعُ الظَّاهرَ إِلَّا إذا ولي نفياً، وكان مرفوعة مفضلاً علىٰ نفسه باعتبارين. ومسألة **الكحل** معروفة هنا عند المتقدمين، وهي:

- **«ما رأيتُ رجلاً أَحْسَنَ في عينه الكحلُ منه في عين زيد»**.

«وما من أيام أحبَّ إلىٰ الله فيها الصومُ من ذي الحجة».

قال المرادي: «ففي هذه الصورة ونحوها يرفع الظّاهر عند جميع العرب.

وعِلّة ذلك أنَّ أفعل التفضيل إنما قَصُر عن رفع الظّاهر؛ لأنه ليس له فعل بمعناه، فتقول: ما رأيت رجلاً يحسن في عينه الكحل كحسنه في عين زيد.

وإلىٰ هذا أشار بقوله:

.... وَمَتَىٰ ❁ عَاقَبَ فِعْلاً فَكَثِيراً ثَبَتَا»

ومَثَّل بالبيت الثاني بقوله:

كَلَنْ تَرَىٰ فِي النَّاسِ مِنْ رَفِيقِ ❁ أَوْلَىٰ بِهِ ....

والأصل: أَوْلَىٰ به الفضلُ منه بالصّدّيق، فاخْتصر.

قال المكودي: «والمراد بالصِّدِّيق أبو بكر الصديق، رضي الله عنه، فالشروط قد توافرت، وهو تقدُّم النفي، وهو «لن»، والفاعل أجنبي من الموصوف، وهو مفضل علىٰ نفسه باعتبار محلَّين»[1].

---

(١) ذكر المرادي تنبيهين: الأول عن شرح التسهيل بأنه لا بأس في ارتفاع الظاهر بأفعل بعد نهي أو استفهام فيه معنىٰ النفي كقوله: =

ـ رفعُه[١]: مبتدأ، وهو مصدر مضاف إلىٰ فاعله، والضمير لأفعل التفضيل، الظاهِرَ: مفعول به، نزرٌ: خبر للمبتدأ، متىٰ: اسم شرط، متعلِّق بـ«عاقب»، عاقب: فعل الشرط، فعلاً: مفعول به.

ـ **قال الأزهري**: ومعنىٰ المعاقبة أن يصحَّ وقوع الفعل في موضع أفعل التفضيل من غير أن يختلّ المعنىٰ.

فكثيراً: الفاء: رابطة، كثيراً: حال من فاعل «ثبت»، وجملة «ثبتا» جواب الشرط.

ـ كَلَنْ: الكاف جارَّة لقول محذوف في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك كقولك، لن: حرف نفي ونصب واستقبال، ترىٰ: مضارع منصوب بـ«لن».

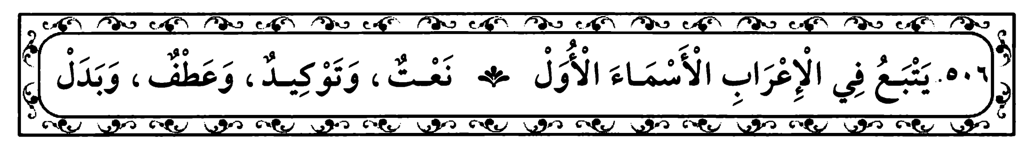
في النَّاس: متعلِّق بـ«ترىٰ»، من رفيق: من: زائدة رفيق: مفعول «ترىٰ» أَوْلَىٰ: نعت لـ«رفيق» إن كانت ترىٰ بصريَّة، ومفعول ثانٍ إن كانت قلبيّة، به: متعلِّق بـ«أَوْلَىٰ».

قال الأزهري: متعلق بأولىٰ علىٰ تقدير مضافين، وإسقاط الباء من الصّدّيق، والأصل: من ولاية الفضل بالصّدّيق، فحذف المضاف الأول فصار من فضل الصّدِّيق، ثم الثاني فصار من الصِّدّيق. وهذا ما حَلَّ به ابن هشام[٢] في توضيحه.

= ـ لا يكن غيرُك أحبَّ إليه الخير منه إليك.
ـ هل في الناس رجل أحقُّ به الحمدُ منه بمحسنٍ لا يَمُنّ.
والتنبيه الثاني: أنَّ أَفْعَلَ التفضيل لا ينصب مفعولاً به، وما أَوْهَم ذلك يُؤَوَّل.
انظر توضيح المقاصد ١٢٨/٣، وشرح التسهيل ٦٨/٣، وشرح الأشموني ٦٠/٢، وشرح السيوطي/٣٢٤ يعمل في التمييز والحال والظرف، ولا يعمل في المفعول المطلق والمفعول به، وأما قوله تعالىٰ: ﴿ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾ [الأنعام ١٢٤/٦]، حيث: مفعول به لفعل مقدر دلّ عليه «أعلم».

(١) إعراب الألفيَّة/١٠٥، وأوضح المسالك ٣٠٣/٢.
(٢) أوضح المسالك ٣٠٣/٢.

٣٩ ـ النَّعْتُ



٥٠٦. يَتْبَعُ فِي الْإِعْرَابِ الْأَسْمَاءَ الْأُوَلْ ❖ نَعْتٌ، وَتَوْكِيدٌ، وَعَطْفٌ، وَبَدَلْ

ـ التابع[1] هو المشارك ما قبله في إعرابه الحاصل، والمتجدِّد غير خبر. فخرج بالحاصل والمتجدِّد خبرُ المبتدأ، والمفعولُ الثاني، وحالُ المنصوب.

ـ والتابع جنس يشمل:

ـ أربعة أنواع، وهي النعتُ، والتوكيدُ، والعطفُ، والبَدَلُ.

ـ أو خمسةً: وذكر للعطف اثنين: عطف البيان، والنّسق، وهو كذلك عند المرادي وابن عقيل.

ـ أو ستة، وهي كذلك عند ابن طولون، النَّعت، والتوكيد اللفظي، والتوكيد المعنوي، وعطف البيان، وعطف النسق، والبدل.

ـ وقوله الأُوَل: فيه إشارة إلىٰ وجوب تقديم المتبوعِ علىٰ التابعِ[2].

---

(١) توضيح المقاصد ٣/١٣١ ـ ١٣٢، وشرح الأشموني ٢/٦١ قال: «قَدّم في التسهيل باب التوكيد علىٰ باب النعت، وكذا فعل ابن السَّرَّاج وأبو علي والزمخشري وهو حَسَن...»، وشرح ابن طولون ٢/٥٢، وشرح ابن عقيل ٣/١٩٠، وشرح المكودي ١/٥٣٦، والمقاصد الشَّافية ٤/٦٠٦، وشرح الهواري ٣/٢١٨، وشرح السُّيُوطي/ ٣٢٦، وإرشاد السَّالك ٢/٧٢٩.

(٢) أجاز صاحب البديع تقديم الصفة علىٰ الموصوف إذا كانت لاثنتين أو جماعة، وقد تقدَّم أحد الموصوفين تقول: قام زيدٌ العاقلان وعمرٌو.
وأجاز الكوفيون تقديم المعطوف بأربعة شروط. انظر توضيح المقاصد ٣/١٣٠ ـ ١٣٢.

ـ وذكر **المرادي الخلافَ** في العامل في التَّابع ، **فمذهبُ الجمهور** أنَّ العامل فيه هو العامل في المتبوع إلَّا المبدل ، وذهب **بعضهم إلىٰ أنَّ العامل فيه مقدَّر** ، أي: في البدل وعزاه بعضهم للجمهور ، **وذهب المبردُ إلىٰ أنّ العامل فيه المبدلُ منه** ، واختاره المصنف ، وهو ظاهر ، وهو العامل في مذهب سيبويه .

ـ وذكر **المرادي** رُتّب التوابع نقلاً عن التسهيل[1] ؛ لأنه لم يذكرها هنا: فعند اجتماع التوابع يبدأ بالنعت ، ثم عطف البيان ، ثم التوكيد ، ثم البدل ، ثم النسق ، وذكر الأشموني مثل هذا ، ومثاله: **جاء الرجلُ الفاضلُ أبو بكر نفسُه أخوك وزيدٌ .**

ـ يتبع: فعل مضارع ؛ في الإعراب: جار ومجرور ، الأسماء: مفعول مقدَّم الأُوَل: نعت لأسماء ، نعت: فاعل ، وما بعده معطوفات مرفوعة .

٥٠٧. فَالنَّعْتُ تَابِعٌ مُتِمٌّ مَا سَبَقْ ✤ بِوَسْمِهِ أَوْ وَسْمِ مَا بِهِ اعْتَلَقْ

قوله[2]: **تابع** ، جنس يشمل الخَمْسَة .

وقوله: **مُتِمٌّ ما سبق** . . مخرجٌ للبدل والنَّسَق .

وقوله: **بوسمه أو وَسْم ما به اعْتَلَق .**

مخرج لعطف البيان والتوكيد .

---

(١) التسهيل/١٧٣ .

(٢) توضيح المقاصد ٣/١٣٢ ـ ١٣٣ ، وشرح الأشموني ٢/٦٢ ـ ٦٣ ، وشرح ابن طولون ٢/٥٢ ، وشرح المكودي ١/٥٣٦ ، وشرح ابن عقيل ٣/١٩١ ـ ١٩٢ ، وشرح ابن النَّاظم/١٩١ ، وشرح المكودي ٣/٢١٩ ـ ٢٢٠ ، والمقاصد الشَّافية ٤/٦١٥ .

وذكر للتوكيد: مررت بغلامين اثنين ، والإبهام: مررت بصدقةٍ قليلةٍ أو كثيرة .

أوضح المسالك ٣/٤ «**وهذا الحدُّ غير شاملٍ لأنواع النعت**» ، وشرح ابن الوردي ٢/٤٨٠ .

وذلك أنهما شاركا النعت في إتمام ما سبق؛ لأنّ الثلاثة تكمل دلالته، وترفع اشتراكه واحتماله، إلَّا أن النعت يوصِّل إلىٰ ذلك بدلالته علىٰ معنىٰ في المنعوت أو متعلَّقه، والتوكيد وعطف البيان لَيْسَا كذلك.

ـ **قال الأشموني**: «والمراد بالمتمّ المفيدُ ما يطلبه المتبوعُ بحسب المقام من توضيح نحو:

ـ جاءني زيدٌ التاجرُ، أو التاجرُ أبوه.

ـ **أو تخصيص**، نحو: جاءني رجلٌ تاجرٌ، أو تاجر أبوه.

ـ **أو تعميم**، نحو: يرزق الله عباده الطائعين والعاصين السَّاعية أقدامُهم، والسَّاكنة أجسامُهم.

ـ **أو مدح** نحو: الحمد لله رَبِّ العالمين الجزيل عطاؤُه.

ـ **أو ذمّ** نحو: أعوذ بالله من الشيطان الجريم...

ـ **أو ترحُّم**: اللَّهُمَّ أَنَا عبدك المسكين المنكسِرُ قلبُه...».

وذكر أمثلة للتوكيد، والإبهام، والتفصيل.

ـ **وذكر الشَّاطبي** نعت البيان والتعميم والتفصيل والمدح والذّمّ والترحُّم والتوكيد، والإبهام، ثم قال: «فهذه أنواع لا بُدَّ من إدخالها في النعوت، وهي لم تدخل له، **فكان ذلك خللاً في تعريفه**».

ـ النعت تابع[1]: مبتدأ وخبر، مُتمٌّ: نعت تابع، ما: مفعول «مُتمّ»، سبق: صلة الموصول، بِوَسْمِهِ: متعلّق بـ«اعتلق». وجملة «اعتلق»: صلة.

---

(١) إعراب الألفيَّة/١٠٥.

٥٠٨. وَلْيُعْطَ فِي التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ مَا ❁ لِمَا تَلَا كَـ«امْرُرْ بِقَوْمٍ كُرَمَا»

يجبُ أَنْ يتبعَ النعتُ المنعوتَ في الإعرابِ، والتعريفِ، والتنكيرِ[1]، ومثال ذلك: بسم الله الرحمن الرحيم،

و[2]: ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤۡمِنٌ﴾، و[3]: ﴿وَيَلۡبَسُونَ ثِيَابًا خُضۡرًا﴾.

مررت بالقوم الكرماء، وبالقوم الكرماء آباؤُهم.

ـ ولا تُنْعَتُ المعرفةُ بالنكرةِ، ولا النكرةُ بالمعرفةِ؛ لأنَّ في النكرة إبهاماً، وفي المعرفة إيضاحاً، فتدافعَا. كذا عند المرادي.

ـ وما ذكره من وجوب التبعية في التعريف والتنكير **مذهب الجمهور**.

ـ وأجاز الأخفش نَعْت النكرة إذا خُصِّصَتْ بالمعرفة كما في قوله تعالىٰ[4]: ﴿فَـَٔاخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ ٱلَّذِينَ ٱسۡتَحَقَّ عَلَيۡهِمُ ٱلۡأَوۡلَيَٰنِ﴾، جعل «الأوليان» صفة لـ«آخران».

ـ **وأجاز بعضُهم** وصف المعرفة بالنكرة، وأجازه ابن الطراوة، والصحيح مذهب الجمهور، وما أَوْهَمَ خلافَ ذلك مؤوَّل.

---

(١) توضيح المقاصد ١/١٣٣ ـ ١٣٥، وشرح الأشموني ٢/٦٣ ـ ٦٥، وشرح المكودي ١/٥٦٧، وشرح ابن طولون ٢/٥٣، وشرح ابن عقيل ٣/١٩٢، وشرح ابن النَّاظم/١٩٣، والمقاصد الشَّافية ٤/٦١٧، وشرح الهواري ٣/٢٢١، وإرشاد السَّالك ٢/٧٢٩ ـ ٧٣٠.

(٢) سورة غافر ٤٠/٢٨.

(٣) سورة الكهف ١٨/٣١.

(٤) سورة المائدة ٥/١٠٧، في كتابنا التفصيل ٧/٦٨ **الأوليان صفة لآخران عند الأخفش لأنه تخصص بالوصف، وضعَّف ذلك أبو حيان.**

ـ **واستثنىٰ الشَّارح** من المعارف المعرف بلام الجنس ، قال: لأنه لقرب مسافته من النكرة يجوز نعته بالنكرة المخصوصة ، ولذلك يقول النحويون في بيت النابغة .

وَلَقَـدْ أَمُـرُّ عَلَـىٰ اللَّئِـيم يَسُـبُّنِي ✤ فَـأَعِفُّ ثُـمَّ أقـولُ لا يعنينـي

إن جملة «يَسُبُّني» صفة لا حال ؛ لأنَّ المعنىٰ: ولقد أمر علىٰ لئيمٍ من اللئام .

ومثله قوله تعالىٰ(1): ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ ٱلنَّهَارَ﴾ .

وقولهم: ما ينبغي للرجل مثلِك ـ أو خيرٍ منك ـ أن يفعل كذا .

ـ وذكروا أنه لا يمتنع النَّعت بالأَخَصِّ في النكرات ، نحو: رجلٌ فصيحٌ ، وغلامٌ يافعٌ ، وأمّا في المعارف فلا يكون النَّعت أَخَصَّ عند البصريين ، بل مساوياً أو أَعَمَّ .

ـ **قال الشَّلوبين والفرّاء**: يُنْعَتُ الأَعَمُّ بالأخصِّ . قال المصنِّف: وهو الصحيح . ونقل المرادي عن بعض المتأخرين قولهم: «تُوصَفُ كلّ معرفة بكلّ معرفة ، كما تُوصَفُ كلّ نكرةٍ بكل نكرةٍ» ومثله عند الأشموني .

ـ **قال الشَّاطبي**: «وتخصيص هذا المثال مشعِرٌ بقصد صناعي يقصده أهل الحذف ، وذلك أنه أتىٰ بالنعت والمنعوت مخفوضَيْن ، ولم يأتِ بهما منصوبين ، ولا مرفوعَيْن ؛ لأن ذلك هو المعين للمثال في النعت... وأما الجرّ فلا يكون فيه إلَّا الجريان والتبعية خاصة» .

---

(1) سورة يس ٣٧/٣٦ ، وفي كتابنا التفصيل في إعراب آيات التنزيل ج ٢٤/٢٣ ، في محل الجملة «نسلخ»:
ـ لا محل لها عند السمين .
ـ وصفة لليل عند الزمخشري ، وأَلْ: للجنس ، ورَدَّه أبو حيان .
ـ وعند أبي حيان الجملة حال ، وذكره السمين .
ـ وذكروا أنها استئنافيّة بيانيّة لا محلّ لها من الإعراب .

ـ ولْيُعْطَ[١]: فعل مضارع مجزوم، وهو مبني للمفعول، ونائب الفاعل يعود إلىٰ النَّعت، وهو مفعوله الأول.

في التعريف: متعلِّق بـ«يُعْط»، والتنكير: عطف علىٰ ما قبله، ما: مفعول «يُعْطَ» الثاني، لما: صله لـ«ما» الأولىٰ. وجملة «تلا» صلة «ما» الثانية.

كامرر: أي: وذلك كقولك: امْرُرْ، خبر لمبتدأ محذوف، وهو «ذلك»، وامْرُرْ: فعل وفاعل، والجملة: مقول القول.

٥٠٩. وَهْـوَ لَدَىٰ التَّوْحِيـدِ وَالتَّذْكِيـرِ أَوْ ❊ سِـوَاهُمَـا كَالْفِعْلِ، فَاقْـفُ مَا قَفَـوْا

ـ يجري النَّعتُ في مطابقة[٢] المنعوت وعدمها مجرىٰ الفعل الواقع مَوْقعه.

فإنْ كان جارياً علىٰ ما هو له رَفَعَ ضمير المنعوت، وطابقه في الإفراد، والتثنية، والجمع، والتذكير، والتأنيث.

تقول: مررت برجلين حسنين، وامرأة حَسَنةٍ.

كما تقول: برجلين حَسُنَا، وامرأةٍ حَسُنَت.

وإن كان جارياً علىٰ ما هو لشيء من سببه فإن لم يرفع السَّببي، فهو كالجاري

---

(١) إعراب الألفيَّة/١٠٥، والمقاصد الشَّافية ٤/٦٢٢.

(٢) شرح ابن النَّاظم/١٩٢ والنَّصُّ منه، وشرح الأشموني ٢/٦٥، وشرح ابن طولون ٢/٥٣ ـ ٥٤، وشرح ابن عقيل ٣/١٩٣ ـ ١٩٤، وتوضيح المقاصد ٣/١٣٧ ـ ١٣٨، وشرح المكودي ١/٥٣٧ ـ ٥٣٨، وقال الشَّاطبي: «وقوله: فاقفُ ما قَفَوْا... يظهر لبادي الرأي أنَّ هذا الكلام لا فائدة فيه؛ لأنَّ النحو كلَّه مبني علىٰ أن تقفو أثر العرب فيه، فما الذي أحرز هنا، وغالب عادته ألَّا يأتي بما ظاهره أنه حَشو إلَّا تنبيهاً علىٰ فائدة أو فوائد،...». انظر المقاصد الشَّافية ٤/٦٢٢ ـ ٦٢٣، وذكر بعد ذلك أنه قد يقال: إنَّه مجرَّد تكملة، وأوضح المسالك ٣/٥.

علىٰ ما هو له في مطابقته المنعوت؛ لأنه مثله في رفعه ضمير المنعوت، وذلك قولك: مررت بامرأة حسنةِ الوَجْهِ، وبرجال حِسَانِ الوجوهِ.

ـ **وإنْ رفع السَّببي** كان بحسبه في التذكير والتأنيث كما في الفعل، فيقال: **مررت برجالٍ حَسَنةٍ وجوهُهم، وبامرأةٍ حَسَنٍ وَجْهُهَا.**

كما يقال: حسُنتْ وجوهُهم، وحَسُن وَجْهُها.

ـ **وجاز فيه رافعاً لجميع** الأفراد والتكسير، فيقال: مررت برجال كريمٍ آباؤه، وكِرام آباؤُه.

ـ وجاز فيه أيضاً أن يجمع جَمْعَ المذكَّر السَّالم، والمطابقة في التثنية والجمع علىٰ لغة «**أكلوني البراغيث**»، فيقال: مررتُ برجال حسنين غلمانُه وكريْمَيْن أبواه.

ـ وهو[1]: مبتدأ والضمير للنعت، لدىٰ: بمعنىٰ عِنْد متعلِّق بالخبر. التوحيد: مُضاف إليه، والتذكير أو سواهما: معطوفان علىٰ التوحيد، كالفعل: خبر المبتدأ، أُقفُ: فعل أمر، ما: مفعول به، قَفَوْا: صلة الموصول.

٥١٠. وَانْعَتْ بِمُشْتَقٍّ كَـ«صَعْبٍ» وَ«ذَرِبْ»، ❊ وَشِبْهِهِ كَـ(ذَا)، وَ(ذِي)، وَالْمُنْتَسِبْ

ـ **المنعوت به قسمان**[2]: مفرد، وجملة، وتأتي الجملة في بيت يلي هذا.

---

(١) إعراب الألفيَّة/١٠٦.

(٢) توضيح المقاصد ١٣٨/٣، وشرح الأشموني ٦٦/٢، وشرح ابن عقيل ١٩٥/٣، وشرح المكناسي ١٨٤/٢، وشرح المكودي ٥٣٨/١ ـ ٥٣٩، وشرح ابن طولون ٥٤/٢، والمقاصد الشَّافية ٦٢٣/٤، **وذكر أنه يقال: ذرِب ودَرِب بالمهملة والمعجمة. وتعقّبه ولده بأنه لو قال: وانْعت بوصف مثل صَعْب وذَرِب كان أَمْثل»** شرح ابن النَّاظم/١٩٣، وذكر هذا عنه الشَّاطبي والهواري، انظر شرح الهواري ٢٢٦/٣، وشرح السَّيُّوطي/٣٢٩.

ـ **والمفرد قسمان**: مشتق، وشبهه.

قال في شرح الكافية[1]: والمراد بالمشتق هنا ما كان اسم فاعل، أو اسم مفعول، أو أحد أمثلة المبالغة، أو صفة مشبَّهة باسم الفاعل، أو أفعل التفضيل. وصَعْب وذَرِب: صفتان مشبهتان: مررت برجلٍ صَعْب، وبرجلٍ ذَرِب.

ـ **والمراد بشبه المشتق ما أُقِيم مقامَ المشتق من الأسماء العارية من الاشتقاق**. ومنها ما هو جارٍ مَجْرَىٰ المشتق أبداً، والآخر ما هو جار مجراه في حال دون حال.

ـ **فالجاري مجرىٰ المُشْتَقّ أبداً**: ذا: بمعنىٰ صاحب: مررت برجلٍ ذي مالٍ، أي: صاحب مال.

واسم الإشارة: مررت بزيد هذا، أي: المشار إليه، وهو اسم جامد، والمنتسِب: مررتُ برجلٍ قرشيّ، أي: منتسِب إلىٰ قريش.

ومنه: «**وإن تأمَّر عليكم عبد حبشيّ**»، أي: منسوب إلىٰ الحبشة.

ـ **قال المرادي**: «فالجاري أبداً كذا بمعنىٰ صاحب، وأسماء النّسب المقصود، والجاري في حال دون حال كأسماء الإشارة غير المكانية، وذو الموصولة، وفروعها...، وذهب **الكوفيون** وتبعهم السُّهيلي إلىٰ أنَّ أسماء الإشارة لا يُنْعَتُ بها لجمودها، وغير **المطّرد**: المصدر، والعدد، والقائم بمسمَّاه معنىٰ ملازم يُنَزَّلُ منزلة المشتق كأسد».

ـ **قال الأشموني**: «تقول: مررت بزيدٍ هذا، وذي المال، وذو قام، والقريشي، فمعناه الحاضِر، وصاحب المال، والقائم، والمنسوب إلىٰ قريش».

---

(١) شرح الكافية الشّافية ٣/١١٥٧، وشرح ابن الوردي ٢/٤٨١ «**ولا نقول كما قال الشيخ بمشتق**».

ـ انعت[1]: فعل أمر، بمشتق: أي بوصف مُشْتَقّ، كصَعْب: وذلك كَصَعْب، خبر مبتدأ محذوف، وذَرِب وشبهه: معطوفان على «صَعْب»، كذا: أي: وذلك كذا، فهو خبر، وذي: عطف، ومثله المنتسب.

٥١١. وَنَعَتُوا بِجُمْلَةٍ مُنَكَّرَا ❊ فَأُعْطِيَتْ مَا أُعْطِيَتْهُ خَبَرَا

ـ تختصُّ النكرات بجواز نعتها بالجمل[2]، سواء كان تنكيرها لفظاً ومعنى نحو قوله تعالى[3]: ﴿فَإِذَا هِىَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ﴾.

ومعنى لفظاً، نحو قوله تعالى[4]: ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ ٱلنَّهَارَ﴾.

وقول الشاعر:

وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيْمِ يَسُبُّنِي ❊ فَمَضَيْتُ ثُمَّتَ قُلْتُ: لَا يعنيني

ـ قال ابن عقيل: «فنسلخ: صفة الليل، ويسبُّني صفة للئيم، ولا يتعيَّن ذلك؛ لجواز كون نَسلخ ويسُبّني حالين».

ويلزم الجملة ما يلزمها إذا وقعت خبراً من الاشتمال على ضمير مطابق، إمَّا ملفوظ كما سبق، أو مقدَّر نحو قوله تعالى[5]: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا﴾، أي: فيه.

---

(١) إعراب الألفيَّة/١٠٦.

(٢) توضيح المقاصد ١٣٩/٣ ـ ١٤٢، وشرح ابن طولون ٥٥/٢، وشرح المكودي ٥٣٩/١، وشرح ابن النَّاظم/١٩٣، وشرح ابن عقيل ١٩٥/٣ ـ ١٩٧، وشرح الأشموني ٦٦/٢ ـ ٦٧، والمقاصد الشَّافية ٦٣١/٤ ـ ٦٣٢، وشرح الهواري ٢٢٧/٣، وأوضح السَّالك ٦/٣، وإرشاد السَّالك ٧٣٣/٢.

(٣) سورة طه ٢٠/٢٠.

(٤) سورة يس ٣٦/٣٧.

(٥) سورة البقرة ٤٨/٢، ١٢٣.

ـ **قال ابن طولون:** «والظَّرف والجارّ والمجرور بمنزلة الجملة في أنه لا يُنْعَتُ بهما إِلَّا النكرات؛ لأنهما في معنىٰ لجملة».

ـ **وأشار بقوله: «فَأُعْطِيَتْ مَا أُعْطِيَتْهُ خَبَرَا»**

إلىٰ أنه لا بُدَّ للجملة الواقعة صفة من ضمير يربطها بالموصوف، وقد سبق هذا، ومن شواهده قول جرير:

وَمَا أَدْرِي أَغَيَّرَهُم تَنَاءٍ ❊ وَطُولُ الدَّهْرِ أَمْ مَالٌ أَصَابُوا

والتقدير: أم مالٌ أصابوه، فحذف الهاء.

ـ **قال ابن عقيل:** «وفي كيفية حَذْفه قولان:

أحدهما: أنه حذف بجملته دفعة واحدة.

والثاني: أنه حَذْفٌ علىٰ التدريج، فحذف «في» أولاً، فَاتَّصل الضمير بالفعل...، ثم حذف هذا الضمير المتصل بالفعل».

ـ **وذكر المرادي** أنَّ حذف الضمير من الخبر قليل، ومن الصِّفة كثير.

ثم ذكر ما ذكره ابن عقيل من الحذف علىٰ حالين:

١ ـ الحذفُ برمته، وذكره لسيبويه.

٢ ـ الحذفُ بالتدريج عند الكسائي والأخفش.

ـ **ثُمَّ بيَّن أنَّ الوصف بالجملة الفعليَّة أَقْوَىٰ منه بالجملة الاسميَّة.**

ـ نَعَتُوا[1]: فعل وفاعل، والضمير للعرب، بجملة: متعلِّق بـ«نعتوا»، مُنَكَّراً: مفعول «نعتوا»، أُعْطيت: النائب عن الفاعل هو المفعول الأول، ما: هو المفعول

---

(١) إعراب الألفيَّة/١٠٦، والمقاصد الشَّافية ٤/٦٣٢.

لثاني ، أُعْطِيَتْهُ: جملة الصِّلة ، والهاء: المفعول الثاني ، والمفعول الأول نائب الفاعل المستتر في الفعل ، خبراً: حال من الضمير المستتر في «أُعْطِيَتْهُ».

٥١٢. وَامْنَـعْ هُنَـا إِيقَـاعَ ذَاتِ الطَّلَـبِ ❊ وَإِنْ أَتَـتْ فَـالْقَوْلَ أَضْـمِرْ تُصِـبِ

ـ لما ذكر في البيت السابق قوله: «ما أُعْطِيَتْهُ خبراً» ، وأنه يوهم جوازَ النَّعْت بالجملة الطلبيّة ؛ إذ يجوز الإخبار بها ، أزال هنا هذا الإبهام[1] بقوله:

وَامْنَعْ هُنَا إِيْقَـاعَ ذَاتِ الطلـبِ

إذ لا بُدَ من أن تكون جملة النَّعت خبريَّة محتملةً للصِّدقِ والكَذِب ، فلا يجوز مررت برجلٍ اضْرِبْه ، أو لا تُهِنه.

ولا: مررت بعبد بِعْتُكه. قاصداً إنشاء البيع.

ثم ذكروا أنه إنْ جاء ما ظاهره أنّه نَعْتٌ فيه بالجملة الطلبية فَيُخَرَّج علىٰ إضمار القول ، ويكون القولُ المُضْمَرُ صِفَةً ، والجملة الطلبيَّةُ معمولُ القولِ المضمَر ، وذلك كقول الراجز:

حَتَّـىٰ إِذَا جَـنَّ الـظَّـلَامُ وَاخْـتَـلَـطْ
جَـاءُوا بِمَـذْقٍ هَـل رَأَيْـتَ الـذِّئْـبَ قَطْ

(١) توضيح المقاصد ١٤٣/٣ ـ ١٤٤ ، وشرح الأشموني ٦٨/٢ ، وشرح ابن عقيل ١٩٩/٣ ـ ٢٠٠ ، والمقاصد الشَّافية ٦٣/٤ «والطَّلَبُ الذي يمنع الجملة أنْ تقعَ نعتاً هو الأمر والنهي والاستفهام والعَرْض والتحضيض والتمني والترجّي والدُّعاء. فكلّ هذا طلب لا يصلح للنعت ؛ لأنه خبر عن المنعوت له خصوصية في الخبرية ليست الخبر المحض». شرح ابن طولون ٥٥/٢ ، وشرح ابن النَّاظم/١٩٣ ، وشرح المكودي ٥٣٩/١ ، وشرح الهواري ٢٢٧/٣ ـ ٢٢٨ ، وأوضح المسالك ٨/٣ ، وإرشاد السَّالك ٧٣٤/٢.

والتقدير: جاءوا بمَذْقٍ مقولٍ فيه هل رأيتَ الذئبَ قَطْ.

ـ وذكر ابن عقيل أنَّ مثل هذا في الجملة الواقعة خبراً نحو: زيدٌ اضرِبْه، هل يُقال فيه: زيدٌ مقول فيه اضربه؟

ثم قال: «فالجواب أنّ فيه خلافاً، فمذهب ابن السَّرَّاج والفارسي التزامُ ذلك، ومذهب الأكثرين عدم التزامه».

ـ وامنع[1]: فعل أمر، هنا: ظرف متعلّق بـ«امنع»، إيقاعَ: مفعول به، ذات: مضاف إليه، الطلب: مجرور بالإضافة، إنْ: شرط، أتتْ: فعل الشرط، فالقولَ: الفاء رابطة، القول: مفعول مقدَّم بأَضْمِر، أَضْمِر: فعل أمر، تُصِبِ: جواب الطلب، أو جواب شرط محذوف.

٥١٣. وَنَعَتُوا بِمَصْدَرٍ كَثِيرَا ✽ فَالْتَزَمُوا الْإِفْرَادَ وَالتَّذْكِيرَا

٥١٤. وَنَعْتُ غَيْرِ وَاحِدٍ إِذَا اخْتَلَفْ ✽ فَعَاطِفاً فَرِّقْهُ، لَا إِذَا ائْتَلَفْ

ـ يكثر استعمالُ المصدر نعتاً مع أنَّ النَّعتَ فيه خلافُ الأصل[2]؛ لأنه يدلُّ على المعنى لا على صاحبه، تقول:

ـ مررت برجلٍ عَدْلٍ، وبرَجُلَيْن عَدْلٍ، وبرجالٍ عَدْلٍ.

---

(١) إعراب الألفيَّة/١٠٦.

(٢) توضيح المقاصد ١٤٤/٣ ـ ١٤٥، وشرح ابن عقيل ٢٠١/٣، وشرح ابن النَّاظم/١٩٣ «يُنْعَتُ بالمصدر كثيراً على تأويله بالمشتق.. ويلتزمون فيه الإفراد والتذكير»، وشرح ابن طولون ٥٦/٢، وشرح الأشموني ٦٨/٢، وشرح الهواري ٢٢٩/٣، وشرح المكودي ٥٤/١، وأوضح المسالك ٨/٣، والمقاصد الشَّافية ٦٤٢/٤ ـ ٦٤٣، وشرح ابن الوردي ٤٨٤/٢، وإرشاد السَّالك ٧٣٥/٢ ـ ٧٣٦.

ـ وبامرأةٍ عَدْلٍ، وبامرأتين عَدْلٍ، وبنساءٍ عَدْلٍ.

ـ وهو مُؤَوَّل بوضع «عَدْل» موضع «عادل»، وهو كذلك عند الكوفيين.

ـ أو على حَذْف مضافٍ، والأصل: مررت برجل ذي عَدْل، ثم حذف «ذي» وأُقيم «عَدْل» مقامه.

ـ وإمّا على المبالغة بجعل العين نفس المعنى مجازاً أو دعاءً.

ـ **قال المرادي**: «وكان حَقُّه في الأصل أَلَّا يُنْعَت به لجموده، ولكنه من الجاري مجرى المشتق، فإنْ قلتَ: هل يُؤْخَذُ من قوله «كثيراً» أنَّ النَّعت به مطَّرد؟

قلتُ: لا، كما قال في الحال بكثره، وقد صرح بعدم اطِّراد وقوعه نعتاً وحالاً...».

ـ **وذكر النَّاظم** أنَّ المصدر جعله حالاً أكثر من جعله نعتاً، وذكر ذلك في شرح التسهيل.

ـ **وتتبع المرادي النَّص**، فذكر أنّ قوله: بمصدر، أطلقه، وهو مقيَّد بألَّا يكون في أوله ميم زائدة كـ«مَزَار»، ومَسِير، فإنه لا يُنْعَتُ به لا باطِّراد ولا بغيره.

ـ **وذكر الشَّاطبي** أنَّ كلامه في النعت بالمصدر لم يتضمن أنه قياس، بل فيه إشعار بعدمه، نعم نبّه على وجه السّماع فيه، وذكر هذا السّماع عن الجمهور، وأنه يُقْصر على محلِّه.

ـ ونقل عن ابن درستويه قوله: «**ليس من المصادر شيء إلَّا ووَضْعُه موضع الصفات جائز مُطّرد منقاس غير منكسِر**».

ـ **وذكر في البيت الثاني**[1] أنَّ المنعوت إذا كان غير واحد، ونعوته مختلفة،

---

(١) شرح ابن عقيل ٢٠٢/٣، وتوضيح المقاصد ١٤٥/٣، وشرح ابن طولون ٥٦/٢ ـ ٥٧،=

وجب تفريقها بالعطف سواء كان تعدُّده في اللفظ نحو:

جاءني زيد وعمرٌو الكاتب والشاعر

أو من حيث المعنىٰ: **مررت برجلين كاتبٍ وشاعرٍ، وبرجالٍ شاعرٍ وفقيهٍ وكاتبٍ. وهذا مثال المختلف.**

ومنه قول ابن ميادة:

بَكَيْتُ وَمَا بُكَا رَجُلٍ حَزِيْنٍ ✽ عَلَىٰ رَبْعَيْن مَسْلُوبٍ وَبَالِي

ـ **ومثال المُؤْتَلف:** مررت برجلين كريمين، وبرجال كُرَمَاء.

والفرق بينهما أنّ المختلف يفرّق بالعطف، والمتفق يُسْتَغْنَىٰ عن تفريقه بتثنية وجمعه.

ـ **قال المرادي:** «وأورد علىٰ إطلاقه اسم الإشارة؛ فإنه لا يجوز تفريق نعته، فلا يجوز مررت بهذين الطويل والقصير. نَصَّ علىٰ ذلك سيبويه وغيره كالزيادي والمبرِّد والزَّجَّاج...».

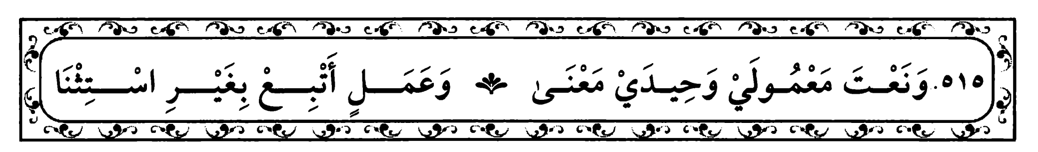
ـ ونعتوا[1]: فعل وفاعل، بمصدر: متعلِّق بـ«نعتوا»، كثيراً: نعت لمصدر محذوف، وعند الشَّاطبي: حال، فالتزموا: الفاء عاطفة، التزموا: فعل وفاعل، الإفراد: مفعول به، التذكيرا: معطوف علىٰ الإفراد، والألف للإطلاق.

ـ نعتُ: مبتدأ، وخبره: إذا وما بعده عند الشَّاطبي. وعند المكودي: نعت: مبتدأ، خبره: فرِّقه، والنصب بإضمار فعل يفسِّره «فرِّقه»، غير: مضاف إليه، واحد: مضاف إليه، إذا: ظرف للمستقبل. والناصب: فعل الشرط أو جوابه، اختلف: في

= وشرح ابن النَّاظم/١٩٤، والمقاصد الشَّافية ٤/٦٤٨، وأوضح المسالك ٣/٩.

(١) إعراب الألفيَّة/١٠٦، وشرح المكودي ١/٥٤٢، والمقاصد الشَّافية ٤/٦٥٠.

محل جرّ بالإضافة، عاطفاً: حال من الضمير المستتر في «فرّقه»، وجملة فَرّقه: جواب «إذا» فلا محل لها، لا: عاطفة، إذا ائتلف: معطوف على ما تقدَم: إذا اختلف.



٥١٥.وَنَعْتَ مَعْمُولَيْ وَحِيدَيْ مَعْنَى ✿ وَعَمَلٍ أَتْبِعْ بِغَيْرِ اسْتِثْنَا

ـ إذا ذكرتَ منعوتين معمولين لعاملين مُتَّحِدين في المعنى والعمل، أَتْبِع النعتَ للمنعوت في إعرابه(١):

ـ **رفعاً**: ذهب زيدٌ وانطلق عمرو العاقلان.

ـ **ونَصْباً**: حَدَّثتُ زيداً وكلَّمت عمراً الكريمين.

ـ **وجَرّاً**: مررتُ بزيدٍ وجزتُ على عمرٍو الصالحين.

وإذا اختلف معنى العاملين أو عملهما وجب القَطْعُ، وامتنع الإتباعُ، ومثَّل لذلك ابنُ عقيل بما يلي:

ـ **جاء زيدٌ وذهب عَمرٌو العاقِلَيْن**.

ـ بالنصب على إضمار فعل، أي: أعني العاقلين.

ـ وبالرفع على إضمار مبتدأ، أي: هما العاقلان.

ـ وتقول: **انطلق زيدٌ وكلَّمتُ عمراً الظريفين**:

---

(١) شرح ابن عقيل ٣/٢٠٢ ـ ٢٠٣، وشرح الأشموني ٢/٧٠، وشرح المكودي ١/٥٤٢ ـ ٥٤٣، وشرح ابن الناظم/١٩٤، وتوضيح المقاصد ٣/١٤٧ ـ ١٥٠، وأوضح المسالك ٣/١٠، وشح ابن طولون ٢/٢٥٧ ـ ٢٥٨، والمقاصد الشّافية ٤/٦٥١، وشرح الهواري ٣/٢٣٠ ـ ٢٣١، وشرح ابن الوردي ٢/٤٨٤، وإرشاد السّالك ٢/٧٣٧.

ـ أي: أعني الظرفين.

ـ أو الظريفان على تقدير: هما الظريفان.

ـ وتقول: **مررت بزيدٍ وجاوزت خالداً الكاتبين.**

على تقدير: أعني، أو الكاتبان على تقدير: هما الكاتبان.

وقال المكودي: وَفُهِم أيضاً أَنَّ العاملين إن اختلفا معنى لم يجز الإتباع، **وذكر فيه ثلاث صور:**

١ ـ أن يختلفا في المعنى واللفظ والجنس نحو:

ذهب زيدٌ وهذا عمرٌو العاقلان.

٢ ـ أن يختلفا في اللفظ والمعنى ويتفقا في الجنس نحو:

قام زيدٌ وخرج عمرٌو الكريمان.

٣ ـ أن يتفقا في الجنس واللفظ ويختلفا في المعنى نحو:

وَجَد زيد وَوَجَد عمرٌو.

وَجَد: الأول بمعنى حَزِن، وَوَجَد الثاني بمعنى أصاب.

ـ **وقوله: وعَمَل**، فُهِم منه أنهما إذا اختلفا في العمل لم يجز فيهما الإتباع نحو: ضَربتُ زيداً وقام عمرو العاقلان.

خاصم زيدٌ عمراً العاقلان.

ـ **وقوله: «بغير استثنا»** يحتمل أنّ الإتباع سائغ يُشير به إلى قول من يمنع الإتباع، وإن اتفقا في المعنى، **وهو ابن السَّرّاج**، أو أَنَّ المراد به بغير استثناء في الرفع والنصب والجرّ. ومثل هذا عند **المرادي**.

ووقف عند قوله: «وَحِيدَي»، وقال: صفة لماذا؟ ثم قال: قلتُ: لمحذوف تقديره ونعت معمولي عاملين وَحِيدَي معنىٰ وعمل.

ـ ونعتَ[1]: مفعول مقدَّم بـ«أتبعْ»، وهو مصدر مضاف إلىٰ المفعول.

قال المكودي: وهو علىٰ حذف مضاف بين معمولَيْ ووَحِيدَيْ، والتقدير: ونعت معمولَيْ عامِلَيْن وَحِيْدَي، فوَحِيدي نعت لعاملين.

معنىٰ: مجرور بالإضافة إلىٰ وحيديْ، عمل: معطوف علىٰ «معنىٰ»، بغير: متعلِّق بـ«أتبعْ».

٥١٦. وَإِنْ نُعُوتٌ كَثُرَتْ وَقَدْ تَلَتْ ❊ مُفْتَقِراً لِذِكْرِهِنَّ أُتْبِعَتْ

٥١٧. وَاقْطَعْ أَوَ اتْبِعْ إِنْ يَكُنْ مُعَيَّنَا ❊ بِدُونِهَا، أَوْ بَعْضَهَا اقْطَعْ مُعْلِنَا

٥١٨. وَارْفَعْ أَوِ انْصِبْ إِنْ قَطَعْتَ مُضْمِرَا ❊ مُبْتَدَأً أَوْ نَاصِباً لَنْ يَظْهَرَا

ـ إذا كثرت نعوتُ الاسم فله ثلاثة أحوال[2]:

ـ إحداها: أن يكون مفتقِراً إلىٰ جميعها، لا يتميز بدونها، وهذا ما يُفْهَمُ من البيت الأول: وَإِنْ نُعُوتٌ كَثُرَتْ...

ـ والثانية: أن يكون مُستغنياً عنها متميِّزاً بدونها. وهذا يُفْهَمُ من البيت الثاني:

---

(١) شرح المكودي ١/٥٤٣، وإعراب الألفيَّة/١٠٧.

(٢) توضيح المقاصد ٣/١٥٠، وشرح ابن النَّاظم/١٩٤، وشرح المكودي ١/٥٤٤، والمقاصد الشَّافية ٤/٦٦٩، ٦٨٧، وشرح الأشموني ٢/٧٢، وشرح ابن عقيل ٣/٢٠٣ ـ ٢٠٥، وشرح ابن طولون ٢/٥٨ ـ ٥٩، وشرح الهواري ٣/٢٣٢ ـ ٣٣، وشرح ابن الوردي ٢/٤٨٥، وإرشاد السَّالك ٢/٧٣٨، ٧٤١.

وَاقْطَعْ أَوَ اتْبِعْ إِنْ يَكُنْ مُعَيَّنَا.

ـ **والثالث: أن يكون مُفْتَقِراً إلىٰ بعضها دون البعض**، وهذا يُفْهَم من قوله: **أو بعضها اقطع مُعْلِناً**.

ـ **ونعود إلىٰ البيت الأول**، فنقول: قد يكون للاسم نعتان فَصَاعِداً، بعطف، أو بغير عطف.

ـ **شاهد العطف** قوله تعالىٰ[1]: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ۝١ ٱلَّذِى خَلَقَ فَسَوَّىٰ ۝٢ وَٱلَّذِى قَدَّرَ فَهَدَىٰ ۝٣ وَٱلَّذِىٓ أَخْرَجَ ٱلْمَرْعَىٰ﴾.

وبغير **العطف** قوله تعالىٰ[2]: ﴿وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ ۝١٠ هَمَّازٍ مَّشَّآءٍۭ بِنَمِيمٍ ۝١١ مَّنَّاعٍ لِّلْخَيْرِ مُعْتَدٍ أَثِيمٍ ۝١٢ عُتُلٍّۭ بَعْدَ ذَٰلِكَ زَنِيمٍ﴾..

فإذا كان المنعوت مفتقِراً لذكرها كُلِّها وَجَبَ إتباعها، ونبَّه علىٰ هذا بقوله: «أُتْبِعَتَ» أي: وجب إتباعها للمنعوت في إعرابه لتنزيلها منه حينئذٍ منزلة الشيء الواحد، كقولك: **مررتُ بزيدٍ الفقيهِ الشاعرِ الكاتب**.

ـ **وقوله: كَثُرَتْ**: يُفْهَم منه أنها زادت علىٰ نعتٍ واحدٍ، فشمل النعتَيْن فَصَاعِداً.

* **وفي البيت الثاني**: بَيَّن أنَّ المنعوتَ إذا عُلِم دون نعت، ثم أتيتَ بنعوتٍ جاز فيها الإتباعُ والقطعُ، الإتباعُ في بعضها، والقطعُ في بعضها.

ـ **قال ابن عقيل**: «إذا كان المنعوتُ مُتَّضِحاً بدونها كُلِّها جاز فيها جميعها: الإتباع والقطع.

---

(١) سورة الأعلىٰ ٨٧/١ ـ ٤.

(٢) سورة القلم ٦٨/١٠ ـ ١٣.

وإِنْ كان معيَّناً ببعضها دون بعض وَجَبَ فيما لا يتعيَّن إلَّا به الإتباعُ، وجاز فيما يتعيَّن بدونه الإتباعُ والقطعُ».

ـ وقوله: أَوْ بَعْضَهَا اقْطَعْ مُعْلِنَا:

ـ **قال الأشموني**: «أي: إذا كان المنعوتُ مُفْتَقِراً إلىٰ بعض النعوت دون بعض وَجَبَ إتباع المفتقِر إليه، وجاز فيما سواه القطعُ والإتباعُ».

ـ **وقال ابن النَّاظم**: «أي وإنْ يَكُنْ مُعَيَّناً ببعضها اقطع ما سواه، تقول: مررت بزيدِ الكريمِ العاقلِ اللبيبِ، بالإتباع. وإِنْ شئتَ: قطعت. وذلك علىٰ وجهين:

ـ **أَحدهما: أنْ ترفَعَ علىٰ إضمار مبتدأ**، تقديره: هو الكريمُ العاقلُ اللبيبُ.

ـ **والثَّاني: أن تنصب علىٰ إضمار فعل لا يجوز إظهاره**، تقديره: أخصُّ الكريمَ العاقلَ اللبيبَ...»[1].

* **وفي البيت الثالث: إذا قطع النعت عن المنعوت رُفِع علىٰ إضمار مبتدأ.**

نحو: **مررتُ بزيدٍ الكريمُ، أي: هو الكريمُ.**

ـ أو نُصِبَ علىٰ إضمار فعل: نحو: **مررت بزيدٍ الكريمَ، أي: أعني الكريمَ.**

---

(١) ذكر المرادي أنه تلخص في الكلام علىٰ القطع أنّ المنعوت قسمان: معرفة ونكرة.
قلتُ: المعرفة ظاهر من خلال الأمثلة السَّابقة، غير أنه قال في النكرة: «**فيُشترط في جواز قطع نعته تأخّره عن آخر كقول أبي الدَّرداء: «نزلنا علىٰ خالٍ لنا ذو مال وذو هيبة»**.
فإن لم يتقدمه نعت آخر لم يجر القطع إلَّا في الشعر».
انظر توضيح المقاصد ٣/١٥٢ ـ ١٥٣.
وقال الأشموني: «**إذا كان المنعوت نكرة تعيَّن في الأول من نعوته الإتباع، وجاز في الباقي القطع**» ٢/٧٣.

ـ وقول المصنِّف: **لَنْ يَظْهَرَا**: معناه أنَّ الرافعَ والناصبَ يجب إضمارُهما، ولا يجوز الإظهار، فكلاهما لازمُ الحَذْف.

ـ وذكر ابن عقيل أنَّ هذا صحيح إذا كان النعت المدح، نحو:

مررت بزيدٍ الكريمُ، أو ذَمّ نحو: مررتُ بعمرٍو الخبيثُ، أو ترحُّمك: نحو: مررت بزيدٍ المسكينُ.

فإذا كان لتخصيص فلا يجب الإضمار نحو: مررت بزيدٍ الخياطُ، أو الخياطَ، وإن شئت أظهرت فقلت: هو الخياطُ، أو أعني الخياطَ، ومثل هذا عند الأشموني.

ـ قال الشَّاطبي: «يعني أنَّ القطع إنما يكون إلىٰ الرفع، أو إلىٰ النَّصب، وأمّا الجرّ فلا يكون إليه أصلاً؛ لأن حرف الجرّ لا يُضْمَرُ».

ـ وإنْ نعوتٌ[1]: إنْ: شرط، نعوتٌ: فاعل بفعل محذوف يفسِّره «كثرت»، وقد: الواو للحال، تَلَتْ: فعل ماض، والجملة في موضع الحال من «نعوت»، مفتقِراً: مفعول «تلت»، لذكرهن: متعلِّق بـ«مفتقِر»، أتبعت: جواب الشَّرط.

ـ واقطع: أمر، أو أتبع: عطف، إن: شرط، يكن: فعل الشَّرط، واسمها يعود علىٰ المنعوت، معيَّناً: خبر «يكن»، بدونها: متعلِّق بالخبر، أو بعضها: مفعول مقدَّم بـ«اقطع»، مُعْلِناً: حال من فاعل «اقطع».

ـ ارفع: أمر، وانصبْ: معطوف علىٰ ما قبله، وحُذِف المتنازَعُ فيه للعلم به، إنْ: شرط، قطعت: فعل الشرط، ومفعوله محذوف، مُضْمِراً: حال من فاعل «قطعت»، مبتدا: مفعول «مضمراً»، أو ناصباً: معطوف علىٰ ما قبله، لن يظهرا: الألف للإطلاق، وعند الشَّاطبي: ألف الاثنين للمبتدا، وناصباً، والجملة: نعت لمبتدا أو ناصباً.

---

(١) إعراب الألفيّة/١٠٧، والمقاصد الشَّافية ٤/٦٨٧، وشرح المكودي ١/٥٤٥ ـ ٥٤٦.

٥١٩. وَمَا مِنَ الْمَنْعُوتِ وَالنَّعْتِ عُقِلْ ❖ يَجُوزُ حَذْفُهُ، وَفِي النَّعْتِ يَقِلّْ

ـ يعني أنه إذا عُلِمَ النعتُ أو المنعوتُ جاز حذفه[1]، **ويكثر الحذف في المنعوت، ويقل في النعت**، وشرطه أن يكون النعت صالحاً لمباشرة الفاعل.

ـ **إذا حُذِف المنعوتُ أُقيمَ النعتُ مقامه**، ومن ذلك قوله تعالى[2]: ﴿أَنِ ٱعۡمَلۡ سَٰبِغَٰتٖ﴾، أي: دروعاً سابغات.

وقوله[3]: ﴿وَعِندَهُمۡ قَٰصِرَٰتُ ٱلطَّرۡفِ﴾، أي: حور قاصرات الطرف.

ومن ذلك: أن يكون المنعوتُ بعض اسم مخفوض بـ«من» أو «في» كقولهم: **مِنّا ظَعَنَ وَمِنَّا أقامَ، أي: منا فريقٌ ظعنَ ومنَّا فريقٌ أقامَ.**

وذكر الشَّاطبي أنَّ المنعوت لا بُدَّ أن يكون مبتدأ أو خبراً أو فاعلاً أو مفعولاً أو مجروراً...

ـ **ومن حذف النَّعت** قول العباس بن مرداس.

وَقَدْ كُنْتُ فِي الحَرْبِ ذَا تدراً ❖ فَلَمْ أُعْطَ شَيْئاً وَلَمْ أُمْنَع

فقد حذف فيه النعت، والتقدير: فلم أُعطَ شيئاً طائلاً.

---

(١) توضيح المقاصد ٣/١٥٣، وشرح ابن طولون ٢/٥٩ ـ ٦٠، وأوضح المسالك ٣/١٤، وشرح ابن النَّاظم/١٩٥، وشرح الأشموني ٢/٧٤، وشرح المكودي ١/٥٤٦، وشرح ابن عقيل ٣/٢٠٥، والمقاصد الشَّافية ٤/٦٩١، وشرح ابن الوردي ٢/٤٨٧، وفي شرح المكناسي ٢/١٨٩ **فلو لم يعقل المنعوت لم يحذف، فلا تقول: مررت ببارد أو طويل أو قصير أو نحوها.**

(٢) سورة سبأ ٣٤/١١.

(٣) سورة ص ٣٨/٥٢.

ومن ذلك قوله تعالىٰ[1]: ﴿ قَالُوا۟ ٱلْـَٔـٰنَ جِئْتَ بِٱلْحَقِّ ﴾ ، أي: البيِّن.

وقوله[2]: ﴿ إِنَّهُۥ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ ﴾ ، أي: الناجين.

وقوله[3]: ﴿ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا ﴾ ، أي: كل سفينةٍ صالحةٍ.

وقوله[4]: ﴿ فَصِيَامُ ثَلَـٰثَةِ أَيَّامٍ ﴾ ، أي: متتابعات.

وقال المرقش الأكبر:

وَرُبَّ أَسِيلَةِ الخَدَّيْن بكرٍ ✤ مُهَفْهَفَة لَهَا فَرْع وجِيْدُ

أي: فرع وافر، وجيد طويل.

ـ وما[5]: موصول مبتدأ، من المنعوت: متعلّق بـ«عُقِلَ»، والنعت: عطف، يجوز حذفه: فعل وفاعل، والجملة: عقل: صلة، ويجوز حذفه: خبر المبتدأ، في النَّعت، وتعلّق بـ«يَقلّ». والجملة معطوفة في المعنىٰ علىٰ جملة مقدَّرة قبلها، تقدير البيت: والذي عُقِل من المنعوت والنعت يجوز حذفه، ويكثر الحذف في المنعوت ويقل في النعت.



(١) سورة البقرة ٢/٧١.
(٢) سورة هود ١١/٤٦.
(٣) سورة الكهف ١٨/٧٩.
(٤) سورة البقرة ٢/١٩٦.
(٥) إعراب الألفية/١٠٧، وشرح المكودي ١/٥٤٦.

٤٠ ـ التَّوْكِيدُ

٥٢٠. بِـالنَّفْسِ أَوْ بِـالْعَيْنِ الِاسْـمُ أُكِّـدَا ❊ مَـعَ ضَـمِيرٍ طَـابَقَ الْمُؤَكَّـدَا

٥٢١. وَاجْمَعْهُمَـا بِــ(أَفْعُلٍ) إِنْ تَبِعَـا ❊ مَـا لَـيْسَ وَاحِـداً تَكُـنْ مُتَّبِعَـا

الرواية[1] عند الهواري: أَكِّدا، والألف بدل من النون الخفيفة، وهو كذلك في شرح الأشموني، ورَجَّحها الأزهري.

ـ **التوكيد قسمان[2]: أحدهما: التوكيد اللفظي**، وسيأتي.

والثاني: التوكيد المعنوي.

قال المرادي: «والمعنوي تابع بألفاظ مخصوصة؛ فلذلك استُغْنِيَ عن حَدِّه بذكرها، ثم المعنوي نَوعان:

أحدهما: يرفع توهُّم الإضافة إلىٰ المتبوع، وهو بالنفس والعين.

والثَّاني: يرفع توهُّم إرادة الخصوص، وهو بكل وأخواتها».

وبدأ بالأول نحو: جاء زيد نَفْسُه، فَنَفْسُه توكيد لـ«زيد»، وهو يَرْفَعُ أن يكون

---

(١) انظر شرح الأشموني ٧٨/٢، وشرح الهواري ٢٣٨/٣، وإعراب الألفيَّة/١٠٨.

(٢) وشرح ابن النَّاظم/١٩٦، وشرح المكودي ٥٤٧/١، وتوضيح المقاصد ١٥٨/٣ ـ ١٦٠، وشرح ابن طولون ٦٢/٢ ـ ٦٣، وأوضح المسالك ٢٠/٣، والمقاصد الشَّافية ٢/٥ ـ ٤، وشرح ابن عقيل ٢٠٦/٣ ـ ٢٠٧، وشرح ابن الوردي ٤٨٩/٢، وإرشاد السَّالك ٧٤٣/٢.

التقدير: جاء خبرُ زيدٍ، أو رسولُه. وكذلك: جاء زيدٌ عينُه.

ـ وينفردان عن سائر ألفاظ التوكيد **بجواز جَرِّهما بباء زائدة، ويجوز الجمع بينهما** نحو: جاء زيدٌ بنفسِه، جاز زيدٌ نفسُه عَيْنُه.

ـ وقوله: **مَعَ ضَمِيرٍ طَابَقَ الْمُؤَكَّدَا:**

نَبَّه فيه على أنه لا بُدَّ من إضافة النفس والعين إلى ضمير المؤكَّد مطابقاً له في الإفراد والتذكير وفروعهما، نحو: **جاء زيد نفسُه أو عينُه، وهند نفسُها أو عينها.**

ـ **وذكر في البيت الثاني** أنه إنْ كان المؤكَّد مُثَنىً أو جَمْعاً جمعتهما على مثال **«أَفْعُل»** فتقول:

ـ جاء الزيدان أَنْفُسُهما، أو أَعْيُنهما، والزيدون أَنْفُسُهم أو أَعْيُنُهم،

ـ وجاءت الهندان أَنْفُسُهما وَأَعْيُنُهما، والهندات أَنْفُسُهُنَّ أَو أَعْيُنُهنَّ.

ـ وقال **«بِأَفْعُلِ»**: احترازاً من جمع الكثرة[1]، فإنه لا يُؤَكَّد بنفوس، ولا عيون، ولا على أعيان.

ـ **وقال ابن النَّاظم**[2]: **«ويجوز فيهما أيضاً الإفراد والتثنية».**

ـ **قال أبو حيان: «ووهم في ذلك، إذ لم يقُل به أحد من النحويين».**

ـ وتعقَّبه المرادي بقوله[3]: «قلتُ: وأجاز ابن إياز في شرح الفصول التثنية، فقال: «ولو قلت: نفساهما» لجاز».

---

(١) ذكر الشَّاطبي جواز جمع القلة وجمع الكثرة، انظر ٥/٥.

(٢) شرح ابن النَّاظم/١٩٦.

(٣) توضيح المقاصد ١٦٠/٣، وانظر شرح الأشموني ٧٨/٢.

وأشار النَّاظم إلىٰ الإفراد والتثنية بقوله: «**تكن مُتَّبعا**».

ـ **قال الهواري**: «ولك أن تثنّي فتقول: جاء الزيدان نَفْسَاهما، وإن شئت أفردت فقلت: نَفْسُهما».

ـ **وقال ابن هشام**[1]: وأما في التثنية فالأَصَحُّ جمعهما علىٰ أَفْعُل، ويترجَّح إفرادهما علىٰ تثنيتهما عند النَّاظم، وغيره يعكس ذلك».

ـ **وذكر الشَّاطبي**[2] **أنَّ ابن مالك أراد التنكيت علىٰ ابن معطي في أرجوزته، حيث خالف الناس والعرب فذكر فيها أن توكيد المثنىٰ بالنفس والعين، يقال فيه نفساهما عيناهما».**

ـ بالنفس[3]: متعلِّق بـ«أُكِّد»، أو: حرف عطف، بالعين: معطوف علىٰ «بالنفس»، الاسم: مبتدأ، جملة «أُكِّدا»: خبره، مع: متعلِّق بـ«أُكِّدا»، والظاهر أنه في موضع الحال من النفس أو العين، فيتعلَّق بمحذوف، ضمير: مضاف إليه، طابق المؤكّدا: الجملة نعت لـ«ضمير».

ـ واجمعهما: أمر معطوف علىٰ «أكّدا» بأفعل: متعلِّق بـ«اجمع»، إن: شرط، تبعا: فعل الشرط، وجواب الشرط محذوف، ما: مفعول «تبع»، ليس: فعل ناسخ، واسمه مستتر يعود علىٰ «ما»، واحداً: خبر «ليس»، تكن: جواب الأمر، أو شرط مقدَّر، متّبعاً: خبر «تكن».

---

(١) أوضح المسالك ٢/٢٠.

(٢) انظر المقاصد الشَّافية ٥/٦، وألفية ابن معطي ص/١٠٨، البيت/٤٢٨.

(٣) إعراب الألفيَّة/١٠٨.

٥٢٢. وَكُلّاً اذْكُرْ فِي الشُّمُولِ، وَ(كِلَا) ❁ (كِلْتَا) (جَمِيعاً) بِالضَّمِيرِ مُوصَلَا

ـ **هذا هو النوع الثاني من التوكيد المعنوي**[1]، وهو ما يرفع توهُّم عدم إرادة الشمول، والمستعمل في ذلك: **كلُّ، كِلَا، كِلْتا، جميع**.

ـ **أما كُلّ وجميع**، فيؤكَّد بهما ما كان ذا أجزاء يصح وقوع بعضها موقعه غير مثنى، نحو:

جاء الركبُ كُلُّه أو جميعُه.

جاءت القبيلةُ كُلُّها أو جميعُها.

جاء الزيدون كلُّهم، أو جميعُهم.

جاءت الهندات كُلُّهن أو جميعُهُنَّ.

ولا تقول: جاء زيدٌ كُلُّه.

وتقول في المثنى المذكر: جاء الزيدان كلاهما.

وتقول في المثنى المؤنَّث: جاءت المرأتان كلتاهما.

ـ ولا يؤكَّد بهذه الألفاظ إلَّا مضافةً إلى ضمير المؤكَّد وهو المنبَّه عليه بقوله: **بالضمير موصلاً**، و«أل» في «الضمير» للعهد، ويكون مطابقاً للمؤكَّد في هذه الألفاظ.

---

(١) شرح المكودي ١/٥٤٨، وشرح ابن طولون ٢/٦٣، وشرح ابن عقيل ٣/٢٠٧ ـ ٢٠٨، وشرح الهواري ٣/٢٤١ ـ ٢٤٢، وشرح ابن النَّاظم/١٩٧ **«وأغفل أكثر النحويين التنبيه على التوكيد بهذين الاسمين «جميع ـ عامة» ونبَّه عليهما سيبويه»، ويأتي لفظ عامّة في البيت الذي يلي هذا**، وتوضيح المقاصد ٣/١٦٠، والمقاصد الشَّافية ٥/٧، وإرشاد السَّالك ٢/٧٤٥.

ـ كُلّاً[1]: مفعول مقدَّم لـ«اذكر» ، في الشمول: متعلِّق بالفعل «اذكر» ، وكلا كلتا جميعاً: معطوفات على «كُلّاً» بإسقاط العاطف ، بالضمير: متعلِّق بـ«مُوْصَلَا ، وَمُوْصَلاً: حال من كلّ وما عطف عليه.

٥٢٣. وَاسْتَعْمَلُوا أَيْضاً كَـ(كُلٍّ): (فَاعِلَهْ) ❁ مِنْ «عَمَّ» فِي التَّوْكِيدِ مِثْلَ: «النَّافِلَهْ»

ـ أي: استعملت العربُ في التوكيد وزن «فاعِلَة» من «عَمّ» ، يعني: عامَّة[2].

قال المرادي: «وتَوَصَّل إلىٰ ذكرها بذكر وزنها لتعذُّر دخولها في النظم».

ونَبَّه ابن النَّاظم إلىٰ ما وقع فيه النحويون ، فإنهم عَدُّوا «عامّة» من ألفاظ التوكيد مثل النافلة ، أي: الزائد علىٰ ما ذكره النحويون في هذا الباب ، فإنّ أكثرهم أغفله ، وليس هو في حقيقة الأمر نافلة علىٰ ما ذكروه ؛ لأنَّ من أجلّهم سيبويه رحمه الله ولم يغفله.

ـ وذكر هذا عنه الشاطبي ، ذكر أنهم أيضاً أغفلوا لفظ «جميعاً» ، وذكره سيبويه علىٰ أنّ ابن النَّاظم أشار إليه أيضاً.

ـ وقال المرادي: «قال في شرح التسهيل[3]: وذكرتُ مع «كل» و«جميعاً» و«عامة» ، كما فعل سيبويه[4] ، وأغفل ذلك أكثر المصنفين سهواً أو جَهْلاً...».

---

(١) إعراب الألفيَّة/١٠٨ ، والمقاصد الشَّافية ٥/٨.

(٢) توضيح المقاصد ٣/١٦٤ ، والمقاصد الشَّافية ٥/١٢ ـ ١٤ ، وشرح ابن النَّاظم/١٩٧ ، وشرح المكودي ١/٥٤٨ ـ ٥٤٩ ، وشرح الهواري ٣/٢٤٣ ـ ٢٤٤ ، وشرح ابن عقيل ٣/٢٠٨ ، وأوضح المسالك ٣/٢١ ، وشرح المكناسي ٢/١٩١ ، وشرح الأشموني ٢/٨١ ، وإرشاد السَّالك ٢/٧٤٦ «جاء القوم عامتهم ، وقام النساء عامتهنّ».

(٣) شرح التسهيل ٣/٢٩١ ، والكتاب ١/١٨٨ ـ ١٨٩.

(٤) المرجع السابق.

ـ **وذكر المرادي** أنَّ المبرِّد[١] خالف في «عامَّة» وقال: إنما هي بمعنىٰ أكثرهم، وذكر مثل هذا الأشموني.

ـ **وذهب الشَّاطبي** إلىٰ أنَّ الصَّواب إثباتها، كما فعل النَّاظم.

ـ **وقال الهواري**: «يريد أنّ لفظ «جميع وعامة» نافلة زادها في ألفاظ التأكيد علىٰ النحويين؛ لأن غالبهم أهمل ذكرها، وقد نبَّه عليه سيبويه».

ـ **وذكر ابن هشام وابن طولون أنَّ استعمال «جميع» في التوكيد غريب.**

ـ واستعملوا[٢]: فعل وفاعل، والضمير للعرب، أيضاً: مفعول مطلق، ككل: في موضع الحال من «فاعلة»، فاعلة: مفعول «استعملوا»، من عَمّ في التوكيد: متعلّقان بـ«استعملوا»، مثلَ: حال من «فاعله»، النافلة: مضاف إليه.

٥٢٤. وَبَعْدَ (كُلٍّ) أَكَّدُوا بِـ(أَجْمَعَا) ❊ (جَمْعَاءَ) (أَجْمَعِينَ) ثُمَّ (جُمَعَا)

٥٢٥. وَدُونَ (كُلٍّ) قَدْ يَجِيءُ (أَجْمَعُ) ❊ (جَمْعَاءُ) (أَجْمَعُونَ) ثُمَّ (جُمَعُ)

ـ يجوز أن يُتْبَع «كلّه» بأجمع[٣]، و«كلّها» بجمعاء، و«كلّهم» بأجمعين و«كلّهن» بجُمَع؛ لزيادة التوكيد وتقريره، تقول:

جاء الجيشُ كلُّه أَجْمَعُ.

---

(١) المقتضب ٣/٣٨٠، وانظر الارتشاف/١٩٥١.

(٢) إعراب الألفيَّة/١٠٨.

(٣) توضيح المقاصد ٣/١٦٥ ـ ١٦٦، وشرح المكودي ١/٥٤٩، وشرح ابن طولون ٢/٦٥ ـ ٦٦، وشرح الأشموني ٢/٨١، وشرح ابن النَّاظم/١٩٧ ـ ١٩٨، وشرح ابن عقيل ٣/٢٠٩ ـ ٢١٠، والمقاصد الشَّافية ٥/١٤ ـ ١٥، وأوضح المسالك ٣/٢٢، وإرشاد السَّالك ٢/٧٤٧.

جاءت القبيلةُ كلّها جَمْعَاءُ.

جاء الزيدون كلّهم أَجْمَعُون.

جاءت الهندات كلّهن جُمَعُ.

قال تعالىٰ[1]: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾.

قال المرادي: «وقد فهم من قوله: «وبعد كُلّ» أمران:

ـ **أحدهما**: واجب، وهو أن «أجمع» وفروعه لا يتقدَّم علىٰ «كلّ». وفي الارتشاف (لأبي حيان): بدأت بكل، ثم بأجمع مرتباً، وقيل علىٰ طريق الأولوية.

ـ **والثاني**: **غالب لا واجب**، وهو أنها لا تستعمل دون «كلّ».

وجاء مؤكّداً بأجمع دون كُلّ، ومنه قوله تعالىٰ[2]: ﴿وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ﴾.

* **وفي البيت الثاني**: قد ورد استعمال العرب «أَجْمَع» في التوكيد غير مسبوقة بـ«كله»، **نحو**: **جاء الجيشُ أجمعُ**.

واستعمال «جَمْعاء» غير مسبوقة بـ«كلّها» نحو: **جاءت القبيلةُ جمعاءُ**.

واستعمال «أجمعين» غير مسبوقة بـ«كلّهم» نحو: **جاء القوم أجمعون**.

واستعمال «جُمَع» غير مسبوقة بـ«كلّهن» نحو: **جاءت النساء جُمَع**.

وزعم المصنِّف أن ذلك قليل، ومنه قول الراجز:

---

(١) سورة الحجر ١٥/٣٠.

(٢) سورة الحجر ١٥/٤٣.

يَـا لَيْتَنِـي كُنْـتُ صَـبِيّاً مُرْضَـعَا ❁ تَحملنــي الــذَّلفاءُ حَـوْلاً أَكْتَعَـا
إِذَا بَكَيْــتُ قَبَّلَتْنِــي أَرْبَعَــا ❁ إِذاً ظَلَلْـتُ الـدَّهْرَ أَبْكِـي أَجْمَعَـا

ـ **قال المرادي**: «وهو معنىٰ قوله في التسهيل[1]: «**وقد يغنين عن كل**»، ثم نقل عن ابن النَّاظم قوله[2]: «**وهو قليل**».

وفي الارتشاف[3]: «كثر ورود «أجمعين» في القرآن بدون كل، فهو توكيد كما يؤكَّد بكل، وليس من باب الاستغناء عن «كل» كما زعم ابن مالك».

ـ **وقال المرادي**: «قد يتبع أجمع وأخواته **بأكتع وكَتْعاء وأكتعين، وكُتَع**.

وقد يتبع «أكتع» وأخواته **بأَبْصَعَ وَبَصْعَاء وأَبْصَعين وَبُصَع**.

ـ وزاد الكوفيون بعد أبصع وأخواته **أبتع وبتعاء وأبتعين وبُتَع**.

وإنما لم يتعرض في النظم لذلك لقلَّة استعماله».

ومثل لذلك الأشموني بقوله:

جاء الجيش كلّه أجمعُ أكتعُ أَبْصَع.

والقبيلةُ كلّها جمعاء كتعاء بَصْعاء.

والقوم كُلّهم أجمعون أكتعون أبصعون.

والهندات كلّهن جمعُ كتعُ بُصَعُ.

---

(١) التسهيل/١٦٥.

(٢) شرح ابن النَّاظم/١٩٧.

(٣) الارتشاف/١٩٥٢.

ومثل هذا في شرح السُّيُوطي[١].

ـ وبعدَ[٢]: متعلّق بـ«أكّدوا»، كلِّ: مضاف إليه، أكَّدوا: الضمير للعرب، بأجمعا: متعلِّق بـ«أكدوا». وجمعاء أجمعين ثم جُمَعا: الثلاثة معطوفات على مدخول الباء بإسقاط العاطف من أولها وثانيها.

ـ دون: في موضع الحال من «أجمع» وما عطف عليه، كلّ: مضاف إليه، قد: حرف تقليل، يجيء أجمعُ: فعل وفاعل، جمعاء وأجمعون ثم جمع: الثلاثة معطوفة على «أجمع» بإسقاط العاطف من أولها وثانيها.

٥٢٦. وَإِنْ يُفِـدْ تَوْكِيـدُ مَنْكُـورٍ قُبِـلْ ❊ وَعَـنْ نُحَـاةِ الْبَصْـرَةِ الْمَنْـعُ شَـمِلْ
٥٢٧. وَاغْنَ بِـ(كِلْتَا) فِي مُثَنّىً وَ(كِلَا) ❊ عَنْ وَزْنِ (فَعْلَاءَ) وَوَزْنِ (أَفْعَلَا)

ـ مذهب البصريين أنه لا يجوز توكيد النكرة، محدودةً كانت كيومٍ وليلةٍ وشهرٍ وحولٍ، أو كانت غير محدودة، كوقت وزمن وحين.

ـ ومذهب الكوفيين والأخفش جواز توكيد النكرة إذا كانت مؤقتة، وأجاز بعضهم توكيدها مطلقاً مؤقتة كانت أو غير مؤقتة.

وذهب المصنِّف إلى الجواز؛ لإفادته، ولورود السَّماع به.

ـ قال ابن النَّاظم[٣]: «وقول الكوفيين أَوْلَى بالصَّواب لصحّة السّماع بذلك؛

---

(١) شرح السُّيُوطي / ٣٣٢ ـ ٣٣٣.

(٢) إعراب الألفيَّة/١٠٨

(٣) توضيح المقاصد ٣/١٦٩ ـ ١٧٠، وشرح ابن النَّاظم/١٩٨، وشرح ابن عقيل ٣/٢١٢، والمقاصد الشَّافية ٥/١٧، ٢١، وشرح الأشموني ٢/٨٣ ـ ٨٤، وشرح ابن طولون ٢/٦٦ ـ ٦٨، وشرح

ولأنّ في توكيد النكرة المحدودة فائدة كالتي في توكيد المعرفة، فإن من قال: **صمتُ شهراً**، قد يريد جميع الشّهر، وقد يريد أكثره، ففي قوله احتمال، فإذا قال: **صُمْتُ شهراً كلَّه**، ارتفع الاحتمال، وصار كلامه نَصَّاً علىٰ مقصوده، فلو لم يُسْمَع من العرب لكان جديراً بأن يجوز قياساً، فكيف به واستعماله ثابت كقوله:

تَحْملني الذَّلفاءُ حولاً أَكْتَعَا

وقول الآخر:... **قد صَرَّتِ البكرةُ يوماً أَجْمَعَا**

وقوله:

لَكِنَّهُ شَاقه أَنْ قِيلَ ذَا رَجَبٌ ✽ يَا ليت عِدَّةَ حَوْلٍ كُلِّه رَجَبُ»

✽ **وفي البيت الثاني** ذكر أنّ المثنىٰ لا يُؤَكَّد فيما سُمع من العرب إلَّا بأجْمَعَيْن، وفي التأنيث بجمعا وَيْن مع اعترافهم بكونه لم يُنْقَل عن العرب.

ـ **قال المرادي**: «استُغني في تثنية المثنىٰ بكلا وكلتا عن تثنية أَجْمَع وجَمْعَاء، فلا يقال: أَجْمَعان ولا جَمْعَاوَان.

خلافاً للكوفيين وابن خروف في إجازتهم تثنيتهما قياساً، معترفين بعدم السّماع...».

ـ **وقال المكودي**: «ولا يُقال: قامت المرأتان جَمْعَاوان، ولا قام الزيدان أَجْمَعَان، كما قالوا في المفرد أَجْمَع، وفي الجمع أجمعون...».

ـ **وقال الشَّاطبي**: «**قال أبو حيان في هذا الموضع من شرحه علىٰ امتداد باعه وسعة حفظه: هذا يحتاج إلىٰ نقل وسماع من العرب، فإذاً لا مُعَوَّل عليه، فهذا**

المكودي ١/٥٥٠ ـ ٥٥٢، وشرح الهواري ٣/٢٤٨ ـ ٢٤٩، وأوضح المسالك ٣/٢٢، وشرح ابن الوردي ٢/٤٩١، وإرشاد السَّالك ٢/٧٤٩.

الموضع من الخلاصة غير مخلَّص. قيل: الإيراد صحيح ولا جواب لي عنه الآن».

ـ وإن يفد[1]: إنْ: شرط، يُفِد: فعل الشرط، توكيد: فاعل، منكور: مضاف إليه، قُبِل: جواب الشَّرط، وهو مبني للمفعول.

عن نحاة: متعلّق بـ«المنع»، البصرة: مضاف إليه، المَنْعُ: مبتدأ، وجملة شمِلْ: خبر المبتدأ.

وقال الشَّاطبي: عن نحاة البصرة: متعلِّق بمحذوف، وهو حال من فاعل «شمل»، تقديره: المنع شمل منقولاً عن نحاة البصرة. أو يكون المجرور خبر المبتدأ الذي هو المنع، وشمل: جملة حاليَّة.

ـ واغنَ: فعل أمر بمعنىٰ استغنِ، بكلتا في مثنىٰ: متعلّقان بـ«اغنَ»، وكلا: معطوف علىٰ «كلتا»، عن وزن: متعلّق بـ«اغنَ»، فَعْلاء: مضاف إليه، ووزن: معطوف علىٰ «وزن»، أَفْعَلا: مضاف إليه.

٥٢٨. وَإِنْ تُؤَكِّـدِ الضَّـمِيرَ الْمُتَّصِـلْ ❊ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنِ فَبَعْدَ الْمُنْفَصِلْ=
٥٢٩. =عَنَيْتُ ذَا الرَّفْعِ، وَأَكَّدُوا بِمَا ❊ سِوَاهُمَا، وَالْقَيْدُ لَنْ يُلْتَزَمَا

ـ إذا أُكِّد الضمير المرفوع المُتَّصلُ بالنفسِ أو بالعينِ، فلا بُدَّ من توكيده قبلَها بضمير مرفوع منفصل، فتقول:

قُمْ أنت نفسُك.

قُمْتَ أنت نفسُك.

---

(١) إعراب الألفيَّة/١٠٩، وشرح المكودي ٥٥٢/١، والمقاصد الشَّافية ٢١/٥.

ـ وإذا أَكَّدته بغير النفس والعين لم يلزم ذلك، تقول: قوموا كُلّكم، أو قوموا أنتم كُلّكم.

وقوله في البيت الثاني[١]: **عَنَيْتُ ذَا الرَّفْعِ**: **يُفْهَم** منه أنّ المنصوب والمجرور يؤكَّد بهما بلا شرط، وتقول: **رأيتُك نفسَك، ومررتُ بك نفسِك.**

ـ وقوله: **وَأَكَّدُوا بِمَا سِوَاهُمَا**: يعني أنّ ما سِوَىٰ النَّفس والعين من ألفاظ التوكيد إذ أُكِّد بها ضمير الرفع المتّصل لم يلزم توكيده بمنفصل، وهو المعنيُّ بالقيد، ولكن يجوز أن تقول: قوموا كلّكم، ولو قلت: قوموا أنتم كلّكم، لكان حسناً.

ـ وإنْ: شرط[٢]، تؤكّد: فعل الشرط، وذكره الأزهري بالبناء للفاعل، والبناء للمفعول، وعلىٰ هذا يختلف إعراب الضمير المنفصل، بالنفس والعين: متعلّق بـ«تؤكّد»، والعين: معطوف عليه، فبعد: الفاء: جواب الشرط، وبعد: خبر مبتدأ مضمر، وعند الشّاطبي: بعد: معمول لفعل محذوف دَلَّ عليه فعل الشرط، أي: فَوَكِّده بعد المنفصل، أو فجئ بهما توكيداً...

ـ عَنَيْتُ: فِعْلٌ وفاعلٌ، ذا: مفعول به، الرفع: مضاف إليه، أكّدوا: فِعْل وفاعل، بما: متعلّق بـ«أَكَّدوا»، سواهما: صلة الموصول، القيد: مبتدأ، لن يُلْتزما: خبر المبتدأ، والجملة الاسمية: في محل نصب علىٰ الحال.

---

(١) توضيح المقاصد ٣/١٧١ ـ ١٧٢، وشرح ابن عقيل ٣/٢١٣، وشرح المكودي ١/٢٥٢ ـ ٢٥٣، وشرح ابن طولون ٢/٦٨ ـ ٦٩، وشرح الأشموني ٢/٨٥، وأوضح المسالك ٣/٢٣، وشرح ابن النَّاظم/١٩٩، وإرشاد السَّالك ٢/٧٥١.

(٢) إعراب الألفيَّة/١٠٩، والمقاصد الشَّافية ٥/٢٨.

٥٣٠. وَمَا مِنَ التَّوْكِيدِ لَفْظِيٌّ يَجِي ❊ مُكَرَّراً كَقَوْلِكَ: «ادْرُجِي ادْرُجِي»

ـ انتهى من قبلُ من الحديث عن التوكيد المعنوي، وَأَخَذَ في هذا البيت وما بعده في الحديث عن التوكيد اللفظي[١].

قال المرادي: «التوكيد اللفظي: إعادة اللفظ أو تقويته بموافقه معنى»، ثم أخذ يمثِّل لذلك، وكذا حال العلماء فيه.

ومثال النَّاظم: ادْرُجِي ادْرُجِي، فقد كرر اللفظ الأول اعتناء به، وذكره الأشموني على أنه من توكيد الجملة، وعند المكودي: المساوي لفظاً، ومن ذلك قول الشَّاعر:

فَأَيْنَ إِلَى أَيْنَ النَّجَاةُ بِبَغْلَتِي ❊ أَتَاكَ أَتَاكَ اللَّاحِقُونَ احْبِسِ احْبِسِ

أين إلى أين، أتاك أتاك، احْبس احْبس.

وقول الكميت:

فَتِلْكَ ولَاةُ السُّوْءِ قَدْ طَالَ مَكْثُهُم ❊ وَحَتَّام حَتَّام العَنَاءُ المُطَوَّلُ

ـ وقال ابن النَّاظم: «وأكثر ما يجيء مؤكِّداً لجملة، وقد يؤكِّد المفرد... وكثيراً ما تقترن الجملة بعاطف كقوله تعالى[٢]: ﴿وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا يَوۡمُ ٱلدِّينِ ۝١٧ ثُمَّ مَآ أَدۡرَىٰكَ مَا يَوۡمُ ٱلدِّينِ﴾، وقوله تعالى[٣]: ﴿أَوۡلَىٰ لَكَ فَأَوۡلَىٰ ۝٣٤ ثُمَّ أَوۡلَىٰ لَكَ فَأَوۡلَىٰٓ﴾.

---

(١) توضيح المقاصد ٣/١٧٢ ـ ١٧٤، والمقاصد الشَّافية ٥/٢٨، وشرح ابن النَّاظم/٢٠٠، وأوضح المسالك ٣/٢٤، وشرح المكودي ١/٥٥٣ ـ ٥٥٤، وشرح ابن طولون ٢/٦٩، وشرح ابن عقيل ٣/٢١٤، وإرشاد السَّالك ٢/٧٥٣.

(٢) سورة الانفطار ٨٢/١٧ ـ ١٨.

(٣) سورة القيامة ٧٥/٣٤ ـ ٣٥.

ـ وما[1]: مبتدأ، من التوكيد: متعلِّق بالاستقرار علىٰ أنَّه حال من الضمير المستتر في الخبر، لفظي: خبر المبتدأ المحذوف، وهو العائد علىٰ الموصول، والمبتدأ مع خبره صلة ما، يجي: خبر «ما»، مكرراً: حال من فاعل يجي...

٥٣١. وَلَا تُعِـدْ لَفْـظَ ضَـمِيرٍ مُتَّصِـلْ ❊ إِلَّا مَـعَ اللَّفْـظِ الَّـذِي بِـهِ وُصِـلْ

٥٣٢. كَـذَا الْحُـرُوفُ غَيْـرَ مَـا تَحَصَّـلَا ❊ بِـهِ جَـوَابٌ كَـ(نَعَمْ) وَكَـ(بَلَىٰ)

ـ إذا أُريد تكرير لفظ الضمير المتَّصل للتوكيد لم يجز ذلك إلَّا بشرط اتِّصال المؤكِّد بما اتَّصل به المؤكَّد.

مثال ذلك: مررتُ بك بك، رأيتُكَ رأيتُكَ،

رغبتُ فيه فيه، عجبت منك منك.

ـ **قال المرادي: «تقول: قمتُ قمتُ، ونحوه؛ لأنَّ إعادته مجرّداً تخرجه عن الاتِّصال».**

ـ **وقال المكودي:** «وفُهِمَ منه أن الضمير المنفصل لا يشترط فيه شيء نحو: أنت أنت قائم، هو هو قاعد، إيّاك إيّاك ضربت».

ـ **وقوله: كذا الحروف:** يعني أن الحرف لا يُعاد إلَّا مع ما اتَّصل به أولاً، لكونه كالجزء منه نحو: **إن زيداً قائم، إن زيداً قائم، في الدار في الدار زيد.**

وأجاز الزمخشري: «إنّ إنّ زيداً قائم» وتبعه ابن هشام، ورَدَّه النَّاظم، **فإن كان** الحرف جواباً **كنَعَمْ، وبلىٰ، وجَيْرِ، وَأَجَلْ، وإيْ،** جاز إعادته وحده، **فيُقال لك:**

(١) إعراب الألفيَّة/١٠٩.

أقام زيد؟ فتقول: نَعَم نَعَم، أو: لا لا، ألم يقم زيد؟ فتقول: بلىٰ بلىٰ.

ومن ذلك: «لا لا» في قوله:

لَا لَا أَبُوحَ بِحُبِّ بَثْنَةَ إِنَّهَا ❊ أَخَذَتْ عَلَيَّ مَوَاثِقاً وَعُهُودَا

ـ قال ابن النَّاظم[1]: «والأولىٰ توكيده بذكر مرادفه كقولك: بدل: نعم نعم: أَجَلْ نَعَم، أو أَجَلْ جَيْر. قال الشَّاعر:

وَقُلْنَ عَلَىٰ الفِرْدَوْسِ أَوَّلُ مَشْرَبٍ ❊ أَجَلْ جَيْرِ إِنْ كَانَتْ أُبِيْحَت دعاثِرُهْ

ـ وقد يفرد الحرف غير الجوابي في التوكيد، ويسهل ذلك كونه علىٰ أكثر من حرف واحد نحو «كأنّ» في قول الراجز، وعُزي إلىٰ الأغلب العجلي:

حَتَّىٰ تَرَاهَا وَكَأَنَّ كَأَنْ ❊ أَعْنَاقهَا مشدَّدات بَقَرنْ

ـ قال ابن النَّاظم: «وإذا كان علىٰ حرف واحد كانت إعادته مفرداً في غاية الشذوذ والقلة، كقول الشاعر:

فَلَا واللهِ لَا يُلْفَىٰ لِمَا بِي ❊ وَلَا لِلِمَا بِهِم أَبَداً دَوَاءُ

فلو كان المؤكِّد مغايراً في اللفظ للمؤكَّد كان الشذوذ أَقَلَّ كقول الشاعر:

فَأَصْبَحْنَ لَا يَسْأَلْنَ عَن بِمَا بِهِ ❊ أَصَعَّد فِي عُلْوِ الهَوَىٰ أَم تَصَوَّبَا

ـ ولا تُعِذْ[2]: مضارع مجزوم بـ«لا»، والفاعل: مستتر، لفظ: مفعول به،

---

(١) شرح ابن النَّاظم/٢٠٠، وشرح ابن عقيل ٣/٢١٦، وتوضيح المقاصد ٣/١٨١ ـ ١٨٢، وأوضح المسالك ٣/٢٥ ـ ٢٦، وشرح المكودي ١/٥٥٤ ـ ٥٥٥، وشرح الأشموني ٢/٩٠ ـ ٩١، وشرح ابن طولون/٦٩ ـ ٧٠، والمقاصد الشَّافية ٥/٣٢، وشرح الهواري ٣/٢٥٥ ـ ٢٥٦، وشرح ابن الوردي ٢/٤٩٢، وإرشاد السَّالك ٢/٧٥٤.

(٢) إعراب الألفيَّة/١١٠، وشرح المكودي ١/٥٥٥.

ضمير: مضاف إليه، متَّصل: نعت لضمير، إلَّا: حرف استثناء، مع: في موضع الحال المحصورة بـ«إلَّا» من المفعول، اللفظ: مضاف إليه، الذي: نعت للفظ، به: متعلِّق بـ«وُصِل».

ـ كذا: خبر مقدَّم، الحروف: مبتدأ مؤخَّر، غيرُ: نعت للحروف. قال المكودي: غير: منصوب على الاستثناء، ما: مضاف إليه، تحصَّلا: صلة الموصول، جواب: فاعل، كَنَعَمْ: أي ذلك كقولك: نَعَمْ، فهو خبر مبتدأ محذوف، وبلى: معطوف على نَعَمْ.

٥٣٣. وَمُضْمَرَ الرَّفْعِ الَّذِي قَدِ انْفَصَلْ ❁ أَكِّدْ بِهِ كُلَّ ضَمِيرٍ اتَّصَلْ

ـ مضمر[١]: ذكروا أنه مرفوع على الابتداء، ويجوز نصبه بفعلٍ محذوف يفسِّره «أكّد به»، وهو الأرجح، وضبط بالوجهين في شرح ابن عقيل، وجاء ضبطه بالنصب في نسخة ابن النَّاظم، وبالضم عند ابن طولون والمكناسي، وعند الشاطبي من غير ضبط.

ـ ومعنى[٢] **البيت** أنه يجوز أن يؤكَّد بضمير الرفع المنفصل كُلُّ ضمير مُتَّصل:

ـ مرفوعاً كان، نحو: قمتَ أنتَ، قمتُ أنا.

ـ ومنه المستتر[٣]: ﴿ٱسۡكُنۡ أَنتَ وَزَوۡجُكَ ٱلۡجَنَّةَ﴾.

ـ أو منصوباً، نحو: أكرمتني أنا، ضربتك أنت.

---

(١) انظر متن الألفيَّة/٨٢.

(٢) شرح ابن عقيل ٣/٢١٧، وشرح المكودي ١/٥٥٥، وشرح الهواري ٣/٢٥٧، والمقاصد الشَّافية ٥/٣٧ ـ ٣٨، وشرح ابن طولون ٢/٧٠، وشرح ابن النَّاظم/٢٠١، وإرشاد السَّالك ٢/٧٥٩.

(٣) سورة البقرة ٢/٣٥.

ـ أو مجروراً، نحو: مررتُ به هو، مررتُ بكَ أنتَ.

ـ قال الشَّاطبي: «فيجري ضمير الرفع توكيداً على جميع الضمائر المُتَّصِلة وإن اختلفت في الوضع».

ونَبَّهَ المرادي[1] أنك إذا أتبعتَ المتصل المنصوب بمنفصل منصوب نحو: **رأيتكِ إيّاك، فمذهب البصريين أنه بَدَل، ومذهب الكوفيين أنه توكيد، وبمذهب الكوفيين أخذ النَّاظم.**

ـ مضمرٌ[2]: تقدَّم الحديث عنه بالرفع والنصب. الرفع: مضاف إليه، الذي: نعت لمضمر، قد انفصل: جملة الصِّلة، أكِّد: رفع على الوجه الأول في مضمر، ولا محل لها مفسِّرة على الثاني، به: وتعلّق بـ«أكِّد»، كلّ: مفعول به، ضمير: مضاف إليه، اتَّصل: نعت لضمير.



(١) توضيح المقاصد ١٨٣/٣، والمقاصد الشَّافية ٣٨/٥. قال: «وذهب الكوفيون وابن مالك في التسهيل وشرحه والفوائد إلى أنَّه توكيد لا بَدَلٌ. وليس في هذا الموضع ما يدلّ على اختيار له في ذلك فلا عُذْرَ للكلام فيه هنا»، وشرح الأشموني ٩٢/٢.

(٢) إعراب الألفيَّة/١١٠.

٤١ ـ العَطْفُ (عطف بيان)

٥٣٤. اَلْعَطْـفُ إِمَّـذا: ذُو بَيَـانٍ، أَوْ نَسَـقْ ❊ وَالْغَـرَضُ الْآنَ بَيَـانُ مَـا سَـبَقْ
٥٣٥. فَـذُو الْبَيَـانِ: تَـابِعٌ، شِبْهُ الصِّـفَهْ، ❊ حَقِيقَـةُ الْقَصْـدِ بِـهِ مُنْكَشِـفَهْ

ـ ذكر النَّاظم[1] أنَّ العطف قِسمان: عطفُ بَيَانٍ، وعطف نَسَق، وبدأ بذكر ما يتعلَّق بعطف البيان، وهو المقصود بهذا الباب.

ـ فقوله: ذُو الْبَيَانِ: تَابِعٌ: أي: جنس يشمل جميع التوابع.

ـ وشبه الصِّفة: مخرج لعطف النَّسق، والبدل، والتوكيد.

ـ وحقيقة القصد: لإخراج النعت. أي: أنه فارق النعت من حيث إنه يكشف المتبوع بنفسه، لا بمعنىً في المتبوع، ولا في سببيّه.

ـ قال ابن النَّاظم: «... فهو التابع الموضِّح والمخصِّص متبوعه غير مقصود بالنسبة، ولا مشتقاً ولا مؤوّلاً بمشتق كقول عبد الله بن كيسبة:

أَقْسَـمَ بِـاللهِ أَبُـو حَفْـصٍ عمـر ❊ مَـا مَسَّـهَا مِـنْ نَقَـب وَلَا دبـر»

فَعُمَر: عطف بيان؛ لأنه موضّح لأبي حفص.

---

(١) توضيح المقاصد ٣/١٨٤، وشرح ابن النَّاظم/٢٠١، وشرح ابن عقيل ٣/٢١٨ ـ ٢١٩، وشرح الأشموني ٢/٩٣، والمقاصد الشَّافية ٥/٣٩، وشرح ابن طولون ٢/٧٣ ـ ٧٤، وأوضح المسالك ٣/٣٢، وشرح الهواري ٣/٢٥٨، وشرح ابن الوردي ٢/٤٩٥، وإرشاد السَّالك ٢/٧٦٠.

وعطف البيان لا يكون إلّا جامداً.

العطف[1]: مبتدأ، ذو بيان: خبره، ونسق: معطوف على ما قبله، إمّا: حرف تفصيل، الغرض: مبتدأ، الآن: ظرف، بيان: خبر المبتدأ، ما: مضاف إليه، سبق: جملة الصِّلة، فذو البيان: ذو مبتدأ، البيان: مضاف إليه، تابع: خبر، شبه: نعت، تابع الصِّفة: مضاف إليه، حقيقة: مبتدأ، القصد: مضاف إليه، به: متعلِّق بـ«منكشفة»، منكشفة: خبر «حقيقة».

٥٣٦. فَأَوْلِيَنْهُ مِنْ وِفَاقِ الْأَوَّلِ ❁ مَا مِنْ وِفَاقِ الْأَوَّلِ النَّعْتُ وَلِيْ

٥٣٧. فَقَدْ يَكُونَانِ مُنَكَّرَيْنِ ❁ كَمَا يَكُونَانِ مُعَرَّفَيْنِ

ـ في البيت الأول يبيّن النَّاظم أنَّ عطف البيان يوافق متبوعه في أربعة من عشرة كالنعت[2]:

ـ واحد: من الرفع والنصب والجرّ.

ـ وواحد: من التعريف والتنكير.

ـ وواحد: من التذكير والتأنيث.

ـ وواحد: من الإفراد والتثنية والجمع.

ولما كان في ورود عطف البيان نكرة تابعاً لنكرة خلافٌ نصّ عليه في البيت

(١) إعراب الألفيَّة/١١٠، وشرح المكودي ٢/٥٥٦ ـ ٥٥٧.

(٢) توضيح المقاصد ٣/١٨٥، وشرح ابن النَّاظم/٢٠٢، وشرح ابن عقيل ٣/٢٢٠، وشرح ابن طولون ٢/٧٤ ـ ٧٥، وشرح المكودي ٢/٥٥٧ ـ ٥٥٨، وشرح الهواري ٣/٢٦٠، وأوضح المسالك ٣/٣٣.

الثاني، وهذا الخلاف:

١ ـ ذهب الكوفيون وبعض البصريين إلى جواز تنكير عطف البيان مع متبوعه، وهو اختيار النَّاظم، وهذا ما دلَّ عليه بقوله: **فقد يكونان منكّرين.**

وذكر هذا المرادي عن الفارسي وابن جِنِّي والزمخشري وابن عصفور.

٢ ـ قال ابن النَّاظم: «ومَنَعَ بعض النحويين كون عطف البيان نكرة تابعاً لنكرة، وأجازه أكثرهم، ولأجل ما فيه من الخلاف نصَّ عليه... وليس قول من منع ذلك بشيء لأن النكرة تقبل التخصيص بالجامد، كما تقبل المعرفةُ التوضيح به، كقولك: لبستُ ثوباً جُبَّة.

وقوله تعالى[1]: ﴿يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَـٰرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَّا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ﴾، وقوله تعالى[2]: ﴿وَيُسْقَىٰ مِن مَّآءٍ صَدِيدٍ﴾.

والباقون يثبتون في ذلك البدلية، ويخصُّون عطف البيان بالمعارف.

ـ فَأَوْلِيَنْهُ[3]: فعل أمر، يتعدَّى إلى اثنين، والهاء مفعوله الأول، من وفاق: متعلِّق بالفعل قبله، الأول: مضاف إليه، ما: مفعول ثان لأَوْلِيَنْهُ، من وفاق: متعلِّق بـ«ولي»، النعت مبتدأ، ولي: خبره.

ـ قد: حرف تقليل، يكونان: فعل ناسخ واسمه، منكَّرين: خبر «يكون»، كما: حرف جار، وما: مصدرية. والجملة بعده صلة.

(١) سورة النور ٢٤/٣٥.

(٢) سورة إبراهيم ١٤/١٦.

(٣) إعراب الألفيَّة/١١٠، وشرح المكودي ٢/٥٥٨.

٥٣٨. وَصَالِحاً لِبَدَلِيَّةٍ يُرَىٰ ❁ فِي غَيْرِ نَحْوِ: «يَا غُلَامُ يَعْمُرَا»

٥٣٩. وَنَحْوِ: «بِشْرٍ» تَابِعِ «الْبَكْرِيِّ» ❁ وَلَيْسَ أَنْ يُبْدَلَ بِالْمَرْضِيِّ

ـ كلُّ ما جاز أن يكون عطف بيان جاز أن يكون بدلاً[1]، نحو قولك: ضربت أبا عبد الله زيداً.

واستثنىٰ من هذا موضعين: يتعيَّن فيهما أن يكون التابعُ عطف بيان:

❁ الأول: أن يكون التابع فيه عطف بيان، ومَثَّل لذلك بقوله: يا غلامُ يعمُرا.

يا غلامُ: منادىٰ مبني علىٰ الضم في محل نَصْب.

يعمُرا: عطف بيان، ولا يجوز أن يكون بدلاً، لأن البدل علىٰ نية تكرار العامل، فيلزم ضمُّه إذا جُعِل بدلاً؛ لأنه لو لفظ بـ«يا» معه لكان كذلك.

❁ والثَّاني: قوله: وَنَحْوِ: «بِشْرٍ» تَابِعِ «الْبَكْرِيِّ»:

يعني به ما كان تابعاً لمجرور بإضافة صفة مقرونة بـ«أل» إليه، وهو غير صالح لإضافتها إليه، كقول المرار الأسدي:

---

(١) توضيح المقاصد ٣/١٨٦ ـ ١٨٨، **ووضع تنبيهاً ذكر فيه أموراً ينفرد بها عطف البيان، فاستدركت علىٰ المصنف، لأنه لم يذكرها**. ومثله في شرح الأشموني ٢/٩٥ ـ ٩٥، وشرح ابن عقيل ٣/٢٢١ ـ ٢٢٣، وأوضح المسالك ٣/٣٤ ـ ٣٥، وشرح ابن النَّاظم/٢٠٢ ـ ٢٠٣، وشرح المكودي ٢/٥٥٨ ـ ٥٥٩، وشرح ابن طولون ٢/٧٥ ـ ٧٧ **«يا غلامِ يعمرا: غلامِ منادىٰ مضاف إلىٰ ياء المتكلم وحذفت وأبقيت الكسرة دليلاً عليها ومحله النصب**. وتابعه علم مفرد لو باشره حرف النداء بُنِيَ علىٰ الضم» كذا! والمقاصد الشَّافية ٥/٥٢، وشرح الهواري ٣/٢٦٢ ـ ٢٦٣، وشرح ابن الوردي ٢/٤٩٦ ـ ٤٩٧، وإرشاد السَّالك ٢/٧٦٣ ـ ٧٥٦.

أَنَــا ابْــنُ التَّــارِكِ البَكْــرِيِّ بِشْــرٍ ✤ عَلَيْــهِ الطَّيْــرُ تَرقُبُــهُ وُقُوعــاً

فَبِشْرٍ: عطف بيان، ولا يجوز كونه بدلاً؛ إذ لا يصح أن يكون التقدير: أنا ابنُ التاركِ بشرٍ. لما يلزم من تقدير إضافة التارك إليه؛ لأنَّ البدل في نية تكرار العامل، وهو غير صالح لذلك؛ إذ لا يضاف ما فيه «أل» إلىٰ عارٍ منها.

ـ قال ابن عقيل: «وأشار بقوله: «وَلَيْسَ أَنْ يُبْدَلَ بِالْمَرْضِيِّ» إلىٰ تجويز كون «بِشر» بدلاً غير مرضيّ، وقصد بذلك التنبيه علىٰ مذهب الفرّاء والفارسي».

ـ وقال المرادي: «ونقل عن المبرّد أنه لا يجوز في «بِشْر» إلَّا النَّصْب، ولا يجيز جَرّه لا علىٰ البدل، ولا علىٰ عطف البيان.

ـ وأجاز الفرّاء في «بشر» أن يكون بدلاً، لأنَّ مذهبه جواز إضافة ما فيه «أل» إلىٰ جميع المعارف، وإلىٰ تضعيف مذهبه أشار بقوله: وليس أنْ يُبْدَلَ بالمرضيّ، وقد نقل جواز البدل في «بشر» عن الفارسي أيضاً».

فائدة[1]

ـ قال أبو جعفر النَّحاس[2]: «ما علمتُ أحداً فرَّق بينهما [يعني البدل وعطف البيان] إلَّا ابن كيسان».

وقال الرضي[3]: «وأنا إلىٰ الآن لم يظهر لي فرقٌ جليٌّ بين بدل الكُلِّ من الكُلِّ وبين عطف البيان، بل لا أرىٰ عطف البيان إلَّا البدل، كما هو ظاهر كلام سيبويه،

(١) انظر كتابنا نحو العربية ٤/٢٣٠ ـ ٢٣١ وفيه بيان رأينا في عطف البيان والبدل، وانظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم ١١/١٣٣ ـ ١٤٢، وقبله ١١/٦٣ ـ ٦٧.

(٢) انظر البرهان ٤/٤٦٤.

(٣) انظر شرح الكافية ١/٣٣٧.

فإنه لم يذكر عطف البيان».

ـ وصالحاً[1]: مفعول ثان لـ«يُرَىٰ» إن كانت قلبيَّة، وحال من مرفوع «يُرَىٰ» إن كانت بصريَّة، واقتصر الشَّاطبي على الحالية، والمكودي على المفعولية، لبدليّة: متعلِّق بـ«صالحاً»، يُرىٰ: مضارع مبني للمفعول، ونائب الفاعل مستتر، في غير: متعلِّق بـ«يُرَىٰ»، نحو: مضاف إليه، وهو مضاف لقول محذوف، وما بعدها مقول له، **يا غلامُ: منادىٰ مبني علىٰ الضم، يَعْمُرا: علم منقول من الفعل منصوب عطف بيان لغلام علىٰ محله.**

ونحو: معطوف علىٰ نحو الأول، بِشْر: مضاف إليه، تابعَ: بالنصب حال من بشر، وبالجرِّ نعت له، واستظهره المكودي. البكريِّ: مضاف إليه، ليس: فعل ناقص، أن: حرف مصدري، يُبْدَل: مضارع منصوب، ونائب الفاعل يعود إلىٰ بِشْر. والجملة صلة موصول حرفي، والمصدر المؤول اسم «ليس»، بالمرضيّ: الباء زائدة، المرضي: خبر «ليس».



(١) إعراب الألفية/١١٠ ـ ١١١، وشرح المكودي ٢/٥٥٩.

٤٢ ـ عَطْفُ النَّسَقِ

٥٤٠. تَالٍ بِحَرْفٍ مُتْبِعٍ: عَطْفُ النَّسَقْ ✤ كَـ«اخْصُصْ بِوُدٍّ وَثَنَاءٍ مَنْ صَدَقْ»

٥٤١. فَالعَطْفُ مُطْلَقاً بِـ وَاوٍ (ثُمَّ) (فَا) ✤ (حَتَّىٰ)(أَمَ)(اوْ) كَـ«فِيكَ صِدْقٌ وَوَفَا»

ـ **النَّسَقُ**[1]: **لغة: النَّظْم**، وقد يُسْتعمل بمعنىٰ المَنْسُوق، وهو الذي يأتي علىٰ نظام واحد.

ـ وقوله: تالٍ: أي: تابع، وهو جنس يشمل الخمسة.

ـ وقوله: بحرف مُتْبع: يخرج الأربعة ما عدا عطف النَّسق من التَّوابع.

ـ **وعطف النَّسق هو التابع المتوسِّط بينه وبين متبوعه أحد الحروف التي يأتي الحديث عنها في هذا الباب.**

ـ ومثَّل النَّاظم لذلك بقوله: **اخْصُصْ بِوُدٍّ وَثَنَاءٍ مَنْ صَدَقْ**، فثناء تابع لـ«وُدّ» بالواو، فهو حرف متبع.

ـ والعطف تارة يكون الإتباع فيه مطلقاً، أي: في اللفظ والمعنىٰ، وتارة يكون ستة أحرف، وهي: **الواو، ثم، الفاء، حتىٰ، أَمْ، أَوْ.**

---

(١) توضيح المقاصد ٣/١٩٠ ـ ١٩١، وشرح ابن عقيل ٣/٢٢٤ ـ ٢٢٥، وشرح المكودي ٢/٥٦٠، وشرح ابن النَّاظم/٣٠٢، وأوضح المسالك ٣/٣٧، وشرح الهواري ٣/٢٦٥ ـ ٢٦٦، وشرح الأشموني ٢/٩٦، والمقاصد الشَّافية ٥/٦١، وشرح ابن الوردي ٢/٤٩٩، وإرشاد السَّالك ٢/٧٦٧ ـ ٧٦٨.

مثال **الواو**: جاء زيدٌ وعمرٌو.

ثم: جاء زيدٌ ثم عمرٌو.

الفاء: جاء زيدٌ فعمرٌو.

حتى: قدم الحُجَّاجُ حتى المشاةُ.

أم أزيدٌ في الدار أم عمرٌو؟

أو جاء زيدٌ أو عمرٌو.

ـ ومَثَّل للواو بقوله: فيك صدقٌ ووَفَا.

ـ **وذكر المرادي** أنَّ أكثر المصنِّفين يجعلون «أم» و«أو» مُشَركين في اللفظ لا في المعنى، **والصحيح أنهما يشركان لفظاً ومعنى ما لم يقتضيا إضراباً.**

ـ **ثم قال**: «فإن قلتَ: أطلق في «أم وأو»، وينبغي أن يقيِّدهما بأَلَّا يقتضيا إضراباً، فإن اقتضيا إضراباً كانا مشركين في اللفظ لا في المعنى كما ذكر في التسهيل[1].

قلتُ: دلالتهما على الإضراب قليلة؛ ولذلك لم يتعرَّض لهما. وسيأتي بيان ذلك».

ـ **وقال المكودي**: «وأمّا «أم وأو» فذكرهما أكثر النحويين فيما يشرك في اللفظ، لا في المعنى، وجعلهما النَّاظم مما يشرك فيهما باعتبار أنّ ما قبلهما وما بعدهما مستوٍ في المعنى الذي سِيْقتا له من شك وغيره».

ـ تال[2]: خبر مقدَّم، بحرف: متعلِّق بـ«تال»، والباء بمعنى «مع»، متبع: نعت لحرف، عطف: بمعنى المعطوف، مبتدأ مؤخَّر، النَّسَق: مضاف إليه، كاخصص:

---

(١) التسهيل/١٧٤، وانظر شرح الكافية الشَّافية ٣/١٢٠٣.

(٢) إعراب الألفيَّة/١١١، وشرح المكودي ٢/٥٦١، والمقاصد الشَّافية ٥/٦٢.

أي: وذلك كقولك: اخصُص، خبر لمبتدأ محذوف، اخصص: فعل أمر، بودّ: جار ومجرور، وثناء: معطوف عليه، من: مفعول به، صدق: صلة، فالعطفُ: مبتدأ، مطلقاً: حال من الضمير في المجرور بعده، لا من العطف خلافاً للمكودي، بواو: خبر العطف، وثم فا: عطف على ما سبق، حتى أم أو: عطف على ما سبق، وأسقط حرف العطف، كفيك... الكاف جارَّة لقول محذوف مرفوع المحل خبر لمبتدأ محذوف، فيك: خبر مقدَّم، صدقٌ: مبتدأ مؤخَّر، ووفا: معطوف على صِدْق، أي: وذلك كقولك: فيك صِدْقٌ وَوَفَا.

٥٤٢. وَأَتْبَعَتْ لَفْظاً فَحَسْبُ: (بَلْ) وَ(لَا) ❁ (لَكِنْ) كَـ«لَمْ يَبْدُ امْرُؤٌ لَـكِنْ طَلَا»

ـ ذكر في هذا البيت ثلاثة أحرف تشرك لفظاً لا معنى، وهي: بل، لا، لكن، مثال ذلك[1]:

ما قام زيدٌ بل عمرٌو.

جاء زيدٌ لا عمرٌو.

لا تضربْ زيداً لكن عمراً.

ومثَّل النَّاظم لذلك بقوله: لَمْ يَبْدُ امْرُؤٌ لَـكِنْ طَلَا، والطَّلا: الولد من ذوات الظلف.

---

(١) توضيح المقاصد ١٩٤/٣ ونقل عن ابن مالك أنَّ قولهم: ما قام سعد لكنْ سعيدٌ، من كلام النحويين لا من كلام العرب، ثم قال: «ولذلك لم يمثّل سيبويه في أمثلة العطف إلَّا بـ«ولكن»، وهذا من شواهد أمانته، وكمال عدالته؛ لأنه يجيز العطف بها غير مسبوقة بواو، وترك التمثيل به لئلا يعتقد أنه مما استعملته العرب»، وشرح المكودي ٥٦١/٢، وشرح الأشموني ٩٧/٢، وشرح ابن عقيل ٢٢٥/٣، وشرح ابن طولون ٧٩/٢، وشرح ابن النَّاظم/٢٠٤، والمقاصد الشَّافية ٦٣/٥ ـ ٦٤، وأوضح المسالك ٣٨/٣، وشرح الهواري ٢٦٦/٣ ـ ٢٦٧.

ـ **قال ابن طولون**: هذه الأحرف الثلاثة إنما يحصل الإتباع بها في اللفظ دون المعنىٰ ؛ إذ هي في المعنىٰ منقسِمةٌ إلىٰ ما تُثبتُ لما بعدها ما نُفِيَ عما قبلها كـ«بل ولكن» ، وعكس ذلك : لا . . .» .

ـ **وذهب المرادي** إلىٰ أنَّ حاصل ما ذكره من حروف العطف تِسْعَة ، والمتَّفق عليه منها ستة وهي : «**الواو ، والفاء ، وثم ، وأو ، وبل ، ولا**» .

واختلف في ثلاثة : **حتىٰ ، أَمْ ، لكنْ ، ومثلها «ليس»** عند الكوفيين والبغداديين .

ـ **أَمَّا حتَّىٰ** : فهي عند الكوفيين ليست بحرف عطف ، وإنما يعربون ما بعدها بإضمار عامل .

ـ **وأما أم** : فذكر النَّحاس فيها خلافاً ، وذهب أبو عبيدة إلىٰ أنها بمعنىٰ الهمزة ، نحو : أقام زيد أم عمرو ؟ ، والمعنىٰ : أعمرو قائم ؟ فهي علىٰ مذهبه استفهام .

ـ **وأما لكن** : فاختلفوا فيه علىٰ ثلاثة أقوال :

١ ـ **لا تكون عاطفة إذا لم تدخل عليها الواو** ، وهو مذهب الفارسي ، وقيل أكثر النحويين .

٢ ـ **عاطفة ، ولا تستعمل إلَّا بالواو** ، والواو زائدة .

٣ ـ **أنَّ العطف بـ«لكن»** ، وأنت مخيَّر بالإتيان بالواو ، وهو مذهب ابن كيسان ، وهي عند يونس حرف استدراك ، **وليست بعاطفة** ، والواو قبلها عاطفة لما بعدها ، عطف مفرد علىٰ مفرد .

ـ **بل**[1] : فاعل أتبعت ، لفظاً : منصوب علىٰ إسقاط الخافض ، حَسْبُ : اسم

(١) شرح المكودي ٢/٥٦٢ ، وإعراب الألفيَّة/١١١ .

فعل بمعنى قط، لا، لكن: معطوفان على «بل» كـ«لم يبدُ»: على تقدير، وذلك كقولك لم يبد امرؤ....

٥٤٣. فَـاعْطِفْ بِـوَاوٍ سَـابِقاً أَوْ لَاحِقَـا ❁ - فِي الْحُكْمِ - أَوْ مُصَاحِباً مُوَافِقَا

ـ **جاءت برواية عند**[1] ابن طولون والمكناسي والشاطبي «**لاحقاً أو سابقاً**» ومثله عند ابن النَّاظم.

ـ وشرع هنا في ذكر معاني حروف العطف، وبدأ

ـ **بالواو**[2]: وهو يعني أنَّ الواو للجمع المُطْلَق، كما ذهب إليه الجمهور، فيصح أن يُعْطَفَ بها لاحقٌ في الحكم، نحو: **جاء زيدٌ وعمرٌو بعده**.

أو سابقٌ نحو: **جاء زيدٌ وعمرٌو قبله**.

أو مصاحِبٌ نحو: **جاء زيدٌ وعمرٌو مَعَه**.

ـ **وبيَّن بهذا أنَّ الواو لمطلق الجمع**، وهي كذلك عند البصريين، **وقال ابن النَّاظم**: «**ويُحكى عن بعض الكوفيين أنَّ الواو للترتيب**، فلا يجوز أن يُعْطَفَ بها سابق، ويدلّ على عدم صحة هذا القول الاستعمال كقوله تعالى[3]: ﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطِ وَعِيسَىٰ وَأَيُّوبَ﴾، وقوله تعالى عن منكري البعث[4]: ﴿إِنْ هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ﴾.

(١) انظر متن الألفيَّة/٨٤.

(٢) توضيح المقاصد ٣/١٩٤ ـ ١٩٥، وشرح ابن النَّاظم/٢٠٤، وشرح المكودي ٢/٥٦٢، وشرح الأشموني ٢/٩٧ ـ ٩٨، وشرح ابن عقيل ٣/٢٢٦، وشرح ابن طولون ٢/٨٠، وأوضح المسالك ٣/٣٩، والمقاصد الشَّافية ٥/٧٠، وشرح ابن الوردي ٢/٥٠٠، وإرشاد السَّالك ٢/٧٦٩.

(٣) سورة النساء ٤/١٦٣.

(٤) سورة المؤمنين ٢٣/٣٧.

ـ **وقال الأشموني**: «قال في التسهيل[1]: **وتنفرد الواو بكون متبعها في الحكم محتملاً للمعية برجحان، وللتأخر بكثرة، وللتقدُّم بقلَّة**» ومثله عند المرادي.

ـ اعطف[2]: فعل أمر، بواو: متعلِّق بـ«اعطف»، سابقاً: مفعول به، أو لَاحقاً: عطف، في الحكم: متعلّق بـ«لاحقاً»، أو مصاحِباً: معطوف على «سابقاً»، موافقاً نعت لـ«مُصَاحباً».

٥٤٤. وَاخْصُصْ بِهَا عَطْفَ الَّذِي لَا يُغْنِي ✤ مَتْبُوعُهُ كَـ«اصْطَفَّ هَـذَا وَابْنِي»

٥٤٥. وَالْفَـــاءُ لِلتَّرْتِيـــبِ بِاتِّصَـــالِ ✤ وَ(ثُـــمَّ) لِلتَّرْتِيـــبِ بِانْفِصَـــالِ

ـ **اخْتُصت**[3] **الواو** من بين حروف العطف بأنها يُعْطَفُ بها حيث لا يُكْتَفَى بالمعطوف عليه نحو: **اختصم زيدٌ وعمرٌو**، ولو قلتَ: اختصم زيد: لم يجز.

ـ ومثله: اصطَفَّ هذا وابني.

ـ وتشارك زيدٌ وعمرٌو.

ـ **قال ابن عقيل**: «ولا يجوز أن يُعْطَفَ في هذه المواضع بالفاء، ولا بغيرها من حروف العطف، فلا تقول: اختصم زيد فعمرو».

ـ **وقال المرادي**: «وكذا نحو: جلست بين زيدٍ وعمرٍو، وسواء زيدٌ وعمرٌو.

---

(١) التسهيل/١٧٤.

(٢) شرح المكودي ٢/٥٦٢ ـ ٥٦٣، وإعراب الألفيَّة/١١١ ـ ١١٢.

(٣) توضيح المقاصد ٣/١٩٧ ـ ١٩٨ «وفي ثم أربع لغات: ثُمَّ فُمَّ، ثُمّتْ، ثَمّتَ»، وشرح المكودي ٢/٥٦٣، وشرح ابن عقيل ٣/٢٢٧، وشرح ابن طولون ٢/٨٠ ـ ٨٢، وشرح ابن النّاظم/٢٠٥، وشرح الأشموني ٢/٩٨، والمقاصد الشّافية ٥/٧٣، وشرح ابن الوردي ٢/٥٠٦، وإرشاد السّالك ٢/٧٧٠.

ـ **وأجاز الكسائي**: «ظننت عبدَ الله وزيداً مختصَّيْن» بالفاء، وثم، ومنع ذلك البصريون والفرّاء».

ـ **وذكر في البيت الثاني الفاء العاطفة**، وأنها تفيد الترتيب والتعقيب، وعَبَّر عنه هنا بالاتِّصال، فالمعطوف بها ثانٍ عن المعطوف عليه من غير مُهْلَة. كذا عند المكودي.

ـ **وذكر المرادي** أنَّ هذا مذهب الجمهور، وأنّ ما أوهم خلافه يُؤَوَّل.

ـ **ثم ذكر «ثم» وأنها تفيد التراخي مع الترتيب**، ففيها أنها تقع في عطف المقدَّم بالزمان اكتفاء بترتيب اللفظ. وأشار الفرّاء إلى ذلك.

ومن هذا قوله تعالى[1]: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ فَسَوَّىٰ﴾، وقوله تعالى[2]: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ﴾.

ـ اخصص[3]: أمر، عطفَ: مفعوله، بها: متعلِّق بالفعل قبله، الذي: مضاف إليه، لا يغني متبوعهُ: صلة، كاصطَفَّ: أي: وذلك كقولك اصطَفَّ، اصطفَّ: ماض، هذا وابني: فاعل ومعطوف عليه.

ـ الفاء: مبتدأ، للترتيب: خبر، باتِّصال: متعلِّق بما قبله، ثم للترتيب: مبتدأ وخبر، باتِّصال: حال متعلِّق بمحذوف، أو بـ«الترتيب».

٥٤٦. وَاخْصُصْ بِفَاءٍ عَطْفَ مَا لَيْسَ صِلَهْ ❊ عَلَى الَّذِي اسْتَقَرَّ أَنَّهُ الصِّلَهْ

ـ يعني هذا أنّ الفاء تختصُّ بأن يُعْطَفَ بها ما لا يَصْلُح أن يقع صِلَةً لعدم

---

(١) سورة الأعلى ٨٧/٢.

(٢) سورة فاطر ٣٥/١١.

(٣) إعراب الألفيَّة/١١٢، وشرح المكودي ٢/٥٦٤.

الضمير الرابط على ما هو صِلَة، نحو[1]:

«الذي يطيرُ فيغضبُ زيدٌ الذبابُ»

يطيرُ: صِلة «الذي»، يغضبُ زيد: معطوف على الصِّلَة بالفاء، وليس في المعطوف ضمير يعود على الموصول.

ـ **قال المرادي**: «ولو عطفتَ بغير الفاء لم يَجُزْ، وذلك لما فيها من معنى السَّببيَّة...».

ـ **وقال المكودي**: «وفُهِمَ من ذلك أنَّ المعطوف بالفاء في هذا الفَصْل جملةٌ فعليَّة، لكونه معطوفاً على الصِّلة، ولا تكون الصِّلَةُ إلَّا جملة».

ـ **قال ابن عقيل**: «ولو قلت: ويغضبُ زيدٌ، أو ثم يغضبُ زيدٌ، لم يجز؛ لأنَّ **الفاء تدلّ على السببيّة فاستُغْني بها عن الرابط**، ولو قلت: «الذي يطير ويغضب منه زيدٌ الذباب» جاز؛ لأنك أتيت بالضمير الرابط».

ـ **وقال الشَّاطبي**: «وأَمَّا إن قصدت التسبيب، وأنَّ غضب زيد يقع لطيران الذباب فحينئذٍ تصير الجملتان كالجملة الواحدة، فإذا كان كذلك فقولك: الذي يطيرُ فيغضبُ زيدٌ الذبابُ، جائز على وَجْه، وممتنع على وجه آخر، فيجوز إذا قصدت بالفاء معنى التسبيب، ويمتنع إذا قصدت بها مجرد العطف من غير تَسْبيب... والنَّاظم لم يُفصِّل هذا التفصيل...».

ـ واخصص[2]: أمر، بفاء متعلِّق بالفعل قبله، عطفَ: مفعول به، ما: مضاف

(١) شرح المكودي ٢/٥٦٤، وتوضيح المقاصد ٣/١٩٨ ـ ١٩٩، وشرح ابن عقيل ٣/٢٢٨، والمقاصد الشَّافية ٥/٩٤، وشرح الأشموني ٢/١٠٠، وإرشاد السَّالك ٢/٧٧٢.

(٢) إعراب الألفيَّة/١١٢.

إليه، ليس: فعل ناسخ، واسمه ضمير يعود علىٰ «ما»، صلة: خبر «ليس»، علىٰ الذي: متعلِّق بـ«عطف»، استقرَّ: جملة الصِّلة، أنَّه: حرف ناسخ، والهاء: اسمه، الصِّلة: خبر، والمصدر فاعل «استقرّ».

٥٤٧. بَعْضاً بِـ(حَتَّىٰ) اعْطِفْ عَلَىٰ كُلٍّ، وَلَا ✽ يَكُـونُ إِلَّا غَايَـةَ الَّـذِي تَـلَا

ـ يعني أنَّ «حتىٰ»[1] لا يكون المعطوف بها إلَّا بعض المعطوف عليه، نحو: **قدم الحُجّاجُ حتىٰ المشاةُ، وضربتُ القومَ حتىٰ زيداً.**

لأنَّ المشاة بعضُ الحُجّاج، وزيداً: بعض القوم.

ـ **وقال في التسهيل**[2]: «أو كبعضه» وفي الكافية: «بعضاً وشبهه، ومَثَّله في شرحها[3] بقوله: **أعجبتني الجاريةُ حتىٰ حديثُها**»، فإنَّ حديثها ليس بعضاً منها، ولكنه كالبعض؛ لأنه معنىٰ من معانيها، **كذا عند المرادي والنص منقول من شرح الكافية الشافية.**

وقال: «وقد يكون المعطوف بـ«حتىٰ» مبايناً فنقدّر بعضه، قال المتلمّس:

أَلْقَىٰ الصَّحِيفَةَ كَي يُخَفِّفَ رَحْلَه ✽ وَالزَّادَ حَتَّىٰ نَعْلَه أَلْقَاهَا

---

(١) توضيح المقاصد ١٩٩/٣ ـ ٢٠٠، **حتىٰ بالنسبة للترتيب كالواو، خلافاً للزمخشري إذا زعم أنها للترتيب**، وإذا عطفت علىٰ مجرور فالأَحْسَنُ إعادة الخافض، وإذا جاز الجر والعطف فالجر أحسنُ، وَفُهِم أنها تعطف مفرداً علىٰ مفرد، ولا تعطف جملة علىٰ جملة. وشرح المكودي ٥٦٤/٢ ـ ٥٦٥، وشرح ابن طولون ٨٣/٢، والمقاصد الشَّافية ٩٤/٥ ـ ٩٥، وأوضح المسالك ٤٤/٣ ـ ٤٥، وشرح الهواري ٢٧٢/٣ ـ ٢٧٣، وشرح ابن النَّاظم/٢٠٦، وشرح الأشموني ١٠١/٢، وإرشاد السَّالك ٧٧٢/٢.

(٢) التسهيل/١٧٥ ـ ١٧٦.

(٣) شرح الكافية ١٢١٠/٣، وانظر توضيح المقاصد ٢٠٠/٣.

فعطفَ «الفعل» وليس بعضيّة لما قبلها صريحة، لكنها بالتأويل؛ لأن المعنىٰ: ألقىٰ ما يثقلُه حتىٰ نَعْلَه».

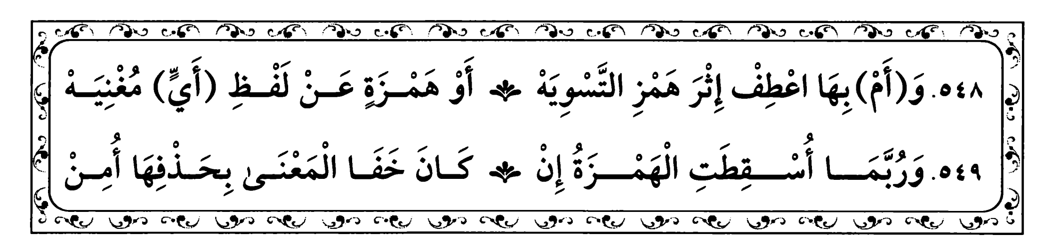
ـ ولا يكون المعطوف بها أيضاً إلَّا غايةً لما قبلها في زيادة أو نقص، نحو:

ـ مات الناسُ حتىٰ الأنبياءُ.

ـ وقدمَ الحُجّاجُ حتىٰ المشاةُ.

ـ وذكر ابن هشام أن العطف بها قليل، والكوفيون ينكرونه[1].

ـ بعضاً[2]: مفعول مقدَّم باعطف، بحتىٰ: متعلّق بـ«اعطف»، اعطف: فعل أمر، علىٰ كُلّ: متعلِّق باعطف، لا: نافية، يكون: مضارع ناقص، اسمه: يعود إلىٰ «بعضاً»، إلَّا: استثناء مفرَّغ، فهو حرف لا عمل له، غاية: خبر «يكون»، الذي: مضاف إليه، تلا: جملة الصِّلة، وجملة لا يكون: حال من المفعول.



٥٤٨. وَ(أَمْ) بِهَا اعْطِفْ إِثْرَ هَمْزِ التَّسْوِيَهْ ❁ أَوْ هَمْـزَةٍ عَـنْ لَفْـظِ (أَيٍّ) مُغْنِيَـهْ

٥٤٩. وَرُبَّمَـا أُسْـقِطَتِ الْهَمْـزَةُ إِنْ ❁ كَـانَ خَفَـا الْمَعْنَـىٰ بِحَـذْفِهَا أُمِـنْ

ـ عند الأزهري: وربما حذفت الهمزة، وكذا عند الشَّاطبي.

ـ وذكر الأزهري أنَّ في بعض النسخ: أَمِنْ، بالبناء للفاعل.

ـ أَم: علىٰ ضربين: متصلة، ومنقطعة، وستأتي.

(١) انظر مغني اللبيب ٢/٢٨٧، وأوضح المسالك ٣/٤٤.

(٢) إعراب الألفيّة/١١٢، وشرح المكودي ٢/٥٦٥.

ـ **فالمتَّصلة**[١]: هي المعادلة لهمزة التَّسوية، أو همزة يُطْلَبُ بها وبأم ما يُطْلَبُ بأيّ.

ـ **قال المرادي: «وعلامة الهمزة الأولىٰ أن تكون مع جملة يصح تقدير المصدر في موضعها، وعلامة الثانية: أن يصح الاستغناء بأيّ عنها.**

ـ **مثال الأولىٰ**، قوله تعالىٰ[٢]: ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ﴾، وسُمِّيت الهمزة متصلةً لأنّ ما قبلها وما بعدها لا يُستغنىٰ بواحد منهما عن الآخر.

ـ **وذكر في البيت الثاني** أنه قد تُحْذَفُ همزة التَّسوية، والهمزة المغنية عن أي للعلم بها، وأَمْن اللبس كقراءة ابن محيصن[٣]: ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ أَنذَرۡتَهُمْ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ﴾.

وظاهر قول النَّاظم في شرح الكافية[٤] أنَّ هذا مطّرد، وأجاز الأخفش حَذْف الهمزة في الاختيار وإن لم يكن بعدها «أم»، وجعل من ذلك قوله تعالىٰ[٥]: ﴿وَتِلۡكَ نِعۡمَةٞ تَمُنُّهَا عَلَيَّ﴾.

---

(١) توضيح المقاصد ٣/٢٠٢ ـ ٢٠٣، وشرح المكودي ٢/٥٦٦ ـ ٥٦٧، وأوضح المسالك ٣/٤٦، وشرح ابن عقيل ٣/٢٢٩ ـ ٢٣٠، وشرح ابن النَّاظم/٢٠٦، وشرح الأشموني ٢/١٠٣، وشرح ابن طولون ٢/٨٤ «**وأما الواقعة بعد همزة بمعنىٰ «أي» فأكثر ما يعطف بها المفردات، ويكون المسؤول عنها متأخراً عن المتعاطفين نحو** ﴿وَإِنۡ أَدۡرِيٓ أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٞ مَّا تُوعَدُونَ﴾ الأنبياء ٢١/١٠٩، **أو متوسطاً بينهما نحو:** ﴿ءَأَنتُمۡ أَشَدُّ خَلۡقًا أَمِ ٱلسَّمَآءُۚ بَنَىٰهَا﴾ النازعات/٢٧، والمقاصد الشَّافية ٥/٩٨ وما بعدها.

(٢) سورة البقرة ٢/٦، وسورة يس ٣٦/١٠.

(٣) انظر كتابي معجم القراءات ١/٣٧ ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ﴾ كذا جاءت الرواية بـ«أو» بدلاً من «أم».

(٤) شرح الكافية الشَّافية ٣/١٢١٦.

(٥) سورة الشعراء ٢٦/٢٢.

ـ **أم**[1]: مبتدأ، بها: متعلِّق بـ«اعطِف»، والجملة: خبر المبتدأ، ووقوع الجملة الطلبية خبر المبتدأ فيها خلاف بين مجيز ومانع، إثر: متعلِّق بـ«اعْطِف»، همز: مضاف إليه، التسوية: مضاف إليه، أو همزة: عطف على ما قبله، عن لفظ: جار ومجرور متعلِّق بـ«مغنية»، أي: مضاف إليه، مغنية: نعت.

ـ **ربما**: حرف تقليل، أُسقطت: مبني للمفعول، الهمزة: نائب عن الفاعل، إنْ: حرف شرط، كان: فعل الشرط، خَفَا: اسم «كان»، المعنى: مضاف إليه، بحذفها: جار ومجرور، والباء بمعنى مع، أُمن: خبر «كان».

٥٥٠. وَبِانْقِطَاعٍ وَبِمَعْنَى (بَلْ) وَفَتْ ❁ إِنْ تَكُ مِمَّا قُيِّدَتْ بِهِ خَلَتْ

ـ **تأتي «أم» مُنْقطعة**[2] **بمعنى «بل»**، والقيد الذي قُيِّدت به هو أن تكون مسبوقةً بإحدى الهمزتين لفظاً أو تقديراً، فإن خلت من ذلك فهي منقطعة، ولا يفارقها حينئذٍ معنى الإضراب. كقولك: **إنها لإبل أم شاء، أي: بل هي شاء.**

وقوله تعالى[3]: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٣٧ أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ﴾، أي: بل يقولون افتراه.

وذكر المرادي الخلاف في المنقطعة على ما يأتي:

---

(١) إعراب الألفيَّة/١١٢.

(٢) توضيح المقاصد ٣/٢٠٤ ـ ٢٠٥، وذهب أبو زيد إلى أن أم تكون زائدة، وهو مذهب ثالث، وشرح ابن عقيل ٣/٢٣٠، وشرح الأشموني ٢/١٠٦ ـ ١٠٧، وشرح ابن النَّاظم/٢٠٧ ـ ٢٠٨، وأوضح المسالك ٣/٥١، وشرح المكودي ٢/٥٦٨، وشرح ابن طولون ٢/٨٦، وشرح الهواري ٣/٢٧٨، والمقاصد الشَّافية ٥/١١٠، وإرشاد السَّالك ٢/٧٧٧.

(٣) سورة يونس ١٠/٣٧ ـ ٣٨.

ـ ذهب البصريون إلىٰ أنها تقدَّر بمعنىٰ بل والهمزة مطلقاً.

ـ وذهب الكسائي وهشام إلىٰ أنها بمنزلة بل، وما بعدها مثل ما قبلها، فإذا قلت: قام زيد أم عمرو، فالمعنىٰ: بل قام عمرو.

وقال في التسهيل: «وتقتضي إضراباً مع استفهام، ودونه».

ـ ثم ذكر أنَّ المنقطعة سُمِّيت كذلك لوقوعها بين جملتين: فعليتين أو اسميتين، أو مختلفتين قيل إلَّا في التسوية، فإنه لا يُذكَرُ بعدها، إلَّا الفعلية ولا يجوز: **سواء عليَّ أزيدٌ قائمٌ أم عمرٌو منطلقٌ**. فهذا لا تقوله العرب، وأجازه الأخفش قياساً علىٰ الفعليَّة.

ـ ومن معادلتها بين المفرد والجملة قول الشاعر:

سَــوَاءٌ عَلَيْــكَ النَّفْــرُ أَمْ بِـــتَّ لَيْلَــةً ❊ بِأَهْـلِ القِبَـابِ مِـنْ عُمَيْـرِ بْـنِ عَـامِرِ

ـ وبانقطاع[(١)]، وبمعنىٰ: متعلِّقان بـ«وَفَتْ»، بل: مضاف إليه. وَفَتْ: فعل ماض، والفاعل ضمير يعود إلىٰ أم، إنْ: شرط، تك: فعل الشرط، واسمها مستتر فيها، مما: متعلِّق بـ«خَلَتْ»، قُيِّدت: صلة «ما»، خَلَتْ: خبر «تك»، وجواب الشرط محذوف.

٥٥١. خَيِّرْ، أَبِحْ، قَسِّمْ بِـ(أَوْ)، وَأَبْهِمِ ❊ وَاشْكُكْ، وَإِضْرَابٌ بِهَا أَيْضاً نُمِيْ

ذكر النَّاظم في هذا البيت معاني «أو»، وهي سبعة[(٢)]:

(١) إعراب الألفيَّة/١١٢ ـ ١١٣، وشرح المكودي ٢/٥٦٨.

(٢) توضيح المقاصد ٣/٢٠٩ ـ ٢١٠، شرح ابن عقيل ٣/٢٣٢، وأوضح المسالك ٣/٥٢، وشرح المكودي ٢/٥٦٨ ـ ٥٦٩، وشرح ابن النَّاظم/٢٠٨ ـ ٢٠٩، وشرح الأشموني ٢/١٠٧، وشرح ابن طولون ٢/٨٧ ـ ٨٨، والمقاصد الشَّافية ٥/١١٦ ـ ١١٩، وشرح الهواري ٣/٢٧٩ ـ ٢٨٠،=

ـ **الأول: التخيير**: مثال ذلك: خذ ديناراً أو درهماً، تزوَّج زينب أو أختها.

ـ **الثاني: الإباحة**: ومثاله: جالس الحسن أو ابن سيرين.

جالس العلماء أو الزهّاد.

والفرق بينهما جواز الجمع بين الأمرين في الإباحة، ومنعه في التخيير، ويكونان بعد الطلب ملفوظاً أو مقدَّراً.

ـ **الثالث: التقسيم**، نحو: الكلمة اسم أو فعل أو حرف، الاسم ظاهر أو مضمر.

ـ وعبَّر بعضهم عن التقسيم **بالتفصيل. وذكره ابن هشام مستقلاً**، واستشهد له بقوله تعالىٰ[1]: ﴿وَقَالُوا۟ كُونُوا۟ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ﴾.

قال الشَّاطبي: وهو والتقسيم متقاربان، ولفظ التفصيل هنا أظهر».

ـ **الرابع: الإبهام**: ومعناه أن يكون المتكلم عالماً، ويُبْهِم علىٰ المخاطب، ومنه قوله تعالىٰ[2]: ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾.

ـ **الخامس: الشَّكُّ**: نحو: قام زيدٌ أو عمرٌو، إذا كنت شاكاً في الجائي منهما، ومنه قوله تعالىٰ[3]: ﴿لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾.

والفرق بين الشَّكِّ والإبهامِ، أنَّ الشَّكّ للمتكلِّم، والإبهام علىٰ السَّامع.

ـ **السَّادس: الإضراب**: ومنه قوله تعالىٰ[4]: ﴿وَأَرْسَلْنَٰهُ إِلَىٰ مِا۟ئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾.

= وشرح ابن الوردي ٢/٥١٠، وإرشاد السَّالك ٢/٧٧٩.

(١) سورة البقرة ٢/١٣٥.

(٢) سورة سبأ ٣٤/٢٤.

(٣) سورة الكهف ١٨/١٩.

(٤) سورة الصافات ٣٧/١٤٧.

ـ **قال الفرّاء**: «أو» هنا بمعنىٰ «بل»، ومنه قول جرير:

كَـــانُوا ثَمَـــانِيْنَ أَوْ زَادُوا ثَمَانِيَــــة ❊ لَــوْلَا رَجَــاؤُكَ قَــدْ قتّلــتُ أَوْلَادِي

وأشار بقوله: «بها أيضاً نُمي» إلىٰ أنَّ ورودها للإضراب غير متّفق عليه.

فذكر النَّاظم في شرح الكافية[1] أنَّ الكوفيين أجازوا موافقتها «بل» في الإضراب، ووافقهم أبو علي وابن بَرْهان وابن جِنِّي.

وذكر ابن عصفور أنَّ الإضراب ذكره سيبويه في النفي والنهي إذا أعدت العامل نحو: لستَ بِشْراً أو لَسْتَ عمراً.

لا تضربْ زيداً أو لا تضرب عمراً.

ـ وذكر أنَّ بعض النحويين زعم أنها تكون للإضراب علىٰ الإطلاق، واستدلوا علىٰ ذلك بقوله تعالىٰ[2]: ﴿وَأَرْسَلْنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾، وقوله[3]: ﴿فَهِيَ كَٱلْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾.

ـ **السَّابع**: معنىٰ **الواو** كقول جرير:

جَــاءَ الخِلَافَــةَ أَوْ كَانَــت لَــهُ قَــدَراً ❊ كَمَــا أَتَــىٰ رَبَّــهُ مُوسَــىٰ عَلَــىٰ قَــدَرِ

ـ خيّر[4]: أمر، ومثله: أبح، قسّم، وهما معطوفان علىٰ الأول بإسقاط حرف العطف، بأو: متعلّق بقسّم، وهو مطلوب لخيِّر وأَبح علىٰ سبيل التنازع.

---

(١) شرح الكافية الشَّافية ١٢٢١/٣.

(٢) سورة الصافات ١٤٧/٣٧.

(٣) سورة البقرة ٧٤/٢.

(٤) إعراب الألفية/١١٣، وشرح المكودي ٥٦٩/٢.

ـ وأبهم واشكك: فعلا أمر معطوفان على ما قبلهما، إضراب: مبتدأ، بها: متعلّق بإضراب، أيضاً: مفعول مطلق، جملة نُمِي: خبر المبتدأ.

٥٥٢. وَرُبَّمَا عَاقَبَتِ الْوَاوَ إِذَا ❁ لَمْ يُلْفِ ذُو النُّطْقِ لِلَبْسٍ مَنْفَذَا

ـ **يعني أنَّ «أو» تأتي بمعنى الواو[1]، وذهب إلى هذا الأخفش والجرمي**، واستدلا بقوله تعالى[2]: ﴿وَأَرْسَلْنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾، أي: ويزيدون، وهو مذهب جماعة من الكوفيين.

ـ وقوله: **إِذَا/ لَمْ يُلْفِ ذُو النُّطْقِ لِلَبْسٍ مَنْفَذَا**، أي: إذا كان المتكلّم بها لا يجد في استعمالها بمعنى الواو منفذاً للبس أي: طريقاً، ومنه قول جرير:

جَاءَ الخِلَافَةَ أَوْ كَانَتْ لَهُ قَدَراً ❁ كَمَا أَتَى رَبَّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرِ

أي: جاء الخلافة وكانت له قدراً، فقد أوقع «أو» مكان الواو لما أَمِنَ اللَّبْسَ.

ـ **وقوله: وربما عاقبت**: فُهِمَ منه أنَّ ذلك قليل.

ـ **وذكر المرادي** عن التسهيل أنَّ «أو» تعاقب الواو في الإباحة كثيراً. وفي عطف المصاحب والمؤكِّد قليلاً.

ـ **ومثال الإباحة**: جالس الحسن أو ابن سيرين. وقد تقدَّم الكلام عليه.

ـ **ومثال المصاحب قوله ﷺ: «اسكن حراء فإنما عليك نبيّ أو صدِّيق أو شهيد»**.

---

(١) توضيح المقاصد ٣/٢١٢ ـ ٢١٣، وشرح المكودي ٢/٥٧٠، وشرح الأشموني ٢/١٠٨ ـ ١١٠، وشرح ابن النَّاظم/٢٠٩، وشرح المقاصد الشَّافية ٥/١٢٢ ـ ١٢٧، وإرشاد السَّالك ٢/٧٨١.

(٢) سورة الصَّافات ٣٧/١٤٧.

ومثال المؤكِّد[١]: ﴿وَمَن يَكۡسِبۡ خَطِيٓـَٔةً أَوۡ إِثۡمٗا﴾.

ـ **ومذهب الجمهور** أنّ «أو» لأحد الشيئين أو الأشياء. فإن عطفت بها في الطلب فهي للتخيير أو الإباحة، وإن عطف بها في الخبر فهي للشك أو الإبهام أو التقسيم.

وإذا دخل النهي في الإباحة استوعب ما كان مباحاً باتّفاق النحويين، ومنه قوله تعالىٰ[٢]: ﴿وَلَا تُطِعۡ مِنۡهُمۡ ءَاثِمًا أَوۡ كَفُورٗا﴾. وذهب السيرافي إلىٰ أنه يستوعب الجميع كالنهي عن المباح.

ـ ورُبّما[٣]: حرف تقليل، عاقبت: فعل ماض. والفاعل يعود إلىٰ «أو»، الواو: مفعول به، إذا: شرط، لم يُلْفِ: مضارع مجزوم، ذو النطق: فاعل، للبسٍ: متعلق بـ«منفذا»، منفذا: مفعول أول لـ«يُلْف»، والثاني: محذوف.

٥٥٣. وَمِثْلُ (أَوْ) فِي الْقَصْدِ: (إِمَّا) الثَّانِيَهْ ✤ فِي نَحْوِ: «إِمَّا ذِي وَإِمَّا النَّائِيَهْ»

ـ **أراد أنَّ «إِمَّا»[٤] مثل «أو» فيما يُقْصَدُ بها، فتكون للتخيير، والإباحة، والتقسيم، والشّكّ، والإبهام.**

ـ وفُهِمَ من البيت: أنَّ «إِمَّا» ليست بعاطفة؛ لأنه لم يجعلها مثل «أو» مطلقاً بل في القصد، ولهذا لم يذكرها مع حروف العطف أولاً.

---

(١) سورة النساء ٤/١١٢.

(٢) سورة الإنسان ٧٦/٢٤.

(٣) إعراب الألفيّة/١١٣.

(٤) توضيح المقاصد ٣/٢١٣ ـ ٢١٦، وشرح ابن النّاظم/٢٠٩، وشرح الأشموني ٢/١١١ ـ ١١٢، وشرح ابن عقيل ٣/٢٣٤، وشرح المكودي ٢/٥٧١ ـ ٥٧٢، والمقاصد الشّافية ٥/١٢٩ ـ ١٣١، وشرح ابن طولون ٢/٨٩ ـ ٩٠، وأوضح المسالك ٣/٥٤، وشرح الهواري ٣/٣٨٥ ـ ٣٨٦، وإرشاد السّالك ٢/٧٨٢.

١ ـ **وذكر المرادي** أنَّ المصنِّف نقل عن أكثر النحويين أنها عاطفة.

ـ ونقل عن يونس وابن كيسان وأبي علي أنها ليست عاطفة، ووافقهم المصنِّف لدخول الواو عليها.

ـ **أما الرُّمّاني** فقد استدلَّ على أنها عاطفة بأن الواو للجميع، وليست هنا كذلك، لأننا لا نجد الكلام لأحد الشيئين، فعُلم أنَّ **العطف** لـ«إِمَّا».

ـ **أَمَّا ابن عصفور** فقد نقل اتِّفاق النحويين أنَّ «إِمَّا» ليست بعاطفة، وإنما أوردها هنا مع حروف العطف لمصاحبتها إيّاها.

٢ ـ المشبهة بـ«أو» هي «إِمَّا» الثانية، وهي المختلف فيها، أَمَّا الأولى فليست بعاطفة.

٣ ـ فُهِم من قوله: الثانية أنّ «إِمَّا» لا بد من تكرارها بخلاف «أو».

٤ ـ فُهِم من تمثيله أنه لا بُدَّ من اقترانها بالواو.

قال ابن النَّاظم: وأصل «إِمَّا» «إِنْ»، فَضُمَّت إليها «ما»، وقد يُسْتَغْنَى عن «ما» في الشعر، قال دُرَيْد بن الصِّمَّة:

لَقَدْ كَذَبَتْكَ نَفْسُكَ فَاكْذِبَنْهَا ❊ فَإِنْ جَزَعاً وَإِنْ إِجْمَالُ صَبْر

وغالبُ الاستعمال أن تكون مكررة لتُشْعِر من أول وَهْلة بقصد التخيير، أو الإباحة أو التقسيم أو الإبهام أو الشّكّ، وأَلَّا تخلو الثانية عن الواو».

قال: وقد يُستغنَى عن الثانية بـ«إِلَّا» كما في قول المثقب العبدي:

فَإِمَّا أَنْ تَكُونَ أَخِي بِحَقّ ❊ فَأَعْرِفَ مِنْكَ غثّي من سَميني

وَإِلَّا فـــــاطَّرحني واتَّخِــــذني ✽ عَـــدُوّاً أَتَّقِيْـــكَ وَتَتَّقِيْنِـــي

ـ وذكر أنه قد يُستغنىٰ عنها وعن الواو بـ«أو»، نحو: قام إِمَّا زيد أو عمرو، وقد يُستغنَىٰ عن الأولىٰ، كقول النمر بن تولب:

سَــقَتْهُ الرَّوَاعِــدُ مِــنْ صَيِّف ✽ وَإِنْ مِــنْ خَرِيــفٍ فَلَــن يعــدما

قال سيبويه: أراد إِمَّا من صَيِّف، وإِمَّا من خريف.

وقد تخلو الثانية عن الواو كقول سعد بن قرط:

يَــا لَيْتمَــا أُمّنــا شَــالَت نعامَتُهَــا ✽ أَيْمَــا إِلَــىٰ جَنَّــةٍ أَيْمــا إِلَــىٰ نَــار

أراد إِمَّا إلىٰ جنةٍ وإِمَّا إلىٰ نار، ففتح الهمزة، وهي لغة تميم، وأبدل من الميم الأولىٰ ياءً.

ـ مثلُ[1]: خبر مقدَّم، أو: مضاف إليه، في القصد: متعلِّق بـ«مثل» لما فيه في معنىٰ المماثلة، إِمَّا: مبتدأ مؤخَّر، وعكسَهُ المكودي، الثانية: نعت «إِمَّا». في نحو: متعلّق بمقدر «أعنىٰ»، أو هو في موضع الحال من الفاعل.

ـ إِمَّا: تفصيل، ذي: اسم إشارة للمؤنثة القريبة، وعند المكودي هي مفعول بفعل محذوف، وإِمَّا: النائية بمعنىٰ البعيدة، معطوف علىٰ «إِمّا ذي».

ـ **قال الشَّاطبي**: «وذي إشارة إلىٰ القريبة، والنائية: البعيدة، فكأنه قال: إِمَّا القريبة وَإِمَّا البعيدة».

---

(١) إعراب الألفيَّة/١١٣، والمقاصد الشَّافية ٥/١٣٥.

٥٥٤. وَأَوْلِ (لَكِنْ) نَفْياً اوْ نَهْياً، وَ(لَا) ❁ نِـدَاءً اوْ أَمْـراً، أَوِ اثْبَاتـاً تَـلَا

ـ ذكر في هذا البيت حرفين من حروف العطف: لكنْ، لا.

ـ **أمَّا لكنْ**[(١)] **فيُعْطَفُ** بها مُثْبَتٌ بعدَ نفي، كقولك: ما قام زيدٌ لكن عمرٌو، أو بعد نهي، كقولك: لا تضربْ زيداً لكنْ عمراً.

ـ **وتدخلُ الواو على «لكن»** كقوله تعالى[(٢)]: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾.

فتعرَّىٰ عن العطف لامتناع دخول العاطف على العاطف.

ـ **قال ابن النَّاظم**: «ويجب تقدير ما بعد «لكن» جملة معطوفة بالواو على ما قبلها...».

ـ **وزعم ابن خروف** أنَّ المعطوف بـ«لكن» لم يُسْتَعْمَلْ إلَّا مع الواو، وزعم بعضهم أنَّ يونس لا يرىٰ «لكنْ» عاطفة، ولعلَّ ذلك لعدم ورودها بين مفردين خالية من الواو، ولم يمثل سيبويه العطف بها إلَّا بعد الواو، فقال: **ما مررت بصالح ولكن طالح**، ويسمي المعطوف بها وبـ«بل» بدلاً. وذكر ابن هشام أنّ «لكن» عاطفة خلافاً ليونس.

---

(١) شرح ابن النَّاظم/٢١٠، وتوضيح المقاصد ٣/٢٢١ ـ ٢٢٣، وشرح المكودي ٢/٥٧٢، وشرح ابن عقيل ٣/٢٣٥، وشرح ابن طولون ٢/٩٠ «**لما فرغ من الكلام على الحروف المتبعة لفظاً ومعنى أخذ في الكلام على القسم الثاني، وهو ما يتبع في اللفظ خاصة**». وشرح الهواري ٣/٢٨٦ ـ ٢٨٧، وأوضح المسالك ٣/٥٥، وإرشاد السَّالك ٢/٧٨٤، والمقاصد الشَّافية ٥/١٣٥، وذهب يونس إلى أن «لكن» لا تكون عاطفة، وإنما معناها عنده الاستدراك، وإليه ذهب المؤلف في التسهيل وشرحه. انظر التسهيل/١٧٤ «وليس منها لكن وفاقاً ليونس»، ولكنه لم يذكر هذا في شرح التسهيل ٣/٣٧٠، على خلاف ما ذكره الشَّاطبي هنا.

(٢) سورة الأحزاب ٣٣/٤٠.

ـ وذكر المرادي: «أنَّها لا تقع في الإيجاب، وهو مذهب البصريين، وأجاز الكوفيون أن يُعطف بها في الإيجاب، نحو: أتاني زيد لكن عمرو». وذكر مثله الشَّاطبي.

ـ وذكر أنه إذا وليها جملة فتكون حينئذٍ بعد إيجاب أو نفي أو نهي أو أمر لا استفهام.

ـ والذي ذهب إليه أكثر المغاربة أنها إذا وقعت قبل جملة فهي حرف ابتداء لا حرف عطف، وقيل: إنها تكون عاطفة جملة على جملة إذا وردت بغير واو، وذكر ابن أبي الربيع أنه ظاهر كلام سيبويه.

ـ **وانتقل إلى «لا» فقال: وَلَا / نِدَاءً اوْ أَمْراً، أَوِ اثْبَاتاً تَلَا:**

ـ أي: أولِ «لا» نداءً، نحو: **يا زيدُ لا عمرٌو**، أو أمراً نحو: **اضربْ زيداً لا عمراً**، أو إثباتاً، نحو: **زيد كاتبٌ لا شاعرٌ**.

قال المرادي: «وزعم ابن سعدان أنَّ العطف بـ«لا» على منادى ليس من كلام العرب، ونصّ على جوازه سيبويه».

وذكر بعد ذلك مجموعة من التنبيهات، ومختصرها كما يلي[1]**:**

ـ **في معنى الأمر الدُّعاء**، نحو: غَفَر اللهُ لزيدٍ لا بكرٍ.

والتحضيض، نحو: هلَّا تضربْ زيداً لا عمراً.

ـ **أجاز الفراء العطفَ بها على اسم «لعل» كما يُعْطَفُ بها على اسم «إنَّ» نحو:**

---

(١) توضيح المقاصد ٣/٢٢٣، ومثله في شرح الأشموني ٢/١١٤، وشرح ابن النَّاظم: «ومنع أبو القاسم الزجاجي في كتاب معاني الحروف أن يُعْطَف بلا بعد الفعل الماضي، وليس مَنْعُ ذلك صحيحاً لقول العرب: جدُّك لا كَدُّك، قيل في تفسيره: نَفَعَكَ جدُّك لا كدك..» انظر ص/٢١٠، وذكر المرادي هذا الخبر عن الزجاجي وردَّ المنع لثبوته في كلام العرب.

«لعل زيداً لا عمراً منطلقٌ».

ـ **فائدةُ العطف بـ«لا» قصر الحكم علىٰ ما قبلها قصر إفراد**، نحو: زيد كاتب لا شاعر، أو قصر قَلْب كقولك: زيد عالم لا جاهل، ردّاً علىٰ من يعتقد أنه جاهل.

ـ **شرط عطف الاسم بـ» لا» أن يكون ما بعدها غير صالح لإطلاق ما قبلها عليه**، فلا يجوز: قام رجل لا زيد.

ـ **قد يُحْذَف العطف عليه بـ«لا»**، نحو: أعطيتُكَ لا لِتَظْلِمَ، أي: لتعدلَ لا لتظلمَ.

ـ **لا يُعْطَف بـ«لا» إلَّا مفرد، أو جملة لها موضع من الإعراب** نحو: زيد يقومُ لا يقعدُ.

ـ **وتعطف «لا» الجملة علىٰ الجملة** نحو: زيد قائم لا عمرٌو جالسٌ.

ـ أولِ[1]: فعلُ أمر يتعدَّىٰ لاثنين، وفاعله مستتر، لكنْ: مفعول أول، نفياً: مفعول ثانٍ، أو: حرف عطف، نهياً: معطوف علىٰ «نفياً»، لا: مبتدأ، نداء: مفعول مقدَّم بـ«تلا»، أو أمراً أو إثباتاً: معطوفان علىٰ «نداء»، وجملة «تلا» خبر المبتدأ.

٥٥٥. وَ(بَلْ) كَـ(لَكِنْ) بَعْدَ مَصْحُوبَيْهَا ❊ كَـ«لَمْ أَكُنْ فِي مَرْبَعٍ بَلْ تَيْهَا»
٥٥٦. وَانْقُلْ بِهَا لِلثَّانِ حُكْمَ الْأَوَّلِ ❊ فِي الْخَبَرِ الْمُثْبَتِ، وَالْأَمْرِ الْجَلِيّ

ـ بل[2]: إذا وقعت بعد مصحوبي «لكن»، وهما النفي والنهي كانت بمنزلة

---

(١) إعراب الألفيَّة/١١٣ ـ ١١٤، وشرح المكودي ٥٧٢/٢.

(٢) توضيح المقاصد ٢٢٤/٣ ـ ٢٢٧، وشرح المكودي ٥٧٣/٢ ـ ٥٧٤، وشرح ابن عقيل ٢٣٦/٣، وشرح الهواري ٢٨٨/٣ ـ ٢٨٩، وشرح ابن النَّاظم/٢١١، وشرح ابن طولون ٩٢/٢، والمقاصد الشَّافية ١٤٥/٥ وذكر أنَّ في كلامه مشاحّة لفظية، ومشاحّة معنويّة، فأما اللفظيّة ففي قوله:=

«لكنْ» في تقرير حكم ما قبلها، وجعل ضده لما بعدها.

ـ **قال المكودي**: «نحو: ما قام زيدٌ بل عمرٌو، فيكون القيامُ منفياً عن زيد، مثبتاً لعمرٍو.

وكذلك: لا تضرب زيداً بل عمراً، فزيد منهي عن ضربه، وهو مثبت لعمرو، وبل: في ذلك كـ«لكن» في المعنىٰ».

ـ **ومَثَّل لذلك بقوله: لَمْ أَكُنْ فِي مَرْبَعٍ بَلْ تَيْهَا.**

المَرْبَع: منزل الرَّبيع، والتيهاء: القفر، وهو الأرض التي لا يُهْتَدَىٰ بها.

ـ **وذكر المرادي** أنَّ المبرّد وافق علىٰ هذا الحكم الذي ذكره في تقرير النهي عن زيد، وإثبات الأمر بضرب عمرو، ووافقه علىٰ ذلك أبو الحسين بن عبد الوارث، ثم قال: «**قال المصنِّف: ما أجازوه مخالف للاستعمال**».

ـ وذكر في البيت الذي بعده أنَّ «بل» إذا وقعت بعد الخبر المثبت أو بعد الأمر فانقل حكم ما قبلها لما بعدها، مثال الخبر: قام زيد بل عمرو.

فالحكم هو القيام المسند إلىٰ زيد، فقد أزلته عنه، ونقلته لما بعد «بل»، وهو عمرو، ومثال الأمر: اضرب زيداً بل عمراً، فالأمر المتوجَّه علىٰ ضرب زيد نقلته عنه لما بعد «بل».

ـ **وذكر ابن هشام**[1] أنَّ «بل» يُعْطَفُ بها بشرطين:

= «والأمر الجلي» فقيّد الأمر بكونه جليّاً، وهذا حَشْو لا فائدة فيه، وأيضاً فهو حشو مُخِلّ؛ إذ يقتضي أنَّ الأمر إذا لم يكن جليّاً ظاهراً فلا يعطف بها فيه، وليس كذلك...» انظر ص/١٤٧ ـ ١٤٨، وإرشاد السَّالك ٧٨٥/٢.

(١) أوضح المسالك ٥٦/٣ ـ ٥٧.

ـ إفراد معطوفها.

ـ وأن تُسْبَق بإيجاب أو أمر أو نفي أو نهي.

ـ ومعناها بعد الأولين سَلْبُ الحكم عما قبلها، وجعل ضِدَّه لما بعدها، كما أنَّ «لكن» كذلك، ومثّل لهذا بقوله:

«ما كنت في منزلٍ ربيعٍ بل في أرضٍ لا يُهْتَدَىٰ بها، وهو مأخوذ مما مَثّل به النَّاظم.

ـ وذهب **الكوفيون** إلىٰ أنَّ «بل» لا تكون نَسَقاً إِلَّا بعد النفي أو ما جرىٰ مجراه، ولا تكون نسقاً بعد الإيجاب.

ثم قال المرادي: «وجملة القول في «بل» أنها إنْ وقع بعدها جملة كانت إضراباً عمّا قبلها، **إمَّا علىٰ جهة الإبطال** نحو[1]: ﴿أَمْ يَقُولُونَ بِهِۦ جِنَّةٌۢ بَلْ جَآءَهُم بِٱلْحَقِّ﴾. وَإِمَّا علىٰ جهة الترك من غير إبطال، نحو[2]: ﴿وَلَدَيْنَا كِتَٰبٌ يَنطِقُ بِٱلْحَقِّ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ۝ بَلْ قُلُوبُهُمْ فِى غَمْرَةٍ مِّنْ هَٰذَا﴾[3].

ـ بل[4]: مبتدأ، كـ«لكنْ»: خبر، بعد: في موضع الحال من الضمير في المجرور قبله، مصحوبيها: مضاف إليه، كلم: علىٰ تقدير: وذلك كقولك لم، فهو خبر لمبتدأ

---

(١) سورة المؤمنين ٢٣/٧٠.

(٢) سورة المؤمنين ٢٣/٦٢ ـ ٦٣.

(٣) **وذكر المرادي علىٰ عادته بعض الزيادات تحت عنوان تنبيهات، ومن ذلك:** لا يُعطَفُ بـ«بل» بعد الاستفهام، فلا يُقال: أضربت زيداً بل عمراً؟. إطلاق المصنِّف يدل علىٰ أن «بل» تعطف الجملة كما تعطف المفرد، تزاد «لا» قبل «بل» لتأكيد التقرير وغيره.
قال ابن عصفور: لا ينبغي أن يُقال بزيادتها مع «بل» في النفي والنهي إلَّا أن يشهد له سماع، وقيل: هو مسموع من كلام العرب. وقد تكرر «بل» في الجمل كقوله تعالىٰ: ﴿بَلْ قَالُوٓا۟ أَضْغَٰثُ أَحْلَٰمٍۭ بَلِ ٱفْتَرَىٰهُ بَلْ هُوَ شَاعِرٌ﴾ سورة الأنبياء ٢١/٥، وانظر شرح الأشموني ٢/١١٤ ـ ١١٥.

(٤) إعراب الألفيَّة/١١٤.

محذوف، لم أكن: مضارع مجزوم، واسمه: ضمير مستتر، في مَرْبَعٍ: جارّ ومجرور خبر «أكن»، بل: حرف عطف، تَيْهاً: معطوف على مربع، انقل: فعل أمر، بها للثانِ: متعلّقان بالفعل قبلهما، حكم: مفعول به، الأول: مضاف إليه، في الخبر: متعلّق بـ«انقل»، المثبت: نعت مخصِّص للخبر، والأمر: معطوف على الخبر، الجلي: صفة للأمر.

ـ وذكر الشَّاطبي أن حذف الياء من «الثانِ» للضَّرورة.

٥٥٧. وَإِنْ عَلَىٰ ضَـمِيرِ رَفْـعٍ مُتَّصِـلْ ❁ عَطَفْتَ فَافْصِلْ بِالضَّمِيرِ الْمُنْفَصِلْ=

٥٥٨. =أَوْ فَاصِلٍ مَا، وَبِلَا فَصْلٍ يَرِدْ ❁ فِي النَّظْمِ فَاشِياً، وَضَعْفَهُ اعْتَقِدْ

ـ قال ابن النَّاظم: «الضمير[1] ينقسم إلىٰ بارز ومستتر، والبارز ينقسم إلىٰ منفصل ومتّصل، أما الضمير المنفصل فكالظاهر في جواز عطفه، والعطف عليه من غير ما شرط، تقول: زيد وأنت متفقان، وأنا وعمرو مقيمان، ولا تصحب إلَّا خالداً وإيّاي...».

ـ وذكر ابن عقيل أنك إذا عطفتَ علىٰ ضمير الرفع المُتَّصل[2] وَجَبَ أن تفصل بينه وبين ما عَطَفتَ عليه بشيء.

ـ ويقع الفصلُ كثيراً بالضمير المنفصل نحو قوله تعالىٰ[3]: ﴿قَالَ لَقَدْ كُنتُمْ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمْ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾.

(١) توضيح المقاصد ٣/٢٢٧ ـ ٢٢٩، وشرح ابن عقيل ٣/٢٣٧ ـ ٢٣٩، وشرح الأشموني ٢/١١٦ ـ ١١٧، وشرح ابن النَّاظم/٢١١، وشرح المكودي ٢/٥٧٤ ـ ٥٧٦، وشرح ابن طولون ٢/٩٢ ـ ٩٣ «وقد يرد بلا فصل إلَّا أنه ضعيف، وقد ورد منه في الحديث: «كنتُ وأبو بكر وعمر وفعلتُ وأبو بكر وعمر»، والمقاصد الشَّافية ٥/١٤٩، وإرشاد السَّالك ٢/٧٨٦.

(٢) المرجع السابق.

(٣) سورة الأنبياء ٢١/٥٤.

آباؤكم: معطوف على الضمير المتّصل في «كنتم»، وقد فصل بـ«أنتم».

ـ وورد البارز والمستتر على السواء في أنه لا يحسنُ العطف عليهما إلّا مع الفصل، وجاء الفصل بغير الضمير، كالمفعول، كما في قوله تعالى[1]: ﴿جَنَّٰتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا وَمَن صَلَحَ مِنْ ءَابَآئِهِمْ﴾.

مَن: معطوف على الواو في «يدخلونها»، وصَحَّ ذلك للفصلِ بالمفعول به، وهو الهاء، في «يدخلونها».

ـ **ومثله الفَصْلُ** بـ«لا» النافية، كقوله تعالى[2]: ﴿مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾.

آباؤنا: معطوف على «نا»، وجاز ذلك للفصلِ بين المعطوفِ والمعطوفِ عليه بـ«لا».

ـ **قال المرادي**: «ونبَّه بقوله «أو فاصلٍ ما» على أنه يُكتفى بما يصدق عليه فاصل ولو قلّ، ومن ذلك الضمير المرفوع المستتر في ذلك كالمتصل، ومنه قوله تعالى[3]: ﴿ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾.

زوجك: معطوف على الضمير المستتر في «اسْكُنْ»، وصَحَّ ذلك للفصل بالضمير المنفصل، وهو «أنت».

وقوله: «وَبِلَا فَصْلٍ يَرِدْ...» أي: ورد في النظم العطف على الضمير المذكور بلا فصل، كقول عمر بن أبي ربيعة:

قُلْتُ إِذْ أَقْبَلَتْ وَزُهْرٌ تَهَادَى ✽ كَنِعَاجِ الفَلَا تَعَسَّفْنَ رَمْلَا

(١) سورة الرعد ١٣/٢٣.

(٢) سورة الأنعام ٦/١٤٨.

(٣) سورة البقرة ٢/٣٥.

فقد عطف «زهر» علىٰ الضمير المستتر في «أقبلتْ».

ـ **قال المرادي**: «وهو كثير في الشعر، ومع كثرته فهو ضعيف؛ ولهذا قال: **«وضَعْفَه اعْتَقِدْ»**.

ـ **ونصّ المصنّف** علىٰ أنه يجوز في الاختيار مع ضعفه لقول العرب[1]: **«مررت برجلٍ سواءٍ والعدمُ»** حكاه سيبويه. يرفع العدم عطفاً علىٰ الضمير في «سواء».

ـ **ومذهب الكوفيين** وابن الأنباري جوازه في الاختيار، ونقل عن أبي علي.

ـ **ومذهب البصريين** أنه لا يجوز بغير فصل بتوكيد أو غيره إلَّا في الضَّرورة.

ـ **إنْ**[2]: حرف شرط، **علىٰ ضمير**: متعلِّق بـ«عطفت»، **رفع**: مضاف إليه، **مُتّصل**: نعت لضمير، **عطفتَ**: فعل الشَّرط، **فافْصِل**: جواب الشرط، **بالضمير**: متعلِّق بـ«افصل»، **المنفصل**: نعت للضمير.

ـ **أو**: عطف، **فاصل**: معطوف علىٰ الضمير المجرور بالباء، **ما**: اسم نكرة في موضع جَرّ نعت لفاصل، أيّ فاصل كان، وجَوّز المكودي زيادة «ما»، **بلا فصلٍ**: متعلِّق بـ«يرد»، ولا: زائدة، أو اسم بمعنىٰ غير نقل إعرابها لما بعدها، **يَرِد**: مضارع مرفوع، **في النظم**: متعلِّق بـ«يرد»، ويجوز أن يكون حالاً من فاعل «يرد» متعلِّق بمحذوف، **فاشياً**: حال ثانية من فاعل «يرد»، **ضعفَه**: مفعول مقدَّم لـ«اعتقِد»، **اعتقِد**: فعل أمر.

---

(١) أوضح المسالك ٥٩/٣، «أي: مستوٍ هو والعدمُ، وهو فاشٍ في الشعر»، وانظر توضيح المقاصد ٢٢٩/٣، والكتاب ٢٣٢/١ «وهو قبيح حتىٰ تقول: هو والعدم».

(٢) إعراب الألفيَّة/١١٤، وشرح المكودي ٥٧٥/٢ ـ ٥٧٦.

٥٥٩. وَعَوْدُ خَافِضٍ لَدَىٰ عَطْفٍ عَلَىٰ ❊ ضَمِيرِ خَفْضٍ لَازِماً قَدْ جُعِلَا
٥٦٠. وَلَيْسَ عِنْدِي لَازِماً؛ إِذْ قَدْ أَتَىٰ ❊ فِي النَّظْمِ وَالنَّثْرِ الصَّحِيحِ مُثْبَتَا

ـ **إذا عُطِف اسم على ضمير مخفوض ففي المسألة أقوال ثلاثة**[1]:

ـ **الأول: مذهب جمهور البصريين**، وفيه أنَّ إعادة حرف الجر لازمة إلَّا في الضَّرورة.

تقول: مررت بك وبزيدٍ.

ولا يجوز: مررتُ بك وزيدٍ.

ـ **الثاني: مذهب الكوفيين ويونس والأخفش جواز العطف على الضمير المجرور بدون إعادة الخافض**، واختاره الشلوبين والمصنِّف؛ ولذا قال في أول البيت الثاني: «وَلَيْسَ عِنْدِي لَازِماً».

ويَشْهَد للمذهب الثاني ما ورد في القراءة[2]: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ﴾.

---

(١) توضيح المقاصد ٣/٢٣١ ـ ٢٣٣، وشرح ابن عقيل ٣/٢٤٠، وشرح المكودي ٢/٥٧٦ ـ ٥٧٧، وشرح الأشموني ٢/١١٧، وأوضح المسالك ٣/٦١، وشرح ابن طولون ٢/٩٤، وشرح الهواري ٣/٢٩٣ ـ ٢٩٤، وشرح ابن الوردي ٢/٥١٥، وإرشاد السَّالك ٢/٧٨٩.

(٢) سورة النساء ٤/٥، وهذه قراءة حمزة والحسن البصري والأعمش وابن مسعود وابن وثاب وطلحة بن مصرف، والإرحامِ بالخفض عطفاً على الهاء في «به». وقيل غير هذا، وهو عند البصريين لحن، وشنع المبرّد على حمزة، وذهب إلى أنه لا تحل القراءة بها، وذكر ابن خالويه أنه ليس بلحن؛ لأن حمزة لا يقرأ حرفاً إلَّا بأثر. انظر كتابي معجم القراءات ٢/٦ ففيه تفصيل أوفى، وفيه المراجع، واستقصاء أسماء القراء.

وقول الشّاعر:

فَــاليَوْمَ قَرَّبْــتَ تَهْجُونَــا وَتَشْــتمنا ❁ فَاذْهَــب فَمَـا بِـكَ وَالأَيَّـامِ مِـنْ عَجَـبِ

بجرِّ «الأيام» عطفاً علىٰ الكاف المجرورة بالباء.

وقد أنشد سيبويه[1] هذا البيت، وهو كثير في الشعر.

ـ **وذكر المرادي مذهباً ثالثاً**، وهو أنه إذا أُكِّد الضمير جاز نحو:

ـ مررت بك أنت وزيد. وهو مذهب الجرمي والزيادي.

وذكر أنه حاصل مذهب الفرّاء، فإنه أجاز: مررتُ به نفسِه وزيدٍ، ومررت بهم كلِّهم وزيدٍ.

ـ **قال ابن النَّاظم**[2]: «ولا يبعُد أنْ يُقال في هذه المسألة إِنَّ العطف علىٰ الضمير المجرور بدون إعادة الجار غير جائز في القياس، وما ورد منه في السّماع محمول علىٰ شذوذ إضمار الجار كما أُضمر في مواضع أخر، نحو: **ما كل بيضاء شحمة ولا سوداء تمرة...**».

ومنه حكاية قطرب **«ما فيها غيرُهُ وفَرَسِهِ»**.

ـ **قال الشَّاطبي**[3]: «وليس عندي لازماً، أي اشتراط إعادة الخافض غير لازم في رأيي، لكن قد يشعر بأنه الأَحْسَن، ولا شك في هذا، فإنّ الغالب في النقل إعادة الخافض وهو رأيه في التسهيل[4] أيضاً».

(١) الكتاب ١/٣٩٢.

(٢) شرح ابن النَّاظم/٢١٣.

(٣) المقاصد الشَّافية ٥/١٥٦، وذكر حكاية قطرب ونص البخاري: **«إنما مثلكم واليهودِ والنصارىٰ» بالجر**».

(٤) التسهيل/١٧٧ «وإن عطف علىٰ ضمير مجرور اختير إعادة الجار، ولم تلزم وفاقاً ليونس والأخفش والكوفيين».

ـ وَعَوْدُ[1]: مبتدأ، خافضٍ: مضاف إليه، لدىٰ: متعلِّق بـ«عود»، عَطْف: مضاف إليه، علىٰ ضمير متعلِّق بـ«عطف»، خفض: مضاف إليه، لازماً: مفعول ثان لـ«جعل» مقدَّم عليه، قد: حرف تحقيق، جُعِلا: فعل ماض مبني للمفعول، ونائب الفاعل مفعوله الأول.

ـ ليس: فعل ماض، اسمه: مستتر يعود إلىٰ عود خافض، عندي: ظرف متعلِّق بـ«لازماً»، لازماً: خبر «ليس»، إذ: تعليل، وهي اسم أو حرف، قد: حرف تحقيق، أتىٰ: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر يعود علىٰ الضمير المخفوض، في النظم: متعلِّق بـ«مثبتاً»، والنثر: معطوف علىٰ النظم، الصحيح: نعت للنثر، مثبتاً: حال من فاعل «أتىٰ».

٥٦١. وَالْفَاءُ قَدْ تُحْذَفُ مَعْ مَا عَطَفَتْ ❊ وَالْوَاوُ إِذْ لَا لَبْسَ، وَهْيَ انْفَرَدَتْ=

٥٦٢. =بِعَطْفِ عَامِلٍ مُزَالٍ قَدْ بَقِيْ ❊ مَعْمُولُهُ، دَفْعاً لِوَهْمٍ اتُّقِيْ

ـ قد تُحْذَفُ[2] الفاءُ العاطفةُ هي ومعطوفها، كقوله عَزَّ وَجَلَّ[3]: ﴿أَنِ ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ فَٱنۢبَجَسَتْ﴾، أي: فَضَرَبَ فانفجرت.

ـ ومن ذلك قوله تعالىٰ[4]: ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ

---

(١) إعراب الألفيَّة/١١٤.

(٢) توضيح المقاصد ٣/٢٣٤، وشرح ابن عقيل ٣/٢٤٢ ـ ٢٤٣ قال: ومنه قولهم: «راكبُ الناقةِ طليحان»، أي: راكبُ الناقةِ والناقةُ طليحان، وشرح المكودي ٢/٥٧٨ ـ ٥٧٩، وشرح الهواري ٣/٢٩٧ ﴿وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَٰنَ﴾ سورة الحشر ٥٩/٩، والتقدير: وألِفوا الإيمان، وشرح الأشموني ٢/١١٩، وأوضح المسالك ٣/٦٣، وشرح ابن النَّاظم/٢١٣ ـ ٢١٤، والمقاصد الشَّافية ٥/١٦٢، وشرح ابن طولون ٢/٩٥ ـ ٩٦، وإرشاد السَّالك ٢/٧٩٣.

(٣) سورة الأعراف ٧/١٦٠.

(٤) سورة البقرة ٢/١٨٤.

﴿مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾، أي: فأفطر فعليه عِدّة من أيام أُخَر، فحذف «أفطر» والفاء الداخلة عليه.

ـ والواو قد تُحْذَفُ أيضاً مع ما عَطَفَتْ، ومنه قوله تعالى[1]: ﴿سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ﴾، أي: والبرد.

ـ **قال المرادي**: «وإنما يجوز إذا دَلَّ عليه دليل، فإن قلت: ظاهر كلامه أن هذا مختصٌّ بالفاء والواو، وقد ذكر في التسهيل[2] أن «أم» تشاركهما في ذلك كقول أبي ذؤيب الهذلي:

دَعَانِي إِلَيْهَا القَلْبُ إِنِّي لِأَمْرِهِ ❁ سَمِيعٌ فَمَا أَدْرِي أَرُشْدٌ طِلَابُهَا

والتقدير: أَمْ غَيٌّ.

قلتُ: هو في الفاء والواو أكثر منه في «أم»، فلقلَّته لم يذكره هنا».

وقوله:

...... ❁ ...... وَهْيَ انْفَرَدَتْ

بِعَطْفِ عَامِلٍ مُزَالٍ قَدْ بَقِيْ ❁ مَعْمُولُهُ ......

ـ يعني الواو، ومثال ذلك قول الشاعر:

عَلَفْتُهَا تِبْناً وَمَاءً بَارِداً ❁ حَتَّى شَتَتْ هَمَّالَةً عَيْنَاهَا

أي: وسقيتُها ماءً، فحذف العامل المعطوف واستُغني بمعموله، وهو «ماء».

وقوله:

---

(١) سورة النحل ١٦/٨١.

(٢) التسهيل/١٧٢.

إِذَا مَـــا الغَانِيَـــاتُ بَـــرَزْنَ يَوْمَـــاً ❁ وَزَجَّجْـــنَ الحَوَاجِـــبَ والعُيُونَـــا

أي: وكَحّلن العيونا، والفعل معطوف على «زَجَّجن».

ـ **وذكر المرادي مذهبين**: ـ مذهب جماعة من الكوفيين والبصريين منهم الفرّاء والفارسي. وهو ما ذكره فيما تقدَّم.

ـ **ومذهب أبي عبيدة والجرمي والمازني والمبرّد أن تالي الواو في ذلك معطوف على الأول عطف مفرد على مفرد، لا عطف جملة على جملة**، وأنَّ العامل ضُمِّن معنى ينظم المعطوف والمعطوف عليه، واختاره بعض المتأخرين.

وقوله: دفعاً لوهم اتُّقِي:

يعني أنَّ إضمار العامل في نحوه يدفع توهُّم أنه معطوف أو مفعول معه، فإن قلت: وَلِمَ كان حمله على العطف أو المعيّة وهماً؟ قال المرادي[1]: أما العطف فلأنَّ العاملَ لا يصلح للعمل فيه، وأما المعيَّة فلأنها غير مرادة هنا، وذلك واضح.

ـ **والفاء**[2]: مبتدأ، جملة «قد تُحْذَفُ»: خبر، مع: متعلّق بـ«تَحذف»، ما: موصول مضاف إليه، عطفت: صلة «ما»، والواو: مبتدأ حذف خبره لدلالة خبر الأول عليه، ويحتمل أن يكون معطوفاً على الضمير المستتر في «تحذف» لوجود الفصل بالظرف، إذ: متعلّق بـ«تحذف»، لا: نافية للجنس، لَبْسَ: اسم «لا»، وخبرها محذوف.

ـ **وهي**: مبتدأ، انفردت: خبر، بعطف: متعلّق بـ«انفردت»، عامل: مضاف إليه، مُزالٍ: نعت لـ«عامل»، وجملة «**قد بقي معمولُه**» نعت بعد نعت، أو حال، **دفعاً**: مفعول لأجله، لوهم: متعلّق بـ«دفعاً»، اتُّقِي: نعت لوهم.

---

(١) توضيح المقاصد ٢٣٩/٣، وانظر شرح المكودي ٥٨٠/٢.

(٢) إعراب الألفية/١١٥، وشرح المكودي ٥٧٩/٢.

٥٦٣. وَحَـذْفَ مَتْبُـوعٍ بَـدَا هُنَـا اسْـتَبِحْ ❊ وَعَطْفُـكَ الْفِعْلَ عَلَىٰ الْفِعْـلِ يَصِحّْ

ـ يعني أنه يجوز حذف[1] المعطوف عليه لظهوره ؛ لأنَّ التابع مع العاطف يدلُّ عليه ، نحو: بلىٰ وزيداً ، لمن قال: ألم تضرب عمراً؟

ومن ذلك قولهم: وبك **وأَهْلاً** وسهلاً ، لمن قال: **مَرْحَباً وَأَهْلاً** ، فحذف «مرحباً» ، وعطف عليه: أهلاً وسهلاً.

ومنه قوله تعالىٰ[2]: ﴿فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِّلْءُ ٱلْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوِ ٱفْتَدَىٰ بِهِۦٓ﴾ ، والمعنىٰ: والله أعلم: لو ملكه ، ولو افتدىٰ به.

وقوله[3]: ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِىٓ﴾ ، أي: لتُرْحَم ولتُصْنَعَ.

ـ **وذكر المرادي** أنَّ حذف المتبوع كثر مع الواو كما مَثَّل ، وقَلَّ مع الفاء ، ومنه قوله تعالىٰ[4]: ﴿أَنِ ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْبَحْرَ ۖ فَٱنفَلَقَ﴾ ، أي: فضرب فانفلق ، وندر مع «أو».

ـ وذكر الزمخشري أنَّ في مثل قوله تعالىٰ[5]: ﴿أَوَلَمْ يَسِيرُوا۟﴾ ، و[6]: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا۟﴾ تقدّر بين الهمزة والعاطف محذوفاً هو المعطوف عليه.

---

(١) شرح ابن النَّاظم/٢١٤ ـ ٢١٥ ، وتوضيح المقاصد ٢٣٩/٣ ـ ٢٤٠ ، وشرح المكودي ٥٨٠/٢ ، وشرح الأشموني ١٢٠/٢ ـ ١٢٢ ، وشرح ابن عقيل ٢٤٣/٣ ـ ٢٤٤ ، وأوضح المسالك ٦٤/٣ ، وشرح ابن طولون ٩٧/٢ ، والمقاصد الشَّافية ١٧٤/٥ ـ ١٧٥ ، وشرح ابن الوردي ٥٢١/٢ ، وإرشاد السَّالك ٧٩٤/٢.

(٢) سورة آل عمران ٩١/٣.

(٣) سورة طه ٣٩/٢٠.

(٤) سورة الشعراء ٦٣/٢٦.

(٥) سورة الروم ٩/٣٠ وتكررت.

(٦) سورة غافر ٨٢/٤٠.

ومذهب الجمهور أن حرف العطف عطف ما بعده على الجملة قبله، ولا حذف، ولكنه اعتنى بالهمزة فصُدِّرت.

وقوله: **وَعَطْفُكَ الْفِعْلَ عَلَى الْفِعْلِ يَصِحّْ.**

ـ **ذكر ابن النَّاظم**[1] أنه تنبيه على أنّ الأفعال كالأسماء في جواز التشريك بينهما في الأحكام بحروف العطف، وشَرَط لذلك الاتِّفاق بالزَّمان، فلا يُعْطَفُ ماض على مستقبَل، ولا مستقبَل على ماضٍ، فإن اختلفا في اللَّفظ دون الزَّمان جاز، وذلك كقوله تعالى[2]: ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِىٓ إِن شَآءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِّن ذَٰلِكَ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ وَيَجْعَل لَّكَ قُصُورًۢا﴾. وقوله تعالى[3]: ﴿يَقْدُمُ قَوْمَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فَأَوْرَدَهُمُ ٱلنَّارَ﴾.

ـ **قال المرادي**[4]: «فإن قلت فهل يشترط اتِّحاد اللَّفظ، أعني أن يكونا بصيغة الماضي أو بصيغة المضارع؟.

قلتُ: لا، بل يجوز عطف الماضي على المضارع...». وذكر آية سورة هود السابقة، «**يقدم ـ فأوردهم**».

وعكسه في آية سورة الفرقان «**جعل ـ ويجعل**».

وإنما ساغ ذلك لاتحاد الزَّمان. ثم قال: فإن قلت ليست هذه المُثُل من عطف الفعل على الفعل، وإنما هي عطف جملة على جملة. قلتُ: لما كان الغرض منها إنما هو عطف الفعل؛ لأن فاعل الفعل الثاني هو فاعل الفعل الأول، صَحَّ أن يُقال:

---

(١) شرح ابن النَّاظم/٢١٥.

(٢) سورة الفرقان ١٠/٢٥.

(٣) سورة هود ٩٨/١١.

(٤) توضيح المقاصد ٢٤٢/٣.

إنها من عطف الفعل على الفعل.

ـ حذفَ[1]: مفعول مقدَّم بـ«استبح»، متبوعٍ: مضاف إليه، جملة: «بَدَا» نعت لمتبوع هنا: متعلِّق بـ«بَدَا»، استبح: فعل أمر، وفاعله مستتر، عطفك: مبتدأ، مضاف إلى فاعله، والفعلَ: مفعول المصدر، على الفعل: متعلِّق بـ«عطفك»، يصحُّ: خبر المبتدأ.



٥٦٤. وَاعْطِفْ عَلَى اسْمٍ شِبْهِ فِعْلٍ فِعْلَا ❊ وَعَكْساً اسْتَعْمِلْ تَجِدْهُ سَهْلَا*

ـ ذكر الشَّاطبي[2] أنَّه لما كان من الأسماء ما هو شبيه بالأفعال، ويُعْطَى معنى الفعل اقتضى هذا الشبَه تسويغَ عطف بعضها على بعض اعتباراً بالمشاركة في المعنى، فأخرجها النَّاظم من قاعدة الامتناع إلى الجواز، فقال: **واعطف على اسم شبه فعل فعلاً**. يعني أنَّ عطف الفعل على الاسم الذي يشبه الفعل، وعطف الاسم المذكور على الفعل سائغ لسهولة الخطب فيه.

وَمَثَّل لذلك بالأمثلة الآتية:

ـ أعجبني الضاربُ زيداً وأكرمَ عمراً.

ـ جاءني رجل ضاربٌ زيداً ويكرمُ عمراً.

وتقول: إنَّ زيداً يقوم وخارجٌ.

---

(١) إعراب الألفية/١١٥.

(٢) المقاصد الشَّافية ٥/١٨٧، وتوضيح المقاصد ٣/٢٤٣ ـ ٢٤٤، وشرح ابن طولون ٢/٩٧، وشرح ابن عقيل ٣/٢٤٤، وشرح الهواري ٣/٢٩٨ ـ ٢٩٩٧ وشرح الأشموني ٢/١٢٢ ـ ١٢٣ **وبعد الباب خاتمة في مسائل متفرقة تتعلَّق بهذا الباب، وهي ست مسائل لا يفوتنك الرجوع إليها**. وشرح المكودي ٢/٥٨١، وشرح ابن النَّاظم/٢١٥، وإرشاد السَّالك ٢/٧٩٦.

ـ ثم ذكر الآيتين[1]: ﴿فَٱلْمُغِيرَٰتِ صُبْحًا ۝ فَأَثَرْنَ بِهِۦ نَقْعًا﴾، والآية[2]: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا۟ إِلَى ٱلطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَٰٓفَّٰتٍ وَيَقْبِضْنَ﴾، والآية[3]: ﴿إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ وَأَقْرَضُوا۟ ٱللَّهَ﴾.

ـ وقوله تعالى[4]: ﴿فَالِقُ ٱلْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ ٱلَّيْلَ سَكَنًا﴾ على قراءة الكوفيين، **وهي قراءة عاصم وحمزة والكسائي وخلف والأعمش والنخعي والحسن وعيسى بن عمر.**

ومن الثاني: وهو قوله: **وعكساً اسْتعملْ...**

الآية[5]: ﴿يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ﴾.

وقول الراجز:

أُمُّ صَبِيٍّ قَدْ حَبَا أَوْ دَارِجِ

عطف «دارج» على «قد حبَا».

ـ **قال في شرح الكافية**[6]: «لأن دارِجاً بمعنى دَرَج».

ـ **قال الشَّاطبي**[7]: «وهذا هو الضرب الثاني، وهو المراد بقوله: «وعكساً اسْتَعْمِلْ»، أي: استعمل عكس عطف الفعل على الاسم المذكور «تجده سهلاً».

(١) سورة العاديات ١٠٠/٣ ـ ٤.
(٢) سورة الملك ٦٧/١٩.
(٣) سورة الحديد ٥٧/١٨.
(٤) سورة الأنعام ٦/٩٦، وانظر معجم القراءات ٢/٤٩٤ ـ ٤٩٥.
(٥) سورة الأنعام ٦/٩٥.
(٦) شرح الكافية الشَّافية ٣/١٢٧٣.
(٧) شرح الشَّاطبي ٥/١٨٦.

وحقيقة العكس: «**واعطف على فعل اسماً شِبْه فعل...**».

ـ **وعلَّق المرادي** على الرجز السَّابق بقوله[1]: «ظاهر هذا أن الاسم في البيت ونحوه مؤوَّل بالفعل، وليس بجيّد، بل الظاهر أنّ «حبَا» مؤوَّل بـ«حاب»؛ لأنه موضع النعت، وأصل النعت أن يكون اسماً».

ـ **اعطف**[2]: فعل أمر، وفاعل مستتر، على اسم: متعلِّق بالفعل قبله، **شِبْه**: نعت لاسم، **فعل**: مضاف إليه، **فعلاً**: مفعول «اعْطف»، **عكساً**: مفعول مقدَّم لـ«استعمل»، **استعمِلْ**: فعل وفاعله مستتر، **تجده**: مضارع متعدٍّ لاثنين، مجزوم بجواب الطلب، أو على تقدير الشَّرط المحذوف، والفاعل مستتر، **والهاء**: مفعوله الأول، **سهلاً**: مفعوله الثاني.



(١) توضيح المقاصد ٣/٢٤٥.

(٢) إعراب الألفيَّة/١١٥.

٤٣ ـ البَدَل

٥٦٥. اَلتَّابِعُ المَقْصُودُ بِالْحُكْمِ بِلَا ❊ وَاسِطَةٍ هُوَ الْمُسَمَّىٰ بَدَلَا

٥٦٦. مُطَابِقاً، أَوْ بَعْضاً، اوْ مَا يَشْتَمِلْ ❊ عَلَيْهِ يُلْفَىٰ، أَوْ كَمَعْطُوفٍ بِـ(بَلْ)

ـ التابعُ المقصودُ بالحكم(١): التَّابع: جنس، والمقصود بالحكم: يخرج النعت والتوكيد وعطف البيان؛ لأنهن مكملات للمقصود بالحكم.

ـ بلا واسطة: مخرج عطف النسق.

ـ قال ابن الوردي: «وبلا واسطة [مخرج] المعطوف بـ«بل» و«لكن»، إذ هما مقصودان ولكن بواسطة». وما ذكره في البيت الأول هو المسمّىٰ في اصطلاح البصريين **بَدَلاً**.

ـ وأما الكوفيون: فقال الأخفش يسمونه بالترجمة والتبيين، وقال ابن كيسان: يسمونه بالتكرير.

والمبدل علىٰ أربعة أقسام بدأ بذكرها في البيت الثاني:

---

(١) توضيح المقاصد ٣/٢٤٧، وذكر عن شرح الكافية أن ذكر المطابقة أَوْلَىٰ، **لأنها عبارة صالحة لكل بدل يساوي المبدل منه في المعنىٰ بخلاف العبارة الأخرىٰ، فإنها لا تصدق إلَّا علىٰ ذي أجزاء، وذلك غير مشروط للإجماع علىٰ صحة البدليَّة في أسماء الله تعالىٰ.** وشرح ابن طولون ٢/٩٩ ـ ١٠٠، وأوضح المسالك ٣/٩٤ ـ ٩٥، وشرح الأشموني ٢/١٢٦، وشرح ابن عقيل ٣/٢٤٩، وشرح المكودي ٢/٥٨٢ ـ ٥٨٣، والمقاصد الشَّافية ٥/١٩٠، ١٩٣، وشرح ابن الوردي ٢/٥٢٦.

١ ـ **الأول: بدل الكُلِّ من الكُلِّ**، وهو البدل المطابق للمبدل منه المساوي له في المعنىٰ، نحو: مررتُ بأخيك زيدٍ، زُرْهُ خالداً.

ومنه قوله تعالىٰ[1]: ﴿ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ﴾.

٢ ـ **الثاني: بَدَلُ بَعْضٍ من كُلّ** نحو: «قَبضتُ المالَ نصفَه». **والبعض عند البصريين يقع علىٰ أكثر الشيء، وعلىٰ نصفه، وعلىٰ أقلّه.**

وعن الكسائي وهشام أنَّ بعض الشيء لا يقع إلَّا علىٰ ما دون نصفه؛ ولذلك منع أن يقال: «بعض الرجلين لك» أي: أحدهما.

ـ ومنه قولك: أكلت الرغيف ثلثه، أو نصفه أو ثلثيه، ولا بد من اتِّصاله بضمير.

٣ ـ **الثالث بدل الاشتمال** هو ما صح الاستغناء عنه بالأول، وليس مطابقاً له، ولا بعضاً.

وقيل: إمَّا دالٌّ علىٰ معنىٰ في متبوعه نحو: أعجبني زيدٌ حُسْنُه، أو مستلزم معنىٰ فيه نحو: أعجبني زيدٌ ثوبُه.

ومثله قوله تعالىٰ[2]: ﴿يَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهۡرِ ٱلۡحَرَامِ قِتَالٖ فِيهِ﴾.

ومثال المقدّر[3]: ﴿قُتِلَ أَصۡحَٰبُ ٱلۡأُخۡدُودِ ۝٤ ٱلنَّارِ﴾، أي: النار فيه، وقيل: الأصل ناره، ثم نابت «أل» عن الضمير.

---

(١) سورة الفاتحة ١/٦ ـ ٧.

(٢) سورة البقرة ٢/٢١٧.

(٣) سورة البروج ٨٥/٣ ـ ٤.

٤ ـ **البدل المباين للمبدل منه**، وهو المراد بقوله: **«أو كمعطوف ببل»**، وسيأتي الحديث عنه في البيت الثالث.

ـ التابع[1]: مبتدأ أول، المقصود: نعت التابع، بالحكم: متعلِّق بـ«المقصود»، بلا واسطة: عند المكودي متعلِّق بالمقصود. وعند الشاطبي: في موضع الحال من ضمير المقصود، هو: مبتدأ ثان، المسمَّىٰ: خبر المبتدأ، وهو اسم مفعول متعد لاثنين، ومفعوله الأول ضمير مستتر نائب عن الفاعل، بدلاً: مفعوله الثاني، والمبتدأ الثاني وخبره خبر عن المبتدأ الأول، والرابط إعادة المبتدأ بمعناه.

ـ مطابقاً: مفعول ثانٍ لـ«يُلْفَىٰ» مقدَّمٌ عليه أو بعضاً أو ما: معطوفان علىٰ مطابقاً، وما: موصول اسمي، وجملة «يشتمل» صلة الموصول، عليه: متعلِّق بـ«يشتمل»، يُلْفَىٰ: مضارع مبني للمفعول، ونائب الفاعل: مفعوله الأول، وتقدّم مفعوله الثاني عليه، أو: حرف عطف، كمعطوف: الكاف: اسم بمعنىٰ مثل معطوف علىٰ ما قبلها، ومعطوف مجرور بالكاف جرّ المضاف للمضاف إليه، ببل: متعلّق بـ«معطوف».

٥٦٧. وَذَا لِلِاضْرَابِ اعْزُ إِنْ قَصْداً صَحِبْ ❊ وَدُونَ قَصْدٍ غَلَطٌ بِهِ سُلِبْ
٥٦٨. كَـ«زُرْهُ خَالِداً»، وَ«قَبِّلْهُ الْيَدَا» ❊ وَ«اعْرِفْهُ حَقَّهُ»، وَ«خُذْ نَبْلاً مُدَىٰ»

ـ **في البيت الأول** إشارة إلىٰ النوع الرابع من أنواع البدل، **وهو المباين**.

وذكروا أنه ثلاثة أنواع[2]:

---

(١) إعراب الألفيَّة/١١٥ ـ ١١٦، وشرح المكودي ٢/٥٨٢.

(٢) توضيح المقاصد ٣/٢٥١ ـ ٢٥٢، وشرح ابن عقيل ٣/٢٤٩، وزاد الأشموني بعض التنبيهات في ٢/١٢٧: زاد بعضهم بدل كل من بعض، ونفاه الجمهور، وردَّ السّهيلي بدل البعض وبدل الاشتمال إلىٰ بدل الكل، واختلف في المشتمل في بدل الاشتمال، فقيل: هو الأول، وقيل: الثاني. وقيل:=

١ ـ **بدل الإضراب، ويسمونه بدل البَدَاء**، وهو ما يذكر متبوعه بقصد، كقولك: أَعْطِ السائلَ رغيفاً درهماً. ومنه قوله ﷺ: «**إِنَّ الرَّجُلَ لَيُصَلِّي الصَّلَاةَ وَمَا كُتِبَ لَهُ نِصْفُهَا ثُلُثُهَا إِلَىٰ عُشْرِهَا**».

قال المرادي: «ولم يثبت بعضهم بدل البَدَاء».

٢ ـ والثاني: يُسَمَّىٰ بَدَلَ الغلط، وهو ما لا يُقْصَدُ مَتْبُوعُه، بل يجري علىٰ لسان المتكلّم من غير قصد. وذكر المبرّد وغيره أن هذا النوع لا يوجد في كلام العرب لا نثرها ولا نظمها، وإنما يقع في لفظ الغُلَّاط، وبعضهم يطلق عليه بدل النسيان.

٣ ـ **الثالث**: زاده ابن عصفور **ويسمىٰ بَدَلَ النِّسيان**، نحو: مررت برجلٍ امرأةٍ، إذا توهَّمَت أنَّ الممرور به رجل، ثم تذكرتَ أنه امرأة، ولم يذكر هذا البدل في التسهيل.

ـ **وأدرجه ابن النَّاظم**[1] **في بدل الغلط، وإدراجُه في بَدَلِ الإضرابِ أقربُ.**

قال الأشموني: «فالمبدل منه لم يكن مقصوداً البتة، وإنما سبق إليه اللِّسان فهو بدل الغلط، أي بدل سببه الغَلَطُ؛ لأنه بدل عن اللفظ الذي هو غلط، لا أنه نفسه غلط.

وقد ظهر أنّ الغلط متعلِّق باللِّسان، والنِّسيان متعلِّق بالجنان، والنَّاظم وكثير من النحويين لم يفرقوا بينهما فسمّوا النوعين بدل غلط. وإن كان قصد كل واحد من

= **العامل. ورَدَّ المبرّد وغيره بدل الغلط**، وشرح ابن طولون ٢/٩٩ ـ ١٠١، وأوضح المسالك ٣/٩٥ ـ ٩٦، وشرح المكودي ٢/٥٨٣ ـ ٥٨٤، وشرح الهواري ٣٠٢ ـ ٣٠٣، والمقاصد الشَّافية ٥/١٩٨ ـ ٢٠٠، وإرشاد السَّالك ٢/٨٠١ ـ ٨٠٣.

(١) شرح ابن النَّاظم/٢١٧ «والثاني بدل الغلط والنسيان».

المبدل منه والمبدل صحيحاً فبدل الإضراب ويسمَّىٰ أيضاً بدل البَدَاء».

* **وفي البيت الثاني** أشار إلىٰ أمثلة أنواع البدل الأربعة:

زُرْهُ خالداً　　خالد : بدل كُلّ من كُلّ.

وَقَبِّله اليَدَا　　اليَدَا : بدل بعض من كُلّ.

واعرفه حقَّه　　حقَّه : بدل اشتمال.

وَخُذْ نَبْلاً مُدَىٰ : وَمُدىٰ يحتمل الأقسام الثلاثة المذكورة، وذلك باختلاف التقارير.

ـ فإن كان المتكلّم[1] أراد الأمر بأخذ المُدَىٰ فَسَبَق لسانه إلىٰ النبل **فبدل غَلَط**.

ـ وإن أراد الأمر بأخذ النبل ثم ظهر فَسَاد تلك الإرادة وأنَّ الصواب الأمر بأخذ المُدىٰ، **فبدل نِسْيان**.

ـ وإن كان أراد الأول، ثم أضرب عنه إلىٰ الأمر بأخذه المُدَىٰ، وجعل الأول في حكم المسكوت عنه فبدل إضراب وبَداء، والأَحْسَنُ استعمال «بل».

ـ وسكت المصنِّفُ عن موافقة البدلِ متبوعَهُ في الإفراد والتذكير والتنكير وفروعها، فلم يتعرَّض لها، وفَصَّل الكلام فيها المرادي والأشموني وغيرهما، وذكروا الشواهد المناسبة لذلك، ومن ذلك:

ـ **تبدل المعرفة من المعرفة**، نحو[2]: ﴿إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ۝١ ٱللَّهِ﴾.

---

(١) أوضح المسالك ٣/٦٧، وشرح الأشموني ٢/١٢٧، والنبل اسم جمع للسهم، والمدىٰ جمع مدية، وهي السكين.

(٢) سورة إبراهيم ١٤/ ١ ـ ٢.

ـ القراءة بالجر عن ابن كثير وأبي عمرو وعاصم وحمزة والكسائي والأصمعي عن نافع والأعمش،=

في قراءة من جَرّ: «اللهِ» بدل من العزيزِ الحميدِ.

ـ **والنكرة من النكرة**، نحو[(١)]: ﴿ إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا ۝٣١ حَدَآئِقَ وَأَعْنَـٰبًا ﴾.

ـ **والنكرة من المعرفة**، نحو[(٢)]: ﴿ كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنتَهِ لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ ۝١٥ نَاصِيَةٍ كَـٰذِبَةٍ خَاطِئَةٍ ﴾.

ـ واشترط الكوفيون في إبدال النكرة من النكرة أن تكون موصوفة، واشترطوا في إبدال النكرة من المعرفة شرطين: اتّحاد اللّفظ، وكونها موصوفة.

ـ **قال أبو حيان في الارتشاف**[(٣)]: «وقد سُمع إبدال النكرة من المعرفة وليست من لفظ الأول ولا موصوفة، وهو مذهب البصريين».

وأمّا التذكير والإفراد وأضدادهما فإن كان بَدَلَ كُلّ من كُلّ وافق متبوعه فيها ما لم يمنع مانع من التثنية والجمع ككون أحدهما مصدراً، نحو[(٤)]: ﴿مَفَازًا ۝٣١ حَدَآئِقَ ﴾.

أو قصد التفصيل نحو قول كثيِّر:

وَكُنْتُ كَذِي رِجْلَيْنِ رِجْلٍ صَحِيْحَةٍ ❊ وَرِجْلٍ رَمَى فِيْهَا الزَّمَانُ فَشَلَّتِ

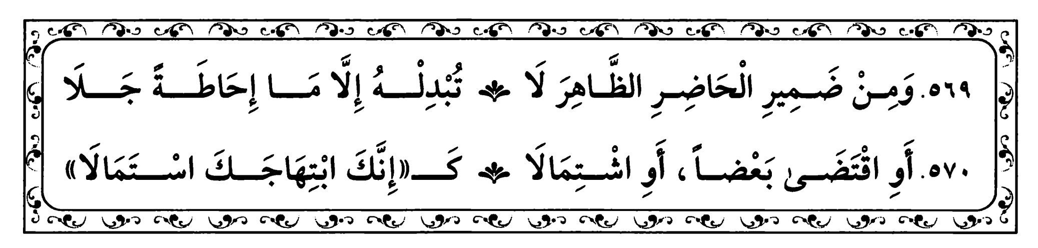
وإن كان غيره من أنواع البدل لم يلزم موافقته فيما ذكر.

ـ ذا[(٥)]: اسم إشارة مفعول به بـ«اعزُ»، للإضراب: متعلّق بـ«اعزُ»، اعزُ: فعل

= الله: بدل من لفظ الحميد في الآية السابقة، أو عطف بيان.
واختار أبو عبيد الخفض، وتعقّب عليه ابن قتيبة.
انظر كتابي معجم القراءات ٤/٤٤٨.

(١) سورة النبأ ٧٨/٣١ ـ ٣٢.
(٢) سورة العلق ٩٦/١٥ ـ ١٦.
(٣) الارتشاف/١٩٦٣.
(٤) سورة النبأ ٧٨/٣١ ـ ٣٢.
(٥) إعراب الألفية/١١٦، وشرح المكودي ٣/٥٨٤.

أمر، إنْ: شرطٌ، قصداً: مفعول مقدَّم بـ«صَحب»، وصَحب: فعل الشرط، وجوابه محذوف، ودون قصد: دون عند المكودي في محل نصب على الحال، أي: ظرف متعلّق بحال، غلط: خبر مبتدأ محذوف، أي: هو بدل غلط، به سُلِب: صفة غلط.



٥٦٩. وَمِنْ ضَمِيرِ الْحَاضِرِ الظَّاهِرَ لَا ❊ تُبْدِلْهُ إِلَّا مَا إِحَاطَةً جَلَا

٥٧٠. أَوِ اقْتَضَى بَعْضاً، أَوِ اشْتِمَالَا ❊ كَـ«إِنَّكَ ابْتِهَاجَكَ اسْتَمَالَا»

ـ جاء كـ«أنك» عند ابن طولون، والشاطبي، والمرادي، كذا بفتح الهمزة.

ـ لا يُبْدَل الظاهر[1] من ضمير الحاضِر، إلّا إذا كان البدل بَدَلَ كُلّ من كُلّ، واقتضى الإحاطة والشمول.

ـ أو كان بدل اشتمال.

ـ أو كان بدل بعض من كل.

ـ **مثال الأول** قوله تعالى[2]: ﴿تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا﴾.

أولنا: بدل من الضمير المجرور باللام في «لنا»، فإذا لم يدلّ على الإحاطة امتنع، نحو: رأيتك زيداً.

ـ **ومثال الثاني**: وهو بدل الاشتمال قول عديّ بن زيد:

ذَرِينِي إِنَّ أَمْرَكِ لَنْ يُطَاعَا ❊ وَمَا أَلْفَيْتِنِي حِلْمِي مُضَاعَا

(١) توضيح المقاصد ٣/٢٥٩ ـ ٢٦٠، وشرح ابن عقيل ٣/٢٥٢، وأوضح المسالك ٣/٦٩، وشرح المكودي ٢/٥٨٥ ـ ٥٨٦، والمقاصد الشافية ٥/٢٠٦، وشرح الهواري ٣/٣٠٤، وإرشاد السالك ٢/٨٠٣.

(٢) سورة المائدة ٥/١١٤.

حلمي: بدلَ اشتمال من «ألفيتني».

ومثله: «**إنك ابتهاجَك استمالاً**: ابتهاجَك: بدل من الضمير في إنك، واستمالا: خبر «إنَّ».

ـ **ومثال الثالث**: وهو بدل بعض من كل قول العديل بن الفرخ:

أَوْعَـدَنِي بِالسِّجنِ والأَدَاهـم ❊ رجلـي، فرجلـي شَـثْنَةُ المناسِمِ

أبدل الاسم الظاهر وهو «رجلي» من ضمير الحاضر وهو ياء المتكلم، مفعول «أوعد».

ولا يجوز إبدال الظاهر من ضمير المتكلِّم أو المخاطبِ إِلَّا إذا كان البَدَلُ بَدَل كُلٍّ فيه معنىٰ الإحاطة، وهو المراد بقوله: «**إِلَّا ما إحاطة جَلَا**».

وذلك نحو قوله تعالىٰ[1]: ﴿تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا﴾، **فإن لم يكن فيه معنىٰ الإحاطة فمذاهب.**

١ ـ الأول: المَنْعُ، وهو مذهبُ جمهور البصريين.

٢ ـ الثاني: الجواز، وهو قولُ الأخفشِ والكوفيين.

ومنه قول الشاعر:

بِكُـم قُـرَيْشٍ كُفِينَـا كُـلّ مُعْضِلَةٍ ❊ وَأَمَّ نَهْـجَ الهُـدَىٰ مَـنْ كَـانَ ضِـلِّيْلا

أَبْدَل الاسم الظاهر، وهو قريش، من ضمير الحاضر، وهو «بكم» بدل كل من كل، من غير أن يدلَّ البدل علىٰ الإحاطة.

وأجاز الأخفش: «رأيتك زيداً»، و«رأيتني عمراً»، وإليه مال في التسهيل.

---

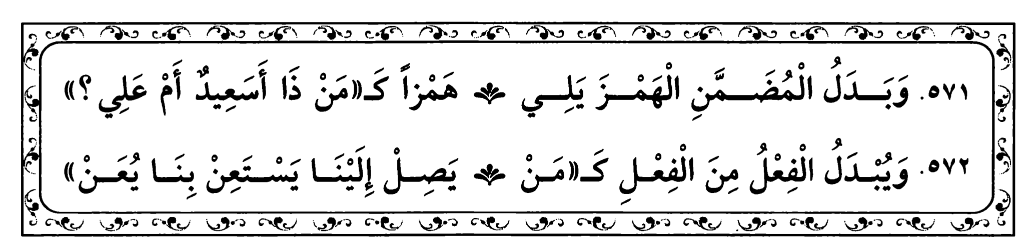
(١) سورة المائدة ٥/١١٤.

وعجب منه يستشهد لمذهب الأخفش ويؤيده ولم ينبه عليه في الخلاصة. كذا عند ابن الوردي[1].

٣ ـ الثالث: **يجوز في الاستثناء نحو: «ما ضربتكم إلَّا زيداً»، وهو قول قطرب.**

ـ ومن ضمير[2]: متعلِّق بـ«تبدله»، الحاضر: مضاف إليه، الظاهرَ: منصوب بفعل مضمر يفسره «تبدل» على تقدير حال محذوفة، لا: ناهية، تبدله: مجزوم، والهاء راجعة إلى الظاهر، إلَّا: حرف استثناء، ما: في محل نصب بـ«إلَّا» على الاستثناء، أو البدل من المفعول، إحاطةً: مفعول مقدَّم بـ«جَلَا»، والجملة صلة «ما».

ـ أو اقتضى: أو حرف عطف. اقتضى: فعل ماض، بعضاً: مفعوله، أو اشتمالاً: معطوف على «بعضاً»، كـ«إنك»: الكاف جارَّةٌ لقول محذوف: وذلك كقولك إنك.... ابتهاجَك: بدل من الكاف في «إِنَّك» بدل اشتمال، استمالا: فعل ماض، وفاعله مستتر يعود إلى «ابتهاجك»، والجملة خبر «إنّ».


٥٧١. وَبَــدَلُ الْمُضَــمَّنِ الْهَمْــزَ يَلِــي ❊ هَمْزاً كَـ«مَنْ ذَا أَسَعِيدٌ أَمْ عَلِي؟»
٥٧٢. وَيُبْــدَلُ الْفِعْلُ مِنَ الْفِعْـلِ كَـ«مَـنْ ❊ يَصِــلْ إِلَيْنَــا يَسْـتَعِنْ بِنَـا يُعَــنْ»

ـ إذا أُبدِلَ من اسم الاستفهام[3] **وجب دخول الهمزة على البدل نحو:**

---

(١) شرح ابن الوردي ٢/٥٣١.
قال ابن الوردي: ولو قال:

ولا يجيء ذو الكل بعد مضمر ❊ لحاضر إن لم يُحَطْ في الأكثر
والمقتضي بعضاً أو اشتمالاً ❊ بعد ضمير حاضرٍ توالا

لحصل التنبيه على مذهب الأخفش، وزال التوهم وكان أتم من وجوه تظهر بالتأمل.

(٢) إعراب الألفيَّة/١١٦، وشرح المكودي ٢/٥٨٦.

(٣) توضيح المقاصد ٣/٢٦١، وشرح الأشموني ٢/١٣٢ ـ ١٣٣، وشرح ابن عقيل ٣/٢٥٢ ـ ٢٥٣،=

ـ من ذا أسعيد أم عليّ ؟

ـ ما تفعل أخيراً أم شرّاً ؟

ـ متىٰ تأتينا أغداً أم بعد غد ؟

ـ كم مالك أعشرون أم ثلاثون ؟

ـ كيف جئت أراكباً أم ماشياً ؟

ـ **قال المرادي**: «نظير هذه المسألة بدل اسم الشرط فإنه يقترن بـ«إن» نحو: **متىٰ تقم إن ليلاً وإن نهاراً قمتُ**».

* **وفي البيت الثاني** ذكر أنَّ الفعل يُبْدَلُ من الفعل، وهو بَدَلُ كُلٍّ من كُلٍّ، كما ذكر ذلك في الأسماء من قبل، ومثّل لهذا بقوله:

.... «مَنْ ✤ يَصِـلْ إِلَيْنَـا يَسْـتَعِنْ بِنَـا يُعَـنْ»

فقوله: يَسْتَعِن بَدَلٌ من «يَصِل إلينا».

ومنه قوله تعالىٰ[1]: ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴿٦٨﴾ يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ﴾، يُضاعَفْ بدل من «يَلْقَ».

ومن ذلك قوله:

إِنَّ عَلَـيَّ اللهَ أَنْ تُبَايِعَـا ✤ تُؤْخَـذَ كُرْهـاً أَو تَجِـيءَ طَائِعَـا

تُؤْخَذَ: بدلٌ من «تبايعا»، ولذلك نصب الفعل.

= والمقاصد الشّافية ٥/٢٢٦ ـ ٢٢٧، وشرح المكودي ٢/٥٨٧، وأوضح المسالك ٣/٧٠، وشرح ابن طولون ٢/١٠٣، وشرح الهواري ٣/٣٠٧ ـ ٣٠٨، وإرشاد السّالك ٢/٨٠٧.

(١) سورة الفرقان ٢٥/٦٨ ـ ٦٩.

وقول عبد الله بن الحر:

مَتَىٰ تَأْتِنَا تُلْمِمْ بِنَا فِي دِيَارِنَا ✤ تَجِدْ حَطَباً جَزْلاً وَنَاراً تَأَجَّجَا

تُلْمِمْ: بَدَلٌ من الفعل «تأتِنا».

ـ قال المرادي[1]: «ولا يُبْدَل بدلَ بعض، وأما بدل الغلط فقال في البسيط: جَوَّزه سيبويه وجماعة من النحويين، والقياس يقتضيه».

ومثَّل له المكودي بقوله: «قام قعد زيد» قال: «وأمَّا بدل البعض فلم يُسْمَع».

ـ وبدلُ[2]: مبتدأ، المُضَمَّن: مضاف إليه، الهمزَ: مفعوله الثاني، والنائب عن الفاعل هو الأول، يلي همزاً: الجملة خبر «بَدَلُ»، كمن: أي: وذلك كقولك من...، من: مبتدأ، ذا: خبره، والجملة مقول لمجرور الكاف المحذوف. أسعيد: بدل، بدل تفصيل، أم علي: معطوف علىٰ سعيد.

ـ ويُبْدَل: فعل مضارع مبني للمفعول، الفعل: نائب عن الفاعل، من الفعل:

(١) توضيح المقاصد ٣/٢٦٢، وذكر المرادي أنَّ كثيراً من النحويين أجازوا أن الجملة قد تُبْدَلُ من الجملة نحو:

أَقُولُ لَهُ ارْحَلْ لَا تُقِيمَنَّ عِنْدَنَا ✤ وَإِلَّا فَكُنْ فِي السِّرِّ والجَهْرِ مُسْلِما

وبقوله تعالىٰ: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱلَّذِىٓ أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ ۝١٣٢ أَمَدَّكُم بِأَنْعَٰمٍ وَبَنِينَ﴾ الشعراء ١٣٢ ـ ١٣٣. وأجاز ابن جني والزمخشري والمصنِّف إبدال الجملة من المفرد. ومنه: عرفت زيداً أبو من هو، وجعل ابن جِنِّي منه:

إِلَىٰ اللهِ أَشْكُو بِالمَدِينَةِ حَاجَةً ✤ وبالشَّام أُخْرَىٰ كَيْفَ يَلْتَقِيَان

كأنه قال: أشكو هاتين الحاجتين تعذُّرَ التقائهما.

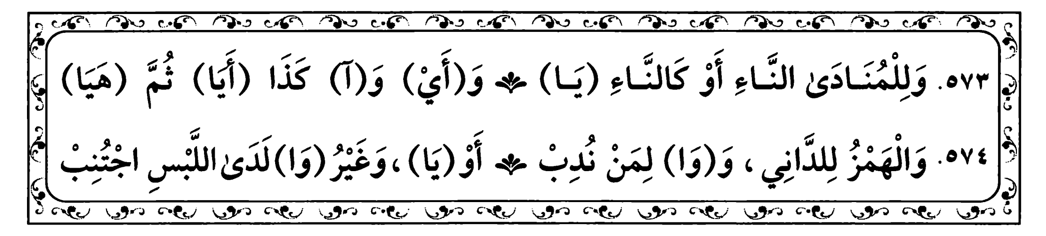
وانظر شرح الأشموني ٢/١٣٤، وشرح المكودي ٢/٥٨٧، وأوضح المسالك ٣/٦٩، وشرح السُّيُوطي/٣٥٥.

(٢) إعراب الألفيَّة/١١٦ ـ ١١٧، وشرح المكودي ٢/٥٨٧، والمقاصد الشَّافية ٥/٢٢٧، ٢٢٩.

متعلِّق بـ«يُبْدَلُ»، كمن: أي وذلك كقولك مَن...، مَن: اسم شرط مبتدأ، يَصِلْ: فعل الشرط مجزوم، وجملة الشرط خبر المبتدأ «مَن»، إلينا: متعلِّق بـ«يَصِلْ»، يَسْتَعِن: مضارع مجزوم لأنه بدل من «يَصِل» بدل اشتمال، قاله المكودي، وعند الشَّاطبي: بدل إضراب أو غلط، بنا: متعلِّق بـ«يَسْتَعِنْ»، يُعَنْ: جواب الشرط.



٤٤ ـ النِّدَاءُ



٥٧٣. وَلِلْمُنَادَىٰ النَّاءِ أَوْ كَالنَّاءِ (يَا) ۞ وَ(أَيْ) وَ(آ) كَذَا (أَيَا) ثُمَّ (هَيَا)

٥٧٤. وَالْهَمْزُ لِلدَّانِي ، وَ(وَا) لِمَنْ نُدِبْ ۞ أَوْ(يَا) ، وَغَيْرُ (وَا) لَدَىٰ اللَّبْسِ اجْتُنِبْ

❋ **النِّداء: فيه ثلاث لغات**(١):

ـ **النِّداء**: بكسر النون والمدِّ، وهو أشهرها.

ـ **النِّدا**: بكسر النون والقصر.

ـ **النُّداء**: بالضم والقصر أو المد: النُّداء: وقيل إنه بالقصر غير مسموع.

ـ **ومعنىٰ النداء لغة**: الدُّعاء.

واصْطِلَاحاً: دعاء بحروف مخصوصة.

والمنادىٰ يكون مندوباً، أو غير مندوب، فإن كان غير مندوب، فهو بعيد أو في حكمه، وأدوات النداء: يا، أيْ، أيا، آ، هَيَا، والهمزة وزاد الكوفيون: آ وآي، ونقله المرادي عن التسهيل(٢)، وذكر أن رواية العدل مقبولة.

---

(١) توضيح المقاصد ٣/٢٦٦ ـ ٢٦٧ وذكر جواز نداء القريب بما هو للبعيد توكيداً، وعلىٰ منع العكس، وذهب بعض النُّحاة إلىٰ أنَّ هذه الأدوات أسماء أفعال محتملة لضمائر مستترة، وشرح ابن النَّاظم/٢١٦ ـ ٢٢٠، وشرح ابن عقيل ٣/٣٥٥، وشرح ابن طولون ٢/١٠٥ ـ ١٠٧، وأوضح المسالك ٣/٧٠، وشرح الهواري ٤/٢٠١، وشرح المكودي ٢/٥٨٨ ـ ٥٨٩، والمقاصد الشَّافية ٥/٢٣٣، وشرح ابن الوردي ٢/٥٣٦، وإرشاد السَّالك ٢/٨٠٩.

(٢) توضيح المقاصد ٣/٢٦٨، والتسهيل/١٧٩.

ـ **ويا: هي أم الباب، ولذلك لم يُنَادَ اسم الله بغيرها.**

ـ **وأيْ:** كما ورد في الحديث: «**أيْ فلُ هَلُمَّ**»، وقد تُمَدّ همزتُها، وهي للبعيد عن البصريين، وللقرب الهمزة، نحو: أزيدُ أقبلْ.

ـ والنّائي هو البعيد مسافةً، وكالنَّائي: هو البعيد حكماً كالسّاهي، والدَّاني هو القريب.

ـ **قال المرادي:** «وذكر سيبويه رواية عن العرب أنَّ الهمزة للقريب، وأنَّ ما سواها للبعيد مسافةً وحكماً، وعلىٰ هذا المذهب اعتمد النَّاظم».

ـ ثم قال: «**ولا حاجة لذكر سائر المذاهب لأنَّ قائليها لم يعتمدوا إلَّا علىٰ الرأي، والرواية لا تعارض بالرأي.** كذا قال المصنِّف».

ـ واستعملوا «وا»: في النُّدبة كقولهم: **واعُمَراه، وهو نداء المتفجَّع علىٰ فَقْده، والمتوجَّع منه: نحو: وارَأْسَاه، واظهراه.**

وكذا استعملوا «يا» عند أَمْن اللَّبس.

ـ **قال ابن طولون:** «وتُسْتَعملُ «وا» أكثر، وَيُجْتَنَبُ استعمال «يا» عند خوف اللبس بالنِّداء».

ـ **وقال الأشموني:** «ووا لمن نَدَب: وهو المتفجَّع عليه، أو المتوجَّع منه نحو: **وا ولداه، وا رأساه،** أو «يا» نحو: يا ولداه، يا رأساه، وغير «وا»، **وهو «يا» لدىٰ اللبس اجْتُنِبْ،** أي: **لا تُسْتَعملُ «يا» في النُّدبة إلَّا عند أَمْن اللَّبس.**

كقول جرير:

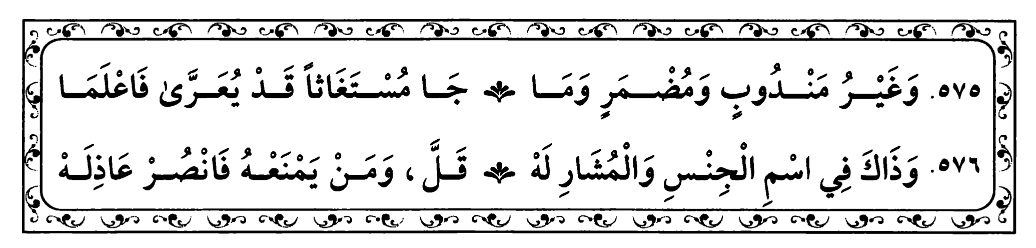
حُمِّلْتَ أَمْراً عَظيماً فَاصْطَبَرْتَ لَهُ ✤ وَقُمْتَ فِيْهِ بِأَمْرِ اللهِ يَا عُمَرَا

ـ وقال ابن النَّاظم[1]: «وأجمعوا على جواز نداء القريب بما للبعيد توكيداً، وعلى منع العكس».

ـ وللمنادَى[2]: خَبَرٌ مقدَّم، النَّاءِ: نعت للمنادى، أو كالنَّاءِ: عطف على ما قبله، يا: مبتدأ مؤخَّر، وأَيْ: معطوفٌ على «يا»، وآ: معطوف على «يا»، كذا: خبر مقدَّم، أَيَا: مبتدأ مؤخَّر، ثم: عطف، هَيَا: معطوف على «أَيَا».

ـ الهمزُ: مبتدأ، للداني: خبره، وا: مبتدأ، لمن: خبره، جملة «نُدِب» صلة، أو يا: معطوف على «وا»، غيرُ: مبتدأ. وا: مضاف إليه، لدى: ظرف مكان متعلِّق بـ«اجتُنِب»، والجملة: خبر «غير».

وذكر الشَّاطبي أنّ «غيرَ» منصوب بـ«اجتُنِبْ»، كذا! وليس هكذا ضبط البيت.



٥٧٥. وَغَيْـرُ مَنْـدُوبٍ وَمُضْـمَرٍ وَمَـا ✽ جَـا مُسْـتَغَاثاً قَـدْ يُعَـرَّى فَاعْلَمَـا
٥٧٦. وَذَاكَ فِي اسْمِ الْجِنْسِ وَالْمُشَارِ لَهْ ✽ قَـلَّ، وَمَـنْ يَمْنَعْـهُ فَانْصُرْ عَاذِلَـهْ

قد يُعَرَّى المنادى من حروف النداء لفظاً، نحو:

[3]: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا﴾.

(١) وذهب المبرّد إلى أنَّ أَيَا وهَيَا للبعيد، وأيْ والهمزة للقريب، ويا: لهما. وذهب ابن بَرْهان إلى أنَّ أَيَا وَهَيَا للبعيد، والهمزة للقريب، وأيْ: للمتوسط، ويا: للجمع. انظر فيه ص/٢٢٠، وانظر مثل هذا في شرح الأشموني ٢/١٣٦، وفي أوضح المسالك ٣/٧٠ ـ ٧١ وأعمها «يا» فإنها تدخل على كُلّ نداء، وتتعيَّن في نداء اسم الله تعالى، وفي بابه الاستغاثة.

(٢) إعراب الألفيَّة/١١٧، والمقاصد الشَّافية انظر ٥/٢٤٠، وراجع ص/٢٣٣.

(٣) سورة يوسف ١٢/٢٩.

(١): ﴿سَنَفۡرُغُ لَكُمۡ أَيُّهَ ٱلثَّقَلَانِ﴾.

(٢): ﴿أَنۡ أَدُّوٓاْ إِلَيَّ عِبَادَ ٱللَّهِ﴾. وذكر ابن طولون أنه في الآية ليس منه، والصَّواب أنه مفعول.

ـ وأما المندوب، والمستغاث، والمضمر، فلا يجوز ذلك فيها[٣]؛ **لأنَّ الندبة** تقتضي الإطالة ومَدَّ الصوت، فحذف حرف النداءِ فيها غير مناسب. **وهكذا الاستغاثة**، فإنَّ الباعث عليها هو شدَّة الحاجة إلىٰ الغوث والنصرة، فتقتضي مد الصوت ورفعه حرصاً علىٰ الإبلاغ؛ وحرف النداء مُعِينٌ علىٰ ذلك.

ـ **وأمَّا المضمر** فلا يُحْذَفُ منه حرفُ النّداء؛ لأنه لو حُذِف فاتت الدلالة علىٰ النداء؛ لأنَّ الدالّ عليها هو حرف النِّداء، وتضمن المنادىٰ معنىٰ الخطاب، فلو حُذِف الحرف من المنادىٰ المضمر بقي الخطاب، وهو غير صالح للدلالة علىٰ إرادة النداء؛ لأنَّ دلالته علىٰ الخطاب وضعية لا تفارقه بحال. **واعتمدت في أخذ هذا النص علىٰ ما ذكره ابن النَّاظم.**

ـ **وقال ابن عقيل:** «لا يجوز حذف حرف النداء مع المندوب نحو: وا زيداه، ولا مع الضمير نحو: **يا إِيَّاك قد كفيتُكَ**، ولا مع المستغاث، نحو: **يا لَزَيد**».

ـ **وذكر المرادي** أنَّ نداء المضمر فيه تفصيل، فإن كان لمتكلِّم أو غائب لم يجز، لا يُقال: يا أنا، ولا يا هو. وإن كان لمخاطب ففيه خلاف، والصحيح المنع،

---

(١) سورة الرحمن ٣١/٥٥.

(٢) سورة الدخان ١٨/٤٤، انظر شرح ابن طولون ١٠٧/٢.

(٣) شرح ابن النَّاظم/٢٢٠، وشرح ابن عقيل ٢٥٦/٣ ـ ٢٥٧، وشرح الأشموني ١٣٦/٢ ـ ١٣٧، **وفُهِمَ من كلامه جواز نداء المضمر، والصحيح منعه مطلقاً، وشذَّ: يا إيّاك قد كفيتك**، وتوضيح المقاصد ٢٦٨/٣، والمقاصد الشَّافية ٢٤٠/٥ ـ ٥٤١، وشرح الهواري ٣/٤، وشرح المكودي ٥٨٩/٢، وأوضح المسالك ٧٢/٣، وإرشاد السَّالك ٥١٣/٢.

وقد سمع ما ظاهره نداء المضمر بصيغة النصب كقوله: **يا إيّاك قد كفيتك**، وهو القياس وبصيغة الرفع، وهو:

يا أَبْجَرُ بن أبجر يا أنتا
أنت الذي طلقت عاماً جُعتا

وهو من نيابة بعض الضمائر عن بعض.

* **وفي البيت الثاني** ذكر ما يُحْذَفُ فيه حرف النِّداء، ويكون ذلك قليلاً أو كثيراً، وقد نبَّه علىٰ ما يقلّ في:

- **اسم الجنس** كقول موسىٰ عليه السلام[1]: «**ثَوْبي حَجَرُ**».

وقولهم[2]: أصبحْ لَيْلُ، وأطرِق كَرَا، وافْتَدِ مخنوقُ.

واسم الإشارة[3]: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ﴾.

قال ابن النَّاظم: واسم الإشارة في معنىٰ اسم الجنس فجرىٰ مجراه».

- **وذكروا مذهبين**:

- **مذهب البصريين**: حذف حرف النداء لا يجوز إلَّا في ضرورة أو شذوذ.

- **وهو عند الكوفيين** قياس مُطَّرد.

وسُمع من اسم الإشارة بالإضافة إلىٰ الآية أبيات حُذِفَ منها أداة النّداء،

---

(١) علىٰ تقدير: ثوبي يا حجرُ، والقصة معروفة عن سيدنا موسىٰ عليه السلام.

(٢) يا ليل، يا كرا، يا مخنوق، وانظر المقاصد الشّافية ٥/٢٤٧، وأوضح المسالك ٣/٧٦، وشرح ابن طولون ٢/١٠٩.

(٣) سورة البقرة ٢/٨٥.

ولذلك لحنوا أبا الطيب في قوله:

هَـذِي بَـرَزْتِ لَنَـا فَهِجـتِ لنـا رسيسـا ❖ ثُـمَّ انْثَنَيـتِ وَمَـا شَـفَيْتِ نَسِيْسَـا

ـ **قال ابن النَّاظم**: «وقول الشيخ: «**ومن يمنعه فَانْصُر عاذله**»: يوهم اختيار مذهب الكوفيين. هذا إن لم يحمل المنع على عدم قبول ما جاء من ذلك». ومثل هذا عند المرادي[1].

ـ **قال المرادي**[2]:

ـ «والحاصل أنَّ حرف النِّداء **يجوز حذفه من العلم** نحو[3]: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا﴾.

ـ والمضاف: نحو[4]: ﴿رَبِّ ٱغْفِرْ لِى وَلِوَٰلِدَىَّ﴾.

ـ والموصول: نحو[5]: «**من لا يزال محسناً أحسن إليَّ**».

ـ وأي: نحو[6]: ﴿أَيُّهَ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾.

ـ والمطوّل: «**خيراً من زيد أقبل، طالعاً جبلاً أقبلْ**». وهو مُطوَّل بما جاء بعد المنادىٰ، أي: المعمول.

---

(١) قال: «قلتُ قد صرح بموافقتهم في اسم الجنس في شرح الكافية.... وقصر اسم الإشارة علىٰ السَّماع؛ إذ لم يرد إلَّا في الشعر، وأما نحو: «ثم أنتم هؤلاء» فمتأوّل». وتوضيح المقاصد ٣/٢٧٣، وشرح الكافية ٣/١٢٩١.

(٢) توضيح المقاصد ٣/٢٧٥.

(٣) سورة يوسف ١٢/٢٩.

(٤) سورة نوح ٧١/٢٨.

(٥) أي: يا من لا يزل...

(٦) سورة النور ٢٤/٣١.

ـ ويختلف في جواز حذفه من اسم الجنس المبني للنِّداء، واسم الإشارة والنكرة غير المقصودة.

ـ ويمنع مع الأشياء المتقدِّم ذكرها».

ـ **وقال ابن طولون**[1]: ومن المواضع التي يمتنع حذف حرف النداء معها اسم الله إلَّا إذا عُوِّضت عنه الميم المشددة في آخره، نحو: «**سُبْحَانك اللَّهُمَّ**...».

ـ وغيرُ[2]: مبتدأ، مندوبٍ: مضاف إليه، ومضمر وما: معطوفان على مندوب، جا: بالقصر، صلة «ما»، وفاعله مُستتر، مُسْتغاثاً: حال من فاعل «جا»، وجملة «قد يُعَرَّى»: خبر «غير»، اعلما: فعل أمر مؤكَّد بالنون الخفيفة.

ـ ذاك: مبتدأ حُذِفَ تابعه، في اسمٍ: متعلِّق بـ«قَلَّ»، الجنس: مضاف إليه، والمشار: معطوف على «اسم»، له: متعلِّق بالمشار إليه، مَنْ: اسم شرط مبتدأ، يمنعه: فعل الشرط، وجملة الشرط خبر عن «مَن» على الأَصَحّ. كذا عند الأزهري! فانصرْ: الفاء للجزاء، انصر: فعل أمر، والجملة جواب الشرط، عاذله: مفعول به.

٥٧٧. وَابْنِ الْمُعَرَّفَ الْمُنَادَى الْمُفْرَدَا ❁ عَلَى الَّذِي فِي رَفْعِهِ قَدْ عُهِدَا

٥٧٨. وَانْوِ انْضِمَامَ مَا بَنَوْا قَبْلَ النِّدَا ❁ وَلْيُجْرَ مُجْرَى ذِي بِنَاءٍ جُدِّدَا

ـ **المراد بالمُعَرَّف**[3]: ما له تعريف قبل النداء، نحو: يا زيدُ، وما حصل له

(١) شرح ابن طولون ٢/١١١، وانظر الآية في سورة يونس ١٠/١٠.

(٢) إعراب الألفيَّة/١١٧، وشرح المكودي/٥٩١.

(٣) توضيح المقاصد ٣/٢٧٦ ـ ٢٧٨، وشرح المكودي ٢/٥٩١، وشرح ابن عقيل ٣/٢٥٨، وشرح الأشموني ٢/١٣٩ ـ ١٤٠، وأوضح المسالك ٣/٧٦ ـ ٧٧، وشرح الهواري ٤/٥ ـ ٦ «وإنما يُبْنَى العلم المفرد لتنزُّله منزلة ضمير المخاطب»، والمقاصد الشَّافية ٥/٢٥٤، وإرشاد السَّالك ٢/٨٢٠ ـ ٨٢١.

تعريف بعد النداء نحو: **يا رجلُ**.

ونحو: يا زيدُ: قيل فيه: هو باقٍ على علميته، وهو مذهب ابن السَّرَّاج.

وقيل: سُلِب تعريف العلميَّة، وتعرَّف بالإقبال: وهو مذهب المبرّد والفارسي، وإلى الأول ذهب المصنِّف.

وأما نحو: **يا رَجُلُ**: فقيل: تعرَّف بالإقبال والقصد. وإليه ذهب المصنِّف، وقيل: بـ«أل» محذوفة.

ـ **والمرادُ بالمفرد** هنا ما ليس مُضافاً ولا شبيهاً بالمضاف، وذلك في نحو: يا رَجُلُ.

ـ **وقوله: عَلَىٰ الَّذِي فِي رَفْعِهِ قَدْ عُهِدَا:**

أي: إن كان مفرداً أو نكرة مقصودة بُنِيَ على ما كان يُرْفَعُ به،

ـ فإن كان يُرْفَعُ بالضمّة بُنِي عليها، نحو: **يا زيدُ، يا رجلُ**.

ـ وإن كان يرفع بالألف أو بالواو فكذلك نحو:

يا زيدان، يا رجلان.

يا زيدون، يا رُجيلون.

يا مسلماتُ، أو مقدّرة نحو: يا فتىٰ، يا قاضي.

ـ **قال ابن عقيل**: «ويكون في محل نصب على المفعوليّة، لأنَّ المنادىٰ مفعول به في المعنىٰ، وناصبه فعل مضمر نابت «يا» منابه، فأصل: يا زيدُ: أدعو زيداً، فحذف «أدعو»، ونابت «يا» منابه».

* **وفي البيت الثاني ذكر أَنَّ المنادَىٰ المبنيّ قبل النداء علىٰ غير الضم نُويت**

فيه ضمّة مقدَّرة للنّداء سواء كان علماً نحو: سيبويهِ، وحَذَامِ على لغة أهل الحجاز، وتأبَّط شَرّاً، وبرق نحرُه.

أو كان غير علم نحو: هذا، ومثله من أسماء الإشارة، نحو: يا هؤلاء. ويظهر أثر التقدير في التّابع، فتقول: يا هذا العاقلُ، العاقلَ: بالرفع والنصب، كما تقول: يا زيدُ الظريفُ والظريفَ.

وتقول: يا سيبويهِ العالمُ، العالمَ برفع التابع ونصبه، ومثله المحكيّ: يا تأبَّطَ شَرّاً المقدامُ، أو المقدامَ.

ـ **قال المكودي: وقوله: وَلْيُجْرَ مُجْرَىٰ ذِي بِنَاءٍ جُدِّدَا:**

«أي: يجري في المنويّ الضمُّ مُجْرَىٰ الظاهر الضَّمّ، وهو الذي جُدِّد بناؤه، أي: حدث في النداء».

ـ وابن[1]: فعل أمر مبنيّ على حذف الياء، وفاعله مستتر فيه، المعرَّف: مفعول به، المنادَىٰ: بدل من «المعرَّف»، وهو في الأصل نعت للمنادىٰ، وقُدِّم عليه، وصار المتبوع تابعاً على البدليَّة، على الذي: متعلّق بـ«ابنِ»، قد عُهِدا: جملة الصِّلة.

ـ وانوِ: فعل أمر مبنيّ على حذف الياء، وفاعله مستتر فيه، انضمامَ: مفعول به، ما: مضاف إليه، بَنَوا: صلة «ما»، والعائد محذوف، قبل: متعلّق بـ«بَنَوا»، النِّدا: مضاف إليه، وليُجْرَ: مضارع مبني للمفعول مجزوم بلام الأمر، مُجْرَىٰ: مفعول مطلق مبيِّن للنوع، ذي: مضاف إليه، بناء: مضاف إليه، جُدِّدا: نعت لـ«بناء».

---

(١) إعراب الألفيَّة/١١٧ ـ ١١٨، وشرح المكودي ٢/٥٩١.

٥٧٩. وَالْمُفْـرَدَ الْمَنْكُـورَ وَالْمُضَـافَا ❊ وَشِـبْهَهُ انْصِـبْ عَادِمـاً خِلَافَـا

ـ لما أتمَّ[1] الكلام على قسم المبنيّ، وحَصَر أنواعَه، **بدأ بذكر المُعْرَبِ وحَصَر أنواعه أيضاً**.

ـ **أما المفرد المنكور، فهو** النكرة غير المقصودة كقول الأعمى:

يا رجلاً خُذْ بِيَدِي، لأنه لم ينادِ رجلاً بعينه. ويخصُّون هذا بالأعمى غالباً.

وقول عبد يغوث:

أَيَـا رَاكِبـاً إِمَّـا عَرَضْـتَ فَـبَلِّغَنْ ❊ نـداماي مِـنْ نَجْـرَانَ أَلَّا تَلَاقِيَـا

وكقول الواعظ: **يا غافلاً والموتُ يطلبُه**.

ـ **والمنادى المضاف**: نحو: يا غلامَ زيد، يا حَسَنَ الوجه، يا رسولَ الله.

ـ **والشبيهُ بالمضاف**: وهو ما اتَّصل به شيء من تمام معناه نحو: **يا حسناً وجهُهُ، يا طالعاً جبلاً، يا رفيقاً بالعباد**، يا ثلاثةً وثلاثين: فيمن سميته بذلك، **ولا أذكر أن واحداً منذ ظهور هذه اللغة على وجه الأرض سُمِّي بذلك، ولكنها افتراضات بعيدة لم يقع مثلها**.

ـ **قال المكودي**: فهذه كلها منصوبة، ونصْبُها على الأصل، لأنَّ المنادى مفعول بفعل محذوف تقديره: أنادي، ولا خلاف في وجوب نصبها، وإليه أشار بقوله: **عادِماً خِلافاً**».

---

(١) المقاصد الشَّافية ٥/٢٦٣، وتوضيح المقاصد ٣/٢٨٠، وشرح المكودي ٢/٥٩٢، وشرح ابن النَّاظم/٢٢١، وشرح الأشموني ٢/١٤٢، وشرح ابن عقيل ٣/٢٥٩ ـ ٢٦٠، وأوضح المسالك ٣/٧٧، وشرح ابن طولون ٢/١١٣ ـ ١١٤، وإرشاد السَّالك ٢/٨٢٢ ـ ٨٢٥.

ـ والمفردَ[1]: مفعول مقدَّم بـ«انصب»، المنكورَ: نعت المفرد، والمضاف وشبهه: معطوفان على المفرد، انصب: فعل أمر، عادِماً: حال من فاعل «انصب»، خلافاً: مفعول «عادماً».

٥٨٠. وَنَحْوَ: «زَيْدٍ» ضُمَّ وَافْتَحَنَّ مِنْ ✻ نَحْوِ: «أَزَيْدُ بْنَ سَعِيدٍ لَا تَهِنْ»

٥٨١. وَالضَّمُّ إِنْ لَمْ يَلِ الـ(ابْنُ) عَلَمَا ✻ أَوْ يَلِ الـ(ابْنَ) عَلَمٌ قَدْ حُتِمَا

* **يجوز في المنادى المضموم أن يفتح لخمسة شروط[2]:**

١ ـ أن يكون علماً.

٢ ـ أن يُنعت بـ«ابن».

٣ ـ أن يُضاف الابن إلى عَلَم.

٤ ـ ألَّا يُفْصَلَ بين ابن وموصوفه.

٥ ـ أن يكون المنادى مما يُضمُّ لفظاً.

ويحقق هذا مثاله، وهو: أَزَيْدُ بنَ سعيد... فقد جمع هذه الشروط، فضمُّ زيد

---

(١) إعراب الألفيَّة/١١٨، وشرح المكودي ٢/٥٩٣.

(٢) توضيح المقاصد ٣/٢٨٢، وشرح الأشموني ٢/١٤٣ شرط جواز الأمرين كون الابن صفة كما هو الظاهر، فلو جُعِل بَدَلاً، أو عطف بيان، أو منادى، أو مفعولاً بفعل مقدَّر تعيَّن الضمُّ، وكلامه لا يوفي بذلك وإن كان مراده.
المقاصد الشَّافية ٥/٢٧٣ **هذه مسألة المنادى إذا وصف بابن ما حكمه؟ فأشار إلى أنه إذا اجتمعت للمنادى الموصوف بابن خمسة شروط جاز في المنادى وجهان...».**
وشرح ابن عقيل ٣/٢٦١ ـ ٢٦٢، وشرح ابن النَّاظم/٢٢١، وشرح ابن طولون ٢/١١٥ ـ ١١٦، وأوضح المسالك ٣/٧٩ ـ ٨١، وشرح ابن الوردي ٢/٥٤٢، وإرشاد السَّالك ٢/٨٢٦ ـ ٨٢٧.

علىٰ الأصل، وفتحه إتباعاً لفتحة «ابن». ومنه قول الرَّاجِز:

يَـا حَكَـمُ بـن المُنْذر بـن الجـارود ❊ سـرادقُ المَجْـدِ عَلَيْـكَ مَمْـدُود

ـ فلو كان غير علم نحو: يا غلامُ بن زيد، أو منعوتاً بغير ابن نحو: يا زيدُ الكريمُ، أو أُضيف الابن إلىٰ غير علم نحو: يا زيدُ بن أختاه، أو كان المنادىٰ لا تظهر الحركة فيه، نحو: يا عيسىٰ بن مريم. تعيَّن الضَّمُّ.

ـ ومعنىٰ البيت الثاني أنَّ الضَّمَّ متحتمٌ إذا فُقِدَ شرط من الشروط المذكورة كما في نحو: يا رجلُ ابن عمرو، ويا زيدُ الفاضل ابن عمرو...

ولم يشترط الكوفيون ذلك كما في قول جرير:

فَمَـا كَعْـبُ بـنُ مَامـةَ وَابْـنُ أَرْوَىٰ ❊ بِـأَجْودَ مِنْـكَ يَـا عُمَـرَ الجَـوَادَا

بفتح «عمر». وخُرِّج علىٰ وجهين: أن أصله «يا عُمَرَا» بالألف عند من يجيز إلحاقها في غير الندبة والاستغاثة والتعجُّب. والآخر أنَّ أصله «يا عمراً» بالتنوين ضرورة، ثم حذف التنوين.

ـ قال المرادي في البيت الثاني[1]: «فإن قلت قد أخلَّ بالشرط الخامس، قلت:

---

(١) توضيح المقاصد ٣/٢٨٤ وبعد هذا النص ذكر جملة تنبيهات منها:
ـ فتحة «ابن» فتحة إعراب إذا ضُمَّ موصوفُه، وإذا فتح فمذهب الجمهور أنها فتحة إعراب، وعند عبد القاهر أنها حركة بناء لتركيبه مع «زيد».
ـ حكم «ابنة» هو حكم ابن، فيجوز الضّمّ والفتح، ومثله عند ابن هشام، ولا أثر للوصف ببنت.
ـ يلحق بالعلم نحو: يا فلانُ بن فلان، يا ضُلُّ بن ضلٍّ، يا سيد بن سيد. ذكره في التسهيل وهو مذهب الكوفيين. ومذهب البصريين في ذلك ونحوه التزام الضَّمّ.
ـ حكىٰ الأخفش عن بعض العرب: يا زيدُ بنُ عمرٍو بضم النون إتباعاً لضمة الدال. وانظر مثل هذا في شرح الأشموني ٢/١٤٤ ـ ١٤٥.

هو شرط مختلف فيه، فإنَّ الفرّاء أجاز في نحو: يا عيسىٰ بن مريم «تقدير الفتحة والضمة».

واختار المصنِّف تقدير الضمة؛ إذ لا فائدة من تقدير الفتحة.

ولم يبيّن أيّ الوجهين أَرْجَح.

وذهب المبرّد إلىٰ أنَّ الضَّمَّ أَجْوَدُ. وقال ابن كَيْسان: الفتح أكثر في كلام العرب، وقيل: الفتح اختيار البصريين.

ـ نحوَ[1]: مفعولٌ مقدَّم بـ«ضُمّ»، وذكر المكودي أنه مطلوب أيضاً لـ«افتحنّ»، وذكر الشاطبي أنه معمول في المعنىٰ للفعلين بعده تنازعاه، والعامل فيه هو الثاني. زيد: مضاف إليه، ضُمّ: فعل أمر، افتحنّ: فعل أمر مؤكد بالنون الثقيلة، من نحو: متعلِّق بـ«افتحنّ»، وهو مطلوب لضُمّ علىٰ سبيل التنازع. وعند المكودي متعلّق بـ«ضُمّ» واقتصر عليه، والأقعَدُ عند الأزهري أنه في موضع الحال من «زيد»، نحو: مضاف إلىٰ قول محذوف، أزيدُ: الهمزة حرف نداء، زيد: منادىٰ مبني علىٰ الضم أو الفتح، ابنَ: منصوب لا غير، نعت لزيد باعتبار محلِّه، سعيد: مضاف إليه، لا تهن: مضارع وَهَن يَهِنُ إذا ضَعُف، ويحتمل أن يكون من أهان إذا أَذَلّ أي: لا تُهِن أحداً.

ـ والضمُّ: مبتدأ، إنْ: حرف شرط، لم يلِ: مضارع مجزوم، الابنُ: فاعل «يل»، علماً: مفعوله، أويَلِ: مجزوم بالعطف علىٰ ما سبق، الابنَ: مفعول مقدَّم، عَلَمٌ: فاعل «يل». جملة: قد حُتِما: خبر المبتدأ، وجواب الشرط محذوف. ويجوز أن تكون جواب الشرط، والشرط وجوابه خبر الضمّ.

---

(١) إعراب الألفيّة/١٨، وشرح الأشموني ١٤٣/٢، وشرح المكودي ٥٩٣/٢ ـ ٥٩٤، عند الشَّاطبي ٢٧٧/٥ من وهن يَهِنُ إذا ضَعف.

٥٨٢. وَاضْمُمْ أَوِ انْصِبْ مَا اضْطِرَاراً نُوِّنَا ✤ مِمَّا لَـهُ اسْتِحْقَاقُ ضَمٍّ بُيِّنَا

٥٨٣. وَبِاضْطِرَارٍ خُصَّ جَمْعُ (يَا) وَ(أَلْ) ✤ إِلَّا مَعَ «اللهِ» وَمَحْكِيِّ الْجُمَلْ

٥٨٤. وَالْأَكْثَرُ «اللَّهُمَّ» بِالتَّعْوِيضِ ✤ وَشَذَّ «يَا اللَّهُمَّ» فِي قَرِيضِ

ـ **ذكر في البيت الأول**[1] أَنَّ الذي يستحقُّ البناء على الضَّمِّ، وهو المفرد المعرفة، والنكرة المقصودة **إذا اضطر شاعر إلى تنوينه جاز له فيه وجهان، تنوينُه بالضّمّ، والثاني: نَصْبه منوناً.**

ـ وكلاهما مسموع عن العرب، فمن الرفع مع التنوين قول الأحوص الأنصاري:

سَلَامُ اللهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا ✤ وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلَامُ

ومن النصب قول المهلهل بن ربيعة:

ضَرَبَتْ صَدْرَهَا إِلَيَّ وَقَالَتْ: ✤ يَا عَدِياً لَقَدْ وَقتكَ الأَوَاقِي

قال المرادي: «والضَّمُّ اختيار الخليل وسيبويه، والنصبُ اختيار أبي عمرو وعيسى ويونس والجرمي والمبرِّد».

قال المصنِّف[2]: «وعندي أَنَّ بقاء الضّمِّ راجح في العَلَم، والنَّصبُ راجح في

---

(١) توضيح المقاصد ٣/٢٨٥ ـ ٢٨٦، وشرح ابن عقيل ٣/٢٦٢ ـ ٢٦٣، وشرح ابن النَّاظم/٢٢٢، وشرح المكودي ٢/٥٩٥، والمقاصد الشَّافية ٥/٢٨١، وأوضح المسالك ٣/٨٢، وشرح الأشموني ٢/١٤٦ ـ ١٤٨، وشرح ابن طولون ٢/١١٦ ـ ١١٧، والمقاصد الشَّافية ٥/٢٨٦، وشرح الهواري ٤/١٢ ـ ١٣، وإرشاد السَّالك ٢/٨٢٨ ـ ٨٣٠، ٨٣٢.

(٢) شرح الكافية الشَّافية ٣/١٣٠٣.

النكرة المعينة».

ـ **قال ابن هشام:** ووافق النَّاظمُ والأعلمُ سيبويه في العَلَم، وأبا عمرو وعيسىٰ في اسم الجنس».

ـ **وذكر في البيت الثاني** أنَّ الجمع بين حرف النداء وحرف التعريف مخصوص بالضَّرورة. كقول الشاعر:

فَيَا الغُلَامَانِ اللَّذَانِ فَرَّا ❊ إِيَّاكُمَا أَنْ تُعْقِبانا شَرّا

ـ **وأجاز الكوفيون والبغداديون** دخول حرف النداء علىٰ ما فيه «أل» مطلقاً، **ولا حجة في البيت، فهو ضرورة.**

ـ وأما مع اسم الله تعالىٰ ومحكيّ الجمل فيجوز، تقول: **يا أَللهُ**، بقطع الهمزة ووصلها، وفيمن اسمه: **«الرجلُ مُنْطلقٌ»: يا الرجل منطلق أقبلْ، وهو مجرّد افتراض غير واقع. ولو سُمِع فيه مرة لجاز، ولكنه اجتهاد لم يُسْمَع له مثال.**

ـ **قال المرادي:** «... والآخر ما سُمِّي به من الجمل المصدَّرة بـ«أل» نحو: «المنطلقُ زيدٌ» في رجل مسمّىٰ بذلك ـ نص عليه سيبويه».

ـ **وذكر ابن هشام** زيادة علىٰ ذلك اسم الجنس المشبَّه به **«يا الخليفةُ هيبةً»** عن ابن سعدان.

ـ **وذكر في البيت الثالث:** أنَّ الأكثر في نداء اسم الله **«اللَّهُمَّ» بميم مشدَّدة مُعَوّضة من حرف النداء.**

ـ وشَذَّ الجمع بين الميم وحرف النداء في قول أُميَّة بن أبي الصَّلت:

إِنِّي إِذَا مَا حَدَثَ أَلَمَّا ❊ أَقُولُ: يَا اللَّهُمَّ، يَا اللَّهما

ـ وذكر المرادي أنَّ مذهب الكوفيين[١] في الميم «اللَّهُمَّ» هو بقية جملة محذوفة، وهي «أُمَّنا بخير»، وليست عوضاً عن حرف النداء؛ فلذلك أجازوا الجمع بينهما في الاختيار. ومثله عند الأشموني.

ـ واضمم أو انصب[٢]: فعلا أمر تنازعا «ما»، وما: في محل نصب بواحد من الفعلين على المذهبين. اضطراراً: مفعول لأجله مُقَدَّم على عامله، نُوِّنا: فعل ماضٍ مبني للمفعول، والجملة صلة «ما»، مما: متعلِّق بـ«نُوِّنا»، ما: موصول، له: متعلِّق بـ«بُيِّنا»، استحقاق: مبتدأ، ضُمّ: مضاف إليه، بُيِّنا: خبر المبتدأ... باضطرار: متعلِّق بـ«خُصَّ»، خُصَّ: فعل أمر، أو ماض مبني للمفعول، جمعُ: نائب عن الفاعل، أو مفعول به بحسب إعراب «خُصَّ»، يا: مضاف إليه، أل: معطوف على «يا»، إلَّا: حرف استثناء، مع: ظرف في موضع الحال من «جمع»، محكيّ: معطوف على مدخول «مع»، الجمل: مضاف إليه، الأكثر: مبتدأ، اللَّهُمَّ خبره، بالتعويض: في موضع الحال من الخبر، شَذَّ: فعل ماض، يا اللَّهُمَّ: فاعل «شذّ»، وفي قريضٍ: في موضع الحال من الفاعل، أو متعلّق بـ«شذّ».

❋ ❋ ❋

---

(١) قال ابن النَّاظم/٢٢٣ «ولو كان أصل اللَّهُم: يا الله أُمَّنَا بخير، كما يراه الكوفيون للزم باطّراد جواز أمرين: ـ أحدهما يا الله أُمَّنا ارحمنا، بلا عطف قياساً على: اللَّهُمَّ ارحمنا. ـ والثاني: اللَّهُمَّ وارحمنا بالعطف قياساً على يا الله أمنا وارحمنا، واللازم منتفٍ إجماعاً».

(٢) إعراب الألفيَّة/١١٩.

٤٥ ـ فَصْلٌ (فِي تَابِعِ الْمُنَادَى)

٥٨٥. تَابِعَ ذِي الضَّمِّ الْمُضَافَ دُونَ (أَلْ) ✻ أَلْزِمْـهُ نَصْـباً كَـ«أَزَيْدُ ذَا الْحِيَـلْ»

٥٨٦. وَمَا سِوَاهُ ارْفَعْ أَوِ انْصِبْ، وَاجْعَلَا ✻ كَمُسْتَقِلٍّ نَسَقاً وَبَدَلَا

ـ **قوله: تابعَ**[1]: شمل جميع التوابع، والمراد ما سوى البدل وعطف النسق، وسيأتي.

ـ **وذي الضم**: شمل العلم، والنكرة المقصودة.

ـ **والمضافَ**: نعت لـ«تابعَ»، وخرج به التابع المفرد.

ـ **ودون أل**: خرج به المضاف المقرون بـ«أل».

ـ **وقوله: أَلْزِمْهُ نَصْباً**: يعني في التابع المستوفي للشروط، وذلك إذا كان التابع غير عطف النَّسق، والبدل، وكان مضافاً مجرداً من أل.

ـ مثال ما استوفى الشروط في وجوب النصب، وهو نعت: **يا زيدُ ذا الجُمَّة**.

ـ وعند المرادي[2]: **يا زيدُ ذا الحِيَلْ**، والتوكيد: يا زيد نفسَه، وعطف البيان:

---

(١) شرح المكودي ٢/٥٩٨، وشرح الهواري ٤/١٤، وشرح ابن عقيل ٣/٢٦٦، وتوضيح المقاصد ٣/٢٩٢ ـ ٢٩٣، وشرح ابن النَّاظم/٢٢٣، وشرح ابن طولون ٢/١٢٠ ـ ١٢١، وشرح الأشموني ٢/١٤٨ ـ ١٤٩، وأوضح المسالك ٣/٨٦، والمقاصد الشَّافية ٥/٢٩٧، وإرشاد السَّالك ٢/٨٣٥.

(٢) جاء الضَّبط في طبعة المكودي ٢/٥٩٨ بالضم مع أنه ذكر أن هذه الأمثلة استوفت الشروط في وجوب النصب، ومما جاء فيه: يا زيدُ نفسُه. يا تميم كلُّكم، ويا زيدُ عائدُ الكلب. كذا! وهو غير=

يا زيد عائدَ الكَلْبِ.

ـ **وعند ابن هشام**: يا زيدُ صاحبَ عمرٍو، ويا زيد أبا عبد الله، ويا تميم كلَّهم أو كلَّكم.

ـ فلو كان التابع في هذه غير مضاف جاز فيه النصب والرفع، وإلىٰ ذلك أشار في البيت الثاني.

ـ **قال الهواري**: «ومَثّل لذلك بقوله: **أزيدُ ذا الحِيَل**:

زيدُ: منادىٰ مضموم، ذا: تابع مضاف عارٍ من «أَلْ» فهو لازم النصب».

ـ **وقال ابن عقيل**: «إذا كان تابع المنادىٰ المضموم مضافاً غير مصاحِب للألف واللام وَجَبَ نَصْبُه، نحو: **يا زيدُ صاحبَ عمرٍو**».

وفَصَّل ابن طولون في ذلك، فذكر مثالاً للصِّفة: يا زيدُ صاحبَ عمرو، وللتوكيد: يا تميم كلَّهم، وعطف البيان: يا زيدُ عبدَ الله، وعطف النسق: يا زيد وغلامَ عمرٍو، والبدل: يا زيدُ أخانا.

فهي تابعة للمنادىٰ المضموم، وهو مضاف، ومجرّد من «أل»، فتعيَّن نصبُه.

ـ **وذكر في البيت الثاني**: ما يجوز فيه الرفع والنصب، وما سواه هو المضاف المقرون بـ«أل»، نحو: **يا زيدُ الحَسَنُ الوجهِ**.

والمفرد: يا زيدُ الظريفُ، ويا تميم أجمعون، ويا سعيدُ كُرْز، فيجوز في جميع ذلك الرفع والنصب.

والنصب إتباع للمحلّ؛ لأنّ المنادىٰ مفعول بفعل مقدَّر، وأمّا الرفعُ فإتباع للفظ.

= الصواب، ولا عتبىٰ علىٰ المؤلف، وإنما العتبىٰ علىٰ من حقّق فلم يحقّق.

ـ قال المرادي: «أما الرفع إتباعاً للفظ فمشكل، لأنّ ضمة المنادىٰ بناء، وحركة البناء لا تتبع، قلت: لما كان البناء في باب النداء مشابهاً للإعراب في اطراد حركته جاز إتباعه...».

ـ **وقوله: ... وَاجْعَلَا / كَمُسْتَقِلٍّ نَسَقاً وَبَدَلَا**

قال المكودي[1]: «يعني أنَّ عطف النسق والبدل إذا تبعا المنادىٰ حكمهما حكم المستقلّ، فيجب بناؤهما علىٰ الضم إن كانا مفردين، ونصبُهما إن كانا مضافين، وسواء كان المنادىٰ مبنياً علىٰ الضّمّ أو منصوباً، فتقول:

يا أخانا زيدُ، ويا أخانا عمرُو، ويا زيدُ أخانا، ويا عمرُو صاحبَنا.

وسبب ذلك أنَّ البدل في نية تكرار العامل، وحرف العطف بمنزلة العامل، فإذا كررت حرف النداء معهما كانا كالمباشرين لحرف النداء».

ـ **وقال المرادي**[2]: «يعني أن حكم النسق والبدل في الإتباع حكمهما في الاستقلال، ولا فرق في ذلك بين الواقع بعد مضموم، والواقع بعد منصوب، فما كان منهما مفرداً غير معيّن أو مضافاً أو مطولاً نصب نحو:

يا زيدُ رجلاً صالحاً، يا زيدُ وغلاماً، يا زيدُ أخانا، يا زيدُ وأخانا،

يا زيدُ خيراً من عمرٍو، يا زيدُ وخيراً من عمرٍو.

وما كان منهما مفرداً علماً أو معيناً بُنِيَ علىٰ الضَّمِّ نحو: يا زيدُ وعمرُو، يا زيدُ ورجلُ».

---

(١) شرح المكودي ٥٩٩/٢.

(٢) توضيح المقاصد ٢٩٤/٣ وذكر بعض التنبيهات منها: أجاز المازني والكوفيّون النصب في نحو: يا زيدُ وعمراً.

تابعَ[١]: مفعول بفعل محذوف يُفَسِّره «ألزمه» على أرجح الوجهين في باب الاشتغال، ويجوز رفعه على الابتداء، ذي: مضاف إليه، الضّمّ: مضاف إليه، المضاف: نعت لـ«تابع»، دونَ: في موضع الحال من المضاف، ألْ: مضاف إليه، أَلْزِمْهُ: فعل أمر متعد لاثنين، والهاء مفعوله الأول، نصباً: مفعوله الثاني، وجملة ألزمه: مفسِّرة، لا محلَّ لها، وعلى الوجه الثاني: خبر، كأزيد: الكاف جارةٌ لقولٍ محذوف، أي: وذلك كقولك: أزيدُ: الهمزة حرف نداء، زيدُ: منادى مبني على الضّم، ذا: نعت لزيد على المحلّ، الحِيَل: مضاف إليه. وما: موصول اسمي في محل نَصْب مفعول به بـ«ارْفعْ»، سواه: صلة «ما»، ارفعْ: فعل أمر، أو انصِبْ: فعل أمر، ومفعول الفعل محذوف مماثل لمعمول «ارْفع»، اجعلا: فعل أمر والألف بدلٌ من النون الخفيفة، كمستقِلٍّ: في موضع المفعول الثاني، نَسَقاً: المفعول الأول، وبَدَلاً: عطف على «نَسَقاً».

٥٨٧. وَإِنْ يَكُنْ مَصْحُوبَ (أَلْ) مَا نُسِقَا ✤ فَفِيـهِ وَجْهَـانِ، وَرَفْـعٌ يُنْتَقَـى

ـ يعني أنَّ المعطوف عطف النسق إذا كان مقروناً بـ«أل» جاز فيه وجهان[٢]: الرفعُ والنصبُ نحو: يا زيدُ والحارثُ، يا زيدُ والحارثَ. ولم يُجْعَل كالمستقلّ لامتناع مباشرته لحرف النداء.

ـ واختُلف في المختار من الوجهين:

١ ـ ذهب الخليل وسيبويه والمازني إلى اختيار الرفع، وحكاية سيبويه أنه

---

(١) إعراب الألفيَّة/١١٩ ـ ١٢٠، وشرح المكودي ٢/٥٩٩، والمقاصد الشَّافية ٥/٣٠٢.

(٢) توضيح المقاصد ٣/٢٩٥ ـ ٢٩٦، وشرح المكودي ٢/٦٠٠، وشرح ابن عقيل ٣/٢٦٨، وشرح ابن طولون ٢/١٢١، وشرح الأشموني ٢/١٥٠، وشرح ابن النَّاظم/٢٢٤، وشرح الهواري ٤/١٦، والمقاصد الشَّافية ٥/٣٠٨، وأوضح المسالك ٣/٨٧، وإرشاد السَّالك ٢/٨٣٦، وشرح ابن الوردي ٢/٥٤٥.

أكثر، وإليه ذهب الناظم.

٢ ـ وذهب أبو عمرو وعيسى بن عمر ويونس والجرمي إلى اختيار النَّصب، ووجهه أنَّ ما فيه «أل» لم يلِ حرف النداء، فلم يُجْعل كلفظ ما وَلِيَه.

ـ وفي قوله تعالى[1]: ﴿ يَـٰجِبَالُ أَوِّبِى مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ ﴾.

ـ قرأ السَّبعة والحسن وابن أبي إسحاق وأبو جعفر «**والطيرَ**» بالنَّصب عطفاً على محل «**الجبال**».

ـ وقرأ الباقون: «**والطيرُ**» بالرفع عطفاً على لفظ «يا جبالُ» أو على الضمير المستكن في «**أوِّبي**».

ـ وذكر **المرادي** عن المبرّد أنه إن كان معرفة فالنَّصبُ، وإلَّا فالرفع، ومثله عند الأشموني. وذهب المرادي إلى أن هذا الخلاف في الاختيار والوجهين مجمع على جوازهما إلَّا فيما عُطِف على نكرة مقصودة، نحو: يا رجلُ والغلامُ، فلا يجوز فيه على مذهب الأخفش ومن تبعه إلَّا الرفع.

ـ وإن[2]: شرط، يكُنْ: فعل الشرط مجزوم، مَصْحُوبَ: خبر «يكُنْ» مقدَّم على اسمها، أل: مضاف إليه، ما: اسم يكن مؤخَّر.

قال المكودي: ويجوز العكس، نُسِقا: جملة الصِّلة.

ـ ففيه: خبر مقدَّم، وجهان: مبتدأ مؤخّر، والجملة جواب الشرط. رَفْعٌ: مبتدأ، يُنتقى: جملة خبر المبتدأ، وعند المكودي: مُستأنفة.

(١) سورة سبأ ٣٤/١٠، وانظر كتابي معجم القراءات ٧/٢٤٠ ـ ٢٤١.
(٢) انظر إعراب الألفيَّة/١٢٠، وشرح المكودي ٢/٦٠٠.

٥٨٨. وَ(أَيُّهَا) مَصْحُوبَ (أَلْ) بَعْدُ صِفَهْ ❁ يَلْـزَمُ بِـالرَّفْعِ لَـدَىٰ ذِي الْمَعْرِفَـهْ

٥٨٩. وَ(أَيُّهَـذَا) (أَيُّهَـا الَّـذِي) وَرَدْ ❁ وَوَصْـفُ (أَيٍّ) بِسِـوَىٰ هَذَا يُرَدّْ

ـ **إذا نُوديت «أيّ» فهي نكرة مقصودة مبنيّة علىٰ الضَّمِّ، وتلزمُها «ها» التنبيه مفتوحة الهاء، وضمها إذا لم يكن بعدها اسم إشارة لغة بني مالك من بني أسد[١].**

ـ وقد لزمت «ها» التنبيه عوضاً مما فات «أيّاً» من الإضافة، ويلزم وَصْفُها بأحد ثلاثة أشياء:

ـ **الأول: مصحوبُ أل، نحو: «يا أَيُّهَا الرَّجلُ»: ﴿يَٰٓأَيَّتُهَا ٱلنَّفْسُ ٱلْمُطْمَئِنَّةُ﴾[٢].**

ـ **الثّاني: اسم الإشارة، نحو قوله:**

أَيُّهَـــذان كُـــلَا زادكمـــا ❁ ودعـــاني واغِـــلاً فـــيمن وَغَـــلْ

ـ **والثالث: الموصول المصدَّر بـ«أل»، نحو: يا أيُّها الذي فعل.**

ـ وأشار إلىٰ هذين بقوله: **وأيُّ هذا أَيُّهَا الَّذِي وَرَدْ.**

وأشار إلىٰ أنَّ نَعْت «أيّ» بغير هذه الثلاثة ممنوع بقوله: **وَوَصْفُ (أَيٍّ) بِسِوَىٰ هَذَا يُرَدّْ.**

وذكر المرادي جملة من الفوائد تُفْهَمُ من النظم:

---

(١) توضيح المقاصد ٣/٢٩٦ ـ ٢٩٩، وشرح المكودي ٢/٦٠١ ـ ٦٠٢، وشرح الأشموني ٢/١٥٠ ـ ١٥١، وشرح ابن النَّاظم/٢٢٤، وشرح ابن طولون ٢/١٢٢ ـ ١٢٤، وشرح الهواري ٤/١٧ ـ ١٨، والمقاصد الشَّافية ٥/٣١٠ ـ ٣١١، وأوضح المسالك ٣/٨٧، وإرشاد السَّالك ٢/٨٣٨.

(٢) سورة الفجر ٨٩/٢٧.

١ ـ ها: تلزم «أيّاً» لنطقه بهما معاً.

٢ ـ تابع «أيّ» صفة لها، وقيل عطف بيان.

وقيل إنْ كان مشتقاً فهو نعت: يا أَيُّها الفاضل، وإن كان جامداً فهو عطف بيان.

٣ ـ وصف أيّ بأحد الأشياء الثلاثة لازم لقوله «تلزم».

٤ ـ لزم نعت «أيّ» بأحد الثلاثة؛ لأنه مبهم فلا بد من تخصيصه، ولأنه وُصْلة إلىٰ نداء ما فيه «أل»، فكان المقصود بالنداء وَصْفُه.

٥ ـ صفة «أيّ» تُرْفَعُ، ولا يجوز فيها النَّصب، بخلاف صفة غيرها فهي مستثناة مما تقدّم، هذا مذهب الجمهور.

ـ **وذهب المازني**[1] إلىٰ أن نَصْبَهُ صِفَةُ «أيّ» قياساً علىٰ صفة غيرها من المناديات المضمومة، وذكر بعضهم الزَّجّاج مع المازني.

ـ **وقال الزَّجّاج**: «لم يُجز أحد من النحويين هذا المذهب قبله، ولا تابعه أحد بعده».

ونقل عن ابن الباذش سماع ذلك عن العرب. **وذكر الشّاطبي أنه مُطَّرح مردود، ومخالفة العرب والنحويين جميعاً خطأ.**

ـ **وَعَرّض النَّاظم** بمذهب المازني بقوله: لدىٰ ذي المعرفة.

---

(١) نقل عن المازني قراءة «يا أيُّها النَّاسَ» وهو وجه لغويّ ذهب إليه، وليس بقراءة، ولم أجد هذا قراءة إلّا في حاشية الصَّبّان. ولم أهتدِ إلىٰ موضعها ولا إلىٰ الموضع في معجم القراءات لبعد العهد بها.

وقال ابن النَّاظم[١]: «ولا تُوْصَفُ أيٌّ في النداء إِلَّا بما فيه الألف واللام، نحو: يا أَيُّها الرجلُ، أو بالموصول ومنه قوله تعالىٰ[٢]: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِى نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلذِّكْرُ﴾، وباسم الإشارة، نحو: **يا أَيُّهاذا أقبِلْ**، قال الشاعر:

أَلَا أَيُّهَـاذَا البَـاخِعُ الوجـدِ نَفْسَـهُ ❊ لِشَـيء نَحَتْـهُ عَـنْ يَدَيْـهِ المقـادِرُ

ولا تُوْصَفُ «أيّ» بغير ذلك، وإليه الإشارة بقوله[٣]: **وَوَصْفُ (أَيٍّ) بِسِوَىٰ هَـذَا يُرَدّْ**.

أَيُّها[٤]: مبتدأ، وها: للتنبيه، مصحوبَ أل: الأرجح فيه النصب مفعول مقدَّم لـ«يلزم»، بعدُ: في موضع الحال، صفة: حال من مصحوب «أل»، يلزم: خبر «أيّها»، بالرفع: في موضع الحال من «مصحوب»، لدىٰ ذي المعرفة: متعلّق بـ«يلزم»، ويجوز في «مصحوب» الرفع مبتدأ، «يلزم»: خبره، والجملة خبر «أَيُّها». وعند **الشَّاطبي**: يأَيُّها: مبتدأ أول، مصحوبُ: مبتدأ ثانٍ، خبره: صفة، يلزم: صفة لقوله: صفة، بعدُ: متعلّق بمصحوب «أل» بالرفع: نصب علىٰ الحال... أَيُّهذا: مبتدأ، أيّها الذي: معطوف علىٰ المبتدأ، جملة «ورد»: خبر المبتدأ، وَصْفُ: مبتدأ، أيّ: مضاف إليه، بسِوىٰ: متعلِّق بوصف، هذا: مضاف إليه، جملة «يُرَدّ» خبر المبتدأ، والتقدير: ووَصْفُ أيٍّ بسوىٰ هذا المذكور مردود.

---

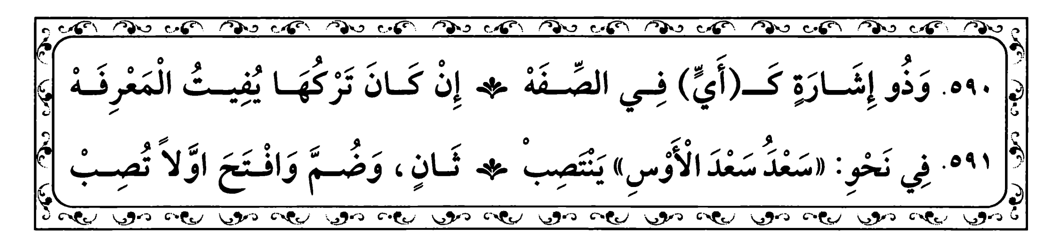
(١) شرح ابن النَّاظم/٢٢٤.

(٢) سورة الحجر ١٥/٦.

(٣) في المقاصد الشَّافية ٥/٣٢٠ **«هذا حشو لا فائدة فيه...»**.

(٤) إعراب الألفيَّة/١٢٠، وشرح الأشموني ٢/١٥٠، وشرح المكودي ٢/٦٠١، والمقاصد الشَّافية ٥/٣١٠ ـ ٣١١.





٥٩٠. وَذُو إِشَـارَةٍ كَـ(أَيٍّ) فِـي الصِّـفَهْ ✤ إِنْ كَـانَ تَرْكُهَـا يُفِيـتُ الْمَعْرِفَـهْ

٥٩١. فِي نَحْوِ: «سَعْدُ سَعْدَ الْأَوْسِ» يَنْتَصِبْ ✤ ثَـانٍ، وَضُـمَّ وَافْـتَحَ اوَّلاً تُصِـبْ

ـ اسم الإشارة في النداء له حالتان[1]: أن يجعل وصلة إلىٰ نداء ما فيه «أل» فيُساوي في هذه الحالة «أيّاً» في لزوم نعته، ووجوبِ رَفْعِه، وأنه لا يُنعتُ إلَّا بمصحوب «أَل» الجنسيّة، أو بموصول مُصدَّر بـ«أل» نحو: يا هذا الرجلُ، يا هذا الذي فَعَلَ.

ـ وأشار إلىٰ ذلك بقوله: **وَذُو إِشَارَةٍ كَـ(أَيٍّ) فِي الصِّفَهْ**.

ونَبَّه إلىٰ أنَّ جعل اسم الإشارة بمنزلة «أيّ» في لزوم الصِّفة المرفوعة، إنما يلزم إذا كان ترك الصِّفة يفوت به معرفة المشار إليه، وإلىٰ هذا أشار بقوله:... **إِنْ كَانَ تَرْكُهَا يُفِيتُ الْمَعْرِفَهْ**.

تركها: الهاء عائدة إلىٰ الصِّفة، يُفِيتُ: أي عدم الحصول.

فإذا قلت: يا هذا الرجلُ، فإن كان المشار إليه لا يُعْرَف إلَّا بقولك: «الرجل» تعيَّن رفع «الرجل».

وإن كان المشار إليه معروفاً بدون ذكر الرجل لم يكن اسم الإشارة بمنزلة «أيّ»

---

(١) توضيح المقاصد ٣/٣٠١ ـ ٣٠٢، وذكر أنَّ مذهب السيرافي أنَّ اسم الإشارة إذا لحقته كاف الخطاب لم يجز نداؤه، ومذهب سيبويه وابن كيسان: الجواز، وحكىٰ فيه ابن كيسان سماعاً عن العرب. وانظر شرح الأشموني ٢/١٥٤، وشرح المكودي ٢/٦٠٢ ـ ٦٠٣، وشرح الهواري ٤/١٨ ـ ١٩، وشرح ابن النَّاظم/٢٢٥، وشرح ابن طولون ٢/١٢٤ ـ ١٢٦، وشرح ابن عقيل ٣/٢٦٩ ـ ٢٧٠، والمقاصد الشَّافية ٥/٣٢٢، ٣٢٥، وإرشاد السَّالك ٢/٨٤١.

في لزوم رفع الصِّفة، بل يجوز فيها الرفع والنَّصب.

* وفي البيت الثاني ذكر تكرار لفظ المنادىٰ مضافاً: يا سعدُ سعدَ الأوسِ.

وقول جرير:

يَا تَيْمُ تَيْمَ عَدِيّ لَا أَبَا لَكُم * لَا يُلْقِيَنَّكُم فِي سَوْءَةٍ عُمَرُ

ـ وفي هذه الحالة لا بُدَّ من نصب الثاني

وأَمَّا الأَوَّل ففيه وجهان[1]:

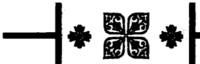
١ ـ إن ضُمّ فلأنه منادىٰ مفرد معرفة، ونصب الثاني لأنه منادىٰ مضاف، أو توكيد، أو عطف بيان، أو بدل، أو بإضمار أعني، أو يا.

٢ ـ وإن فُتِحَ الأول: يا تيمَ تيمَ، ففيه ثلاثة أوجه:

ـ أحدها: أنه منادىٰ مضاف إلىٰ ما بعد الثاني وهو «عديّ» في البيت، والثاني «تيمَ» مُقْحَمٌ بين المضاف والمضاف إليه وهو مذهب سيبويه. وقالوا: نصبه علىٰ التوكيد.

ـ الثاني: أنَّ الأول منادىٰ مضاف إلىٰ محذوف دلّ عليه الآخر وهو «تيم

(١) توضيح المقاصد ٣/٣٠٤ فإن قلت هل يشترط أن يكون الاسم المكرر عَلَماً كما مَثَّل في البيت؟ قلتُ: مذهب البصريين أنه لا يشترط، بل اسم الجنس نحو: يا رجلُ رجلَ قوم، والوصف كالعلم في جواز ضم الأول وفتحه بلا تنوين: يا صاحبُ صاحبَ قوم. وخالف الكوفيون في اسم الجنس فمنعوا نصبَه، وفي الوصف فذهبوا إلىٰ أنه لا ينتصب إلَّا منوناً نحو: يا صاحباً صاحبَ زيد، ولم يختلفوا في جواز الضم.
وانظر شرح الأشموني ٢/١٥٥، وشرح ابن النَّاظم/٢٢٥، وشرح ابن طولون ٢/١٢٥ ـ ١٢٦، وعند المكودي ٢/٦٠٣، وفهم من تقديمه الضم أنه أحسن؛ إذ وجهه أرجح. وشرح ابن عقيل ٣/٢٧٣، وشرح السُّيُوطي/٣٦٢، وإرشاد السَّالك ٢/٨٤٣ ـ ٨٤٤.



عدي»، والثاني مضاف إلىٰ الآخر وهو «عدي» وهو مذهب المبرد. وعند الفراء أنهما مضافان إلىٰ ما بعد الثاني.

ـ**الثالث:** أن الاسمين رُكِّبا تركيب خَمْسَة عَشَر، وجُعِلا اسماً واحداً، وفتحتهما فتحة بناء، ومجموعهما منادىٰ مضاف، وهو مذهب الأعلم.

ذو[1]: مبتدأ، إشارةٍ: مُضاف إليه، كأيٍّ: خبر المبتدأ، وفي الصِّفة: في موضع الحال، أيّ: في الصِّفة بغير اسم الإشارة، إنْ: شرط، كان: فعل الشرط، تركُها: اسم «كان»، يُفيتُ: فعل مضارع، وفاعله يعود إلىٰ «تركها»، المعرفة: مفعول «يُفيت» الثاني، والأول محذوف لدلالة ما تقدَّم عليه.

ـ في نحو: متعلِّق بـ«ينتصب»، ونحو: مضاف لقول محذوف، سعد: منادىٰ مفرد علم حذف منه حرف الندا، **ويجوز فيه الضم والفتح: الضم علىٰ الأصل، والفتح علىٰ الإتباع لما بعده**، سعدَ الأوس: منصوب لا غير؛ لأنه بيان للأول، أو بدل منه، أو بتقدير «أعني» أو «يا»، أو نعت للأول. ينتصب ثان: فعل وفاعل، وضُمّ وافتح: فعلا أمر تنازعا «أولاً»، تُصِبْ: مجزوم لأنه جواب الطلب.



(١) إعراب الألفيَّة/١٢٠ ـ ١٢١، وشرح المكودي ٢/٦٠٣.

٤٦ ـ المُنَادَى الْمُضَافُ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ

٥٩٢. وَاجْعَلْ مُنَادىً صَحَّ إِنْ يُضَفْ لِـ«يَا» ✤ كَـ«عَبْدِ، عَبْدِي، عَبْدَ، عَبْدَا، عَبْدِيَا»

إذا أُضيف المنادىٰ إلىٰ ياء المتكلم[1] فإمَّا أن يكون صحيحاً، وإمَّا أن يكون معتلاً، فالمعتلُّ: فتىٰ: فتاي، وعند ابن طُولون فتيَّ، وقاضي: قاضيَّ وسبق حكم المعتل في الباب/٣٠ «المضاف إلىٰ ياء المتكلم».

* **وإن كان صحيحاً جاز فيه ستة أوجه، ذكر منها النَّاظم خمسةً، وهي:**

١ ـ **يا عبدِ**: بحذف الياء، والاستغناء عنها بالكسرة، وهو الأكثر.

٢ ـ **يا عَبْدِي**: بإثبات الياء ساكنةً، وهو دون الأول في الكثرة، وذلك كقوله تعالىٰ[2]: ﴿يَٰعِبَادِ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمُ﴾، وهي عند ابن طولون أشهرها.

٣ ـ **يا عَبْدَ**: بقلب الياء ألفاً، وحَذْفها، والاستغناء عنها بالفتحة. ونقل عن الأكثرين منع حذف الألف اكتفاء بالفتحة، وأجازه الأخفش والفارسي والمازني.

٤ ـ **يا عَبْدَا**: بقلب الياء ألفاً مع إبقائها، كقوله تعالىٰ[3]: ﴿يَٰحَسْرَتَىٰ عَلَىٰ مَا

---

(١) توضيح المقاصد ٣/٣٠٥، وشرح ابن طولون ٢/١٢٧ ـ ١٢٨، وشرح ابن عقيل ٣/٢٧٤ ـ ٢٧٥، وشرح المكودي ٢/٦٠٤ ـ ٦٠٦، وشرح الأشموني ٢/١٥٦ ـ ١٥٧، وشرح الهواري ٤/٢١ ـ ٢٢، وأوضح المسالك ٣/٨٨، والمقاصد الشَّافية ٥/٣٣٤، وشرح ابن النَّاظم/٢٢٥، وشرح ابن الوردي ٢/٥٤٩، وإرشاد السَّالك ٢/٨٤٥.

(٢) سورة الزخرف ٤٣/٦٨.

(٣) سورة الزمر ٣٩/٥٦.

فَرَّطتُ فِي جَنبِ ٱللَّهِ ﴾.

٥ ـ **يا عبديَ**: بإثبات الياء محركة بالفتح[١]: ﴿يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسۡرَفُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمۡ﴾.

٦ ـ **والوجه السَّادس لم يذكره النَّاظم، وهو «عَبْدُ»**: بالضم اكتفاء بنية الإضافة، وهو أقلّ الأوجه، ومنه:

قراءة[٢]: ﴿رَبُّ ٱلسِّجۡنُ أَحَبُّ إِلَيَّ﴾.

وقراءة[٣]: ﴿قَٰلَ رَبُّ ٱحۡكُم بِٱلۡحَقِّ﴾.

ـ **قال المكودي**: «ولم يذكرها النَّاظم في النظم على الترتيب في القوة والضَّعف، بل على ما سمح به الوزن.

وأَفْصُحها: حذف الياء وإبقاء الكسرة، ثم إثبات الياء ساكنة ومتحركة، ثم قلبها ألفاً، ثم حذف الألف وإبقاء الفتحة.

وفيه لغة سادسة ولم يذكرها النَّاظم لضعفها، وهي بناؤه على الضم...».

ـ **وقال المرادي**: «إنما كَثُر تخفيفُ المضافِ للياء في النداء لكثرة إضافةِ المنادىٰ للياء، **والكثرة تستتبع التخفيف**».

---

(١) سورة الزمر ٣٩/٥٣.

(٢) سورة يوسف ١٢/٣٣ **وهذه القراءة مشهورة عن ابن محيصن، وقرأ كذلك في سبعة وستين موضعاً**. وانظر معجم القراءات ٤/٢٥٣.

(٣) سورة الأنبياء ٢١/١١٢ وهي قراءة أبي جعفر وابن محيصن وابن كثير في رواية وابن جماز عن نافع بالضم على أنه منادىٰ مفرد، أو على ضم الباء إتباعاً لضمة الكاف بعدها. انظر كتابي معجم القراءات ٦/٦٩.

وأمّا في غير النّداء فالأصح إثباتُها ساكنةً ومتحركة، وقد سُمِع حذفها استغناءً بالكسرة،[(١)]: ﴿فَبَشِّرۡ عِبَادِ﴾.

ـ واجعلْ[(٢)]: فعل أمر متعدّ لاثنين، منادىٰ: المفعول الأول، جملة «صَحّ» نعت لمنادىٰ، إنْ: حرف شرط، يُضَفْ: فعل الشرط، وجوابه محذوف للضرورة، «ليا»: متعلّق بـ«يُضَف»، كعبد: في موضع المفعول الثاني لـ«اجعلْ»، وما بعده معطوفه علىٰ مدخول الكاف بإسقاط حرف العطف.

٥٩٣. وَفَتْحٌ اوْ كَسْرٌ وَحَذْفُ الْيَا اسْتَمَرّْ ❊ فِي: «يَا ابْنَ أُمَّ - يَا ابْنَ عَمَّ - لَا مَفَرّْ»

ـ **وعند الشّاطبي «اشتَهَرَ» في موضع «استمر».**

ـ إذا نُودي[(٣)] المضاف إلىٰ المضاف إلىٰ ياء المتكلم كان حكم الياء معه كحكمها في غير النداء، كقولك: يا ابن أخي، يا ابن خالي.

أما ابن أمّ، وابن عمّ، فإنهما لما كثر استعمالهما في النِّداء خُصَّا بالتخفيف، فيقال: يا ابن أمَّ بفتح الميم وكسرها.

ـ **قال ابن النّاظم:** «وكان الأصل في ابن الأمّ وابن العمّ أَنْ يُقال فيهما: يا ابن

---

(١) سورة الزمر ٣٩/١٧ قرئت بإثبات الياء، وبحذفها، وبالحذف في الحالين الوصل والوقف. انظر معجم القراءات ٨/١٤٧ ـ ١٤٨.

(٢) إعراب الألفيّة/١٢١، وشرح المكودي ٢/٦٠٥.

(٣) توضيح المقاصد ٣/٣١٠ ـ ٣١٥، وشرح ابن النّاظم/٢٢٦، وشرح ابن عقيل ٣/٢٧٥، وشرح المكودي ٢/٦٠٦، وشرح الأشموني ٢/١٥٧، وشرح ابن طولون ٢/١٢٩، والمقاصد الشّافية ٥/٣٣٩، وأوضح المسالك ٣/٩٠ ـ ٩١، والمقاصد الشّافية ٥/٣٣٩، وشرح الهواري ٤/٢٢، وإرشاد السّالك ٢/٨٤٧.

أُمِّي، ويا ابن عمي، إلَّا أنهما. كثر استعمالهما في النداء فخُصّا بالتخفيف بحذف الياء وإبقاء الكسرة دليلاً عليها، في قول من قال:

يا ابن أُمِّ، وابن عَمِّ.

وبإبدال الياء ألفاً، ثم حذفها، وبقاء الفتحة دليلاً عليها في قول من قال:

يا ابن أُمَّ، وابن عمَّ.

وذكر المرادي في الفتح قولين:

١ ـ **أحدهما: أنَّ الأصل: أُمَّا، عَمَّا**، بقلب الياء ألفاً، فحذفت الألف، وبقيت الفتحة دليلاً عليها. وهو قول الكسائي والفراء وأبي عبيدة، وحُكي عن الأخفش.

٢ ـ **الثاني: أنهما جُعِلا اسماً واحداً مركباً وثُنيَ علىٰ الفتح**، وهو مذهب سيبويه والبصريين. ومثل هذا في شرح الأشموني.

ـ **وأمّا الكَسْرُ**: فظاهر قول الزَّجَّاج وغيره أنه مما اجتُزِئ فيه بالكسر عن الياء المحذوفة من غير تركيب.

ـ **وقال أبو حيان**[1]: «وأصحابنا يعتقدون أنّ ابن أمّ وابنة أمّ، وابن عمّ وابنة عمّ حكمت العرب لها بحكم اسم واحد، وحذفوا الياء كحذفهم إيّاها من أَحَدَ عَشَرَ إذا أضافوه إليها. **وكسر الميم والفتح لغتان فصيحتان قرئ بهما في السَّبعة**».

ـ **ومعنىٰ «استمرّ»** يشير إلىٰ أنَّ هذين الوجهين استمرا في كلامهم، واطّردا بحيث لا يكادون يثبتون الياء والألف إلَّا في ضرورة.

ومن إثبات الياء قول حرملة بن المنذر:

---

(١) الارتشاف/٢٢٠٧، وانظر النص في توضيح المقاصد ٣/٣١١، وفي شرح الأشموني ٢/١٥٨.

يَـا ابـن أُمِّـي وَيَـا شُـقيِّق نَفْسِـي ❁ أَنْـتَ خَلَّفتنـي لـدهرٍ شـديد

ـ ومن إثبات الألف قول أبي النجم:

يَا ابْنَةَ عَمّا لَا تَلُومِي وَاهْجَعِي

وذهب بعض العلماء إلى أنّ قلب الياء ألفاً أجود من إثباتها.

وإذا ثبتت الياء ففيها وجهان: الإسكان والفتح.

ـ وقرئ[1]: ﴿قَالَ ٱبْنَ أُمَّ﴾ بالوجهين.

ـ وفتحٌ[2]: مبتدأ، أو كسرٌ: عطف على المبتدأ، وحذف اليا: عطف على ما قبله، والواو بمعنى «مع»، الياء: مضاف إليه، استمرّ: خبر المبتدأ، في يا ابن أُمّ: متعلّق باستمرّ، يا ابن عمّ: معطوف على ما قبله بإسقاط حرف العطف، لا مَفَرّ: لا: نافية للجنس، مَفَرّ: اسم لا، والخبر محذوف، والتقدير: لا مفر من أمر الله، **وقوله: لا مفر: ذكر الهواري أنه حَشْو.**

وقال الشَّاطبي: «وقوله وحذف اليا قيد للكسر فقط؛ لأن الياء لا تثبت مع الفتحة فلا يصح نفي ما لا يصح ثبوته حقيقة أو توهّماً».

(١) سورة الأعراف ٧/١٥٠:
ـ قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو وحفص عن عاصم وأبو جعفر ويعقوب «ابن أُمَّ» بفتح الميم.
ـ وقرأ حمزة والكسائي وأبو بكر عن عاصم وابن عامر وخلف والمفضل والحسن والأعمش «ابن أمِّ» بكسر الميم.
انظر تفصيل هذا في كتابي معجم القراءات ٣/١٦٧ ـ ١٦٨.

(٢) إعراب الألفيَّة/١٢١، وشرح الهواري ٤/٢٤، والمقاصد الشَّافية ٥/٣٤٠.

٥٩٤. وَفِي النِّدَا «أَبَتِ، أُمَّتِ» عَرَضْ ❁ وَاكْسِرْ أَوِ افْتَحْ، وَمِنَ الْيَا التَّا عِوَضْ

ـ يريد من هذا البيت أنّ الأبَ والأُمّ(١) مختصَّان بهذا الحكم في النِّداء، وأصل: أبتِ، أمّتِ: أبي، أُمِّي.

فلما كثر على ألسنتهم، وكثر استعمالهما، حذفوا الياء على عادتهم، وأرادوا ألَّا يُخِلُّوا بالاسم بعد حذف الياء فألحقوه التاء للتأنيث، ولأجل هذا قال: **وَمِنَ الْيَا التَّا عِوَضْ**.

ـ **ولذلك لا يصحُّ الجمع بين الياء والتاء فلا يقال: يا أبتي، يا أمتي.**

وأجازه كثير من الكوفيين، ومنه قول الشاعر:

يَـا أَبَتِـي لَا زِلْـتَ فِينَـا فَإِنَّمَـا ❁ لَنَا أَمَلٌ فِي العَيْشِ مَا دُمْتَ عَائِشَا

ونظيره قراءة أبي جعفر(٢): ﴿يَا حَسْرَتَايَ﴾، فجمع بين العِوَض والمعوَّض. وذكروا أنه في البيت ضرورة.

ـ **وفي تحريك التاء وجهان: الكسر والفتح**: يا أبتِ، يا أُمَّتِ، يا أبتَ، يا أُمتَ، وقرئ بهما.

ومن ذلك ما جاء في سورة يوسف(٣): ﴿يَـٰٓأَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾.

---

(١) توضيح المقاصد ٣/٣١٥، وشرح الأشموني ٢/١٥٩، وشرح ابن طولون ٢/١٦٠، والمقاصد الشَّافية ٥/٣٤٥، وشرح ابن النَّاظم/٢٢٦، وشرح ابن عقيل ٣/٢٧٦، وشرح المكودي ٢/٦٠٧، وشرح الهواري ٤/٢٤ ـ ٢٥، وأوضح المسالك ٣/٩٠، وإرشاد السَّالك ٢/٨٤٩.

(٢) سورة الزمر ٣٩/٥٦ ابن جماز عن أبي جعفر، وهي قراءة ابن وردان ومعاذ القارئ والنهرواني «يا حَسْرتايَ»، وقرأ أبو جعفر «يا حسرتايْ» بسكون الياء.
انظر كتابي معجم القراءات ٨/١٧٥.

(٣) سورة يوسف ١٢/٤ قرأ ابن عامر وأبو جعفر والأعرج «يا أبتَ» بفتح التاء في جميع القرآن.=

وذكروا الفتح لابن عامر، والكسرَ لباقي السَّبعة: أبو عمرو ونافع وعاصم وحمزة والكسائي، وهي رواية عن ابن كثير. وذكر ابن طولون أنّ فيهما من اللغات السِّت التي سبق ذكرها: **عبدِ عبدي عبدَ عبدا عبديَ**.

ـ ويُضاف إلىٰ ذلك ضم التاء.

ـ **وذكر المرادي** الاختلافَ في ضم التاء: يا أبتُ يا أُمَّتُ[1].

ـ **فأجازه** الفراء وأبو جعفر النحاس، ومنعه الزَّجَّاج، **وحكىٰ سيبويه عن الخليل أنه سُمِع من العرب من يقول: يا أمتُّ، بالضَّمِّ.**

ـ **وعند الشَّاطبي**: لك في الأب والأم ما لك في المضاف إلىٰ ياء المتكلم من تلك الأوجه الخمسة فتقول: يا أبي، يا أبَ يا أبُ يا أبا، يا أبيَ...

ـ **وذكر المرادي** مجموعة من الفوائد ذِكْرها مفيد، وتلخيصها كما يأتي:

ـ تعويضُ التاء من ياء المتكلم في أب وأُمّ لا يكون إلّا في النداء.

ـ هذا التعويض مختصٌّ بهذين الاسمين.

ـ التعويض ليس بلازم فيهما، فيجوز ما جاز في غيرهما من الأوجه السَّابقة، وفهم ذلك من قوله «عَرَض».

ـ لا يجوز الجمع بين التاء والياء لأنها عِوَض عنها، ولا بين التاء والألف، وذكر مثل هذه الفوائد الأشموني تبعاً للمرادي.

= انظر كتابي معجم القراءات ٤/١٧٣.

(١) في الآية/٤ من سورة يوسف «يا أبت» ذكر ابن قيم أن ابن عامر وبعضهم قرأ «يا أبتُ» بالضم، وعندي في المعجم أنها قراءة ابن كثير وابن أبي عبلة. وذكر الفرّاء أنه لو قرئ به لجاز، ولم يقرأ به أحد. وذكر الزَّجَّاج أنه لا يجوز إلَّا علىٰ ضعف. انظر كتابي معجم القراءات ٤/١٧٤ ـ ١٧٥.

ـ وفي الندا[1]: متعلِّق بـ«عَرَض» ، أبتِ: مبتدأ ، أُمَّتِ: معطوف على «أبتِ» ، عَرَض: خبر المبتدأ ، واكسر أو افتحْ: فعلا أمر ، حذف مَفْعُولهما المتنازع فيه للعلم به ، ومن الياء: متعلِّق بـ«عِوَض» ، والتا: مبتدأ ، عِوَض: خبر .



(١) إعراب الألفيَّة/١٢١ ـ ١٢٢ ، وشرح المكودي ٢/٦٠٨ .

٤٧ ـ أَسْمَاءٌ لَازَمَتِ النِّدَاءَ

٥٩٥. وَ(فُـلُ) بَعْـضُ مَـا يُخَـصُّ بِالنِّـدَا ❊ (لُؤْمَانُ، نَوْمَانُ) كَذَا، وَاطَّرَدَا=

٥٩٦. =فِي سَبِّ الأُنْثَىٰ وَزْنُ (يَا خَبَاثِ) ❊ وَالْأَمْـرُ هَكَـذَا مِـنَ الثُّلَاثِـي

٥٩٧. وَشَاعَ فِـي سَـبِّ الـذُّكُورِ (فُعَـلُ) ❊ وَلَا تَقِسْ، وَجُرَّ فِي الشِّعْرِ (فُلُ)

ـ **خُصَّ**[1] **بالنِّداء** أسماء لا تُسْتَعْمَلُ في غيره إلَّا في ضرورة الشعر، ومن ذلك: **فُلُ**، **لُؤْمان**، **نَوْمان**، **فُعَل**. وَقُصِرت هذه الألفاظ علىٰ السَّماع، فالمسموع إذن:

ـ **فُلُ**: يُقَال للرجل: يا فُلُ، وللمرأة: يا فُلَةُ.

ـ **ومذهب سيبويه** أنهما كناية عن نكرتين: فُلُ: كناية عن رجل، وفُلَةُ كناية عن امرأة.

ـ **وعند الكوفيين** أصلهما: فلان وفلانة مُرَخَّماً.

ورُدَّ هذا المذهب لأنه لو كان مُرَخَّماً لقيل: فُلا، ولما قيل في التأنيث: فُلَة.

---

(١) المقاصد الشَّافية ٥/٣٤٧، وتوضيح المقاصد ٤/٥، وقَدَّم لهذه الأسماء بمقدمة عن «هناهِ» بالضم والكسر، كناية عن الرجل.
وفي شرح الأشموني ٢/١٦٤، **ويقال في نداء المجهول والمجهولة: يا هَنُ يا هنَةُ، وفي التثنية: يا هنان يا هنتان، يا هنون يا هنات، وقد يلي آخرهن ما يلي آخر المندوب نحو: يا هناه يا هنتاه.**
وشرح ابن النَّاظم/٢٧٧، وشرح ابن طولون ٢/١٣١ ـ ١٣٢، وشرح الهواري ٤/٢٧ ـ ٢٨، وشرح ابن عقيل ٣/٢٧٦ ـ ٢٧٧، وأوضح المسالك ٣/٩٢ ـ ٩٥، وشرح المكودي ٢/٦٠٩ ـ ٦١١، وشرح ابن الوردي ٢/٥٥٣، وإرشاد السَّالك ٢/٨٥١.

ـ **وعند الشلوبين** وابن عصفور وصاحب البسيط أنَّ: فُلُ كناية عن العَلَم بمعنىٰ يا فُلان. وهو مذهب النَّاظم، وهو موافق لمذهب الكوفيين بمعنىٰ فلان وفلانة.

ـ **لُؤمان**: ومعناه عظيم اللؤم، ومثله: **يا مَلْأَمُ، يا مَلْأَمَانُ**.

وفي المدح: يا مَكْرُمَان، يا مَطْيَبَان، وأجاز بعضهم: يا مَخْبَثَان في الذَّمِّ.

ـ **نَوْمان**: معناه كثير النوم، ولا تَقُلْ: رَجُلٌ نَوْمانُ، بل: يَا نَوْمانُ، لأنه مختص بالنداء.

وَمِمَّا جاء سَمَاعاً:

ـ **فُعَل**: في سَبِّ المذكر نحو: **يا غُدَرُ، يا فُسَقُ، يا خُبَثُ، يا لُكَعُ، يَا فُجَرُ**.

قالوا: هو شائع، ومع شياعه لا يُقاس عليه. وذكر المغاربة وابن عصفور أنه قياس. وردّ ابن طولون القياس فيه.

ـ **والنوع الثاني وهو المقيس**، أو هو قريب من القياس، ومن ذلك:

ـ **فَعالِ**: وهو ما عُدِلَ به إلىٰ فَعَالِ، ويكون في سَبِّ الأنثىٰ نحو: **يا خَبَاثِ، يا فَسَاقِ، يا لكاعِ، يا غَدارِ، يا فَجارِ**.

وبُنِي علىٰ الكسر لشبهه بـ«نزال» زنةً وتأنيثاً، وذكروا هنا شرطين: **أن يكون من الثلاثي، وأن يكون في السَّبِّ**.

وقوله: **وَالْأَمْرُ هَـكَذَا مِنَ الثُّلَاثِي**(١):

---

(١) ذكر الشَّاطبي أنّ هذا الباب مقيس عند النَّاظم، وحكىٰ السيرافي عن بعض النحويين أنَّه يذكر ذلك للمبرِّد، وأنه لا يجعل الأمر من الثلاثي مطّرداً، بل يقفه علىٰ السماع، والذي ذهب إليه سيبويه كمذهب النَّاظم. ومال الشلوبين إلىٰ رأي المبرِّد، وحمل عليه كلام سيبويه، وزعم أن القياس أدّاه=

يعني به بناء الأمر من كل فعل ثلاثي مقيس عند سيبويه، نحو: **نزالِ، وتراكِ، وحَذارِ، ومَناعِ، وغَلابِ، وقتالِ**.

وخالفه المبرد. فقال: لا يُقاسُ منه إِلَّا ما سُمِع.

* **وذكر المرادي له أربعة شروط أهملها المصنِّف:**

١ ـ أن يكون مجرَّداً، وغير المجرد لا يُقال منه إِلَّا ما سُمِع، نحو: دراكِ من أدرك.

٢ ـ أن يكون تامّاً فلا يُبنىٰ من النَّاقص.

٣ ـ أن يكون متصرِّفاً.

٤ ـ أن يكون تام التصرُّف فلا يُبْنَىٰ من: يَذَر، وَيَدَع.

* **وقوله: وَجُرَّ فِي الشِّعْرِ (فُلُ):**

ـ **قال ابن النَّاظم**: إعلام بخروج «فُلُ» عن اختصاصه بالنداء في الضرورة، وذلك قول أبي النَّجم:

فِي لُجَّةٍ أَمْسِكْ فُلَاناً عَنْ فُلِ

ـ ونحوه في الخروج عن الاختصاص بالنداء قول الحطيئة:

أُطَوِّفُ مَا أُطَوِّفُ ثُمَّ آوِي ❊ إِلَىٰ بَيْتٍ قَعِيدَتُهُ لَكَاعِ

وخَرَّجه بعضهم علىٰ تقدير: **يُقالُ لها يا لَكاعِ، فحذف القول وحرف النداء**.

ـ فُلُ[1]: مبتدأ، بعضُ: خبره. قال الأزهري: ويجوز العكس. ما: في محل

= إلىٰ ذلك، ثم قال: «وهذا كلُّه خلاف الظاهر من كلامه، وما عَلَّلَ به منع القياس لا يلزم إذا كان السَّماع بحيث يصلح أن يُقاس عليه لكثرته...» المقاصد الشَّافية ٥/٣٥٢ ـ ٣٥٣.

(١) إعراب الألفية/١٢٢، وشرح المكودي ٢/٦١١.

جَرّ بالإضافة، جملة «يخصُّ» صلة «ما»، بالندا: متعلّق بـ«يخصُّ»، لُؤْمانُ: مبتدأ، نَوْمانُ: معطوف على ما قبله، وأسقط حرف العطف، كذا: خبر المبتدأ. واطّردا: فعل ماض، والألف للإطلاق.

ـ في سبٍّ: متعلِّق بـ«اطردا»، الأنثى: مضاف إليه، وزنُ: فاعل «اطَّرد»، خباثِ: مضاف إليه، الأمر: مبتدأ، وعند الشَّاطبي معطوف على «وزن»، هكذا: خبر المبتدأ، وهو «الأمر»، من الثلاثي: في موضع الحال من ضمير الخبر،

ـ وشاعَ: فعل ماضٍ، في سبٍّ: متعلِّق بـ«شاع»، الذكور: مضاف إليه، فُعَلُ: فاعل شاعَ، ولا تقسْ: مضارع مجزوم، جُرَّ: فعل ماض مبني للمفعول، في الشعر: متعلِّق بـ«جُرّ»، فُلُ: نائب عن الفاعل.



٤٨ ـ اَلِاسْتِغَاثَةُ

٥٩٨. إِذَا اسْتُغِيثَ اسْمٌ مُنَادىً خُفِضَا ✤ بِاللَّامِ مَفْتُوحاً كَـ«يَا لَلْمُرْتَضَىٰ»

ـ الاستغاثة[1] نداء من يُخلِّص من شدَّة، أو يُعين علىٰ مشقَّة.

ـ وعرفها الشاطبي فقال: «هي دعاء المُستَنْصِر والمُسْتَنصَرِ به، والمُسْتَعينِ والمُسْتعان به». وهي تختص بالنداء؛ فلذلك أَتىٰ بها في أبوابه، لكن لها حكم مختصٌّ بها دون ما تقدَّم. ولا يستعمل معه من حروف النداء إلَّا «يا».

وفي هذا الباب متعلّقان: المُسْتَغَاث به، والمُسْتَغَاث من أجله.

* وفي هذا البيت بدأ بذكر الأول:

وحكمه أن يدخل عليه لام الجرِّ فيُجَرُّ بها، ولكنها تكون مفتوحةً، ولا تكون مكسورةً كحالها في غير النِّداء.

ـ واختلفوا في هذه اللام الداخلة علىٰ المُسْتَغاث فقيل: هي بقية «آل» في يا لَزيدٍ، والأصل: يا آلَ زيدٍ، وزيد مخفوض بالإضافة، ونقله المصنِّف عن الكوفيين.

ـ وذهب الجمهور إلىٰ أنها لام الجرّ.

---

(١) المقاصد الشَّافية ٥/٣٦١، وتوضيح المقاصد ٤/١٣ ـ ١٦، وشرح الهواري ٤/٣١ ـ ٣٢، وشرح ابن عقيل ٣/٢٨٠، وشرح ابن طولون ٢/١٣٣، والمقاصد الشَّافية ٥/٣٦١، وشرح المكودي ٢/٦١، وأوضح المسالك ٣/٩٥، وشرح ابن النَّاظم/٢٢٧، وشرح الأشموني ٢/١٦٤ ـ ١٦٦، وإرشاد السَّالك ٢/٨٥٥.

ثم اختلفوا فقيل: زائدة لا تتعلَّق بشيء، وهو اختيار ابن خروف، وقيل: ليست بزائدة فتتعلَّق، والمتعلَّق فيه قولان:

- **بالفعل المحذوف، وهو مذهب سيبويه، واختيار ابن عصفور.**

- **تتعلَّق بحرف النداء، وهو مذهب ابن جِنِّي.**

* **وذكر الشَّاطبي أنَّ فتح اللَّام عند البصريين معلَّلٌ بأوجه:**

- أنها فُتحت فرقاً بينها وبين لام المُسْتَغاث من أجله؛ لأنها لو بقيت على كسرها واللام الأخرى مكسورة أيضاً لوقع اللبس بينهما.

- ومنها أنها فُتِحت تشبيهاً للمنادى بالمضمر، ولذلك بُنِي لوقوعه موقعه.

- ومنها أنَّ أصل اللام الفتح، وإنما كُسِرت فرقاً بينه وبين لام الابتداء؛ حيث يظهر الإعرابُ، نحو: لِهذا غلامٌ.

- **وقال المكودي:** «وقد فُهِمَ من قوله: **إِذَا اسْتُغِيثَ اسْمٌ**، أنّ «استغاث» اسم متعد بنفسه، فقول النحويين مستغاث به مخالف لوصفه العربي كقوله[1]: ﴿إِذْ تَسْتَغِيثُونَ﴾.

- وفُهِم من قوله: «خُفِضَا» أنه معرب بالجرِّ.

واستشهدوا لذلك بقول سيدنا عمر رضي الله عنه: **«يا لَلهِ لِلْمُسلمين»**، ومثال المصنف: **«يا لَلْمرتضى»**.

والنَّص عند الشاطبي: «يا لَله ويا لَلمسلمين» بتكرار «يا» مع العطف.

- إذا[2]: ظرف فيه معنى الشرط، استُغيثَ: فعل ماض مبني للمفعول، اسمٌ:

(١) سورة الأنفال ٨/٩.

(٢) إعراب الألفيَّة/١٢٢.

نائب عن الفاعل، منادىٰ: نعت لاسم، والجملة في محل جرٍّ بالإضافة، خُفِضا: جواب «إذا» فلا محلَّ لها، باللام: متعلِّق بالفعل قبله، مفتوحاً: حال من اللَّام. كيا لَلْمرتضىٰ: الكاف جارّة لقول محذوف، يا: حرف نداء، للمرتضىٰ: اللام متعلِّق بـ«يا» عند ابن جِنِّي لما فيها من معنىٰ الفعل، وعند ابن عصفور بالفعل المحذوف، ونسب ذلك إلىٰ سيبويه؛ وعلّقه آخرون بفعل محذوف تقديره: **أَلْجَأُ لا بأنادي، ولا بيا**، وعند ابن خروف اللَّام زائدة فلا تتعلّق بشيء، وعند الكوفيين اللام ليست للجرّ، وإنما هي مقتطعة من «آل» بمعنىٰ «أهل».

٥٩٩. وَافْتَحْ مَعَ الْمَعْطُوفِ إِنْ كَرَّرْتَ (يَا) ❊ وَفِي سِوَىٰ ذَالِكَ بِالْكَسْرِ ائْتِيَا

ـ إذا عُطِفَ علىٰ المستغاث فإمّا أَنْ تتكرَّر «يا» أولا[1]:

ـ فإنْ تكرَّرت فتحتَ اللَّام كقول الشَّاعر:

يَـا لَقَـومي وَيَـا لَأَمْثَـال قَـوْمِي ❊ لِأُنَـاسٍ عُتُـوّهُم فِـي ازْدِيَـادِ

ـ وإن لم تتكرر كُسِرت اللَّام كقول الشَّاعر:

يبْكِيْـكَ نَـاءٍ بَعِيْـدُ الـدَّارِ مُغْتَـرِبٌ ❊ يَـا لَلْكُهُـولِ وَلِلْشُّـبَّانِ لَلْعَجَـبِ

---

(١) توضيح المقاصد ٤/١٧ ـ ١٨ وقد يكون المستغاثُ مستغاثاً من أجله نحو: يا لَزيدٍ لِزيدٍ، أي: أدعوك لِتُنْصِفَ من نفسك، وقد يُحْذَفُ المستغاثُ فيلي «يا» المستغاث من أجله لكونه غير صالح لأن يكون مُستغاثاً كقوله:

يَـا لِأُنَـاسٍ أَبَـوْا إِلَّا مُثَـابِرَةً ❊ عَلَىٰ التَّوَغُّلِ فِي بَغْيٍ وَعُدْوَانِ

وأوضح المسالك ٣/٩٥ ـ ٩٦، وشرح المكودي ٢/٦١٣، والمقاصد الشَّافية ٥/٣٦٦، وشرح ابن عقيل ٣/٢٨١، وشرح الهواري ٤/٣٢، وشرح الأشموني ٢/١٦٦ ـ ١٦٧، وشرح ابن النَّاظم/٢٢٨، وشرح السُّيُوطي/٣٦٦، وإرشاد السَّالك ٢/٨٥٦.

ـ قال ابن النَّاظم: «وإلىٰ كسر اللَّام مع المستغاث من أجله، ومع المعطوف غير المكرر معه «يا» أشار بقوله: **وَفِي سِوَىٰ ذَالِكَ بِالْكَسْرِ ائْتِيَا**: أي: جئ بكسر اللام فيما ليس مُستغاثاً ولا معطوفاً مكرراً معه «يا»...».

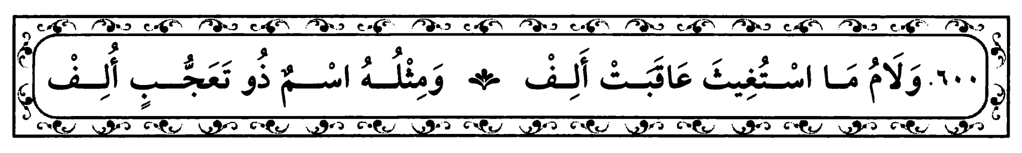
ـ وما ذكر من كسر لام المُستغاث من أجله إنما هو في الأسماء الظاهرة، فأمّا الضمير فتفتح اللام معه إلَّا مع الياء: يا لَزيدٍ لَك. وإذا قلت: يا لَكَ: احتمل الأمرين.

ـ وذكر المرادي الخلاف في تعلُّق اللَّام الجارة في المستغاث من أجله: فقيل: بحرف النداء، وقيل: بفعل محذوف، أي: أدعوك لزيد، وقيل: بحال محذوفة، أي: مدعوّاً لزيد.

ـ وقد يُجَرُّ المستغاثُ من أجله بمن؛ لأنها تأتي للتعليل بمعنىٰ اللَّام كقوله:

يَـا لَلرِّجَـال ذَوِي الأَلْبَـابِ مِـنْ نَفَـرٍ ❊ لَا يَبْـرَحُ السَّـفَهُ المُـرْدِي لَهُـم دِيْنـا

ـ وافتح[1]: فعل أمر، مع: في موضع الحال، المعطوف: مضاف إليه، إنْ: حرف شرط، كررت: فعل الشرط، يا: مفعول به، وجواب الشرط محذوف ـ **وفي سوىٰ ذلك بالكسر**: متعلّقان بـ«ائتيا»، ائتيا: فعل أمر.



٦٠٠. وَلَامُ مَـا اسْـتُغِيثَ عَاقَبَـتْ أَلِـفْ ❊ وَمِثْلُـهُ اسْـمٌ ذُو تَعَجُّـبٍ أُلِـفْ

ـ تُحْذَفُ لامُ الاستغاثة[2]، وتعقُبها ألف في آخره، ولا يجتمعان، تقول:

(١) إعراب الألفيَّة/١٢٢.

(٢) توضح المقاصد ٤/٢٢ ـ ٢٣ وذكر ثلاثة تنبيهات: أن ترىٰ أمراً عظيماً فتنادي جنسه، يا للماء.
ـ أن ترىٰ أمراً تستعظمُه فتنادي من له نسبة إليه ومكنة فيه. يا للعلماء.
ـ إذا وقفت علىٰ المستغاث أو المتعجَّب منه حالة إلحاق الألف جاز الوقف بهاء السَّكْت. =

يا لَزيدٍ، زَيْدا، ولا يجوز: يا لَزيدا.

ومثاله قول الشَّاعر:

يَـا يَزِيـدَا لِآمِـلٍ نَيْـلَ عِـزٍّ ❊ وَغِنًـى بَعْـدَ فَاقَـةٍ وَهَـوَانِ

وقوله: **وَمِثْلُهُ اسْمٌ ذُو تَعَجُّبٍ أُلِفْ**: يعني أنَّ المتعجَّب منه إذا نُودي عومِلَ معاملة المُسْتَغاث من غير فَرْق، فيجوز جَرُّه بلام مفتوحة نحو قولهم:

يا لَلماء، يا لَلعجب، يا لَلداهية، على معنى: يا عجبُ أُحْضُرْ فهذا أوانك، وعلى معنى: يا للرجال للماء، ويجوز الاستغناء عن اللَّام بالألف: **يا عجبا لزيد**، وقد يخلو منها: **يا عجبُ**...

ومنه قول القائل:

أَلَا يَـا قَـوْمُ للعَجَـبِ العَجِيْـبِ ❊ وَلِلْغَفَـلَاتِ تَعْـرِضُ للأَرِيْـبِ

ـ **قال المكودي**: «وإنما ذُكر هنا اسمُ التعجُّب وإن لم يكن من هذا الباب لاشتراكهما في الحكم».

ـ ولام[1]: مبتدأ، ما: مضاف إليه، استُغيث: جملة الصِّلة، عاقبت: فعل ماض، ألف: مفعول «عاقب»، ومِثْلُه: خبر مقدَّم، اسمُ: مبتدأ مؤخَّر، وعكسه المكودي، ذو: نعت لاسم، تعجُّبٍ: مضاف إليه، أُلِف: الجملة نعت لـ«تعجب».

= وشرح الأشموني ٢/١٦٩، وشرح ابن النَّاظم/٢٢٨، وشرح ابن عقيل ٣/٢٨١، وشرح المكودي ٢/٦١٤، وشرح الهواري ٤/٣٤، وشرح ابن طولون ٢/١٣٤ ـ ١٣٥، «**يا للكمأة، ويا للكلأ: تعجُّباً من كثرتهما**»، والمقاصد الشَّافية ٥/٣٧٠، وأوضح المسالك ٣/٩٧ ـ ٩٨، وإرشاد السَّالك ٢/٥٥٨، وشرح ابن الوردي ٢/٥٥٧، وغيَّر النظم في الشطر الأخير فقال: ولو قال: «**كذا منادى ذو تعجُّب أُلِف**» لكان أكمل.

(١) إعراب الألفيَّة/١٢٢ ـ ١٢٣، وشرح المكودي ٢/٦١٤ ـ ٦١٥.

٤٩ ـ النُّدْبَةُ

٦٠١. مَا لِلْمُنَادَىٰ اجْعَلْ لِمَنْدُوبٍ، وَمَا ❊ نُكِّرَ لَمْ يُنْدَبْ، وَلَا مَا أُبْهِمَا

٦٠٢. وَيُنْدَبُ الْمَوْصُولُ بِالَّذِي اشْتَهَرْ ❊ كَـ«بِئْرَ زَمْزَمٍ» يَلِي «وَا مَنْ حَفَرْ»

ـ **النُّدبة**[1]: هي نداء المتفجَّع عليه، أو المتوجَّع منه، وهي من كلام النِّساء غالباً.

ـ والمندوب هو المذكور بعد «يا» أو «وا» تفجّعاً لفقده.

ـ **حقيقة**: كقول جرير يرثي عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه:

حُمِّلْتَ أَمْراً عَظِيْماً فَاصْطَبَرْتَ لَهُ ❊ وَقُمْتَ فِيْهِ بِأَمْرِ اللهِ يَا عُمَرَا

ـ **أو حُكْماً**: كقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه حين أُعْلِم بِجَدْبٍ شديدٍ أصاب قوماً من العرب: «وَا عُمَرَاه وَا عُمَرَاه».

ـ **أو توجُّعاً**: لكونه محلَّ أَلَم نحو قول الشاعر:

فَوَا كَبِدَا مِنْ حُبِّ مَنْ لَا يُحِبُّنِي ❊ وَمِنْ عَبَرَاتٍ مَا لَهُنَّ فَنَاءُ

وقوله: وَا مُصيبتاه، وهو المتوجَّع منه.

---

(١) توضيح المقاصد ٤/٢٤ ـ ٢٦، وشرح المكودي ٢/٦١٦ ـ ٦١٧، وأوضح المسالك ٣/٩٩، وشرح ابن طولون ٢/١٣٦ ـ ١٣٧، وشرح ابن النَّاظم/٢٢٨، وشرح ابن عقيل ٣/٢٨٢، وشرح الأشموني ٢/١٦٩ ـ ١٧٠، وشرح الهواري ٤/٣٥ ـ ٣٦، والمقاصد الشَّافية ٥/٣٧٦، وشرح ابن الوردي ٢/٥٥٩، وإرشاد السَّالك ٢/٨٦٠.

ـ **وحكمُ المندوبِ حكم المنادىٰ؛ ولهذا قال: «مَا لِلْمُنَادَىٰ اجْعَلْ لِمَنْدُوبٍ»**، أي: يُضَمّ إذا كان مفرداً: وا زيدُ. وَيُنْصَبُ إذا كان مضافاً أو مطوّلاً، نحو: وَا عبدَ الله، وَا ضارباً عمرا، وا طالعاً جبلاً.

ـ وإذا اضطر شاعر إلىٰ تنوينه جاء ضَمُّه ونَصْبُه كقول الرَّاجز:

وَا فَقْعَساً وَأَيْنَ مِنِّي فَقْعَسُ ❊ أَإِبِلِي يَأْخُذُهَا كَرَوّسُ

ـ والغرض من النُّدبة الإعلام بعظمة المُصَاب؛ فلذلك لا يُنْدَبُ إِلَّا المعرفة، فلا تندب النكرة.

ـ وإلىٰ هذا أشار في البيت الأول: **وَمَا نُكِّرَ لَمْ يُنْدَبْ، وَلَا مَا أُبْهِمَا:**

فلا يقال: وا هذاه، وا من ذهباه.

وأجاز الرياشي ندبة اسم الجنس المفرد، **وقد جاء في الأثر «واجبلاه»** وهو نادر. ولا يُنْدَبُ المبهم كاسم الإشارة، والموصول بصلةٍ لا تعيِّنُه، لا يقال: **«وا هذاه»، ولا «من ذهباه»**.

ـ ويجوزُ أن يُنْدَبَ الموصولُ بصلة تعيِّنه لشهرتها، وإلىٰ هذا أشار بالبيت الثاني: **وَيُنْدَبُ الْمَوْصُولُ بِالَّذِي اشْتَهَرْ...**

تقول: «وا من حَفَر بئر زمزماه»، لأنه مشهور كالعلم، فالذي حَفَرَهُ عبد المطلب بن هاشم، فهو بمنزلة: **وا عبد المطلباه.**

قال الشَّاطبي[١]: «وزعم ـ يعني الخليل ـ أنه لا يُسْتَقْبَحُ: **وَا مَن حَفَر بِئْرَ زَمْزَمَاه**؛ لأن هذا معروف بعينه».

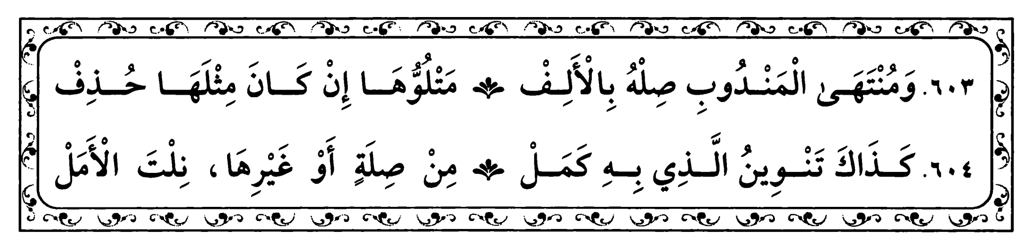
---

(١) انظر الكتاب ٣٢٤/١، والمقاصد الشَّافية ٣٨٣/٥.

ـ ما[1]: اسم موصول مفعول أول لـ«اجعلْ»، للمنادىٰ: في موضع الصِّلة لـ«ما»، اجْعَلْ: فعل أمر، المندوب: المفعول الثاني. وما: موصول مبتدأ، نُكِّر: صلة، لم: حرف جازم، يُنْدَب: مضارع مجزوم، والجملة خبر «ما»، ولا: نافية، ما: موصول اسمي معطوف علىٰ الضمير في «يندب»، أُبهما: الجملة صلة «ما».

ويُنْدَبُ: مضارع مبني للمفعول، الموصولُ: نائب عن الفاعل، بالذي: متعلِّق بالموصول، اشتهر: صلة «الذي» كبئر: الكاف جارَّة لقول محذوف. بئر: ذكر المكودي أنه مفعول مقدَّم علىٰ الفعل «حفر»، زمزم: مضاف إليه، يلي: في موضع الحال من «بئر».

وا من: قال المكودي: مفعول بـ«يلي»، حَفَر: صلة «من».



٦٠٣. وَمُنْتَهَىٰ الْمَنْدُوبِ صِلْهُ بِالْأَلِفْ ❊ مَتْلُوُّهَا إِنْ كَانَ مِثْلَهَا حُذِفْ

٦٠٤. كَذَاكَ تَنْوِينُ الَّذِي بِهِ كَمَلْ ❊ مِنْ صِلَةٍ أَوْ غَيْرِهَا، نِلْتَ الْأَمَلْ

استعمال المندوب علىٰ نوعين[2]:

١ ـ الأول: أن يُسْتعمل استعمالَ المنادىٰ غير المندوب، وقد تقدَّم الحديث عنه.

(١) إعراب الألفيَّة/١٢٣، وشرح المكودي ٢/٦١٧.

(٢) شرح الهواري ٤/٣٧ ـ ٣٨، وتوضيح المقاصد ٤/٢٧ ـ ٢٨ وذكر أنه أطلق في وصل المندوب بالألف، وقيّده في التسهيل بألَّا يكون في آخره ألف وهاء، فلا يقال: واعبيد اللاهاه، وذكر أنَّ إطلاقه موافق لإطلاق النحويين، وصرَّح بعض المغاربة بجوازه، وفي ألفية ابن معطي: يا عبيد الله هاه. انظر البيت/٦٥٥، وشرح النيلي: يا عبيد اللهاه، ٣/٢١٤، والمقاصد الشَّافية ٥/٣٨٤، وأوضح المسالك ٣/٩٩ ـ ١٠٠، وشرح المكودي ٢/٦١٧ ـ ٦١٨، وشرح ابن طولون ٢/١٣٩ ـ ١٣٨، وشرح ابن النَّاظم/٢٢٩، وشرح الأشموني ٢/١٧١ ـ ١٧٢، وشرح ابن الوردي ٢/٥٦١، وإرشاد السَّالك ٢/٨٦٢.

٢ ـ وذكر في هذين البيتين النوع الثاني، وهو أن **يلحق الألف آخر الاسم المندوب**، وأشار إلىٰ هذا في البيت الأول: **وَمُنْتَهَىٰ الْمَنْدُوبِ صِلْهُ بِالْأَلِفْ**...

ـ فإن كان مفرداً لحقت آخره الألف نحو: وا زيدا.

ـ وإن كان مضافاً لحقت الألف آخر المضاف إليه نحو: **وا عبد الملكا**.

ـ وإن كان موصولاً لحقت الألف آخر الصِّلة: **وا مَن نصر محمدا**.

ـ ويجوز إلحاق هاء السَّكت بعد الألف في الجميع: **وا زيداه، وا عبد الملكاه... محمداه**.

ـ وأجاز يونس وصلها بالصفة: **وا زيدُ الظريفاه**.

وذكر أنه إن كان ما قبل ألف الندبة ألف حُذِفَت، وهو ما أراده بقوله: **مَتْلُوُّهَا إِنْ كَانَ مِثْلَهَا حُذِفْ**: متلوّها: أي: متلوّ ألف الندبة، تُحْذَف لالتقاء السَّاكنين. تقول في موسىٰ: وا موساه.

ـ **وأجاز الكوفيون** قلب الألف الأصلية ياء قياساً، فتقول: **وا موسياه**.

ـ **وذكر في البيت الثاني** أنَّ التنوين يُحْذَفُ أيضاً لأجل ألف النُّدبة، من صلة المندوب أو غيرها، فمثال حذف التنوين من الصِّلة قولهم: **وَا مَنْ نَصَرَ مُحَمَّداه**، والأصل محمداً، فحذف التنوين لأجل الألف. وغير الصِّلة كالمضاف: وا غلام زيداه. والأصل: غلام زيدٍ، فحذف التنوين من «زيدٍ» لأجل ألف الندبة.

ـ **وذكر الهواري** أنَّ قول النَّاظم في آخر البيت الثاني: **«نِلْتَ الْأَمَلْ» هو حشو**.

ـ **وذكر المرادي** حَذْفَ التنوين لأنه لا حَظَّ له في الحركة تقول: **وا غلام زيداه**، وهذا مذهب سيبويه والبصريين.

ـ **وأجاز الكوفيون** مع الحَذْف وجهين: فتحه: **واغلام زيدناه**، وكسره: **وا غلام زيدنيه**، وهذا عند المصنِّف حَسَنٌ لو عضده سماع، ولكن لا سماع فيه.

ـ **وقال ابن عصفور**: «أهل الكوفة يحركون التنوين: وا غلام زيدناه، وزعموا أنه سُمِع».

ـ **وأجاز الفرَّاء** وجهاً ثالثاً، وهو حذفه مع إبقاء الكسرة، وقلب الألف ياء، **وا غلام زيديه**.

ـ ومنتهى[1]: مفعول بفعل محذوف يُفَسِّره «صِلْهُ» على أرجح الوجهين في باب الاشتغال، المندوبِ: مضاف إليه، صِلْهُ: فعل والفاعل أنت ومفعول، بالألف: متعلِّق بـ«صِلْهُ»، متلوُّها: مبتدأ، وخبره: حُذِف، إن: حرف شرط، كان: فعل الشرط، واسمها مستتر فيها، مثلَها: خبر كان»، حُذِف: خبر المبتدأ، وجواب الشرط محذوف، يحتمل أن يكون جواب الشرط، والشرط وجوابه خبر المبتدأ.

ـ كذاكَ: خبر مقدَّم، تنوينُ: مبتدأ مؤخَّر، الذي: مضاف إليه، به: متعلِّق بـ«كمل»، وجملة «كمل» صلة الذي، من صلة: في موضع الحال من المضاف، أو غيرها: معطوف على «صلة»، نلت: فعل وفاعل، الأمل: مفعول به، وهي جملة دعائية مستأنفة، **ورأى الهواري أنها حشو**، **وأشرت[2] إلى هذا من قبل**.

---

(١) إعراب الألفيَّة/١٢٣ ـ ١٢٤.

(٢) قال الشَّاطبي: «وقوله: نلت الأمل: دعاء للمخاطب، كَمَّل به البيت، وهذا النوع من التكميل الذي لا يُفيد معنى قليل جداً في هذا النظم»، المقاصد الشَّافية ٥/٣٩٤.

٦٠٥. وَالشَّــكْلَ حَتْمـاً أَوْلِـهِ مُجَانِسَـا ❊ إِنْ يَكُــنِ الْفَـتْحُ بِـوَهْمٍ لَابِسَـا
٦٠٦. وَوَاقِفـاً زِدْ هَـاءَ سَـكْتٍ إِنْ تُـرِدْ ❊ وَإِنْ تَشَـأْ فَالْمَـدَّ، وَالْهَـا لَا تَـزِدْ

ـ الشكل[1]: الحركة، ومجانس الكسرة: الياء، ومجانس الضَّمَّة الواو، وأشار بقوله: «حتماً» إلىٰ وجوب ذلك دَفْعاً للَّبس:

وإن كان ما قبل الألف مفتوحاً استصحب فتحة نحو: **وا عبد يغوثاه**.

ـ وإن كان ما قبلها مكسوراً أو مضموماً، فإما أن يوقع فتحه في لبس أو لا.

١ ـ فإن لم يوقع فتحه في لبس وجب فتحه كقولك في عبد الملك: **وا عبد الملكاه**، وفي مَنْ اسمه: قام الرجل: **أقام الرجلاه**. وفتح لتسلم الألف.

٢ ـ فإذا أوقع في لبس قلبت ألفُ الندبة ياء بعد الكسرة، وواواً بعد الضَّمَّة، فتقول في ندبة غلام إلىٰ ضمير المخاطبة: **وا غلامكِيه**، وفي ندبته مضافاً إلىٰ ضمير الغائب: **وا غلامهوه**.

إذ لو قلت: وا غلامكاه لالتبس بالمذكَّر، ولو قلت: وا غلامها لالتبس بالغائبة.

ـ **قال المرادي**: «وفُهِمَ من الشرط أنَّ الألف لا تُغَيَّر إذا كان الفتح لا يلبس كما تقدَّم، **وهذا مذهب البصريين**.

وأجاز الكوفيون إتباع الألف للكسرة في المثنىٰ نحو: وا زيدانيه، وفي المفرد

(١) توضيح المقاصد ٤/٣٠، وشرح ابن عقيل ٣/٢٨٤ ـ ٢٨٥، وشرح ابن النَّاظم/٢٣٠، وشرح المكودي ٢/٦١٩ ـ ٦٢٠، وشرح ابن طولون ٢/١٣٨ ـ ١٣٩، والمقاصد الشَّافية ٥/٣٩٦، وشرح الهواري ٤/٣٨ ـ ٣٩، وأوضح المسالك ٣/١٠٠، وشرح الأشموني ٢/١٧٢، وإرشاد السَّالك ٢/٨٦٣، وشرح السُّيُوطي/٣٧٠.

نحو: **وا عبد الملكيه...**».

* **وفي البيت الثاني ذكر النَّاظم** أنك إذا وقفت على المندوب فلك أن تزيد في آخره هاء السَّكت ساكنة، وقد تُضَمّ للضرورة نحو:

ألا يا عمرُو عَمْرَاهُ، وعمرُو بنُ الزبُيراهُ

ـ ولك أن تقف عليه بالألف وما انقلبت إليه من واو أو ياء، ولا تأتي بالهاء كما سبق في قوله:

حُمِّلْتَ أَمْراً عَظِيْماً فَاصْطَبَرْتَ لَهُ ❊ وَقُمْتَ فِيهِ بِأَمْرِ اللهِ يَا عُمَرَا

ـ وفُهِمَ مِنْ قوله: «**واقفاً**» أنَّ ذلك لا يكون في الوصل، وقد صرَّح بهذا فقال:

...... ❊ وَإِنْ تَشَأْ فَالْمَدَّ، وَالْهَا لَا تَزِدْ

أي: **وإن تشأ فالمد كاف، ولا تزد الهاء**.

قال المكودي[1]: وهذا ما حمله عليه **الشَّارح** [ابن النَّاظم] **والمرادي**، فلا يندرج فيه إلَّا صورتان:

ـ اجتماع الألف والهاء، والاستغناء بالألف عن الهاء.

ـ وعندي أن ضبط «المدَّ» بالفتح على أنه مفعول، والها معطوفة عليه أَحْسَن ليندرج تحته ثلاث صور:

---

(١) شرح المكودي ٢/٦٢٠، وشرح ابن النَّاظم/٣٠، فالمد كاف، ولا تثبت هذه الهاء في الوصل إلَّا للضرورة، وتوضيح المقاصد ٤/٣٠ «وإن تشأ فلا تزيد المد والهاء بل تجعله كالمنادى غير المندوب». وقبله: ولو قيل: فالمدَّ بالنصب لأفاد جواز تجريده من المد أيضاً. انظر شرح السُّيُوطي/٣٧١.

١ ـ الأولىٰ: الجمع بينهما نحو: وا زيداه.

وهذا مفهوم من قوله: وواقفاً زد هاء سكت.

٢ ـ الثانية: الاستغناء بالألف عن الهاء نحو: وا زيدا.

وهو مفهوم من قوله: وإن ترد.

٣ ـ الثالثة: الاستغناء عنهما معاً نحو: وازيدُ. وهذا مفهوم من قوله: **فالمد والهاء لا تزد**.

وهذه الصور كلها جائزة في الوقف.

ـ والشكلَ[1]: مفعول بفعل محذوف يفسِّره «أَوْلِه»، حتماً: حال من هاء «أوله» عند الشاطبي، وذكر **الأزهري** أنه يحتمل أن يكون نعتاً لمصدر محذوف. أولِهِ: فعل أمر، والهاء: مفعول أول، مجانساً: مفعول ثانٍ، إن: حرف شرط، يكن: فعل الشرط، وجوابه محذوف للضرورة، والفتح اسم «يكن»، بوهم: متعلّق بـ«لابساً»، ولابساً: خبر «يكن».

ـ واقفاً: حال من فاعل «زِدْ»، زِدْ: فعل أمر، ها: مفعوله الأول، والثاني محذوف، سكت: مضاف إليه، إنْ: حرف شرط، تُرِدْ: فعل الشرط وجوابه محذوف، إن تشأ: شرط، فالمدّ: مبتدأ، وخبره: كافٍ، الها: مفعول مقدَّم بـ«تزد»، لا: ناهية، تزد: مضارع مجزوم. وجملة: والهاء لا تزد: مستأنفة، وعلىٰ ما ذهب إليه ابن النَّاظم والمرادي، فالجواب: لا تزِدْ، والتقدير: وإن تشأ فلا تزد المدَّ والهاء.

(١) إعراب الألفية/١٢٤، وشرح المكودي ٢/٦٢١، والمقاصد الشَّافية ٥/٤٠٠.

٦٠٧ـ وَقَائِـلٌ: «وَا عَبْـدِيَا، وَا عَبْـدَا» ❖ مَنْ فِي النِّدَا الْيَا ذَا سُكُونٍ أَبْدَىٰ

ـ تقدَّم في المنادىٰ المضاف إلىٰ ياء المتكلم خمس لغات[1]: **عبدِ، عبدي، عبدَ، عبدَا، عبديا**. وزادوا لغة سادسة: **عبدُ**[2].

وأما لغة: يا عبدي بياء ساكنة، فإذا ندبت عليها ففيه وجهان:

١ ـ **وا عبديا**: بفتح الياء الساكنية، وإلحاق ألف الندبة بعدها.

٢ ـ **وا عبدا**: بحذف الياء لسكونها، وإثبات ألف الندبة.

ـ **وفُهِم من عجز البيت** أنَّ باقي اللغات في المنادىٰ ليس فيها زيادة علىٰ ما تقدَّم ولا نقص، فعلىٰ لغة: يا عبدا، تقول: **وا عَبْدا**.

يا عبدي، تقول: **وا عبديَا**.

يا عبدِ، تقول: **وا عبدا**.

ـ وذكروا أن لمن سكن الياء أن يحذفها أو يفتحها، **وذكر ابن هشام** أن الفتح رأي سيبويه، وقالوا: هو أقيس وأقلّ عملاً، والحذف رأي المبرِّد، وكذا هو عند

---

(١) انظر البيت ٥٩٢ من ذلك الباب/٤٦.

(٢) توضيح المقاصد ٤/٣١، وشرح ابن عقيل ٣/٢٨٦، وأوضح المسالك ٣/١٠٠، وشرح المكودي ٢/٦٢١ ـ ٦٢٢، والمقاصد الشَّافية ٥/٤٠٤، وشرح ابن طولون ٢/١٤٠، وشرح ابن النَّاظم/٢٣٠ «**وأما المندوب المضاف إلىٰ المضاف إلىٰ ياء المتكلم نحو: وا انقطاع ظهرياه، فلا تحذف منه الياء؛ لأن المضاف إليها غير منادىٰ**».

وشرح الأشموني ٢/١٧٣ «**إذا نُدِب مضاف إلىٰ مضاف إلىٰ الياء لزمت الياء لأن المضاف إليها غير مندوب، نحو: وا ولد عبد يا ـ والله أعلم**». وشرح الهواري ٤/٤١ ـ ٤٢، وشرح ابن الوردي ٢/٥٦٢، وإرشاد السَّالك ٢/٨٦٤.

المرادي والشَّاطبي والأشموني.

ـ وقائلٌ[1]: خبر مقدَّم، وا عبديا: مفعول «قائل» علىٰ إرادة اللفظ، وا عبدا: معطوف علىٰ «وا عبديا»، من: موصول مبتدأ، في النداء: متعلِّق بـ«أبدىٰ»، اليا: مفعول مقدَّم لـ«أبدىٰ»، ذا: حال من الياء، سكون: مضاف إليه، جملة «أبدىٰ» صلة «مَن» وذكر الهواري أنَّ «ذا صفة «اليا»، ومن: فاعل بقائل أو مبتدأ.



(١) إعراب الألفيَّة/١٢٤، وشرح المكودي ٢/٦٢٢، وشرح الهواري ٤/٤٢.

٥٠ ـ التَّرْخِيمُ

٦٠٨. تَرْخِيمـاً احْـذِفْ آخِـرَ الْمُنَـادَىٰ ✽ كَـ«يَا سُعَـا» فِيمَـنْ دَعَا «سُعَـادَا»

ـ الترخيم[1] في اللغة ترقيق الصوت وتليينه، يُقال: صوت رخيم، أي: رقيق، وذكروا بيت ذي الرُّمَّة:

لَهَـا بَشَـر مِثْـلُ الحَرِيـر وَمَنْطِـقٌ ✽ رَخِـيْمُ الحَوَاشِـي لَا هُـرَاءٌ وَلَا نَـزْرُ

وعند النحويين: هو حذف بعض الكلمة علىٰ وجه مخصوص، وهو علىٰ ثلاثة أنواع:

١ ـ حذف آخر الاسم في النداء، وهو المذكور هنا.

٢ ـ حذف الآخر في غير النداء لغير موجب، ويختصُّ بضرورة الشعر.

٣ ـ ترخيم التصغير، وسيذكره في باب التصغير (٦٨).

واشترطوا في ترخيم المنادىٰ أن يكون معرفة، غير مُستغاثٍ، ولا مندوبٍ، ولا ذي إضافة، ولا ذي إسناد.

ـ قال ابن هشام: فلا يُرَخَّم نحو قول الأعمىٰ: «يا إنساناً خُذْ بيدي».

---

(١) شرح ابن النَّاظم/٢٣١، وأوضح المسالك ٣/١٠١، وتوضيح المقاصد ٤/٣٢، وشرح ابن طولون ٢/٤١، وذكر مع مثال النَّاظم قراءة الأعمش «ونادوا يا مالِ» سورة الزخرف ٤٣/٧٧، وهي قراءة عبد الله بن مسعود وعلي بن أبي طالب وابن يعمر وابن وثاب وأبي الدرداء وكذلك الأعمش، وهي قراءة النبي ﷺ. انظر معجم القراءات ٨/٤٠١، وشرح المكودي ٢/٦٢٣ ـ ٦٢٤، والمقاصد الشَّافية ٥/٤٠٥، وإرشاد السَّالك ٢/٨٦٦.

وقولك: **يا لَجَعْفَر، و«وا جعفراه»، ويا أمير المؤمنين، ويا تأبَّطَ شَرّاً**، ومَثَّل النَّاظم لذلك بقوله: يا سُعَا، **فيمن دعا سعاداً**، ونحو قولك في حارث: يا حارِ:

يَـا حَـارِ لَا أُرْمَـيَنْ مِـنْكُم بِدَاهِيَـةٍ ❁ لَـمْ يَلْقَهَـا سـوقَةٌ قَبْلِـي وَلَا مَلِـكُ

ترخيماً[1]: **أجاز فيه ابن النَّاظم ما يلي:**

١ ـ مفعولاً له، أي: لأجل الترخيم.

٢ ـ أو مصدراً في موضع الحال.

٣ ـ أو ظرفاً علىٰ حذف المضاف، أي: احْذِفْ وقت الترخيم.

٤ ـ وزاد المرادي وجهاً رابعاً، وهو أن يكون مفعولاً مطلقاً، وناصبه «احْذِف» لأنه يلاقيه في المعنىٰ.

وتعقبه المكودي فقال: «وفيه نَظَر؛ لأنَّ الحذف أَعَمُّ من الترخيم فلا يلاقيه في المعنىٰ».

وتعقب الأزهري المكودي علىٰ تعقُّبه المرادي فقال: **«وهذا النظر لا يتجه لأن المراد حذف مخصوص بكونه آخر المنادىٰ، ولا شكَّ أن ذلك حقيقة الترخيم»**.

٥ ـ وزاد المكودي وجهاً خامساً: وهو أن يكون مفعولاً مطلقاً وعامله محذوف، والتقدير: رخم ترخيماً. وعند الأزهري: فيه نظر[2].

---

(١) شرح ابن النَّاظم/٢٣١، وتوضيح المقاصد ٤/٣٢، وشرح المكودي ٢/٦٢٣، وشرح الأشموني ٢/١٧٤، وإعراب الألفيَّة/١٢٥.

(٢) فيه نظر لأنه لا يخلو إمَّا أن يكون مؤكِّداً لعامله، أو نائباً عن فعله، فإن كان الأول لزم توجيه كلام النَّاظم بما لا يراه فإنه قال في بابه: **وحذفُ عامل المؤكّد امتنع فكيف يرتكبه؟**. وإن كان الثاني فلا معنىٰ لقوله ترخيماً احذِفْ إلَّا التوكيد اللفظي بالمرادف فقد ادَّعىٰ **أن الحذف أعَمّ من الترخيم**،=

٦ ـ وزاد الأزهري وجهاً سادساً في «ترخيماً» وهو أن يكون مفعولاً به بفعل شرط حَذْفه مع أداته، وحُذِفَت الفاء من جوابه للضرورة، والتقدير: إنْ أردت ترخيماً فاحْذِف آخر المنادىٰ.

احذف: فعل أمر، وفاعله مستتر، آخر: مفعول «احْذِف»، المنادىٰ: مضاف إليه، كيا سُعَا: الكاف جارَّة لقول محذوف في موضع رفع خبر مبتدأ محذوف: وذلك كقولك، يا سعا، فيمن: متعلق بالقول المَحْذُوف، وجملة «دعا» صلة، سعادا: مفعول «دعا»، والألف للإطلاق.

٦٠٩. وَجَوِّزَنْـهُ مُطْلَقـاً فِـي كُـلِّ مَـا ✽ أُنِّثَ بِالْهَا، وَالَّذِي قَدْ رُخِّمَا=

٦١٠. =بِحَـذْفِهَا وَفِّـرهُ بَعْـدُ، وَاحْظُـلَا ✽ تَرْخِيمَ مَا مِنْ هَـذِهِ الْهَا قَدْ خَلَا

٦١١. إِلَّا الرُّبَـاعِيَّ فَمَـا فَـوْقُ، الْعَلَـمْ، ✽ دُونَ إِضَـافَةٍ، وَإِسْـنَادٍ مُـتَمّْ

المنادىٰ نوعان: مؤنث بالهاء، ومجرَّد منها[1]:

فالمؤنث بهاء يجوز ترخيمه مطلقاً، أي: بلا شروط، فَيُرَخَّم علماً، وغير عَلَم، وثلاثياً، وزائداً على الثلاثي، نحو قول امرئ القيس:

أَفَـاطِمُ مَهْـلاً بَعْـض هَـذَا التَـدَلُّل ✽ وَإِنْ كُنْتِ قَدْ أَزْمَعْتِ صَرْمِي فَأَجْمِلي

= **والأعم لا يؤكِّد الأخص.** كذا عن الأزهري.

(١) شرح ابن النَّاظم/٢٣١، وتوضيح المقاصد ٤/٣٣ ـ ٤٠، وشرح ابن عقيل ٣/٢٨٨ ـ ٢٨٩، وشرح ابن طولون ٢/١٤٢، وشرح الأشموني ٢/١٧٤ ـ ١٧٨، وشرح المكودي ٢/٦٢٤ ـ ٦٢٦، والمقاصد الشَّافية ٥/٤٠٧، وشرح الهواري ٤/٤٣، وشرح ابن الوردي ٢/٧٦٤، وإرشاد السَّالك ٢/٨٦٧.

وقول العجَّاج:

جَارِيَ لَا تَسْتَنْكِرِي عَذيري ✤ سَيْرِي وَإِشْفَاقِي عَلَىٰ بَعِيرِي

أي: يا جارية.

وقولهم: **يا شا ادْجُني**، أي: أَقيمي، من دَجَن بالمكان إذا أقام به، أي: يا شاةُ وهو مثال للثلاثي.

ـ **قال المرادي**: «فإن قلت: كيف قال مُطْلَقاً، ولترخيمه خمسة شروط؟

ـ الأول: أن يكون مُعَيَّناً، فلا يجوز ترخيم النكرة غير المقصودة كقول الأعمىٰ: **يا امرأةُ خذي بيدي**.

ـ والثاني: ألَّا يكون مضافاً فلا يجوز ترخيم نحو: **يا طلحةَ الخير**. وترخيم نحو: «**يا علقمة الخير قد طالت إقامتنا**» فنادر.

ـ **الثالث**: ألَّا يكون مختصًّاً بالنداء، فلا يرخَّم «فلةُ».

ـ **الرابع**: ألَّا يكون مندوباً، فالمندوب لا يرخَّم لحقته علامة الندبة أو لم تلحقه.

ـ **الخامس**: ألَّا يكون مُسْتَغاثاً به؛ فإنه لا يجوز ترخيمه.

قلتُ: قد يُجاب بأن معنىٰ قوله: «مطلقاً، أي: بلا شرط من الشروط التي تخصُّ المجرد كالعلميّة».

ـ وقوله: **وَالَّذِي قَدْ رُخِّمَا / وَفِّرْهُ بَعْدُ...**

أي: لا تنقص منه بعد حذف الهاء شيئاً[1].

---

(١) وأجاز سيبويه أن يرخم ثانياً بعد حذف التاء نحو:

أَحَارِ بنِ بَدْرٍ قَدْ وليت وِلَايَة ✤ فَكُن جُرذاً فِيهَا تَخُونُ وَتَسرِقُ

يريد أحارثة. كذا عند المرادي.

ـ وقوله: **وَاحْظُلَا**: أشار به إلىٰ القسم الثاني، وهو ما ليس مُؤَنَّثاً بالهاء، فذكر أنه يُمنَع ترخيم ما خلا من هذه الهاء إلَّا ما اجتمعت فيه شروط، وذكرها المرادي وغيره:

١ ـ أن يكون زائداً علىٰ الثلاثة، رباعياً فأكثر[1].

٢ ـ الثاني أن يكون عَلَماً، وأجاز بعضهم ترخيم النكرة المقصودة نحو: **يا غضنْفَ**، في: «**غضنفر**» قياساً علىٰ قولهم: **أطرق كرا**، **ويا صاحِ**.

٣ ـ الثالث: أَلَّا يكون ذا إسناد فلا يجوز ترخيم: **بَرَق نحرُه**.

٤ ـ الرابع: أَلَّا يكون ذا إضافةٍ، خِلافاً للكوفيين في إجازتهم ترخيم المضاف إليه كقول زهير:

خُذُوا حِذْرَكُمْ يَا آلَ عِكْرِمَ وَاذْكُرُوا ❁ أَوَاصِرَنَا وَالرَّحْمُ بِالغَيْبِ يُذْكَرُ

وهذا عند البصريين نادر، وأَنْدَرُ منه حَذْفُ المضاف إليه بأسره، كقول عديّ بن زيد:

يَا عَبْدَ هَلْ تَذْكُرني سَاعَةً ❁ فِي مَوْكِبٍ أَو رَائِداً لِلْقَنِيص

يريد: يا عبد هند.

ومنع ابن عصفور ترخيم «**صلعمة بن قلعمة**» لأنه كناية عن المجهول. وما عند النحاة خلافه. **وإذا رخمت طلحة قلت: يا طلحُ، يا طلحَ.**

ـ **قال ابن عقيل**: «وخرج ما كان علىٰ ثلاثة أحرف كـ: زيد، عمرو، وما كان

---

(١) وإذا كان ثلاثياً متحرك العين أو ساكنها: حَكَمَ، بَكْر، فلا يُرَخَّم، وهذا مذهب الجمهور، وأجاز الفراء ترخيم المحرك الوسط. ونقل عن الكوفيين، وفيه نظر، وقد نقل عن الكسائي المنع. وانظر المقاصد الشَّافية ٥/ ٤٢٠.

علىٰ أربعة أحرف غير عَلَم كـ: **قائم، قاعد**». وما رُكِّب تركيب إضافة، كـ«عبد شمس»، وما رُكِّب تركيب إسناد نحو: «**شاب قرناها**»، فلا يُرَخَّم شيء من هذه، وأما ما رُكِّب تركيب مزج فيرخَّم بِحَذْف عجزه، وهو مفهوم من كلام المصنِّف؛ لأنه لم يخرجه، فتقول فيمن اسمه «**معدي كرب: يا مَعْدِي**».

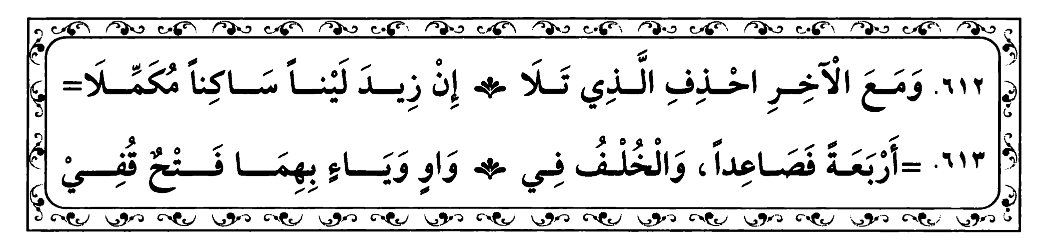
ـ وجَوِّزَنْهُ[1]: فعل أمر مؤكَّد بالنون الخفيفة، والهاء: مفعول به، وهو عائد علىٰ الترخيم، مطلقاً: حال من الهاء، في كل: متعلِّق بـ«جَوِّز»، ما: مضاف إليه، وهو نكرة موصوفة، أو معرفة ناقصة، أُنِّث: بالبناء للمفعول. الجملة صفة أو صلة، بالها: تعلَّق بـ«أُنِّث»، والذي: مفعول لفعل محذوف يفسره «وَفِّره»، قد رُخِّما: صلة «الذي».

ـ بحذفها: متعلِّق بـ«رُخِّما»، جملة «وَفِّره» مُفَسِّرة لا محل لها من الإعراب، بعدُ: ظرف مبني علىٰ الضم لقطعه عن الإضافة. واحْظُلا: أمر مؤكد بالنون الخفيفة، ترخيم: مفعول «احْظل»، ما: مضاف إليه، من هذه: متعلِّق بـ«خلا»، والهاء: نعت أو عطف بيان، جملة «قد خلا»: صلة «ما».

ـ إلَّا الرُّباعيَّ: منصوب علىٰ الاستثناء، فما: الفاء: عاطفة، ما: موصول اسمي معطوف علىٰ الرباعي، فوقُ: ظرف صلة «ما»، مبني علىٰ الضم لقطعه عن الإضافة، لعلم: عطف بيان علىٰ الرباعي، دون إضافة متعلِّق باستقرار محذوف، أو في موضع الحال من الرباعي، وإسنادٍ: معطوف علىٰ إضافة، مُتمّ: نعت لإسناد، وعند الشَّاطبي: مُتِماً حال من الرباعي، أي: العلم. والأول عند الأزهري أولىٰ.

---

(١) إعراب الألفيَّة/١٢٥، وشرح المكودي ٢/٦٢٧.



ـ إذا رخَّمْت المنادىٰ بِحَذْفِ آخره فَاحْذِف أيضاً معه الحرف الذي قبل الآخر، لكن بتوافر الشروط الآتية[1]:

١ ـ أن يكون زائداً، فلو كان أصليّاً لم يُحْذَف، فتقول في **مختار**: **يا مختا**، ولا تُحْذَفُ الألف؛ لأنها منقلبة من عين الكلمة، ومثله **مُنقاد**، تقول: **يا مُنْقا**. وعن الأخفش أنه يُحْذَفُ مع الآخر، وأجاز الجرمي في «**منقاد**»: **يا مُنْقَ**.

٢ ـ أن يكون حرف لين، فلو كان حرفاً صحيحاً حُذِف الآخر منه، فتقول في **سفرجل**: **يا سَفَرْج**، وفي **قمطر**: **يا قِمَطْ**. وحرف اللِّين يشمل الألف نحو شِملال، والواو نحو: منصور، والياء نحو: قِنْدِيل.

٣ ـ أن يكون ساكناً، فلو كان متحرِّكاً لم يُحْذَفْ فتقول في: **هَبَيَّخ**[2]: **يا هَبَيّ**، وفي **قنوّر**[2]: **يا قنوّ**.

٤ ـ أن يكون حرف اللِّين رابعاً فصاعداً، فلو كان ثالثاً نحو: **عماد وسعيد وثمود**، فمذهب البصريين أنه يُرَخَّم بِحَذْفِ آخره فقط: **عما**، **سعي**، **ثمو**، وعن الفرّاء أنه أجاز في عماد وسعيد وجهين: حذف الآخر وحده كالبصريين، وحذفه مع

---

(١) توضيح المقاصد ٤/٤٧ ـ ٤٩، وشرح المكودي ٢/٦٢٧ ـ ٦٢٩، وشرح ابن النَّاظم/٢٣٢، وشرح ابن طولون ٢/١٤٤ ـ ١٤٥، وشرح الأشموني ٢/١٨١، وشرح ابن عقيل ٣/٢٩٠ ـ ٢٩١، وشرح ابن الوردي ٢/٥٦٥، وشرح الهواري ٤/٤٥ ـ ٤٦، والمقاصد الشَّافية ٥/٤٢٨ ـ ٤٢٩، إرشاد السالك ٢/٨٦٩ ـ ٨٧٢.

(٢) هَبَيَّخ: الأحمق، والسمين، والقنوَّر: الشديد، وكل فَظّ.

الألف والياء: **يا عِمَ، يا سَعِ**، وأما في «ثمود» فيحْذف الحرفين.

ـ **وذكر المكودي في ذلك**: منصور، مصابيح، استخراج، إِذا سُمّي به.

٥ ـ أن يكون ما قبله حركة مجانسة[١]، فلو كان قبل الواو والياء فتحة نحو: غُرْنَيْق (طائر الماء)، وفِرْعَون، فمذهب الجرمي والفرّاء أنه يُحْذَف مع الآخر الذي قبله حركة مجانسة لا يفرقون بين النوعين؛ وغيرهما لا يرىٰ ذلك، بل يقولون: **يا فرعو، يا غُرْنَي**.

وأشار إلىٰ هذا الخلاف بقوله: . . . **وَالْخُلْفُ فِي/ وَاوٍ وَيَاءٍ بِهِمَا فَتْحٌ قُفِيْ**.

ـ **قال ابن طولون**: «وفي اشتراط كون ما قبل الواو والياء مجانساً لها بأن يكون مكسوراً قبل الياء، ومضموماً قبل الواو خلاف:

فسيبويه والأكثرون يشترطون ذلك، فلا يجيزون حَذْفَ حرف العِلّة في نحو: فرعون وغُرنَيْق؛ لأن ما قبل الواو والياء فيهما مفتوح.

والفرّاء لا يشترط ذلك فيجيز حذفه».

ثم قال: ولا خلاف في الواو والياء في نحو: **مصطَفَوْن مصطَفَيْن**، وإن كان ما قبلهما فتح؛ لأنّ الحركة المجانسة فيهما مقدَّرة. ومثل هذا عند المرادي.

---

(١) **قال الأشموني**: فالمستكمل الشروط نحو: **أسماء ومَرْوان ومنصور وشِمْلَال وقنديل**، فنقول فيها: **يا أسمُ، يا مرو، يا منصُ، يا شملَ، يا قندِ**. قال أبو زيد الطائي:

يَا أسمُ صَبْراً عَلَىٰ مَا كَانَ مِنْ حَدَث ✽ إنَّ الحَـوَادِث مَلقِـيٌّ وَمُنْتَظَـرُ

وقول الفرزدق:

يَـا مَـرو إنَّ مَطِيّتِـي مَحْبُوسَـةٌ ✽ تَرْجُـو الحبـاء وَرَبُّهَـا لَـمْ يَيْـأَسِ

وانظر المقاصد الشّافية ٥/٤٣١ ـ ٤٣٢.

ـ ومع[1]: متعلّق بـ«احْذِف»، الآخر: مضاف إليه، احْذِف: فعل أمر، الذي: مفعول به، تلا: جملة الصِّلة، إِنْ: شرط، زِيْدَ: فعل الشرط، وجوابه محذوف لدلالة ما قبله عليه، لَيْناً: حال من الضمير المستتر في «زيد»، وهو مخفّف: ليّن، ساكناً، مكملاً: نعت بعد نعت.

ـ أربعةً مفعول «مكمل»، فصاعداً: معطوف على أربعة، الخلف: مبتدأ، في واو: خبر المبتدأ، وياء: معطوف على واو، بهما: خبر مقدَّم، والباء بمعنى «مع»، فتح: مبتدأ مؤخَّر. وجملة «بهما فتح» نعت لواو وياء، قُفي: نعت لـ«فتح».

٦١٤. وَالْعَجُزَ احْذِفْ مِنْ مُرَكَّبٍ، وَقَلّْ ✤ تَـرْخِيمُ جُمْلَـةٍ، وَذَا عَمْـرٌو نَقَـلْ

هذا هو القسم الثاني من المرخَّم[2]، وهو ما تُحْذَف منه الكلمة الأخيرة من المُرَكَّب تركيب مزج.

مثال ذلك: **يا بعلبك** **يا بعلَ.**

يا سيبويه **يا سيبَ.**

يا معدي كرب **يا معدي**

وفي خمسة عشر : يا خمسةَ، وذلك إذا سُمِّي به.

ومنع **الفراء** ترخيم المركَّب من العدد إذا سُمِّي به.

ومنع أكثر الكوفيين ترخيم ما آخره «ويـه». وذهب الفرّاء إلى أنه لا يُحْذَفُ

(١) إعراب الألفيَّة/١٢٦، وشرح المكودي ٦٢٩/٢.

(٢) توضيح المقاصد ٥٠/٤ ـ ٥١، وشرح ابن النَّاظم/٢٣٣، وشرح ابن طولون ١٤٥/٢، وأوضح المسالك ١٠٦/٣، وشرح الأشموني ١٨٣/٢، وشرح ابن عقيل ٢٩١/٣، وشرح المكودي ٦٢٩/٢ ـ ٦٣٠، والمقاصد الشَّافية ٤٣٦/٥، وشرح الهواري ٤٧/٤، وإرشاد السَّالك ٨٧٣/٢.

منه إِلّا الهاء، فتقول: **يا سيبوَيْ**.

أَمَّا ابن كيسان فلا يجوز عنده حَذْفُ الثَّاني من المُرَكَّب، فإن حذفت الحرف أو الحرفين قلت: **يا بعلبَ يا حضرمَ**.

وقال المرادي: والمنقول أن العرب لم ترخِّم [أي: المُرَكَّب]، وإنما أجازه النحويون». ولعله أراد أنه غير مسموع عن العرب مرخّماً.

ـ وقوله: ... وقلَّ / تَرْخِيمُ جُمْلَةٍ، وَذَا عَمْرٌو نَقَلْ:

أكثر النحويين لا يجيز ترخيم المركَّب الإسنادي نحو: تأبَّط شرّاً، وهو جائز؛ لأن سيبويه حكىٰ ذلك، فقال في النسب إلىٰ **تأبط شرّاً: تأبطيّ**[1]، لأن من العرب من يقول: يا تأبَّط، ومنع ترخيمه في باب الترخيم.

قال المرادي: فَعُلِم بذلك أن منع ترخيمه كثير، وجوازه قليل. وعمرو هو سيبويه.

ـ العجزَ[2]: مفعول مقدَّم، احْذِفْ: فعل أمر، من مركَّب: متعلِّق بِاحْذِفْ، قَلَّ: فعل ماض، ترخيم: فاعل. جملة: مضاف إليه، ذا: مبتدأ، عمرو: مبتدأ ثان، نقل: خبر «عمرو»، والمبتدأ وخبره: خبر «ذا».

---

(١) الكتاب ٢/٨٨.

(٢) إعراب الألفيَّة/١٢٦.

٦١٥. وَإِنْ نَوَيْتَ بَعْدَ حَذْفٍ مَا حُذِفْ ❁ فَالْبَاقِيَ اسْتَعْمِلْ بِمَا فِيهِ أُلِفْ
٦١٦. وَاجْعَلْهُ -إِنْ لَمْ تَنْوِ مَحْذُوفاً- كَمَا ❁ لَوْ كَانَ بِالْآخِرِ وَضْعاً تُمِّمَا
٦١٧. فَقُلْ عَلَىٰ الْأَوَّلِ فِي «ثَمُودَ»: «يَا ❁ ثَمُو»، وَ«يَا ثَمِي» عَلَىٰ الثَّانِي بِيَا

ـ **إذا نَويت**[1] **ثبوت المحذوف بعد حذفه للترخيم تركت ما قبله علىٰ حال قبل الحذف، واستعملته بما فيه من حركة.**

وتسمَّىٰ هذه اللغة **لغة مَن نَوَىٰ، ولغة مَن ينتظر**، وشمل قوله: بعد حَذْف:

ـ ما حُذِفَ منه حرف نحو: **يا جعفَ، في يا جعفر، ويا حارِ، في حارث.**

ـ وما حُذِف منه حرفان نحو: **يا مرو، في مروان، يا منصُ، في منصور.**

ـ وما حُذِف منه كلمة نحو: **يا بعلَ: في بعلبك.**

ـ وشمل الباقي ما كان ساكناً نحو: **يا قِمَطْ في قِمَطْرُ**، خلافاً للكوفيين؛ فإنهم لا يرخِّمون «قمطراً» أو نحوه مما كان قبل آخره ساكن إلَّا علىٰ لغة من لم ينوِ.

ـ **وذكر في البيت الثاني أنك إذا رخَّمت علىٰ لغة من لا ينتظر عاملت الآخر بما يعاملُ به لو كان هو آخر الكلمة وَضْعَاً.**

---

(١) توضيح المقاصد ٤/٥٢ ـ ٥٤، وشرح المكودي ٢/٦٣١ ـ ٦٣٢، وشرح ابن النَّاظم/٢٣٣، وشرح الأشموني ٢/١٨٤ ـ ١٨٥، وشرح ابن عقيل ٤/٢٩٢ ـ ٢٩٣، وشرح ابن طولون ٢/١٤٦، وشرح الهواري ٤/٤٨ ـ ٥٠، والمقاصد الشَّافية ٥/٤٤٣ قال: «**ولله دره في هذه الأرجوزة؛ فإنه يلتزم فيها مخالفة رأيه في التسهيل في مواضع كثيرة، فتكون مخالفته أحق من موافقته، وقد مضىٰ من ذلك مواضع**». وشرح ابن الوردي ٢/٥٦٦، وإرشاد السَّالك ٢/٨٧٤.

فيتعيَّن بناؤه على الضم في «قمطر» فتقول: يا قِمَطُ.

وفي جعفر: يا جَعْفُ، وفي حارث: يا حارُ.

وتسمّى هذه اللغة لغة من لم ينوِ، ويُعامَلُ معاملة الاسم التامّ.

والضمير في «اجعله» عائد على الحرف الذي قبل المحذوف.

ـ **وذكر في البيت الثالث** أنك تقول في «ثمود»:

ـ على لغة من ينتظر عند الترخيم «**يا ثمو**» بواو ساكنة.

ـ وعلى لغة من لا ينتظر: «**يا ثمي**»، فتقلب الواو ياءً والضمة كسرة؛ لأنك تعامله معاملة الاسم التَّام.

ـ **قال ابن عقيل**: «ولا يوجد اسم مُعْرَبٌ آخره واو قبلها ضمة إلَّا ويجب قلب الواو ياء والضمة كسرة»[1].

ـ إن[2]: حرف شرط، نويت: فعل الشرط، بعد: ظرف متعلِّق بـ«نويت»، حَذْف: مضاف إليه، ما: مفعول لـ«نويت»، جملة حُذِف: صلة «ما»، فالباقي: مفعول «استعمل»، استعمل: فعل أمر، والجملة جواب الشرط. بما: متعلِّق بـ«استعمل»، والباء بمعنى «على»، وما: موصول اسمي نعت لمحذوف، فيه: متعلِّق بـ«ألف»،

---

(١) هناك بعض الأسماء المرخمة عند المرادي وغيره أذكرها هنا: صميان، كروان: تقول على الأول: يا صمي، يا كرو، وعلى الثاني: يا صما يا كرا، بقلب الواو والياء ألفاً لتحركهما وانفتاح ما قبلهما. والصّميان: الرجل الشجاع. وشاة: على الأول: يا شا. وعلى الثاني: يا شاة، برد اللَّام لبقائها على حرفين. سفرجل: تقول في يا سُفَيرج على الأول: يا سفيٍ، وعلى الثاني: يا سفيرُ. وعند الأخفش: يا سُفَيْرِل برد اللَّام المحذوفة لأجل التصغير. قال المرادي: «وفروع الباب كثيرة. وفيما ذكرناه كفاية». توضيح المقاصد ٤/٥٤.

(٢) إعراب الألفيَّة/١٢٦.

وجملة ألف صلة «ما».

ـ واجْعَلْهُ: فعل وفاعل، والهاء مفعوله الأول، إن لم تنوِ: شرط محذوف الجواب للضَّرورة، محذوفاً: مفعول «تنوِ»، وفي بعض النسخ: وإن لم يُنْو مَحذوفٌ. وهو كذلك عند ابن طولون، كما: في موضع المفعول الثاني لـ«اجْعل»، وذكر أنَّ «ما» زائدة. لو: مصدريَّة، كان: فعل ماض، واسمها مستتر عائد على الباقي، بالآخر: متعلِّق بـ«تمم»، وضعاً: منصوب بنزع الخافض، تُمِّما: خبر «كان»، وجملة «كان» ومعموليها صلة «لو» المصدريَّة.

ـ فقل: فعل أمر، على الأول: متعلِّق بحالٍ محذوفة، والفاء تفريعيَّة، الأول: نعت لمحذوف، وفي ثمود: متعلِّق بـ«قل»، يا ثمو: مفعول لـ«قل»، يا ثمي: مفعول لقول محذوف، على الثاني: متعلِّق بحال محذوفة، بيا: في موضع الحال من «يا ثمي».

٦١٨. وَالْتَــزِمِ الْأَوَّلَ فِــي كَــ«مُسْلِمَهْ» ❊ وَجَوِّزِ الْوَجْهَيْنِ فِي كَـ«مَسْلَمَهْ»

ـ الوجه الأول[١] وهو الترخيم على لغة من نوى، يلتزم في الصفات المؤنَّثة بالتاء الفارقة بين المذكر والمؤنَّث، نحو: مُسْلِمة، فيقال: يا مُسْلِمَ بالفتح.

ولا يجوز ترخيمه على الوجه الثاني؛ لأنه لو قيل فيه: يا مُسْلِمُ بالضم لالتبس بالمذكر.

وأمّا نحو: مَسْلَمة بفتح الميم مما ليست التاء فيه فارقة فيجوز الوجهان، تقول:

(١) توضيح المقاصد ٤/٥٥، وشرح ابن النَّاظم/٢٣٣ ـ ٢٣٤، وشرح الأشموني ٢/١٨٦، وأوضح المسالك ٣/١٠٧، وشرح المكودي ٢/٦٣٢ ـ ٦٣٣، وشرح ابن عقيل ٣/٢٩٤، وشرح الهواري ٤/٤٩ ـ ٥٠، وشرح ابن طولون ٢/١٤٧، والمقاصد الشَّافية ٥/٤٥٤، وشرح ابن الوردي ٢/٥٦٧، وإرشاد السَّالك ٢/٨٧٦.

يا مَسلمَ: بفتح الميم، ويا مَسْلَمُ: بضم الميم.

ـ **قال ابن النَّاظم**: «ومن الأسماء ما لا يُرَخَّم إلَّا علىٰ نيَّة المحذوف، فمن ذلك ما فيه هاء التأنيث للفرق نحو: مُسْلِمة، تقول في ترخيمه: يا مُسْلِمَ، ولا يجوز أن يرخَّم علىٰ المذهب الثاني؛ لأنك لو قلت فيه: يا مُسْلِمُ لالتبس المؤنَّث بالمذكر، فلو لم تكن الهاء للفرق كما في مَسْلَمة: اسم رجل جاز ترخيمه علىٰ المذهبين...».

ـ **وذكر ابن هشام** أنَّ ما لم يُخَفْ فيه لبسٌ جاز فيه الوجهان، نحو: هُمَزَة علماً، ومَسْلَمَة كذلك، ونداؤه مرخّماً أكثر من ندائه تامّاً[1].

ـ **التزِم**[2]: فعل أمر وفاعل، الأول: مفعول به، في كمُسْلِمَهْ: متعلّق بـ«التزم» والكاف اسم بمعنىٰ: مثل لدخول حرف الجر عليها، وجوِّزِ الوجهين: فعل وفاعل ومفعول، في كَمَسْلَمَهْ: متعلّق بـ«جَوِّز».

٦١٩. وَلِاضْـطِرَارٍ رَخَّمُـوا دُونَ نِـدَا ❊ مَا لِلنِّدَا يَصْلُحُ نَحْوُ: «أَحْمَدَا»

ـ **يجوز الترخيم في غير النداء بشروط ثلاثة**[3]:

(١) وذكر المرادي وابن النَّاظم وغيرهما سبباً آخر للاكتفاء بالوجه الأول وهو عدم النظير، ويمتنع بذلك الوجه الثاني نحو: طيلِسان، بكسر اللام، إذ لو رخم علىٰ تقدير التمام لزم وجود فيعِل بكسر العين في الصحيح، وهو مفقود إلَّا ما ندر من صَيْقِل اسم امرأة، وبَيْئِس...

(٢) إعراب الألفيَّة/١٢٦.

(٣) أوضح المسالك ٣/١٠٨ ـ ١١٠، وشرح الأشموني ٢/١٨٧ «أن يصلح الاسم للنداء نحو: أحمد، فلا يجوز في نحو الغلام، ومن ثم خُطِّئ من جعل من ترخيم الضرورة قول العجاج:

أو ألفاً مكة من ورق الحِمـي

والأصل: الحمام، فحذف الألف الأخيرة والميم لا علىٰ وجه الترخيم، ثم كسر الميم الأولىٰ لأجل القافية، وتوضيح المقاصد ٤/٥٦ ـ ٥٩ ومنه أخذ الأشموني نصّه في بيت العجّاج، وشرح المقاصد ٤/٥٦ ـ ٥٩، ومنه أخذ الأشموني نصّه في بيت العجّاج، وشرح المكودي ٢/٦٣٣،=

١ ـ **الأول: الاضطرار إليه**، فلا يجوز ذلك في السَّعة.

٢ ـ **الثاني: أنْ يَصْلُحَ الاسم للنداء**، نحو: أحمد، فلا يجوز في نحو الغلام.

٣ ـ **أن يكون الاسم إمَّا زائداً على الثلاثة أو بتاء التأنيث**، كقول امرئ القيس:

لَـنِعْمَ الفَتَـىٰ تَعْشـو إلَـىٰ ضَـوْءِ نَـارِهِ ❊ طَرِيْفُ بن مَالِ لَيْلَةَ الجُوْعِ وَالخَصَـرْ

أراد: ابن مالك، فحذف الكاف، وجعل ما بقي من الاسم بمنزلة اسم لم يُحْذَف منه شيء، ولهذا نَوَّنه.

ـ ولا يمتنع الترخيم في الضرورة على لغة من ينتظر المحذوف عند سيبويه وجمهور البصريين خلافاً للمبرّد بدليل كلام جرير:

أَلَا أَضْحَـت حِبَـالكُم رمَامَـا ❊ وَأَضْـحَت مِنْـكَ شَاسِـعةً أُمَامَـا

أُماما: رخَّم الاسم وهو غير منادىٰ، وجاء على لغة من ينتظر الحرف المحذوف، فأبقىٰ آخره على حاله من الحركة، وأصله: **أُمَامَةُ**.

ـ **وذكر المرادي** أنَّ المبرّد محجوج بالقياس على النّداء وبالسَّماع.

ـ لاضطرار[1]: مفعول لأجله مقدَّم على عامله، رَخَّموا: فعل وفاعل، والضمير للعرب، دون: حال من «ما» مقدمة على صاحبها، نِدَا: مضاف إليه، ما: مفعول لـ«رخموا»، للندا: متعلِّق بـ«يصلح»، والجملة صلة «ما»، نحو: خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك نحو، أحمدا: مضاف إليه مجرور بالفتحة.

= وشرح ابن عقيل ٣/٢٩٤ ـ ٢٩٥، وشرح ابن النَّاظم/٢٣٤، وشرح الهواري ٤/٥٠ ـ ٥١، وشرح ابن طولون ٢/١٤٧ ـ ١٤٨، والمقاصد الشَّافية ٥/٤٥٧، وشرح ابن الوردي ٢/٥٦٧، وإرشاد السَّالك ٢/٨٧٧.

(١) إعراب الألفيَّة/١٢٦.

٥١ ـ الاِخْتِصَاصُ

٦٢٠. اَلاِخْتِصَاصُ كَنِدَاءٍ دُونَ (يَا) ❊ كَـ«أَيُّهَا الْفَتَىٰ» بِـإِثْرِ «ارْجُونِيَا»

٦٢١. وَقَدْ يُرَىٰ ذَا دُونَ (أَيٍّ) تِلْوَ (أَلْ) ❊ كَمِثْلِ: «نَحْنُ-الْعُرْبَ-أَسْخَىٰ مَنْ بَذَلْ»

ـ كثيراً ما يُتَوَسَّعُ في الكلام فيخرج علىٰ خلاف مقتضىٰ الظاهر، كاستعمال الطَّلب موضع الخبر، نحو: أَحْسِنْ بزيد، والخبر موضع الطلب نحو قوله تعالىٰ[1]: ﴿وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ﴾.

ـ ومن ذلك الاختصاص[2] **لأنه خبر يُسْتَعْمَلُ بلفظ النداء كقولهم: اللَّهُمَّ اغفر لنا أَيَّتها العصابة.**

ـ والباعث علىٰ الاختصاص إِمَّا فخر، نحو: بي أيها الشُّجاع فدافعْ.

وإِمَّا تواضع، نحو: إني أنا العبد الفقير إلىٰ عفو ربي.

وإِمَّا توكيد، نحو: قوله ﷺ: «نَحْنُ مَعَاشِرَ الأَنْبِيَاء لَا نُوَرَث».

ـ والاختصاص شبيه بالنداء، وهو ليس منادىٰ، فلا يَصْحَبُه حرف النداء «يا»

---

(١) سورة البقرة ٢/٢٣٣.

(٢) شرح ابن النَّاظم/٢٣٥، وتوضيح المقاصد ٤/٤٦٦، والمقاصد الشَّافية ٥/٤٧٠، وشرح ابن عقيل ٣/٢٩٧ ـ ٢٩٨، وشرح الهواري ٤/٥٤ ـ ٥٥، وأوضح المسالك ٣/١١١ ـ ١١٢، وشرح ابن طولون ٢/١٤٩ ـ ١٥٠، وشرح المكودي ٢/٦٣٤ ـ ٦٣٥ وشرح الأشموني ٢/١٩٠ ـ ١٩٢، وإرشاد السَّالك ٢/٨٨٠ ـ ٨٨٢.

وهو منصوب بفعل مضمر، والتقدير: «أَخُصُّ» وهو لازم الإضمار، وقوله: كَـ«أَيُّهَا الْفَتَىٰ» بِإِثْرِ «ارْجُونِيَا»:

أنه لا يُوْصَفُ «أيّ» باسم الإشارة، ولا بالموصول كالنداء، وفهم من قوله: بِإِثْرِ ارْجُونِيَا، أنه لا بُدَّ أن يتقدّمها كلام، وأن الكلام الذي يتقدّمها لا بُدّ أن يكون فيه ضمير المتكلم.

ويقع المختصُّ علىٰ ثلاث صور:

ـ **بلفظ أيّها وأيّتُها: أنا أفعلُ كذا أيُّها الرجل، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لنا أَيّتها العصابة.**

وأيّ: مبنية علىٰ الضم، ويلزم وصفها باسم جنس معرف بـ«أل» واجب الرفع علىٰ ما تقدَّم في النداء.

وأيُّها وأَيَّتها في مذهب الجمهور في موضع نصب بأخص[1] مضمراً.

ـ وذهب الأخفش إلىٰ أنه منادىٰ، قال: ولا ينكر أن ينادي الإنسان نفسَه. أَلَا ترىٰ إلىٰ قول عمر رضي الله عنه: **«كلُّ الناس أفقهُ منك يا عُمَرُ»**.

ـ وذهب السيرافي إلىٰ أن «أيّاً» في الاختصاص معربة.

ـ **معرف بالألف واللام: نحن العربَ أقرىٰ الناس للضيف.**

نحن العلماءَ أحقّ الناس بالعمل. كذا عند الشَّاطبي.

مضاف إلىٰ المعرف بـ«أل»: **«نَحْنُ مَعَاشِرَ الأَنْبِيَاء لَا نُوْرَث»**[2].

---

(١) في المقاصد الشَّافية ٥/٤٧٤ «علىٰ تقدير أخصُّ أو أعني».

(٢) عند الشَّاطبي قوله: «**إنا معاشر الصعاليك لا قوة بنا علىٰ المروءة**» ٥/٤٧٢. وهو من أمثلة سيبويه، انظر الكتاب ١/٣٢٨.

وفي كتب الحديث: «**إنا معاشر الأنبياء لم نورث**» وجاء عند النحويين «نحن معاشر...»=

ولفظه كلفظ المنادىٰ، **ومع ذلك يخالفه من ثلاثة أوجه:**

١ ـ لا يجوز أن يُستعمل معه حرف نداء. وإلىٰ هذا أشار بقوله: **دون «يا»**.

٢ ـ لا يُستعمل مبدوءاً به، وفُهِمَ ذلك من قوله: «**بِإِثْرِ ارْجُونِيَا**».

٣ ـ استُعمل معرَّفاً بـ«أل»، وإلىٰ هذا أشار في البيت الثاني.

٤ ـ وجه رابع ذكره المرادي، وهو أن «أيّاً» توصف بالنداء باسم الإشارة، وهنا لا توصف باسم الإشارة.

ـ **ثم ذكر وجهاً خامساً:** وهو أنّ المازني أجاز نصبه في النداء صفة، ولم يحكوا هنا خلافاً في وجوب رفع صفتها وفي الارتشاف: «**لا خلاف في متبوعها أنه مرفوع**»[١].

ـ والأكثر في المختصِّ أن يلي ضمير المتكلّم كما رأيت في الأمثلة، وقد يلي ضمير مخاطب كقولهم: **بِكَ اللهَ نرجو الفضل، وسبحانكَ اللهَ العظيم، ولا يكون بعد ضمير غائب.**

ـ **قال سيبويه**[٢]: «وأكثر الأسماء دخولاً في هذا الباب: بنو فلان، ومعشرُ مضافةً، وأهل البيت، وآل فلان.

= وذكر ابن حجر في فتح الباري أنّ جماعة من الأئمة أنكروا هذه الرواية بقولهم: «نحن». وقال الحافظ ابن كثير: **وهذا الحديث بهذا اللفظ لم أره في شيء من الكتب الستة**، تحفة الطالب/٢١٢، وفتح الباري ١٠/١١٢.

(١) وفي شرح الأشموني ٢/١٩٠ ذكر **أنه يفارق النداء في ثمانية أحكام**، وزاد علىٰ ما أثبته أنه يشترط أن يكون المقدَّم عليه اسماً بمعناه. **الرابع والخامس** أنه يقل كونه علماً، وأنه ينصب مع كونه مفرداً. **السادس**: أنه يكون بـ«أل» قياساً. **والسابع**: أن أيّاً توصفُ في النداء باسم الإشارة وهنا لا توصف به. **وختم بالثامن** وهو الخلاف عند المازني بين جواز النصب في النداء، وهنا لم يحكوا عنه خلافاً في الرفع.

(٢) الكتاب ١/٣٢٨.

والرابع: أن يكون علماً ومنه قول رؤبة:

بِنَا تَمِيْماً يُكْشَفُ الضَّبـابُ

ـ **وقال المكودي: «ومع هذا فقد أَجْحَفَ النَّاظم بهذا الباب إذ لم يصرح بما يتعلَّق به من المعنىٰ والإعراب**، وحاصله أن المختصَّ علىٰ قسمين:

ـ **قسم مبني علىٰ الضّمّ**، وهو: أيُّها الفتىٰ ونحوه، وبُني لشبهه بالمنادىٰ لفظاً، وموضعه نصب بفعل واجب الحذف، فإذا قلت: أنا أفعل كذا أيُّها الرجلُ، فتقدير عامله: أخصُّ بذلك أيُّها الرجل، والمراد بأيها: المتكلم نفسه.

ـ **وقسم مُعْرَبٌ نصباً**، وهو المضاف، وذو الألف واللام، نحو: **نحن العربَ أقرىٰ الناس للضيف**، نحن: مبتدأ، أقرىٰ الناس خبره. العربَ: منصوب بفعل واجب الحذف تقديره أخص...».

وأكمل حديثه بإعراب الحديث «**نَحْنُ مَعَاشِرَ الأَنْبِيَاء...**»

ـ الاختصاصُ كنداء[1]: مبتدأ وخبر، دون: نعت لـ«نداء»، يا: مضاف إليه، كأيّها: الكاف جارة لقول محذوف، أي: وذلك كقولك. أيّ: مبنية علىٰ الضم في محل نصب بأخصُّ محذوفاً، ها: حرف تنبيه عوضاً عمّا تستحقه أيّ من الإضافة، الفتىٰ: نعت لأيّ، مرفوع بضمة مقدَّرة علىٰ الألف، بِإِثْرِ: في موضع الحال من «أيُّها»، ارْجُونِيَا: فعل أمر من رجا يرجو، وفاعله مستتر فيه، والنون للوقاية، والألف للإطلاق، والياء مفعول به، والمجموع مضاف إليه علىٰ إرادة اللَّفظ.

ـ وقد يُرَىٰ: قد: حرف تقليل، يُرَىٰ: مضارع مبنيّ للمفعول بمعنىٰ يُوْجَد متعدٍّ لاثنين، ذا: اسم إشارة نائب عن الفاعل، وهو المفعول الأول، دون: في موضع

(١) إعراب الألفيّة/١٢٧.

الحال من «ذا»، أيّ: مضاف إليه، تلوَ: مفعول ثان لـ«يُرَىٰ»، أل: مضاف إليه، كمثل: خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك كمثل، والكاف زائدة، ومثل: مضاف لمحذوف.

ـ نحن: مبتدأ، العُرْبَ: مفعول بفعل محذوف وجوباً تقديره «أخصُّ»، والجملة معترضةٌ بين المبتدأ والخبر، أَسْخَىٰ: خبر «نحن»، مَن: موصول مضاف إليه، بَذَل: صلة «مَن».

ـ والتقدير: وقد يُرَىٰ هذا المنصوب علىٰ الاختصاص تالياً لـ«أل» حال كونه دون «أي»، وذلك نحو قوله: نحن العُرْبَ أَسْخَىٰ مَن بذل.



٥٢ ـ التَّحْذِيرُ وَالْإِغْرَاءُ

٦٢٢. «إِيَّاكَ وَالشَّرَّ» وَنَحْوَهُ نَصَبْ ❁ مُحَذِّرٌ بِمَا اسْتِتَارُهُ وَجَبْ

ـ ذكر التحذير[١] والإغراء بعد باب النداء لأنَّ الاسم في التحذير والإغراء مفعول به بفعل لا يجوز إظهاره كالمنادىٰ، وذكر المكودي أنه ساق هذين بعد الاختصاص لشبههما به في أنهما منصوبان بفعل لا يظهر.

والتحذير: هو تنبيه المخاطب علىٰ أمر مكروه يجب الاحتراز منه.

والإغراء: تنبيه المخاطب علىٰ أمر محمود ليرتكبه. وعند المكناسي: «هو إلزام المخاطب العكوف علىٰ ما يُحْمَدُ عليه، يعني من صلة رحم وحفظ عهد، ونحوهما».

❁ والتحذير يكون بثلاثة أشياء:

١ ـ إِيَّاك وأخواته.

٢ ـ ما ناب عنه من الأسماء المضافة إلىٰ ضمير المخاطب.

٣ ـ الثالث: ذكر المحذَّر منه.

---

(١) توضيح المقاصد ٤/٦٦ ـ ٦، وشرح ابن النَّاظم/٢٣٥، وشرح ابن عقيل ٣/٣٠٠، وشرح الأشموني ٢/١٩٢ ـ ١٩٣، «وحكم الضمير في هذا الباب مؤكداً أو معطوفاً عليه حكمه في غيره نحو: إيّاك نفسك أن تفعل، وإيّاك أنت نفسك أن تفعل، وإيّاك زيداً أن تفعل، وإيّاك أنت وزيداً أن تفعل»، وشرح الهواري ٤/٥٦، والمقاصد الشّافية ٥/٤٧٥، وشرح المكودي ٢/٦٣٧ ـ ٦٣٨، وشرح ابن طولون ٢/١٥١ ـ ١٥٢، وأوضح المسالك ٣/١١٢ ـ ١١٣، وشرح المكناسي ٢/٢٣٨.

وأشار بالبيت إلىٰ التحذير بإيّاك نحو قولك: **إيّاكَ والشَّرَّ**، ونحوه من الضمائر المنصوبة المنفصلة: وهو إياكِ، وإياكما، وإياكم، وإياكُنّ.

وفي هذه الحالة يجب استتار الناصب له وللمحذَّر منه سواء كان المحذَّرُ منه معطوفاً عليه بالواو، نحو: إياك والشَّرَّ، أو غير معطوف عليه، نحو: **إياك الأسدَ**، **وإياك من الأسدِ**، أو مكرراً، نحو: قول المفضَّل بن عبد الرحمن القرشي:

إِيَّــاكَ إِيَّــاكَ المِــرَاءَ فَإِنَّــهُ ❊ إِلَــىٰ الشَّــرِّ دَعّــاءٌ وَلِلْشَّــرِّ جَالِــبُ

ـ وقيل: هو علىٰ حَذْف الجار للضَّرورة، وقيل: علىٰ حَذْف العاطف للضَّرورة، وقيل: إنه بدل من إيّاك، وقيل: أُضمر له ناصب آخر بعد إِيَّاك، أي: **إِيَّاك إِيَّاك اتَّقِ المراء**.

ـ **قال ابن النَّاظم**: «وقد كثر التحذير بهذا اللفظ فجعلوه بدلاً من اللفظ بالفعل، والتزموا معه إضمار العامل سواء كان معطوفاً عليه نحو: إِيَّاك والشَّرَّ، أو مكرراً، نحو: إِيَّاك إِيَّاك المراء، أو مفرداً، نحو: إِيَّاك الأسدَ، تقديره: «أُحذرك الأسد...»، «وَإِيَّاك والشر: اتّق»، ونحوه».

ـ **قال المرادي**: «واختُلف في إعراب ما بعد الواو فقيل:

ـ هو معطوف علىٰ إيّاك، والتقدير: اتقِ نفسك أن تدنو من الشرّ والشَّرّ أن يدنو منك، وهذا مذهب كثير، منهم السيرافي واختاره ابن عصفور...،

ـ وذهب ابن طاهر وابن خروف إلىٰ أنّ الثاني منصوب بفعل آخر مضمر، فهو عندهما من قبيل عطف الجمل.

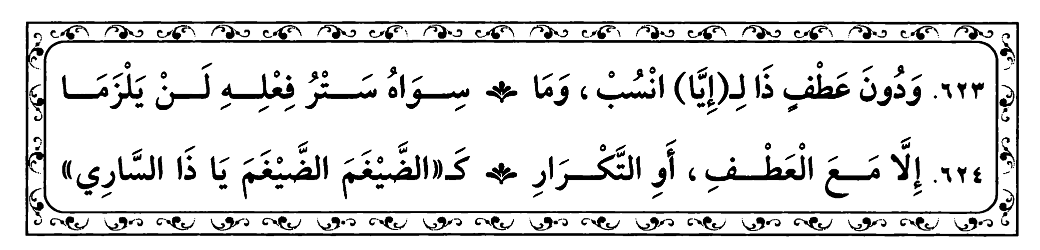
ـ واختار في شرح التسهيل[1] مذهباً ثالثاً، وهو أن الثاني معطوف عطف مفرد

(١) أخذت هذا عن المرادي، ولم أجد الباب في شرح التسهيل، وقد ذكر المحققان أنه غير مثبت في=

لا على التقدير الأول، بل على تقدير: احذر تَلَاقي نفسِك والشّر، فحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه، ثم قال: **ولا شكّ في أن هذا أقلّ تكلفاً فكان أولى.**

ـ إيّاك[1] والشر ونحوه: مفعول بـ«نصب»، ونَصَب: فعل ماض، مُحَذِّرٌ: فاعل نصب، بما: متعلّق بـ«نصب»، وهو موصول اسمي، استتاره: مبتدأ، وجب: خبر المبتدأ، والجملة صلة «ما».

وقال الهواري: محذراً اسم مفعول، وهو حال من إيّاك كذا!



٦٢٣. وَدُونَ عَطْفٍ ذَا لِـ(إِيَّا) انْصُبْ، وَمَا ✽ سِوَاهُ سَتْرُ فِعْلِهِ لَنْ يَلْزَمَا

٦٢٤. إِلَّا مَعَ الْعَطْفِ، أَوِ التَّكْرَارِ ✽ كَـ«الضَّيْغَمَ الضَّيْغَمَ يَا ذَا السَّارِي»

ـ الإشارة[2] بـ«ذا» للنصب بإضمار فعل لا يظهر، وهذا يعني أنَّ «إِيَّاك» وأخواتها غير معطوف عليها تنصب بفعل واجب الحَذْف، نحو: إِيَّاكَ مِنَ الشَّرِّ.

ـ **وقوله: وما سواه**، شمل النَّوعين: أيْ: ما ناب عن «إِيَّا» مع الأسماء المضافة لضمير المخاطب، والمحذَّر منه.

ومن هذا قوله: «سَتْرُ فِعْلِهِ لَنْ يَلْزَمَا» أيْ: أنهما منصوبان بفعل مضمر، ويجوز

= الشرح، وانظر التسهيل/١٩٢، وشرح التسهيل ٣/٤٣٥، وانظر شرح التسهيل لناظر الجيش ٣٦٧٣/٧ والنص فيه.

(١) إعراب الألفيَّة/١٢٧، والمقاصد الشَّافية ٥/٤٧٥، وشرح الهواري ٤/٥٦.

(٢) توضيح المقاصد ٤/٦٥ ـ ٧٠، وشرح ابن النَّاظم/٢٣٥ ـ ٢٣٦، وشرح المكودي ٢/٦٣٨ ـ ٦٣٩، وشرح ابن طولون ٢/١٥٣ ـ ١٥٤، وشرح الأشموني ٢/١٩٣ ـ ١٩٤، وأوضح المسالك ٣/١١٣، وشرح الهواري ٤/٥٦ ـ ٥٧، والمقاصد الشَّافية ٥/٤٧٨، وإرشاد السَّالك ٢/٨٨٤، وشرح المكناسي ٢/٢٣٨.

إظهاره فتقول: «رأسَك» فيكون منصوباً بفعل محذوف، ولك إظهاره فتقول: **نَحِّ رَأْسَك**.

وتقول في المحذَّر منه: **الأَسَدَ**، ولك إظهار العامل فتقول: **احْذَر الأَسَدَ**.

ـ **قال المرادي**: «وإن كان التحذير بغير «إيّا» لم يلزم الإضمار **إلَّا مع العطف**، نحو[1]: **مازِ رأسَك والسَّيْف، والشيطانَ وكيدَه**.

أو التكرار نحو: رأسَك رأسَك، الأسدَ الأسدَ.

وإلى هذا أشار بقوله:

وَمَا ❁ سِوَاهُ سَتْرُ فِعْلِهِ لَنْ يَلْزَمَا

إِلَّا مَعَ الْعَطْفِ، أَوِ التَّكْرَارِ ❁ ......

ومَثَّل للتكرار بقوله: «كَـ«**الضَّيْغَمَ الضَّيْغَمَ يَا ذَا السَّارِي**»، والضَّيغم الأسد».

ـ **وقال المرادي**: «فإن قلت: ما علَّة التزام الإضمار مع «إيّا» مطلقاً، ومع غيرها في العطف والتكرار؟ قلتُ: علّة التزامه مع «إيّا» كثرة الاستعمال، فشابهت بذلك الأمثال، وغيرها ليس كذلك. إلَّا أنَّ العطف والتكرار جُعِل كالبدل من اللفظ بالفعل، فلذلك وجب إضماره معهما».

ـ **وقال ابن النَّاظم**: «ولا يجوز إظهار العامل لكون العطف كالبدل من اللفظ به. وتقول: رأسَك رأسَك، فتنصبه باللازم إضماره؛ لأن التكرار بمنزلة العطف...».

ـ **وذكروا شاهداً للعطف قوله تعالى**[2]: ﴿نَاقَةَ ٱللَّهِ وَسُقْيَٰهَا﴾.

---

(١) **أراد مازن قِ أسك واحذر السيف. ومازن: أبو قبيلة فَرُخِّم.**
وقال المكناسي ٢/٢٣٨: «وقيل أراد يا مازن: فرخِّم ثم رُخِّم» كذا.

(٢) سورة الشمس ٩١/١٣.

ناقة: منصوب علىٰ التحذير، فهو مفعول به لفعل محذوف وجوباً، أي: احذروا ناقة الله فلا تقربوها.

ـ **قال أبو حيان**[1]: «... ومما يجب إضمارُ عامله لأنه قد عطف عليه فصار حكمه حكم المكرر كقولك: **الأسدَ الأسدَ**...».

ـ **وذكر المرادي**: أنه لا يُعطَف في هذا الباب إلَّا بالواو، وأنه لا يُحْذَفُ العاطفُ بعد إيَّاك إلَّا والمحذور مجرور بمن نحو: **إيّاك من الشَّر**، وتقديرها مع «أن تفعل» كاف، نحو: إيَّاك أن تفعل، أي: إيَّاك من أن تفعل.

ـ دون[2]: متعلِّق بـ«انسب»، عطف: مضاف إليه، ذا: مفعول مقدَّم بـ«انْسُب»، لإيّا: متعلِّق بـ«انْسُب»، انْسُب: فعل أمر، ما: مبتدأ، سواه: صلة «ما»، سَتْرُ: مبتدأ ثانٍ، فعله: مضاف إليه، جملة «لن يلزما» خبر «ستر»، والجملة خبر الأول.

ـ إلَّا: إيجاب لنفي «لن»، مع: متعلّق بـ«يلزم»، العطف: مضاف إليه، أو التكرار: معطوف علىٰ ما قبله، كالضَّيْغَم: أي: وذلك كقولك: الضَّيْغَم، فهو خبر لمبتدأ محذوف، والضَّيْغَم: منصوب بفعل واجب الحذف. الضَّيْغَم: تكرار وتوكيد للأول، يا: حرف نداء، ذا: اسم إشارة منادىٰ مفرد[3]، السَّاري: نعت «ذا». **وعند الهواري: «يا ذا الساري»: تتميم**[4].

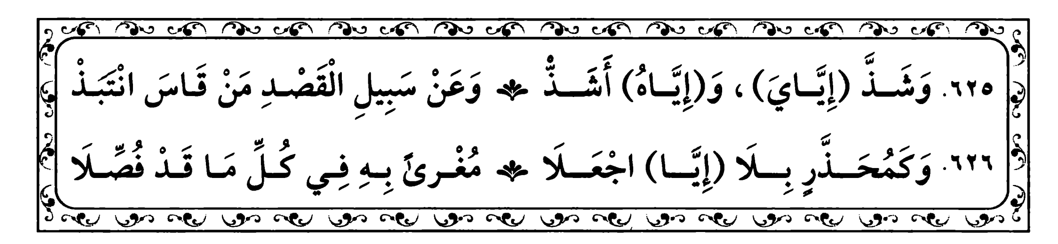
---

(١) التفصيل في إعراب آيات التنزيل ٣٠/٢٩٧ ـ ٢٩٨.

(٢) إعراب الألفية/١٢٧، وشرح المكودي ٢/١٣٩.

(٣) قال الأزهري: منادىٰ مفرد مبني علىٰ الضم تقديراً، ومثله عند الشيخ محمد: منادىٰ مبني علىٰ ضم مقدّر في محل نصب كذا!!. وقد قُدِّر الضم في مثل سيبويهِ: مفرداً علماً.

(٤) شرح الهواري ٤/٥٧.



ـ المعروف في التحذير أنه يراد به المخاطب(١):

ـ وقد ورد للمتكلم كقول من قال(٢): **«إيَّايَ وأن يَحْذِف أَحَدُكم الأرنبَ»**.

أي: إياي نحِّ عن حَذْف الأرنب، ونحِّ حَذْف الأرنب عن حضرتي، وهو على هذا جملة واحدة.

وهو عند الزَّجّاج جملتان، والتقدير: إيّاي وَحَذْف الأرنب، وإِيَّاك وَحَذْف أحدكم الأرنب، ومنه قول عمر رضي الله عنه: **«إياي ونعَمَ ابن عفّان»**.

ـ وقد ورد للغائب(٣) **«إذا بلغ الرَّجل السِّتين فإِيَّاه وَإِيَّا الشَّوابّ»**، وشذَّ فيه اتصاله باسم ظاهر. ونقل هذا القول عن الخليل، وذكر أنَّه حَدّثه به من لا يَتّهم أنه سمع أعرابياً يقول...

ـ وقوله: وَعَنْ سَبِيلِ الْقَصْدِ مَنْ قَاسَ انْتَبَذْ:

يقتضي منع القياس على إيّاه وإيّاي، فلا يُسْتعمل إلَّا حيث سُمِع، والظاهر عند

---

(١) توضيح المقاصد ٤/٧١ ـ ٧٤، وشرح ابن طولون ٢/١٥٤ ـ ١٥٥، وأوضح المسالك ٣/١١٣، وشرح المكودي ٢/٦٤٠، وشرح ابن عقيل ٣/٣٠٠ ـ ٣٠١، وشرح الأشموني ٢/١٩٥، والمقاصد الشَّافية ٥/٤٨٥ **«وحكى... سيبويه أن بعضهم يقال له: إيّاك، فيقول: إيّاي، كأنه قال: إيّايَ أَحفظُ وَأَحْذَرُ»**. وإرشاد السَّالك ٢/٨٨٦ ـ ٨٨٧، وشرح ابن النَّاظم/٢٣٦.

(٢) وهو أثر مرويّ عن عمر رضي الله عنه.

(٣) الكتاب ١/١٤١.

النَّاظم جوازه في التسهيل[1].

* **وفي البيت الثاني تحدَّث عن الإغراء**، وقد تقدَّم تعريفه، وذكر هنا أنّ حكمه حكم المحذَّر في جميع ما تقدَّم، فهو منصوب بفعل مضمر، وحكم ناصبه في وجوب الإضمار وجوازه كحكم ناصب المحذَّر به، فيجب إضماره مع العطف نحو: **الأهلَ والولد**.

والتكرار نحو قول مسكين الدارمي:

أَخَـاكَ أَخَـاكَ إِنَّ مَـنْ لَا أَخَـا لَـهُ ❊ كَسَـاعٍ إِلَـىٰ الهَيْجَـا بِغَيْـرِ سِـلَاحِ

ـ ويجوز إظهار الفعل مع الإفراد، تقول: أخاك، والزم أخاك.

وَأَمَّا «إِيَّاك» فلا نصيب له في الإغراء، ولذا قال: «بِلَا إِيَّا».

ـ **قال ابن هشام: «ويُقال: الصلاةَ جامعةً»**[2]، فتنصب الصلاة، بتقدير: احضروا، وجامعةً علىٰ الحال، ولو صُرِّح بالعامل لجاز».

ـ وشذَّ إيّايَ[3]: فعل وفاعل، وإياه أشذّ: مبتدأ وخبر، أي: وإِيَّاه أشذ من إِيَّاي، عن سبيل: متعلِّق بـ«انتبذ»، القصد: مضاف إليه، ومَن: موصول مبتدأ، قاس: صلة «مَن»، انتبذ: خبر المبتدأ.

---

(١) انظر التسهيل/١٩٢.

(٢) قال المرادي: وقد يرفع المكرر في الإغراء والتحذير... وأجاز الفراء الرفع في قوله تعالىٰ: ﴿نَاقَةَ ٱللَّهِ وَسُقْيَٰهَا﴾ [الشمس ٩١/١٣] علىٰ إضمار هذه، وتوضيح المقاصد ٤/٧٣ ـ ٧٤، وشرح ابن طولون ٢/١٥٦، في حديثه عن «الصلاة جامعة»: «ولو رفعا علىٰ الابتداء والخبر لجاز»، وفي معجم القراءات ١٠/٤٥٦ **«وقرأ زيدُ بن علي «ناقةُ» بالرفع، وهو علىٰ التحذير أيضاً، أي: همكم ناقةُ الله وسقياها، فلا تعقروها ولا تستأثروا بالسُّقيا عليها»**، وانظر شرح الأشموني ٢/١٩٦.

(٣) إعراب الألفيَّة/١٢٧ ـ ١٢٨، وشرح المكودي ٢/٦٤١.

ـ قال الشَّاطبي: «كأنه قال: ومن قاس فقد خرج عن طريق العدل والصَّواب».

ـ وكمحذر: في موضع المفعول الثاني لـ«اجْعَلْ» مقدَّماً عليه، بلا إيّا: متعلّق بمحذوف، وعند المكودي متعلِّق بـ«اجعل»، اجعلا: فعل أمر، والألف فيه بدل من النون الخفيفة، مُغْرىً: مفعول «اجْعَل»، ما: موصول مضاف إليه، قد فُصِّلا: صلة «ما».



٥٣ ـ أَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ وَالْأَصْوَاتِ

٦٢٧. مَا نَابَ عَنْ فِعْلٍ كَـ(شَتَّانَ) وَ(صَهْ) ❊ هُوَ اسْمُ فِعْلٍ، وَكَذَا (أَوَّهْ) وَ(مَهْ)

٦٢٨. وَمَا بِمَعْنَىٰ (افْعَلْ) كَـ(آمِينَ) كَثُرْ ❊ وَغَيْرُهُ كَـ(وَيْ) وَ(هَيْهَاتَ) نَزُرْ

❊ **أسماء الأفعال**[1] **ألفاظ تقومُ مقامَ الأفعال في الدلالة علىٰ معناها وعملها**، وهذا المبوَّب عليه **أسماء عند البصريين** لدخول التنوين عليهما من غير ضرورة، **وأفعالٌ عند الكوفيين** للزومها الإسناد.

ـ وذكر **المرادي** أنَّ بعض البصريين ذهب إلىٰ أنها أفعال استُعملت استعمال الأسماء. ثم قال: «**والصَّحيح أنها أسماء** لقبولها بعض علامات الأسماء كالتنوين والتعريف، ولعدم قبولها علامات الأفعال، ولورودها علىٰ أوزان تخالف أوزان الأفعال».

❊ **وأما من حيث الإعراب:**

ـ **فذهب كثير ومنهم الأخفش إلىٰ أنَّ أسماء الأفعال لا محل لها من الإعراب**،

---

(١) أخذتُ هذه المقدمة من توضيح المقاصد ٧٥/٤، وانظر مثل هذا في شرح الأشموني ٩٨/٢، وشرح المكودي ٦٤٢/٢ ـ ٦٤٣، وشرح ابن النَّاظم/٢٣٦ ـ ٢٣٧ **وأَوَّه بمعنىٰ أتوجّع، وَوَيْ، وَوَاها، وَوَا بمعنىٰ أعجب**. وأوضح المسالك ١١٦/٣، والمقاصد الشَّافية ٤٩٤/٥، وشرح ابن الوردي ٥٧٦/٢، وإرشاد السَّالك ٨٨٩/٢، وشرح ابن طولون ١٥٩/٢ ـ ١٦٠، وشرح ابن عقيل ٣٠٢/٣ ـ ٣٠٣.

وهو مذهب المصنِّف، ونسبه بعضهم إلىٰ الجمهور.

ـ **وذهب المازني** ومن وافقه إلىٰ أنها في موضع نصب، ونقل عن سيبويه.

ـ ونقل القولان السابقان عن الفارسي.

ـ **وذهب بعض النحويين** إلىٰ أنها في موضع رفع بالابتداء، وأَغْنَىٰ مرفوعها عن الخبر كما أَغْنىٰ في «أقائم الزيدان».

ـ **وقوله: مَا نَابَ عَنْ فِعْلٍ شمل اسم الفعل، واسم الفاعل، والمصدر النائب عن الفعل.**

ـ **قال المكودي**: «وخرج بالمثل اسم الفاعل والمصدر، لأن معناه «كشتّان» في كونه غير معمول، **ولا فضلة، فهو تتميم للحد...**».

واحتوىٰ البيت علىٰ أربعة أسماء:

١ ـ شتَّان: بمعنىٰ «بَعُدَ» أو «افْترق».

٢ ـ صَهْ: بمعنىٰ اسكتْ.

٣ ـ أَوَّه: بمعنىٰ أتوجَّعُ.

٤ ـ مَهْ: بمعنىٰ اكفُفْ.

ـ وقوله في البيت الثاني: وَمَا بِمَعْنَىٰ (افْعَلْ) كَـ(آمِينَ) كَثُرْ:

ـ يعني أنَّ ورود اسم الفعل في كلام العرب بمعنىٰ الأمر كثير، وعَنَىٰ بالكثرة أنَّ منه نوعاً مقيساً، نحو: فعالِ كنزالِ من الثلاثي، وكتابِ، وضرابِ. وشذَّ صوغه من الرباعي.

ـ وليس بعضه مقيساً ومثّل له بآمين[1]: ومعناه: استجبْ.

ـ **ثم قال: وَغَيْرُهُ كَـ(وَيْ) وَ(هَيْهَاتَ) نَزُرْ:**

يعني أنَّ اسم الفعل إذا لم يكن بمعنى الأمر قليل، وشمل «غيره» ما كان بمعنى المضارع، ومثَّله بـ«وَيْ»، ومعناه: أتعجَّب.

وما بمعنى الماضي، ومثَّله بـ«هَيْهات»[2] ومعناه: بَعُدَ.

ومن شواهد هذا الباب قول أبي النجم:

وَا بِأَبِـي أَنْـتِ وَفَـوكِ الأَشْنَـبُ

وتلحقه كاف الخطاب كقول عنترة:

وَلَقَـدْ شَـفَىٰ نَفْسِـي وَأَبَـرأَ سُـقْمهَا ❊ قيـلُ الفَـوَارِسِ وَيْـكَ عَنْتَـر أَقْـدِمِ

وأما في الآية[3]: ﴿هَيۡهَاتَ هَيۡهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾ **فهي عند الزَّجَّاج بمعنى البُعد، وزعم أنها في موضع رفع، وزعم المبرّد أنها ظرف غير متمكن وبُني لإبهامه، وعند الباقين اسم فعل.**

ـ ما[4]: موصول اسمي مبتدأ أول، وجملة «ناب» صلة «ما»، عن فاعل: متعلِّق بـ«ناب»، وكشتَّان: في موضع الحال من فاعل «ناب» المستتر، صه: معطوف على «شتّان»، وهو: مبتدأ ثانٍ، اسم: خبره، والجملة خبر المبتدأ الأول، فعلٍ:

---

(١) أمين، وآمين على وزن فاعيل. وقيل: على هذه اللغة إنه أعجمي.

(٢) بفتح التاء عند الحجازيين، وبنو تميم يكسرونها، وعقيل تضمها. شرح ابن طولون ٢/١٦٠.

(٣) سورة المؤمنون ٢٣/٣٦، وانظر الأقوال فيها في كتابنا: التفصيل في إعراب آيات التنزيل ١٨/٥٤ ـ ٥٥.

(٤) إعراب الألفية/١٢٨، وشرح المكودي ٢/٦٤٣.

مضاف إليه، وكذا: خبر مقدَّم، أَوَّه: مبتدأ مؤخَّر، مَهْ: معطوف علىٰ «أَوَّه».

ـ وما: اسم موصول مبتدأ، بمعنىٰ: صلة «ما»، افعَلْ: مضاف إليه، كآمِينَ: خبر مبتدأ محذوف، أي: وذلك كآمين، وهي جملة معترضة بين المبتدأ وخبره، وجملة كثر: خبر المبتدأ «ما»، وغيره: مبتدأ، كَوَيْ: أي وذلك كقولك وَيْ، فهو خبر لمبتدأ محذوف، وهيهات: معطوف علىٰ «وَيْ»، وجملة «نَزر» خبر «غير».

٦٢٩. وَالْفِعْـلُ مِـنْ أَسْـمَائِهِ (عَلَيْكَـا) ✿ وَهَكَـذَا (دُونَـكَ) مَـعْ (إِلَيْكَـا)

ـ أي: من اسم[1] الفعل نوع هو في الأصل جار ومجرور: **عليك، إليك، كذاك، كما أنت.**

ـ أو ظرف ومجروره نحو: عندك، ولديك، ودونك، ووراءك، وأمامك، ومكانك، وبَعْدَك.

وهذان النوعان من باب المنقول.

ـ قال ابن النَّاظم: «من جملة أسماء الأفعال ما كان أصله ظرفاً أو حرف جرّ، ثم خرج عن ذلك وصار بمنزلة صَهْ ونزالِ في الدلالة علىٰ معنىٰ الفعل وتحمل ضمير الفاعل».

وعليك: بمعنىٰ الزمْ، ويتعدَّىٰ بنفسه، قال تعالىٰ[2]: ﴿عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾،

---

(١) توضيح المقاصد للمرادي ٨١/٤ ـ ٨٣، وشرح المكودي ٦٤٤/٢، وأوضح المسالك ١١٨/٣، وشرح ابن طولون ١٦١/٢، وشرح ابن النَّاظم/٢٣٧، وشرح ابن عقيل ٣٠٢/٣، وشرح الأشموني ٢٠١/٢، وإرشاد السَّالك ٨٩٤/٢، والمقاصد الشَّافية ٤٩٩/٥، وشرح ابن الوردي ٢٤٣/٢، روىٰ الأخفش عن فصحاء العرب: **عليَّ عبدِ الله زيداً؛ بجر عبد الله. وفيه إبدال الظاهر من ضمير الحاضر دون شرط**»، وشرح الهواري ٦٢/٤ ـ ٦٣، وفيه نص الأخفش.

(٢) سورة المائدة ١٠٥/٥.

وبالباء: عليك بزيد.

إليك: بمعنىٰ تنحَّ، وهو لازم عند البصريين، وزعم ابنُ السِّكِّيت والكوفيون أنها تتعدىٰ. تقول: إليك زيداً، أي أمسك زيداً.

كما أنت: بمعنىٰ انتظر، حكىٰ الكسائي: كما أنت زيداً، أي: انتظر زيداً.

ـ **عندك**: بمعنىٰ خُذْ، ولديك: بمعنىٰ خُذْ، وهي متعدِّية: لديك زيداً، **دونك**: بمعنىٰ[1] خذ المتعدّي، وبمعنىٰ تأخر أيضاً.

وراءك: بمعنىٰ تأخَّر، أمامك: تقدَّم، مكانك: اُثْبُتْ، بَعْدَكَ: تأخَّر.

واختُلف في كاف «عليك» وأخواته، فهي عند الكسائي في محل نصب، وعند الفرّاء في موضع رفع.

ومذهب البصريين أنها في موضع جَرّ، وذكر المرادي أنه الصَّحيح.

ـ وفي كل واحد من هذه الأسماء مع الضمير المجرور ضمير رفع مستتر هو الفاعل، ولك في التوكيد أن تؤكِّد الكاف بالمجرور فتقول: عليك نفسِك، وأن تؤكد المستتر بالمرفوع فتقول: عليك أنت نفسُك.

ولا يُستعمَلُ هذا النوع غالباً إلَّا مُتَّصلاً **بضمير المخاطب**، وشذَّ: عليَّ، بمعنىٰ أولني، وإليّ: بمعنىٰ أتنحَّىٰ، وعليه: بمعنىٰ ليلزم. وحكىٰ الأخفش: عليَّ عبدِ الله زيداً. وهو غريب[2]. كذا عند ابن النَّاظم.

ـ وأجاز الكسائي قياس بقية الظروف علىٰ المسموع بشرط الخطاب، نحو:

---

(١) قالت تميم للحجاج: «أقبِرنا صالحاً، وكان قد صلبه، فقال: دونكموه». المقاصد الشَّافية ٥/٥٠٣.

(٢) وهو شاذ عند الهواري ٢/٦٣.

خلفك وقدامك، ونقل هذا عن الكوفيين، وقصر ذلك البصريون على السَّماع.

ـ والفعل[١]: مبتدأ أول، من أسمائه: خبر مقدَّم لمبتدأ مؤخّر وهو «عليكا»، وجملة: عليك من أسمائه خبر «الفعل»، هكذا: خبر مقدَّم، دونك: مبتدأ مؤخّر، مع: متعلِّق بحالٍ محذوفة، إليكا: مضاف إليه، والألف في عليكا وإليكا للإطلاق.

٦٣٠. كَـذَا (رُوَيْـدَ، بَلْـهَ) نَاصِـبَيْنِ ❊ وَيَعْمَـلَانِ الْخَفْـضَ مَصْـدَرَيْنِ

ومن هذه الأسماء ما يُسْتَعْمَلُ اسم فعل ومصدراً، وهو[٢]: رُوَيد، وبَلْهَ.

ـ **فالأول**: استعمل فعله وهو «رُوَيْد»، ومصدر أهمل فعله وهو: «بَلْه».

ـ **رُوَيْد**: ويُستعمل اسم فعل أمر، ومصدراً.

١ ـ **أن يكون مبيناً على الفتح**: وإن وليه مفعول نصب نحو:

رُوَيدَ زيداً، أي: هو اسم فعل بمعنى أَمْهِلْ.

٢ ـ **أن يكون معرباً منصوباً إِمَّا مضافاً**: رويدَ زيدٍ، أو منوناً منصوباً، نحو: رُوَيْداً زيداً، وهو هنا مصدر؛ لأنه لو كان اسم فعل لكان مبنياً.

---

(١) إعراب الألفيَّة/١٢٨، وشرح المكودي ٦٤٤/٢.

(٢) توضيح المقاصد ٨٤/٤ ـ ٨٥ «**وذكر بعضهم أنه يرد بمعنى «دَعْ»، ومنه: لو أردتَ الدَّراهم لأعطيتك رُوَيْد ما الشِّعر، أي فَدَع الشعر، ويجوز ألَّا تُزاد ما**». وشرح الأشموني ٢٠٢/٢ ـ ٢٠٣، وأوضح المسالك ١١٩/٢، وشرح ابن النَّاظم/٢٣٧ ـ ٢٣٨، وشرح ابن عقيل ٢٠٤/٣، والمقاصد الشَّافية ٥٠٤/٥، معنى بَلْهَ: دع، ومنه في الحديث «**أَعْدَدْتُ لِعِبَادِيَ الصَّالِحِيْنَ مَا لَا عَيْنٌ رَأَتْ، وَلَا أُذُنٌ سَمِعَتْ، وَلَا خَطَرَ عَلَىٰ قَلْبِ بَشَر، بَلْهَ مَا اطَّلَعْتُم عَلَيْهِ**»، وشرح الهواري ٦٠٣/٤، وشرح ابن طولون ١٦١/٢ ـ ١٦٢، وإرشاد السَّالك ٨٩٣/٢ ـ ٨٩٤، وشرح المكودي ٦٤٤/٢ ـ ٦٤٥.

ـ وإذا أُضيف إلىٰ ما بعده فتارةً يُضاف إلىٰ فاعِلِهِ: رويدَ زيدٍ عمراً، وتارة إلىٰ مفعوله: رويد زيدٍ.

ـ وإذا نُوِّن نُصبَ المفعول، ومَنَعَ المبرِّدُ النصب به لكونه مُصَغَّراً: رُوَيْد: تصغير إرواد، أي: أمهله، وهو تصغير ترخيم، وعند الفرّاء هو تصغير رَوْد.

ـ **وإِذَا اسْتُعْمِل مصدراً فله حالان: الأول: ساروا رويداً**، وهو حال من الفاعل، أي: مُرْوِدِين، أو من ضمير المصدر المحذوف، أي: **ساروه رويداً**.

والوجه الآخر أن يكون نعتاً لمصدر مذكور: ساروا سَيْراً رُوَيْداً، أو لمصدر محذوف: نحو ساروا رُوَيْداً.

ـ **وأمّا بَلْهَ؛ قال ابن هشام**: «فإنه في الأصل مصدر مهمل مرادف لـ«دَعْ» و«اترك».

ـ **فهو اسم فعل** بمعنىٰ: دَعْ، وهو مبني نحو: بَلْهَ زيداً.

ـ ويكون **مصدراً** بمعنىٰ تَرْك، النائب عن: اترك، فيستعمَلُ مضافاً، نحو: بَلْهَ زيدٍ، وهو مضاف إلىٰ المفعول، وعند أبي علي مضاف إلىٰ الفاعل.

ـ وأجاز قطرب وأبو الحسن أن يكون بمعنىٰ «كيف» فتقول: بَلْهَ زيدٌ، وفي قول كعب بن مالك:

تَذَرُ الجَمَاجِمَ ضَاحِياً هَامَاتُها ❁ بَلْهَ الأَكُفِّ كَأَنَّهَا لَمْ تُخْلَقِ

بالنصب على أنه اسم فعل، وبالجرّ على أنه مصدر، وبالرفع على أنه اسم فعل، بمعنىٰ اترك[1].

---

(١) وذهب بعض الكوفيين إلىٰ أنّ «بَلْهَ» بمعنىٰ «غير»، وذهب الأخفش إلىٰ أنه حرف جرّ، وعند الكوفيين والبغداديين من أدوات الاستثناء، وما بعدها منصوب علىٰ الاستثناء، وتوضيح المقاصد ٤/ ٨٧، وانظر شرح الأشموني ٢/ ٢٠٢ ـ ٢٠٣.

ـ وقوله: **وَيَعْمَلَانِ الْخَفْضَ مَصْدَرَيْنِ**:

أشار فيه إلى استعمالهما الأصلي، أي: معربين بالنصب دالَّيْن على الطلب، لا على أنهما اسما فعل، ولكن على أنّ كلاً منهما بَدَلٌ من اللَّفظ بفعله.

ـ كذا[1]: خبر مقدَّم، رُوَيْدَ: مبتدأ مؤخَّر، بَلْهَ: معطوف على ما قبله بإسقاط العاطف، ناصبين: حال من الضمير المستتر في المجرور الواقع خبر المبتدأ، يعملان: فعل وفاعل، الخفضَ: مفعول به، مصدرَيْن: حال من فاعل «يعملان».

٦٣١. وَمَا لِمَا تَنُوبُ عَنْهُ مِنْ عَمَلْ ❖ لَهَا، وَأَخِّرْ مَا لِذِي فِيهِ الْعَمَلْ

ـ والرواية في بعض النسخ: «ما لذا» وعند المكناسي ذكر الوجهين.

ـ والمرادُ من البيت أنَّ أسماء الأفعال تعمل[2] عمل الأفعال التي نابت عنها، فترفع الفاعل ظاهراً نحو: **شتّانَ زيدٌ وعمروٌ**، **هيهاتَ زيدٌ**، ويكون فاعلها مضمراً نحو: نَزَالِ.

ـ وتنصب المفعول به إذا كان فيه معنى المتعدِّي: دراكِ زيداً.

ـ وتتعدَّى إليه بحرف الجرّ إذا كان في معنى ما يتعدَّى بذلك.

ـ **وعُدِّي «حَيَّهل»** بنفسه لما كان بمعنى اِئتِ في العمل نحو: **حَيَّهل الثريدَ**.

---

(١) إعراب الألفيَّة/١٢٨، وشرح المكودي ٢/٦٤٥.

(٢) توضيح المقاصد ٤/٨٧، وشرح ابن النَّاظم/٢٣٨، وشرح الأشموني ٢/٢٠٤، وشرح ابن عقيل ٣/٣٠٤ ـ ٣٠٥، وأوضح المسالك ٣/١١٩ ـ ١٢٠، وشرح المكودي ٢/٦٤٦، وشرح الهواري ٤/٦٥، وشرح ابن طولون ٢/١٦٢، والمقاصد الشَّافية ٥/٥٠٩ «وذهب الكسائي إلى جواز التقديم في الباب مطلقاً محتّجاً في ذلك بقوله تعالى: ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ﴾ النساء ٤/٢٤؛ لأن المعنى عنده: عليكم كتاب الله، أي: الزموا، إرشاد السَّالك ٢/٨٩٥، وشرح المكناسي ٢/٢٤٤.

ـ وبالباء لما ناب عن عَجِّل في نحو: **إذا ذكر الصالحون فحَيَّهل بعمر.**

أي: فعجلوا بذكر عمر، وبعلىٰ لما ناب عن أقبل في نحو: **حَيَّهل علىٰ الخير.**

ـ ولم يُسْمَعْ بعد «آمين» مفعول مع كونه بمعنىٰ: «استجبْ».

ـ وقوله: وَأَخِّرْ مَا لِذِي فِيهِ الْعَمَلْ:

يعني أنه يجب تأخير معمول أسماء الأفعال، ولا يُسَوَّىٰ بينها وبين أفعالها في جواز التقديم، فلا يقال: زيداً دَرَاكِ، ويُقال: دراكِ زيداً.

ـ **قال ابن النَّاظم:** «هذا مذهب جميع النحويين إلَّا الكسائي فإنه أجاز فيه ما يجوز في الفعل من التقديم والتأخير» ونقله بعضهم عن الكوفيين.

ـ وما[1]: موصول مبتدأ، لما: صلة «ما» الواقعة مبتدأ، وما: الثانية المجرورة باللام موصول اسمي. وذكر المكودي أنَّ «ما» في قوله: ما لذي، زائدة ولا يجوز أن تكون موصولة. وتعقَّبه الأشموني فقال: وليس كذلك بل: ما: موصولة. تنوب: صلة «ما» عنه متعلِّق بـ«تنوب»، من عمل: متعلِّق بحال محذوفة، أَخِّر: فعل وفاعل، ما: مفعول به، لذي: خبر مقدَّم للعمل متعلِّق بالعمل، ويجوز العكس. العمل: مبتدأ مؤخَّر.

٦٣٢. وَاحْكُمْ بِتَنْكِيرِ الَّذِي يُنَوَّنُ ❊ مِنْهَا، وَتَعْرِيفُ سِوَاهُ بَيِّنُ

ـ **قال ابن النَّاظم**[2]: «لما كانت هذه الكلمات أسماء مضمنةً معاني الأفعال

---

(١) إعراب الألفيَّة/١٢٨ ـ ١٢٩، وشرح المكودي ٦٤٦/٢، وشرح الأشموني ٢٠٤/٢.

(٢) شرح ابن النَّاظم/٢٣٨، وشرح الأشموني ٢٠٦/٢ ـ ٢٠٧، وشرح المكودي ٦٤٧/٢، وتوضيح المقاصد ٨٨/٤، وإرشاد السَّالك ٨٩٦/٢ ـ ٨٩٧، وأوضح المسالك ١٢١/٣، والمقاصد الشَّافية ٥١٥/٥، وشرح ابن طولون ١٦٢/٢ ـ ١٦٣، وشرح ابن عقيل ٣٠٥/٣، وشرح الهواري ٦٥/٤ ـ ٦٦.

كانت كباقي الأسماء، لا تخرج عن كونها معرفة أو نكرة، فما تجرَّد من التنوين معرفة، وما تنوَّن نكرة...».

ـ **وألزموا بعضاً التعريف**، مثل: نَزَالِ، وبَلْهَ، وآمينَ، وشتّانَ، فهي كالمضمرات وأسماء الإشارة مما لزم التعريف.

ـ **وألزموا بعضاً التنكير** كـ: **واهاً، وَيْهاً، إِيْهاً**، بمعنى أتعجَّبُ، وهي بمنزلة أَحَد، ودَيّار، وغيرها مما لزم التنكير.

ـ **واسْتَعْمَلُوا بعضاً بوجهين**، فنُوِّن مقصوداً تنكيره، وجُرِّد مقصوداً تعريفُه، نحو: صَهْ: صهٍ، **أفْ: أفٍّ**، وإيهِ: إيهٍ، مَهْ: مَهٍ. وهذا التنوين يسميه النحويون تنوين التنكير.

ـ وما ذكره النَّاظم هو المشهور، **وذهب قوم إلى أنّ أسماء الأفعال كلها معارف، ما نُوِّن منها، وما لم يُنَوَّن تعريف علم جنس.**

ومعنى التنكير أن يكون مدلول اسم الفعل غير معهود عند المأمور أو المنهي، فكأنه يأمر غير مُعَيَّن، أو ينهاه عنه، والتعريف بخلافه، وهو أن يكون مدلوله معهوداً عند السماع.

فإذا قال: إيهِ بغير تنوين، فكأنه قال له: حَدِّث الحديث الذي أنت فيه، وإذا قال: إيهٍ، فكأنه قال حَدِّث بكل ما تريد. كذا عند الشَّاطبي.

ـ واحكم[1]: فعل أمر، بتنكير: متعلّق بـ«احكم»، الذي: مضاف إليه، وجملة «ينوّن» صلة الذي، منها: متعلّق بـ«يُنَوَّن»، تعريف: مبتدأ، سواه: مضاف إليه، بَيِّن: خبر المبتدأ.

---

(١) إعراب الألفيَّة/١٢٩.

٦٣٣. وَمَـا بِـهِ خُوطِـبَ مَـا لَا يَعْقِـلُ ❁ مِنْ مُشْبِهِ اسْمِ الْفِعْلِ صَوْتاً يُجْعَلُ

٦٣٤. كَذَا الَّذِي أَجْدَىٰ حِكَايَةً كَـ(قَبْ) ❁ وَالْزَمْ بِنَا النَّوْعَيْنِ فَهْوَ قَدْ وَجَبْ

ـ لما فَرَغَ من الحديث عن أسماء الأفعال انتقل إلىٰ **أسماء الأصوات**، وهي ألفاظ أشبهت أسماء الأفعال في الاكتفاء بها، وهي نوعان[1]:

❁ **أحدها ما خوطب به ما لا يعقل**: لزجر، أو دعاء، وإلىٰ هذا أشار بالبيت الأول.

الزجر: **هَلَا**: لزجر الخيل، ومنه قوله:

وأَيُّ جـوادٍ لا يُقـال لَـهُ هَـلَا

عَدَسْ: للبغل، ومنه قول يزيد بن مفرِّغ:

عَـدَس مَـا لِعَبَّـادٍ عَلَيْـكِ إِمَـارَة ❁ نَجَـوتِ وَهَـذَا تَحْمِلِـين طَلِيـقُ

وكَـخْ: للطفل، وفي الحديث: «**كَخ كَخ فإنها من الصَّدقة**».

ـ هَيْد، هَادِ، دَهْ، جَهْ، عَاهْ، عِيه: للإبل.

ـ عاج، وهيخ، وحل، للناقة.

ـ هجا، هج: للكلب، سع: للضأن، جاه: للسَّبع.

ـ **الدعاء**: أوْ: للفرس، عَوْهِ: للجحش، بس: للغنم.

---

(١) شرح ابن النَّاظم/٢٣٨ ـ ٢٣٩، **وهو أكثر الشروح استقصاء لهذه الأسماء، ومنه أخذ ما أخذ الأشموني في شرحه** ٢/٢٠٧ ـ ٢٠٨، وشرح المكودي ٢/٦٤٨ ـ ٦٤٩، وتوضيح المقاصد ٤/٨٨ ـ ٨٩، وشرح ابن عقيل ٣/٣٠٦ ـ ٣٠٧، وشرح الهواري ٤/٦٦ ـ ٦٧، وشرح ابن طولون ٢/١٦٢ ـ ١٦٣، المقاصد الشَّافية ٥/٥١٦، وإرشاد السَّالك ٢/٨٩٧ ـ ٨٩٨.

جوت، جئ للإبل الموردة، نخْ نخْ: للبعير.

❋ **والنوع الثاني، من أسماء الأصوات ما كان حكاية لها**، ومن ذلك:

ـ غاق: للغراب، مَاء «بالإمالة: للظبية، وشِيب: لشرب الإبل، خاز باز: صوت طيران الذباب. وعِيْطِ: للمتلاعبين، وطِيخ: للضحك، وطاق: للضرب، وطَقْ: لوقع الحجارة، وقَبْ: لوقع السَّيْف.

وأشار إلى هذا النوع بقوله: **كذا الذي أَجْدَى حكايةً كَقَبْ**: أي: أَفْهَم حكاية، ثم قال:

.... **وَالْزَمْ بِنَا النَّوْعَيْنِ فَهْوَ قَدْ وَجَبْ**.

ـ **قال المرادي**: «يحتمل أن يريد بالنَّوعين[1] أسماء الأفعال والأصوات، ويحتمل أن يريد نوعي الأصوات، وعِلَّة بناء أسماء الأفعال شبهها بالحروف؛ لأنها عاملة، غير معمولة... **وعِلَّة بناء أسماء الأصوات أنها ليست عاملة ولا معمولة**، فأشبهت الحروف المهملة فهي أحقُّ بالبناء من أسماء الأفعال».

ثم ذكر أنَّ أسماء الأصوات لا ضمير فيها، بخلاف أسماء الأفعال؛ فهي من قبيل المفردات، وأسماء الأفعال من قبيل المركبات.

ـ ما[2]: مبتدأ، به: متعلِّق بـ«خُوطب»، خوطِبَ: ماضٍ مبني للمفعول، ما: نائب عن الفاعل، والجملة صلة «ما» الواقعة مبتدأ، لا: نافية، جملة «يعقل»: صلة «ما» الثانية، النائبة عن الفاعل، من مشبه: حال من الهاء في «به»، اسم: مضاف

---

(١) قال المكودي: «وهو أجود لشموله جميع الباب، إذ البناء في جميع ذلك لازم، ثم قال: وقوله: «فهو قد وجب» تتميم لصحة الاستغناء عنه بقوله: «والزم».

(٢) إعراب الألفيَّة/١٢٩، وشرح المكودي ٢/٦٤٨.

إليه، الفعل: مضاف إليه، صوتاً: مفعول ثان بـ«يجعل» مقدَّم عليه، يُجْعَلُ: مبني للمفعول ونائب الفاعل ضمير مستتر، وهو المفعول الأول، وجملة: يجعل صوتاً؛ خبر المبتدأ الذي هو «ما» في أوّل البيت.

ـ كذا: خبر مقدَّم، الذي: مبتدأ مُؤَخَّر، أَجْدَىٰ: صلة «الذي»، حكاية: مفعول «أَجْدَىٰ»، كَقَبْ: خبر المبتدأ محذوف، الْزم: فعل أمر، والفاعل مستتر، بنا: مفعول «الزم»، النوعين: مضاف إليه، فهو: مبتدأ، قد وَجَب: خبره، وأدخل الفاء في جواب الأمر تشبيهاً بجواب الشرط.



٥٤ ـ نُونَا التَّوْكِيدِ

٦٣٥. لِلْفِعْلِ تَوْكِيدٌ بِنُونَيْنِ هُمَا ❊ كَنُونَي «اذْهَبَنَّ وَاقْصِدَنْهُمَا»

٦٣٦. يُؤَكِّدَانِ (افْعَلْ) وَ(يَفْعَلْ) آتِيَا ❊ ذَا طَلَبٍ، أَوْ شَرْطاً (امَّا) تَالِيَا=

٦٣٧. =أَوْ مُثْبَتاً فِي قَسَمٍ مُسْتَقْبَلَا ❊ وَقَلَّ بَعْدَ (مَا) وَ(لَمْ)، وَبَعْدَ (لَا)=

٦٣٨. =وَغَيْرِ (إِمَّا) مِنْ طَوَالِبِ الْجَزَا/ ❊ ....

ـ للتوكيد نونان[1]: ثقيلة كنون «اذْهَبَنَّ».

وخفيفة كنون «اقْصِدَنْهُما».

ـ وهما أصلان عند البصريين ؛ لتخالف بعض أحكامهما ،

ومذهب الكوفيين أنَّ الخفيفة فرع الثقيلة.

ـ وذكر الخليل أنَّ التوكيد بالثقيلة أشدُّ من الخفيفة.

وقد اجتمعا في قوله تعالى[2]: ﴿ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ ﴾.

---

(١) توضيح المقاصد ٤/٩٠، وشرح الأشموني ٢/٢١٠، وشرح ابن النَّاظم/٢٣٩، وشرح ابن طولون ٢/١٦٥ ـ ١٦٦، وشرح المكودي ٢/٦٥٠ ـ ٦٥٣، وشرح ابن عقيل ٣/٣٠٨ ـ ٣٠٩، وشرح الهواري ٤/٦٨، والمقاصد الشَّافية ٥/٥٢٨ ـ ٥٣٠، وأوضح المسالك ٣/١٢٦ ـ ١٢٧، وإرشاد السَّالك ٢/٩٠٠ ـ ٩٠١، وشرح المكناسي ٢/٢٤٩، وشرح ابن الوردي ٢/٥٧٩.

(٢) سورة يوسف ١٢/٣٢.

ـ وفُهِمَ من قوله في البيت الأول «للفعل» اختصاصه بهما، ونذر توكيد اسم الفاعل كقول رؤبة بن العجاج.

أَقَائِلُنَّ أَحْضِرُوا الشُّهُودَا

وقالوا: هو ضرورة.

ـ وذكر **في البيت الثاني** أنَّ نوني التوكيد يؤكدان **الأمر والمضارع**، ولا يُؤَكَّد **بهما الماضي**، وقد جاء توكيد الماضي إذا كان مستقبل المعنى، قال الشاعر:

دَامَنَّ سَعْدَكِ لَو رَحِمْتِ مُتَيَّمـا ﴿ لَوْلاَكِ لَمْ يَكُ لِلْصَّبَابَةِ جَانِحَا

وأما الأمر: فيؤكّد مطلقاً نحو: اضربنّ زيداً، ومثله في الدعاء، كقول عبد الله ابن رواحةِ:

فَثَبِّتِ الأَقْدَامَ إِنْ لاَقَيْنَا ﴿ وَأَنْزِلَنْ سَكِيْنَةً عَلَيْنَا

* **وأما المضارع** فيؤكَّد بهما حال كونه: «**آتِياً ذَا طَلَب**».

ـ نحو: لِيَقُومَنَّ زيدٌ.

ـ **أو نهياً**: نحو[1]: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ غَٰفِلًا﴾.

ـ **أو عَرْضاً**، نحو: «**أَلَا تنزلَنَّ عندنا**».

ـ **أو تحضيضاً**، نحو:

هَلَّا تَمُنِّنْ بِوَعْدٍ غَيْرَ مُخلفةٍ ﴿ كَمَا عَهدتُك فِي أَيَّامِ ذِي سَلَمِ

ـ **أو تمنيّاً**، نحو:

---

(١) سورة إبراهيم ١٤/٤٢.

فَلَيْتَــكِ يَــوْمَ المُلْتَقَــى تَرَيْنَّنِــي ❁ لِكَـي تَعْلَمِـي أَنِّـي امْـرُؤٌ بِـكِ هَـائِمُ

ـ أَو اسْتِفْهَاماً، كقول الأعشى ميمون بن قيس:

وهَــلْ يَمْنعنِّــي ارْتِيَــادُ الــبِلَا ❁ دِ مِــنْ حَــذَرِ المَــوْتِ أَنْ يَــأْتِيَنْ

أَو دُعاءً، نحو: «لتسقنا الغيث يا إلـهنا».

وقوله:

لَا يَبْعَــدَنْ قَــوْمِي الَّــذِيْنَ هُمُــو ❁ سُــمُّ العُــدَاةِ وَآفَــةُ الجُــزْرِ

وقوله: «أَوْ شَرْطاً (امَّا) تَالِيَا»:

أي: يُؤَكَّد إذا كان شرطاً تابعاً «إِنْ» الشرطيَّة المؤكَّدة بـ«ما»، وهو جائز، كقوله تعالى[١]: ﴿فَإِمَّا تَثْقَفَنَّهُمْ فِي الْحَرْبِ﴾، وقوله تعالى[٢]: ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً﴾، واحترز من الواقع شرطاً بغير «إِمَّا»، فإنَّ توكيده قليل، وسيأتي الحديث عنه.

ـ وقال في البيت الثالث: أَوْ مُثْبَتاً فِي قَسَمٍ مُسْتَقْبَلَا:

أي: في جواب قَسَم غير مفصول من لامه بفاصل نحو[٣]: ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُم﴾.

ـ ولا يجوز توكيد بهما إن كان منفيّاً نحو: والله لا يقومُ زيدٌ، وقوله تعالى[٤]: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَؤُا تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾؛ إذ التقدير: لا تفتأُ.

---

(١) سورة الأنفال ٨/٥٧.

(٢) سورة الأنفال ٨/٥٨.

(٣) سورة الأنبياء ٢١/٥٧.

(٤) سورة يوسف ١٢/٨٥.

وقد جاء توكيد النفيّ في قوله:

تَـــاللهِ لَا يُحْمَــدَنَّ المــرءُ مجتنبــاً ✽ فِعْلَ الكِرَامِ وَلَوْ فَاقَ الـوَرَىٰ حَسَبا

وقالوا: هو شاذّ أو ضرورة.

ولا يُؤَكَّد إذا كان حالاً، فإن أقسم علىٰ الحال صُدِّر باللّام وحدها كقراءة ابن كثير[1]: ﴿لَأُقْسِمُ بِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾.

قال المرادي: ومن منع الإقسام علىٰ فعل الحال أوّل الآية علىٰ إضمار مبتدأ، أي: لأنا أقسم، والمنع مذهب البصريين.

ـ وشرط توكيد المضارع أن يكون غير مقرونٍ بحرف تنفيس؛ فإنه لا يدخله النون نحو[2]: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ﴾.

ـ وكذا إذا كان مفصولاً من اللام نحو[3]: ﴿وَلَئِن مُّتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى ٱللَّهِ تُحْشَرُونَ﴾.

ـ وألّا يقترن بـ«قد» نحو: **والله لقد أظنُّ زيداً منطلقاً**.

ـ **قال المرادي: وتوكيد المضارع ليس بواجب اتِّفاقاً بعد الطلب**، «وأمّا «إمّا» فمذهب سيبويه أنه ليس بلازم، ولكنه أَحْسَنُ؛ ولذا لم يجئ في القرآن بعدها إلّا مؤكَّداً، وإليه ذهب الفارسي وأكثر المتأخرين، وهو الصحيح، وقد كثر مجيئه في

---

(١) سورة القيامة ١/٧٥. وفي كتابي «معجم القراءات ١٠/١٨١ قراءة ابن كثير في رواية القواس وقنبل، والحسن بخلاف عنه، وعيسىٰ بن عمر والأعرج والزهري وابن محيصن وغيرهم... باللام من غير ألف معها. وانظر فيه الآراء في تخريج هذه القراءة.

(٢) سورة الضحىٰ ٩٣/٥.

(٣) سورة آل عمران ٣/١٥٨.

الشعر غير مؤكّد، وذهب المبرّد والزَّجّاج إلىٰ لزوم التوكيد بعد «إِمَّا»...

ـ **وأما بعد القسم فهو واجب عند البصريين بالشروط المذكورة، فلا بد عندهم من اللام والنون، وأجاز الكوفيون تعاقبهما، وقد ورد في الشعر».**

ـ **وقوله في تتمة البيت الثالث: «وَقَلَّ بَعْدَ (مَا) وَ(لَمْ)، وَبَعْدَ (لَا)»:**

يعني أنّ التوكيد بالنون قَلّ بعد هذه الأربعة:

ـ **ما**: قلَّ التوكيد بعد «ما» التي لم تُسْبَق بـ«إِنْ» نحو: «بعين ما أرينَّك» و«**بجهد ما تبلغَنّ**»[1]، وقول الشاعر:

إِذَا مَاتَ مِنْهُم مَيِّت سَرَقَ ابْنَهُ ❊ وَمَنْ عِضَةٍ مَا يَنْبُتَنَّ شَكِيرُهَا

وبأنه قليل قطع ابن النَّاظم.

ـ **لَم**: قال أبو الصّمّاء:

يَحْسَبُه الجَاهِلُ مَا لَم يَعْلَمَا ❊ شَيْخاً عَلَىٰ كُرْسِيِّهِ مُعَمَّمَا

وهو قليل، ونصَّ سيبويه علىٰ أنه ضرورة؛ لأن الفعل بعد «لم» ماضي المعنىٰ كما كان بعد «ربما»[1].

ـ **بعد «لا» النافية»: قوله تعالىٰ**[2]: ﴿وَٱتَّقُواْ فِتۡنَةً لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمۡ خَآصَّةً﴾، **وذلك لشبهها بالناهيّة.**

---

(١) وحكىٰ سيبويه «رُبَّما يقولَنَّ ذلك»، وذكر النَّاظم في شرح الكافية أنه شَذَّ بعد «رُبَّما»، وعلَّل ذلك بأنّ الفعل بعدها ماضي المعنىٰ، ونصَّ بعضهم علىٰ أنَّ إلحاق النون بعدها ضرورة. وكلام سيبويه لا يشعر بذلك. شرح الكافية الشَّافية ٣/١٤٠٧.

(٢) سورة الأنفال ٨/٢٥.

ـ **قال الأشموني**: «وقد زَعَمَ قومٌ أنَّ هذا نهي[1] و«ليس بصحيح»».

ـ **قال ابن النَّاظم**: «ومنهم من زعم أنَّ هذا نهي وليس بشيء...».

ومذهب الجمهور منع التوكيد بالنون بعد «لا» النافية إلَّا في الضرورة، وأجازه المصنِّف وابن جِنِّي.

ـ **وقوله في البيت الرابع: وَغَيْرِ (إِمَّا) مِنْ طَوَالِبِ الْجَزَا**: يشمل «إِنْ» مجرّدة وغيرها، ويشمل كلامه الشرط كقول ابنة مرة الحارثي:

مَــنْ تــثقفَنْ مِــنْهُم فَلَــيْسَ بِآيِــبِ ❊ أَبَــداً وَقَتْــلُ بَنِــي قُتَيْبَــةَ شَــافِ

ـ **والجواب** كقول النجاشي:

ثبــتُّم ثَبَــات الخيزرانِــي فِــي الــوَغَى ❊ حَــدِيْثاً مَتَــى مَــا يَأْتِــكَ الخَيْــرُ يَنْفَعَــا

وقول الكميت بن معروف:

فَمَهْمَــا تَشَــأْ مِنْــهُ فَــزارة تُعْطِكُــم ❊ وَمَهْمَــا تَشَــأْ مِنْــهُ فَــزارة تَمْنَعَــا

ـ وذكر المرادي وغيره أنَّه جاء توكيد المضارع في غير ما ذكر لضرورة الشعر وهو في غاية الندور، ولذلك لم يتعرَّض لذكره، ومنه قول السَّمَوْءَل[2]:

لَيْــتَ شِــعْرِي وَأَشْــعُرَنْ إِذَا مَــا ❊ قَرَّبُوْهَــــا مَنْشُــــوْرَةً وَدُعِيْــــتُ

ـ للفعل[3]: خبر مقدَّم، توكيدٌ: مبتدأ مُؤَخَّر، بنونين متعلِّق بـ«توكيد»، هما: مبتدأ، كنوني: خبر، جملة «اذهبنّ» و«اقصدنْهما» مضاف إليه، وجملة المبتدأ والخبر نعت لـ«نونين».

---

(١) انظر كتابنا «التفصيل في إعراب آيات التنزيل» ٩/٣٧٢ ـ ٣٧٤، وفيه ذُكِر الخلافُ مُفَصَّلاً.

(٢) انظر شرح ابن الوردي ٢/٥٨٠.

(٣) إعراب الألفيَّة/١٣٠، وشرح المكودي ٢/٦٥١ ـ ٦٥٢.

ـ يؤكِّدان: فعل وفاعل، افعلْ: مفعول بـ«يؤكدّان»، و«يفعل»: معطوف على «افْعل»، آتياً: حال من «يفعل»، ذا طلب: حال بعد حال، أو شرطاً: معطوف على «ذا طلب»، إمّا: مفعول مقدَّم بـ«تالياً»، تالياً: نعت لشرطاً.

ـ أو مثبتاً: معطوف على «شرطاً»، في قَسَم: متعلّق بـ«مثبتاً»، مستقبلاً: نعت «مثبتاً». قلَّ ماض، وفاعله، بعد: متعلّق بـ«قلَّ»، ما: مضاف إليه، ولم: معطوف على «ما»، وبعد لا: معطوف على «بعدما».

ـ وغيرِ: بالجر معطوف على «لا»، إمَّا: مضاف إليه، من طَوالبِ: حال من «غير»، الجزا: مضاف إليه.....

٦٣٨. .... ✤ ..... وَآخِـرَ الْمُؤَكَّـدِ افْـتَحْ كَـ«ابْرُزَا»

٦٣٩. وَاشْكُلْهُ قَبْلَ مُضْمَرٍ لَيْنٍ بِمَا ✤ جَانَسَ مِنْ تَحَرُّكٍ قَدْ عُلِمَا

٦٤٠. وَالْمُضْمَرَ احْذِفَنَّهُ إِلَّا الْأَلِفْ، ✤ وَإِنْ يَكُنْ فِي آخِرِ الْفِعْلِ أَلِفْ=

٦٤١. =فَاجْعَلْهُ مِنْهُ - رَافِعاً غَيْرَ الْيَا ✤ وَالْوَاوِ - يَاءً كَـ«اسْعَيَنَّ سَعْيَا»

٦٤٢. وَاحْذِفْهُ مِنْ رَافِعِ هَاتَيْنِ، وَفِي ✤ وَاوٍ وَيَا شَكْلٌ مُجَانِسٌ قُفِيْ

٦٤٣. نَحْوُ: «اخْشَيِنْ يَا هِنْدُ» بِالْكَسْرِ، وَ«يَا ✤ قَوْمُ اخْشَوُنْ» وَاضْمُمْ، وَقِسْ مُسَوِّيَا

ـ يُفْتَحُ آخر الفعل المؤكَّد[1]، إذا كان أمراً أو مضارعاً نحو: أُبْرُزَنْ، لا تبرَزَنْ لأنه تركَّب معها تركيبَ خمسة عشر. ولا فرق بين أن يكون آخره صحيحاً كما مَثّل،

(١) توضيح المقاصد ٤/١٠٨ ـ ١٠٩، وشرح ابن عقيل ٣/٣١٢، وشرح الأشموني ٢/٢٢٢ ـ ٢٢٣، وأوضح المسالك ٣/١٣٦، وشرح المكودي ٢/٦٥٣ ـ ٦٥٤، وشرح ابن النَّاظم/٢٤١، وشرح الهواري ٤/٧٦ وقوله: «قد علم» حشو، وذلك في البيت الثاني، وقوله: **«سعياً» في البيت الرابع عنده حشو.** وكذلك: وقس مسوِّياً: حشو. إرشاد السَّالك ٢/٩٠٨ ـ ٩١٠، وشرح ابن الوردي ٢/٥٨٤ ـ ٥٨٥، والمقاصد الشَّافية ٥/٥٥٥ ـ ٥٦٢.

أو معتلاً نحو: اخشَينّ، ارْمِيَنَّ اغزوَنَّ، سواء كان أمراً كما ترىٰ، أو مضارعاً نحو: هل ترمِيَنَّ.

ـ **قال الأشموني**: «هذه لغة جميع العرب سوىٰ فزارة، فإنها تَحْذِفُ آخر الفعل إذا كان ياء تلي كسرة، نحو: ترمِين، تقول: هل ترمِنّ يا زيد، ومنه قوله:

لَا تُتْبِعِنْ لَوْعَةً إِثْرِي وَلَا هَلَعَا ❊ وَلَا تقاسِنَّ بَعْدِي الهَمَّ وَالجَزَعَا

ـ **وذكر المرادي أن قوله: «آخر المؤكد افْتَحْ»** مراده به المجرَّد من الضمير البارز.

ـ **وذهب قوم إلىٰ** أنَّ فتحة آخر المؤكّد عارضة لالتقاء الساكنين، ونَسَبه الزَّجّاج إلىٰ سيبويه، وذهب قوم منهم المبرد وابن السّرّاج إلىٰ أنها فتحة بناء، ونَسَبه إلىٰ سيبويه أيضاً، وهو ظاهر مذهب المصنِّف.

❊ **وقوله في البيت الثاني: واشكله قبلَ مضمر لَيْن...**

أي: أُشكل آخر الفعل بحركة مجانسة أي: أن تكون الحركة مجانسة للضمير، وهو اللِّين: ألف الاثنين، وواو الجمع، وياء المخاطبة، فتجعل آخر الفعل محركاً بحركة تجانس الضمير المثبت، وهو المسند إليه الفعل.

ـ فتضمه قبل الواو نحو[1]: ﴿لَتُبْلَوُنَّ فِيٓ أَمْوَٰلِكُمْ﴾.

ـ وتكسره قبل الياء نحو[2]: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ﴾.

ـ وتفتحه قبل الألف نحو[3]: ﴿وَلَا تَتَّبِعَآنِّ﴾.

---

(١) سورة آل عمران ١٨٦/٣.

(٢) سورة مريم ٢٦/١٩.

(٣) سورة يونس ٨٩/١٠.



* **وفي البيت الثالث: والْمُضْمَرَ احْذِفَنَّهُ إِلَّا الْأَلِف...**

أي[١]: إذا كان آخر الفعل المؤكَّد ضمير ذو لَيْن حذفته إن كان غير ألف، فيشمل ذلك الواو نحو: **هم يضرِبُنَّ**، وأصله قبل الحذف يضربون.

ـ والياء نحو: **أنت تضربِنّ**، وأصله: تضربين، فَحُذِفَت نون الرفع لكثرة الأمثال فصار تضربون، وحُذِفَت الواو والياء لالتقائهما ساكنين مع أول نوني التأكيد السَّاكنة للإدغام فيما بعدها، وسواء كان آخر الفعل صحيحاً كما مَثّل، أو مُعتّلاً بالواو والياء نحو: ﴿لَتُبْلَوُنَّ﴾ و ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ﴾.

ـ وإن كان الضمير ألفاً أُقِرَّ على حاله إن كان صحيحاً أو معتلّاً نحو: هما يضربانِّ، يعدوانِّ، يرميانِّ، يخشيانِّ.

وحكم آخر الفعل المعتل بالواو والياء أنه لا يحذف منه حرف العلّة، وأما المعتلّ بالألف، فإن رفع غير الواو والياء من ألف أو ضمير مستتر قلبت ألفه ياء نحو: ـ اخشيَنَّ يا زيدُ.

ـ اسعَيَنَّ سعياً.

ـ اخشيانِّ.

ـ أنتما تسعيانِّ.

ـ وقوله: **فاجْعَلْهُ مِنْهُ رَافِعاً غَيْرَ الْيَا...** الضمير للألف التي هي آخر الفعل، أي: اجْعَل الألف التي هي آخر الفعل ياء إن كان رافعاً غير الياء والواو.

ثم ذكر حكم رافع الواو «**وَاحْذِفْهُ مِنْ رَافِعِ هَاتَيْنِ، وَفِي...**» أي: احْذف الألف

---

(١) انظر شرح ابن طولون ٢/١٧٠.

من رافع الياء والواو، وتبقىٰ الفتحة قبلها دليلاً عليها.

ثم ذكر حكم الواو والياء بعد حَذْف الألف: **وَاوٍ وَيَا شَكْلٌ مُجَانِسٌ قُفِيْ**: يعني أن الواو تضم والياء تكسر، وإنما احتيج إلىٰ تحريكهما ولم يُحْذَفا، لأنَّ قبلهما حركة غير مجانسة، أعني فتحة الألف المحذوفة، فلو حُذِفا لم يبقَ ما يدلُّ عليها.

وإن رَفَعَ الواو والياء حُذِفت ألفه، وحُرِّك كل واحد من الواو والياء بما يجانسه فتحرك الياء بالكسر: **اخشِينَّ يا هند**[1].

والواو بالضم: **يا قوم اخشَوُنَّ**.

ـ **قال ابن طولون**: «ويقاس علىٰ ذلك جميع الأفعال المعتلَّة بالألف».

ـ **وقال ابن عقيل**: «هذا إن لحقته نون التوكيد، وإن لم تلحقه لم يضم الواو ولم تكسر الياء، بل تسكنها، فتقول: **يا زيدون هل تخشَوْنَ**، **ويا هند هل تخشَيْنَ**، **ويا زيدون اخشَوا**، **ويا هندُ اخشَيْ**».

ـ ... وآخر المؤكد[2]

آخر: مفعول مقدّم بافتح، المؤكَّد: مضاف إليه، افتح: فعل أمر، كابرزا: خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك كقولك ابرزن.

ابرزا: فعل أمر، والألف بدل من النون الخفيفة.

---

(١) أجاز الكوفيون حذف الياء المفتوح ما قبلها نحو اخْشَيِنَّ، فنقول: اخشِنّ يا هند، وحكىٰ الفرّاء أنها لغة طيئ.

(٢) إعراب الألفيَّة/١٣٠، وشرح المكودي ٢/٦٥٥ ـ ٦٥٦.

* وفي البيت الثاني (٦٣٩):

واشكله: فعل أمر، ولهاء مفعول به، قبلَ: ظرف متعلِّق بالفعل قبله، مضمر: مضاف إليه، لَيْن: نعت لمضمر، وعند الشَّاطبي: بدل من مضمر أو عطف بيان، أو نعت، بما: متعلِّق بـ«اشكله»، جانَسَ: صلة «ما»، والمفعول محذوف، أي: بما جانس المضمر، من تحرك: متعلِّق بـ«جانس»، جملة «قد علما» نعت لتحرك.

* وفي البيت الثالث (٦٤٠):

والمضمرَ: مفعول بفعل مضمر يفسِّره «احْذفنه»، احذفنه: فعل أمر مؤكَّد، والهاء مفعول به، إلَّا حرف استثناء، الألف: منصوب على الاستثناء، إن: حرف شرط، يكن: فعل الشرط وهو تام بمعنى وجد، في آخر: متعلِّق بالفعل، الفعل: مضاف إليه، ألف: فاعل «يكن». ويحتمل الفعل النقص، وألف: اسمه، وخبره في المجرور قبله.

* البيت الرابع (٦٤١):

فاجعله: جواباً لشرط، والهاء: المفعول الأول، منه: متعلِّق بـ«اجْعل»، رافعاً: حال من الهاء في «منه»، غيرَ: مفعول رافعاً، اليا: مضاف إليه، والواو معطوف على اليا، ياء: مفعول ثان لـ«اجعل»، كـ«اسعينّ»: أي وذلك كقولك... اسعينّ: فعل مؤكّد بالنون، سعياً: مفعول مطلق.

* البيت الخامس (٦٤٢):

واحْذفه: فعل أمر، والهاء مفعول به، من رافع: متعلِّق بما قبله، هاتين: مضاف إليه، في واو: متعلِّق بـ«قُفي»، ويا: معطوف على واو، شكلٌ: مبتدأ، مجانس: نعت لشكل، قُفي: الجملة خبر المبتدأ.

* البيت السادس (٦٤٣):

نحو: خبر لمبتدأ محذوف، اخْشينْ: فعل أمر مسند لياء المخاطبة، يا هند: منادىٰ مفرد عَلَم، بالكسر: متعلّق بِمَحْذُوف حال من «اخشين»، يا قوم: معطوف علىٰ يا هند، اخشون: فعل أمر، اضمم: فعل أمر، قس: فعل أمر، مسوياً: حال.

٦٤٤. وَلَـمْ تَقَـعْ خَفِيفَـةٌ بَعْـدَ الْأَلِـفْ * لَكِـنْ شَـدِيدَةٌ، وَكَسْـرُهَا أُلِـفْ
٦٤٥. وَأَلِفـاً زِدْ قَبْلَهَـا مُؤَكِّـدَا * فِعْـلاً إِلَىٰ نُـونِ الْإِنَـاثِ أُسْـنِدَا

ـ أخذ هنا في بيان حكم النون الخفيفة، وهذا هو الحكم الأول من الأحكام الأربعة:

إذا كان المُسْنَدُ إليه ألفاً لم يجز أن يُؤْتىٰ بالنون إِلَّا مشدَّدة[1]: هذا مذهب سيبويه وغيره من البصريين إِلَّا يونس، فإنه يجوز أن يؤتىٰ بعد الألف بالنون الخفيفة مكسورةً.

ومذهب يونس كمذهب الكوفيين في وقوع الخفيفة بعد الألف.

ومثال ذلك: اضربانِ، عند الكوفيين، بنون خفيفة مكسورة، وجوباً.

واضربانِّ، عند البصريين بنون مشددة مكسورة.

---

(١) توضيح المقاصد ٤/١١١ ـ ١١٢، وشرح الأشموني ٢/٢٢٥، وقد أخذ النص من المرادي، وشرح ابن عقيل ٣/٣١٦، وأوضح المسالك ٣/١٣٧، وشرح ابن النَّاظم/٢٤٣، وشرح ابن طولون ٢/١٧٢ ـ ١٧٢، وشرح الهواري ٤/٧٩ ـ ٨٠، وشرح المكودي ٢/٦٥٨، وإرشاد السَّالك ٢/٩١٠ ـ ٩١١، والمقاصد الشَّافية ٥/٥٦٢، وانظر تفصيلاً وافياً في أحكام النون الخفيفة في كتابي: المستقصىٰ في علم التصريف ١/٢١٦ وما بعدها.

ـ قال أبو حيان: «نَصّ بعضهم علىٰ المنع، ويمكن أن يُقال يجوز. اهـ».

وقد صَرَّح سيبويه بمنع ذلك.

وكسروا مع الألف فراراً من اجتماع الأمثال.

ـ قال الأشموني: «ولم تقع أيْ النون خفيفة بعد الألف، أيْ سواء كانت الألف اسماً بأن كان الفعل مُسْنَداً إليها، أو حرفاً بأن كان الفعل مُسْنَداً إلىٰ ظاهر علىٰ لغة «أكلوني البراغيث»، أو كانت التالية لنون جماعة النساء وفاقاً لسيبويه والبصريين سوىٰ يونس، وخلافاً ليونس والكوفيين؛ لأنَّ فيه التقاء الساكنين علىٰ غير حدّه».

لكن تقع شديدةً وكسرها لالتقاء السّاكنين أُلف لأنه علىٰ حَدِّه، إذ الأول حرف لين، والثاني مدغم، ويعضد ما ذهب إليه يونس والكوفيون:

قراءة بعضهم[1]: ﴿فَدَمِّرَانِّهُمْ تَدْمِيرًا﴾، حكاه ابن جِنِّي، ويمكن أن يكون هذا من قراءة ابن ذكوان[2] ﴿وَلَا تَتْبعَآنِّ سَبِيلَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾.

* وفي البيت الثاني: **وَأَلِفاً زِدْ قَبْلَهَا مُؤَكِّدَا...**.

ـ أراد أنه إذا أُكّد الفعلُ المسندُ إلىٰ نون الإناث بنون التوكيد وجب أن يُفْصَل بين نون الإناث ونون التوكيد بألف كراهية توالي الأمثال، تقول: «اضربنانِّ» بنون مشددة مكسورة قبلها ألف. كذا عند ابن عقيل. **وهذا هو الحكم الثاني للنون الخفيفة.**

---

(١) سورة الفرقان ٢٥/٣٦، وفي معجم القراءات ٦/٣٥٢ عن علي أنه قرأ «فدمِّرانهم» بالنون الخفيفة بعد ألف الاثنين، وعنه أيضاً فدمِّرانّهم، ولكن بالنون الثقيلة بعد ألف الاثنين.

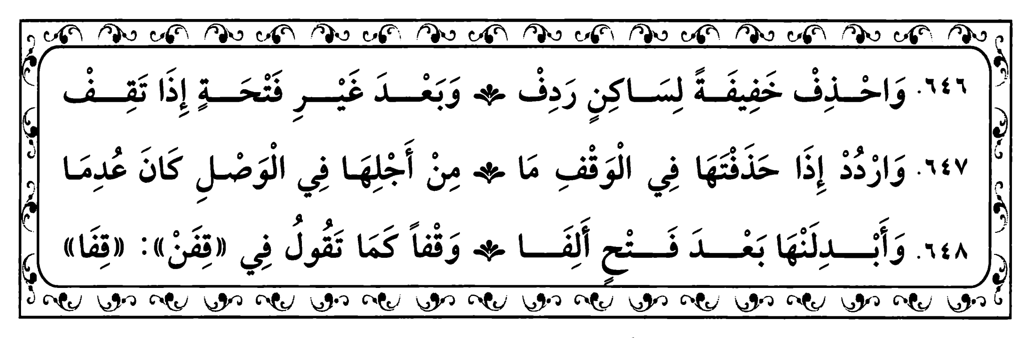
(٢) سورة يونس ١٠/٨٩، ولا تَتْبعانِّ: قراءة ابن عامر في رواية ابن ذكوان وابن عباس وغيرهم، ساكنة التاء الثانية مشددة النون من تبع يتبع. وانظر كتابي معجم القراءات ٣/٦١٣. **وخلط كثير من المحققين في ضبط هاتين القراءتين.**

وأجاز ابن النَّاظم على مذهب يونس والكوفيين جواز ذلك، لكن بشرط كسرها في الوصل نحو: اضربنانِ زيداً.

ـ ولم تقع[1]: مضارع مجزوم، خفيفةٌ: فاعل، بعد الألف: متعلِّق بـ«تقع»، ولكن: الواو حرف عطف، لكن: حرف استدراك، شديدةٌ: معطوفة بـ«لكن» على خفيفة، كذا عند الأزهري، والواو أَوْلَىٰ بالعطف، كسره أُلف: جملة اسميّة مستأنفة، أو هي في موضع نصب على الحال.

وفي بعض النسخ: خفيفةً وشديدةً بالنصب، وهو حال من فاعل «تقع».

ـ ألفاً: مفعول مقدَّم بـ«زِد»، وزِدْ: فعل أمر، وفاعله مستتر، قبلها: ظرف متعلِّق بـ«زِدْ»، مؤكّداً: حال من فاعل «زِدْ»، وفعلاً: مفعول «مؤكداً»، إلى نون متعلّق بـ«أُسند»، الإناث: مضاف إليه، وجملة «أُسندا» نعت «فعلاً».



٦٤٦. وَاحْـذِفْ خَفِيفَـةً لِسَـاكِنٍ رَدِفْ ❊ وَبَعْـدَ غَيْـرِ فَتْحَـةٍ إِذَا تَقِـفْ

٦٤٧. وَارْدُدْ إِذَا حَذَفْتَهَا فِي الْوَقْفِ مَا ❊ مِنْ أَجْلِهَا فِي الْوَصْلِ كَانَ عُدِمَا

٦٤٨. وَأَبْـدِلَنْهَا بَعْـدَ فَـتْحٍ أَلِفَـا ❊ وَقْفاً كَمَا تَقُولُ فِي «قِفَنْ»: «قِفَا»

ـ ذكر في البيت الأول: أنَّ الخفيفة تُحْذَفُ وهي مرادة لأمرين[2]:

---

(١) إعراب الألفيَّة/١٣١، وشرح المكودي ٢/٦٥٨.

(٢) توضيح المقاصد ٤/١١٣ ـ ١١٤، وشرح الأشموني ٢/٢٢٦، وإرشاد السَّالك ٢/٩١٣، والمقاصد الشَّافية ٥/٥٦٨، وشرح المكودي ٢/٦٥٩ ـ ٦٦١، وأوضح المسالك ٣/١٣٩، فإن وقعت بعد فتحة قلبت ألفاً كقوله: ﴿لَنَسْفَعًا﴾ العلق ٩٦/١٥، ﴿وَلَيَكُونًا﴾ يوسف ١٢/٣٢، وشرح ابن النَّاظم/٢٤٤، وشرح ابن عقيل ٣/٣١٧ ـ ٣١٨، وشرح الهواري ٤/٨٠ ـ ٨١، وشرح ابن طولون ٢/١٧٢ ـ ١٧٣.

١ ـ **أحدهما**: أن يليها ساكن، نحو: اضربَ الرَّجلَ، تريد: اضربَنْ، ومنه قول الأضبط بن قريع:

لَا تُهِـــيْنَ الفَقِيْـــرَ عَلَّـــكَ أَنْ ❁ تَرْكَـعَ يَوْمـاً وَالـدَّهْرُ قَـدْ رَفَعَـهْ

وهذا هو الحكم الثالث من أحكام الخفيفة(١).

٢ ـ **والثاني**: أن يُوْقَف عليها بعد غير فتحة، أي: بعد ضمة أو كسرة فإنها تُحْذَفُ إذ ذاك كما يُحْذَف التنوينُ، ويُرَدُّ ما لأجلها حذف، أعني واو الضمير وياءه ونون الرفع أيضاً. وعند الأشموني تقول: **يا هؤلاء اخرجوا، ويا هذه اخرجي، تريد: اخرجُنْ، واخرجِنْ**.

ـ **ويعني في البيت الثاني** أنه يُرَدُّ إلىٰ الفعل الموقوف عليه بعد حَذْفها ما حُذِفَ في الوصل لأجلها، فتقول: اضربُنْ يا زيدون، واضربِنْ يا هندُ، فإذا وقفت عليها قلت: اضربوا، واضربي، بردِّ واو الضمير ويائه، وتقول: هل تضربُنْ، **وهل تضربِنْ إذا وقفت عليهما**.

وهل تضربون، وهل تضربين برد الواو والياء ونون الرفع لزوال الحَذْف.

❁ **وفي البيت الثالث** ذكر الحكم الرابع من أحكامها، وهي بعد الفتحة، فهي تبدل ألفاً في الوقف، وذلك لشبهها بالتنوين، وقد ندَرَ حَذْفُها لغير ساكن ولا وقف، كقول طرفة:

اضْـــرِبَ عَنْـــكَ الهُمُـــومَ طَارِقَهَـــا ❁ ضَـرْبَكَ بِالسَّـيْفِ قَـوْنَس الفـرسِ

وكقول الشاعر:

---

(١) وإذا وليها ساكن وهي بعد ألف علىٰ مذهب المجيز فزعم يونس أنها تبدل همزة وتفتح تقول: **اضرباءَ الغلام، اضربناء الغلام. قال سيبويه: وهذا لم تقله العرب.. كذا عند المرادي**.

خِلَافـاً لِقَـوْلِي مِـنْ فَيالـة رَأْيِـهِ ❊ كَمَا قِيْلَ قَبْلَ اليَـوْمِ خَالف تـذكرا

تقول في قِفَنْ: قِفَا، ومنه قول الأعشىٰ ميمون:

وإِيَّـاكَ وَالميتات لَا تَقْرَبَنَّهَـا ❊ وَلَا تَعْبُـد الشَّـيْطَان والله فَاعْبُـدا

واختلف في إعراب الفعل المؤكد بالنون علىٰ ثلاثة أقوال:

ـ مبني، أو معرب، والتفصيل بين أن يباشر فيكون مبنياً، أو لا يباشر فيكون معرباً.

ـ وَاحْذِفْ[1]: فعل أمر، خفيفةً: مفعول به، لساكن: متعلّق بـ«احْذِف»، جملة «رَدِف»: نعت لساكن، بعد: متعلّق بـ«احْذِفْ»، غير: مضاف إليه، فتحةٍ: مضاف إليه، إذا: ناصبها جوابها، تقِف: مجرورة بالإضافة.

ـ وَارددْ: فعل أمر، إذا: متعلّق بـ«ارددْ»، ما: في محل نصب مفعول به، من أجلها في الوصل: متعلّقان بـ«عُدِما»، كان: فعل ناقص، واسمه ضمير، عُدِما: ماض مبني للمفعول، والجملة خبر «كان»، وعند المكودي: صلة «ما» «عُدِما»، وهو سهو.

ـ وأبدلنْها: فعل أمر، والنون خفيفة، والهاء: مفعول به، بعد: متعلّق بالفعل قبله، فتح: مضاف إليه، أَلفاً: مفعول ثان لأَبْدِلَنْ، وقفاً: حال، يجوز أن يكون مفعولاً لأجله، أي: لأجل الوقف، أو منصوب علىٰ نزع الخافض، كما: الكاف جارّة، ما: مصدريّة، تقول: صلة «ما»، في قفن: متعلق بتقول، قِفَنْ: فعل أمر، والنون الخفيفة، قِفا: فعل أمر، والألف بدل من النون الخفيفة، والجملة محكية بـ«تقول».

❊ ❊ ❊

(١) إعراب الألفيَّة/١٣١، وشرح المكودي ٢/٦٦٠ ـ ٦٦١.

٥٥ ـ مَا لَا يَنْصَرِفُ

٦٤٩. اَلصَّــرْفُ تَنْــوِينٌ أَتَــىٰ مُبَيِّنَــا ❊ مَعْنــىً بِــهِ يَكُــونُ الِاسْــمُ أَمْكَنَــا

ـ الأصلُ[1] في الاسم أن يكون مُعْرَباً منصرفاً[2]، ويخرج عن هذا الأصل شبهه بالفعل أو الحرف.

فإذا شابه الحرف بُني، وإن شابه الفعل بكونه فرعاً من وجهين من الوجوه الآتية مُنِع من الصَّرف.

وإذا مُنِع من الصرف سُمِّي متمكِّناً غير أَمْكَن، وإذا صُرِف سُمِّي متمكناً أَمْكَن لتمكُّنه في باب الاسميَّة.

ـ **وقوله**: تنوين: يشمل جميع أقسام التنوين، وتقدمت في أول المتن عند الحديث عن علامات الاسم.

ـ **وقوله**: **أتىٰ مبيِّناً**: أي: يدلُّ علىٰ معنىً يكون الاسم به أَمْكَن، وذلك المعنىٰ المدلول عليه هو عدم مشابهته للحرف والفعل.

---

(١) سَمَّىٰ المبرد هذا الباب «باب ما يجري وما لا يجري» المقتضب ٣/٣٠٩.

(٢) توضيح المقاصد ٤/١١٩ ـ ١٢٠، وشرح ابن النَّاظم/٢٤٤ ـ ٢٤٥، وأوضح المسالك ٣/١٤٠ ـ ١٤١، وشرح المكودي ٢/٦٦٢، وشرح الأشموني ٢/٢٢٩ ـ ٢٣٠، وشرح ابن عقيل ٣/٣٢٠ ـ ٣٢١، وشرح الهواري ٤/٨٢ ـ ٨٣، وشرح ابن طولون ٢/١٧٤ ـ ١٧٦، وإرشاد السَّالك ٢/٩١٦ ـ ٩١٧، والمقاصد الشَّافية ٥/٥٧٥، وشرح ابن الوردي ٢/٥٨٧، وشرح المكناسي ٢/٢٥٤.

ـ **قال المرادي**: «أي غير مشابه فعلاً ولا حرفاً، فإن هذا هو المعنىٰ الذي يكون الاسم به أمكن، أي: زائداً في التمكّن».

ـ **ومذهب المحقِّقين أنَّ الصَّرف هو التنوين**، أي: تنوين التمكُّن وحده، وقيل: الصَّرْف هو الجرُّ والتنوين معاً.

وتخصيص تنوين التمكين بالصَّرْف هو المشهور، وقد يُطْلَقُ علىٰ غيره من تنوين التنكير والعوض والمقابلة صرفاً.

ـ **قال ابن النَّاظم**: «وقد فُهِمَ من بيان ما لا يَنْصرف من الأسماء بيان ما لا ينصرف لأنه قد عُلِمَ أنَّ الاسم المُعرف ينقسم إلىٰ منصرف وغير منصرف، فإذا قيل: الاسم المنصرف ما يدخله التنوين الدالُّ علىٰ الأمكنيَّة عُلِم أنّ ما لا ينصرف هو الاسم المعرب الذي لا يدخله ذلك التنوين».

ثم تعقَّب والده رحمهما الله، فذكر أنَّ هذا التعريف فيه مُسامحة لأنّ من جملة ما لا يدخله التنوين الدال علىٰ الأمكنية «باب مسلمات» قبل التسمية به، وليس من الممكن أن يُقال إنه غير منصرف.

ونقل المرادي هذا عن ابن النَّاظم.

ـ **ثم ذكر أنَّ اشتقاق المنصرف من الصَّريف**[1]، **وهو الصَّوْت لأنَّ في آخره التنوين وهو صوت**. وقيل: من الانصراف في جهات الحركات، وقيل: من الانصراف وهو الرجوع، كأنَّه انصرف عن شبه الفعل.

ـ وذكروا أنَّ ما لا ينصرف اثنا عشر نوعاً، منها: **خمسة لا تنصرف في تعريف ولا تنكير، وسبعة لا تنصرف في التعريف**، وتنصرف في التنكير، وسيأتي التفصيل فيها.

---

(١) وعند ابن الضائع أنه من الصِّرف ـ بالكسر ـ وهو الخالص لخلوصه من الشبيه» المكناسي ٢/٢٥٥.

ـ الصَّرْفُ[١]: مبتدأ، تنوينٌ: خبره، أتىٰ: من الفعلِ والفاعل نعت «تنوين»، مبيّناً: حال من فاعل «أتىٰ»، معنىٰ: مفعول «مبيِّناً»، به: متعلِّق بـ«يكون» بناء علىٰ تعلُّق الجار بالفعل النَّاقص، ومنع من ذلك المبرّد وطائفة، يكون: مضارع ناقص بمعنىٰ «يصير»، الاسم: اسم «يكون»، أمكنا: خبر «يكون»، والجملة نعت لـ«معنىٰ».

٦٥٠. فَـأَلِفُ التَّأْنِيـثِ مُطْلَقـاً مَنَـعْ ❁ صَرْفَ الَّذِي حَوَاهُ كَيْفَمَا وَقَعْ

٦٥١. وَزَائِـدَا (فَعْلَانَ) فِـي وَصْـفٍ سَلِمْ ❁ مِـنْ أَنْ يُـرَىٰ بِتَـاءِ تَأْنِيـثٍ خُتِـمْ

شرع هنا في بيان الموانع من الصرف، وبدأ بما يمنع في الحالتين[٢]:

ـ أي: أنَّ ألف التأنيث مطلقاً مقصورة كانت أو ممدودة، تمنع صرف ما هي فيه كيفما وقع: نكرة أو معرفة، مفرداً أو جمعاً، اسماً أو صفة.

ـ **المقصورة**: ذِكرىٰ، سَلْمىٰ، مَرْضىٰ، سَكْرَىٰ.

ـ **الممدودة**: صحراء، زكرياء، أشياء، حمراء.

ـ **قال الأشموني**: «نكرة: كذكرىٰ وصحراء، أم معرفة: كرَضْوىٰ وزَكريّاء، مفرداً كما مَرَّ، **أَو جمعاً** كجرحىٰ وأَصْدِقاء، **اسماً** كما مَرَّ أو صفة: كحبلىٰ وحمراء».

ومِثْل هذا عند ابن هشام.

---

(١) إعراب الألفيَّة/١٣١.

(٢) توضيح المقاصد ٤/١٢١ ـ ١٢٣، وشرح الأشموني ١/٢٣٢ ـ ٢٣٣، وشرح المكودي ٢/٦٦٢ ـ ٦٦٣، وشرح ابن النَّاظم/٢٤٦ ـ ٢٤٧، والمقاصد الشَّافية ٥/٥٧٥، ٥٨٥، وإرشاد السَّالك ٢/٩١٦ ـ ٩١٩، وشرح ابن طولون ٢/١٧٥ ـ ١٧٧ **«بنو أسد يصرفون «فعلان» من الصفات لأن «فعلانة» مُطَّرد فيه عندهم»**. أوضح المسالك ٣/١٤١، وشرح ابن عقيل ٣/٣٢١ ـ ٣٢٣، وشرح الهواري ٤/٨٣ ـ ٨٥، وانظر فيه ص/٨٦ فقد نظم ما لم يرد فيه فعلىٰ ولا فعلانة، وشرح ابن الوردي ٢/٥٨٧، وشرح المكناسي ٢/٢٥٥.

ـ **وقال المرادي**: «وإنما استقلّت الألف بالمنع لأنها قائمةٌ مقام شيئين: وذلك لأنها لازمةٌ لما هي فيه، بخلاف التاء، فإنها في الغالب مقدَّرة الانفصال، ففي المؤنّث بالألف فرعيَّة من جهة التأنيث، وفرعيَّة من جهة لزوم علامته، بخلاف المؤنَّث بالتاء».

ـ **وأشار في البيت الثاني إلىٰ النوع الثاني مما يُمْنَعُ مِنَ الصَّرْف في النكرة.**

ـ **قال المكودي**: «يعني أنَّ زائدي «فعلان»: وهما الألف والنون الزائدتان يمنعان من الصَّرف إذا كانا في وصف سَلِمَ من أن يُختم بتاء التأنيث، والمانع له في الصَّرف الألف والنون والصِّفة...».

ـ **وذلك يشمل نوعين:**

١ ـ **ما مؤنثه فعلىٰ**: سَكْران سَكْرىٰ، وهذا متفَقٌ علىٰ منع صرفه.

٢ ـ **ما لا مُؤَنَّث لَه، نحو: لَحْيَان: لكبير اللِّحية، وهذا فيه خلاف، والصحيح منع صرفه: قالوا: لأنه لو كان له مُؤَنَّث لكان بالتاء. ومن العرب من يصرفه حملوه علىٰ نَدْمان وسَيْفان.**

ـ واحترز من باب «فعلان» الذي مؤَنَّثه «فعلانة»[1] نحو: ندمان وندمانة.

ـ **ولغة بني أسد صرف «سكران» وبابه؛ لأنهم يقولون في مؤَنَّثه: فعلانة فهو عندهم كندمانة، «ويستغنون[2] فيه بفعلانة عن فعلىٰ فيقول: سكرانة**

---

(١) **وذكر المرادي أنَّ المصنِّف جمع ما جاء علىٰ فعلان ومؤنثه فعلانة**، وهي: الحَبْلان: العظيم البطن، والممتلئ غيظاً، والدَّخْنَان: اليوم المظلم، والسَّخْنان: اليوم الحار، والسِّيْفان: الرجل الطويل الممشوق، والصَّحْيان: اليوم الذي لا غيم فيه، والصَّوْجَان: البعير اليابس الظهر، والعَلَّان: الكثير النسيان، والعَشْوان: الدقيق السَّاقين، والمصَّان: اللئيم، والنَّدمان: المنادم، والنصران: واحد النَّصارىٰ. واستدرك عليه: خمصان، وأليان في كبشٍ أليان. وانظر إرشاد السَّالك ٩١٩/٢.

(٢) شرح ابن النَّاظم/٢٤٧.

وغضبانة وعطشانة».

ـ والمنع في زيادتي «فَعْلَان» لشبهها بألف التأنيث في حمراء مذهب سيبويه.

ـ وزعم المبرّد أنه امتنع لكون النون بعد الألف مبدلة من ألف التأنيث.

ـ ومذهب الكوفيين أنهما منعا لكونهما زائدتين لا يقبلان الهاء.

ـ فألفُ(١): مبتدأ، التأنيث: مضاف إليه، مطلقاً: حال، جملة «منع» خبر المبتدأ، صَرْفَ: مفعول «منع»، الذي: مضاف إليه، وجملة «حواه» صلة «الذي»، كيفما: اسم شرط، وقع: فعل الشرط، وفاعله مستتر فيه يعود على ألف التأنيث، وجواب الشَّرط محذوف لدلالة ما تقدَّم عليه.

ـ وزائدا: معطوف على ضمير «منع»، فعلان: مضاف إليه، وهو ممنوع من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون في وصف: متعلق بـ«زائدا» جملة سلم: نعت لوصف، من أن يرى: متعلق بـ«سلم»، يرى: مبني للمفعول، ونائب الفاعل: مفعوله الأول، بتاء: جار ومجرور، تأنيث: مضاف إليه، ختم: جملة حال.

٦٥٢. وَوَصْـفٌ اصْـلِيٌّ وَوَزْنُ (أَفْعَـلَا) ✽ مَمْنُـوعَ تَأْنِيـثٍ بِتَـا كَـ«أَشْهَلَا»

٦٥٣. وَأَلْغِـيَنَّ عَـارِضَ الْوَصْـفِيَّهْ ✽ كَـ«أَرْبَعٍ»، وَعَـارِضَ الْإِسْـمِيَّهْ

٦٥٤. فَالْـ«أَدْهَـمُ»: الْقَيْدُ؛ لِكَوْنِهِ وُضِعْ ✽ فِي الْأَصْلِ وَصْفاً انْصِرَافُهُ مُنِعْ

٦٥٥. وَ«أَجْـدَلٌ، وَأَخْيَـلٌ، وَأَفْعَـى» ✽ مَصْـرُوفَةٌ، وَقَـدْ يَـنَلْنَ الْمَنْعَـا

ـ ما يمنعُ من الصَّرْف اجتماع الوصف الأصلي ووزن «أفعل»(٢) بشرط أن يُمْنَعَ

(١) إعراب الألفيَّة/١٣١ ـ ١٣٢.

(٢) توضيح المقاصد ٤/١٢٤ ـ ١٢٥، وشرح ابن النَّاظم/٢٤٧ ـ ٢٤٨، وشرح الأشموني ٣/٣٦،=

من التأنيث بالتاء. نحو: **أَشْهَل، أَحْمَر، أَفضل من زيد.**

ـ **قال ابن النَّاظم:** «فهذا ونحوه لا ينصرف؛ لأنه كما ترىٰ صفة علىٰ وزن «أَفْعَل»، والمؤَنَّث منه علىٰ فَعْلاء، أو فعلىٰ نحو: شهلاء، وحمراء، والفُضْلىٰ، وليست الوصفية فيها عارضة عروضها في نحو: **مررت برجل أرنبٍ بمعنىٰ ذليل**».

ـ **وقال المرادي:** «فهذه الثلاثة ممنوعة من الوصف الأصلي ووزن أَفْعَل، فإن وزن الفعل به أولىٰ؛ لأنها زيادة تدلُّ علىٰ معنىٰ الفعل دون الاسم، فكان لذلك أصلاً في الفعل، لأنَّ ما زيادته لمعنىٰ أَوْلَىٰ مما زيادته لغير معنىٰ، فإن أُنِّث بالتاء انصرف، نحو: «أَرْمَل» بمعنىٰ فقير، فإنَّ مؤنَّثه أرملة، خلافاً للأخفش؛ فإنه يمنع صرف «أَرْمَل» بمعنىٰ فقير؛ فإنه يجريه مُجْرَىٰ «أحمر» لأنه صفة وعلىٰ وزنه...».

وذكر بعد ذلك أن الأولىٰ تعليق الحكم علىٰ وزن الفعل الذي هو به أَوْلَىٰ لا علىٰ وزن «أَفْعَل»؛ ليشمل نحو: أُحَيْمِر وأُفَيْضِل من المُصَغَّر؛ فإنه لا ينصرف لكونه علىٰ وزن الفعل، نحو: أُبَيْطِر، وإن لم يكن حال التصغير علىٰ وزن «أفعل».

ـ **وَذَكَر المكودي:** أنّ «أَفْعَل» الصِّفة إذا أُنِّث بالتاء منصرف كقولهم: أرمل، للفقير؛ فإنّ مؤنَّثه أرملة.

وشمل «أَفْعَل» ما مؤنّثه فعلاء، كأحمر وحمراء، وما مؤنّثه فُعلىٰ كأكبر وكُبْرىٰ، وما لا مؤَنَّث له كأكمر للعظيم الكمرة.

* **وفي البيت الثاني:** لما قيّد فيما سبق الوصف بالأصلي احتاج إلىٰ بيان ما أشار إليه بالقيد، فقال: **وَأَلْغِيَنَّ عَارِضَ الْوَصْفِيَّهْ.**

= وشرح المكودي ٢/٦٦٤ ـ ٦٦٥، والمقاصد الشَّافية ٥/٥٩٠ ـ ٥٩٤، وإرشاد السَّالك ٢/٩٢١، وشرح الهواري ٤/٨٧، وأوضح المسالك ٣/١٤٢، وشرح ابن طولون ٢/١٧٨، وشرح ابن عقيل ٣/٣٢٣ ـ ٣٢٤.

ـ **قال الشَّاطبي**: «يريد أنّ الوصفية إذا كانت عارضة للاسم ليست في أصل وضعه لا مُعْتَبَرَ بها فلا تؤثر منعاً كما أثرت الأصليَّة».

ومثّل لذلك بقوله: **مررتُ بنسوةٍ أَرْبَعٍ، ورأيت نسوة أَرْبَعاً**، فلا تمنعه من الصَّرْف؛ لأنَّ «أربعا» أصله الاسمية، وأَنْ يدلَّ على مجرد ذلك العدد. وذكر أنه لا معتبر بالعارض في الاسميّة، بل يعتبر الأصل من الوصفيّة. وقال بعد ذلك: «فإذاً من الأسماء ما أصل وضعه أن يكون وصفاً، ثم عَرَض فيه أن وقع اسماً من غير اعتبار معنى الوصفيَّة، فتمنعه من الصَّرف إذا كانت الوصفية عارضة، لا يعتدُّ بها».

ـ **وقال ابن هشام**: «وإنما صُرِف» «أربع» في نحو: «**مررتُ بنسوة أَرْبَعٍ**»، لأنه وضع اسماً [للعدد]، فلم يُلْتَفَتْ لما طرأ له من الوصفيَّة، وأيضاً فإنه قابل للتاء»، أي: تقول: **مررت برجال أربعة**.

ـ **قال ابن طولون**: «وفي التمثيل به نظر، فإنّ فيه مقتضى آخر للصرف، وهو أنه يقبل التأنيث بالتاء، نحو: **مررت برجالٍ أربعةٍ**، لكن يمثل ذلك بقولهم: مررت برجل أرنب، أي: ذليل». ومثل هذا النص عند ابن القيّم.

* **وفي البيت الثالث: بَيَّن ما وصفيتُه أصليّة ثم غلبت عليه الاسميّة**، فهذا يمنع إلغاء الاسمية العارضة واعتبار الأصل، وهو قوله: فالأدهم القيد...، الأدهم: القيد، وأسود: للحيَّة، وأرقم: حَيَّة فيها نَقْط كالرقم.

ـ **قال المرادي**: «فهذه أوصاف غلبت عليها الاسميَّة، وهي غير منصرفة نظراً لأصلها».

ـ وذكر سيبويه أنَّ كلَّ العرب لا تصرفها كما لم تصرف أَبْطَحَ، وأَبْرَق، وأَجْرَع، وأنَّ العرب لم تختلف في منع هذه الستة من الصَّرْف، وإن استُعملت استعمال

الأسماء... وذكر ابن جنِّي أن هذه الأسماء كلها قد تصرف...

ـ **قال ابن هشام:** «وإنما منع بعضهم صرف أَبْطَح، وأَدْهَم للقيد، وأَسْوَد وأَرْقَم للحيَّة مع أنها أسماء لأنها صفات، فلم يلتفت إلىٰ ما طرأ لها من الأسماء. وربما اعتدَّ بعضهم باسميتها فصرفها».

* **وفي البيت الرابع:** ذكر قولهم: **أَجْدَل: للصَّقر، وَأَخْيَل: لطائر ذي خَيلان، وَأَفْعَىٰ: لضرب من الحيَّات، فأكثر العرب يصرفونه لأنه مجرّد عن الوصفية في أصل الوضع، ومنهم من لم يصرفه لأنه لاحَظَ فيه معنىٰ الوصفيّة.**

ـ **قال الشَّاطبي:** «كُلُّها مصروفة في الأشهر من الكلام؛ لأنها أسماء غير صفات عند الأكثر، وغير مصروفة عند بعض العرب؛ لأنها عندهم صفات، لأنَّ الجَدْل شدّة الخلق، فصار أَجْدَل عند هؤلاء في معنىٰ شديد، وكذلك أَخْيَل: من الخيلان للونه، ولذلك يقال: رَجُلٌ أَخْيَلُ، أي: كثير الخيلان...، وكذلك أفعىٰ: لأنها من معنىٰ فوعة السّمّ، أي: شدته».

ـ **ولابن النَّاظم نصٌّ قيّم، قال: «وأمّا أَفْعَىٰ فلا مادة له في الاشتقاق، ولكن ذكره يقارن تصور إيذائها، فأشبهت المشتق، وجرت مجراه علىٰ هذه اللغة»[1]. فتأمَّل!!، إنه ابن أبيه، رحمهما الله رحمة واسعة.**

واستشهد لأَجْدَل وَأَخْيَل غير مصروفين بقول الشاعر، وهو القطامي عمير بن شييم:

كَأَنَّ العُقَيْلِيِّين يَوْمَ لَقِيتُهُم ❊ فِرَاخُ القَطَا لَاقَيْنَ أَجْدَلَ بَازِيَا

---

(١) وقريب من هذا المعنىٰ عند ابن هشام. أوضح المسالك ٣/١٤٣، وانظر توضيح المقاصد ٤/١٢٦ ذكر الخلاف في وزن أفعىٰ: أفعل، أو مقلوب أيفع عند الفارسي، وعند ابن جني مقلوب وأصله: أفوع. وفي شرح الهواري ٤/٨٩ «وأما أفعىٰ... ليس ثمَّ مادة تُرَدُّ في الاشتقاق إليها».

وقول الآخر:

ذَرِيْنِـي وَعِلْمِـي بِـالأُمُورِ وَشِـيْمَتِي ❁ فَمَـا طَـائِرِي يَوْمـاً عَلَيْـك بِـأَخْيَلَا

ـ وصفٌ[1]: معطوف علىٰ «زائدا»، أو مبتدأ، وخبره محذوف، أصليٌّ: نعت لـ«وصف»، و«وزن» معطوف علىٰ «وصف»» أَفْعَلا: مضاف إليه مجرور بالفتحة للعلميَّة ووزن الفعل، ممنوعَ: حال من «أفعل»، تأنيث: مضاف إليه، بتا: متعلّق بـ«تأنيث»، كأشهلا: خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: وذلك كأشهلا، والألف للإطلاق.

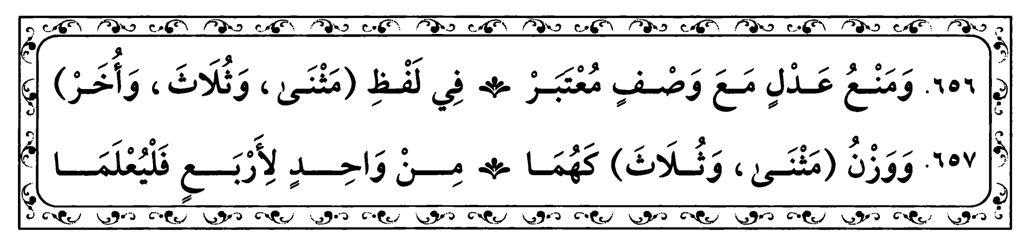
ـ وَأَلْغِيَنَّ: فعل أمر مؤكَّد بالنون الثقيلة، وفاعله مستتر، عارضَ: مفعول به، الوصفيَّة: مضاف إليه، كأربع: نعت لـ«عارِض»، أو خبر لمبتدأ محذوف، الاسميَّة: مضاف إليه، وقطعت فيه الهمزة للوزن.

ـ فالأدهمُ: مبتدأ أول، القيدُ: عند المكودي بدل الشيء من الشيء، لكونه: متعلِّق بـ«مُنِع»، والهاء: من إضافة المصدر الناقص إلىٰ اسمه. جملة: وُضِعَ: خبر المبتدأ، في الأصل: متعلِّق بـ«وضع»، وصفاً: حال من نائب الفاعل في وضع، أو هو مفعول ثان لـ«وضع» علىٰ تضمنه معنىٰ «جعل»، انصرافه: مبتدأ ثان، وجملة «منع»: خبره، وجملة المبتدأ وخبره خبر «الأدهم».

ـ وَأَجْدَلٌ: مبتدأ، وَأَخْيَلٌ وَأَفْعَىٰ: معطوفان علىٰ «أجدل»، مصروفة: خبر المبتدأ وما عُطِف عليه، وقد: حرف تقليل، يَنَلْنَ: فعل مضارع، والنون راجعة إلىٰ أَجْدَل وأخيل وأفعىٰ. المنعا: مفعول «ينلن»، والألف للإطلاق.

---

(١) إعراب الألفيَّة/١٣٢، وشرح المكودي ٢/٦٦٥ ـ ٦٦٦.



ـ هذا هو الموضع الثالث(١) الذي يكون فيه الوصف ممنوعاً من الصَّرْف مطلقاً، وذلك مع العدل.

والعدل هو أن تريد لفظاً فتنتقل عنه إلىٰ غيره مما يُعطي معناه لضربٍ من التخفيف أو المبالغة. كذا عند الشَّاطبي.

ـ قال المرادي: «العدل: صَرْف لفظ أولىٰ بالمسمَّىٰ إلىٰ لفظ آخر، وهو يمنع من الصرف في موضعين:

ـ أحدهما: المعدول في العدد إلىٰ مَفْعَل نحو: مَثْنَىٰ، أو فُعَال نحو: ثُلاث.

ـ والثاني: أُخَر مقابل آخرين».

ـ أما العدل في أسماء العدد فَأُحاد ومَوْحَد معدولان عن واحد واحد، ومثنىٰ وثُناء: معدولان عن اثنين اثنين، وكذا سائرها.

والوصف فيها من حيث كونها لم تُسْتعمل إلَّا نكرات:

ـ نَعتاً: كقوله تعالىٰ(٢): ﴿أُوْلِيٓ أَجۡنِحَةٖ مَّثۡنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَۚ﴾.

---

(١) توضيح المقاصد ١٢٦/٤، وشرح الأشموني ٢٣٩/٢، وشرح قول الزجاج فقال: أما في اللفظ فظاهر، وأما في المعنىٰ فلكونها تغيَّرت عن مفهومها في الأصل إلىٰ إفادة معنىٰ التضعيف». شرح ابن النَّاظم/٢٤٩، والمقاصد الشَّافية ٥٩٧/٥، وأوضح المسالك ١٤٥/٣، وشرح المكودي ٦٦٧/٢، وشرح الهواري ٩١/٤ ـ ٩٢، وشرح ابن عقيل ٣٢٥/٣ ـ ٣٢٦، وشرح ابن طولون ١٨١/٢، وإرشاد السَّالك ٩٢٤/٢.

(٢) سورة فاطر ١/٣٥.

ـ **حالاً**: كقوله تعالى[١]: ﴿فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثۡنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾.

ـ **خبراً**: نحو: «صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنَىٰ مَثْنَىٰ».

ولا تدخلها «أل»، وإضافتها قليلة.

والمانع له عند سيبويه والجمهور العدل والوصف، وذهب الزجَّاج إلىٰ أن المانع لها العدل في اللفظ والمعنىٰ

ـ **وأمَّا أُخَر**[٢]:

ـ **فقال الشَّاطبي**: «فنحو جاءني الزيدون ورجالٌ أُخَر، ورأيت رجالاً أُخَر، ومررت برجالٍ أُخَر، قال تعالىٰ[٣]: ﴿فَعِدَّةٞ مِّنۡ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾».

ـ ووجهُ عَدْله مختلَف فيه:

ـ فرأيُ سيبويه وطائفة أنَّ «أُخَرَ» من باب الكُبرَىٰ والكُبَر، والصُّغْرَىٰ والصُّغَر، حقُّه أن يكون صفة بالألف واللام إذ كان الصُّغَر والكُبر كذلك. فلما عُدِل «أُخَر» عن هذا الأصل منعوا صرفه.

وقيل: إنَّ «أُخَر» معدول عن «آخَر» فكان الأصل أن تقول: مررت بنسوة آخَرَ من هؤلاءِ، كما تقول: أَفْضَلُ من هؤلاء، فكأنهم عدلوا عن لفظ آخر إلىٰ لفظ أُخَر.

ـ **وقال الأشموني**[٤]: «وأمَّا أُخَر فهو جمع أُخْرَىٰ أُنْثَىٰ آخَر بفتح الخاء بمعنىٰ مغاير، فالمانع له أيضاً العدل والوصف، أما الوصف فظاهر، وأما العدل فقال أكثر

---

(١) سورة النساء ٤/٣.

(٢) المقاصد الشَّافية ٤/٥٩٩.

(٣) سورة البقرة ٢/١٨٤.

(٤) شرح الأشموني ٢/٢٤٠، وانظر شرح ابن النَّاظم ٢/٢٥٠، وتوضيح المقاصد ٤/١٢٧ ـ ١٢٨.

النحويين: إنه معدول عن الألف واللام، لأنه من باب أفعل التفضيل، فحقه ألَّا يُجْمَع إلَّا مقروناً بـ«أل»، والتحقيق أنه معدول عمّا كان يستحقه من استعماله بلفظ ما للواحد المذكر بدون تغيّر معناه، وذلك أن «آخر» من باب أفعل التفضيل فحقه أَلَّا يُثَنَّىٰ وَلَا يُجْمَع وَلَا يُؤَنَّث إِلَّا مع الألف واللَّام، أو الإضافة، فعدل في تجرّده منهما واستعماله لغير الواحد المذكر عن لفظ «آخَر» إلىٰ لفظ التثنية والجمع والتأنيث بحسب ما يُراد به من المعنىٰ، فقيل:

عندي رجلان آخران، ورجال آخرون، وامرأة أخرىٰ، ونساء أُخَر، فكل من هذه الأمثلة صفة معدولة عن آخر، إلَّا أنه لم يظهر أثر الوصفية والعدل إلَّا في «أُخَر»... فلذلك خُصَّ أُخَر بنسبة اجتماع الوصفية والعدل إليه، وإحالة منع الصرف عليه...».

* **وفي البيت الثاني**: ذكر أن ما وازَنَ مَثْنَىٰ وثُلَاثَ من المعدول من واحد إلىٰ أربع فهو مثلها في امتناعه من الصَّرْف للعدل والوصف، فهذه ثمانية ألفاظ متفق علىٰ سماعها وهي:

أُحاد ومَوْحَد، وَثُنَاء ومَثْنَىٰ، وَثُلَاث ومَثْلَث، ورُبَاع ومَرْبَع؛ ولذلك اقتصر عليها.

وفي شرح الكافية[1]: ذكر «**مخمس**» و«**عُشاراً**» و«**مَعْشَراً**».

ـ **وذكر المرادي**[2] أنَّه لم يرد غير ذلك، وأنّ ظاهر كلامه في التسهيل أنه قد

---

(١) شرح الكافية الشَّافية ٣/١٤٣٢.

– .... ومخمسـاً زِدْ نـاقلا

– كَـذَا عُشـاراً نقلـوا ومَعْشـرا ❁ ونقـلَ غيـره أراه منكـرا

(٢) توضيح المقاصد ٤/١٢٩، وانظر التسهيل/٢٢٢.

سُمِع خُماس أيضاً، ثم ذكر أنه اختلف فيما لم يُسْمَع على ثلاثة مذاهب:

١ ـ **أحدها**: أن يُقاس على ما سُمع وهو **مذهب الكوفيين**، والزَّجَّاج، ووافقهم النَّاظم في بعض نسخ التسهيل، وخالفهم في بعضها.

٢ ـ **الثاني**: أنه لا يُقاس عليه، بل يقتصر على المسموع، وهو مذهب البصريين.

٣ ـ **الثَّالث**: أن يُقاس على «فُعال» لكثرته لا على «مَفْعَل».

ـ **قال أبو حيان**[١]: «والصحيح أنَّ البناءين مسموعان من واحد إلى عشرة».

ـ ومَنْعُ[٢]: مبتدأ، عَدْلٍ: مضاف إليه، مَعَ: متعلّق بمحذوف نعت لـ«عدل»، وصف: مضاف إليه، مُعْتبر: خبر المبتدأ، في لفظ: متعلّق بمعتبر، مثنى: مضاف إليه، وثلاث وأخر: معطوفان على «مَثْنَى».

ـ ووزنُ: مبتدأ، مثنى: مضاف إليه، وثُلاث: معطوف على «مثنى»، كهما في موضع خبر المبتدأ، ودخول كاف التشبيه على الضمير نادر عند النَّاظم لا ضرورة خلافاً للمكودي[٣]، من واحد لأربع: متعلّقان بمحذوف منصوب على الحال من الضمير المستتر في الخبر، فليُعْلما: مُضارع مبني للمفعول في محل جزم بلام الأمر لكونه مبنياً على الفتح لاتِّصاله بالنون الخفيفة. **وقوله: فليعلما: حشو**[٤] **عند الهواري**.

---

(١) انظر الارتشاف/٨٧٤.

(٢) إعراب الألفيَّة/١٣٢، وشرح المكودي ٢/٦٦٨، وشرح الأشموني ٢/٢٣٩.

(٣) شرح المكودي ٢/٦٦٨ «وأدخل كاف التشبيه على المضمر لضرورة الوزن».

(٤) شرح الهواري ٤/٩٣.

٦٥٨. وَكُــنْ لِجَمْــعٍ مُشْــبِهٍ (مَفَــاعِلَا) ❊ أَوِ الْــ(مَفَاعِيلَ) بِمَنْــعٍ كَــافِلَا

٦٥٩. وَذَا اعْــتِلَالٍ مِنْــهُ كَالْــ«جَوَارِي» ❊ رَفْعــاً وَجَــرّاً أَجْــرِهِ كَــ«سَارِي»

٦٦٠. وَلِـــ«سَرَاوِيلَ» بِهَـــذَا الْجَمْـــعِ ❊ شَـــبَهٌ اقْتَضَـــىٰ عُمُـــومَ الْمَنْـــعِ

٦٦١. وَإِنْ بِـــهِ سُـــمِّيَ أَوْ بِمَـــا لَحِـــقْ ❊ بِـــهِ فَالِانْصِـــرَافُ مَنْعُـــهُ يَحِـــقّْ

ـ الجمع الذي يشبه[1] **مفاعل أو مفاعيل هو الجمع الذي لا نظير له، ويسمونه الجمع المتناهي، والجمع الأقصىٰ، وصيغة منتهىٰ الجموع.**

والذي لا نظير له: أي في الآحاد، وهو كألف التأنيث في كونه يَسْتقل بمنع الصرف وحده، لقيامه مقام شيئين؛ فإن فيه فرعيَّةً من جهة الجمع، وفرعيَّةً من جهة عدم النظير، كذا عند المرادي.

ـ قال الشَّاطبي: «ولا يريد بمشبه مفاعِل ومفاعيل ما كان في أوله ميم زائدة، ولا ما كان ثانيه أصلياً ولا غير ذلك، وإنما يريد ما كان علىٰ هذا الشكل من الجموع مطلقاً، فيدخل تحته: **فواعِل، وفعائل، وفعالل، وفياعل...**».

ـ وعند المرادي المعتبر موافقته مفاعل أو مفاعيل في الهيئة لا في الوزن.

فيمنع من الصرف الجمع المشبه مفاعِل أو مفاعِيل، أي: في كون أوله مفتوحاً،

---

(١) توضيح المقاصد ١٣٠/٤، وشرح الأشموني ٢٤٢/٢ ـ ٢٤٤، وشرح المكودي ٦٦٩/٢، والمقاصد الشَّافية ٦٠٣/٥ ـ ٦٠٤، وشرح الهواري ٩٤/٤، وشرح ابن طولون ١٨٣/٢ ومنه **دوابّ وصوافّ؛ لأن أصلهما: دوابب وصوافف**، وشرح ابن عقيل ٣٢٧/٣ «فإن تحرك الثاني صُرِف نحو: صياقِلَة»، وأوضح المسالك ١٤١/٣، وإرشاد السَّالك ٩٢٧/٢، وشرح ابن النَّاظم/٢٥١ «وثاني الثلاثة محرك كطواعِيَة وكراهِيَة، ومن ثم صُرِف نحو ملائكة وصَيَاقِلَة».

وثالثه ألفاً يليها كسر غير عارض ملفوظ أو مقدَّر علىٰ أول حرفين بعدها، أو ثلاثة أوسطها ساكن، فالجمع متىٰ كان في هذه الصِّفة كان فيه فرعيَّة اللفظ بخروجه عن صيغ الآحاد العربية، وفرعيَّة المعنىٰ بالدلالة علىٰ الجمعية، فاستحق منع الصَّرف.

ـ واشتراط كسر ما بعد الألف مذهب سيبويه والجمهور، وعند الزَّجّاج لا يشترط ذلك.

وذكر في البيت الثاني أنَّ ما كان من الجمع الموازن مَفَاعِل معتلّاً، له حالتان:

١ ـ أن يكون آخره ياء قبلها كسرة، نحو: **جواري**.

٢ ـ والأخرىٰ: أن تقلب ياؤه ألفاً نحو: **عذارَىٰ ومَدَارَىٰ**، وهذا تقدر فيه الحركات ولا ينوّن.

فإن كان آخره ياء قبلها كسرة أُجري في رفعه وجَرِّه مُجْرَىٰ «سار» من المنقوص المتصرف، تقول: **هؤلاء جوارٍ**، **مررت بجوارٍ**، بالتنوين وحذف الياء، كقولك: هو سارٍ. وأمَّا في النصب فيوازن الصحيح، تقول: رأيت جواريَ، كما تقول: رأيت مساجدَ.

ـ **قال ابن هشام**: «وإذا كان «مَفاعِل» منقوصاً فقد تُبْدَل كسرته فتحة فتقلب ياؤه ألفاً، فلا ينوّن **كعذارَىٰ ومَدَارَىٰ**، والغالب أن تبقىٰ كسرته»، أي: وياؤه علىٰ حالها.

ـ واختُلف في تنوين «جوار» ونحوه رفعاً وجرّاً، **وذكر المرادي** ثلاثة مذاهب:

ـ **مذهب سيبويه**، أنه تنوين عوض عن الياء المحذوفة لا تنوين صَرْف.

ـ **ومذهب المبرِّد والزَّجَّاج** أنه عوض عن حركة الياء، ثم حذفت الياء لالتقاء ساكنين.

ـ **ومذهب الأخفش** أنه تنوين صَرْف.

وذهب إلىٰ أنَّ الصَّحيح مذهب سيبويه، وضعَّف مذهب المبرِّد، ومذهب الأخفش.

ـ **قال الأشموني**[1]: «ما ذكر في تنوين «جوار» ونحوه في الرفع والجر متّفق[2] عليه... ، فإذا قلت: مررت بجوارٍ فعلامة جَرّه فتحة مقدَّرة علىٰ الياء، لأنه غير منصرف، وإنما قُدِّرت مع خفَّة الفتحة؛ لأنها نابت عن الكسرة فاستُثقلت لنيابتها عن المستثقل... وسارٍ: جَرُّه بكسرة مقدَّرة، وتنوينه تنوين التمكين لا العوض؛ لأنه منصرف».

ـ **وقال المرادي**[3]: «شذَّ منع صرف «ثمان»، تشبيهاً له بجوار في قوله:

يَحْدُو ثَمَانِيَ مولعاً بِلِقَاحِهَا ❊ حَتَّىٰ هَمَمْنَ بِزَيْفَةِ الإِرْتَاجِ

والمعروف فيه الصَّرف، وقيل: هما لغتان».

❊ **وفي البيت الثالث**: وقف عند لفظ «سراويل»، فهو مفرد أعجمي، جاء علىٰ وزن «مفاعيل»، فَمُنِع من الصَّرْف لشبهه بالجَمْع.

ولهذا أشار بقوله: **ولسراويل بهذا لجمع ❊ شَبَهٌ** ...

ونبَّه بقوله: «اقتضىٰ عموم المنع» أنه ممنوع من الصَّرف وجهاً واحداً خلافاً لمن زعم أنَّ فيه وجهين: المنع والصَّرف، ونقل ابن الحاجب صرفه عن بعض العرب.

وذهب النَّاظم إلىٰ أنَّ صرفه لم يثبت عن العرب، وذكر الأخفش أنه سمع من

---

(١) غالب النصوص عند الأشموني منتزعة من نص المرادي. انظر شرح الأشموني ٢/٢٤٦، وقارنه بنص المرادي ٤/٢٤٦.

(٢) وذهب يونس إلىٰ أنه لا ينون ولا تحذف ياؤه، وأنه يجر بفتحة ظاهرة، وهو وهم.

(٣) انظر توضيح المقاصد ٤/١٣٦، وذكره بعد حديثه عن «سراويل» في البيت الثالث (٦٦٠).

العرب سِرْوالة، ومن العرب من يقول: سِرْوال.

ـ وأما قول القائل:

عَلَيْهِ مِنَ اللُّؤْمِ سِرْوَالَةٌ ❊ فَلَيْسَ يَرِقُّ لِمُسْتَعْطِفِ

فذكروا أنه شاذّ، ولا حُجَّة فيه. وعند بعضهم: مصنوع لا حجة فيه.

ـ **قال الشَّاطبي**: «ومقتضىٰ كلام النَّاظم أنَّ «سراويل» عنده مفرد لا جمع، وهو مذهب سيبويه. قال[1]: وأما **سراويل** فشيء واحد، وهو أعجمي أُعرب كما أُعْرِب **الآجُرُّ**، إلَّا أنَّ **سراويل** أشبه في كلامهم ما لا ينصرف في معرفة ولا نكرة، كما أشبه بَقّمُ للفعل يعني بعد التسمية، ولم يكن له نظير في الأسماء. فما قاله النَّاظم في البيت هو عين ما نص عليه سيبويه».

ـ **وقال ابن النَّاظم**[2]: «... ومنعوه من الصَّرف وجهاً واحداً، خلافاً لمن زعم أن فيه وجهين: الصَّرف ومنعه، وإلىٰ التنبيه علىٰ هذا الخلاف أشار بقوله: «**شَبَهُ اقْتَضَىٰ عُمُومَ المَنْعِ**»، أي: عموم منع الصَّرف في جميع الاستعمال خلافاً لمن زعم غير ذلك».

ـ **وذكر في البيت الرابع** أنَّ ما سُمِّي به من الجمع الذي علىٰ مَفَاعل أو مَفَاعِيل فحقُّه أن يُمْنَعَ من الصَّرف، سواء كان منقولاً عن جمع محقق كمساجد: اسم رجل، أو مقدَّر كشراحيل. كذا عند المرادي.

ـ **وقال ابن هشام**[3]: «وإن سُمِّي بهذا الجمع أو بما وازنه من لفظ أعجمي مثل: **سراويل وشراحيل، أو لفظ ارتُجل للعلمية، مثل: كَشاجم**، مُنع الصَّرف».

---

(١) الكتاب ٢/١٦، وانظر المقاصد الشَّافية ٥/٦١٣.

(٢) شرح ابن النَّاظم/٢٥٢ ـ ٢٥٣.

(٣) أوضح المسالك ٣/١٤٢، وكَشاجم: لقب شاعر والمشهور فيه أنه بضم الكاف.

ـ **وقال ابن النَّاظم**[1]: «والعلّة في منع صرفه ما فيه من الصِّيْغة مع أصالة الجمعيَّة، أو قيام العلمية مقامها، فلو طرأ تنكيره انصرف...».

ـ **وقال ابن طولون**[2]: «إذا سُمِّي بهذا الجمع مثل أن تسمي رجلاً بـ«**دراهم**»، وامرأة بـ«**دنانير**»، أو بما أُلْحِق به، إمَّا منقولاً عن أعجمي كـ«**شراحيل**»، وإما مرتجلاً كـ«**هوازن**»، استحَقَّ منع الصَّرف كـ«**سراويل**»، بل أولىٰ لزيادته عليه بالعلمية مع تحقق الجمعية في المنقول عنها.

فإن أُخرج عن العلمية بالتنكير فهل يصرف أو لا؟

الأكثرون علىٰ بقاء المنع؛ لأنَّ التأثير إنما هو لشبه الجمع لفظاً، أو لأنَّه الأصل».

وتعقَّب المكودي المرادي فقال[3]: «وعندي أنَّ قوله: وإن به، أي: إن سُمِّي بسراويل أو بما لحق به يعني جميع ما تقدَّمه من الأنواع الخمسة الممنوعة من الصرف في التسمية. ولا وجه لتخصيص الجمع وما أُلْحِق بالجمع في منع الصَّرْف حال التسمية».

ـ وكُنْ[4]: فعل أمر من كان النَّاقصة، واسمه مستتر فيه، لجمع: متعلّق بـ«كافلاً»، مُشْبهِ: نعت لجمع، مفاعلاً: مفعول «مُشْبه، أو المفاعيل: معطوف علىٰ «مفاعلاً»، بمنع: متعلّق بـ«كافلاً»، كافلاً: خبر «كُنْ» في أول البيت.

---

(١) شرح ابن النَّاظم/٢٥٣.

(٢) شرح ابن طولون ٢/١٨٦.

(٣) انظر شرح المكودي ٢/٦٧١، وتوضيح المقاصد ٤/١٣٦.

(٤) إعراب الألفيَّة/١٣٣، وشرح المكودي ٢/٦٦٩ ـ ٦٧٢، وشرح الهواري ٤/٩٣، والمقاصد الشَّافية ٥/٦١٢، وشرح الأشموني ٢/٢٤٢.

ـ ذا: منصوب بفعل مضمر يفسِّره «أَجْرِهِ»، اعتلال: مضاف إليه، منه: عند المكودي متعلّق بـ«اعتلال»، كالجواري: في موضع نصب على الحال من «ذا اعتلال»، رفعاً وجَرّاً[١]: منصوبان على نزع الخافض، أَجْره: فعل أمر وفاعل ومفعول. والهاء تعود إلى «ذا اعتلال»، كساري: عند المكودي متعلّق بـ«أَجْرِهِ»، أو هو في موضع المفعول المطلق، والتقدير[٢]: أجره إجراء كإجراء ساري، أو في موضع الحال.

ـ ولسراويلَ: خبر مقدَّم، بهذا: متعلِّق بـ«شَبَهٌ»، الجمع: نعت لـ«هذا»، أو عطف بيان، شَبَهٌ: مبتدأ مؤخَّر. اقتضى: الجملة نعت «شَبَهٌ» عمومَ: مفعول «اقتضى»، المنعِ: مضاف إليه.

ـ وإِنْ: حرف شرط، به: مفعول ثانٍ لـ«سُمِّي» متقدِّم عليه، والهاء عائدة على الجمع. وأعادها المكودي إلى «سراويل»، أو بما أُلْحق به، سُمِّي: فعل الشرط متعدٍّ لاثنين. ونائب الفاعل مفعوله الأول، أو بما: معطوف على «به»، وما: موصول اسمي، وجملة «لحِق» صلة «ما»، به: متعلِّق بـ«لحِقَ»، فالانصرافُ: مبتدأ أول، منعه: مبتدأ ثانٍ، يحق: بمعنى يجب، وهو خبر الثاني، وهو وخبره خبر الأول، وجملة الأول وخبره جواب الشرط.

٦٦٢. وَالْعَلَمَ امْنَعْ صَرْفَهُ مُرَكَّبَا ✽ تَرْكِيبَ مَزْجٍ نَحْوُ: «مَعْدِ يكَرِبَا»
٦٦٣. كَذَاكَ حَاوِي زَائِدَيْ (فَعْلَانَا) ✽ كَـ«غَطَفَانَ» وَ كَـ«أَصْبَهَانَا»

ـ **بدأ بذكر بيان ما يَمْنَعُ صرفَ الاسم مع العلميَّة**[٣]، وفي البيت الأول ذكر

---

(١) على الحال عند الشَّاطبي.

(٢) وهو كذلك عند الشَّاطبي.

(٣) شرح ابن النَّاظم/٢٥٣، وتوضيح المقاصد ٥/١٣٧ ـ ١٣٩، وشرح ابن طولون ٢/١٩٠، وشرح=

العلمية، وتركيب المزج نحو: **بعلبكّ، وحضرموت، ومعدي كرب**، فإنه لا ينصرف لاجتماع فرعية المعنىٰ بالعلميَّة وفرعيّة اللفظ بالتركيب.

ـ قال ابن النَّاظم: «والمراد بتركيب المزج أن يُجْعَل الاسمان اسماً واحداً، لا بإضافةٍ، ولا بإسناد، بل بتنزيل عجزه من الصدر منزلة تاء التأنيث؛ ولذلك التزم فيه فتح آخر الصدر، إلَّا إذا كان معتلّاً، فإنه يُسَكّن نحو: معدي كرب؛ لأن ثقل التركيب أشد من ثقل التأنيث فناسب أن يُخَصَّ بمزيد التخفيف فسكّنوا ما كان منه معتلّاً...».

❋ وذكر المرادي إعرابه علىٰ ما يأتي:

١ ـ **أحدها**: وهو الأصح، أن يُعْرَبَ إعراب ما لا ينصرف، ويُبْنَىٰ صدره علىٰ الفتح، نحو: **بعلبك**، وإن كان ياء نحو معدي كرب، سكن صدره، وبُني علىٰ الفتح لجعل عجزه منزلاً منزلة تاء التأنيث.

٢ ـ **الوجه الثاني**: أن يُضاف صدره إلىٰ عجزه، فيعرب صدره بما يقتضيه من العوامل، ويُعرَب عجزه بالجرّ بالإضافة.

٣ ـ **الوجه الثالث**: أن يُبنىٰ صدره وعجزه علىٰ الفتح ما لم يعتلَّ الأول فيسكن تشبيهاً بخمسة عشر، وأنكر بعضهم هذه اللغة، ونقلها الأثبات.

وأما تركيب الأحوال والظروف نحو **شَغَر بَغَر، وبيتَ بيتَ، وصباحَ مساءَ** إذا سُمِّي به أُضيف صدره إلىٰ عجزه، وزال التركيب هذا رأي سيبويه، وقيل: يجوز فيه التركيب والبناء.

= ابن عقيل ٣/٣٢٩، وشرح الأشموني ٢/٢٤٩، وشرح المكودي ٢/٦٧٢ ـ ٦٧٣، وإرشاد السَّالك ٢/٩٣١، والمقاصد الشَّافية ٥/٦١٧، وأوضح المسالك ٣/١٤٦.

وخرج بقوله: **تركيب مزج تركيب الإسناد، وتركيب الإضافة**، وخرج بذكر المثال ما خُتِمَ بـ«ويه» من المركَّب تركيب مزج، فإنه يُبنىٰ علىٰ الكسر في اللغة الفصحىٰ. كذا عند المكودي.

* **وفي البيت الثاني** ذكر أنَّ زائدي «فَعْلَان» يمنعان الصَّرف في الاسم إذا كان علماً، والزائدان هما الألف والنون، وذكر ابن هشام أنّ هذا العلم **يسمَّىٰ ذا الزيادتين كمروان وعمران**.

ـ **وذكر النَّاظم** مثالين لذلك: **غطفان، وأصفهان**، تقول: هذا غطفانُ، ورأيت غطفانَ، ومررت بغطفانَ، فتمنعه من الصَّرف للعلميَّة وزيادة الألف والنون. كذا عند ابن عقيل.

ـ **وذكر المرادي حمدان، وعثمان، وعمران**، قال: «وقد نبَّه علىٰ التعميم بالتمثيل»، ثم تناول ما يكون في النون من اعتبارين:

١ ـ إن قدَّرت النون زائدة مُنِع من الصرف.

٢ ـ وإن قدّرتها أصليّة صُرِف.

ـ وذكر أمثلة منها: **حَسّان**: من الحسِّ يُمْنَعُ من الصَّرْف.

ومن الحُسْن: يُصْرَف، لأن النون من الأصل، وليست زائدة.

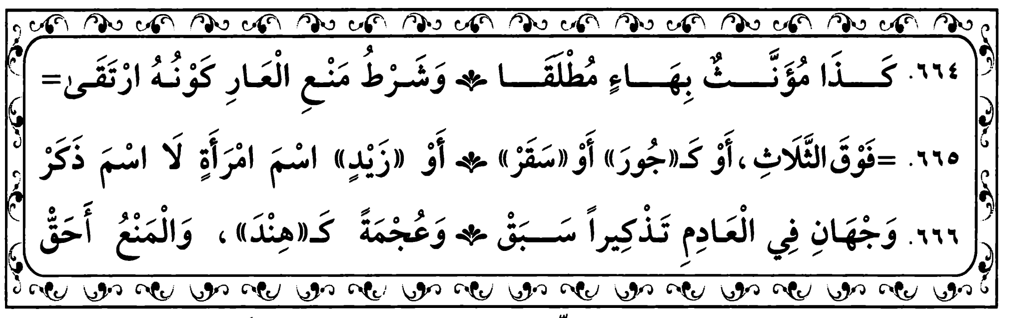
شيطان: إنْ جُعِل من شاط فالنون زائدة، امتنع من الصَّرْف، وإن قدّرت الأصل «شطن»، صُرف[1].

---

(١) وذكر المرادي أنَّ إبدال النون الزائدة لاماً يمنع من الصَّرف ويُعْطَىٰ البدلُ حكمَ المبدل منه نحو: أُصَيْلال الذي أصله أُصَيْلان، فلو سُمِّي به منع من الصَّرف، ولو أُبْدِلَ من حرف أصلي نونٌ صُرِفَ، ومثال ذلك حِنّان في «حِنّاء» أبدلت همزته نوناً.

ـ العلمَ[1]: مفعول بفعل مضمر يفسِّره «امنع» ، امنع: فعل أمر ، صرفه: مفعول به ، مركّباً: حال من العلم ، وتركيب: مفعول مطلق مبيِّن للنوع ، مزج: مضاف إليه ، نحو: خبر لمبتدأ محذوف ، وذلك نحو: معدي كربا: مضاف إليه غير منصرف للعلميَّة والتركيب.

ـ كذاك: خبر مقدَّم ، حاوي: مبتدأ مؤخَّر ، زائدَي: مضاف إليه ، فعلانا: مجرور بالفتحة للعلمية وزيادة الألف والنون ، كغطفان: خبر لمبتدأ محذوف ، أي: وذلك كغطفان ، وكأصبهان: معطوف على «غطفان».



٦٦٤. كَـــذَا مُؤَنَّـــثٌ بِهَـــاءٍ مُطْلَقَـــا ❊ وَشَرْطُ مَنْعِ الْعَارِ كَوْنُـهُ ارْتَقَى=

٦٦٥. =فَوْقَ الثَّلَاثِ ، أَوْ كَـ«جُورَ» أَوْ «سَقَرْ» ❊ أَوْ «زَيْدٍ» اسْمَ امْرَأَةٍ لَا اسْمَ ذَكَرْ

٦٦٦. وَجْهَانِ فِي الْعَادِمِ تَذْكِيراً سَــبَقْ ❊ وَعُجْمَةً كَـ«هِنْدَ» ، وَالْمَنْعُ أَحَقّْ

❊ ذكر في هذين البيتين العلّة الثالثة مما يمنع من الصَّرف ، وهي العلميَّة والتأنيث[2] ، فإن كان بزيادة التاء مُنِع من الصَّرف مطلقاً.

ـ زائداً على الثلاثة: **طلحة** ، **عائشة** ، علم مذكَّر ، وعلم مُؤَنَّث.

ـ ثلاثياً نحو: **هِبَة** ، **وثُبَة**.

والمعنوي متحتمُ المنع ، وقد أشار إلى ذلك بقوله:

(١) إعراب الألفيَّة/١٣٣ ، وشرح المكودي ٢/٦٧٣.

(٢) توضيح المقاصد ٤/١٤١ ـ ١٤٢ ، وشرح المكودي ٢/٦٧٥ ، وشرح ابن عقيل ٢/٣٣١ ، وشرح ابن طولون ٢/١٨٩ ـ ١٩٠ ، وأوضح المسالك ٣/١٤٧ ، وشرح الهواري ٤/٩٨ ـ ٩٩ ، وإرشاد السَّالك ٢/٩٣٢ ، والمقاصد الشَّافية ٥/٦٢٣ ، وشرح ابن النَّاظم/٢٥٤ ، وشرح الأشموني ٢/٢٥٢.

...... ❁ وَشَـرْطُ مَنْـعِ الْعَـارِ كَوْنُـهُ ارْتَقَـىٰ

فَوْقَ الثَّلَاثِ .... ❁

ـ فذكر من المؤَنَّث الذي لا علامة فيه أربعة أنواع، يُمْنَعُ فيها من الصَّرف.

ـ **وذكر المكودي وغيره ما يلي:**

١ ـ الزائد علىٰ الثلاثة نحو: زينب وسُعاد، فإنّ الحرف الرابع قام مقام التأنيث، فإن كان ثلاثياً ساكن الوسط، **وليس أعجمياً مثل هند ففيه وجهان: الصرفُ وعدمه.**

٢ ـ الثلاثي الساكن الوسط إذا انضمت إليه العجمة كـ: **جُـور**، اسم بلد، قامت العجمة مقام الحركة، ومن ذلك **مـاه**: اسم موضع، **وحمص**: اسم بلدة.

٣ ـ المتحرّك الوسط من الثلاثي، نحو: **سَقَرَ**، قامت فيه الحركة مقام الحرف الزائد.

٤ ـ الرابع أن يكون منقولاً من المذكَّر إلىٰ المُؤَنَّث، وذلك إذا سمَّيتَ امرأة بـ«زيد» فإنه ينقل من الخِفَّة إلىٰ الثِّقَل.

ـ **وذكر المرادي** أن بعضهم جعل في مثل «جور» خلافاً فيجعله مثل «هند» في جواز الوجهين.

ـ **وقال:** «أو منقولاً من مذكَّر نحو: «زيد» إِذا سُمِّي به امرأة، لأنه حصل بنقله إلىٰ التأنيث ثقل عادل خفَّة اللفظ. هذا مذهب سيبويه والجمهور.

ـ **وذهب عيسىٰ بن عمر وأبو زيد والجرمي والمبرِّد** إلىٰ أنه ذو وجهين، واختلف النقل عن يونس».

ـ **وقال الشَّاطبي:** «والعاري: أي الذي **يُجَرَّد** عن الهاء، وهو صفة للمؤَنَّث،

أي: شرط منع المؤنَّث العاري»... وحذف ياء «العار» للنظم، وهو جائز في الكلام أيضاً...».

ـ وذكر **الهواري** أنَّ حذف الياء من «العاري» لغة.

* **ونَبَّهَ في البيت الثالث على** أنَّ الثلاثي السَّاكن الوسط إذا لم يكن أعجميّاً ولا منقولاً عن مذكَّر يجوز فيه المنع والصرف، نحو: هِنْد، ودَعْد.

وصرَّح بأن منعه أحق، وهذا مذهب الجمهور. وعند أبي علي الصَّرف أفصح، وهذا عند ابن هشام غلط جليّ، وذهب الزَّجاج والأخفش إلىٰ أنه متحتّم المنع، ومن شواهد هذه المسألة قول جرير حيث جمع بين الوجهين:

لَمْ تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِئْزَرِهَا ❊ دَعْدٌ وَلَمْ تُسْقَ دَعْدُ فِي العُلَبْ

ـ كذا[1]: خبر مقدَّم، مؤنَّث: مبتدأ مؤخَّر، بهاء: متعلِّق بـ«مُؤَنَّث»، مُطلقاً: حال من الضمير في الخبر، شرط: مبتدأ، منع: مضاف إليه، العار: مضاف إليه، كونه: خبر المبتدأ، ارتقىٰ: في موضع الخبر لـ«كون».

ـ فوق: متعلِّق بـ«ارتقىٰ»، الثلاث: مضاف إليه، أو كجور: معطوف علىٰ موضع «ارتقىٰ»، أو سقر أو زيد: معطوفان علىٰ «جور»، اسم: حال من «زيد»، امرأةٍ: مضاف إليه، لا: حرف عطف، اسم: معطوف علىٰ «اسم»، ذَكَر: مضاف إليه.

ـ وجهان: مبتدأ، وسَوَّغ الابتداء به التفصيل، في العادم: خبره، تذكيراً: مفعول العادم، سبقَ: في موضع الصِّفة لـ«تذكيراً»، عجمة: معطوف علىٰ «تذكيراً»، وكهند: خبر مبتدأ محذوف، أي: وذلك كهند، والمنع أحقّ: مبتدأ وخبر، والجملة مستأنفة.

---

(١) إعراب الألفيَّة/١٣٤، وشرح المكودي ٢/٦٧٥.

٦٦٧. وَالْعَجَمِيُّ الْوَضْعِ وَالتَّعْرِيفِ مَعْ ❖ زَيْدٍ عَلَىٰ الثَّلَاثِ صَرْفُهُ امْتَنَعْ

* من موانع الصرف العجمة مع العلميَّة[1]، فإذا كان الاسم من أوضاع العجم وهو علم امتنع صرفه بشرطين:

١ ـ أن يكون عجمي التعريف، أي: كونه عَلَماً في لغتهم.

٢ ـ الثاني أن يكون **زائداً علىٰ ثلاثة أحرف**، وذلك نحو: **إبراهيم، وإسماعيل، وإسحاق، ويعقوب**.

ـ ويُفْهَم من البيت أنَّ الاسم إذا كان أعجميّاً، وكان في كلام العجم غير علم ونقل لكلام العرب انصرف أيضاً نحو: بندار: اسم جنس لتاجر المعادن.

ـ وذكر المكودي أن المراد بالعجمي ما ليس من كلام العرب، فشمل كلام الفُرْس وغيرهم من سائر الأعاجم.

ـ وفُهِمَ أيضاً أنه إذا كان ثلاثياً انصرف، وشمل الساكن الوسط نحو: **نوح ولوط**، والمتحرك الوسط نحو: لَمَك، اسم رجل لا ينصرف. وذكر المكودي أنه ينصرف.

---

(١) توضيح المقاصد ٤/١٤٤ ـ ١٤٦، وذكر أنَّ العُجْمَة تُعْرَفُ بما يلي:
١ ـ بنقل الأئمة، ٢ ـ خروجه عن أوزان العربية نحو: إبراهيم، ٣ ـ أن يَعْرَىٰ من حروف الذلاقة وهو خماسي أو رباعي، وحروف الذلاقة يجمعها «مر بنفل». ٤ ـ أن يجمع فيه من الحروف ما لا يجتمع بكلام العرب، كالجيم والقاف: قج، جق، والصاد والجيم نحو: صولجان، والكاف والجيم: سكرجه، والراء والنون: نرجس، والزاي بعد الدال: مهندز.
وشرح المكودي ٢/٦٧٦، وشرح ابن النَّاظم/٢٥٤، وشرح الأشموني ٢/٢٥٤ ـ ٢٥٥، وشرح ابن طولون ٢/١٩١، وشرح ابن عقيل ٣/٣٣٢، والمقاصد الشَّافية ٥/٦٣٩، وأوضح المسالك ٣/١٤٧، وإرشاد السَّالك ٢/٩٣٥.

ـ وذكر المرادي أنه نقل عن عيسىٰ بن عمر وتبعه ابن قتيبة والجرجاني جواز المنع والصرف في الثلاثي السَّاكن الوسط. وذكروا من المتحرّك الوسط: **شَغَر**: **مصروفاً وهو اسم قلعة**.

ـ وما كان في لسان العجم نكرة، ثم نقل في أول أحواله عَلَماً نحو: «**بندار**» وهذا فيه خلاف، منهم من ذهب إلىٰ أنه لا ينصرف، وذهب إلىٰ هذا ابن عصفور والشلوبين، وذهب سيبويه والمصنِّف إلىٰ أنه منصرف.

ـ وما نُقل من لسانهم نحو: «**لجام**» فلا أثر للعجمة فيه، فأُلْحِق بالأمثلة العربية، وصُرِف: هذا لجامٌ، رأيت لجاماً، مررت بلجامٍ. ومثله: **فرند** عند ابن هشام إذا سُمِّي به.

ـ العجمي[1]: مبتدأ، الوَضْعِ: مضاف إليه، والتعريف: معطوف علىٰ الوضع، مع: في موضع الحال من العجمي. زَيْد: مضاف إليه، علىٰ الثلاث: متعلِّق بزيد، صرفُه امتنع: مبتدأ وخبر.

٦٦٨. كَــذَاكَ ذُو وَزْنٍ يَخُــصُّ الْفِعْــلَا ✽ أَوْ غَالِــبٍ كَــ«أَحْمَدٍ» وَ«يَعْلَـىٰ»

ـ ذكر في هذا البيت العلَّة الخامسة مما يمنع من الصَّرف مع العلميَّة، وهي وزن الفعل وهو علىٰ وزن **يخصُّ الفعل**، **أو يغلب فيه**[2].

ـ والمراد بالوزن **الذي يخصُّ الفعل**، ما لا يوجد في غيره إلَّا نادراً، وذلك

(١) إعراب الألفيَّة/١٣٤، وشرح المكودي ٢/٦٧٧.

(٢) شرح ابن عقيل ٣/٣٣٣، وشرح المكودي ٢/٦٧٧ ـ ٦٧٨، وشرح ابن النَّاظم/٢٥٥، وأوضح المسالك ٣/١٤٨، والمقاصد الشَّافية ٥/٦٤٧، وشرح الأشموني ٢/٢٥٦ ـ ٢٥٧، وتوضيح المقاصد ٤/١٤٧ ـ ١٥١.

نحو: فعَّل، وفُعِل.

ـ **قال ابن عقيل**: «فلو سميت رجلاً بـ«ضَرَبَ»، أو «كَلَّمَ» منعته من الصَّرف، فتقول: هذا ضُرِبُ أو كَلّمَ، ورأيت ضُرِبَ أو كَلَّمَ، ومررتُ بضُرِبَ أو كَلَّمَ».

ـ **وقال المكودي**: «**وشمل الغالبُ ما وجوده في الأفعال أكثر من وجوده في** الأسماء نحو: **اِفْعَل**، فإنه يُوْجَد في الأسماء نحو «**إصبع**»، لكن وجوده في الأفعال أكثر، وهو فعل الأمر من «**فعل**» ونحو ذلك.

وما كثر من الأسماء والأفعال معاً نحو: «**افْعَلْ**»، فإنه يوجد في الأفعال كثيراً نحو: **اركَبْ، واشربْ**، وكذلك في الأسماء نحو: **أَفْكَل، وَأَيْدَع**، لكن الهمزة في الفعل تدلّ علىٰ معنىٰ، وليست كذلك في الأسماء، فكان غالباً من هذا الوجه. وكذلك «**يَعْلَىٰ**» وهو علىٰ وزن «**يَفْعَل**» وهو أيضاً موجود في الأفعال والأسماء نحو: «**يذهب**» في الأفعال، و«**يَرْمَع**»[1] في الأسماء».

ـ **وفي الغالب مثل أحمد ويزيد**، فإن كُلّاً من الهمزة والياء يدلُّ علىٰ معنىٰ في الفعل وهو التكلُّم والغيبة، ولا يدلُّ علىٰ معنىٰ في الاسم، فهذا الوزن غالب في الفعل فيمنع للعلميَّة ووزن الفعل، فإن كان الوزن غير مختص بالفعل ولا غالب فيه لم يمنع من الصَّرف.

ـ **قال ابن هشام**: «ولا يؤثر وزن هو بالفعل أَوْلَىٰ، ولا وزن هو فيهما علىٰ السواء».

ـ وقال عيسىٰ بن عمر[2]: «إِلَّا أن يكونا منقولين من الفعل كالأمر من ضارَبَ

---

(١) الحصا والحجارة البيض.

(٢) انظر المقاصد الشَّافية ٥/٦٤٨ ـ ٦٤٩، وشرح ابن هشام، وأوضح المسالك ٣/١٤٨، وتوضيح

وتضارَب ودحرج، أعلاماً، واحتج بقول سُحَيْم:

أَنَــا ابْـــنُ جَـــلَّا وطَـــلَّاع الثَّنَايَـــا ❊ مَتَـــىٰ أَضَـــعِ العَمَامَـــةَ تَعْرِفُـــونِي

والشاهد فيه «جلا» فقد زعم عيسىٰ بن عمر أنه ممنوع من الصرف للعلميَّة ووزن الفعل، ورُدَّ هذا عليه بأنه قد يكون فيه ضمير من قولك: زيد جلا، وأنه من المحكيات كقول رؤبة:

نُبِّئْتُ أَخْوَالِي بَنِي يَزِيدُ

ويحتمل أن يكون ليس بعلم، بل هو وفاعله جملة صفة لمحذوف، أي: ابن رجلٍ جلا الأمور.

ـ **وقال سيبويه**[1]: «**إن قول عيسىٰ خلافُ قول العرب**». وذهب إلىٰ أنه علىٰ الحكاية.

ـ **قال المرادي**: «ونقل عن الفرّاء ما يقرب من مذهب عيسىٰ، قال: **الأمثلة التي** تكون للأسماء والأفعال إن **غلبت للأفعال فلا تُجرِه في المعرفة نحو رجل اسمه: ضرب**».

ـ كذاك[2]: خبر مقدَّم، ذو: مبتدأ مؤخَّر، وزن: مضاف إليه، وجملة «يخصُّ العقلا» في موضع الصِّفة لـ«وزن»، أو غالب: مخفوض بالعطف علىٰ محل «يخصُّ»، وهو من باب عطف الاسم علىٰ الفعل؛ لكون أحدهما بمعنىٰ الآخر، كأحمدٍ: صُرِف للضرورة، وهو خبر مبتدأ محذوف، أي: وذلك كأحمدٍ، ويعلىٰ: معطوف علىٰ «أحمد».

المقاصد ١٤٩/٤ ـ ١٥٠.

(١) الكتاب ٧/٢ «ولا نراه علىٰ قول عيسىٰ، ولكنه علىٰ الحكاية».

(٢) إعراب الألفيَّة/١٣٤، وشرح المكودي ٦٧٨/٢.

٦٦٩. وَمَـا يَصِـيرُ عَلَمـاً مِـنْ ذِي أَلِـفْ ❊ زِيدَتْ لِإِلْحَـاقٍ فَلَـيْسَ يَنْصَـرِفْ

ـ **أي: يمنع صرف الاسم للعلميَّة وألفِ الإلحاقِ المقصورةِ**[1]، نحو: «عَلْقَىٰ، وَأَرْطَىٰ، فتقول: هذا عَلْقىٰ، ورأيت عَلْقَىٰ، ومررت بعَلْقىٰ».

فتمنعه من الصرف للعلميَّة، وشبه ألف الإلحاق بألف التأنيث من جهة أنه لا يقبل تاء التأنيث، فلا تقول فيمن اسمه علقىٰ: علقاة.

ـ **قال ابن النَّاظم: «ألف الإلحاق علىٰ ضربين: مقصورةٌ كـ«علقىٰ»، أو ممدودةٌ كـ«عِلْباء»**.

فما فيه ألف الإلحاق الممدودة لا يُمْنَعُ من الصَّرف، سواء كان عَلَماً لمذكر أو غير عَلَم، وما فيه ألف الإلحاق المقصورة إذا سُمِّي به امتنع من الصَّرْف للعلميَّة، وشَبَه ألفه بألف التأنيث في الزيادة والموافقة لمثال ما هي فيه، فإنّ «عَلْقىٰ» علىٰ وزن سَكْرىٰ... **وشَبَهُ الشيء بالشيء كثيراً ما يلحقه به...**».

ـ **وقال المكودي**: «وإنما أثرت ألف الإلحاق المقصورة لأنها زائدة غير مبدلة من شيء بخلاف الممدودة، فإن همزتها مبدلة من ياء».

ـ **وقال الشَّاطبي**: «وقوله: زيدت للإلحاق: يريد في آخر الاسم؛ لأن ألف الإلحاق لا تلحق أولاً ولا وسطاً، وإنما تقع للإلحاق آخراً».

---

(١) شرح ابن النَّاظم/٢٥٦، وتوضيح المقاصد ٤/١٥٣ **حكم ألف التكثير كحكم ألف الإلحاق في أنها تمنع مع العلمية نحو «قبعثرىٰ» ذكره بعضهم. والقبعثرىٰ: الجمل العظيم**، وشرح ابن عقيل ٣/٣٣٤، والمقاصد الشَّافية ٥/٦٥٣، وشرح المكودي ٢/٧٨، وإرشاد السَّالك ٢/٩٣٧ وشرح الأشموني ٢/٢٦٠.

ما[1]: مبتدأ، اسم موصول، يصيرُ: مضارع ناقص، واسمه مُسْتَتِر فيه، علماً: خبر «يصير»، والجملة صلة «ما»، من ذي: بيان، لما متعلِّق بـ«يصير» إذا أجزنا التعلّق بالفعل الناقص، وإلّا ففي موضع الحال من مرفوع «يصير»، ألف: مضاف إليه، وجملة «زيدت» نعت «ألف»، لإلحاقٍ: متعلق بـ«زيدت»، فليس: فعل ناقص واسمه، ينصرف: خبر «ليس»، وجملة «ليس» في موضع رفع خبر المبتدأ، ودخلت الفاء في خبر «ما» لشبهها بالشرطية في إبهامها وعمومها.

٦٧٠. وَالْعَلَـمَ امْنَـعْ صَـرْفَهُ إِنْ عُـدِلَا ❊ كَـ(فُعَلِ) التَّوْكِيـدِ أَوْ كَـ«ثُعَلَا»

٦٧١. وَالْعَدْلُ وَالتَّعْرِيفُ مَانِعَا «سَحَرْ» ❊ إِذَا بِـهِ التَّعْيِـينُ قَصْـداً يُعْتَبَـرْ

❊ يَمْنَعُ من الصَّرفِ اجْتماعُ التعريفِ والعدلِ فيما يلي[2]:

١ ـ علم المذكر المعدول عن وزن فاعل إلىٰ «فُعَل».

٢ ـ جُمَع المؤكِّد لجمع المؤنَّث وتوابعه.

٣ ـ سَحَر المراد به معيَّنٌ.

ـ أمس في لغة بني تميم، وهو نظير «سحر».

١ ـ أما علم المذكَّر فنحو: عُمَر، وزُفَر، وَزُحَل، وجُشَم، وقُثَم، وقُزح،

---

(١) إعراب الألفيَّة/١٣٤، والمقاصد الشَّافية ٥/٦٥٧ وشرح المكودي ٢/٦٧٩.

(٢) شرح ابن النَّاظم/٢٥٦، وتوضيح المقاصد ٤/١٥٤ ـ ١٥٦ وفيه فائدتان: إحداهما لفظيَّة وهي التخفيف. والأخرىٰ: معنويّة وهي تمحيض العلميّة، إذ لو قيل عامر لتوهَّم أنه صفة، وشرح ابن عقيل ٣/٣٣٥، والمقاصد الشَّافية ٥/٦٥٧، وإرشاد السَّالك ٢/٩٣٨، وأوضح المسالك ٣/١٥١، وشرح ابن طولون ٢/١٩٤ ـ ١٩٥، وشرح المكودي ٢/٦٧٩ ـ ٦٨٠.

ودُلف، ومُضَر. ومثله: **ثُعَل**: علم لجنس الثعلب.

فهذا لا يَنْصَرِفُ لما فيه من العلمية والعدل عن عامر، وزافر، وزاحل...

ـ **قال ابن النَّاظم**: «ولولا ما فيه من العدل لكان مصروفاً كأُدَد، وطريق العلم يعدل نحو: عمر، سماعه غير مصروف خالياً من سائر الموانع، فيحكم عليه بالعدل لئلا يلزم ترتيب الحكم علىٰ غير سبب».

ـ **قال المرادي**: «فإن ورد فُعَل مصروفاً وهو عَلَم عَلِمْنَا أَنَّه ليس بمعدول، وذلك نحو: أُدَد».

ثُمَّ ذكر أنه جُعل معدولاً لأمرين:

ـ **أحدهما**: أنه لو لم يقدر عدله لزم ترتيب المنع علىٰ علَّة واحدة، وليس فيه من الموانع غير العلميَّة.

ـ **الثَّاني**: أنّ الأعلام يغلب عليها النقلُ فَجُعِل عمر معدولاً عن عامر العلم المنقول من الصفة، ولم يجعل مرتجلاً.

٢ ـ **وَأَمَّا جُمَع**، فكقولك: مررت بالهنداتِ كُلِّهن جُمَعَ، فلا ينصرف للتعريف والعدل، **وأَمَّا تعريفه**: فبالإضافة المنويَّة، فشابه بذلك العلم لكونه معرفة بغير قرينة.

ـ وقد استُغْني بنية الإضافة عن ظهورها، وهو المضاف في المعنىٰ إلىٰ ضمير المؤكّد، هذا ظاهر كلام سيبويه، وهو اختيار ابن عصفور، وذهب بعضهم إلىٰ أنه علم، وهو المفهوم من كلام النَّاظم هنا.

ـ **وأما العدل، فلأنه مغيَّر عن صيغته الأصلية، وهي جمعاوات**، لأنَّ جمعاء

مؤَنَّث أجمع، فلما جمع المذكَّر بالواو والنون كذلك كان حق مؤنثه أن يجمع بالألف والتاء، فلما جاءوا به على «فُعَل» عُلِمَ أنه معدول عمّا هو القياس فيه، وهو جمعاوات، وهو اختيار المصنِّف.

ـ وقيل: معدول عن «فُعْل»، لأن قياس أَفْعَل فَعْلاء أن يُجمَعَ مذكره ومؤنَّثه على فُعْل نحو: حُمْر في أَحْمَر وحَمْراء، وهو قول الأخفش والسيرافي، واختاره ابن عصفور.

ـ وَرَدَّ هذا الوجه ابن النَّاظم، لأنَّ فعلاء لا يُجْمَعُ على فُعْل إِلَّا إذا كان مؤنَّثاً لأفعل صفةً كحمراء، وصفراء.

ـ وذكروا أنه قيل: عدله عن «فعاليّ»، لأنَّ جمعاء اسم كصحراء، ورده ابن النَّاظم أيضاً. ومثل «جُمَع» في منع الصرف التعريف والعدل ما يتبعه من كُتَع، وبُصَع، وبُتَع.

٣ ـ وأَمَّا سَحَر: فإذا أُريدُ به سَحَرُ يوم بعينه عُرِّف بالإضافة، والألف واللام، كقولك: **طاب سَحَرُ الليلة، وقمت عند السَّحَرِ**، ولا يَعْرىٰ وهو معرفة عن أحدهما إِلَّا إذا كان ظرفاً فيجوز عندئذٍ تجريده ممنوع الصرف كقولك: **خرجت يوم الجمعة سَحَرَ**.

وكان الأصل فيه أن يُذْكَرَ معرفاً بالألف واللام، فَعُدِل عن اللفظ بالألف واللام، وقُصِدَ به التعريف فمنع من الصرف.

ـ **قال المرادي**: «أما التعريف فقيل بالعلميَّة؛ لأنه جعل علماً لهذا الوقت. وقيل: بشِبْهِ العلميَّة؛ لأنه تعرَّف بغير أداة ظاهرة كالعلم».

ـ وذهب **صدر الأفاضل** إلىٰ أنه مبني على الفتح لتضمنه معنىٰ حرف العطف كأمسِ، وردّه ابن النَّاظم، وذهب إلىٰ أنه باطل من وجوه ومما قاله: «الثالث: أنّ

دعوىٰ منع الصرف أَسْهَلُ من دعوىٰ البناء، لأنه أبعد عن الأصل، **ودعوىٰ الأسهل أرجح من دعوىٰ غير الأسهل**، وإذا ثبت أن سحر غير مبنيّ ثبت أنه غير متضمِّن معنىٰ حرف العطف، وإنما هو معدول عمّا فيه حرف التعريف...».

ـ **أمسِ:** نظير «سحر» في امتناعه من الصرف «أمس» عند تميم.

ـ **قال المرادي:** «فإن منهم من يُعْرِبه في الرفع غير متصرِّف، ويبنيه علىٰ الكسر في الجرِّ والنَّصب، ومنهم من يُعْرِبه إعرابَ ما لا ينصرِف في الأحوال الثلاث، خلافاً لمن أنكر ذلك. **وغير بني تميم يبنونه علىٰ الكسر**...».

ومنعه من الصرف للتعريف والعدل عمّا فيه الألف واللَّام، وذلك في حال الرَّفع خاصَّة فيقولون: ذهب أمسُ بما فيه، وفي النصب والجر يبنونه عن الكسر، وبعضهم يعربه مطلقاً ويمنعه من الصَّرف[1].

وأجاز الخليل في «لقيته أمسِ» إلىٰ أن يكون التقدير لقيته بالأمس، فحذف الباء وأل، فتكون الكسرة كسرة إعراب. كذا عند المرادي.

وبعض الشُّرَّاح لم يتعرَّض للحديث في «أمس» في هذا الموضع.

ـ والعلمَ[2]: مفعول بفعل محذوف يفسِّره «امنع»، امنع: فعل أمر، صرفَهُ: مفعول به، إنْ: حرف شرط، عُدِلا: فعل الشرط، وجوابه محذوف، كفُعِل: خبر

---

(١) وزعم الزَّجَّاجي أنَّ من العرب من يبنيه علىٰ الفتح، واستشهد بقول الراجز:

لقد رأيت عجباً مذ أمسا

وذكر النَّاظم في شرح التسهيل أنَّ مدّعاه غير صحيح لامتناع الفتح في موضع الرفع، ولأن سيبويه استشهد به علىٰ أن الفتح في أمسىٰ فتح إعراب... فقد غلط أبو القاسم فيما ذهب إليه واستحقَّ أَلَّا يعوّل عليه. شرح التسهيل ٢/٢٢٣، وانظر الكتاب ٢/٤٤، وشرح قطر الندىٰ/٢٤.

(٢) إعراب الألفيَّة/١٣٤ ـ ١٣٥، وشرح المكودي ٢/٦٨٠.

لمبتدأ محذوف، التوكيد: مضاف إليه، أو كثُعلا: معطوف على «كفُعَل».

ـ والعدلُ: مبتدأ، والتعريف معطوف على «العدل»، مانعا: خبر المبتدأ، وسحر: مضاف إليه، إذا: متعلِّق بـ«مانعا»، به: متعلّق بـ«يُعْتَبَر»، التعيين: نائب عن الفاعل بفعل محذوف يفسِّره «يعتبر»، قصْداً: منصوب على الحال من نائب فاعل «يُعْتَبَر». وجملة يُعْتَبَر: مفسِّرة.

٦٧٢. وَابْنِ عَلَى الْكَسْرِ (فَعَالِ) عَلَمَا ❊ مُؤَنَّثاً، وَهْوَ نَظِيرُ «جُشَمَا»=

٦٧٣. =عِنْدَ تَمِيمٍ، وَاصْرِفَنْ مَا نُكِّرَا ❊ مِنْ كُلِّ مَا التَّعْرِيفُ فِيهِ أَثَّرَا

ـ انتقل إلى الموضع الرابع[1] من المنع من الصَّرْف مع العلميَّة، فذكر أنَّ العلم إذا كان لمؤنَّث على وزن «فَعَالِ» مثل حَذَامِ، وَرَقَاشِ، فللعرب فيه مذهبان:

❊ **الأول: مذهب أهل الحجاز** وهم يبنون هذا العلم على الكسر مطلقاً، فنقول: هذه حذامِ، ورأيت حذامِ، ومررت بحذامِ.

وعند المرادي في سبب بنائه أقوال:

أحدها: شبهه بـ«نَزَالِ» وزناً وتعريفاً.

الثاني: تضمُّنه هاء التأنيث، وإليه ذهب الربعي.

الثالث: توالي العِلَل.

(١) شرح ابن النَّاظم/١٥٨، وتوضيح المقاصد ٤/١٥٩ ـ ١٦٥، وشرح ابن عقيل ٣/٣٣٦، وشرح ابن طولون ٢/١٩٦ ـ ١٩٩، وشرح المكودي ٢/٦٨١ ـ ٦٨٢، وشرح الهواري ٤/١٠٦ ـ ١٠٨، والمقاصد الشَّافية ٥/٦٦٩، وإرشاد السَّالك ٢/٩٤٢ ـ ٩٤٦، وأوضح المسالك ٣/١٥١ ـ ١٥٣، وشرح الأشموني ٢/٢٦٥ ـ ٢٦٩، وشرح ابن الوردي ٢/٥٩٤.

وليس بعد منع الصرف إلَّا البناء، قاله المبرِّد. والأول هو المشهور.

قال:

إِذَا قَالَــــتْ حَــــذَامِ فَصَـــدِّقُوْهَا ❊ فَـــإِنَّ القَــوْلَ مَـــا قَالَــتْ حَــذَامِ

❊ **الثاني: مذهب بني تميم**، ففصل أكثرهم بين ما آخره راء نحو: **حضارِ**: اسم كوكب، وسَفَار: اسم ماء، وظفار، ووبار.

ـ **قال ابن النَّاظم**: «فيوافق فيه التميميون أهل الحجاز غالباً فيقولون: هذه ظفارِ، ورأيت ظفارِ، ومررت بظفارِ...».

ـ وما ليس آخره راء نحو: حذامِ، وقطاشِ، ورقاشِ، يمنعونه الصَّرف.

ـ **قال المرادي**: «وبعضهم أعرب النوعين إعراب ما لا ينصرف».

وقد جمع الأعشىٰ بين اللغتين في قوله:

وَمَـــرَّ دَهْـــرٌ عَلَـــىٰ وَبَـــارِ ❊ فَهَلَكَـــتْ جَهْـــرَةً وَبَـــارُ

واختلف في منع صرفه عند تميم، **فذهب سيبويه إلىٰ أن المانع له العدل عن فاعلة والعلميَّة**.

وذهب المبرِّد إلىٰ أنَّ المانع له التأنيث والعلميَّة.

ومن تنبيهات المرادي:

أنَّه أطلق في قوله: «**عند تميم**»، وإنما هو عند بعضهم.

ـ فُهِمَ من قوله: **نظير جُشَما** أنَّ المانع له العدل والعلميَّة وفاقاً لسيبويه.

ـ أَنَّ فعالِ: يكون معدولاً وغير معدول.

فالمعدول علم مؤنث كخدامِ، وتقدَّم حكمه، وإمّا أمر نحو: نَزَالِ، وإمَّا مصدر نحو: حَمَادِ، وإمَّا حال نحو: قول عوف بن عطية:

وَذَكَـرْتَ مِـنْ لَـبَنِ المحَلَّـقِ شَـرْبَةً ❊ وَالخَيْـلُ تَعْـدُو فِـي الصَّـعِيدِ بَـدَادِ

وَإِمَّا صِفَة جارية مجرىٰ الأعلام نحو: **حَلاقِ**، **للمنيَّة**.

وَإِمَّا صِفَة ملازمة للنداء نحو: يا خَبَاثِ.

ـ فهذه خمسة أنواع كُلّها تُبْنَىٰ علىٰ الكسر، معدولة عن مؤنَّث، فإن سُمِّي بها مذكّر ففيه وجهان: أرجحهما مَنْع الصرف.

وقوله في تتمة البيت الثاني:

.... / وَاصْـرِفَنْ مَـا نُكِّـرَا ❊ مِـنْ كُـلِّ مَـا التَّعْرِيـفُ فِيـهِ أَثَّـرَا

يعني أنَّ ما أثر فيه التعريفُ إذا نُكِّر صُرِف لذهاب جزء العلَّة، وبقي علىٰ علَّة واحدة، **والمراد بذلك الأنواع السَّبعة:**

ـ ما امتنع للعلميَّة والتركيب، نحو: معد يكرب.

ـ والألف والنون الزائدتان، نحو: غطفان.

ـ والتأنيث بغير الألف، نحو: فاطمة.

ـ والعُجْمة، نحو: إبراهيم.

ـ ووزن الفعل، نحو: أحمد.

ـ وألف الإلحاق، نحو: عَلْقَىٰ.

ـ والعدل، نحو: عُمَر.

ـ قال ابن عقيل: «فهذه تمنع من الصَّرف للعلميَّة وشيء آخر، فإذا نَكَّرتها صرفتها لزوال أحد سببيها: وهو العلميَّة، فتقول: رُبَّ معد يكربٍ رأيت، وكذا الباقي».

وأما الأنواع الخمسة المتقدِّمة، وهي:

ـ ما امتنع لألف التأنيث.

ـ أو للوصف والزيادتين.

ـ أو للوصف ووزن الفعل.

ـ أو للوصف والعدل.

ـ أو للجمع المشبه مَفَاعِل أو مَفَاعيل.

فهذه لا تنصرف وهي نكرة، ولو سُمِّي بشيء منها لم ينصرف أيضاً، وكلّ معدول سُمِّي به باقٍ إِلَّا **سحر وأمس في لغة تميم**. هذا مذهب سيبويه.

وذهب **الأخفش** وأبو علي وابن برهان وابن بابشاذ إلىٰ صرف العدد المعدول مُسَمَّىً به قالوا: لأنّ العدل يزول بالتسمية.

والصحيح مذهب سيبويه لأن العدل باقٍ، ولا أثر لزوال معناه.

وذكروا باب[1] «أحمر»، وفيه أربعة مذاهب:

ـ منع الصرف، وهو الصحيح.

ـ الصَّرْف وهو مذهب المبرِّد والأخفش في أحد قوليه.

ـ إن سُمِّي بأحمر رجل أحمر لم ينصرف بعد التنكير، وإن سُمِّي به أسود أو

(١) شرح ابن النَّاظم/٢٥٨، وتوضيح المقاصد ٤/١٦٥.

نحوه انصرف، وهو مذهب الفرّاء وابن الأنباري.

ـ الرابع: أنه يجوز صرفه وترك صرفه. قاله الفارسي.

ـ ابنِ[1]: فعل أمر. على حذف حرف العلة: متعلِّق بـ«ابنِ»، فَعالِ: مفعول «ابن»، علماً مُؤَنَّثاً: حالان من فعالِ، وهو: مبتدأ، نظير: خبره، جُشَما: مضاف إليه ممنوع من الصَّرْف للعلميَّة والعدل.

ـ عند: ظرف متعلِّق بـ«نظير»، تميم: مضاف إليه، اصرفَنْ: فعل أمر مؤكَّد بالنون الخفيفة، ما: مفعول به، نكّرا: الجملة صلة الموصول، من كلّ: متعلّق بـ«نكرا»، ما: مضاف إليه. التعريفُ: مبتدأ، فيه: متعلق بـ«أثّرا»، أثّرا: خبر المبتدأ.

٦٧٤. وَمَـا يَكُـونُ مِنْـهُ مَنْقُوصـاً فَفِـي ❊ إعْرَابِـهِ نَهْـجَ «جَـوَارٍ» يَقْتَفِـي

ـ يعني أنّ مما كان منقوصاً[2] من الأسماء التي لا تنصرف سواء كان من الأنواع السَّبعة التي إحدىٰ علتيها العلميّة، أو من الأنواع الخمسة التي قبلها، فإنه يجري مجرىٰ جوار وغواش.

وتقدَّم أن نحو: «جوار» يلحقه التنوين رفعاً وجَرّاً.

ـ قال الأشموني: «ولا وجه لما حَمَلَ عليه المرادي كلام النَّاظم من أنه أشار إلىٰ الأنواع السَّبعة دون الخمسة، لأن حكم المنقوص فيهما واحد».

---

(١) إعراب الألفيَّة/١٣٥، وشرح المكودي ٢/٦٨١ ـ ٦٨٢.

(٢) شرح الأشموني ٢/٢٦٩، وشرح المكودي ٢/٦٨٢ ـ ٦٨٣، وشرح ابن طولون ٢/١٩٩، وتوضيح المقاصد ٤/١٦١ ـ ١٦٢، والمقاصد الشَّافية ٥/٦٨٢ ـ ٦٨٣، وشرح ابن النَّاظم/٢٥٩، وشرح ابن عقيل ٣/٣٣٨، وأوضح المسالك ٣/١٥٩ ـ ١٦٠، وإرشاد السَّالك ٢/٩٤٧.

ووجدت مثل هذا النص عند المكودي.

ـ وقال: «فمثاله في غير التعريف: أُعَيْمٍ، في تصغير «أَعْمَىٰ»، فإنه غير منصرف للوصف ووزن الفعل، ويلحقه التنوين رفعاً وجَرّاً فتقول: هذا أُعَيْمٌ، ومررت بأُعَيْمٍ، والتنوين فيه عوض عن الياء المحذوفة كما في نحو: «جوار».

ومثاله في التعريف: يُعَيْل، تصغير «يَعْلَىٰ»، فهو غير منصرف للوزن والعلمية، والتنوين فيه أيضاً في الرفع والجر عوض من المحذوف».

ـ **وقال ابن طولون**: «كالقاضي إذا سميت به امرأة فإنك تُعْربه إعراب جوار... تقول: هذه قاضٍ، ومررت بقاضٍ، وتثبت في النصب محركة بالفتح، نحو: رأيت قاضيَ الجميلة، هذا مذهب سيبويه والأكثرين.

وعند الكسائي ويونس أنَّ الياء تقر ساكنة في الرفع وتحرك بالفتحة في الجر والنصب تمسكاً بقول الفرزدق:

قَدْ عَجِبَتْ مِنِّي وَمِنْ يُعَيْلِيَا[1]
لَمَّا رَأَتْنِي خَلقاً مُقْلَوْلِيَا

ـ ما[2]: موصول مبتدأ، يكون: مضارع ناقص، منه: متعلِّق بـ«يكون»، منقوصاً: خبر يكون، وجملة «يكون» صلة «ما»، ففي إعرابه متعلِّق بـ«يقتضي»، نهج: مفعول مقدَّم، جوار: مضاف إليه، وجملة يقتضي خبر «ما».

(١) مصغّر يَعْلَىٰ علم علىٰ رجل، ولم ينصرف للعلمية ووزن الفعل، والألف للإطلاق.
(٢) إعراب الألفيَّة/١٣٥، وشرح المكودي ٢/٦٨٣.

٦٧٥. وَلِاضْــطِرَارٍ أَوْ تَنَاسُــبٍ صُــرِفْ ❁ ذُو الْمَنْعِ، وَالْمَصْرُوفُ قَدْ لَا يَنْصَرِفْ

ـ **يجوز في الضَّرورة**(١) **صَرْفُ ما لا ينصرف** كقول امرئ القيس:

تَبَصَّرْ خَلِيْلِي هَلْ تَرَىٰ مِنْ ظَعَائِنٍ ❁ سَرَا لَكَ نَقْباً بَيْنَ حَزْمَىٰ شَعَبْعَبِ

وهو كثير ولا اختلاف بين النحاة فيه، وإنما الاختلاف في عكسه، وهو منع صرف المصروف للضرورة. والصحيح عند ابن طولون جوازه كما ذهب إليه الكوفيون نحو قول العباس بن مرداس:

فَمَا كَانَ حِصْنٌ وَلَا حَابِسٌ ❁ يَفُوْقَانِ مِرْدَاسَ فِي مَجْمَعِ

ـ **وقال ابن النَّاظم**: «وَمَنْعُ صَرْفِ المستحقِ للصَّرْف مختلف في جوازه في الضرورة فأجاز ذلك الكوفيون والأخفش وأبو علي، ومنعه غيرهم، والحاكم في ذلك استعمال العرب..».

ـ **ذكر المكودي** أنَّ البصريين لا يجيزون ذلك البتة.

ـ **ويجوز أن يُصْرَف ما لا يستحق الصَّرف للتناسب**، كقراءة نافع والكسائي في(٢): ﴿سَلَاسِلاً وَقَوَارِيرَاً﴾.

وقراءة الأعمش(٣): ﴿وَلَا يَغُوثَاً وَيَعُوقَاً﴾. صرفهما ليناسبا قوله تعالىٰ: ﴿وَدًّا

(١) شرح ابن النَّاظم/٢٥٩ ـ ٢٦٠، وشرح ابن طولون ٢/٢٠٠ ـ ٢٠١، وشرح ابن عقيل ٣/٣٣٩، وشرح المكودي ٢/٦٨٤، وشرح الأشموني ٢/٢٧١ ـ ٢٧٢، وتوضيح المقاصد ٤/١٦٨ ـ ١٧١، والمقاصد الشَّافية ٥/٦٨٧، وإرشاد السَّالك ٢/٩٤٧ ـ ٩٤٩، وشرح الهواري ٤/١١٠ ـ ١١٢.

(٢) سورة الإنسان ٧٦/٤، وانظر كتابي معجم القراءات ١٠/٢٠٧، وهي قراءة عدد كبير من القراء. وعن الأخفش الصَّرف عن بني أسد، وهو ثابت في مصاحف المدينة ومكة والكوفة والبصرة.

(٣) سورة نوح ٧١/٢٣، وانظر كتابي معجم القراءات ١٠/١٠٥ ـ ١٠٦ قراءة الأشهب العقيلي=

وَلَا سُوَاعًا . . . وَنَسۡرًا ﴾ ، أي: ما قبلها وما بعدها.

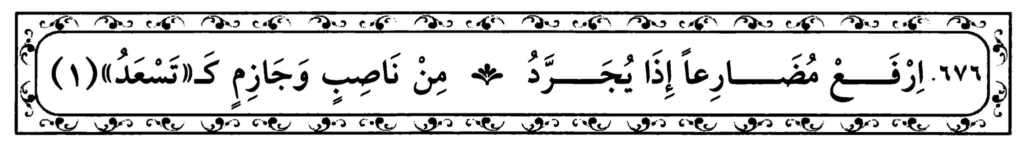
ـ لاضطرارٍ[1]: متعلِّق بـ«صُرِفَ» ، أو تناسبٍ: معطوف على ما قبله ، صُرِف: ماضٍ مبنيّ للمفعول ، ذو: نائب عن الفاعل ، المنعِ: مضاف إليه ، المصروف: مبتدأ ، قد لا ينصرف: الجملة خبر المبتدأ.



= والأعمش والمطوعي.

(١) إعراب الألفية/١٣٥.

٥٦ ـ إِعْرَابُ الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ: [الرَّفْعُ، وَالْنَّصْبُ]



٦٧٦. اِرْفَـعْ مُضَـارِعاً إِذَا يُجَـرَّدُ ❊ مِنْ نَاصِبٍ وَجَازِمٍ كَـ«تَسْعَدُ»(١)

ـ تقدَّم في باب المعرب والمبني أنَّ المعرب من الأفعال هو المضارع الذي لم يباشره نون التوكيد، ولا نون الإناث، فأَغْنَىٰ ذلك عن تقييد الفعل المعرب هنا بخلوه عن سبب البناء؛ فلذلك أطلق العبارة.

ـ وفُهِم من كلامه أنه(٢) يجب رفع المضارع المعرب إذا لم يدخل عليه ناصب ولا جازم، نحو: أنت تَسْعدُ، **ولم ينصَّ هنا علىٰ رافعه، وفيه أقوال:**

١ ـ **الأول:** أنَّ رافعه وقوعه موقع الاسم، وهو قول البصريين.

٢ ـ **الثاني:** أنَّ رافعه تجرُّده من الناصب والجازم، وهو قول حذّاق الكوفيين، ومنهم الفرّاء، واختاره المصنِّف.

٣ ـ **الثالث:** أنَّ رافعه نفسُ المضارعة، وهو قول ثعلب.

٤ ـ **والرابع:** أنّ رافعه حروف المضارعة، ونُسِبَ إلىٰ الكسائي.

(١) في شرح الهواري ٤/١١٣: «تُسْعَدُ» كذا. ومثله عند المكودي علىٰ أنه وجه جائز، وذكر الأزهري الوجهين: معلوماً ومجهولاً خلافاً لما قرره المكودي، ولم يقرر المكودي غير ذلك.

(٢) شرح ابن النَّاظم/٢٦٠، وتوضيح المقاصد ٤/١٧٤، وشرح ابن طولون ٢/٢٠٢ ـ ٢٠٣، وشرح المكودي ٢/٢٨٦، وأوضح المسالك ٣/١٦٢، وشرح الأشموني ٢/٢٧٥، والمقاصد الشَّافية ٦/١، وإرشاد السَّالك ٢/٩٥٠ ـ ٩٥١.

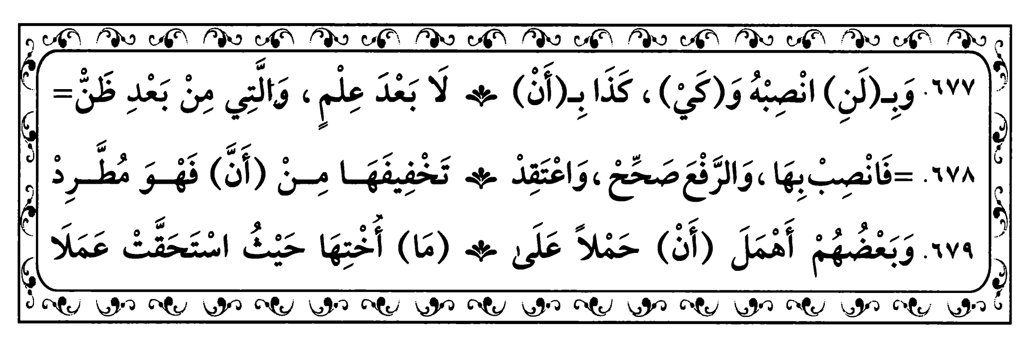


واختار المصنِّف مذهب الكوفيين لسلامته من النقض، وردّ مذهب البصريين؛ لانتقاضه بنحو: هلَّا تفعلُ، لثبوت الرفع بعد أدوات التحضيض.

ـ ورُدَّ مذهب الفرّاء لأنَّ التعرِّي عَدَمٌ فلا يكون عاملاً، والرفع أمر وجودي.

ـ ورَدَّ الشارح وهو ابن النَّاظم بأنا لا نُسَلِّم أنَّ التجرُّدَ أمر عَدَمي، لأنه عبارة عن استعمال المضارع على أحواله مخلصاً عن لفظ يقتضي تغييره، واستعمال الشيء والمجيء به على صفة ما ليس بعَدَميّ.

ـ ارفع[1]: فعل أمر وفاعل، مضارعاً: مفعول به، إذا: ظرف تضمَّن معنى الشرط، يُجَرَّدُ: مضاف إلى الظرف، من ناصب: متعلِّق بـ«يُجَرَّد»، جازم: معطوف على «ناصب»، كتسعد: أي: وذلك كقولك تسعد، فهو خبر لمبتدأ محذوف.



٦٧٧. وَبِـ(لَنِ) انْصِبْهُ وَ(كَيْ)، كَذَا بِـ(أَنْ) ❊ لَا بَعْدَ عِلْمٍ، وَالَّتِي مِنْ بَعْدِ ظَنْ=

٦٧٨. =فَانْصِبْ بِهَا، وَالرَّفْعَ صَحِّحْ، وَاعْتَقِدْ ❊ تَخْفِيفَهَا مِنْ (أَنَّ) فَهْوَ مُطَّرِدْ

٦٧٩. وَبَعْضُهُمْ أَهْمَلَ (أَنْ) حَمْلاً عَلَى ❊ (مَا) أُخْتِهَا حَيْثُ اسْتَحَقَّتْ عَمَلَا

ـ الذي ينتصب بعده المضارع ينقسم إلى ما هو ناصب بنفسه، وإلى ما يُنْصَبُ بـ«أنْ» مضمرة بعده، فبدأ بالقسم الأول، وهو أربعة أحرف، وهي: لَنْ، كَيْ، أَنْ، إِذَنْ.

وذكر هنا الثلاثة الأولى، وفي البيت الخامس ذكر «إِذَنْ».

ـ لن[2]: حرف نفي ينصبُ المضارعَ، ويخلِّصه للاستقبال.

---

(١) إعراب الألفَّية/١٣٥.

(٢) توضيح المقاصد ٤/١٧٣ ـ ١٧٤، وشرح ابن طولون ٢/٢٠٣ ـ ٢٠٤، وشرح الأشموني ٢/٢٧٥ ـ ٢٧٦، وشرح المكودي ٢/٢٨٧، وأوضح المسالك ٣/١٦٢، والمقاصد الشَّافية ٦/٤ ـ ٥،=

ـ وذهب **الزمخشري** إلىٰ أنه يكون مؤبَّداً، في كتابه الأنموذج[1]، وفي الكشَّاف، ورَدَّ هذا العلماء، ورأىٰ ابن عصفور هذا دعوىٰ بلا دليل، **وعند ابن هشام**: «ولا تقتضي تأبيد النفي ولا تأكيده، خلافاً للزمخشري[2].

ـ **ومذهب سيبويه والجمهور** أنَّ «لَنْ» بسيطة.

ـ **وذهب الخليل والكسائي** إلىٰ أنها مركَّبة، وأصلها «لا أَنْ» فحذفت همزة «أَنْ» تخفيفاً، ثم حذفت الألف لالتقاء السَّاكنين.

ـ **وذهب الفرّاء** إلىٰ أنّ «لن» هي «لا» أُبدلت ألفها نوناً. وذكر المرادي أنه ضعيف.

ـ **ورَدَّ ابن طولون** الوجهين الثاني والثالث لانتفاء الدليل عليها، وقال: «والرفعُ بعدها ندورٌ كندور الجزم بها في لغة لبعض العرب».

ـ **وذهب ابن السّراج وآخرون** إلىٰ أنه يجوز أن يكون الفعل بعدها دعاء، واختاره ابن عصفور، وجعلوا منه قوله تعالىٰ[2]: ﴿فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيرًا لِّلْمُجْرِمِينَ﴾.

ـ **قال المرادي**: «والصحيح أنه لم يستعمل من حروف النفي في الدعاء إلَّا «لا» خاصَّة». ورد ابن هشام كلام ابن السَّراج.

= وإرشاد السَّالك ٢/٩٥١ ـ ٩٥٢، وشرح الهواري ٤/١١٥، وشرح ابن عقيل ٤/٤، وشرح ابن الوردي ٢/٥٩٩.

(١) انظر الكشاف ٣/٢٢٩، والأنموذج/١٠٢، ومغني اللبيب ٣/٥٠١ «لن».
شرح الأنموذج/١٩٠ «ولن نظيرة لا في نفي المستقبل ولكن علىٰ التأكيد... وفي بعض النسخ التأبيد بدل قوله التأكيد.

(٢) سورة القصص ٢٨/١٧.

ـ كي: وأمّا «كي» فعلى ثلاثة أوجه:

١ ـ أحدها: أن تكون اسماً مختصراً من «كيف»، كقوله:

كَي تَجْنَحُونَ إِلَى سَلْمٍ وَمَا ثُئِرتْ ❊ قَتْلَاكُم وَلَظَى الهَيْجَاءِ تَضْطَرِمُ

٢ ـ الثاني: أن تكون حرفاً، فتدخل على «ما» الاستفهاميَّة، أو المصدريَّة، أو على فعل مضارع منصوب. فإذا دخلت على «ما» فهي حرف جر لمساواتها للام التعليل معنى واستعمالاً، وذلك في السؤال عن العلَّة: كَيْمَهْ، بمعنى «لِمَهْ». ومثال دخولها على «ما» المصدريَّة قوله:

إِذَا أَنْتَ لَمْ تَنْفَعْ فَضُرَّ فَإِنَّمَا ❊ يُرَجَّى الفَتَى كَيْمَا يَضُرّ وَيَنْفَعُ

فجعل «ما» مصدريَّة وأدخل عليها «كي» كما تدخل عليها اللام.

٣ ـ الثالث: أن تكون بمنزلة «أنْ» المصدريَّة معنى وعملاً، وهو مراد النَّاظم، فلا يكون ذلك إلَّا على معنى التعليل، نحو: جئت كي تحسنَ إليَّ. فالوجه أن تكون مصدريَّة ولام الجرِّ قبلها مقدَّرة، وذلك لكثرة وقوع اللام قبلها، قوله تعالى[1]: ﴿لِّكَيْلَا تَأْسَوْا۟ عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ﴾، وحرف الجر لا يدخل على مثله، ولا يباشره إلَّا في ضرورة.

ـ قال الأشموني: ولا يجوز أن تكون حرف جَرّ لدخول حرف الجر عليها، فإن وقع بعدها «أنْ» كقوله:

أَرَدْت لِكَيْمَا أَنْ تَطِيرَ بِقُرْبَتِي ❊ وَتَتْرُكَهَا شَنًّا بِبَيْدَاءَ بلقَعِ

احتمل أن يكون مصدريَّة، مؤكّدة بـ«أنْ» وأن تكون تعليليَّة مؤكِّدة للام».

---

(١) سورة الحديد ٥٧/٢٣.

ـ **وقال ابن النَّاظم**: «ويجوز في «كي» مع الفعل إذا كانت مجردة من اللام أن تكون الجارَّة، والفعل بعدها منصوب بـ«أَنْ» مضمرة، كما ينتصب بعد اللام بدليل ظهورها بعد «كي» في الضرورة كقول الشاعر:

فَقَالَت: أَكُلَّ النَّاسِ أَصْبَحْتَ مَانِحاً ❊ لِسَانَكَ كَيْمَا أَنْ تغُرَّ وَتخْدَعَا»

ـ **وذكر المرادي** أنَّ «كي» تكون حرف جَرّ، ومصدريّة، **وهو مذهب سيبويه وجمهور البصريين**.

ـ **وذهب الكوفيون** إلىٰ أنها ناصبة للفعل دائماً، وقالوا: كيمه علىٰ تقدير: كي تفعل ماذا.

ـ **أَنْ: وأَمَّا «أَنْ» فتكون زائدة، ومفسِّرة، ومصدريَّة**.

والمصدريَّة نحو[1]: ﴿وَٱلَّذِىٓ أَطۡمَعُ أَن يَغۡفِرَ لِى﴾.

وتُعْرَفُ بصحة تأويلها وما بعدها بالمصدر، **وهي أصل النواصب، لأنها تعمل ظاهرة ومضمرة**، وإنما قدَّم عليها: لن، وكي، وكان حقّه أن يقدِّمها عليهما لأصالتها، للتفصيل الذي فيها.

وتنقسم إلىٰ مخفَّفة من «أنّ»، وناصبة للمضارع.

ـ فإن كان العامل فيها فعل «علم» وجب أن تكون المخففة، نحو[2]: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ﴾، ويتعيَّن رفع الفعل بعدها، وأكثر ما يقع مفصولاً منها بحرف التنفيس، أو نفي، أو قد، أو لو.

---

(١) سورة الشعراء ٢٦/٨٢.

(٢) سورة المزمل ٧٣/٢٠.

ـ وإن كان العامل في «أَنْ» من غير أفعال العلم والظَّنّ وَجَبَ أن تكون غير المخفَّفة، وتعيَّن في المضارع بعدها النصب كقولك: أريد أن تقومَ.

ـ وإن كان العامل فيها من أفعال الظَّنّ جاز فيها الأمران، وصَحَّ في المضارع بعدها النصبُ، والرفعُ أو النصبُ هو الأكثر؛ ولذلك اتَّفقوا عليه في قوله تعالىٰ[1]: ﴿أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓا۟﴾. واختلف في قوله تعالىٰ[2]: ﴿وَحَسِبُوٓا۟ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾، فقرئ بالنصب والرفع.

ـ ومن العرب من يُجيز إهمال غير المخفَّفة حملاً علىٰ «ما» المصدرية فيرفع المضارع بعدها كقوله:

أَنْ تَقْرَأَانِ عَلَىٰ أَسْمَاءَ وَيْحكمَا ❊ مِنِّي السَّلَامَ وَأَلَّا تُشْعِرَا أَحَدَا

ووجه الإهمال حملاً علىٰ «ما» هو مذهب البصريين، وأما عند الكوفيين فهي المخففة من الثقيلة، وفي البيت السابق أنْ: مصدريَّة غير مخفَّفة أُعْمِلت الثانية، وأُهْمِلت الأولىٰ.

ـ بلن[3]: متعلِّق بـ«انْصب»، انصبْهُ: فعل أمر، وفاعل مستتر، ومفعول، وكي: معطوف علىٰ «لن»، وكذا بأنْ: وتعلّقا بفعل محذوف دَلَّ عليه المذكور، لا بعد علم:

---

(١) سورة العنكبوت ٢٩/٢.

(٢) سورة المائدة ٥/٧١:

ـ قراءة النصب عن ابن كثير ونافع وابن عامر وعاصم وأبي جعفر.

ـ وقراءة الرفع عن أبي عمرو والكسائي وحمة وأبي بكر عن عاصم.....

وتكون «أنْ» مخفَّفة من الثقيلة. واسمها ضمير الشّأن محذوف.

انظر كتابي «معجم القراءات» ٢/٣٢٣ ـ ٣٢٤.

(٣) إعراب الألفيَّة/١٣٦، وشرح المكودي ٢/٦٨٨ ـ ٦٩٠، والمقاصد الشَّافية ٦/١٤ «أهملت بالحمل علىٰ ما أختها»، وشرح الهواري ٤/١١٧.

معطوف علىٰ محذوف، والتقدير: وانصبه بلن وكي، وكذا انصبه بأن بعد غير علم لا بعد علم، والتي: مبتدأ، من بعد: صلة «التي»، ظنّ: مضاف إليه.

ـ فَانْصِبْ: فعل أمر، وفاعل، بها: متعلِّق بـ«انْصب»، والجملة خبر المبتدأ، وجَوَّز المكودي أن تكون التَّي» مفعولاً لفعل محذوف يفسِّره «انْصب بها»، وهو عند الأزهري تكلُّف، وذكر أنَّ الهواري اقتصر علىٰ الأول، والرفعَ: مفعول مقدَّم بـ«صحِّحْ»، صَحِّحْ واعتقد: فعلا أمر، تخفيفها: مفعول «اعتقد»، من أنّ: متعلِّق بـ«تخفيفها»، فهو مُطَّرِد: مبتدأ وخبر.

ـ بعضهم: مبتدأ، والضمير للعرب، أهمل: فعل ماض، وفاعله مستتر فيه، أنْ: مفعول «أُهْمل»، ونعتها محذوف.

ـ حَمْلاً: عند المكودي: مصدر منصوب علىٰ الحال من الفاعل المستتر في «أهمل»، وعند الشَّاطبي في شرحه ما يقتضي أنه منصوب علىٰ نزع الخافض، علىٰ ما: متعلِّق بـ«حَمْلاً»، أختها: بدل من «ما»، أو عطف بيان، حيثُ: متعلِّق بـ«أهمل»، استحقَّت: فعل وفاعل مستتر، عملاً: مفعول به، والجملة في موضع جرّ بإضافة «حيثُ» إليها. وجملة «أُهْمِلَ» في موضع رفع خبر المبتدأ «بعضهم».

٦٨٠. وَنَصَبُوا بِـ(إِذَنِ) الْمُسْتَقْبَلَا ۞ إِنْ صُدِّرَتْ وَالْفِعْلُ بَعْدُ مُوصَلَا=

٦٨١. =أَوْ قَبْلَهُ الْيَمِينُ، وَانْصِبْ وَارْفَعَا ۞ إِذَا (إِذَنْ) مِنْ بَعْدِ عَطْفٍ وَقَعَا

شروط النصب بـ«إذن» ثلاثة[1]:

(١) توضيح المقاصد ٤/١٨٧، وشرح الأشموني ٢/٢٨٥، وشرح ابن النَّاظم/٢٦٣، والمقاصد الشَّافية ٦/١٦ ـ ١٧، وشرح ابن طولون ٢/٢٠٩، وشرح المكودي ٢/٦٩، وشرح الهواري ط/١١٩ ـ ١٢١، وأوضح المسالك ٣/١٦٩، وشرح ابن عقيل ٤/٦ ـ ٧، وإرشاد السَّالك/٩٦٠.

١ ـ **الأول: أن يكون الفعل مُسْتَقْبَلاً**، فإن كان حالاً رُفِعَ، لأنَّ النواصب تخلّص للاستقبال.

ومثال الرفع في الحال أن تقول: إذن تصدُقُ، لمن قال: أنا أُحِبُّك.

٢ ـ **الثَّاني: أن تكون مُصَدَّرةً**، فإن تأخَّرت نحو: أكرمك إذن، أُهْمِلت، وكذا إن وقعت حَشْواً، نحو قول كثيِّر:

لَـئِنْ عَـادَ لِـي عَبْـدُ العَزِيْـزِ بِمِثْلِهَـا ❀ وَأَمْكَنَنِـي مِنْهَـا إِذَنْ لَا أُقِيْلُهَـا

ـ **وقال النَّاظم** في شرح الكافية[1]: «وشذَّ النَّصْبُ بإذن بين خبر وذي خبر، في نحو قول الرَّاجز:

لَا تَتْركِنِـي فِـيْهِم شَـطِيرا ❀ إِنِّـي إِذَنْ أُهْلَـكَ أَوْ أَطِيْـرَا

ـ **وقال المرادي**: «نقل جواز ذلك عن بعض الكوفيين، وتأوَّله البصريون على حذف الخبر، والتقدير: إني لا أقدر على ذلك، ثم استأنف بإذن فنصب».

٣ ـ **الثالث: أَلَّا يُفْصَلَ بينها وبين الفعل بغير القَسَم**، فإن فُصِلَ بينهما بغيره أُلْغِيَتْ نحو: إذن زيدٌ يكرمُك، وإن فُصِلَ بينهما لم يُعَدّ حاجزاً، نحو: إذن واللهِ أكرمَك.

ـ وشاهد القَسَم: قول حسان فيما زعم بعضهم:

إِذَنْ وَاللهِ نَـرْمِيَهُم بِحَـرْبٍ ❀ تُشِـيْبُ الطِّفْـلَ مِـنْ قَبْـلِ المَشِـيْبِ

ـ وأجاز ابنُ عصفور **الفَصْلَ بالظرف**، نحو: إذاً غداً أكرمَك.

ـ وأجاز ابن بابشاذ **الفَصْل بالنداء والدُّعاء** نحو: إذن يا زيد أُحْسِنَ إليك، وإذن يغفِر الله لك ـ يدخلَك الجنَّة، وعند الشَّاطبي: إذن غفر الله لك بفعل كذا.

---

(١) شرح الكافية الشَّافية ١٥٣٧/٣.

ـ **قال المرادي:** «ولم يُسْمَع شيء من ذلك، فالصحيح منعه».

وأجاز الكسائي وهشام الفَصْلَ بمعمول الفعل، وفي الفعل عندئذٍ وجهان، والاختيارُ عند الكسائي النصبُ، وعند هشام الرفعُ.

وقد اشتمل البيت الأول وأول الثاني على الشروط الثلاثة.

ـ **وأما قوله:** .... **وانْصِب وارْفَعَا**..........

فقد نبَّه فيه على حكم «إذن» إذا وقع بعد عاطف بالواو والفاء، وقد قُرِئ شاذّاً[1]: ﴿وَإِذَن لَّا يَلْبَثُوا خِلَـٰفَكَ﴾، على الإعمال. وقوله تعالى[2]: ﴿فَإِذًا لَّا يُؤْتُوا ٱلنَّاسَ نَقِيرًا﴾.

ـ **قال الأشموني:** «نعم الغالب الرفع على الإهمال، وبه قرأ السَّبعة.

ـ **وذكر المرادي بعض التنبيهات المفيدة وأُلَخِّصها فيما يأتي:**

ـ أطلق[3] العطف، والتحقيق أنه إذا كان العطف على ما له محل أُلغيت، فإذا قيل: إن تزرني أزرْك، وإذن أُحسِنْ إليك، بجزم «أُحسِنْ» عطفاً على جواب الشرط «أزرْك» وأهملت «إذن» لوقوعها حَشْواً.

ـ **قال الأشموني:** «... أو على الجملتين معاً جاز الرفع والنصب، وقيل:

---

(١) سورة الإسراء ١٧/٧٦، قرأ أُبَيّ بن كعب وعبد الله بن مسعود بحذف النون، وقد أُعْمِلَ إذن، فنصبَ بها على قول الجمهور، ونصب بأن مضمرة بعدها على قول بعضهم. وقرأ العامة برفع الفعل بعد «إذاً» ثابت النون. انظر كتابي معجم القراءات ٥/١٠١ ـ ١٠٣.

(٢) سورة النِّساء ٤/٥٣، والقراءة بحذف النون عن عبد الله بن مسعود وعبد الله بن عباس وأُبَيّ بإعمال «إذن» وقراءة السبعة بالرفع على إثبات النون. انظر كتابي معجم القراءات ٢/٨٨ ـ ٨٩.

(٣) توضيح المقاصد ٤/١٩٠، وانظر شرح الأشموني ٢/٢٨٧ ـ ٢٨٨، فهو يتتبع نص المرادي وينقله عنه مع التصرُّف فيه في بعض الأحيان.

يتعيَّن النَّصب، لأنَّ ما بعدها مُسْتَأنف، أو لأنَّ المعطوف على الأول أول»، وإن كان على ما لا محل له، فالأكثر الإلغاء».

ـ إلغاء «إذن» مع استيفاء الشروط لغة نادرة حكاها عيسى، ولا يُقْبَلُ قول من أنكرها.

ـ **مذهب الجمهور** أن «إِذَنْ» حرف.

ـ **ومذهب الكوفيين أنها اسم**، وأصلها «إذا» تقول: إذن أكرمك إذا جئتني، ثم حذفت الجملة وعُوِّض عنها التنوين، وأُضمرت «أن»، قال: والأصل في إذن أكرمك: إذا جئتني أكرمك.

ـ **وعند القائلين بالحرفية**، فالأكثرون أنها بسيطة، وذهب الخليل في أحد قوليه إلى أنها مركَّبة من إذ، وإن.

وعلى البساطة فالصحيح أنها النَّاصبة بنفسها، لا أن مضمرة بعدها.

ـ وذكر سيبويه أن معناها الجواب والجزاء، وعَمَّم الشَّلوبين فقال: في كل موضع، وعند الفارسي في الأكثر.

ـ وقد تتمحض للجواب بدليل أنه يقال: أُحِبُّك، فتقول: إذن أظنُّك صادقاً، إذ لا مجازاة هنا.

فائدة في كتابة «إذن»[1]

ـ عند الوقف عليها تُبْدَلُ أَلِفُها نوناً تشبيهاً لها بتنوين المنصوب.

---

(١) انظر شرح الأشموني ٢/٢٨٨، وانظر كتابي موسوعة قواعد الكتابة ١/٣١٦، ومغني اللبيب بتحقيقي ١/١١٥ ـ ١١٧، وشرح الشَّافية ٣/٣١٨، والمطالع النصرية/١٦٧ ـ ١٦٨، وأدب الكاتب/٢٤٨ ـ ٢٤٩.

ـ وقيل: يُوْقَفُ بالنون؛ لأنها كنون: لن، وأن، ورُوي ذلك عن المازني والمبرِّد.

وينبني على هذا خلاف في كتابتها:

١ ـ **الجمهور يكتبونها بالألف**، وكذا رُسِمَتْ في المصاحف.

٢ ـ **والمازني والمبرِّد بالنون**.

٣ ـ وعن الفرّاء: **إن عملت كتبت بالألف، وإلَّا كتبت بالنون** للفرق بينها وبين إذا، وتبعه ابن خروف.

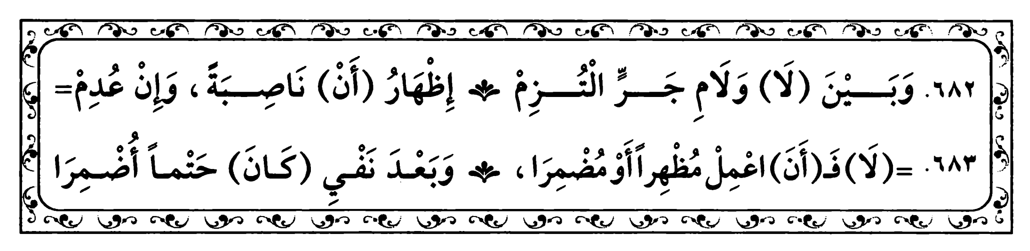
ورَجَّحتُ في كتابتها جواز الوجهين جمعاً بين الآراء فيها، وسواء أعملت أم لم تعمل، وليست الحجج التي ساقوها بالتي تقوي غلبة وجه على آخر.

ـ ونصبوا[1]: فعل وفاعل، والضمير للعرب، بإذن: متعلِّق بالفعل قبله، المستقبلا: مفعول به لـ«نصب»، إن: حرف شرط، صُدِّرت: فعل الشرط والجواب محذوف، والفعل: مبتدأ، بعدُ: خبره، فهو ظرف مبني على الضم لقطعه عن الإضافة، والمبتدأ والخبر في موضع الحال من الضمير المستتر في «صُدِّرت»، مُوْصَلَا: حال من الضمير المنتقل إلى الظرف. وعند الشَّاطبي حال من الفعل والعامل فيه الاستقرار الذي دلَّ عليه الظرف، أو الظرف نفسه لقيامه مقامه.

ـ أو قبله: معطوف على «بعدُ»، اليمينُ: فاعل بالظرف لاعتماده على المبتدأ، أو هو خبر مقدَّم، واليمين: مبتدأ مؤخَّر، والجملة معطوفة على خبر المبتدأ، وانصب وارفعا: فعلا أمر، إذا: ظرف فيه معنى الشرط، إذن: فاعل بفعل محذوف يفسِّره «وقعا»، من بعد: متعلّق بـ«وقعا»، عطف: مضاف إليه، وجواب «إذا» محذوف.

---

(١) إعراب الألفيَّة/١٣٦، والمقاصد الشَّافية ٦/ ٢٠.


٦٨٢. وَبَـيْنَ (لَا) وَلَامِ جَـرٍّ الْتُـزِمْ ❁ إِظْهَارُ (أَنْ) نَاصِـبَةً، وَإِنْ عُدِمْ=
٦٨٣. =(لَا) فَـ(أَنَ) اعْمِلْ مُظْهِراً أَوْ مُضْمِرَا، ❁ وَبَعْـدَ نَفْـيِ (كَـانَ) حَتْمـاً أُضْـمِرَا

ـ **أقوىٰ نواصب الفعل «أَنْ»**[1] لاختصاصها به، ولشبهها بـ«إنَّ» النَّاصبة للاسم، فلذلك عملت مظهرةً ومضمرةً بخلاف أخواتها.

فالإضمار جائز وواجب:

❁ والإضمار الجائز في موضعين:

ـ **أحدهما:** بعد لام التعليل إذا لم يقترن الفعل بعدها بـ«لا».

ومن إظهارها قوله تعالىٰ[2]: ﴿وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ﴾.

ومن إضمارها قوله تعالىٰ[3]: ﴿وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾.

ـ وإن اقترن الفعل بعدها بـ«لا» التزم إظهار «أَنْ»، وذكر هذا في البيت الأول سواء كانت «لا» نافية كقوله تعالىٰ[4]: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ﴾، **أو زائدة** مؤكدة نحو[5]: ﴿لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾.

---

(١) شرح ابن طولون ٢/٢١١ ـ ٢١٢، وشرح المكودي ٢/٦٩٢ ـ ٦٩٣، وشرح الأشموني ٢/٢٨٩، وتوضيح المقاصد ٤/١٩٢ ـ ١٩٧، وشرح ابن النَّاظم/٢٦٣ ـ ٢٦٤، وشرح ابن عقيل ٤/٨، والمقاصد الشَّافية ٦/٢٧، وإرشاد السَّالك ٢/٩٦٥، وأوضح المسالك ٣/١٧٢، وشرح الهواري ٤/١٢٣.

(٢) سورة الزمر ٣٩/١٢.

(٣) سورة الأنعام ٦/٧١.

(٤) سورة البقرة ٢/١٥٠.

(٥) سورة الحديد ٥٧/٢٩.

وإنما وَجَبَ إظهارها في ذلك كراهة اجتماع لامين.

ـ **والموضع الثاني**: ما إذا عُطِف المضارع علىٰ اسم في تأويل الفعل كما يأتي:

ـ **وقوله**:

...... ✤ وَإِنْ عُدِمْ

(لَا) فَـ(أَنَ) اعْمِلْ مُظْهِراً أَوْ مُضْمِرَا، ✤ وَبَعْـدَ نَفْـيِ (كَـانَ) حَتْمـاً أُضْـمِرَا

وإضمار «أن» علىٰ ثلاثة أضرب: واجب، وجائز، وشاذّ[1].

ـ **فالواجب بعد ستة أشياء**: أولها: الجارَّة، وثانيها: لام الجحود، وثالثها: «أو» بمعنىٰ «إلىٰ» أو «إلَّا»، ورابعها: «حتىٰ»، وخامسها: فاء الجواب، وسادسها: واو المصاحبة.

والجائز بعد شيئين:

الأول: لام كي إذا لم يكن معها «لا».

ـ **والثاني**: العاطف علىٰ اسم خالص.

ـ **والشَّاذّ**: إعمالها مضمرة في غير هذه المواضع.

ـ **أما كي**: فلم ينبّه عليها في النظم، بل ظاهر كلامه هنا موافقة من يقول: إنها ناصبة أبداً بنفسها؛ لأنه ذكرها مع النَّواصب، ولم يذكرها في غير ذلك.

ـ وقد اشتمل هذان البيتان علىٰ حكم «أَنْ» بعد لام كي، ولام الجحود، أما لام كي فهي لام التعليل، وقد ذكرتُ من قبل شاهدين للإضمار والإظهار.

---

(١) توضيح المقاصد ٤/١٩٢.

ـ **وأما لام الجحود** فهي الواقعة بعد «كان» المنفيَّة الناقصة الماضية لفظاً ومعنىٰ، نحو[1]: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى ٱلْغَيْبِ﴾، و[2]: ﴿لَّمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾.

وذكر النَّاظم هذا في البيت الثاني في قوله: «**وَبَعْدَ نَفْيِ (كَانَ) حَتْماً أُضْمِرَا**» والفعل بعدها منصوب بأنْ مضمرة واجبة الإضمار.

ولم يقيد «كان» بالناقصة، **فأوهم أنَّه يجب الإضمار بعد التامَّة**، وليس كذلك؛ لأن اللام بعدها ليست لام الجحود.

ـ وأطلق فشمل إطلاقه النفي بكل نافٍ، وليس كذلك؛ لأنَّ النفي هنا لا يكون **إلَّا بـ«ما» أو بـ«لم»**.

ـ **وذكر المرادي أنَّه** فُهِم من النظم فوائد:

ـ **الأولىٰ**: أنَّ ذلك لا يكون في أخوات «كان» خلافاً لمن أجازه قياساً في أخواتها، ولمن أجازه في «ظننت».

ـ **الثانية**: الفعل معها لا يكون موجَباً، فلا يُقال: ما كان زيدٌ إلَّا ليفعل.

ـ **الثالثة**: إظهار «أنْ» بعد لام الجحود ممتنع، وهذا مذهب البصريين، وأما الكوفيون فحكىٰ ابن الأنباري عنهم منع ذلك، **وحكىٰ غيره عن بعضهم جواز إظهار «أَنْ» بعدها توكيداً**.

ـ وأجاز بعض النحويين حذف لام الجحود وإظهار «أَنْ» مستدلّاً بقوله تعالىٰ[3]: ﴿وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن يُفْتَرَىٰ﴾.

---

(١) سورة آل عمران ٣/١٧٩.

(٢) سورة النساء ٤/١٣٧.

(٣) سورة يونس ١٠/٣٧، وانظر التفصيل في إعراب آيات التنزيل ١١/١٥٥ حاشية/٣، والبحر المحيط=

ولا حُجّة في هذا ؛ لأن «أن يفترىٰ» في تأويل مصدر هو الخبر .

ـ واختُلف في الفعل الواقع بعد اللام ، **فذهب الكوفيون** إلىٰ أنه خبر «كان» واللام للتوكيد ، **وذهب البصريون** إلىٰ أنّ الخبر محذوف واللام متعلقة بذلك الخبر المحذوف ، وقدّروه: ما كان زيدٌ مُريداً ليفعل ، وإنما ذهبوا إلىٰ ذلك لأنّ اللام جارّة عندهم ، وما بعدها في تأويل مصدر .

وصَرَّح المصنِّف بأنها مؤكِّدة لنفي الخبر ، وظاهره موافقة الكوفيين إلّا أنَّ الناصب عنده «أنْ» مضمرة فهو قول ثالث .

قال الشيخ أبو حيان: «ليس بقول بصري ولا كوفي» .

ـ **وذكر المرادي**[1] أن ما عدا لام الجحود علىٰ ثلاثة أقسام كما فعل الشارح: **لام كي** ، نحو: جئت لتحسن إليَّ ، وعند ابن النَّاظم: وما فعلت ذلك لتغضبَ ، **ولام العاقبة** نحو[2]: ﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ ولام زيادة نحو[3]: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ﴾ .

ـ **ووقف عند لام العاقبة** فذكر أنها تُسَمَّىٰ **لام الصَّيرورة** ، **ولام المآل** ، فقد أثبتها الكوفيون والأخفش ، وذكرها في التسهيل ، وتأوَّل جمهور البصريين ما أوهم ذلك وردّوه إلىٰ لام «كي» .

ـ **وأما الزيادة** فذهب قوم إلىٰ أنَّ اللام في نحو[4]: ﴿يُرِيدُونَ لِيُطْفِـُٔوا۟﴾ ، و[5]:

= ٥/١٥٧ ، والدر المصون ٤/٣٣ ، ومغني اللبيب ١/١٦٤ ، وحاشية الشهاب ٥/٢٩ .

(١) توضيح المقاصد ٤/١٩٦ ، وشرح ابن النَّاظم/٢٦٤ .

(٢) سورة القصص ٢٨/٨ .

(٣) سورة النساء ٤/٢٦ .

(٤) سورة الصف ٦١/٨ .

(٥) سورة الأنعام ٦/٧١ .

﴿وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ﴾ زائدة وأن مقدَّرة.

ـ وقد بينت هذا من نص ابن طولون في مقدمة الحديث عن هذين البيتين، وأعدت ذكره هنا لزيادة التفصيل فيه وتمام الفائدة.

ـ وبين[1]: متعلِّق بـ«التزم»، لا: مضاف إليه، ولام: معطوف على «لا»، جَرّ: مضاف إليه، التزم[2]: ماض مبني للمفعول، إظهار: نائب عن الفاعل، ويجوز التزِمْ: أمراً للمخاطب وإظهار: مفعول به، أنْ: مضاف إليه، ناصبة: حال من «أن»....

ـ وإنْ: حرف شرط، عُدِم: فعل الشرط، لا: مرفوع بعُدِم نائب الفاعل، فأنْ: مفعول مقدَّم بـ«أعمِل»، أَعْمِل: فعل أمر، مظهِراً أو مضمراً: حالان من الضمير المستتر في «أَعْمِل»، وبفتح الميم منهما: حالان من أن، وبعد: متعلق بـ«مضمراً»، نفي: مضاف إليه، كان: مضاف إليه، حتماً: حال من الضمير في أُضمرا، أو نعت لمصدر محذوف، أُضمرا: ماض مبني للمفعول.

٦٨٤. كَـذَاكَ بَعْـدَ (أَوْ) إِذَا يَصْـلُحُ فِـي ❊ مَوْضِعِهَا (حَتَّىٰ) أَوِ(لَّا) (أَنْ) خَفِيْ

ـ أي: كذا يجب[3] إضمار «أَنْ» بعد «أو» إذا صلح في موضعِها «حتىٰ»، نحو: **لألزمنّك أو تقتضيني حقّي.**

---

(١) إعراب الألفيَّة/١٣٦ ـ ١٣٧، وشرح المكودي ٢/٦٩٣، وشرح الأشموني ٢/٢٨٩.

(٢) وعند الأزهري ذكر فيه الوجهين: البناء للمفعول، والأمر للمخاطب ص/١٣٦.

(٣) شرح الأشموني ٢/٢٩١ وتوضيح المقاصد ٤/١٩٩ ـ ٢٠٠ وتعقَّب ابن النَّاظم، قال: قوله إذا يصلح في موضعها حتىٰ أو إلَّا أَجْوَد من قول الشارح بعد أو بمعنىٰ إلىٰ أو إلَّا، فإنه يوهم أن أو ترادف الحرفين، وليس كذلك بل هي أو العاطفة لأحد الشيئين. وعنه نقل الأشموني هذا التعقيب، وانظر شرح ابن النَّاظم/٢٦٤، وأوضح المسالك ٣/١٧٢، وشرح المكودي ٢/٦٩٤، والمقاصد الشَّافية ٦/٣٢ ـ ٣٣، وشرح ابن عقيل ٤/٨، وشرح ابن طولون ٢/٢١٣ ـ ٢١٤، وإرشاد السَّالك ٢/٩٦٧.

وقول الشاعر:

لَأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أَو أُدْرِكَ المُنَىٰ ❊ فَمَا انْقَادَتِ الآمَالُ إِلَّا لِصَابِرِ

أو «إِلَّا»، كقولك: لأقتلنّ الكافر أو يُسْلِمَ.

وقول زياد الأعجم:

وَكُنْتُ إِذَا غمَزْتُ قَنَاةَ قَوْمٍ ❊ كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أَو تَسْتَقِيْمَا

ويحتمل الوجهين قول امرئ القيس:

فَقُلْتُ لَهُ: لَا تَبْكِ عَيْنُكَ إِنَّمَا ❊ نُحَاوِلُ ملكاً أَو نَمُوتَ فَنُعْذَرَا

ـ واحترز بقوله: **إِذَا يَصْلُحُ في موضعها** «حتىٰ» أو «إِلَّا» من التي لا يَصْلُح في موضعها أحد الحرفين، فإن المضارع إذا ورد بعدها منصوباً جاز إظهار «أن» كقول الحصين بن حمام:

وَلَوْلَا رِجَالٌ مِنْ رزَامٍ أَعِزَّةٌ ❊ وَآلُ سُبَيْعٍ أَوْ أَسُوءَكَ عَلْقَمَا

ـ **وذهب الكسائي** إلىٰ أن «أو» المذكورة ناصبة بنفسها.

ـ **وذهب الفرّاء ومن وافقه من الكوفيين إلىٰ أنَّ الفعل انتصب بالمخالفة.**

ـ **والصحيح** أنه النصب بأن مضمرة بعدها.

ـ كذاك[1]: متعلِّقان بـ«خفي»، ومثله «بعد»، أو: مضاف إليه، إذا: ظرف فيه معنىٰ الشرط، يَصْلُحُ: فعل مضارع، في موضعها: متعلِّق بـ«يصلح»، حتىٰ: فاعل، أوِ الَّا: معطوف علىٰ «حتىٰ»، أنْ: مبتدأ، خفي: الجملة خبر المبتدأ.

---

(١) إعراب الألفيَّة/١٣٧، وشرح الأشموني ٢/٢٩١، وشرح المكودي ٢/٦٩٤، والمقاصد الشَّافية ٦/٣٥.

وذكر الشَّاطبي أنّ «خفي» يحتمل أن يكون فعلاً ماضياً، ويحتمل أن يكون وصفاً لكن خفف الياء للقافية وأصلها التشديد.

٦٨٥. وَبَعْـدَ (حَتَّىٰ) هَكَذَا إِضْمَارُ (أَنْ) ❊ حَتْـمٌ كَـ«جُـدْ حَتَّىٰ تَسُرَّ ذَا حَـزَنْ»

٦٨٦. وَتِلْـوَ (حَتَّـىٰ) حَـالاً اوْ مُـؤَوَّلَا ❊ بِـهِ ارْفَعَـنَّ، وَانْصِـبِ الْمُسْـتَقْبَلَا

ـ حتَّىٰ في الكلام علىٰ ثلاثة أنواع[1]: عاطفة، وابتدائية، وجارَّة.

ـ أمَّا العاطفة فهي التي تعطف بعضاً علىٰ بعض، وتقدمت في حروف العطف.

ـ والابتدائية: تدخل علىٰ جملة مضمونها غاية لشيء قبلها كقول جرير:

فَمَـا زَالَـتِ القَتْلَـىٰ تَمُـجُّ دِمَاءَهَـا ❊ بِدِجْلَـةَ حَتَّـىٰ مَـاءُ دِجْلَـةَ أَشْـكَلُ

وليس المعنىٰ أنه يجب أن يكون بعدها المبتدأ والخبر، بل المعنىٰ الصلاحية، فمتىٰ كان بعدها جملة فعليَّة فعلها ماضٍ نحو[2]: ﴿حَتَّىٰ عَفَواْ﴾، أو بمضارع مرفوع تقول: «شربتِ الإبلُ حتىٰ يجيءُ البعير يجرُّ بطنه» أُطْلِق عليها حرف ابتداء.

ـ والجارَّة: تدخلُ علىٰ الاسم الصَّريح بمعنىٰ إلىٰ، وتقدمت في حروف الجرِّ، وتدخل علىٰ المضارع، ويجب حينئذٍ إضمار «أَنْ» بعدها ناصبة لتكون مع الفعل في تأويل مصدر مجرور بحتىٰ، ولا يجوز إظهار «أن» بعدها.

---

(١) توضيح المقاصد ٤/٢٠٥ ـ ٢٠٣، وشرح الأشموني ٢/٢٩٣، وشرح ابن عقيل ٤/١٠ ـ ١١، وشرح المكودي ٢/٦٩٥، وشرح ابن طولون ٢/٢١٤ ـ ٢١٦، وشرح ابن النَّاظم/٢٦٥ ـ ٢٦٦، والمقاصد الشَّافية ٦/٣٦ ـ ٣٧، وأوضح المسالك ٣/١٧٤ ـ ١٧٥، وإرشاد السَّالك ٢/٩٦٩.

(٢) سورة الأعراف ٧/٩٤.

ـ والغالبُ في «حتىٰ» أن تكون للغاية نحو[1]: ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾، وعلامتها أن يَصْلُحَ في موضعها «إلىٰ».

وقد تكون **للتعليل** كقول النَّاظم: **جُدْ حَتَّىٰ تَسُرَّ ذَا حَزَنْ**، وعلامتها أن يصلح في موضعها «كي».

ـ وزاد في التسهيل أنها تكون بمعنىٰ «إلَّا أن» كقوله:

لَـيْسَ العَطَـاءُ مِـنَ الفُضُـولِ سَـمَاحَةً ❊ حَتَّـىٰ تَجُـودَ وَمَـا لَـدَيْكَ قَلِيْـلُ

وهذا معنىٰ غريب، وممن ذكره ابن هشام، وحكاه في البسيط عن بعضهم.

ـ **وذهب الكوفيون** إلىٰ أن «حتىٰ» ناصبة بنفسها، وأجازوا إظهار «أن» بعدها توكيداً كما أجازوا ذلك بعد لام الجحود.

ـ **وَنَبَّه في البيت الثاني علىٰ أنَّ الفعل لا يكون بعدها إِلَّا مستقبلاً.**

قال الأشموني: «أي لا يُنصَبُ الفعل بعد «حتىٰ» إِلَّا إذا كان مستقبلاً، ثم إن كان استقباله حقيقياً بأن كان بالنسْبة إلىٰ زمن التكلم فالنَّصْبُ واجب نحو: لأسيرنَّ حتىٰ أَدْخُلَ المدينة... وإن كان غير حقيقي بأن كان بالنسبة إلىٰ ما قبلها خاصَّة **فالنصبُ جائز لا واجب**، نحو[2]: ﴿وَزُلْزِلُوا۟ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾..». قُرِئَ بالرَّفع علىٰ تأويله بالحال، والنصْب علىٰ تأويله بالمستقبل.

ـ **قال المرادي**: «ومثال الحال قولهم: **سألت عنك حتىٰ لا أحتاجُ إلىٰ سؤال**»،

---

(١) سورة طه ٢٠/٩١.

(٢) سورة البقرة ٢/٢١٤، قراءة الجمهور «حتىٰ يقولَ» بالنصب علىٰ الغاية، أو التعليل، وقرأ نافع ومجاهد والكسائي وابن محيصن... «حتىٰ يقولُ» بالرفع.
انظر كتابي معجم القراءات ١/٢٩٥.

ومثال المؤول بالحال كقراءة نافع[١]: ﴿وَزُلْزِلُواْ حَتَّىٰ يَقُولُ ٱلرَّسُولُ﴾.

والمراد بالمؤوّل بالحال أن يكون الفعل قد وقع فيقدّر اتِّصافه بالدخول فيه فيرفع ؛ لأنه حال بالنسْبة إلىٰ تلك الحال.

ـ وقوله: **وَانصب المستقبلا**، يعني حقيقة أو بتأويل.

ـ فالمستقبل حقيقة نحو: لأسيرنّ حتىٰ أدخل المدينة، والمؤول كقِراءة غير نافع[١]: ﴿وَزُلْزِلُواْ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾، والمراد به أن الفعل قد وقع فيقدر المخبر به اتِّصافه بالعزم فينصب، لأنه مستقبل بالنسبة لتلك الحال».

ولو أنعمت النظر في النصين لرأيتهما غير متطابقين مع أن الأشموني نقل عن المرادي.

ـ وبعد حتىٰ[٢]: متعلّق بـ«حَتْم»، هكذا: في موضع الحال من «حَتْم»، إضمارُ: مبتدأ، أَنْ: مُضاف إليه، حَتْمٌ: خبر المبتدأ، كجُدْ: الكاف جارَّة لقولٍ محذوف، أي: وذلك كقولك جُدْ، حتىٰ: حرف جر بمعنىٰ «كي»، تَسُرّ: مضارع منصوب بأن مضمرة بعد حتىٰ وجوباً، ذا: مفعول تسُرّ، حَزَن: مضاف إليه، والقول ومفعوله خبر لمبتدأ محذوف كما قدرته.

ـ وتِلْو: مفعول مقدَّم بـ«ارْفَعَنْ»، حتىٰ: مضاف إليه، حالاً أو مؤوّلاً: حالان من «تلو»، به: متعلّق بـ«مؤوّلاً»، ارْفَعَنْ: فعل أمر مؤكّد، وانصب: أمر مستأنف، المستقبلا: مفعول «انصب».

---

(١) المرجع السابق.

(٢) إعراب الألفيَّة/١٣٧، وشرح المكودي ٢/٦٩٥.

٦٨٧.وَبَعْدَ فَا جَوَابِ نَفْيٍ أَوْ طَلَبْ ❁ مَحْضَيْنِ (أَنْ) وَسَتْرُهَا حَتْمٌ نَصَبْ

ـ أي: أنَّ «أنْ» تنصبُ[1] الفعل مضمرةً بعد فاء الجواب، نحو[2]: ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُواْ﴾. أو جواب طلب، وهو أمر، نحو: **اضرب زيداً فيستقيمَ**، **وزرني فأكرمَكَ**. وقول أبي النَّجْم العجلي:

يَا نَاقُ سِيْرِي عَنْقَاً فَسِيْحَا ❁ إِلَى سُلَيْمَانِ فَنَسْتَرِيْحَا

ـ **والنهي**[3]: ﴿لَا تَفْتَرُواْ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُم بِعَذَابٍ﴾، وقوله:

لَا يَخْدَعَنَّكَ مَأْثُورٌ وَإِنْ قَدمت ❁ تِراثُهُ فَيَحِقَّ الحُزْنُ وَالنَّدَمُ

وقوله: **لا تدنُ من الأسد فتَسْلَمَ**.

ـ **والدُّعاء**: نحو[4]: ﴿رَبَّنَا ٱطْمِسْ عَلَىٰٓ أَمْوَٰلِهِمْ وَٱشْدُدْ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُواْ حَتَّىٰ يَرَوُاْ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَلِيمَ﴾. وقوله:

رَبِّ وَفِّقْنِي فَلَا أَعْدِلَ عَنْ ❁ سَنَنِ السَّاعِيْنَ فِي خَيْرِ سَنَن

ونحو: **اغفر لنا فندخلَ الجنَّة**.

---

(١) توضيح المقاصد ٤/٢٠٥، وشرح الأشموني ٢/٢٩٦ ـ ٢٩٧، والمقاصد الشَّافية ٦/٤٦، وشرح المكودي ٢/٦٩٦ ـ ٦٩٧، وشرح ابن طولون ٢/٢١٦، وشرح ابن عقيل ٤/١١ ـ ١٤، وشرح ابن النَّاظم/٢٦٦ ـ ٢٦٧، وإرشاد السَّالك ٢/٩٧١ ـ ٩٧٢، وأوضح المسالك ٣/١٧٥ «واحترز بقيد النفي والطلب بمحضين من النفي التالي تقريراً والمتلوّ بنفي والمنتقض بـ«إلَّا» نحو: ألم تأتني فأحسنُ إليك...»، وشرح الهواري ٤/١٢٧ ـ ١٢٨.

(٢) سورة فاطر ٣٥/٣٦.

(٣) سورة طه ٢٠/٦١.

(٤) سورة يونس ١٠/٨٨.

ـ والاستفهام: نحو(١): ﴿فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشْفَعُواْ لَنَآ﴾. وقوله:

هَــلْ تَعْرِفُــوْنَ لُبَانَــاتِي فَــأَرْجُوَ أَنْ ❊ تُقْضَى فَيَرْتَدَّ بَعْضُ الرُّوْحِ فِي الجَسَدِ

ـ وقوله: **ألا تزورنا فأحسنَ إليك؟**

ـ **والعَرْض** نحو قول بعض العرب: **ألا تقع الماء فتسبحَ**، يريد في الماء، وقوله: **ألا ماءَ بارِدَ فأُرْوىٰ**.

وقوله:

يَــابْنَ الكِــرَامِ أَلَا تَــدْنُو فَتُبْصِــرَ مَــا ❊ قَــدْ حَــدَّثُوْكَ فَمَــا رَاءٍ كَمَــنْ سَــمِعَا

ـ **والتحضيض**: نحو(٢): ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾، ونحو قولك: **هلَّا أمرتَ فتُطاعَ، وهلا فعلت خيراً فتفوزَ**.

ـ **والتمنّي**: نحو(٣): ﴿يَٰلَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾.

والتمني يكون بـ«ليت» كما مثَّل وبـ«ألَا»، وبـ«لو»:

سَــرَيْنَا إِلَــيْهِم فِــي جُمُــوعٍ كَأَنَّهَــا ❊ جِبَــالُ شَــرَوْرَىٰ لَــو نُعَــانُ فَنَنْهَــدَا

ومنع المصنِّف كون «لو» للتمني.

ـ **واحترز بفاء الجواب عن الفاء التي لمجرد العطف نحو: ما تأتينا فتحدثُنا**، بمعنىٰ: ما تأتينا فما تحدّثنا، فيكون الفعلان مقصوداً نفيهما، وبمعنىٰ: ما تأتينا فأنت تحدثنا، علىٰ إضمار مبتدأ فيكون المقصود نفي الأول، وإثبات الثاني.

---

(١) سورة الأعراف ٧/٥٣.

(٢) سورة المنافقون ٦٣/١٠.

(٣) سورة النساء ٤/٧٣.

ـ واحترز بقوله: مَحْضَيْن: عن النفي الذي ليس بمحض، وهو الطلب باسم الفعل أو بالمصدر، أو بما لفظه خبر نحو: **صَهْ فأكرمُك، وحَسْبُك الحديثُ فينامُ الناس**... فلا يكون لذلك جواباً منصوباً.

ـ ويُلْحَقُ بالنفي التشبيه الواقع موقعه نحو: كأنك والٍ علينا فتشتمنا: أي ما أنت والٍ علينا.

ـ **وذهب الكوفيون إلى أنّ ما بعد الفاء منصوب بالمخالفة. وبعضهم إلى أن الفاء هي الناصبة، والصحيح مذهب البصريين**؛ لأنّ الفاء عاطفة فلا عمل لها، لأنها في ذلك عاطفة لمصدر مقدَّر على مصدر متوَهَّم، والتقدير في نحو: ما تأتينا فتحدثنا، ما يكون منك إتيان فحديث.

ـ وبعد[1]: عند الشَّاطبي متعلّق بـ«نصب» آخر البيت، وعند المكودي في موضع الحال من مفعول نصب، ما: مضاف إليه، جواب: مجرور بإضافة «فا» إليه، نفي: مضاف إليه، أو طلب: معطوف على «نفي»، مَحْضَيْن: نعت لنفي وطلب، أنْ: مبتدأ، سترها: مبتدأ، حتم: خبر سترها، وجملة «نصب» خبر المبتدأ «أن» وجملة «سترها» معترضة بين «أن» وخبره الذي هو «نصب». وقال المكودي: في موضع الحال من فاعل نَصَب، والواو عند الشَّاطبي للاعتراض.

٦٨٨. وَالْوَاوُ كَالْفَا إِنْ تُفِدْ مَفْهُومَ (مَعْ) ❊ كَـ«لَا تَكُنْ جَلْداً وَتُظْهِرَ الْجَزَعْ»

ـ **الواو كالفاء[2] في جميع ما تقدَّم إنْ كانت بمعنى «مع»**، أي: يُقْصَدُ بها

---

(١) إعراب الألفيّة ١٣٧ ـ ١٣٨، وشرح الأشموني ٣٩٦/٢، وشرح المكودي ٦٩٧/٢ ـ ٦٩٨، والمقاصد الشَّافية ٤٨/٦.

(٢) شرح الأشموني ٣٠١/٢ ـ ٣٠٥، وأوضح المسالك ١٧٥/٣، وتوضيح المقاصد ٢١٠/٤ ـ ٢١١، وشرح ابن طولون ٢١٨/٢ ـ ٢١٩، وشرح المكودي ٦٩٨/٢ ـ ٦٩٩، وشرح ابن عقيل ١٤/٤=

المصاحبة كقوله: **لا تكن جلداً وتظهرَ الجزع**: أي لا تجمع بين هذين.

وقد سُمِعَ النصب مع الواو في خمسة مما سُمِعَ مع الفاء:

ـ **الأول: النفي**: كقوله تعالى[1]: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾.

ـ **الثاني: الأمر**، كقول الأعشى أو غيره:

فَقُلْتُ ادعي وأَدْعوَ إِنَّ أَنْدَىٰ ✤ لِصَوْتٍ أَنْ يُنَادِيَ دَاعِيَانِ

ـ **الثالث: النهي**: نحو قول أبي الأسود:

لَا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِيَ مِثْلَهُ ✤ عَارٌ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمُ

ـ **الرابع: الاستفهام** نحو قول الحطيئة:

أَلَمْ أَكُ جَارَكُم وَيَكُونَ بَيْنِي ✤ وَبَيْنَكُم المَوَدَّةُ وَالإِخَاءُ

ـ **الخامس: التمني** نحو[2]: ﴿يَٰلَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾.

في قراءة حمزة وحفص عن عاصم وابن عامر وكثير من القرّاء.

ـ **قال أبو حيان: «ولا أحفظ النصبَ جاء بعد الواو في الدّعاء، ولا العَرْض، ولا التحضيض، ولا الرجاء، ولا ينبغي أن يُقْدَمَ على ذلك إلَّا بسماع»**. وهذا غير ما

= ـ ١٥، وشرح ابن النَّاظم/٢٦٧، والمقاصد الشَّافية ٦/٦١: «حكمها حكم الفاء في جميع ما لها»، ومثله عند الهواري ٤/١٢٩.

(١) سورة آل عمران ٣/١٤٢، وانظر كتابي معجم القراءات ٢/٢١٠ ـ ٢١١.

(٢) سورة الأنعام ٦/٢٧.

ذكره الشَّاطبي، والهواري.

ـ واحترز من أن يقصد التشريك بين الفعلين فتكون عاطفة فعلاً على فعل نحو: **لا تأكل السمك وتشربِ اللَّبن**، بالجزم أو بقصد الاستئناف، فيكون الفعل بعدها مرفوعاً، والخلاف في عمل الواو كالخلاف في عمل الفاء.

ـ والواو[1]: مبتدأ، كالفاء: خبر، إن: حرف شرط، تُفِدْ: فعل الشرط وجوابه محذوف، مفهوم: مفعول به، مع: مضاف إليه، كلا: الكاف جارة لقول محذوف، لا: ناهية. تكن: مضارع مجزوم، واسمها: مستتر، جلداً: خبر «تكن»، وتظهر: منصوب بأن مضمرة، الجزع: مفعول به.

٦٨٩. وَبَعْـدَ غَيْـرِ النَّفْـيِ جَزْمـاً اعْتَمِـدْ ❊ إِنْ تَسْـقُطِ الْفَا وَالْجَزَاءُ قَـدْ قُصِـدْ

٦٩٠. وَشَـرْطُ جَـزْمٍ بَعْـدَ نَهْـيٍ أَنْ تَضَـعْ ❊ (إِنْ) قَبْلَ (لَا) دُونَ تَخَالُفٍ يَقَعْ

ـ **انفردت الفاء عن الواو** بأنَّ الفعل بعدها ينجزم[2] عند سقوطها بشرط أن يُقْصَد الجزاء، وذلك في الطَّلب بأنواعه، كقول امرئ القيس:

قِفَـا نَبْـكِ مِـنْ ذِكْـرَىٰ حَبِيـبٍ وَمَنْـزِلِ ❊ بِسِـقْطِ اللِّـوَىٰ بَـيْنَ الـدَّخُولِ فَحومَـلِ

فقد جزم «نبكِ» لأنه جواب الأمر: «قفا»، لأنّ الجواب خلا عن الفاء، وقُصد

(١) إعراب الألفيَّة/١٣٨، وشرح المكودي ٦٩٩/٢.

(٢) شرح الأشموني ٣٠٣/٢ ـ ٣٠٥، وتوضيح المقاصد ٢١١/٤ ـ ٢١٤، وشرح ابن طولون ٢٢٠/٢ ـ ٢٢١، وشرح ابن عقيل ١٧/٤ ـ ١٩، وأوضح المسالك ١٧٩/٣، وشرح المكودي ٦٩٩/٢ ـ ٧٠٠، وشرح الهواري ١٣١/٤ ـ ١٣٣، وشرح ابن النَّاظم/٢٦٨، والمقاصد الشَّافية ٦٦/٦، وإرشاد السَّالك ٩٧٧/٢.

به الجزاء ومثله قوله تعالىٰ(١): ﴿تَعَالَوْاْ أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ﴾، وقوله(٢): ﴿فَهَبْ لِى مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ۝ يَرِثُنِى﴾ علىٰ قراءة الجزم.

ـ وأما النفي فلا يُجْزَمُ جوابه؛ لأنه يقتضي تحقق عدم الوقوع كما يقتضي الإيجابُ تحقق الوقوع، فلا يجزم بعده كما لا يجزم بعد الإيجاب، ولذلك قال: **وبعد غير النفي جزماً**.

ـ واحترز بقوله: «**والجزاء قد قُصِد**» عما إذا لم يُقْصَد الجزاء؛ فإنه لا يجزم بل يُرْفَعُ إما مقصوداً به الوصف نحو: **ليت لي مالاً أنفقُه**، أو الحال أو الاستئناف، ويحتملهما قوله تعالىٰ(٣): ﴿فَٱضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِى ٱلْبَحْرِ يَبَسًا لَّا تَخَٰفُ دَرَكًا﴾.

ـ وإذا جُزِمَ الفعل بعد سقوط الفاء ففي جازمه أقوال:

١ ـ **الأول**: أنّ لفظ الطلب ضُمِّن معنىٰ الشرط فجزم، وإليه ذهب ابن خروف، واختاره المصنف، ونَسَبه إلىٰ الخليل وسيبويه.

٢ ـ **الثاني**: أنَّ الأمر والنهي وباقيها نابت عن الشرط، أي: حُذِفت جملة الشرط، وأُنيبت هذه في العمل منابها فجزمت، وهو مذهب السيرافي والفارسي وابن عصفور.

٣ ـ **الثالث**: قيل إنّ الجزم بشرط مقدَّر دلَّ عليه الطلب، وإليه ذهب أكثر المتأخّرين.

٤ ـ **الرابع**: أنَّ الجزم بلام مقدَّرة، فإذا قال: **أَلَا تنزل تُصِبْ خيراً**، فمعناه، لتُصبْ خيراً، وهو ضعيف، ولا يطرد إلَّا بتجوُّز وتكلّف.

---

(١) سورة الأنعام ١٥١/٦.

(٢) سورة مريم ١٩/٥ ـ ٦.

(٣) سورة طه ٧٧/٢٠.

ـ **قال المرادي**: «**والمختارُ القول الثالث، لا ما اختاره المصنِّف**». ثم ذكر علّة رَدّه للأوجه الأخرىٰ.

* **وفي البيت الثاني** ذكر أنّ شرط جزم الجواب بعد النهي أن يصحَّ إقامة شرط منفي مقامه، وعلامة ذلك أنْ يصحَّ المعنىٰ بتقدير «إن» قبل «لا» النافية، نحو[1]: **لا تَدْنُ من الأسد تَسْلَمْ**، فهذا يصحُّ جزمه؛ لأنّ المعنىٰ: إلَّا تدنُ من الأسد تسلمْ، بخلاف قولك: **لا تدن من الأسد يأكلُك**، فإن هذا لا يصح جزمه لعدم صحة المعنىٰ بتقدير: إلَّا تَدْنُ. **فهذا مذهب الجمهور**.

ـ **وأجاز الكسائي** جزم جواب النهي مطلقاً، ولا يشترط تقدير «إِنْ» قبل: «لا».

ـ **وذكر المرادي** أنَّ هذا نُسب إلىٰ الكوفيين، وأنّ الكسائي استدلَّ بالقياس علىٰ النصب، وأُجيبَ بأن القياس علىٰ المنصوب لا يحسُنُ لأنَّ النصب بعد الفاء يكون، ولا جزم فيه.

ـ وبعد[2]: متعلِّق بـ«اعتمد»، غير: مضاف إليه، النفي: مجرور بإضافة غير إليه، جزماً: مفعول مقدَّم بـ«اعتمد»، اعتمد: فعل أمر، وإن تسقط الفا: شرط حُذِف جوابه للضرورة، والجزاء قد قُصِد: جملة في موضع الحال من فاعل تُسْقِط، الفا: مفعول به. وفي بعض النسخ تَسْقُطْ.

ـ وشرط: مبتدأ، جزم: مضاف إليه، بعد: متعلِّق بجزم أو شرط، نهي: مضاف إليه، أَنْ: موصول حرفي، تضعْ: منصوب بـ«أن» وسكونه عارض، أو مجزوم علىٰ لغة بني صباح، وأنْ وصلتها في تأويل مصدر مرفوع علىٰ الخبريَّة للمبتدأ، إنْ: حرف

---

(١) شرح ابن طولون ٢/٢٢١ نحو: «**لا تعصِ الله يدخلك الجنّة**» لصحة تقدير إلَّا تَعصِ... بخلاف: **لا تَعْص الله يدخلك النار**، فإنه يتعيَّن فيه الرفع لعدم صحة التقدير المذكور».

(٢) إعراب الألفيَّة/١٣٨، وشرح المكودي ٢/٧٠٠، والمقاصد الشَّافية ٦/٦٦.



شرط مفعول «تضع»، قبل: متعلِّق بـ«تضع»، لا: مضاف إليه، دون: في موضع الحال، تخالُفٍ: مضاف إليه، وجملة «يقع» نعت لـ«تخالُف».

٦٩١. وَالْأَمْرُ إِنْ كَانَ بِغَيْرِ (افْعَلْ) فَلَا ✤ تَنْصِبْ جَوَابَهُ، وَجَزْمَهُ اقْبَلَا

ـ إذا دُلَّ على الأمر بخبر بفعل ماضٍ، أو مضارع، أو باسم فعل، أو باسم غيره جاز جزم الجواب اتِّفاقاً(١).

ـ **قال ابن عقيل**: «قد سبق أنه إذا كان الأمر مدلولاً عليه باسم فعل، أو بلفظ الخبر، لم يجز نصبه بعد الفاء، وقد صرَّح هنا بذلك، قال: متى كان الأمر بغير صيغة «افعل» ونحوها فلا ينتصب جوابه، ولكن لو أسقطت الفاء جزمته...».

وكقول عمر رضي الله عنه [كذا عند المكودي]، ومثله عند ابن طولون، وابن القيم: وعند النَّاظم: قول العرب: «اتَّقى الله امرؤٌ فعَلَ خيراً يُثَبْ عليه»، والمعنى ليتَّقِ الله وليفعلْ.

وقوله تعالى(٢): ﴿تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَٰلِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ ۚ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿١١﴾ يَغْفِرْ لَكُمْ﴾، والمعنى: وآمنوا.

ومنه: **«صَهْ أُحْسِنْ إليك»** اسكت.

«وحسبك الحديث ينمِ الناس»: اكتف.

وقول عمرو بن الإطنابة:

---

(١) توضيح المقاصد ٤/٢١٥ ـ ٢١٦، وشرح ابن عقيل ٤/١٨ ـ ١٩، وشرح الأشموني ٢/٣٠٥ ـ ٣٠٦، وشرح المكودي ٢/٧٠٠ ـ ٧٠١، وشرح ابن طولون ٢/٢٢٢ ـ ٢٢٣، وأوضح المسالك ٣/١٨٠ ـ ١٨١، وشرح الهواري ٤/١٣٣، وشرح ابن النَّاظم/٢٦٩، وإرشاد السَّالك ٢/٩٧٩ ـ ٩٨٠، والمقاصد الشَّافية ٦/٧٧ ـ ٨٢.

(٢) سورة الصف ٦١/١١ ـ ١٢.

وَقُــولِي كُلَّمَــا جَشَــأَتْ وَجَاشَــت ✤ مَكَانَــك تُحْمَــدِي أَوْ تَسْــتَرِيْحِي

أي: اثبتي.

وأجاز الكسائي النصب نحو: **صَهْ فأحدثَك، وحَسْبُك فينامَ الناس**، ومذهب الجمهور المنع. وأجاز الكسائي النصب أيضاً في جواب الدعاء المدلول عليه بالخبر نحو: **غفر الله لزيد فيدخلَه الجنَّة**.

ـ والأمر[1]: مبتدأ، إنْ: شرط، «كان»: فعل الشرط، والاسم مستتر، بغير: خبر «كان»، افعل: مضاف إليه. وقد تكون «كان» تامَّة، وفاعلها مستتر، فلا: الفاء: رابطة للجواب، لا: ناهية، تنصب: مضارع مجزوم، جوابه: مفعول به. والجملة جواب الشرط، والشرط، وجوابه خبر المبتدأ. وجزمَه: مفعول مقدَّم. اقبلا: فعل أمر، وألفه بدل النون الخفيفة.

٦٩٢. وَالْفِعْلُ بَعْدَ الْفَاءِ فِي الرَّجَا نُصِبْ ✤ كَنَصْبِ مَا إِلَى التَّمَنِّي يَنْتَسِبْ[2]

ـ قال النَّاظم في شرح الكافية الشَّافية[3]:

«وألحق الفراء الرجاء بالتمني فجعل له جواباً منصوباً، وبقوله أقول؛ لثبوت ذلك سماعاً»[4].

---

(١) إعراب الألفيَّة/١٣٨، وشرح المكودي ٢/٧٠١.

(٢) هذا البيت من بعض المراجع: مثبت بعد البيت الآتي: ابْنُ طولون، ابن قيم.

(٣) شرح الكافية الشَّافية ٣/١٥٥٣ ـ ١٥٥٤.

(٤) توضيح المقاصد ٤/٢١٧ ـ ٢١٨، وشرح الأشموني ٢/٣٠٦ ـ ٣٠٧، وشرح ابن عقيل ٤/٢٠، وأوضح المسالك ٣/١٨١، وشرح المكودي ٢/٧٠٢، والمقاصد الشَّافية ٦/٨٢، وشرح ابن النَّاظم/٢٦٩، وشرح الهواري ٤/١٣٤.

ومنه قراءة حفص عن عاصم في قوله تعالىٰ[١]: ﴿لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ۝٣٦ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ﴾، وذلك من إنزال الترجي منزلة التمني، وهو رأي الكوفيين، وقوله تعالىٰ[٢]: ﴿لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ ۝٣ أَوۡ يَذَّكَّرُ فَتَنفَعَهُ ٱلذِّكۡرَىٰٓ﴾.

وأنشد الفرّاء[٣]:

عَلّ صُرُوف الدَّهْرِ أَوْ دُوْلاتها
يُدْللنا اللَّمَّة من لمّاتها
فتستريحَ النفسُ من زَفرَاتِهَا

ـ ومذهبُ **البصريين** أنَّ الرجاء ليس له جواب منصوب، وتأوَّلوا ذلك بما فيه بُعْد.

ـ **قال المرادي**: «وقول أبي موسىٰ وقد أشربها معنىٰ ليت: من قرأ «فأطلع» نصباً يقتضي تفصيلاً. فإن قلت: فهل يجوز جزم جواب الترجِّي إذا أُسقطت الفاء عند من أجاز نصبه، قلتُ: نعم. وفي الارتشاف[٤]: وسُمع الجزم بعد الترجِّي فدلَّ علىٰ صحة مذهب الكوفيين».

ـ الفعلُ[٥]: مبتدأ، بعدَ: في موضع الحال من مرفوع «نصب»، والفاء: مضاف إليه، في الرَّجا: متعلِّق بـ«نُصِب»، وجملة «نصب» خبر المبتدأ، كنصب: نعت لمصدر محذوف، أو حال من مرفوع «نصب»، ما: مضاف إليه، إلىٰ التمنّي: متعلِّق بـ«ينتسِب»، وجملة «ينتسب صلة «ما»».

---

(١) سورة غافر ٤٠/٣٦ ـ ٣٧، وانظر معجم القراءات ٨/٣٢٥.

(٢) سورة عبس ٨٠/٣ ـ ٤.

(٣) معاني القرآن للفرّاء ٣/٩.

(٤) وانظر الارتشاف/١٦٧٣.

(٥) إعراب الألفيّة/١٣٨، وشرح المكودي ٢/٧٠٢.

٦٩٣. وَإِنْ عَلَىٰ اسْمٍ خَالِصٍ فِعْلٌ عُطِفْ ❊ تَنْصِبُهُ (إِنْ) ثَابِتاً أَوْ مُنْحَذِفْ

ـ ينتصبُ الفعل المضارع[١] بـ«أَنْ» جائزة الإضمار والإظهار، إذا عُطِفَ الفعل المضارع على اسم خالص ليس في تأويل الفعل.

ويُستعملُ من حروف العطف: **الواو، والفا، وثم، أو**. وقد أطلق في البيت في قوله: «عُطِفَ» ولم يُسْمَع العطف في غير هذه الأحرف.

ـ **فالواو**: كقول ميسون:

لَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي ❊ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ

ـ **والفاء**: كقوله:

لَوْلَا توقُّع مُعْتَرٍّ فَأُرْضِيَهُ ❊ مَا كُنْتُ أُوْثِرُ إِتْراباً عَلَىٰ تربي

ـ **وأو**: كقراءة[٢]: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾ بنصب «يرسل» عطفاً على معنى قوله «إِلَّا وَحْياً»، وقرأ غيرهم بالرفع على الاستئناف.

ـ **وثم**: كقول أنس بن مدركة الخثعمي:

إِنِّي وَقَتْلِي سُلَيْكاً ثُمَّ أَعْقِلَه ❊ كَالثَّوْرِ يُضْرَبُ لَمَّا عَافَتِ البَقَرُ

---

(١) توضيح المقاصد ٤/٢٢١ ـ ٢٢٢، وشرح ابن طولون ٢/٢٢٤ ـ ٢٢٥، وشرح إرشاد السَّالك ٢/٩٨١، وشرح المكودي ٢/٧٠٢ ـ ٧٠٤، وشرح ابن عقيل ٤/٢٠ ـ ٢١، وشرح الأشموني ٢/٣٠٧ ـ ٣٠٨، وأوضح المسالك ٣/١٨٠.

(٢) سورة الشورى ٤٢/٥١، وانظر كتابي معجم القراءات ٨/٢٤١ وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو وعاصم وحمزة والكسائي وبعض القرّاء من غير السبعة.

ونصَّ بعضهم علىٰ أن ذلك لا يجوز في غير هذه الأحرف.

وقال: علىٰ «اسم» ولم يقل علىٰ مصدر، كما قال بعضهم، فإنّ ذلك لا يختصُّ به، فتقول: **لولا زيدٌ ويحسنَ إليَّ لهلكت**.

والمراد بالخالص ما ليس مؤولاً بالفعل، واحترز من نحو: «**الطائر فيغضبُ زيدٌ الذبابُ**». فإنه معطوف علىٰ اسم، ولا يُنْصَبُ لأن الطائر بمعنىٰ: الذي يطير.

وأشار بقوله: **ثابتاً أو مُنْحَذِفْ** إلىٰ جواز إظهار «أن» وإضمارها بعد العاطف المذكور.

ـ إن[1]: حرف شرط، علىٰ اسم: متعلّق بـ«عُطف»، خالص: نعت لاسم، فعل: نائب عن الفاعل بفعل محذوف يفسِّره «عُطِف»، عُطِف: مبنيّ للمفعول، تنصبْه: جواب الشرط، أَنْ: فاعل. ثابتاً أو مُنْحَذِف: حالان من «أَن»، والوقف علىٰ مُنْحَذِفْ علىٰ لغة ربيعة.

٦٩٤. وَشَذَّ حَذْفُ (أَنْ) وَنَصْبٌ فِي سِوَىٰ ❊ مَا مَرَّ، فَاقْبَلْ مِنْهُ مَا عَدْلٌ رَوَىٰ

ـ يعني أنَّ حَذْفَ[2] (أَنْ) مع النصب في غير المواضع المنصوبة المذكورة شاذّ لا يُقْبَلُ منه إلَّا ما نقله العدول. كقول العرب[3]: «**خُذِ اللصَّ قبل يأخذَك**».

---

(١) إعراب الألفيّة/١٣٨ ـ ١٣٩، وشرح المكودي ٢/٧٠٤، وشرح الأشموني ٢/٣٠٧.

(٢) توضيح المقاصد ٤/٢٢٣ ـ ٢٢٤، وشرح الأشموني ٢/٣١٠ ـ ٣١١، وشرح ابن طولون ٢/٢٢٧، وأوضح المسالك ٣/١٨٥، وشرح ابن عقيل ٤/٢٤، وشرح المكودي ٢/٧٠٤ ـ ٧٠٥، وإرشاد السَّالك ٢/٩٨٥ ـ ٩٦٨، والمقاصد الشَّافية ٦/٩٢ «وقوله: **فاقبلْ منه ما عدلٌ رَوَىٰ**: تنكيت علىٰ مذهب الكوفيين بجواز الحَذف مع بقاء النصب قياساً علىٰ ما شذَّ من ذلك علىٰ عادتهم في القياس علىٰ الشذوذات».

(٣) مغني اللبيب ٦/٤٨٨، وانظر الكتاب ١/٤٥٢ «مره يحفرها».

ـ وقولهم[1]: «مُرْهُ يحفِرَهَا».

ـ وقرأ الحسن[2]: ﴿أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّيٓ أَعْبُدَ﴾.

ـ وقول بعضهم[3]: «تَسْمَعَ بالمُعَيْدي خَيرٌ من أن تراه».

ـ ومنه قول عامر بن جوين الطائي:

فَلَـمْ أَرَ مِثْلَهَـا خُبَاسَـةَ وَاجِـدٍ ✤ وَنَهْنَهْتُ نَفْسِي بَعْدَمَا كِدْتُ أَفْعَلَهْ

وقول طرفة:

أَلَا أَيُّهَـذَا الزَّاجِـرِي أَحْضُـرَ الـوَغَىٰ ✤ وَأَنْ أَشْهَـدَ اللَّـذَاتِ هَلْ أَنْـتَ مُخْلِـدِي

ـ ويدلُّ كلامه علىٰ أنّ هذا مقصور علىٰ السَّماع، وهو الصحيح عند المرادي لقلَّته.

ـ وأجاز ذلك الكوفيون ومن وافقهم.

ـ وكلامه يشعر بأنّ حذف «أن» مع الفعل ليس بشاذّ، وهو ظاهر كلامه في التسهيل.

ـ وشذ[4]: فعل ماض، حذفُ: فاعلٍ، أَنْ: مضاف إليه. ونصبُ: معطوف بواو المصاحبة علىٰ «حذف»، في سوىٰ: متعلِّق بـ«نصب»، ما: مضاف إليه، مَرَّ: فعل وفاعل، والجملة صلة «ما»، فاقبلْ: فعل أمر، والفاعل مستتر، منه: متعلِّق بـ«اقبل»، ما: مفعول به، عَدْلٌ: مبتدأ، جملة: «رَوَىٰ» خبره، والجملة صلة «ما».

❊ ❊ ❊

(١) مغني اللبيب ٦/٤٨٨، وانظر الكتاب ١/٤٥٢ «مره يحفرها».

(٢) سورة الزمر ٣٩/٦٤، معجم القراءات ٨/١٨٥ بنصب الدال علىٰ إضمار «أن».

(٣) انظر مجمع الأمثال ١/١٢٩.

(٤) إعراب الألفيَّة/١٣٩، وشرح المكودي ٢/٧٠٥.

٥٧ ـ عَوَامِلُ الجَزْمِ

٦٩٥. بِـ(لَا) وَلَامٍ طَالِبـاً ضَـعْ جَزْمَـا ✤ فِي الْفِعْلِ هَـكَذَا بِـ(لَـمْ) وَ(لَـمَّـا)

ـ **عواملُ الجَزم على قسمين**[1]:

ـ **أحدهما**: يجزم فعلاً واحداً.

ـ **والآخر**: يجزم فعلين.

وذكر في هذا البيت القسم الأول، وهو أربعة عوامل: **لا**، **واللام**، **ولم**، **ولَمّا**.

ـ **لا**: أمّا «لا» **فهي النَّاهية**، وأتى بلفظ «طالباً» الذي هو أَعَمّ من الأمر والنهي ليحصل له معناهما؛ لأن النهي طلب، وكذلك الأمر طلب.

ـ **أما لا النَّاهية فكقوله تعالى**[2]: ﴿لَا تَأۡخُذۡ بِلِحۡيَتِي﴾، وقوله[3]: ﴿لَا تَحۡزَنۡ﴾.

ـ **والدُّعاء نحو قوله تعالى**[4]: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذۡنَآ﴾، و[5]: ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغۡ قُلُوبَنَا﴾.

---

(١) توضيح المقاصد ٤/٢٢٥، والمقاصد الشَّافية ٦/٩٥، وشرح ابن طولون ٢/٢٢٩، وشرح المكودي ٢/٧٠٦، وشرح الأشموني ٢/٣١١ ـ ٣١٨، وأوضح المسالك ٣/١٨٥ ـ ١٨٩، وشرح ابن عقيل ٤/٢٦، وشرح الهواري ٤/١٣٨ ـ ١٣٩، وإرشاد السَّالك ٢/؛ ٨٨ ـ ٩٩١، وشرح ابن النَّاظم/٢٧٠، وشرح ابن الوردي/٦٢٢ ـ ٦٢٥.

(٢) سورة طه ٢٠/٩٤.

(٣) سورة التوبة ٩/٤٠.

(٤) سورة البقرة ٢/٢٨٦.

(٥) سورة آل عمران ٣/٨.

ـ **اللّام**: ـ وهي **لام الأمر** كقوله تعالىٰ[1]: ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِۦ﴾.

ـ **ولام الدُّعاء** كقوله تعالىٰ[2]: ﴿وَنَادَوْا۟ يَـٰمَـٰلِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾.

واحترز من «لا» غير الطلبية، وهي النافية، والزائدة، ومن لام غير طلبية، وهي اللام التي ينتصب المضارع بعدها.

ـ ولا: تصحب فعل المخاطب والغائب كثيراً، وقد تصحب فعل المتكلِّم.

ـ واللام تدخل علىٰ الفعل المبنيّ للمفعول مطلقاً نحو: **لِأُعْنَ بحاجتك، ولْتُعْنَ بحاجتي**، وتدخل علىٰ فعل الفاعل مسنداً إل الغائب نحو[3]: ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِۦ﴾، وإلىٰ المتكلم نحو[4]: ﴿وَلْنَحْمِلْ خَطَـٰيَـٰكُمْ﴾، أو مفرداً كالحديث: «قوموا فلأُصَلِّ بِكُم».

ـ وأمّا مضارع المخاطب المبني للفاعل فدخولها عليه قليل استغناء بصيغة «افعل»، وقالوا: هي لغة رديئة.

وعند الزجّاجي هي لغة جيدة ومن دخولها قراءة[5]: ﴿فَبِذَٰلِكَ فَلْتَفْرَحُوا﴾، وقوله في الحديث: «لتأخذوا مصافكم».

ـ وحركة لام الطلب الكسرة. **وفي التَّسْهيل ذكر فتحها الفرّاء عن بني سُلَيْم**، ويجوز تسكين لام الطلب بعد الواو، والفاء، وثم.

---

(١) سورة الطلاق ٦٥/٧.

(٢) سورة الزخرف ٤٣/٧٧.

(٣) سورة الطلاق ٦٥/٧.

(٤) سورة العنكبوت ٢٩/١٢.

(٥) سورة يونس ١٠/٥٨، وهي قراءة النبي وعدد كبير من القُرّاء، انظر كتابي معجم القراءات ٣/٥٧٣ ـ ٥٧٧.

ـ ومذهب الجمهور أنَّ لام الأمر لا تحذف إلَّا في الشعر، ومنع المبرد حَذْفها في الشعر أيضاً. وأنشدوا:

مُحَمَّـــد تَفْـــدِ نفسَــكَ كُـــلُّ نَفْــسٍ ✤ إِذَا مَـــا خِفْـــتَ مِـــنْ شَـــيءٍ تَبَـــالَا

وذهب المرادي إلىٰ أنه لا يعرف قائله.

ـ **وقال الشَّاطبي**: «وما جاء من ذلك مخالفاً للقاعدة فشاذّ[1] نحو ما أنشده سيبويه لحسان بن ثابت رضي الله عنه...» وذكر البيت السابق ثم ذكر بيت متمم بن نويرة:

عَلَىٰ مِثْلِ أَصْحَاب البَعُوضَة فَاخمشي ✤ لَكَ الوَيلُ حُرَّ الوجهِ أَو يبكِ مَن بَكَىٰ

ثم قال: «وهذا كلّه لا دليل عليه لشذوذه».

وفي كلام ابن عصفور والأبَّذي ما يدلُّ علىٰ جواز حذف مجزومها [لا]، إذا دلَّ عليه دليل. قالا كقولك: **اضْرِبْ زيداً إِنْ أساء وإِلَّا فلا**، أي: **فلا تضربه**.

ـ **ثم قال في البيت الأول: «هكذا بلم ولمّا»**:

يعني أنّ الفعل يجزم بهذين الحرفين أيضاً، وهما: لَمْ ولَمّا، فينفيان المضارع، ويصرفان معناه إلىٰ المضي، وفاقاً للمبرِّد وأكثر المتأخرين، ونُسب إلىٰ سيبويه.

ـ **أمّا «لم»** فهي مختصة بنفي الماضي المنقطع تقول: **نَدِمِ زيدٌ ولم تنفعه النّدامة**، أي: ما نفعته عقيب ندمه، بخلاف «لما» فإنها لنفي الماضي غير المنقطع كذا عند الشَّاطبي، نقول: ندم **ولما تنفعه الندامة**. أي: إلىٰ الآن.

---

(١) وذكر الشَّاطبي أنّ الكسائي ذهب إلىٰ جواز ذلك وحمل عليه قوله تعالىٰ: ﴿قُل لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ يَغْفِرُوا۟ لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ﴾ سورة الجاثية ٤٥/١٤، أي: ليغفروا. ومثله عند المرادي. وانظر التفصيل في إعراب آيات التنزيل ٢٥/٣٤٠ ـ ٣٤١، وفتح القدير للشوكاني ٥/٦ فهو عنده علىٰ تقدير: قل لهم ليغفروا فهو مجزوم باللام المقدَّرة.

ـ وذكر المرادي شاهداً للمنقطعة، قوله تعالى[1]: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا﴾. ومثال المتَّصل[2]: ﴿وَلَمْ أَكُنۢ بِدُعَآئِكَ رَبِّ شَقِيًّا﴾.

ـ وهذا أول ما ذكره المرادي من الفرق بين «لم» و«لما»، وقال: بخلاف لما، فإنه يجب اتِّصال نفيها بالحال.

ـ والثَّاني من أوجه الخلاف أنَّ الفعل بعد «لما» يجوز حذفه اختياراً، وأحسن ما تخرج عليه قراءة[3]: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا﴾، ولا يجوز حذفه بعد لم إلَّا في الضَّرورة، كقول ابن هرمة:

احْفَـظْ وَدِيْعَتَـكَ الَّتِـي اسْـتُوْدِعْتَهَا ❊ يَـوْمَ الأَعَـازِب إِنْ وَصَـلْتَ وَإِنْ لَـمِ

ـ الثَّالث: أنَّ «لم» تصحب أدوات الشرط نحو: «إن لم»، بخلاف «لما».

ـ والرابع: أنَّ «لم» قد يُفْصَل بينها وبين مجزومها اضطراراً كقول ذي الرّمَّة:

فَأَضْـحَتْ مَغَانِيْهَـا قِفَـاراً رُسُـومهَا ❊ كَأَنْ لَمْ سِوَىٰ أَهْلٍ مِنَ الوَحْشِ تُؤْهَلِ

أي: كأن لم تؤهلِ، ففصل بينهما بالظرف.

ـ وذكروا أنَّ «لم» قد تُلْغَىٰ، فلا يُجْزَمُ بها حَمْلاً علىٰ «لا»، أو حملاً علىٰ «ما»، قال المرادي: «وهو أَحْسَنُ» لأنَّ ما يُنْفَىٰ بها الماضي كثيراً بِخِلاف «لا».

(١) سورة الإنسان ١/٧٦.

(٢) سورة مريم ٤/١٩.

(٣) سورة هود ١١١/١١. قال أبو حيان: «وكنتُ قد ظهر لي فيها وجه جار علىٰ قواعد العربية، وهو أن «لما» هذه هي الجازمة، وحُذِفَ فعلها المجزوم لدلالة المعنىٰ عليه، كما حذفوه في قولهم قاربتُ المدينة ولمّا، يريدون ولما أدْخلْها، وكذلك هنا التقدير: وإن كلاًّ لما ينقص من جزاء عمله، ويدل عليه قوله تعالىٰ: ﴿لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَٰلَهُمْ﴾. البحر المحيط ٥/٢٦٧، وانظر كتابي معجم القراءات ١٤٦/٤.

وأنشد الأخفش علىٰ إهمالها قول الشّاعر:

لَـوْلَا فَـوَارِسُ مِـن ذُهْـلٍ وَأسـرتهم ❊ يَـوْم الصُّـلَيْفَاءِ لـم يُوْفُـون بِالجَـارِ

ـ وَاختُلف في «لمّا»، فقيل مركَّبة من لم وما، وهو مذهب الجمهور، وقيل: بسيطة[١].

ـ **وتدخل همزة الاستفهام علىٰ لم ولما**، فيصيران «ألم» و«ألما» باقيتين علىٰ عملهما، نحو[٢]: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾، و[٣]: ﴿أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَىٰ﴾.

وقول النابغة الذبياني:

عَلَىٰ حِيْنَ عَاتبتُ المشِيْب عَلَىٰ الصّبا ❊ وَقُلْـتُ: أَلَمَّـا أَصْـحُ وَالشَّـيْبُ وَازِعُ

ـ بلا[٤]: متعلِّق بـ«ضَعْ»، ولام: معطوف علىٰ «لا»، طالباً: حال من فاعل: «ضَعْ»، ضَعْ: فعل أمر، جزماً: مفعول بـ«ضَع»، في الفعل: متعلِّق بـ«ضَعْ»، وهكذا بـلم: متعلِّقان بفعل محذوف دلَّ عليه الأول، ويحتمل أن يكون «بلا» متعلِّقاً بـ«جزماً»، والباء للآلة. لما: معطوف علىٰ «لم».

---

(١) وحكىٰ اللحياني عن بعض العرب النصب بـ«لم»، ومنه قراءة: ﴿أَلَمْ نَشْرَحَ لَكَ صَدْرَكَ﴾ سورة الشرح ١/٩٤. وقول علي بن أبي طالب متمثلاً:

فـي أي يـوميّ مـن المـوت أَفِـرّ
أيـومَ لـم يُقْـدَرَ أم يـوم قُـدِرْ

وهو عند العلماء محمول علىٰ أنَّ الفعل مؤكَّد بالنون الخفيفة، ففتح ما قبلها، ثم حذفت ونويت. وقراءة آية سورة الشرح سُمِعَتْ من أبي جعفر المنصور، ولها تخريجات. وانظر في ذلك كتابي معجم القراءات ٤٨٧/١٠ ـ ٤٨٨، وفيه خمسة تخريجات.

(٢) سورة الشرح ١/٩٤.

(٣) سورة الضحىٰ ٦/٩٣.

(٤) إعراب الألفيَّة/١٣٩.

٦٩٦. وَاجْزِمْ بِـ(إِنْ ، وَمَنْ ، وَمَا ، وَمَهْمَا ، ❊ أَيٍّ ، مَتَىٰ ، أَيَّـانَ ، أَيْـنَ ، إِذْ مَـا=
٦٩٧. =وَحَيْثُمَا ، أَنَّىٰ) ، وَحَرْفٌ: (إِذْ مَا) ❊ كَـ(إِنْ) ، وَبَـاقِي الْأَدَوَاتِ أَسْـمَا

ـ **القسم الثاني من الجوازم ما يجزم فعلين**[1] ، وهي إحدىٰ عشرة أداة ، وهي: **إنْ ، مَن ، ما ، مهما ، أيّ ، متىٰ ، أَيَّان ، أَيْنَ ، إِذْ ما ، حيثما ، أنَّىٰ** .

ـ **قال المرادي**: «وهي كلم وُضِعَت لتعليق جملةٍ بجملةٍ ، تكون الأولىٰ سبباً ، والثانية مسبباً ، وهذه الكلم حرف واسم» .

ـ **فالحرف «إِنْ»** وهي أُمَّ الباب ، وإِذْ مَا: عند سيبويه ، وذهب المبرِّد في أحد قوليه وابن السَّرّاج والفارسي إلىٰ أنها ظرف زمان زيد عليها «ما» .

ـ **والاسم**: ظرف وغير ظرف:

ـ غير الظرف: مَن ، ما ، مهما ، **وأيّ**: بحسب ما يُضاف إليه .

والظرف: زمان ومكان: فالزماني: **متىٰ** ، **أيّان**. والمكاني: **أين أنَّىٰ حيثما** .

١ ـ إن ـ وهي أم الباب: المكسورة الخفيفة تقول: إِنْ يَقُمْ زيدٌ يَقُمْ عمرٌو .

ومنه قوله تعالىٰ[2]: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن تَتَّقُواْ ٱللَّهَ يَجۡعَل لَّكُمۡ فُرۡقَانٗا﴾ ، وقوله[3]: ﴿إِن يَكُونُواْ فُقَرَآءَ يُغۡنِهِمُ ٱللَّهُ مِن فَضۡلِهِۦ﴾ .

---

(١) المقاصد الشَّافية ١٠١/٦ ، وتوضيح المقاصد ٢٣٩/٤ ، وأوضح المسالك ١٨٩/٣ ، وشرح الأشموني ٣١٨/٢ ـ ٣٢٤ ، وشرح المكودي ٧٠٧/٢ ـ ٧١٠ ، وشرح الهواري ١٣٨/٤ ـ ١٤١ ، وشرح ابن عقيل ٣٦/٤ ـ ٣٢ ، وشرح ابن طولون ٢٣٢/٢ ـ ٢٣٥ ، وإرشاد السَّالك ٩٩٣/٢ ـ ٩٩٩ ، وشرح ابن النَّاظم/٢٧٠ ـ ٢٧٢ .

(٢) سورة الأنفال ٢٩/٨ .

(٣) سورة النور ٣٢/٢٤ .

٢ ـ مَن: وهي اسم لمن يعقل، ومثال الجزم: قوله تعالى[١]: ﴿وَمَن يُؤْمِنْ بِٱللَّهِ يَهْدِ قَلْبَهُۥ﴾، وقوله[٢]: ﴿وَمَن يُؤْمِنْ بِٱللَّهِ وَيَعْمَلْ صَٰلِحًا يُدْخِلْهُ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ﴾.

وقال زهير:

وَمَـــنْ لَا يُقَـــدِّم رِجْلَـــهُ مُطْمَئِنـــةً ❊ فَيَثْبِتُهَـا فِـي مسْـتَوىٰ الأَرْض تَزْلِـق

٣ ـ ما: وما اسم مبهم يقع علىٰ كل شيء، ومنه قوله تعالىٰ[٣]: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ﴾.

وقوله:

أَرَىٰ العُمْـرَ كَنْـزاً نَاقِصـاً كُـلَّ لَيْلَـةٍ ❊ وَمَـا تُـنْقِصُ الأَيَّـامُ وَالـدَّهْرُ يَنْفَـدِ

٤ ـ مَهْمَا: وهي بمعنىٰ «ما»، وكذلك أصلها عند الخليل «ما» ثم أُدخلت عليها «ما»، فاستقبحوا تكرار اللفظ فأبدلوا الألف الأولىٰ هاء. كذا عند الشَّاطبي.

ـ **وقال المرادي: «قال الأخفش والزَّجَّاج ومن وافقهما مركَّبة من «مَهْ» بمعنىٰ اكفف، وما الشرطية، وأجازه سيبويه».**

ـ وقيل: إنها بسيطة وزنها «فَعلىٰ»، وألفها إمَّا للتأنيث، وإِمَّا للإلحاق، وزال التنوين للبناء.

قال تعالىٰ[٤]: ﴿وَقَالُوا۟ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾.

---

(١) سورة التغابن ٦٤/١١.
(٢) سورة الطلاق ٦٥/١١.
(٣) سورة البقرة ٢/١٩٧.
(٤) سورة الأعراف ٧/١٣٢.

وقال زهير:

وَمَهْمَا تَكُن عِنْدَ امْرِئٍ مِنْ خَلِيْقَةٍ ❖ وَإِنْ خَالَهَا تَخْفَىٰ عَلَىٰ النَّاسِ تُعْلَمِ

٥ ـ **أيّ**: وهي لتعميم أوصاف الشيء، وهي عامة في ذوي العلم وغيرهم، وهي بحسب ما تُضاف إليه، فإن أُضيفت إلىٰ ظرف مكان كانت ظرف مكان، أو إلىٰ ظرف زمان كانت ظرف زمان، أو إلىٰ غيرهما لم تكن ظرفاً. قال تعالىٰ[1]: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾.

وقال لبيد:

فَأَيَّ أَوَانِ مَا تَجِئْنِي مَنِيَّتِي ❖ بِقَصْدٍ مِنَ المَعْرُوفِ لَا أَتَعَجَّب

٦ ـ **متىٰ**: **للزمان**: قال الحطيئة:

مَتَىٰ تَأْتِهِ تَعْشُو إِلَىٰ ضَوْءِ نَارِهِ ❖ تَجِدْ خَيْر نَارٍ عِنْدَهَا خَيْر مُوْقِدِ

وقال عبد الله بن الحرّ:

مَتَىٰ تَأْتِنَا تُلمِمْ بِنَا فِي دِيَارِنَا ❖ تَجِدْ حَطَباً جَزْلاً وَنَاراً تَأَجَّجَا

٧ ـ **أيّان للزمان**: قال الشَّاطبي: «السماع بها قليل، ولكنه جائز، نحو: «**أيّان تأتني آتك**». وجعلها الفارسي في التذكرة من قبيل ما لا يُجازىٰ به ومنه قوله:

أَيَّانَ نُؤْمِنْكَ تَأْمَنْ غَيْرَنَا وَمَتَىٰ ❖ لَمْ تُدْرِك الأَمْنَ مِنَّا لَمْ تَزَلْ حَذِرَا

ـ **قال المرادي**: «وأيان كمتىٰ، وقد تستعمل في الأزمنة التي تقع فيها الأمور العِظام...، والجزم بها محفوظٌ خلافاً لمن أنكره، ولم يحفظه سيبويه لقلّته».

٨ ـ **أين**: **وهي للمكان**، قال ابن همّام السَّلولي:

---

(١) سورة الإسراء ١٧/١١٠.

أَيْــنَ تَضْــرِبْ بِنَــا العــدَاة تَجِــدْنَا ✤ نَصْــرِفُ العَــيْشَ نَحْوَهَــا لِلتَّلَاقِــي

وقال كعب بن جعيل:

صَــعْدَةٌ نَابِتَــةٌ فِــي حَــائِرٍ ✤ أَيْنَمَــا الــرِّيْحُ تُمَيِّلْهَــا تَمِــلْ

وقوله تعالىٰ[1]: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ﴾.

٩ ـ **إذ ما**: وهي إذ، ظرف لما مضىٰ، زيدت عليها «ما» فصارت بمعنىٰ إِنْ للمستقبل، نحو: **إذ ما تقمْ أقمْ**. وذهب المبرِّد في أحد قوليه إلىٰ أنها ظرف زمان زيدت عليه «ما»، وإلىٰ هذا ذهب ابن السّراج والفارسي. وهي حرف عند سيبويه، وذكر المرادي أنه الصحيح، وذكر أن سيبويه ذهب إلىٰ أنّ «إذ ما» كإنْ في أنهما موضوعان للتعليق المذكور من غير إشعار بأمر آخر.

قال المرادي: «وعلىٰ مذهب القائلين بأنها الظرفية تكون مشعرة بالزمان، ويجزم بها في الاختيار خلافاً لمن خصَّ ذلك بالضرورة».

قال الشَّاطبي: «ومن الجزم بها ما أنشده سيبويه من قول ابن همام السَّلولي:

إِذْ مَـا تَرَيْنِـي اليَـوْمَ مُزْجـىً مَطِيَتِـي ✤ أُصَـعِّد سَـيْراً فِـي الـبِلَاد وَأُفْـرِعُ

فَـإِنِّي مِـنْ قَـوْمٍ سِـوَاكُم وَإِنَّمَـا ✤ رِجَـالِيَ فَهُـمُ بِالحِجَـاز وَأَشْجَعُ

١٠ ـ **حَيْثُما**: وهي «حيث» لحقتها «ما»، ولا تكون شرطية إلَّا مع «ما»، فلذلك أتىٰ بها مع «ما»، وإذ ما مثلها بخلاف سائر الأدوات، ومن الجزم بها قوله:

حَيْثُمَــا تَسْــتَقِمْ يُقَــدِّرْ لَــكَ الله ✤ نَجَاحــاً فِــي غَــابِرِ الأَزْمَــانِ

---

(١) سورة النساء ٤/٧٨.

ـ **قال الشَّاطبي**: «ومما يشعر بالجزاء فيها قوله[1]: ﴿وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُۥ﴾، فأتىٰ بالفاء في الجواب».

١١ ـ **أَنَّىٰ**: لتعميم الأحوال، وقد تأتي ظرف زمان أو مكان كذا عند الشَّاطبي، ومثّل لذلك بقوله: أنىٰ تفعل كذا أكرمْك. وقول لبيد:

فَأَصْبَحْتَ أَنَّىٰ تَأْتِهَا تَلْتَبِسْ بِهَا ❊ كِلَا مركبيهَا تَحْتَ رِجْلِكَ شَاجِرُ

هذا ما ذكره النَّاظم من الأدوات الجازمة لفعلين.

ولم يذكر من الجوازم[2]: كيف، وإذا، ولو.

ـ **أما إذا فالمشهور أنه لا يجزم إلَّا في الشعر، خلافاً لزاعم ذلك**، فلا يقال: إذا تقم أقم، وإنما الوجه الرفع إلَّا أنْ يُضطر شاعر إلىٰ الجزم فيجوز. كذا عند الشَّاطبي.

ـ **وأما كيف**: فمذهب البصريين عدم الجزاء، وخالف في ذلك الكوفيون فجعلوها في الجزاء بها كمتىٰ وأين، فيجوز عندهم أن تقول: **كيفما تكن أكن، وكيفما تفعل أفعل**.

ـ وأما «لو» فذهب قوم منهم ابن الشجري[3] إلىٰ أنه يجزم بها في الشعر، ورَدَّه المصنّف في الكافية.

---

(١) سورة البقرة ٢/١٤٤.

(٢) توضيح المقاصد ٤/٢٤٢ ـ ٢٤٣، والمقاصد الشَّافية ٦/١٠٨ ـ ١٠٩، وشرح الأشموني ٢/٣٢٣ ـ ٣٢٤.

(٣) انظر أمالي ابن الشجري ١/٢٨٧ و٢/٨٣ «جزم بلو»، وليس من حقها أن يُجْزَم بها لأنها مفارقة لحروف الشرط، وفي مغني اللبيب ٣/٤٣٣ ـ ٤٣٤، وزعم بعضهم أن الجزم بها مُطَّرد علىٰ لغة، وأجازه جماعة في الشعر، منهم ابن الشجري كقول:
لَوْ يَشَأْ طَارَ بِهَا ذُو مَيْعَةٍ ❊ لَاحِقُ الآطَالِ نَهْدٌ ذُو خُصَلْ

ـ اجزم[١]: فعل أمر، بإن: متعلّق بـ«اجزم»، ومَن وما ومهما.... أنّى: هذه العشرة معطوفات على «إنْ بإسقاط العاطف من بعضها، / وحرف: خبر مقدّم، وإذ ما: مبتدأ مؤخّر، كـ«إنْ» نعت لـ«حرف»، على تقدير: إذ ما مبتدأ، أو حال، من «إذ ما» على تقديرها خبراً، وباقي: مبتدأ، الأدوات: مضاف إليه، أسما: خبر المبتدأ.

٦٩٨. فِعْلَيْنِ يَقْتَضِينَ: شَرْطٌ قُدِّمَا ❊ يَتْلُو الْجَزَاءُ، وَجَوَاباً وُسِمَا
٦٩٩. وَمَاضِيَيْنِ، أَوْ مُضَارِعَيْنِ ❊ تُلْفِيهِمَا، أَوْ مُتَخَالِفَيْنِ

ـ في البيت الأول[٢] يريد أنّ كلاً من أدوات الشرط تقتضي جملتين: تُسَمَّى الأولى شرطاً، والثانية جواباً وجزاءً، ويجب كون الأولى فعليّة، وأمّا الثانية فحقها أيضاً أن تكون فعليّة، وقد تكون اسميَّة، وسيأتي بيان هذا.

وقد قال: فعلين: تنبيهاً على أنَّ حقَّ الشرط والجزاء أن يكونا فعلين، وإن كان ذلك لا يلزم في الجزاء.

وذكر المرادي تحت عنوان تنبيهات مجموعة من المسائل:

١ ـ فهم من قوله: يتلو الجزاء، أنه لا يتقدَّم، وإنْ تقدَّم على أداة الشرط شبيه بالجواب فهو دليل عليه، وليس إيّاه، **هذا مذهب جمهور البصريين**.

ـ وذهب **الكوفيون والمبرِّد وأبو زيد** إلى أنه الجواب نفسه.

---

(١) إعراب الألفيّة/١٣٩، وشرح المكودي ٢/٧٠٩.

(٢) توضيح المقاصد ٤/٢٤٣ ـ ٢٤٤، وشرح الأشموني ٢/٣٢٤، وشرح ابن النّاظم/٢٧٣، والمقاصد الشّافية ٦/١١٧، وشرح ابن عقيل ٤/٣٣ ـ ٣٤، وشرح المكودي ٢/٧١٠ ـ ٧١١، وأوضح المسالك ٣/١٩٠، وشرح ابن طولون ٣/٢٣٦، وشرح الهواري ٤/١٤١.

والصحيح الأول.

٢ ـ قد يُؤْخَذُ من قوله: يقتضين أنّ أداة الشرط هي الجازمة للشرط والجزاء معاً لاقتضائها لهما.

ـ **أمّا الشرط فنُقِل الاتِّفاق على أن الأداة جازمة له.**

وشذّ المازني فعنه في قوله: إنه مبني هو وفعل الجزاء، وفي قوله: إنه معرب وفعل الجزاء مبني.

ـ **وأما الجزاء**: ففيه أربعة أقوال:

ـ **الأول**: أنّ الأداة هي الجازمة، قيل: وهو مذهب المحققين، وعزاه السِّيرافي إلى سيبويه.

ـ **الثّاني**: ذهب الأخفش إلى أن الجزم بفعل الشرط، واختاره في التسهيل.

ـ **الثالث**: قيل: بالأداة والفعل معاً، ونُسب إلى سيبويه.

ـ **الرابع**: قيل: بالجوار، وهو مذهب الكوفيين. قال الشَّاطبي: «لمجاورته المجزوم، وهو فعل الشرط» ثم ذكر أنه ضعيف جداً **ولا معنى للاشتغال بردِّه**.

ـ وقال: «والأَصَحُّ من هذه المذاهب مذهب النَّاظم وقد أشعر في كلامه بالعلَّة التي لأجلها ذهب إلى ما ذهب إليه، وذلك أن العمل أصله الطلب...». ثم بين أن الأداة هي الطالبة للفعلين.

ثم ذكر أنه خالف هنا مذهبه في التسهيل؛ إذ ذكر أنّ الفعل الأول هو الجازم للثاني. ومذهبه هنا أسدّ.

❋ **وفي البيت الثاني**: ذكر أَنَّ الشرط والجزاء لهما صور إذا كانا فعلين.

وعند ابن عقيل:

١ ـ **الفعلان ماضيان**، نحو: إِنْ قام زيدٌ قام عمرٌو، ويكونان في محل جزم، ومنه قوله تعالىٰ[١]: ﴿إِنْ أَحْسَنتُمْ أَحْسَنتُمْ لِأَنفُسِكُمْ﴾.

٢ ـ **الثَّاني: أن يكونا مضارعين**، نحو: إن يَقُم زيدٌ يَقُم عمرٌو، ومنه قوله تعالىٰ[٢]: ﴿وَإِن تُبْدُوا مَا فِي أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ اللَّهُ﴾.

٣ ـ **الثَّالث: أن يكون الأول ماضياً، والثاني مضارعاً**، نحو: «إن قام زيد يقم عمرو»، ومنه قوله تعالىٰ[٣]: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ﴾.

٤ ـ **الرَّابع: أن يكون الأول مضارعاً، والثاني ماضياً**، وهو قليل، ومنه قول أبي زبيد الطائي:

مَـنْ يكِـدْنِي بِشَـيْءٍ كُنْـتُ مِنْـهُ ❊ كَالشَّـجَا بَـيْنَ حَلْقِـهِ وَالوَرِيْـدِ

وقوله ﷺ: «**مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ القَدْرِ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِه**».

وقول عائشة: «**إِنَّ أبا بكر رجل أسيف متىٰ يقم مقامك رقّ**».

ـ **قال المرادي**: «إذا كان الشرط والجزاء فعلين فلهما تسع صور؛ لأن الشرط له ثلاثة أحوال:

ـ **أحدها**: أن يكون ماضي اللفظ أو مضارعاً عارياً من لم ومصحوباً به، والجزاء كذلك.

والحاصل من ضرب ثلاثة في ثلاثة تسعة، منها ثمانية تجوز فيها الاختيار،

(١) سورة الإسراء ١٧/٧.

(٢) سورة البقرة ٢/٢٨٤.

(٣) سورة هود ١١/١٥.

وواحد مختلف فيه، وهو أن يكون الشرط مضارعاً والجزاء ماضياً عارياً من «لم».

ـ **فمذهب الجمهور**، أنه لا يجوز إلَّا في الشعر.

ـ **ومذهب الفرّاء** والمصنف جوازه في الاختيار.

واستدل المصنّف بقوله ﷺ: «**مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ القَدْرِ إِيْمَاناً وَاحْتِسَاباً غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ**». وبورود ذلك في أبيات لم يضطر قائلها إلىٰ ذلك.

ـ ثم تلك الثمانية الجائزة في الاختيار منها راجح ومرجوح، فإن كونهما ماضيين وضعاً أو بمصاحبة «لم» أحدهما أو كلاهما أو مضارعين دون لم أولىٰ من سوىٰ ذلك.

ـ فعلين[1]: مفعول مقدَّم، يقتضين: فعل وفاعل، والضمير عائد علىٰ أدوات الشرط، والجملة نعت لأسماء، شرط: مبتدأ، قُدِّما: خبره، وهي جملة مستأنفة وكذلك جملة «يتلو». وقال المكودي: شرط: خبر مبتدأ مضمر، أي: أحدهما شرط، أو مبتدأ، والخبر محذوف، أي: منهما شرط، يتلو الجزاء: الجملة صفة لشرط، وجواباً: حال من الضمير المستتر في وسما، وجملة «وسما» مستأنفة. وعند الشاطبي: جواباً: مفعول ثان لـ«وسم».

ـ وماضيين: مفعول ثان لـ«تلفيهما» مقدَّم، أو مضارعين: معطوف علىٰ ما قبله، تلفيهما: مضارع متعد لاثنين، والضمير المفعول الأول، أو متخالفين: معطوف علىٰ «ماضيين».

---

(١) إعراب الألفيَّة/١٣٩ ـ ١٤٠، وشرح المكودي ٢/٧١٠ ـ ٧١١، والمقاصد الشَّافية ٦/١٣١، وشرح الهواري ٤/١٤٢.

٧٠٠. وَبَعْدَ مَاضٍ رَفْعُكَ الْجَزَا حَسَنْ ❀ وَرَفْعُهُ بَعْدَ مُضَارِعٍ وَهَنْ

ـ يعني أن الجزاء[1] إذا كان مضارعاً وكان الشرط ماضياً جاز جزمه ورفعه، ومن **الجزم** قوله تعالىٰ[2]: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ ٱلْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُۥ فِى حَرْثِهِۦ﴾.

ـ ومن **الرفع** قول زهير:

وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْغَبَةٍ ❀ يَقُولُ: لَا غَائِبٌ مَا لِي وَلَا حَرِمُ

ـ **قال المرادي**: «ونصَّ الأئمة علىٰ جوازه في الاختيار مطلقاً، وزعم بعضهم أنه لا يجيء في الكلام الفصيح إلَّا مع كان».

وقال في شرح الكافية: «الجزم مختار، والرفع جائز كثير».

ـ **أما تخريج الرفع** فقد اختلف فيه النحويون:

١ ـ عند سيبويه علىٰ تقدير التقديم، وجواب الشرط محذوف.

٢ ـ وعند الكوفيين والمبرِّد علىٰ تقدير الفاء وهو الجواب.

٣ ـ وذهب قوم إلىٰ أنه ليس علىٰ التقديم والتأخير، ولا علىٰ حذف الفاء، بل لما لم يظهر لأداة الشرط تأثير في فعل الشرط لكونه ماضياً ضَعُفت عن العمل في الجواب.

(١) توضيح المقاصد ٤/٢٤٥ ـ ٢٤٦، وشرح الأشموني ٢/٣٢٦ ـ ٣٢٧، وشرح المكودي ٢/٧١٢ **وفُهِم من قوله: حسن أنه كثير، ولا يُفْهَم منه أنه أَحْسَنُ من الجزم بل الجزم أَحْسَنُ لأنه علىٰ الأصل،** وإرشاد السَّالك ٢/١٠٠٠ ـ ١٠٠٢، وشرح ابن طولون ٢/٢٣٦ ـ ٢٣٧، وإذا كان الشرط مضارعاً فرفع الجواب لا يختص بالضرورة نحو قراءة: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا۟ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ﴾ سورة النساء ٤/٧٨ قراءة طلحة بن سليمان يرفع الكافين. انظر معجم القراءات ٢/١١١.

(٢) سورة الشورىٰ ٤٢/٢٠.

ـ وإذا كان الشرط والجزاء مضارعين وجب جزمهما نحو[1]: ﴿وَإِن تُبْدُواْ مَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ﴾.

ـ وقد يجيء الجواب مرفوعاً، والشرط مجزوم كقول عمرو بن خثارم البجلي:

يَا أَقْرَعُ بنُ حَابِسٍ يَا أَقْرَعُ ❊ إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعْ أَخُوكَ تصرعُ

وإليه أشار بقوله: «وَرَفْعُهُ بَعْدَ مُضَارِعٍ وَهَنْ»، أي: ضَعُف.

وقال ابن طولون: «وأما رفعه إن كان الشرط مضارعاً فضعيف».

ـ وبعد ماض[2]: بعد: متعلِّق بـ«حَسَن»، ماض: مضاف إليه، رفعك: مبتدأ، الجزا: مفعول المصدر حَسَن: خبر المبتدأ، رفعه: مبتدأ، بعد: متعلِّق بـ«وهن»، مضارع: مضاف إليه، وهن: خبر المبتدأ.

٧٠١. وَاقْرُنْ بِفَا حَتْماً جَوَاباً لَوْ جُعِلْ ❊ شَرْطاً لِـ(إِنْ)، أَوْ غَيْرِهَا لَمْ يَنْجَعِلْ

٧٠٢. وَتَخْلُفُ الْفَاءَ (إِذَا) الْمُفَاجَأَهْ ❊ كَـ«إِنْ تَجُدْ إِذا لَنَا مُكَافَأَهْ»

ـ **في البيت الأول:** أصل جواب الشرط[3] أن يكون فعلاً صالحاً لجعله شرطاً، فإذا جاء على الأصل لم يحتج إلى فاء يقترن بها، فإذا لم يكن كذلك وجب اقتران

(١) سورة البقرة ٢/٢٨٤.

(٢) إعراب الألفيَّة/١٤٠.

(٣) شرح الأشموني ٢/٣٢٨ ـ ٣٣٢، وتوضيح المقاصد ٤/٢٤٩ ـ ٢٥٢، وشرح ابن عقيل ٤/٣٧ ـ ٣٨، وشرح ابن طولون ٢/٢٣٨ ـ ٢٣٩، وشرح ابن النَّاظم/٢٧٣ ـ ٢٧٤، وشرح الهواري ٤/١٤٦، وشرح المكودي ٢/٧١٣ ـ ٧١٥، وإرشاد السَّالك ٢/١٠٠٣ ـ ١٠٠٧، وأوضح المسالك ٣/١٩٣ ـ ١٩٥، والمقاصد الشَّافية ٦/١٣٨ ـ ١٤٩.

الجواب بالفاء وذلك:

ـ في الجملة **الاسمية** نحو[1]: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾.

ـ والطلبية نحو[2]: ﴿إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾.

ونحو[3]: ﴿وَمَن يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا﴾.

في قراءة ابن كثير وغيره.

وقد اجتمعا في قوله[4]: ﴿وَإِن يَخْذُلْكُمْ فَمَن ذَا الَّذِي يَنصُرُكُم مِّن بَعْدِهِ﴾.

ـ **والتي فعلها جامد**: نحو[5]: ﴿إِن تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا ﴿٣٩﴾ فَعَسَىٰ رَبِّي﴾.

ـ **أو مقرون بقد**: نحو[6]: ﴿إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُ مِن قَبْلُ﴾.

ـ **أو تنفيس**: نحو[7]: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ اللَّهُ مِن فَضْلِهِ﴾.

ـ **أو لن**: نحو[8]: ﴿وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوهُ﴾.

ـ **أو ما**: نحو[9]: ﴿فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَمَا سَأَلْتُكُم مِّنْ أَجْرٍ﴾.

---

(١) سورة الأنعام ١٧/٦.

(٢) سورة آل عمران ٣١/٣.

(٣) سورة طه ١١٢/٢٠، قراءة ابن كثير وابن محيصن وحميد ومجاهد بالجزم على النهي. انظر معجم القراءات ٤٩٩/٥.

(٤) سورة آل عمران ١٦٠/٣.

(٥) سورة الكهف ٣٩/١٨ ـ ٤٠.

(٦) سورة يوسف ٧٧/١٢.

(٧) سورة التوبة ٢٨/٩.

(٨) سورة آل عمران ١١٥/٣.

(٩) سورة يونس ٧٢/١٠.

وقد تُحْذَفُ الفاء للضرورة كقول عبد الله بن حسان:

مَـنْ يَفْعَـلِ الحَسَـنَاتِ اللهُ يَشْـكُرهَا ❊ وَالشَّـرُّ بِالشَّـرِّ عنـد الله مِـثْلانِ

وقول الشاعر:

مَـنْ لَا يَـزَلْ يَنْقَـادُ لِلْغَـيِّ وَالصِّـبَا ❊ سَـيُلْفَى عَلَـى طُـوْلِ السَّـلَامَة نَادِمَـا

ـ **قال ابن النَّاظم**: «وحذفها في الندور كما أخرجه البخاري من قوله ﷺ لأُبَيّ ابن كعب: «**فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا وَإِلَّا اسْتَمْتِعْ بِهَا**».

ـ **وعن المبرّد** إجازة حذف الفاء في الاختيار، وقد جاء حذفها وحذف المبتدأ في قول فلان الأسدي:

بَنِـي ثُعَـلٍ لَا تَنْكَعُـوا العَنْـز شِـرْبهَا ❊ بَنِـي ثُعَـل مِـن يَنْكَـع العَنْـز ظَـالِمُ

أي: فهو ظالم.

❊ **وفي البيت الثاني**: قال ابن عقيل: «إذا كان الجواب جملة اسميّة وجب اقترانه بالفاء، ويجوز إقامة «إذا» الفجائية مقام الفاء، ومنه قوله تعالى[1]: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾.

ولم يقيّد المصنّف الجملة بكونها اسميَّة استغناء بفهم ذلك من التمثيل وهو: «**إن تجُد إذا لنا مكافأة**».».

وذكر أبو حيان: أن مورد السماع «إن»، وكذلك خَصَّه المؤلف بها، وقد جاءت بعد إذا الشرطية نحو[2]: ﴿فَإِذَآ أَصَابَ بِهِۦ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦٓ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾.

---

(١) سورة الروم ٣٠/٤٨.

(٢) سورة الروم ٣٠/٤٨.

ـ واقرُن[١]: فعل أمر ، بفا: متعلّق بـ(اقرن) ، حتماً: نعت لمصدر محذوف: قرناً حتماً ، جواباً: مفعول به ، لو: حرف شرط ، جُعل: بالبناء للمفعول ، شرطاً: مفعوله الثاني ، والأول مستتر ، لـ«إن» متعلّق بـ«جُعِل» ، أو غيرها: معطوف على «إن» ، لم ينجعل: جواب (لو) يتعدّىٰ لواحد ، وهو محذوف تقديره: لم ينجعل جواباً.

ـ تخلف: فعل مضارع ، الفاء: مفعول به ، (إذا): فاعل ، المفاجأة: مضاف إليه ، وعند الأزهري الظاهر أنه نعت (إذا) ، كـ(إن): الكاف: جارة لقول محذوف ، إن: حرف شرط ، تجد: فعل الشرط ، إذا: رابطة ، وهي حرف أو ظرف زمان أو مكان ، خلاف ، لنا: خبر مقدَّم ، مكافأة: مبتدأ مؤخَّر.

٧٠٣. وَالْفِعْلُ مِنْ بَعْدِ الْجَزَا إِنْ يَقْتَرِنْ ✦ بِالْفَا أَوِ الْوَاوِ بِتَثْلِيثٍ قَمِنْ

إذا أخذت[٢] أداة الشرط جوابها ، وذكر بعده مضارع مقرون بالفاء أو الواو **جاز جزمه عطفاً علىٰ الجواب ،**

ـ ورفعه علىٰ الاستئناف ،

ونصبه علىٰ إضمار «أن».

---

(١) إعراب الألفيَّة ١٤٠ إذا عند الأخفش حرف واختاره ابن مالك ، وعند المبرِّد ظرف مكان وتبعه ابن عصفور ، وعند الزَّجاجي ظرف زمان ، وشرح المكودي ٢/٧١٤ ـ ٧١٥.

(٢) توضيح المقاصد ٤/٢٥٥ ، وشرح ابن طولون ٢/٢٣٩ ، وشرح الأشموني ٢/٣٣٢ ـ ٣٣٣ ، وقرئ بهن ﴿مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُۥ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَٰنِهِمْ﴾ سورة الأعراف ٧/١٨٦ ، و ﴿وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا ٱلْفُقَرَآءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَيُكَفِّرُ﴾ سورة البقرة ٢/٢٧١ ، وأوضح المسالك ٣/١٩٥ ، وإرشاد السَّالك ٢/١٠٠٧ ـ ١٠٠٩ ، وشرح المكودي ٢/٧١٥ ـ ٧١٦ ، وشرح ابن النَّاظم/٢٧٤ ، وشرح الهواري ٤/١٤٩ ، والمقاصد الشَّافية ٦/١٥٢ ـ ١٥٧.

وقرئ بالثلاثة قوله تعالى[1]: ﴿... وَإِن تُبْدُواْ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُۖ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ...﴾.

ـ قرأ ابن عامر وعاصم وأبو جعفر ويعقوب وسهل والحسن «فيغفرُ ويعذبُ»، بالرفع فيهما على الاستئناف.

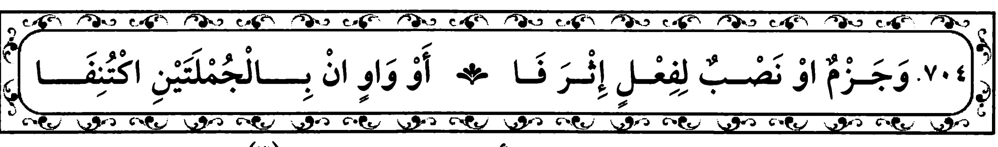
ـ وقرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو وحمزة والكسائي وخلف والأعمش واليزيدي «فيغفرْ... ويعذبْ» بالجزم فيهما عطفاً على الجزاء المجزوم، وهو «يحاسبكم».

ـ وقرأ ابن عباس وعاصم الجحدري وغيرهم «فيغفرَ... ويعذِّبَ» بالنصب فيهما على إضمار «أن».

ـ وقال النابغة الذبيان:

فَإِنْ يَهْلِكَ أَبُو قَابُوس يهلك ✽ رَبِيعُ النَّاسِ وَالبَلَدُ الحَرَامُ
وَنَأْخُذُ بَعْدَهُ بِذنَابِ عَيْشٍ ✽ أَجَبِّ الظَّهْرِ لَيْسَ لَهُ سَنَامُ

ـ والفعلُ[2]: مبتدأ، من بعد: متعلِّق بـ«يقترن»، الجزا: مضاف إليه، إن: حرف شرط، يقترن: فعل الشرط، بالفا: متعلِّق بـ«يقترن»، أو الواو: معطوف على الفا: بتثليث: متعلِّق بـ«قمِن»، قمن: صفة مشبهة بمعنى حقيق، خبر الفعل، وجواب الشرط محذوف للضَّرورة.


٧٠٤. وَجَزْمٌ اوْ نَصْبٌ لِفِعْلٍ إِثْرَ فَا ✽ أَوْ وَاوٍ انْ بِالْجُمْلَتَيْنِ اكْتُنِفَا

ـ إذا وقع المضارع المقرون بالفاء أو الواو بين الشرط[3] وجوابه جاز جزمه:

(١) سورة البقرة ٢/٢٨٤، وانظر معجم القراءات ١/٤١٩ ـ ٤٢٠.
(٢) إعراب الألفيَّة/١٤٠، وشرح المكودي ٢/٧١٧.
(٣) توضيح المقاصد ٤/٢٥٥ ـ ٢٥٦، وشرح الأشموني ٢/٣٣٣، وشرح المكودي ٢/٧١٨،=

ـ عطفاً علىٰ فعل الشرط ،

ـ ونَصْبه بإضمار «أن» ،

ـ وامتنع الرفع ، إذ لا يصحُّ الاستئنافُ قبل الجزاء .

فالجزم نحو قوله تعالىٰ[1]: ﴿إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ . يصبر: مجزوم بالعطف علىٰ فعل لشرط .

والنصب كقول الشاعر:

وَمَـنْ يَقْتَـرِبْ مِنَّـا وَيَخْضَـعَ نُـؤْوِه ❊ وَلَا يَخْشَ ظُلْمـاً مَـا أَقَـامَ وَلَا هَضْـما

ـ وألحق الكوفيون «ثم» بالفاء والواو ، فأجازوا النصب بعدها ، واستدلوا بقراءة الحسن[2]: ﴿وَمَن يَخْرُجْ مِنۢ بَيْتِهِۦ مُهَاجِرًا إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ يُدْرِكَهُ ٱلْمَوْتُ﴾ .

بنصب الكاف علىٰ إضمار «أنْ» بعد «ثم» ، وهو مذهب الكوفيين .

ـ قال ابن جنِّي: «هذا ليس بالسَّهل ، وإنما بابه الشعر لا القرآن» .

ـ وذكر الشَّاطبي أنَّ هذه القراءة لم يثبت البصريون بها حكماً لندورها . . .

= وشرح ابن عقيل ٤/٤٠ ـ ٤١ ، وشرح ابن النَّاظم/٢٧٥ ، وإرشاد السَّالك ٢/١٠٠٩ ـ ١٠١٠ ، وأوضح المسالك ٢/١٩٥ ، وفي شرح ابن طولون ٢/٢٤٠ ـ ٢٤١ ، **أما لو كان العطف بـ«ثم» لم يجز النَّصب في الموضعين لأن إضمار أَنْ بعدها غير معروف...»** وانظر المقاصد الشَّافية ٦/١٦٠ . . . وأحد الشرطين أن يكون العطف بالفاء أو الواو كما مرَّ فدلّ أن ذلك عنده مختص بهما ولا يجوز في غيرهما وهو **رَدّ لما أجازه الكوفيون فيما نقل عنهم في «ثم» من «النَّصب»** .

(١) سورة يوسف ١٢/٩٠ .

(٢) سورة النساء ٤/١٠٠ ، معجم القراءات ٢/١٤١ ، وهذه القراءات لم يثبت البصريون بها حكماً لندورها .

ـ جزمٌ[1]: مبتدأ، أو نصبْ: عطف على ما قبله، بفعل: متعلِّق بنصب، ورواية: بفعل، إثر: ظرف، متعلِّق بنعت لفعل، فا: مضاف إليه، أو واو: معطوف على «فا»، إن: حرف شرط، بالجملتين متعلِّق بـ«اكتنفا»، اكتُنفا: فعل الشرط وجواب الشرط محذوف. وعند الشاطبي: اكتنفا مبني للفاعل، والصواب عند الأزهري الأول.

٧٠٥. وَالشَّرْطُ يُغْنِي عَنْ جَوَابٍ قَدْ عُلِمْ ✻ وَالْعَكْسُ قَدْ يَأْتِي إِنِ الْمَعْنَى فُهِمْ

ـ يجوز حَذْفُ ما يُعْلَم[2] من جملتي الشرط والجواب، **والحَذْفُ في جملة الجواب أكثر منه في جملة الشرط**، ومثال حذف الجواب للعلم به استغناء بالشرط قوله تعالى[3]: ﴿أَئِن ذُكِّرْتُم﴾، وتقديره: تطيَّرتم.

ومنه قوله تعالى[4]: ﴿فَإِنِ ٱسْتَطَعْتَ أَن تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِى ٱلْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِى ٱلسَّمَآءِ فَتَأْتِيَهُم بِـَٔايَةٍ﴾، والتقدير: فافعل، وهو كثير.

ويجب ذلك إذا كان الدال عليه ما تقدَّم مما هو جواب في المعنى نحو[5]: ﴿وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾.

ـ **وقولُه: والعكسُ**: وهو أن يغني الجواب عن الشرط، فيحذف الشرط كقول الأحوص:

---

(١) إعراب الألفيَّة ١/١٤١، وشرح المكودي ٢/٧١٨.

(٢) توضيح المقاصد ٤/٢٥٦ ـ ٢٥٧، وشرح الأشموني ٢/٣٣٣ ـ ٣٣٥، وشرح ابن طولون ٢/٢٤١ ـ ٢٤٢، وقوله: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾ التوبة ٩/٦، «لم يحذف منه جملة الشرط كلها، وإنما حذف بعضها»، وشرح المكودي ٢/٧١٨ ـ ٧١٩، وإرشاد السَّالك ٢/١٠١٠ ـ ١٠١١، وشرح ابن عقيل ٤/٤١ ـ ٤٢.

(٣) سورة يس ٣٦/١٩.

(٤) سورة الأنعام ٦/٣٥.

(٥) سورة آل عمران ٣/١٣٩.

فَطَلِّقْهَـا فَلَسْـتَ لَهَـا بِكُـفْءٍ ❁ وَإِلَّا يَعْـلُ مَفْرِقَـكَ الحُسَـامُ

أي: وإلَّا تطلقها، وحذف الشرط أقلُّ من حذف الجواب، وحذفه بدون إنْ قليل، وحذفه معها كثير.

ـ ويُحْذَفَان بعد «إنْ» في الضَّرورة أي: الشرط والجزاء، كقول رُؤْبَة:

قَالَـت بَنَـاتُ العَـمِّ يَـا سَـلْمَىٰ وَإِنْ ❁ كَـانَ فَقِيـراً مُعْـدَماً قَالَـت وَإِنْ

والتقدير: وإن كان فقيراً معدماً رضيتُه.

ـ والشرط[1]: مبتدأ، يغني: الجملة خبر، عن جواب: متعلِّق بـ«يغني»، قد عُلِم: نعت، لـ«جواب»، والعكس: مبتدأ، قد يأتي: خبر المبتدأ، إنْ: حرف شرط، المعنىٰ: نائب فاعل، لفعل محذوف يفسِّره المذكور، فُهِم: ماض مبني للمفعول، وجواب الشرط محذوف.

٧٠٦. وَاحْذِفْ لَدَىٰ اجْتِمَاعِ شَرْطٍ وَقَسَمْ ❁ جَوَابَ مَا أَخَّرْتَ، فَهْوَ مُلْتَزَمْ

٧٠٧. وَإِنْ تَوَالَيَـا وَقَبْـلُ ذُو خَبَـرْ ❁ فَالشَّرْطَ رَجِّحْ مُطْلَقاً بِلَا حَذَرْ

ـ **إذا اجتمع في الكلام شرط وقسم** حذفت[2] جواب ما تأخَّر منهما، واستغنيت عنه بجواب السّابق شرطاً أو قسماً.

---

(١) إعراب الألفيَّة/١٤١، وشرح المكودي ٢/٧١٩.

(٢) توضيح المقاصد ٤/٢٦٠ ـ ٢٦١، وشرح المكودي ٢/٧١٩ ـ ٧٢٠، وشرح ابن عقيل ٤/٤٣ ـ ٤٤، وشرح الأشموني ٢/٣٣٥ ـ ٣٣٨، وإرشاد السَّالك ٢/١٠١٢ ـ ١٠١٣، وشرح ابن طولون ٢/٢٤٣ ـ ٢٤٤، وشرح ابن النَّاظم/٢٧٦، وإرشاد السَّالك ٢/١٥٤ ـ ١٥٥، والمقاصد الشَّافية ٦/١٧٠ وما بعدها، وأوضح المسالك ٣/١٩٨.

ـ مثال الشرط: إِنْ يقمْ ـ والله ـ زيدٌ أُكْرِمه.

ـ ومثال القسَمِ: واللهِ إِنْ يَقم زيدٌ لأقومَنَّ معه.

وسواء كان القسم مصرحاً به كما مَثَّلوا، أو مدلولاً عليه باللام الموطئة نحو[1]: ﴿لَئِنْ أُخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ﴾.

أو بالواو مع حذف اللام نحو[2]: ﴿وَإِن لَّمْ يَنتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾.

وجواب القسم يكون مؤكّداً باللام أو إِنّ أو منفياً، وجواب الشرط مقرون بالفاء أو مجزوم.

* **وفي البيت الثاني شمل قوله: «ذو خبر» المبتدأ،** وما أصله المبتدأ كاسم إِنَّ وكان، فتقول: **«زيد والله إنْ يقم أكرمْه»** فيستغنىٰ بجواب الشّرط عن جواب القسم، وإن كان القسم متقدِّماً علىٰ الشرط. وإنما رَجَّح الشرط وإن كان متأخّراً لأنه عمدة الكلام، والقسم توكيد للكلام.

ـ وفُهِم من قوله: **«رَجِّح»** أنه يجوز الاستغناء بجواب القسم نحو: **زيد والله إن يقمْ لأكرمنَّه.**

ـ ونصَّ في الكافية والتسهيل أنَّ ذلك علىٰ سبيل الحتم، وليس في كلام سيبويه ما يدل علىٰ ذلك.

ـ وفُهِم من قوله: مطلقاً أنّ الشرط يترجح سواء تقدم علىٰ القسم أو تأخَّر.

ـ **وقوله: بلا حَذَر. تتميم لِصِحَّة الاستغناء عنه.** كذا عند المكودي.

---

(١) سورة الحشر ٥٩/١٢.

(٢) سورة المائدة ٥/٧٣.

ـ **قال المرادي:** «وإنما جعل الجواب للشرط مع تقدُّم ذي خبر، لأن سقوطه مُخِلٌّ بمعنىٰ الجملة التي هو منها، بخلاف القسم، فإنه مسوق لمجرد التوكيد».

ـ واحذفْ[1]: فعل أمر، لدىٰ: ظرف متعلّق بما قبله، اجتماع: مضاف إليه، شرطٍ: مجرور بإضافة اجتماع إليه، وقسم: معطوف علىٰ «شرط»، جوابَ: مفعول «احْذِف»، ما: مضاف إليه، جملة «أُخِّرت» صلة الموصول، فهو: مبتدأ، ملتزمٌ: خبر المبتدأ.

ـ إنْ: حرف شرط، تواليَا: فعل الشرط، والألف ضمير، قبلُ: خبر مقدم، وهو ظرف مبني علىٰ الضَّمِّ، ذو: بمعنىٰ صاحب، مبتدأ مؤخَّر، خبر: مضاف إليه، وعند المكودي: الجملة في موضع الحال من الضمير في «تواليَا»، ويجوز أن تكون معترضةً بين الشرط وجوابه، فالشرط: مفعول «رَجِّح»، رَجِّح: فعل أمر، مطلقاً: حال من الشرط، بلا حَذَر: متعلّق بـ«رَجِّح». وجملة «رَجِّح» جواب الشرط.

٧٠٨. وَرُبَّمَا رُجِّحَ بَعْدَ قَسَمِ ❊ شَرْطٌ بِلَا ذِي خَبَرٍ مُقَدَّمِ

ـ يعني أنه قد يترجَّح الشَّرط المتأخِّر[2] وإن لم يتقدّم ذو خبر، فتقول: **والله إِن يقم زيد أكرمْه.**

ـ **قال المرادي:** هذا مذهب الفرّاء، أجاز جعل الجواب للشرط المتأخر وإن لم يتقدم ذو خبر، وتبعه المصنّف مستشهداً بقول الأعشىٰ:

لَئِنْ مُنِيتَ بِنَا عَنْ غِبِّ مَعْرَكَةٍ ❊ لَا تُلْفِنَا عَنْ دِمَاءِ القَوْمِ نَنْتَفِلُ

---

(١) إعراب الألفيّة/١٤١، وشرح المكودي ٢/٧٢٠.

(٢) توضيح المقاصد ٤/٢٦٠ وما بعدها، وشرح الأشموني ٢/٣٣٨ ـ ٣٤٠، وشرح ابن عقيل ٤/٤٥ ـ ٤٦، وإرشاد السَّالك ٢/١٠١٤، وشرح ابن النَّاظم/٢٧٦، وشرح المكودي ٢/٧٢٠ ـ ٧٢١، وشرح ابن طولون ٢/٤٤٥، والمقاصد الشَّافية ٦/١٧٤.

ـ ومنع ذلك الجمهور، وتأوَّلوا البيت ونحوه على جعل اللام زائدة.

وجعل الزمخشري قوله تعالى[1]: ﴿مَآ أَنَا۠ بِبَاسِطٖ يَدِيَ إِلَيۡكَ﴾ جواب الشرط في قوله[1]: ﴿لَئِنۢ بَسَطتَ إِلَيَّ يَدَكَ لِتَقۡتُلَنِي...﴾.

ـ **قال المكودي**: «وفُهِمَ من قوله: «وربما» أن ترجيح الشرط المتأخِّر دون تقديم ذي خبر قليل»[2].

ـ **وقال المرادي**: «الخامس: لم ينبه هنا على اجتماع الشرطين فنذكره مختصراً: إذا توالى شرطان دون عطف فالجواب لأولهما، والثاني مقيّد للأول، كتقييده بحال واقعةٍ موقعه كقوله:

إنْ تَسْتَغِيثُوا بِنَا إنْ تُذْعَرُوا تَجِدُوا ❁ مِنَّا مَعَاقِلَ عِزٍّ زَانَهَا كَرَمُ

ـ وإن تواليَا بعطف فالجواب لهما معاً، كذا قال المصنّف، ومَثَّل له بقوله تعالى[3]: ﴿وَإِن تُؤۡمِنُواْ وَتَتَّقُواْ يُؤۡتِكُمۡ أُجُورَكُمۡ وَلَا يَسۡـَٔلۡكُمۡ أَمۡوَٰلَكُمۡ ٣٦ إِن يَسۡـَٔلۡكُمُوهَا فَيُحۡفِكُمۡ تَبۡخَلُواْ﴾.

وقال غيره: إن توالى الشرطان بعطف بالواو فالجواب لهما نحو: إن تأتني وإن تحسن إليَّ أحسن إليك.

ـ أو بأو: فالجواب لأحدهما، نحو: إن جاء زيد أو إن جاءت هند فأكرمه،

---

(١) سورة المائدة ٥/٢٨.

(٢) وذكر المكودي هنا نكتة قال فيها: «لم يذكر النَّاظم في هذا الرجز باب القسم، ومع ذلك لم يخله منه، فإنه ذكر حروفه مع حروف الجر في بابها، وذكر بعض أحكامه في باب المبتدأ، وفي باب «إن» في هذا الباب. انظر ٢/٧٢١، وانظر المقاصد الشَّافية ٩/٤٨٠ ـ ٤٨٣.

(٣) سورة محمد ٤٧/٣٦ ـ ٣٧.

أو فأكرمها.

ـ **أو بالفاء فنصُّوا علىٰ أن الجواب للثاني. والثاني وجوابه جواب الأول.**

ـ ربما[1]: حرف تقليل، رُجِّح: ماض مبنيّ للمفعول، بعد: متعلِّق بـ«رُجِّح»، قسم: مضاف إليه، شرط: نائب عن الفاعل، بلا ذي: متعلِّق بـ«رُجِّح»، خبر: مضاف إليه، مقدَّم: نعت لذي خبر.



(١) إعراب الألفيَّة/١٤١.

٥٨ ـ فَصْلُ (لَوْ)


٧٠٩. (لَوْ) حَرْفُ شَرْطٍ فِي مُضِيٍّ، وَيَقِلّْ ❖ إِيـلَاؤُهُ مُسْـتَقْبَلاً، لَـكِنْ قُبِـلْ

ـ **قال المكودي**[1]: إنما ذكر «لو» عقب هذا الباب لأنها تكون شرطية كـ«إِنْ»، ومع كونها حرف امتناع هي أيضاً شبيهة بأدوات الشرط في احتياجها إلىٰ جواب، ولما كانت «لو» تكون حرف شرط، وحرف تمنٍّ، ومصدريّة نبه علىٰ مراده بقوله: لو حرف شرط....

ـ **وذكر المرادي** أنَّ هذا هو القسم الأول من قسمي الشرطيَّة، وهي الامتناعيّة، يعني أنّ «لو» الامتناعيَّة حرف يدلُّ علىٰ تعليق فعل بفعل فيما مضىٰ، فيلزم من تقدير حصول شرطها حصول جوابها، ويلزم كون شرطها محكوماً بامتناعه. وأمّا جوابها فلا يلزم كونه ممتنعاً علىٰ كل تقدير؛ لأنه قد يكون ثابتاً مع امتناع الشرط كقوله: «**نِعْمَ المرءُ صُهَيبٌ لو لم يخفِ اللهَ لم يَعْصِه**».

ـ **وعند ابن عقيل**: ولا يلي الشَّرطية غالباً إلَّا الماضي، ولهذا قال: «**في مُضِيّ**» وذلك نحو قولك: لو قام زيد لقمتُ، وفسَّرها سيبويه بأنها حرف لما كان سيقع لوقوع

(١) شرح المكودي ٢/٧٢٢ ـ ٧٢٣، وتوضيح المقاصد ٤/٢٧١ ـ ٢٧٣، ولا حجة في البيت، وشرح ابن عقيل ٤/٤٧ ـ ٤٨، وشرح ابن النَّاظم/٢٧٧، وشرح الهواري ٤/١٥٨، فتركوا في الآية، وسلموا في البيت ماضيان، وهما في المعنىٰ مستقبلان، وأوضح المسالك ٣/٢٠٣ ـ ٢٠٥، والمقاصد الشَّافية ٦/١٧٩ وقوله: يقل إيلاؤها مستقبلاً. تنكيت علىٰ من يجعل «لو» مختّصة بالماضي أبداً؛ وأنه لا يقع بعدها المستقبل.

غيره، بأنها حرف امتناع لامتناع، وهذه العبارة الأخيرة هي المشهورة، والأُوْلَىٰ أصحّ.

ـ وقد يقع بعدها ما هو مستقبل معنىً، وإليه أشار بقوله: «**ويقلُّ إيلاؤُها مستقبلاً**»، ومنه قوله تعالىٰ[1]: ﴿وَلْيَخْشَ ٱلَّذِينَ لَوْ تَرَكُواْ مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَٰفًا خَافُواْ عَلَيْهِمْ﴾. وقول توبة بن الحمير:

وَلَــو أَنَّ لَيْلَــىٰ الأَخْيَلِيَّــة سَــلَّمَت ✽ عَلَــيَّ وَدُونِــي جنــدلٌ وَصَــفِيحُ

لَسَــلَّمْتُ تَسْــلِيْمَ البَشَاشَــةِ أو زقــا ✽ إِلَيْهَا صَدَىٰ مِنْ جَانِبِ القَبْرِ صَائِحُ

ـ لو[2]: مبتدأ، حرف: خبره، شرط: مضاف إليه، في مضيّ: متعلِّق بشرط، يقلّ: فعل مضارع، إيلاؤها: فاعل، مستقبلاً: مفعوله الثاني، وها: في إيلاؤها: هو الأول، لكن: حرف استدراك، قُبِل: ماض، والجملة مستأنفة.

٧١٠. وَهْيَ فِي الِاخْتِصَاصِ بِالْفِعْلِ كَـ(إِنْ) ✽ لَكِـنَّ (لَـوْ) (أَنَّ) بِهَـا قَـدْ تَقْتَـرِنْ

يعني أنَّ «لو»[3] تختصُّ بالفعل كما تختص به «إِنْ»، وفُهِم من تشبيهه لها بإِنْ أنَّ الفعل يليها ظاهراً ومضمراً كما يلي «إِنْ»، فتقول: لو زيد قام لأكرمتُه، فيكون «زيدٌ» فاعلاً بفعل مضمر يفسِّره «قام»، كما تقول: إنْ زيد قام فأكرِمْه، ومنه قول

---

(١) سورة النساء ٤/٩.

(٢) إعراب الألفيَّة/١٤١ ـ ١٤٢، وشرح الكافية ٢/٧٢٣.

(٣) شرح المكودي ٢/٧٢٣، وشرح ابن عقيل ٤/٤٩، وتوضيح المقاصد ٤/٢٧٦ ـ ٢٧٧، وشرح الأشموني ٢/٣٤٧، كقول عمر: «**لو غيرك قالها يا أبا عبيدة**» والفعل مضمر يفسِّره فعل ظاهر بعد الاسم. وذكر قول حاتم ثم قال: والظَّاهر أن هذا لا يختص بالضَّرورة والنادر، بل يكون في فصيح الكلام كقوله تعالىٰ: ﴿قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحْمَةِ رَبِّىٓ﴾ سورة الإسراء ١٧/١٠٠، حذف الفعل فانفصل الضمير، وأوضح المسالك ٣/٢٠٥، والمقاصد الشَّافية ٦/١٨٢، وشرح ابن طولون ٢/٢٤٩.

حاتم: «**لو ذاتُ سوارٍ لطمتني**».

ـ وتدخل «لو» علىٰ «أنَّ» واسمها وخبرها نحو: **لو أنَّ زيداً قام لقمتُ**.

ـ **واختُلف فيها**:

ـ قيل: هي باقية علىٰ اختصاصها، و«أَنَّ» وما دخلت عليه في موضع رفع فاعل بفعل محذوف، والتقدير: لو ثبت أنَّ زيداً قائم لقمت، أي: لو ثبت قيامُ زيد. وذكر المرادي هذا للكوفيين والمبرِّد والزَّجّاج.

ـ وقيل: زالت عن الاختصاص، و«أنَّ» وما دخلت عليه في موضع رفع مبتدأ، والخبر محذوف، والتقدير: لو أنَّ زيداً قائم ثابت لقمت، أي: لو قيامُ زيدٍ ثابت. هذا مذهب سيبويه، كذا عند ابن عقيل، وزاد المرادي أنه مذهب البصريين، وقال غير سيبويه: لا تحتاج إلىٰ خبر لانتظام المخبر عنه والخبر بعد أنّ.

ـ وذكر المرادي مباشرة لو «أَنَّ»، وذهب إلىٰ أنه كثير، ثم ذكر الخلاف في تخريج هذه الحالة علىٰ المذهبين السَّابقين.

ـ وهي[1]: مبتدأ، في الاختصاص متعلِّق بما تعلَّق به الخبر أو بالكاف لما فيها معنىٰ التشبيه، بالفعل: متعلِّق بالاختصاص، كإنْ: خبر المبتدأ، لكنّ: حرف استدراك، لو: اسمها، أنّ: مبتدأ، بها متعلِّق بـ«تقترن»، والجملة: قد تقترن: خبر المبتدأ، والمبتدأ وخبره خبر «لكنّ».

٧١١. وَإِنْ مُضَارِعٌ تَلَاهَا صُرِفَا ✽ إِلَىٰ الْمُضِيِّ نَحْوُ: «لَوْ يَفِي كَفَىٰ»

ـ أي: أنَّ المضارع إذا وقع بعد «لو» صُرِف معناه إلىٰ المضيّ[2]، فمعنىٰ «لو

---

(١) إعراب الألفيَّة/١٤٢، وشرح المكودي ٢/٧٢٤.

(٢) شرح المكودي ٢/٧٢٤ ـ ٧٢٥، وتوضيح المقاصد ٤/٢٨٠ ـ ٢٨٣، وشرح ابن عقيل ٤/٥٠ ـ=

يفي كفى»: لو وَفَى كَفَى.

ومثله قول كثيّر عَزَّة:

لَـوْ يَسْـمَعُونَ كَمَـا سِـمَعْتُ حَـدِيْثَهَا ❊ خَـرُّوا لِعَـزَّة رُكّعـاً وَسُـجُودَا

أي: لو سمعوا.

ـ وفُهِم منه أنَّ «لو» الواقع بعدها المضارع المؤوّل هي «لو» الامتناعيَّة، لا لو الشرطيَّة؛ لأنَّ «لو» الشرطيَّة لا يؤوَّل بعدها المضارع بالماضي لأصالته في الاستقبال، بل يؤوَّل معها الماضي بالاستقبال. كذا عند المكودي.

ـ وذكر المرادي أنَّ جواب «لو» لا يكون إلَّا فعلاً ماضياً مثبتاً، أو منفياً بما، أو مضارعاً مجزوماً بلم، والأكثر في الماضي المثبت اقترانه باللام، وقد تُحْذَف كقوله تعالى[1]: ﴿لَوْ نَشَآءُ جَعَلْنَٰهُ أُجَاجًا﴾، وقد تصحب المنفي بما كقول مجنون بني عامر:

كَـذَبْتَ وَبَيْـتِ اللهِ لَـوْ كُنْـتَ صَـادِقاً ❊ لَمَـا سَـبَقَتْنِي بِالبُكَـاءِ حَمَـائِمُ

ـ إنْ[2]: حرف شرط، مضارع: فاعل يفسّر العامل فيه «تلاها»: تلاها: فعل ماض وفاعل ومفعول، صُرِفا: جواب الشرط، إلى المضيّ: متعلِّق بالفعل قبله، نحو: خبر لمبتدأ محذوف، أو مفعول لفعل محذوف مضاف لقول محذوف، لو: حرف شرط غير جازم، يَفي: فعل الشرط، كفى: جواب الشرط.

❊ ❊ ❊

= ٥١، وشرح الأشموني ٣٥١/٢ ـ ٣٥٢، والمقاصد الشَّافية ١٨٨/٦ ـ ١٨٩، وشرح ابن النَّاظم/٢٧٧.

(١) سورة الواقعة ٥٦/٧٠.

(٢) إعراب الألفيَّة/١٤٢.

٥٩ ـ (أَمَّا) وَ(لَوْلَا) وَ(لَوْمَا)

٧١٢. (أَمَّا) كَـ«مَهْمَا يَكُ مِنْ شَيْءٍ»، وَفَا ❊ لِتِلْـوِ تِلْوِهَـا وُجُوبـاً أُلِفَـا

٧١٣. وَحَـذْفُ ذِي الْفَـا قَـلَّ فِـي نَثْـرٍ إِذَا ❊ لَـمْ يَـكُ قَـوْلٌ مَعَهَـا قَـدْ نُبِـذَا

ـ **أَمَّا**[(١)]: حرفٌ بسيط فيه معنى الشرط يُؤَوَّل بمعنى: مهما يكُ من شيءٍ؛ لأنه **قائم مقام أداة الشرط وفعل الشرط**، ولا بُدَّ بعده من جملة هي جواب له، فلذلك لزمته الفاء نحو: **أمّا زيدٌ فمنطلق**، **والأصل مهما يك من شيءٍ فزيدٌ منطلقٌ**. فحذف فعل الشرط وأداته، وأُقيمت «أمّا» مقامهما.

ـ وكان الأصل أن يُقال: أمّا زيدٌ منطلقٌ، فتجعل الفاء في صدر الجواب، وإنما أُخِّرت لضرْبٍ من إصلاح اللفظ، أي: أُخِّرت إلى الخبر فصار: أما زيد فمنطلق، ولهذا قال: «**وَفَا لِتِلْوِ تِلْوِهَا وُجُوباً أُلِفَا**».

ـ **وذكر المكودي** أنَّ الفاء لا تلي «أَمَّا»، وأنه لا يُفْصَل بين «أَمَّا» والفاء إلَّا بشيءٍ واحد، وشمل:

ـ المبتدأ، نحو: أمّا زيدٌ فعالمٌ.

---

(١) توضيح المقاصد ٤/٢٨٤ ـ ٢٨٥، وشرح ابن عقيل ٤/٥٢، وشرح المكودي ٢/٧٢٦ ـ ٧٢٧، وشرح ابن النَّاظم/٢٧٩، وشرح ابن طولون ٢/٢٥١، وإرشاد السَّالك ٢/١٠٢٢ ـ ١٠٢٣، وشرح الهواري ٤/١٩٢، وأوضح المسالك ٣/٢٠٦ ـ ٢٠٧، والمقاصد الشَّافية ٦/١٩١ ـ ١٩٢، وشرح الأشموني ٢/٣٥٣.

ـ **والخبر**، نحو: **أمّا قائمٌ فزيدٌ**.

ـ **والمفعول**، نحو[1]: ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ۝٩ وَأَمَّا ٱلسَّآئِلَ فَلَا تَنْهَرْ﴾.

ـ **والظرف**، نحو: أمَّا اليوم فزيد قائم.

ـ **والمجرور**، نحو: أمَّا في الدار فزيد قائم.

ـ **وذكر المرادي بعض التنبيهات** منها: أنه يُؤْخَذ من قوله: **لتلو تلوها**، أنه لا يجوز أن يتقدَّم الفاءَ أكثرُ من اسم واحد، فلو قلت: أما زيدٌ طعامَه فلا تأكل لم يجز.

ـ ولا يُفْصَلُ بين «أمَّا» والفاء بجملة تامَّة إلَّا إن كان دعاءً، بشرط أن يتقدَّم الجملة فاصل نحو: أمَّا اليومَ رَحِمَكَ اللهُ فالأمرُ كذا.

ـ **وذكر ابن النَّاظم** أنَّه إنْ كان جواب «أَمَّا» غير شرطي ففصل بمبتدأ... أو خبر...، أو معمول فعل، أو شبهه، أو معمول مفسَّر به.

ـ **ومما ذكروه أنَّ قولهم**: مهما يك، لا يعني أن «أَمَّا» كمعنىٰ «مهما» وشرطها، وإنما المراد أن موضعها صالح لهما.

ـ **ولم يذكروا لها غير معنىٰ التفصيل**، وقال بعضهم: قد ترد حيث لا تفصيل نحو: أما زيدٌ فمنطلِقٌ، وعند بعضهم: هي إخبار مُضَمَّن معنىٰ الشرط.

* **وفي البيت الثاني ذكر أنَّ هذه الفاء في النثر قليل وكثير**.

ـ **أما الكثير**: فأنْ تُحذف مع قول استغني عنه بمحكيه كقوله تعالىٰ[2]: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم﴾، أي: فيقال لهم أكفرتم.

---

(١) سورة الضُّحىٰ ٩٣/٩ ـ ١٠.

(٢) سورة آل عمران ٥/١٠٦.

ـ **والقليل**: أن تحذف مع قول نحو ما أخرجه البخاري نحو: «أما بعدُ ما بالُ رجالٍ» وقد تُحْذف للضرورة مع «لا» كقول الحارث بن خالد المخزومي:

فَأَمَّـــا القِتَـــالُ لَا قِتَـــالَ لَـــدَيْكُم ❁ وَلَكِـنَّ سَـيْراً فِـي عِـرَاضِ المَوَاكِـبِ

ـ **أمَّا**[1]: مبتدأ، كمهما يك من شيء: خبر، وفا: مبتدأ، لتلو: متعلِّق بالفا، وتلوها: مضاف إليه، وجوباً: حال، أُلِفا: الجملة خبر المبتدأ.

ـ **وحَذْفُ**: مبتدأ، ذي: مضاف إليه، الفا: عطف بيان أو نَعْت، قلَّ: الجملة خبر المبتدأ، في نثر: متعلِّق بـ«قلّ»، إذا: ظرف فيه معنى الشرط، لم يكُ: جازم ومجزوم، قول: اسم يكُ، معها: متعلِّق بـ«نُبِذ»، وجملة: قد نُبِذا: خبر يكُ، وجواب «إذا» محذوف.

٧١٤. (لَـوْلَا، وَلَوْمَـا) يَلْزَمَـانِ الِابْتِـدَا ❁ إِذَا امْتِنَاعـــاً بِوُجُـــودٍ عَقَـــدَا

٧١٥. وَبِهِمَـا التَّحْضِـيضَ مِـزْ وَ(هَـلَّا، ❁ أَلَّا، أَلَا)، وَأَوْلِيَنْهَـــا الْفِعْـــلَا

٧١٦. وَقَـدْ يَلِيهَـا اسْـمٌ بِفِعْـلٍ مُضْـمَرِ ❁ عُلِّـــقَ، أَوْ بِظَـــاهِرٍ مُـــؤَخَّرِ

ـ **لـ(لَوْلَا، وَلَوْمَا) استعمالان**[2]:

---

(١) سورة الألفيَّة/١٤٢، وشرح الكافية ٢/٧٢٧ ـ ٧٢٨.

(٢) شرح ابن النَّاظم/٢٨٠، وتوضيح المقاصد ٤/٢٨٥ ـ ٢٩١، وشرح الأشموني ٢/٣٥٦ ـ ٣٥٩، وشرح ابن عقيل ٤/٥٦ ـ ٥٩، وشرح المكودي ٢/٧٢٩ ـ ٧٣٠، وذكر شاهداً لما يفسر الفعل من السياق قول عمر بن قعاس:

أَلَا رَجُــلاً جَــزَاهُ اللهُ خَيْــراً ❁ يَــدُلُّ عَــلَى مُحَصَّــلَةٍ تَبِيــتُ

أي: أَلَا تروني، وأوضح المسالك ٣/٢٠٩ «فهلا بكراً تُلَاعبها وتلاعبك»، والمقاصد الشَّافية ٦/١٩٦ ـ ٢٠١، وشرح ابن طولون ٢/٢٥٣ ـ ٢٥٤.

- أحدهما: مع الأسماء.

- والثاني: يختصّ به الأفعال.

- وتناول في البيت الأول حالهما مع الأسماء، فهما يدلّان على امتناع شيء لثبوت غيره، وهذا ما أراده بقوله: **إِذَا امْتِنَاعاً بِوُجُودٍ عَقَدَا**.

ويقتضيان حينئذٍ مبتدأ ملتزماً حَذْفُ خبرِه في الغالب، وجواباً مصدَّراً بفعلٍ ماضٍ، أو مضارع مجزوم بـ«لم».

- **قال ابن النَّاظم**: «فإن كان الماضي مثبتاً قُرِنَ باللام غالباً، وإنْ كان منفياً تجرّد منها غالباً...».

- **وعند ابن عقيل**: لولا زيد لأكرمتُك، وَلَوْمَا زيدٌ لكرمتُك.

وَلَوْمَا زيدٌ ما جاء عمرٌو، وَلَوْمَا زيدٌ لم يجئ عمرٌو.

فزيدٌ في هذه المُثُل ونحوها مبتدأ، وخبره محذوف وجوباً، والتقدير: لَوْلَا زيدٌ موجود.

- **وعند ابن هشام**: «للولا ولوما وجهان:

- **أحدهما**: أن يدلَّا على امتناع جوابهما لوجود تاليهما. فيختصّان بالجمل الاسميَّة، نحو[1]: ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾.

* **وفي البيت الثاني**: تناول اختصاصهما بالأفعال، وذلك إذا دَلَّا على التحضيض، ويساويهما في التحضيض والاختصاص بالأفعال: **هَلَّا، وَأَلَّا وَأَلَا**.

---

(١) سورة سبأ ٣٤/٣١.

ـ **ومما ذكره الأشموني من التمثيل**[1]: ﴿لَوْلَا تَسْتَغْفِرُونَ ٱللَّهَ﴾. ونحو[2]: ﴿لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾، ونحو قوله: **هلا تُسْلِم، أو ألا تُسْلم فتدخل الجنة**». ونحو[3]: ﴿أَلَا تُقَٰتِلُونَ قَوْمًا نَّكَثُوٓاْ أَيْمَٰنَهُمْ﴾.

ـ **والعَرْض كالتحضيض**، إِلَّا أَنَّ العَرْض طلبٌ بلينٍ ورفقٍ، والتحضيض طلبٌ بحثٍّ.

❊ **وفي البيت الثالث** ذكر أنه قد يلي هذه الأدوات اسم بفعل مضمر، عُلِّق أو بظاهر مؤخَّر.

مثال الأول: هَلَّا زيداً تضربه. فزيداً عُلِّق بفعل مضمر، بمعنى أنه مفعول للفعل المضمر.

ومثال الثاني: هلَّا زيداً تضرب، فزيداً عُلِّق بفعل ظاهر مؤخَّر، بمعنى أنه معمول للفعل الذي بعده؛ لأنه مفرَّغ له.

ـ **وذكر ابن عقيل** أنّه سبق أنَّ أدوات التحضيض تختصُّ بالفعل، فلا تدخل على الاسم، وبيَّن هنا أنه قد يقع الاسم بعدها كالأمثلة السَّابقة، وبيت جرير:

تعدون عقر النيب أفضل مجدكم ❊ بني ضَوْطَرىٰ، لَوْلَا الكميَّ المقنَّعا

الكميَّ: مفعول بفعل محذوف، أي: لولا تعدون الكميَّ المقنع.

ـ لولا[4]: مبتدأ، و«لوما»: معطوف على «لولا»، جملة: يلزمان المبتدا: خبر المبتدأ وما عُطِف عليه، إذا: متعلّق بمحذوف هو الجواب الدال عليه بـ«يلزمان»،

(١) سورة النمل ٢٧/٤٦.

(٢) سورة الفرقان ٢٥/٢١.

(٣) سورة التوبة ٩/١٣.

(٤) إعراب الألفيَّة/١٤٢ ـ ١٤٣.

امتناعاً: مفعول مقدَّم بـ«عقدا» ، بوجود: متعلِّق بـ«عقد» ، عقدا: فعل الشرط ، وجوابه محذوف .

ـ وبهما: متعلِّق بـ«مِزْ» ، التحضيض: مفعول مِزْ مقدَّم عليه ، مِزْ: فعل أمر من «ماز» ، هلَّا: معطوف على الضمير المجرور بالباء من غير إعادة الجارّ ، وألَّا أَلَا: معطوفان على «هَلَّا» ، أولِيَنْها: فعل أمر مؤكَّد بالنون الخفيفة ، والهاء: مفعوله الأول ، الفعل: مفعوله الثاني .

ـ وقد: حرف تقليل ، يليها: فعل مضارع ، والهاء: مفعوله ، اسم: فاعله ، بفعل: متعلّق بـ«عُلِّق» ، ومضمر: نعت لـ«فعل» ، عُلِّق: نعتٌ لاسم ، أو بظاهر: معطوف على «بفعل» ، مؤخّر: نعت لظاهر .



٦٠ ـ الإِخْبَارُ بِـ(الَّذِي) وَالْأَلِفِ وَاللَّامِ [سَبْكُ النَّحْو]

٧١٧. مَا قِيلَ: «أَخْبِرْ عَنْهُ بِـ: الَّذِي» خَبَرْ ✤ عَنِ (الَّذِي) مُبْتَدَأً قَبْلُ اسْتَقَرّْ

٧١٨. وَمَا سِوَاهُمَا فَوَسِّطْهُ صِلَهْ ✤ عَائِدُهَا خَلَفُ مُعْطِي التَّكْمِلَهْ

٧١٩. نَحْوُ: «الَّذِي ضَرَبْتُهُ زَيْدٌ» فَذَا ✤ «ضَرَبْتُ زَيْداً» كَانَ، فَادْرِ الْمَأْخَذَا

ـ هذا البابُ[1] وضعه النحويون للتدريب في الأحكام النحوية كما وضع التصريفيون مسائل التصريف في القواعد التصريفيَّة، وبعضهم يسمي هذا الباب باب السَّبْك.

ـ قال ابن النَّاظم: «وكثيراً ما يُصار إلىٰ هذا الإخبار لقصد الاختصاص، أو تقوّي الحكم، أو تشويق السَّامع، أو إجابة الممتحن».

ـ قال ابن هشام: إذا قيل لك: كيف تخبر عن زيد من قولنا: زيد منطلق، بالذي؟ فاعمدْ إلىٰ ذلك الكلام فاعملْ فيه أربعة أعمال:

ـ أحدها: أن تبتدئ بموصول مطابق لزيد في إفراده وتذكيره، وهو «الذي».

---

(١) توضيح المقاصد ٤/٢٩٢ ـ ٢٩٣، وشرح ابن النَّاظم/٢٨١، وأوضح المسالك ٣/٢٠٩ ـ ٢١٠، المقاصد الشَّافية ٦/٢٠٥ وسمّاه باب الإخبار، **وقد وضعه النحويون بقصد التدريب والاختبار، ولأنه يعرض فيه مسائل صعبة قد يغلط فيها الكبراء من أهل هذا الشأن لقلّة التدريب، وفيه فائدة، وهي القُدْرة علىٰ التصرُّف في الكلام؛ ولذلك يسمّىٰ عند القدماء سبك النحو»**، وشرح ابن عقيل ٤/٦١، وشرح المكودي ٢/٧٣٢ ـ ٧٣٤، وشرح ابن طولون ٢/٢٥٥ ـ ٢٥٧، وشرح الأشموني ٢/٣٦٠ ـ ٣٦١، وشرح الهواري ٤/١٦٨ ـ ١٦٩، وإرشاد السَّالك ٢/١٠٢٨ ـ ١٠٢٩.

ـ **الثاني**: أن تؤخِّر زيداً إلىٰ آخر التركيب.

ـ **الثالث**: أن ترفعه [زيد] علىٰ أنه خبر للذي.

ـ **الرابع**: أن تجعل في مكانه الذي نقلته عنه ضميراً مطابقاً في معناه وخبره، فتقول: الذي هو منطلق زيد: فالذي: مبتدأ، هو منطلق: مبتدأ وخبر، والجملة صلة للذي، والعائد منها الضمير الذي جعلته خلفاً عن زيد الذي هو الآن كمال الكلام [أي: الخبر].

ـ وقد تبيَّن بما شرحناه أن زيداً مُخْبَرٌ به لا عنه، وأنَّ الذي بالعكس، وذلك خلاف ظاهر السُّؤَال، **فوجب تأويل كلامهم علىٰ معنىٰ أخبر عن مسمىٰ زيد في حال تعبيرك عنه بالذي**».

ـ وقولك بالذي: الباء للسببيَّة، لا باء التعدية، والإخبار يكون بالذي وفروعه.

ـ وتقول عن الإخبار عن التاء: من قولك: ضربته زيداً، الذي ضرب زيداً أنا، ففعلت فيه ما ذكر. فتأتي بالموصول مبتدأ، وتؤخّر ما تريد الإخبار عنه وتجعله خبراً عن الموصول، وما بينهما صلة فيها ضمير مطابق للموصول موضوع في مكان الاسم المؤخّر المعبّر عنه في النظم بـ«**معطىٰ التكملة**». أي الذي كان به تكميل الكلام قبل تركيب الأخبار.

ـ وتقول في الإخبار عن رغبة، من نحو: جئت رغبة فيك: الذي جئت له رغبة فيك.

ـ وعن يوم الجمعة من نحو: **صمتُ يوم الجمعة: الذي صمت فيه يوم الجمعة**.

ـ **وقوله: «فَادْرِ الْمَأْخَذَا»** المراد به أن تقيس علىٰ هذا العمل غيره في هذا المثال الذي ذكره في البيت الثالث.

ـ ما[1]: مبتدأ موصول، قيل: صلتها، أَخْبِرْ: فعل أمر، عنه بالذي: متعلِّقان بـ«أَخْبِرْ»، خبر: خبر عن «ما»، عن الذي: متعلِّق بـ«خبر»، مبتدأً: حال من الضمير المستكن في «قبل»، وقبلُ: متعلق بـ«استقر»: واستقر في موضع الحال من الذي، والذي الأول والثاني في البيت لا يحتاجان إلىٰ صلة؛ لإرادة تعليق الحكم علىٰ لفظهما، لا أنهما موصولان.

ـ ما: مبتدأ، سواهما: صلة، فوسطه: خبر المبتدأ، أو مفعول بفعل محذوف يفسِّره فوسطه، صلة: حال من الهاء في وسطه، عائدها: مبتدأ، خلف: خبره، معطي: مضاف إليه، التكملة: مجرور بالإضافة.

ـ نحو: خبر لمبتدأ محذوف مضاف لقول محذوف، الذي: مبتدأ، ضربتُه: صلة، زيد: خبر المبتدأ، فذا: مبتدأ، ضربت زيداً: خبر مقدَّم لـ«كان»، كان: ناقص، واسمه مستتر، وجملة كان: خبر المبتدأ، فادرِ: أمر، المأخذا: مفعوله.

٧٢٠. وَبِـ(اللَّذَيْنِ، وَالَّـذِينَ، وَالَّتِـي) ❊ أَخْبِـرْ مُرَاعِيـاً وِفَـاقَ الْمُثْبَـتِ

ـ إذا كان الاسم الذي قيل لك أخبر عنه ـ مثنىٰ[2]، فجئ بالموصول مُثَنَّىٰ كاللذين، وإن كان مجموعاً فجئ به كذلك كالذين، وإن كان مؤنثاً فجئ به كذلك كالتي.

(١) إعراب الألفيَّة ١٤٣، وشرح المكودي ٢/٧٣٣، وشرح الهواري ٤/١٦٩.

(٢) شرح ابن النَّاظم/٢٨١، وشرح ابن عقيل ٤/٦٢، وشرح الأشموني ٢/٣٦١ ـ ٣٦٢، وتوضيح المقاصد ٤/٢٩٤، وشرح ابن طولون ٢/٢٥٧، وقد أكثر من ذكر الأمثلة علىٰ هذه المسألة، والمقاصد الشَّافية ٦/٢٠٧، وأوضح المسالك ٣/٢١٠، وشرح المكودي ٢/٧٣٤، وإرشاد السَّالك ٢/١٠٣٠ ويشمل ذلك خمس مسائل تنظرها بمثال واحد، وهو: **بلغ امرأتاك رسالة من أخويك إلىٰ أمهاتك بحضور قومك**، فإذا أخبرت عن الرسالة من هذا التركيب قلت: **التي بلَّغها امرأتاك من أخويك إلىٰ أُمَّهاتك بحضور قومك رسالة**، فتقدّم الضمير عن محله وتصله بالفعل....

فإذا أخبرت عن «الزيْدَين» من نحو: بَلَّغ الزيدان العمرين رسالة.

قلت: **اللذان بلّغا العمرين رسالة الزيدان.**

أو عن العمرِين، قلت: **الذين بلغهم الزيدان رسالة العمرون.**

أو عن الرسالة، قلتَ: **التي بلغها الزيدان العمرِين رسالة.**

ـ **قال ابن عقيل**: والحاصل أنه لا بد من مطابقة الموصول للاسم المخبر عنه، لأنه خبر عنه، ولا بد من مطابقة الخبر للمخبر عنه إنْ مفرداً فمفرداً، وإنْ مثنىٰ فمثنىٰ، وإن مجموعاً فمجموعاً، وإن مذكراً فمذكراً، وإن مؤنّثاً فمؤنّثاً».

ثم ضرب مجموعة من الأمثلة:

ـ أخبر عن الزيدَيْن، من ضربت الزيدَيْن: تقول: **اللذان ضربتهما الزيدان.**

ـ أخبر عن الزيدِين، من ضربت الزيدِين، تقول: **الذين ضربتهم الزيدون.**

ـ أخبر عن هند، من ضربت هنداً، تقول: **التي ضربتها هند.**

وهذا أمر لا بدَّ له من شروط؛ إذ لا يصح الإخبار عن اسم في الكلام إلَّا بشروط تبسط في البيت الآتي.

ـ باللذين[1]: متعلّق بـ«أخبر»، والذين والتي: معطوفان علىٰ ما قبلهما، أخبر: فعل أمر، مراعياً: حال من فاعل «أخبر»، وفاقَ: مفعول مراعياً، المثبت: مضاف إليه.

---

(١) إعراب الألفيّة/١٤٣، وشرح المكودي ٢/٧٣٥.

٧٢١. قَبُولُ تَأْخِيرٍ وَتَعْرِيفٍ لِمَا ❁ أُخْبِرَ عَنْهُ هَا هُنَا قَدْ حُتِمَا

٧٢٢. كَذَا الْغِنَى عَنْهُ بِأَجْنَبِيٍّ اوْ ❁ بِمُضْمَرٍ شَرْطٌ، فَرَاعِ مَا رَعَوْا

ـ ذكر ابن هشام[1] أنَّ الإخبار إن كان بالذي أو أحد فروعه اشتُرِط للمخبر عنه سبعة شروط، وذكر ابن النَّاظم سبعة أيضاً، وعند المرادي ثمانية شروط، وأربعة عند الهواري والمكودي وغيرهم، وتركوا الشروط الثلاثة؛ لأنَّ الناظم اكتفى بأربعة، وترك الثلاثة في النظم، وذكر الأشموني أن شروط المخبر عنه تسعة أمور:

١ ـ **الأول**: أن يكون قابلاً للتأخير، فلا يُخْبَرُ عما يلزم التقديم، كأدوات الصدر مثل أسماء الشرط، وأسماء الاستفهام، وكم الخبرية، وما التعجبية، فلا يخبر عن شيء منها لما ذكرته.

٢ ـ **الثاني**: قبول التعريف، فلا يُخْبَرُ عن الحال والتمييز؛ لأنهما ملازمان للتنكير؛ فلا يصح جعل المضمر مكانهما لأنه ملازم للتعريف.

٣ ـ **الثالث**: قبول الاستغناء عنه بأجنبي، فلا يُخْبَرُ عن اسم لا يجوز الاستغناء عنه بأجنبي ضميراً كان أو ظاهراً، فالضمير كالهاء في نحو: زيد ضربتُه، فإنها عائدة قبل ذكر الموصول على بعض الجملة، فلو أخبرت عنها لخلفها مثلها في العود إلى ما كانت تعود عليه، فيلزم إمّا بقاء الموصول بلا عائد، وإما عود ضمير واحد على شيئين، وكلاهما محال. وهذا نص المرادي وابن الناظم.

---

(١) شرح ابن النَّاظم/٢٨٢، وتوضيح المقاصد ٢٩٥/٤ ـ ٢٩٨، وشرح الأشموني ٣٦٢/٢، وشرح المكودي ٧٣٥/٢ ـ ٧٣٦، وشرح الهواري ١٧١/٤ ـ ١٧٣، وشرح ابن عقيل ٦٣/٤ ـ ٦٤، والمقاصد الشَّافية ٢٠٩/٦، وشرح ابن طولون ٢٥٧/٢ ـ ٢٥٩، وذكر سبعة شروط، وأوضح المسالك ٢١٠/٣ ـ ٢١٣ وذكر سبعة شروط أيضاً، وإرشاد السَّالك ١٠٣١/٢ ـ ١٠٣٤.

٤ ـ **الرابع**: جواز الاستغناء عنه بمضمر، فلا يجوز الإخبار عن مصدر عامل ولا صفة دون موصوفها، ولا موصوف دون صفته؛ لأنَّ ذلك كله لا يُستغْنَىٰ عنه بمضمر؛ إذ لا يصحُّ أن يعمل المضمر عمل المصدر، ولا أن يُوْصَفَ الضمير، ولا يُوْصَفَ به، كذا عند المكودي.

ـ وعلّة اشتراط هذه الشروط علىٰ الإجمال أن كيفية الإخبار المذكورة لا تتأتَّىٰ بدونها.

ـ قال المرادي بعد ذكر هذه الشروط الأربعة: «بقي من شروط المخبر عنه في هذا الباب أربعة شروط أخر لم يذكرها هنا، وقد ذكرها في غير هذا الكتاب»[(١)].

ـ قبولُ[(٢)]: مبتدأ، تأخير: مضاف إليه، وتعريف: معطوف علىٰ تأخير، لما: متعلِّق بـ«حتماً»، وما: موصول اسمي واقع علىٰ المخبر عنه. جملة: أُخبر عنه: صلة ما، وعنه: نائب عن الفاعل، ههنا: متعلِّق بـ«حتم»، جملة قد حتما: خبر «قبول».

ـ كذا: متعلِّق بـ«شرط»، الغنىٰ: مبتدأ، عنه بأجنبي: متعلّقان بالغِنَىٰ، أو بمضمر:

---

(١) توضيح المقاصد ٤/٢٩٧ ـ ٢٩٨، والأربعة التي ذكرها المرادي أنقلها مختصرة:
١ ـ جواز استعماله مرفوعاً، فلا يخبر عن لازم الرفع نحو: أيمنُ الله، ولا عن لازم النصب نحو: سبحانَ الله.
٢ ـ جواز استعماله مثبتاً فلا يخبر عن أحدٍ وديَّار ونحوهما من الأسماء الملازمة للنفي.
٣ ـ أن يكون بعض ما يُوْصَفُ به من جملة أو جملتين في حكم جملة واحدة، كالشرط والجزاء، فلا يخبر عن اسم في جملة طلبية؛ لأنَّ الجملة بعد الإخبار تجعل صلة فيشترط أن تكون صالحة لأن يُوْصَلَ بها.
٤ ـ إمكان الاستفادة، فلا يخبر عن اسم ليس تحته معنىٰ كثواني الأعلام نحو: بكر من أبي بكر؛ إذ لا يمكن أن يكون خبراً عن شيء.
وانظر شرح الأشموني ٢/٣٦٢ ـ ٣٦٤.

(٢) إعراب الألفيَّة ١٤٣ ـ ١٤٤، وشرح المكودي ٢/٧٣٥ ـ ٧٣٦.

معطوف على «بأجنبي»، شرط: خبر «الغنى»، فراعِ: أمر، ما: مفعول «راعِ»، رَعَوْا: صلة «ما».

٧٢٣. وَأَخْبَرُوا هُنَا بِـ(أَلْ) عَنْ بَعْضِ مَا ❊ يَكُـونُ فِيـهِ الْفِعْـلُ قَـدْ تَقَـدَّمَا

٧٢٤. إِنْ صَحَّ صَوْغُ صِلَةٍ مِنْـهُ لِـ(أَلْ) ❊ كَصَوْغِ«وَاقٍ»مِنْ: «وَقَى اللهُ الْبَطَلْ»

٧٢٥. وَإِنْ يَكُـنْ مَـا رَفَعَـتْ صِـلَةُ (أَلْ) ❊ ضَـمِيرَ غَيْرِهَـا أُبِـينَ وَانْفَصَـلْ

ـ يعني أنّ الإخبار يكون بـ«أل» كما يكون بالذي، **إلّا أنَّ الإخبار بالذي يكون بالجملة الاسميَّة والفعليَّة**، وفُهِم ذلك من إطلاقه هناك، **والإخبار بـ«أل» لا يكون إلّا بالجملة الفعليَّة**.

ـ **ويشترط لجواز الإخبار بـ«أل» ثلاثة شروط زيادة عمّا سبق في «الذي» وفروعه.**

ـ **الأول: أن يكون المخبر عنه من جملة تقدَّم فيها الفعل وهي الجملة الفعليَّة**، وإلى هذا أشار بقوله: فيه الفعل قد تقدّما.

ـ **الثاني: أن يكون ذلك الفعل متصرِّفاً.**

ـ **الثالث: أن يكون ذلك الفعل مثبتاً.**

ـ **قال الأشموني**[1]: «فلا يخبر عن زيد من قولك: زيدٌ أخوك، ولا من قولك:

---

(١) شرح الأشموني ٢/٣٦٥ ـ ٣٦٧، وشرح المكودي ٢/٧٣٦ ـ ٧٣٨، وشرح ابن طولون ٢٦١ ـ ٢٦٢، وأوضح المسالك ٣/٢١٣ ـ ٢١٥، وشرح ابن النَّاظم/٢٨٣ ـ ٢٨٤، وشرح ابن عقيل ٤/٦٤ ـ ٦٦، والمقاصد الشَّافية ٦/٢٧٧، وإرشاد السَّالك ٢/١٠٣٤ ـ ١٠٣٦.
وقال المكودي: والضمير في «واخبروا» عائد على النحويين أو العرب، والأول أظهر؛ لأن أكثر مسائل الإخبار إنما وضعها النحويون تمريناً لقارئيه.

عسىٰ زيدٌ أن يقوم، ولا من قولك: ما قام زيدٌ. وإلىٰ هذين الشرطين الإشارة بقوله: **إِنْ صَحَّ صَوْغُ صِلَةٍ مِنْهُ لِـ(أَلْ)**؛ إذ لا يصحُّ صَوْغُ صلةٍ لألْ من الجامد، ولا من المنفي. ثم مثَّل ما يصح ذلك منه بقوله: **كَصَوْغِ «وَاقٍ» مِنْ: «وَقَىٰ اللهُ الْبَطَلْ»**.

فإن أخبرتَ عن الفاعل قلت: الواقي البطلَ اللهُ، وعن المفعول: الواقيه اللهُ البطلُ، ولا يجوز حذف الهاء؛ لأن عائد الألف واللام لا يُحذف إلَّا في الضرورة، كقوله:

مَا الْمُسْتَفَزُّ الْهَوَىٰ مَحْمُودُ عَاقِبَةٍ ❊ وَلَوْ أُتِيحَ لَهُ صَفْوٌ بِلَا كَدَرِ

❊ **وفي البيت الثالث: قال ابن طولون:** «قد تقدَّم أنَّ الضمير المرفوع بصلة الألف واللام يكون مستتراً إذا عاد عليها نحو: **الواقي البطلَ اللهُ**».

ـ فأمّا إن رفعتْ صلةُ «أل» ضميرَ غيرها وَجَبَ إبرازه منفصلاً، فتقول في الإخبار عن غير تاء المتكلم من نحو: **بلّغتُ من أخويك إلىٰ قومك رسالةً**:

ـ **المبلّغُ أنا منهما إلىٰ قومك رسالةً أخواكَ**. إذا أخبرت عن الاثنين.

ـ **والمبلغ أنا من أخويك إليهم رسالة قومُك**. إذا أخبرت عن القوم.

ـ **والمبلغها أنا من أخويك إلىٰ قومك رسالةٌ**. إذا أخبرت عن الرسالة.

وتقدِّمُ الضميرَ عن محلّ الاسم المخبَر عنه ليتّصل بالوصف.

ـ قال: وإنما أبرزت الضمير في ذلك لأنَّك أجريت الوصف الذي هو فعل المتكلم صلة «أل» التي هي لغير المتكلم، لأنها نفس الاسم الذي أخبرت عنه، ولذلك لو كان الإخبار عن الفاعل من الجملة المذكورة لم يحتج إلىٰ إبراز الضمير بل تقول: **المبلغ من أخويك إلىٰ قومك رسالةً أنا**.

ـ أخبروا[١]: فعل وفاعل، هنا بـ«أل» عن بعض: الثلاثة متعلِّقات بـ«أخبروا»، ما: اسم موصول مضاف إليه، يكون: مضارع ناقص، فيه: متعلِّق بـ«تقدّما»، الفِعلُ: اسم «يكون» جملة «قد تقدَّما» خبر «يكون».

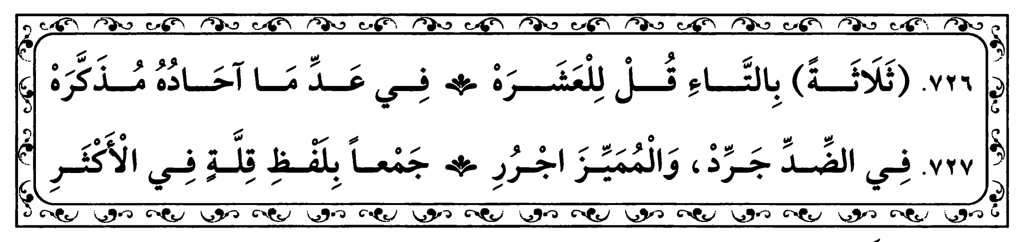
ـ إنْ: حرف شرط، صَحَّ: فعل الشرط وجوابه محذوف، صَوْغُ: فاعل «صَحَّ»، صلة: مضاف إليه من إضافة المصدر إلىٰ مفعوله، منه: متعلِّق بـ«صوغ»، لـ«أل»: متعلِّق بصلة، كصوغ: نعت لمصدر محذوف، واق: مضاف إليه، مِنْ: متعلق بصَوْغ، ومجرورها قول محذوف، وجملة: **وقىٰ الله البطل**، محكيَّة، جواب شرط محذوف، والتقدير: إِنْ صَحَّ صَوْغُ صلةٍ من الفعل المقدم لـ«أل» صوغاً كصَوْغِ واقٍ من قولهم: وقىٰ الله البطل، فقد أخبروا بـ«أل».

ـ وإن: حرف شرط، يكن: فعل الشرط، ما: اسم يكن، جملة «رفعت صلة أَلْ» صلة «ما»، ضمير: خبر يكن، وغيرها: مضاف إليه، أُبين: جواب الشرط، وانفصل معطوف علىٰ «أُبين».



(١) إعراب الألفيَّة/١٤٤، وشرح المكودي ٢/٧٣٧ ـ ٧٣٨.

٦١ ـ العَدَدُ



٧٢٦. (ثَلَاثَــةً) بِالتَّــاءِ قُــلْ لِلْعَشَــرَهْ ✽ فِــي عَــدِّ مَــا آحَـادُهُ مُـذَكَّرَهْ

٧٢٧. فِـي الضِّـدِّ جَـرِّدْ، وَالْمُمَيِّـزَ اجْـرُرِ ✽ جَمْعـاً بِلَفْـظِ قِلَّـةٍ فِـي الْأَكْثَـرِ

ـ تكلَّم الناظم هنا على الأعداد ومميزاتها[1]، وابتدأ بثلاثة وثلاث، وترك ذِكْرَ واحد واثنين؛ **لأنه يتكلَّم فيما يتعلّق بالمقاييس النحوية، وواحد واثنان من باب اللغة، واحد للمذكر، وواحدة للمؤنَّث، واثنان واثنتان وثنتان للمثنى، ولا يحتاجان إلى التفسير**، فلا يقال: واحد درهم، ولا واحدة أَذْرُع.

ـ وذكر المرادي أنه إذا قُصد بها العدد المطلق كانت كلّها بالتاء نحو: ثلاثة نصفُ ستة.

ـ وقوله: **ثَلَاثَةً بِالتَّاءِ قُلْ لِلْعَشَرَهْ:**

يعني أنك إذا عددت ما كانت آحاده مذكرة من ثلاثة إلى عشرة، فإنك تأتي في ألفاظ العدد فيه بالتاء التي للتأنيث، تقول: ثلاثة رجال، حتى تنتهي إلى عشرة رجال.

وإذا كان العدد للمؤنث فبخلاف المذكّر، لا تلحقه التاء، بل يُجَرَّد اسم العدد

(١) المقاصد الشَّافية ٦/٢٣٩ ـ ٢٤٠، **وقد اعتمدت على نص الشَّاطبي في تلخيص المادة، واستكملت من غيره ما به يتمُّ بيان الباب.**

توضيح المقاصد ٤/٣٠١، وإرشاد السَّالك ٢/١٠٣٧، وشرح الأشموني ٢/٣٦٧، وشرح المكودي ٢/٧٣٩، وأوضح المسالك ٣/٢١٤، وشرح ابن النَّاظم/٢٨٤، وشرح ابن عقيل ٤/٦٧، وإرشاد السَّالك ٤/١٧٦.

منها، وذلك في قوله: (**في الضدّ جرِّد**) تقول: ثلاث بنات، وأربع أخوات.

والتأنيث المذكور هنا هو التأنيث المعنوي حقيقيّاً أو مجازيّاً، **لا** التأنيث اللفظي الذي هو بالتاء مثل: طلحة، وحمزة ونحوهما فإنك تقول: **ثلاثة طلحات، وأربعة حمزات، ولا تقول: ثلاث ولا أربع**.

وكذلك **في التذكير** إنما المعتبر التذكير المعنوي **لا** اللفظي: زينب، وهند، ودعد، ألفاظ لا تأنيث فيها، ومع ذلك لا تلحق التاء في عَدِّها لأنها في المعنىٰ مؤنثة، تقول: **ثلاث زينبات، وأربع دَعَدات**، ونحو ذلك.

ـ وكذلك **التأنيث المعنوي** المجازي مثل: دار، نار، قدم، فإنّ التأنيث فيها معنوي بالمجاز فتحذف التاء من العدد معها.

ـ وشرط في التذكير والتأنيث أن يكون في الآحاد قال: **في عَدّ ما آحادَه مذكَّره**. ثم قال: **في الضَّدّ جَرِّد**.

أي: في ضدِّ ما ذكر من الآحاد المذكورة، وهي الآحاد المؤنَّثة، فيقال: **ثلاثة سجلّات، أربعة سرادقات، خمسة حَمّامات، ستة دُنَيْنِرات، لأنّ المفرد مذكَّر، فهو المعتبر، وإن كان الجمع مُؤَنَّثاً**.

ـ **وخالفت طائفة** من النحويين هذا فاعتبرت لفظ الجمع، فهم يقولون: ثلاث سجلّات، وأربع حمّامات، وخمس سُرَادقات.

والعربُ على خلاف هذا، **والخلاف هو مذهب البصريين**، واختار النَّاظم مذهبهم.

ـ واختُلِف في علَّة لحاق التاء[1] عند عَدِّ المذكر، وعدم لحاقها عند عَدِّ المؤنَّث،

---

(١) النص هنا للشَّاطبي، وانظر توضيح المقاصد ٤/٣٠٢.

وكان الأصل أن يكون عدُّ المذكر بلفظ المذكر، وعدُّ لفظ المؤنَّث بلفظ المؤَنَّث.

ـ **قال بعضهم**: إن ذلك **للمشاكلة والمناسبة** بين الأصول والفروع، **فكأنهم** جعلوا أصلاً مع أصل، وفرعاً مع فرع؛ لأن ألفاظ العدد كلها مؤنَّثه:

ـ منها ما هو مؤَنَّث بالعلامة: ثلاثة، أربعة.

ـ ومنها ما هو مؤنَّث بغير علامة: **ثلاث**، أربع.

ـ والمؤنَّث بالعلامة أصل للمؤنَّث بغير علامة.

ـ والمعدود أيضاً علىٰ قسمين: مذكّر ومؤنَّث، والمذكَّر أصل للمؤنَّث، فجعلوا الأصل من اسم العدد مع الأصل من المعدود، فقالوا: ثلاثة رجال، وجعلوا الفرع من ألفاظ العدد مع الفرع من المعدود، فقالوا: ثلاث نسوة، وهذا التعليل لأبي القاسم الزَّجَّاجي.

ـ **وعند السِّيرافي** أنَّ الثلاث إلىٰ العشر من المؤَنَّثات، مؤنثات الصيغة، فصارت بمنزلة ما فيه تاء التأنيث، ولا يجوز أن تدخل تاء التأنيث علىٰ مؤنث كان تأنيثه بعلامة أو بغير علامة.

وأما الثلاثة إلىٰ العشرة من المذكر فإنما أُدخلت الهاء فيها لأنها واقعة علىٰ جماعة، والجماعة مؤنَّثة، والثلاث من ثلاثة مذكر، فأدخلت التاء لتأنيث الجماعة.

وذكروا شاهداً للتذكير والتأنيث قوله تعالىٰ[1]: ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا﴾.

ـ **وانتقل النَّاظم في البيت الثاني إلىٰ تمييز هذه الأعداد، فقال**[2]:

(١) سورة الحاقة ٦٩/٧.

(٢) انظر المرادي ٤/٣٠٥.

وَالْمُمَيِّزَ اجْرُرِ ✿ جَمْعاً بِلَفْظِ قِلَّةٍ فِي الْأَكْثَرِ

مميز الثلاثة وأخواتها إن كان اسم جنس، أو اسم جمع جُرَّ بمن نحو قوله تعالىٰ[1]: ﴿فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ ٱلطَّيْرِ﴾، وقد أُضيف إليه في قوله تعالىٰ[2]: ﴿تِسْعَةُ رَهْطٍ﴾، والجر متفق عليه، وأما الإضافة ففيها مذاهب:

١ ـ الجواز علىٰ قلّة، وهو مذهب ابن عصفور.

٢ ـ الاقتصار علىٰ ما سُمع، وهو مذهب الأكثرين وإليه ذهب المصنِّف.

٣ ـ التفصيل: فإن كان مما يستعمل من اسم الجمع للقلّة نحو: **نَفَر**، **وذَوْد**، **ورَهْط**، جاز، ومنه الحديث: «**لَيْسَ فِيْمَا دُوْنَ خَمْس ذَوْدٍ صَدَقَة**». وإن كان مما يُستعمل للقليل والكثير لم يَجُزْ، وإليه ذهب ابن عصفور في بعض كتبه، وحكاه الفارسي عن أبي عثمان المازني.

ـ وإن كان غيرهما أُضيف العدد إليه مجموعاً علىٰ مثال قِلَّة من جموع التكسير، نحو: **ثلاثة أعبُد**، **وثلاث آمٍ**.

هذا إذا وُجِد للاسم جمع قلّة، وجمع كثرة، فإن أُهْمِل أحدهما أضيف إلىٰ الموجود نحو: ثلاثة أرجل، وثلاثة رجال.

وأشار بقوله: (**في الأكثر**) إلىٰ أنه قد يُؤْثَرُ مثال كثرة علىٰ مثال قلَّة، إِمَّا لقلَّة استعمال مثال القلّة، أو لخروجه عن القياس.

ـ **الأول نحو قوله: ثلاثة شُسُوع**، أُوْثِرَ علىٰ «أَشْساع» لقلّة استعماله.

---

(١) سورة البقرة ٢/٢٦٠.

(٢) سورة النمل ٢٧/٤٨.

ـ **والثاني**[١]: ﴿ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾، أُوثر على أقراء؛ لأنَّ واحده قَرْء كَفَلْس، وجمع مثله على أَفْعَال شاذّ. قاله المصنِّف.

❊ **وذكر المرادي بعض التنبيهات:**

ـ قوله: «لفظ قلّة» في البيت الثاني يعني أنه من أمثلة التكسير، وهي أربعة: **أفعال، أَفْعُل، أَفْعِلَة، فِعْلَة.**

ـ وأمّا جمع التصحيح فلا يُضاف إليه غالباً إلّا إنْ أُهْمِلَ غيره، أو جاور ما أُهْمِل، أو قلَّ استعمال غيره.

ـ **الأول**: نحو[٢]: ﴿سَبْعَ بَقَرَٰتٍ﴾، وفي هذا ونحوه يتعيَّن التصحيح لإهمال غيره.

ـ **الثَّاني**: نحو[٣]: ﴿وَسَبْعَ سُنۢبُلَٰتٍ﴾ ففي هذا ونحوه تجوز إضافة إلى التصحيح لمجاورته ما أُهمِل تكسيره وهو «بقرات».

ـ **الثَّالث**: نحو: «ثلاث سعادات» فيجوز؛ لقلّة سعائد أيضاً.

وذكروا[٤] ثلاثة أَشْخُص بالتاء، ومفرده شخص، وذكروا بيت عمر بن أبي ربيعة:

فكَانَ مِجنِّي دُوْنَ مَنْ كُنْتُ أَتَّقِي ❊ ثَلَاث شُخُوصٍ كَاعِبَان وَمِعْصَر

وذهبوا إلى أنّ قوله: «**ثلاث شخوص**» ضرورة، لأنه جمع شخص، ولكن سهّل

(١) سورة البقرة ٢٢٨/٢.

(٢) سورة يوسف ٤٣/١٢، ٤٦.

(٣) سورة يوسف ٤٣/١٢.

(٤) انظر مغني اللبيب ٢١٧/٣.

ذلك قوله: «**كاعبان ومعصر**»، فاتصل باللفظ ما يَعْضُد المعنىٰ المراد. وليس بقياس.

ـ ثلاثة[1]: مفعول مقدَّم بـ«قُلْ»، بالتاء: متعلِّق بـ«قُلْ»، قُلْ: فعل أمر وفاعل، للعشرة: متعلِّق بـ«قُلْ»، في عَدِّ: متعلِّق بـ«قُلْ»، ما: مضاف إليه، آحاده مذكره: مبتدأ وخبر، والجملة صلة «ما».

ـ فِي الضِّدِّ: متعلِّق بـ«جَرِّد»، جَرِّد: فعل أمر، ومفعوله محذوف، أي: جَرِّد الثلاثة إلىٰ العشرة من التاء في الضدّ، المميَّزَ: مفعول مقدَّم بـ«اجْرر»، اجْرر: فعل أمر، جمعاً: حال من المميز، بلفظ: متعلِّق بـ«جمعاً»، قلّة: مضاف إليه، في الأكثر: متعلّق بـ«قلّة».

٧٢٨. وَ(مِائَةً) وَ(الْأَلْفَ) لِلْفَرْدِ أَضِفْ	وَ(مِائَةٌ) بِالْجَمْعِ نَزْراً قَدْ رُدِفْ

ـ المئةُ والألفُ يشاركان الأعداد الثمانية[2] (٣ ـ ١٠) في كون مميزها مجروراً بإضافتها إليه، لكن حقّ مميزها أن يكون مفرداً نحو:

ـ قال تعالىٰ[3]: ﴿فَأَمَاتَهُ ٱللَّهُ مِائَةَ عَامٍ﴾.

ـ وقوله تعالىٰ[4]: ﴿فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ﴾.

---

(١) إعراب الألفيَّة/١٤٤.

(٢) شرح ابن طولون ٢/٢٦٦ ـ ٢٦٧، وشرح المكودي ٢/٧٤٠ قال: **قدَّم النَّاظم مئةً وألفاً علىٰ ما دونهما من العدد إلىٰ أحد عشر لاشتراكهما مع ثلاثة وعشرة وما بينهما في كون تمييزهما مجروراً بالإضافة. وعاد بعد هذا إلىٰ الترتيب الطبيعي**. توضيح المقاصد ٤/٣٠٩ ـ ٣١٠، وشرح الأشموني ٢/٣٧٢، وإرشاد السَّالك ٢/١٠٤٤، والمقاصد الشَّافية ٦/٢٥٢، وأوضح المسالك ٣/٢٢٠، وشرح ابن عقيل ٤/٦٩، وشرح الهواري ٤/١٧٨ ـ ١٧٩.

(٣) سورة البقرة ٢/٢٥٩.

(٤) سورة العنكبوت ٢٩/١٤.

ـ قال المكودي: «وفُهِم من إطلاقه أنّ تثنية ألف ومئة، وجمعهما كذلك، نحو: ألفا رجل، وآلاف رجل، ومئتا رجل».

ـ وقوله: **وَمِائَةٌ بِالْجَمْعِ نَزْراً قَدْ رُدِفْ**:

أشار به إلىٰ قراءة حمزة والكسائي[1]: ﴿ثَلَـٰثَمِاْئَةِ سِنِينَ﴾ بالإضافة. وأشار بقوله: «نزراً» إلىٰ تقليله، وأجازه الفرّاء. **وقال المبرّد: هو خطأ في الكلام، وإنما يجوز في الشعر والضرورة.**

ـ **قال المرادي: «وكلامه مردود بالقراءة المتواترة».**

وقد شذّ تمييز المئة بمفرد منصوب كقول الربيع بن ضبع الفزاري:

إِذَا عَاشَ الفَتَىٰ مَائَتَين عَاماً ❊ فَقَدْ ذَهَبَ المَسَرَّة وَالفتاءُ

ولا يُقاسُ عليه عند الجمهور، وأجاز ابن كيسان نصب تمييز المائة والألف نحو: **المئة ديناراً، والألف درهماً.**

ـ ومئة[2]: مفعول مقدَّم لأَضِف، الألَفَ: معطوف على مئة، للفرد: متعلِّق بأضف، أَضِفْ: فعل أمر، ومئةٌ: مبتدأ، بالجمع: متعلِّق بردف، نزراً حال، قد رُدِفْ: خبر مئة.

٧٢٩. وَ(أَحَدَ) اذْكُرْ وَصِلَنْهُ بِـ(عَشَرْ) ❊ مُرَكِّباً قَاصِدَ مَعْدُودٍ ذَكَرْ

٧٣٠. وَقُلْ لَدَىٰ التَّأْنِيثِ: (إِحْدَىٰ عَشْرَهْ) ❊ وَالشِّينُ فِيهَا عَنْ تَمِيمٍ كَسْرَهْ

ـ تقول[3]: عندي أَحَدَ عَشَرَ درهماً، بتجريده من التاء، ومنه قوله

(١) سورة الكهف ١٨/٢٥، حمزة والكسائي وعدد من القُرّاء، معجم القراءات ٥/١٨٧.

(٢) إعراب الألفيّة/١٤٤، وشرح المكودي ٢/٧٤١.

(٣) توضيح المقاصد ٤/٣١١، وشرح ابن طولون ٢/٢٦٧ ـ ٢٦٨، وشرح الأشموني ٢/٣٧٢ ـ ٣٧٣،=

تعالىٰ[١]: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾.

وهمزة أحد مبدلة من واو، وقيل: وَحَد عشر، علىٰ الأصل، وهو قليل.

* **وفي البيت الثاني تقول:** إحدىٰ عشْرة بإثبات التاء، وقد يقال: واحِدَة عَشْرة. وفي عجز البيت ذكر أنَّ تميم[٢] تكسر الشين: **إحدىٰ عشِرة واثنتا عشِرة**. وكذا سائرها وبلغتهم القراءة[٣]: ﴿ٱثْنَتَا عَشَرة عَيْنًا﴾ بفتح الشين، وهي عن الأعمش وهي لغة وبالكسر أيضاً.

والفتح هو الأصل، إلَّا أن الأفصح التسكين، وهي لغة الحجازيين، وأما في التذكير فالشين مفتوحة.

ـ وقد تسكَّن العين، فيقال[٣]: ﴿أَحَدَ عْشَر﴾، وكذا أخواته لتوالي الحركات، وبها قرأ أبو جعفر[٤]: ﴿ٱثْنَا عْشَرَ شَهْرًا﴾ وفيها جمع بين ساكنين، وهي قراءة حفص عن عاصم وإسماعيل عن نافع وغيرهما.

ـ وأحد[٥]: مفعول مقدَّم بـ«اذكر»، اذكر: فعل أمر، صِلَنْهُ: فعل أمر مؤكَّد بالخفيفة، والهاء مفعول به. بعشر: متعلّق بالفعل قبله. مركَّباً وقاصدَ: حالان، معدود: مضاف إليه، ذكره: نعت «معدود».

= وشرح المكودي ٢/٧٤١، وأوضح المسالك ٣/٢٢١، والمقاصد الشَّافية ٦/٢٥٦، ٢٥٩، وشرح ابن النَّاظم/٢٨٦، وإرشاد السَّالك ٤/١٨٠ ـ ١٨١، وشرح ابن عقيل ٤/٧٠ ـ ٧١.

(١) سورة يوسف ١٢/٤.

(٢) سورة الأعراف ٧/١٦٠ قراءة ابن وثاب والأعمش وغيرهما: عَشِرة، عَشَرة، معجم القراءات ٣/١٨٦.

(٣) سورة يوسف ١٢/٤ الحسن وأبو جعفر وغيرهما، معجم القراءات ٤/١٧٧.

(٤) سورة التوبة ٩/٣٦، معجم القراءات ٣/٢٧٨.

(٥) إعراب الألفيَّة/١٤٥، وشرح المكودي ٢/٧٤٢، والمقاصد الشَّافية ٦/٢٥٧.

ـ وقُلْ: فعل أمر، مضمن معنىٰ اذكر، لَدَىٰ: ظرف بمعنىٰ «عند» متعلِّق بقُلْ، التأنيثِ: مُضافٌ إليه، إحدىٰ عشْرة: مفعول «قل»، والشينُ: مبتدأ، فيها: خبر مقدَّم، عن تميم: متعلِّق بالاستقرار في المجرور، كسرة: مبتدأ ثانٍ مؤخَّر، والجملة خبر الشين.

٧٣١. وَمَعَ غَيْرِ (أَحَدٍ) وَ(إِحْدَىٰ) ❊ مَا مَعْهُمَا فَعَلْتَ فَافْعَلْ قَصْدَا

٧٣٢. وَلِـ(ثَلَاثَةٍ) وَ(تِسْعَةٍ) وَمَا ❊ بَيْنَهُمَا إِنْ رُكِّبَا مَا قُدِّمَا

ـ حكم العشرة[1] مع غير (أحد، وإحدىٰ) من النيِّف المركَّب معها، أو المضاف إليها حكمها معهما فيُؤْتَىٰ بها علىٰ الأصل من التجرُّد من التاء إنْ كان المعدود مذكَّراً، نحو: **ثلاثة عشر رجلاً**.

والاتِّصال بالتاء إن كان مؤنَّثاً نحو: ثلاث عشرة نسوة، وكذا سائرها، وفي الشين مع التاء اللغات التي سبقت: التسكين، والفتح، والكسر.

ـ **وذكر في البيت الثاني** أنَّ حكم الثلاثة والتسعة، وما بينهما إذا رُكِّبا أَنْ تثبت التاء في التذكير، وتحذف في التأنيث كما كان يفعل بهما في الإفراد، ومنه قوله تعالىٰ[2]: ﴿عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ﴾.

لأنَّ واحد المعدود مذكر، وهو مَلَك، فطابق العَشَرة فتجرَّدت من التاء، وعكس ذلك في التِّسْعَة، ومنه الحديث: «**أقام رسول الله ﷺ بمكة ثلاث عشرة سنة**».

(١) شرح ابن طولون ٢/٢٦٨ ـ ٢٦٩، وشرح المكودي ٢/٧٤٢ ـ ٧٤٣، وتوضح المقاصد ٤/٣١٢، وأوضح المسالك ٣/٢٢١، وشرح ابن عقيل ٤/٧٠ ـ ٧١، والمقاصد الشَّافية ٦/٢٦٠ ـ ٢٦٢، وإرشاد السَّالك ٢/١٠٤٧ ـ ١٠٤٨.

(٢) سورة المدثّر ٧٤/٣٠.

ـ قال المكودي: «يعني أن حكم ثلاثة وتسعة وما بينهما في التركيب كحكمهما فيما تقدَّم من أن التاء تثبت مع المذكر، وتسقط مع المؤنّث تقول: **ثلاثة عشر رجلاً وثلاث عشرة امرأة إلىٰ تسعة عشر رجلاً، وتسع عشرة امرأة**».

ـ وَمَعَ[1]: متعلّق بـ«افعل»، غير: مضاف إليه، أَحَد: مضاف إليه، وإحدىٰ: معطوف علىٰ أحد، ما: مفعول «افْعَلْ»، مَعْها: متعلِّق بـ«فعلتَ»، وجملة «فعلتَ» صلة «ما»، فافْعَلْ: فعل أمر. قصداً: مصدر حال عند الشَّاطبي.

ـ ولثلاثةٍ: خبر مقدَّم، وتسعة وما: معطوفان علىٰ ثلاثة، بينهما: صلة «ما»، إنْ: حرف شرط، رُكِّبا: فعل الشرط، وجوابه محذوف، ما: مبتدأ، تقدّم خبره وهو المجرور أول البيت، جملة «قُدِّما»: صلة «ما».

٧٣٣. وَأَوْلِ (عَشْرَةَ) (اثْنَتَيْ)، وَ(عَشَرَا) ❊ (إِثْنَـيْ) إِذَا أُنْثَـىٰ تَشَـا أَوْ ذَكَـرَا

٧٣٤. وَالْيَـا لِغَيْـرِ الرَّفْعِ، وَارْفَـعْ بِالْأَلِـفْ ❊ وَالْفَتْحُ فِي جُزْأَيْ سِـوَاهُمَـا أُلِـفْ

ـ يُقال في تركيب[2] اثنين واثنتين: **اثنا عشر في المذكَّر**، فتحذف نون «اثني»، وتوليه «عشر»، **واثنتا عشرة في المؤنَّث**، فتحذف نون «اثنتين» وتوليه «عشرة».

---

(١) إعراب الألفيَّة/١٤٥، وشرح المكودي ٢/٧٤٢ ـ ٧٤٣، والمقاصد الشَّافية ٦/٢٦٢.

(٢) توضيح المقاصد ٤/٣١٢ ـ ٣١٣، وشرح الأشموني ٢/٣٧٣، وشرح المكودي ٢/٤٤٣ ـ ٤٤٤، وشرح ابن النَّاظم/٢٨٦ ـ ٢٨٧، وشرح ابن طولون ٢/٢٦٩ قال: «**ثم هو مخالف لجميع المركبات في أنّ النيف يعرب مضافاً إلىٰ العشرة...**» كذا! **وهو غير صحيح**. وقال في أول النص: «إذا ركبت الاثنين أو الاثنتين إلىٰ العشرة أضفتهما إليهما...». كذا. **ولا إضافة هنا بل لفظ العشرة** مبنيّ لا محلَّ له من الإعراب مع هذين العددين؛ لوقوع العجز منهما موقع النون، فأُعْرب الصدر وبُني العجز. وانظر شرح ابن عقيل ٤/٧٢، قال: «**فإن صدرهما يعرب بالألف رفعاً، وبالياء نصباً وجراً كما يُعْرَبُ المثنىٰ، وأما عجزهما فينبني علىٰ الفتح**».

ـ وقوله: **وَالْيَا لِغَيْرِ الرَّفْعِ، وَارْفَعْ بِالْأَلِفْ** نَبَّه فيه على أن الأعداد المركبة كلها مبنية صدرها وعجزها على الفتح نحو: أحدَ عشرَ، وثلاثَ عشرةَ بفتح الجزأين، ويُقال: اثنا عَشَرَ، واثنتا عَشْرَة بالألف في الرفع، واثني عشر، واثنتي عشرة، بالياء في النَّصْب والجرّ، بإعراب الصدر إعراب المثنى، وبناء العجز.

ونبَّه على أنّ غيرهما لا حظّ له في الإعراب بقوله: **وَالْفَتْحُ فِي جُزْأَيْ سِوَاهُمَا أُلِفْ**.

ـ **قال المرادي**: أما العجزُ فعلَّةُ بنائه تضمُّنه معنى حرف العطف، وأما الصَّدر فعلّة بنائه وقوع العجز منه موقع تاء التأنيث، ولذلك أعرب صدر اثني عشر واثنتي عشرة لوقوع العجز منه موقع النون، وما قبل النون محلُّ إعراب لا بناء.

ولوقوع العجز منهما موقع النون لم يُضافا بخلاف غيرهما، **فيقال: أحد عَشَرك، ولا يقال: اثنا عشرك...**».

ـ وَأَوْلِ[1]: فعل أمر، عشرة: مفعول أَوْلِ، اثنتي: مفعوله الثاني، عشراً: معطوف على عشرة، واثني: معطوف على «اثنتي»، إذا: ظرف مضمَّن معنى الشرط، أُنثى: مفعول مقدَّم لـ«تشا»، تشا: فعل مضارع قُصِر للضرورة، أو ذكراً: معطوف على «أُنثى».

ـ واليا: مبتدأ، لغير: خبره، الرفع: مضاف إليه، وارفع: فعل أمر، بالألف: متعلِّق بـ«ارفع»، والفتحُ: مبتدأ، في جزأي: متعلِّق بـ«أُلف»، سواهما: مضاف إليه، وجملة أُلف: خبر «الفتح».

---

(١) إعراب الألفيَّة/١٤٥، وشرح المكودي ٢/٧٤٤.

٧٣٥. وَمَيِّزِ الْـ(عِشْرِينَ) لِلـ(تِّسْعِينَا) ❊ بِوَاحِدٍ كَـ«أَرْبَعِينَ حِينَا»

٧٣٦. وَمَيَّزُوا مُرَكَّباً بِمِثْلِ مَا ❊ مُيِّزَ (عِشْرُونَ) فَسَوِّيَنْهُمَا

ـ يعني أنّ العشرين وأخواتها[1]، وهي الثلاثون، والأربعون، والخمسُون، وما بعدها إلىٰ التسعين، تُمَيَّز بمفرد منصوب. أما كونه مفرداً فهو قوله: «**بواحد**»، فلا يُفَسَّر بجمع، فلا يُقال: **عشرون دراهم، ولا ثلاثون أثواباً**؛ لأنَّ المطلوب تمييز جنس المعدود، والمفرد يكفي من ذلك، هذا نص الشَّاطبي.

ـ **قال المرادي**: العقود الثمانية يستوي فيها المذكَّر والمؤنَّث، وتُعْطَفُ علىٰ النيّف كقولك: ثلاثة وعشرون في المذكّر، وثلاث وعشرون في المؤنَّث، وتُمَيَّز بمفرد منصوب، نحو قولك: عشرون رجلاً، وعشرون امرأة.

ـ **ثم ذكر فائدتين من كلامه:**

ـ **الأولىٰ**: أن مميز العشرين وأخواته لا يُجْمَع، وهذا مذهب الجمهور. وأجاز الفرّاء جمعه، فتقول: **عشرون رجالاً**؛ ولذلك أجاز جمع تمييز أحد عشر وأخواته. وأجاز بعضهم أن يُقال: **عندي عشرون دراهم لعشرين رجلاً**.

ـ **والثانية**: أنّ تمييز العشرين وبابه لا يكون إلَّا منصوباً، كما مثّل، وحكىٰ الكسائي أنّ من العرب من يُضيف العشرين وأخواته إلىٰ المفسِّر منكَّراً أو مُعَرَّفاً،

---

(١) توضيح المقاصد ٤/٣١٣ ـ ٣١٥، والمقاصد الشَّافية ٦/٢٧٣ ـ ٢٧٤، وشرح المكودي ٢/٧٤٤ ـ ٧٤٥، وإرشاد السَّالك ٢/١٠٥١ ـ ١٠٥٢، وشرح ابن عقيل ٤/٧٣ ـ ٧٤، وشرح ابن النَّاظم/٢٨٧ ـ ٢٨٨، وحكىٰ الفرّاء عن أبي فقعس الأسدي وأبي الهيثم العقيلي: **ما فعلت خمسةُ عَشَرِك، والبصريون لا يرون ذلك...**». وشرح الأشموني ٢/٣٧٤، وشرح الهواري ٤/١٨٣ ـ ١٨٤.

فنقول: عِشرو درهم، وعشرو ثوب.

ـ **قال المرادي**: «**وهذا عند الأكثرين من الشَّاذّ الذي لا تُبْنَىٰ عليه القواعد**».

* **وفي البيت الثاني**: مَيَّزوا المركب بواحد منصوب، وهو من «أحد عشر» إلىٰ «تسعة عشر» مَيَّزته العربُ بمفرد منصوب كما مَيَّزت (عشرين) وأخواته بواحد منصوب.

ـ **وقوله**: **فَنسوِّيَنْهُما**، يريد سَوّ بين المركَّب في هذا الحكم، وهو وجوب الإفراد والنصب، وبين عشرين وأخواته.

ـ **قال الشَّاطبي**: «**ونكَّت بذلك علىٰ ما ذهب إليه الزمخشري في قوله تعالىٰ**[1]: ﴿وَقَطَّعْنَٰهُمُ ٱثْنَتَىْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا﴾».

ـ **قال الزمخشري**[1]: «فإن قلت: مميز ما عدا العشرةَ مفردٌ، فما وجه مجيئه مجموعاً؟ فالجواب: أنَّ المراد: وقطّعناهم اثنتي عشرة قبيلة، وكل قبيلة أسباط لا سبط، فوضع أسباطاً موضع قبيلة...».

ـ **وذكر ابن طولون** أنَّ الوجه أنَّ التمييز محذوف تقديره: فرقة، وأسباطاً بدل من «**اثنتي عشرة**»؛ إذ لو كان تمييزاً لقيل اثني عشر؛ لأن واحده سبط؛ وهو مذكر.

ـ **وقال في شرح التسهيل**[2]: «مقتضىٰ ما ذهب إليه أن يُقال: رأيت أَحَدَ عَشْرَة أنعاماً، إذا أُريد أحد عشرة جماعة، كلُّ جماعة أنعام. ولا بأس برأيه هذا لو ساعده استعمال، لكن قوله: إن كل قبيلة أسباط لا سبط مخالف لما يقوله أهل اللغة: إن السِّبط في بني إسرائيل بمنزلة القبيلة في العرب. **وعلىٰ هذا فأسباط واقع موقع قبائل، فلا يصح كونه تمييزاً بل هو بدل والتمييز محذوف**».

---

(١) سورة الأعراف ٧/١٦٠، وانظر الكشّاف ١/٥٨٢ ـ ٥٨٣، وتوضيح المقاصد ٤/٣١٤.

(٢) شرح التسهيل ٢/٣٩٢ ـ ٣٩٣.



ـ وذكر المرادي أن كلامه في شرح الكافية[1] مخالف لما ذكره هنا.

ـ وميّز[2]: فعل أمر، العشرين: مفعول به، للتسعينا بواحد: متعلّقان بـ«مَيِّز»، كأربعين: خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك كأربعين، حيناً: تمييز منصوب.

ـ وميِّزوا مركباً: فعل وفاعل ومفعول، بمثل: متعلِّق بـ«ميِّزوا»، ما: اسم موصول مضاف إليه، مُيِّز: فعل ماض مبني للمفعول، عشرون: نائب عن الفاعل، والجملة صلة «ما»، فَسَوِّيَنْهُمَا: فعل أمر مؤكد بالنون الخفيفة، وفاعل، ومفعول، وذكر المكودي أنَّ «فَسَوِّيَنْهُمَا» تتميم للبيت.

٧٣٧. وَإِنْ أُضِيفَ عَدَدٌ مُرَكَّبُ ❁ يَبْقَ الْبِنَا، وَعَجُزٌ قَدْ يُعْرَبُ

ـ إذا أُضِيفَ العدد المركَّبُ ففيه ثلاثة أَوْجُه[3]:

ـ الأول: أن يبقىٰ بناؤه، وهو الأكثر، نحو: أَحَدَ عشرَكَ مع أَحَدَ عشرَ زيدٍ. وذلك لأنَّ البناء يبقىٰ مع الألف واللام بالإجماع، فكذا مع الإضافة.

ـ وذكر ابن طولون أن أكثر البصريين جعل هذا واجباً، ومثله عند ابن قيِّم.

ـ الثاني: أن يعرب عجزه مع بقاء التركيب كـ«بعلبك» حكاه سيبويه عن بعض العرب، تقول: هذه أَحَدَ عَشَرِكَ مع أَحَدَ عشرِ زيدٍ، وأشار إلىٰ هذا بقوله:

---

(١) شرح الكافية الشَّافية ٣/١٦٦٤.

(٢) إعراب الألفيَّة/١٤٥، وشرح المكودي ٢/٧٤٥.

(٣) توضيح المقاصد ٤/٣١٦ ـ ٣١٧، وشرح الأشموني ٢/٣٧٦ ـ ٣٧٧، وشرح ابن النَّاظم/٢٨٧ ـ ٢٨٨، وأوضح المسالك ٣/٢٢٢، وشرح ابن عقيل ٤/٧٤، وشرح المكودي ٢/٧٤٥ ـ ٧٤٦، والمقاصد الشَّافية ٦/٢٧٦، وشرح ابن طولون ٢/٢٧٢ ـ ٢٧٣، وإرشاد السَّالك ٢/١٠٥٢ ـ ١٠٥٣، وشرح الهواري ٤/١٨٤.

«وَعَجُزٌ قَدْ يُعْرَبُ».

واستحسنه الأخفشُ، واختاره ابن عصفور، وزعم أنه الأَفْصَح، ووجَّه ذلك بأنّ الإضافة تردُّ الأسماء إلىٰ أصلها في الإعراب.

ـ ومنع في التسهيل القياس عليه. وقال في الشرح: لا وجه لاستحسانه لأنّ المبنيّ قد يُضاف نحو: كم رجلٍ عندك، ومنه قوله تعالىٰ[1]: ﴿مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾.

ـ **الثالث**[2]: وهو أن يُضاف صدره إلىٰ عجزه مُزالاً بناؤهما، حكىٰ الفرّاء[2] أنه سمع من أبي فَقْعَس الأسدي وأبي الهيثم العقيلي: **ما فعلت خمسةُ عشرِك**. وقال ابن النَّاظم: والبصريون لا يرون ذلك. وذكر في التسهيل أنّه لا يقاس عليه خلافاً للفراء.

وحكىٰ ابن عصفور هذا الوجه في بعض كتبه، وفي بعضها عن الفراء، ورُدَّ بأنه لم يُسمع، وهذا الرد مردود بما تقدَّم.

ـ **وذكر المرادي**[3] أنَّ النَّاظم قال في التسْهيل[4]: لا يجوز بإجماع: ثماني عشرةٍ بإضافة صدره إلىٰ عجزه، دون إضافة المجموع كقول نفيع بن طارق:

كُلِّـفَ مِـنْ عَنَائِـهِ وَشَـقْوَتِهِ ❊ بِنْـت ثَمَـانِي عَشْـرَةٍ مِـنْ حجّتـه

ـ **وفي شرح الأشموني**[5]: «وفي دعواه الإجماع نظر، فإنّ الكوفيين يجيزون إضافة صدر المركب إلىٰ عجزه كما سبق التنبيه إليه».

ـ **وقال المرادي**: «وحكىٰ غيره مع الكوفيين أنهم أجازوا ذلك مطلقاً في

(١) سورة هود ١١/١.
(٢) عزاه ابن هشام إلىٰ الكوفيين، وأوضح المسالك ٣/٢٢٢.
(٣) توضيح المقاصد ٤/٣١٧ ـ ٣١٨، وشرح الأشموني ٢/٣٧٧، وقد تتبع نص المرادي.
(٤) انظر التسهيل ٢/٤٠٢ ولم أجد نص ابن مالك في المسألة علىٰ ما عرضه المرادي والأشموني.
(٥) المرجع السابق.

الشعر، وغيره في «**ثماني عشرة**» وغيرها، فليس نقل الإجماع بصحيح».

ـ **وفي «ثماني»** إذا رُكِّب أربع لغات: فتح الياء وسكونها، وحذف الياء مع كسر النون وفتحها، ومنه قوله:

وَلَقَدْ شَرِبْتُ ثَمَانِياً وَثَمَانِيَا ❊ وَثَمَانِ عَشْرَةَ وَاثْنَتَيْن وَأَرْبَعَا

وقد تُحْذَفُ ياؤها في الإفراد، ويجعل إعرابها على النون كقوله:

لَهَا ثَنَايَا أَرْبَعٌ حِسَانُ ❊ وَأَرْبَعٌ فَثَغْرُهَا ثَمَانُ

ـ وإن[1]: حرف شرط، أُضيفَ: فعل الشرط، عدد: نائب عن الفاعل، مركَّبٌ: نعت لما قبله، يَبْقَ: جواب الشرط، والبنا: فاعل «يبق»، وعجز: مبتدأ، قد يعرب: خبر المبتدأ.

ـ ويجوز: يبقى، بالألف على أنه مرفوع لكون الشرط ماضياً، وعلى الجزم أَحْسَنُ عند المكودي.

٧٣٨. وَصُغْ مِنِ (اثْنَيْنِ) فَمَا فَوْقُ إِلَى ❊ (عَشَرَةٍ) كَـ(فَاعِلٍ) مِنْ (فَعَلَا)

٧٣٩. وَاخْتِمْهُ فِي التَّأْنِيثِ بِالتَّا، وَمَتَى ❊ ذَكَّرْتَ فَاذْكُرْ (فَاعِلاً) بِغَيْرِ (تَا)

ـ **ذكر في هذا البيت اسم الفاعل المشتق من أسماء العدد**[2]، وقرَّر الحكم

(١) إعراب الألفيَّة/١٤٥ ـ ١٤٦، وشرح المكودي ٢/٧٤٦.

(٢) المقاصد الشَّافية ٦/٢٧٧ ـ ٢٧٩، واعتمدتُ تلخيص النص من الشَّاطبي، فهو أحكم من غيره، وإرشاد السَّالك ٢/١٠٥٤ ـ ١٠٥٥ ذكر أنَّ واحداً واحدة من أسماء العدد موضوعان على وزن فاعل وفاعله؛ ولذلك أَضْرب المصنّف عن ذكرهما، ومتى استُعملا مع العشرة أو ما فوقها من العقود فإنك تنقل الفاء منهما إلى موضع اللام وتقلبهما ياء فتقول: حادي في التذكير وحادية=

الذي له في قوانين النحو، وله ثلاثة مواضع:

ـ **أحدها**: الآحاد من اثنين إلىٰ عشرة.

ـ **الثاني**: من أحد عشر إلىٰ تسعة عشر.

ـ **الثالث**: من عشرين إلىٰ تسعين.

وأحكامه مختلفة باختلاف هذه المواضع، فذكر كل فصل علىٰ حدته، وابتدأ بذكره مع الآحاد.

ـ **قال الشَّاطبي**: «وقدَّم مقدمة نقليَّة تشمل جميع المواضع، وهي الإخبار عن جواز صوغ اسم الفاعل من هذه الألفاظ فقال: «**وَصُغْ مِنِ (اثْنَيْنِ) فَمَا فَوْقُ**» إلىٰ آخره، يعني أنه يجوز أن تصوغ من هذه الألفاظ التي هي: اثنان، وثلاثة، وأربعة، وخمسة، وما بعدها إلىٰ العشرة اسماً يوازن اسم الفاعل المبني من فعل ثلاثي، وهو (فاعل) الجاري علىٰ (فَعَل)، فتقول: ثان، وثالث، ورابع، وخامس، وهكذا إلىٰ عاشر.... وإنما قال: «**كفاعل من فَعَلا**» فبيَّن أن ذلك إنما يكون كالمبني من الثلاثي تحرُّزاً من سبق الفهم إلىٰ جواز البناء علىٰ موازنة اسم الفاعل من غير الثلاثي كَمُفْعِل...».

ونبَّه علىٰ جواز الصَّوْغ هنا لأنه علىٰ خلاف الأصل؛ لأنه يُصاغ من اسم العدد، لا من مصدره، فليس فيه رائحة معنىٰ الاشتقاق.

والبناء الذي نبّه عليه علىٰ وجهين:

١ ـ أحدهما أن يكون من اسم العدد نفسه فتقول: ثالث ثلاثةٍ، ورابع أربعةٍ،

= في المؤنَّث. قلتُ: علىٰ وزن عالف وعالفة، وأوضح المسالك ٣/٢٢٣، وشرح ابن طولون ٢/٢٧٣، وشرح المكودي ٢/٧٤٦ ـ ٧٤٨، وشرح ابن النَّاظم/٢٨٨، وتوضيح المقاصد ٤/٣١٨.

وخامس خمسة، فثالث مشتق من الثلاثة، ورابع من أربعة، وهكذا ما عداها، وهو داخل في الاشتقاق السَّماعي، وهو الاشتقاق من أسماء الأجناس **كتربت يداه، واستحجر الطين، واستتيَسَت الشاة**: من الترب والحجر والشاة.

٢ ـ **والوجه الثَّاني**: أن يكون البناء من المصدر حقيقة فتقول: **ثالث اثنين، ورابع ثلاثة، وخامس أربعة**، ونحو ذلك، وهذا النوع لم يقع بناؤه من اسم العدد نفسه لأنك تقول: ثلّثت الاثنين، ورَبَّعتُ الثلاثة، وخَمّسْت الأربعة، ونحو ذلك.

ـ **ونصُّه: واختمه في التأنيث بالتا:**

ـ يعني أنك تلحقه التاء إذا أردت به المؤنث، فتقول: **ثالثة ثلاث**، ورابعة أربع، وخامسة خمس، وكذلك في المخالف نحو: رابعة ثلاث وخامسة أربع.

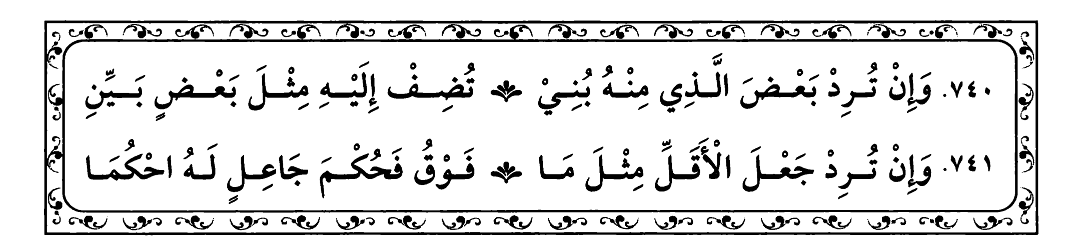
ـ وتسقطها إذا أردت المذكر فتقول: ثالث ثلاثة، ورابع أربعة، وقال ذلك لما خاف أن يتوهّم أنّ حكم المخالفة مُنْسحب علىٰ اسم الفاعل، فنصّ علىٰ أنّ حكمه موافق لسائر الأسماء.

ـ وصُغ[1]: فعل أمر، من اثنين: متعلّق بـ«صُغْ»، فما: الفاء عاطفة، ما: موصول اسمي معطوف علىٰ اثنين، فوقُ: بالبناء علىٰ الضم صلة «ما»، والتقدير: فما فوقهما، إلىٰ عشرة: متعلّق بـ«صُغْ»، كفاعل: مفعول «صُغْ»، من فَعَلا: متعلّق بـ«فاعل».

ـ واختمه: فعل أمر وفاعل ومفعول، في التأنيث: عند الشاطبي حال من ضمير «اختمه» البارز، بالتاء: متعلّق بـ«اختمه»، متىٰ: اسم شرط متعلّق بـ«ذكّرتَ»، وهو فعل الشرط، ومفعوله محذوف، فاذكر: جواب الشرط، وهو فعل أمر، وفاعلاً: مفعول به، بغير: نعت «فاعلا»، تا: مضاف إليه.

---

(١) إعراب الألفيَّة/١٤٦، وشرح المكودي ٢/٧٤٧ ـ ٧٤٨، والمقاصد الشَّافية ٦/٢٧٨.



ـ لاسم الفاعل المصوغ من العدد ثلاثة أحوال[1]:

ـ الأول: أن يُستعمل مفرداً، وهذا لا إشكال فيه: ثان وثانية، وثالث وثالثة.

ـ الثاني: أن يُستعمل مع موافق له كثاني مع اثنين، فيجب إضافته عند الجمهور، كما يضاف البعض إلىٰ كلّه نحو[2]: ﴿إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ثَانِيَ ٱثْنَيْنِ﴾، و[3]: ﴿لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ﴾.

تقول: ثاني اثنين إلىٰ عاشر عشرة، وفي التأنيث: ثانية اثنتين إلىٰ عاشرة عشرة.

ولم ينصب لأنه ليس في معنىٰ ما يعمل، ولا مفرعاً علىٰ فعل، فالتُزمت إضافته لكونه واحداً من العدد، كما يلتزم إضافة البعض، وإلىٰ هذا أشار بقوله: «مثل بعضٍ بيِّن». وهذا مذهب الجمهور.

وذهب الأخفش وقطرب والكسائي وثعلب إلىٰ جواز إعماله فنقول: ثانٍ اثنين، وثالثُ ثلاثةً بالإضافة، ونصب الثاني.

---

(١) توضيح المقاصد ٤/٣١٨ ـ ٣٢٠، وشرح الأشموني ٢/٣٧٨ ـ ٣٧٩، وشرح المكودي ٢/٧٤٧ ـ ٧٤٩، وشرح ابن النَّاظم/٢٨٨ ـ ٢٨٩، وشرح ابن عقيل ٤/٧٧، وشرح ابن طولون ٢/٢٧٤ ـ ٢٧٥، وأوضح المسالك ٣/٢٢٣ ـ ٢٢٤، وإرشاد السَّالك ٢/١٠٥٦ ـ ١٠٥٧، والمقاصد الشَّافية ٦/٢٨٠ وما بعدها، وشرح الهواري ٤/١٨٦ ـ ١٨٧.

(٢) سورة التوبة ٩/٤٠.

(٣) سورة المائدة ٥/٧٣.

وعند ثعلب يجوز تنوين الأول ونَصْب الثاني. ولا حجة له في ذلك.

ـ **والثالث**: أن يُستعمل مع مخالفه، ولا يكون إلَّا للعدد الذي تحته فهذا يجوز أن يُضاف وأن يُنَوَّن، ويُنْصَب لأنه اسم فاعل حقيقة، فإنه يقال: ثلَّثت الرجلين إذا انضممت إليهما فصرتم ثلاثة، وكذلك رَبَّعت الثلاثة إلىٰ عشَّرتُ التسْعة، وقد أشار إلىٰ هذا بالبيت الثاني: **وَإِنْ تُرِدْ جَعْلَ الْأَقَلِّ مِثْلَ مَا**... يعني أنّ حكمه حكم اسم الفاعل، فإن كان بمعنىٰ المضي وجب إضافتُه.

ـ وإن كان بمعنىٰ الحال والاستقبال جازت إضافته، وجاز تنويه وإعماله كما يفعل «جاعل» أو غيره من أسماء الفاعلين.

ـ وقوله: جاعل، المراد به التنبيه علىٰ معنىٰ اسم فاعل العدد إذا استُعمل مع ما تحته معنىٰ جاعل، فإذا قلت: رابع ثلاثة فمعناه جاعل الثلاثة أي: مصيِّرهم أربعة.

ـ **قال المكودي**: «يعني أنك إنْ أردت باسم الفاعل من العدد أن يصير العددُ الذي تحته مثلَه فاحكم له، أي: لاسم الفاعل بحكم «جاعل»، فإذا كان بمعنىٰ الماضي وجبت إضافته، فتقول: **هذا ثالثُ اثنين أمسِ**.

فإذا كان بمعنىٰ الحال أو الاستقبال جاز في المضاف إليه النصبُ والجرُّ فتقول: **هذا رابعُ ثلاثةٍَ: بنصب ثلاثة وجرها**.

وإنما قال «جاعل»، ولم يقل «فاعل» تنبيهاً علىٰ أن اسم الفاعل بمعنىٰ «جاعل» ففيه ما في «فاعل» وزيادة، وهو اسم حقيقة، لأنهم قالوا: ربَّعتُ الثلاثة أَرْبَعُهُم، بمعنىٰ صَيَّرتهم بنفسي أربعة».

ـ وإنْ تُرِد[1]: إنْ: حرف شرط جازم، تُرد: فعل الشرط، بعض: مفعول به،

---

(١) إعراب الألفيَّة/١٤٦، وشرح المكودي ٢/٧٤٨ ـ ٧٤٩، والمقاصد الشَّافية ٦/٢٨٤.

الذي: مضاف إليه، منه: متعلِّق بـ«بُني»، بُني: صلة الذي. وضمير بُني: نائب على الفاعل تُضِفْ: جواب الشرط إليه: متعلِّق بـ«تُضفْ» ومعمول تُضف محذوف، أي: إن تُضفْ إليه اسم الفاعل من العدد. مثلَ: منصوب على الحال، بعض: مضاف إليه، بيّن: نعت «بعض».

ـ وإن تُرِدْ: حرف شرط، وفعل الشرط، جَعْلَ: مفعول «تُرِد»، الأقلِّ: مضاف إليه، مثلَ: مفعول ثان، «ما»: مجرورة بالإضافة، فوق: بالبناء على الضم صلة «ما»، فحكمَ: مصدر نوعي منصوب بـ«احكم»، جاعل: مضاف إليه، له: متعلِّق بـ«احكما»، احكما: فعل أمر، والألف بدل النون الخفيفة.

٧٤٢. وَإِنْ أَرَدْتَ مِثْـلَ «ثَـانِي اثْنَـيْنِ» ✤ مُرَكَّبـاً فَجِـئْ بِتَـرْكِيبَيْنِ
٧٤٣. أَوْ (فَـاعِلاً) بِحَالَتَيْـهِ أَضِـفِ ✤ إِلَىٰ مُرَكَّـبٍ بِمَـا تَنْـوِي يَفِـي
٧٤٤. وَشَاعَ الِاسْتِغْنَا بِـ(حَادِي عَشَرَا) ✤ وَنَحْوِهِ، ..... =

ـ إذا قُصِد صوغ الفاعل من المركَّب بمعنى «بَعْض» أصله: كثاني اثنين، ففي استعماله ثلاثة أوجه(١):

ـ **الأول**: وهو الأصل أن يُجاء بتركيبين: صَدْرُ أَوَّلهما فاعل في التذكير، وفاعلة في التأنيث، وصدر ثانيهما الاسم المشتق، وعجزهما عشر في التذكير، وعشرة في التأنيث.

(١) توضيح المقاصد ٤/٣٢١ ـ ٣٢٢، وشرح الأشموني ٢/٣٨٠ ـ ٣٨٢، وشرح ابن طولون ٢/٢٧٥ ـ ٢٧٦، والمقاصد الشّافية ٦/٢٨٦، وشرح ابن النّاظم/٢٨٩، وأوضح المسالك ٣/٢٢٥ ـ ٢٢٦، وشرح المكودي ٢/٧٤٩ ـ ٧٥١، وإرشاد السّالك ٢/١٠٥٨ ـ ١٠٦٠، وشرح الهواري ٤/١٨٧ ـ ١٨٩، وشرح ابن عقيل ٤/٧٩ ـ ٨٠.

ـ **تقول في التذكير: ثاني عَشَرَ اثني عَشَرَ، إلىٰ تاسعَ عَشَرَ تسعة عَشَر.**

ـ **وفي التأنيث: ثانيةَ عَشْرةَ اثنتي عَشْرَة، إلىٰ تاسعةَ عَشْرَةَ تِسعَ عَشْرةَ** بأربعة أسماء كلّها مبنية.

ـ **قال المرادي:** «بأربع كلمات مبنية، وأول التركيبين مضاف إلىٰ ثانيهما إضافة ثاني إلىٰ اثنين». وهذا الاستعمال هو الأصل.

ـ **الثَّاني:** أن يُقْتَصَر علىٰ صدر الأول فيُعْرَب لعدم التركيب، ويُضاف إلىٰ المركَّب باقياً بناؤه. وإليه أشار بقوله: **أَوْ فَاعِلاً بِحَالَتَيْهِ أَضِفِ...**

حالتاه: هما التذكير والتأنيث، فتقول في التذكير: ثاني اثني عَشَرَ إلىٰ تاسع تِسعةَ عَشَرَ، وفي التأنيث: ثانية اثنتي عَشْرة إلىٰ تاسعة تسعَ عَشْرَة.

ـ **الثَّالث:** أن يقتصر علىٰ التركيب الأول، وإليه أشار بقوله:

ـ **وشاع الاستغناء بحادي عشرا ونحوِه....**

*** وفيه ثلاثة أوجه:**

ـ **الأول:** أن يُبْنَىٰ صدره وعجزه، وهو الأَعْرَفُ.

ـ **الثاني:** أن يُعْرَبَ صدرُه مضافاً إلىٰ عجزه، حكاه ابن السِّكِّيت وابن كيسان والكسائي.

ووجهه أنه حَذَفَ عجز الأول، فأعربه لزوال التركيب، ونوىٰ صدر الثاني فبناه.

ـ **الثالث:** أن تعربهما معاً مقدِّراً حذف عجز الأول وصدر الثاني، وهذا الوجه أجازه بعض النحويين.

ومثَّل: بحادي عشر دون غيره ليتضمَّن التمثيل فائدة، وهي التنبيه علىٰ ما التزموه من القلب واحد: **فاعل**، حادي: **عالف**، **بجعل الفاء بعد اللام. فصار حادِو، حادِوَة فقُلِبت الواو ياء لانكسار ما قبلها.**

ـ وحكىٰ الكسائي عن بعض العرب: «**واحد عشر**» علىٰ الأصل فلم يلزم القلب كل العرب.

ـ إن[1]: حرف شرط، أردتَ: فعل الشرط، مثلَ: مفعول به، ثاني: مضاف إليه، اثنين: مضاف إليه، مركّباً: حال من «مثل»، فجِئ: فعل أمر، بتركيبين: متعلِّق بالفعل قبله، وما بعد الفاء جواب الشرط.

ـ أو: حرف عطف، فاعلاً: مفعول بـ«أَضِفْ»، بما: متعلِّق بـ«يَفي»، تنوي: جملة الصِّلة. يفي: صفة لمركّب، قال الشاطبي: بجزم «يَفِ» علىٰ تقدير جواب «أضِف». وعند الأشموني: يفي: جواب أشبعت كسرته.

ـ وشاع: فعل ماض، الاستغنا: فاعل، بحادي عَشَرا: متعلِّق بالاستغناء، ونحوه: معطوف علىٰ «حادي عشرا»...

٧٤٤. .... ❊ ...، وَقَبْلَ (عِشْرِينَ) اذْكُرَا=

٧٤٥. =وَبَابِهِ الْفَاعِلَ مِنْ لَفْظِ الْعَدَدْ ❊ بِحَالَتَيْهِ قَبْلَ وَاوٍ يُعْتَمَدْ

ـ يعني أنَّ العشرين وبابه إلىٰ التسعين يُعْطَف علىٰ اسم الفاعل بحالتيه فنقول[2]:

---

(١) إعراب الألفيَّة/١٤٦ ـ ١٤٧، وشرح المكودي ٢/٧٥١، والمقاصد الشَّافية ٦/٢٨٩.

(٢) توضيح المقاصد ٤/٣٢٢ ـ ٣٢٣، وشرح الأشموني ٢/٣٨٢، وشرح المكودي ٢/٧٥ـ، والمقاصد الشَّافية ٦/٢٩٢ ـ ٢٩٣، وشرح ابن طولون ٢/٢٧٧، وشرح ابن النَّاظم/٢٩٠.

ـ **الحادي والعشرون إلىٰ التاسع والتسعين ،**

ـ **والحادية والعشرون إلىٰ التاسعة والتسعين.**

ولا يجوز أن تحذف الواو ، وتركب ، فتقول: حادي عشرين كما تقول: حادي عشر.

تنبيه:

ـ **وذكر المرادي** أنه لم يُسْمَع بناء اسم الفاعل من العقود الثمانية أعني عشرين وبابه ، إلَّا أن بعضهم حكىٰ: عاشر عشرين ، فقاس عليه الكسائي.

ـ **وقال سيبويه والفرّاء: هذا الجزء العشرون ، علىٰ معنىٰ تمام العشرين فحذف.**

وقال بعضهم: هذا متممِّ عشرين أو مكمِّل عشرين ، ورد بأنه يتمم نفسه أو يكمل نفسه. **وقال أبو علي:** هو الموفي عشرين.

ـ **وقال بعضهم:** والصحيح أن يُقال: **هو كمال العشرين أو تمام العشرين** ، أو تأتي بألفاظ العقود ، فتقول: العشرين إلىٰ التسعين.

ـ **وقال الأشموني**[1]: لم يذكروا في العشرين وبابه اسماً مُشْتقاً ، وقال بعض **أهل اللغة: عَشْرَنَ ، وَثَلْثَنَ** إذا صار له عشرون وثلاثون. وكذلك إلىٰ التسعين. **واسم الفاعل من هذا مُعَشْرِن ومُتَسْعِن.**

ـ وقبل[2]: متعلِّق بـ«اذكر» ، عشرين: مضاف إليه ، اذكرا: فعل أمر والألف بدل النون الخفيفة ، وبابِهِ: معطوف علىٰ عشرين ، الفاعل: مفعول اذكر ، من لفظ: متعلِّق بنعت الفاعل المحذوف ، أو باذكر ، العدد: مضاف إليه ، بحالتيه: متعلِّق بـ«اذكرن» ، قبل: في موضع الحال من الفاعل ، واوٍ: مضاف إليه ، جملة: يُعْتَمَد: نعت لـ«واو».

---

(١) وذكر الأشموني في ٢/٣٨٢ ـ ٣٨٣ طريقة التأريخ بالليالي لسبقها فيقول المؤرخ: كتب لأول ليلة منه أو لغرته أو مُهَلّه أو مُسْتَهلّه... إلخ.

(٢) إعراب الألفيَّة/١٤٧ ، وشرح المكودي ٢/٧٥٢.

٦٢ ـ (كَمْ) وَ(كَأَيِّنْ) وَ(كَذَا)

٧٤٦. مَيِّزْ فِي الِاسْتِفْهَامِ (كَمْ) بِمِثْلِ مَا ✤ مَيَّزْتَ (عِشْرِينَ) كَـ«كَمْ شَخْصاً سَمَا»

ـ هذه ألفاظٌ يُكْنَىٰ بها عن العدد؛ ولذلك أَرْدَفَ بها باب العدد.

ـ كم[1]: اسم لعدد مبهم الجنس والمقدار.

ـ قال المرادي: «وليست مركَّبة خلافاً للكسائي والفراء؛ فإنها مركَّبة عندهما من كاف التشبيه وما: الاستفهامية، محذوفة الألف، وسكّنت ميمها لكثرة الاستعمال.

ـ وكم: قسمان: **استفهاميَّة، وخبريّة**، وكل منهما يَفْتَقِر إلىٰ تمييز، وسيأتي الحديث عن الخبرية.

ـ أما الاستفهامية فتمييزها كتمييز العشرين في الإفراد والنصب، نحو: كم شخصاً، والإفراد لازم خلافاً للكوفيين فيجيزون جمعه نحو: **كم شهوداً لك.**

ـ وذكر المرادي أنَّ هذا وأمثاله لو سمع لم يكن لهم فيه حجة لصحة حمله علىٰ الحال، وجعل بعضهم التمييز محذوفاً.

---

(١) توضيح المقاصد ٣٢٦/٤، وانظر الكتاب ٢٩٦/١، وشرح الأشموني ٣٨٤/٢، وشرح ابن النَّاظم/٢٩٠، وشرح ابن عقيل ٨٣/٤، وشرح المكودي ٧٥٤/٢، وشرح ابن طولون ٢٧٩/٢، **وشمل قوله حرف جَرّ سائر حروف الجر نحو: علىٰ كم فرس ركبت، وإلىٰ كم مذهب انتميت، وفي كم دارٍ جلست»**، وشرح الهواري ١٠٦٤/٢ ـ ١٠٦٨.

ـ وأجاز بعضهم جمعه إذا كان السؤال عن الجماعات نحو: **كم غِلْماناً لك**، وهو مذهب الأخفش.

ـ **وأما النصب ففيه ثلاثة مذاهب: أحدها**: أنه لازم مطلقاً، **الثاني**: ليس بلازم، بل يجوز جرُّه حملاً على الخبرية، وإليه ذهب الفراء والزَّجاج والسيرافي، وعليه حمل قول الفرزدق:

كَـمْ عَمَّـةٍ لَـكَ يَـا جَرِيْـرُ وَخَالَـةٍ ❊ فَـدْعَاءَ قَـدْ حَلَبَـتْ عَلَـيَّ عِشَـارِي

والثالث: أنه لازم إن لم يدخل على «كم» حرف جَرٍّ، وراجح على الجر إن دخل عليها حرف جَرّ.

ـ ميز[1]: فعل أمر، في الاستفهام: متعلِّق بميز. كم: مفعول: ميز، بمثل: متعلِّق بميّز، ما: مضاف إليه، مَيَّزت: الجملة صلة، عشرين: مفعول به، ككم: الكاف جارة لقول محذوف كم: اسم استفهام مبتدأ، والقول ومقوله: خبر مبتدأ محذوف، شخصاً: تمييز، سما: خبر المبتدأ.

٧٤٧. وَأَجِـزَ انْ تَجُـرَّهُ (مِـنْ) مُضْـمَرَا ❊ إِنْ وَلِيَتْ (كَمْ) حَرْفَ جَرٍّ مُظْهَرَا

ـ لم يذكر سيبويه جَرَّ تمييز[2] «كم» إِلَّا إذا دخل حرف جَرّ على «كم»، وإلى هذا أشار بهذا البيت.

فيجوز في: **بكم درهماً اشتريت، النَّصب وهو الأرجح**، والنَّصب على الأصل،

---

(١) إعراب الألفيَّة/١٤٧، وشرح المكودي ٢/٧٥٥.

(٢) توضيح المقاصد ٤/٣٢٦، وانظر الكتاب ١/٢٩٦، وشرح الأشموني ٢/٣٨٤، وشرح ابن النَّاظم/٢٩٠، وشرح ابن عقيل ٤/٨٣، وشرح المكودي ٢/٧٥٤، وشرح ابن طولون ٢/٢٧٩، وشرح الهواري ٢/١٠٦٤ ـ ١٠٦٨.

وهو الأجود والأكثر، عند المرادي.

ويجوز الجرّ وفيه قولان:

ـ **أحدهما**: أنه مجرور بـ«مِن» مقدَّرة، وهو مذهب الخليل وسيبويه والفراء وجماعة.

ـ **والثَّاني**: أنه مجرور بإضافة «كم» إليه، وهو قول الزَّجَّاج، وزعم ابن بابشاذ أنَّ الأول ليس مذهب المحققين، ورُدَّ بأنه نصّ من كلامهم إلَّا الزَّجَّاج.

وردَّ مذهب الزَّجَّاج بوجهين، ووجدت مثل هذا عند ابن النَّاظم:

ـ **أحدهما**: أنه بمنزلة عدد ينصب ما بعده قولاً واحداً، فلا يمكن الخفض بها.

ـ **والآخر**: أنَّ الجرّ لو كان بالإضافة لم يشترط دخول حرف الجر علىٰ «كم».

ـ **قال المرادي**: «قلت وفي لزوم هذا للزَّجَّاج نظر؛ لأنه نقل عنه أنه يجيز الجرّ مطلقاً».

ـ **وذكر ابن النَّاظم**: أن مميز «كم» قد يحذف للعلم به كما في قولك: **كم صُمْت، وكم سِرْت، وكم لقيت**، والتقدير: كم يوماً صمت، وكم فرسخاً سِرت، وكم رجلاً لقيت.

ـ **وَأَجِز**[1]: فعل أمر، أَنْ: حرف مصدري، تجرَّه: منصوب بـ«أَنْ»، وأَنْ وصلتها في تأويل مصدر منصوب بـ«أجز» علىٰ المفعولية، من: فاعل للفعل قبله، مضمراً: حال من «مِن»، إن: حرف شرط، وليت: فعل الشرط، كم: فاعل، حرف: مفعول به، جَرّ: مضاف إليه، مظهراً: نعت لحرف، وجواب الشرط محذوف.

(١) إعراب الألفية/١٤٧، وشرح المكودي ٢/٧٥٥.

٧٤٨. وَاسْـتَعْمِلَنْهَا مُخْبِـراً كَـ(عَشَرَهْ) ❊ أَوْ (مِائَـةٍ) كَـ«كَمْ رِجَـالٍ أَوْ مَـرَهْ»

ـ **كم الخبرية**(١): ويأتي مميزها تارة كمميز «عشرة»، فيكون جمعاً مجروراً تارة، نحو: كم رجالٍ، وتارة مثل استعمال «مئة» فيكون تمييزها مفرداً مجروراً، نحو: كم مَرَة. وفيه نقلت حركة الهمزة إلى الراء، ثم حذفت، والأصل: امرأة، وحذفت همزة الوصل وحركة الميم بالفتح.

ـ ومن **الجمع** قول الشاعر:

كَـمْ مُلُـوكٍ بَـادَ مُلْكُهُـمْ ❊ وَنَعِـيمِ سُـوقَةٍ بَـادُوا

وقد جاء مميز «كم» جمعاً مجروراً.

ـ ومن **الإفراد**، قول الشاعر:

وَكَـمْ لَيْلَـةٍ قَـد بِتُّهَـا غَيْـرَ آثِـمٍ ❊ بِنَاحِيَـةِ الحِجْلَـيْن مُنْعَمَـة القَلْـبِ

وذكر المرادي بعض التنبيهات في «كم»:

١ ـ **إفراد تمييز «كم» الخبرية أكثر وأفصح من جمعها**، وليس الجمع بشاذ كما زعم بعضهم.

٢ ـ ذهب الفراء إلى أنّ **الجرَّ بعد الخبرية بـ«من» مقدَّرة**، ونقله عن الكوفيين، والصحيح أنه بإضافة «كم».

---

(١) توضيح المقاصد ٣٢٦/٤ ـ ٣٢٧، وشرح الأشموني ٣٨٤/٢ وما بعدها، وأوضح المسالك ٢٢٦/٣ ـ ٢٢٩، وشرح ابن النَّاظم/٢٩٠، شرح ابن عقيل ٨٤/٤، وشرح المكودي ٧٥٥/٢، وشرح ابن طولون ٢٧٩/٢ ـ ٢٨٠، إرشاد السَّالك ١٠٦٨/٢، والمقاصد الشَّافية ٣٠٤/٦، وانظر فيه جملة الفوائد من صفحة/٣٠٥ وما بعدها، وفيها تعقيبات على المصنِّف.

٣ ـ شرط تمييز الخبرية الاتِّصال، فإن فُصِلَ نُصِبَ حملاً علىٰ الاستفهامية وقد جاء مجروراً مع الفصل بظرف أو بجارٍّ ومجرور.

ـ **الأول**: كقول ذي الرِّمّة:

كَـمْ دُوْنَ ميَّـةَ مَوْمَـاةٍ يُهَـالُ لَهَـا ❊ إِذَا تَيَمَّمَهَـا الخرِّيـتُ ذُو الجلـدِ

حيث فصل بين «كم» ومميزه المجرور بالظرف وهو «**دون**».

ـ **والثَّاني**: قول أنس بن زُنيم:

كَـمْ بِجُـوْدٍ مقـرفٍ نَـالَ العُـلَا ❊ وَكَـرِيْمٍ بُخْلُـه قَـدْ وَضَـعَهْ

حيث فصل بين «كم» ومميزه بالجار والمجرور، وهو «**بجود**».

ـ **وفيه مذاهب**:

ـ أنه لا يجوز إلَّا في الشعر، وهو مذهب البصريين والمصنِّف.

ـ أنه لا يجوز إلَّا في الاختيار، وهو مذهب الكوفيين.

ـ مذهب يونس: أنه جائز إذا كان الفصل نحو: **كم اليوم جائع أتاني، وكم بك مأخوذ جاءني**، وإن كان بتامٍّ لا يجوز.

ـ وإن كان الفصل بجملة كقول القطامي:

كـم نَـالَنِي مِـنْهُم فَضْـلاً عَلَـىٰ عَـدَم ❊ إِذْ لَا أَكَـادُ مِـنَ الإِقْتَـارِ أَحْتَمِـلُ

أو بظرف وجار ومجرور معاً كقول زهير:

تَـؤُمُّ سِـنَاناً وَكَـمْ دُوْنَـهُ ❊ مِـنَ الأَرْضِ مُحْـدَوْدِباً غَارهـا

تعيَّن النصب. وذكر المصنّف أنه مذهب سيبويه.

ـ وذكر سيبويه أنَّ بعض العرب ينصب مميز «كم» الخبرية مع الاتِّصال حملاً علىٰ الاستفهامية، وحكاه المصنِّف عن تميم.

ـ ثم تعرّض بعض الشراح إلىٰ أوجه الاتفاق بين «كم» الاستفهامية والخبرية، وأوجه الافتراق، ومنهم ابن هشام والمرادي، والأشموني. وأذكر ذلك هنا لزيادة النفع مع أن الناظم لم يتعرض لهذا التفصيل، أوجه الاتِّفاق[1]:

١ ـ أنهما اسمان خلافاً لمن قال إِنَّ الخبرية حرف.

٢ ـ أنهما مبنيان، أما الاستفهامية فلتضمنها معنىٰ حرفه، وأما الخبرية فقيل لشبهها بها، وبناؤهما علىٰ السكون.

٣ ـ يفتقران إلىٰ مميز لإبهامهما.

٤ ـ يجوز حذف مميزهما إذا دَلَّ عليه دليل خلافاً لمن منع حذف تمييز كم الخبرية.

٥ ـ يلزمان الصدر، فلا يعمل فيهما ما قبلهما إلَّا المضاف وحرف الجرّ.

٦ ـ هما علىٰ حَدٍّ واحد في وجوه الإعراب.

إن تقدم عليها جار أو مضاف فهي مجرورة، وإِلَّا كانت كناية عن مصدر أو ظرف فهي منصوبة علىٰ الظرف أو المصدر.

ومبتدأ: إن وليها فعل لازم، أو متعد رافع ضميرها أو سببه، ومفعول لفعل متعدٍّ لم يأخذ مفعوله.

---

(١) توضيح المقاصد ٣٢٢/٤ ـ ٣٢٣، وشرح الأشموني ٣٨٨/٢ وقد لخَّص كلام المرادي وذكر أن الافتراق في سبعة أمور، وأوضح المسالك ٢٢٦/٣ ـ ٢٢٧، وانظر مغني اللبيب ٤١/٣ ـ ٤٤.

* **أوجه الافتراق**[1]:

١ ـ تمييز «كم» الاستفهامية أصله النصب كم عبداً ملكت، وتمييز كم الخبرية أصله الجرّ.

٢ ـ تمييز الاستفهامية مفرد، وتمييز الخبرية مفرد وجمع.

٣ ـ الفصل بين الاستفهامية ومميزها جائز في السَّعة، ولا يفصل بين الخبرية ومميزها إلَّا في الضرورة.

٤ ـ الاستفهاميَّة لا تدل علىٰ تكثير، والخبريَّة للتكثير خلافاً لبعضهم.

٥ ـ الاستفهاميَّة تحتاج إلىٰ جواب بخلاف الخبرية.

٦ ـ الاستفهاميَّة لا يُعطف عليها بلا خلاف الخبرية فتقول: كم رجل جاءني لا رجل ولا رجلان.

واستعملَنْها[2]: أمر مؤكَّد بالنون الخفيفة، مخبراً: حال من الفاعل المستتر، كعشرة: نعت لمصدر محذوف، أو مائة: معطوف علىٰ عشرة، ككم: الكاف جارة لقول محذوف خبر مبتدأ محذوف، كم: مبتدأ وخبره محذوف، أو مفعول بفعل محذوف، رجال: مضاف إليه، أَوْ مَرَهْ: عطف علىٰ رجال، وأصله: امرأة.

---

(١) في أوضح المسالك ٣/٢٢٧ بعض الزيادات عما ذهب إليه المرادي، فارجع إلىٰ النَّص. وذكر الأشموني الافتراق في ثمانية أمور. وانظر مغني اللبيب ٣/٤٤ ـ ٤٩.

(٢) إعراب الألفية/١٤٧، وشرح المكودي ٢/٢٥٦.

٧٤٩. كَـ(كَمْ): (كَأَيِّنْ)وَ(كَذَا)، وَيَنْتَصِبْ ❖ تَمْيِيزُ ذَيْنِ، أَوْ بِهِ صِلْ (مِنْ) تُصِبْ

ـ يعني أن «**كأيِّن**[1] **وكذا**» **مثل** «**كم**» **الخبرية في الدلالة على تكثير العدد**، وفي الافتقار إلى تمييز، إلَّا أن تمييزها مخالف لتمييز «كم». وأشار إلى ذلك بقوله: «وينتصب تمييز ذين»، يعني أنّ تمييز كأين وكذا:

ـ **إما منصوب** نحو: كأيِّن رجلاً رأيت، وكذا رجلاً رأيت.

ـ **والجرّ بـ«من»** بعد كأين أكثر كقوله تعالى[2]: ﴿وَكَأَيِّن مِّنْ ءَايَةٍ﴾، وهو في القرآن كثير. وقوله[3]: ﴿وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَٰتَلَ مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ﴾.

ـ **قال ابن النَّاظم**: «وكأيِّن مثل «كم» في لزومها صدر الكلام بخلاف كذا، فلذلك يُقال: رأيت كذا وكذا رجلاً، وعندي كذا وكذا درهماً، ولا يجوز مثل ذلك في كأيِّن».

ـ **وذكر المرادي** أن الفارسي والزَّجَّاج وابن أبي الربيع وابن عصفور خطأوا جرَّ التمييز بعد كذا نحو: كذا درهمٍ، وأجازه بعضهم على الإضافة، وبعضهم على البدل، والصحيح أنه لا يجوز، ولم يُسْمَع.

ـ وتكون «كذا» مكررة بالعطف كقول الشاعر:

---

(١) شرح ابن طولون ٢/٢٨٠ ـ ٢٨١، وشرح ابن النَّاظم/٢٩٢، وتوضيح المقاصد ٤/٣٣٤ ـ ٣٣٩، وشرح الأشموني ٢/٣٨٩ ـ ٣٩٢، ويكفي عن الحديث بكيت كيت وذيت ذيت بفتح التاء وكسرها والفتح أشهر، وهما مخففان من كيَّة وديَّة، وأوضح المسالك ٣/٢٢٩ ـ ٢٣٠، وشرح المكودي ٢/٧٥٦، وشرح ابن عقيل ٤/٨٤، وانظر مغني اللبيب ٣/٥٠ وذكر مخالفتها «كم» في خمسة أمور، وانظر «كذا» في ٣/٥٥، وفي ص/٥٧ ما تخالف به «كأيِّن»، والمقاصد الشَّافية ٦/٣١٤.

(٢) سورة يوسف ١٢/١٠٥.

(٣) سورة آل عمران ٣/١٤٦.

عِدِ النَّفْسَ نُعْمَىٰ بَعْدَ بُؤْسَاكَ ذَاكِراً ❊ كَـذَا وَكَـذَا لُطْفـاً بِـهِ نُسِـيَ الجهْـدُ

ـ ومذهب البصريين أن تمييز «كذا» لا يكون إلَّا مفرداً ومنصوباً سواء كانت مفردة أو مكررة.

ـ وذهب الكوفيون إلىٰ أنها تعامل معاملة ما يُكْنَىٰ بها عنه.

ـ وكأين[1]: مركبة من كاف التشبيه، وأيّ: قيل: الاستفهامية.

ـ وقال ابن عصفور الكاف زائدة، لا تتعلَّق بشيء.

ـ وأجاز ابن خروف أن تكون مركبة من الكاف التي هي اسم، ومن «أي» اسم علىٰ وزن فيعل، ولم يُستعمل هذا الاسم مفرداً، بل مركباً مع الكاف، وهو مبني علىٰ السكون من حيث استعمل في معنىٰ «كم».

ـ وذهب بعض المغاربة إلىٰ احتمال أن تكون بسيطة.

ـ وذكر المرادي في «كأيّن» خمس لغات أفصحها كأيّن، وبها قرأ القرّاء.

ـ ثم تعرض المرادي للوقف علىٰ كأين، وذكر وقف القراء.

ـ وبيَّن أنَّ «كذا» مركبة من كاف التشبيه وذا الإشاريَّة.

ـ ككم[2]: خبر مقدَّم، كأيِّن: مبتدأ مؤخَّر، كذا: معطوف علىٰ كأين، ينتصب: فعل مضارع تمييز: فاعل، ذين: مضاف إليه، أو: حرف عطف، به: متعلِّق بـ«صل»، والضمير للتمييز، صل: فعل أمر معطوف علىٰ «ينتصب» من عطف الإنشاء علىٰ الخبر. ومِن: مفعول «صل»، وتُصِبْ: مجزوم في جواب الأمر.

---

(١) انظر هذا في مغني اللبيب ٣/٥٠، والنص عندي ملخص من المرادي.

(٢) إعراب الألفيَّة/١٤٧، وشرح المكودي ٢/٧٥٦.

٦٣ ـ الحِكَايَةُ

٧٥٠. اِحْكِ بِـ(أَيٍّ) مَا لِمَنْكُورٍ سُئِلْ ✤ عَنْهُ بِهَا فِي الْوَقْفِ أَوْ حِينَ تَصِلْ

إنْ سُئِلَ بـ«أيٍّ»[1] عن منكور مذكور في كلام سابق حُكي في «أيّ» ما لذلك المنكور من إعراب، وتذكير وتأنيث، وإفراد وتثنية وجمع، ويُفْعَلُ ذلك بها وَصْلاً وَوَقْفاً.

تقول لمن قال: جاءني رجلٌ: أيٌّ.

ولمن قال: رأيت رجلاً: أَيّاً.

ولمن قال: مررت برجلٍ: أيٍّ.

وكذلك تفعل في الوصل نحو: أيٌّ يا فتى، وأيّاً يا فتى، وأيٍّ يا فتى.

وتقول في التأنيث: أيّةٌ.

وفي التثنية: أيّان وأيّتان رفعاً، وأيّين وأيّتين جراً ونصباً،.

وفي الجمع: أيُّونَ وأيّات رَفعاً وَأَيّين وأيّات جراً ونصباً.

واختلف في الحركات اللاحقة، فقيل: هي حركات حكاية، وأيّ بمنزلة «مَنْ»

(١) شرح ابن عقيل ٤/٨٥، وتوضيح المقاصد ٤/٣٤٠ ـ ٣٤١، وشرح الأشموني ٢/٣٩٢، وأوضح المسالك ٣/٢٣٠، وشرح ابن طولون ٢/٢٨٢، وشرح المكودي ٢/٧٥٧، وشرح ابن النّاظم/٢٩٣، والمقاصد الشّافية ٦/٣٢٢.



في موضع رفع بالابتداء أو الخبر، ولا يبعد أن تكون مفعولة محلّاً، وقيل: هي حركات إعراب فهي في الرفع على قياس قول البصريين: مبتدأ وخبره محذوف، أيْ: أيٌّ قام.

ـ وأجاز الكوفيون رفعها بفعل مضمر قبلها، ولو أظهر لجاز.

وأما في النصب والجر فهي محمولة على فعل مقدَّر بعدها، نحو: أيّاً ضربت، وأجاز بعضهم ذكره قبل. والتزم بعضهم إدخال حرف الجر، فيقول: بأيّ.

ـ احكِ[1]: فعل أمر، بأيّ: متعلِّق بالفعل قبله، ما: مفعول به، المنكور: صلة «ما» سُئل: فعل ماض مبني للمفعول، عنه: نائب عن الفاعل، بها: متعلِّق بـ«سُئِل» في الوقف: متعلّق بـ«احكِ»، أو حين: معطوف على الوقف، تصل: مضاف إليه.

٧٥١. وَوَقْفاً احْكِ مَا لِمَنْكُورٍ بِـ(مَنْ) ❊ وَالنُّونَ حَرِّكْ مُطْلَقاً وَأَشْبِعَنْ

إذا سُئِل بـ«مَنْ»[2] عن منكور حُكي بها في الوقف دون الوصل ما للمسؤول عنه المنكور من إعراب، وإفراد، وتذكير، وفروعهما، وتشبع الحركة في نونها حال الإفراد.

(١) إعراب الألفيّة/١٤٨، وشرح المكودي ٢/٧٥٧ ـ ٧٥٨.

(٢) توضيح المقاصد ٤/٣٤١ ـ ٣٤٢، وشرح الأشموني ٢/٢٩٤، وشرح ابن عقيل ٤/٨٧، وشرح المكودي ٢/٢٥٨، وشرح ابن طولون ٢/٢٨٣، وشرح ابن النَّاظم/٢٩٢، والمقاصد الشَّافية ٦/٣٢٦، وشرح الهواري ٤/١٩٦.
وقال الشَّاطبي: «هذا هو الأعرف في كلام العرب، وما حكى سيبويه عن يونس أنه سمع من بعض العرب: ضرب مَنٌ مَنّاً، فجعل «مَن» كأيّ، يُحكى بها في الوصل نادر، يُحْفَظ، واستبعده سيبويه، وقال: لا تكلّم به العرب، ولا يستعمله ناس كثير ثم أجرى: «منون أنتم» على هذا. انظر الكتاب ١/٤٠٢.

تقول لمن قال: قام رجلٌ: مَنُو.

ولمن قال: رأيت رجلاً: مَنا.

ولمن قال: مررت برجلٍ: مَني

هذا في المفرد المذكر. وقوله: مطلقاً، أي: بالحركات الثلاث.

ومن تنبيهات المرادي في الباب:

١ ـ أنّ الحكاية بمن مشروطة بالشرطين المذكورين في الحكاية بأي، أي: كون المسؤول عنه مذكوراً، ومنكوراً.

٢ ـ وأيّ: تخالف في أمرين:

الأول: أنّ أيّاً يُحكىٰ بها وصلاً ووقفاً، ولا يُحكىٰ بمَنْ إلَّا وَقْفاً.

والثاني: أي: لا تُشبع حركاتها بخلاف «مَن».

٣ ـ اختُلف في الأحرف اللاحقة لـ«مَنْ». قال أبو علي: أُلحقت إرادة الحكاية، وحركت النون إتباعاً لها.

وعند السِّيرافي أنّ الحكاية وقعت بالحركات، ثم أُشْبِعت فنشأت عنها الحروف ليوقف عليها. وعند قوم أنّ هذه الأحرف مبدلة من التنوين.

وقفاً[1] حال من فاعل «احكِ»، أو منصوب علىٰ نزع الخافض. احْكِ: أمر، ما: مفعول به، لمنكور: صلة ما، بمن: متعلّق بـ«احكِ»، والنون: مفعول مقدّم لحرِّك، حَرِّك: فعل أمر، مطلقاً: نعت أي: تحريكاً مُطْلقاً، وأشبعنْ: أمر مؤكّد.

---

(١) إعراب الألفيّة/١٤٨، وشرح المكودي ٢/٧٥٨.

٧٥٢. وَقُلْ: «مَنَانِ» وَ«مَنَيْنِ» بَعْدَ: «لِي ✤ إِلْفَانِ بِابْنَيْنِ»، وَسَكِّنْ تَعْدِلِ

٧٥٣. وَقُلْ لِمَنْ قَالَ: «أَتَتْ بِنْتٌ»: «مَنَهْ» ✤ وَالنُّونُ قَبْلَ (تَا) الْمُثَنَّى مُسْكَنَهْ

ـ تقول في المثنى المذكَّر[1]: مَنانْ: رفعاً، ومَنينْ: نَصْباً وجَرّاً، والنون فيهما ساكنة، وكسرها في البيت كان من باب الضرورة لإقامة الوزن.

ونبَّه أنه في غير الضرورة تُسَكَّن النون، قال: «وسكِّن تعدلِ».

ـ **قال ابن عقيل**: «فتقول لمن قال: جاءني رجلان: مَنانْ، ولمن قال: رأيت رجلين: مَنَيْنْ، ولمن قال: ضربت رَجُلَيْن: مَنَيْنْ».

* **وفي البيت الثاني انتقل إلى المفرد المؤنَّث**، فقال: وقل لمن قال: أتتْ بنت: مَنَهْ، أي: تقول في حكاية المؤنّث بفتح النون، وقلب التاء هاءً، وقد يُقال: مَنْتْ، بإسكان النون وسلامة التاء.

ـ **وقوله: والنون قبل تا المثنَّى مُسْكَنَهْ:**

أي: تقول في حكاية المؤنث: مَنْتانْ بإسكان النون في الموضعين قبل التاء وآخراً، وفي الجر والنصب مَنْتينْ، وبعضهم يحرك النون الأولى مَـنَتان، وهو نادر بالفتح وأشار إلى هذا بقوله: **والفتح نَزْرٌ**، في البيت الثالث مما يأتي.

(١) توضيح المقاصد ٤/٣٤٢، وشرح الأشموني ٢/٣٩٤، وشرح ابن عقيل ٤/٨٨، وشرح المكودي ٢/٧٥٨ ـ ٧٥٩، وشرح ابن النَّاظم/٢٦٣، وأوضح المسالك ٣/٢٣٣ «مَنْت ومنْتان ومَنَتان، والأرجح الفتح في المفرد، والإسكان في التثنية»، وشرح ابن طولون ٢/٢٨٣ ـ ٢٨٤، والمقاصد الشَّافية ٦/٣٢٨ ـ ٣٢٩، وإرشاد السَّالك ٤/١٩٦ ـ ١٩٧.

ـ وقل[1]: فعل أمر، مَنَانْ: مفعول به، ومَنَيْنْ معطوف علىٰ مَنَانْ، أي: قل هذين اللفظين، بعد: متعلق بـ«قل»، لي: خبر مقدَّم، إلفان: مبتدأ مؤخَّر، كابنين: الكاف نعت لإلفان وفي أكثر النُسخ بالباء، كذا عند الأزهري، سكِّن: فعل أمر، تعدل: جواب الأمر. وقُلْ: فعل أمر، لمن: متعلِّق بـ«قل»، جملة قال: صلة، «أَتَتْ بنت» مقول القول، مَنهْ: مفعول «قُلْ»، والنون: مبتدأ، قبل: متعلّق بـ«مُسْكَنَة»، مَا: مضاف إليه، المثنىٰ: مجرور بالإضافة، مُسْكَنَهْ: خبر النون، والمبتدأ والخبر في موضع الحال.

٧٥٤. وَالْفَتْحُ نَزْرٌ، وَصِلِ التَّا وَالْأَلِفْ ❊ بِـ(مَنْ) بِإِثْرِ: «ذَا بِنِسْوَةٍ كَلِفْ»

٧٥٥. وَقُلْ: «مَنُونَ» وَ«مَنِينَ» مُسْكِنَا ❊ إِنْ قِيلَ: «جَا قَوْمٌ لِقَوْمٍ فُطَنَا»

٧٥٦. وَإِنْ تَصِلْ فَلَفْظُ (مَنْ) لَا يَخْتَلِفْ ❊ وَنَادِرٌ (مَنُونَ) فِي نَظْمٍ عُرِفْ

ـ تقدَّم الحديث عن الفتح في البيت السَّابق، وقوله: نَزْرٌ، أي: قليل، فنقول علىٰ هذه اللغة في: قامت امرأتان: مَنتَان، بالفتح.

ـ قال المرادي[2]: «فإن قلت: لِمَ كان الفتح في المفرد أَشْهَر والإسكانُ في التثنية أكثر؟ قلتُ: لأنّ التاء في «مَنَهْ» متطرفة فهي ساكنة للوقف، فحرك ما قبلها لئلا يلتقي ساكنان، ولا كذلك مَنْتَان».

ـ وانتَقل في البيت الأول إلىٰ جمع المؤنث: وصل التا والأَلِفْ/ بـ«مَن»...

(١) إعراب الألفيَّة/١٤٨، وشرح المكودي ٢/٧٦٠.

(٢) توضيح المقاصد ٤/٣٤٣ ـ ٣٤٥، وشرح الأشموني ٢/٣٩٤ ـ ٣٩٤، وشرح ابن طولون ٢/٢٨٥، وشرح ابن النَّاظم/٢٩٣، وشرح المكودي ٢/٧٦٠ ـ ٧٦١، وشرح ابن عقيل ٤/٨٨، وإرشاد السَّالك ٢/١٠٧٤ ـ ١٠٧٦، والمقاصد الشَّافية ٦/٣٣١ ـ ٣٣٢.

أي: تقول في حكاية جمع المؤنّث: مَنَاتْ، بإسكان التاء.

* وفي البيت الثاني: انتقل إلىٰ جمع المذكر: **وَقُلْ مَنُون**......

أي: تقول في حكاية جمع المذكر: منون، رفعاً، ومَنِين: نَصْباً وجراً، والنون ساكنة للوقف.

* وفي البيت الثالث: **وَإِنْ تَصِلْ فَلَفْظُ مَنْ لَا يَخْتَلِفْ**:

تصريح بمفهوم قوله: «**وقفاً احْكِ**» فتقول: مَنْ يا فتىٰ؟ في الأحوال كلّها.

وأجاز يونس إثبات الزوائد وَصْلاً، فتقول: منو يا فتىٰ، وتشير إلىٰ الحركة في «منت» ولا تنون، وتُكْسَرُ نونُ المثنىٰ، وتُفْتَحُ نونُ الجمع، وتُنَوّن «منات» ضماً وكسراً، كذا عند المرادي.

وهذا مذهب حكاه يونس عن بعض العرب، وحمل عليه قول الشاعر: تأبّط شرّاً أو غيره:

أَتَـوا نَـارِي فَقُلْـتُ مَنُـونَ أَنْـتُم؟ ❊ فَقَـالُوا الجِـنُ، قُلْـتُ: عِمُـوا ظَلَامَـا

وهذا شاذّ[1] عند سيبويه والجمهور من وجهين:

أحدهما: إثبات العلامة وصلاً.

والآخر: أنه حكىٰ مقدراً غير مذكور.

---

(١) قال سيبويه في الكتاب ١/٤٠٢: «وأما يونس فكان يقيس منه علىٰ أيّه، فيقول: مَنَةٌ وَمَنَةً إذا قال يا فتىٰ، وكذلك ينبغي له أن يقول إذا آثر ألّا يغيرها في الصِّلة. وهذا بعيد، وإنما يجوز هذا علىٰ قول شاعر قاله مرة في شعر لم يُسْمَع بعده مثله، قال:

أتوا ناري فقلت: منون أنتم.....

وانظر المقاصد الشّافية ٦/٣٣٠ ـ ٣٣١، وشرح الهواري ٤/٢٠٠.

وأشار إلىٰ البيت بقوله: ونادر «منون» في نظم عُرِفْ.

ـ والفتحُ[1]: مبتدأ، نزرٌ: خبر، صِلْ: أمر، التا: مفعول صِلْ، والألف: معطوف علىٰ التا، بمن بإِثر: متعلِّقان بـ«صِلْ»، ذا: اسم إشارة مبتدأ، بنسوةٍ: متعلِّق بـ«كَلِف»، كَلِف: فعل ماض، أو وصف وهو خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ والخبر مقول للقول المحذوف.

ـ وقُلْ: أمر، مَنُونَ: مفعول «قُلْ»، و«مَنِين» معطوف علىٰ «مَنُون»، مُسْكِناً: حال من الضمير المستتر في «قل»، إنْ: حرف شرط. قيل: فعل الشرط، وجوابه محذوف، جا قوم: فعل وفاعل، لقومٍ: متعلِّق بـ«جاء»، فُطَنا: نعت لقوم، وجملة: جا قَوْم: نائب فاعل من قبيل الإسناد إلىٰ اللفظ.

ـ إِنْ: حرف شرط، تصِلْ: فعل الشرط، فلفظُ: مبتدأ، مَن: مضاف إليه، وجملة: لا يختلف: خبر المبتدأ، والجملة جواب الشرط، نادر: خبر مقدَّم، مَنُون: مبتدأ مؤخَّر، في نظم: متعلِّق بـ«نادر»، وجملة «عُرِف» نعت لنظم.

٧٥٧. وَالْعَلَـمَ احْكِيَنَّـهُ مِـنْ بَعْـدِ (مَـنْ) ❁ إِنْ عَـرِيَـتْ مِنْ عَاطِـفٍ بِهَـا اقْتَرَنْ

ـ تقول لمن قال[2]: جاء زيدٌ: مَن زيدٌ؟

ورأيت زيداً: مَن زيداً؟

---

(١) إعراب الألفيَّة/١٤٨، وشرح المكودي ٢/٧٦٢.

(٢) توضيح المقاصد ٤/٣٤٥، وشرح الأشموني ٢/٣٩٦، وشرح ابن طولون ٢/٢٨٦، وشرح ابن طولون/٢٩٣، وشرح المكودي ٢/٧٦٢، وأوضح المسالك ٣/٢٣٣، وشرح ابن عقيل ٤/٩٠، وإرشاد السالك ٢/١٠٧٦ ـ ١٠٧٨، وشرح الهواري ٤/٢٠٠ ـ ٢٠١، والمقاصد الشَّافية ٦/٣٣٧.

ومررت بزيدٍ: مَن زيدٍ؟

وهذه لغة الحجاز.

ـ **وأما غيرهم** فلا يحكون، بل يجيئون بالعلم المسؤول عنه بعد «مَن» مرفوعاً مطلقاً؛ لأنه مبتدأ خبره «مَن»، أو خبر مبتدؤه «مَن».

ـ فإن اقترنت بعاطف نحو: ومن زيدٌ، تعَيَّن الرفع عند جميع العرب.

وذكر المرادي والأشموني تنبيهات ملخصها ما يأتي[1]:

١ ـ يُشترط لحكاية العلم بـ«مَن» أَلَّا يكون عدم الاشتراك فيه متيقناً، فلا يقال: مَن الفرزدقِ؟، بالجرّ لمن قال: **سمعت شعر الفرزدقِ**؛ لأنّ هذا الاسم تيقن انتفاء الاشتراك فيه.

٢ ـ شمل كلامه العلم المعطوف على غيره، والمعطوف عليه غيره، وفيه خلاف: ـ منعه يونس، وجَوَّزه غيره، واستحسنه سيبويه.

فيُقال لمن قال: رأيت زيداً وأباه: **مَنْ زيداً وأباه؟**

ومن قال: رأيت أخا زيدٍ وعمراً: **من أخا زيد وعمراً؟**

٣ ـ أجاز يونس حكاية سائر المعارف قياساً على العلم، والصحيح المنع.

٤ ـ لا يُحْكى العلم موصوفاً بغير ابن مضاف إلى علم، فلا يقال:

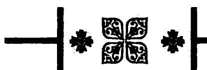
من زيداً العاقلَ، ولا من زيداً ابن الأمير.

لمن قال: رأيت زيداً العاقل، أو رأيت زيداً ابن الأمير.

ويقال: من زيد بن عمرو، لمن قال: رأيت زيدَ بنَ عمرو.

---

(١) شرح الأشموني ٢/٣٩٦ ـ ٣٩٣، وتوضيح المقاصد ٤/٣٤٥ ـ ٣٤٦.



٥ ـ فُهِم من قوله: احكينَّه: أنَّ حركاته حركات حكاية، وأَنَّ إعرابه مقدَّر، وقد صَرَّح به في غير هذا الكتاب.

ـ والجمهور على أنه مبتدأ، والعلم بعدها خبر، سواء كانت حركته ضمة أو فتحة أو كسرة، وحركة إعرابه مقدَّرة لاشتغال آخره بحركة الحكاية.

وذكر ابن طولون أن لغة أهل الحجاز الحكاية، ولغة تميم الرفع، ومثله عند المكودي.

٦ ـ بَيَّن لك أن «مَن» تخالف «أياً» في الحكاية في خمسة أشياء[١]:

ـ مَنْ تختصّ بحكاية العَاقل، وأيّ: عامة في العاقل وغيره.

ـ مَن: تختصّ بالوقف، وأيّ: عامة في الوقف والوصل.

ـ مَن: يجب فيها الإشباع فيقال: مَنو مَنَامَني، بخلاف «أيّ».

ـ مَنْ: يُحكى بها النكرة، ويُحكى بعدها العلم، وأيّ: تختص بالنكرة.

ـ ما قبل تاء التأنيث في «أيّ» واجب الفتح: أيّة وأيّتان، وفي «مَن» يجوز الفتح والإسكان.

فائدة خاتمة[٢]

الحكاية على نوعين: حكاية جملة، وحكاية مفرد، حكاية الجملة: ضربان، حكاية ملفوظ، وحكاية مكتوب: الملفوظ: نحو قوله تعالى[٣]: ﴿وَقَالُوا۟ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾.

(١) شرح الأشموني ٣٩٧/٢.

(٢) شرح الأشموني ٣٩٨/٢.

(٣) سورة الأعراف ٤٣/٧.

وقوله:

سَـمِعْتُ النَّـاسَ يَنْتَجِعُـونَ غَيْثـاً ❁ فَقُلْـتُ لِصَـيْدَحَ: انْتَجِعِـي بِـلَالَا

ـ والمكتوب: نحو قوله: «قرأت على فَصِّه: محمد رسول الله ﷺ» وهي مطّردة.

وحكاية المفرد: ضربان:

١ ـ ضرب بأداة الاستفهام، ويُسَمَّىٰ الاستثبات بأيّ أو بمَن وهو ما تقدَّم.

٢ ـ ضرب بغير أداة، وهو شاذٌّ، كقول بعض العرب، وقد قيل له: هاتان تمرتان: «دَعْنَا من تمرتان»[1].

قال سيبويه[2]: «وسمعت أعرابياً، وسأله رجل، فقال: إنهما قرشيان. فقال: ليسا بقرشيان».

قال: «وسمعتُ عربياً يقول لرجل سأله: أليس قرشاً؟ قال: ليس بقرشياً» حكاية لقوله.

وقال الشَّاطبي: «وهو قليل ضعيف لا يُبْنَىٰ علىٰ مثله قياس».

ـ العلمَ[3]: مفعول بفعل محذوف يُفَسِّره «احكينَّه»، احكيَنَّه: فعل أمر، مؤكَّد بالنون الثقيلة. والهاء: مفعول به تعود إلىٰ العَلَم، من بعد: متعلِّق بـ«احكينَّه»؛ من: مضاف إليه، إن: حرف شرط، عَريت: فعل الشرط، وفاعله ضمير يعود إلىٰ «مَن»، وجواب الشرط محذوف، من عاطف: متعلِّق بـ«عَرِيت»، بها: متعلِّق بـ«اقترن»، وجملة «اقترن» نعت لـ«عاطف».

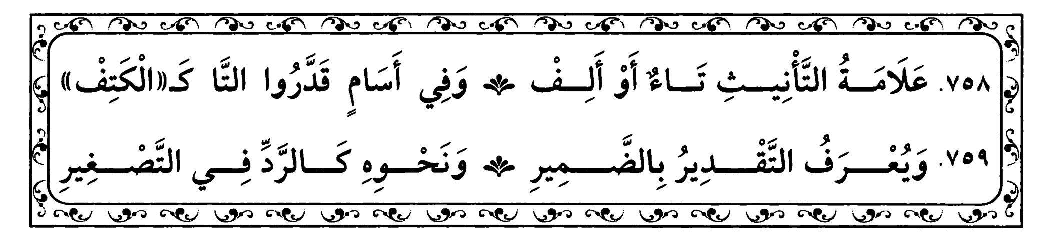
---

(١) انظر المقاصد الشَّافية ٦/٣٨٨، والكتاب ١/٤٠٣.

(٢) الكتاب ٢/٤٠٣.

(٣) إعراب الألفيَّة/١٤٩، وشرح المكودي ٢/٧٦٢.

٦٤ ـ التَّأْنِيثُ



٧٥٨. عَلَامَـةُ التَّأْنِيـثِ تَـاءٌ أَوْ أَلِـفْ ❊ وَفِي أَسَامٍ قَدَّرُوا التَّا كَـ«الْكَتِفْ»

٧٥٩. وَيُعْـرَفُ التَّقْـدِيرُ بِالضَّـمِيرِ ❊ وَنَحْـوِهِ كَـالرَّدِّ فِـي التَّصْـغِيرِ

ـ **التذكير**(١) هو الأصل فلم يفتقر إلىٰ علامة بخلاف التأنيث.

ـ **وللتأنيث عند سيبويه والجمهور علامتان: التاء والألف.**

ـ **وعند الكوفيين** والزَّجَّاج للتأنيث ثلاث علامات: **التاء، والألف، والهمزة** في حمراء.

ـ **وذهب بعضهم** إلىٰ أنَّ الهمزة والألف قبلها علامتا التأنيث معاً.

ـ **وعند الجمهور** أنَّ الهمزة في حمراء وما ماثلها بدل من ألف التأنيث، وأصلها حمراا، فقُلبت الألفُ الثانيةُ همزة، ويختّصان بالأسماء.

ـ **قال الأشموني**: «واعلم أنَّ التاء أكثر وأظهر دلالة من الألف؛ لأنها لا تلتبس

(١) توضيح المقاصد ٥/٣ ـ ٤، وشرح الأشموني ٣٩٨/٢ ـ ٣٩٩، وأوضح المسالك ٢٣٣/٣ ـ ٢٣٤، وشرح ابن عقيل ٩١/٤، وشرح المكودي ٧٦٣/٢ ـ ٧٦٤، وإرشاد السَّالك ١٠٧٩/٢ ـ ١٠٨٢، وشرح ابن النَّاظم/٢٩٤: وكتأنيث نعته وخبره نحو: الكتفُ المشوية لذيذةٌ، ويدُ زيد مبسوطةٌ، وشرح ابن طولون ٢٨٧/٢ ـ ٢٨٨، والمقاصد الشَّافية ٣٤٤/٦ **وقوله: تاء أو ألف ارتضاء لمذهب أهل البصرة في كون العلامة هي التاء لا الهاء؛ فإن الكوفيين يزعمون أنّ أصل التاء هاء، ويعكس البصريون**، وشرح الهواري ٢٠٢/٤ ـ ٢٠٣.

بغيرها، بخلاف الألف، فإنها تلتبس بغيرها، فيحتاج إلىٰ تمييزها بما يأتي ذكره، ولهذا قَدَّمها في الذكر علىٰ الألف».

وإنما قال: «تاء» ولم يقل هاء؛ لأنَّ مذهب البصريين أنَّ التاء هي الأصل. والهاء مبدلة منها في الوقف، وعكس الكوفيون.

ـ وقد تكون التاءُ مقدَّرةً كما في كَتِف، ويد، وعين، وبابه السَّماع، فإن لم يميز نحو: نملة أُنِّث مطلقاً.

ـ **وذكر في البيت الثاني:** ما يُعْرَفُ به التأنيث بالتاء المقدَّرة، وذلك يستدل عليه بما يلي:

ـ **بالضمير العائد علىٰ المؤنَّث نحو**[1]: ﴿ٱلنَّارُ وَعَدَهَا ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾، وقوله[2]: ﴿حَتَّىٰ تَضَعَ ٱلْحَرْبُ أَوْزَارَهَا﴾، وقوله[3]: ﴿وَإِن جَنَحُوا۟ لِلسَّلْمِ فَٱجْنَحْ لَهَا﴾، ونحو: الكتف نهشتُها، والعين كحلتُها.

ـ **وبالإشارة إليها نحو**[4]: ﴿هَٰذِهِۦ جَهَنَّمُ﴾، وذي هند، وتلك كتف، وبثبوتها في التصغير: عُيَيْنَة، أُذَيْنَة، وَكُتَيْفة، ويُدَيَّه، شُميسَة، فُخَيْذة.

ـ **وبالفعل، نحو**[5]: ﴿وَلَمَّا فَصَلَتِ ٱلْعِيرُ﴾.

ـ **وبسقوطها من عدد كقول حميد الأرقط:**

---

(١) سورة الحج ٢٢/٧٢.

(٢) سورة محمد ٤٧/٤.

(٣) سورة الأنفال ٨/٦١.

(٤) سورة يس ٣٦/٦٣.

(٥) سورة يوسف ١٢/٩٤.

أَرْمِـــي عَلَيْهَـا وَهِــيَ فــرع أَجْمَــعُ ❊ وَهِـــي ثَـــلَاثُ أَذْرُعٍ وَإِصــبعُ[1]

ـ وبالوصف: أكلتُ كتفاً مَشْوِيَّةً.

ـ علامةُ[2]: مبتدأ، التأنيثِ: مضاف إليه، تاءٌ: خبر المبتدأ، أو ألف: معطوف على تاء، وفي أسامٍ: متعلّق بـ«قدَّر»، قدَّروا: فعل وفاعل، والضمير للعرب أو للنُّحاة، التا: مفعول به، كالكتف: خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وتلك الأسامي كالكتف.

ـ ويُعْرَفُ: مضارع مبني للمفعول، التقديرُ: نائب عن الفاعل، بالضمير: متعلِّق بـ«يُعْرَف»، ونحوه: معطوف على الضمير، كالردّ: خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك كالردّ، وفي التصغير: متعلِّق بالردِّ.

٧٦٠. وَلَا تَلِـــي فَارِقَـــةً (فَعُـــولَا) ❊ أَصْلاً وَلَا الْـ(مِفْعَالَ) وَالْـ(مِفْعِيلَا)=

٧٦١. =كَـذَاكَ (مِفْعَـلٌ)، وَمَـا تَلِيـهِ ❊ تَـا الْفَـرْقِ مِـنْ ذِي فَشُـذُوذٌ فِيـهِ

٧٦٢. وَمِنْ (فَعِيلٍ) كَـــ«قَتِيلٍ» إِنْ تَبِعْ ❊ مَوْصُـوفَهُ غَالِبــاً التَّـــا تَمْتَنِــعْ

ـ لا تلي التاء مجموعة الأوزان في هذه الأبيات، وهي[3]:

ـ فَعول، مِفْعال، مِفْعِيل، مِفْعَل، وفَعيل: في البيت الثالث.

---

(١) ومنه عند الشَّاطبي: ثلاث أفراس، وست أعين، وثلاث أُتُن، وخمس أعقب: جمع عُقاب.

(٢) إعراب الألفيَّة/١٤٩.

(٣) توضيح المقاصد ٥/٥ ـ ٦، وأوضح المسالك ٣/٢٣٥، وشرح الأشموني ٢/٣٩٩ ـ ٤٠٠، وشرح ابن طولون ٢/٢٨٨ ـ ٢٨٩، وشرح المكودي ٢/٧٦٤ ـ ٧٦٦، وإرشاد السَّالك ٢/١٠٨٢ ـ ١٠٨٥، وشرح ابن عقيل ٤/٩٣، وشرح ابن النَّاظم/٢٩٥، والمقاصد الشَّافية ٦/٣٥٨ وما بعدها، وشرح الهواري ٤/٢٠٣ ـ ٢٠٤.

١ ـ **فَعُول**: بمعنىٰ فاعل، نحو: **صَبُور وشَكُور**، وقوله: أصلاً: لأن بنية فاعل أصل، قال الشارح، وهو ابن النَّاظم: لأنه أكثر من فعول بمعنىٰ مفعول، فهو أصل له.

قال المرادي: «واحترز بذلك عن فَعُول بمعنىٰ مَفْعول لأنه قد تلحقه التاء نحو: أكولة، بمعنىٰ: مأكولة، وركوبة بمعنىٰ مركوبة، وحلوبة بمعنىٰ محلوبة».

٢ ـ **والثَّاني**: **مِفْعَال**، نحو: **مِكْسَال، ومِهْذَار، ومِذْكار، ومِقلات**، يقال: رجل مِعطار وامرأة مِعطار.

٣ ـ **والثَّالث**: **مِفْعِيل**، نحو: **مِعْطير، ومِنطيق**.

٤ ـ **والرَّابع**: **مِفْعَل**، نحو: **مِغْشَم**، وهو الذي لا يثنيه شيء عما يريده.

ـ **قال المكودي**: «ولم يُقَيِّد الثلاثة كما قيَّد الأول؛ لأنها لا تكون أسماء مفاعيل». ومثل هذا عند ابن طولون.

ـ **قال ابن عقيل**: «وما لحقته التاء من هذه الصفات للفرق بين المُذَكَّر والمُؤَنَّث فشاذّ، لا يُقاس عليه، نحو: **عدوّ وعدوة، وميقان وميقانة، ومسكين ومسكينة**». **والميقان من اليقين**.

وقد أشار إلىٰ هذا بقوله:

..... وَمَا تَلِيهِ ❁ تَـا الْفَـرْقِ مِـنْ ذِي فَشُـذُوذٌ فِيـهِ

وسُمع: امرأة مسكين علىٰ القياس، وقد حكاه سيبويه.. وأما قولهم: امرأة عَدُوَّة، فإنما كان حملاً علىٰ ضده، وهو صَديقة.

٥ ـ **وفي البيت الثالث: ذكر الوزن الخامس وهو «فَعيل»**، بمعنىٰ مَفْعول: مثل: **قتيل، وجريح**.

وتمتنع تاء الفرق منه إذا كان صفة، وقد ذكر موصوفها قبلها نحو: **امرأة جريح، وعين كَحِيل، ولحية دَهِين**.

ـ **وقال: كقتيل**: احترازاً من: خصلة حميدة، وصفة ذميمة، فقد لحقته التاء مع استيفاء الشروط واحترز من فعيل بمعنىٰ فاعل، نحو: شريف، وظريف، فإنه تلحقه التاء، واحترز من أن يحذف موصوفه نحو: رأيت قتيلاً وقتيلة، فراراً من اللبس؛ لعدم ذكر الموصوف.

ـ **ولا تلي**[1]: مضارع، وفاعله مستتر يعود إلىٰ التاء، **فارقةً**: حال من فاعل تلي، **فَعُولاً**: مفعول «تلي»، **أَصْلاً**: حال من «فعول»، **ولا المفعال ولا المِفعيلا**، معطوفان علىٰ «فعول».

ـ **كذاك**: خبر مقدَّم، **مِفْعَل**: مبتدأٌ مؤَخَّر، **ما**: موصول مبتدأ أول، **تليه**: فعل وفاعل، **من ذي**: متعلِّق بـ«تليه»، والإشارة بذي إلىٰ الأوزان المتقدِّمة، **فشذوذٌ**: مبتدأ ثان، **فيه**: خبره، والجملة خبر المبتدأ الأول، وهو «ما»، ودخلت الفاء في خبر الموصول لشبهه بالشرط.

ـ **ومِن فَعِيل**: متعلِّق بـ«تمتنع»، **كقتيل**: في موضع الحال من «فعَيل»، **إن**: حرف شرط، **تبع**: فعل الشرط: وجوابه محذوف، **موصوفه**: مفعول: تبع، **غالباً**: حال الضمير في «تبع»، **التا**: مبتدأ، وجملة «تمتنع» خبر «التا».

(١) إعراب الألفيَّة/١٤٩، وشرح المكودي ٢/٧٦٥ ـ ٧٦٦.

٧٦٣. وَأَلِـــفُ التَّأْنِيـــثِ ذَاتُ قَصْــرِ ✤ وَذَاتُ مَـدٍّ نَحْـوُ أُنْثَـى «الْغُـرِّ»

٧٦٤. وَالِاشْـتِهَارُ فِـي مَبَـانِي الْأُولَـى ✤ يُبْدِيـهِ وَزْنُ «أُرَبَـى، وَالطُّـولَى=

٧٦٥. =وَمَرَطَى»، وَوَزْنُ (فَعْلَى) جَمْعَا ✤ أَوْ مَصْدَراً، أَوْ صِفَةً كَـ«شَبْعَى»=

٧٦٦. =وَكَـ«حُبَارَى، سُمَّهَى، سِبَطْرَى، ✤ ذِكْرَى، وَحِثِّيثَى» مَعَ «الْكُفُرَّى»=

٧٦٧. =كَذَاكَ «خُلَّيْطَى» مَعَ «الشُّقَّارَى» ✤ وَاعْـزُ لِغَـيْرِ هَــذِهِ اسْتِنْـدَارَا

ـ ذكر في البيت الأول[1] أنَّ ألف التأنيث هي المقصورة، وأنها أصل الممدودة، وختمه بقوله: أنثى الغُرِّ: وهي الغَرّاء، وهي الألف الممدودة.

ـ وبدأ في البيت الثاني الحديثَ عن مباني الألف الأولى وهي المقصورة،. فذكر في هذه الأبيات اثني عشر وزناً، وهي كما يأتي:

١ ـ فُعَلى: نحو أُرَبى[2]: للدَّاهية، ولم تَرِد إلَّا اسماً.

ومثله: الأُرَبي: حب بَقْل، وأُدَمى: لموضع، وشُعَبَى.

٢ ـ الثَّاني: فُعْلَى، وهو مختصّ بالمقصور، وهو اسم غير مصدر نحو: بُهمى «اسم نَبْت»، ويأتي مصدراً نحو: «رُجْعى».

وصفةً كـ«طُوْلَى» مؤنَّث الأَطْوَل، والطريقة المُثْلَى، والأُخْرَى.

---

(١) توضيح المقاصد ٥/٧ ـ ١٠، وشرح ابن طولون ٢/٢٩٠ ـ ٢٩١، وشرح المكودي ٢/٧٦٦ ـ ٧٦٨، وشرح الهواري ٤/٢٠٥ ـ ٢٠٧، والمقاصد الشَّافية ٦/٣٧٨، وأوضح المسالك ٣/٢٣٦، وشرح الأشموني ٢/٤٠١ ـ ٤٠٥، وإرشاد السَّالك ٢/١٠٨٦ ـ ١٠٩٢، وشرح ابن النَّاظم/٢٩٦ ـ ٢٩٧، وذكر أوزاناً أخرى غير ما ورد في هذه الأبيات، وشرح ابن عقيل ٤/٩٦.

(٢) وذكر ابن القيم أنه أنكر على المصنِّف عدها في المشهورات، وبها بدأ ابن قتيبة.

٣ ـ **الثَّالث**: «فَعَلَىٰ»، ومثال المقصور اسماً: بَرَدىٰ: نهر بدمشق، والصفة: «حَيَدَىٰ» نحو: حمار حَيَدىٰ: أي يحيد عن ظله لنشاطه، ومصدراً نحو: «مَرَطىٰ» من مرطت الناقة، أي: أسرعت.

٤ ـ **الرَّابع: فَعْلَىٰ، جمعاً** نحو: جَرْحَىٰ وصَرْعىٰ، وهَلْكَىٰ، **ومصدراً**: كَدَعْوىٰ. وصفة نحو: شَبْعَىٰ، وغَرْثىٰ، وكَسْلَىٰ. وأَلفه تأتي للتأنيث والإلحاق، ومما فيه وجهان: أَرْطىٰ: شجر يُدْبَغُ به، وعَلْقىٰ: اسم نَبت، وتَتْرَىٰ: نحو جاءوا تترىٰ.

٥ ـ **الخامس: في البيت الرابع: «فُعَالىٰ»**، وهو مختّصٌ بالمقصورة، نحو: حُبَارىٰ، اسم طائر. ومثله: سُمَانىٰ. ولم يجئ صفة إِلَّا جمعاً نحو: سُكَارَىٰ.

٦ ـ **والسَّادس: فُعَّلَىٰ**، نحو: السُّمَّهىٰ: للباطل والكذب. **يُقال: ذهب في السُّمَّهىٰ إذا ذهب في الباطل.**

٧ ـ **السَّابع: فِعَلَّىٰ**، نحو: سِبَطْرىٰ، ودِفَقَّىٰ: لضربين من المشي، والأول مشي فيه تبختر.

٨ ـ **والثَّامن: فِعْلَىٰ**، نحو: ذِكْرىٰ، مصدر ذَكَرَ، قال تعالىٰ[1]: ﴿تَبۡصِرَةٗ وَذِكۡرَىٰ لِكُلِّ عَبۡدٖ مُّنِيبٖ﴾.

قال المرادي: وأطلق في قوله: فِعْلىٰ وكان ينبغي أن يفصِّل كما فَصَّل في فَعْلَىٰ، وذلك لأن فِعْلىٰ بكسر الفاء إنْ كان مصدراً نحو ذِكرىٰ، أو جمعاً نحو: حِجْلىٰ، أو ظِرْبىٰ [الأول: لطائر، والثاني لدويبة تشبه الهرة] ولا ثالث لهما، وألفه للتأنيث...».

٩ ـ **التَّاسع: فِعِّيلىٰ**، نحو: حِثِّيثىٰ، وهجِّيرىٰ[2]: الأول من الحَثِّ، والثَّاني:

(١) سورة ق ٥٠/٨.

(٢) من حديث عمر «ما له هجيرىٰ غيرها» أي: عادة. وقوله: «لو أطقتُ الأذان مع الخِلِّيفىٰ لأذنت»،=

من الدَّأْب والعادة. ولم يجئ إلَّا مصدراً.

١٠ ـ **العاشر: فُعُـلَّىٰ**، نحو: كُفُـرَّىٰ: وهو وعاء الطلع، بفتح الفاء وضَمِّها.

١١ ـ **وفي البيت الخامس: الوزن الحادي عشر:**

فُعَّيْلَىٰ: نحو: خُلَّيطىٰ: للاختلاط، يقال: وقعوا في الخُلَّيْطىٰ، أي: اختلط عليهم أمرهم.

١٢ ـ **الوزن الثاني عشر: فُعَّالىٰ**: وهو مختصٌّ بالمقصورة، نحو: شُقَّارىٰ: وهو اسم نبت. ومثله: الحُوَّارىٰ: للدقيق المعروف، والخُبّازَىٰ: اسم نبت، وخُضَّارىٰ: اسم لطائر.

ـ **وقوله في البيت الخامس: واعزُ لغير هذه استِنْدارا**. يعني أنّ ما لم يذكره هنا من أبنية ألف التأنيث المقصور مُسْتَنْدَرٌ، قال المرادي: «وفيه نظر».

ـ **قال الشَّاطبي**: «هذه جملة الأبنية التي أشار إليها النَّاظم، وقيَّدها بالشهرة، وكثرة الاستعمال بقوله: «**والاشتهار في مباني الأولىٰ**» إلىٰ آخره، ثم نصَّ علىٰ أنّ ما عدا هذه الأبنية نادر في الأبنية المختصَّة بالتأنيث، فقال: «**واعْزُ لغير هذه استندارا**»، أي: انسب لغير هذه الأبنية الاستندار والقلّة، ولم يذهب إلىٰ ذكرها علىٰ التفصيل لقلَّة استعمالها، **ولكونها في عدم الفائدة الكليَّة كنقل اللغة الذي لا يذهب إليه النحوي من حيث هو نحوي**.

إعراب الأبيات[1]:

ـ **الأول: وألف التأنيث...**

= أي: أعمال الخلافة الكثيرة، انظر النهاية في غريب الحديث والأثر واللسان والتاج: هجر، خلف. وانظر كتابي المستقصىٰ ٤٣٣/١ ـ ٤٣٤ «مصادر المبالغة».

(١) إعراب الألفيَّة/١٤٩، والمقاصد الشَّافية/٣٨٠.

أَلفُ: مبتدأ، التأنيثِ: مضافٌ إليه، ذاتُ: خبر المبتدأ، قَصرٍ: مضاف إليه وذاتُ مدٍّ: معطوف علىٰ ذات قصر، نحو: خبر لمبتدأ محذوف، أنثىٰ: مضاف إليه، والغُرّ: جمع غَرَّاء، مجرور بإضافة «أنثىٰ» إليه.

ـ الثاني: والاشتهار في مباني الأولىٰ...

والاشتهارُ: مبتدأ، في مباني: متعلِّق بالاشتهار، الأولىٰ: مضاف إليه، يبديه: فعل ومفعول، وزنُ: فاعل، والجملة خبر المبتدأ، أُرَبَىٰ: مضاف إليه، والطُّوْلَىٰ: معطوف علىٰ «أُرَبىٰ».

ـ الثالث: ومَرَطىٰ...

ومَرَطىٰ: معطوف علىٰ «أُرَبىٰ»، وزنُ: معطوف علىٰ «وزن فَعْلىٰ»، فَعْلَىٰ: مضاف إليه، جمعاً: حالٌ من فَعْلىٰ، أو مصدراً أو صفة: معطوفان علىٰ «جمعاً»، كشَبْعىٰ، خبر لمبتدأ محذوف، تقديره وتلك الصِّفة كشَبْعَىٰ، أو نعت لصفة.

ـ الرَّابع: وكحُبَارىٰ...

وكحُبارىٰ، سُمَّهىٰ، سِبَطْرىٰ، ذِكْرَىٰ، وحِثّيثَي: هذه الأربعة معطوفة علىٰ «حُبارىٰ» بإسقاط العاطف ما عدا «حِثّيثىٰ»، مع: في موضع الحال مما ذكر قبله. الكُفُرَّىٰ: مضاف إليه.

ـ الخامس: كذاك خُلَّيْطىٰ...

كذاك: خبر مقدَّم، خُلَّيْطَىٰ: مبتدأ مُؤَخَّر، مع: حال مما قبله، الشُّقَّارىٰ: مضاف إليه، واعزُ: فعل أمر بمعنىٰ «انْسب»، لغير: متعلِّق بما قبله، هذه: مضاف إليه، استندارا: مفعول به.

٧٦٨. لِمَـدِّهَا: (فَعْـلَاءُ) (أَفْعِـلَاءُ) ❊ مُثَلَّـثَ الْعَـيْنِ وَ(فَعْلَـلَاءُ)

٧٦٩. ثُـمَّ (فِعَـالَا) (فُعْلُـلَا) (فَـاعُولَا) ❊ وَ(فَـاعِلَاءُ) (فِعْلِيَـا) (مَفْعُـولَا)

٧٧٠. وَمُطْلَـقَ الْعَـيْنِ (فَعَـالَا)، وَكَـذَا ❊ مُطْلَـقَ فَـاءٍ (فَعَـلَاءُ) أُخِـذَا

ـ شرع في هذه الأبيات في ذكر أبنية الممدود مقتصراً على الأوزان المشهورة، كما فعل من قبل في الأوزان المشهورة في الألف المقصورة، وجملةُ ما ذكره سبعةَ عشرَ وزناً[(١)]:

١ ـ الأول: فَعْلَاء: مثل: صَحْراء، وهو اسم، ورَغْباء: وهو مصدر، وطَرْفاء: وهو جمع في المعنى وهو شجرة. وصفة أُنثى أَفْعَل: كحمراء، أو غيره، كديمة هَطْلاء: المطر المتتابع، وامرأة حَسْناء، وداهية دَهْيَاء.

٢ ـ ٤ ـ الثاني والثالث والرابع: أَفْعِلاء، وهو مثلَّث العَيْن، مثل اليوم الرابع من أيام الأسبوع: أربَعاء، أربِعاء، أربُعاء، بفتح الباء وكسرها وضمِّها. وأَفْعَلاء: بفتح العَين مشترك وهو في الجمع كثير نحو: أولِياء وأَصْفِياء وأنبِياء، أصدِقاء.

٥ ـ الخامس: فَعْلَلَاء: مثل: عَقْرباء، وحَرْمَلاء، لمكانين، ذكرهما سيبويه، ولا يكون هذا الوزن إلَّا اسماً، ومثله: كَرْبَلاء، المكان المعروف.

٦ ـ السَّادس: فِعالاء: وهو مختص بالممدود، ومثاله: قِصاصَاء، من القصاص، حكاه ابن دريد، ولا يحفظ غيره.

---

(١) توضيح المقاصد ٥/١٠ ـ ١٣، وأوضح المسالك ٣/٢٣٨، وشرح الأشموني ٢/٤٠٥ ـ ٤٠٦، وشرح ابن النَّاظم/٢٩٧، والمقاصد الشَّافية ٦/٣٩٤، وشرح الهواري ٤/٢٠٧ ـ ٢٠٩، وشرح ابن طولون ٢/٢٩٢ ـ ٢٩٣، وشرح المكودي ٢/٧٦٩ ـ ٧٧١.

٧ ـ **السَّابع: فُعْلُلاء**: نحو: قعد القُرْفُصاء، ولم يجئ إلَّا اسماً، وهو قليل، وحكىٰ ابن القطاع: قعد القُرْفُصَىٰ، بالقصر.

٨ ـ **الثَّامن: فَاعُولاء**: نحو: عاشوراء: اليوم المعروف، وهو قليل في الكلام، ومثله: تاسوعاء.

٩ ـ **التاسع: فاعِلاء**، نحو: قاصِعَاء، وهو مختصٌّ بالممدودة، وهو لأحد جحرة اليربوع، ومثله: نافِقاء.

١٠ ـ **العاشر: فِعْلِيَاء**: نحو: كِبْرياء، وهو مختص بالممدودة. والجِرْبِيَاء لريح الشمال.

١١ ـ **الحادي عشر**: مَفْعُولاء: نحو: مَشْيُوخاء، أي: جماعة الشيوخ. مختص، بالممدودة والمبغولاء، والمتيوساء، والمَصْغوراء، ومَعْلوجاء.

١٢ ـ **الثاني عشر: فَعَالَاء**: نحو: بَرَاساء، يُقال: ما أدري أيّ البراساء هو، أيْ: أيّ الناس هو. وبَرَاكاء: بمعنىٰ البروك: وشدة القتال.

١٣ ـ **الثالث عشر: فَعيلاء**: نحو: كثيراء، ومثال المقصور منه: كثيرىٰ، وذكر ابن هشام: قِرِيثاء وكَرِيثاء، نوعان من البُسْر.

١٤ ـ **الرَّابع عشر: فَعُولاء**: نحو: دَبُوقاء «اسم للعذرة»، وحروراء: اسم موضع تُنْسَبُ إليه الحروريّة.

وقد أشار إلىٰ الأوزان الثلاثة الأخيرة بقوله: **ومطلق العين فَعَالَا**، ويعني بالإطلاق التحريك بالفتح مع الألف، وبالضم مع الواو، وبالكسر مع الياء.

١٥ ـ **الخامس عشر: فَعْلاء**: نحو: جَنَقاء: اسم موضع، وخَفَقاء، وَقَرَماء.

١٦ ـ **السَّادس عشر: فِعَلاء**: نحو: سِيَراء، وهو ثوب مُخَطَّط يعمل من القَزِّ، وخِيَلاء لغة في الخُيلاء.

١٧ ـ **السَّابع عشر: فُعَلاء**: نحو: عُشَراء: للناقة المرضع، ونُفَساء، وخُيَلاء، وقد أشار إلىٰ هذه الثلاثة بقوله:

وكذا ❁ مُطْلَـــقَ فَـــاءٍ فَعَـــلَاءُ أُخِـــذَا

ـ لمدِّها[1]: خبر مقدَّم، والضمير يعود إلىٰ ألف التأنيث، فَعْلاء: مبتدأ مؤخَّر، أَفْعِلاء: معطوف علىٰ «فعلاء»، مثلثَ: حال من أفعلاء، العين: مضاف إليه، وفَعْللاء: معطوف علىٰ أفعِلاء.

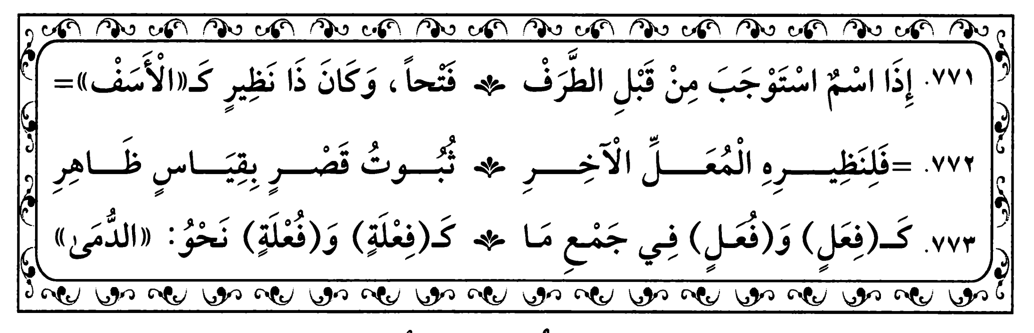
ـ ثم فِعالا: معطوف علىٰ أَفْعِلاء، وَفُعْلُلَا: معطوف علىٰ «أَفْعِلاء»، وفاعولا: معطوف علىٰ ما قبله، وفاعِلاء، وفعلياء، ومفعولاء: معطوفة علىٰ ما قبلها.

ـ ومطلق العين: حال من «فِعالا»، فِعالا: معطوف علىٰ ما قبله، وفي بعض النسخ مطلقُ: خبر مقدَّم وفعالا: مبتدأ مؤخَّر، والأول أقعد، وكذا: متعلِّق بـ«أُخذا»، ومطلقَ: حال من الضمير المستتر في «أُخذ»، وفعلاء: مبتدأ، أُخذا: خبره.



(١) إعراب الألفيَّة/١٥٠، وشرح المكودي ٢/٧٧١.

٦٥ ـ المَقْصُورُ وَالْمَمْدُودُ


٧٧١. إِذَا اسْمٌ اسْتَوْجَبَ مِنْ قَبْلِ الطَّرَفْ ❊ فَتْحاً، وَكَانَ ذَا نَظِيرٍ كَـ«الْأَسَفْ»=
٧٧٢. =فَلِنَظِيرِهِ الْمُعَلِّ الْآخِرِ ❊ ثُبُوتُ قَصْرٍ بِقِيَاسٍ ظَاهِرِ
٧٧٣. كَـ(فِعَلٍ) وَ(فُعَلٍ) فِي جَمْعِ مَا ❊ كَـ(فِعْلَةٍ) وَ(فُعْلَةٍ) نَحْوُ: «الدُّمَىٰ»

ـ المقصور: هو الاسم الذي حرفُ إعرابه ألفٌ لازمة.

ـ والممدود: هو الذي حرف إعرابه همزةٌ قبلها ألفٌ زائدة.

وكلاهما قياسي، وهو وظيفة النحوي، وسماعي وهو وظيفة اللغوي.

وأشار إلىٰ المقصور القياسي بالبيتين: الأول والثاني.

والقصر والمدُّ لا يكونان إلَّا في المعتلِّ الآخر، فكلّ اسم معتلّ الآخر له نظير من الصحيح يَطّردُ فيه فتحُ ما قبل آخره، فهو مقصور نحو قولك:

جَوِي: جَوَىٰ، ونظيره من الصحيح: أَسِفَ أَسَفاً، و يَطَّرد فتح ما قبل آخره؛ لأن فَعِل اللازم قياس مصدره فَعَل.

ـ قال المرادي[1]: فقوله: إذا اسمٌ: يعني من الصحيح

(١) توضيح المقاصد ٥/١٤ ـ ١٥، وشرح الأشموني ٢/٤٠٧ ـ ٤٠٨، وأوضح المسالك ٣/٢٤٠ ـ ٢٤١، وشرح ابن عقيل ٤/١٠٠، وشرح المكودي ٢/٧٧٢ ـ ٧٧٣، وشرح ابن طولون ٢/٢٩٤=

ـ وقوله: **كان ذا نظير**: يعني من المعتلِّ.

ـ وقوله: **كالأَسَف**: مثال للصحيح الذي اسْتَوْجَبَ الفتحَ قبلَ الطَّرف.

ـ **وأتىٰ في البيت الثالث بمثالين:**

ـ **فِعَل**: بكسر الفاء، وفتح العين.

ـ **فُعَل**: بضم الفاء، وفتح العين.

وهما جمعان: لـ«فِعْلَة وفُعْلَة»، مقصوران قياساً.

ـ **مثال فِعَل جمع فِعْلَة**، نحو: مِرْيَة ومِرَىٰ، ولِحْيَة ولِحَىٰ، وفِرْيَة وَفِرَىٰ. ونظيره من الصحيح: قِرْبه: وقِرَب.

ـ **ومثال فُعَل: جمع فُعْلَة**، نحو: دُمْيَة ودُمَىٰ، ومُدْية ومُدَىٰ، ونظيره من الصحيح: قُرْبَة جمع قُرَب، وغُرْفَة وغُرَف، وحُجَّة وَحُجَج.

ـ **قال ابن هشام**: «ومنها اسم مفعول ما زاد علىٰ الثلاثة نحو: مُعْطَىٰ ومُسْتَدْعَىٰ، فإنّ نظيره مُكْرَم، ومُسْتَخْرَج، ومثله عند الشاطبي وغيره.

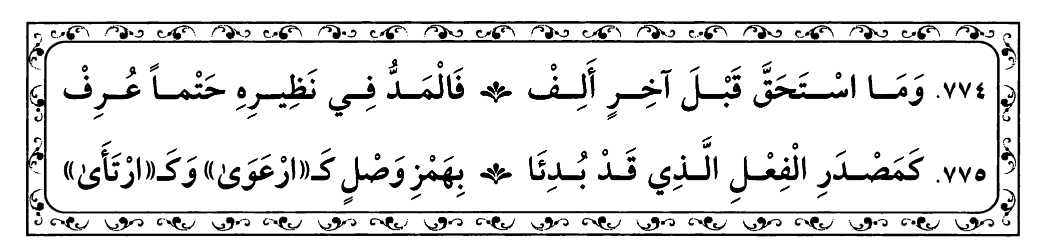
ـ إذا[1]: ظرفٌ تضمَّن مَعنىٰ الشرط، اسمُ: فاعل بفعلٍ محذوف يفسِّره استوجب، استوجب: فعل ماض، وفاعله مُسْتتر، من قبل: متعلِّق بـ«اسْتوجب»، الطَّرف: مضاف إليه، فتحاً: مفعول «استوجَبَ»، كان: ماض ناقص، واسمه مُسْتتر فيه. ذا: خبر، نظير: مضاف إليه، والجملة حالية من فاعل «استوجب»، كالأَسَف: خبر مبتدأ محذوف، أي: وذلك كالأَسف.

= ـ ٢٩٥، وشرح ابن النَّاظم/٢٩٨، وإرشاد السَّالك ٢/١٠٩٦ ـ ١٠٩٧، والمقاصد الشَّافية ٦/٤٠٣، وشرح الهواري ٤/٢١٠ ـ ٢١١.

(١) إعراب الألفيَّة/١٥٠ ـ ١٥١، وشرح المكودي ٢/٧٧٢.

ـ فَلِنظيره: خبرٌ مقدَّم، المُعَلِّ: نعت «نظير»، الآخر: مضاف إليه، ثبوت: مبتدأ مؤخَّر، قصرٍ: مضاف إليه، وجملة المبتدأ والخبر جواب «إذا»، بقياس: متعلِّق بـ«ثبوت»، ظاهر: نعت «قياس».

كفِـعَل: خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك كَفِعَل، وفُعَل: معطوف على فِعَل، في جمع: في موضع الحال من «فِعَل وفُعَل»، ما: مضاف إليه، كفِعْلَةٍ: صلة «ما» وفُعلة: معطوف على فِعَلَة، نحو: خبر مبتدأ محذوف، أو منصوب بفعل محذوف، الدُّمَى: مضاف إليه.



٧٧٤. وَمَا اسْتَحَقَّ قَبْلَ آخِرٍ أَلِفْ ✿ فَالْمَدُّ فِي نَظِيرِهِ حَتْماً عُرِفْ

٧٧٥. كَمَصْدَرِ الْفِعْلِ الَّذِي قَدْ بُدِئَا ✿ بِهَمْزِ وَصْلٍ كَـ«ارْعَوَى» وَكَـ«ارْتَأَى»

ـ شرع في **بيان الاسم الممدود**[1]، ويعني بالبيت الأول أنَّ الاسم الصحيح إذا استحق زيادة الألف قبل آخره، فإن نظيره **واجب المدِّ قياساً**.

وعلى هذا فالممدود المقيس إذا كان معتلاً آخره له نظير من الصحيح يَطَّرد زيادة الألف قبل آخره.

ـ وقوله: استحقّ، يعني في القياس سواء لزم ذلك كمصدر ما أوله همزة وصل كما سيأتي في البيت الثاني، أو غلب ولم يلزم.

ـ **قال المرادي**: «كمفعال، نحو: مِهْداء، فإن نظيره من الصحيح مِهْذَار...».

---

(١) توضيح المقاصد ٥/١٥ ـ ١٦، وشرح ابن عقيل ٤/١٠١، وشرح الأشموني ٢/٤٠٩، وشرح ابن طولون ٢/٢٩٥، وشرح المكودي ٢/٧٧٣، والمقاصد الشّافية ٦/٤١٣، وشرح ابن النّاظم/٢٩٨، وإرشاد السّالك ٢/١٠٩٨ ـ ١٠٩٩.

ـ وذكر في البيت الثاني أنَّ هذا مما يجب مَدُّه قياساً ؛ لأن نظيره من الصحيح تجب فيه زيادة ألف قبل آخره ، تقول:

ـ ارعوىٰ ارعواءً ، وارتأىٰ ارتياءً ، أعطىٰ إعطاء ، استقصىٰ استقصاءَ.

ـ لأن نظيرها: احمرار ، واقتدار ، وإكرام ، واكتساب ، واستخراج.

ـ قال ابن النَّاظم: وكذا مصدر فعل دالّاً علىٰ صوت أو مرض كالرُّغاء والثُّغاء ، نظيره من الصحيح الصُّراخ والدُّوار.

ـ وما[1]: مبتدأ ، استحقَّ: صلة الموصول ، قبل: ظرف متعلّق بما قبله ، آخر: مضاف إليه ، ألف: مفعول «استحقَّ» ، فالمدُّ: مبتدأ ، في نظيره: متعلِّق بـ«عُرِف» ، حَتْماً: حال من الضمير في «عُرِف» ، جملة عُرِف: خبر المبتدأ. والمبتدأ وخبره: خبر «ما».

ـ كمصدر: خبر لمبتدأ محذوف ، وذلك كمصدر ، الفعل: مضاف إليه ، الذي: نعت للفعل ، جملة: قد بُدئا: صلة الذي ، بهمز: متعلِّق بـ«بُدِئا» ، وصل: مضاف إليه: كارعوىٰ: خبر لمبتدأ محذوف ، وذلك كارعوىٰ ، وكارتأىٰ: معطوف علىٰ ما قبله.

٧٧٦. وَالْعَادِمُ النَّظِيرِ ذَا قَصْرٍ وَذَا ۞ مَدٍّ بِنَقْلٍ كَـ«الْحِجَا» وَكَـ«الْحِذَا»

ـ قال الشَّاطبي[2]: «يعني أنَّ ما كان من المقصور أو الممدود عادماً للنظير لم يطَّرد في بابه ، ولا كَثُر كثرة تقضي له بالقياس ، فهو مُستند إلىٰ النقل ، ومُتلقَّىٰ من السّماع ، موضعه كتب أهل اللغة ، لا مَدْخل للنحو فيه».

---

(١) إعراب الألفيَّة/١٥١ ، وشرح المكودي ٢/٧٧٣.

(٢) المقاصد الشَّافية ٦/٤١٩ ، وشرح المرادي ٥/١٦ ، وشرح ابن النَّاظم/٢٩٨ ، وشرح الأشموني ٢/٤١١ ، وشرح ابن عقيل ٤/١٠٢ ، وشرح المكودي ٢/٧٧٤.

ـ **وقال ابن طولون**: «يعني أنَّ ما كان من المعتل الآخر، ولا نظير له من الآحاد يَطَّرد فتح ما قبل آخره، فهو مقصور سماعاً، وما كان قبل آخره همزة قبلها ألف، ولم يَطَّرد في نظيره زيادة ألف قبل آخره فهو أيضاً ممدود سماعاً».

ـ ومثَّل للمقصور سماعاً بـ«الحجا» وهو العقل، ومن ذلك: الثَّرىٰ والسَّنا.

ـ ومَثَّل للممدود سماعاً بـ«الحذاء» وهو النعل، ومن ذلك: الفتاء والسَّناء والثراء.

ـ **قال المرادي**: «**وقد صنَّف الناس في ذلك كُتُباً فلا نطوِّل بكثرة الأمثلة**».

ـ **قال الشَّاطبي**: «وإنما قصره لضرورة الوزن».

ـ والعادمُ[1]: مبتدأ، النظيرِ: مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل إلىٰ مفعوله، ذا قصر وذا مَدّ: حالان من الضمير في «بنقل»، كالحجا: خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك كالحجا، والحذا: معطوف علىٰ ما قبل.

٧٧٧. وَقَصْرُ ذِي الْمَدِّ اضْطِرَاراً مُجْمَعُ ✽ عَلَيْـهِ، وَالْعَكْـسُ بِخُلْـفٍ يَقَـعُ

ـ **ذكر الشَّاطبي**[2] أنَّ هذه المسألة من «لواحق باب المقصور والممدود»، وهي: **هل يجوز قصر الممدود ومَدَّ المقصور أم لا؟**

ـ أمّا في الكلام المنثور فهذا لا يكون، لأن ما يُقاس في الكلام لا يكون مأخوذ القياس إلَّا من الكلام، ومثل هذا لم يأت إلَّا في الشعر، فلا يُنقل إلىٰ الكلام، وهذا

---

(١) إعراب الألفيَّة/١٥١، وشرح المكودي ٢/٧٧٤.

(٢) المقاصد الشَّافية ٦/٤٢٠ ـ ٤٢١، وتوضيح المقاصد ٥/١٦ ـ ١٩، وشرح ابن طولون ٢/٢٩٦، وشرح الأشموني ٢/٤١٣، وشرح ابن النَّاظم/٢٩٨، وأوضح المسالك ٣/٢٤٤، وشرح المكودي ٢/٧٧٤ ـ ٧٧٥، وشرح ابن عقيل ٤/١٠٢ ـ ١٠٣.

ما لا خلاف فيه، فلذلك قال: «**وَقَصْرُ ذِي الْمَدِّ اضْطِرَاراً مُجْمَعُ**» فقيَّده بحال الضرورة، وهو في الشعر لا في الكلام.

ـ وعند المرادي: **قصر الممدود للضرورة** يشبه صَرْفَ ما لا ينصرف؛ فلذلك أجمع على جوازه، ومَدّ المقصور شبيه بمنع ما يستحق الصَّرْف؛ فلذلك اختُلِفَ فيه:

ـ منعه جمهور البصريين مُطلقاً.

ـ وأجازه جمهور الكوفيين مُطلقاً.

ـ وفصَّل الفرّاء، فأجاز مَدَّ ما لا موجب لقصره كالغِنَىٰ، ومَنَعَ مَدَّ ما له مُوْجِب قصْرٍ كَسَكْرَىٰ، والظاهر جوازه لوروده، ومن ذلك قول أعرابي:

يَـا لَـكَ مِـنْ تمـر ومـن شيشـاء ❊ ينشـب فـي المِسـعَل واللِّهـاء

ـ وممن وافق الكوفيين علىٰ ذلك ابن ولاد وابن خروف.

ـ ومن ذلك قراءة طلحة[1]: ﴿يَكَادُ سَنَاءُ بَرْقِهِۦ﴾ بالمدّ. وقوله:

سَـيُغْنِينِي الَّـذِي أَغْنَـاكَ عَنِّـي ❊ فَـلَا فَقْـر يَـدُوْمُ وَلَا غنَـاء

ـ وقصرُ[2]: مبتدأ، ذي: مضاف إليه، المدِّ: مضافٌ إليه، اضطراراً: مفعول له، مجمعُ: خبر المبتدأ، عليه: نائب عن الفاعل، والعكسُ: مبتدأ، بخُلفٍ: متعلِّق بـ«يقع»، وجملة «يقع» خبر المبتدأ.

❊ ❊ ❊

(١) سورة النور ٤٣/٢٤، وانظر معجم القراءات ٢٨٤/٦ فهي قراءة طلحة بن مصرف ويحيىٰ بن وثاب.
(٢) إعراب الألفيَّة/١٥١، وشرح المكودي ٧٧٥/٢.

٦٦ ـ كَيْفِيَّةُ تَثْنِيَةِ الْمَقْصُورِ وَالْمَمْدُودِ، وَجَمْعِهِمَا تَصْحِيحاً

٧٧٨. آخِرَ مَقْصُورٍ تُثَنِّي اجْعَلْهُ (يَا) ❊ إِنْ كَانَ عَنْ ثَلَاثَةٍ مُرْتَقِيَا

٧٧٩. كَذَا الَّذِي الْيَا أَصْلُهُ نَحْوُ: «الْفَتَىٰ» ❊ وَالْجَامِدُ الَّذِي أُمِيلَ كَـ«مَتَىٰ»

٧٨٠. فِي غَيْرِ ذَا تُقْلَبُ وَاواً الْأَلِفْ ❊ وَأَوْلِهَا مَا كَانَ قَبْلُ قَدْ أُلِفْ

❊ **الاسم القابل للتثنية علىٰ خمسة أنواع**[1]:

ـ **أحدها**: الصحيح، نحو: رجل وامرأة.

ـ **الثَّاني**: المُنَزَّل منزلة الصحيح، نحو: ظَبْي ودَلْو.

ـ **الثَّالث**: المعتلّ المنقوص: كالقاضي.

ـ وهذه الأنواع الثلاثة لا تُغَيَّر في التثنية، تقول: **رَجُلان، امرأتان، ظَبْيان، دَلْوان، القاضِيان**.

ـ **الرَّابع**: المعتلُّ المقصور، وهو ما أشار إليه في الأبيات الثلاثة وهو نوعان:

١ ـ ما يجبُ قلبُ ألفه ياء، وذلك في ثلاث مسائل:

---

(١) أوضح المسالك ٣/٢٤٦ ـ ٢٤٧، وشرح المكودي ٢/٧٧٦ ـ ٧٧٧، وشرح ابن عقيل ٤/١٠٥ ـ ١٠٦، وشرح ابن النَّاظم/٢٩٩، وشرح ابن طولون ٢/٢٩٧ ـ ٢٩٩، وتوضيح المقاصد ٥/٢٠ ـ ٢١، وشرح الأشموني ٢/٤١٤ ـ ٤١٦، والمقاصد الشَّافية ٦/٤٢٩ وما بعدها، وشرح الهواري ٤/٢١٤ ـ ٢١٥، وإرشاد السَّالك ٢/١١٠٦ ـ ١١٠٧، ١١٠٨.

إحداها: أن تتجاوز ألفه ثلاثة أحرف: **حُبْلى**: **حُبْلَيان**، **مَلْهَى**: **مَلْهَيَان**، **مُسْتَقْصَى**: **مُسْتَقْصَيان**، **مُنْتَمى**: منتميان.

فالألف فيما تقدَّم: رابعة، وخامسة وسادسة، وقُلبت ياءً في جميع ذلك، ولا تنظر إلى أصلها.

والثانية: أن تكون الألفُ فيه ثالثة مبدلة من ياء كـ«فتى»، **تقول**: **فَتَيان**، **رَحَيان**، قال تعالى[١]: ﴿وَدَخَلَ مَعَهُ ٱلسِّجْنَ فَتَيَانِ﴾.

والألف الثالثة: أن تكون مجهولة الأصل، وأُمِيْلَت، تقول في «متى» علماً: في التثنية متيان، بلى: **بَلَيان**.

٢ ـ **النوع الثاني**: أن تكون الألف ثالثةً مبدلةً من واو، وفي هذه الحالة تقلب الألف واواً نحو[٢]: **عَصَا**: **عَصَوان**، **قَفَا**: **قَفَوان**، **مَنَا**: **مَنَوَان**.

ـ أو كانت مجهولة الأصل ولم تُمل نحو: «إلى» علماً، فتقول: **إِلَوان**، **وإِذا**: **إِذَوَان**، **ولَدَى**: **لَدَوان**، **عَلَى**: **عَلَوان**، وهذا مذهب سيبويه وبه جزم هنا.

ـ وقوله: **وَأَوْلِهَا مَا كَانَ قَبْلُ قَدْ أُلِفْ**:

أي: أَوْلِ هذه الأحرف المنقلبة عن الألف الذي قد أُلِف قبلُ، يعني علامة التثنية، وهي: ألف ونون في الرفع، وياء ونون في النصب والجرِّ.

ـ آخر[٣]: منصوب على المفعولية بفعل محذوف يفسِّره: اجْعله، مقصورٍ:

---

(١) سورة يوسف ١٢/٣٦.

(٢) **وشذَّ قولهم**: **رِضَا**: **رضيان بالياء مع أنه من الرِّضْوان، وحكاية الكسائي، وعن الجوهري أنّ الكسائي سمع**: **رِضَوان. ويأتي الحديث عنه.**

(٣) إعراب الألفيَّة/١٥١ ـ ١٥٢، والمقاصد الشَّافية ٦/٤٤٠، وشرح المكودي ٢/٧٧٨.

مضاف إليه، تثنّي: مضارع، والجملة: نعت «مقصور»، اجْعله: فعل وفاعل ومفعول، يا: المفعول الثاني، إنْ: شرط، كان: فعل الشرط، واسمه مستتر، عن ثلاثة: متعلّق بمرتقيا: ومرتقيا: خبر.

ـ كذا: خبر مقدَّم، الذي مبتدأ مؤخَّر، اليا: مبتدأ، أصله: خبره، وبالعكس، وجملة المبتدأ والخبر صلة «الذي»، نحو: خبر مبتدأ محذوف، أو منصوب بفعل محذوف، جملة معترضة بين العاطفين، الفتىٰ: مضاف إليه، والجامد: معطوف علىٰ «الذي»، الذي: نعت الجامد، أُمِيْلَ: صلة «الذي»، كـ«متىٰ»: خبر مبتدأ محذوف، أي: وذلك كـ«متىٰ».

ـ في غير: متعلِّق بـ«تُقْلَبُ»، ذا: مضاف إليه، تُقْلَبُ: مضارع مبني للمفعول، واواً: مفعوله الثاني، الألفُ: مفعوله الأول، وهو نائب عن الفاعل. أَوْلِها: فعل أمر، ها: مفعوله الأول، ما: مفعوله الثاني، كان: ماض ناقص، قبلُ: متعلِّق بـ«أُلِف»، أُلِف: خبر «كان». وجملة «كان» صلة.

٧٨١. وَمَـا كَـ«صَحْرَاءَ» بِـوَاوٍ ثُنِّيَـا، ❁ وَنَحْوُ: «عِلْبَاءٍ، كِسَـاءٍ، وَحَيَا»=

٧٨٢. =بِـوَاوٍ اوْ هَمْـزٍ، وَغَيْـرَ مَـا ذُكِـرْ ❁ صَحِّحْ، وَمَا شَـذَّ عَلَىٰ نَقْلٍ قُصِـرْ

ـ انتقل الناظم هنا إلىٰ الحديث عن الممدود[1]:

ـ وفي صدر الأول: وَمَا كَـ«صَحْرَاءَ» بِوَاوٍ ثُنِّيَا: يعني أنَّ الهمزة فيه إذا كانت

(١) توضيح المقاصد ٥/٢٢ ـ ٢٤، وشرح ابن طولون ٢/٢٩٩ ـ ٣٠٠، وأوضح المسالك ٣/٢٤٨، وشرح المكودي ٢/٧٧٨ ـ ٧٧٩، وشرح ابن النَّاظم/٢٩٩، وشرح ابن عقيل ٤/١٠٧، والمقاصد الشَّافية ٦/٤٤١ ـ ٤٥١.

للتأنيث نحو: صحراء: صحراوان، حمراء: حمراوان، وغَرَّاء: غَرَّاوان، عمياء: عمياوان، قُلبت واواً في التثنية، وشذَّ «حمرايان» بقلب الهمزة ياءً، و«عاشوران» بحذف الألف والهمزة وتثنية: عاشور.

ـ وقوله: وَنَحْوُ: «عِلْبَاءٍ، كِسَاءٍ، وَحَيَا» / بِوَاوٍ اوْ هَمْزٍ...

يعني أنه يجوز قلب الهمزة واواً، وإبقاؤها على حالها فيما يأتي:

١ ـ إذا كانت للإلحاق، نحو: عِلْباء [عَصَب العُنق]: علباءان، علباوان، ومثله: قوباء: قوباءان قوباوان، والقلب في ذي الإلحاق أَجْوَدُ.

٢ ـ وكذا المنقلبة عن واو أو ياء: كساء: أصله كساو، وحياء: أصله: حياي، تقول: كساء: كساءان، كساوان، وحياء: حَيَاءان، وَحَيَاوَان.

ـ وقوله: وَغَيْرَ مَا ذُكِرْ / صَحِّحْ...

يعني به ما تبقى من أنواع الممدود، وهو ما كانت همزته أصلية، نحو: قُرَّاء، وُضَّاء، وتقول فيهما: قُرَّاءان، وُضَّاءان. فتبقى الهمزة على حالها، ويُضاف بعدها علامة التثنية.

ـ قال ابن النَّاظم: «وربما قيل: قرّاوان».

ـ وقوله: وَمَا شَذَّ عَلَى نَقْلٍ قُصِرْ: فنتعرض فيه لما شذّ من المقصور، ونتبعه بما شذّ من الممدود، كما فعل المرادي.

* ومما شذَّ من المقصور في التثنية:

١ ـ رضا: أصل الألف واو، وقالوا في التثنية: رِضَيَان، والقياس: رِضَوَان.

٢ ـ ومِذْرَوَان: في التثنية، وهما طرفا الألية، والقياس: مِذْرَيَان.

٣ ـ وحذف ألف المقصور: خامسة: **خَوْزَلَىٰ: خَوْزَلَان**، ولَا يُقَاس علىٰ ذلك خلافاً للكوفيين ومثله: **قهقرىٰ: قهقران**.

❋ **ومما شَذَّ من الممدود:**

١ ـ **إقرار همزة التأنيث**، نحو: حمراءان.

٢ ـ **قلبها ياء**، نحو: حمرايان.

٣ ـ **حذف الألف والهمزة من قاصعاء: قاصِعان**، وقاس عليه الكوفيون.

٤ ـ **قلب همزة كساء ياء**، نحو: كِسَايان، ولا يُقاس عليه خلافاً للكسائي.

٥ ـ **قلب الأصلية واواً**، في مثل: قُرّاء، وقيل: إنه لم يُسْمَع.

ـ ما[1]: موصولٌ مبتدأ، كصحراءَ: صلته، بواو: متعلِّق بـ«ثُنّيا»، وجملة «ثنيا» خبر المبتدأ، ونحو: مبتدأ، علباءٍ: مضاف إليه، كِسَاءٍ وحَيَا: معطوفان علىٰ «علباء».

ـ بواو: متعلِّق بمحذوف خبر، أو نحو: معطوف علىٰ «واو»، غَيرَ: مفعول مقدَّم بصَحِّح، ما: مضاف إليه، وجملة «ذُكر» صلة «ما»، صَحِّح: فعل أمر، ما: مبتدأ، جملة «شذَّ» صلة «ما»، علىٰ نقل: متعلِّق بـ«قُصِر». وجملة «قصر» خبر المبتدأ.

٧٨٣. وَاحْذِفْ مِنَ الْمَقْصُورِ فِي جَمْعٍ عَلَىٰ ❋ حَدِّ الْمُثَنَّىٰ مَا بِهِ تَكَمَّلَا

٧٨٤. وَالْفَتْحَ أَبْقِ مُشْعِراً بِمَا حُذِفْ، ❋ وَإِنْ جَمَعْتَهُ بِتَاءٍ وَأَلِفْ=

٧٨٥. =فَالْأَلِفَ اقْلِبْ قَلْبَهَا فِي التَّثْنِيَهْ ❋ وَتَاءَ ذِي التَّا أَلْزِمَنَّ تَنْحِيَهْ

الجمعُ الذي علىٰ حَدِّ المثنّىٰ هو جمع المذكر السَّالم، فإذا جُمِع الاسم هذا

(١) إعراب الألفيّة/١٥٢، وشرح المكود ٢/٧٧٩.

الجَمع ، فإن كان صحيحاً أو ممدوداً فحكمه في لحاق علامة الجمع حكمه في لحاق علامة المثنّىٰ.

ـ **وإن كان منقوصاً حُذِف آخره** ، وقُلبت الكسرةُ التي قبل الياء ضمّة في الرفع ، نحو: **القاضُون**. وأصله: **القاضِيُون**. فاستُثقلت الضَّمَّة علىٰ الياء المكسور ما قبلها ، فحذفتْ فالتقىٰ ساكنان ، فحذفت الياءُ لالتقاء السَّاكنين ، وأُبْدِلت الكسرةُ التي قبلها ضمّة في الرفع لتسلم الواو ، فصار: القاضُون.

ويُسَمَّىٰ مثل هذا الجمع: الجمع الذي علىٰ هجاءَيْن. كذا عند ابن هشام.

ـ **ولم ينبّه النَّاظم علىٰ حكم المنقوص** ، وكان ينبغي أن ينبّه علىٰ ذلك ، وتعقَّبه المرادي والشَّاطبي.

ـ **وإن كان مقصوراً** حُذِفَ آخره ، ووليت علامةُ الجمع الفتحة التي كانت قبل الآخر ، لتدلّ علىٰ المحذوف ، **فيقال: جاء المُصْطَفَوْن ، ورأيت المُصْطَفَيْن.**

والأصل: المصطفاوْن ، والمصطفايْن: فحُذِفت الألفُ لالتقاء السَّاكنين ، ووليت الواو والياءُ الفتحةَ التي كانت قبل الألف.

ـ **وذكر ابن النَّاظم**[1] عن الكوفيين أنَّ ما ألفُه زائدة فحكمه حكم المنقوص ، **وأجازوا في جمع مُوْسَىٰ: مُوْسَوْن** ، وموسُون علىٰ جواز كونه من أوسيت رأسه أي: حلقته ، وكونه **فَعْلىٰ من ماس رأسه مَوْسىٰ إذا حلقه.**

---

(١) شرح ابن النَّاظم/٣٠٠ ، وأوضح المسالك ٢٤٩/٣ ، وشرح ابن طولون ٣٠١/٢ ، وشرح ابن عقيل ١٠٩/٤ ، وشرح المكودي ٧٨٠/٢ ، والمقاصد الشَّافية ٤٥٢/٦ ، وشرح الأشموني ٤١٨/٢ ، وإرشاد السَّالك ١١١٠/٢ ـ ١١١٢ ، وشرح الهواري ٢١٧/٤ ـ ٢١٨ ، وأوضح المسالك ٢٤/٥ ـ ٢٧.

وقال تعالىٰ[1]: ﴿وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ﴾، و[2]: ﴿وَإِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ ٱلْمُصْطَفَيْنَ﴾.

وقوله: ...... ❁ وَإِنْ جَمَعْتَــــهُ بِتَـــاءٍ وَأَلِــــفْ=

=فَـالْأَلِفَ اقْلِـبْ قَلْبَهَـا فِـي التَّثْنِيَـهْ ❁

ـ انتقل إلىٰ الحديث عن جمع الاسم بالألف والتاء، فذكر أنَّ حكمه في لحاق علامة الجمع به حكم ما لحقته علامة التثنية، إلَّا أنَّ ما فيه هاء التأنيث تُحْذَفُ منه عند تصحيح ما هي فيه، كقولك: مُسْلِمَة: مُسْلِمات، مُؤْمِنَة: مُؤْمِنَات.

ـ قال ابن عقيل: «وإنْ جُمِعَ بألف وتاء قُلبت ألفُه كما تُقْلَبُ في التثنية فتقول: في حُبْلىٰ: حُبْلَيَات. وفي فتَىٰ وعصا: علمي مؤنَّث: فتيات، عصوات.

وإن كان بعد ألف المقصور تاء وجب حينئذٍ حذفها، تقول: «فتاة: فتيات، قناة قنوات»، لئلا يجمع بين تاءي تأنيث: علامة الإفراد، وعلامة الجمع.

ـ قال المرادي: «وإذا كان قبلها همزة تلي ألفاً زائدة صُحِّحَت إن كانت أصلية، نحو: قُرَّاءة وَقُرَّاءَات...».

ـ واحْذِف[3]: فعل أمر، من المقصور: متعلِّق بالفعل قبله، في جمع: متعلِّقان بِاحْذِفْ، علىٰ حَدِّ: نعت لجمع، المثنَّىٰ: مضاف إليه، ما: مفعول «احْذِف» به: متعلِّق بـ«تكمَّلا»، وجملة «تكمَّلا» صلة «ما».

ـ والفتحَ: مفعول مقدَّم بـ«أبْقِ»، أَبْقِ: فعل أمر، وفاعل، مشعراً حال من الفتح، أو من فاعل «أبْقِ»، كذا عند الشَّاطِبي. بما: متعلِّق بـ«مُشعراً»، حُذِفَ:

---

(١) سورة آل عمران ٣/١٣٩.

(٢) سورة ص ٣٨/٤٧.

(٣) إعراب الألفيَّة/١٥٢، وشرح المكودي ٢/٧٨٠، والمقاصد الشَّافية ٦/٤٥٤.

الجملة صلة «ما»، وإنْ: شرط، جمعته: فعل الشرط، بتاء: متعلّق بـ«جمعته»، وألف: معطوف على تاء.

ـ فالألفَ: مفعولٌ مقدَّم بـ«اقلبْ»، اقلبْ: فعل أمر، قلبَها: مفعول مطلق للنوع، في التثنية: متعلِّق بـ«قلبها». وجملة «اقْلبْ»: جواب الشرط، وتاء: مفعول أول بـ«أَلزمنّ» مقدَّم عليه، ذي: مضاف إليه. التا: مضاف إليه، أَلزِمنَّ: أمر مؤكَّد بالنون الثقيلة، تنحيه: مفعول: ألزِمنّ، الثاني.

٧٨٦. وَالسَّالِمَ الْعَيْنِ الثُّلَاثِي اسْماً أَنِلْ ✤ إِتْبَاعَ عَيْنٍ فَاءَهُ بِمَا شُكِلْ

٧٨٧. إِنْ سَاكِنَ الْعَيْنِ مُؤَنَّثاً بَدَا ✤ مُخْتَتَماً بِالتَّاءِ أَوْ مُجَرَّدَا

ـ يعني أنَّ ما جُمِع بألف وتاء، وكانت فيه الشروط المذكورة في هذين البيتين، **جاز أن تتبع عينه لفائه في الحركة،**

فتفتح عينه إن كانت الفاء مفتوحة.

وتضمُّ عينه إن كانت الفاء مضمومة.

وتكسر عينه إن كانت الفاء مكسورة.

ـ **والشروط في هذين البيتن خمسة**[1]، وهي مرتبة في هذا العرض على نسق ما جاءت في الأبيات:

١ ـ الأول: أن يكون سالم العين، واحترز بهذا من نوعين:

---

(١) شرح ابن طولون ٢/٣٠٢، وتوضيح المقاصد ٥/٢٧ ـ ٢٨، وشرح المكودي ٢/٧٨١ ـ ٧٨٢، وشرح ابن النَّاظم/٣٠١، وأوضح المسالك ٣/٢٤٩، وشرح الأشموني ٢/٤٢٠، وشرح ابن عقيل ٤/١١٠ ـ ١١١، والمقاصد الشَّافية ٦/٤٦٢، وإرشاد السَّالك ٢/١١١٥ ـ ١١١٦.

ـ **أحدهما**: المشدَّد العين وهو المضعَّف نحو: **جَنَّة وجِنَّة وجُنَّة، وهذا ليس فيه إلَّا التسكين: جَنّات...**

ـ **الثاني**: ما عينه حرف علّة: **ألف**: مثل دار، وما أوله مضموم نحو: سُورة، وما أوله مكسور نحو: دِيْمَة، وما أوله مفتوح نحو: بَيْضَة. فلا يتبع شيء من ذلك إلَّا ما أوله مفتوح، وهذا فيه لغتان: **لغة هذيل بالإتباع، ولغة غيرهم الإسكان**. وسيأتي الحديث عنه فيما يأتي:

٢ ـ **الثاني**: أن يكون ثلاثياً واحترز به من الرباعي نحو: جَيْأَل، للضبع، فإنه يبقى على حاله.

٣ ـ **الثالث**: أن يكون اسماً، واحترز بذلك من الصفة نحو: ضَخْمة، وجَـلْفَة، وصَعْبة، وحُلْوَة. فهذا ليس فيه إلَّا الإسكان.

وهذه الشروط الثلاثة مفهومة من قوله: **وَالسَّالِمَ الْعَيْنِ الثُّلَاثِي اسْماً...**

٤ ـ **الرابع**: أن يكون ساكن العين، واحترز به من متحرك العين نحو: **شجرَة، ونبِقة، وسَمُرة، فإنه لا يُغَيَّر**.

٥ ـ **الخامس**: أن يكون مؤنثاً واحترز به من المذكر نحو: بكر، فإنه لا يجمع بالألف والتاء، فلا يكون فيه الإتباع المذكور.

وهذان الشرطان مفهومان من قوله: **إِنْ سَاكِنَ الْعَيْنِ مُؤَنَّثاً بَدَا**

ولا يشترط أن يكون فيه تاء التأنيث، فلذلك سوّى بين المختتم بتاء التأنيث والمجرّد منها.

مثال الأول: جَفْنَة، سِدْرة، غُرْفة.

ومثال المجرد منها: دَعْد، هِنْد، جُمْل.

فإذا جمعت هذه المُثُل ونحوها بالألف والتاء تبعت عينُها فاءها لجمعها للشروط المذكورة، تقول: **جَفَنات، سِدِرات، غُرُفات، دَعَدات، هِنِدات، جُمُلات.** ومنع الفرّاء إتباع الكسرة إلَّا أن يُسْمَع فيُحفظ، ولا يُقاس عليه.

ـ والسَّالمَ[1]: مفعول أول بـ«أَنِلْ»، العينِ: مضاف إليه، الثلاثيَّ: بدل من السَّالم، اسماً: حال من «الثلاثيّ»، أَنِلْ: فعل أمر، إتباعَ: مفعول ثان لـ«أنل»، عَيْنٍ: مضاف إليه، فاءَه مفعول «إتباع»، بما: متعلِّق بـ«إتباع»، وجملة «شُكل» صلة «ما».

ـ إنْ: حرف شرط، ساكنَ العين مؤنَّثاً: حالان من فاعل «بدا»، بدا: فعل الشرط، وجوابُه محذوف، مختتماً: حال ثالثة، بالتاء: متعلِّق بـ«مختتماً»، أو مجرّداً: معطوف على «مختتماً».

٧٨٨. وَسَكِّنِ التَّالِيَ غَيْرَ الْفَتْحِ أَوْ ✤ خَفِّفْهُ بِالْفَتْحِ، فَكُلاًّ قَدْ رَوَوْا

ـ يعني أنه يجوز فيما كانت عينه تالية غير الفتح وجهان زائدان على الإتباع، وهما السكون والفتح[2].

ـ وشمل التالي غير الفتح التالي الضم نحو: غُرْفَة. والثاني الكسر نحو: هِنْد.

(١) إعراب الألفيَّة/١٥٣، وشرح المكودي ٢/٧٨٣، والمقاصد الشَّافية ٦/٤٦٦.

(٢) شرح المكودي ٢/٧٨٤، وشرح ابن طولون ٢/٣٠٣ ـ ٣٠٤، وتوضيح المقاصد ٥/٢٨ ـ ٢٩، وأوضح المسالك ٣/٢٥٠ ـ ٢٥١، وشرح ابن النَّاظم/٣٠١، وشرح الأشموني ٢/٤٢١، وإرشاد السَّالك ٢/١١٦، وبالأوجه الثلاثة قُرئ ﴿وَلَا تَتَّبِعُواْ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيۡطَٰنِۚ﴾ سورة البقرة ٢/١٦٨، وانظر معجم القراءات ١/٢٢٩ ـ ٢٣١، والمقاصد الشَّافية ٦/٤٦٩ «**وقوله: فكلاً قد رَوَوْا: يعني أن هذه الأوجه الثلاثة... مروية عن العرب، مسموعة من كلامها...**».

فيجوز في كل منهما ثلاثة أوجه:

١ ـ **الإتباع**: تقول: **غُرُفات**، والسكون تخفيفاً: **غُرْفات**، والفتح تخفيفاً: **غُرَفات**. ومثله: **خُطْوَة**، وظُلْمة في الأوجه الثلاثة.

٢ ـ **ومثله في نحو هِنْد: هِنِدات، وهِنْدات، وَهِنَدات، ومثله: كِسْرة.**

وفُهِمَ مما تقدَّم أنَّ التالي الفتح لا يجوز فيه إلَّا الإتباع، نحو: جَفْنَة، وَدَعْد، وحَسْرة، ولا يُسَكَّن إلَّا في الضَّرورة.

قال تعالى[١]: ﴿كَذَٰلِكَ يُرِيهِمُ ٱللَّهُ أَعْمَٰلَهُمْ حَسَرَٰتٍ عَلَيْهِمْ﴾.

وقول العرجي أو غيره:

بِـالله يَـا ظَبَيَـات القَـاعِ قُلْـنَ لَنَـا ✽ لَـيْلَايَ مِـنْكُنَّ أَوْ لَيْلَـى مِـنَ البَشَـرِ

وقول عروة بن جزام:

وجُمِّلْـتُ زَفْـرَات الضُّـحَى فَأَطَقْتُهَـا ✽ وَمَـا لِـي بِزَفْـرَاتِ العَشِـيِّ يَـدَانِ

وتسكين عين «زفرات» ضرورة حسنة، كذا عند ابن هشام.

ـ سكِّن[٢]: فعل أمر، وفاعل، التاليَ: مفعول به، غيرَ: مفعول «التالي»، الفتح: مضاف إليه، أو خفِّفه: معطوف على «سكِّن»، بالفتح: متعلِّق بـ«خفِّفه»، فكلاً: مفعول مقدَّم، قد: حرف تحقيق، رَوَوْا: فعل وفاعل.

---

(١) سورة البقرة ٢/٢٥٠.

(٢) إعراب الألفية/١٥٢، وشرح المكودي ٢/٧٨٤.

٧٨٩. وَمَنَعُوا إِتْبَاعَ نَحْوِ: «ذِرْوَهْ» ❊ وَ«زُبْيَةٍ» ، وَشَذَّ كَسْرُ: «جِرْوَهْ»

٧٩٠. وَنَادِرٌ أَوْ ذُو اضْطِرَارٍ غَيْرُ مَا ❊ قَدَّمْتُهُ ، أَوْ لِأُنَاسٍ انْتَمَىٰ

ـ **في البيت الأول**[1] المراد أنَّ العرب مَنَعوا إتباع الكسرة فيما لامه واو ، نحو: ذِرْوَة . ومنعوا إتباع الضَّمَّة فيما لامه ياء ، نحو: «زُبْيَة» .

وإنما كان ذلك لاستثقال الكسرة قبل الواو ، والضمّة قبل الياء ، ولا خلاف في ذلك . كذا عند المرادي .

وقوله: وشذَّ كَسْرُ «جِرْوَه» إشارة إلىٰ قولهم: **جِرِوات ، بكسر الراء ، وحكاه يونس ، وهو في غاية الشُّذوذ لما فيه من الكسر قبل الواو .**

ـ وفُهِمَ من كلامه جواز الإسكان والفتح في نحو: ذِروة: **ذِرْوات ، وزُبْيَة: زُبْيَات** ، فهو لم يذكر غير منع الإتباع ، وسكت عن الإسكان .

❊ **وفي البيت الثاني:** ذكر أنَّ ما وَرَدَ في هذا الباب مخالفاً لما ذكره فيما تقدَّم واحد من ثلاثة:

ـ **نادرٌ**: ومن ذلك قول بعض العرب: **كَهَلات ، بالفتح ، وقياسه الإسكان ؛** لأنه صفة ، ولا يُقاس عليه خلافاً لقطرب . ومنه قولهم: **عِيَرات** ، بكسر العين وفتح الياء . وعند الزَّجَّاج والمبرِّد بالفتح: عَيَرَات .

ـ **أو ضرورة:** كقوله:

---

(١) توضيح المقاصد ٥/٢٩ ـ ٣٢ ، وشرح المكودي ٢/٧٨٥ ـ ٧٨٦ ، والمقاصد الشَّافية ٦/٤٧٨ ـ ٤٨٠ ، وشرح ابن طولون ٢/٣٠٤ ـ ٣٠٥ ، وإرشاد السَّالك ٢/١١١٧ ـ ١١١٩ ، وشرح الأشموني ٢/٤٢٣ ، وشرح ابن النَّاظم/١٣٠ ، وأوضح المسالك ٣/٢٥٣ ، وشرح ابن عقيل ٤/١١١ ـ ١١٣ .

فَتَسْتَـرِيْحَ النَّفْسُ مِنْ زَفْرَاتِهَـا

وقياسه الفتح: زَفَراتها.

ـ لغة قوم من العرب:

فتح العين المعتلَّة بعد الفاء المفتوحة، نحو: **جَوْزة، بَيْضَة، فهي لغة هذيل.**
قال شاعر منهم:

أَخُـو بَيْضَـاتٍ رَائِـحٌ مُتَـأَوِّبُ ❊ رَفِيْـقٌ بِمَسْـحِ المِنْكَبَـيْنِ سَـبُوحُ

وقرئ قوله تعالى[1]: ﴿ثَلَٰثُ عَوَرَٰتٍ لَّكُمْ﴾ **على لغة هذيل، بالإسكان والفتح،** فقد روى ابن عباس وابن أبي إسحاق والأعمش وابن بكار عن ابن عامر «عوَرات»[2] بفتح الواو، وهي لغة هذيل بن مدركة وقيس.

ـ ومنعوا[3]: فعل وفاعل، والضمير للعرب، إتباعَ: مفعول به، نحو: مضاف إليه، ذِرْوة: مضاف إليه، وَزُبْيَة: معطوف على ذِرْوَة، وشذّ كسرُ: فعل وفاعل، جِروَة: مضاف إليه.

ـ ونادر[4]: خبرٌ مقدَّمٌ، أو ذو: معطوف على نادر، اضطرارٍ: مضاف إليه، غير: مبتدأ مؤخّر. ما: مضاف إليه، قدَّمتُه: صلة «ما»، أو: عطف، لأناس: متعلّق بـ«انتمى»، وجملة «انتمى» معطوفة على خبر المبتدأ.

---

(١) سورة النور ٢٤/٥٨، والآية/٣١ ﴿عَلَىٰ عَوْرَٰتِ﴾.

(٢) في كتابي معجم القراءات ٦/٢٥٩ قال ابن خالويه بعد ذكر هذه القراءة: وسمعنا ابن مجاهد يقول: هو لَحن، وإنما جعله لحناً وخطأً من قبل الرواية، وإلَّا فله مذهب في العربية، بنو تميم يقولون: رَوَضات، وجَوَزات، وعوَرَات».

(٣) إعراب الألفيَّة/١٥٣، وشرح المكودي ٢/٧٨٦ قال: «فقد توسَّط المبتدأ بين الأخبار، والتقدير: غير ما قدّمته نادر، أو ذو اضطرارٍ، أو انتمى لأُناس.

(٤) وعند الشَّاطبي ٦/٤٨٠ ونادراً، أي: إمّا وقع نادراً، وإمّا اضطراراً.

٦٧ ـ جَمْعُ التَّكْسِيرِ

٧٩١. (أَفْعِلَـةٌ) (أَفْعُـلُ) ثُـمَّ (فِعْلَـهْ) ❊ ثُمَّـتَ (أَفْعَـالٌ): جُمُـوعُ قِلَّـهْ

٧٩٢. وَبَعْـضُ ذِي بِكَثْـرَةٍ وَضْـعاً يَفِـي ❊ كَـ«أَرْجُلٍ»، وَالْعَكْسُ جَاءَ كَـ«الصُّفِيِّ»

ـ **جمع التكسير**[1]: **هو الاسم الدالُّ علىٰ أكثر من اثنين بتغيير ظاهر أو مقدَّر**، ويقابله الجمع السَّالم.

ـ وجمع التكسير علىٰ ضربين: **ضرب للقلَّة، وضرب للكثرة**.

ومدلول جمع القلّة من ثلاثة إلىٰ عشرة.

ومدلول جمع الكثرة ما فوق العشرة إلىٰ ما لا نهاية.

ـ وبدأ في البيت الأول بذكر **أبنية جمع القلّة**، وهي أربعة:

١ ـ **أَفْعِلَة**: نحو: أَغْرِبة، وَأَرْغِفة، أَسْلِحَة، وَأَحْمِرَة.

٢ ـ **أَفْعُل**: نحو: أَبْحُر، وَأَفْلُس، وَأَكْلُب.

٣ ـ **فِعْلَة**: نحو: فِتْيَة، وصِبْيَة.

(١) توضيح المقاصد ٥/٣٤ ـ ٣٦، وشرح المكودي ٢/٧٨٧، وشرح ابن عقيل ٤/١١٤، وأوضح المسالك ٣/٢٥٤، وشرح ابن النَّاظم/٣٠٢، وشرح ابن طولون ٢/٣٠٦ ـ ٣٠٧، وإرشاد السَّالك ٢/١١٢١، وشرح الهواري ٤/٢٢٢ ـ ٢٢٣، والمقاصد الشَّافية ٧/٩، وشرح الأشموني ٢/٤٢٤ ـ ٤٢٦.

٤ ـ **أَفْعال**: نحو: أَجْمَال، وَأَفْرَاس، وَأَحْمَال.

وفُهِم أنّ ما سوىٰ هذه الأربعة من جموع التكسير هي جموح الكثرة.

* **ومن تنبيهات المرادي**:

ـ ذهب ابن السراج إلىٰ **أن فِعْلة اسم جمع**، لا جمع تكسير.

ـ ويشارك أَفْعِلة وأخواته في الدلالة علىٰ القِلّة جمع التصحيح للمذكر والمؤنّث.

ـ إذا قرن جمع القِلة بـ«أل» التي للاستغراق، أو أضيف إلىٰ ما يدلُّ علىٰ الكثرة انصرف بذلك إلىٰ الكثرة، وقد جمع حَسّان بين الأمرين:

لَنَا الجَفْنَاتُ الغُرُّ يَلْمَعْنَ فِي الضُّحَىٰ ❊ وَأَسْيَافُنا يَقْطُرنَ مِنْ نَجْدةٍ دَمَا

ـ وذكر **في البيت الثاني** أنه قد يُسْتَغْنَىٰ بوضع مثال القِلَّة عن مثال الكثرة، كقولهم: **رِجْل**: **وَأَرْجُل**، **وعُنُق**: **وَأَعْناق**، **وفُؤَاد**: **وَأَفْئِدَة**؛ فإنهم لم يضعوا لها شيئاً من أبنية جمع الكثرة.

ومن فروع جمع الكثرة موقع جمع القلّة قولهم: صَفَاة[1] وصُفِيّ، وأصله: صُفَوي، ورجل: ورجال، وقلب: وقلوب.

وقد يُسْتَغنىٰ بأحدهما عن الآخر في الاستعمال لقرينة نحو[2]: ﴿ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾، **وللكلام علىٰ جمع التكسير طريقان**:

١ ـ **طريق سيبويه** وأكثر النحويين أن يتكلَّم علىٰ بنية المفرد فيقال: **فَعْل** يجمع في القلّة علىٰ كذا، وفي الكثرة علىٰ كذا.

(١) الصخرة الملساء، وصُفَوي: قلبت الواو ياء، وأدغمت في الياء، وكسر ما قبلها.

(٢) سورة البقرة ٢/٢٢٨.

٢ ـ **طريق المصنِّف**: أن يتكلَّم على بنية الجمع، فيقول: أفعُل يطرد في كذا، ويحفظ في كذا.

ـ **أَفْعِلةٌ**[١]: مبتدأ، **أَفْعُل ثم فِعْلَة**: **ثُمّت أفعال**: الأوزان الثلاثة معطوفة على «أفعِلة» بحذف العاطف من أفعل، **جموع**: خبر المبتدأ وما عطف عليه، **قلّة**: مضاف إليه.

ـ **بعضُ**: مبتدأ، **ذي**: مضاف إليه، **بكثرة**: متعلّق بـ«يفي»، **وضعاً**: منصوب بنزع الخافض. وعند الشَّاطبي: مصدر في موضع الحال، **يفي**: الجملة خبر «بعض»، **كأرجل**: خبر مبتدأ محذوف، **والعكسُ**: مبتدأ وجملة «جاء» خبر، **كالصُّفِي**: خبر لمبتدأ محذوف.

٧٩٣. لِـ(فَعْلٍ) اسْماً صَحَّ عَيْناً (أَفْعُلُ) ❊ وَلِلرُّبَاعِيِّ اسْماً ايْضاً يُجْعَلُ=

٧٩٤. =إِنْ كَانَ كَـ«الْعَنَاقِ» وَ«الذِّرَاعِ» فِي ❊ مَدٍّ وَتَأْنِيثٍ وَعَدِّ الأَحْرُفِ

ـ **ذكر النَّاظم**[٢] **أَنَّ «أَفْعُل» أحد جموع القلَّة يطَّرِد في نوعين**:

❊ **أحدهما: فَعْل**: بشرطين:

ـ **أن يكون اسماً** نحو: فَلْس: **أَفْلُس**، وكَفّ: **أَكُفّ**، ودلو: **أَدْلٍ**، وظبي: **أظب**، وجه: **أوجه**. وقد شمل الصحيح، ومعتل الفاء ومعتل اللام.

---

(١) إعراب الألفيَّة/١٥٣ ـ ١٥٤، وشرح المكودي ٢/٧٨٨، والمقاصد الشَّافية ٧/٢١.

(٢) توضيح المقاصد ٥/٣٧ ـ ٣٨، وشرح ابن طولون ٢/٣٠٧ ـ ٣٠٨، وأوضح المسالك ٣/٢٥٤ ـ ٢٥٦، وشرح المكودي ٢/٧٨٩ ـ ٧٩٠، وشرح ابن عقيل ٤/١١٦، والمقاصد الشَّافية ٧/٢١: وجملة ما ذُكر من أبنية جموع التكسير ستة وعشرون بناءً، أربعة منها للقلّة كما ذكر، وسائرها للكثرة، وابتدأ بذكر أبنية القلَّة و«بأفعُل» منها...»، وشرح الأشموني ٢/٤٢٧ ـ ٤٢٨، وإرشاد السَّالك ٢/١١٢٣ ـ ١١٢٤، وشرح الهواري ٤/٢٢٣ ـ ٢٢٥.

ـ واحترز بقوله اسماً من الصِّفة فإنه لا يُجمع علىٰ أَفْعُل، وندر أَعْبُد، جمع عَبْد، وسَهَّله غلبة الاسميَّة.

ـ واحترز بقوله: «صَحَّ عيناً» من معتلّ العين، فإنه لا يُجْمَعُ علىٰ أَفْعُل إِلَّا نادراً كقوله: أَعْيُن وأَثْوُب. **وعند ابن هشام:** «وشذّ قياساً أعيُن، وقياساً وسماعاً نحو: أَثْوب وأَسْيُف».

❊ **الثاني: أن يكون رباعيّاً**، وله أربعة شروط:

ـ أن يكون اسماً: وفهم ذلك من قوله: **وَلِلرُّبَاعِيِّ اسْماً ايْضاً يُجْعَلُ**.

ـ **وفُهِمَ من قوله: «إِنْ كَانَ كالعَناق»** الشروط الثلاثة، الباقية، وهي:

ـ أن يكون بمدة ثالثة، واحترز به من خِنْصر.

ـ وأن يكون مؤنّثاً كالعَناق، واحترز به من الحمار.

ـ وأن يكون غير مختوم بتاء التأنيث، واحترز به من سحابة.

ومثال ذلك: عَنَاق، وذِراع، وعُقاب، ويَمِين، فقيل: أَعْنُق، وَأَذْرُع، وَأَعْقُب، وأَيْمُن. والعَناق: الأنثىٰ من ولد المعز.

ـ **قال المرادي:** فإن كان صفة نحو: شجاع، أو بلا مدة نحو: خِنْصر، أو مذكَّر نحو: حمار، أو بعلامة تأنيث نحو: سحابة لم يجمع علىٰ «أَفْعُل».

ونَدَرَ من المذكَّر: طِحال وَأَطْحُل، وغُراب وأغرب، وعتاد وأعتُد ونحوها، وأشار إلىٰ هذه الشروط بقوله:

إِنْ كَـــانَ كالعَنَـــاق وَالـــذِّرَاع فـــي ❊ مَدٍّ وتَأْنِيث .....

وفُهِمَ من المثالين أنه لا يشترط كونهما فتحة، بل قد تكون كسرة أو ضمة: ذِراع وأذرُع، عَناق وأعنق، وعُقاب وَأَعْقُب.

ـ **قال ابن طولون:** وفُهِم من قوله: **وعَدِّ الأَحْرُف**، [التنبيه] على الشرط الرابع...». وهو التعرّي من العلامة، ولولا التنبيه على هذا لم يكن له فائدة؛ لأنه صرَّح أولاً بالرباعي. كذا عند المرادي، وتعقَّب الشَّاطبي النَّاظم[1].

ـ وَمَثَّل **ابن هشام** وغيره للثلاثي بقول حميد بن ثور، وقيل غيره:

لِكُـلِّ دَهْـرٍ قَـدْ لَبِسْـتُ أَثْؤُبـاً

وقول آخر:

كَـأَنَّهُم أَسْـيُفٌ بِـيضٌ يَمَانِيـةٌ ❁ عَضْـبٌ مَضَـارِبُهَا بَـاقٍ بِهَـا الأَثَـرُ

قال: أَسْيُف، وهو جمع سَيْف ثلاثي معتلّ العين، وقياس نظائره الجمع على أسياف، مثل بيت وأبيات.

ـ لفَعل[2]: متعلِّق بمحذوف خبر مقدَّم، اسماً: حال من «فَعْل»، صَحَّ: نعت لـ«اسماً»، عَيْناً: تمييز مُحَوّل عن الفاعل، وأصله: «صحَّت عينه»، وأَفْعُلٌ: مبتدأ مؤخَّر، وللرباعي: المفعول الثاني لـ«يُجْعَلُ» مقدَّم عليه، اسماً: حال من الرباعي، أيضاً: مفعول مطلق، يُجْعَلُ: معطوف على «يُجْعَلُ» محذوفاً خبر «أَفعُلُ»، والتقدير: أَفْعَل يُجْعَلُ جمعاً لفعل اسماً صحيح العين، ويجعل أيضاً جمعاً للرباعي اسماً.

ـ إنْ: حرف شرط، كان: فعل الشرط، وجوابه محذوف، واسم كان مستتر

---

(١) قال الشَّاطبي: «قوله: «وعَدِّ الأحرف» تكرار وحشو لا فائدة فيه إذ كان قد قدَّم التعريف بأنه رباعي بقوله: وللرباعي اسماً أيضاً يُجْعَلُ» ٧/٣٠.

(٢) إعراب الألفيَّة/١٥٤.

يعود إلىٰ الرباعي، كالعَناق: خبر «كان»، والذِّراع: معطوف علىٰ «العناق»، في مَدّ: متعلِّق بالكاف، لما فيها من معنىٰ التشبيه، أو في موضع الحال من اسم «كان».
وتأنيثٍ وعَدِّ: معطوفان علىٰ «مَدِّ»، والأحرف: مضاف إليه.

٧٩٥. وَغَيْـرُ مَـا (أَفْعُـلُ) فِيـهِ مُطَّـرِدْ ❁ مِنَ الثُّلَاثِـي اسْماً بِـ(أَفْعَالٍ) يَـرِدْ
٧٩٦. وَغَالِبـاً أَغْنَـاهُمُ (فِعْـلَانُ) ❁ فِـي (فُعَـلٍ) كَقَـوْلِهِمْ: «صِـرْدَانُ»

ـ الثاني من جموع القلّة: أَفْعَال[1]:

والمراد بالبيت الأول أنَّ «أَفْعالاً» يَطَّرد في جمع اسم ثلاثي لم يَطَّرد فيه أَفْعُل، وهو «فَعْل» صحيح العين، **فاندرج في ذلك «فَعْل»** من الثلاثي معتل العين: نحو ثَوْب، وسَيْف.

ـ وغَير فَعْل من أوزان الثلاثي، وهو كما ذكره المرادي وغيره:

ـ **فِعْل**: نحو حِزْب وَأَحْزَاب، وحِمْل وَأَحْمَال، وعِدْل: وَأَعْدال.

ـ **وفُعْل**: نحو: صُلْب وَأَصْلَاب، وقُفْل وَأَقْفال، وجُنْد: وَأَجْناد.

ـ **وَفَعَل**: نحو: جَمَل وَأَجْمَال، وَجَبَل وَأَجْبَال، وَأَسَد وآسَاد.

ـ **وَفَعِل**: نحو: وَعِل وَأَوْعَال، وَنَمِر وأنمار، وكَبِد وأَكْبَاد.

---

(١) أوضح المسالك ٣/٢٥٦، وشرح ابن طولون ٢/٣٠٨ ـ ٣٠٩، وتوضيح المقاصد ٥/٣٨ ـ ٤٠، والمقاصد الشَّافية ٧/٣٢ ـ ٣٨، وشرح المكودي ٢/٧٩١ ـ ٧٩٢، وشرح ابن عقيل ٤/١١٧ ـ ١١٨، وشرح ابن النَّاظم/٢٠٤، وشرح الأشموني ٢/٤٢٩ ـ ٤٣٢، وشرح الهواري ٤/٢٢٦ ـ ٢٢٧، وإرشاد السَّالك ٢/١١٢٣ ـ ١١٢٥.

ـ **وفَعُل**: نحو: عَضُد وأَعْضاد، وعَجُز وَأَعْجاز.

ـ **وفُعُل**: نحو: عُنُق وأعناق، وطُنُب وأطناب، وأُذُن وآذان.

ـ **وفُعَل**: نحو: رُطَب وَأَرْطاب.

ـ **وَفِعِل**: نحو: إِبِل وآبال.

ـ **وفِعَل**: نحو: ضِلَع وأضلاع، وعِنَب وأعناب، وإرَمِ وآرام.

ـ **قال ابن طولون**: «فشمل غير فَعْل من الثلاثي، وذلك تسعة أوزان نحو: جَمَل وأجمال، وعُنُق وأعناق، وضِلَع وأضلاع، وكتف وأكتاف، وإبل وآبال، وعِدْل وأعدال، وقُفل وأقفال، وعَضُد وأعضاد، ورُطَب وأَرْطاب».

ـ **وذكر المرادي** أنَّ «فَعْل» الصحيح العين وهو الذي يطَّرد فيه أَفْعُل فلا يُجْمَعُ أفعالاً إلَّا نادراً، نحو: فَرْخ وأفراخ، وزَنْد وأزناد، وسُمع من ذلك شيء كثير، والقياس عليه لكثرته مذهب حسن، وذهب **الفرّاء** إلىٰ أنه ينقاس فيما فاؤه واو، نحو: وَهْم وَأَوْهام، أو همزة نحو: ألف والآلاف.

ومذهب **الجمهور** أنه لا ينقاس فيهما، ولا في غيرهما.

ـ **ونبَّه في البيت الثاني** علىٰ وزن «فُعَل» بضم الأول وفتح الثاني أنه يجيء علىٰ فِعلان: مثل: صُرَد، وجُرَذ، ونُغَر، وَجُعَل.

تقول: صِرْدان «اسم طائر». وجِرذان، ونِغران «اسم طائر»، وجُعْلان.

وفُهِم من قوله: «غالباً» أنه قد يجيء علىٰ «أفعال» قليلاً نحو: رُطَب وأرطاب. كذا عند ابن طولون.

ـ وذكر في **التسهيل** أنه نادر فيه، وعقَّب المرادي بقوله: «قلت فلا ينبغي أن يمثل به فيما يطّرد فيه أفعال».

واستشهدوا في وزن «أفعال» بقول الحطيئة:

مَـاذَا تَقُـولُ لِأَفْـرَاخٍ بِـذِي زَغَـبٍ ❊ حُمْـرِ الحَوَاصِـلِ لَا مَـاءٌ وَلَا شَـجَرُ

وقياس مثله: الجمع على أَفْعُل نحو: أفرُخ، فهو جمع فَرْخ.

وقول الأعشى ميمون بن قيس:

وُجِـدْتَ إِذَا اصْـطَلَحُوا خَيْـرَهُم ❊ وَزَنْـدُكَ أَثْقَـبُ أَزْنَادِهَـا

والقياس فيه: أَزْنُد، فهو جمع «زَنْد» على وزن «فَعْل». وهذا من الشّاذ.

ـ وغيرُ[1]: مبتدأ، ما: مضاف إليه، أَفْعُلُ: مبتدأ، فيه: متعلّق بـ«مطّرد»، مُطَّرد: خبر أَفْعُل، وَأَفْعُل وخبره: صلة «ما»، من الثلاثي: حال من فاعل مطّرد، المستتر فيه، اسماً: حال من الثلاثي، وعند المكودي: اسماً: حال من الموصول، بأفعال: متعلِّق بـ«يرد»، ويرد: جملة خبر «غير».

ـ وغالباً: منصوب بنزع الخافض، أغناهم: فعل ومفعول، فِعْلانُ: فاعل لأغنى، والضمير للعرب، في فُعَل: متعلِّق بـ«أغناهم» كقولهم: خبر مبتدأ محذوف، صِرْدانُ: خبر مبتدأ محذوف، والجملة: مقول لقولهم.

---

(١) إعراب الألفيّة/١٥٤، وشرح المكودي ٢/٧٩٢.

٧٩٧. فِـي اسْـمٍ مُـذَكَّرٍ رُبَـاعِيٍّ بِمَـدٌّ ❁ ثَالِـثٍ (افْعِلَـةُ) عَـنْهُمُ اطَّـرَدْ
٧٩٨. وَالْزَمْـهُ فِـي (فَعَـالٍ) اوْ (فِعَـالِ) ❁ مُصَـاحِبَيْ تَضْـعِيفٍ اوْ إِعْـلَالِ

ـ يعني[1] أنَّ «أَفعِلة» يطَّرد في جمع اسم مذكَّر رباعيّ بمدةٍ ثالثةٍ نحو: **طعام: أَطْعِمة، رغيف: أَرْغفة، عمود: أَعْمِدَة.**

ـ وربما شذَّ شيء من هذا فلم يستعملوا فيه «أَفْعِلَة». قالوا: كتاب وكُتُب، ولم يقولوا: أكتبة.

واحترزوا بالاسم من الصِّفة، وبالمذكَّر من المؤنَّث، وبالرُّباعي من الثلاثي، وبالمدَّة الثالثة من العاري عنه، فلا يُجْمَعُ شيء من ذلك على «أفعِلة» إلَّا ما ندر من قولهم: **شحيح وأشِحَّة**: صفة، **وظنين وأَظِنَّة**، ومنه[2]: ﴿أَشِحَّةً عَلَيْكُمْ﴾، **وعقاب وأعقِبة: مؤنَّث**. وإنما قياسه: أَفْعُل

وقدح وأقدِحَة، وهو ثلاثي، وجائز[3] وأجوزة، وليست مدته ثالثة، ومثله: قَذَال وأَقْذِلة، وَرَغِيف وأرغِفة، وعمود وَأَعْمِدة، وحمار وأَحْمِرة.

❊ **وفي البيت الثاني ذكر أنَّ «أَفْعِلَة» ملتزمٌ في «فَعال» و«فِعال» بفتح الفاء وكسرها مضاعَفين**، نحو: بَتات وأَبِتَّة، وزِمَام وأَزِمَّة، وَإِمَام وَأَئِمَّة.

---

(١) توضيح المقاصد ٥/٤٠ ـ ٤١، وأوضح المسالك ٣/٢٥٨، وشرح المكودي/٧٩٢ ـ ٧٩٣، والمقاصد الشَّافية ٧/٣٩ ـ ٤١، وشرح ابن النَّاظم/٣٠٣، وشرح الأشموني ٢/٤٣٢ ـ ٤٣٣، وشرح ابن عقيل ٤/١١٨، وإرشاد السَّالك ٢/١١٢٦ ـ ١١٢٨، وشرح الهواري ٤/٢٢٨ ـ ٢٢٩، وشرح ابن الوردي ٢/٦٨٨ ـ ٦٨٩.

(٢) سورة الأعراف ٧/١٩.

(٣) والجائز: الخشبة الممتدة في أعلى السقف.

ـ أو معتل اللام نحو: قِباء وأَقْبِية، وفِنَاء وأَفْنِية، وَإِناء وآنية «والأصل: أَأْنِية، فأُبدلت السَّاكنة ألفاً».

ـ **قال المرادي**: «وقد شَذَّ قولهم: عِنان وعُنُن، وحَجاج وحُجُج، وقالوا في جمع سماء بمعنىٰ المطر: سُمِيّ، والقياس أسمية، وهو مسموع أيضاً، فكان ينبغي أن يقول: «**وألزمه في غير شذوذ**».».

ومعنىٰ اللزوم فيهما أنهما لا يُتَجَاوَزُ فيهما هذا الجمع.

ـ **وقال الأشموني**: «ومما شذَّ من ذلك مما لم يستكمل الشروط فيُحفظ ولا يُقاس عليه قولهم: نَجْد وَأَنْجِدة، وصُلْب وأَصْلبة، وباب وأَبْوِبَة، ورمضان وأَرْمِضَة، وعيّل وأَعْوِلة، . . . وخال وأَخْوِلة، وَقَفَا وَأَقْفِية».

ـ **وعند ابن القيّم**: نجد وأنجِدة، وقدح وأَقْدِحة، وأَنضِضة، في جمع نضيضة، وهي المطرة القليلة.

ـ **في اسم**[1]: متعلّق بـ«اطَّرد» آخر البيت، مذكَّر رباعي: نعتان لـ«اسم»، بمدّ: حال من «اسم»، أو نعت ثالث له، ثالث: مضاف إليه، وقد يكون نعتاً لـ«مدّ»، أفعِلَة: مبتدأ علىٰ تقدير مضاف، عنهم: متعلّق بـ«اطَّرد»، والضمير للعرب، وجملة «اطَّرد» خبر «أَفْعِلة».

ـ **قال المكودي**: ويحتمل أن يكون في اسم واطَّرد: في موضع الحال من الضمير المستتر في الاستقرار، والتقدير: في اسم رباعي أفعلة في حال كونه مطَّرداً فيه، والأول أظهر.

والزمه: فعل أمر، والهاء: مفعوله، وهي عائدة علىٰ وزن «أَفْعِلة»، **وفي فَعَال**:

(١) إعراب الألفيَّة/١٥٤، وشرح المكودي ٢/٧٩٣، والمقاصد الشَّافية ٧/٥٣.

متعلِّق بـ«الزمه»، أو فِعال: معطوف على «فَعَال»، مصاحِبَي: عند الشَّاطبي حال من المثالين، وتضعيف: مضاف إليه، أو إعلال: معطوف على «تضعيف».

٧٩٩. (فُعْلٌ) لِنَحْوِ: «أَحْمَرٍ» وَ«حَمْرَا» ❊ وَ(فِعْلَةٌ) جَمْعاً بِنَقْلٍ يُدْرَى

ـ من أمثلة جمع الكثرة[1] «فُعْل» بضم الفاء وسكون العين، وهو مطّرد في «أَفْعَل» المقابل لفَعْلاء، وَفَعْلاء: المقابلة لأَفْعَل، نحو: أَحْمَر: حَمْراء، فتقول فيهما: حُمْر، على وزن «فُعْل».

ـ قال المكودي: «وفُهِم من قوله: «لنحو» أنَّ ذلك الجمع مُطَّرد أيضاً في «أَفْعَل» الذي ليس له «فَعْلاء» لمانع في الخلقة نحو: رجل أَكْمَر... وامرأة عَفْلاء... تقول: رجال كُمْر، ونساء عُفْل». ومثله عند المرادي.

ـ ومن أمثلة جمع القلَّة وزن «فِعْلَة»، ولم يَطّرد في شيء من الأبنية، بل هو محفوظ في ستة أوزان، وهي: صَبِي وصِبْية، فتَى وفِتْيَة، وشَيْخ وشِيْخَة، وغُلام وغِلْمَة، وَغَزَال وغِزْلة، وثِنْي[2] وثِنْيَة. والأوزان هي: فعيل، وَفَعَل، وفَعْل، وفُعال وفَعال، وفِعَل.

ـ قال المرادي: «ولو قَدَّم قوله: وَفِعْلَة جَمْعاً بنقل يُدْرَى» على قوله: فَعْل لنحو

(١) شرح المكودي ٢/٧٩٤ وقوله: بنقل يدرى: يعني أنه غير مُطَّرد في وزن وإنما بابه النقل أي السماع، وتوضيح المقاصد ٥/٤١ ـ ٤٣، والمقاصد الشَّافية ٧/٥٣ ـ ٥٥، وشرح ابن طولون ٢/٣١٠ ـ ٣١١، وأوضح المسالك ٣/٢٥٨ فِعلَة «ولعدم اطِّراده قال أبو بكر [بن السَّرَّاج] هو اسم جمع لا جمع»، وشرح ابن النَّاظم/٣٠٣، وشرح ابن عقيل ٤/١١٩، وشرح الأشموني ٢/٤٣٣ ـ ٤٣٤، وإرشاد السَّالك ٢/١١٢٨ «ونبدأ بالكلام على عجز البيت؛ لأنه تمام الكلام على جموع القلّة الأربعة، وهو فِعْلَة...».

(٢) الثِّني: هو الثاني في السيادة.

أحمرٍ وحمرا، لتوالَت جموعُ القلّة»، وبدأ ابن القيم بشرح عجز البيت لاستكمال جموع القلّة.

ـ فُعْل[1]: مبتدأ، خبره «لنحو»، أحمر مضاف إليه، وحمرا: معطوف على «أحمر»، وفِعْلَة: مبتدأ، جمعاً مفعول ثان بـ«يُدْرَىٰ»، بنقل: متعلّق بـ«يُدْرَىٰ». يُدْرَىٰ: فعل مضارع متعدٍّ لاثنين: أولهما نائب الفاعل، وتقدم الثاني وهو جمعاً».

٨٠٠. وَ(فُعُلٌ) لِاسْمٍ رُبَاعِيٍّ بِمَدٌّ ❊ قَدْ زِيدَ قَبْلَ لَامٍ اعْلَالاً فَقَدْ=

٨٠١. =مَا لَمْ يُضَاعَفْ فِي الْأَعَمِّ ذُو الْأَلِفْ، ❊ وَ(فُعَلٌ) جَمْعاً لِـ(فُعْلَةٍ) عُرِفْ=

٨٠٢. =وَنَحْوِ: «كُبْرَىٰ»، وَلِـ(فِعْلَةٍ) (فِعَلْ) ❊ وَقَدْ يَجِيءُ جَمْعُهُ عَلَىٰ (فُعَلْ)

٨٠٣. فِي نَحْوِ: «رَامٍ» ذُو اطِّرَادٍ (فُعَلَهْ) ❊ وَشَاعَ نَحْوُ: «كَامِلٍ» وَ«كَمَلَهْ»

ـ ذكر في هذه الأبيات من جموع الكثرة خمسة أوزان، وهي[2]:

ـ فُعُل: في البيت الأول.

ـ فُعَل: في البيت الثاني.

ـ وفِعَل: في البيت الثالث.

ـ وفُعَلَة وفَعَلَة: في البيت الرابع.

(١) إعراب الألفيّة/١٥٥، وشرح المكودي ٢/٧٩٤.

(٢) شرح المكودي ٢/٧٩٥ ـ ٧٩٨، وتوضيح المقاصد ٥/٤٦ ـ ٤٩، وشرح ابن طولون ٢/٣١٠ ـ ٣١٤، وأوضح المسالك ٣/٢٥٩ ـ ٢٦٠، وشرح ابن عقيل ٤/١٢٠ ـ ١٢١، وشرح ابن النّاظم/٣٠٣ ـ ٣٠٤، وإرشاد السّالك ٢/١١٢٩ ـ ١١٣٣، وشرح الأشموني ٢/٤٣٤ ـ ٤٣٩، وشرح الهواري ٤/٢٣٠ ـ ٢٣٣، والمقاصد الشّافية ٧/٦٧، وشرح ابن الوردي ٢/٦٩٠ ـ ٦٩١.

* **في البيت الأول:** ذكر من أمثلة جمع الكثرة «فُعُل» بضمتين، وهو يَطِّرد في اسم رباعي بمدة قبل لامه، صحيح اللَّام، وهو المراد بقوله: «**إعلالاً فَقَد**» فإن كانت مَدَّته ياء أو واواً لم يشترط فيه غير الشروط المذكورة، نحو: قضيب: قُضُب، عَمُود: وعُمُد.

وشرط فيه أن تكون اللَّام غير مضاعفة.

واحترز باسم من الصّفة فإنها لا تُجْمَع علىٰ «فُعُل»، وفُهِم من إطلاقه في قوله «اسم» أنَّ ذلك يشترك فيه المذكَّر والمؤنَّث، نحو: قَذَال: قُذُل، أَتَان: أُتُن، وذِرَاع: وَذُرُع.

وقوله: بمدٍّ: يمكن أن يكون ألفاً؛ أو واواً، أو ياء، كالأمثلة المتقدِّمة.

وشذَّ في وصف علىٰ فَعال نحو: صَناع: صُنُع، وفِعال نحو: ناقة كِناز، ونوق كُنُز. وشذَّ نحو: رَهْن ورُهُن، ونَمْر، وَنُمُر، قال حكيم بن معيَّة:

فيهــا عيائيــلُ أُســودٌ ونُمُــرْ

فقد جمع هذا الجمع سماعاً، ومثله: ثَمَرة وثُمُر، ومنه قراءة(١): ﴿وَكَانَ لَهُۥ ثُمُرٌ﴾.

ـ **وعند ابن هشام:** «ويحفظ في نحو: نمر، وخَشِنَ، ونذير، وصحيفة».

وقوله: «**إعلالاً فَقَد**» أي: أن تكون اللَّام غير معتلَّة، والمعتلُّ اللَّام نحو: كساء، لا يُجْمَعُ علىٰ فُعُل؛ لأنه لو جُمِع علىٰ فُعُل لزم قلب الواو ياء وانكسار ما قبلها، فيؤدِّي إلىٰ ورود فُعِل، وهو مُهْمل. كذا عند المكودي.

---

(١) سورة الكهف ٣٤/١٨، والقراءة بضم الأول والثاني، عن ابن عامر وابن كثير ونافع وحمزة والكسائي وغيرهم. انظر كتابي معجم القراءات ٢٠٦/٥ ـ ٢٠٧.

* **وفي البيت الثاني قوله: مَا لَمْ يُضَاعَفْ فِي الْأَعَمِّ ذُو الْأَلِفْ**، فإنّ المضاعف إذا كانت مَدَّته ألفاً فجمعه على «فُعَل» غير مُطَّرد نحو: عِنان: عُنُن، حِجاج: حُجُج، وهو نادر عند ابن النَّاظم، فإن كانت مَدَّته غير ألف فجمعه على «فُعُل» مطَّرد نحو: سرير: سُرُر، ذَلُول: ذُلُل.

واطَّرد «فُعُل» أيضاً في «فَعُول» بمعنى «فاعل» نحو: صَبُور: وصُبُر، وَغَفُور: وَغُفُر، ورسول: ورُسُل.

ـ **وفي تتمة البيت الثاني: وفُعَل جمع لفُعْلة عُرِف/ ونحو كُبْرىٰ....**

ذكر وزن «فُعَل» من أمثلة جمع الكثرة، ويطَّرد في نوعين:

ـ **الأول: فُعْلَة** اسماً نحو: غُرْفة وغُرَف، والصِّفة لا تجمع هذا الجمع نحو: ضُحكة.

ـ **الثاني: الفُعْلَىٰ**: أُنْثَىٰ الأَفْعَل نحو: الكُبرىٰ والكُبَر، فإن لم تكن أُنْثىٰ الأفعل نحو: بُهمىٰ ورُجْعَىٰ لم يُجْمَع علىٰ «فُعَل».

ـ **وأكثر الشَّاطبي** من عَدِّ الأمثلة: حُفْرة: حُفَر، نُقْرة: نُقَر، سورة: سُوَر، دَوْلة: دُوَل، كُوَّة: كُوَىٰ، مُدْيَة: مُدَىٰ، خُطْوَة: خُطَىٰ...

* **وفي البيت الثالث: ولفِعْلَة فِعَلْ:**

من أمثلة جمع الكثرة «فِعَل» وهو مُطَّرد في «فِعْلَة» نحو: فِرْقة وفِرَق.

ولم يشترط الاسميَّة؛ **لأنَّ فِعْلة في الصِّفات قليل، فلم يعتبره هنا**، وشمل فِعْلَة الصحيح نحو: قِرْبة: قِرَب، والمعتل العين: قِيمه: قِيَم، والمعتل اللَّام، نحو: مِرْيَة، ومِرَىٰ، والمضاعف، نحو: حِجّة: وحِجَج.

ـ **وقوله في البيت الثالث: وقد يجيء جَمْعُه علىٰ فُعَل.**

الضمير في «جمعُه» عائد علىٰ فِعْلَة أي: يأتي جمع فِعْلَة المكسور الفاء علىٰ فُعَل، بضم الفاء، نحو: لِحْية ولُحَىٰ، وحِلْيَة وحُلَىٰ».

وفُهِمَ من قوله: «قد يجيء قلّة ذلك» وذكره بعضهم: بالكسر علىٰ القياس، وذكر مثل هذا ابن عقيل، وابن طولون وغيرهما.

* وفي البيت الرابع: فِي نَحْوِ: «رَامٍ» ذُو اطِّرَادٍ فُعَلَهْ...... ✤ .... وكَمَلَة

ذكر في هذا البيت من جموع الكثرة وزنين:

الأول: فُعَلة: بضم الفاء وفتح العين، ويَطَّرد في وصفٍ علىٰ فاعل معتل اللّام لمذكر عاقل، نحو: رام ورُماة، قاضٍ: وقُضاة.

واحترز بالوصف من الاسم نحو: واد، وبالمعتل من الصحيح نحو: ضارب، وبالمذكَّر من المُؤَنَّث نحو ضاربة، وبالعاقل من غيره نحو: صاهل. فلا يُجْمَع شيء من ذلك علىٰ «فُعَلَة»، ومثل هذا عند ابن طولون وغيره.

وفي تتمة البيت الرابع، ذكر وزن «فَعَلَة»، من أبنية جمع الكثرة، بفتح الفاء والعين، وهو مُطَّرد في وصف علىٰ فاعل، صحيح اللام لمذكر عاقل.

وفهمت الشروط من المثال وشمل:

ـ الصحيح نحو: كامل: وكَمَلَة، وساحر: وسَحَرة.

ـ والمعتلّ الفاء نحو: وارث وَوَرَثة.

ـ والمعتلّ العين نحو: خائن وخَوَنَة.

ـ والمضاعف نحو: بارّ وبَرَرة.

ـ **قال ابن النَّاظم**: «وقد استغنىٰ عن القيود المذكورة بالتمثيل برام وكامل».

ـ وفُعُلٌ[1]: مبتدأ، لاسمٍ: خبر، رباعيّ: نعت، بمدّ: حال من اسم، أو نعت ثانٍ له، جملة «قد زيد» نعت لـ«مَدّ»، قبلَ: متعلّق بـ«زيد»، لام: مضاف إليه، إعلالاً: مفعول مقدَّم، جملة «فقد»: نعت «لامٍ».

ـ ما لم يُضاعف: ما: مصدرية ظرفيَّة، لم: حرف جزم، يُضاعَف: مضارع مجزوم، في الأعمّ: متعلّق بالفعل قبله، ذو: نائب عن الفاعل، الألف: مضاف إليه، وفُعَلٌ: مبتدأ، جمعاً: حال من الضمير في «عُرِف»، وعند المكودي: مفعول ثان لـ«عُرِف»، عُرِف: خبر فُعَل.

ـ ونحوِ: معطوف علىٰ «فُعْلَة»، كُبْرَىٰ: مضاف إليه، ولِفِعْلة: خبر مقدَّم، فِعَل: مبتدأ مُؤَخَّر، وقد: حرف تقليل، يجيء: فعل مضارع، جمعُه: فاعل، علىٰ فُعَل: متعلّق بـ«جمعُه»، وعند المكودي: متعلّق بـ«يجيء».

ـ في نحو: متعلّق بمحذوف يدلّ عليه «اطّراد»، رام: مضاف إليه، ذو: خبر مقدَّم، اطِّراد: مضاف إليه، فُعَلة: مبتدأ مؤخّر، شاع: ماض، نحو: فاعل شاع، كاملٍ: مضاف إليه، وكملة: معطوف علىٰ «كامل».

٨٠٤. (فَعْلَىٰ) لِوَصْفٍ كَـ«قَتِيلٍ» وَ«زَمِنْ» ❁ وَ«هَالِكٍ»، وَ«مَيِّتٌ» بِهِ قَمِنْ

٨٠٥. لِـ(فُعْلٍ) اسْماً صَحَّ لَاماً (فِعَلَهْ) ❁ وَالْوَضْعُ فِي (فَعْلٍ) وَ(فِعْلٍ) قَلَّلَهْ

ـ **من أمثلة جمع الكثرة «فَعْلَىٰ»**[2]:

---

(١) إعراب الألفيَّة/١٥٥، وشرح المكودي ٢/٧٩٦ ـ ٧٩٨.

(٢) توضيح المقاصد ٥/٥٠ ـ ٥١، وشرح ابن النَّاظم/٣٠٤ ـ ٣٠٥، وشرح ابن عقيل ٤/١٢٢ ـ=

وهو مُطَّرد في وَصْف على «فَعِيل» بمعنى «مفعول» دالٍّ على هُلْك أو توجّع، وفي شرح الكافية «أو تشتت».

نحو: قتيل: وقَتْلى، وجريح وَجَرْحى، وأسير وأَسْرى، وصريع: وصَرْعى.

ـ **قال ابن النَّاظم:** «ويحمل عليه ما أَشْبَهه في المعنى من فعيل بمعنى فاعل: كمريض ومَرْضى، ومن فَعِل كزَمِن وزَمْنى، وفاعل نحو: هالك وهَلكى، وفيعل: كميت ومَوْتى، وأَفْعَل وفَعْلان نحو: أحمق وحمقى، وسكران وسكرى.

ـ **قال المرادي:** «وزاد في الكافية والتسهيل: فعيل بمعنى فاعل، كمريض ومرضى، وأَفْعَل: كأحمق وحمقى، وفعلان: كسكران وسكرى.

قال: وبه قرأ حمزة والكسائي[1]: ﴿وَتَرَى ٱلنَّاسَ سُكَرَىٰ وَمَا هُم بِسَكْرَىٰ﴾.

قال: وما سوى ذلك محفوظ كقولهم: كيِّس وكَيْسى، فإنه ليس فيه ذلك المعنى».

ـ **قال ابن هشام:** «فَعْلى ـ بفتح أوله وسكون ثانيه ـ وهو لما دَلَّ على آفةٍ من فعيل وصفاً... وحمل عليه ستة أوزان مما دلَّ على آفة...». وذكر الأمثلة التي نقلتها فيما سبق.

ـ **وقال ابن طولون:** «ومعنى قَمِن: حقيق، وينبغي أن يُضْبَط «قَمَن» بفتح الميم لكونه خبراً عن أكثر من اثنين، فإن «قَمَناً» المفتوح الميم يُخْبَر به عن الواحد والمثنى والجمع». وأشار إلى هذا المكودي.

= ١٢٣، وأوضح المسالك ٣/٢٦٠، وشرح المكودي ٢/٧٩٩ ـ ٨٠٠، وإرشاد السَّالك ٢/١١٣٤ ـ ١١٣٥، وشرح ابن طولون ٢/٣١٤ ـ ٣١٥، وشرح الأشموني ٢/٤٤٠، والمقاصد الشَّافية ٧/٩٣ ـ ٩٤، ١٠٠ ـ ١٠٥، وشرح الهواري ٤/٢٣٢ ـ ٢٣٣.

(١) سورة الحج ٢٢/٢، انظر معجم القراءات ٦/٧٦، وهي قراءة النبي وعدد كبير من القُرّاء منهم حمزة والكسائي.

ـ وقال الشَّاطبي: «فإذا فتحت الميم قلت: رجال قَمَنٌ، فتفرد لا غير، وكذا في التثنية والجمع».

* **وفي البيت الثاني: ذكر من أمثلة الكثرة «فِعَلَة»:**

وهو لاسم صحيح اللَّام علىٰ «فُعْل» نحو: **دُرْج ودِرَجة، وكُوْز وكِوَز، ودُبّ وَدِبَبَة.**

وعلىٰ فَعْل وفِعْل قليلاً، نحو: **غَرْد وغِرَدة، وَزَوْج وَزِوَجَة.**

والثاني: **قِرْد وقِرَدة، وحِسْل وحِسَلة**، وهو الضَّبُّ.

ـ واحترز بالاسم من الصِّفة، وبالصحيح اللام من المعتل نحو: مدىٰ وظَبي ونِحي فإنه لا يجمع شيء من ذلك علىٰ فِعَلة، ونَدر في **عِلْج: عِلَجَة**؛ لأنه صفة.

ـ فُعْلىٰ[1]: مبتدأ، لوصف: خبر، كقتيل: خبر لمبتدأ محذوف، وزَمِن: قال المكودي والهواري: مبتدأ، وهالك وميت: معطوفان عليه، به: متعلِّق بـ«قمن»، والهاء عائدة علىٰ الجمع المذكور. قمن: خبر المبتدأ وما عطف عليه.

ـ لفُعْل: خبر مقدَّم، اسماً: حال من «فُعْل»، وجملة «صَحّ» نعت «اسماً» لاماً: تمييز محول عن الفاعل، وفِعَلة: مبتدأ مؤخّر.

ـ والوضع: مبتدأ، في فَعْل: معلَّق بـ«قلَّله»، وفِعْل: معطوف علىٰ ما قبله، قلَّله: ماض، والجملة: خبر الوضع.

---

(١) إعراب الألفيَّة/١٥٥ ـ ١٥٦، وشرح المكودي ٢/٧٩٩ ـ ٨٠٠، وشرح الهواري ٤/٢٣٣.

٨٠٦. وَ(فُعَّـلٌ) لِـ(فَاعِلٍ) وَ(فَاعِلَـهْ) ❊ وَصْفَيْـنِ نَحْـوُ: «عَاذِلٍ» وَ«عَاذِلَـهْ»

٨٠٧. وَمِثْلُـهُ الْـ(فُعَّالُ) فِيمَـا ذُكِّـرَا ❊ وَذَانِ فِـي الْمُعَـلِّ لَامـاً نَـدَرَا

❊ من أمثلة جمع الكثرة: فُعَّل(١):

وهذا الوزن مُطَّرد في وصف صحيح اللام على وزن فاعل وفاعلة، نحو: **عاذل وعاذلة: عُذَّل، وضارب وضُرَّب، وضاربة وضُرَّب، وصائم وصائمة: صُوَّم.**

واحترز بالوصف من الاسم نحو: حائط، وحاجب، واحترز بالوصف من غيره، نحو: حائض.

❊ وفي البيت الثاني ذكر من جموع الكثرة وزن فُعَّال، وهو خاص بالمذكَّر، مُطَّرد في وصف صحيح اللام، نحو: عاذل وعُذَّال، وصائم وصُوَّام، وضارب وضُرَّاب، ونذر في (فاعلة)، ومن ذلك قول القطامي:

أَبْصَارُهُنَّ إِلَى الشُّبَّانِ مَائِلَةٌ ❊ وَقَدْ أَرَاهُنَّ عَنِّي غَيْر صُدَّاد

ـ وعند ابن هشام أنَّ الظاهر أن الضمير للأبصار لا للنساء، فهو جمع صادّ، ومثله عند المكناسي.

ـ وقوله: وَذَانِ فِي الْمُعَلِّ لَاماً نَدَرَا.

---

(١) توضيح المقاصد ٥/٥٢ ـ ٥٣، وشرح ابن طولون ٢/٣١٦ ـ ٣١٧، وشرح ابن النَّاظم/٣٠٥، وشرح المكودي ٢/٨٠١ ـ ٨٠٢، وأوضح المسالك ٣/٢٦٠ ـ ٢٦١، وشرح ابن الوردي ٢/٦٩٣، وشرح ابن عقيل ٤/١٢٣، وإرشاد السَّالك ٢/١١٣٧ ـ ١١٣٨، وشرح الأشموني ٢/٤٤١ وندر في سخل وسخُل وسُخّال، وشرح الهواري ٤/٢٣٥، ونادر في فاعلة نحو: صادّ وصُدّاء، والمقاصد الشَّافية ٧/١٠٥ ـ ١١٣، وشرح المكناسي ٢/٣١٣.

إشارة إلىٰ فُعَّل وفُعّال، يعني أنهما ندرا في جمع «فاعل» المعتلّ، نحو: غازٍ وغُزًّىٰ»، ونحو: غازٍ وغُزّاء، وسار وسُرّاء.

ومثله عند ابن النَّاظم: عافٍ وعُفًّىٰ، وقالوا: غُزّاء جمع غازٍ، وسُرّاء جمع سارٍ.

ـ قال ابن القيم: «ومن نوادر هذين الجمعين قولهم: خريدة وخُرَّد، ونُفَسا وَنُفّس».

ـ وفُعّلٌ[1]: مبتدأ، لفاعِل: خبره، وفاعِلة: معطوف علىٰ ما قبله، وَصْفَيْن: حال من فاعل وفاعلة، نحو: خبر لمبتدأ محذوف، عاذل: مضاف إليه، وعاذِلة: معطوف علىٰ عاذل.

ـ ومثلُه: خبر مقدَّم، الفُعَّال: مبتدأ مؤخَّر، فيما: متعلِّق بمثل، ما: موصول، ذُكِرا: جملة الصِّلَة، ذان: مبتدأ، في المعلّ: متعلِّق بـ«ندر»، لاماً: تمييز محول عن نائب الفاعل، جملة «نَدَرا» خبر «ذان».

٨٠٨. (فَعْـلٌ) وَ(فَعْلَـةٌ) (فِعَـالٌ) لَهُمَـا ❊ وَقَـلَّ فِيمَـا عَيْنُـهُ الْيَـا مِنْهُمَـا

٨٠٩. وَ(فَعَــلٌ) أَيْضــاً لَــهُ (فِعَــالُ) ❊ مَا لَـمْ يَكُـنْ فِـي لَامِـهِ اعْـتِلَالُ=

٨١٠. =أَوْ يَكُ مُضْعَفاً، وَمِثْلُ (فَعَلِ): ❊ ذُو التَّا وَ(فِعْلٌ) مَعَ (فُعْلٍ)، فَاقْبَلِ

ـ من أمثلة جمع الكثرة فِعَال[2]:

---

(١) إعراب الألفيَّة/١٥٦، وشرح المكودي ٢/٨٠١.

(٢) توضيح المقاصد ٥/٥٣ ـ ٥٤، وشرح ابن النَّاظم/٣٠٥ ـ ٣٠٦، وشرح ابن طولون ٢/٣١٨ ـ ٣١٩، وشرح ابن عقيل ٤/١٢٥، وأوضح المسالك ٣/٢٦٢، وإرشاد السَّالك ٢/١١٣٩، قال: ورد فيما عينه ياء من فَعْل كضَيْف، أو فَعْلَة كضَيْعَة، فإنه سمع فيهما: ضياف وضياع. والمقاصد=

وهو مُطَّرد في كل «فَعْلٍ»، و«فَعْلَةٍ» اسمين كانا أو وَصْفَيْن، نحو:

كَعْب: كِعَاب، وثَوْب: ثِياب، وصَعْب: صِعَاب، وقَصْعَة: قِصاع، وخَدْلة وخِدال، وجَفْنَة وجِفَان.

ـ **قال ابن طولون:** وشمل الصحيح العين كما مثَّل، والمعتلّها نحو: ثوب وثياب إلَّا أنه قليل فيما عينه ياء.

ـ **وقال المرادي:** «بشرط ألَّا تكون عينهما ياءً، وقد فُهِم ذلك من قوله: **وَقَلَّ فِيمَا عَيْنُهُ الْيَا مِنْهُمَا**».

وقال: «ومن القليل: **ضَيْف وضِيْفان**» وعند ابن النَّاظم: **ضيف وضياف**.

ـ **قال ابن النَّاظم:** «وكذا فيما فاؤه ياء نحو: **يَعْر**[1] **ويعار**» وهو الجدي.

ـ **وقال المرادي:** وقد ذكر هذا في غير هذا الكتاب».

ـ **وعند ابن هشام:** «وندر في يائي الفاء نحو يَعِرْ، أو العين نحو: ضَيْف وضَيْعَة.

* **وفي البيت الثاني: يعني أنَّ «فِعال» أيضاً يطَّرد في «فَعَل»** نحو: جَبَل وجِبَال، وجَمَل وجِمَال بثلاثة شروط:

الأول: ألَّا يكون لامه معتلَّة احترازاً من «فتى».

الثاني: ألَّا يكون مُضَعَّفاً، نحو: «طلل».

= الشَّافية ١١٤/٧، وشرح المكودي ٨٠١/٢ ـ ٨٠٢، وشرح الأشموني ٤٤٢/٢، وشرح الهواري ٢٣٦/٤ ـ ٢٣٨.

(١) اليعر: الجدي يوضع في الزبية لاصطياد الأسد.

الثَّالث: أن يكون اسماً لا صفة، نحو: بَطَل.

ونصَّ على الثاني بقوله: **(أو يك مُضْعَفاً)**.

والثالث: ذكر المرادي أنه ذكره في التسهيل.

ـ **وأمثلة ابن النَّاظم وغيره: جَبَل جِبال، جَمَل جِمَال، رَقَبَة رِقاب، وثَمَرة ثِمار.**

وفي فِعْل: نحو: **ذِئْب وذِئَاب، وقِدْح وقِدَاح، وَبِئْر وَبِئَار.**

وفي فُعْل نحو: **دُهْن، ودهِان، ورُمْح ورِمَاح.**

وأشار إلى هذا بقوله: **«وَ(فِعْلٌ) مَعَ (فُعْلٍ)، فَاقْبَلِ».**

ـ فَعْلٌ[1]: مبتدأ، وفَعْلة: عطف على «فَعْل»، فِعال: مبتدأ، لهما: خبر المبتدأ الثاني، وهو وخبره خبر المبتدأ الأول، وقلَّ: فعل ماض، وفاعله يعود إلى فِعال، فيما: متعلِّق بـ«قَلَّ»، وما: موصول اسمي واقعة على فَعْل وفَعْلة اليائي العين، عينُه: مبتدأ، اليا: خبره، وبالعكس، والجملة صلة «ما»، منهما: في موضع الحال من «ما».

ـ وَفَعَل: مبتدأ أول، أيضاً: مفعول مطلق، له: خبر مقدَّم، فِعال: مبتدأ ثان مؤخَّر، وهو وخبره خبر الأول، ما: ظرفيَّة مصدريّة، لم يكن: جازم ومجزوم، في لامه: خبر يكن مقدَّم على اسمها، واعتلال: اسمها مؤخَّر.

ـ أو يَكُ: معطوف على «يكن»، واسمها مستتر فيها يعود إلى «فَعَل»، مُضَعَّفاً: خبرها، ومثلُ: خبر مقدَّم، فَعَل: مضاف إليه، وذو: مبتدأ مؤخَّر، التا: مضاف إليه، فِعْل: معطوف على «ذو»، مع: حال، فُعْل: مضاف إليه، فاقبل: أمر، والفاعل «أنت» مستتر.

---

(١) إعراب الألفيَّة/١٥٦، وشرح المكودي ٢/٨٠٢ ـ ٨٠٣، وشرح الهواري ٤/٢٣٨.

٨١١. وَفِي (فَعِيلٍ) وَصْفَ (فَاعِلٍ) وَرَدْ ❊ كَـذَاكَ فِـي أُنْثَـاهُ أَيْضـاً اطَّـرَدْ
٨١٢. وَشَاعَ فِي وَصْفٍ عَلَى (فَعْلَانَا) ❊ أَوْ أُنْثَيَيْـهِ أَوْ عَلَـى (فُعْلَانَـا)
٨١٣. وَمِثْلُـهُ (فُعْلَانَـةٌ)، وَالْزَمْـهُ فِـي ❊ نَحْـوِ: «طَوِيـلٍ» وَ«طَوِيلَـةٍ» تَفِـي

ـ يَطَّرِد «فِعال[1]» في «فَعِيل» ومؤنَّثه «فَعيلة» إذا كان وَصْفَيْن، نحو: ظريف وظريفة، فيجمعان على «ظراف»، ومثله: كريم وكريمة: كِرام، وشريف وشريفة: شِراف، ومريض ومريضة: مِراض.

واحترز من «فَعيل» اسماً نحو: قضيب، ومن «فعيل» بمعنى مفعول، نحو: جريح وجريحة، فلا يقال فيهما: جراح.

ويشترط في فَعيل بمعنى فاعل وأنثاه أن يكونا صحيحي اللَّام، وذكره في التسهيل.

ـ قال المرادي: «اتَّضح مما تقدَّم أنَّ «فِعالاً» مُطَّرِد في ثمانية أوزان: فَعْل، وفَعْلَة، وفَعَل، وفَعَلة، وفِعْل وفُعْل ومَفعيل، وفَعيلة بالشروط المذكورة».

❊ وفي البيت الثاني: يعني أنَّ «فِعَالاً» شاع على «فَعْلان».

نحو: نَدْمان ونِدام، وغَضبان وغِضاب.

أو على «فَعْلَى» نحو: غَضْبَى وغِضاب، أو على فَعْلانة نحو: ندمانة ونِدام،

(١) توضيح المقاصد ٥/٥٤ ـ ٥٦، وشرح المكودي ٢/٨٠٤ ـ ٨٠٥، وأوضح المسالك ٣/٢٦٢، وشرح ابن النَّاظم/٣٠٦، وشرح ابن طولون ٢/٣١٩ ـ ٣٢٠، وشرح الأشموني ٢/٤٤٢ ـ ٤٤٣، وإرشاد السَّالك ٢/١١٤٠ ـ ١١٤١، وشرح ابن عقيل ٤/١٢٦ ـ ١٢٧، والمقاصد الشَّافية ٧/١٢١ ـ ١٢٨.

وهما أنثيا فَعْلان؛ لأن مؤَنَّثه يكون على فَعْلَى وفَعْلانة، أو عَلى فُعْلان: بضم الفاء، نحو: **خُمْصان، وَخِماص، وخُمصانة وخِماص**.

ـ **قال المرادي**: «أو على «فُعلانا» بضم الفاء نحو: خُمصان وخِماص، وكذلك: فُعلانة أنثاه، نحو: خُمصانة وخِماص أيضاً، وإليه أشار بقوله: **أَوْ عَلَى (فُعْلَانَا)**».

فهذه خمسة أوزان: **فَعْلان، وفَعْلى، وفَعْلانة، وفُعْلان، وَفُعلانة**. كثير فيها **«فِعال»**.

* **وفي البيت الثالث**: التزم فِعالاً فيما عينه واو، ولامه صحيحة من فعيل بمعنى فاعِل وفعيلة أنثاه، نحو: طويل وطويلة، فتقول: طِوَال.

ـ **قال المكودي**: «والمراد بلزوم «فِعال» فيهما أنهما لا يجمعان على غيره من جموع التكسير، وفُهِم من تخصيصهما بذلك أنَّ ما عداهما مما يجمع على فِعال قد يجمع على غيره».

ـ **وقال الأشموني**: «ومعنى اللزوم أنه لا يجاوز في نحو طويل وطويلة إلَّا إلى التصحيح نحو: طويلين وطويلات».

ـ وفي فَعيل[1]: متعلِّق بـ«ورد»، وَصْفَ: حال من «فعيل»، فاعلٍ: مضاف إليه، وَرَد: فعل ماض، كذاك في أنثاه: متعلِّقان بـ«اطَّرد» أيضاً: مفعول مُطْلق، اطَّرد: فعل ماض.

ـ وشاع: فعل ماض، وفاعله ضمير يرجع إلى فِعال، أو على فُعْلانا: معطوف على مجموع فَعَلانا، وفَعْلانا وفُعلانا: ممنوعان من الصَّرف للعلمية والزيادة، والألف للإطلاق.

(١) إعراب الألفيّة/١٥٦.

ـ ومثلُه: خبر مقدَّم، وفعلانة: مبتدأ مؤخَّر، الْزمه: فعل أمر، في نحو: متعلِّق بـ«الْزمه»، وطويل: مضاف إليه، وطويلة: معطوف على طويل، تفي: مجزوم بجواب الأمر، والياء للإشباع.

٨١٤. وَبِـ(فُعُولٍ) (فَعِلٌ) نَحْوُ: «كَبِدْ» ❁ يُخَصُّ غَالِباً، كَذَاكَ يَطَّرِدْ=
٨١٥. =فِي (فَعْلٍ) اسماً مُطْلَقَ الْفَا، وَ(فَعَلْ) ❁ لَهُ، وَلِلْـ(فُعَالِ) (فِعْلَانٌ) حَصَلْ

ـ من أمثلة جمع الكثرة «فُعُول»[1] بضم الفاء، ويَطَّرِد في «فَعِل» بفتح الفاء وكسر العين نحو: كَبِد وكُبُود، ونَمِر ونُمُور، ووَعِل ووُعُول.

ـ وقوله: «يُخَصُّ» يُفْهَم منه أنه لا يتجاوز هذا الجمع لغيره من جموع الكثرة.

ـ قال ابن النَّاظم: «ولا يكادون يتجاوزون في الكثرة جمع فَعِل على «فُعُول» إلى جمعه على «فِعال» فإنْ جاء شيء منه عُدَّ نادراً...».

ـ قال المرادي: معقباً «فيه نظر؛ لأن تخصيصه بقوله: إلى فِعال يعني أنهم قد يتجاوزونه إلى غير فِعال. وكلام النَّاظم يقتضي أنهم لم يجاوزوه».

ـ وقال المكودي: «وفُهِم من قوله غالباً أنه قد يجمع في الكثير على غير فُعُول قليلاً، ومن ذلك قولهم: نَمِر ونُمُور ونِمار».

ـ وقوله: كَذَاكَ يَطَّرِدْ = ❁ = فِي (فَعْلٍ) اسماً مُطْلَقَ الْفَا...

(١) توضيح المقاصد ٥/٥٦ ـ ٥٩، وشرح المكودي ٢/٨٠٥ ـ ٨٠٧، وشرح ابن النَّاظم/٣٠٦، وشرح ابن طولون ٢/٣٢١ ـ ٣٢٢، وشرح ابن عقيل ٤/٢٢٨، والمقاصد الشَّافية ٧/١٣٨، وشرح الأشموني ٢/٤٤٤، وأوضح المسالك ٣/٢٦٢ ـ ٢٦٤، وإرشاد السَّالك ٢/١١٤٢ ـ ١١٤٣، وشرح الهواري ٤/٢٣٩ ـ ٢٤١.

يعني أنَّ «فُعولا» يطَّرد في جمع فَعْل بفتح الفاء، وضمّها: فُعْل، وكسرها فِعْل. وهذا معنىٰ قوله: «**مُطْلَقَ الْفَا**».

ـ فتح الفاء: **كَعْب كُعُوب، فَلْس فُلُوس، فَحْل فُحُول، نَسْر نُسُور**.

ـ بضم الفاء: **جُنْد جُنُود، بُرْد بُرُود، بُرْج بُرُوج، جُرْح جُرُوح**.

ـ وبكسر الفاء: **حِمْل حُمُول، ضِرس ضُرُوس، جِذْع جُذُوع**.

ـ **قال المرادي**: «بشرط أن يكون اسماً، **فإن كانت أوصافاً نحو**: صَعْب وحُلْو **لم يجمع علىٰ فُعُول إلَّا ما شذَّ كَضَيْف وضُيُوف**».

ـ وقوله: **وَفَعَل/ لَهُ**: أي فُعُول لـ«فَعَل»، ولم يقيده باطِّرادٍ فَعُلِم أنَّه محفوظ فيه، وذلك نحو: **أَسَد وأُسُود، وشَجَن وشُجُون**.

ـ **قال ابن طولون**: «والضمير في «له» عائد علىٰ «**فُعُول**»، والتقدير: وفَعَل له فُعُول، أي من المفردات التي تجمع علىٰ «**فُعُول**».

ويحتمل أن يكون فَعَلاً معطوفاً علىٰ فَعْل الأول، و«له» مُنْقَطِع عنه، ويكون قد تمَّ الكلام عند ذكر «فَعَل»، ثم استأنف فقال:

لَـــهُ وَلِلْفُعَـــال فِعْـــلانٌ حَصَـــل

فيكون قد شرَّك فُعَل وفُعَال في الجمع علىٰ «فِعلان».

وقد جاء جمع «فَعَل» علىٰ فِعْلان، نحو: فتىٰ وفِتْيان، وأخ وإِخْوان.

ـ وقوله: .... **وَلِلْفُعَال فِعْلَانٌ حَصَلْ**

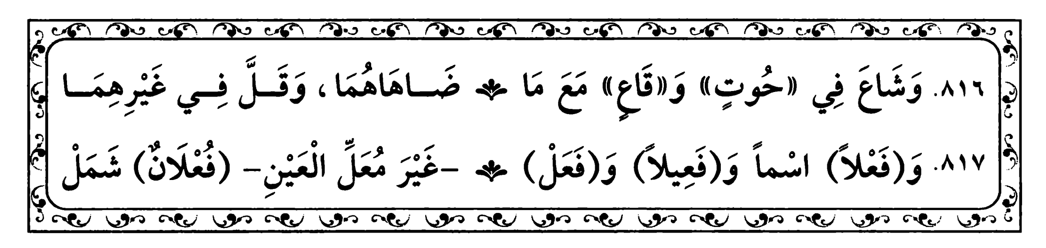
يعني **أنَّ من جموع الكثرة** «**فِعْلان**» بكسر الفاء وسكون العين، وهو يَطَّرد في

اسم على «فُعال» بضم الفاء، نحو: **غُراب وغِربان، وغُلام، وغِلمان**.

وتقدَّم في أول الباب أنَّه يطَّرد في فُعَل، نحو: **صُرَد وصِرْدان، وجُرَذ وجِرذان، ونُغَر ونِغران**.

ـ **وبفُعُول**[1]: متعلِّق بـ«يُخَصُّ»، **وفَعِلٌ**: مبتدأ، نحو: خبر لمبتدأ محذوف، كبد: مضاف إليه، وجملة «يُخَصُّ» خبر «فَعِل»، **غالباً**: حال من الضمير في يُخَصُّ، **وكذاك**: متعلِّق بـ«يَطَّرد»، **يَطَّرد**: فعل مضارع، وفاعله يعود إلى فُعُول.

ـ **في فَعْل**: متعلِّق بـ«يطَّرد»، **اسماً مُطْلَق الفا**: حالان، والفا: مضاف إليه، **فَعَل**: عند المكودي مبتدأ، **له**: خبر لمبتدأ محذوف، والجملة خبر المبتدأ الأول، وفيه غير هذا الإعراب. وقد وضحه نص ابن طولون السابق، وبسط القول فيه المرادي وغيره، **للفُعال**: متعلِّق بـ«حصل»، **وفِعْلانٌ**: مبتدأ، وجملة «حصل» خبر عنه.



٨١٦. وَشَاعَ فِي «حُوتٍ» وَ«قَاعٍ» مَعَ مَا ❊ ضَاهَاهُمَا، وَقَلَّ فِي غَيْرِهِمَا

٨١٧. وَ(فَعْلاً) اسماً وَ(فَعِيلاً) وَ(فَعَلْ) ❊ -غَيْرَ مُعَلِّ الْعَيْنِ- (فُعْلَانٌ) شَمَلْ

ـ **في البيت الأول ذكر أنَّ**[2] **«فِعْلان» كَثُر فيما عينه واو من فُعْل وفَعَل.**

فالأول: نحو: **حُوْت وحِيتان، ونُوْن ونِينان، وعُوْد وعِيدان، وكُوز وكِيزان**.

والثاني: نحو: **تاج وتيجان، وخَال وخِيلان، وقاع وقِيعان، ونار ونِيران**،

(١) إعراب الألفيَّة/١٥٦ ـ ١٥٧، وانظر شرح المكودي ٢/٨٠٥ ـ ٨٠٦، وتوضيح المقاصد ٥/٥٩، والمقاصد الشَّافية ٧/١٣٨.

(٢) توضيح المقاصد ٥/٦٠ ـ ٦١، وأوضح المسالك ٣/٢٦٥، وشرح ابن النَّاظم/٣٠٦ ـ ٣٠٧، وشرح ابن عقيل ٤/١٢٩، والمقاصد الشَّافية ٧/١٤٩ ـ ١٥٤، وشرح المكودي ٢/٨٠٧ ـ ٨٠٨، وشرح الأشموني ٢/٤٤٥ ـ ٤٤٦، وشرح الهواري ٤/٢٤١، وإرشاد السَّالك ٢/١١٤٤ ـ ١١٤٥.

وجار وجيران.

ـ **قال المرادي**: «قلتُ: وصرح في شرح الكافية باطِّراده فيما عينه واو من الوزنين...».

ـ **وقوله: «وقَلَّ فِي غَيْرِهِمَا»**.

إشارة إلىٰ أنه قد ورد «فِعلان» في غير ما ذكر قليلاً.

ـ **قال ابن النَّاظم**: «وقل فِعْلان في غير ما ذكر، قالوا: خَرَب وخِرْبان[1]، وأَخ وإِخوان، وغَزَال وغِزلان، وصِنْو وصِنْوان، وصِوَار وَصِيْرَان[2]، وظليم وظِلمان[3]، وخروف وخِرفان، وحائط وحِيطان، وقِنْو وقِنْوان. فهذه وأمثالها مما يُحفظ ولا يُقاس عليه». ومثل هذا عند الهواري.

ـ وذكر النَّاظم مثل هذا في شرح الكافية[4]. وعند الهواري: صبيّ وصِبْيان.

*** وذكر في البيت الثاني أنَّ من أمثلة الكثرة «فُعْلان».**

ـ وهو مقيس في اسم علىٰ فَعْل، نحو:

ـ بَطْن وبُطنان، وظَهْر وظُهران، وسَقْف وسُقْفان.

ـ أو فعيل، نحو: قَضِيب وقُضْبان، ورَغِيف ورُغْفان، وكَثِيب وكُثْبان.

ـ أو فَعَل: صحيح العين، نحو: ذَكَر وذُكران، وحَمَل وحُمْلان.

ـ **قال ابن هشام**: «وقَلَّ في نحو: راكب وَأَسْود وزُقاق».

---

(١) ذكر الحبارىٰ.

(٢) القطيع من بقر الوحش.

(٣) الظليم: ذكر النعام.

(٤) شرح الكافية الشافية ٤/١٨٥٨.

ـ **وعند ابن النَّاظم:** «وقلَّ فاعِل: كراكب ورُكبان، وفي أَفْعَلَ كأسود وسُودان، وأعمى وعُمْيَان، وفي فُعال: كزُقاق وزُقّان...».

ـ **وقال ابن طولون:** «واحترز بقوله: «اسماً» من الصِّفة نحو: سَهْل، وظريف، وبَطَل، وبغير معتل العين من المعتل العين نحو: قاع، فلا يُجْمَعُ شيء من ذلك على فُعْلان».

ـ وشاع[1]: فعل ماض، وفاعله يعود إلى «فِعْلان»، في حوت: متعلِّق بـ«شاع»، وقاع: معطوف على «حوت»، مع: حال، ما: مضاف إليه، ضاهاهما: فعل وفاعل ومفعول، والجملة صلة «ما»، وقلَّ: ماض، وفاعله يعود إلى «فعلان»، في غيرهما: متعلِّق بـ«قلَّ».

ـ فَعْلاً: مفعول مُقدَّم بـ«شمل» آخر البيت، واسماً: حال من «فَعْلاً»، وفَعِيلاً وفَعَل: معطوفان على «فَعْل»، أول البيت، وغير: حال من «فَعَل»، مُعَلّ: مضاف إليه، العين: مجرور بالإضافة، فُعْلانٌ: مبتدأ، وجملة «شَمَل» خبر المبتدأ.

٨١٨. وَلِـ«كَرِيمٍ» وَ«بَخِيـلٍ» (فُعَـلَا) ✤ كَـذَا لِمَـا ضَـاهَاهُمَا قَـدْ جُعِـلَا

٨١٩. وَنَابَ عَنْـهُ (أَفْعِلَاءُ) فِـي الْمُعَـلّْ ✤ لَامـاً وَمُضْـعَفٍ، وَغَيْـرُ ذَاكَ قَـلّْ

ـ **من أمثلة جمع الكثرة «فُعَلاء»**[2]:

---

(١) إعراب الألفيَّة/١٥٧، وشرح المكودي ٢/٨٠٨.

(٢) توضيح المقاصد ٥/٦٢ ـ ٦٣، وشرح ابن النَّاظم/٣٠٧، وشرح المكودي ٢/٨٠٧ ـ ٨١٠، وإرشاد السَّالك ٢/١١٤٥ ـ ١٤٤٦، والمقاصد الشَّافية ٧/١٥٩ ـ ١٦١، ١٦٥، وشرح الأشموني ٢/٤٤٧، وشرح الهواري ٤/٢٤٢ ـ ٢٤٣، وشرح ابن طولون ٢/٣٢٣ ـ ٣٢٥، وأوضح المسالك ٣/٢٦٦، وشرح ابن الوردي ٢/٦٩٦ ـ ٦٩٧.

وهو مقيس في «فعيل» صفة لمذكَّر عاقل بمعنىٰ «فاعل»، غير مضاعف، ولا معتلِّ اللّام، نحو:

كريم كُرَماء، وبخيل بُخَلاء، وظريف: ظُرَفاء، وبصير: بُصَراء.

ـ **قال ابن النَّاظم:** «وكثر فيما دلَّ علىٰ مَدْح كعاقل وعُقَلاء، وصالح وصُلَحاء، وشاعر وشُعَراء، وإلىٰ ذا الإشارة بقوله: «**لما ضاهاهما**» يعني أنَّ نحو: عاقل وصالح وشاعر مشابِهٌ لنحو: بخيل وكريم، في الدلالة علىٰ معنىٰ هو كالغريزة، فهو كالنائب عن فعيل، فلذلك جرىٰ مجراه».

ـ **قال المرادي:** «فإن قلت: هل لذكر المثالين فائدة؟ قلتُ: التنبيه علىٰ استواء وَصْفِ المدحِ والذمّ في ذلك».

ـ ومما نَبَّه عليه المرادي أنَّه قيد فَعِيلاً المذكور في شرح الكافية أن يكون بمعنىٰ فاعل، واحترز بذلك من فعيل بمعنىٰ مفعول، فإنه لا يُجْمع علىٰ فُعَلاء إلَّا نادراً كقولهم: **دَفين ودُفَنَاء، وسَجين وسُجَناء.**

ـ **قال المكودي:** «ويحتمل ذلك وجهين: أحدهما ما شابههما في اللَّفظ نحو: ظريف وشريف لتعميم الحُكْم في جميع ذلك.

والآخر أن يكون المراد ما شابههما في المعنىٰ، وإن لم يشابه في اللَّفظ، فيشمل نحو: **صالح وصُلَحاء، وعاقل وعُقَلاء** لشبههما بكريم في الدلالة علىٰ صفة المدح لا في الوزن».

ـ وخرج بالوصف الاسم نحو: قضيب ونصيب، فلا يقال: قُضَباء ولا نُصَباء، وبالمذكَّر والمؤَنَّث نحو: رحيم وشريفة، فلا يقال: عظام رُحَماء، ولا نساء شُرَفاء، وأمّا خُلفاء في جمع خليفة، ونساء سفهاء فبطريق الحمل علىٰ المذكر، وبالعاقل

علىٰ غير العاقل، نحو: مكان فسيح، فلا يقال في جمعه: فُسَحَاء، وبكونه بمعنىٰ فاعل، نحو: قتيل وجريح، فلا يقال: قُتَلاء ولا جُرحاء. وشذّ: دَفين ودُفَناء، وسجين وسُجَناء، وجليب وجُلَباء، وسَتير وسُتَراء، وندر: أسير وأُسَراء.

وبكونه غير مضاعف نحو: شديد ولبيب... **والنص من شرح الأشموني**.

ـ وعند ابن النَّاظم: ويُحْفَظ فُعَلاء في نحو: جبان وجُبَناء، وخليفة خُلَفاء، وسَمْح وَسُمَحاء، وودُود ووُدَداء، ورسُول ورُسَلَاء.

ـ ومن أمثلة جمع الكثرة «أَفْعِلاء»:

وهو ينوب عن «فُعلاء» في المضعَّف، والمعتل اللَّام من فعيل المتقدّم.

فالمضاعف، نحو: شديد وأشدّاء، وخليل وأَخِلَّاء.

والمعتل، نحو: غنيّ وَأَغْنياء، وولي وأَوْلِياء.

استغنوا به عن «فُعلاء» في هذين النوعين لما فيه من الثقل إلَّا ما نَدَر في المعتلّ كقولهم: **سريّ وسُرَواء، وتقيّ وتُقَواء...**

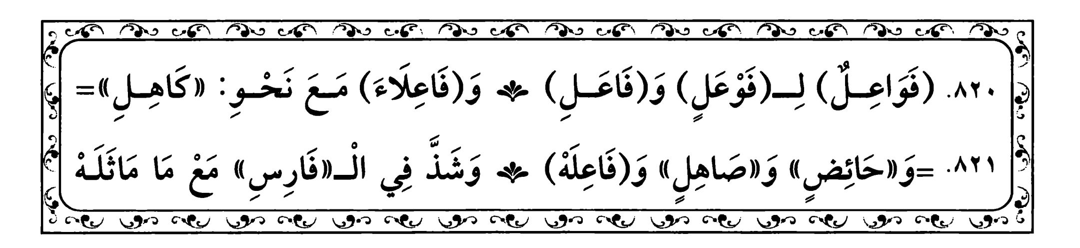
ـ وأشار بقوله: «وغير ذلك» إلىٰ ورود أَفْعِلاء في غير المضعف والمعتل قليلاً نحو: نَصيب وأَنْصِباء، وصديق وأَصْدِقاء، وَهَيِّن وَأَهْوِنَاء، ونحو ذلك.

ـ لـ«كريم»[1]: خبر مقدَّم، وبخيل: معطوف علىٰ «كريم»، وفُعَلا: مبتدأ مؤخَّر، وكذا: في موضع المفعول الثاني لـ«جُعِلا»، لما: متعلّق بـ«جُعِلا»، ضاهاهما: صلة «ما»، قد: حرف تحقيق، جُعلا: مبني للمفعول، والمفعول الأول نائب الفاعل وهو مستتر، والمعطوف الثاني تقدَّم، وهو «كذا».

---

(١) إعراب الألفيَّة/١٥٧، وشرح المكودي ٢/٨١٠.

ـ وناب: فعل ماض، عنه: متعلِّق بـ«ناب»، أفْعِلاء: فاعل «ناب»، في المُعَلّ: متعلِّق بـ«ناب»، لاماً: تمييز محول عن نائب الفاعل، ومُضْعَفاً معطوف على المُعَلّ، وغيرُ: مبتدأ، ذاك: مضاف إليه، وجملة: قَلّ خبر المبتدأ، والمبتدأ وخبره: جملة مُسْتَأنفة.



٨٢٠. (فَوَاعِلُ) لِـ(فَوْعَلٍ) وَ(فَاعَلِ) ❁ وَ(فَاعِلَاءَ) مَعَ نَحْوِ: «كَاهِلِ»=

٨٢١. =وَ«حَائِضٍ» وَ«صَاهِلٍ» وَ(فَاعِلَهْ) ❁ وَشَذَّ فِي الْـ«فَارِسِ» مَعْ مَا مَاثَلَهْ

ـ ومن أمثلة جمع الكثرة: فواعل(١):

وهو مطَّرد في الأنواع السَّبعة الآتية:

١ ـ فَوْعل: نحو: جَوْهَر وجَوَاهِر، وكَوْثَر وكَوَاثر.

٢ ـ فاعَل: نحو: طابَع وطوابع، وقالَب وقوالب.

٣ ـ فاعلاء: نحو: قاصِعاء وقواصِع، وراهِطاء وَرَوَاهط، وهما جُحْران لليربوع. ومثله: نافقاء ونوافق.

٤ ـ فاعِل: اسماً عَلَماً أو غير علم نحو: كاهِل وكَوَاهِل، وخاتم وخواتم، جائز وجوائز. «اسم للخشبة المعترضة بين حائطين».

(١) توضيح المقاصد ٥/٦٤ ـ ٦٦، وشرح ابن النَّاظم/٣٠٨، وشرح المكودي ٢/٨١٠ ـ ٨١١، وأوضح المسالك ٣/٢٦٦، وشرح ابن عقيل ٤/١٣١، وشرح الأشموني ٢/٤٥٠ ـ ٤٥١، والمقاصد الشَّافية ٧/١٧١ ـ ١٨٥، وإرشاد السَّالك ٢/١١٤٦، وشرح ابن طولون ٢/٣٢٥ ـ ٣٢٦، وشرح الهواري ٤/٢٤٤ ـ ٢٤٥.

٥ ـ **فاعِل**: صفة مؤنَّث عاقل نحو: حائض وحَوَائض، وطالق وطَوَالق، وطامث وطَوَامث.

٦ ـ **فاعِل**: صفة لمذكر غير عاقل نحو: صاهِل وصَوَاهل، نجم طالع وطَوَالع، وجبل شامخ وجبال شَوَامخ.

٧ ـ **فاعِلة مطلقاً**: ضاربة وضَوَارب، فاطمة وفَوَاطم، ناصية ونواص، ومنه قوله تعالىٰ[1]: ﴿نَاصِيَةٍ كَٰذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾.

وزاد في الكافية[2] النوع الثامن، وهو: فَوْعَلة، نحو: صَوْمَعَة وصَوَامع، وزَوْبَعَة وَزَوَابع، وذكر هذا ابن هشام[3]، ومثله عند ابن القيّم.

ونصَّ سيبويه[4] علىٰ اطِّراد فواعل في فاعل صفة لمذكر غير عاقل كما تقدَّم نحو: نجوم طوالِع، وجبال شوامخ. وكذا عند المرادي.

ـ **وقال في شرح الكافية**[5]: «وغلط كثير من المتأخرين فحكم علىٰ مثل هذا بالشذوذ، وإنما جمع فاعل صفة لمذكر عاقل علىٰ فواعل نحو: فارس وفوارس».

ـ وإلىٰ هذا أشار بقوله: «**وَشَذَّ فِي الْفَارِسِ مَعْ مَا مَاثَلَهْ**».

والذي ماثله نحو: نواكِس، وهوالِك، وغرائب، وشواهد، وكلُّها صفات المذكر العاقل.

---

(١) سورة العلق ٩٦/١٦.

(٢) شرح الكافية الشَّافية ٤/١٨٦٦.

(٣) أوضح المسالك ٣/٢٦٦، وإرشاد السَّالك ٢/١١٤٧.

(٤) انظر الكتاب ٢/٢٠٦.

(٥) انظر فيه ٤/١٨٦٥، وتوضيح المقاصد ٥/٦٥، وأوضح المسالك ٣/٢٦٦ «وشذ فوارس ونواكس وسوابق وهوالك».

ـ قال ابن النَّاظم: «فإن كان الوصف على فاعِل لمذكر عاقل لم يجمع على فواعل إلَّا ما شذَّ. نحو قولهم: فارس وفوارس، وسابق وسوابق، وناكس ونواكس، وداجن ودواجن، وفواعل أيضاً لفاعلة مُطْلقاً نحو: صاحبة وصواحب، وفاطمة وفواطم، وناصية ونواصٍ، ولم يجئ فواعل لغير ما ذكر إلَّا فيما شذّ نحو: حاجة وحوائج، ودخان ودواخن».

ـ فواعلُ[1]: مبتدأ، لفوعَلٍ: خبر، وفاعل وفاعلاء: معطوفان على «فواعل»، مع: حال مما قبله، نحو: مضاف إليه، كاهل: مجرور بالإضافة، وحائض وصاهل وفاعلة: معطوفات على «كاهل»، وشذَّ: فعل ماض، وفاعله مستتر يعود إلى «فواعل»، في الفارس: متعلِّق بـ«شذَّ»، مع: حال من الفارس، وما: موصول اسمي مضاف إليه، ماثله: الجملة صِلة «ما»، والهاء تعود على الفارس.

٨٢٢. وَبِـ(فَعَائِلَ) اجْمَعَنْ (فَعَالَهْ) ✤ وَشِبْهَهُ ذَا تَاءٍ اوْ مُزَالَهْ

ـ من أمثلة جمع الكثرة «فَعائل»[2]:

وهو لكلِّ رباعيّ مؤَنَّث بمدة قبل آخره مختوماً بالتاء، أو مجرّداً منه.

ـ قال المرادي: «وإلى هذا الضَّابط أشار بقوله: وشِبْهَهُ، فاندرج فيه خَمْسَة أوزان بالتاء، وخمسة بلا تاء».

---

(١) إعراب الألفيَّة/١٥٧.

(٢) توضيح المقاصد ٥/٦٦ ـ ٦٧، والمقاصد الشَّافية ٧/١٨٦، وشرح ابن النَّاظم/٣٠٨، وإرشاد السَّالك ٢/١١٤٨، وشرح ابن عقيل/١٣٢، وأوضح المسالك ٣/٢٦٧، وشرح المكودي ٢/٨١١ ـ ٨١٢، وشرح ابن طولون ٢/٣٢٦ ـ ٣٢٧.



ـ **التي بالتاء:** ـ **فَعالة:** نحو سَحابة وسَحائب، وحَمامة وحمائم.

ـ **وفِعالة:** نحو: رِسالة ورسائل، وكِنانة وكنائن.

ـ **وفُعالة:** نحو: ذُؤَابَة وذوائب، وكُناسة وكنائس.

ـ **وفَعُولة:** نحو: حَمُولة وحمائل، وحَلُوبة وحلائب، ورَكُوبَة ورَكائب.

ـ **وفعيلة:** نحو: صحيفة وصحائف، وكتيبة وكتائب.

ـ **المجرد من التاء:** ـ **فِعال:** نحو: شِمال وشمائل.

ـ **وفَعال:** نحو: شَمال وشمائل «ريح تهب من الشمال».

ـ **وفُعال:** نحو: عُقاب وعقائب.

ـ **وفَعول:** نحو: عجوز وعجائز، وسَلُوب[1] وسلائب.

ـ **وفعيل:** نحو: سعيد (عَلَم امرأة) وسعائد.

ـ **قال ابن النَّاظم:** «وهو من «فعيل» عزيز لا يكاد يُعْثر عليه».

وشرط هذه الأمثلة المجرَّدة من التاء أن تكون مُؤَنَّثة، فلو كانت مُذَكَّرة لم تجمع علىٰ فعائل إلَّا نادراً، كقولهم: جزور وجزائر، ووصيد ووصائد. كذا عند المرادي، ومثله عند ابن طولون.

ـ بفعائل[2] متعلِّق بـ«اجْمَعَنْ»، اجْمَعَنْ: فعل أمر مؤكَّد بالنون الخفيفة. فَعَالة: مفعول به، وشبهَه: معطوف علىٰ «فَعَالة»، ذا تاء: حال من «شبهه»، أو مُزالة:

(١) الناقة التي مات ولدها.

(٢) إعراب الألفيَّة/١٥٨، والمقاصد الشَّافية ١٨٩/٧، وشرح المكودي ٨١٢/٢.

معطوف علىٰ «ذا تاء» وعند الشاطبي: ذا تاء: حال من «فَعَالة».

٨٢٣. وَبِالْـ(فَعَالِي) وَالْـ(فَعَالَىٰ) جُمِعَا ❊ «صَحْرَاءُ» وَالْـ«عَذْرَاءُ»، وَالْقَيْسَ اتْبَعَا

ـ من أمثلة جمع الكثرة: **الفَعالي**، **والفعالَىٰ**[1]:

ويَطّردان في «فَعْلاء» ممدوداً بفتح الفاء وسكون العين اسماً، نحو: **صحراء: وصحارٍ وصحارَىٰ**. ووصفاً، نحو: **عذراء: وعذارٍ وعذارَىٰ**.

ـ **قال المرادي**: «ولهما اشتراك وانفراد فيشتركان في أنواع:

١ ـ أن يكون **فَعْلاء** اسماً، نحو: صحراء وصحارٍ وصحارَىٰ.

٢ ـ **فَعْلَىٰ** اسماً، نحو: عَلْقىٰ (اسم نبت) وعَلَاقٍ وعَلَاقىٰ.

٣ ـ **فِعْلَىٰ** اسماً، نحو: ذِفرىٰ (خلف أذن البعير) وذفارٍ وذفارىٰ.

٤ ـ **فُعْلَىٰ وَصْفاً لِأُنْثىٰ**، نحو: حُبلىٰ وحبالٍ وحبالىٰ.

٥ ـ **فَعْلاء**، نحو: عَذْراء، قالوا: عذارٍ وعَذَارَىٰ...».

ـ **قال ابن طولون**: «وفُهِمَ من قوله: «**وَالْقَيْسَ اتْبَعَا**: أنَّ عذراء مقيس علىٰ صحراء»، ومثله عند المكودي.

ـ **قال المرادي**: «وظاهر قوله: وَالْقَيْسَ اتْبَعَا: أنَّ فعالَىٰ وفعالي مقيسان في

---

(١) توضيح المقاصد ٥/٦٨ ـ ٦٩، وأوضح المسالك ٣/٢٦٧ ـ ٢٦٨، وشرح ابن طولون ٢/٣٢٧ ـ ٣٢٨، وشرح ابن النَّاظم/٣٠٨، وإرشاد السَّالك ٢/١١٤٩ «**ويختص الأول «فعالي» بأربعة أبنية: فعلاة كموماة، والثاني: فِعلاة كسِعلاة، وفَعْلُوَة كترقوة، وفِعْلية كهِبْرِيَة**». وذكر مثل هذا ابن النَّاظم، والمقاصد الشَّافية ٧/١٩٤ ـ ١٩٦.

نحو: عذراء، كما أنهما مقيسان في نحو صحراء...».

وينفرد «فَعالى» بوصف على فعلان أو فَعْلَى، نحو: سكران وسَكْرى، وغضبان وغَضْبَى، فتقول: سكارى وغضابى، ولا يُقال بالكسر.

ولم يذكر ما تنفرد به فعالي من نحو: حذرية.

ـ **قال ابن هشام:** «وليس لفعالَى ما ينفرد به عن الفعالي إلَّا وَصْف».

وبالفعالي[1]: متعلِّق بـ«جُمعا»، والفعَالى معطوف على ما قبله، جُمعا: ماض مبنيّ للمفعول، وصحراء: نائب عن الفاعل، لـ«جُمع»، وألف «جُمع» للإطلاق، والعذراء: معطوف على صحراء، والقيسَ: مفعول مقدَّم، اتْبَعَا: أمر مؤكّد بالنون الخفيفة.

٨٢٤. وَاجْعَلْ (فَعَالِيَّ) لِغَيْرِ ذِي نَسَبْ ❊ جُدِّدَ كَالْـ«كُرْسِيِّ» تَتْبَعِ الْعَرَبْ

ـ **من أمثلة جمع الكثرة: فَعَاليّ**[2]:

ويَطَّرد في كل ما آخره ياء مشدَّدة لا تدلُّ على تجدد نَسَب، نحو:

كرسيّ، بَخْتيّ، قُمريّ، بَرْديّ، براديّ.

واحترز بقوله: **لِغَيْرِ ذِي نَسَبْ جُدِّدَ** من نحو: بصرى، فلا يقال: بصاريّ.

---

(١) إعراب الألفيَّة/١٥٨.

(٢) توضيح المقاصد ٥/٧١ ـ ٧٤، وشرح ابن طولون ٢/٣٢٨، وإرشاد السَّالك ٢/١١٥٠، وشرح ابن النَّاظم/٣٠٨، وأوضح المسالك ٣/٢٦٨، وشرح المكودي ٢/٨١٣ ـ ٨١٤، والمقاصد الشَّافية ٧/١٩٧ «غير ذي النسب هو الاسم الذي تلحقه ياء النسب، ومعنى كونه جُدِّد: أي أُدْخِل في الكلمة بعد أن لم يكن، فصَار فيها جديداً، فبصري وقيسي مثلاً كان أصله: بصرة وقيس، ثم أُلْحِق بهما أداةُ النسب تجديداً لمعناه فصار موجوداً فيها بعد أن لم يكن».

ـ قال ابن القيّم: «فلو دَلَّت الياء المشددة على تجدد نَسَب كبصريّ وكوفيّ لم يجمع بذلك، ولذلك ذهب المحققون إلى أن «أناسيّ» جمع إنسان لا إنسيّ، وأصله: أناسين، فأبدلوا النون ياء ثم أدغموا إحدى الياءين في الأخرى».

ـ قال ابن النَّاظم: «... كما قالوا ظِربان وظَرَابيّ، ومن العرب من يقول: أناسين وظرابين على الأصل».

ـ وقال المرادي: «وعلامة النسب المتجدد جواز سقوط الياء، وبقاء الدلالة على معنى مشعور به قبل سقوطها».

ومن تنبيهاته: أن الياء قد تكون في الأصل للنسب الحقيقي ثم يكثر استعمال ما هي فيه حتى يصير النسب مَنْسِيّاً أو كالمنْسيّ، فيُعامَلُ الاسم معاملة ما ليس منسوباً، كقولهم: مَهْرِيّ: مَهَارِيّ، وأصله البعير المنسُوب إلى مَهْرَة، قبيلة من قبائل اليمن، ثم كثر استعمالُه حتى صار اسماً للنجيب من الإبل. كما ذكر أنه يُقال: صحاريّ وعذاريّ بالتشديد، ولكنه لا يُقاس عليه.

وقال: «هذا آخر ما ذكره في هذا النظم من أمثلة تكسير الثلاثي المجرّد... وجملتها أحد وعشرون بناءً».

ـ واجعل[1]: فعل أمر، فعاليَّ: مفعول أول، لغير: المفعول الثاني، ذي: مضاف إليه، نسب: مضاف إليه، وجملة «جُدِّد» نعت لـ«نسب» كالكرسي: حال من غير ذي نَسَب، تتبع: جواب الأمر، العرب: مفعول به.



(١) إعراب الألفيَّة/١٥٨، وشرح المكودي ٢/٨١٣ ـ ٨١٤.

٨٢٥. وَبِـــ(فَعَالِلَ) وَشِـــبْهِهِ انْطِقَـــا ❖ فِي جَمْعِ مَا فَوْقَ الثَّلَاثَةِ ارْتَقَىٰ=

٨٢٦. =مِنْ غَيْرِ مَا مَضَىٰ، وَمِنْ خُمَاسِي ❖ جُــرِّدَ، الْآخِــرَ انْــفِ بِالْقِيَــاسِ

٨٢٧. وَالرَّابِعُ الشَّـبِيهُ بِالْمَزِيـدِ قَـدْ ❖ يُحْـذَفُ دُونَ مَـا بِـهِ تَـمَّ الْعَـدَدْ

٨٢٨. وَزَائِدَ الْعَادِي الرُّبَاعِي احْذِفْهُ مَا ❖ لَـمْ يَـكُ لَيْنـاً إِثْـرَهُ اللَّـذْ خَتَمَـا

ـ من أمثلة جمع الكثرة: فعالِل وشِبْهه(١):

والمرادُ بشبهه ما يماثله في العِدَّة والهيئة، وإن خالفه في الوزن، في كون ثالثه ألفاً بعدها حرفان متحركان أو ثلاثة أوسطها ياء،

وشمل: **مفاعِل**، **فياعِل**، **فعاوِل**، **مفاعيل**، وأشباهها. كذا عند ابن طولون، ومثله عند الشَّاطبي.

ـ ومن أمثلة جمع الكثرة «**فعالِل**»، وهو كل جمع ثالثه ألف بعدها حرفان متحركان، ويجمع هذا الجمع كل اسم رباعي غير مزيد فيه نحو:

جَعْفَر: جعافر، زِبْرِج: زبارِج، بُرْثُن وبَرَاثن.

ويجمع بشبهه: كل اسم رباعي مزيد فيه نحو:

جَوْهر وجَوَاهر، وصَيْرَف وصَيَارف، مَسجِد مَسَاجد.

---

(١) توضيح المقاصد ٥/٧٦ ـ ٧٨، وشرح ابن عقيل ٤/١٣٤ ـ ١٣٥، وشرح ابن طولون ٢/٣٢٩ ـ ٣٣٢، وشرح المكودي ٢/٨١٤ ـ ٨١٦، وإرشاد السَّالك ٢/١١٥١ ـ ١١٥٣، والمقاصد الشَّافية ٧/٢٠٠ ـ ٢٣٨، وأوضح المسالك ٣/٢٦٨، وشرح ابن النَّاظم/٣٠٩، وشرح الهواري ٤/٢٤٨ ـ ٢٤٩، وشرح الأشموني ٢/٤٥٤ ـ ٤٥٦.

ـ **قال المكودي**: وشمل قوله: «**مَا فَوْقَ الثَّلَاثَةِ ارْتَقَىٰ**» ما زاد على الثلاثي بحرف أصلي وهو الرباعي كجعفر، والخماسي كسَفرجل، وما زاد على الثلاثة بزيادة كجهور وفَدَوْكَس (اسم الأسد)...».

ـ واحترز في البيت الثاني بقوله: مِنْ غَيْرِ مَا مَضَىٰ: من الرباعي الذي سبق ذكر جمعه كَأَحْمَر وحمراء، وباب كُبرىٰ وسَكرىٰ، ورام وكامل، ونحوه، لأن هذه قد استقرّ تكسيرها علىٰ ما تقدَّم بيانه.

* **وقوله في البيت الثاني**:... **وَمِنْ خُمَاسِي / جُرِّدَ، الْآخِرَ**... أي: إذا أريد جَمْعُ الخماسي المجرَّد حُذِفَ آخره ليتوصل بذلك إلىٰ بناء «فعالل»، فنقول في **سفرجل سفارج، وفرزْدَق: فرازِد، وخوارِن: في خَوَرْنَق.**

ـ **قال ابن طولون**: «وفُهِم من قوله: **انْفِ بِالْقِيَاسِ**

أنَّ العرب لا تجمع ما حُذِف منه حرف أصلي إلَّا علىٰ استكراه، كما ذكره سيبويه»[(١)]، ومثله عند المكودي.

* **وفي البيت الثالث**: **وَالرَّابِعُ الشَّبِيهُ بِالْمَزِيدِ قَدْ ✤ يُحْذَفُ**......

أي: يجوز حذف الرابع إذا كان شبيهاً بالمزيد لفظاً أو مخرجاً.

ـ **الأول**: نحو: خَدَرْنَق (العنكبوت)؛ لأن النون من حروف الزيادة.

ـ **الثَّاني**: فرزْدَق؛ لأن الدال من مخرج التاء، وهي من حروف الزيادة فلك أن

(١) الكتاب ٢/١١٩ «... وذلك أنهم لا يكسرون من بنات الخمسة للجمع حتىٰ يحذفوا؛ لأنهم لو أرادوا ذلك لم يكن من مثال مفاعِل ومفاعيل، فكرهوا أن يحذفوا حرفاً من نفس الحرف، ومن ثَمَّ لم يكسروا بنات الخمسة إلَّا أن تستكرههم فيخلطوا؛ لأنه ليس من كلامهم، فهذا دليل علىٰ الزوائد».

تقول: خدارق وفرازق، بحذف النون والدال. ولك أن تقول: خدارِن وفرازِد، بحذف الخامس، وهو الأجود عند المرادي، وهو مذهب سيبويه.

ـ **وقال المبرِّد**: «ولا يحذف في مثل هذا إلَّا الخامس، وخوارق وفرازق غلط».

* **وفي البيت الرابع: وَزَائِدَ الْعَادِي الرُّبَاعِي احْذِفْهُ** ❊ ....

أشار بقوله هذا إلىٰ أنه إذا كان الخماسي مزيداً فيه حرف حذف ذلك الحرف إن لم يكن حرف مَدّ قبل الآخر، فنقول: **سبطرىٰ: سَبَاطِر، فَدَوْكَس: فداكِس، مُدَحْرِج: دَحَارِج**. (والفَدَوْكَس الأسد، وسِبَطرىٰ: مشية فيها تبختر).

ـ **قال ابن عقيل**: «فإن كان الحرف الزائد حرف مَدٍّ قبل الآخر لم يُحْذَف، بل يُجْمَع علىٰ فعاليل، نحو: **قِرْطَاس: قَرَاطيس، قِنْدِيل: قناديل، عُصْفور: عصافير**».

ـ **وقال المرادي**: شمل قوله: **وَزَائِدَ الْعَادِي الرُّبَاعِي**، نحو: قَبَعْثَرىٰ (الشديد) مما أصوله خمسة، فهذا ونحوه إذا جُمِعَ حُذِف منه حرفان: الزائد وخامس الأصول فتقول: قَبَاعِث.

ـ وشمل قوله: «لَيْناً» ما قبله حركة مجانِسَة، كما مَرَّ تمثيله، وما قبله حركة غير مجانِسة نحو: غُرْنَيْق (طير) وفردوس، فتقول فيهما: غرانيق وفراديس...».

ـ وبفعالل[1]: متعلِّق بـ«انطقا»، وشبهِهِ معطوف علىٰ «فعالل»، انطقا: فعل أمر، والألف بدل نون التوكيد الخفيفة. في جمع: متعلِّق بـ«انطقا»، ما: اسم موصول مضاف إليه، فوق: متعلِّق بـ«ارتقىٰ»، الثلاثة: مضاف إليه، وجملة «ارتقىٰ» صلة.

ـ من غير: حال من «ما»، ما: مضاف إليه، جملة «مضىٰ» صلة، ومن خماسي:

---

(١) إعراب الألفيَّة/١٥٨ ـ ١٥٩، وشرح المكودي ٢/٨١٥ ـ ٨١٦، وشرح الأشموني ٢/٤٥٦، وشرح الهواري ٤/٢٥١ «الرباعي: وسكن ياءه في النصب جرياً علىٰ إحدىٰ اللُّغَتين».

متعلِّق بـ«انْفِ»، جملة «جُرِّد: نعت لـ«خماسي»، الآخِرَ: مفعول مقدَّم بـ«انْفِ»، انْفِ: فعل أمر، بالقياس: متعلِّق بـ«انْفِ».

ـ والرابعُ: مبتدأ، الشبيهُ: نعت للرابع، بالمزيد: متعلِّق بالشبيه، جملة «قد يُحْذَف»: خبر المبتدأ، دون: متعلِّق بـ«يُحْذَف»، ما: مضاف إليه، به: متعلِّق بـ«تَمَّ»، تَمَّ: فعل ماض، العددُ: فاعل، والجملة: صلة «ما».

ـ وزائدَ: مفعول بفعل محذوف يفسِّره «احْذفه»، العادي: مضاف إليه، الرباعي: منصوب بالعادي، وحذف إحدىٰ ياءي النسب للضرورة، فلم تظهر الفتحة، احْذفه: فعل وفاعل ومفعول، ما: مصدريّة ظرفيّة، لَم: حرف جازم، يكُ: مجزوم، وحذفت النون للتخفيف. وقول **الأزهري: مجزوم بحذف النون للتخفيف هو غير الصواب**. اسم يك: مستتر عائد إلىٰ الزائد، لَيْناً: خبر «يكُ»، إثْرَه: ظرف، وهو خبر مقدَّم، اللَّذ: لغة في «الذي»، وهو مبتدأ مؤخَّر، خَتَما: صلة اللَّذ. وضبط بالبناء للمفعول في بعض المراجع.

ـ قال الشَّاطبي: «ولم يأتِ إلىٰ بلادنا من هذا الرجز نسخة مرويّة فالعُذْرُ في نحو هذا مقبول».

٨٢٩. وَالسِّينَ وَالتَّا مِنْ كَـ«مُسْتَدْعٍ» أَزِلْ	إِذْ بِبِنَـا الْجَمْـعِ بَقَاهُمَـا مُخِـلّْ
٨٣٠. وَالْمِـيمُ أَوْلَـىٰ مِـنْ سِـوَاهُ بِالْبَقَـا	وَالْهَمْـزُ وَالْيَـا مِثْلُـهُ إِنْ سَـبَقَا

ـ إذا كان في الاسم من الزوائد[1] ما يُخلُّ ببقائه علىٰ مثالي الجمع، أي: **فَعَالِل**

(١) توضيح المقاصد ٥/٧٩ ـ ٨٠ والمادة منه، ومنه أخذ الأشموني ٢/٤٥٧ ـ ٤٥٨، وشرح ابن عقيل ٤/١٣٦ ـ ١٣٧، وإرشاد السَّالك ٢/١١٥٣ ـ ١١٥٤، وشرح ابن طولون ٢/٣٣٢ ـ ٣٣٣،=

وفَعَاليل تُوصِّل إليهما بحذفه. فإن تأتَّىٰ أحد المثالين بحذف بعض وإبقاء بعض أُبْقي ما له مزيةٌ في المعنىٰ أو في اللفظ.

فلذلك تقول في جمع مُسْتَدْعٍ: مَداعٍ، بحذف السِّين والتاء معاً؛ لأنَّ بقاءهما يخلُّ ببنية الجمع.

وأبقيت الميم لأنَّ لها مزية عليهما لكونهما تُزاد لمعنىٰ يَخُصُّ الأسماء.

ـ وكذلك تقول في مُنْطلق، ومُغْتَلم: مطالق ومغالم، فتؤثر الميم بالبقاء علىٰ النون والتاء؛ لما تقدَّم.

ـ وإلىٰ هذا أشار بقوله في البيت الثاني:

وَالْمِـيمُ أَوْلَـىٰ مِـنْ سِـوَاهُ بِالْبَقَـا ❁ ......

فشمل قوله: مِنْ سِوَاهُ: صورتين:

ـ إحداهما: وِفَاقيَّة، وهي أن يكون ثاني الزائدين غير ملحق نحو: نون منطلق، وتاء مُغْتَلم.

ـ والأخرىٰ: خلافيَّة، وهي أن يكون الزائد ملحقاً نحو: اقْعَنْسَسَ،

فمذهب سيبويه فيه وفي نحوه إبقاء الميم فتقول: مقاعِس.

ومذهب المبرِّد إبقاء الملحق فتقول[1]: قعاسس بحذف الزوائد وإبقاء الأصول.

ـ قال المرادي: «ورُجِّح مذهب سيبويه بأن الميم مصدرة، وهي لمعنىٰ يخص

= وشرح ابن النَّاظم/٣٠٩، وأوضح المسالك ٣/٢٦٩، والمقاصد الشَّافية ٧/٢٣٩، وشرح الهواري ٤/٢٥١ ـ ٢٥٢، وشرح المكودي ٢/٨١٨ ـ ٨٢٠.

(١) المقتضب ٢/٢٣٥.

الاسم فكانت أولىٰ بالبقاء».

ـ وقوله: ..... ❁ وَالْهَمْزُ وَالْيَا مِثْلُهُ إِنْ سَبَقَا

يعني أن الهمزة والياء مثل الميم في كونهما أَوْلىٰ بالبقاء إذا تَصدَّرا نحو: ألندد[1] ويلندد، فتقول في جمعهما: ألادّ، ويلادّ. بِحَذْف النون، وإبقاء الهمزة والياء، لتصدُّرهما؛ ولأنهما في موضع يقعان فيه دالَّيْن علىٰ معنىٰ، بخلاف النون؛ فإنها في موضع لا تدلّ فيه علىٰ معنىٰ أصلاً، وإنما أدغم الدّالين في الجمع رجوعاً إلىٰ القياس.

وتقدَّم أنّ المزية تكون في **المعنىٰ وفي اللَّفظ**، وما تقدَّم من إبقاء الميم والهمزة والياء في المثل السابقة من **المزية المعنويّة**.

ومثال المزية اللَّفظيَّة، قولك في جمع استخراج: **تخاريج؛ لأن له نظيراً وهي تماثيل، ولا تقول سخاريج؛ لأنَّ سفاعيل معدوم**، فتؤثر التاء بالبقاء علىٰ السين.

ومن المزية اللفظيَّة، قولك في جمع مرمريس: **مراريس**، بحذف الميم وإبقاء الراء؛ لأن ذلك لا يجهل معه كون الاسم ثلاثياً في الأصل، فلو حذفت الراء وأبقيت الميم فقلت: مراميس لأَوْهَم كون الكلمة رباعيَّة. ومثله عند ابن النَّاظم.

ـ والسينَ[2]: مفعول مقدَّم بـ«أَزِلْ»، والتاء: معطوف علىٰ السِّين، من كمستدع: متعلِّق بـ«أزل»، والكاف اسم بمعنىٰ «مثل»، أَزِلْ: أمر، إذ: أداة تعليل، ببنا: متعلِّق بـ«مُخِلّ»، الجمع مضاف إليه، بقاهما: مبتدأ، مُخلّ: خبر.

ـ والميمُ: مبتدأ، أَوْلىٰ: خبر، من سواه بالبقا: متعلِّقان بـ«أَوْلَىٰ»، والهمزُ:

---

(١) معناه الخصم الشديد الخصومة، وانظر شرح ابن عقيل ٤/١٣٧.

(٢) إعراب الألفيَّة/١٥٩، وشرح المكودي ٢/٨٢٠.

مبتدأ، والياء: معطوف على الهمز، ومثلُه: خَبر المبتدأ وما عُطِف عليه، إنْ: حرف شرط، سَبَقا: فعل الشرط، والألف: ضمير تثنية تعود إلى الهمزة والياء، وجواب الشرط محذوف لدلالة ما قبله عليه.

٨٣١. وَالْيَاءَ لَا الْوَاوَ احْذِفِ انْ جَمَعْتَ مَا ❊ كَـ«حَيْزَبُونٍ»، فَهْوَ حُكْمٌ حُتِمَا

٨٣٢. وَخَيَّرُوا فِي زَائِدَيْ «سَرَنْدَى» ❊ وَكُلِّ مَا ضَاهَاهُ كَالْـ«عَلَنْدَى»

ـ **في البيت الأول** يعني أنَّ ما قبل آخره[١] واو نحو: **حَيْزَبُون**[٢]، **وعَيْطَمُوس**[٣] يكون تكسيره على: **حَزَابين وعَطَامِيْس**، فتحذف الياء، وتبقي الواو، فتقلبها ياء لانكسار ما قبلها.

ـ **قال المرادي**: «وإنما أوثرت الواو في ذلك بالبقاء، لأن الياء إذا حُذِفت أغنى حَذْفُها عن حَذْف الواو، ولبقائها رابعةً قبل الآخر، فيفعل بها ما فعل بواو عُصْفور، ولو حُذِفت الواو أولاً لم يغنِ حَذْفُها عن حَذْف الياء؛ لأن بقاء الياء مفوِّت لصيغة الجمع».

❊ **وفي البيت الثاني** ذكر أنَّ «سَرَنْدَى»[٤] فيه زائدان هما: النون والألف، فإذا حَذَفْتَ النون قلت: سراد، وإن حَذَفْتَ الألف قلت: سراند، وكذلك في نظائره نحو:

---

(١) توضيح المقاصد ٥/٨١ ـ ٨٢، وشرح ابن طولون ٢/٣٣٣ ـ ٣٣٤، وشرح المكودي ٢/٨٢٠ ـ ٨٢١، وشرح الهواري ٤/٢٥٤، وشرح ابن عقيل ٤/١٣٧ ـ ١٣٨، والمقاصد الشَّافية ٧/٢٥٣، وإرشاد السَّالك ٢/١١٥٥، وشرح الأشموني ٢/٤٥٨.

(٢) الحيزبون: المرأة العجوز.

(٣) والعيطموس: التامة الخلق من الإبل والمرأة الجميلة.

(٤) سرندى: الشديد في أموره السريع.

العَلْنَدَىٰ[1]، والحَبَنْطَىٰ، والعَفَرْنىٰ.

وخَيَّرُوا في هذين الزائدين لثبوت التكافؤ بينهما؛ إذ لا مزية لأحدهما علىٰ الآخر.

ـ **قال ابن طولون: «وتقول في علندىٰ: علاند أو عَلاد...».**

ـ **قال ابن هشام: «فإن تكافأت الزيادتان فالحَذْفُ مُخَيَّر، نحو: نوني سرندىٰ وعلندىٰ، تقول: سراند أو سراد، وعلاند أو علاد»[2].**

ـ والياءَ[3]: مفعول مقدَّم بـ«احْذِف»، لا: حرف عطف، والواو: معطوف علىٰ الياء، احْذِف: فعل أمر، وإن جمعت: شرط حَذْف جوابه، ما: موصول اسمي مفعول «جمعت»، كحيزبون: صلة «ما»، فهو: مبتدأ، حكم: خبره، وجملة «حُتما» نعت لـ«حُكم»، والجملة مستأنفة.

ـ وخَيَّروا: فعل وفاعل، والضمير للعرب، في زائدي: متعلِّق بـ«خَيَّروا»، سَرَنْدَىٰ: مضاف إليه، وكلّ: بالجر معطوف علىٰ «سَرَنْدىٰ»، ما: معرفة ناقصة، أو نكرة موصوفة مضاف إليه، وجملة «ضاهاه» صلة «ما» علىٰ الأول، وصفتها علىٰ الثاني، كالعَلَنْدىٰ: خبر مبتدأ محذوف علىٰ تقدير: وذلك كالعلندىٰ.

❊ ❊ ❊

---

(١) العلندىٰ: البعير الضخم، والحبنطي: القصير العظيم البطن، والعفرنىٰ: الأسد.

(٢) قال الشَّاطبي: **«وقد انتهىٰ كلامه في الجموع، وسقط له منه معنىً ضروريّ التنبيه عليه، وهو بيان التعريض قبل الآخر مما حذف من الاسم لإقامة بنية التكسير، لكنه سيأتي التنبيه علىٰ ذلك بعد هذا في باب التصغير فَتَمَّ ذكر هذا الحكم، وبالله التوفيق»، المقاصد الشَّافية ٧/٢٦٠، قلتُ: ذكر هذا النقص ومثَّل له المرادي في توضيح المقاصد ٥/٨٢ وبدأها بقوله: هذه مسائل أختم بها باب الجمع».**

(٣) إعراب الألفيَّة/١٥٩، وشرح المكودي ٢/٨٢١.

٦٨ ـ التَّصْغِيرُ

مَدخل:

ذكر النَّاظم التصغير بعد التكسير لأنهما من وادٍ واحد، كذا قال سيبويه[١].

ـ وذكر البصريون للتصغير ثلاث فوائد[٢]: التقليل، والتقريب، والتحقير.

ـ **والتقليل**: لكمية الشيء، نحو: دُرَيْهمات.

ـ **والتقريب**: لزمان الشيء نحو: بُعَيدَ العصر، أو مكانه نحو: دُوَيْن السماء، أو لمنزلته نحو: صُدَيِّقي.

ـ **والتحقير**: لذات الشيء نحو: حُجَيْر، أي: حجر صغير، أو لشأنه نحو: رُجَيْل.

وزاد الكوفيون في فوائده التعظيم، واحتجوا بقول لبيد:

وَكُـلّ أُنـاسٍ سَـوْفَ تَـدْخُل بَيْـنَهُم ❊ دُوَيْهِيَـةٌ تَصْـفَرُّ مِنْهَـا الأَنَامِـلُ

ورُدَّ هذا التأويل إلىٰ التحقير.

ـ وجعلوا علامة التصغير «الياء» لأنَّ أولىٰ الحروف بالزيادة حروف المدّ واللِّين. فالألف استبدَّ بها الجمع، فعدلوا إلىٰ الياء؛ لأنها أقرب إلىٰ الألف.

---

(١) الكتاب ٢/١٠٦ «فالتصغير والجمع من واد واحد».

(٢) توضيح المقاصد ٥/٨٩، وشرح الأشموني ٢/٤٦٣ ـ ٤٦٤، وذكر مثالاً للتعظيم قول عمر في ابن مسعود: «كُنَيْف ملئ علماً»، وإرشاد السَّالك ٢/١١٥٦، وشرح الهواري ٤/٢٥٥، وشرح المكودي ٢/٨٢٢، والمقاصد الشَّافية ٧/٢٦٣.

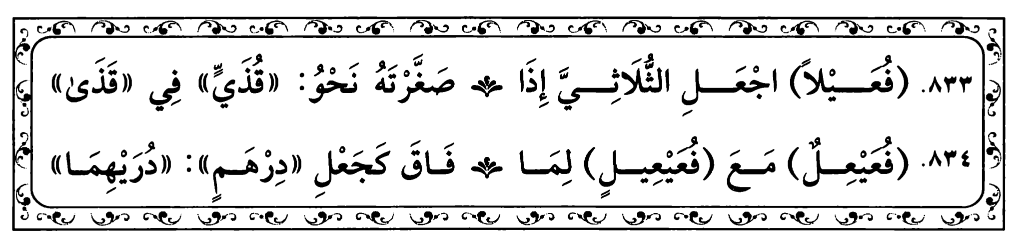
وشرطوا للتصغير أربعة شروط:

ـ **الأول**: أن يكون المصغّر اسماً، فلا يُصَغَّر الفعل ولا الحرف، وشذ تصغير «فعل التعجُّب».

ـ **الثاني**: أن يكون غير متوغّل في شبه الحرف، فلا يُصَغَّر المضمرات، ولا مَن وكيف ونحوهما، وشذَّ تصغير أسماء الإشارة والموصولات.

ـ **الثَّالث**: أن يكون قابلاً للتصغير فلا يصغر نحو كبير ولا الأسماء المعظمة شرعاً... قال سيبويه[1]: «كان مسيلمة نبيّئ سوء» ولم يصغر «نبيء» وحده.

ـ **الرَّابع**: أن يكون خالياً من صورة التصغير، فلا يصغر نحو «كُمَيْت». ولهذا الباب ثلاثة أوزان وضعها الخليل وهي: فُعَيْل، وفُعيعِل، وفُعَيْعِيل. ولما سئل عن ذلك قال: وجدت معاملة الناس على فَلْس ودِرْهم ودِينار.



٨٣٣. (فُعَـيْلاً) اجْعَـلِ الثُّلَاثِـيَّ إِذَا ❊ صَغَّرْتَهُ نَحْوُ: «قُذَيٍّ» فِي «قَذَى»

٨٣٤. (فُعَيْعِـلٌ) مَـعَ (فُعَيْعِيـلٍ) لِمَـا ❊ فَـاقَ كَجَعْلِ «دِرْهَـمٍ»: «دُرَيْهِمَـا»

ـ ذكر أن المصغَّر يكون ثلاثياً، وزائداً على الثلاثة[2]:

ـ فإذا صَغرت الثلاثي ضَمَمْتَ أوله، وفتحتَ ثانيه، وزدت ياء ساكنة بعد ثانيه، فقلت في: زَيْدِ: زُيَيْدِ، وفي قَذَى: قُذَيّ، وفَلْس: فُلَيْس، على وزن: فُعَيْل.

(١) الكتاب ٢/١٢٦ وفيه أيضاً «كان مسيلمة نبوّته نُبيِّئة سَوْء».

(٢) توضيح المقاصد ٥/٩١ ـ ٩٢، وأوضح المسالك ٣/٢٧٠، وشرح ابن طولون ٢/٣٣٥ ـ ٣٣٦، وشرح ابن النَّاظم/٣١١، وإرشاد السَّالك ٢/١١٥٧ ـ ١١٥٨، وشرح ابن عقيل ٤/١٣٩ ـ ١٤٠، وشرح الهواري ٢/٢٥٥، والمقاصد الشَّافية ٧/٢٦٤، وشرح المكودي ٢/٨٢٢ ـ ٨٢٣.

ـ **قال ابن القيم:** «ومَثَّل بـ«قَذَىٰ» لينبِّه أنه لا فرق في الثلاثي المُصَغَّر بين كونه صحيحاً أو معتلّاً».

ـ **وفي الرباعي تقول: فُعَيعِل:** نحو: **دُرَيْهِم**، في تصغير: درهم، **وفي جَعْفَر: جُعَيْفِر**. وفي الخماسي المجرّد تحذف آخره فتقول في فرزدق: **فُرَيْزِد**.

ـ **وفي الخماسي** وما فوقه إذا كان قبل آخره حرف لين: **فُعَيْعِيل نحو: عصفور: عُصَيْفير، وفي قنديل: قُنَيْدِيل، وفي مصباح: مُصَيْبِيح**.

ـ **قال المرادي:** هذه الأوزان اصطلاح خاص بهذا الباب اعتُبر فيه مجرّد اللفظ تقريباً، وكراهة لتكثير الأبنية...».

ـ فُعَيْلاً[1]: مفعول ثان بـ«اجعل»، اجْعَلْ: فعل أمر، الثلاثيَّ: مفعوله الأول، وفي بعض النسخ: لثلاثي، بلام الجرّ، إذا: ظرف تضمن معنىٰ الشرط، صَغَّرته: مضاف إلىٰ «إذا»، نحو: خبر لمبتدأ مَحْذُوف، قُذَيّ: مضاف إليه، في قَذَىٰ: حال من المضاف إليه.

ـ فُعَيعِلٌ: مبتدأ، مَعَ: في موضع الحال من الضمير في «لِمَا»، فُعَيْعِيل: مضاف إليه، لِمَا: خبر «فعيعِلٌ»، وجملة «فاق»: صلة «ما»، ومفعول «فاق» محذوف، كجعل: خبر لمبتدأ مَحْذُوف، جَعْل: مصدر: جَعَلَ، درهمٍ: مضاف إليه، من إضافة المصدر إلىٰ المفعول الأول، دُرَيهما: المفعول الثاني للمصدر «جَعْل».

---

(١) إعراب الألفيّة/١٥٩ ـ ١٦٠، وشرح المكودي ٢/٨٢٣.

٨٣٥. وَمَا بِهِ لِمُنْتَهَى الْجَمْعِ وُصِلْ ❊ بِهِ إِلَى أَمْثِلَةِ التَّصْغِيرِ صِلْ

٨٣٦. وَجَائِزٌ تَعْوِيضُ (يَا) قَبْلَ الطَّرَفْ ❊ إِنْ كَانَ بَعْضُ الِاسْمِ فِيهِمَا انْحَذَفْ

ـ **يُتَوَصَّل**[1] في رَدِّ الزائد على الرباعي إلى بناء فُعَيْل أو فُعَيْعِيل بما تُوصِّل به إلى بنيتي منتهى الجموع، وهما زنة: فعالِل، وفعاليل، من حَذْف آخر الخماسي المجرّد، كما تقول في سفرجل: **سُفيرِج، كما تقول سفارج.**

ـ والتخيير بينه وبين حَذْف رابعه إن كان شبيهاً بالمزيد، فتقول: **في فرزدق: فُرَيزق، وفُريزد.**

ـ وَحَذْفُ زائده إن لم يكن ليِّناً يليه الآخر، فتقول في **مُدَحْرِج: دُحَيرِج.**

ـ وَحَذْفُ السِين والتاء دون الميم، تقول في **مُسْتخرج: مُخيرج.**

ـ وتُحْذَفُ النون دون الميم والهمزة والياء، تقول في **مُنْطلق: مُطيلق. أَلَندد: أُلَيْدِد، يَلَنْدد: يُلَيْدِد.**

ـ **وفي حَيْزَبُون: حُزَيبين**، بقلب الواو ياء، كما مرَّ.

ولك الخيار في «سرندى»، تقول: **سُرَيْند، أو سُرَيْد، وعَلَنْدى: عُلَيد وعُلَيْند.**

❊ وفي البيت الثاني يجوز أن يُعَوَّض مما حُذِفَ منه في التكسير والتصغير ياء قبل الآخر، وهو أصل، نحو: **سفرجل: سفارج وسفاريج، وسُفَيْرج، وسُفَيْرِيج.**

---

(١) إرشاد السَّالك ٢/١١٥٨، وشرح البيت الأول منه، وشرح ابن عقيل ٤/١٤٠ ـ ١٤١، وتوضيح المقاصد ٥/٩٤ ـ ٩٥، وشرح ابن طولون ٢/٣٣٦ ـ ٣٣٧ وشرح ابن النَّاظم/٣١١، وأوضح المسالك ٣/٢٧٠ ـ ٢٧١، وشرح الأشموني ١/٤٦٤ ـ ٤٦٥، وشرح المكودي ٢/٨٢٣ ـ ٨٢٤، والمقاصد الشَّافية ٧/٢٧٦، ٢٨٤.

ومما حُذِف منه زائد نحو: **منطلق، مطالق، مطاليق، ومُطيلق ومُطيليق**. وهذا التعويض جائز في هذه الصيغ غير لازم. وقوله فيهما: أي في الجمع والتصغير.

ـ ما[1]: مبتدأ، أو مفعول بفعل مضمر يفسّره ما بعده، به لمنتهى: متعلِّقان بـ«وُصِل»، الجمع: مضاف إليه، وُصِل: صلة «ما»، به إلى أمثلة التصغير: متعلِّقان بـ«وُصِل»، صل: خبر «ما» على الأول، وعلى الثاني تفسيرية.

ـ وجائز: خبر مقدَّم، تعويض: مبتدأ مؤخَّر، يا: مضاف إليه، قبل: ظرف متعلِّق بتعويض، الطَّرف: مضاف إليه، إنْ: شرط، كان: فعل الشرط، بعضُ: اسم كان، الاسم: مضاف إليه، فيهما: متعلِّق بـ«انحذف»، انحذف: خبر «كان»، وجواب الشرط محذوف.

٨٣٧. وَحَائِـدٌ عَـنِ الْقِيَـاسِ كُـلُّ مَـا ❊ خَـالَفَ فِي الْبَـابَيْنِ حُكْمـاً رُسِـمَا

ـ ذكر في هذا البيت ما خالف القياس في التصغير...

ـ **قال المكودي**: «يعني أنَّ جميع ما أتى في باب التكسير والتصغير مخالفاً لما تقدَّم من التكسير والتصغير خارج عن القياس، فيحفظ ولا يقاس عليه...».

ومثل هذا عند ابن النَّاظم وابن هشام وغيرهما، وذكروا أنَّ المقصود بقوله: «في البابين» التكسير والتصغير، ثم عرضوا أمثلة لذلك.

ـ وأبدأ **بباب التكسير** فأذكر الأمثلة الآتية مما خرج على غير القياس[2]:

---

(١) إعراب الألفيَّة/١٦٠، وشرح المكودي ٢/٨٢٣ ـ ٨٢٤.

(٢) توضيح المقاصد ٥/٩٥ ـ ٩٧، وأوضح المسالك ٣/٢٧٠، وشرح ابن طولون ٢/٣٣٧، وإرشاد السَّالك ٢/١١٥٩ ـ ١١٦٠، وشرح المكودي ٢/٨٢٤ ـ ٨٢٥، والمقاصد الشَّافية ٧/٢٩٤ ـ

رَهْط: أَرَاهِط، باطل: أباطيل، كُراع[1]: أكارع، حديث: أحاديث، عَروض: أعاريض، قطيع: أقاطيع، مكان: أَمكُن.

ـ **قال المرادي**: «فهذه جموع لواحد مهمل استُغني به عن جمع المستعمل، هذا مذهب سيبويه والجمهور.

ـ وذهب بعض النحويين إلىٰ أنها جموع للمنطوق به علىٰ غير قياس.

ـ **وذهب ابن جِنِّي** إلىٰ أنَّ اللفظ يُغَيَّر إلىٰ هيئة أخرىٰ، ثم يُجْمَعُ فَيُرىٰ في أباطيل أنَّ الاسم غُيِّر إلىٰ إبطيل [أو] أبطول ثم جمع.

ـ **وذهب المبرِّد** إلىٰ أنَّ أراهط جمع أَرْهُط، وأباطيل: جمع أبطال، مصدر أبطل، واستُغني به عن جمع الاسم، وأعاريض تكسير أعراض مصدر أَعْرَض...».

ـ **وذهب الفرّاء** إلىٰ أنَّ أحاديث جمع أحدوثة بمعنىٰ حديث.

ـ **وقال ابن خروف**: إنَّ أُحدوثة إنما تستعمل في المصائب والدواهي لا في معنىٰ الحديث الذي يُتحدث به...

* **ومما خُولِف به القياس في التصغير**[2]:

ـ مَغرِب: مُغَيْرِبان، كأنَّه تصغير «مَغْربان».

ـ عشاء: عُشيّان، كأنَّه تصغير «عَشيّان».

ـ عشيّة: عُشَيْشَيَة، كأنَّه تصغير «عشيّة».

٢٩٦، وشرح الهواري ٤/٢٥٨، وشرح ابن النَّاظم/٢١١، وشرح الأشموني ٢/٤٦٦.

(١) مستدق الساق.

(٢) انظر الكتاب ٢/١٣٨ ـ ١٣٩، والمقتضب ٢/٢٧٨، والارتشاف ١/٣٩٠.

ـ إِنْسان: أُنَيْسيان ، كأنَّه تصغير «إنسِيان».

ـ **وفيه خلاف:**

ـ **مذهب البصريين أنَّه فِعْلان** من الأنس.

ـ **ومعظم الكوفيين أنَّه إِفِعْلان** من النسيان.

ـ **وعند الشيباني:** فِعْلان، لكن من الإيناس بمعنى الإبصار.

ـ بنون: أُبَيْنُون ، كأنَّه تصغير «أبنين».

ـ لَيْلَة: لُيَيْلِيَة ، كأنَّه تصغير «ليلاة».

ـ رجل: رُوَيْجِل ، كأنَّه تصغير «راجل».

ـ صِبْيَة وغِلْمَة، تصغيرهما: أُصيبية، أُغيلِمة، كأنهما تصغير أَفْعِلة.

ـ **قال سيبويه:** «كأنهم حقَّروا أَغْلِمَة وَأَصْبية» ومثله عند المبرِّد.

ـ **قال المرادي:** «فهذه الألفاظ مما استُغني فيها بتصغير مهمل عن تصغير مستعمل، وقد سُمِع في بعضها القياس، قالوا في صِبْيَة: صُبَيَّة على القياس، وأنشد سيبويه[1] قول رؤبة:

صُبَيَّة عَلَى الدُّخَانِ رُمْكا ❊ مَا إِنْ عدا أَصْغَرهُم أَنْ زَكّا

أي: دَبّ ودرج.

ـ وَحَائِدٌ[2]: خبرٌ مُقدَّم، عن القياس: متعلِّق بـ«حائد»، و«كل»: مبتدأ مؤخَّر،

---

(١) الكتاب ٢/١٣٩، **والرُّمْكَة لون كلون الرماد، والزكّ: الدبيب**. والمقتضب ٢/٢١٢ «ما إن عدا أكبرهم».

(٢) إعراب الألفيَّة/١٦٠، وشرح المكودي ٢/٨٢٥.

ما: مضاف إليه، ويحتمل أن يكون موصولاً، أو نكرة موصوفة، وجملة «خالف» صلة على الأول في «ما»، وصفة على الثاني، في البابين: متعلّق بـ«خالف»، حُكماً: مفعول «خالف»، وجملة «رُسِما» نعت لـ«حُكماً».

٨٣٨. لِتِلْوِ يَا التَّصْغِيرِ - مِنْ قَبْلِ عَلَمْ ❁ تَأْنِيثٍ، اوْ مَدَّتِهِ - الْفَتْحُ انْحَتَمْ
٨٣٩. كَذَاكَ مَا مَدَّةَ (أَفْعَالٍ) سَبَقْ ❁ أَوْ مَدَّ «سَكْرَانَ» وَمَا بِهِ الْتَحَقْ

ـ **قدّم النَّاظم**[1] في أول الباب أن الرباعيّ وما فوقه له: فُعَيْعِل وفُعَيْعِيل، وأنَّ ما بعد ياء التصغير يُكْسَر.

وقوله: لِتِلْوِ: هو التالي أي التابع، وعَلَم التأنيث: علامته، وانحتم: وجب، ومعنى كلامه: **أنَّ الفتح يجب للحرف الذي يلي ياء التصغير إذا وقع ذلك الحرف قبل ما يلي:**

تاء التأنيث، وألف التأنيث، والمدّة التي قبل الألف التي صارت بسببها همزة، وألف «أفعال» الذي هو جمع، وألف «فَعْلان».

ـ **تاء التأنيث**: ومثال ذلك: طلحة: طُلَيْحَة، ضَرْبَة: ضُرَيْبَة، سِدْرَة: سُدَيْرَة، بفتح ما قبل التاء.

ـ **ألف التأنيث**: داخلة تحت: عَلَم تأنيث، والفتح لأجلها لازم، تقول:

---

(١) المقاصد الشَّافية ٧/٢٩٧، وشرح ابن النَّاظم/٣١١، وأوضح المسالك ٣/٢٧١، وتوضيح المقاصد ٥/٩٧ ـ ١٠٠، وإرشاد السَّالك ٢/١١٦١ ـ ١١٦٢، وشرح ابن عقيل ٤/١٤٣ «ويكسر ما بعد ياء التصغير في غير ما ذكر إن لم يكن حرف إعراب، تقول: درهم: دُرَيْهِم وفي عصفور: عُصَيْفِير...»، وشرح المكودي ٢/٨٢٥ ـ ٨٢٦، وشرح الأشموني ٢/٤٦٧ ـ ٤٦٩، وشرح الهواري ٤/٢٥٨ ـ ٢٥٩، وشرح ابن طولون ٢/٣٣٨.

حُبْلَىٰ: حُبَيْلَىٰ، بُشْرَىٰ: بُشَيْرَىٰ، ذِكْرَىٰ: ذُكَيْرَىٰ، سَلْمَىٰ: سُلَيْمَىٰ، بفتح ما قبل ألف التأنيث.

ـ **مَدَّة التأنيث**: ويعني النَّاظم بها الألف الزائدة قبل همزة التأنيث.

ـ **قال الشَّاطبي**: «وذلك أنَّ الأصل في ألف التأنيث القصْر والسُّكُون، فزيد قبلها هذه المذكورة، فوجب لها المدّ والهمز علىٰ ما تقرر في علم التصريف، وهذه المدَّة تقتضي فتح ما قبلها، وهو ما بعد ياء التصغير، لأن الألف لا يكون ما قبلها إلَّا مفتوحاً...».

حَمْراء: حُمَيْرَاء، صَفْرَاء: صُفَيْرَاء، سَوْدَاء: سُوَيْدَاء، عَذْرَاء: عُذَيْرَاء.

ـ مَدَّة «أفعال» **في قوله في البيت الثاني: كَذَاكَ مَا مَدَّةَ (أَفْعَالٍ) سَبَقْ......**

أفعال: هنا هو الجمع نحو: أجمال وأَعْدَال.

ويعني هذا أنَّ الحرف الذي قبل ألف «أفعال» وهو عين الكلمة حكمه أيضاً لزوم فتحه، تقول: أُجَيْمَال، أُعَيْدَال.

ـ **أما مَدّ سكران**: في قوله: **«أَوْ مَدَّ «سَكْرَانَ» وَمَا بِهِ الْتَحَقْ»**.

فيعني أنه يلزم أيضاً فتح الحرف التالي لياء التصغير إذا سبق ألف «سكران» الذي مؤَنَّثه سكرىٰ.

ـ تقول: سكران: سُكَيْرَان، غَضْبان: غُضَيْبَان، عَطْشان: عُطَيْشَان.

وتقول[1] في سرحان وسُلْطان: سُرَيحين وسليطين لأنهم جمعوهما علىٰ سراحين وسلاطين.

---

(١) كذا عند ابن هشام، أوضح المسالك ٣/٢٧١ ـ ٢٧٢، وتوضيح المقاصد ٥/١٠٠ ـ ١٠١، قال: «الخامس ما كان قبل اسم منزل منزلة تاء التأنيث والمراد به عجز المركب نحو بعلبك، فتقول فيه: بُعَيْلبك، ولم يذكره هنا»، ومثله عند الأشموني ٢/٤٦٧.

ـ **قال الشَّاطبي**: وقد ذكر الناس فيما لا يكسر بعد ياء التصغير على الجملة عشرة مواضع، وهي: أن يكون حرف إعراب، أو يكون بعده ألف تأنيث، أو همزته، أو تاؤه، أو علامة تثنية، أو واو جمع على حدّها، أو ألف جمع المؤنَّث السَّالم، أو ألف أفعال مطلقاً، أو ألف ونون إلَّا فيما كسر على فَعَالين، والثاني من المركبين، **هكذا ضبط الناس هذا، وهو أحسن مما ذكره النَّاظم...**».

ـ لِتِلْو[1]: متعلّق بـ«انحتم»، يا: مضاف إليه، التصغير: مضاف إليه، من قبل: حال من «تلو» علم: مضاف إليه، تأنيث مضاف إليه، أو: حرف عطف، مَدّته: معطوف على علم، والفتح: مبتدأ، وجملة انحتم: خبر المبتدأ.

ـ كذاك: خبرٌ مقدَّم، ما: موصول مبتدأ مؤخَّر، مدَّة: مفعول مقدَّم بسبق، أفعال: مضاف إليه، جملة سبق: صلة «ما»، أو: حرف عطف، مَدّ: معطوف على «مَدّة، سكران: مضاف إليه، ما: في محل جر بالعطف على سكران، به: متعلّق بـ«التحق»، والجملة صلة «ما».

٨٤٠. وَأَلِفُ التَّأْنِيثِ حَيْثُ مُدَّا ❊ وَتَاؤُهُ مُنْفَصِلَيْنِ عُدَّا
٨٤١. كَذَا الْمَزِيدُ آخِراً لِلنَّسَبِ ❊ وَعَجُزُ الْمُضَافِ وَالْمُرَكَّبِ
٨٤٢. وَهَكَذَا زِيَادَتَا (فَعْلَانَا) ❊ مِنْ بَعْدِ أَرْبَعٍ كَـ«زَعْفَرَانَا»
٨٤٣. وَقَدِّرِ انْفِصَالَ مَا دَلَّ عَلَى ❊ تَثْنِيَةٍ أَوْ جَمْعِ تَصْحِيحٍ جَلَا

ـ عرفنا من قبل أبنية التصغير، وهي ثلاثة: **فُعَيْل، وفُعَيعِل، وفُعَيْعِيل**، وأنه يُتَوَصَّل إلى بناء التصغير بما تُوُصِّل إليه من بناء الجمع من الحَذْف.

---

(١) إعراب الألفيَّة/١٦٠، وشرح المكودي ٢/٨٢٥ ـ ٨٢٦.

ـ وفي هذه الأبيات الأربعة ذكر ثمانية مواضع[١] خرجت عن ذلك.

ـ قال المكودي: «فلم يعتدّ فيها بالثاني، بل جُعِل بناء التصغير معتبراً في صدرها، وصار الثاني بمنزلة كلمة أخرىٰ غير داخلة في حكم البنية».

ـ وعلَّل ذلك ابن هشام بقوله: «جاءت في الظاهر علىٰ غير ذلك لكونها مختومة بشيء قُدِّر انفصاله من البنية، وقُدِّر التصغير وارداً علىٰ ما قبل ذلك الشيء...» ومعنىٰ عدم الاعتداد بها أنَّ التصغير يقع علىٰ ما قبلها غير متممٍ بها، وهذه المواضع هي:

ـ **الأول**: ألف التأنيث الممدودة، نحو: راهطاء[٢]، قُرْفُصَاء، حَمراء، تقول: رُوَيْهِطاء، قُرَيْفِصاء، حُمَيراء.

ـ **الثَّاني**: تاء التأنيث نحو: حَنْظلة: حُنَيْظِلة.

وهذان الموضعان في البيت الأول.

ـ **الثَّالث**: ياء النَّسب نحو: بَصْيرِيّ، وعَبْقريّ: عُبَيْقَرِيّ بُصَيْرِيّ.

ـ **الرَّابع**: عجز المضاف نحو: عبد شمس، تقول: عُبَيْد شمس، عبد الله: عُبَيْد الله.

ـ **الخامس**: عجز المركَّب تركيب مزج، نحو: بعلبكّ: بُعَيْلَبَكّ، وحضرموت: حُضَيرموت، وخَمسة عشر: خُميسة عشر.

وهذه الثلاثة جاءت في البيت الثاني.

---

(١) شرح المكودي ٢/٨٢٧ ـ ٧٢٩، وأوضح المسالك ٣/٢٧٢، وتوضيح المقاصد ٥/١٠١ ـ ١٠٢، والمقاصد الشَّافية ٧/٣١٣، وشرح ابن عقيل ٤/١٤٥، وإرشاد السَّالك ٢/١١٦٢ ـ ١١٦٤، وشرح ابن النَّاظم/٣١٢، وشرح الأشموني ٢/٤٦٩، وشرح ابن طولون ٢/٣٣٩ ـ ٣٤١، وشرح الهواري ٤/٢٦٠ ـ ٢٦١، وشرح ابن الوردي ٢/٧٠٤.

(٢) راهطاء: من أسماء جَحَرة اليربوع. القاموس.

ـ **السَّادس**: الألف والنون الزائدتان علىٰ أربعة أحرف نحو: «زعفران»، تقول في تصغيره: زُعَيْفِران.

فصار المصغَّر: زَعْفَر، والألف والنون غير معتدّ بهما. واحترز بقوله: «**من بعد أربع**» من نحو: سكران، وسرحان، وتقدَّم حكمهما.

وهذه الحالة ذكرت في البيت الثالث.

ـ **السَّابع**: علامة التثنية نحو: زيدان، تقول: زُيَيْدان، ونحو: مُسْلِمَيْن: تقول: مُسَيْلِمَيْن.

ـ **الثَّامن**: علامة جمع التصحيح: زَيْدُون: زُيَيْدون، مُسْلِمات: مُسَيْلِمات.

وهذا ما جاء في البيت الرابع، حيث شمل الحالتين الأخيرتين.

ـ **قال ابن هشام**: «فهذه كلّها ثابتة في التصغير لتقديرها منفصلةً، وتقدير التصغير واقعاً علىٰ ما قبلها».

ـ وألف التأنيث[1]: ألف مبتدأ، التأنيثِ: مضاف إليه، حيثُ: متعلِّق بمحذوف حال من «ألف»، وجملة «مُدَّا» مجرورة بالإضافة إلىٰ «حيثُ»، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر يعود إلىٰ «ألف»، وتاؤه: معطوف علىٰ «ألف»، والضمير يعود للتأنيث، منفصلين: مفعول ثان لـ«عُدّا»، عُدّا: متعدٍّ لاثنين، الأول: الألف قائم مقام الفاعل، والثاني: تقدَّم وهو «منفصلين».

ـ كذا: خبر مقدَّم، المزيدُ: مبتدأ مؤخَّر، آخراً: ظرف مكان متعلِّق بالمزيد، للنَّسَب: متعلِّق بالمزيد، وعجز: معطوف علىٰ المزيد، أو مبتدأ حُذِف خبره. المضاف:

(١) إعراب الألفيَّة/١٦٠ ـ ١٦١، وشرح المكودي ٢/٨٢٩ ـ ٨٣٠، والمقاصد الشَّافية ٧/٣٣٦.

مضاف إليه، والمركب: معطوف على المضاف.

ـ وهكذا: خبرٌ مقدَّمٌ، زيادتا: مبتدأ مؤخّر، فعلانا: مضاف إليه، من بعد: متعلِّق بزيادة، أو في موضع الحال من الضمير في الخبر، أربع: مضاف إليه، كزعفرانا: خبر لمبتدأ محذوف، على تقدير: وذلك كزعفران.

ـ وقدّر: فعل أمر وفاعل، انفصال: مفعول به، ما: مضاف إليه، جملة دَلَّ: صلة «ما»، على تثنية متعلِّق بـ دلَّ، أو جمع: معطوف على تثنية، تصحيح: مضاف إليه، جلا: صفة لـ«جمع» عند الشَّاطبي، وعند المكودي: مفعول مقدَّم لـ«جلا».

٨٤٤. وَأَلِفُ التَّأْنِيثِ ذُو الْقَصْرِ مَتَى ✽ زَادَ عَلَى أَرْبَعَةٍ لَنْ يَثْبُتَا

٨٤٥. وَعِنْدَ تَصْغِيرِ «حُبَارَى» خَيِّرِ ✽ بَيْنَ الْـ«حُبَيْرَى» -فَادْرِ- وَالْـ«حُبَيِّرِ»

ـ قال ابن النَّاظم[1]: ألف التأنيث المقصورة أَبْعَدُ عن تقدير الانفصال من الممدودة لعدم إمكان استقلال النطق بها؛ فلذلك تُحْذف في التصغير ألف التأنيث المقصورة خامسةً فصاعداً، فإنَّ بقاءها يخرج البناء عن مثال: فُعَيعل وفُعَيْعِيل، نحو: قرقرى[2]، ولُغَّيزَى: قُريقر، ولُغَيغِيز...».

ومثل هذا عند المرادي وغيره، ولعلَّ نص المرادي منقول منه، ولا ضير في ذلك.

---

(١) شرح ابن النَّاظم/٣١٢، وتوضيح المقاصد ٥/١٠٤، وأوضح المسالك ٣/٥٧٢، وشرح المكودي ٢/٨٣٠، والمقاصد الشَّافية ٧/٣٣٧ ـ ٣٤٠، وشرح ابن طولون ٢/٣٤١، وشرح الأشموني ٢/٤٧١.

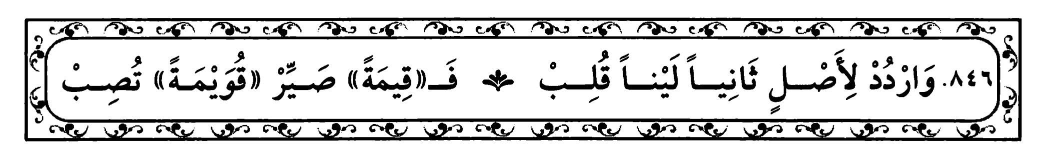
(٢) قرقرى: اسم موضع.

ـ **وقال ابن هشام**: «وتثبت ألف التأنيث المقصورة إن كانت رابعة كَحُبْلىٰ، وتحذف إن كانت سادسة كلُغّيزىٰ، أو سابعة كَبَرْدَرَايا[1] وكذا الخامسة إن لم يتقدّمها مدة كقرقرىٰ»، تقول: **قريقر ولُغَيْغِز وبُرَيْدِر**. كذا عند الأشموني.

* **وفي البيت الثاني** ذكر أنَّ الألف إن كانت خامسة وقبلها مدة زائدة جاز حَذْفُ المدة، وإبقاء ألف التأنيث، وجاز العكس، **كقولهم في حُبَارَىٰ: حُبَيْرَىٰ، وحُبَيِّر**.

ـ وألفُ التأنيث[2]: ألف مبتدأ، التأنيث: مضاف إليه، ذو: نعت «ألف»، القصر: مضاف إليه، متىٰ: اسم شرط متعلّق بـ«زاد»، زاد: فعل الشرط، علىٰ أربعةٍ: متعلّق بـ«زاد»، لن: حرف ناصب، يثبتا: فعل مضارع منصوب بـ«لن»، وفاعله مستتر، والجملة خبر المبتدأ، وجواب الشرط محذوف، ويجوز أن يكون «لن يثبتا» جواب الشرط علىٰ إضمار الفاء، والشرط وجوابه خبر المبتدأ.

ـ وعند: متعلّق بخيِّر، تصغير: مضاف إليه، حَبارىٰ: مضاف إليه، خيِّر: فعل أمر، والفاعل ضمير مستتر، بين: متعلّق بـ«خيِّر»، الحُبَيْرَىٰ: مضاف إليه، فادْرِ: فعل أمر وفاعله، والجملة معترضةٌ بين المعطوف والمعطوف عليه، والحُبَيِّر: معطوف علىٰ «الحبيرىٰ».


٨٤٦. وَارْدُدْ لِأَصْـلٍ ثَانِيـاً لَيْنـاً قُلِـبْ ❊ فَـ«قِيمَةً» صَـيِّرْ «قُوَيْمَـةً» تُصِـبْ

ـ أي أن الثّاني يُرَدُّ إلىٰ أصله في التصغير بشرطين:

١ ـ أن يكون لَيْناً.

(١) وبرْدَرايا: بلد بالنهروان. كذا عند ياقوت، معجم البلدان ١/٤٤٩، وانظر شرح الشّافية ١/٢٤٦.

(٢) إعراب الألفيَّة/١٦٠.

٢ ـ **الثّاني: أن يكون بدل غير همزة تلي همزة.**

وشمل هذا الأنواع الآتية[١]:

١ ـ **ما كان لَيْناً منقلباً عن لين**، نحو: باب، وميزان، وقيمة، وناب، وموقن، تقول:

ـ **باب: بُوَيب**، لأنَّ ألفه منقلبة عن واو.

ـ **ميزان: مُوَيزين**، لأن ياءه واو، فهو من وزن، والأصل مِوْزان.

ـ **قيمة: قُوَيْمَة**، وديمة: دويمة، فالياء فيهما منقلبة عن واو.

ـ **ناب: نُيَيْب**: ألفه منقلبة عن ياء.

ـ **مُوْقن: مُيَيْقن**، واوه ياء، مُوْسِر: مُيَيْسِر: لأنهما من اليقين واليسر.

وقد رَدَّ الثاني إلىٰ أصله لزوال سبب انقلابه.

٢ ـ **ما كان لَيْناً مبدلاً من حرف صحيح غير همزة**، نحو: دينار، وقيراط.

وأصلهما: **دنَّار وقِرّاط**، تقول فيهما: **دُنَيْنير، وقُرَيْرِيط**، لزوال سبب الإبدال.

٣ ـ **ما كان لَيْناً مبدلاً من همزة لا تلي همزة**، نحو: **ذِيْب**، أصله همزة، والياء بدل من الهمزة، فإذا صغّرته قلت: **ذُؤَيْب، بالهمز رجوعاً إلىٰ أصله.**

وَخَرَج عن ذلك ما ليس بلين، فإنه لا يرد إلىٰ أصله، فتقول في **مُتَّعد: مُتَيْعد**

---

(١) توضيح المقاصد ٥/١٠٦ ـ ١٠٧، وشرح ابن طولون ٢/٣٤٢، وشرح المكودي ٢/٨٣١ ـ ٨٣٢، وأوضح المسالك ٣/٢٧٣، وشرح ابن النَّاظم/٣١٢، وإرشاد السَّالك ٢/١١٦٥ ـ ١١٦٦، والمقاصد الشَّافية ٧/٣٤٦.

بإبقاء التاء خلافاً للزَّجَّاج، فإنه يرده إلىٰ أصله: مُتَيْعِد، والأول مذهب سيبويه، وهو الصحيح.

ـ واردد[1]: فعل أمر، الأصلَ: المفعول الثاني، ثانياً: مفعوله الأول، لَيْناً: نعت لـ«ثانياً»، وعند الشَّاطبي يحتمل الحاليَّة من الضمير في قلب، والبدليَّة من «ثانياً»، قلب: نعت «ليناً»، فقيمة: مفعول أول بـ«صَيِّر»، صَيِّر: أمر متعدٍّ لاثنين، قويمة: مفعوله الثاني، تُصِب: مضارع مجزوم بجواب الطلب.

٨٤٧. وَشَذَّ فِي «عِيدٍ»: «عُيَيْدٌ»، وَحُتِمْ ❖ لِلْجَمْعِ مِنْ ذَا مَا لِتَصْغِيرٍ عُلِمْ

٨٤٨. وَالْأَلِفُ الثَّانِ الْمَزِيدُ يُجْعَلُ ❖ وَاواً، كَذَا مَا الْأَصْلُ فِيهِ يُجْهَلُ

ـ ذكر في البيت الأول[2] أنَّه قد جاء بعضُ ما هو منقلب عن أصل غير مردود لأصله، نحو: عِيْد، فقد صغَّروه علىٰ: عُيَيْد.

والقياس فيه: عُوَيْد، فوَجْه الشّذوذ فيه أن الياء منقلبة عن واو، ولم يُرَدّ إلىٰ أصله وهو الواو، لئلَّا يلتبس بتصغير «عُوْد».

وقوله: وَحُتِمْ لِلْجَمْعِ مِنْ ذَا مَا لِتَصْغِيرٍ عُلِمْ

يعني أنَّ ما رُدَّ إلىٰ أصله في التصغير يرد إلىٰ أصله في الجمع، يُقال في جمع مِيْزان: موازين، وفي باب: أبواب، وفي ناب أنياب، وفي عيد أعياد، كما قالوا:

---

(١) إعراب الألفيَّة/١٦١، وشرح المكودي ٢٠/٨٣٢، والمقاصد الشَّافية ٧/٣٥٠.

(٢) شرح ابن طولون ٢/٣٤٢ ـ ٣٤٣، وتوضيح المقاصد ٥/١٠٧ ـ ١٠٨، وشرح ابن النَّاظم/٣١٢ ـ ٣١٣، وأوضح المسالك ٣/٣٧٣، وإرشاد السَّالك ٢/١١٦٧ ـ ١١٦٨، وشرح الأشموني ٢/٤٧٣، والمقاصد الشَّافية ٧/٣٦٠ ـ ٣٦٥، وشرح المكودي ٢/٨٣٢ ـ ٨٣٣.

عِيْد وعُيَيْد.

ـ وذكر في البيت الثاني أنَّ الألف إذا كانت ثانياً فلها خمسة أقسام:

١ ـ مُبْدَل من ياء كَنَاب: تقول: نُيَيْب، بردّ الألف إلىٰ الأصل، وهو الياء.

٢ ـ مُبْدَل من واو كباب: تقول: بُوَيْب، برد الألف إلىٰ الأصل، وهو الواو.

٣ ـ مجهول الأصل، نحو: عاج وصاب «اسم شجر»، تقول: عُوَيج وصُوَيب، بقلب الألف واواً.

٤ ـ الزائد، نحو: ضارب: تقول: ضُويرب، بقلب الألف إلىٰ الواو.

٥ ـ والخامس: مُبْدَلٌ من همزة، نحو: آدم، تقول: أُوَيْدِم، ولم ينبه عليه.

ـ شَذَّ[١]: فعل ماض، في عيد: متعلِّق بـ«شذَّ»، عُيَيْد: فاعل «شذَّ»، وحُتِم: ماض مبني للمفعول، للجمع من ذا: متعلِّقان بـ«حُتِم»، ما: نائب عن الفاعل، لِتصغيرٍ: متعلِّق بـ«عُلِم»، وعُلِم: صلة «ما»، ونائب الفاعل ضمير مستتر.

ـ والألفُ: مبتدأ، الثاني: نعت، المزيدُ: نعت ثان، يُجْعَل: مضارع مبني للمفعول، والمفعول الأول هو النائب عن الفاعل، واواً: مفعوله الثاني، وجملة يُجْعَل: خبر المبتدأ، كذا: خبر مقدَّم، ما: مبتدأ مؤخَّر، الأصلُ: مبتدأ، فيه: متعلق بـ«يُجْهَلُ»، وجملة يُجْهَلُ: خبر الأصل، والأصل وخبره صلة «ما».

٨٤٩. وَكَمِّلِ الْمَنْقُوصَ فِي التَّصْغِيرِ مَا ✤ لَـمْ يَحْوِ غَيْـرَ التَّـاءِ ثَالِثـاً كَـ«مَا»

ـ يعني أنَّ المنقوص يُرَدُّ إليه عند تصغيره ما حُذِف منه[٢].

---

(١) إعراب الألفيَّة/١٦١، وشرح المكودي ٢/٨٣٢ ـ ٨٣٣.

(٢) شرح المكودي ٢/٨٣ط ـ ٨٣٥، وشرح ابن طولون ٢/٣٤٤ وفي «ما» ذكر أنه لم ينبه علىٰ تكميله=

ـ والمراد بالمنقوص ما حُذِفَ منه حرف: فاؤه أو عينه أو لامه، وليس المراد المنقوص القياسي، وهو ما آخره ياء، وتقدر فيه الضمّة والكسرة على الياء.

ـ ومن أمثلة هذا المنقوص:

ـ **عِدَة**: وقد حُذِفَت فاؤه، وأصله «وعدة».

ـ **ثُبه**: حُذِفَت عينه.

ـ **سنة، يَد**: حُذِفَت لامهما.

وشمل ما فيه التاء كسنة، وما لا تاء فيه كـ«يد».

وشمل ما كان على حرفين، كما سبق، وما كان على أكثر، نحو: هار بمعنى هائر.

ـ **فهذه كلها يُرَدُّ إليها المحذوف إلَّا** ما كان له ثالث وليس تاءً، تقول:

عِدَة: وُعَيْدة، برد الفاء، وثُبة: ثُويبة، برد العين.

وسنة ويد: سُنَيْهة ويُدَيَّة: برد اللَّام، وفي هار: هُوَيْر للاستغناء عن رد الأصل.

ـ وإذا حوى ثالثاً غير التاء لم يُرَدَّ إليه المحذوف، ومَثّل لذلك بـ«ما» وتحتمل الاسمية والحرفية، فإذا صغرت صارت كالمنقوص.

وتعقَّبه الشّراح بأنه لا بد من تكميلها قبل التصغير، نقول في ماه: **مُوَيّ**.

= قبل التصغير غير المكودي. قلتُ: فاته نص المرادي، وانظر نصّ الشّاطبي في المقاصد ٧/٣٨٣ ـ ٣٨٤. وقال: ولو قال: «... كمن، لاستقام ولم يكن فيه إشكال ولا مقال». وانظر المسألة نفسها عند المكناسي ٢/٣٢٧. قال: «ولما لم يقف عليه المكودي، قال: لم ينبه على هذا أحد من الشراح فانظره». وشرح ابن النّاظم/٣١٣، وإرشاد السّالك ٢/١١٦٨ ـ ١١٧٠، وتوضيح المقاصد ٥/١١١ ـ ١١٢.

كذا عند المكودي.

ـ **قال المرادي**: «في قوله: «كما» نظر؛ لأنه أراد التمثيل فليس بجيد؛ لأن «ما» ونحوه من الثنائي وضعاً، فليس من المنقوص، فكيف يمثّل به، وإنْ أراد التنظير فليس نظير المنقوص إلَّا في مطلق التكميل؛ لأن المنقوص يرد إليه ما حُذِف منه. وهذا لم يعلم له محذوف فيرد إليه، فلا يؤخذ إذ ذاك من كلامه إلَّا نحو «ما» يكمل به كما يكمل المنقوص، ولا يُدْرَىٰ بما يكمل، والله أعلم. ومثل هذا عند الشَّاطبي والمكناسي وابن النَّاظم.

ـ وكمِّل[1]: فعل أمر، والفاعل مستتر، المنقوص: مفعول به، في التصغير: متعلِّق بـ«كمّل»، ما: ظرفية مصدرية، لم: حرف جازم، يَحْوِ: مضارع مجزوم، وفاعله مستتر، غير: منصوب علىٰ الحال، التاء: مضاف إليه، ثالثاً: مفعول به لـ«يحو»، كما: خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك كما.

٨٥٠. وَمَــنْ بِتَــرْخِيمٍ يُصَــغِّرُ اكْتَفَــىٰ ❊ بِالْأَصْلِ كَالْـ«عُطَيْفِ» يَعْنِي الْـ«مِعْطَفَا»

ـ **من التصغير نوعٌ يُسَمَّىٰ تصغير الترخيم**[2]، وهو تصغير الاسم بتجريده من الزوائد. فإن كانت أصول الاسم ثلاثية صُغِّر علىٰ فُعَيْل، وإن كانت أصوله أربعة صُغِّر علىٰ: فُعَيعِل.

ـ **تقول في تصغير مِعْطف: عُطَيْف**، بحذف الزوائد وصوغه علىٰ فُعَيل.

---

(١) إعراب الألفيَّة/١٦١ ـ ١٦٢، وشرح المكودي ٢/٨٣٥.

(٢) شرح ابن النَّاظم/٣١٣، وتوضيح المقاصد ٥/١١٢ ـ ١١٣، وشرح المكودي ٢/٨٣٦، وشرح الأشموني ٢/٤٧٦، والمقاصد الشَّافية ٧/٣٨٦ ـ ٣٨٧، وشرح ابن عقيل ٤/١٤٩، وأوضح المسالك ٣/٢٧٤، وإرشاد السَّالك ٢/١١٧٠ ـ ١١٧١، وشرح الهواري ٤/٢٦٥ ـ ٢٦٦.

ـ وتقول في تصغير أزهر: زُهَيْر، مثل سابقه.

ـ وتقول في تصغير: حمدان وحامد وحَمّاد ومحمود وأحمد: حُمَيْد.

ـ وتقول في تصغير قرطاس وعصفور: قُرَيْطِس، وعُصَيْفِر، وشملال: شُمَيْلل. بحذف ألف قرطاس وشملال وواو عصفور وتصغيرها علىٰ فعيعِل.

ـ وإذا كان المصغّر تصغير الترخيم ثلاثي الأصول ومُسَمَّاه مُؤَنَّث لحقته التاء، تقول: سُعَاد: سُعَيْدة، وحُبْلىٰ: حُبَيْلة، وسوداء: سُوَيْدة.

ـ فإذا صغَّرت نحو: حائض وطالق مما هو خاص بالمُؤَنَّث تصغير الترخيم. قلت: حُييض طُليق، فلا تزيد التاء لأنهما في الأصل صفة لمذكّر.

وشذّ تصغير إبراهيم وإسماعيل علىٰ: بُرَيْه وسُمَيْع، فحذفوا من كل منهما أصلين وزائدين[1]. والهمزة عند المبرد أصلية، وعند سيبويه زائدة، وفيهما صور أخرىٰ.

ـ ولا يختص تصغير الترخيم بالأعلام خلافاً للفرّاء وثعلب، وقيل: هذا للكوفيين.

ـ ومَن[2]: مبتدأ، وهي موصولة، بترخيم: متعلّق بـ«يُصَغِّر»، ويُصَغِّر: الجملة صلة «من»، اكتفىٰ: الجملة خبر المبتدأ، بالأصل: متعلّق بـ«اكتفىٰ».

وعند الشَّاطبي: مَن شرطية: ويُصَغر مجزوم، والجواب: اكتفىٰ.

كالعطيف: خبر لمبتدأ مَحْذُوف، يعني: فعل مضارع، وفاعله مستتر يعود إلىٰ «من»، المعطفا: مفعول «يعني».

---

(١) الهمزة فيهما واللّام والميم أصول.

(٢) إعراب الألفيّة/١٦٢، وشرح المكودي ٢/٨٣٦، والمقاصد الشَّافية ٧/٣٨٧.

٨٥١. وَاخْتِمْ بِتَا التَّأْنِيثِ مَا صَغَّرْتَ مِنْ ✤ مُؤَنَّـثٍ عَـارٍ ثُلَاثِـيٍّ كَـ«سِـنٌّ»

٨٥٢. مَا لَـمْ يَكُـنْ بِالتَّـا يُـرَىٰ ذَا لَـبْسِ ✤ كَــ«شَـجَرٍ» وَ«بَقَرٍ» وَ«خَمْسِ»

* ذكر في البيت الأول[1] أنَّ الاسم المؤنَّث العاري من تاء التأنيث يختم في التصغير بالتاء، نحو: سِنّ: سُنَيْنَة، دار: دُوَيرة، يد: يُدَيَّة، عَين: عُيَيْنة، أُذُن: أُذَيْنة.

ـ قال ابن النَّاظم: «ولا يُسْتَغْنَىٰ عن هذه التاء في غير شذوذ إلَّا عند خَوْف اللَّبْس، فمما شذّ قولهم: ذَوْد: ذُوَيد، وحرب: حُرَيْب، وقَوس: قُوَيْس، وعَرَب: عُرَيْب، ودِرْع: دُرَيْع، ونَعْل: نُعَيْل...».

ـ وذكر المرادي: أن «سن» و«دار» ثلاثي في الحال، وأن «يد» ثلاثي في الأصل، ووقف عند المُؤَنَّث في المآل فذكر له نوعين:

ـ أحدهما: ما كان رباعياً بمدَّة قبل لام معتلَّة، فإنه إذا صَغَّرته تلحقه التاء، نحو: سماء وسميَّة، وذلك لأنَّ الأصل: سُمَيِّيٌ، بثلاث ياءات: الأولىٰ للتصغير، والثانية: بدل المدّة، والثالثة بدل لام الكلمة، فحذف إحدىٰ الياءين الأخيرتين، فبقي الاسم ثلاثياً، فلحقته التاء، كما تلحق الثلاثيّ المجرّد.

ـ والثاني: ما صُغِّر تصغير الترخيم مما أصوله ثلاثة، وقد تقدَّم بيانه.

واستثنىٰ من هذا الضابط نوعين لا تلحقهما التاء، وأشار إلىٰ الأول منهما بما

(١) شرح ابن النَّاظم/٣١٤، وأوضح المسالك ٢/٢٧٤، وشرح المكودي ٢/٨٣٦ ـ ٨٣٨، وتوضيح المقاصد ٥/١١٤ ـ ١١٥، وشرح الأشموني ٢/٤٧٧ ـ ٤٧٨، والمقاصد الشَّافية ٧/٣٩٤ ـ ٣٩٥، وشرح ابن عقيل ٤/١٥٠، وشرح ابن طولون ٢/٣٤٥ ـ ٣٤٦، وشرح الهواري ٤/٣٦٦، وإرشاد السَّالك ٢/١١٧١ ـ ١١٧٢.

ذكره في البيت الثاني بقوله:

مَـا لَـمْ يَكُـنْ بِالتَّـا يُـرَىٰ ذَا لَـبْسِ ❁

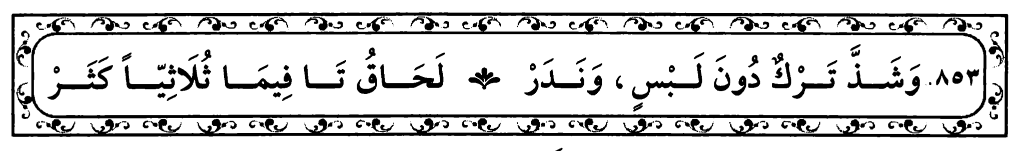
ويعني به أنَّ التاء لا تلحق اسم الجنس الذي يتميَّز من واحده بنزع التاء، نحو: شجر، وبقر، وخمس، تقول: **شُجَيْر، وبُقَيْر، وخُمَيْس**.

ـ **قال ابن النَّاظم:** «فهذا وأمثاله لا تلحقه التاء في التصغير؛ لئلا يلتبس بغيره، فإنك لو قلت: شُجَيْرة، وبُقَيْرة، وخُميسة، لظُنَّ أنها تصغير شجرة وبقرة وخمسة، المعدود به مذكر».

ـ **قال الأشموني:** «ومثل خمس بِضْعٌ وعَشْر، فيُقال فيهما: بُضَيع وعُشَيْر، ولا يقال: بُضيعة، وعُشيرة؛ لأنه يلتبس بعدد المذكر». وهذا نقله المؤلف عن المرادي.

ـ واختِمْ[1]: فعل أمر وفاعل، بتا: متعلِّق بـ«اختم»، التأنيث: مضاف إليه، ما: اسم موصول مفعول به، صَغَّرت: صلة «ما»، من مؤنَّث: متعلِّق بـ«صَغَّرت»، وعار ثلاثي: نعتان لـ«مُؤَنَّث»، كسنّ: خبر لمبتدأ محذوف، وذلك كسنّ.

ـ ما: ظرفيَّة مصدريَّة، لم: حرف جازم، يكن: مضارع ناقص مجزوم، واسمه مستتر فيه، يعود إلىٰ المؤنَّث، بالتاء: متعلِّق بـ«يكن»، وجملة «يُرَىٰ»: خبر «يكن». وفي يُرَىٰ: نائب عن الفاعل، وهو المفعول الأول، ذا: المفعول الثاني، لبسٍ: مضاف إليه، كشجر: خبر مبتدأ محذوف، وبقر وخمس: معطوفان علىٰ شجر.


٨٥٣. وَشَـذَّ تَـرْكُ دُونَ لَـبْسٍ، وَنَـدَرْ ❁ لَحَـاقُ تَـا فِيمَـا ثُلَاثِيّـاً كَثَـرْ

ـ **هذا هو النوع الثاني مما شذَّ ترك التاء فيه دون لبس، وذلك في ألفاظ**

---

(١) إعراب الألفيَّة/١٦٢.

مخصوصة لا يُقاس عليها(١).

وهي: ذَوْد(٢)، وشَوْل(٣)، وناب: للمسنّ من الإبل، وحَرْب، وفَرَس، وقوْس، ودِرْع، وعِرْس، وضُحىٰ، ونَعْل، وعَرَب، ونصَف: وهي المرأة المتوسطة بين الصِّغر والكِبَر. قالوا: **ذُوَيْد، شُوَيل، نُيَيْب، حُرَيْب، فُرَيس، قُوَيس دُرَيع**...

ـ وقوله:

.......، وَنَدَرْ ❊ لَحَــاقُ تَــا فِيمَــا ثُلَاثِيّــاً كَثَــرْ

يعني أنه ندر لحاق التاء في الزائد علىٰ الثلاثة كقولهم: **قُدّام: قُدَيْدِيمة، وَرَاء: وُرَيِّئة، أمام: أُمَيمة**، ومعنىٰ كَثَر: أي فاقه في الكثرة.

ـ وبعض العرب يذكّر الحرب والدرع والعِرس، فلا يكون من هذا القبيل.

ـ وبعضهم ألحق التاء في عِرس وقَوس فقال: **عُرَيسة وقُوَيْسَة**. كذا عند المرادي.

ـ ولا اعتبار في العلم بما نُقل من تذكير وتأنيث فتقول في رمح علم امرأة **رُمَيْحة**، وفي عين علم رجل: **عُيَيْن**، وإذا سَمَّيت مُؤَنَّثاً ببنت وأخت حَذَفْت هذه التاء ثم صغَّرت فقلت: **بُنَيَّة وَأُخَيَّة**.

---

(١) توضيح المقاصد ٥/١١٥ ـ ١١٦، وشرح الأشموني ٢/٤٧٨ ـ ٤٧٩، وشرح ابن النَّاظم/٣١٤، وشرح المكودي ٢/٨٣٨، وشرح ابن طولون ٢/٣٤٧، وشرح ابن عقيل ٤/١٥٠، وأوضح المسالك ٣/٣٧٤، وشرح الهواري ٢/١١٧٣، والمقاصد الشَّافية ٧/٤٠٥ ـ ٤١٥، وذكر بيتاً لعلقمة وآخر للقطامي، والثاني قوله:

قُدَيْديمــةُ التَّجْرِيــب والحلــم إِنَّنِــي ❊ أَرَىٰ غَفَلاتِ العَيْشِ قَبْلَ التجاربِ

في تصغير: قدّام.

(٢) من ثلاث إلىٰ تسع.

(٣) شَوْل: الناقة التي أتىٰ علىٰ حملها أو ولادتها سبعة أشهر.

ـ وشذَّ[1]: فعل ماض، تركٌ: فاعل، دون: حال من «ترك»، لَبْس: مضاف إليه، ونَدَر: فعل ماض، لحاقُ: فاعل: ندر، تا: مضاف إليه، فيما: متعلِّق بـ«ندر»، ثلاثياً: مفعول «كثَر، وكَثَر: من أفعال المغالبة، وفاعله مستتر يعود إلىٰ «ما».

٨٥٤. وَصَغَّرُوا شُذُوذاً: «الَّذِي» «الَّتِي» ✤ وَ«ذَا»، مَعَ الفُرُوعِ مِنْهَا: «تَا» وَ«تِي»

ـ **حقّ التصريف**[2] ألَّا يدخل غيرَ المتمكن، غيرَ أنّ أسماء الإشارة والأسماء الموصولة شابهت المتمكن لكونها تُوصَف، ويُوْصَف بها؛ فلذلك أُجِيز تصغير بعضها، إلَّا أن هذا التصغير جاء علىٰ وجه خُولِف به تصغير المتمكّن:

ـ فترك أولها علىٰ حاله قبل التصغير.

ـ وعُوِّض منه وَضْع ألف مزيدة في الآخر.

ـ ووافقت المتمكن في زيادة ياء ثالثة ساكنة بعد فتحة.

❊ **الأسماء الموصولة**: قيل في الذي والتي: **اللَّذَيَّا واللَّتيّا**. وفي التثنية: **اللَّذَيّان واللتيّان**.

ـ **أمَّا الجمع**: فقال سيبويه في جمع الذي: اللذيُون، رفعاً. واللذيين: نصباً وجراً. بالضم قبل الواو، والكسر قبل الياء.

ـ **وأما الأخفش** فقال: اللَّذَيَّوْن واللَّذَيَّيْن بالفتح كالمقصور.

---

(١) إعراب الألفيَّة/١٦٢، وشرح المكودي ٢/٨٣٩.

(٢) توضيح المقاصد ٥/١١٧ ـ ١٢٠، وشرح ابن النَّاظم/٣١٤، وأوضح المسالك ٣/٢٧٥، وشرح المكودي ٢/٨٣٩ ـ ٨٤٠، وإرشاد السَّالك ٢/١١٧٤ ـ ١١٧٦، وشرح ابن طولون ٢/٣٤٨، وشرح الهواري ٤/٢٦٧ ـ ٢٦٨، والمقاصد الشَّافية ٧/٤١٥، وشرح الأشموني ٢/٤٧٩.

ـ وقالوا في جمع التي: اللتيَّات، وهو جمع اللتيَّا تصغير «التي».

ولم يذكر سيبويه من الموصولات التي صُغِّرت غير: **اللذيّا واللتيّا**، وتثنيهما ومعهما، وقيل: لا يجوز تصغير اللاتي، واللوائي، واللواتي. وهذا مذهب سيبويه.

ـ أسماء الإشارة:

صَغَّروا من أسماء الإشارة **ذا وتا: قالوا: ذَيَّا وتيَّا**، وفي التثنية: **ذيَّان وتيَّان.** وقالوا في **أولىٰ: بالقصر: أوليَّا، وفي أولا، بالمد: أُوليَّاء**، ولم يصغّروا غير ذلك.

ـ قال ابن هشام: «ولا يُصَغَّر «ذي» اتِّفاقاً لِلْإلباس، ولا «تي» للاستغناء بتصغير «تـا» خلافاً لابن مالك».

ـ وذكر المرادي بعض التنبيهات منها:

ـ لأسماء الإشارة في التصغير من التثنية والخطاب ما لها في التكسير.

ـ أصل ذيّا وتيّا: ذَيَيَّا، تييَّا بثلاث ياءات: الأولىٰ عين الكلمة، والثانية للتصغير، والثالثة لام الكلمة فحذفت الياء الأولىٰ، إذ لم يمكن حذف الآخرة لاحتياج الألف لانفتاح ما قبلها، ولا ياء التصغير لدلالة معناها.

ـ ذكروا أنَّ الألف في آخر هذه الأسماء عوض من ضمّ أولها، **وذكر في التسهيل أنه حُكي ضم لام اللُّذيّا واللُّتيَّا، وأنها لغة.**

ـ واعتُرض قول النَّاظم: «وصَغَّروا شذوذاً» باعتراضات عند المرادي والشَّاطبي.

١ ـ لم يبيّن كيفية التصغير.

٢ ـ خصّ ذلك بالنقل، وردّه إلىٰ السَّماع، وظاهر كلامهم أنه قياس فيما ذُكِر.

٣ ـ وقوله: مع الفروع ليس على عمومه، فإن «تا» صُغّر، ولم يُصغَّر «تي».

ـ **قال الشَّاطبي: «على تسليم أنه سماع لم يعين مواضعه»**

ـ **وعند ابن القيم وذكره هو وابنه في اللائي واللاتي واللواتي واللائين، ولم يُسْمَع في شيء من ذلك.**

ـ قوله: **وصَغَّروا شذوذاً**: ظاهر هذا أنه لا يُقال به إلَّا في محله الذي يُسمع فيه.

ـ **ومن الشواهد المنقولة:**

قول العرجي:

يَا مَا أُمَيْلح غِزلاناً شَدَنّ لَنَا ❊ مِنْ هؤليّائِكنّ الضَّالِ والسّمُرِ

وقول العجاج: **بَعْدَ اللَّتيَّا واللَّتيَّا والتي**

وقول الراجز وهو رؤبة:

أَوَتَحْلِفِي بِرَبِّكِ العَليّ ❊ أَنّي أَبُو ذَيَّالك الصَّبِيّ

ـ وصَغَّروا[1]: فعل وفاعل، والضمير للعرب، شذوذاً: مصدر في موضع الحال من الواو، الذي: مفعول للفعل «صَغَّر»، والتي وذا: معطوفان على «الذي»، مع: حال مما قبله، الفروع: مضاف إليه، منها: خبرٌ مقدَّم، تا: مبتدأ مؤخّر، تي: معطوف على «تا». وعند المكودي: مع: متعلق بـ«صَغَّر».



(١) إعراب الألفيَّة/١٦٢، وشرح المكودي ٢/٨٤٠.

خاتمة في باب التصغير[1]

جاء في ختام هذا الباب عند الأشموني فوائد ينفع ذكرها، وأثبتها هنا ملخصة، فإن شئت فاقرأها، وإلَّا فَدَعْ، وهي:

١ ـ لم يُصَغَّر من غير المتمكن غير أربعة:

اسم الإشارة، والاسم الموصول، وأفعل في التعجُّب، والمركب المزجي كبعلبك، وسيبويه في لغة من بناهما، وأمّا من أعربهما فلا إشكال فيه، وتصغيرهما تصغير المتمكن نحو: ما أُحَيْسنه، بُعيلبك، سُيَيْبويه.

٢ ـ يُصَغّر اسم الجمع لشبهه بالواحد: رَكْب: رُكَيْب.

٣ ـ يُصَغَّر الجمع الذي على أحد أمثلة القلّة: أجمال: أُجَيمال، أفلس: أُفَيلس، فتية: فُتيّة، أنجدة: أُنيجدَة.

٤ ـ لا يُصَغَّر جمع على مثال من أمثلة جمع الكثرة؛ لأنَّ بنيته تدل على الكثرة، وتصغيره يدل على القلَّة، فتنافيا.

٥ ـ أجاز الكوفيون تصغير ما له نظير من أمثلة الآحاد، فأجازوا أن يقال في رُغفان: رُغيفان.

وجعلوا من ذلك: «أُصَيْلان»، زعموا أنه تصغير «أصلان»، وأصلان جمع أصيل، وما ذهبوا إليه مردود، وإنما أُصَيلان من المصغرات التي جيء بها على غير

---

(١) شرح الأشموني ٢/٤٨١ ـ ٤٨٣.

بناء مكبّرها نحو: إِنْسَان: أُنيسان.

٦ ـ من قصد تصغير جمع من جموع الكثرة رَدَّه إلىٰ واحد، وصَغَّره، ثم جمعه بالواو والنون إن كان لمذكَّر عاقل، نحو: غِلمان: غُلَيّمون، وبالألف والتاء إن كان لمؤَنَّث، أو لمذكر لا يعقل نحو: جوار: **جُويريات**، ودراهم: **دُرَيهمات**.

٧ ـ أرضون: لا يقال في تصغيره إلَّا أُرَيضات.

فائدةٌ(١)
المُصَغَّر لا يُصَغَّر

قال الفرّاء: قلَّ رجل أمعن النظر في باب من العلم فأراد غيره إلَّا سهل عليه، فقال له محمد بن الحسن الفقيه: ما تقول في رجل صلىٰ فسها، فسجد سجدتي السهو فسها فيهما؟ ففكر الفرّاء ساعة ثم قال: لا شيء عليه، قال له محمد: وَلِمَ؟ قال: لأن التصغير عندنا لا تصْغير له، وإنما السجدتان تمام الصَّلاة، فليس للتمام تمام. فقال له محمد بن الحسن: ما ظننت آدمياً يلد مثلك!



(١) تاريخ بغداد ١٤/١٥٢ «ترجمة الفرّاء».

٦٩ ـ النَّسَبُ

ـ قال المرادي[١]: هذا هو الأعرف في ترجمته، وقال سيبويه[٢]: «باب الإضافة» ويحدث بالنسب ثلاثة تغييرات:

ـ **الأول**: لفظي: وهو إلحاق ياءٍ مشدّدة آخر المَنْسُوب إليه، وكسر ما قبلها، ونقل إعرابه إلىٰ الياء.

ـ **الثَّاني**: معنوي: وهو صيرورته اسماً لما لم يكن له.

ـ **الثَّالث**: حكمي: وهو معاملته معاملة الصِّفة المشبَّهة في رفعه المضمر، والظاهر باطِّراد.

ـ **قال النَّاظم**:

٨٥٥. يَاءً كَيَا الْـ«كُرْسِيِّ» زَادُوا لِلنَّسَبْ ✽ وَكُـلُّ مَـا تَلِيـهِ كَسْـرُهُ وَجَـبْ

٨٥٦. وَمِثْلَـهُ مِمَّـا حَـوَاهُ احْـذِفْ، وَتَـا ✽ تَأْنِيـثٍ اوْ مَدَّتَـهُ لَا تُثْبِتَـا

٨٥٧. وَإِنْ تَكُـنْ تَرْبَـعُ ذَا ثَـانٍ سَـكَنْ ✽ فَقَلْبُهَـا وَاواً، وَحَـذْفُهَا حَسَـنْ

ـ ذكر في البيت الأول[٣] أنه إذا أُريد نِسبَة شيء إلىٰ بلد أو قبيلة أو أب، أو

---

(١) توضيح المقاصد ٥/١٢١، وشرح الأشموني ٢/٤٨٣، وأوضح المسالك ٣/٢٧٥.

(٢) الكتاب ٢/٦٩ «هـذا باب الإضافة وهو باب النسبة»، وانظر المقاصد الشَّافية ٧/٤٣١.

(٣) توضيح المقاصد ٥/١٢١ ـ ١٢٣، وشرح ابن طولون ٢/٣٤٩ ـ ٣٥١، وشرح ابن عقيل ٤/١٥٢ ـ ١٥٣، وشرح ابن النَّاظم/٣١٥، وأوضح المسالك ٣/٢٧٦، وشرح المكودي ٢/٨٤١ ـ ٨٤٢،=

نحو ذلك زِيْد في آخره ياء مشدَّدة مكسوراً ما قبلها، فيقال في النسب إلىٰ زيد: زيديّ، وإلىٰ أحمد: أحمديّ، وإلىٰ دمشق: دمشقيّ، وإلىٰ تميم تميميّ، كما هو الحال في «كرسيّ».

وفُهِم أن ياء الكرسي ليست للنسب، بل لتشبيهه ياء النسب بها.

ـ **قال المرادي**: «ولم ينصّ علىٰ أنّ إعرابه يُنْقل إليها لوضوحه».

ـ **وفُهِم من البيت الثاني وما يليه أنَّه قد تَنْضَمُّ تغيرات إلىٰ بعض الأسماء**، ومن ذلك:

ـ **أن ما كان آخره ياء تُحْذَفُ**، نحو: شافعيّ فإنه يبقىٰ علىٰ صورته: **شافعيّ**، **ومرميّ: تقول فيه: مرميّ**.

حيث يقدّر حذف الياء الأولىٰ، وتجعل ياء النسب في موضعها.

ـ والفَرْقُ بين شافعيّ ومرميّ: أن الياءين في شافعيّ: زائدتان، وفي مرميّ: أصله: مَرْمُوْي، فالياء من الأصل، وقلبت الواو ياء وأدغمت في الياء.

وقد حذفت الياء في ذلك كراهة اجتماع أربع ياءات.

ـ وكذلك **تُحْذَفُ تاء التأنيث لياء النسب**، فيقال في النَّسَب إلىٰ مكة: مكّيّ؛ لئلا يجمعوا بين علامتي تأنيث في نحو: امرأة مكتيّة(١) وفاطمتيّة.

= وإرشاد السَّالك ٢/١١٧٧: النسب إلىٰ جنس: إنسيّ وعربيّ، وقبيلة قرشيّ، وأب: هاشميّ، وأم: فاطميّ، ومكان كبصريّ وحجازيّ، وصناعة: حريريّ، وشيخ: أحمديّ، وزي: صوفيّ، واعتقاد: قدريّ، والمقاصد الشَّافية ٧/٤٣١، وشرح الأشموني ٢/٤٨٣ ـ ٤٨٥.

(١) **وقول العامة: درهم خليفتي: لحن**. كذا عند المرادي. وهو من لحن العامة عند ابن القيم. وعند ابن القيم: «**لحنوا المتكلمين في قولهم: الذاتي . . .، وحقه أن يقال: ذَوَويّ**». ومثله عند الأشموني ٢/٤٨٤: «**وصوابهما: ذوويّ وخَلَفيّ**»، وانظر أوضح المسالك ٣/٢٧٦.

ـ **وقوله: أو مَدَّته**: يريد أنَّ ألف التأنيث المقصورة إذا كانت خامسة فَصَاعداً حُذِفت نحو قولك: **حُبَارىٰ: حبارِيّ، قبعثرىٰ: قبعثرِيّ**.

❋ **وفي البيت الثالث** ذكر أنَّ ألف التأنيث المقصورة إذا كانت رابعة في اسم ساكن الثاني جاز فيه وجهان: الحذف والقلْبُ، نحو: **حُبْلىٰ: حُبْليّ، وحُبْلَويّ**، فإن كان ثانيه متحرِّكاً حُذِفت نحو: **جَمزَىٰ: جَمَزيّ**.

ولم يرجِّح واحداً من الوجهين في ساكن الثاني، وإن كان الحذف هو المختار.

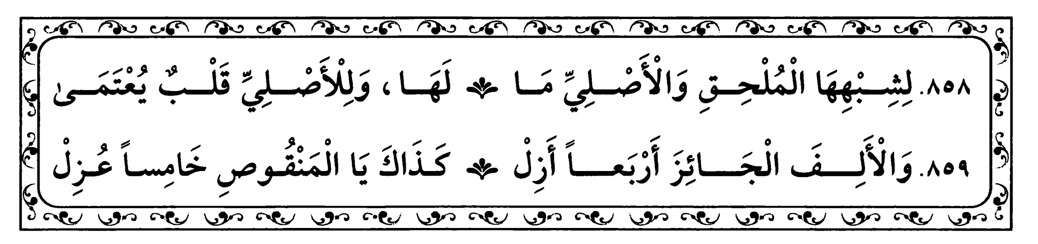
ـ ياء[١]: مفعول مقدَّم بـ«زاد»، كيا: صفة لياءً، الكرسي: مضاف إليه، زادوا: فعل وفاعل والضمير للعرب، للنسب متعلِّق بـ«زاد»، كلّ: مبتدأ، ما: مضاف إليه، جملة «تليه» صلة، كسره: مبتدأ، وَجَب: خبر، وجملة المبتدأ والخبر خبر «كلّ».

ـ ومثلَه: مفعول مقدَّم لـ«احْذِفْ»، مما: متعلِّق بـ«احْذِفْ»، وتأنيث: مضاف إليه، أو: حرف عطف، مَدَّته: معطوف علىٰ «تا»، لا تثبتا: لا: ناهية، تثبتنْ: مبني علىٰ الفتح في محل جزم.

ـ إن: شرط، تكن: فعل الشرط، واسمها يعود إلىٰ مدة التأنيث، تربع: فعل مضارع، ذا: مفعول به، ثان: مضاف إليه، جملة «سكن» نعت لثان، وجملة «تربع» خبر تكن، فقلبُها: مبتدأ مصدر مضاف إلىٰ مفعوله الأول، واواً: المفعول الثاني، وحذفها: عطف علىٰ قلبها، حَسَن: خبر المبتدأ. وجملة المبتدأ والخبر جواب الشرط.

---

(١) إعراب الألفيّة/١٦٢ ـ ١٦٣، وشرح المكودي ٢/٨٤١ ـ ٨٤٢.



٨٥٨. لِشِبْهِهَا الْمُلْحِقِ وَالأَصْلِيِّ مَا ❊ لَهَا، وَلِلأَصْلِيِّ قَلْبٌ يُعْتَمَى
٨٥٩. وَالأَلِفَ الْجَائِزَ أَرْبَعاً أَزِلْ ❊ كَذَاكَ يَا الْمَنْقُوصِ خَامِساً عُزِلْ

ـ ذكر في البيت الأول[1] أنَّ الألف الرابعة إذا كانت للإلحاق نحو: ذِفْرىٰ، وعلقىٰ، أو منقلبة عن أصل، نحو: مَرْمَىٰ ومَلْهىٰ. جاز فيها ما جاز في ألف التأنيث: قلبها واواً، أو حذفها[2]، تقول:

ـ ذِفْرىٰ: ذِفْرِيّ، عَلْقَىٰ: عَلْقِيّ، مَرْمَىٰ: مَرْمِيّ، مَلْهَىٰ: مَلْهِيّ.

ـ ذِفْرويّ، علقويّ، مرموِيّ، ملهويّ.

إلَّا أنَّ القلب أَحْسَنُ من الحَذْف، وأشار إلىٰ ذلك بقوله:

.... ❊ ...، وَلِلأَصْلِيِّ قَلْبٌ يُعْتَمَىٰ

أي: ترجيح القلب في المنقلبة عن أصل هو المختار فملهويّ أفصح من ملهيّ. ويقال: اعتامه يعتميه، أي: يختاره[3].

ـ وذكر المكودي أَنَّه نَصَّ في غير هذا الكتاب أنَّ القلب في الإلحاق أجود.

---

(١) توضيح المقاصد ٥/١٢٣ ـ ١٢٧، وشرح ابن طولون ـ/٣٥١ ـ ٣٥٢، وشرح المكودي ٢/٨٤٤ ـ ٨٤٥، وأوضح المسالك ٣/٢٧٧، وشرح الأشموني ٢/٤٨٥ ـ ٤٨٧، والمقاصد الشَّافية ٧/٤٤٧ ـ ٤٥٣، وشرح ابن النَّاظم/٣١٥، وإرشاد السَّالك ٢/١١٨٠ ـ ١١٨١.

(٢) زاد أبو زيد وجهاً ثالثاً في ألف الإلحاق، وهو الفصل بالألف كما في حبلاويّ، وحكىٰ في أَرْطىٰ: أرطاوي، وأجازه السيرافي في الأصلية، فتقول: ملهاويّ. المرادي.

(٣) قال طرفة:

أرىٰ الموت يعتام الكرام ويَصْطَفي ❊ عقيلة مال الفاحش المتشدِّد

قال المرادي: «يقال: اعتامه يعتميه، إذا اختاره، واعتامه يعتامه أيضاً».

ـ وذكر في **البيت الثاني** أَنَّ الألف الخامسة فما فوق يجب حَذْفُهَا للنَّسَب:

ـ **الخامسة**، نحو: مصطفى.

ـ **والسَّادسة**، نحو: مستدعى، وخُلَّيطى.

ـ **وألف التأنيث**، نحو: حُبَارى.

ـ **وألف التكثير**: نحو: قَبَعْثَرَى.

تقول: ـ **مصطفى: مُصْطِفِيّ.**

ـ مستدعى: مُسْتَدْعِيّ، خُلَّيْطى: خُلَّيْطيّ.

ـ حبارى: حباريّ.

ـ قبعثرى: قبعثرِيّ.

بِحَذْف الألف في جميع ذلك، ثم إضافة ياء النَّسَب.

ـ وانتقل في **تتمة البيت الثاني** إلى المنقوص إذا وقعت خامسة فقال:

كَذَاكَ يَا الْمَنْقُوصِ خَامِساً عُزِلْ

أي: يجب حَذْفُ ياء المنقوص إذا وقعت خامسة، نحو: **معتدٍ: مُعْتَدِيّ**، وسادسة: **ومُسْتَعْل: مُسْتَعْلِيّ**: وأصلهما: **معتدي ومستعلي.**

وإذا كانت سادسة، فالحَذْفُ أَوْلَى، لأنَّها أثقل من الخامسة[1].

ـ لِشِبْهِهَا[2]: خبر مقدَّم، الملحقِ: نعت لـ«شبهها»، والأصلي: معطوف على

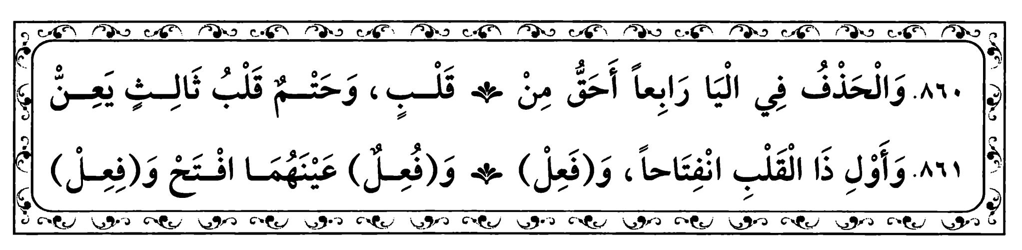
---

(١) إذا نسبت إلى مُحَيّ اسم فاعل من حَيّا يَحَيّي حذفت الياء الأخيرة لأنها خامسة فتصير محيّيّ: فتجمع بين أربع ياءات، أو تعامله معاملة قصيّ فنقول: محويّ مثل قصوي.

(٢) إعراب الألفيَّة/١٦٣، وشرح المكودي ٢/٨٤٥ ـ ٨٤٦، وشرح الهواري ٤/٢٧١، والمقاصد الشَّافية ٧/٤٥٣.

«الملحق»، ما: اسم موصول مبتدأ مؤخّر، لها: صلة «ما»، وللأصلي: خبر مقدَّم، قلبُ: مبتدأ مؤخَّر، وجملة «يُعتَمَىٰ» نعت «قلب».

ـ والألفَ: مفعول مقدَّم بـ«أَزِلْ»، الجائزَ: نعت «الألف»، أربعاً: مفعول الجائز، أَزِلْ: فعل أمر، والفاعل مستتر. وجاء في بعض النسخ: الحائز: بالحاء المهملة[1]. كذاك: متعلّق بعُزِل، جملة «عُزِل» بالبناء للمفعول، خبر المبتدأ، ونائب فاعل «عُزِل» مستتر يعود إلىٰ ياء المنقوص.



٨٦٠. وَالْحَذْفُ فِي الْيَا رَابِعاً أَحَقُّ مِنْ ❊ قَلْبٍ، وَحَتْمٌ قَلْبُ ثَالِثٍ يَعِنّ

٨٦١. وَأَوْلِ ذَا الْقَلْبِ انْفِتَاحاً، وَ(فَعِلْ) ❊ وَ(فُعِلٌ) عَيْنَهُمَا افْتَحْ وَ(فِعِلْ)

ـ جاء في البيت الأول أنَّ ياء المنقوص إذا وقعت رابعة جاز فيها وجهان[2]:

ـ حَذْفُها: تقول في: قاض: قاضيّ، معطٍ: معطيّ.

---

(١) كذا عند الشَّاطبي ٧/٤٤٧، وذكر الأزهري الوجهين وخلاف النسخ. والحائز هو الذي جمع إليه أربعة أحرف فيكون هو الخامس، والجائز: المجاوز أربعة أحرف. وانظر متن الألفيَّة/١٢٧ الحاشية/٣.

(٢) توضيح المقاصد ٥/١٢٨ ـ ١٢٩، والمقاصد الشَّافية ٧/٤٦١، وشرح المكودي ٢/٨٤٦ ـ ٨٤٧، وشرح ابن عقيل ٤/١٥٥ ـ ١٥٦، وشرح ابن النَّاظم/٣١٦، وإرشاد السَّالك ٢/١١٨١ ـ ١١٨٢، وأوضح المسالك ٣/٢٧٧، وشرح ابن طولون ٢/٣٥٣ ـ ٣٥٥، وشرح الأشموني ٢/٤٨٧ ـ ٤٨٨، وذكر أنَّ ما زاد علىٰ الثلاثي مما قبل آخره كسرة لا يُغَيَّر، ففيه ثلاث صور: **الأولىٰ**: ما كان علىٰ خمسة أحرف نحو: جَحْمَرِش، **والثانية**: ما كان علىٰ أربعة أحرف متحركات نحو: جُنَدِل «مجتمع الحجارة»، **والثالثة**: ما كان علىٰ أربعة أحرف، وثانيه ساكن نحو تَغلب، فالأولان لا يغيران، والثالث فيه وجهان: أعرفهما أنه لا يُغَيَّر، والآخر يُفْتَح، وقد سُمِع الفتح مع الكسر: تغلَبيّ، وفي القياس خلاف: ذهب المبرِّد وابن السراج والرماني ومن وافقهم إلىٰ اطِّراده، وهو عند الخليل وسيبويه شاذٌ مقصور علىٰ السماع. قلت: النص: منقول من المرادي.

ـ **وقلبها** واواً: قاضَوِيّ، معطوِيّ.

واستشهدوا بالبيت:

فَكَيْـفَ لَنَـا بِالشُّـرْبِ إِنْ لَـمْ يَكُـنْ لَنَـا ❊ دَرَاهِــمُ عِنْــدَ الحَــانويّ وَلَا نَقْــدُ

وهو منسوب إلىٰ «حانية»، وهو الموضع الذي يُبَاعُ فيه الخمر.

ـ وإذا وقعت ياء المنقوص والألف ثالثة مثل «الشجي» تعيَّن فيها القلب، ثم قلبت الياء واواً، فتقول:

شجٍ: شَجَويّ، عم: عَمَويّ، رَدٍ: رَدَويّ، فَتىٰ: فَتَويّ، عَصَا: عَصَويّ.

وإنما قُلبت واواً في «فتىٰ» وإن كان أصله الياء لئلا تجتمع الكسرة والياءات.

ـ وقوله: **وَأَوْلِ ذَا الْقَلْبِ انْفِتَاحاً...**

يعني أَنَّ المنقوص إذا قُلِبت ياؤه واواً فُتِح ما قبل الواو.

ـ **قال ابن طولون**: «والتحقيق أنَّ الفتح سابق للقلب؛ لأنه يُفْتَح إذا قصد فيه النَّسَب، وَوَجَب قلبُ الكسرة فتحة في «عَمٍ»، فيجب حينئذٍ قلب الواو والياء ألفاً لتحركهما وانفتاح ما قبلهما، فيصير كـ«فتىٰ» فيقلب الألف بعد الواو كما قلب في «فتىٰ».

وكذلك أيضاً نحو: **قاضَوِيّ**؛ لأن نظيره «تغلِب» فيُفْتَح أيضاً ضاد قاضٍ كما تُفْتَح لَام تَغلب عند بعض العرب».

وتتمة البيت الثاني: ... وَ(فَعِلْ)   وَ(فُعِلٌ) عَيْنَهُمَا افْتَحْ وَ(فِعِلْ)

يعني أنَّ الاسم الثلاثي المكسور العين يجب فتح عينه سواء كان مفتوح الفاء كـ«نَمِر»، أو مكسورها كـ«إِبِل»، أو مضمومها كـ«دُئِل»، تقول: نَمَريّ، إِبَليّ، دُؤَلِي، كراهة اجتماع الكسرة مع الياء.

ـ وذهب المرادي إلىٰ أنَّ الفتح علىٰ سبيل الوجوب، وعند أبي حيان: لا نعلم فيه خلافاً.

ـ والحَذْفُ[1]: مبتدأ، في اليا: متعلِّق بالحذف. رابعاً حال من الياء، أحقُّ: خبر المبتدأ، من قَلْب: متعلِّق بـ«أَحَقّ»، و«حَتْمٌ» خبر مقدَّم، قلب: مبتدأ مؤخَّر، ثالث: مضاف إليه، وجملة «يَعِن» نعت لثالث، ومعنىٰ يَعِن: يَعْرِض.

ـ وأَوْلِ: فعل أمر، متعدّ لاثنين، والفاعل مستتر، ذا: مفعول أول، القلبِ: مضاف إليه، انفتاحاً: المفعول الثاني، وفَعِل: مبتدأ، وفُعِل: معطوف علىٰ المبتدأ، عنَيهما: مفعول مقدَّم بـ«افتح»، وجملة «افتح» خبر المبتدأ وما عطف عليه، وفِعِل: معطوف علىٰ الضمير المجرور بالإضافة، وذكر المكودي: جواز كونه مفعولاً به بفعل مضمر يفسِّره «افتح».

٨٦٢. وَقِيلَ فِي الْـ«مَرْمِيِّ»: «مَرْمَوِيُّ» ❁ وَاخْتِيرَ فِي اسْتِعْمَالِهِمْ «مَرْمِيُّ»

٨٦٣. وَنَحْوُ: «حَيٍّ» فَتْحُ ثَانِيهِ يَجِبْ ❁ وَارْدُدْهُ وَاواً إِنْ يَكُنْ عَنْهُ قُلِبْ

ـ تقدَّم عند قوله[2]: [وَمِثْلَهُ مِمَّا حَوَاهُ احْذِفْ ....]

أَنَّه لا فرق عند أكثر العرب بين ما ياءاه زائدتان وبين ما إحدىٰ ياءيه أصلية.

(١) إعراب الألفيَّة/١٦٣، وشرح المكودي ٢/٨٤٧ ـ ٨٤٨.

(٢) البيت الثاني في هذا الباب رقم/٨٥٦.

ـ **قال ابن عقيل**[1]: «قد سبق أَنَّه إذا كان آخر الاسم ياءً مشددة مسبوقة بأكثر من حرفين وجب حَذْفُها في ياء النَّسَب، فيقال:

ـ في الشَّافعي: شافعيّ.

ـ وفي مرميّ: مرميّ...».

ـ **وقال المرادي**: «ونَبَّه هنا علىٰ أَنَّ من العرب من يُفَرِّق بين النَّوعين فيُوافق في الأول علىٰ الحَذْف. فيقول في النَّسب إلىٰ شافعيّ: شافعيّ.

وأمَّا النَّوع الثاني فلا يحْذف ياءه، بل يحْذف الزَّائدة منهما، ويقلب الأصلية واواً، فيقول في النسب إلىٰ مَرميّ: مرمويّ».

ـ **وصرح ابن النَّاظم بأنه لغة**، قال: «ومن العرب من يَحْذِف الياءين إذا كانتا زائدتين، فيقول في **النَّسَب إلىٰ كرسيّ: كرسيّ**، كما يفعل غيره، وإذا كانت إحداهما أصلاً قلبها واواً وحذف الزائدة، فيقول في النَّسب إلىٰ مرميّ: **مرمويّ، كما يقول في قاضٍ: قاضويّ، وهذه لغة قليلة، والمختار خلافها**، لذلك أطلق أولاً، حيث قال:

وَمِثْلَـهُ مِمَّـا حَـوَاهُ احْـذِفْ، وَتَـا ❊ تَأْنِيثٍ

البيت، ثم أعقبه بهذا البيت تنبيهاً علىٰ اللغة المذكورة».

وعلَّق المرادي علىٰ هذا الاضطراب في ترتيب البيتين بقوله: «فإن قلت: هذا البيت متعلِّق بقوله: «**وَمِثْلَهُ مِمَّا حَوَاهُ احْذِفْ**... فهلَّا قدَّمه إليه كما فعل في الكافية[2]؟. قلت: لعلَّ سبب تأخيره هذا ارتباط الأبيات السابقة، فكل منها أخذ

(١) توضيح المقاصد ٥/١٣١ ـ ١٣٢، وشرح المكودي ٢/٨٤٩، وشرح ابن النَّاظم/٣١٦، والمقاصد الشَّافية ٧/٤٧٧، وشرح الأشموني ٢/٤٨٩ ـ ٤٩٠، وشرح ابن طولون ٢/٢٥٥ ـ ٢٥٦، وشرح ابن عقيل ٤/١٥٦ ـ ١٥٧، وإرشاد السَّالك ٢/١١٨٢ ـ ١١٨٣، وشرح ابن الوردي ٢/٧٠٩.

(٢) انظر شرح الكافية الشَّافية ٤/١٩٢٨.

بحجزه تاليه، فلم يلِقْ به غير التأخير، وليس كذلك في الكافية.

وذكر مثل هذا المكودي وابن طولون، وابن النَّاظم.

* **وفي البيت الثاني ذكر أَنَّه إذا نُسِب إلىٰ ما آخره ياء مشددة فإِمَّا أن تكون مسبوقة بحرف أو بحرفين أو بثلاثة فصاعداً.**

فإن كانت مسبوقة بحرف لم يُحْذَف من الاسم شيء عند النسب، ولن بفتح ثانيه، ويعامل معاملة المقصور الثلاثي، فإن كان ثانيه ياء لم يَزِدْ علىٰ ذلك، تقول في حيّ: **حَيَوِيّ**، بقلب الياء الأخيرة واواً لأجل النَّسَب.

وإن كان ثانيه في الأصل واواً رددته إلىٰ أصله، تقول في طيّ: **طوويّ**؛ لأنه من طويت، وإنما قلبت الياء الأخيرة واواً، وهي منقلبة عن ياء، كما قلبت في فتىٰ، وتقدَّم هذا.

ـ وقيل[1]: ماض مبنيّ للمفعول، في المرميّ: متعلِّق بـ«قيل»، مرمويّ: نائب عن فاعل «قيل» واختير: ماض مبنيّ للمفعول، في استعمالهم: متعلِّق بـ«اختير» مرميّ: نائب عن الفاعل.

ـ نحو: مبتدأ أول، حيّ: مضاف إليه، وفتحُ: مبتدأ ثانٍ، ثانيه: مضاف إليه، يجب: خبر المبتدأ الثاني، وهو وخيره خبر الأول. واردده: أمر متعدٍّ لاثنين، والهاء: المفعول الأول، واواً: المفعول الثاني، وإن: شرط، يكن: فعل الشرط، وجواب الشرط محذوف ضرورة، عنه: متعلِّق بـ«قُلب»، قُلِب: ماض مبني للمفعول، ونائب

(١) إعراب الألفيَّة/١٦٤، وفي المقاصد الشَّافية ٧/٤٨١، وقوله:

وارْدده واواً إِنْ يَكُـــنْ عَنْـــهُ قُلِـــب

وفيه من الضرورة إتيانه بفعل الشرط مضارعاً مع تقدُّم ما يدلُّ علىٰ الجواب. وذكر هذا عنه الأزهري في الإعراب.

الفاعل مستتر فيه، والجملة خبر «يكن».

٨٦٤. وَعَلَـمَ التَّثْنِيَـةِ احْـذِفْ لِلنَّسَـبْ ❊ وَمِثْلُ ذَا فِي جَمْعِ تَصْحِيحٍ وَجَبْ

٨٦٥. وَثَالِثٌ مِنْ نَحْوِ: «طَيِّبٍ» حُذِفْ ❊ وَشَـذَّ «طَـائِيٌّ» مَقُـولاً بِـالأَلِفْ

ـ تقول في النسب إلى مسلمَيْن ومُسْلِميْن ومُسْلمات: مُسْلِمِيّ، فَيُحْذَف من المنسوب ما فيه من علامة تثنية وجمع تصحيح، وفي اثنان، وعشرون ونحوهما من الشبيه بالمثنى والمجموع كذلك، تقول فيهما: اثني وثَنَوِيّ وعشريّ، وتقول في أولات: أوليّ.

ـ **ومن أجرى المثنى مجرى حمدان**[1]، والجمع المذكر مجرى غِسْلِيْن، فإنه لا يحْذف، بل يقول في النَّسَب إلى من اسمه مسلمان: مُسْلمانيّ.

ومن أجرى الجمع المذكَّر مجرى هارون أو مجرى «عربون» أو ألزمه الواو وفتح النون، قال فيمن اسمه: مسملون: مسلموني.

ـ **قال المرادي**: «هذا الحَذْفُ إِنَّما هو على لغة من يعرب المثنى والمجموع الذي على حدة بالحرفين.

ـ وأما من أجرى المثنى مجرى حمدان، والجمع مجرى غِسْلين فإِنَّهُ لَا يحْذف، فتقول في من اسمه: زيدان: على الأول: زيديّ، وعلى الثاني: زيدانيّ،

(١) توضيح المقاصد ١٣٢/٥ ـ ١٣٣، وشرح ابن النَّاظم/٣١٦ ـ ٣١٧، وشرح المكودي ٨٥٠/٢، وشرح الأشموني ٤٩٠/٢ ـ ٤٩١، والمقاصد الشَّافية ٤٨/٧، ٤٨٩، وشرح ابن طولون ٣٥٦/٢ ـ ٣٥٧، وإرشاد السَّالك ١١٨٤/٢ ـ ١١٨٥، وشرح ابن عقيل ١٥٨/٤، وأوضح المسالك ٢٧٧/٣ ـ ٢٧٨.

وفي نصيبين: على الأول: **نَصيبيّ**، وعلى الثاني: **نَصِيبينيّ**». ومثل هذا عند ابن النَّاظم.

ـ **وتعقَّبهما المكودي**، فقال: «وحمل الشَّارح كلام النَّاظم على أَنَّ ذلك فيما سُمِّي به من المُثَنَّىٰ والمجموع، وتبعه المرادي، وفيه نظر، والذي ينبغي أن يحمل عليه ما ذكرته، ويُفْهَم منه أنَّ حُكْم ما سُمِّي بِهِ من النَّوعين على لُغة الحِكاية حُكْم المُثَنَّىٰ والمجموع». ونقل هذا ابن طولون عن المكودي.

* **وفي البيت الثاني** ذكر النَّاظم أنه إذا وقع قبل الحرف المكسور لأجل ياء النسب ياء مكسورة مدغم فيها مثلها، حذفت المكسورة كقولك:

طيِّب: طيْبيّ، كراهة اجتماع الياءات والكسرة، **وميِّت: مَيْتيّ**.

وفُهِم من ذلك أَنَّ الياء إذا كانت مفتوحة نحو: **هبَيَّخ**[1]، لم تُحْذَف، بل يُقال: **هَبَيَّخِيّ**.

ـ وقوله: **وَشَذَّ طَائِي**...

يعني أنّ قياس النسبة إلى **طَيِّئ: طَيْئيّ كطَيْبيّ**، ولكن تركوا القياس فيه، **فقالوا: طائيّ**، بإبدال الألف ياءً.

ـ **قال الشَّاطبي**: «يعني أَنَّ قولهم في النسب إلى **طيِّئ: طائيّ**، **شاذٌّ عمّا تقدَّم** من القاعدة، يُحفظ ولا يُقاس عليه، ووجه شذوذه مجيئه بالألف، ولذلك قال: «**مَقُولاً بِالْأَلِف**» أي: شذَّ في هذا الحال، فشذوذه من أجل إتيانه بالألف؛ لأنَّ طيِّئاً مثل: طيِّب، فكان قياسه أن تقول: طيْئيّ مثل: طيْبيّ، لكن العرب قلبت الياء ألفاً على حد ما قلبتها ألفاً في «**يَيْجَل**»؛ **إذ قالوا: يَاجَل**، وهذا باب محفوظ وليس

(١) الأحمق المسترخي، والرجل الذي لا خير فيه.

بقياس ، وكذلك طائيّ . . . »[١] .

ـ وعَلَمَ[٢] : مفعول مقدَّم بـ«احْذِف» ، التثنية : مضاف إليه ، احْذِف : فعل أمر ، للنسب : متعلِّق بـ«احْذِف» ، أي : احْذِف علم التثنية للنَّسَب إلىٰ مفرده ، ومثلُ : مبتدأ ، ذا : اسم إشارة مضاف إليه ، في جمع : متعلِّق بـ«وَجَب» ، تصحيح : مضاف إليه ، وجملة وجب : خبر المبتدأ .

ـ وثالث : مبتدأ ، وسوّغ الابتداء به كونه نعتاً لمحذوف ، من نحو : متعلِّق بـ«حُذِف» ، طيّب : مضاف إليه ، وجملة «حُذِف» خبر المبتدأ ، وشذَّ : فعل ماض ، طائي : فاعل «شذَّ» ، مقولاً : حال من «طائي» ، بالألف : متعلِّق بـ«مقولاً»

٨٦٦. وَ(فَعَلِـيٌّ) فِـي (فَعِيلَـةَ) الْتُـزِمْ ❊ وَ(فُعَلِـيٌّ) فِـي (فُعَيْلَـةٍ) حُـتِمْ
٨٦٧. وَأَلْحَقُـوا مُعَـلَّ لَامٍ عَرِيَـا ❊ مِـنَ الْمِثَـالَيْنِ بِمَـا التَّـا أُولِيَـا
٨٦٨. وَتَمَّمُـوا مَـا كَـانَ كَالـ«طَّوِيلَهْ» ❊ وَهَكَـذَا مَـا كَـانَ كَالـ«جَلِيلَهْ»

❊ في البيت الأول[٣] : ما كان علىٰ مثال «فَعيلة» : مثل «حَنيفة» ، إذا نَسَبَ إليها حُذِفَت منها التاء والياء ، وفُتِحَت العين ، فتقول : حَنِيفَة : حَنَفِيّ ، وصَحِيْفة : صَحَفيّ ، وقبيلة : قَبَلي .

---

(١) ذكر المرادي أنهم قالوا : إن المحذوف من طائي الياء الثانية والأولىٰ قلبت ألفاً .

(٢) إعراب الألفيَّة/١٦٤ ، وشرح المكودي ٢/٨٥٠ ـ ٨٥١ .

(٣) توضيح المقاصد ٥/١٣٤ ، وشرح المكودي ٢/٨٥١ ـ ٨٥٢ ، وإرشاد السَّالك ٢/١١٨٦ ، وشرح ابن النَّاظم/٣١٧ ، وأوضح المسالك ٣/٢٧٩ ، وشرح الهواري ٤/٢٧٦ ـ ٢٧٧ ، وشرح ابن عقيل ٤/١٥٩ ـ ١٦١ ، وشرح ابن طولون ٢/٢٥٧ ـ ٢٥٨ ، والمقاصد الشَّافية ٧/٤٩٢ ، وشرح الأشموني ٢/٤٩١ ـ ٩٤٢ .

وما كان على مثال «فُعَيْلَة»، نحو: جُهينة» إذا نسب إليها حُذِفَت أيضاً التاء والياء، فتقول: جُهَينة: جُهَنيّ، وقُريظة: قُرَظيّ، وقُتيبة: قُتَبيّ، ومُزَيْنَة: مُزَنيّ.

ـ وقوله: «الْتُزِمْ /... حُتِمْ» يعني فيما لم يشذّ.

وشذّ من فَعِيلة: سليقيّ، في «سليقة».

وسليميّ: في سليمة الأزد.

وعميريّ: في عميرة كلب.

ـ ومنه قول الشَّاعر:

وَلَسْتُ بِنحويّ يَلُوكُ لِسَانه ❊ وَلَكِن سليقيٌّ أَقُول فَأُعْرِبُ

وشذَّ من «فُعيلة» رُدَيْنَة، فَيُقال: رُدَيْنِيّ.

ـ قال المرادي: «ما ذكر من أنه يقال: في فَعيلة فَعَليّ، وفي فُعَيلة: فُعَلِيّ له شرطان: الأول: عدم التضعيف، والثاني: ألَّا تعتل العين، واللام صحيحة.

ـ قال ابن القيم: «وفَعُولة في هذا الباب مُلْحَقٌ بفعيلة، فتقول في النسب إلى شَنُوءة: شَنَئيّ». والمبرد يجعل «شنوءة» في فعولة شاذّاً، إذ لم يسمع غيره. كذا عند الشَّاطبي.

وعند المرادي أنَّ الصحيح مذهب سيبويه لورود السماع في شنوءة.

❊ وفي البيت الثاني: **وَأَلْحَقُوا مُعَلَّ لَامٍ عَرِيَا ❊ مِنَ الْمِثَالَيْنِ .....**

يعني بالمثالين: فَعيلة وفُعَيْلَة، فإذا عَرِيَا من التاء وصارا على: فَعيل وفُعَيْل. وقُصد النسب إليهما، فإما أن يكونا معتلّي اللّام، أو صحيحي اللّام.

ـ فإن كانا معتلّي اللام أُلْحِقا بفَعيلة وفُعيلة في حَذْف الياء وفَتْح ما قبلها إن كان مكسوراً، فيقال في: عَدِيّ وقُصَيّ: عَدَويّ، وقَصَوِيّ.

* وفي البيت الثالث: وَتَمَّمُوا مَا كَانَ كَالـ«طَّوِيلَهْ» ❊.....

يعني أنَّ ما كان معتل العين أو مضعفها من الوزنين يُتَمَّم، أي: لا يُحْذَفُ ياؤهما. تقول في طويلة: طَوِيليّ، جليلة: جَليليّ.

وكذلك ما كان على «فُعيلة» وكان مضاعفاً تقول في قُلَيْلة: قُليليّ. كذا عند ابن عقيل.

ـ قال المكودي: «ومثلوا بفَعيلة بفتح الفاء ولم يمثلوا بفُعيلة بضمها وهما سواء في وجوب التتميم، وإنما استغنى بفَعيلة عن فُعَيلة لأنَّ العلَّة موجودة فيهما».

ومثَّلوا لذلك بـ«عقيل وعُقيل»، فقالوا: عقيليّ وعُقيليّ، كذا عند ابن طولون بالتتميم.

ـ وفَعَليٌّ[1]: مبتدأ، في فَعيلة: متعلِّق بـ«التُزم»، وجملة «التُزِم» خبر «فَعَليّ»، وفُعَلى: مبتدأ، في فعيلة: متعلق بـ«حُتم»، وحتم: خبر المبتدأ.

ـ وأَلحقوا: فعل وفاعل، والضمير للعرب، مُعَلّ: مفعول به، لام: مضاف إليه، عريا: نعت لـ«مُعَلّ»، وبما: متعلِّق بـ«ألحقوا»، وما: موصولة: من المثالين متعلِّق بالمُعَلّ، التا: مفعول ثان لأُوليا، مقدَّم عليه، أُوليا: ماض مبنيّ للمفعول، ونائب الفاعل هو المفعول الأول، وجملة «أُوليا» صلة.

ـ وتمموا: فعل وفاعل، والضمير للعرب، ما: مفعول به، كان: فعل ماض،

---

(١) إعراب الألفيَّة/١٦٤، وشرح المكودي ٢/٨٥٢.

واسمه مستتر فيه، كالطَّويلة: خبر «كان»، والجملة صلة، وهكذا: خبر مقدَّم، و«ما» موصول اسمي مبتدأ مؤخَّر، وجملة «كان كالجليلة» صلة «ما».

٨٦٩. وَهَمْزُ ذِي مَدٍّ يُنَالُ فِي النَّسَبْ ❊ مَا كَانَ فِي تَثْنِيَةٍ لَهُ انْتَسَبْ

٨٧٠. وَانْسُبْ لِصَدْرِ جُمْلَةٍ وَصَدْرِ مَا ❊ رُكِّبَ مَزْجاً، وَلِثَانٍ تَمَّمَا

ـ أي: حكم الممدود في النسب كحكمه في التثنية(١)، **نحو: حَمْراء: حَمْراويّ، كما تقول: حمراوان**، إذا كانت للتأنيث فإنها تقلب واواً، ومثله: صحراء وصحراويّ.

وإن كانت أصليَّة سلمت نحو قولك: قُرَّاء: قُرّاءان، وتقول في النَّسَب إليه **قُرّائي، ومثله: وُضّاء: وُضَّائيّ**.

ـ وإن كانت بدلاً من أصل أو للإلحاق فوجهان:

ـ البدل: كساء: كساءان وكساوان، تقول: كسائيّ وكساويّ، وتقول في حياء: حيائي وحياويّ.

ـ والإلحاق: علباء: علباءان وعلباوان، وفي النَّسَب: علبائيّ وعلباويّ.

ـ وما شَذَّ في التثنية نحو: «كسايين» لا يقاس عليه، وسمّاه الأشموني: النسبة الشَّاذة.

❊ وفي البيت الثاني ذكر ما كان جملة وهو المركّب الإسنادي، والشبيه به،

---

(١) توضيح المقاصد ٥/١٣٩ ـ ١٤١، وشرح المكودي ٢/٨٥٣ ـ ٨٥٤، والمقاصد الشَّافية ٧/٥١٢، وشرح الأشموني ٢/٤٩٤ ـ ٤٩٦، وشرح ابن طولون ٢/٣٥٩، وشرح ابن عقيل ٤/١٦١ ـ ١٦٢، وأوضح المسالك ٣/٢٨٠، وشرح ابن النَّاظم/٣١٧ ـ ٣١٨، وإرشاد السَّالك ٢/١١٨٨ ـ ١١٨٩، وشرح الهواري ٤/٢٧٨ ـ ٢٧٩.

والمزجي، والإضافي:

ـ **أما الإسنادي** والشبيه به فيُنْسَب إلىٰ صدره، ومثال الإسنادي: **تأَبّط شرّاً**، **تقول فيه: تأَبّطيّ**، وبَرَق نحره: **بَرَقيّ**.

ـ **وعند المرادي**: مثال الشبيه به: «لولا» و«حيثما» مُسَمَّىٰ بهما: «لويّ، بالتخفيف وحيثيّ»».

ـ **قال الشَّاطبي**: ««حيثما» و«لولا» ونحوهما من قبيل ما ضُمّ صدره إلىٰ عجزه، وصُيّرا شيئاً واحداً، ولا يقتصر بتركيب المزج علىٰ الأعلام»».

وأجاز الجرميّ النَّسَب إلىٰ العجز، تقول: برق نحره: **نَحْرِيّ**، وتأبَّط شَرّاً: **شَرِّيّ**.

ـ **قال الأشموني**: «وشذّ قولهم في الشيخ الكبير: كنتيّ، نسبة إلىٰ «كنت»، ومنه قوله:

فَأَصْبَحْتُ كُنتيّاً وَأَصْبَحْتُ عَاجِناً ❊ وَشَرُّ خِصَالِ المَرْءِ كُنْتُ وَعَاجِنُ

والقياس كونيّ»».

ـ **وقوله: وصَدَرِ مَا رُكِّبَ مَزْجاً**،

نحو: بعلبك: تقول: بعليّ.

وحضرموت: حضرميّ، وهذا الوجه مقيس اتِّفاقاً.

ـ **ووراءه أربعة أوجه**:

النَّسَب إلىٰ عجزه: بكّيّ، وأجازه الجرمي وحده، ولا يجيز غيره، ولم يُسمَع.

ـ **والثَّاني**: النَّسَب إليهما معاً، مُزَالاً تركيبهما، نحو: بعليّ بكّيّ، وأجازه قوم

منهم أبو حاتم، وقاس هذا على قوله:

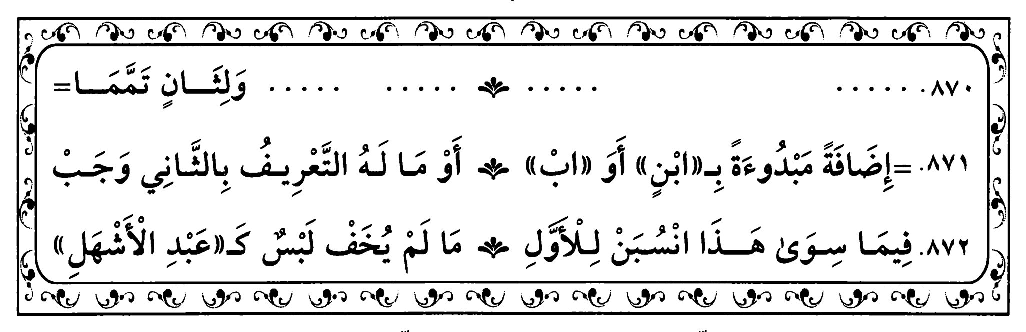
تَزَوَّجْتهـا رَامِيَّـة هُرْمُزِيَّـة ❊ بِفَضْلِ الَّذي أَعْطَى الأَمِيْرُ مِنَ الرِّزْقِ

ـ **والثَّالث:** النَّسَب إلى مجموع المُرَكَّب: بَعْلَبَكِّيّ.

ـ **والرَّابع:** أن يُبْنَى من جزأي المركّب اسم على فعلل ويُنْسَبُ، نحو: حضرميّ، والوجهان الأخيران شاذّان لَا يُقاس عليهما.

ـ وهمزُ[1]: مبتدأ، ذي: مضاف إليه، مَدّ: مضاف إليه، يُنَالُ: خبر المبتدأ، وعند المكودي يجوز ضم الياء وفتحها، في النَّسَب: متعلّق بـ«ينال»، ما: مفعول ثان لـ«ينال»، إن ضُمَّ ياؤه، وإن كان بالفتح: فما مفعول به، وكان: صلة «ما»، في تثنية له: متعلّقان بـ«انتسب»، انتسب: خبر «كان»، وفي بعض النسخ: «وَجَب». واقتصر الشَّاطبي على الفتح في «ينال».

وانْسُب: فعل أمر وفاعله، لصدر: متعلّق بما قبله، جملة: مضاف إليه، وصدر: معطوف على صدر الأول، ما: مضاف إليه، رُكِّب: بالبناء للمفعول صلة «ما»، مَزْجاً: مصدر منصوب، وعند الشَّاطبي: منصوب على المصدر بفعل مضمر... ولثان: معطوف على «لصدر»، تمما: نعت لـ«ثانٍ»، وألفه للإطلاق.



٨٧٠. .... ❊ .... وَلِثَـانٍ تَمَّمَـا=

٨٧١. =إِضَافَةً مَبْدُوءَةً بِـ«ابْنٍ» أَوَ «ابْ» ❊ أَوْ مَا لَـهُ التَّعْرِيـفُ بِالثَّـانِي وَجَـبْ

٨٧٢. فِيمَـا سِوَى هَـذَا انْسُبَنْ لِلْأَوَّلِ ❊ مَا لَمْ يُخَفْ لَبْسٌ كَـ«عَبْدِ الْأَشْهَلِ»

ـ ذكر من قبل المركّب الإسنادي[2]، والمركّب المزجي، وتمم هنا بالمركب

(١) إعراب الألفيّة/١٦٥، وشرح المكودي ٢/٨٥٣.

(٢) توضيح المقاصد ٥/١٤٢ ـ ١٤٣، وشرح ابن طولون ٢/٣٦٠ ـ ٣٦١، وشرح المكودي ٢/٨٥٤=

الإضافي، فذكر أربعة أنواع يُنْسب فيها إلىٰ العجز، وقسم يُنْسَبُ فيه إلىٰ صدره، وقد أشار إلىٰ الأول بقوله:

...... ❁ وَلِثَانٍ تَمَّمَا

إِضَافَةً مَبْدُوءَةً بِـ«ابْنٍ» أَوَ «ابْ» ❁

ـ **أولها**: ما كان مبدوءاً بـ«ابن»، نحو: «**ابن الزُّبَير**»، **فتقول: زُبَيْرِيّ**.

ـ **الثَّاني**: أن يكون مبدوءاً بـ«أَب»، نحو: «**أبو بكر**»، **فتقول: بكريّ**.

ـ **الثَّالث**: ما تعرَّف صدرُه بعجزه، ومَثَّله ابن النَّاظم بـ«**غُلام زيد**»، **فتقول: زيديّ**.

ـ **قال ابن النَّاظم**: «وإذا نُسِب إلىٰ مضاف فإن كان صدره مُعَرَّفاً بعجزه، أو كان كنية، حُذِفَ صدره، ونُسِبَ إلىٰ عجزه كقولك: غُلام زيد، وابن الزُّبَير، وأَبي بكر: زَيْديّ، وزُبَيْرِيّ، وَبَكْرِيّ...».

ـ **الرَّابع**: ما يُخاف فيه اللَّبسُ من حَذْفِ عَجزه كـ«عَبد الأشهل، وعبدِ مناف، فتقول: **أشهليّ، ومنافيّ**.

ـ **قال المرادي**: «وما سوىٰ هذه المواضع يُنْسَب فيها للصدر كقولك في امرئ القيس: **امْرئيّ، ومَرَئيّ**». وقال ذو الرّمّة:

وَيَسْقُطُ بَيْنَهَا المَرْئِيُّ لَغْواً ❁ كَمَا أَلْغَيْتَ فِي الدِّيَّةِ الحِوَارَا

ـ **وقال ابن طولون**: «يعني إذا خِيْفَ اللبسُ يُنْسب إلىٰ الثاني، نحو: عبد شمس، وعبد مناف، وعبد الأشهل، ونقول: **شمسيّ، ومنافيّ وأشهليّ**، لأنك

= ـ ٨٥٥، والمقاصد الشَّافية ٥١٩/٧، وشرح الأشموني ٤٦٧/٢ ـ ٤٦٨، وشرح ابن عقيل ١٦٢/٤ ـ ١٦٣، وإرشاد السَّالك ١١٨٨/٢ ـ ١١٩٠، وأوضح المسالك ٢٨٠، وشرح ابن النَّاظم/٣١٨.

لو نَسَبت إلىٰ الصَّدر فقلت: عبديّ لالتبس، فلم يُدرَ، هل هو منسوب لعبد شمس، أو لعبد مناف، أو لعبد الأشهل».

ـ وعند المرادي تنبيهات، ونقلها عنه الأشموني، منها:

ـ في تمثيل ابن النَّاظم بـ«غُلام زيد» نظر؛ لأنهم يعنون بالمضاف هنا ما كان عَلَماً أو غالباً، لا مثل: غُلام زيد، فإنه ليس لمجموعه معنىٰ مفرد يُنْسَب إليه، بل يجوز أن يُنْسب إلىٰ غُلام، وإلىٰ زيد، وهذا من قبيل النَّسَب إلىٰ المفرد، لا إلىٰ المضاف...

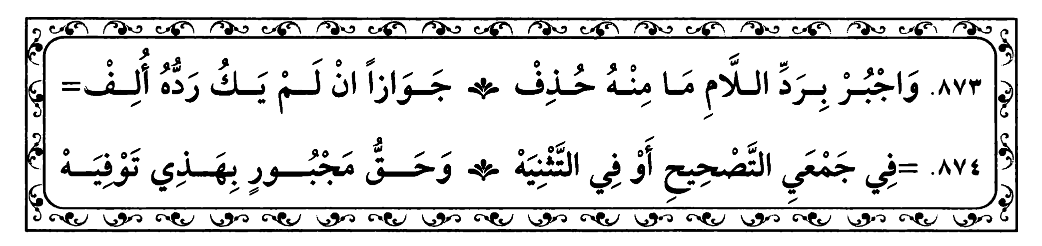
ـ وفي التنبيه الثاني ذكر أنَّه شَذَّ بناء فَعْلَلَ من جزئي الإضافي منسوباً إليه، كما شَذَّ ذلك في المُرَكَّب المزجيّ، والمحفوظ من ذلك: **تَيْمَلِيّ، وعَبْدَرِيّ وَمَرْقسِيّ، وَعَبْقسيّ وعَبْشَمِيّ في تيم اللَّات، وعبد الدار، وامرئ القيس، وعبد القيس، وعبد شمس.**

ـ إضافةً[1]: مفعول «تمم» في آخر البيت السّابق، مبدوءةً: نعت لما قبله، بابن: متعلّق بـ«مبدوءة»، أو أب: معطوف علىٰ «ابن»، التعريف: مبتدأ بالثّاني: متعلِّق بالتعريف، وَجَب: خبر المبتدأ، والجملة: صلة «ما».

ـ فيما: متعلِّق بـ«انْسُبنْ»، سوىٰ: صلتها، هذا: مضاف إليه، انْسُبنْ: فعل أمر مؤكَّد بالنون الخفيفة، للأول: متعلِّق بـ«انسُبَنْ»، ما: ظرفية مصدرية، لم: حرف جازم، يُخَفْ: فعل مضارع مبني للمفعول مجزوم، لبسٌ: نائب عن الفاعل، كعبد: خبر لمبتدأ محذوف، الأَشْهَلِ: مضاف إليه.

---

(١) إعراب الألفيَّة/١٦٥، وشرح المكودي ٢/٨٥٥ ـ ٨٥٦.



٨٧٣. وَاجْبُرْ بِرَدِّ اللَّامِ مَا مِنْهُ حُذِفْ ❊ جَوَازاً انْ لَمْ يَكُ رَدُّهُ أُلِفْ=

٨٧٤. =فِي جَمْعَي التَّصْحِيحِ أَوْ فِي التَّثْنِيَهْ ❊ وَحَقُّ مَجْبُورٍ بِهَذِي تَوْفِيَهْ

ـ إذا نُسب إلىٰ الثلاثي المحذوف لم يخلُ من أن يكون محذوف الفاء أو العين أو اللام، فإن كان محذوف الفاء أو العين فسيأتي حكمه.

ـ وقال الشَّاطبي[1]: «ما حُذِفَت عينه قليل جداً في كلام العرب حتىٰ إنه لم ينقل إلَّا اللفظة أو اللفظتان...». وإن كان محذوف اللام فإمّا أن يُجْبَرَ في التثنية كأب وأخ، أو في الجمع بالألف والتاء كعِضَة وسَنَه، أو لا.

ـ قال المرادي: «فإن جُبر فيهما وَجَبَ جَبْرُه» في النَّسَب، فتقول: أبويّ، وأخويّ، وعَضَويّ، وسَنَويّ، أو عضهيّ وسَنِهيّ، علىٰ الخلاف في المَحْذُوف. واو أو هاء.

ـ فهذا ونحوه يجب جَبْرُه لأنه جُبِر في التثنية والجمع بالألف والتاء، كقولك: أبوان وأخوان، وعِضوات وسَنَهات، أو عِضهات وسنهات علىٰ الوجهين.

ـ وإن لم يجبر في التثنية ولا في الجَمْع بالألف والتاء لم يجب جبره في النَّسَب، بل يجوز فيه الأمران، نحو: حَرٍ، وغدٍ، وشفة، وثُبَة، فيجوز في النَّسَب إليها: حريّ، وغدِيّ، وشفيّ، وثُبيّ، بالحَذْف. وحِرحيّ، وغدويّ وشفهيّ وثُبويّ...».

والمحذوف من الحر: الحاء، وأصله حِرْح، ومن غد الواو، وأصله غدو، ومن

---

(١) توضيح المقاصد ٥/١٤٣ ـ ١٤٥، وشرح الأشموني ٢/٤٩٩، وشرح ابن النَّاظم/ ٣١٨ ـ ٣١٩، وشرح ابن طولون ٢/٣٦١ ـ ٣٦٢، وإرشاد السَّالك ٢/١١٩١ ـ ١١٩٢، وأوضح المسالك ٣/٢٨١، وشرح المكودي ٢/٨٥٦ ـ ٨٥٧، والمقاصد الشَّافية ٧/٥٤٢ ـ ٥٤٣.

شفة الهاء: وأصله شفهة، ومن ثبة: الياء وأصله ثبي.

وتعقَّب المرادي النَّاظم ذِكْرَه لجمعي التصحيح؛ إذ لا تظهر فائدة لذكر جمع التصحيح المذكر، واقتصر في التسهيل[1] علىٰ الجمع بالألف والتاء. ومثله عند الشَّاطبي.

ـ وقوله: جَوَازاً انْ لَمْ يَكُ رَدُّهُ أُلِف:

مقيَّد بألَّا تكون العين معتلَّة، فإن كانت معتلَّة وَجَبَ جَبْرُه، كما ذكره في الكافية والتسهيل، وإن لم يجبر في التثنية وجمع التصحيح احترازاً من نحو شاة، فتقول فيه: **شاهيّ**، وعند الأخفش تقول: **شَوْهي**.

ـ **قال ابن هشام:** لأنه يردُّ الكلمة بعد رد مَحْذُوفها إلىٰ سُكونها الأصلي.

ـ **ومن تنبيهات المرادي:** أنه إذا نُسِب إلىٰ يد، ودم، جاز الوجهان عند من يقول: **يدان ودمان**، ووجب الردّ عند من يقول: **يديان ودميان**.

ـ إذا نُسِب إلىٰ ما حُذِفت لامه وعُوِّض عنها همزة الوصل جاز أن يجبر وتُحْذَف الهمزة، وألَّا يُجْبَر، تقول في ابن واسم:

ـ **بنويّ سمويّ، علىٰ الأول.**

ـ **وابني واسمي، علىٰ الثَّاني.**

ـ **مذهب سيبويه** وأكثر النحويين أنَّ المجبور تفتح عينه وإن كان أصله السُّكُون.

ـ **ومذهب الأخفش** تسكين ما أصله السكون، تقول: **يد، يَدَويّ، دم: دَمَويّ**،

---

(١) انظر التسهيل/٢٦٣ «أما المحذوف منها فيجبر بردِّها إن كان معتل العين، وكذا الصحيحها إن جُبر بردها في التثنية والجمع بالألف والتاء...». وانظر المسألة في شرح الكافية الشَّافية ٤/١٩٥٤.

غد: غَدَوي، بالفتح.

وعند الأخفش: يد: يَدْوِيّ، دَم: دَمْيِيٌّ، غَد: غَدْوِيّ.

ـ واجبرْ[١]: فعل أمر وفاعل، بردِّ: متعلِّق بـ«اجبر»، اللَّام: مضاف إليه، من إضافة المصدر إلىٰ مفعوله، ما: مفعول به لـ«اجبرْ»، منه: متعلِّق بـ«حُذِف»، وجملة «حُذِف» صلة «ما»، جوازاً: عند المكودي مصدر، وعند الأزهري نعت لمصدر مَحْذُوف، ويحتمل أن يكون حالاً، إن: شرط، لم يكُ: فعل الشرط، وجواب الشَّرط مَحْذُوف للضَّرورة، رَدُّه: اسم «يَكُ»، جملة «أُلِف»: خبر «يك» في محل نصب. في جَمْعَي: متعلِّق بـ«أُلف»، التصحيح: مضاف إليه، أو في التثنية: معطوف علىٰ جمعي التصحيح، وحقُّ: مبتدأ، مجبورٍ: مضاف إليه، بهذي: متعلِّق بتوفية، وتوفية: خبر المبتدأ.

٨٧٥. وَبِـ«أَخٍ» «أُخْتاً»، وَبِـ«ابْنٍ» «بِنْتَا» ❁ أَلْحِقْ، وَيُونُسٌ أَبَىٰ حَذْفَ التَّا

ـ إذا نَسَبت إلىٰ «أُخت»[٢] قلتَ: أَخَويّ، كما تقول في النَّسَب إلىٰ «أَخ».

ـ وإذا نَسَبت إلىٰ «بنت» قلتَ: بنويّ، كما تقول في النَّسَب إلىٰ «ابن». وذلك بِحَذْفِ التَّاء وبردِّ المَحْذُوف.

ـ وقال يونس: يُنْسَبُ إليهما علىٰ لفظهما، ولا تُحْذَف التاء، فتقول: أختيّ

---

(١) إعراب الألفيَّة/١٦٥، وشرح المكودي ٨٥٧/٢، والمقاصد الشَّافية ٥٤٤/٧ ـ ٥٤٥ «وجوازاً مصدر علىٰ حَذْف المضاف، أي: ذا جواز».

(٢) توضيح المقاصد ١٤٥/٥ ـ ١٤٦، وشرح الأشموني ٥٠٠/٢ ـ ٥٠١، وشرح المكودي ٨٥٧/٢ ـ ٨٥٨، وشرح ابن طولون ٣٦٢/٢ ـ ٣٦٣، وأوضح المسالك ٢٨١/٢، وإرشاد السَّالك ١١٩٣/٢، وشرح ابن النَّاظم/٣١٩، والمقاصد الشَّافية ٥٥٩/٧ ـ ٥٦٠.

وبنتيّ؛ لأنَّ التاء فيهما للإلحاق.

ـ **قال المكودي:** «وأما إلحاقه بنتاً بـ«ابن» ففيه نظر؛ لأن النَّسَب إلىٰ «ابن» يجوز فيه: **ابنيّ وبنويّ**، فمن أين يعلم أنّ بنتاً يقال في النَّسَب إليها بنويّ فقط، والعُذر له في ذلك أنَّه إنما أحال علىٰ من قال في ابن: بنوي، ولا يصح حمله علىٰ من قال: «ابنيّ» لعدم همزة الوصل في بنت.

ـ وهذا الذي ذكرته في النَّسَب إلىٰ أُخت وبنت هو مذهب الجمهور.

ـ وخالف يونس في ذلك ونبّه عليه بقوله: ... **وَيُونُسٌ أَبَىٰ حَذْفَ التَّا**.

يعني أنَّ يونس يقول في النَّسَب إلىٰ أُخت **أُختيّ، وإلىٰ بنت بنتي**».

ومثل هذا عند ابن طولون والشَّاطبي وابن النَّاظم وغيرهم.

ـ **وذهب الأخفش** في بنت وأُخت ونظائرهما مذهباً ثالثاً، وهو حَذْفُ التَّاء وإقرار ما قبلها علىٰ سكونه، وما قبل السَّاكن علىٰ حركته: **أَخْويّ، بَنْويّ**...

ـ وحكم نظائر بنت وأُخت حكمهما وهي ثنتان وكلتا، وذيت وكيت: فعند سيبويه: **ثِنَويّ كِلَوَيّ، ذَيَويّ، وكَيَويّ**.

وعلىٰ مذهب يونس: **ثِنْتي كِلْتيّ، ذَيْتي، كَيْتي**، وذكر بعضهم: **كلتيّ وكلتويّ وكلتاويّ**.

ـ بأخ[1]: متعلّق بـ«ألحق»، أُختاً: مفعول به، وبابن: معطوف علىٰ بأخ، بنتاً: معطوف علىٰ أختاً، ألحق: أمر وفاعله، يونس: مبتدأ، أبىٰ: فعل ماض، وفاعله مستتر، حَذْف: مفعول «أبىٰ».، التا: مضاف إليه، والجملة خبر يونس، وصرف «يونس» ضرورة.

---

(١) إعراب الألفيَّة/١٦٥ ـ ١٦٦، وشرح المكودي ٢/٨٥٨.

٨٧٦. وَضَاعِفِ الثَّانِيَ مِنْ ثُنَائِيِّ ۞ ثَانِيهِ ذُو لِينٍ كَـ«لَا» وَ«لَائِيّْ»
٨٧٧. وَإِنْ يَكُنْ كَـ«شِيَةٍ» مَا الْفَا عَدِمْ ۞ فَجَبْرُهُ وَفَتْحُ عَيْنِهِ الْتُزِمْ

ـ إذا نُسِب إلىٰ ثنائي[1] لا ثالثَ له، فإن كان الثاني حرفاً صحيحاً جاز فيه التضعيف، وعدمه: يُقال في كم: كَمِيّ، وَكَمّيّ.

ـ وإن كان ثانيه حرف لين ضُعّف بمثله إن كان ياءً أو واواً، تقول في كي: كيَوِيّ، لو: لَوَوِيّ، لأن «كي» لما ضُعِّف صار مثل «حَيّ»، ولو: لما ضُعّف صار مثل «الدوّ» الفلاة الواسعة.

ـ وإن كان الحَرْف الثّاني ألفاً مثل: «لا»، تقول فيه: لائيّ، وإن شئت أبدلت واواً، فقلت: لاوِيّ.

ـ قال ابن النَّاظم: «كقولك في «لا» اسم رجل: لائيّ، ويجوز قلب الهمزة واواً، فيقال: لاويّ».

* وفي البيت الثاني ذكر مَحْذُوف الفاء، نحو: عِدَة وصِفَة ولامه صحيحة، أو معتلَّة كَشِيَة، فإن كانت صحيحة لم يجبر، تقول: عِدَة: عِدِيّ، صِفيّ. وإن كان معتل اللام جبر بردّ فائه، فتقول: شية: وِشوِيّ، ودِيَة: وِدَوِيّ، علىٰ مذهب سيبويه، وعند الأخفش: وشْييّ، بردِّ أصله.

---

(١) شرح ابن النَّاظم/٣١٩ وتوضيح المقاصد ١٤٧/٥ ـ ١٤٩، وشرح المكودي ٨٥٨/٢ ـ ٨٥٩، وشرح ابن طولون ٣٦٣/٢، وشرح الأشموني ٥٠٢/٢ ـ ٥٠٣، وإرشاد السَّالك ١١٩٣/٢ ـ ١١٩٤، وشرح الهواري ٢٨٢/٤ ـ ٢٨٣، وأوضح المسالك ٢٨٢/٣، والمقاصد الشَّافية ٥٦٤/٧ ـ ٥٧٠.



ـ وبقي من المحذوف قسم لم يذكر حكمه، وهو محذوف العين، نحو: سَهٍ ومُذْ مُسَمًّىٰ بهما، تقول: سَهِيّ ومُذِيّ. كذا أَطلق كثير من البصريين...

ـ وضاعِف[1]: فعل أمر وفاعل، الثاني: مفعول به، من ثنائي: في موضع الحال من الثاني، ثانيه: مبتدأ، ذو: خبره، لِيْن: مضاف إليه، وجملة ثانيه ذو: نعت لثاني، كلا: خبر مبتدأ محذوف، ولائي معطوف علىٰ «لا» المجرور بكاف التشبيه.

ـ وإن: شرط، يكن: فعل الشرط، كشِية: خبر مقدم علىٰ اسم يكن، ما: اسم يكن مؤخَّر، الفا: مفعول مقدَّم بـ«عَدِم»، وعَدِم: صلة «ما»، فجبره: مبتدأ، وفتح: معطوف علىٰ ما قبله، عينه: مضاف إليه، جملة التُزِم: خبر المبتدأ.

٨٧٨. وَالْوَاحِـدَ اذْكُـرْ نَاسِـباً لِلْجَمْـعِ ✤ إِنْ[2] لَـمْ يُشَـابِهْ وَاحِـداً بِالْوَضْـعِ

ـ **ذكر المرادي أن الجمع ثلاثة أقسام[3]:**

ـ **قسم أهمل واحده** مثل: عباديد، وهو الفِرَق من الناس، والخيل الذاهبة في كل وجه.

ـ **وقسم له واحد شاذّ مثل: ملامح.**

(١) إعراب الألفيَّة/١٦٦، وشرح المكودي ٢/٨٥٨ ـ ٨٥٩.

(٢) عند الشَّاطبي: «ما لم يشابه...».

(٣) توضيح المقاصد ٥/١٤٩ ـ ١٥١، وشرح ابن النَّاظم/٣١٩، وشرح ابن طولون ٢/٣٦٥، وإرشاد السَّالك ٢/١١٩٥ ـ ١١٩٦، وشرح الهواري ٤/٢٨٤ ـ ٢٨٥، وشرح الأشموني ٢/٥٠٣ ـ ٥٠٤، وشرح المكودي ٢/٨٦٠، والمقاصد الشَّافية ٧/٥٧٥، وحكىٰ سيبويه عن العرب... في أبناء فارس: بنويّ. وذكر أن قوله: ما لم يشابه واحداً: من اختصار الحسن إذ أتىٰ فيه بأمرين: أحدهما: جمع هذه الأنواع في هذا اللفظ اليسير... والثاني: إتيانه بلفظ مُشعر بالعلّة التي نسب لأجلها إلىٰ الجمع علىٰ لفظه وهو مشابهته للواحد بالوضع.

ـ **وقسم له واحد قياسي**.

ـ **الأول**: ينسب إليه علىٰ لفظه، تقول: **عباديديّ**.

ـ **والثَّاني**: فيه خلاف، فهو عند أبي زيد كالسَّابق، تقول: **مَلَامحيّ**، وغيره ينسب إلىٰ واحده، يقول في النَّسَب إلىٰ ملامح: **لمحِيّ**.

ـ **والثَّالث**: إذا غلب نُسَب إلىٰ لفظه تقول: **أنصار**: **أنصاريّ**، أبناء: أبنائيّ (قوم من أبناء فارس)، وإذا لم يَغْلب نُسب إلىٰ واحده، تقول: **فرائض**: **فَرَضِيّ**، **كُتُب**: كتابيّ، **قلانس**: **قَلْنَسيّ**.

ـ **قال المرادي**: «وقول النَّاس: فرائضيّ وكتبيّ وقلانسيّ خطأ، وأجازه قوم». والتقسيم في الجمع الباقي علىٰ جمعيته إن سُمِّي به نُسِب إلىٰ لفظه، لأنه صار واحداً، مثل: الفراهيد: قالوا: الفراهيدي، علىٰ اللَّفظ، والفرهودي: نسباً إلىٰ واحده لأمن اللّبس.

ـ **قال المرادي**: «فإن قلت: إنَّ كلام النَّاظم هنا لا يفي بهذا التفصيل، قُلت قوله: إن لم يشابه واحداً: يمكن أن يجعل شاملاً لثلاثة أنواع: أولها: نحو أنمار، مما جعل علماً، والثاني: أنصار، مما غلب كالعلم، والثالث: عباديد مما أهمل واحده...».

ـ والواحدَ[1]: مفعول مُقَدَّم لـ«اذكر»، اذكر: فعل أمر وفاعل، ناسباً: حال من فاعل اذكر، للجمع: متعلّق بـ«ناسباً»، إنْ: حرف شرط، لم: حرف جازم، يشابه: فعل الشرط، وجواب الشَّرط مَحْذُوف للضَّرورة، واحداً: مفعول يشابه، بالوضع: متعلّق بـ«يُشابه».

---

(١) إعراب الألفيَّة/١٦٦، وشرح المكودي ٢/٨٦٠، والمقاصد الشَّافية ٧/٥٧٥.

٨٧٩. وَمَعَ (فَاعِلٍ) وَ(فَعَّالٍ) (فَعِلْ) ✤ فِي نَسَبٍ أَغْنَىٰ عَنِ الْيَا فَقُبِلْ

٨٨٠. وَغَيْرُ مَا أَسْلَفْتُهُ مُقَرَّرَا ✤ عَلَىٰ الَّذِي يُنْقَلُ مِنْهُ اقْتُصِرَا

ـ يُستغنىٰ عن ياء النَّسب[١] غالباً بصوغ «فاعل» إن قُصِدَ صاحِبُ الشيء، كقولهم: لابِن، وتامِر، أي: صاحب، لبن وتمر، وكاسٍ: صاحب كسوة، ودَارِع: صاحب دِرْع، ونابل: لصاحب النبل، وناشِب: لصاحب النشاب.

ـ **وبِفعّال إن قُصد الاحتراف كقولهم: بزّاز، وعَطّار، وثوّاب، وعوّاج، ولَبّان، وَتَمَّار، ونبّال.**

ـ **وقد يقوم أحدهما مقام الآخر:**

ـ **فمن قيام «فاعل» مقام «فعّال»، قولهم: حائك في معنىٰ: حَوّاك.**

ومن عكسه قول امرئ القيس:

وَلَيْسَ بِذِي رُمْحٍ فَيَطْعُنَنِي بِهِ ✤ وَلَيْسَ بِذِي سَيْفٍ وَلَيْسَ بِنَبَّالِ

أي: ليس بذي نَبْل.

ـ **قال النَّاظم: «وعلىٰ هذا حمل المحققون قوله تعالىٰ[٢]: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ**

---

(١) توضيح المقاصد ٥/١٥١ ـ ١٥٤، وشرح المكودي ٢/٨٦١ ـ ٨٦٢، والمقاصد الشَّافية ٧/٥٨٣ ـ ٦٠١ وعنده للحطيئة وأنشده سيبويه:

فَغَرَّرْتَنِي وَزَعَمت أَنَّــــك لابنٌ فِي الصَّيْف تَامِرُ

وشرح الأشموني ٢/٥٠٤ ـ ٥٠٦، وشرح ابن النَّاظم/٣١٩، **ومنه قولهم: رقباني وجُمّاني ولحياني: لعظيم الرقبة والجمّة واللحية.** وأوضح المسالك ٣/٢٨٣ ـ ٢٨٤، وشرح ابن طولون ٢/٣٦٥ ـ ٣٦٦، وإرشاد السَّالك ٢/١١٩٦ ـ ١١٩٨، وشرح ابن عقيل ٤/١٦٧ ـ ١٦٩.

(٢) سورة فُصِّلت ٤١/٤٦.

لِّلْعَبِيدِ﴾، أي: بذي ظلم.

ـ **وقد يُؤْتَىٰ بياء النسب في بعض ذلك، قالوا: لبياع العطر: عطّار، وعطريّ. ولبياع البتوت ـ وهي الأكسية: بتّات، وبَتّيّ.**

وقد يُستغنىٰ عن ياء النَّسَب بـ«فَعِل» بمعنىٰ صاحب كذا، كقولهم: رجل طَعِم، ولَبِس، وعَمِل، بمعنىٰ ذي طعم، وذي لباس، وذي عمل.

وأنشد سيبويه:

وَلَسْتُ بِلَيْلِيّ وَلَكِنِّي نَهِر ❊ لَا أَدْلُجُ اللَّيْلَ وَلَكِن أَبْتَكِرْ

أي: عامل بالنَّهار. قال سيبويه: «وقالوا: نَهِر، وإنما يريدون: نهاريّ، فيجعلونه بمنزلة عَمِل». كذا عند الشَّاطبي وغيره.

ـ وقد يُستغنىٰ عن ياء النَّسَب بـ«**مِفْعال**»، كقولهم: امرأة معطار، أي: ذات عطر.

وبمفعيل: كقولهم: ناقة مِحْضِير، أي: ذات حُضرٍ، وهو الجري.

ـ وذكر سيبويه أن هذه الأبنية غير مَقيسَة، وإن كان بعضها كثيراً، قال[1]: «**لا يُقال لصاحب الدقيق دقّاق، ولا لصاحب الفاكهة فكّاه، ولا لصاحب البُرّ برّار ولا لصاحب الشعير شعّار» والمبرد يقيس هذا».**

ـ **ويعني في البيت الثاني أنَّ** ما جاء من النَّسَب مخالفاً للأقيسة المتقدِّم ذكرها شاذّ يحفظ ولا يقاس عليه، وبعضه أشذُّ من بعض، ومن ذلك: النَّسَب إلىٰ بصرة: بِصرِيّ، وإلىٰ الدَّهْر: دُهْريّ، وإلىٰ مَرْو: مروزيّ، وإلىٰ الرَّي: رازيّ. كذا عند المرادي وغيره، وإلىٰ حروراء: حروري، وإلىٰ البحرين: بحراني. ومنه قولهم:

(١) الكتاب ٢/٩٠ والنص عند المرادي والأشموني.

رقباني وجُمّاني ولِحياني.

ـ ومع فاعل[1]: مع: ظرف متعلِّق بـ«أغنى»، وقد يكون في موضع الحال من فعل، كذا عند الشَّاطبي. فاعل: مضاف إليه، وفعّال: معطوف على «فاعل»، وفَعِل: مبتدأ، في نسب: متعلِّق بـ«أغنى»، وجملة «أغنى» خبر المبتدأ، عن اليا: متعلِّق بأغنى، وجملة «فَقُبِلْ» بالبناء للمفعول جملة مُسْتأنفة.

ـ وغير: مبتدأ، ما: مضاف إليه، وجملة: أسلفته: صلة «ما»، مُقرَّراً، حال من الهاء في أسلفته: وبكسرها «مُقرِّراً» حال من التاء، وأخذ المكودي بالأول، على الذي: متعلِّق بـ«اقتصر». وجملة «يُنْقَل»: صلة «الذي». اقتُصرا: بالبناء للمفعول، والألف للإطلاق، ويحتمل أنَّه فعل أمر، والألف بدل النون الخفيفة.



(١) إعراب الألفيَّة/١٦٦، وشرح المكودي ٢/٨٦١ ـ ٨٦٢، والمقاصد الشَّافية ٧/٥٨٣ ـ ٥٨٤.

٧٠ ـ الوَقْـفُ

٨٨١. تَنْوِينـاً اثْـرَ فَـتْحٍ اجْعَـلْ أَلِفَـا ✤ وَقْفـاً، وَتِلْـوَ غَيْـرِ فَـتْحٍ احْـذِفَا

الوقف[(١)]: **هو قطع النُّطق عند آخر الكلمة**، والمراد هنا الوقف الاختياري، وهو غير الذي يكون استثباتاً، وإنكاراً، وترنُّماً، **بل يكون للاستراحة وتمام المقصود**.

ـ **قال المرادي**: «وغالبه يلزمه تغيرات، وترجع إلىٰ سبعة أشياء: **السكون، والرَّوْم، والإشمام، والإبدال، والزِّيادة، والحَذْف، والنقل**.

وهذه الأوجه مختلفة في الحُسْن والمحلّ، وستأتي مفصَّلة إن شاء الله تعالىٰ».

ومثل هذا عند الأشموني تبعاً لما فعله المرادي.

* **وذكر في البيت أنَّ الوقف علىٰ المُنَوَّن منه ثلاث لغات**[(١)]:

ـ **الأولىٰ**: وهي الفصحىٰ، أن يُوْقف عليه بإبدال تنوينه ألفاً إن كان بعد فتحة، وبِحَذْفه إن كان بعد ضمّة أو كسرة، نحو: رأيت زيدا، وهذا زيدْ، ومررت بزيدْ.

والمراد بالفتح الإعراب.

ـ **والثَّانية**: أن يُوْقَف عليه بِحَذْف التنوين وسُكون الآخر مطلقاً، ونَسَبها

---

(١) توضيح المقاصد ٥/١٥٥ ـ ١٥٨، وشرح الأشموني ٢/٥٠٧ ـ ٥٠٩، والمقاصد الشَّافية ٨/٥ ـ ١٢، وشرح المكودي ٢/٨٦٣ ـ ٨٦٤، وشرح ابن طولون ٢/٣٦٧ ـ ٣٦٨، وشرح ابن النَّاظم/٣٢٠، وشرح الهواري ٢/١١٩٩ ـ ١٢٠٠، وشرح الهواري ٤/٢٨٧ ـ ٢٨٨، وشرح ابن الوردي ٢/٧١٥، وشرح المكناسي ٢/٢٤٦.

المصنِّف إلىٰ ربيعة[1]. وذكر ذلك أبو الحسن وقطرب وأبو عبيد والكوفيون. ومن شواهد هذه اللغة:

أَلَا حَبَّـذَا غُـنْم وَحُسْـنُ حَـدِيْثِهَا ❁ لَقَـدْ تَرَكْـت قَلْبِـي بِهَـا هَائِمـاً دَنِـفْ

ـ **والثَّالثة**: ـ أن يوقف عليه بإبدال التنوين ألفاً بعد الفتحة: رأيت زيدا.

ـ وواواً بعد الضمّة: هذا زيدو.

ـ وياءً بعد الكسرة: ومررت بزيدي.

ونسبها المصنِّف إلىٰ الأزد، وقيَّده غيره بأزد السَّراة.

ـ **وشمل قوله: غير فتح: فتحة الإعراب**، نحو: رأيت زيداً: رأيت زيدا.

وفتحة البناء، نحو: إيهاً ويهاً: إيْها، ووَيْها.

وكلا النَّوعين يُبدَل ألفاً علىٰ المشهور.

ـ ويُسْتَثْنَىٰ من المنصوب المنوَّن **ما كان مُؤَنَّثه بالتاء**، نحو: «قائمةٌ»، فإن تنوينه لا يُبْدَل بل يُحْذَفُ، قائمهْ، وهذه اللغة الشهيرة في الوقف بالهاء، ومن وقف بالتاء فإنَّه يُبْدَل ألفاً: رأيت قائمةً: قائمتا.

ـ **والمقصور المُنَوَّن** يوقف عليه بالألف: رأيت فتىً: رأيت فتىٰ.

وفي هذه الألف ثلاثة مذاهب، كذا عند المرادي:

ـ أنها بدل من التنوين في الأحوال الثلاث.

ـ أنها الألف المنقلبة في الأحوال الثلاثة، وأن التنوين حُذِف.

(١) وبعض العلماء يرىٰ أنَّ هذا مما جاء في الشعر، ولا يجوز في الكلام.

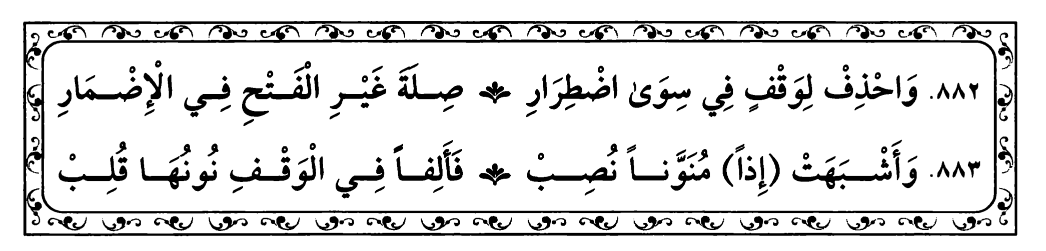
ـ اعتباره بالصحيح: فالألف في النصب بَدَل من التنوين، وفي الرفع والجر بدل من لام الكلمة، وهو مذهب سيبويه ومعظم النحويين.

ـ **قال الأشموني**: «ولا خلاف في المقصور غير المُنَوَّن أنَّ لفظه في الوقف كلفظه في الوصل، وأَنَّ ألفه لا تُحْذَف إلَّا في ضرورة، كقول الراجز وهو لبيد:

وقبيلٍ مِنْ لكيزٍ حَاضِرٍ مِنَ الرَّملْ ❁ رَهْطُ ابْنِ مَرْجُومٍ وَرَهْطُ ابْنِ المُعَلْ

أراد ابن المعلى.

ـ تنويناً[1]: مفعول أول بـ«اجعل»، إثر: ظرف عند المكودي متعلّق بـ«احْذِف»، وعند الشَّاطبي: متعلِّق بـ«اجعل»، وعند الأزهري يحتمل أن يتعلَّق بمَحْذُوف نَعْت لـ«تنويناً»، فتح: مضاف إليه، اجعلْ: فعل أمر متعدٍّ لاثنين، ألفاً: مفعوله الثَّاني، وتقدَّم الأول، وتلو: مفعول بـ«احْذِف»، غير: مضاف إليه، فتح: مجرور بالإضافة، احْذِفَا: مُؤَكّد بالنُّون الخفيفة، وأُبْدِلت في الوقف ألفاً.



٨٨٢. وَاحْذِفْ لِوَقْفٍ فِي سِوَىٰ اضْطِرَارِ ❁ صِلَةَ غَيْرِ الْفَتْحِ فِي الْإِضْمَارِ

٨٨٣. وَأَشْبَهَتْ (إِذاً) مُنَوَّناً نُصِبْ ❁ فَأَلِفاً فِي الْوَقْفِ نُونُهَا قُلِبْ

❁ **ذكر في البيت الأول** أنَّ صلة هاء الضمير في الوقف تكون في حالين:

ـ **بعد الفتح**.

ـ **وبعد غير الفتح**، وتشمل الضَّمّ والكسر.

---

(١) إعراب الألفيَّة/١٦٦ ـ ١٦٧، وشرح المكودي ٢/٨٦٣ ـ ٨٦٤، والمقاصد الشَّافية ٨/٥ ـ ٦.

ـ **أما بعد الفتح**، فنحو[1]: رأيتها، مررتُ بها، فلا تحذف صلتها، بل تثبت وهي الألف.

وأما بعد الضَّمّ والكسر فَتُحْذَف الصِّلة في نحو:

لَهُ [لَهُو]: لَهْ، بِحَذْفِ الواو.

رأيتُهُ [رأيتُهو]: رأيتُهْ، بِحَذْفِ الواو.

بهِ، [بهي]: بِهْ، بِحَذْف الياء.

واحترز بقوله: «**فِي سِوَىٰ اضطرار**» من وقوع ذلك في الشعر، ويكون ذلك في آخر الأبيات.

ـ **قال المرادي**: وذكر في التسهيل[2] أنَّه قد يُحْذَف ألف ضمير الغائبة منقولاً فتحه إلىٰ ما قبله اختياراً كقول بعض طيئ:

«والكَرَامَة ذَاتِ أَكْرَمَكُمُ اللهِ بَهْ»

واستُشكل قوله: اختياراً؛ فإنه يقضي جواز القياس عليه، وهو قليل».

يريد: بها، ونقلت الفتحة إلىٰ الباء.

ـ **وذكر ابن هشام** أنَّه في الضَّرورة تثبت الضمّة والكسرة، ولا يكون ذلك إلَّا

---

(١) توضيح المقاصد ٥/١٥٨ ـ ١٥٩، وشرح الأشموني ٢/٩٣٠ ـ ٩٣١، وشرح ابن طولون ٢/٣٦٨ ـ ٣٦٩، وشرح المكودي ٢/٨٦٤ ـ ٨٦٥، وشرح ابن عقيل ٤/١٧١، وأوضح المسالك ٣/٢٨٦، وشرح ابن النَّاظم/٣٢٢ وليس عنده حديث في «إذاً» في البيت الثاني. والمقاصد الشَّافية ٨/١٣، ٢٤.

(٢) التسهيل/٣٢٩ ولم أجد هذا القول في باب الوقف. وانظر النَّص في المقاصد الشَّافية ٨/١٨ **«قال خطيب وفد طيئ» بالفضل ذو فضلكم الله به، والكرامةِ ذاتِ أكرمكم الله بَهْ، أراد بِها وهذا ليس بضرورة»**. إعراب الألفيَّة/١٦٧، وشرح المكودي ٢/٨٦٤ ـ ٨٥٦.

في الشعر. واستشهد بقول رؤبة:

وَمَهْمَهٍ مغبرةٍ أَرْجَاؤُهُ ❊ كَأَنَّ لَوْنَ أَرْضِهِ سَمَاؤُهُ

وبيت مجهول القائل:

تَجَاوَزْت هِنْداً رَغْبَةً عَن قِتَالِهِ ❊ إِلَىٰ مَلِكٍ أَعْشو إِلَىٰ ضَوْءِ نَارِهِ

أثبت الواو التي هي صلة الضمير المضموم في الوقف في الأول، وفي الثَّاني أثبت الياء التي هي صلة الضمير المكسور: **أرجاؤهو ـ سماؤهو، قتالهي، نارهي**.

ـ **وانتقل في البيت الثاني إلىٰ الحديث عن «إذاً» في الوقف**:

ـ **فمذهب الجمهور**: الوقف عليها بالألف لشبهها بالمنوّن المنصوب: «إذا».

ـ **وذهب بعضهم** إلىٰ الوقف عليها بالنون «إذنْ» لأنها بمنزلة «أَنْ»، وهو منقول عن المازني والمبرّد، واختاره ابن عصفور. **وعند ابن هشام**: «وإجماع القراء السبعة علىٰ خلافه».

ـ **واختلفوا في رسمها علىٰ ثلاثة مذاهب**:

١ ـ **تكتب بالألف**، لأنه يوقف عليها بالألف، وهو الأكثر، ونُسِبَ إلىٰ المازني.

٢ ـ **تكتب بالنون**، إذن، وإليه ذهب المبرّد والأكثرون.

قال المبرد: **«أشتهي أن أكوي يد من يكتب إذن بالألف لأنها مثل «أن ولن» ولا يدخل التنوين في الحروف»**.

٣ ـ **التفصيل**: إن أُلْغِيت كتبت بالألف لضعفها، وهو رأي الفرَّاء.

وعند ابن عصفور كَتْبُها بالنون للفرق بينها وبين «إذا» الظرفية.

ـ وَاحْذِف[1]: فعل أمر وفاعل، لوقفٍ في سوىٰ: متعلِّقان بـ«احْذِفْ» اضطرار: مضاف إليه، صلةٍ: مفعول احْذِف، غير: مضاف إليه، الفتح: مضاف إليه، في الإضمار: متعلِّق بـ«صلة».

ـ وأشبهت: فعل ماض، إذن: فاعل، مُنَوَّناً: مفعول به، وجملة: «نُصِبْ» نعت لـ«مُنوّناً»، فألِفاً: مفعول ثان لـ«قُلب»، والأول النائب عن الفاعل. وعند المكودي: حال من الضمير في «قُلب» ورَدَّهُ الأزهري. في الوقف: متعلِّق بـ«قلب»، نونها: مبتدأ، وجملة «قُلب» خبر المبتدأ.

٨٨٤. وَحَذْفُ (يَا) الْمَنْقُوصِ ذِي التَّنْوِينِ -مَا ✤ لَمْ يُنْصَبَ -اوْلَىٰ مِنْ ثُبُوتٍ، فَاعْلَمَا

٨٨٥. وَغَيْرُ ذِي التَّنْوِينِ بِالْعَكْسِ، وَفِي ✤ نَحْوِ: «مُرٍ» لُزُومُ رَدِّ الْيَا اقْتُفِي

ـ إذا وُقِفَ علىٰ المنقوص المُنَوَّن[2]، فإن كان منصوباً أُبدلَ من تنوينه ألف نحو: رأيت قاضيا. وإن يكن غير منصوب فالمختار الوقف عليه بالحذف، فيقال: هذا قاض، ومررت بقاض.

ويجوز الوقف عليه برد الياء كقراءة ابن كثير في قوله تعالىٰ[3]: ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ

---

(١) إعراب الألفيَّة/١٦٧، وشرح المكودي ٢/٨٦٤ ـ ٨٦٥.

(٢) شرح ابن النَّاظم/٣٣١، وتوضيح المقاصد ٥/١٦٠ ـ ١٦٤، وشرح المكودي ٢/٨٦٥ ـ ٨٦٧، وشرح الأشموني ٢/٥١٠ ـ ٥١٢، وشرح ابن عقيل ٤/١٧١ ـ ١٧٢، وشرح الهواري ٤/٢٨٨ ـ ٢٨٦، وإرشاد السَّالك ٢/١٢٠٣ ـ ١٢٠٤، والمقاصد الشَّافية ٨/٢٧ وأكثر من ذكر الأمثلة نحو مرٍ، فذكر: مُشٍ من أشأيت زيداً، ومُنٍ من أنأيته... وأوضح المسالك ٣/٢٨٨، وشرح ابن طولون ٢/٣٦٨ ـ ٣٧٠.

(٣) سورة الرَّعد ١٣/٧، قراءة ابن كثير والبزي ويعقوب، ورواية ابن شنبوذ عن قنبل بياء في الوقف. معجم القراءات ٤/٢٨٨.

هَادِي﴾، و[1]: ﴿وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقِي﴾.

ـ **قال المرادي**: «وفُهِمَ من قوله ما لم يُنْصَب أنَّ المنصوب المُنَوَّن لَا حَذْفَ فيه؛ لأنَّ ياءه تحصَّنت بألف التنوين. وحكى الأبذي أنَّ من العرب من يقف عليها بحذف التنوين، وعلى ذلك بنى المتنبي قوله:

أَلَا أَذِّنْ فَمَا أذكرت نَاسِي ✻ وَلَا لَينت قَلْباً وَهُوَ قَاسِي

قوله: ناسي، القياس فيه: ناسيا.

✻ وفي البيت الثاني: يعني أنَّ المنقوص غير المُنَوَّن يجوز فيه الوجهان، ولكن المختار فيه الإثبات، بعكس المُنَوَّن، فالأَجْوَدُ فيه أن يُقال:

ـ هذا القاضي، ومررت بالقاضي.

ـ وقد يقال: هذا القاض، ومررت بالقاض.

ـ **قال المرادي**: «هذا مفهوم كلامه، وهو غير مُحَرَّر، وتحرير ذلك أن يُقال: المنقوص غير المُنَوَّن أربعة أنواع:

١ ـ **ما سقط تنوينه لدخول «أل»**، فهذا إن كان منصوباً فهو كالصحيح، نحو: رأيت القاضِيَ فيوقف عليه بإثبات الياء قولاً واحداً، وينبغي لمن قدَّر فتحة الياء بالنصب أن يقف بالوجهين.

وإن كان مرفوعاً، نحو: هذا القاضي، أو مجروراً، نحو: مررت بالقاضي ففيه الوجهان، والمختار الإثبات.

---

(١) سورة النحل ١٦/٩٦، قراءة ابن كثير، وابن شنبوذ ومجاهد كلاهما عن قنبل، ويعقوب بإثبات الياء في الوقف، وعن ابن كثير حذف الياء في الوقف. معجم القراءات ٤/٦٨٣.

٢ ـ **ما سقط تنوينه للنداء**، نحو: يا قاض، فالخليل يختار فيه الإثبات، ويونس يختار فيه الحَذْف.

ورَجّح سيبويه مذهب يونس؛ لأنَّ النِّداء محل حَذْف.

٣ ـ **ما سقط تنوينه لمنع الصرف**، نحو: «رأيت جواري» نصباً فيوقف عليه بإثبات الياء، كما تقدَّم في المنصوب.

٤ ـ **ما سقط تنوينه للإضافة**، نحو: «قاضي مكّة» فإذا وُقِف عليه جاز فيه الوجهان الجائزان في المُنَّون....» ومثل هذا التفصيل عند الشَّاطبي.

ـ **قال الأشموني**: «كلام النَّاظم معترض في وجهين: عبارته شاملة للأنواع الأربعة وليس حكمها واحداً، والآخر لم يستثن المنصوب.

ـ **وقوله:**

وَفِي ❁ نَحْوِ: «مُرٍ» لُزُومُ رَدِّ الْيَا اقْتُفِيْ

يشير إلىٰ أنَّ ما كان من المنقوص محذوف العين، **نحو**: **مُرٍ**، **اسم فاعل من (أَرْأَىٰ) يُرْئي**، وأصله: **مُرْئي**، **فأُعِلّ إعلالَ قاض**، **وحُذِفَت عينه**، **وهي الهمزة بعد** نقل حركتها، فإذا وُقِف عليه لزم رَدُّ الياء جَبْراً للكلمة؛ لأنها لو حُذِفت لزم بقاء الاسم علىٰ أصل واحد في حالة الوصل أيضاً وذلك إجحافٌ بالكلمة، وفي الوصل لا يمكن إثبات الياء؛ لأنَّه يلزم الجَمْع بين ساكنين بِخِلاف الوقف.

وَحَذْفُ[1]: مبتدأ، يا: مضاف إليه، المنقوص: مجرور بإضافة «يا» إليه، ذي: نعت لـ«منقوص»، التنوين: مضاف إليه، ما: ظرفيَّة مصدريَّة، لم يُنْصب: مجزوم بـ«لم»، أَوْلىٰ: خبر المبتدأ، من ثبوت: متعلّق بـ«أولىٰ»، فاعلما: أمر مؤكّد بالنون

(١) إعراب الألفيَّة/١٦٧، وشرح المكودي ٢/٨٦٧.

الخفيفة، وأُبدلت في الوقف ألفاً.

ـ وغيرُ: مبتدأ، ذي: مضاف إليه، التنوين: مجرور بإضافة ذي إليه، بالعكس: خبر المبتدأ، في نحو: متعلِّق بـ«اقتفي»، مُرٍ: مجرور بالإضافة، لزومُ: مبتدأ، ردّ: مضاف إليه، من إضافة المصدر إلىٰ فاعله، اليا: مضاف إليه من إضافة المصدر إلىٰ مفعوله، وجملة: اقْتُفي: خبر المبتدأ «لزوم».

٨٨٦. وَغَيْرَ (هَا) التَّأْنِيثِ مِنْ مُحَرَّكِ ❁ سَكِّنْهُ، أَوْ قِفْ رَائِمَ التَّحَرُّكِ

٨٨٧. أَوْ أَشْمِمِ الضَّمَّةَ، أَوْ قِفْ مُضْعِفَا ❁ مَا لَيْسَ هَمْزاً أَوْ عَلِيلاً إِنْ قَفَا=

٨٨٨. =مُحَرَّكاً، وَحَرَكَاتٍ انْقُلَا ❁ لِسَاكِنٍ تَحْرِيكُهُ لَنْ يُحْظَلَا

ـ **في الوقف علىٰ المتحرك خمسة أوجه**(١):

الإسكان، والرَّوْم، والإشمام، والتضعيف، والنَّقْل، ولكل منها حَدٌّ، وعلامة.

ـ **الإسكان**: عدم الحركة، وعلامته (خ) فوق الحرف، وهي الخاء من خَفَّ أو خفيف: هذا زيدخ.

ـ **قال المرادي**: «هكذا جعلها سيبويه، وجعلها بعض الكتاب دائرة؛ لأن الدائرة صفر، وهو الذي لا شيء فيه من العدد، وجعلها بعضهم دالاً»: زيدْ°، زيدْ.

---

(١) شرح الأشموني ٢/٥١٢ ـ ٥١٤، وتوضيح المقاصد ٥/١٦٦ ـ ١٦٩، والمقاصد الشَّافية ٨/٣٥، وشرح المكودي ٢/٨٦٧ ـ ٨٦٩، وشرح ابن طولون ٢/٣٧٠ ـ ٣٧٢، وأوضح المسالك ٣/٢٨٨ ـ ٢٨٩، وشرح ابن النَّاظم/٣٣١ ـ ٣٣٢، وإرشاد السَّالك ٢/١٢٠٥ ـ ١٢٠٨، وشرح ابن عقيل ٤/١٧٤، وفي المقاصد الشَّافية ٨/٦٩ «وقوله: إن قفا/ محركا، ارتكب فيه التضمين القبيح في القوافي وهو تعليق قافية البيت بما بعده...».

ـ **والرَّوْم**: أن تأتي بالحركة مع إضعاف صوتها، وعلامة الرَّوْم خطّ بين يدي الحرف، مثال ذلك: هذا زيد ـ، ومررت بخالد ـ.

ـ **والإشمام**: هو ضَمّ الشفتين للإشارة إلىٰ الحركة من غير صوت، والغرض بالرَّوْم والإشمام واحد، إلَّا أنَّ الرَّوْم أتم في البيان من الإشمام، ويدركه الأعمىٰ والبصير، والإشمام لا يدركه الأعمىٰ، وعلامة الإشمام نقطة أمام الحرف كقولك: **هذا زيد.، ومررت بخالد .**.

والإشمام مخصوص بالضَّمَّة، فلا يجوز في الفتحة ولا في الكسرة.

ـ **والتضعيف**: تشديد الحرف الذي يُوقف عليه، والغرض به الإعلام بأنَّ الحرف متحرك في الأصل، والحرف المزيد عليه للوقف هو الساكن الذي قبله، وهو المدغم.

وعلامته «شـ» **فوق الحرف**، وهو الشين من شديد، أو شَدَّ مثل ذلك: جَعْفَرّ، ضارِبّ، فَرَجّ، دِرْهَمّ.

ـ **والنقل**: تحويل الحركة إلىٰ السّاكن قبلها، والغرض به إمَّا بيان حركة الإعراب، أو الفرار من التقاء السَّاكنين.

ـ **قال الأشموني**: «**وعلامته عدم العلامة**».

ـ **قال المرادي**: «فإن كان المتحرك هاء التأنيث لم يوقف عليه إلَّا بالإسكان، وليس لها نصيب في غيره.

وإن كان غيرها جاز أن يُوْقَفَ عليه بالإسكان، وهو الأصل، وبالرَّوْم مطلقاً، أعني في الحركات الثلاث...».

وذكر المرادي للمضعَّف ثلاثة شروط:

١ ـ ألَّا يكون همزة، احترازاً من نحو بناء، فلا يجوز تضعيفه.

٢ ـ وَأَلَّا يكون عليلاً نحو: سَرْوَ، بقيَ، فلا يُضَعَّف.

٣ ـ أن يكون بعد متحرك، احترازاً من «بكر».

وذكر أن الوقف بالتضعيف لم يُؤْثَر عن أحد من القُرّاء إلَّا عن عاصم، فعنه أنه وقف علىٰ قوله[1]: ﴿مُّسۡتَطَرٌ﴾ في القمر بالتشديد: «مستطرّ».

وأشار إلىٰ النقل بقوله:

...، وَحَرَكَــــاتٍ انْقُــــلَا ❊ لِسَــاكِنٍ تَحْرِيكُـــهُ لَــنْ يُحْظَــلَا

أي: يجوز نقل حركة الحرف الموقوف عليه إلىٰ ما قبله بشرطين:

١ ـ أحدهما أن يكون ساكناً.

٢ ـ والآخر أن يكون تحريكه لن يُحْظَل، أي: لن يُمْنَعَ.

تقول في نحو: **بكْر: هذا بكُرْ، مررت ببكِرْ.**

ومنه قول زياد الأعجم:

عَجِبْـــتُ وَالــدَّهْرُ كَثِيـــر عَجَبُـــهْ ❊ مِــنْ عَنَــزِيّ سَــبَّنِي لَــمْ أَضْــرِبُهْ

أراد: لم أضرِبْهُ، فنقل ضمّة الهاء إلىٰ الباء.

---

(١) سورة القمر ٥٤/٥٣، قرأ الأعمش وعمران بن حدير وعصمة عن أبي بكر عن عاصم «مستطرّ» بتشديد الراء. وقال أبو عمرو: «وهذا لا يكون إلَّا عند الوقوف لغة معروفة». انظر معجم القراءات ٢٤٢/٩ ـ ٢٤٣.

ومثله قول عبيد بن ماوية الطائي:

أَنَـا ابْـنُ مَاوِيَـة إِذْ جَـدَّ النَّقُـرْ

أراد: النَّقْرُ.

ـ وغيرَ[1] (ها): غير: مفعول به لفعل مَحْذُوف يفسِّره «سكِّنه» على أرجح الوجهين في باب الاشتغال، ها: مضاف إليه، التأنيث: مضاف إليه، من محرك: متعلِّق بـ«سكّنه»، سكّنه: فعل أمر، وفاعل، والهاء: مفعول به، أو: حرف عطف وتخيير، قِفْ: فعل أمر، وفاعله، معطوف على «سكِّنه»، رائمَ: حال من فاعل «قِفْ»، التحرك: مضاف إليه من إضافة الوصف إلى مفعوله.

ـ أو: حرف عطف وتخيير، أَشْمِم: فعل أمر وفاعل، الضَّمَّة: مفعول به، أوقف: معطوف على «أشمم»، مُضَعَّفاً: حال من فاعل «قف»، ما: مفعول لـ«مُضَعَّفاً»، ليس فعل ماض ناسخ، واسمه مستتر فيه، همزاً: خبر «ليس»، أو عليلاً: معطوف على «همزاً»، وجملة «ليس» وما بعدها صلة، إن: حرف شرط، قفا: أي تبع فعل الشرط، وجوابه محذوف.

ـ محركاً: مفعول «قفا» في آخر البيت السابق، وحركات: مفعول مقدَّم بـ«انقلا»، انقلا: فعل أمر، مؤكَّد بالنُّون الخفيفة، لساكن: متعلِّق بـ«انقلا»، وتحريكه: مبتدأ، ومضاف إليه. وجملة «لن يُحْظَلا»: خبر المبتدأ.

---

(١) إعراب الألفيَّة/١٦٧، وشرح المكودي ٢/٨٦٨ ـ ٨٦٩، وفي المقاصد الشَّافية ٨/٥٧، ٥٩، وشرح الهواري ٤/٢٩١.

٨٨٩. وَنَقْلُ فَتْحٍ مِنْ سِوَىٰ الْمَهْمُوزِ لَا ✤ يَـرَاهُ بَصْـرِيٌّ، وَكُـوفٍ نَقَـلَا

٨٩٠. وَالنَّقْـلُ إِنْ يُعْـدَمْ نَظِيـرٌ مُمْتَنِـعْ ✤ وَذَاكَ فِـي الْمَهْمُـوزِ لَـيْسَ يَمْتَنِـعْ

ـ **في البيت الأول**[١] يعني أنَّ البصريين مَنَعُوا نقلَ الفتحة إذا كان المنقول منه غير همزة، فلا يُقال في: **رأيت الحِصْنَ: الحِصَنْ**.

ولا يقال في **رأيت البكرَ: البكَرْ**.

لأنَّ المفتوح إن كان مُنَوَّناً لزم من النقل فيه حذف ألف التنوين، وحُمِل عليه غير المُنَوَّن.

وأجاز الكوفيون نقل الفتحة من غير همزة. فيقولون: **رأيت البَكَرْ**.

ونقل الجرمي جواز ذلك، وعن الأخفش أنَّه أجاز ذلك في المُنَوَّن علىٰ لغة من قال: رأيت عَمَرْو.

ـ وأشار بقوله: «**مِنْ سِوَىٰ الْمَهْمُوزِ**» إلىٰ أنَّ المهموز يجوز نقل حركته وإن كانت فتحة. تقول: رأيت الخبَأْ، والرِّدَأْ، والبُطَأْ في **رأيت: الخبءَ والرِّدءَ، والبُطْءَ**.

وقد اغتُفر ذلك في الهمزة لثقلها، وإذا سكن ما قبل الهمزة السَّاكنة كان النطقُ بها أصعب.

❊ **وفي البيت الثاني** ذكر أنَّه لا يجوز نقل ضمّة مَسْبُوقة بكسرةٍ، ولا كسرة مسبوقة بضمّة، فلا يجوز النقل في: هذا بِشْرٌ لأنه لو صَحَّ ذلك لصار «**بِشُرْ**» علىٰ

(١) توضيح المقاصد ٥/١٧٠ ـ ١٧٣، وشرح الأشموني ٢/٥١٥ ـ ٥١٦، وشرح المكودي ٢/٨٦٩ ـ ٨٧٠، وأوضح المسالك ٣/٢٨٩، والمقاصد الشَّافية ٨/٦٥ ـ ٧٨، وشرح ابن عقيل ٤/١٧٥ ـ ١٧٦، وشرح ابن النَّاظم/٣٣٢، وشرح ابن طولون ٢/٣٧٣، وإرشاد السَّالك ٢/١٢٠٨.

وزن فِعُل، وهو مفقود.

ـ ولا يجوز في نحو: انتفعتُ بقُفْلٍ خلافاً للأخفش؛ لأنَّه يصبح قُفِل، وهو مهمل في الأسماء أو نادر.

ـ أما في المهموز فيجوز فيه ذلك، وقد أشار إليه بقوله:

...... ❊ وَذَاكَ فِـي الْمَهْمُـوزِ لَـيْسَ يَمْتَنِـعْ

تقول: هذا رِدُءْ، ومررتُ بكُفُءْ. لما تقدَّم من التنبيه عليه من ثقل الهمزة.

ـ **قال الأشموني**: «وهذه لغة كثير من العرب منهم تميم وأسد. وبعض تميم يفرِّون من هذا النقل الموقع في عدم النظير إلىٰ إتباع العين الفاء، فيقولون: هذا رِدِئ مع كُفِئ، وبعضهم يتبع ويبدل الهمزة بعد الإتباع فيقول: هذا رِدِي مع كُفُو». وقد تبع في هذا نص المرادي.

ـ **وذكر المرادي** عدداً من التنبيهات النافعة: أولها: لجواز النقل شرط رابع وهو أن يكون المنقول عنه صحيحاً، فلا ينقل من نحو: ظَبْي ودَلْوٌ.

وثانيها: إذا حركت الهمزة حذفها الحجازيون واقفين علىٰ حامل حركتها. فيقولون: **هذا الخبْ، بالإسكان والرَّوْم والإشمام**، وأما غيرهم فلا يحذفها، بل منهم من يثبتها ساكنة فيقول: **هذا البُطُؤْ، ورأيت البُطَأْ، ومررتُ بالبُطِئ**، ومنهم من يبدلها بمجانس الحركة المنقولة: هذا البُطُو، ورأيت البُطَا، ومررتُ بالبطي...».

ولم يُؤْثَر الوقف بالنقل عن أحد من القُرّاء إلَّا ما رُوِي عن أبي عمرو أنه وقف علىٰ قوله تعالىٰ[1]: ﴿وَتَوَاصَوْاْ بِٱلصَّبْرِ﴾ بكسر الباء: «الصَّبِرْ».

---

(١) سورة العصر ١٠٣/٣، وانظر القراءة في معجم القراءات ١٠/٥٧١.

ـ ونقْلَ[١]: مبتدأ، أو مفعول بفعل محذوف يفسّره «يراه»، وقد جاء في بعض النسخ منصوباً، فتح: مضاف إليه، من سوىٰ متعلّق بـ«نقل»، المهموز: مضاف إليه، لا: نافية، يراه: فعل مضارع متعدٍ لواحد، والهاء مفعوله، بصريّ: فاعل، والجملة خبر المبتدأ، علىٰ الأول، وتفسيريّة علىٰ الثّاني، وكوفٍ: مبتدأ، وحُذِفَت ياء النَّسَب للضَّرورة، نقلاً: خبر «كوف» والألف: للإطلاق.

ـ والنقلُ: مبتدأ، إنْ: شرط، يُعْدَم: فعل الشرط، وجوابه مَحْذُوف للضَّرُورة، نظير: نائب فاعل، ممتنع: خبر النقل...، وذاك: مبتدأ، في المهموز: متعلق بـ«يمتنع»، ليس: فعل ماض، واسمه مستتر فيه، وجملة يمتنع خبرها، وليس وما بعدها خبر ذاك.

٨٩١. فِي الْوَقْفِ (تَا) تَأْنِيثِ الِاسْمِ (هَا) جُعِلْ ✽ إِنْ لَـمْ يَكُـنْ بِسَـاكِنٍ صَـحَّ وُصِـلْ

٨٩٢. وَقَـلَّ ذَا فِـي جَمْـعِ تَصْـحِيحٍ وَمَـا ✽ ضَاهَىٰ، وَغَيْرُ ذَيْنِ بِالْعَكْسِ انْتَمَىٰ

ـ يُوقف علىٰ تاء التأنيث في الاسم هاء، نحو[٢]: فاطمة وحمزة، وقائمة: فاطمهْ، حمزهْ، قائمهْ.

ـ واحترز بالتأنيث من تاء تكون لغيره، فإنها لا تُغَيَّر.

وشذَّ قول بعضهم: قعدنا علىٰ الفراهْ أي: الفرات.

ـ وَاحترز بالاسم من تاء الفعل نحو: قامت، فإنها لا تغيَّر.

---

(١) إعراب الألفيَّة/١٦٨، وشرح المكودي ٢/٨٧١.

(٢) شرح الأشموني ٢/٥١٧ ـ ٥١٨، وتوضيح المقاصد ٥/١٧٤ ـ ١٧٥، وشرح المكودي ٢/٨٧١ ـ ٨٧٢، وشرح ابن عقيل ٤/١٧٦ ـ ١٧٧، وشرح ابن النَّاظم ٣٣٢ ـ ٣٣٣، والمقاصد الشَّافية ٨/٧٩ ـ ٨٨، وأوضح المسالك ٣/٢٩١.

ـ واحترز بعدم الاتِّصال بساكن صحيح من تاء: بنت، وأخت، ونحوهما، فإنها لا تغيّر.

وشمل كلامه ما قبله متحرك كما مَثّل، وما قبله ساكن غير صحيح، ولا يكون ألفاً نحو: الحياة، والفتاة، والحصاة.

والأعرف في هذين النوعين إبدال التاء هاءً في الوقف تقول: **الحياهْ**، **والفتاهْ**، **والحصاهْ**. وإنما جُعِل حكم الألف حكم المتحرك، لأنها منقلبة عن حرف متحرك.

وقوله في البيت الثاني:

وَقَــلَّ ذَا فِــي جَمْــعِ تَصْــحِيحٍ وَمَــا ✤ ضَاهَى،

أي: قَلّ جعل التاء هاءً في جمع تصحيح المُؤَنَّث، نحو: مسلمات، وما ضاهى: أي ما شابَهَهُ، وأراد بذلك: **هَيْهات وأولات**، وصرح به في شرح الكافية[1]، وقال ابن النَّاظم: «**يوقف عليهما كثيراً بالتاء، وبالهاء أيضاً...**».

فالأعرف في هذا سلامة التاء، وقد سمع إبدالها هاء في قول بعضهم:

«**دفن البناه من المكرماه**» يريد[2]: دفن البنات من المكرمات.

ـ **وذكر بعضهم**[3] **أَنَّهُ** حديث، رواه ابن عبّاس عن النبي ﷺ عندما عُزِّي بابنته رقية. **وكيف بالإخوة والأخواه**، يريد: والأخوات.

---

(١) شرح الكافية الشَّافية ٤/١٩٩٦.

(٢) عن حاشية ابن طولون ٢/٣٧٤، وذكر أنه مثبت في مجمع الزوائد لابن حجر الهيثمي ٣/١٥، وعزاه ابن مالك لبعض العرب. وشرح الكافية الشَّافية ٤/١٩٩٥، **وعن الخطيب البغدادي وغيره أنَّه حديث موضوع مكذوب حكم بوضعه ابن الجوزي والسُّيوطي والشوكاني**. انظر اللآلئ المصنوعة ٢/٤٣٨ للسُّيُوطي، والموضوعات ٣/٢٣٥ لابن الجوزي.

(٣) المرجع السابق.

وسُمع: هَيْهَاه وأُولاه، ونقل بعضهم أنها لغة طيئ.

ـ **وقوله: وَغَيْرُ ذَيْنِ بِالْعَكْسِ انْتَمَىٰ:**

يعني أنَّ غيرهما يقل فيه سلامة التاء بعكسهما، مفرداً كان كـ«مَسْلَمة»، أو جمع تكسير نحو: غِلْمَة.

ـ ومن إقرارها تاء قول بعضهم: يا أهل سورة البَقَرتْ، فقال مجيبٌ: والله لا أحفظ منها ولا آيتْ.

وقول الرَّاجز، وعُزي إلىٰ أبي النَّجم العجلي:

اللهُ نَجَّاكَ بِكَفَّي مَسْلَمَتْ ❊ مِنْ بَعْدِ مَا وَبَعْد ما وبعد مَتْ

كَادَت نُفُوسُ القَوْمِ عِنْدَ الغَلْصَمَتْ ❊ وَكَادَتْ الحُرَّة أَنْ تُدْعَىٰ أَمَتْ

ـ وأكثر من وقف بالتاء يسكنها ولو كانت منونة منصوبة، وعلىٰ هذه اللغة بها كتبت في المصحف[1]: ﴿إِنَّ شَجَرَتَ ٱلزَّقُّومِ﴾، و[2]: ﴿ٱمْرَأَتَ نُوحٍ وَٱمْرَأَتَ لُوطٍ﴾...

ـ وذكر ابن النَّاظم أنَّ نافعاً وابن عامر وحمزة وقفوا عليها بالتاء من غير قلب.

ـ في الوقف[3]: متعلِّق بـ«جُعِل»، تا: مبتدأ، تأنيث: مضاف إليه، الاسم: مضاف إليه، ها: مفعول ثانٍ لـ«جُعِل» مقدَّم عليه، جُعِل: مبني للمفعول، ونائب الفاعل مستتر، وجملة «جُعِل» خبر المبتدأ، إن لم يكن: حرف شرط، وفعل الشرط

---

(١) سورة الدُّخان ٤٤/٤٣.

(٢) سورة التحريم ٦٦/١٠.

(٣) إعراب الألفيَّة/١٦٨، وشرح المكودي ٢/٨٧٢.

مجزوم بـ«لم». لساكن: متعلّق بـ«وُصِل»، وجملة «صَحَّ» نعت لـ«ساكن»، وجُملة «وصل» خبر «يكن»، وجواب الشرط محذوف للضَّرورة.

ـ وقلَّ: فعل ماض، ذا: فاعل، في جمع متعلّق بـ«قلَّ»، تصحيحٍ: مضاف إليه، ما: اسم مجرور المحل بالعطف علىٰ «جمع»، وجملة «ضاهىٰ»: صلة «ما»، وغير: مبتدأ، ذين: مضاف إليه، والإشارة به إلىٰ جمع التصحيح ومضاهيه، وبالعكس: متعلّق بـ«انتمىٰ»، أو حال من فاعله، وجملة «انتمىٰ»: خبر المبتدأ.

٨٩٣. وَقِفْ بِـ: (هَا)السَّكْتِ عَلَىٰ الْفِعْلِ الْمُعَلّْ ❁ بِحَـذْفِ آخِرٍ كَـ«أَعْطِ مَنْ سَأَلْ»

٨٩٤. وَلَيْسَ حَتْماً فِي سِوَىٰ مَا كَـ«عِ» أَوْ ❁ كَـ«يَعِ» مَجْزُومـاً، فَرَاعِ مَا رَعَـوْا

ـ من **خواصّ الوقف**[1] زيادة هاء السكت، وأكثر ما تُزاد بعد شيئين:

١ ـ أحدهما: الفعل المعتلّ المحذوف الآخر جزماً نحو: **لم يُعْطِهْ، ولم يَقِهْ**.

أو وقفاً، نحو: **أَعْطِهْ، قِهْ**.

٢ ـ والثاني: «ما» الاستفهامية إذا جُرّت بحرف جر نحو: **علىٰ مَهْ (علامَهْ)**.

أو باسم نحو: «**اقتضاءَ مَهْ، مجيءَ مَهْ**».

ـ ولحاقها لكل من هذين النوعين واجب وجائز:

---

(١) شرح الأشموني ٢/٥١٩ ـ ٥٢٠، وتوضيح المقاصد ٥/١٧٦ ـ ١٧٨، وأوضح المسالك ٣/٢٩٢، وشرح ابن طولون ٢/٣٧٥ ـ ٣٧٦، وشرح المكودي ٢/٨٧٣ ـ ٨٧٤، وإرشاد السَّالك ٢/١٢١١ ـ ١٢١٣، وشرح ابن النَّاظم/٣٣٣، وشرح ابن عقيل ٤/١٧٨، والمقاصد الشَّافية ٨/٨٨ «وإنما سُمِّيت هاء السَّكْت لأنَّها يُسْكَتُ عليها، أي: يُوْقف عليها دون آخر الكلمة، وفائدتها الأولىٰ بيان حركة الآخر، إذا لم يريدوا أن يُسَكِّن، بل أرادوا أن يبقىٰ علىٰ حاله في الوصل، ويكون الوقفُ والاستراحةُ علىٰ الهاء، فيحصل المقصدان...»، وشرح الهواري ٤/٢٩٦.

ـ أما الفعل المحذوف الآخر فقد نبَّه عليه في البيت الثاني بقوله:

وَلَـيْسَ حَتْمـاً فِـي سِـوَىٰ مَـا كَـ«عِ» أَوْ ❁ كَـ«يَعِ» مَجْزُوماً،

ويعني بهذا أنَّ الوقف علىٰ حرف واحد أو حرفين أحدهما زائد.

ـ **فالأول**: نحو: عِهْ، أمر من: وَعَىٰ يَعي، ورَهْ: أمر من رأىٰ يَرَىٰ.

ـ **والثَّاني**: لم يَعِهْ، لم يَرَه.

لأنَّ حرف المضارعة زائد، فزيادة هاء السَّكت في ذلك واجبة لبقائه علىٰ أصل واحد.

ـ **وقال ابن هشام**[1]: «**وهذا مردود بإجماع المسلمين علىٰ وجوب الوقف علىٰ نحو**[2] ﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾، و[3]: ﴿وَمَن تَقِ﴾. **بترك الهاء**.

ـ **قال المرادي**: «**فإن قلت: فهل تجب زيادة الهاء في قولهم: تقىٰ يتقي في** معنىٰ اتّقىٰ، لأنّ «تقىٰ» محذوف الفاء، لأن أصله: وتقىٰ يوتقي؟

قلتُ: ظاهر التسهيل الوجوب، وظاهر قوله في شرح الكافية: ويجب إلحاق هذه الهاء في الوقف علىٰ ما كان من الأفعال علىٰ حرف واحد أو حرفين...».

ـ **وقوله: فَرَاعِ مَا رَعَوْا: عند الهواري حَشْو.**

وقال الشَّاطبي: «**والظاهر أنَّ هذا الكلام تتمة لبقية الشعر لا فائدة فيه**، وكان الأولىٰ أَنْ لو قال: فارْعَ، أو فراعِ ما راعَوْا؛ لأن فراعِ مِن راعىٰ، وما رَعَوا من «رَعَىٰ»

---

(١) أوضح المسالك ٣/٢٩٢، وانظر شرح الأشموني ٢/٥١٩.

(٢) سورة مريم ١٩/٢٠.

(٣) سورة غافر ٤٠/٩.

فلو وفّق بين اللَّفْظين لكان أَوْلَىٰ، مع أنَّه لا يمتنع ما قاله وعكسه».

ـ وقفْ[1]: فعل أمر، بها: متعلِّق بـ«قفْ»، السكتِ: مضاف إليه، علىٰ الفعل: متعلِّق بـ«قِف»، المُعَلّ: نعت للفعل، بِحَذْف: متعلِّق بـ«المُعَلّ»، آخر: مضاف إليه، كأعطِ: الكاف جارة لقول محذوف، أعطِ: أمر متعدٍّ لاثنين، مَن: مفعوله الأَوَّل، وجملة «سأل» صلة «مَن»، ومفعوله الثاني محذوف، والجملة مقول للقول المحذوف.

ـ وليس: فعل ماض، واسمه مستتر يعود إلىٰ إلحاق الهاء، حتماً: خبر «ليس»، في سوىٰ: متعلِّق بـ«حتماً»، ما: اسم موصول: مضاف إليه، كَعِ: صلة «ما»، أو كيَعِ: معطوف علىٰ كعِ، مجزوماً: حال من «يَعِ»، فراعِ: أمر من راعىٰ، مبني علىٰ حَذْفِ الياء، ما: موصولة مفعول بـ«راع»، جملة «رَعَوْا» صلة «ما».

٨٩٥. وَ(مَا) فِي الِاسْتِفْهَامِ إِنْ جُرَّتْ حُذِفْ ❊ أَلِفُهَا، وَأَوْلِهَا الْهَا إِنْ تَقِفْ

٨٩٦. وَلَيْسَ حَتْماً فِي سِوَىٰ مَا انْخَفَضَا ❊ بِاسْمٍ كَقَوْلِكَ: «اقْتِضَاءَ مَ اقْتَضَىٰ؟»

ـ إذا دخل حرف الجرّ علىٰ «ما» الاستفهامية: حُذِفَت ألفها في الوقف، ولحقتها هاء السَّكت، نحو: عَمَّ، فيمَ، عَمّهْ، فيمَهْ، وهو حَذْف واجب، للفَرْق بينها وبين غيرها.

وقد تثبت الألف في الضرورة، ومنه قول حسان بن ثابت:

عَلَىٰ مَا قَامَ يَشْتِمُنِي لَئِيمٌ ❊ كَخِنْزِيرٍ تَمَرَّغَ فِي تُرابِ

ـ قال الشَّاطبي: «إثباتها أكمل في الوزن من حَذْفها» وحذفها لا يكسر الشعر،

---

(١) إعراب الألفيَّة/١٦٨، وشرح المكودي ٢/٨٧٤.

ولا ضرورة هنا.

ـ **واحترز بالاستفهامية من الموصولة، والشرطية، والمصدرية، فتثبت الألف فيها**

ـ الموصولة: مررت بما مررت به، أي: بالذي مررت به.

ـ الشرطيَّة: بما تفرحْ أفرحْ.

ـ المصدريَّة: عجبت مما تضربُ، أي: من ضربك.

ـ **قال المرادي**: «... وزعم أبو زيد أنَّ كثيراً من العرب يقولون: **سَلْ عمَّ شئت، كأنهم حذفوا [ألف الموصولة] لكثرة استعمالهم إيّاه» وأصله: سَلْ عَمَّا شئت.**

ـ **وعند الأشموني**[(١)] وغيره: «وفُهِمَ من قوله: إِنْ جُرَّت أَنَّ المرفوعة، والمنصوبة لا تحذف ألفها، وهو كذلك»، ولا تلحقها هاء السَّكت.

وشمل قوله: «إِنْ جُرَّت» أن تجر بالحرف، نحو[(٢)]: ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ﴾، والمجرور بالإضافة نحو: «اقتضاءَ مَهْ» وذلك مع إضافة الاسم.

ـ **وذكر المرادي** أنَّها كانت أَوْلىٰ بالحَذْف من الموصولة والشرطية لاستقلالها، بخلاف الشرطية، فإنها متعلِّقة بما بعدها، وبخلاف الموصولة فإنها والصِّلة اسم واحد.

ـ **وقوله: وأولِها الهَا إِنْ تَقِف**: أي: جوازاً إن جُرَّت بحرف: عَمّهْ[(٣)]، ووجوباً

(١) شرح الأشموني ٢/٥٢٠ ـ ٥٢٢، وتوضيح المقاصد ٥/١٧٨ ـ ١٨١، وأوضح المسالك ٣/٢٩٣، وشرح المكودي ٢/٨٧٤ ـ ٨٧٥، وشرح ابن طولون ٢/٣٧٦، والمقاصد الشَّافية ٨/٩٣ ـ ١٠١، وشرح الهواري ٤/٢٩٧ ـ ٢٩٨، وإرشاد السَّالك ٢/١٢١٣ ـ ١٢١٤، وشرح ابن النَّاظم/٣٣٣.

(٢) سورة النبأ ٧٨/١، وقرأ «عما» بالألف عبد الله بن مسعود وعِكْرمة وعيسىٰ بن عمر وأُبيّ بن كعب، وحكاه الأخفش لغة، **وهو عند ابن هشام وغيره لغة نادرة**. معجم القراءات ١٠/٢٥٩.

(٣) وقد قرئ به، ورويت عن الضحّاك وابن كثير «عَمَّه» في الوصل والوقف بهاء السَّكْت. معجم

إِنْ جُرَّت باسم نحو: اقتضاء مَهْ؟

ولهذا قال في البيت الذي يليه:

وَلَيْسَ حَتْماً فِي سِوَىٰ مَا انْخَفَضَا ❁ بِاسْمٍ كَقَوْلِكَ

أي: ليس إيلاؤها الهاء واجباً في سوىٰ المجرور بالاسم، وقد مَثَّله في البيت السابق بقوله: **اقْتِضَاءَ مَ اقْتَضَىٰ**.

والسبب في ذلك أنَّ الجار الحرفي كالجزء لاتِّصاله بها لفظاً وخطأ بخلاف الاسم، فوجب إلحاق الهاء للمجرور بالاسم لبقائها علىٰ حرف واحد.

ـ **ولم يذكر المصنِّف أَنَّ من شرط حَذْفها ألا تركب مع «ذا»** فإن ركبت لم تحذف الألف نحو: علىٰ ماذا تلومني؟

وثبتت ألف «ما» الاستفهامية في ضرورة الشعر، كقول حسان:

عَلَىٰ مَا قَامَ يَشْتِمَنِي لَئِيْمٌ ❁ كَخِنْزِيْرٍ تَمَرَّغَ فِي رَمَادِ

ـ **وحكاه الزمخشري**[1] في الكشاف لغة[1]، وحمل عليه بعض المفسرين قوله تعالىٰ[1]: ﴿يَٰلَيْتَ قَوْمِى يَعْلَمُونَ ﴿٢٦﴾ بِمَا غَفَرَ لِى رَبِّى﴾ معناه بأي شيء غفر لي ربي.

ـ **قال ابن هشام: «وهذا قول مرغوب عنه؛ لأن النحويين علىٰ خلافه»**.

ـ وما[2]: مبتدأ، في الاستفهام: متعلّق بمحذوف تقديره: أعني، أو نعت لـ«ما»،

القراءات ١٠/٢٦٠.

(١) الكشاف ٢/٥٨٥ قال: «أيُّ الماءات هي؟ قلت: المصدرية أو الموصولة... ويحتمل أن تكون استفهامية...». انظر سورة يس ٣٦/٢٦ ـ ٢٧.

(٢) إعراب الألفيَّة/١٦٨ ـ ١٦٩، وشرح المكودي ٢/٨٧٥ ـ ٨٧٦.

إنْ: شرط، جُرّت: فعل الشرط، حُذِف: جواب الشرط، ألفها: نائب فاعل، والشرط وجوابه خبر المبتدأ، أولها: فعل أمر، الهاء: مفعول أول، الها: المفعول الثاني، إن تقف شرط حذف جوابه للضرورة.

ـ وليس: فعل ناسخ، واسمه مستتر يعود علىٰ الإيلاء المفهوم من «أولها»، حتماً: خبر «ليس»، في سوىٰ: متعلِّق بـ«حتماً»، ما: مضاف إليه، انخفضا: صلة «ما»، باسم: متعلِّق بـ«انخفضا»، كقولك: علىٰ تقدير: وذلك كقولك فهو خبر لمبتدأ محذوف، اقتضاءَ: مفعول مطلق، ما: مضاف إليه، اقتضىٰ: فعل وفاعل.

٨٩٧. وَوَصْلَ ذِي الْهَاءِ أَجِزْ بِكُلِّ مَا ❊ حُــرِّكَ تَحْرِيــكَ بِنَــاءٍ لَزِمَــا

٨٩٨. وَوَصْــلُهَا بِغَيْــرِ تَحْرِيــكِ بِنَــا ❊ أُدِيمَ شَــذَّ، فِي الْمُدَامِ اسْتُحْسِنَا

٨٩٩. وَرُبَّمَــا أُعْطِــيَ لَفْــظُ الْوَصْلِ مَا ❊ لِلْوَقْــفِ نَثْــراً، وَفَشَــا مُنْتَظِمَــا

ـ سقط البيت الأول من بعض الشروح، كشرح الشاطبي، وشرح ابن طولون، وشرح الأشموني، وشرح المكودي. قال الأزهري: «وهذا البيت يوجد في بعض النسخ».

ـ **قال المرادي(١): «اعْلَم أَنَّ هاء السَّكت لا تتصل بحركة إعراب ولا شبيهة به، فلذلك لا تلحق اسم «لا»، ولا المُنادىٰ المضموم، ولا ما بُني لقطعه عن الإضافة كـ«قبلُ، وبعدُ»، ولا العدد المركب نحو خمسة عشر، لأنَّ حركات هذه الأشياء**

(١) توضيح المقاصد ٥/١٨٢ ـ ١٨٣ذ، وشرح الأشموني ٢/٥٢٢ ـ ٥٢٣، وشرح ابن عقيل ٤/١٨٠ ـ ١٨١، وشرح ابن عقيل ٣/٢٩٣ ـ ٢٩٦، وإرشاد السَّالك ٢/١٢١٥ ـ ١٢١٧، وشرح المكودي ٢/٨٧٦ ـ ٢٧٨، والمقاصد الشَّافية ٨/١٠١، وشرح الهواري ٤/٢٩٨.

مشابهة لحركة الإعراب في أنها عارضة».

ـ وذكر أمثلة على ذلك ابن عقيل، وبدأ بقوله: يجوز الوقف بهاء السكت على كل متحرك بحركة بناء لازمة ولا تشبه حركة إعراب كقولك في كيفَ: كيفَه. ولا يُوْقفُ بها على ما حركته إعرابيَّة، نحو: جاء زيدٌ.

ولا على ما حركته مشابهة للحركة الإعرابية كحركة الفعل الماضي، ولا على ما حركته البنائية غير لازمة، نحو: قبلُ وبعدُ، والمُنادىٰ المفرد نحو: يا زيدُ يا رجلُ، واسم «لا» التي لنفي الجنس، نحو: لا رجلَ.

ـ **وَعَدَّ ابن قَيِّم الجُوزيَّة** أنَّ الوقف بهاء السَّكت عليه شاذ، وهو ما لم تكن حركة بنائه غير لازمة نحو: يا رجلُ ويا زيدُ، وصعدت فوق الأرض، فلا تتصل الهاء بذلك لكون البناء عارضاً لا لازماً؛ وذكر شاهداً لذلك قول أبي ثروان:

أَرْمضُ مِنْ تَحْتُ وَأَضْحَىٰ مِنْ عَلُهْ

ـ **وإلىٰ مُسْتَحْسَن**: وهو ما كانت الحركة فيه لبناء لازم لياء المتكلم، والياء من هي، والواو من «هو»، ومنه:

ـ ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا هِيَهْ﴾[١].

ـ ﴿ٱقْرَءُواْ كِتَٰبِيَهْ﴾[٢].

ـ ﴿مُلَٰقٍ حِسَابِيَهْ﴾[٣].

ـ **ثُمَّ قال**: «ويُستثنىٰ من ذلك ما إذا كان المبنيّ شبيهاً بالمعرب كضربَ، فإنه

(١) سورة القارعة ١٠١/١٠.
(٢) سورة الحاقة ٦٩/١٩.
(٣) سورة الحاقة ٦٩/٢٠.

شبيه بالمضارع. أما تحريك الإعراب وسكونه كـ«جاء زيدٌ»، ولم يضربْ، وسكون كـ«اضربْ»، فلا يتَّصل بهما هاء السَّكت».

وقوله:

وَوَصْـــلُهَا بِغَيْـــرِ تَحْرِيـــكِ بِنَـــا ✽ أُدِيمَ شَذَّ،

يعني أنَّ حركة «عَلُهْ» في قول أبي ثروان السَّابق حركة عارضة لقطعه عن الإضافة، فهي كقبلُ وبعدُ، وإلىٰ هذا أشار في البيت السابق في حركة بناء غير مُدَام.

ـ **وقوله: «فِي الْمُدَامِ اسْتُحْسِنَا».**

يعني به أنَّ وصل هاء السَّكت بحركة البناء المُدام ـ أي الملتزم جائز مستحسن كفتحة: هو وهي، فيقال في الوقف عليه: هُوَه، هِيَهْ، وقد قرئ بذلك. كذا عند المرادي.

ـ **وقال ابن هشام:** «كل مبنيّ علىٰ حركة بناء دائماً ولم يشبه المعربَ، وذلك كياء المتكلم، وكهيَ وهوَ، فيمن فتحهنّ، وفي التنزيل[1]: ﴿مَا هِيَهْ﴾، و[2] ﴿مَالِيَهْ﴾، و[3] ﴿سُلْطَانِيَهْ﴾.

وقال الشَّاعر وهو حسان بن ثابت:

فَمَـا إِنْ يُقَالُ لَهُ مَنْ هُـوَهْ

ـ **وتابع ابن هشام حديثه قائلاً:** «ولا تدخل في نحو: جاء زيدٌ؛ لأنه معربٌ، ولا في نحو: اضْرِبْ ولم يضربْ؛ لأنَّه ساكن، ولا في نحو: لا رجلَ ويا زيدُ. و«من قبلُ ومن بعدُ»؛ لأنَّ بناءهُنَّ عارض، وشذَّ قوله:

---

(١) سورة القارعة ١٠١/١٠.

(٢) سورة الحاقة ٦٩/٢٨.

(٣) سورة الحاقة ٦٩/٢٩.

أَرْمضُ مِنْ تَحْتُ وَأَضْحَى مِنْ عَلُهْ

فلحقت ما بُني عارضاً، فإنّ «علُ» من باب «قبلُ وبعدُ» قاله الفارسي والنَّاظم... ولا في الفعل الماضي كـ«ضرب» وقعد؛ لمشابهته للمضارع في وقوعه صفة وخبراً وحالاً وشرطاً».

ـ وذكر في البيت الثالث:

وَرُبَّمَا أُعْطِيَ لَفْظُ الْوَصْلِ مَا ❊ لِلْوَقْفِ نَثْراً، .....

أنَّه قد يُعْطَى الوصل حكم الوقف في النثر، كقراءة[1] ﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ وَانظُرْ﴾، وقوله[2]: ﴿فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهْ قُل لَّا أَسْأَلُكُمْ﴾.

ومثَّل ذلك في النظم قول الراجز:

مثل الحَرِيق صَادَفَ القَصَبّا

فشدَّد الباء مع وصلها بحرف الإطلاق.

ـ ووصلَ[3]: مفعول مقدَّم بأجِزْ، ذي: مضاف إليه، الهاء: نعت، أَجِزْ: فعل أمر، بكل: متعلّق بـ«أَجِز»، ما: موصول أو نكرة موصوفة، جملة حُرِّك: صلة أو صفة، تحريك: مفعول مطلق مبيّن للنوع، بناء: مضاف إليه، جملة «لَزِمَا» نعت «بنا»، وجملة «شذَّ» خبر «وصلُها»، في المدام: متعلّق بـ«استُحسنا».

---

(١) سورة البقرة ٢/٢٥٩، قراءة حمزة والكسائي من السبعة بإثبات الهاء في الوقف، وحَذْفها في الوصل. وقراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو وعاصم وابن عامر بإثبات الهاء في الوقف والوصل. معجم القراءات ١/٢٧١.

(٢) سورة الأنعام ٦/٩٠، وانظر معجم القراءات ٢/٤٧٨ ـ ٤٧٩.

(٣) إعراب الألفيّة/١٦٩، وشرح المكودي ٢/٨٧٧ ـ ٨٧٨، والمقاصد الشّافية ٨/١٢٨.

ـ ورُبّما: حرف تقليل، أُعطي: ماض مبني للمفعول، و«لفظ» نائب فاعل، وهو المفعول الأول، الوصلِ: مضاف إليه، ما: المفعول الثاني، للوقف: صلة «ما»، نثراً: علىٰ تقدير في نثر، فهو منصوب علىٰ نزع الخافض، وفشا: معطوف علىٰ أُعطي، مُنتظِماً: حال من الضمير المستتر في «فشا». وعند الشَّاطبي مصدر في موضع الحال من «لفظ» وقال: «**والعبارة الجارية في النظم أن يقول: منظوماً، لا منتظماً، لكن المعنىٰ حاصل به**» اهـ.



٧١ ـ الإمالَـة

* مدخل إلىٰ هذا الباب:

إمالة الألف[١] أن تَنْحُوَ نحو الياء، ومن لازِمِ ذلك أن يُنْحَىٰ بالفتحة نحو الكسرة.

والنظر في فائدتها، وحكمها، ومحلِّها، وأصحابها، وأسبابها.

ـ **أما فائدتها:** فاعلم أنَّ الغرض الأصليّ من الإمالة هو التناسب، وقد ترد الإمالة للتنبيه علىٰ أصل أو غيره.

ـ **وأما حكمها:** فإنها وجه جائز، ولغة لبعض العرب.

ـ **وسببها:** مجوِّز لها لا مُوْجب، فلذلك يجوز فتح كلّ مُمال.

ـ **وأما محلّها:** فالأسماء المتمكنة والأفعال، هذا هو الغالب.

ـ **وأما أصحابها:** فتميم وقيس وأسد، وعامَّة أهل نجد، وأما الحجازيون فلغتهم الفتح إلَّا في مواضع قليلة.

ـ **وأما أسبابها فقسمان:** لفظيّ ومعنويّ، فاللفظيّ: الياء والكسرة، والمعنويّ: الدلالة علىٰ ياءٍ أو كسرة.

---

(١) انظر هذا النَّص في توضيح المقاصد ١٨٦/٥، وشرح الأشموني ٥٢٥/٢ ـ ٢٥٦، وشرح ابن طولون ٣٧٩/٢، وشرح المكودي ٨٧٩/٢، والمقاصد الشَّافية ١٣٥/٨، وأوضح المسالك ٢٩٧/٣.

ـ وجملة أسباب الإمالة علىٰ ما ذكره المصنِّف ـ ستة:

ـ **الأول**: انقلابها عن الياء.

ـ **الثَّاني**: مآلُها إلىٰ الياء.

ـ **الثَّالث**: كونها بَدَلَ عين ما يُقال فيه «فِلْتُ»، «خَوِفتُ: خِفْتُ».

ـ **الرَّابع**: ياء قبلها أو بعدها.

ـ **الخامس**: كسرة قبلها أو بعدها.

ـ **السَّادس**: التناسب.

ـ **وذكر ابن هشام أنَّها ثمانية، فزاد سببين.**

ـ **وذكروا أنها تسمَّىٰ الكسرة، والبَطْح، والإضجاع، بحسب درجة الإمالة.**

ـ **وقال المرادي**: «واعلم أن عبارات المصنفين اختلفت في ذكر أسباب الإمالة، وليس بينهم في ذلك كبير اختلاف، والغرض هنا شرح كلام النَّاظم».

٩٠٠. اَلْأَلِفَ الْمُبْدَلَ مِنْ (يَا) فِي طَرَفْ ✽ أَمِلْ، كَذَا الْوَاقِعُ مِنْهُ الْيَا خَلَفْ=

٩٠١. =دُونَ مَزِيدٍ أَوْ شُذُوذٍ، وَلِمَا ✽ تَلِيهِ (هَا) التَّأْنِيثِ مَا الْهَا عَدِمَا

ـ **ذكروا في صدر البيت الأول السبب الأول للإمالة**[1]: وهو أن تكون الألفُ

(١) توضيح المقاصد ١٨٧/٥ ـ ١٨٩، وشرح الأشموني ٥٢٦/٢ ـ ٥٢٧، وإمالتهم «الرِّبا» لأجل الكسرة في الراء، وهو مسموع مشهور، وقرأ به الكسائي وحمزة، وشرح المكودي ٨٨٠/٢ ـ ٨٨١، والمقاصد الشَّافية ١٢٩/٨، وشرح ابن النَّاظم/٣٣٤، وأوضح المسالك ٢٩٧/٣، وشرح ابن طولون ٣٧٩/٢ ـ ٣٨٠، وشرح ابن عقيل ١٨٣/٤، وإرشاد السَّالك ١٢١٨/٢ ـ ١٢٢٠.

بدلاً من الياء، وهي على طرف الكلمة، سواء كان ذلك في اسم نحو: **مرمى، وهدى، والفتى، أو في الفعل: رمى، وهدى، واشترى.**

ـ **وشمل قوله:** من يا، المبدَل من ياء أصليَّة كالمثالين السابقين، والمبدلَ من ياء منقلبة عن واو نحو: «ملهى» و«أعطى».

ـ **واحترز بقوله:** «**في طرف**» من الكائنة عيناً، وسيأتي حكمها.

ـ **قال ابن هشام:** «ولا يُمال نحو «ناب» مع أَنَّ ألفه من ياء بدليل قولهم: أنياب، لعدم التطرُّف، وإنما أُميل نحو فتاة ونواة؛ لأنَّ تاء التأنيث في تقدير الانفصال».

وقال:

...... ❁ ... كَـذَا الْوَاقِـعُ مِنْـهُ الْيَـا خَلَـفْ

دُونَ مَزِيـــدٍ أَوْ شُـــذُوذٍ، ... ❁

ـ **فقد أشار في الأول إلى السبب الثاني:**

وهو أن تُمال الألف إذا كانت صائرة إلى الياء دون زيادة ولا شذوذ، وذلك نحو: **حُبْلى، ومِعْزَى، وسَكْرى.**

وكلّ ما آخره ألف تأنيث مقصورة، فإنها تمال لأنها تؤول إلى الياء في التثنية والجمع، فأشبهت الألف المنقلبة عن ياء.

ـ **واحترز بقوله:** «أو شذوذ» من قلب الألف ياء في الإضافة إلى ياء المتكلِّم في لغة هُذَيْل، فإنهم يقولون في: **عصا وقفا: عَصَيّ، وقَفَيّ.**

ـ ومن قلب الألف ياء في الوقف عند بعض طيئ نحو: **عَصَيْ وَقَفَيْ** فلا تسُوغ الإمالة لأجل ذلك.

ـ **واحترز بقوله**: «دون مزيد» من رجوع الألف إلىٰ الياء بسبب زيادة كقولهم في تصغير: **قفا**: **قُفَيّ**، وفي تكسيره: **قُفِيّ**، **فلا يُمال وفقاً لذلك**.

ـ **وقد عُلِمَ أَنَّ**: قفا وعصا من الاسم الثلاثي لا يُمال لأنّ الألف منقلبة عن واو، ولا يَؤُول إلىٰ الياء إلَّا في شذوذ أو زيادة.

ـ **وسُمِع إمالة** العشا مصدر الأعشىٰ، والمكا: جحر الثعلب والأرنب، والكِبا: الكناسة، وهي من ذوات الواو، وهي مقصورة، وإمالتها من باب الشذوذ.

ـ ويجوز إمالة الألف في **دعا وغزا**؛ وإن كانت عن واو؛ لأنها تؤول إلىٰ الياء، نحو: **دُعي وغُزِيَ** في المبني للمفعول.

ـ **وقوله**: ..... **وَلِمَا** ❁ **تَلِيـهِ (هَـا) التَّأْنِيـثِ مَـا الْهَـا عَـدِمَا**

يعني أنَّ الألف قبل هاء التأنيث في نحو: **مرماة وفتاة**، يجوز فيها الإمالة لأنها منقلبة عن ياء؛ فهي كالألف المتطرفة؛ لأن هاء التأنيث غير معتدٍّ بها، فالألف متطرفة تقديراً.

ـ **الألفَ**(١): مفعول مقدَّم بـ«أَمِلْ»، المبدلَ: نعت الألف، من يا: متعلِّق بالمبدل، في طرف: نعت لـ«يا»، **أمِلْ**: فعل وفاعل، كذا: خبر مُقَدَّم، الواقع: مبتدأ مؤخّر، منه: متعلِّق بالواقع، والياء: فاعل بالواقع، **خَلَفْ**: حال من اليا، ووقف بالسكون علىٰ لغة ربيعة، وعند الشَّاطبي: متعلِّق بخلف.

ـ دون: متعلّق بخلف، أو بالواقع، مزيد: مضاف إليه، أو: حرف عطف، شذوذ: معطوف علىٰ «مزيد»، لما: خبر مقدَّم، وجملة «تليه» صلة «ما»، ها: فاعل «تليه»،

---

(١) إعراب الألفيَّة/١٦٩ ـ ١٧٠، وشرح المكودي ٢/٨٨٠ ـ ٨٨١، والمقاصد الشَّافية ٨/١٣٠، ١٣٦.

التأنيث: مضاف إليه، ما: موصول مبتدأ مؤخّر، والها: مفعول مقدَّم بعَدِمِ، وجملة «عدما» صلة «ما».

٩٠٢. وَهَكَـذَا بَـدَلُ عَـيْنِ الْفِعْـلِ إِنْ ❊ يَؤُلْ إِلَىٰ (فِلْتُ) كَمَاضِي: «خَفْ» وَ«دِنْ»

ـ **هذا هو السبب الثالث من أسباب الإمالة**[1]، وهو أن تكون الألفُ بَدَلاً من عين فعل تُكسَرُ فاؤه إذا أُسْنِد إلىٰ تاء الضمير واوياً كان نحو: «خاف»، أو يائياً كـ«دان»، فهما الخوف والدين.

تقول: خِفْتُ، ودِنْتُ، فتحذف عين الكلمة، فيصيران في اللفظ علىٰ وزن «فِلْتُ»، والأصلُ: فَعِلتُ، فحُذِفت العين، وحُرِّكت الفاء بالكسرة بعد أن سُلِبت حركتها وهي الفتحة.

ـ **قال المرادي**: «فإنْ قُلْتَ: أما «خاف» فعينه مكسورة لأنّ أصله: خَوِف، وأما دان وطاب ونحوهما فأصلُ عينهما الفتح، فكيف يُقال: حركت الفاء بحركتها؟ قلتُ: تقدِّر تحويلهما إلىٰ «فَعِل» بكسر العين، ثم تنقل الحركة. وهذا مذهب كثير من النحويين.

وبعضهم يقول: لما حُذِفت العينُ حُرِّكت الفاء بكسرة مُجْتَلَبة للدلالة علىٰ أنَّ العين ياء...».

ـ **واحترز بقوله**: «إِنْ يَؤُل إلىٰ فِلتُ» من نحو: طال وقال، فإنه لا يؤول إلىٰ

(١) توضيح المقاصد ١٨٩/٥ ـ ١٩٠، وشرح الأشموني ٥٢٨/٢ ـ ٥٢٩، وشرح ابن النَّاظم/٣٣٤، والمقاصد الشّافية ١٤٤/٨، وفي ص/١٤٩: **قد كان من حقّ النّاظم أن يقول: إن آلَ إلىٰ فِلْتُ، فيأتي بالفعل الماضي بعد إنْ...، وليس عليه ضرورة، ولكنه لما اعتاد هذا المنزع في هذا النظم جرىٰ علىٰ هذا المنهج الذي ركبه، وهو قريب»** وشرح المكودي ٨٨١/٢ ـ ٨٨٢.



فِلْتُ بالكسر، وإنما يؤول إلىٰ «فُلت» بالضَّم في قولك: طُلتُ وفُلتُ.

ونقل عن الحجازيين إمالة «خاف وطاب» وفاقاً لبني تميم، وعامتهم يفرقون بين ذوات الواو، نحو: «خاف» فلا يميلون، وبين ذوات الياء نحو: «طاب» فيميلون.

ـ ومفهوم قوله: **هَكَذَا بَدَلُ عَيْنِ الْفِعْلِ** أنَّ بدل عين الاسم لا تمال لسكونها منقلبة عن الياء، وصرَّح بعضهم بشذوذ إمالة الألف المنقلبة عن ياء عيناً في اسم ثلاثي كقولهم: «عاب وناب» بالإمالة.

ـ وهكذا[1]: خبر مقدَّم، بدلُ: مبتدأ مؤخّر، عين: مضاف إليه، الفعل: مضاف إليه، إنْ: شرطيَّة، يَؤُلْ: فعل الشرط، وحُذِف جوابه للضَّرورة، إلىٰ فِلْتُ: متعلِّق بـ«يَؤُل»، كماضي: خبر مبتدأ محذوف، خف: مضاف إليه، وهو أمر من «خاف» ودِن: معطوف علىٰ «خَف».

٩٠٣. كَذَاكَ تَالِي الْيَاءِ، وَالْفَصْلُ اغْتُفِرْ ❊ بِحَرْفٍ اوْ مَعْ (هَا) كَـ«جَيْبَهَا أَدِرْ»

ـ **ذكر هنا السَّبب الرابع من أسباب الإمالة**، وهو وقوع الياء قبل الألف أو بعدها.

أما قبلها: فمثل **بايَعَ وسايَرَ**، وأما بعدها متصَّلة فكـ«بيان»، أو منفصلة بحرف كـ«**شيبان**» و«**جادت يداه**».

أو بحرفين أحدهما نحو: **دخلت بيتها، كذا عند ابن هشام**.

ـ **قال ابن النَّاظم**[2]: «أو بحرفين أحدهما هاء: **كبيتها، وأَدِرْ جَيْبَها**» فلو لم

(١) إعراب الألفيَّة/١٧٠، وشرح المكودي ٢/٨٨٢.

(٢) توضيح المقاصد ٥/١٩١ ـ ١٩٢، وأوضح المسالك ٣/٢٩٨، وشرح ابن النَّاظم/٣٣٥، وشرح=

يكن أحدهما هاء امتنعت الإمالة لبُعْدِ الياء، واغتفروا البعد مع الهاء لخفتها».

ـ **وقال المرادي**: «... فإن كانت قبل الألف فشرطها أن تكون مُتَّصلة بها كقولك: سَيَال «وهو شجر به شوك»، أو منفصلة بحرف نحو: **شيبان**، أو بحرفين، ثانيهما هاء كقولك: «**جيبها أدِرْ**» فلو كانت مفصولة بحرفين ليس أحدهما هاء، أو بأكثر من حرفين امتنعت الإمالة».

ـ **وذكر المرادي والأشموني مجموعة من التنبيهات النافعة، منها:**

ـ اغتُفِر الفصل بالهاء لخفائها فلم تعد حاجزاً.

ـ قال هنا «أو مع ها» فأطلق، وقيّده غيره بألَّا يكون قبل الهاء ضمة نحو: **هذا جيبُها**، فلا تجوز الإمالة، ولم يقيّد هنا كون الهاء ثانية.

ـ ولم يذكر هنا إمالة الألف لياء بعدها، وذكرها في الكافية والتسهيل، نحو: بايع، ولم يذكر سيبويه إمالة الألف للياء بعدها، وذكر ابن طولون مثل هذا.

ـ كذاك[1]: خبر مقدَّم، تالي: مبتدأ مُؤَخَّر، الياء: مضاف إليه، والفصلُ: مبتدأ، اغتُفِر: خبر، بحرف: متعلِّق بالفصل، أو مع ها: معطوف على مقدَّر، أي: بحرف واحد، أو حرف مع ها. كجيبها: الكاف: جارَّة لقول محذوف، وجيبها: مفعول مقدم لـ«أدِرْ»، وأَدِرْ: فعل أمر، والفاعل مستتر، والجملة مقول لذلك القول المحذوف.

= الأشموني ٢/٥٣٠، وشرح المكودي ٢/٨٨٢، والمقاصد الشّافية ٥/١٥٠، وشرح ابن عقيل ٤/١٨٤، وشرح ابن طولون ٢/٣٨١.

(١) إعراب الألفيّة/١٧٠، وشرح المكودي ٢/٨٨٣.

٩٠٤. كَـذَاكَ مَـا يَلِيـهِ كَسْـرٌ، أَوْ يَلِـي ❁ تَـالِيَ كَسْـرٍ أَوْ سُـكُونٍ قَـدْ وَلِـيْ=

٩٠٥. =كَسْراً، وَفَصْلُ الْهَا كَلَا فَصْلٍ يُعَدّْ ❁ فَـ«دِرْهَمَاكَ» مَـنْ يُمِلْـهُ لَـمْ يُصَـدّْ

ـ **بدأ بذكر السبب الخامس** من أسباب الإمالة، **وهو وقوع كسرة بعدها ألف، أو قبلها**[1].

مثال وقوع ألف بعدها كسرة: نحو **مساجِد، عالِم، كاتِب**.

وإن كانت قبلها كسرة فشرطها أن تكون منفصلة بحرف، نحو: **كِتاب، عِماد، شِمال**.

ـ أو بحرفين أولهما ساكن، نحو: **شِمْلال، وسِرْداح، وسِرْبال، وجِلْباب**.

ـ أو بحرفين متحركين أحدهما هاء، نحو: **يريد أن يضربها**.

ـ أو بحرف ساكن بعده متحركان أحدهما هاء نحو: **هذان دِرْهَماك**.

ـ **قال المرادي**: «فكلُّ هذا تجوز إمالته، فلو فَصَل غير ذلك لم تجز الإمالة.

فإن قلت: من أين تؤخذ إمالة نحو «أن يضربها».

قلت: من قوله: **(وفصلُ الها كلا فصلٍ)**، بل إمالته أولىٰ من إمالة درهماك».

ـ **قال الأشموني**: «فإنه إذا سقط اعتبار الهاء من الفصل ساوَىٰ أن يضربها

(١) توضيح المقاصد ١٩٢/٥ ـ ١٩٣، وشرح الأشموني ٥٣١/٢، وأوضح المسالك ٢٩٨/٣، وشرح ابن النَّاظم/٣٣٥، وشرح المكودي ٨٨٣/٢ ـ ٨٨٤، وشرح ابن النَّاظم/٣٣٥، وشرح المكودي ٨٨٣/٢ ـ ٨٨٤، والمقاصد الشَّافية ١٦٠/٨ ـ ١٦٤، وشرح ابن طولون ٣٨٢/٢، وإرشاد السَّالك ١٢٢٢/٢ ـ ١٢٢٣، وشرح الهواري ٣٠٣/٤ ـ ٣٠٤.

نحو: كتاب، ودرهماك، نحو: شملال، وفُهِم من كلامه أنَّ الفصل إذا كان بغير ما ذكر لم تجز الإمالة».

ـ ولم يذكر في الكافية نحو: دِرْهماك، وذكر إمالة نحو: «أن يضربها».

ـ **وذكر سيبويه[1] إمالة نحو: «أن يضربها» عن أُناس كثير من العرب.**

ـ **وذكر الزمخشري «أنَّ قولهم[2]: يريد أن ينزعَهَا ويضرِبَهَا، وهو عِنْدَهَا، وله درهمان شاذّ والذي سوّغه أنَّ الهاء خفية فلم يعتد بها».** ونقل المرادي هذا النص عن المفصّل.

ـ كما ذكر أنَّ النَّاظم أطلق في قوله: **(وفصلُ الها كلا فصلٍ)**، وقيَّده غيره بألَّا ينضمّ ما قبلها احترازاً من نحو: «هو يضربُها» فإنه لا يمال. ومثله عند المرادي والشَّاطبي.

ـ كذاك[3]: خبر مقدَّم، ما: اسم موصول مبتدأ مؤخَّر، وجملة: يليه كسر: صلة «ما»، أو يلي: معطوف على «يليه»، والفاعل مستتر، تاليَ: مفعول «يلي»، كسر: مضاف إليه، أو: حرف عطف، سكونٍ: معطوف على «كَسْر»، قد: حرف تحقيق، ولي: فعل ماض، وفاعله مستتر يعود إلى «سكون».

ـ كسراً: مفعول «ولي»، وجملة «ولي كسراً» نعت لـ«سكون»، وفصلُ: مبتدأ، الها: مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله، كلا فَصْل: متعلِّق بـ«يُعَدّ»، وجملة «يُعَدّ» خبر «فَصْل»، فدرهماك: مبتدأ ومضاف إليه، مَنْ: شرط مبتدأ، يُمله: فعل الشرط، وجملة الشرط خبر «مَن»، لم يُصَدّ: جواب الشرط. وجملة الشرط وجوابه

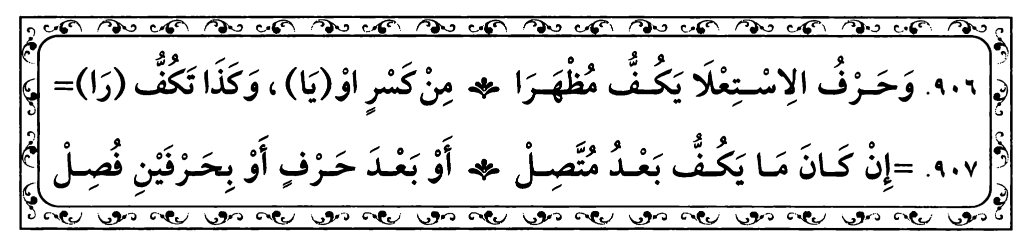
(١) انظر الكتاب ٢/٢٦٢.

(٢) انظر شرح المفصّل ٩/٨٦ «متن المفصَّل»، والشرح بتحقيق عبد اللطيف الخطيب.

(٣) إعراب الألفيَّة/١٧٠، وشرح المكودي ٢/٨٨٤.

خبر المبتدأ «درهماك».

ـ ويأتي ذكر السبب السادس وهو الإمالة للتناسب في البيت (١٢) برقم/٩١١، فقد تأخّر ذكره، وانتقل قبل تمام الأسباب إلىٰ ذكر موانع الإمالة.



٩٠٦. وَحَـرْفُ الِاسْـتِعْلَا يَكُـفُّ مُظْهَـرَا ❊ مِنْ كَسْرٍ اوْ (يَا)، وَكَذَا تَكُفُّ (رَا)=

٩٠٧. =إِنْ كَـانَ مَـا يَكُـفُّ بَعْـدُ مُتَّصِـلْ ❊ أَوْ بَعْـدَ حَـرْفٍ أَوْ بِحَـرْفَيْنِ فُصِـلْ

ـ **بدأ في البيت الأول بذكر موانع الإمالة**(١)، وهي أحرف الاستعلاء، والراء.

ـ **وأحرف الاستعلاء سبعة:**

الصَّاد، والضَّاد، والطَّاء، والظَّاء، والغين، والقاف، والخاء. ويجمعها هجاء: ضُغِطَ خُصّ قَظٍّ.

ومعنىٰ «يكف مظهراً» أي: يمنع من الإمالة، ومُظْهَراً: مفعول «يكف»، وقوله: من كسرٍ او يا: بيان للمظهر.

ـ **قال الشَّاطبي:** «والمُظْهَر عبارة عن السبب الموجِب للإمالة، يعني أنَّ حروف الاستعلاء تكفُّ ما كان من أسباب الإمالة ظاهراً ملفوظاً به عن أن يؤثّر في الألف إمالة...».

ـ **قال المرادي:** «وعلَّة ذلك أنَّ السَّبعة الأُوْلَىٰ تستعلي إلىٰ الحَنك، فلم تُمَلْ

(١) المقاصد الشَّافية ٨/١٦٥، وتوضيح المقاصد ٥/١٩٣ ـ ١٩٥، وشرح الأشموني ٢/٥٣١ ـ ٥٣٢، وذكر أحرف الاستعلاء في أوائل هذه الكلمات: «قد صاد ضرار غلام خالي طلحة ظليما»، والثامن: الراء المكسورة، وشرح المكودي ٢/٨٨٥، وشرح ابن طولون ٢/٣٨٣ ـ ٣٨٤، وإرشاد السَّالك ٢/١٢٢٣ ـ ١٢٢٥، وشرح ابن النَّاظم/٣٢٥، وأوضح المسالك ٣/٢٩٩.

الألف معها طلباً للمجانسَة، ثم قال: «وأما الرَّاء فشبهت بالمستعلية لأنها مكررة». فلا يُمال نحو: **فِراش، وراشِد، وفارِس، ولا ديار**، كذا عند ابن القيّم.

ـ وذكر **المرادي أنَّ** حرف الاستعلاء يكف السَّبب المظهر من الكسرة والياء لا المنويّ، فلا يمنع حرف الاستعلاء إمالة الألف في نحو: **هذا قاض في الوقف، ولا: هذا ماض، لأن أصله: ماضض**.

وقوله: «أو يا» تصريح بأنَّ حرف الاستعلاء والراء غير المكسورة تمنع الإمالة إن كان سببها ياء ظاهرة، وصرَّح بذلك في الكافية والتسهيل، ولم يمثله.

ـ **وقال الأشموني**: «قوله: «أو يا» تصريح بأن حرف الاستعلاء والراء غير المكسورة تمنع الإمالة إذا كان سببها ياء ظاهرة، وقد صرَّح بذلك في التسهيل والكافية، لكنه قال في التسهيل: الكسرة والياء الموجودتين، وفي شرح الكافية: الكسرة الظاهرة والياء الموجودة، ولم يمثل لذلك.

وما قاله في الياء غير معروف في كلامهم، **بل الظاهر جواز إمالة نحو: طغيان، وصَيّاد، وعُرْيان، ورَيَّان...**».

ولم يقيّد الراء بغير المكسورة للعلم بذلك من قوله بعدُ:

٩٠٩. وَكَفُّ مُسْتَعْلٍ وَ راً يَنْكَفُّ ✽ بِكَسْرِ راً .....

ـ وذكر **في البيت الثاني** أنه إذا كان المانع المشار إليه ـ وهو حرف الاستعلاء أو الرَّاء ـ متأخِّراً عن الألف فشرطه أن **يكون مُتَّصِلاً**، نحو: فاقِد، ناصِح، باطِلٍ، باخِل، وساخِط، وحاطِب، ونافِق.

ونحو: هذا عذارك، ورأيت عذارك.

أو منفصلاً، نحو: منافِق، ونافِخ، وناشِط.

ونحو: **هذا عاذِرك**، **ورأيت عاذِرك**.

أو بحرفين: نحو: **منافيخ**، **ومواثيق**، **ومواعيظ**، **ومناشيط**.

ـ وذكر سيبويه أنَّ المُتَّصل والمُنْفَصل بحرف لا يميله أحد إلَّا من لا يُؤْخَذُ بلغته، وذكر أَنَّ المُنْفَصل بحرفين نُقِلت إمالته عن قوم من العرب لتراخي المانع، وهي لغة قليلة. وجزم المبرِّد بالمنع.

وقد فُهِمَ من ذلك أنَّ حرف الاستعلاء أو الرّاء لو فصل بأكثر من حرفين لم يمنع الإمالة.

ـ وحرفُ[1]: مبتدأ، الاستعلا: مضاف إليه، يكفّ: مضارع، وفاعله مستتر، مظهراً: مفعول به، من كسر: متعلّق بـ«مظهراً»، أو بـ«يكفّ»، أو: عطف، «يا»: معطوف على كسر، وكذا: متعلق بـ«تكفُّ» تكفّ: مضارع: را: فاعل «تكفُّ».

ـ إنْ: حرف شرط، كان: فعل الشرط، وجوابه محذوف، ما: اسم «كان»، وجملة «يكفّ» صلة «ما»، بعد: خبر «كان»، مُتَّصل: خبر بعد خبر، أو بعد: معطوف على «بعد» الأُوْلَىٰ، أو: للتقسيم، بحرفين: متعلّق بـ«فصل»، وفصل: معطوف علىٰ ما قبله.

٩٠٨. كَـذَا إِذَا قُـدِّمَ مَـا لَـمْ يَنْكَسِـرْ ❁ أَوْ يَسْكُنِ اثْرَ الْكَسْرِ كَـ«الْمِطْوَاعَ مِرْ»

٩٠٩. وَكَـفُّ مُسْـتَعْلٍ وَ راً يَنْكَـفُّ ❁ بِكَسْـرِ راً كَـ«غَارِماً لَا أَجْفُـو»

ـ **في البيت الأول**[2] يعني أن حرف الاستعلاء والراء غير المكسورة إذا تقدَّما

---

(١) إعراب الألفيَّة/١٧٠، وشرح المكودي ٢/٨٨٦.

(٢) توضيح المقاصد ٥/١٩٦ ـ ١٩٧، وشرح الأشموني ٢/٥٣٣ ـ ٥٣ط، وشرح ابن النَّاظم/٣٢٥، وأوضح المسالك ٣/٣٠٠، والمقاصد الشَّافية ٨/١٧٧: وقوله: «كالمطواع مِرْ مثال من المستعلي=

علىٰ الألف منعا الإمالة.

فقد اشترط لهذا المنع ألَّا يكون مكسوراً، ولا ساكناً بعد كسرة، فلا تجوز الإمالة في نحو: **طالِب، صالِح، غالِب، ظالِم، قَاتِل، راشِد**.

بخلاف نحو: **طِلاب، وغِلاب، وقِتال، ورِجال، وصِعاب، وظِلال**.

ونحو: **إِصْلاح، ومِقْدَام، ومِطْواع، وإِرْشاد**.

ـ **وعند المرادي والأشموني تنبيهان:**

ـ **الأول:** أنَّ من أصحاب الإمالة من يمنع إمالة «مِطْواع» بسبب حرف الاستعلاء، وذكره سيبويه ولم يذكر في المكسور خلافاً.

وظاهر قوله: «كذا إذا قُدِّم» أنه يمنع، ولو فُصِل عن الألف، والذي ذكره سيبويه وغيره أنَّ ذلك إذا كانت الألف تليه نحو: قاعِد وصالِح.

ـ **ويعني في البيت الثاني** أنَّ الراء المكسورة إذا وقعت بعد الألف الممالة مكسورة كَفَّت المستعلي والراء المفتوحة نحو: **دار القرار، لا أجفو غارِماً**.

ـ **قال المرادي:** «إذا وقعت الراء المكسورة بعد الألف كفّت مانع الإمالة، سواء كان حرف استعلاء نحو[1]: ﴿وَعَلَىٰٓ أَبْصَٰرِهِمْ غِشَٰوَةٌ﴾، و[2]: ﴿وَإِنَّ ٱلْءَاخِرَةَ هِىَ دَارُ ٱلْقَرَارِ﴾.

= السَّاكن بعد المكسور...». وشرح ابن عقيل ٤/١٨٧، وإرشاد السَّالك ٢/١٢٢٣ ـ ١٢٢٤، وشرح المكودي ٢/٨٨٦ ـ ٨٨٧.

(١) سورة البقرة ٢/٧.

(٢) سورة غافر ٤٠/٣٩.

قال: هذا ونحوه تجوز إمالته، ولا أثر فيه لحرف الاستعلاء ولا للرّاء غير المكسورة؛ لأن الرّاء المكسورة غلبت المانع، فلم يبقَ لها أثر.

ـ **وقال المكودي**: «ومن العجب أنَّ الراء المكسورة تكف نفسها إن كانت مفتوحة، وسبب كفّ الراء المكسورة لنفسها ولحرف الاستعلاء أنها مكررة، فتضاعفت فيها الكسرة فقوِي بذلك علىٰ سبب الإمالة». ومثله نصُّ ابن طولون.

ـ **وسَمَّاه ابن هشام «مانع المانع»**، فقال: «وأما مانع المانع فهو الراء المكسورة المجاورة، فإنها تمنع المستعلي والراء أنْ يَمْنَعَا، ولهذا أُميل: ﴿وَعَلَىٰٓ أَبۡصَٰرِهِمۡ﴾[1]، و[2]: ﴿إِذۡ هُمَا فِي ٱلۡغَارِ﴾ مع وجود الصّاد والغين، و[3]: ﴿إِنَّ كِتَٰبَ ٱلۡأَبۡرَارِ﴾ مع وجود الراء المفتوحة، و[4]: ﴿دَارُ ٱلۡقَرَارِ﴾ مع وجودهما، وبعضهم يجعل المنفصلة كالمُتَّصلة...».

ـ **وقال ابن عقيل**: «وفُهِمَ منه جواز إمالة نحو: «حمارِك» لأنَّه إذا كانت الألف تمال لأجل الراء المكسورة مع وجود المقتضي لترك الإمالة، وهو حرف الاستعلاء أو الراء التي ليست مكسورة، فإمالتها مع عدم المقتضي لتركها أَوْلَىٰ وأَحْرَىٰ».

ـ كذا[5]: متعلّق بمحذوف تقديره: يُمال كذا، إذا: ظرف زمان متعلّق بـ«قُدِّم» لخلوه من معنىٰ الشرط، قُدِّم: فعل مبني للمفعول، ونائب الفاعل يعود إلىٰ المانع، ما: ظرفية مصدرية، لم: حرف جازم، ينكسر: مضارع مجزوم، وفاعله مستتر يعود

---

(١) سورة البقرة ٢/٧.

(٢) سورة التوبة ٩/٤٠.

(٣) سورة المطففين ٨٣/١٨.

(٤) سورة غافر ٤٠/٣٩.

(٥) إعراب الألفيَّة/١٧١، وشرح المكودي ٢/٨٨٦، ٨٨٧.

إلىٰ المانع، أو: حرف عطف، يسكن: معطوف علىٰ «ينكسر»، إِثْرَ: ظرف متعلق بـ«يسكن»، الكسر: مضاف إليه، كالمِطواع: الكاف جارة لقول محذوف في موضع رفع خبر لمبتدأ محذوف، مِرْ: من مار الطعامَ، والمِيْرةُ الطَّعام.

ـ وكفٌّ: مبتدأ، مستعل: مضاف إليه، و راً: بالقصر والتنوين للضرورة معطوف علىٰ مستعلٍ، ينكف: خبر «كف مستعلٍ»، بكسر: متعلق بـ«ينكفُّ»، «را»: مضاف إليه، كغارماً: جارة لقولٍ محذوف، وغارماً: مفعول مقدَّم بـ«أجفو»، لا: نافية، أجفو: مضارع وفاعله مستتر. قال الشَّاطبي: لا أطالبه مطالبة الجفاء، بل مطالبة الرفق والتيسير.

٩١٠. وَلَا تُمِـلْ لِسَـبَبٍ لَـمْ يَتَّصِـلْ ❁ وَالْكَـفُّ قَـدْ يُوجِبُـهُ مَـا يَنْفَصِـلْ

ـ **يعني أنَّ سبب الإمالة لا يُؤَثِّر إن كان منفصلاً**[(١)]، أي: إن كان من كلمة أخرىٰ نحو: سابور، إذا قلت: رأيت يَدَي سابور، للياء قبلها؛ لأنها منفصلة.

بخلاف الكفّ، فإنه يُؤَثّر وإن كان منفصلاً فتمتنع الإمالة في نحو: «**يريد أنْ يضربها قبلُ**» فلا تُمال الألف من «يضربها» لكفّ القاف لها، وإن كان من كلمة أخرىٰ. كذا عند ابن طولون والمكودي.

ـ **وذكر المرادي أنّك** لو ذكرت بيت النابغة:

---

(١) توضيح المقاصد ١٩٧/٥ ـ ١٩٨، وشرح الأشموني ٥٣٥/٢ ـ ٥٣٦، وشرح المكودي ٨٨٧/٢ ـ ٨٨٨، وشرح ابن النَّاظم/٣٢٦، وشرح ابن طولون ٣٨٥/٢، وإرشاد السَّالك ١٢٢٨/٢ ـ ١٢٢٩، **وتعقّب ابن القيم النَّاظم وابنه علىٰ تمثيلهما بنحو: أتىٰ قاسم**؛ لأن ما تقدّم هو أن المانع من الإمالة إنما يؤثر إذا كان سبب الإمالة كسرة أو ياء ظاهرتين وهنا سبب الإمالة إنما هو وقوع الألف طرفاً، فلا يؤثر فيها المانع لو كان مُتَّصلاً، كما في نحو: غَوَىٰ، فأن لا يؤثر فيها المنفصل أولىٰ. وذكر ابن هشام مثل هذا، **وأن المثال الجيّد كتاب قاسم**، والمقاصد الشَّافية ١٨٥/٨ ـ ١٨٩، وشرح ابن الوردي ٧٢٥/٢، وأوضح المسالك ٢٦٩/٣.

هَـا إِنَّ تاعـذرة إن لـم تكـن نفعـتْ ❁ فَـإِنَّ صَـاحِبَهَا قَـدْ تَـاهَ فـي البلـدِ

لم تمل ألف «ها» لكسرة «إِنَّ» لأنها من كلمة أخرىٰ.

ثم قال: «والحاصل أنَّ شرط تأثير سبب الإمالة أن يكون من الكلمة التي فيها الألف».

ـ وذكر أنه يُستثنىٰ من ذلك ألف «ها» التي هي ضمير المُؤَنَّثة في نحو: «لم يضربْها» و«أَدِرْ جَيْبَها» فإنها قد أُمِيلت وسببها منفصل، أعني من كلمة أخرىٰ.

ـ **وقال المرادي**: «ذكر غير المصنِّف أنَّ الكسرة إذا كانت منفصلةً عن الألف فإنها قد تُمال الألف لها، وإن كانت أضعف من الكسرة التي معها في الكلمة». قال سيبويه: «**وسمعناهم يقولون: لزيد مال، فأمالوا للكسرة، فشبهوه بالكلمة الواحدة**».

ـ **وقال ابن النَّاظم**: «وإذا انفصل سبب الإمالة فلا أثر له بخلاف سبب المنع منها، فإنه قد يؤَثِّر منفصلاً، فيقال: أتىٰ أحمد بالإمالة، وأتىٰ قاسم بترك الإمالة، ولهذا أشار بقوله: **ولا تمل لسبب لم يتَّصل**... البيت».

ـ **وقوله: وَالْكَفُّ قَدْ يُوجِبُهُ مَا يَنْفَصِلْ:**

يعني أنَّ سبب المنع قد يؤثر وهو منفصل، أي ولو كان من كلمة أخرىٰ، وقد ذكرتُ من قبل المثال: «**يريد أن يضربها قبلُ**»، فلا تُمال الألف، لأنَّ القاف بعدها وهي مانعة من الإمالة ولو انفصلت. وذكرته من قبل عن المكودي وابن طولون.

ـ **قال المرادي**: «فإن قلت: لم أثَّر المانع منفصلاً ولم يُؤَثِّر سبب الإمالة منفصلاً؟ قلتُ: لأن الفتح ـ أعني ترك الإمالة ـ أصل، فَيُصار إليه لأدنىٰ سبب، ولا

يخرج عنه إلَّا لسبب محقَّق».

ـ ومن تنبيه المرادي: أنَّه قد فُهِمَ من قوله [قد يُوْجِبُه] أنَّ ذلك ليس عند كل العرب، فإن من العرب من لا يعتدُّ بحرف الاستعلاء إذا ولي الألف من كلمة أخرىٰ فيميل...».

ـ ولا تمل[1]: لا: ناهية، تُمِلْ: مضارع مجزوم، لسبب: متعلِّق بـ«تُمِلْ»، وجملة «لم يتَّصل»: نعت لـ«سبب»، والكفُّ: مبتدأ، قد: حرف تقليل، يوجبه: فعل مضارع، ومفعول، ما: فاعل «يوجبُ»، وجملة «ينفصل»: صلة «ما»، وجملة «قد يوجبه» خبر الكفّ، والعائد إلىٰ المبتدأ الهاء من «يوجبه».

٩١١. وَقَدْ أَمَالُوا لِتَنَاسُبٍ بِلَا ✤ دَاعٍ سِوَاهُ كَـ«عِمَاداً» وَ«تَلَا»

ـ ذكر في هذا البيت السبب السادس من أسباب الإمالة[2] وهو التناسب. وعبَّر بعضهم عنه بقوله: الإمالة لمجاورة الإمالة، وقال بعضهم: الإمالة للإمالة.

ـ قال المرادي: «وإنما أَخَّره لضعفه بالنِّسبة للأسباب المتقدّمة». ومثله عند الشَّاطبي: «ليست في قوة غيرها من سائر ما ذكر قبل».

ـ وإمالة الألف للتناسب لها صورتان:

---

(١) إعراب الألفيَّة/١٧١، وشرح المكودي ٨٨٨/٢.

(٢) توضيح المقاصد ١٩٩/٥ ـ ٢٠٠، وشرح الأشموني ٥٣٦/٢ ـ ٥٣٧، وشرح المكودي ٨٨٨/٢ «وينبغي أن يُضْبَطَ «عمادا» بالألف دون تنوين علىٰ إرادة الوقف». وكذا جاء ضبطه عند الأشموني، وفي شرح ابن النَّاظم انظر شرحه ص/٣٢٦، وأوضح المسالك ٢٩٨/٣، والمقاصد الشَّافية ١٩٠/٨ «وقوله بلا داع: حصر لهذه الإمالة في مجرّد المناسبة كأنه يقول: لا سببَ للإمالة إلَّا المناسبة خوفاً من توهّم وجود داعٍ سواها...»، وشرح الهواري ٣٠٨/٤.

١ ـ إحداهما: أَنْ تُمال الألف لمجاورة ألف ممالة، كإمالة ثاني الألفين في نحو: رأيت عمادا.

٢ ـ والأخرىٰ: أن تمال لكونها آخر مجاور ما أميل آخره، كإمالة «تلا» من قوله تعالىٰ[1]: ﴿وَٱلْقَمَرِ إِذَا تَلَىٰهَا﴾ فأُميلت ألف «تلاها» ليشاكل اللفظ بها اللفظ بعدها.

ـ قال الأشموني: «... فإنها إنما أُميلت لمناسبة ما بعدها مما ألفه ياء، أعني[2]: ﴿جَلَّىٰهَا﴾، و[3]: ﴿يَغْشَىٰهَا﴾.

وقال الأشموني: «وليس بخافٍ أن تمثيله بـ«تلا» إنما هو علىٰ رأي سيبويه كالمبرِّد وطائفة.

أما سيبويه فقد تقدم أنه يطرد عنده إمالة نحو: غزا ودعا الثلاثي، وإن كانت ألفه عن واو لرجوعها إلىٰ الياء عند البناء للمفعول [غُزِي ـ دُعِيَ]، فإمالته عنده لذلك لا للتناسب...».

ـ وذكر المرادي والأشموني أنَّه مثل هذا في شرح الكافية[4] بإمالة أَلِفَيْ[4]:

---

(١) سورة الشمس ٩١/٢.

(٢) سورة الشمس ٩١/٣.

(٣) سورة الشمس ٩١/٤. وانظر معجم القراءات ١٠/٥٤٢ قراءة الإمالة عن الكسائي وهي رواية عن أبي عمرو في «تلاها».

(٤) سورة الضحىٰ ٩٣/١ ـ ٢. وانظر شرح الكافية الشَّافية ٤/١٩٧٥ «وكإمالة ألفي: والضحىٰ، والليل إذا سجىٰ» ليشاكل التلفظ بهما التلفظ بما بعدهما».

وقال المرادي: وفي تمثيله بتلا وضحىٰ نظر، فإنّ ألفهما تجوز إمالتها لسبب غير التناسب؛ لأنها تؤول إلىٰ الياء إذا بُني للمفعول.

وانظر معجم القراءات ١٠/٤٧٧ إمالة الضحىٰ عن حمزة والكسائي وخلف ونافع ورواية عن أبي عمرو.

﴿وَٱلضُّحَىٰ ۞ وَٱلَّيۡلِ إِذَا سَجَىٰ﴾ ليشاكل التلفظ بما بعدهما، وسجا: مثل: تلا وفيه ما تقدَّم، وأما «الضُّحَىٰ» فقد قال غيره: إن إمالته للتناسب.

وقد أمالوا[1]: قد: حرف تحقيق، أمالوا: فعل وفاعل، والضمير للعرب، لتناسب بلا داعٍ: متعلّقان بـ«أمالوا»، وسِواه: نعت لـ«داعٍ»، كعماداً: الكاف جارة لقول محذوف، عماداً: مقول لذلك المحذوف، تلا: معطوف على «عماداً».

٩١٢. وَلَا تُمِلْ مَا لَمْ يَنَلْ تَمَكُّنَا ✤ دُونَ سَمَاعٍ غَيْرَ (هَا)، وَغَيْرَ (نَا)

ـ **الإمالةُ من خواصّ الأفعال والأسماء المتمكِّنة**[2]، **فلذلك لا يَطَّرد إمالة غير المتمكن نحو «إذا»، و«ما»، إلَّا «ها» و«نا»**، نحو: مَرَّ بها، ونظر إليها، ومَرَّ بنا، ونظر إلينا. فهذان تطَّرد إمالتهما لكثرة استعمالهما.

ـ يشير به إلىٰ ما سُمِعت إمالته من الاسم غير المتمكِّن، وهو «ذا» الإشارية، ومتىٰ، وأنَّىٰ.

وأُميل من الحروف «بلىٰ» حرف جواب، **ويا: في النداء، و«لا» في قولهم: «إمَّا لا فافعل كذا»**؛ لأَنَّ هذه الأحرف نابت عن الجُمَل فصارت لها بذلك مزية علىٰ غيرها.

ـ **وحكىٰ قطرب إمالة «لا» لكونها مستقلة.**

---

(١) إعراب الألفيَّة/١٧١، وشرح المكودي ٢/٨٩٠.

(٢) توضيح المقاصد ٥/٢٠١ ـ ٢٠٢، وشرح الأشموني ٢/٥٣٨، وشرح المكودي ٢/٨٨٩، وأوضح المسالك ٣/٣٠١ ـ ٣٠٢، وشرح ابن النَّاظم/٣٢٦، وإرشاد السَّالك ٢/١٢٣١، وشرح ابن طولون ٢/٣٨٦، والمقاصد الشَّافية ٨/١٩٨ ـ ٢٠٣. وانظر النشر في القراءات العشر ٢/٥٣ **إمالة متىٰ وبلىٰ وعسىٰ وأنَّىٰ...**

ـ وعند الشَّاطبي: أمالها لما كانت جواباً قائمة بنفسها فقويت بذلك.

ـ وعن سيبويه ومن وافقه إمالة «حتىٰ»، وحكيت إمالتها عن حمزة والكسائي.

كذا جاء النص عند الأشموني، وعند المرادي:

ـ «ومنع سيبويه ومن وافقه إمالة «حتىٰ»، وحكىٰ ابن مقسم الإمالة فيها عن بعض أهل نجد وأكثر أهل اليمن، وحكيت إمالتها عن حمزة والكسائي».

ـ ولا تمنع الإمالة فيما عرض بناؤه نحو: يا فتىٰ، لأن الأصل في ذلك الإعراب.

ـ لا إشكال في إمالة الماضي وإن كان مبنياً، وعند المبرِّد «إمالة عسىٰ جيدة».

ـ ولا تمل[1]: لا: ناهية، تُمِلْ: مضارع مجزوم، وفاعله مستتر، تمكناً: مفعوله، وجملة «لم يَنَلْ»: صلة «ما»، دون: متعلّق بـ«تملْ»، سماع: مضاف إليه، غير: أداة استثناء منصوبة علىٰ الحال، وعند المكودي: علىٰ الاستثناء، ها: مضاف إليه. وغير: معطوف علىٰ غير الأُوْلَىٰ، و«نا»: مضاف إليه.

٩١٣. وَالْفَتْـحَ قَبْلَ كَسْـرِ رَاءٍ فِي طَـرَفْ ❖ أَمِلْ كَـ«لِلْأَيْسَرِ مِلْ تُكَفَ الْكُلَفْ»

ـ قال ابن طولون[2]: «ولما فرغ من إمالة الألف وأسبابها انتقل إلىٰ إمالة الفتحة، ولها سببان أشار إلىٰ الأول منهما بقوله...»، أي: بهذا البيت.

ـ وقال المرادي: «اعْلم أنَّ الفتحة قد تُمال كما تُمال الألف، لأن الغرض من

---

(١) إعراب الألفيَّة/١٧١، وشرح المكودي ٢/٨٩٠.

(٢) شرح ابن طولون ٢/٣٨٦ ـ ٣٨٧، وتوضيح المقاصد ٥/٢٠٣ ـ ٢٠٤، وشرح الأشموني ٢/٥٣٨، وشرح المكودي ٢/٨٨٩، وشرح ابن النَّاظم/٣٢٦، والمقاصد الشَّافية ٨/٢٠٤، وإرشاد السَّالك ٢/١٢٣٢، وانظر النشر في القراءات العشر ٢/٥٥.

الإمالة مشاكلة الأصوات، وتقريب بعضها من بعض، وذلك موجود في الحركة، كما أنَّه موجود في الحرف...».

ـ وذكر **لإمالة الفتحة** سببين: الأول: ما جاء في هذا البيت، وهو أن تكون الفتحة قبل راء مكسورة، نحو قوله تعالى[1]: ﴿إِنَّهَا تَرْمِى بِشَرَرٍ كَالْقَصْرِ﴾، وقوله[2]: ﴿غَيْرُ أُولِى الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ﴾. ومثاله في البيت: **لِلْأَيْسَرِ مِلْ**...

ـ وفُهِمَ من قوله: «والفتح» أن الممال في ذلك الحركة لا المفتوح.

ـ **وقال المرادي**: «وقول سيبويه: وأمالوا المفتوح فيه تجوّز».

ـ وفُهِمَ من قوله: في طرف أن الفتحة تمال إذا كان بعدها راء مكسورة.

ـ وفُهِمَ من إطلاقه أن الإمالة للراء جائزة في الوصل والوقف.

ـ وفُهِمَ منه أيضاً أنَّ الإمالة جائزة في حرف الاستعلاء وفي غيره. كذا عند ابن طولون وغيره.

ـ **قال المرادي**: «نحو: مِنَ البقر، أو في راء نحو: «بشرر» أو في غيرهما نحو: مِنَ الكِبَر»[3].

ـ والفتحَ[4]: مفعول مقدَّم، قبلَ: متعلِّق بـ«أَمِلْ»، كسر: مضاف إليه، راءٍ: مضاف إليه، في طرفٍ: نعت لـ«راءٍ»، أَمِلْ: فعل أمر، كللأيسر: الكاف جارّة لقول

---

(١) سورة المرسلات ٧٧/٣٢.

(٢) سورة النساء ٤/٩٥.

(٣) **وتعقب المرادي النَّاظم بأن قوله**: «لكسرة الراء غير محرر»، وتحريره أن يقال على كل فتحة في غير ياء قبل راء مكسورة متّصلة بها أو مفصولة بمكسور أو ساكن غير ياء وليس بعد الراء حرف استعلاء.

(٤) إعراب الألفيَّة/١٧١، وشرح المكودي ٢/٨٩٠، والمقاصد الشَّافية ٨/٢٠٥.



محذوف متعلّق بـ«مِلْ» ، الأيسر: نعت لمحذوف ، مِلْ: أمر ، وفاعله تُكْفَ: مجزوم في جواب الأمر ، ومفعوله الأول نائب عن الفاعل ، الكُلَفَ: مفعوله الثاني ، أي: المشاقّ .

٩١٤. كَذَا الَّذِي تَلِيهِ (هَا) التَّأْنِيثِ فِي ❁ وَقْـفٍ إِذَا مَـا كَـانَ غَيْـرَ أَلِـفِ

ـ ذكر في هذا البيت السبب الثاني[1] من سببي إمالة الفتحة ، فتمال كلّ فتحةٍ تليها هاء التأنيث ؛ لأنَّ إمالتها مخصوصة بالوقف ، وبذلك قرأ الكسائي في إحدىٰ الروايتين عنه .

والرواية الأخرىٰ ، أنَّه أمال إذا كان قبل الهاء أحدُ خمسة عشر حرفاً يجمعها قولك: «**فجثت زينب لذود شمس**» .

ـ **قال المرادي**: «وفصل في أربعة يجمعها قولك: **أكهر** ، فأمال فتحتها إذا كان قبلها كسرة أو ياء ساكنة علىٰ ما هو معروف في كتب القراءات» .

ـ **وذكر المرادي مجموعة من التنبيهات ، وتبعه في ذلك الأشموني ، ومنها:**

ـ قوله: «**الذي تليه ها التأنيث**» يعني أن فتحة الذي تليه هاء التأنيث تُمال لا الحرف الذي يليه هاء التأنيث .

ـ **قال المرادي**: «**وقد تجوَّز من عبَّر عن ذلك بإمالة هاء التأنيث**» .

ـ **وقال**: «**ها التأنيث**» ولم يقل: تا التأنيث ؛ لتخرج التاء التي لم تُقْلَب هاء ،

---

(١) توضيح المقاصد ٥/٢٠٥ ـ ٢٠٧ ، وشرح الأشموني ٥٤٠ ـ ٥٤١ ، والمقاصد الشَّافية ٨/٢١٢ ـ ٢١٧ ، وشرح المكودي ٢/٨٩١ ، وشرح ابن النَّاظم/٣٢٦ ، وإرشاد السَّالك ٢/١٢٣٣ ـ ١٢٣٤ ، وشرح ابن طولون ٢/٣٨٧ ، وأوضح المسالك ٣/٣٠٢ ، وانظر النشر ٢/٨٢ «**باب إمالة هاء التأنيث وما قبلها في الوقف**» .

فإن الفتحة لا تُمَال قبلها.

ـ لا فَرْقَ بين أن تكون هاء التأنيث لمعنىٰ التأنيث؛ أو لغير ذلك، كالمبالغة نحو: «**عَلَّامة**»، فإنَّ الإمالة جائزة في جميع ذلك؛ لأنَّ هاء المبالغة هي هاء التأنيث.

ـ خرج بقوله: «ها التأنيث» **هاء السَّكت** نحو[1]: ﴿كِتَٰبِيَهْ﴾، فلا تُمال الفتحة قبلها، هذا هو الصحيح عند المرادي.

ـ **وقال ابن طولون**: «وأما الألف فلا إمالة فيها، نحو: «فتاة وعصاة»».

وذهب ثعلب وابن الأنباري إلىٰ جواز الإمالة فيما قبلها، وقرأ به أبو مزاحم الخاقاني في قراءة الكسائي.

ـ استثنىٰ المصنِّف مما كان قبل هاء التأنيث الألف، فإنها لا تصحُّ إمالتها، نحو: الصلاة، والحياة.

ولم يكن بحاجة إلىٰ استثناء الألف؛ لأنَّ كلامه في إمالة الفتحة.

ـ **قال المرادي**: «فإن قلت: ما وجه إمالة الفتحة قبل هاء التأنيث؟ قلت: ذكر سيبويه أنَّ سبب ذلك شبه الهاء بالألف، فأُميل ما قبلها كما يُمال ما قبل الألف، ولم يبيِّن سيبويه بأي ألف شُبِّهت، والظاهر أنها شبيهة بألف التأنيث».

ـ **قال ابن هشام**: «والثالث هاء التأنيث، وإنما يكون هذا في الوقف خاصّة، كرحمة ونِعْمة؛ لأنَّهم شبهوا هاء التأنيث بألفه لاتِّفاقهما في المخرج، والمعنىٰ، والزيادة، والتطرّف، والاختصاص بالأسماء.

ـ **وعن الكسائي** إمالة هاء السَّكت أيضاً نحو: «**كِتَابِيَهْ**»، والصحيح المنع خلافاً

---

(١) سورة الحاقّة ٦٩/٢٥.

لثعلب وابن الأنباري».

ـ كذا[1]: خبرٌ مقدَّم، الذي مبتدأ مؤخَّر، تليه: فعل ومفعول، ها: فاعل «تليه»، التأنيث: مضاف إليه، في وقف: متعلِّق بـ«تليه»، وجملة «تليه» صلة «الذي»، إذا: ظرف تضمَّن معنى الشرط، منصوب بجوابه، وعند المكودي: متعلِّق بـ«تليه» مجرد من معنى الشرط، ما: زائدة، كان: فعل ماض، واسمه عائد على ما قبل هاء التأنيث. وتردَّد الشَّاطبي فيه فقال: ويحتمل أن يكون الفتح، وأن يكون الحرف، غير: خبر «كان»، ألف: مضاف إليه.



(١) إعراب الألفيَّة/١٧١، وشرح المكودي ٢/٨٩١.

٧٢ ـ التَّصْرِيْف(١)

٩١٥. حَرْفٌ وَشِبْهُهُ مِنَ الصَّرْفِ بَرِي ❁ وَمَا سِوَاهُمَا بِتَصْرِيفٍ حَرِيْ

٩١٦. وَلَيْسَ أَدْنَىٰ مِنْ ثُلَاثِيٍّ يُرَىٰ ❁ قَابِلَ تَصْرِيفٍ سِوَىٰ مَا غُيِّرَا

ـ بدأ ابن النَّاظم(٢) قبل شرح البيت الأول ببيان حقيقة التصريف والمراد منه فقال: «تصريف الكلمة هو تغيير بنيتها بحسب ما يعرض لها من المعنىٰ، كتغيير المفرد إلىٰ التثنية والجمع، وتغيير المصدر إلىٰ بناء الفعل، واسم الفاعل والمفعول، ولهذا التغيير أحكام كالصِّحَّة والإعلال، ومعرفة تلك الأحكام، وما يتعلَّق بها يُسَمَّىٰ علم التصريف، فالتصريف إذن هو العِلْم بأحكام بنية الكلمة مما لحروفها من أصالةٍ وزيادةٍ وصِحَّة وإعلال، وشبه ذلك.

ـ ومتعلقه من الكلم الأسماء التي لا تشبه الحروف والأفعال؛ لأنهما اللَّذان يعرض فيهما التغيير المستتبع لتلك الأحكام، وأما الحروف وشبهها فلا تعلُّق لعلم التصريف بهما لعدم قبولها لذلك التغيير».

---

(١) قال الشَّاطبي: «هذا الباب هو الشطر الثاني من شطري علم النحو، وهو أغمضهما، وأشرفهما عند أهل هذا الشأن، لما فيه من الفائدة العائدة عليهم في تصرفات كلام العرب؛ ولأجل ذلك خَصَّه كثير من النحويين بالتأليف علىٰ الاستقلال كالمازني والمبرد وابن جنِّي وغيرهم ممن لهج به، وأَغْرَق في النظر فيه، وقد أطنبوا في مدحه بما هو مذكور في مواضعه». المقاصد الشَّافية ٢١٨/٨.

(٢) شرح ابن النَّاظم/٣٢٧، وتوضيح المقاصد ٢١٠/٥، وشرح الأشموني ٥٤٣/٢، وأوضح المسالك ٣٠٣/٣، وإرشاد السَّالك ١٢٣٥/٢ ـ ١٢٣٦، والمقاصد الشَّافية ٢٢١/٨، ٢٤٤، وشرح المكودي ٨٩٢/٢ ـ ٨٩٣، وشرح ابن طولون ٣٨٩/٢، وشرح الهواري ٣١١/٤ ـ ٣١٢.

ـ **وقال المرادي**: «لا حَظَّ في التصريف للحروف، ولا للأسماء غير المتمكِّنة، ولا للأفعال الجامدة، أعني: ليس، وعسىٰ، ونحوهما، وإنما يكون التصريف في الأسماء المتمكنة، والأفعال المتصرفة وهو المراد بقوله: «**وَمَا سِوَاهُمَا بِتَصْرِيفٍ حَرِيْ**».

ـ وذكروا أنَّ التصريف دخل بعض الأسماء التي تشبه الحرف نحو: ذا، والذي، حيث صُغِّرا، وجاء الحذف في سوف، وإنَّ، والحذف والإبدال في لعلَّ، وهذا كله شاذٌّ يُوْقَفُ فيه علىٰ ما سُمِع منه، ولا يُقاسُ عليه.

ـ **وعند الأشموني**: والتصريف وإنْ كان يدخل الأسماء والأفعال إلَّا أنَّه للأفعال بطريق الأصالة لكثرة تغيُّرها، ولظهور الاشتقاق فيها.

ـ **وذكر في البيت الثاني**: أنَّ ما كان علىٰ حرف واحد أو حرفين لا يقبل التصريف إلَّا إذا كان ثلاثياً في الأصل، ثم غُيِّر في الحَذْف، فهذا التغيير لا يخرجه عن قبول التصريف.

وهذا يعني أنَّ الاسم المتمكّن والفعل لا ينقصان عن ثلاثة أحرف، لأنهما يقبلان التصريف.

وقد ينقص الاسم والفعل عن الثلاثة بحذف يقع فيهما.

ـ **ومثال ذلك في الأسماء**: **يَدٌ**: **وقد حُذِفَت لامه، وأصله**: **يَدْيٌ**.

أو عينه، نحو: **سَهْ**: **من سَتَهْ، فحُذِفَت منه التاء وهي العين**.

أو فاؤه، نحو: **عِدَة**: **من وَعَدَ، والمصدر**: **وَعْد، وعِدَة بِحَذْفِ الواو**.

وقد يَرِد علىٰ حرف واحد نحو: مُ اللهِ، عند من يجعل أصله: اَيمنُ اللهِ.

وقول بعض العرب: شربت ماً، وهذا قليل.

ـ **ومثال ذلك في الفعل**: عِ كلامي، وقِ نفسك، فيما اعتلت لامه وفاؤه، وقد يرد على حرفين: قُلْ وبِعْ، وسَلْ، بِحَذْف عينه.

حرفُ[1]: مبتدأ، وشبهُه: معطوف على ما قبله، من الصَّرف: متعلِّق بـ«بَرِي»، بري: خبر المبتدأ، وأصله بريء: فخُفِّف، وما: موصول اسمي، مبتدأ، سواهما: صلة «ما»، بتصرُّف: متعلِّق بـ«حَرِي»، حَرِي: بمعنى حقيق، خبر المبتدأ، وأصله: حريّ: بتشديد الياء فخُفِّف بِحَذْف إِحدى الياءين للضَّرورة.

ـ وليس: فعل ماض ناقص، أدنى: اسم «ليس»، من ثلاثي: متعلِّق بـ«أدنى»، يُرَى: الجملة خبر «ليس»، قابلَ: مفعول ثان للفعل يُرَى، ويجوز أن يكون: قابلُ مرفوعاً اسم ليس، وأدنى: منصوباً مفعولاً ثانياً، تصريفٍ: مضاف إليه، سوى: استثناء، ما: موصول مضاف إليه، غُيِّرا: الجملة صلة.

٩١٧. وَمُنْتَهَى اسْمٍ خَمْسٌ انْ تَجَرَّدَا ❊ وَإِنْ يُزَدْ فِيهِ فَمَا سَبْعاً عَدَا

٩١٨. وَغَيْرَ آخِرِ الثُّلَاثِي افْتَحْ وَضُمّْ ❊ وَاكْسِرْ، وَزِدْ تَسْكِينَ ثَانِيهِ تَعُمّْ

❊ **ينقسم الاسم إلى مجرّد من الزوائد، وإلى مزيد فيه**[2].

ـ **والمجرّد ثلاثة أنواع**: ثلاثي، ورباعي، وخماسي.

---

(١) إعراب الألفيَّة/١٧٢، وشرح المكودي ٢/٨٩٣، والمقاصد الشَّافية ٨/٢٤٥.

(٢) شرح ابن النَّاظم/٣٢٧ ـ ٣٢٨، وتوضيح المقاصد ٥/٢١٢ ـ ٢١٥، وشرح الأشموني ٢/٥٤٣ ـ ٥٤٤، وشرح المكودي ٢/٨٩٤ ـ ٢٩٥، والمقاصد الشَّافية ٨/٢٥١ ـ ٢٥٩، وشرح ابن طولون ٢/٣٩٠، وشرح الهواري ٤/٣١٢ ـ ٣١٤، وأوضح المسالك ٣/٣٠٣، وشرح ابن عقيل ٤/١٩٢ ـ ١٩٣.

فلا ينقص عن الثلاثة ؛ لأن الثلاثة أَعْدَل الأبنية ؛ لتوسُّطه بين الخفَّة والثقل ، وسبب عدولهم عنه وهو أعدلها إنما هو للتوسُّع بكثرة الأبنية .

ـ **وأما المزيد** فيبلغ بالزيادة سبعة أحرف ، ولا يتجاوز ذلك إلَّا بهاء التأنيث ، أو زيادتي التثنية ، أو التصحيح ، أو النسب ، وهذه الزوائد علىٰ الأصل غير معتدٍّ بها لكونها مقدَّرة الانفصال .

ـ **قال ابن النَّاظم**: «فالتجاوز عن الثلاثة إلىٰ ما فوق لكونه أصلح منها لتكثير الصُّوَر في باب التأليف ، والاقتصار علىٰ الخمسة لتكون قدر احتمال نقصانها زيادتها ، وأما الاسم المزيد فيه فقد يبلغ بالزيادة سبعة أحرف وإن لم يكن خماسيّ الأصول ، وذلك نحو: **احميرار** ، **واشهيباب** ، **واحرنجام**.

ولم يُزَدْ في الخماسي إلَّا حرف مَدّ قبل الأخير ، كعندليب . . . أو بعده مجرّداً ، أو بهاء التأنيث كـ«قبعثرىٰ» ، وقبعثراة» ، ولا يتجاوز الاسم سبعة أحرف إلَّا بهاء التأنيث أو نحوها» .

ـ وذكر **المرادي** عن بعضهم أنه زيد في الخماسي حرفا مد قبل الآخر نحو: مغناطيس ، وقد حكاه ابن القطاع[1] . وآخر الاسم لا عبرة به في وزن الكلمة ، فإنه حرف إعراب ؛ ولذلك قال: «**وغير آخر الثلاثي**» فعزا إلىٰ غير آخره ، وهو أوله وثانيه الحركات الثلاث بلا تقييد .

ـ **وقد شمل ما ذكره تسعة أمثلة:**

١ ـ **مفتوح الأول** ، ومفتوح الثاني أو مكسوره ، أو مضمومه ، نحو: فَرَس جَمَل ، كَتِف كَبِد ، عَضُد وَيَقُظ .

---

(١) وذكروا أنَّه في «كتاب الأفعال» لابن القطاع ، ولم أهتد إليه فيه .

٢ ـ ومضموم الأول، ومفتوح الثاني، أو مكسوره أو مضمومه، نحو: حُطَم، صُرَد، دُئِل، عُنُق وأُذُن.

٣ ـ ومكسور الأول، مفتوح الثاني، أو مكسوره، أو مضمومه، نحو: عِنَب، إِبِل، وفِعُل (مهمل).

ـ **ثم ذكر زيادة تسكين الثاني على تلك الأبنية التسعة**، وأوله مفتوح أو مكسور أو مضموم، نحو: كَعْب وعِلْم، وقُفْل.

وتعُم القسمة الممكنة في بناء الثلاثي وهي اثنا عشر بناءً.

واحد منها مهمل، نحو: «فِعُل»، **وواحد نادر وهو** «فَعِل» ويأتي الحديث عنهما.

ـ ومنتهى[1]: مبتدأ، اسم: مضاف إليه، خمس: خبر المبتدأ، إِنْ: حرف شرط، تجرّدا: فعل الشرط، وجوابه مَحْذُوف لِدلالة ما تقدَّم عليه، إن: حرف شرط، يُزَد: فعل الشرط، فيه: متعلِّق بـ«يُزَد»، فما: الفاء: رابطة، وما: نافية، سبعاً: مفعول مقدَّم بـ«عدا»، عدا: فعل ماض، أي: جاوز، وجملة: فما سبعاً عدا: جواب الشرط.

ـ غيرَ: مفعول مقدَّم بـ«افتح»، آخر: مضاف إليه، الثلاثي: مضاف إليه، افتح: فعل أمر، والفاعل: ضمير مستتر، وضم واكسر: معطوفان على «افتح»، ومفعولهما محذوف، وزِدْ: فعل أمر، معطوف على ما قبله، وتسكين: مفعول «زِدْ»، ثانيه: مضاف إليه، تعُمّ: مضارع مجزوم في جواب الأمر.

٩١٩. وَ(فِعُلٌ) أُهْمِلَ، وَالْعَكْسُ يَقِلّْ ❊ لِقَصْدِهِمْ تَخْصِيصَ فِعْلٍ بِـ(فُعِلْ)

ـ **في البيت الأول وزنان**[2]:

(١) إعراب الألفيَّة/١٧٢، وشرح المكودي ٢/٨٩٤.

(٢) توضيح المقاصد ٥/٢١٥، وشرح الأشموني ٢/٥٤٥ ـ ٥٤٦، وشرح المكودي ٢/٨٩٥ ـ ٨٩٦،=

* **الأول**: فِعُل: بكسر أوله وضم ثانيه، **وهو وزن مهمل، لاستثقال الانتقال من كسرٍ إلىٰ ضمّ**.

وأما الآية[١]: ﴿وَٱلسَّمَآءِ ذَاتِ ٱلْحُبُكِ﴾، فقد قرأ أبو مالك الغفاري والحسن وأبو السمّال[٢] **«الحِبُك» بكسر الحاء وضم الباء**.

وذهب بعضهم إلىٰ أن القراءة لم تثبت، ومع ذلك خَرَّجوها علىٰ وجهين:

ـ **الأول**: أنَّ هذا من تداخل اللغتين في جزأي الكلمة؛ لأنه يُقال: حُبُك، وحِبِك، بضمهما وكسرهما، **فركّب القارئ منهما هذه القراءة. كذا!**

ـ وذكر ابن جِنِّي أنَّه أراد أن يقرأ بكسر الحاء والباء، فبعد نُطْقِهِ بالحاء المكسورة مال إلىٰ القراءة المشهورة، فنطق بالباء مضمومة.

قلتُ: هذا تخريج عجيب لا يليق بابن جِنِّي!!

وعلَّق ابن مالك في شرح الكافية[٣] **علىٰ ذلك بقوله: «وهذا التوجيه لو اعترف به من عُزِيَتْ هذه القراءة له لدلَّ علىٰ عدم الضبط، ورداءة التلاوة، ومَن هذا شأنُه لا يُعتَمَدُ علىٰ ما سُمع منه لإمكان عروض ذلك له»**.

ـ **والتخريج الثَّاني**: أن يكون قد كسر الحاء إتباعاً لكسرة تاء «ذات»، ولم يعتدّ باللام السَّاكنة؛ لأن السَّاكن حاجز غير حصين، وبقيت الباء علىٰ الأصل وهو الضم،

= وشرح ابن طولون ٢/٢٩١، وأوضح المسالك ٣/٣٠٣ «وأجابوا عن دُئل ورُئم بأنهما منقولان من الفعل»، وشرح ابن النَّاظم/٣٢٨، وإرشاد السَّالك ٢/١٢٣٨ ـ ١٢٣٩، والمقاصد الشَّافية ٨/٢٥٩ ـ ٢٧٣.

(١) سورة الذاريات ٥١/٧.

(٢) معجم القراءات ٩/١٢٥، والمحتسب ٢/٢٨٦.

(٣) شرح الكافية الشَّافية ٤/٢٠٢١.

وهو تخريج ضعيف، فإنّ الأصل في القراءة السماع والنقل لا الاجْتهاد.

* **والوزن الثاني: فُعِل**: ويعني هذا بقوله: «**والعكس يقلْ**».

ـ أي: بناء فُعِل: بضم الفاء، وكسر العين، وهذا وزن فيه خلاف:

ـ ذهب قوم إلىٰ أنه مهمل لاستثقال الانتقال من ضم إلىٰ كسر وإن كان أخفَّ من عكسه.

ـ وذهب قوم إلىٰ أنه مستعمل، ولكنه قليل، وهو الظاهر عند المرادي، وجاء منه:

ـ **الدُّئل**: اسم دويبة سُمّيت بها قبيلة من كنانة، ومنه قول كعب بن مالك:

جَـاءُوا بِجَـيْش لَـو قِـيْسَ مُعْرَسُـه ❊ مَـا كَـانَ إِلَّا كَمُعْـرس الـدُّئِلِ

ـ **والرُّئم**: اسم جنس للإست.

ـ **والوُعِل**: لغة في الوَعِل، حكاه الخليل.

ـ قال المرادي بعد هذا العرض: «**فثبت بهذه الألفاظ أنه ليس بمهمل**».

ـ وقوله: **لِقَصْدِهِمْ تَخْصِيصَ فِعْلٍ بِـ(فُعِلْ)**:

يعني أنَّ بناء فُعِل إنما قلّ في الأسماء لأنهم قصدوا تخصيص الفعل به للدلالة علىٰ ما لم يُسَمَّ فاعله، ولو أهمل لثقله لم يُستعمل في الأفعال.

ـ وفِعُلٌ[1]: مبتدأ، وجملة «أُهْمِلَ» خبره، والعكسُ: مبتدأ، وجملة «يقل» خبره، لقصدهم: متعلِّق بـ«يقل» والضمير المضاف إليه فاعل بقصْد، تخصيصَ: مفعول «قَصْد، وفِعْل، مضاف إليه من إضافة المصدر إلىٰ مفعوله، بفُعِل: متعلق بـ«تخصيص».

---

(١) إعراب الألفيَّة/١٧٢، وشرح المكودي ٢/٨٩٦.

٩٢٠. وَافْتَحْ وَضُـمَّ وَاكْسِـرِ الثَّـانِيَ مِـنْ ❁ فِعْلٍ ثُلَاثِيٍّ، وَزِدْ نَحْوَ: «ضُمِنْ»

ـ أخذ يذكر أبنية الثلاثي من الأفعال[1]:

ـ قال الشَّاطبي: «اعلم أنَّ الأفعال أقل تصرُّفاً من الأسماء في الكلام، وهذا معنىٰ قولهم: **الأسماء أمكن من الأفعال**، ألا ترىٰ أنَّ أبنية الثلاثي من الأسماء أحد عشر بناءً، ولم يثبت من أبنية الثلاثي في الأفعال باتِّفاق إلَّا ثلاثة، والرابع مختلف فيه...».

ـ وذكر الشُّرَّاح الأبنية الأربعة، ومَثَّلوا لها فقالوا:

ـ **فَعَلَ**: ضَرَبَ، وهو متعدٍّ، وذَهَبَ: لازم، وذلك مستفاد من قوله: «**وافتح**».

ـ **فَعُل**: سَهُل، ظَرُف، شرُف. ولا يكون متعدياً إلَّا بتضمين أو تحويل نحو: «**رحُبْتُكُم الدار**» بمعنىٰ: وسع، والتحويل، نحو: **سُدْتُه**، وأصله: **سَوُدْتُهُ**، ثم حُوِّل إلىٰ فَعُل، ونقلت الضمة إلىٰ فائه عند حَذْفِ العين.

ـ **فَعِل**: سَمِع، وشرِب، وهو متعدٍّ، ولازم، نحو: فَرِح، ولزومه أكثر من تعديته.

ـ **فُعِل**: أي: أنَّ بناء ما لم يُسَمَّ فاعله بناء أصلي من أبنية المجرّد، فحقُّه أن يُذكَر مع الأصول، فتكون أبنية الثلاثي المجرّد أربعة.

ـ واختلف العلماء في صيغة ما لم يُسَمَّ فاعله:

١ ـ ذهب المبرِّد وابن الطراوة والكوفيون إلىٰ أنها أصل، ونقله النَّاظم في شرح الكافية عن سيبويه والمازني. وذكر الشَّاطبي أنه عند النَّاظم بناء رابع أصيل.

---

(١) توضيح المقاصد ٥/٢٢٠ ـ ٢٢٣، وشرح الأشموني ٢/٥٤٨ ـ ٥٤٩، والمقاصد الشَّافية ٨/٢٧٣ ـ ٢٧٩، وشرح المكودي ٢/٨٩٦ ـ ٨٩٧، وشرح ابن النَّاظم/٣٢٨، وشرح ابن طولون ٢/٣٩١ ـ ٣٩٢، وشرح الهواري ٤/٣١٥.

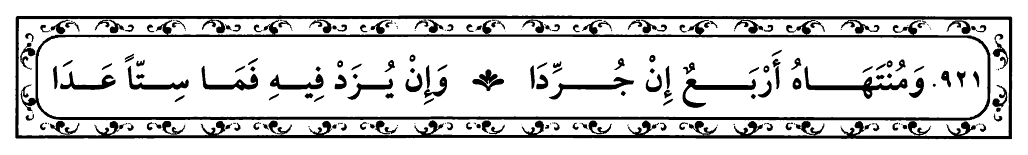
٢ ـ ذهب البصريون إلىٰ أنها فرع وهي مغيَّرة عن صيغة الفاعل، ونقله غير ابن مالك عن سيبويه.

ـ **قال المرادي:** «وهو أظهر القولين، وقد ذهب إليه المصنِّف في باب الفاعل من الكافية وشرحها».

ـ **وقال الشَّاطبي:** «ثم نقول: إنَّ مذهب النَّاظم في كون بناء فُعِل أصلاً هو الأَحْسَن؛ إذ هو بناء مستقلّ بأحكامه، جارٍ في نفسه مجرىٰ الفعل المبني للفاعل، والحمل علىٰ ظاهر الأمر واجب إلَّا أن يُعارِض فيه معارِض، ولا مُعَارِض هنا، والقول بأنه فرع عن فعل الفاعل دعوىٰ لا دليل عليها، فالأصحُّ ما قاله النَّاظم».

ـ ولم يتعرَّض النَّاظم لبيان حركة فاء الفعل، ويُفْهَمُ من هذا أَنَّها غير مختلفة، وأَنَّها فتحة، والفتح أخفّ من الضم والكسر، فاعتباره أقرب.

ـ وافتح[١]: فعل أمر، وفاعل مستتر، وضُمَّ واكسر: فعلا أمر معطوفان علىٰ «افتح»، والثانيَ: مفْعُول بـ«اكسر»، وهو مطلوب من جهة المعنىٰ لـ«افتح» علىٰ سبيل التنازع، ومن فِعْلٍ: حال من الثلاثي، وثلاثي: نعت لفِعْلٍ، زِدْ: أمر، نحوَ: مفْعُول «زِدْ»، ضُمِن: مضاف إليه.



٩٢١. وَمُنْتَهَاهُ أَرْبَعٌ إِنْ جُرِّدَا ❊ وَإِنْ يُزَدْ فِيهِ فَمَا سِتّاً عَدَا

ـ **الفعل أكثر[٢] من الاسم**، ولذلك لم يحتمل من عدة الحروف ما يحتمل الاسم، فلم يجاوز المجرد منه أربعة أحرف، ولما يجاوز المزيد منه ستة أحرف.

---

(١) إعراب الألفيَّة/١٧٢، وشرح المكودي ٢/٨٩٧.

(٢) توضيح المقاصد ٥/٢٢٣ ـ ٢٢٥، وشرح الأشموني ٢/٥٥٠ ـ ٥٥١، وشرح ابن النَّاظم/٣٢٩، وشرح المكودي ٢/٨٩٧، وشرح ابن عقيل ٤/١٩٥، والمقاصد الشَّافية ٨/٢٧٩ ـ ٢٨٣.

ـ وللرباعي المجرَّد بناء واحد وهو فَعْلَلَ: **ويكون متعدياً، نحو: دَحْرَجَ، ويكون لازماً، نحو: عَربَدَ، ودَرْبَخَ بمعنىٰ: ذَلّ.**

ـ **قال ابن النَّاظم:** «فأمّا الرباعي المجرّد فله ثلاثة أبنية: واحد للماضي المبني للفاعل نحو: دَحْرَج، وواحد للماضي المبني للمفعول نحو دُحْرِج، وواحد للأمر نحو: دَحْرِجْ». ومثل هذا عند ابن عقيل، وذكر الشَّاطبي للرباعي المجرّد بناءين: دَحْرَجَ وَدُحْرِجَ.

ـ **وتعقَّبه المرادي وابن النَّاظم فقال:** «قلتُ: قد تقدَّم أنّ عادة النحويين الاقتصار علىٰ بناء واحد، وهو الماضي المبني للفاعل...».

ـ **والمزيد: إن كان ثلاثي الأصول** فإنه يبلغ بالزيادة أربعة نحو: أكرم، وخمسة، نحو: اقتدر، وستة نحو: استخرج.

ـ **وإن كان رباعيّ الأصول** فإنه يبلغ بالزيادة خمسةً نحو: تدحرج، وستة نحو: احرنجم.

ـ ولم يتعرَّض النَّاظم لأوزان المزيد من الأسماء والأفعال لكثرته، وسيذكر ما يُعرَف به الزائد.

ـ ومنتهاه[1]: مبتدأ، والضمير مضاف إليه يعود إلىٰ الفعل، أربع: خبر المبتدأ، وإنْ: حرف شرط، جُرِّدا: فعل الشرط، وجوابه محذوف، إن يُزَد: حرف شرط، وفعل الشرط، فيه: متعلِّق بـ«يُزَد»، فما: الفاء رابطة، وما: نافية، ستاً: مفعول مقدّم، عدا: فعل ماض، والجملة جواب الشرط.

---

(١) إعراب الألفيَّة/١٧٢.

٩٢٢. لِاسْــمٍ مُجَــرَّدٍ رُبَــاعٍ: (فَعْلَــلُ) ✤ وَ(فِعْلِــلٌ) وَ(فِعْلَــلٌ) وَ(فُعْلُــلُ)

٩٢٣. وَمَعْ (فِعَلٍّ) (فُعْلَلٌ).... ...... ✤ ....

ـ بدأ بذكر ما فوق الثلاثي من الاسم المجرّد[1]، وما له من الأبنية، وابتدأ بالرباعي ثم عطف بالخماسي.

ـ وذكر أنَّ الاسم الرباعي المجرَّد له من الأبنية ستة:

ـ **الأول: فَعْلَلٌ**: بفتح الأول، والثالث، وإسكان الثاني، ويكون في الاسم، والصِّفة.

ـ الاسم: نحو: **جَعْفَر، وعَنْبَر، وَجَنْدَل**.

ـ والصِّفة: نحو: **سَلْهَب، وشَجْعَم (وهو الجريء)**.

ـ **الثَّاني: فِعْلِلٌ**: بكسر الأول والثالث، ويكون في الاسم، والصِّفة.

ـ الاسم: نحو: **زِبْرِج، زِئْبِر، قِرطِم (حب العُصْفُر)**.

ـ والصِّفَة: نحو: **خِرْمِل (المرأة الحمقاء)، وصِمْرِد (النَّاقة القليلة اللبن)**.

ـ **الثَّالث: فِعْلَل**: بكسر الأول وفتح الثالث، ويكون في الاسم والصِّفة:

ـ الاسم: نحو: **دِرْهَم، قِلْعَم (الطويل)**.

ـ الصِّفة: نحو: **هِبْلَع (للأكول)، هِجْرَع (الطويل الممشوق)**.

---

(١) توضيح المقاصد ٥/٢٢٥ ـ ٢٣١، وشرح الأشموني ٢/٥٥٢ ـ ٥٥٣، والمقاصد الشَّافية ٨/٢٨٣، وشرح المكودي ٢/٨٩٨ ـ ٨٩٩، وشرح ابن النَّاظم/٣٢٩، وشرح ابن طولون ٢/٣٩٢ ـ ٣٩٣، وشرح ابن عقيل ٤/١٩٦ ـ ١٩٧، وإرشاد السَّالك ٢/١٢٤١ ـ ١٢٤٢، وأوضح المسالك ٣/٣٠٤.

ـ **الرَّابع: فُعْلُل**: بضم الأول والثالث:

ـ الاسم: نحو: **بُرْثُن** (للسباع كالمخلب للطير)، **فُلْفُل**.

ـ الصِّفة: نحو: **جُرْشَع** (للعظيم من الجِمال)، **كُلكُل** (القصير الغليظ).

ـ **الخامس: فِعَلٌّ**: بكسر الأول وفتح الثاني:

ـ الاسم: نحو: **قِمَطْر** (وعاء للكتب)، **فِطَحل**[1] (السَّيْل).

ـ الصِّفة: نحو: **سِبَطْر** (الطويل)، **هِزَبر**.

ـ **السَّادس: فُعْلَلٌ**: بضم الأول وفتح الثالث:

ـ الاسم: نحو: **جُخْدَب** (دابة تشبه الحرباء ـ وذكر الجراد)، **ضُفْدَع**.

ـ الصِّفة: نحو: **جُرْشَع** (العظيم الصدر).

ـ وذكر المرادي عن البصريين غير الأخفش أنَّ البناء السَّادس ليس ببناء أصلي، بل هو فرع علىٰ فُعْلُل، بالضم وفتح تخفيفاً؛ لأن جميع ما سُمِع فيه الفتح سُمِع فيه الضّمّ، نحو: جُخْدُب، وطُحْلُب، وبُرْقُع في الأسماء، وجُرْشُع في الصِّفات، وذهب الكوفيون والأخفش إلىٰ أنَّه بناء أصلي.

ـ لاسم[2]: خبر مقدَّم، مُجَرَّدٍ: نعت، رُباع: نعت بعد نعت، وحُذِفَت الياء للضَّرورة، وفَعْلَلٌ: مبتدأ مؤخّر، وفِعْلِل، وفِعْلَلٌ، فُعْلُلٌ: معطوفات علىٰ المبتدأ.

ـ ومع: في موضع الحال مما قبله، فِعَلّ؛ مضاف إليه، فُعْلَل: بإساقط حرف العطف معطوف علىٰ ما قبله.....

---

(١) ذكر المرادي له معاني أخرىٰ: اسم لزمن خروج نوح ﷺ من السفينة....

(٢) إعراب الألفيَّة/١٧٣.

٩٢٣. .... = وَإِنْ عَلَا ✤ فَمَعْ (فَعَلَّلٍ) حَوَىٰ (فَعْلَلِلَا)=

٩٢٤. =كَذَا (فُعَلِّلٌ) وَ(فِعْلَلٌّ)، وَمَا ✤ غَايَرَ لِلزَّيْدِ أَوِ النَّقْصِ انْتَمَىٰ

ـ قوله: «وإنْ عَلَا» يعني أنَّ الاسم الخماسي المجرَّد[1]، وهو المراد بقوله: **عَلَا، أي: جاوز الأربعة، له أربعة أبنية:**

ـ **الأول: فَعَلَّلٌ**: بفتح الأول والثاني والرابع:

ـ الاسم: **سَفَرْجَل، فَرَزْدَق، زَبَرْجَد.**

ـ الصِّفة: **شَمَرْدَل** (للطويل)، **هَمَرْجَل** (الجواد السَّريع).

ـ **الثَّاني: فَعْلَلِل**: بفتح الأول والثالث وكسر الرابع، ويكون في الصِّفة، نحو: **جَحْمَرِش** (للعجوز المسنّة...)، **مَهْبَلِس** (للمرأة العظيمة).

قال سيبويه: «ولا نعلمه جاء اسماً» وذكر المازني أنه جاء اسماً.

ـ **الثَّالث: فُعَلِّلٌ**: بضم الأول وفتح الثاني وكسر الرابع:

ـ الاسم: **خُبَعْثِن** (للأسد)، **خُزَعْبِل** (للباطل).

ـ الصِّفة: **قُذَعْمِل** (للبعير الضخم).

ـ **الرَّابع: فِعْلَلٌّ**: بكسر الأول وفتح الثالث:

ـ الاسم: **قِرْطَعْب** (الشيء الحقير).

---

(١) توضيح المقاصد ٥/٢٣١ ـ ٢٣٣، وشرح الأشموني ٢/٥٥٥ ـ ٥٥٦، وشرح ابن النَّاظم/٣٣٠، وشرح ابن عقيل ٤/١٩٧ ـ ١٩٨، وأوضح المسالك ٣/٣٠٤، وشرح المكودي ٢/٨٩٩ ـ ٩٠٠، والمقاصد الشَّافية ٨/٢٨٣.

ـ الصِّفة: **جِرْدَحْل** (الضخم من الإِبل).

ـ **قال الشَّاطبي**: «هذا ما ذكره النَّاظم من الأمثلة للخماسي، وزاد غيره علىٰ هذه الأبنية ستة أبنية....».

ـ **وقال المرادي**: «وزاد غيره للخماسي أوزاناً أخرىٰ لم يثبتها الأكثرون لندورها واحتمال بعضها الزيادة، فلا نطول».

ـ وقوله:

وَمَا ❁ غَـايَرَ لِلزَّيْـدِ أَوِ الـنَّقْصِ انْتَمَـىٰ

يعني أنَّ ما جاء من الأسماء المتمكِّنة علىٰ غير الأمثلة المذكورة فهو منسوب إلىٰ الزيادة فيه، نحو: خُزَعْبِيل، أو إلىٰ النقص منه، وهو ضربان:

ضرب نقص منه أصل نحو: يَدٌ، ودَمٌ.

ـ وضرب نقص منه زائد نحو: **جندل وعلبط**، وأصلهما: **جنادل وعلابط**.

ـ **قال المرادي**: «وكان ينبغي أن يقول: وما غاير للزيد أو النقص أو الندور؛ لأن مثل: طحربة[1] مغاير للأوزان المذكورة، ولم ينم إلىٰ الزيادة أو النقص، ولكنه نادر...». وقريب من هذا عند الشَّاطبي.

ـ [2]...... وإنْ عَلَا: إِنْ: شرط، عَلَا: فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر يعود إلىٰ الرباعي، فمع: الفاء رابطة، ومع: حال من «فَعْلَلِلَا»، فَعْلَلِلَا: مفعول: «حَوَىٰ»، وجملة «فقد حوىٰ»...: جواب الشرط. كذا: خبر مُقَدَّم، فُعَلِّل: مبتدأ

---

(١) القطعة من الغيم.

(٢) إعراب الألفيَّة/١٧٣، وشرح المكودي ٢/٩٠٠.

مؤخَّر، وفِعْلَلّ: معطوف على المبتدأ، ما: موصول مبتدأ، جملة «غايَرَ» صلة «ما»، للزيد: متعلِّق بـ«انتمى»، أو: حرف عطف، النقص: معطوف على «الزيد»، وجملة «انتمى»: خبر المبتدأ.

٩٢٥. وَالْحَرْفُ إِنْ يَلْزَمْ فَأَصْلٌ، وَالَّذِي ❊ لَا يَلْزَمُ الزَّائِدُ مِثْلُ (تَا) «احْتُذِيْ»

ـ الضابط الذي ذكره هنا يُعْرَف به الأصل من الزائد(١)، وذلك أن يُنْظَر إلى حروف الكلمة، **فما لزم منها جميع التصاريف فهو أصل، كحروف «دَحْرَجَ»، وما سقط منها في بعض التصاريف مثل «تا» «احتُذي» فهو زائد.**

ـ واعترض ابن القيم على هذا الضابط طرداً وعكساً، ومثل هذا الاعتراض عند المرادي:

ـ **أما الأول:** فلأنَّ الواو من «كوكب»، والنون من «قرنفل»، معدودان من المزيد مع لزومهما.

ـ **وأما الثَّاني:** فلأنَّ الواو من «وعد» والواو من «قول»، والياء من «رمي»، أصول مع عدم لزومها.

وعَنَى بعدم اللزوم الحذف في نحو: «قُلْ»، و«ارمِ».

ـ **وقال ابن طولون:** فيحكم في «نادم» بأصالة النون، وزيادة الألف لثبات النون، وحذف الألف في «ندم»، والتاء في «احتُذي» زائدة لسقوطها في «حذا

(١) إرشاد السَّالك ٢/١٢٤٤، وشرح ابن طولون ٢/٣٩٥، وشرح ابن النَّاظم/٣٣٠، وتوضيح المقاصد ٥/٢٣٣ ـ ٢٣٤، وشرح الأشموني ٢/٥٥٦ ـ ٢٥٧، وفصَّل المرادي ذلك وتبعه الأشموني، فذكر المرادي صور الزيادة، وفوائد ستة لها، ثم ذكر أدلّة الزيادة وهي تسعة. والبيت لا يحتمل هذا التفصيل، ولا يدلُّ عليه.

يحذو». ومثل هذا عند المكودي.

ـ **وقال ابن النَّاظم**: «وإنما قدَّم ذكر الفرق بين الأصلي والزائد هنا ليتوصَّل بذلك إلىٰ طريق العلم بوزن الكلمة المحتاج إليه في هذا الفن...».

ـ والحرف[1]: مبتدأ، إنْ: شرط، يلزمْ: فعل الشرط، فَأَصْلٌ: خبر مبتدأ محذوف، أي: فهو أَصْلٌ، والجملة جواب الشرط، وجملة الشرط والجواب خبر «الحرف»، والذي: مبتدأ، لا يلزمُ: صلة «الذي»، والزائد: خبر المبتدأ، مثلُ: خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك مثلُ، ومثلَ: بالنصب: حال من الضمير المستتر في الزائد. ذكره المكودي. تا: مضاف إليه، احْتُذِي: مضاف إليه.

٩٢٦. بِضِمْنِ فِعْلٍ قَابِلِ الْأُصُولَ فِي ❊ وَزْنٍ، وَزَائِدٌ بِلَفْظِهِ اكْتُفِي

٩٢٧. وَضَاعِفِ اللَّامَ إِذَا أَصْلٌ بَقِيْ ❊ كَرَاءِ «جَعْفَرٍ» وَقَافِ «فُسْتُقِ»

٩٢٨. وَإِنْ يَكُ الزَّائِدُ ضِعْفَ أَصْلِ ❊ فَاجْعَلْ لَهُ فِي الْوَزْنِ مَا لِلْأَصْلِ

ـ **في البيت الأول**[2] يبيِّن اصطلاح أهل التصريف وهو أنهم إذا أرادوا وزن كلمة فإنهم يزنونها[3] بالفاء، والعين، واللام، فتقابل أول الأصول بالفاء، وثانيها

---

(١) إعراب الألفيَّة/١٧٣، وشرح المكودي ٢/٩٠١.

(٢) توضيح المقاصد ٥/٢٣٨ ـ ٢٣٩، وشرح الأشموني ٢/٥٥٩ ـ ٥٦٠، وشرح ابن النَّاظم/٣٣١، وشرح المكودي ٢/٩٠١ ـ ٩٠٣، وشرح ابن طولون ٢/٣٩٥ ـ ٣٩٧، وإرشاد السَّالك ٢/١٢٤٥ ـ ١٢٤٧، وأوضح المسالك ٣/٣٠٥ ـ ٣٠٦، وشرح ابن عقيل ٤/١٩٩ ـ ٢٠٠، والمقاصد الشَّافية ٨/٣١٨، وشرح الهواري ٤/٣١٩ ـ ٣٢٠.

(٣) انظر الميزان الصرفي ورأي ابن جِنِّي في عِلّة اختيار هذا الميزان في المستقصىٰ ١/٤٧، والمنصف ١/٣١ ـ ٣٢.

بالعين، وثالثها باللام، ولذلك يُسَمَّىٰ أول الأصول فاء، وثانيها عيناً، وثالثها لاماً.

يُقال في وزن فَلْس: فَعْل، وعِلْم: فِعْلِ، وفي وزن ضَرَبَ: فَعَل، وعَلِم: فَعِلَ.

ويُسَوَّىٰ بين الوزن والموزون في الحركة والسكون، ويُعَبَّر عن الزائد بلفظه، فيُقال في وزن: أَحْمَر: أَفْعَل، فَيُعَبَّر عن الهمزة بلفظها لأنها زائدة علىٰ أصول اللفظ، وعلىٰ أصول الميزان.

ـ وهذا عَبَّر عنه بقوله: «**وَزَائِدٌ بِلَفْظِهِ اكْتُفِيْ**».

ـ ويُستثنىٰ نوعان من الزوائد لا يُعَبَّر عنهما بلفظهما:

ـ **أحدهما**: ما كان تاء «افتعل» المزيد بالألف والتاء، فإن التاء يحصل فيها الإبدال، نحو: اصطبر، وأصله: اصتبر، فأبدل من التاء طاء تقريباً للصَّوت من الصَّوت، فتقول في الوزن: «افتعل» علىٰ الأصل، ولا تقول: افطعل.

ـ **قال المرادي**: «وما قيل من أنَّ ذلك لدفع الثقل ليس بشيء».

ـ **والثَّاني**: أنَّ الزائد إنْ كان مكرَّراً قُوبل في الميزان بما يُقابل به الأصل، كقولك في وزن «اغْدَوْدَنَ»: افْعَوْعَل.

ـ **قال ابن النَّاظم**: «والمعتبر في الشكل ما استحق قبل التغيير؛ فلذلك يُقال في وزن رَدّ، ومَرَدّ فَعَل ومَفْعَل؛ لأنَّ أصلهما: ردد، ومَرْدَد». وذكر مثل هذا المرادي وغيره.

ـ وذكر **في البيت الثاني** أنَّ الموزون إذا كان رباعياً أو خماسياً قُوبل الرابع بلام ثانية، كقولك في **وزن جَعْفَر: فَعْلَل، وفُسْتُق: فُعْلُل**، والخامس يُقابل بلام ثالثة كقولك في وزن سفرجل: **فَعَلَّل**.

* **وفي البيت الثالث** ذكر أنَّه إذا كان الزائد ضِعْفَ أصل قوبل بما يُقابل به ذلك الأصل ، فإن كان ضعف الفاء قُوبل بالفاء ، وإن كان ضعف العين قُوبل بالعين ، وإن كان ضعف اللام قُوبل باللام:

مثال ذلك: **اغْدَوْدَن: افْعَوْعَل.**

جَلْبَبَ: فَعْلل.

مَرْمَريس: فَعْفَعيل.

سُحْنُون: فُعْلُول.

والزائد إن لم يكن من حروف الزيادة المجموعة في «**أَمَان وتَسْهيل**» فهو تكرير ، ولا إشكال في ذلك كالباء من «جَلْبَبَ».

ـ وفائدة هذا الوزن التوصُّل بالإعلام بالأصلي والزائد باختصار[1] ، فإذا سُئلت عن الزائد في لفظ «أحمر» فإنك تجيب بقولك: أفعل ، فَيُعْلَم من ذلك أنَّ الهمزة هي الزائدة ، وأنّ ما عداها أصل.

وإِنْ جَرَىٰ في الموزون قَلْب جَرَىٰ ذلك في الميزان ، مثل: حادي: عالف ، من واحد ، وإن جَرَىٰ حَذْفٌ وُزِن باعتبار ما صار إليه بعد الحَذْف نحو: قاضٍ ، فاعٍ ، وعِدَة: عِلَة ، وإن أردت بيان الأصل تقول: أصله كذا ثم أُعِلّ.

ـ **قال الشَّاطبي**: «وإن وزنوها على الأصل قابلوها على حال ما كانت عليه قبل الحَذْف ، وكذا إن وقع إدغام أو نحوه وزنوها على حالها بتسكين ما هو ساكن في الحال ، وتحريك ما هو متحرك ، فيقولون في «مِكَرّ» **مِفْعَل** ، وفي رَدّ: **فَعْل** ، فإن

(١) انظر ما ذكره أبو حيان في هذه المسألة في الهمع ٦/٣٣٣ ، وابن عصفور في الممتع ١/٣١٠.

وزنوها على الأصل قالوا: **مِفْعَل وفَعَل**، وكذلك ما أشبه ذلك».

ـ **قال المرادي**: «ما ذكر من التعبير عن الرابع والخامس هو مذهب البصريين وهو المعتمد. وللكوفيين في ذلك خلاف واضطراب لا حاجة إلى التطويل به»(١).

ـ بضمن(٢): متعلِّق بـ«قابل»، فَعَل: كذا عند الأزهري عن المكودي، وعند غيره «فِعْل»(٣) بكسر فسكون، وهو مضاف إليه.

ـ قابل: فعل أمر من المقابلة، الأصولَ: مفعول به، في وزن: متعلِّق بـ«قابِلْ»، وزائدٌ: مبتدأ، وأصله: وحرفٌ زائد فحذف المنعوت وكونه نعتاً لمحذوف سوغ الابتداء به، بلفظه: متعلِّق بـ«اكتُفِي»، وجملة «اكتُفي»: خبر المبتدأ.

ـ وضاعِفْ: فعل أمر، والفاعل مستتر، اللام: مفعول به، إذا: ظرف تضمَّن معنى الشرط، أصلٌ: فاعل بفعل محذوف يفسِّره «بقي»، بقي: فعل ماض، كراءِ: خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: وذلك كراء، جعفرٍ: مضاف إليه، وقاف: معطوف على «راء»، فُسْتُق: مضاف إليه.

ـ **وإنْ يكُ**: إنْ: حرف شرط، يكُ: فعل الشرط، الزائدُ: اسم «يَكُ»، ضِعْفَ:

---

(١) **قال ابن الحاجب**: «ويعبر عن الزائد بلفظه إلَّا المبدل من فاء الافتعال فإنه بالتاء» شرح الشَّافية ١/١٠.

وتعقَّبه الرضي بقوله: «وهذا مما لا يُسَلَّم له، بل تقول: اضطرب على وزن افْطَعَل... فيعبر عن كل الزائد المبدل منه بالبدل لا بالمبدل منه» كذا! شرح الشَّافية ١/١٨ ـ ١٩، وانظر المستقصى ١/٦٥ ـ ٦٦.

(٢) عند المكودي وغيره «فِعْل: بكسر فسكون، وعند ابن النَّاظم ضُبط «فَعْل».

(٣) إعراب الألفيَّة/١٧٣، وشرح المكودي ٢/٩٠٣ ـ ٩٠٤.

وقال الشَّاطبي: «فضمن أصله الظرف، لكن النَّاظم استعمله على الاتِّساع» المقاصد الشَّافية ٨/٣١٩.

خبر «يكُ»، أصلِ: مضاف إليه، فَاجْعَلْ: الفاء رابطة، وجملة «اجعل» جواب الشرط، له: في موضع المفعول الثاني لـ«اجعل»، في الوزن: متعلّق بـ«اجعل»، ما: مفعول أول لـ«اجْعل»، للأصل: صلة «ما».

٩٢٩. وَاحْكُمْ بِتَأْصِيلِ حُرُوفِ «سِمْسِمِ» ❖ وَنَحْوِهِ، وَالْخُلْفُ فِي كَـ«لَمْلِمِ»

ـ أي: احكم بتأصيل حروف الرباعي الذي تكررت فاؤه وعينه، وليس أحد المكررين فيه صالحاً للسقوط كحروف «سِمْسِم» ونحوه؛ لأنَّ أصالة أحد المكررين واجبةٌ تكميلاً لأقلِّ الأصول، وليس أصالة أحدهما أَوْلَىٰ من أصالة الآخر، فحكم بأصالتهما معاً[1].

ـ وقوله: وَالْخُلْفُ فِي كَـ«لَمْلِمِ»

فهو أمر من لَمْلَمَ، وكَكَفْكِفْ، أمر من كفكف.

فاللام الثانية، والكاف الثانية صالحان للسقوط بدليل صحة: كَفّ ولَمّ، فقيل: إنه كالنوع الأول، حروفه كلها محكوم بأصالتها، وإنّ مادة لملم وكفكف غير مادة: لمّ وكفّ.

ـ ومذهب البصريين: أنَّ حروفه كلها أصول، نحو: سِمْسِم، ووزنه ووزن لَمْلِم: عندهم فَعْلِل.

---

(١) شرح الأشموني ٥٦٢/٢ ـ ٥٦٣، وتوضيح المقاصد ٢٤١/٥ ـ ٢٤٢، وذكر مثالاً ثالثاً وهو صَمَحْمَح بزيادة ثالثها ورابعها، نحو: مَرْمَرِيس، يعني الميم والراء التي تليها. وشرح المكودي ٩٠٤/٢ ـ ٩٠٥، وشرح ابن طولون ٣٩٧/٢، وأوضح المسالك ٣٠٦/٣، والمقاصد الشَّافية ٣٣١/٨ **سِمْسِم: وهو ما لا يُفْهَم معناه مع سقوط حرف منه، فلو قلت: سِمْس، لم يُفْهَم معناه.** وشرح الهواري ٣٢١/٤، وشرح ابن عقيل ٢٠١/٤، وشرح ابن النَّاظم/٣٣١.

ـ **ومذهب الكوفيين**: أنَّ الأصل: «لَمّم» بالتضعيف فَأَبْدَلَ من ثاني المضعّفين لاماً كراهية التضعيف وتوالي ثلاثة أمثال.

ـ **ومذهب الزَّجَّاج**: أنَّ الصالح للسقوط زائد، فتكون اللام الثانية من «لملم» زائدة.

ـ واحكم[1]: فعل أمر، وفاعل، بتأصيل: متعلِّق بـ«احكم»، حروف: مضاف إليه، سِمْسِم: مضاف إليه، ونحوه: معطوف على «سِمْسِم»، والخُلْف: معطوف على تأصيل عند الشَّاطبي، في كلَمْلِمِ: متعلِّق بالخُلف، ويحتمل أن يكون الخُلف مبتدأ، و«في كَلَمْلِم» في موضع الخبر، والكاف بمعنى «مثل».

٩٣٠. فَــأَلِفٌ أَكْثَــرَ مِـــنْ أَصْــلَيْنِ ❁ صَــاحَبَ زَائِـــدٌ بِغَيْـــرِ مَـــيْنِ

ـ **شرع النَّاظم في بيان ما تَطَّردُ زيادته من الحروف العشرة «سألتمونيها»**، فذكر أنَّ الألف[2] إذا صَحِبَ أكثر من أصلين فهو زائد، مثل: كتاب وسرداح «الناقة الطويلة»، فالألف فيها زائدة، وعِلَّة ذلك أنَّ أكثر ما وقع فيه الألف دَلَّ الاشتقاق على زيادته، فحمل عليه ما سواه، نحو: ضارب وعماد.

---

(١) إعراب الألفيَّة/١٧٣ ـ ١٧٤.

(٢) توضيح المقاصد ٥/٢٤٢ ـ ٢٤٤، وشرح الأشموني ٢/٥٦٣ ـ ٥٦٤، وشرح المكودي ٢/٩٠٥، وشرح ابن طولون ٢/٣٩٨، والمقاصد الشَّافية ٨/٣٥٠ **«وهي عشرة أحرف لم يأت بها الناظم مجموعة أولاً، اكتفاء بذكرها على الإفراد واحداً واحداً...»**. وأوضح المسالك ٣/٣٠٧، وقد جمعها النَّاظم في بيت واحد أربع مرات قال:

هنــاءٌ وتسـليمٌ، تــلا يــوم أُنْسِــه ❁ نِهَايَــة مَسْــؤُول، أَمَــانٌ وتَسْــهِيلُ

والمكناسي ٢/٣٦٧ **«قال: ليت شعري! هل كذَّبه أحد حتى قال بغير مين، لكنّ نفي المين راجع للقضية الكلية في الألف، أي: هذه كلية صادقة لا كاذبة...»**.

ـ وفُهِمَ أَنَّ الألف إذا صحبت أَصْلَيْن فقط ليست زائدة، نحو: باب، وقال، بل هي في الأسماء المتمكِّنة، والأفعال بدل من ياء كألف باع، ورمىٰ، والأسماء نحو: ناب وفتىٰ. أو بَدَلٌ من واو كألف: قال، ودنا، وتاب، وعصا.

ـ **والألفُ لا تُزَاد أَوَّلاً لِامْتناع الابتداء بها.**

ـ **وتُزادُ ثانية في الاسم**، نحو: ضارب، وثالثة نحو: كتاب، ورابعة نحو: حُبْلَىٰ، وخامسة نحو: انطلاق، وسادسة نحو: قبعثرىٰ، وسابعة نحو: أُرْبُعاوىٰ.

ـ **وتُزَاد في الفعل**: ثانية نحو: قَاتَلَ، وثالثة نحو: تَغَافَلَ، ورابعة نحو: سَلْقَىٰ، وخامسة نحو(١): أجأوىٰ، وسادسة نحو(٢): اغرندىٰ.

ـ فألفٌ(٣): مبتدأ، أكثرَ: مفعول مقدَّم بـ«صَاحَبَ»، من أصلين: متعلِّق بـ«أكثر»، صاحَبَ: فعل ماض، وفاعله مستتر يعود إلىٰ «ألف»، وجملة «صاحَبَ» نعت لألف، زائد: خبر ألف، بغير: متعلِّق بـ«زائد»، مَيْنِ: مضاف إليه، والمين: الكذب.

٩٣١. وَالْيَـا كَـذَا وَالْـوَاوُ إِنْ لَـمْ يَقَعَـا ✤ كَمَـا هُمَـا فِي «يُؤْيُؤٍ» وَ«وَعْوَعَـا»

ـ **الياء والواو مثل الألف**(٤) في أنَّ كُلّاً منهما إذا صحب أكثر من أَصْلين حكم بزيادته، إلَّا إذا تكررت في لفظ ثنائي مكرَّر، نحو:

---

(١) حُمْرة تضرب إلىٰ سواد.

(٢) أي: علا.

(٣) إعراب الألفيَّة/١٧٤، وشرح المكودي ٢/٩٠٥.

(٤) توضيح المقاصد ٥/٢٤٤ ـ ٢٤٦، وشرح الأشموني ٢/٥٦٤ ـ ٥٦٥، وشرح ابن طولون ٢/٣٩٨ ـ ٣٩٩، وشرح المكودي ٢/٩٠٦ ـ ٩٠٧، وأوضح المسالك ٣/٣٠٧ «ولا تتصدّر الواو مطلقاً»، وإرشاد السَّالك ٢/١٢٤٩، وشرح ابن النَّاظم/٣٣٢، والمقاصد الشَّافية ٨/٣٦٩.

ـ يُؤْيُؤ: اسم طائر من الجوارح.

ـ وَعْوَعَة: مصدر، وهو من وَعْوَعَ السَّبُعُ إذا صَوَّت.

فهذا النوع يُحْكم فيه بأصالة حروفه كلِّها، كما حُكم بأصالة أحرف «سِمْسِمْ».

ـ ويُفْهَمُ من قوله: وَالْيَا كَذَا وَالْوَاوُ، أنهما إذا صَحِبا أَصْلَيْن حُكِمَ بأصالتهما نحو: بَيْع، ونَوْم.

ـ والياء تُزاد أولاً في الاسم نحو: يَلْمَع، وثانية نحو: ضَيْغَم، وثالثة نحو: قضيب، ورابعة نحو: حِذْرِيَة[1]، وخامسة نحو: سُلَحْفِيَة.

ـ قال المرادي: «قيل: وسادسة نحو: مغناطيس، وسابعة نحو: خُنْزُوانية[2].

ـ وتُزاد الياء في الفعل أولاً نحو: يضرب، وثانية نحو: بَيْطر، وثالثة نحو: رَهْيَأ «من الضعف»، ورابعة نحو: قلسيت، وخامسة نحو: تقلسيتُ، وسادسة نحو: اسلَنْقَيْتُ.

ـ وتُزاد الواو ثانية نحو: كَوْثَر، وثالثة نحو: عَجُوز، ورابعة نحو: عرقوة، وخامسة نحو: قلنسوة، وسادسة نحو: أربعاوئ.

ـ وتُزاد في الفعل نحو: حَوْقل، وثالثة نحو: جهور، ورابعة نحو: اغْدَوْدَنَ.
ولا تزاد الواو أولاً، وزعم قوم أنَّ الواو تزاد أولاً نحو: وَرَنْتَل: وهو الشر، وذلك نادر.

ـ اليا[3]: مبتدأ، كذا: خبر، والواو: يحتمل الابتداء، وحُذِف خبره، ويحتمل

---

(١) الحذرية الغليظ من الأرض.

(٢) الخنزوانية: التكبُّر.

(٣) إعراب الألفيَّة/١٧٤، وشرح المكودي ٢/٩٠٧ ـ ٩٠٨.

العطف علىٰ الياء، إنْ: شرط، لم: جازم، يقعا: مضارع مجزوم، وجواب الشرط محذوف، كما هما: في موضع الحال، أو نعت لمصدر محذوف، في يُؤْيُؤ: متعلِّق بالكاف لما فيها من معنىٰ التشبيه، وَعْوَعا: من عطف الفعل علىٰ الاسم عند الشَّاطبي.

٩٣٢. وَهَــكَذَا هَمْــزٌ وَمِــيمٌ سَــبَقَا ✽ ثَلَاثَــةً تَأْصِــيلُهَا تَحَقَّقَــا

٩٣٣. كَــذَاكَ هَمْــزٌ آخِــرٌ بَعْــدَ أَلِــفْ ✽ أَكْثَــرَ مِــنْ حَــرْفَيْنِ لَفْظُهَــا رَدِفْ

ـ متىٰ تصدَّرت الهمزة أو الميم علىٰ ثلاثة أصول فهي زائدة[1]، ودليل ذلك الاشتقاق في أكثر الصور نحو: ـ **أحمد، أفضل، أَفْكَل**.

ـ مكرم، منطلق، مخلب.

إلَّا إذا دَلَّ الاشتقاق علىٰ عدم الزيادة، نحو: مِرْعِز: فإن ميمه أصل لقولهم: ثوب مُمَرْعَز، فلمَّا لزمت الميم في الاشتقاق حكم بأصالتها.

كذا عند ابن النَّاظم والمرادي.

ـ **وفُهِمَ من قوله**: سبقا: أنهما لا يُحْكم بزيادتهما متوسطين، ولا متأخّرين إلَّا بدليل، بل تكون زيادتهما في الأول.

ـ **وقال ابن طولون**: «وفُهِمَ من قوله: «تحقَّقا» أنَّ الثلاثة الأحرف الواقعة بعدها إذا لم تحقَّق أصالتها لم يحكم بزيادتها إلَّا بدليل، نحو: «أَيْدَع»[2]؛ لأنَّه يحتمل أن

---

(١) شرح ابن النَّاظم ٣٣٢، وتوضيح المقاصد ٥/٢٤٧ ـ ٢٥٣، وشرح الأشموني ٢/٥٦٦ ـ ٥٧٠، والمقاصد الشَّافية ٨/٣٨٥، ٤٠١، وشرح المكودي ٢/٩٠٧ ـ ٩٠٨ «تُحُقِّقا»، وشرح ابن طولون ٢/٤٠٠ ـ ٤٠١، وإرشاد السَّالك ٢/١٢٥٠ ـ ١٢٥١، وأوضح المسالك ٣/٣٠٧، وشرح الهواري ٤/٣٢٣ ـ ٣٢٤.

(٢) اسم للزعفران...

تكون الهمزة فيه أصلية ، فيكون وزنه: فَيْعَل ، نحو: صَيْرَف.

أو الياء فيكون وَزْنه «أَفْعَل» لكن الهمزة فيه زائدة **لأنّ باب أَفْعَل أكثر من باب فَيْعَل**».

ـ **قال المرادي**: «ومثال ما حُكم فيه بزيادة الهمزة وهي غير مُصَدَّرة ، نحو: **شمأل ، واحبنطأ** «انتفخ بطنه».

ـ ومثال ما حكم فيه بزيادة الميم وهي غير مُصَدَّرة نحو: **دُلامص ، وزُرْقُم**...».

ـ وذكر أنه يقال: **درعٌ دِلاص**. سقوط الميم دليل الزيادة ، وكذا **زُرْقُم** ؛ لأنَّه من الزرقة ، فسقطت الميم ، فدلَّ ذلك على الزيادة.

ـ **وفُهِم من قوله: «ثلاثة»** أنهما إذا سبقا أصلين نحو: أمر ومنع ، أو أربعة نحو: اصطبل ، ومرزجوش «نبت» ، حكم بأصالتهما.

ـ **وفُهِم من قوله: «تأصيلها تحققا»** أنهما إذا سبقا ثلاثة لم يتحقق تأصيل جميعها ، بل كان في أحدها احتمال ، لا يقدم على الحكم بزيادتها إلَّا بدليل.

ـ **وتُزاد الهمزة في الاسم** أولاً: أمر ، وثانية: شَأْمل ، وثالثة: شَمْأل ، ورابعة: حطائط «قصير» ، وخامسة: حمراء ، وسادسة: حروراء ، وسابعة: عاشوراء ، وثامنة: بربيطياء «نبت».

ـ **والميم تزاد** أولاً: مَرْحَب ، وثانية: دُلامص ، وثالثة نحو: دُلَمِص ، ورابعة نحو: زُرْقم ، وخامسة: ضُبارم «شدة الخلق».

* **وفي البيت الثاني**: يُحْكَمُ بزيادة الهمزة اطِّراداً إذا وقعت آخراً بعد ألف ، وقيل تلك الألف أكثر من حرفين ، نحو: حمراء ، وعِلباء ، وقُرْفُصاء ، فإن كان قبلها

حرفان نحو: كِساء ورِداء، أو حرف واحد نحو: ماء وداء، فالهمزة بدل من أصل أو هي أصل، وإذا وقعت آخراً وليست بعد ألف حُكم بأصالتها.

ـ وهكذا[1]: خبر مُقَدَّم، همزٌ: مبتدأ مؤخَّر، وميم: معطوف علىٰ «همز»، سَبَقا: فعل وفاعل، ثلاثةً: مفعول به، جملة «سبقا» نعت لهمز وميم، تأصيلها: مبتدأ، تحقَّقا: بالبناء للمفعول عند الأزهري وابن النَّاظم وابن عقيل، وعند غيرهم بالبناء للمعلوم، والجملة علىٰ الحالين خبر تأصيلها: والجملة نعت «ثلاثة».

ـ كذاك: خبر مقدَّم، همز: مبتدأ مؤخَّر، آخر: نعت لهمز، وعند الشَّاطبي همز آخرٍ: علىٰ الإضافة، بعد: نعت بعد نعت لهمز، ألف: مضاف إليه، أكثر: مفعول مقدَّم بـ«ردف»، من حرفين: متعلِّق بـ«أكثر»، لفظهما: مبتدأ، ردف: خبر المبتدأ، والجملة في موضع النعت.

٩٣٤ـ وَالنُّونُ فِي الْآخِرِ كَالْهَمْزِ، وَفِي ❊ نَحْوِ «غَضَنْفَرٍ» أَصَالَةً كُفِيْ

ـ ذكر العلماء زيادة النون في موضعين[2]:

❊ أحدهما: أن تكون آخراً بعد ألف قبلها أكثر من حرفين، وهو الذي عنىٰ

(١) إعراب الألفيَّة/١٧٤، وشرح المكودي ٢/٩٠٨.

(٢) توضيح المقاصد ٥/٢٥٣ ـ ٢٥٩، وشرح الأشموني ٢/٥٧١ ـ ٥٧٣، وشرح المكودي ٢/٩٠٨ ـ ٩٠٩، وشرح ابن طولون ٢/٤٠١، والمقاصد الشَّافية ٨/٤١٢ وزاد علىٰ الموضعين ما ذكره المرادي، وانظر فيه ٨/٤٢٦ ـ ٤٢٧، وأوضح المسالك ٣/٣٠٨، وإرشاد السَّالك ٢/١٢٥١ ـ ١٢٥٢ قال: «**ولزيادتها في الوسط ثلاثة شروط: أن تكون ساكنة، والثاني أن تكون غير مدغمة، والثالث أن يتقدَّمها حرفان، ويتأخر عنها حرفان**». وشرح ابن النَّاظم/ ٣٣٣: «واطرد زيادتها للتثنية والجمع علىٰ حدها نحو: مسلمَيْن ومسلِمِيْن، وللمضارعة نحو نفعل، ولمطاوعة فعل أو فعلل نحو: طرحت الشيء فانطرح، وحرجمتُ الإبل فاحْرَنْجَمت».

بقوله: «**كالهمز**»، **نحو: سكران، وعثمان، وزعفران، وغَضْبان.**

وَيُفْهَم من هذا أنها لو كان قبلها أقل من ثلاثة أحرف حكم بأصالتها نحو: **بيان، وأمان، وزمان، ومكان.**

* **والآخر: أن تقع وسطاً**، وقبلها حرفان، وبعدها حرفان، نحو:

- **عَقَنْقَل**: «وهو الكثيب العظيم المتداخل من الرمل».

- **وجَحَنْفَل**: الغليظ الشفتين.

- **وَغَضَنْفَر**: وهو الأسد.

وأن تكون ساكنة، وغير مدغمة.

- **وذكر المرادي الزيادة في خمسة مواضع:**

- فزاد الثالث، نحو: **الانفعال** وفروعه كالانطلاق.

- والرابع، نحو: **الافعنلال** وفروعه كالاحرنجام.

والخامس، نحو: المضارع مثل: نضرب.

ثم قال: «**لم يذكر النَّاظم هذه المواضع الثلاثة هنا مع أنَّ زيادة النون فيها مطَّردة لوضوح أمرها**».

- **وذكر مواضع زيادة النون كما يلي:**

- **الأول**: أنْ تُزاد في بنية الكلمة بحيث لو حذفت اختلَّ معناها.

- **الثاني**: أن تُزَادَ بعد تمام الكلمة كالتنوين، ونون التثنية، والجمع، وعلامة الرفع في الأمثلة الخمسَة، ونون الوقاية، ونون التوكيد.

وذكر مثل هذا الشَّاطبي وابن النَّاظم.

ـ ثم قال المرادي: «والذي ينبغي أن يذكر في حروف الزيادة هو النوع الأول، وقد يذكر الثاني تنبيهاً علىٰ أن النون تُزاد علىٰ الوجهين».

* **الثَّالث: تزاد النون في المواضع الآتية:**

ـ أولىٰ: نحو: نضرب.

ـ ثانية: نحو: حَنْظَل.

ـ ثالثة: نحو: غَضَنْفر.

ـ رابعة: نحو: رَعْشَن.

ـ خامسة: نحو: عُثمان.

ـ سادسة: نحو: زَعْفَران.

ـ وسابعة: نحو: عَبَوْثران «نبات طيِّب الرائحة».

ـ والنونُ[1]: مبتدأ، في الآخر: متعلِّق بأعني محذوفاً عند المكودي، ويحتمل أن يكون حالاً من فاعل الظرف بعده علىٰ حد: **سعيد مستقراً في هجر**، وهو نادر، كالهمز: خبر المبتدأ، في نحو: متعلِّق بـ«كُفي»، غضنفرٍ: مضاف إليه، أصالةً: مفعول ثان لكُفي عند المكودي، كُفِي: فعل ماض مبني للمفعول، ومعنىٰ كُفِي: صُرِف، أي: مُنِعَ الأصالة، وصُرِفت عنه.

(١) إعراب الألفيَّة/١٧٤ ـ ١٧٥، وشرح المكودي ٢/٩٠٩.

٩٣٥. وَالتَّـاءُ فِـي التَّأْنِيـثِ وَالْمُضَـارَعَهْ ❊ وَنَحْـوِ الِاسْـتِفْعَالِ وَالْمُطَاوَعَـهْ

ـ يعني أنَّ التاء تطَّرد زيادتها في[1]:

ـ **التأنيث** نحو: قائمة، قامت.

ـ **والمضارعة** نحو: تقوم.

ـ **والاستفعال** نحو: الاستدراك، الاستلزام.

ـ **والمطاوعة** نحو: تكسَّر، تذكَّر، تعلَّم، تدحرج.

ـ **قال المكودي**: «وفُهِمَ من تمثيله بالاستفعال أنَّ السِّين تُزادُ مع التاء، ولم ينصّ علىٰ زيادتها مع حروف الزيادة، وكان ينبغي أن يذكر زيادة النون والهمزة والياء في المضارعة، نحو: **تقوم، وأقوم، ويقوم؛ إذ لا فرق**».

ـ وهذا النَّصُّ مثبت عند ابن طولون علىٰ عادته في تتبع عبارة المكودي، والنقل من غير عزو.

ـ **وعند ابن هشام**: وأهمل النَّاظم وابنه زيادة السِّين في الاستفعال، وتعقَّب المرادي النَّاظم في أنه لم يذكر الزيادة في التفاعُل، وفي الافتعال وفروعهما، وفي التفعيل والتفعال دون فروعهما نحو: التغافُل، والاقتدار، والترديد، والترداد.

ثم ذكر أنَّه يمكن إدراجها في نحو: الاستفعال، أي ونحوه من المصادر التي

---

(١) شرح المكودي ٢/٩٠٨٩، وشرح ابن طولون ٢/٤٠٢، وتوضيح المقاصد ٥/٢٥٩ ـ ٢٦١، وشرح ابن النَّاظم/٣٣٣، وأوضح المسالك ٣/٣٠٨، وشرح الأشموني ٢/٥٧٤ ـ ٥٧٥، وإرشاد السَّالك ٢/١٥٣، وشرح الهواري ٤/٣٢٥ ـ ٣٢٦، والمقاصد الشَّافية ٨/٤٣٢، وفي ص/٤٤٠ أعاد نظم مواضع التاء وبيَّن أنه لو أخذ بذلك لم يبق له شيء مما يحتاج إليه.

زيدت فيها، ولا يختص بهذا الوزن.

ـ وذكر زيادة التاء في «أنت» وفروعه، علىٰ المشهور.

ـ وتُزاد أولاً، كالذي تقدم، ومنه ما هو مقصور علىٰ السماع نحو: **تُنْضُب**: شجر له شوك، **وتتفل**: الثعلب أو ولده.

ـ وحَشْواً في نحو: **يستعور** «وهو الباطل، وموضع»، وذهب بعضهم إلىٰ أصالتها.

ـ **والتاءُ**[1]: مبتدأ، والخبر محذوف، أي: مطّردة الزيادة، وفاعل بفعل محذوف وتقديره: وتزاد التاء، في التأنيث: متعلِّق بالخبر، أو بالفعل المقدَّر، واقتصر الشَّاطبي علىٰ الأول، والمضارعة، ونحو: معطوفان علىٰ التأنيث، والاستفعال: مضاف إليه، والمطاوعة: معطوف علىٰ «الاستفعال».

٩٣٦. وَالْهَاءُ وَقْفاً كَـ«لِمَهْ؟» وَ«لَمْ تَرَهْ» ❁ وَاللَّامُ فِي الْإِشَارَةِ الْمُشْتَهِرَهْ

٩٣٧. وَامْنَعْ زِيَادَةً بِلَا قَيْدٍ ثَبَتْ ❁ إِنْ لَمْ تَبَيَّنْ حُجَّةٌ كَـ«حَظِلَتْ»

ـ **تطَّرد زيادة الهاء**[2] في الوقف علىٰ «ما» الاستفهامية مجرورة نحو: لِمَهْ.

ـ وعلىٰ الفعل المحذوف اللام للجزم أو الوقف نحو: لم تره، قِهْ.

(١) إعراب الألفيَّة/١٧٥، وشرح المكودي ٢/٩٠٩، والمقاصد الشَّافية ٨/٤٣٢.

(٢) توضيح المقاصد ٥/٢٦١ ـ ٢٦٥، وشرح الأشموني ٢/٥٧٥ ـ ٢٧٨، وأوضح المسالك ٣/٣٠٨، وشرح ابن طولون ٢/٤٠٢ ـ ٤٠٤، وشرح المكودي ٢/٩٠٩ ـ ٩١٢، وشرح ابن النَّاظم/٣٣٣، وشرح الهواري ٤/٣٢٦ ـ ٣٢٧، وكذلك يحكم بزيادة همزة شمأل لسقوطها في قولهم: شملت الريم، وزيادة نون سنبل لقولهم: أسبل الزرع بسقوط النون، وشرح ابن عقيل ٤/٢٠٥ ـ ٢٠٦، وإرشاد السَّالك ٢/١٢٥٣ ـ ١٢٥٥، والمقاصد الشَّافية ٨/٤٤٤ ـ ٤٤٦.

وكلّ مبني علىٰ حركة نحو: كيفَهْ، إلَّا ما قُطِع عن الإضافة كَقَبْلُ وَبَعْدُ......

ـ **وأنكر المبرِّد** زيادتها، وقال: إنها تلحق في الوقف بعد تمام الكلمة للبيان كما في: ماليَهْ، ويا زيداه.

ـ **قال المرادي**: «والصحيح أنها من حروف الزيادة، وإن كانت زيادتها قليلة، والدليل علىٰ ذلك: أُمّهات، وقول بعضهم: أُمَّهَة. قال قصي بن كلاب:

أُمَّهتي خِنْـدَفٌ وإلْيـاسُ أَبِـي

ـ فالهاء: في أمهات وأُمَّهة زائدة لسقوطها في قولهم: **أُمٌّ بيِّنة الأُمُومَة**».

ـ وذكروا ذلك في أهراق، لاشتقاقه من الإراقة.

ـ **وذكر الخليل** زيادتها في «هركولة»؛ لأنها تركل في مشيها.

ـ وقال أبو الحسن: هي زائدة في **هِبْلَع**: وهو الأكول؛ لأنه من البَلْع، **وهِجْرِع**: وهو الطويل، لأنه من الجَرْع، وهو المكان السهل.

ـ وذكر بعضهم زيادتها في «**سَلْهَب**».

ـ **وذهب المرادي** إلىٰ أنَّ ذكر هاء السَّكت في حروف الزيادة ليس بجيّد.

ـ وقوله: **وَاللَّامُ فِي الْإِشَارَةِ الْمُشْتَهِرَهْ**: يعني أنَّه لم تطَّرد زيادة اللام إلَّا في أسماء الإشارة، نحو: ذلك، تلك، وهنالك، وأولالك. وما سِواه بابه السماع. وقيل: زيادة اللام لتوكيد الإشارة، وقيل: للدلالة علىٰ البُعْد.

ـ وذكروا زيادة اللام في نحو: **طَيْشَل**، وهو الكثير الطَّيْش.

ـ **وذكر المرادي هنا أيضاً** أنه ينبغي ألَّا يذكر زيادة اللام كما تقدَّم في هاء السكت.

ـ **قال ابن هشام**: «وأما تمثيل النَّاظم وابنه وكثير من النحويين للهاء بنحو: لِمَهْ، ولم تَرَهْ، واللام: بذلك، وتلك. فمردود؛ لأن كلاً من هاء السَّكت ولام البعد كلمة برأسها، وليست جزءاً من غيرها».

ـ **وذكر في النظم تسعة** من حروف الزيادة ولم يذكر السِّين، والأصل أن تذكر؛ لأنها تزاد باطراد مع الاستفعال وفروعه، وأشرتُ إلىٰ هذا من قبلُ.

* **وفي البيت الثاني** ذكر أنَّه متىٰ وقع شيء من هذه الحروف العشرة خالياً عما قيّدت به زيادته فهو أصل، ولا يقبل دَعْوَىٰ الزيادة إلَّا بدليل، ومثَّل لذلك بسقوط نون «حَنْظل». في قولهم: **حَظلت الإبلُ**، إذا تأذَّت من أكل الحنظل، فحكم **بزيادتها** مع أنها خَلَت من قيد الزيادة، أي: كونها زائدة ثالثة.

ـ **والهاءُ**[1]: مبتدأ، أو فاعل بمقدّر نحو: تزادُ التاء، **وقفاً**: مصدر في موضع الحال من الهاء، أو مفعول له، أو منصوب علىٰ نزع الخافض، أي: في وقف، **كـ«لِمَه»**: الكاف جارة لقول محذوف، واللام حرف جر، وما: اسم استفهام في محل جر باللَّام، والهاء للسَّكت، **لم تَرَهْ**: معطوف علىٰ «لِمَهْ»، **واللام**: معطوف علىٰ الهاء، **وفي الإشارة**: متعلِّق بالخبر إن قُدِّرت اللام مبتدأ، وبالفعل إن قُدِّرَت فاعلاً، **المشتهِرة**: نَعْت للام، أو للإشارة عند الشَّاطبي.

ـ **وامْنَعْ**: فعل أمر، وفاعل، **زيادة**: مفعول به، **بلا قيد**: متعلِّق بـ«زيادة»، **ثبت**: صفة لقيد، **وإن لم تبيّن**: شرط، **حجةٌ**: فاعل «تبيّن»، أي: تتبيَّن، أو نائب فاعل لـ«تُبَيَّن»، **كحظلت**: خبر لمبتدأ محذوف علىٰ إضمار القول بين الكاف ومدخولها، أي: وذلك كقولك: حظلت.

---

(١) إعراب الألفيَّة/١٧٥، وشرح المكودي ٢/٩١١ ـ ٩١٢، والمقاصد الشَّافية ٨/٤٤٦.

٧٣ ـ فَصْلٌ فِي زِيَادَةِ هَمْزَةِ الْوَصْلِ

٩٣٨. لِلْوَصْلِ هَمْزٌ سَابِقٌ لَا يَثْبُتُ ✽ إِلَّا إِذَا ابْتُدِي بِهِ كَـ«اسْتَثْبِتُوا»

ذكر العلماء أنَّ مناسبة هذا الفصل لما قبله هي أنه من تتمة الكلام على زيادة الهمزة[1].

ـ **وقال الشَّاطبي**: «... إلَّا أنَّهَا عندهم ليست بزيادة مبنية عليها الكلمة، كهمزة أخرج وأكرم، بل هي مَأْتِيٌّ بها لعارض يعرض للكلمة من سكون أولها ليبتدأ بها متحركة؛ لأنَّ العرب لا تبتدئ بساكن، فإذا استُغني عن تلك الهمزة بوصل متحرك بذلك السّاكن سقطت؛ إذ لا حاجة إليها، ولذلك بوَّب عليها سيبويه في غير أبواب التصريف».

ـ **وذكر في البيت** أنَّ همزة الوصل هي كل همزة تسقط وصلاً وتثبت ابتداء، ولا تجيء هذه الهمزة إلَّا سابقة؛ إذ لا يجيء بها إلَّا وصلة للابتداء بالسَّاكن؛ لأنَّ الابتداء متعذِّر.

ـ وتثبت همزة الوصل في ضرورة الشعر كقول قيس بن الخطيم:

إِذَا جَاوَزَ الاِثْنَيْنِ سِرٌّ فَإِنَّهُ ✽ بِنَثٍّ وَتَكْثِيرِ الحَدِيْثِ قَمِينُ

ـ واختُلِف في تسميتها همزة وصل مع سقوطها في الوصل، فقيل:

---

(١) توضيح المقاصد ٥/٢٦٦ ـ ٢٦٨، وشرح المكودي ٢/٩١٣ ـ ٩١٤، وشرح ابن طولون ٢/٤٠٥ ـ ٤٠٦، والمقاصد الشَّافية ٨/٤٧٤، وشرح ابن النَّاظم/٣٣٤.

ـ أُضيفت إلىٰ الوصول اتِّساعاً.

ـ أو لأنها تسقط في الدرج فيتَّصل ما قبلها بما بعدها.

ـ أو لأنها يُتَوَصَّل بها إلىٰ النطق بالسَّاكن.

ـ وللوصلِ[١]: خبر مقدَّم، همز: مبتدأ مؤخّر، سابق: نعت، لا يثبت: نعت لهمز، إلَّا: إيجاب للنفي، إذا: معمول لـ«يثبت»، ابتُدي: ماض مبني للمفعول. به: في محل رفع نائب عن الفاعل، والجملة في محل جرٍّ بالإضافة كـ«استثبتوا»: خبر لمبتدأ محذوف علىٰ إضمار القول بعد الكاف، استثبِتُوا: أمر، أو بالبناء للمفعول: استُثْبِتُوا.

٩٣٩. وَهْوَ لِفِعْلٍ مَاضٍ احْتَوَىٰ عَلَىٰ ❊ أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةٍ نَحْوُ: «انْجَلَىٰ»=

٩٤٠. =وَالْأَمْرِ وَالْمَصْدَرِ مِنْهُ، وَكَذَا ❊ أَمْرُ الثُّلَاثِي كَـ«اخْشَ» وَ«امْضِ» وَ«انْفُذَا»

ـ **تأتي همزة الوصل زائدة في مواضع، وهي ستة أنواع[٢]:**

ـ **الأول:** الفعل الخماسي والسداسي، وقد أشار إليهما في البيت الأول.

ـ فكل همزة افتُتح بها ماضٍ زائد علىٰ أربعة أحرف فهي همزة وصل:

ـ الخماسي نحو: **انجلىٰ، انطلق.**

---

(١) إعراب الألفيَّة/١٧٥، وشرح المكودي ٢/٩١٤.

(٢) توضيح المقاصد ٥/٢٦٨ ـ ٢٦٩، وشرح الأشموني ٢/٥٧٨٩ ـ ٥٨٠، والمقاصد الشَّافية ٨/٤٨٣، وشرح المكودي ٢/٩١٤ ـ ٩١٥، وشرح ابن النَّاظم/٣٣٤، وشرح ابن طولون ٢/٤٠٦ ـ ٤٠٧، وشرح الهواري ٤/٣٢٨ ـ ٣٢٩، وإرشاد السَّالك ٢/١٢٥٦ ـ ١٢٥٩. وانظر مراجع هذا الباب في كتابي «موسوعة قواعد الكتابة ١/٤٠ ـ ١١٣.

ـ السُّداسي نحو: استخرج، استكبر.

ـ وذكر في البيت الثاني أنَّ الهمزة تزاد في الأمر والمصدر من الفعل الزائد علىٰ أربعة أحرف، نحو: انطَلِقْ، وانطلاقاً. استخرِجْ، واستِخراجاً.

ـ والموضع الرابع في قوله: وَكَذَا ❊ أَمْرُ الثُّلَاثِي......

يعني أنَّ كل همزة افتُتِح بها أمر الثلاثي فهي همزة وصل، سواء كان مضارعه علىٰ: يَفْعَل نحو: اخشَ ، من يَخْشَىٰ.

أو يفعِل نحو: امضِ ، من يَمْضِي.

أو يَفْعُل نحو: انفذْ ، من يَنْفُذُ.

ـ قال المكودي: «وهذه فائدة التمثيل».

وفُهِم مِنَ المُثُل أيضاً أنَّ ذلك يكون إذا كان ثاني المضارع ساكناً نحو: يخْشىٰ، يَرْمي، يَنْفُذ. فلو كان متحركاً لم يُؤْتَ بهمزة الوصل، نحو: يَعِدُ ويقول، فتقول في الأمر منهما: «قُلْ وعِدْ».

ـ وقال ابن النَّاظم: «ولا تثبت إلَّا فيما سكن ثاني المضارع منه، كاضرب، واشكر، واعلم، بخلاف هَبْ، وبِعْ، ورِدْ».

ـ وقال المرادي: «ويُسْتَثْنَىٰ من ذلك: خُذْ، وكُلْ، ومُرْ، فإنها يُسَكَّن ثاني مضارعها لفظاً، والأكثر في الأمر منها حَذْفُ الفاء والاستغناء عن همزة الوصل».

ـ وهو[1]: أي الهمزة: مبتدأ، لفعل: خبره، ماضٍ: نعت لفعل، وجملة «احتوىٰ» نعت بعد نعت لـ«فعل»، علىٰ أكثرَ: متعلِّق بـ«احتوىٰ»، من أربعة: متعلِّق بـ«أكثر».

---

(١) إعراب الألفيَّة / ١٧٥ ـ ١٧٦، وشرح المكودي ٢/٩١٤، والمقاصد الشَّافية ٨/٤٨٨.

نحو: خبر لمبتدأ محذوف، أو منصوب بفعل محذوف، انجلى: مضاف إليه على إرادة اللفظ.

ـ والأمر والمصدر: مجروران بالعطف على «فعلٍ». **وقال الشَّاطبي**: «يجب أن يكون قوله: «والأمر» مخفوضاً عطفاً على فعل، وقد رأيته مرفوعاً في بعض النُّسَخ، ووجه الرفع فيه مُتَكَلَّف». منه: في موضع الحال من الأمر وما عُطف عليه، ومن: بمعنى اللام، والهاء مجرورة بمن، وكذا: خبرٌ مقدَّم، أمر: مبتدأ مؤخَّر، الثلاثي: مضاف إليه، كَاخشَ: خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك كَاخشَ، وامضِ، وانفذا: فعلا أمر معطوفان على «اخشَ»، وألف «انفذا» بدل من نون التوكيد الخفيفة.

٩٤١. وَفِي «اسْمٍ، اسْتٍ، ابْنٍ، ابْنُمٍ» سُمِعْ ✿ وَ«اثْنَيْنِ» وَ«امْرِئٍ» وَتَأْنِيثٍ تَبِعْ

٩٤٢. وَ«ايْمُنُ» .... ✿ ....

ـ **الخامس: عشرة أسماء غير مصادر**[1]، وقد ذكرها في هذا البيت، والعاشر «ايمن» ذكره في البيت الثاني، فقد ذكر في البيت الأول تسعة من هذه الأسماء المسموعة، وعنى بقوله: «وتأنيث سُمع» ابنة، واثنتين، وامرأة.

ـ ونَبَّه بقوله: «سُمِع» على أنَّ افتتاح هذه الأسماء العشرة بهمزة الوصل غير مقيس. وطريقه السَّماع.

---

(١) توضيح المقاصد ٥/٢٧٠ ـ ٢٧٣، وشرح الأشموني ٢/٥٨٠ ـ ٥٨٢، وشرح المكودي ٢/٩١٥ ـ ٩١٦، وشرح ابن طولون ٢/٤٠٧ ـ ٤٠٨، وشرح ابن النَّاظم/٣٣٤ ـ ٣٣٥، وشرح ابن عقيل ٤/٢٠٨، وإرشاد السَّالك ٢/١٢٥٩، وأوضح المسالك ٣/٣٠٩، والمقاصد الشَّافية ٨/٤٩٠ ـ ٤٩١.

ـ **قال المرادي:** «فإن قلت: فما وجه إسكان أوائلها حتىٰ احتيج إلىٰ همزة الوصل؟ قلتُ: قال بعض النحويين: لأنها أسماء معتلَّة سقطت أواخرها للاعتلال، وكثر استعمالها، فسكن أوائلها **لتكون همزة الوصل عِوَضاً مما أُسْقِط منها**».

*** وهذا بيان بحال هذه الأسماء:**

ـ **اسم:** أصله سِمْوٌ، أو سُمْوٌ، حُذِفَت لامه تخفيفاً، وسكن أوله، فزيدت الهمزة في أوله عوضاً من المَحْذُوف. وهو عند البصريين مشتق من السُّمُوّ.

وعند الكوفيين مشتق من الوَسْم، ولكن قُلِبت فاؤه فأُخِّرت إلىٰ ما بعد اللام.

ـ **اسْت:** وأصله: سَتَهٌ، فَحُذِفت لامه، ثم جيء بهمزة الوصل للنطق بالحرف الأول الساكن، وهو السِّين.

*** ابن، ابنة، ابنُم:**

أصل «ابن» بَنَوٌ، وذكروا أنَّ الدليل علىٰ أنَّ لامه واو أنَّ الغالب علىٰ ما حذفت لامه الواو دون الياء، والدليل الآخر قولهم «البُنُوَّة».

والدليل الثالث أنَّ مؤنثه «بنت»، فأبدلوا التاء من لامها، وإبدال التاء من الواو أكثر من إبدالها من الياء.

ـ وذهب بعضهم إلىٰ أن لام ابن ياء، واشتقَّه من بنىٰ يبني.

وعلىٰ ما تقدَّم فقد سقط حرف من آخره، وعُوِّض عنه همزة وصل في أوله لتساعِدَ علىٰ النطق بالسَّاكن في أوله وهو الباء.

ـ **وأما ابنة:** فهو تأنيث «ابن»، والتاء للتأنيث، وما أجَرَىٰ من التغيير في «ابن» واقتضىٰ زيادة همزة الوصل جرىٰ في «ابنة».

ـ **وأما ابنُم**: فهو ابن، زِيدَتْ فيه الميم للمبالغة كما زيدت في «زُرْقُم».

قال المتلمس:

وَهَـــلْ لِـــي أُم غَيْرُهَـــا إِنْ ذَكَرْتُهَـــا ❊ أَبَـــىٰ اللهُ إِلَّا أَنْ أَكُـــونَ لَهَـــا ابْنِمـــا

ـ **اثنان**: أصله: ثنيان؛ لأنه من ثنيت، فحُذِفَت لامه، وسكن أوله، وجاء بهمزة الوصل لتساعد علىٰ النُّطق بالسَّاكن.

ـ **امرؤ**: وهو اسم تام لم يُحْذَفْ منه شيء، وقد أسكنوا أوله، وامرأة: مؤَنَّثة، وذكروا أنّ علّة زيادة همزة الوصل في أولهما أنهم أتبعوا حركة العين وهو الراء حركة لامهما وهي الهمزة، فقالوا: هذا امرُؤ، ورأيت امرَأً، ومررت بامرِئٍ، فلما اعتلَّ هذا الاسم بإتباع حركة عينه حركة لامه، وكثر استعماله، أسكنوا أوله، وأدخلوا فيه همزة الوصل في أوله.

ـ **قال المرادي**: «وأمّا تأنيث ابن واثنين وامرئ فالكلام عليهما كالكلام علىٰ مذكراتها، والتاء في ابنة واثنتين كالتاء في امرأة...».

ـ **وأما «ايمن»** في أول البيت الثاني فهو اسم مشتق من اليمين، وهو مخصوص بالقسم وهمزته همزة وصل، **وهذا مذهب البصريين**.

وعند **الكوفيين** همزته همزة قطع، وهو عندهم جمع «يمين»، وخففت همزته، وطرحت في الوصل لكثرة الاستعمال.

ـ وحُذِفت من هذا اللفظ النون وقيل: «**ايمُ الله**».

ـ وفي اسم[1]: متعلِّق بـ«سمع»، واست ابن ابنم: الثلاثة معطوفات علىٰ

(١) إعراب الألفيَّة/١٧٦، وشرح المكودي ٢/٩١٦، والمقاصد الشَّافية ٨/٤٩٧.

«اسم» بإسقاط حرف عطف، سُمِع: ماض مبني للمفعول، ونائب الفاعل ضمير يعود إلىٰ همز الوصل، واثنين وامرئ وتأنيث: الثلاثة معطوفات علىٰ ما قبل «سُمِع»، تبع: نعت لتأنيث، ومفعول «تبع» محذوف. وايمن: قال الشَّاطبي: «معطوف علىٰ اسم است إلخ، فهو في موضع خفض، وأتىٰ به علىٰ حكاية رفعه اللازم له؛ إذ هو مما لزم الابتداء فلا يدخله حرف جر ولا نصب.

٩٤٣. . . . هَمْــزُ «أَلْ» كَــذَا، وَيُبْــدَلُ ❁ مَــدّاً فِــي الِاسْـتِفْهَامِ أَوْ يُسَــهَّلُ

ـ **أشار في هذا البيت إلىٰ السَّادس مما يُزاد فيه همزة الوصل وهو همزة «أل»**[(١)] وهو قسم الحروف وكان الأصل ألَّا تدخل «أل» لعدم تصرفها وندور إعلالها.

ـ وهذا الذي ذكره هو مذهب سيبويه.

ـ وذهب الخليل إلىٰ أنَّها أصليَّة، ولكنها حُذِفت في الوصل لكثرة الاستعمال.

ـ **وهمزة «أم» التي هي بدل من «أل» في لغة أهل اليمن همزة وصل أيضاً**[(٢)].

ـ وبيَّن بعد ذلك حكم همزة «أل» إذا دخل عليها همزة استفهام، جاز فيها وجهان:

ـ إبدالها ألفاً من جنس حركة الهمزة التي قبلها.

---

(١) انظر مراجع الحاشية في البيت السابق. والمقاصد الشافية ٨/٤٩٧ قال: «وفي إطلاق النَّاظم لفظ الاستفهام إيهامٌ ما، إذ كان للاستفهام أدوات كثيرة من جملتها الهمزة، وهي المرادة بلا شك، إلَّا أنه لم يبين ذلك... وكان من حقه أن يحرر العبارة ويقول:

❁ مــع همــز الاسـتفهام أو يُسَهَّــلُ

أو نحو هذا، فلا يبقىٰ عليه اعتراض».

(٢) وزاد المرادي في حديثه حكم حركة همزة الوصل، وهو ما لم يذكره النَّاظم في البيت.

ـ وتسهيلها بين الألف والهمزة.

وقد قرئ بهما[١]: ﴿ءَآلذَّكَرَيۡنِ﴾.

ـ وفُهِم أنَّ غير همزة «أل» إذا دخل عليها همزة الاستفهام تُحْذَفُ لعدم الحاجة إليها، نحو[٢]: ﴿أَصۡطَفَى ٱلۡبَنَاتِ عَلَى ٱلۡبَنِينَ﴾.

ـ **قال ابن طولون**: «وإنما لم تُحْذَف همزة «أل» إذا دخل عليها همزة الاستفهام، وكان القياس حذفها لئلا يلتبس الاستفهام بالخبر...».

ـ همزُ[٣]: مبتدأ، أل: مضاف إليه، كذا: خبر، ويُبْدَلُ: مضارع مبني للمفعول، ونائب الفاعل: مفعوله الأول، يعود إلىٰ همز «أل»، مَدّاً مفعوله الثاني. في الاستفهام: متعلِّق بـ«يُبْدَلُ»، أو: حرف عطف وتخيير، يُسَهّل: بالبناء للمفعول معطوف علىٰ «يُبْدَلُ».



(١) سورة الأنعام ٦/١٤٣ وانظر معجم القراءات ٢/٥٧٣ ـ ٥٧٤.

(٢) سورة الصَّافات ٣٧/١٥٣، وانظر أوضح المسالك ٣/٣١٠.

(٣) إعراب الألفيَّة/١٧٦، وشرح المكودي ٢/٩١٨

٧٤ ـ الإِبْدَالُ

مدخل[١]

الغرض من هذا الباب بيان الحروف التي تُبْدَل من غيرها إبدالاً شائعاً لغير إدغام، فإن الإبدال للإدغام لا يُنظر فيه في هذا الباب.

* **ويحتاج هنا إلىٰ ثلاث مسائل:**

* **الأولىٰ**: الفرق بين الإبدال والتعويض، والفرق بينهما **أن الإبدال لا يكون إلَّا في** موضع المبدل منه كالهاء في: هرقت، ونحوه.

ـ **والتعويض**: يكون في غير موضع المعوض عنه، نحو: التاء في: عِدَة، وهمزة ابن. ولا يقال في هذا بدل إلَّا تجوّزاً.

* **الثانية: الفَرْق بين الإبدال والقَلْب:**

ـ **القَلْب**: يختصّ بحروف العلَّة.

ـ **والإبدال**: يكون في حروف العلة والحروف الصحيحة، فالإبدال أَعَمّ، والقلب أخصُّ.

فالبدل: وضع شيء مكان شيء علىٰ تقدير إزالة الأول؛ والقلب: هو تصيير الشيء علىٰ غير الصورة التي كان عليها من غير إزالة، ولذلك جعل مثل: قال وباع قلباً؛ لأن حروف العلة يقارب بعضها بعضاً.

---

(١) توضيح المقاصد ٣/٦، وشرح الأشموني ٢/٥٨٥، والتسهيل/٣٠٠، والمقاصد الشَّافية ٩/١ ـ ٢٠.

وجعل مثل: اتَّعد ونحوه: إبدالاً لتباين حروف الصِّحَّة من حروف العلَّة ؛ إذ الأصل: اوتعد ، فحذفت الواو ، وأبدل منها التاء إلَّا أنَّ الواو انقلبت تاء.

وأما «قام» وأمثاله فقدر أنه كان الأصل: قَوَم ثم استحالت الواو ألفاً ، لا أنها حُذِفت وجعل مكانها الألف.

* **الثالثة: في حصر حروف البدل** ، والبدل للإدغام يكون في جميع حروف المعجم إلَّا الألف ، والبدل لغير الإدغام يكون في اثنين وعشرين حرفاً ، وجمعها في التسهيل. فقال: يجمع حروف البدل الشائع لغير إدغام قولك: «**لجدٌّ صُرِفَ شكِسٌ آمنٌ طيَّ ثوب عزَّتِهِ**»

ـ وباقي حروف المعجم لا تُبدَل ، وهي: **الحاء** ، **والخاء** ، **والذال** ، **والظاء** ، **والضاد** ، **والغين** ، **والقاف**...

ـ وذكر **الشَّاطبي** أنَّ الحروف المتباعدة لا يقع فيها قلب ولا إبدال ، أي: لا تقلب الحرف حرفاً متباعداً من أصله ، ولا يُبدَل أيضاً من متباعد منه ، وإنما يكون في الحروف المتقاربة منه.

والتعويض أعم من هذا ، فقد يكون في الحروف المتباعدة والمتقاربة.

ـ وأصل هذا التقرير في القلب والإبدال للرماني ولابن جِنِّي تفرقة بين العوض والبدل. وقد يوقع النحويون أحد اللَّفظين مكان الآخر.

ـ وذكر **الأشموني** أنَّ النَّاظم ضمَّن هذا الباب أربعة أحكام من التصريف: الإبدال ، والقلب ، والنقل ، والحَذْف.

٩٤٣. أَحْرُفُ الإِبْـدَالِ: «هَدَأْتَ مُوطِيَـا» ❊ ....=

ـ أشار النَّاظم[1] إلىٰ حصر حروف البدل بهذا البيت، وهي عند المرادي: الهاء، والدال، والهمزة، والتاء، والميم، والواو، والطاء، والظاء، والألف، وكذا المكودي، والشَّاطبي، وابن طولون وغيرهم.

وزاد هنا علىٰ ما ذكره في التسهيل «الهاء» حيث قال: «والضروري في التصريف هجاء «طويت دائماً»، فهي ثمانية».

ومعنىٰ: هَدَأْتُ: سكنت، مُوْطِياً: اسم فاعل من أوطأت الرجل. إذا جعلته وطيئاً، وخَفَّف الهمزة فأبدلها ياء لانفتاحها وانكسار ما قبلها.

ـ قال المرادي: «وإنما اقتصر علىٰ هذه التسعة لأنها التي لا يُسْتَغْنَىٰ عن ذكرها في التصريف، وما عدا هذه التسعة فإبداله، إما شاذّ كقولهم في: أُصَيْلَان: أُصَيْلال. وإما لغة قليلة كإبدال الجيم من الياء المشددة في الوقف...».

قال النابغة:

وَقَفْــتُ فِيْهَــا أُصَــيْلَالاً أُسَــائِلُهَا ❊ عَيَّـتْ جَوَابـاً وَمَـا بِـالرَّبْعِ مِـنْ أَحَـدِ

وقول أعرابي:

خــالي عُوَيْــفٌ وأَبُــو عَلــجِّ ❊ المطعِمــان الشَّــحْم بالعشــجِّ

وَبالغَــدَاة كُتَــلَ البــرنجِّ ❊ يُقْلــعُ بِــالوَدِّ وَبالصَّيْصَــجِّ

(١) توضيح المقاصد ٦/٥ ـ ٨، وشرح الأشموني ٥٨٦/٢ ـ ٥٨٧، وشرح ابن طولون ٤١٠/٢ ـ ٤١١، والمقاصد الشَّافية ٤/٩ ـ ٨، وشرح المكودي ٩١٩/٢ ـ ٩٢٠، وأوضح المسالك ٣١٢/٣ ـ ٣١٥، وإرشاد السَّالك ١٢٦٢/٢ ـ ١٢٦٣، وشرح ابن النَّاظم/٣٣٥، وشرح ابن عقيل ٢١٠/٤.



ـ أحرف[1]: مبتدأ، الإبدالِ: مضاف إليه، هدأت: فعل وفاعل، مُوْطِياً: حال من التاء في: هدأت، ويحتمل أن يكون مفعولاً لهدأت.

٩٤٣. .... ❁ فَأَبْــدِلِ الْهَمْــزَةَ مِــنْ وَاوٍ وَيَــا=

٩٤٤. =آخِـراً اثْــرَ أَلِـفٍ زِيــدَ، ... ❁ ....=

ـ بدأ في هذين البيتين بالتفصيل، **فذكر إبدال الهمزة**[2]:

وذلك بإبدالها من الواو والياء الواقعتين آخراً بعد ألف زائدة، **نحو: كِساء، ورِداء، وأصلهما: كساو ورِدَاي**، من الكُسوة والردية، وهو من باب الإبدال الواجب، والواو والياء بعد فتحة مفصولين بحاجز غير حصين، والألف زائدة، وانضمَّ إلىٰ ذلك أنهما في مظنة التغيير وهو الطرف، فقلبا ألفاً ثم همزة.

ـ وفُهِم من قوله: «آخراً» أنَّ الواو والياء إذا لم يكونا طرفين لم يُبْدلا همزة، نحو: تبَايَنَ، وتَعَاوَن.

ـ وفُهِم منه أيضاً أنَّ الألف إذا كانت غير زائدة لا تُبْدَل نحو: واو، وزاي.

(١) إعراب الألفيَّة/١٧٦.

(٢) توضيح المقاصد ٦/٨ ـ ١١، وشرح الأشموني ٢/٥٩١ ـ ٩٥٢، والمقاصد الشَّافية ٩/١٤ ـ ١٦، وشرح ابن النَّاظم/٣٣٦، وأوضح المسالك ٣/٣١٥، وإرشاد السَّالك ٢/١٢٦٥، وشرح المكودي ٢/٩٢٠، وشرح ابن طولون ٢/٤١١ ـ ٤١٢، وشرح ابن عقيل ٤/٢١١، وشرح الهواري ٤/٣٣١ ـ ٣٣٢.
وقال الأشموني والمرادي: وحكم زيادتي التثنية حكم هاء التأنيث في استصحاب هذا الإبدال نحو: كساءين ورداءين، فإن بنيت الكلمة علىٰ التثنية امتنع الإبدال. وذلك كقولهم: عقلته بثنايين، أي: طرفي العقال.

ـ **وعند ابن النَّاظم**، نحو: آية وراية، فلا إبدال لئلا يتوالىٰ إعلالان.

ـ وفُهِم منه أنَّ ما لحقته تاء التأنيث حكمه حكم المتطرفة، لأنَّ تاء التأنيث زائدة عن الكلمة، نحو: **عباءة**. وإذا كانت الكلمة قد بُنيت علىٰ تاء التأنيث لم تُبْدَل، **لأنها لم تقع طرفاً نحو: «درهايه» «الرجل القصير السمين»**، ومثله إداوة وهداية **عند ابن النَّاظم**.

ـ **وقال المرادي**: «هذا الإبدال مُستصحَبٌ مع هاء التأنيث العارضة نحو: بناء وبناءة، فإن كانت هاء التأنيث غير عارضة امتنع الإبدال نحو: **هداية، وسقاية، وعلاوة، وعداوة**؛ لأنَّ الكلمة بُنيت علىٰ التاء، أي: أنها لم تُبنَ علىٰ مذكّر...».

ـ فأبدل[1]: فعل أمر، الهمزة: مفعول به، من واو متعلّق بـ«أَبْدِلْ»، يا: معطوف علىٰ «وا»، آخراً إثرَ: منصوبان علىٰ الظرفيَّة، وكلاهما في موضع النعت لواو ويا. ألف: مضاف إليه، جملة «زيد» نعت «ألف».

ـ وذكر الشَّاطبي: **جواز كون «آخراً» منصوباً علىٰ الحال من الواو واليا، وإن كانا نكرتين، وهو قليل**.

٩٤٤. .... وَفِي ❊ فَاعِلِ مَا أُعِلَّ عَيْنـاً ذَا اقْتُفِـيْ

❊ **هذا هو الموضع الثَّاني مما يجب فيه إبدال الياء والواو همزة[2]**، وهو كل

---

(١) إعراب الألفيَّة/١٧٦، وشرح المكودي ٢/٩١٩، والمقاصد الشَّافية ٩/١٦.

(٢) شرح الأشموني ٢/٥٩٣ ـ ٥٩٤، وشرح ابن النَّاظم/٣٣٦، وتوضيح المقاصد ٦/١١ ـ ١٤، لفظ الياء من قائل وبائع عامِّي، ودخل أبو علي الفارسي علىٰ واحد ممن اتَّسم بالعلم فإذا بين يديه جزءٌ مكتوب فيه «قايل» بنقطتين من تحت، فقال لذلك الشيخ: خطّ مَن هذا؟ فقال: خَطّي، فالتفت إلىٰ صاحبه، وقال: قد أضعنا خطواتنا في زيارة مثله. وخرج من ساعته. وشرح المكودي ٢/٩٢٠ ـ=

واو وياء وقعت عيناً لاسم فاعل أُعِلّت في فعله نحو: **قائل وبائع**، **وأصلهما**: **قاول**، **وبايِع**، **فأعلوه حَمْلاً علىٰ فعله**، وذلك بخلاف **عَور فهو عاوِر**، **وعَينِ فهو عايِن**، **وصَيِد فهو صايد**.

ـ فاختُلف في هذا الإبدال:

فقيل: أُبدلت الواو والياء همزة كما قال المصنِّف، وقال الأكثرون: بل قُلبتا ألفاً: **قال**، **باع**، كذا، ثم أُبدلت الألف همزة كما جَرَىٰ في كساء، ورداء، وكُسِرت الهمزة علىٰ أصل التقاء السَّاكنين.

ـ **وقال المبرِّد**: «أُدْخِلت ألف فاعل قبل الألف المنقلبة في: **قال وباع أي**: قــال، بــاع، فالتقىٰ ساكنان فحرِّكت العين لأنَّ أصلها الحركة، والألف إذا تحركت صارت همزة: قاءِل، **باءِع**: **قائل**، **بائع**.

ـ **وقال ابن النَّاظم**: «**وفي / فَاعِلِ مَا أُعِلَّ عَيْناً ذَا اقْتُفِيْ**: إشارة إلىٰ إبدال الواو والياء همزة، واقتفي بمعنىٰ اتّبع، والمراد أنه تبدل الهمزة قياساً متبعاً من كل واو أو ياء وقعت عين اسم فاعل أُعِلّت في فعله نحو: قائل وبائع، أصلهما: قاول وبايع، ولكنهم أَعَلُّوه حملاً علىٰ الفعل، فكما قالوا: قال وباع، فقلبوا العين ألفاً كذلك قلبوا عين اسم الفاعل ألفاً، ثم قلبوا الألف همزة علىٰ حد القلب في نحو: كساء ورداء، ولو لم تعتلَّ العين في الفعل لصحَّت في اسم الفاعل نحو: عَين في عاين، وعَوِر فهو عاوِر».

ـ **وفي فاعِلِ**[1]: متعلِّق بـ«اقْتُفي»، ما: مضاف إليه، جملة «أُعِلَّ» صلة «ما»، **عيناً**: تمييز محول عن فاعل «أُعِلَّ» المستتر، ذا: مبتدأ، اقْتُفِي: الجملة خبر.

= ٩٢١، وشرح ابن طولون ٢/٤١٢، والمقاصد الشَّافية ٩/٢٦، وأوضح المسالك ٣/٣١٦، وإرشاد السَّالك ٢/١٢٦٥، وشرح ابن عقيل ٤/٢١١.

(١) إعراب الألفيَّة/١٧٦.

٩٤٥. وَالْمَــدُّ زِيــدَ ثَالِثــاً فِــي الْوَاحِــدِ ❖ هَمْـزاً يُـرَىٰ فِي مِثْـلِ كَـ«الْقَلَائِـدِ»

* ذكر في هذا البيت الموضع الثالث[1] مما يجب فيه إبدال حرف المدِّ همزة، وهو كل مَدَّةٍ ثالثةٍ زائدةٍ، فإنها تُبْدَلُ همزة إذا جُمِعَ ما هي فيه على مثال: مفاعِل، نحو: **قلائِد، وصَحَائف، وعَجَائز**.

فالهمزة فيهن بدل من ألف قلادة، وياء صَحيفة، وواو عَجُوز.

وشمل قوله: «المدّ» الألف، والواو، والياء.

ـ واحترز به مما ليس مَدّاً، نحو: **قَسْوَرَة وقَسَاوِر**، فالواو ليست فيه حرف مَدّ.

وقوله: زِيْدَ: احترز به من أن تكون المدة غير زائدة، نحو: **مفازة ومفاوِز، ومَسِيرة: وَمَسَايِر، ومَثُوبة وَمَثاوِب**.

ـ وإذا سُمِع شيء من ذلك لم يُقَسْ عليه، نحو: **مصائب، ومنائر**، والأصل فيهما: مصاوِب ومناوِر، ونُطق بهذا الأصل فيهما.

ـ وشذَّ الهمز في[2]: ﴿مَعَائِش﴾، ورُوي عن نافع، والمشهور عنه بالياء، وقوله: «كالقلائد»، أي: في كل جمع على مثال «قلائد» في الحركات والسكنات.

والمدُّ[3]: مبتدأ، وجملة «زِيْدَ» حال من ضمير «يُرَىٰ»، ثالثاً: حال من الضمير

---

(١) توضيح المقاصد ٦/١٤ ـ ١٥، وشرح ابن النَّاظم/٣٣٦، وشرح المكودي ٢/٩٢١، وشرح الأشموني ٢/٥٩٤ ـ ٥٩٥، وشرح ابن عقيل ٤/٢١٢، والمقاصد الشَّافية ٩/٤٢، وأوضح المسالك ٣/٣١٦، وإرشاد السَّالك ٢/١٢٦٦، وشرح ابن طولون ٢/٤١٣.

(٢) سورة الأعراف ٧/١٠، قراءة زيد بن علي والأعمش وخارجة عن نافع وحميد وابن عامر في رواية وأبو جعفر. قالوا: وليس بالقياس، ولكنهم رَوَوْهُ وهم ثقات فوجب قبوله: معجم القراءات ٣/٩.

(٣) إعراب الألفيَّة/١٧٧، وشرح المكودي ٢/٩٢١.

في «يُرَىٰ» ، أو من الضمير في «زِيْدَ» فيكون من المتداخلة ، وعلىٰ تقديره حالاً من ضمير «يُرَىٰ» مقدَّم عليه ، أو حال إن كانت بَصَريَّة ، وجملة «يُرَىٰ» خبر المبتدأ ، في مثل: متعلِّق بـ«يُرَىٰ» ، مثل: مضاف إليه ، كالقلائد: مضاف إليه ، والكاف زائدة.

٩٤٦. كَـذَاكَ ثَـانِي لَيِّنَيْنِ اكْتَنَفَا ❊ مَـدَّ (مَفَاعِلَ) كَجَمْعِ «نَيِّفَا»

❊ **هذا هو الموضع الرابع**[١] مما يجب فيه إبدال الياء والواو همزة.

وذلك إذا وقعت ألف التكسير بين حرفي عِلَّة وجب إبدال ثانيهما همزة بشرط ألَّا يُفْصَل من الطرف. وهذا الضابط الذي ذكره شمل ما يأتي:

ـ **الأول: أن يكونا واوين**، نحو: أوَّل، تقول في جمعه: أوائل، وأصله: أَوَاوِل بإبدال الواو الثانية همزة، وهذا باتِّفاق.

ـ **الثَّاني: أن يكونا ياءين**، نحو: **نيِّف**، فتقول في جمعه: **نيائف**، بالهمز، وأصله: نيايف.

ـ **الثالث: أن يكون أحدهما واواً** وهو الأول، والثاني ياء نحو: **صائد، وصوائد، والأصل: صوايد**، وهذا مذهب سيبويه والخليل. وذهب الأخفش إلىٰ أنَّ الهمزة في الواوين فقط، ولا يُهْمَزُ في الياءين، ولا في الواو مع الياء فيقول: **نيايف وصوايد**....

ـ **الرَّابع: أن تكون الأولىٰ ياء والثانية واواً نحو: سيِّد، وسَيَائِد، وجيّد**

---

(١) شرح ابن طولون ٢/٤١٣ ـ ٤١٤، وشرح المكودي ٢/٩٢٢ ـ ٩٢٣، وتوضيح المقاصد ٦/١٥ ـ ١٨ «وشمل قوله: لَيِّنين الواوين والياءين والواو والياء فَعُلِم أنَّه موافق لسيبويه»، وشرح ابن النَّاظم/٣٣٦ ـ ٣٣٧، والمقاصد الشَّافية ٦/٤٢، وأوضح المسالك ٣/٣١٦ ـ ٣١٧، وإرشاد السَّالك ٢/١٢٦٧، وشرح الأشموني ٢/٥٩٥.

وجَيَائد، والأصل فيهما سياوِد وجياوِد.

ـ وفُهِم من قوله: «مَدَّ مفاعِلَ» اشتراط اتِّصال المد بالطرف، فلو فُصل بمدة ظاهرة نحو: طواويس، أو مقدَّرة، نحو: عواوِر: «عواوير» لم تقلب.

ـ كذلك[1]: خبر مقدَّم، ثاني: مبتدأ مؤخَّر، لينين: مضاف إليه، وجملة اكتنفا: نعت لينين، مَدَّ: مفعول به، مفاعل: مضاف إليه، كجمع: خبر مبتدأ محذوف، نيِّفا: مفعول «جمع».

٩٤٧. وَافْتَحْ وَرُدَّ الْهَمْزَ (يَا) فِيمَا أُعِلّْ ❊ لَاماً، وَفِي مِثْلِ «هِرَاوَةٍ» جُعِلْ=

٩٤٨. =(وَاواً)/وَهَمْزاً أَوَّلَ الْوَاوَيْنِ رُدّْ ❊ فِي بَدْءِ غَيْرِ شِبْهِ: «وُوفِيَ الْأَشُدّْ»

ـ بدأ ابن هشام وبعض الشُّرَّاح بالحديث عن البيت الثاني؛ إذ فيه حديث عن إبدال الواو من الهمزة استطراداً، أو تفويتاً للترتيب بقصد الاختصار، فبدأ بالكلام عليه ليتَّصل الكلام علىٰ محل إبدال الهمزة، وهو ما أشار إليه المصنّف بقوله: وهمزاً/ أول الواوين رُدّْ...

كذا الأمر عند ابن هشام وعند ابن القيم.

ـ وبقية العلماء بدؤوا الحديث عن إبدال حروف المدّ من الهمزة، قال ابن هشام: «فصل في عكس ذلك، وهو إبدال الواو والياء من الهمزة...».

وأبدأ الحديث عن البيت الأول، فأقول ملخصاً ما ذهبوا إليه[2]: الألف واللام

(١) إعراب الألفيَّة/١٧٧، وشرح المكودي ٢/٩٢٣.

(٢) شرح الأشموني ٢/٥٩٧ ـ ٦٠٤، وتوضيح المقاصد ٦/١٨ ـ ٢٣، وأوضح المسالك ٣/٣٢١ ـ=

في الهمز للعهد، أي: يجب في هذين إذا اعتلّت لامهما أن يُخَفَّفا بإبدال كسرة الهمزة فتحة، ثم بإبدالها ياءً فيما لامه همزة، أو ياءً أو واواً، ولم تسلم في الواحد. كذا النص عند الأشموني متابعاً فيه المرادي.

* **فالنوع الأول**: مثال ما لامه همزة منه: **خطيئة وخطايا**[1].

ومثال ما لامه ياء منه: **هدية وهدايا**.

ومثال ما لامه واو منه لم تسلم في الواحد: **مطيّة ومطايا**.

ـ **خطايا**[2]: أصله خطايِئ بياء مكسورة، وهي ياء خطيئة، وهمزة بعدها هي لامها.

١ ـ ثم أُبدلت الياء همزة فصار: خطائِئ[3] بهمزتين.

٢ ـ ثم أُبدلت الثانية ياءً، لأنَّ الهمزة المتطرّفة بعد همزة تبدل ياء، وإن لم تكن بعد مكسورة، فما ظنك بعد المكسورة: خطائي.

٣ ـ فُتحت الهمزة الأولى تخفيفاً فصار: خطاءَي.

٤ ـ قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار: خَطَاءَا بألفين بينهما همزة.

= ٣٢٤، وشرح المكودي ٢/٩٢٣ ـ ٩٢٦، وشرح ابن النَّاظم/٣٣٧ ـ ٣٣٨، وإرشاد السَّالك ٢/١٢٦٨ ـ ١٢٧٢، والمقاصد الشَّافية ٩/٥١ ـ ٧٧، وشرح ابن عقيل ٤/٢١٤، وشرح ابن طولون ٢/٤١٤ ـ ٤١٧، وشرح الهواري ٤/٣٣٥ ـ ٥٣٧.

(١) عَلَّق ابن جِنّي على ما جرى في «خطايا» من تقلّبات ذكرها الصرفيون بقوله: «**فلا تستنكر هذا التفسير وتطويله، فإنَّ هذا الباب يدور على هذا، فاعلم ذلك**. انظر المنصف ٢/٥٥، وانظر الإنصاف/٨٠٥ فقد ذكر الخلاف في الوزن بين البصريين والكوفيين.

(٢) انظر المستقصى/١١٢٥ ومراجع المسألة.

(٣) في توضيح المقاصد ٦/١٩ «قال بعض العرب: «**اللَّهُمَّ اغفر لي خطائِئ**»، بهمزتين على الأصل وهو شاذّ».

٥ ـ أُبدلت الهمزة ياءً فصار: خطايا.

ـ **هدايا**: أصل هدايا: هدايي، **بياءين الأولىٰ ياء فعيلة، والثانية لام هدية**.

ـ ثم أبدلت الأولىٰ همزة كما في صحائف: **هدائي**.

ـ قلبت كسرة الهمزة فتحة: **هدائَي**.

ـ قلبت الياء ألفاً: **هداءَا**.

ـ قلبت الهمزة ياء، فصار: **هدايا**.

ـ **زوايا**: ومن ذلك زوايا جمع زاوية، وأصله: **زوائي**.

ـ بإبدال الواو همزة لكونها ثاني لينين اكتنفا مَدّ «مفاعل» ثم خفف بالفتح فصار: **زواءَي**.

ـ ثم قلبت الياء ألفاً فصار: زواءا.

ـ ثم قلبت الهمزة ياءً فصار زوايا، **علىٰ نحو ما تقدَّم في «هدايا»**.

ـ **وقوله: في مثل «هراوة جُعِل/ واواً...»**

يعني أن المجموع علىٰ مثال «مفاعل» إذا كانت لامه واواً لم تُعَلّ في الواحد بل سلمت منه كواو «هراوه» جُعِل موضع الهمزة المذكورة في جمعه واو، فيقال: **هراوىٰ**.

ـ والأصل: **هرائِو، بقلب ألف هراوة همزة**.

ـ ثم **هرائي**: بقلب الواو ياء لتطرفها بعد الكسرة.

ـ ثم خُفِّفت الهمزة بالفتح فصار: هراءَي.

ـ ثم قلبت الياء ألفاً لتحركها، وانفتاح ما قبلها فصار: **هراءَا**.

ـ فكرهوا ألفين بينهما همزة فأبدلوا الهمزة واواً طلباً للتشاكل، حيث قصد تشاكل الجمع لواحد مَدّه فصار: هراوىٰ.

ـ وانتقل إلىٰ البيت الثاني في قوله:

... وَهَمْــزاً أَوَّلَ الْــوَاوَيْنِ رُدَّ ❊ فِي بَدْءِ غَيْرِ شِبْهِ: «وُوفِيَ الْأَشُدّ»

ـ **وهذه مسألة** اختُصَّت بها الواو، ويعني أنَّ كل كلمة اجتمع في أولها واوان، فإنّ أولاهما يجب إبدالها همزة، بشرط أَلَّا تكون الثانية منهما مدّة غير أصلية.

ـ وذكر الأشموني أربع صُوَر:

١ ـ أن تكون الثانية مدّة بدلاً من ألف فاعَل نحو: **ووفي الأشد، وُوْرِي عنهما.**

٢ ـ الثانية أن تكون مدَّة بدلاً من همزة كـ«**وُوْلِىٰ**» **مخفّف** «**وُؤْلىٰ**» بواو مضمومة فهمزة.

٣ ـ أن تكون عارضة كأن تَبْني من الوعد مثال: **فُوعل**، ثم ترده إلىٰ ما لم يُسَمّ فاعله.

٤ ـ أن تكون زائدة كأن تبني من الوعد مثل: **طومار، فتقول: وُوعاد.**

ـ **فهذه الصور الأربع** لا يجب فيها الإبدال، بل يجوز، وخالف قوم في الرابعة، فأوجبوا الإبدال لاجتماع واوين، وكون الثانية غير مبدلة من زائد، فإنَّ الضَّمَّة قبلها غير عارضة، وإلىٰ هذا ذهب ابن عصفور.

وهذه الأوجه اختصرها الأشموني من نصّ المرادي وتنبيهاته.

ـ **وذكر المكودي** أنَّ مثال ما يجب إبداله: **أواصل في جمع واصلة**، وأصله وَوَاصِل، الواو الأولىٰ هي التي في المفرد، والواو الثانية انقلبت، عن ألف فاعلة،

كما انقلبت في نحو ضوارب، فلما اجتمعت واوان في بدء الكلمة قُلبت الأولىٰ همزة فقيل: **أواصِل**.

ـ وافتح[1]: فعل أمر، ورُدَّ: فعل أمر معطوف علىٰ ما قبله، والفاعل مستتر، الهمز: مفعول أول لرُدَّ، وهو مطلوب لافتح علىٰ التنازع، يا: مفعول ثان، فيما: متعلِّق بـ«رُدّ»، جملة «أُعِلّ» صلة، لاماً: تمييز محوَّل عن نائب فاعل «أُعِلّ»، في مثل: متعلِّق بـ«جُعِل»، هراوة: مضاف إليه، جُعِل: ماض مبنيّ للمفعول، ونائب الفاعل يعود إلىٰ الهمز، وهو المفعول الأول، واواً: مفعوله الثاني.

ـ وهمزاً: مفعول ثان لـ«رُدّ»، أوَّلَ: مفعول أوّل لـ«رُدّ»، الواوين: مضاف إليه، رُدّ: فعل أمر، في بدء: متعلِّق بـ«رد»، غير: مضاف إليه، شبه: مجرور بالإضافة، وُوفي: مبني للمفعول من «وافىٰ» وهو مضاف إليه علىٰ إرادة اللَّفظ، الأَشُدُّ: نائب عن الفاعل.

٩٤٩. وَمَـدّاً ابْـدِلْ ثَـانِيَ الْهَـمْـزَيْنِ مِـنْ ❊ كِلْمَةٍ انْ يَسْكُنْ كَـ«آثِرْ» وَ«ائْتَمِنْ»

ـ إذا اجتمع همزتان في كلمة واحدة[2] الأولىٰ متحركة والأخرىٰ ساكنة وجب إبدال الثانية مدّاً مجانساً لحركة ما قبله.

فإن كانت فتحة أبدلت ألفاً نحو:

(١) إعراب الألفيَّة/١٧٧، وشرح المكودي ٢/٩٢٥ ـ ٩٢٦.

(٢) شرح المكودي ٢/٩٢٧، وشرح ابن طولون ٢/٤١٧ ـ ٤١٨، وشرح ابن عقيل ٤/٢١٦، وتوضيح المقاصد ٦/٢٣ ـ ٢٥، وشرح الأشموني ٢/٦٠٤ ـ ٦٠٥، وشرح الهواري ٤/٣٣٧ ـ ٣٣٨، وإرشاد السَّالك ٢/١٢٧٣، وأوضح المسالك ٣/٣٢٥ «**وشذَّت قراءة إئلافهم «بالتحقيق»**»، وفي معجم القراءات ١٠/٥٩٨ قراءة أبي بكر عن عاصم، وذكر ابن مجاهد رجوع عاصم عن هذه القراءة إلىٰ قراءة الجماعة.

ـ آثَـرَ: وأصله: أَأْثر.

ـ آمَن: وأصله: أَأْمَن.

ـ وإن كانت كسرة أُبدلت ياءً نحو: **إيلاف، وأصلها، إِأْلاف**، ومثل ذلك: **إيثار، وإيمان**.

ـ وإن كانت ضمة أُبدلت واواً نحو: **أُوْتِمِن، أُوْتي، أُوثِرُ**.

ـ ويُفْهَم مما سبق أنَّ الهمزة السَّاكنة إن لم يكن قبلها همزة أخرىٰ لم يجب إبدالها.

ـ وفُهِمَ أيضاً أنه إن لم يكونا في كلمة واحدة لم يجب إبدالها نحو: **اقرأ آية**.

ـ والمراد مما تقدَّم أن تكون الهمزتان من بناء الكلمة، فلا يُقال عند النحويين في نحو[1]: ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ إنهما من كلمة واحدة؛ لأن الهمزة الأولىٰ للاستفهام منفصلة من الكلمة.

ولكن القُرّاء يجعلون ذلك من اجتماع الهمزتين في كلمة واحدة. وكذلك نحو: **أَأْتمن**: الأولىٰ للاستفهام، والثانية فاء الفعل.

ـ ومداً[2]: مفعول ثان لـ«أَبْدِلْ»، أَبْدِلْ: فعل أمر، ثانيَ: مفعول أول، الهمزتين: مضاف إليه، من كِلْمَةٍ: جار ومجرور متعلّق بِمَحْذُوف حال من الهمزتين، إنْ شرط، يسكن: فعل الشرط وجوابه مَحْذُوف، كآثِرْ: الكاف جارّة لقول مَحْذُوف، آثِرْ: مفعول، وائتُمن[3]: فعل ماض مبني للمفعول.

---

(١) سورة البقرة ٢/٦، وانظر معجم القراءات ١/٣٥ ـ ٣٧.

(٢) إعراب الألفيَّة/١٧٧، وشرح المكودي ٢/٩٢٧ ـ ٩٢٨.

(٣) كذا بالبناء للمفعول عند ابن طولون ٢/٤١٧ وفي بقية المراجع أمر من ائتمَنَ.

٩٥٠. إِنْ يُفْتَحِ اثْرَ ضَمٍّ اوْ فَتْحٍ قُلِبْ ❊ وَاواً، وَيَاءً إِثْرَ كَسْرٍ يَنْقَلِبْ
٩٥١. ذُو الْكَسْرِ مُطْلَقاً كَذَا، وَمَا يُضَمُّ ❊ وَاواً أَصِرْ، مَا لَمْ يَكُنْ لَفْظاً أَتَمّ=
٩٥٢. =فَذَاكَ يَاءً مُطْلَقاً جَا، وَ«أَؤُمّ» ❊ وَنَحْوُهُ وَجْهَيْنِ فِي ثَانِيهِ أُمّ

❊ في البيت الأول[1]: إذا تحرَّكت الهمزة الثانية وكانت حركتها فتحة، وحركة ما قبلها فتحة أو ضمّة قلبت واواً.

ـ فالأول: نحو: أَوَادِم، جمع: آدم، وأصله: أَأْدَم بهمزتين فأُبدلت الثانية واواً لكونها مفتوحة بعد فتح.

ـ والثاني: نحو: أُوَيْدِم، تصغير آدم، وأصله: أُأَيدم، فأُبدلت الثانية واواً لانضمام ما قبلها.

ـ وهذا هو المراد بقوله:

إِنْ يُفْتَحِ اثْرَ ضَمٍّ اوْ فَتْحٍ قُلِبْ ❊ وَاواً

ـ وإن كانت حركة ما قبلها كسرة قُلبت ياءً نحو: إِيَمٌّ، وهو مثال إِصْبَعٍ من أَمَّ، وأصله: إِأْمَمٌ، فنقلت حركة الميم الأولىٰ إلىٰ الهمزة قبلها، وأدغمت الميم في الميم فصار «إِأَمّ» ثم قلبت الهمزة الثانية ياء فصار: «إِيَمٌّ» وهذا هو المراد بقوله:

...... ❊ وَيَاءً إِثْرَ كَسْرٍ يَنْقَلِبْ

(١) شرح ابن عقيل ٤/٢١٦ ـ ٢١٨، وشرح المكودي ٢/٩٢٨ ـ ٩٣٢، وشرح ابن طولون ٢/٤١٨ ـ ٤٢١، والمقاصد الشَّافية ٩/٧٨ ـ ١٠٤، وتوضيح المقاصد ٦/٢٥ ـ ٢٩، وشرح ابن النَّاظم/٣٣٨ ـ ٣٤٠، وشرح الهواري ٤/٣٣٩ ـ ٣٤١، وأوضح المسالك ٣/٣٢٥ ـ ٣٢٦، وإرشاد السَّالك ٢/١٢٧٣ ـ ١٢٧٨.

* **وفي البيت الثاني يعني أنَّ الهمزة إذا كانت مكسورة وَجَبَ إبدالها ياءً مطلقاً ،** أي: بعد مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة ، وهنا ثلاث صُوَر:

ـ **الأولىٰ**: مكسورة بعد فتحة نحو: **أَئمّة ، جمع: إمام ، وأصله: أَأْمِمَة**. فنقلت حركة «الميم» إلىٰ الهمزة السَّاكنة وأدغمت الميم في الميم فصار: **أَإِمَّة ، فأبدلت من الهمزة الثانية ياء.**

ـ **الثَّانية**: مكسورة بعد كسرة نحو: **«إِيِمّ» في بناء مثل إِصْبَع من إِمّ**، بكسر الهمزة والياء، فتقول: **إِئِمِمٌ** فتفعل به كما فعلت بالذي قبله من نقل وإدغام وقلب ، أي: نقلت حركة الميم الأولىٰ إلىٰ الهمزة الثانية بإبدالها من جنس حركتها فصار: إِيِمّ.

ـ **الثَّالثة**: مكسورة بعد ضمة نحو: **أُيِنُّ ، مضارع: أَنَنْتُه ، أي: جعلته يَئِنُّ ، وأصله: أُئِنُّ**. فدخله النقل والإدغام ، ثم خَفَّف بإبدال ثاني همزتيه من جنس حركتها فصار: أُيِنُّ.

ـ **وأشار بقوله: «وَمَا يُضَمُّ وَاواً أَصِرْ»** إلىٰ أنَّه إذا كانت الهمزة الثانية مضمومة قلبت واواً ، سواء انفتحت الأولىٰ ، أو انكسرت ، أو انضمت:

ـ **الأول**: نحو: **«أَوُبٌّ» جمع «أَبٍّ» وهو المرعىٰ** ، وأصله: **أَأْبُبٌ** ؛ لأنه أَفْعُلٌ علىٰ وزن أَفْلُس ، فنقلت حركة عينه إلىٰ فائه ، ثم أدغمت فصار: أَؤُبّ ، ثم خُفِّفت ثانية الهمزتين بإبدالها من جنس حركتها ، فصار: أَوُبٌّ.

ـ **والثَّاني**: أن تكون مضمومة بعد ضم نحو: **أُوُمّ إذا بَنيت من «أَمّ»** مثل: **«أُبْلُم» وأصله: أُأْمم** فنقلت ضمة الميم وأدغمت ، ثم أبدلت الثانية واواً لانضمامها وانضمام ما قبلها.

ـ **والثَّالث**: مضمومة بعد كسر نحو: **إِوُمّ إذا بنيت من «أَمّ»** مثل: **«إِصبُعْ»** بكسر

الهمزة وضم الباء. وتفعل في ذلك كله ما فعلت فيما قبله من النقل والإدغام والقلب.

ـ **قال ابن طولون:** «والحاصل أنّ الهمزة الثانية من المتحركتين تقلب واواً في خمسة مواضع إذا كانت مضمومة مطلقاً، فهذه ثلاثة مواضع أو كانت مفتوحة بعد فتحة أو ضمة». وقد أخذ هذا من شرح المكودي.

* **وتقلب الهمزة ياء في أربعة مواضع:**

ـ إذا كانت مكسورة مطلقاً، فهذه ثلاثة مواضع.

ـ أو كانت مفتوحة بعد كسرة.

ـ وهذا إذا لم تكن الهمزة الثانية آخر الكلمة.

ـ **فإن كانت آخر الكلمة فقد أشار إليها بقوله:**

٩٥١. .... ✤ .... مَا لَمْ يَكُنْ لَفْظاً أَتَمّْ=

٩٥٢. =فَذَاكَ يَاءً مُطْلَقاً جَا، .... ✤ ....

ـ يعني أنَّ ثاني الهمزتين إذا كان متطرفاً قُلب ياءً مطلقاً، وشمل أربعة أنواع:

ـ **أن تكون بعد فتحة، وبعد ضمة، وبعد كسرة، وبعد سكون.**

ـ **مثال الأول:** إذا بنيت من «قَرَأ» مثل: «**جَعْفَر**» **قلت: قَرْأَأٌ**، قلبت الثانية ياء فصار قَرْأَيْ، تحرَّكت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً: قَرْأَى.

ـ **ومثال الثاني:** أن تبني من «قرأ» مثل: «**بُرْثُنْ**» **فتقول: قُرْؤُؤٌ**، بهمزتين، فأُبدل من الثانية ياء، وكسر الهمزة التي قبلها، فصار: قُرْئِيٌ، فاستُثقلت الضمة في الياء

فَحُذِفَت وبقي منقوصاً.

ـ **ومثال الثالث:** أن تبني من «قرأ» نحو: «زِبْرِج» فتقول: قِرْءٍ، بعد أن تفعل به ما فعلت بالذي قبله، وهذا النوع والذي قبله يقدَّرُ فيهما الرَّفعُ والجَرّ، ويظهر النصب نحو: هذا قِرءٍ، ومررت بقرءٍ، ورأيت قِرْئياً.

ـ **ومثال الرابع:** أن تبني من «قرأ» نحو: «قِمَطْر»، فتقول: قِرَأْيٌ.

وهذا النوع الرابع هو القسم الثالث من أقسام الهمزتين الواقعتين في كلمة واحدة، وهو أن تكون الأولىٰ ساكنة والثانية متحركة.

٩٥٢. ....وَ«أَؤُمّْ» ❁ وَنَحْـوُهُ وَجْهَـيْنِ فِـي ثَانِيـهِ أُمّْ

يعني أنَّ ما اجتمع فيه همزتان متحركتان، وكانت الأولىٰ همزة المتكلم في الفعل المضارع، جاز فيه التحقيق والقلب: تقول: أَؤُمّ: بمعنىٰ أقصد، وأَوُمُّ.

وفُهِمَ منه أنَّ ذلك أيضاً جائز في نحو: أَإِنُّ: مضارع: أَنَّ؛ إذ لا فرق، وسبب ذلك أنَّ الهمزة فيه كأنها قائمة بنفسها، وإن شئت قلت: أَيِنّ، بالإبدال والتحقيق.

ـ وإن يُفْتح[1]: إن: حرف شرط، يُفْتَح: فعل الشرط، ونائب الفاعل مستتر يعود إلىٰ ثاني الهمزين، إِثرَ: ظرف متعلِّق بـ«يفتح»، وضَمّ: مضاف إليه، أو: حرف عطف، فتح: معطوف علىٰ «ضَمّ»، وقُلب: جواب الشرط، ونائب الفاعل مفعوله الأول، واواً: مفعوله الثاني، وياءً: مفعول مقدَّم بـ«ينقلب»، لا حال من فاعل ينقلب

---

(١) إعراب الألفيَّة/١٧٨، وشرح المكودي ٢/٩٣١ ـ ٩٣٢، والمقاصد الشَّافية ٩/٩٥ «وأَوَمّ ونحوه وجهين في ثانية أُمّ. هكذا رأيته في النسخ: أَوَمّ بفتح الهمزة والواو معاً علىٰ وزن أَعَمّ وعليه استمر الشرح...».

المستتر فيه خلافاً للمكودي.

ـ إثر: ظرف متعلِّق بـ«ينقلب»، كسر: مضاف إليه، ينقلب مضارع انقلب الذي يتعدَّىٰ إلىٰ اثنين، وقد تعدَّىٰ إلىٰ واحد.

ـ ذو الكسر: ذو: مبتدأ، الكسر: مضاف إليه، مطلقاً: حال من الضمير المنتقل إلىٰ الظرف بعده. وقول المكودي: حال من الضمير المستتر في الاستقرار مُخَرَّج علىٰ مقابل الأَصحّ، كذا: خبر المبتدأ، ما: اسم موصول مفعول أول، بـ«أَصِر»، وجملة «يُضَمّ صلة «ما»، و«واواً»: مفعول ثان بـ«أَصِر»، أَصِرْ: فعل أمر، ما: مصدريَّة ظرفيَّة، لم: حرف جزم، يكن: مضارع ناقص مجزوم بـ«لم»، واسمها: مستتر، لفظاً: خبر «يكن»، أتمّ: نعْت «لفظاً».

ـ فذاك: مبتدأ، ياءً مطلقاً: حالَان من فاعل «جا»، وجملة «جا» خبر المبتدأ، أَؤُم: مبتدأ، وهو في الأصل مضارع بمعنىٰ أقصد، ونحوه: معطوف علىٰ المبتدأ، وجهين: مفعول «أُمَّ»، أُمَّ: أمر من أَمَّ، بمعنىٰ قصد، وجملة «أُمَّ» خبر المبتدأ، وذهب المكودي إلىٰ جواز كون «أَؤُمّ» ونحوه بالنصب علىٰ أنه مفعول بفعل مضمر يفسره أُمَّ: وهو أحسن.

٩٥٣. وَيَــاءً اقْلِــبْ أَلِفــاً كَسْــراً تَــلَا ✤ أَوْ يَاءَ تَصْغِيرٍ ....

ـ **يعني أنَّ الألف يجب قلبها ياءً في موضعين**(١):

١ ـ أحدهما: أنْ يَعرض كسرُ ما قبلها، كقولك في جمع مِصْباح: مَصَابيح،

(١) توضيح المقاصد ٦/٢٩، وشرح المكودي ٢/٩٣٢ ـ ٩٣٣، وأوضح المسالك ٣/٣٢٦، وشرح ابن النَّاظم/٣٤٠، وشرح ابن طولون ٢/٤٢١ ـ ٤٢٢، وشرح الأشموني ٢/٦٠٨، والمقاصد الشَّافية ٩/١٠٤ ـ ١٠٥، وشرح الهواري ٤/٣٤١ ـ ٣٤٢، وإرشاد السَّالك ٢/١٢٧٩.

ودِينار: دنانير، وفي تصغيرهما: **مُصَيْبيح ودُنَيْنِير**.

ـ **قال المرادي**: «لأنه لما كسر ما قبلها للجمع والتصغير لم يمكن سلامتها لتعذّر النطق بالألف بعد غير فتحة، فرُدَّت إلىٰ حرف يجانس حركة ما قبلها فصارت ياءً».

٢ ـ **الثَّاني**: أن يقع قبلها ياء التصغير، كقولك في **غَزَال**: **غُزَيِّل**؛ لأنَّ ياء التصغير لا تكون إلَّا ساكنة، فلم يمكن النُّطقُ بالألف بعدها، فقلبت ياء مكسورة، ثم أُدْغِمَت ياء التصغير فيها كما رُدَّت إليه بعد الكسرة.

ـ **قال ابن هشام**: «فَصْل في إبدال الياء من أختيها: الألف...

أما إبدالها من الألف ففي مسألتين:

ـ **إحداهما**: أن ينكسر ما قبلها، كقولك في مصباح: مصابيح، وفي مفتاح: **مفاتيح**، وكذلك تصغيرهما.

ـ **الثَّانية**: أن تقع قبلها ياء تصغير كقولك في غلام: **غُلَيِّم**».

وياء[1]: مفعول ثان بـ«اقلب»، اقلبْ: فعل أمر وفاعل، ألفاً: مفعول أول لاقلب، كسراً: مفعول مقدَّم بـ«تلا»، وجملة «تلا»: نعت لألف، أو: حرف عطف، ياء: معطوف علىٰ كسراً، تصغير: مضاف إليه......

(١) إعراب الألفيَّة/١٧٨، وشرح المكودي ٢/٩٩٣، وشرح الأشموني ٢/٦٠٨.

٩٥٣. .... ❁ .... بِوَاوٍ ذَا افْعَلَا=

٩٥٤. =فِي آخِرٍ/ أَوْ قَبْلَ (تَا) التَّأْنِيثِ أَوْ ❁ زِيَادَتَيْ (فَعْلَانَ)، ذَا أَيْضاً رَأَوْا=

٩٥٥. =فِي مَصْدَرِ الْمُعْتَلِّ عَيْناً، وَالْـ«فِعَلْ» ❁ مِنْهُ صَحِيحٌ غَالِباً نَحْوُ: «الْحِوَلْ

ـ قوله: بِوَاوٍ ذَا افْعَلَا / فِي آخِرٍ(١)...

يعني أنه يُفعَل بالواو الواقعة آخراً ما يُفْعَل بالألف لكسر ما قبلها، أو لوقوعها بعد ياء التصغير:

ـ **مثال الأول**: وهو وقوع الواو بعد كسر: نحو: **رَضِيَ، وغُزِيَ**، وأصلهما: **رَضِوَ، غُزِوَ؛ لأنهما من الرِّضوان والغَزْو**. فقلبت الواو ياء لكسر ما قبلها، وكونها آخراً.

ـ **قال المكودي**: «... ولكنه لما كُسِر ما قبل الواو، وكانت متطرفة متعرضة لسكون الوقف عُوملت بما يقتضيه السكون من وجوب إبدالها ياءً توصُّلاً للخِفَّة». ومثل هذا عند المرادي.

وفُهِمَ من قوله: «فِي آخر» أنها لو كانت غير آخرٍ لم تُبْدَل نحو: **عِوض، وحِوَل، وعِوَج**، إلَّا إذا كان مع الكسرة ما يعضدها **كحِيَاض، وسِيَاط**.

ـ **ومثال الثَّاني**: قال المرادي: «كقولك في تصغير **جَرْو: جُرَيّ**، وأصله: **جُرَيْوٌ**، فَاجتمعت الياء والواو وسبقت إحداهما بالسكون وفُقِد المانع من الإعلال

(١) توضيح المقاصد ٦/٢٩ ـ ٣٢، وشرح المكودي ٢/٩٣٣ ـ ٩٣٥، والمقاصد الشَّافية ٩/١٠٤ ـ ١٢٤، وشرح ابن النَّاظم/٣٤٠ ـ ٣٤١، وشرح ابن طولون ٢/٤٢١ ـ ٤٢٣، وشرح الأشموني ٢/٦٠٨ ـ ٦١٠، وإرشاد السَّالك ٢/١٢٧٩ ـ ١٢٨١، وشرح الهواري ٤/٣٤٢ ـ ٣٤٣، وأوضح المسالك ٣/٣٢٧، وشرح ابن عقيل ٤/٢٢٠.

فقلبت الواو ياء، وأُدْغِمت في الياء فصار: **جُرَيّ**.

ـ وعَقَّب ابن النَّاظم على المثال الثاني بقوله: «وليس هذا النوع بمقصود له من قوله: **بِوَاوٍ ذَا افْعَلَا / فِي آخِرٍ**، وإنما مقصوده التنبيه على النوع الأول؛ لأنَّ قلب الواو ياء لاجتماعها مع الياء، وسبق إحداهما بالسكون لا يختص بالواو المتطرفة، ولا بما سبقها ياء التصغير على ما سيأتي ذكره في موضعه إن شاء الله تعالى».

ـ قال المرادي: «وهذا صحيح؛ ولذلك قال في التسهيل[1]: تُبْدَل الألف ياء لوقوعها إثر كسرة أو ياء التصغير، وكذا الواو الواقعة إثر كسرة متطرفة انتهى. فاقتصر في الواو على ذكر الكسرة».

ـ وقوله: أَوْ قَبْلَ تَا التَّأْنِيثِ......

ومثاله: **شجيَة**، وأصله: **شَجِوَة**، لأنه من الشَّجْو، فَفُعِلَ بالواو قبل التاء ما فُعِل بها متطرفةً؛ لأنَّ تاء التأنيث في حكم الانفصال، ولم يعتدَّ بالتاء.

ـ وقوله: أَوْ زِيَادَتَيْ فَعْلَانَ...

ومثال ذلك أن يُبْنَى من الغَزْو مثل: قَرِيان، فتقول: غَزِيان، فأُعِل لعدم الاعتداد بالألف والنون، ومثل: **شَجيان وهو مثال ظرِبان من الشجو، وأصله شجوان، فقلبت الواو ياء**؛ لأنَّ الألف والنون في حكم الانفصال أيضاً، مثل تاء التأنيث.

ـ قال ابن النَّاظم: «وقوله: **أَوْ قَبْلَ تَا التَّأْنِيثِ، أَوْ زِيَادَتَيْ فَعْلَانَ، مثاله شَجية، أصله: شجوة، لأنه من الشجو**، ففُعِل بالواو قبل تاء التأنيث ما فُعِل بها متطرفة لأن تاء التأنيث في حكم الانفصال.

---

(١) التسهيل/٣٠٤.



وكذا الألف والنون في نحو: فعلان لها حكم الانفصال أيضاً، ولذلك تقول في مثل: **ضَرِيان من «غزو» غَزِيان**».

٩٥٤. .... ✿ .... **ذَا أَيْضاً رَأَوْا=**

٩٥٥. **=فِي مَصْدَرِ الْمُعْتَلِّ عَيْناً، وَالْـ«فِعَلْ» ✿ مِنْهُ صَحِيحٌ غَالِباً نَحْوُ: «الْحِوَلْ»**

ـ يعني أنَّ الإعلال المذكور يجب للواو الواقعة عيناً لمصدر فعل معتل العين، بشرط أن يكون بعدها ألف نحو:

ـ **صام: صياماً، وأصله: صِوَام.**

ـ **وانقاد: انقياداً، وأصله: انقواد.**

ولما اعتلّت العين في الفعل استُثقل بقاؤها في المصدر بعد كسرة، وقبل حرف يشبه الياء، فاعتلت بقلبها ياءً حملاً للمصدر على فعله، بقلبها ياءً، ليصير العمل في اللفظ من وجه واحد.

ـ **وقال المرادي**: واحترز «بالمعتلِّ عيناً» من المصحح نحو: **لاوَذَ: لِوَاذاً**؛ لأنَّ مصدره لا يُعَلّ، والأَوْلَىٰ أن يقال: في مصدر المعلّ عيناً؛ لأن نحو: «لاوَذ» لا يطلق عليه معتلّ...».

ـ **وقال ابن النَّاظم**: «فلو صحَّت الواو في الفعل لم يؤثر كونها بين الكسرة والألف نحو: **لاوَذَ لِوَاذاً، وجاوَرَ جِوَاراً**، وكذا لو لم تكن قبل الألف؛ لأن العمل حينئذٍ مع التصحيح يكون أقلّ، وذلك نحو: **حال حِوَلاً، وعاد المريض عِوَداً**». ومثل هذا عند المرادي وهو مأخوذ من قوله:

.... **وَالْفِعَلْ»** ❊ **مِنْـهُ صَـحِيحٌ غَالِبـاً نَحْـوُ: «الْحِـوَلْ»**

ـ **وذكر المرادي** أنَّه ندر التصحيح في «فِعال» مصدراً، قالوا: **نار: نِوَاراً، أي:** نفر، وكان حقه الإعلال، وذكر النَّاظم في شرح الكافية[1] أنه لا نظير له، وذكر مثل هذا ابن هشام، فهو لم يُسْمَع له نظير.

ـ وقال في التسهيل[2]: وقد يُصَحَّح ما حقّه الإعلال من فِعَل مصدراً أو جمعاً، وفِعَال مصدراً.

ـ وذكر المرادي تعقيباً علىٰ النَّصِّ أنه سوَّىٰ بين «فِعَل» و«فِعَال» في أنّ حقهما الإعلال، **وهو يخالف ما تقدَّم من أنَّ الغالب في «فِعَل» التصحيح.**

ـ... وبواو[3]: متعلِّق بـ«افعلا»، ذا: إشارة إلىٰ القلب ياء وموضعه نصب علىٰ المفعولية بـ«افعلا»، افعلا: فعل أمر، والألف بدل نون التوكيد الخفيفة.

ـ في آخرٍ: نعت لـ«واو»، وذكر المكودي أنه متعلِّق بـ«افعلا»، ورده الأزهري، أو: حرف عطف، قبلَ: معطوف علىٰ «آخر»، وتا: بالقصر للضرورة مضاف إليه، التأنيث: مضاف إليه، أو: حرف عطف، زيادتي: معطوف علىٰ «تا»، فعلان: مضاف إليه مجرور بالفتحة للعلمية وزيادة الألف والنون، ذا: إشارة إلىٰ قلب الواو ياءً، وموضعه نَصْب علىٰ المفعولية بـ«رأوا»، أيضاً: مفعول مطلق، رأوا: فعل وفاعل، والواو للعرب.

ـ في مصدر: متعلِّق بـ«رأوا»، **والرؤية هنا مذهبيَّة أي: علىٰ معنىٰ اعتقد، فهي**

---

(١) شرح الكافية/٢١١٥ ـ ٢١١٦، وأوضح المسالك ٣/٣٢٧.

(٢) التسهيل/٣٠٤، وانظر المقاصد الشَّافية ٩/١١٨ وفيه تعقيب الشَّاطبي.

(٣) إعراب الألفيَّة/١٧٨، وشرح المكودي ٢/٩٣٥، والمقاصد الشَّافية ٩/١١ ـ ١١٢.

تتعدَّىٰ لواحد. وذكر المكودي أنه في موضع المفعول الثاني لـ«رأوا»، المعتل: مضاف إليه، عيناً: تمييز محوَّل عن فاعل مرفوع، والفِعَلُ: مبتدأ، منه: حال من فاعل «صحيح» المستتر فيه، لا من الفِعَل الواقع مبتدأ خلافاً للمكودي؛ لأَنَّ الابتداء لا يعمل في الحال. كذا عند الأزهري.

صحيح: خبر الفِعَل، غالباً: حال من فاعل «صحيح» أيضاً.

ـ ونحوُ: خبر مبتدأ محذوف، وبالنصب: نحوَ: منصوب بعامل محذوف، الحِوَل: مضاف إليه.

ـ **قال الأزهري**: «وتقدير الأبيات الثلاثة: اقلب الألف التالي كسراً وياءَ تصغيرٍ ياءً، وافعل بواو كائنة في آخر، أو قبل تاء التأنيث، أو قبل زيادتي فعلانَ، هذا القلب، ورأوا هذا القلب أيضاً في مصدر الفعل المعلّ عينه والفِعل صحيح منه غالباً، وذلك نحو: الحِوَل».

٩٥٦. وَجَمْـعُ ذِي عَـيْنٍ أُعِـلَّ أَوْ سَـكَنْ ❊ فَاحْكُمْ بِذَا الْإِعْلَالِ فِيهِ حَيْثُ عَنّْ

٩٥٧. وَصَحَّحُـوا (فِعَلَةً)، وَفِي (فِعَـلْ) ❊ وَجْهَانِ، وَالْإِعْلَالُ أَوْلَىٰ كَـ«الْحِيَلْ»

ـ إذا وقعت الواو مكسوراً ما قبلها وهي عين جمع أُعِلّت في واحده، أو سكنت وَجَبَ قلبها ياءً، بشرط وقوع الألف بعد الواو[1].

ـ **مثال الأول**: دار: ديار، وأصله: دِوار.

---

(١) توضيح المقاصد ٦/٢٢ ـ ٢٦، وشرح الأشموني ٢/٦١١ ـ ٦١٣، وشرح ابن طولون ٢/٤٢٣ ـ ٤٢٥، وشرح المكودي ٢/٩٣٥ ـ ٥٣٧، وأوضح المسالك ٣/٣٢٧ ـ ٣٢٨، والمقاصد الشَّافية ٩/١٢٥، وشرح ابن النَّاظم/٣٤١، وإرشاد السَّالك ٢/١٢٨٢ ـ ١٢٨٣، وشرح ابن عقيل ٤/٢٢١.

ـ **قال المرادي:** «لما انكسر ما قبل الواو في الجمع ، وكانت في الإفراد مُعَلَّةً بقلبها ألفاً ضَعُفَت ، فسُلطت الكسرة عليها ، وقوَّىٰ تسلطها وجود الألف ، فقُلبت الواو ياءً.

ـ **ومثال الثاني: ثَوْب: ثِياب ، وأصله: ثِوَاب ، وَرَوْض: رِياض ، وحَوْض: حِياض ، وسَوْط: سِياط ، والأصل: رِواض ، حِواض ، سِواط.**

ـ **قال الأشموني:** «لما انكسر ما قبلها في الجمع ، وكانت في الإفراد شبيهة بالمُعَلّ لسكونها ضعُفت فسُلِّطت الكسرة عليها ، وقوَّىٰ تسلطها وجود الألف لقربها من الياء وصحة اللام ؛ لأنها إذا صحَّت اللام قوي إعلال العين.

ـ **فتلخَّص أنَّ لقلب الواو ياءً في هذا ونحوه خمسة شروط:**

أن يكون جمعاً ، وأن تكون الواو في واحده ميتةً بالسكون ، وأن يكون قبلها في الجمع كسرة ، وأن يكون بعدها فيه ألف ، وأن يكون صحيح اللام. فالثلاثة الأُوَل مأخوذة من البيت ، والرابع في البيت بعده ، والخامس لم يذكره هنا ، وذكره في التسهيل».

ـ وفُهِمَ من قوله: «جمع» أنَّ ما كان علىٰ فِعال من المفرد لا يُعَلّ نحو: **صِوَان ، وصِوار ، وخِوان ، وشذَّ قولهم: صِيان وصِيار.**

ـ وفُهِمَ من قوله: **فأُعِلَّ أَوْ سَكَنْ** أنَّ عين المفرد إذا لم يُعَلّ ولم يسكنْ لم يُعَلَّ الجمع نحو: **طويل وطِوال** ، وشذّ قوله:

تبــيَّنَ لِـــي أَنَّ القمــاءَة ذِلّـــةٌ ❁ وأَنَّ أَعِـــزّاء الرِّجـــالِ طيالُهـــا

❋ وفي البيت الثاني ذكر أنَّ كل واو مكسور ما قبلها هي عين لجمع أُعِلَّت في واحده أو سكنت لا تخلو من أن يكون بعدها ألف أو لا ، فإن لم يكن بعدها ألف لم

يقع إلَّا في وزنين:

ـ أحدهما: فِعَلة، والآخر: فِعَل، وقد تبيَّن حكمهما في هذا البيت وعُلم أنَّ وجوب الإعلال في غيرهما وفي فِعَال.

ـ وذكر المرادي أنَّ الجمع ثلاثة أقسام:

١ ـ قسم يجب إعلاله وهو «فِعال» نحو: دِيار وثِياب.

٢ ـ وقسم يتعيَّن تصحيحه وهو «فِعَلة»، نحو: عَوْد وعِوَدة، وكُوْز وكِوَزة.

٣ ـ وقسم يجوز فيه الوجهان، والإعلال أَوْلَىٰ، وهو فِعَل، نحو: حاجة وحِوَج، وحِيْلَة وحِيَل، ونحو: قامة وقِيَم، وديمة وديم، والتصحيح فيها قليل، والإعلال غالب.

وشذَّ إعلال «فِعَلة» في قولهم: ثَوْر، وثِيَرَة والقياس ثِورة، كما قالوا: عَوْد وعِوَدة.

ـ وعن المبرِّد أنَّ ذلك للفرق بين ثور الحيوان، وثور: قطعة من الأقط، فقالوا في ذلك: ثِيَرة وفي هذا ثِوَرة. وذكر هذا عنه الشَّاطبي والمرادي وغيرهما.

ـ وجمعُ[1]: مبتدأ، ذي: مضاف إليه، عينٍ: مجرور بإضافة «ذي» إليه، وجملة «أُعِلّ» نعت لـ«عين»، أو: حرف عطف، سكن: معطوف علىٰ «أُعِلّ»، فاحكم: الفاء زائدة، احكم: فعل أمر وفاعل، بذا: متعلِّق بـ«احكم»، الإعلال: عطف بيان أو نعت، فيه، حيث: متعلِّقان بـ«احكم»، عَنّ: فعل ماض وفاعله مستتر فيه، وحكم «فاحكم» خبر المبتدأ.

ـ وذكر الشَّاطبي أن جمع «ذي عين» منصوب بإضمار فعل من باب الاشتغال يُفَسِّرهُ قوله: فاحكم.

---

(١) إعراب الألفيَّة/١٧٨ ـ ١٧٩، وشرح المكودي ٢/٩٣٧، والمقاصد الشَّافية ٩/١٣٧.

ـ وصححوا: فعل وفاعل، والضمير للعرب. فِعَلةً: مفعول به، وفي فِعَل: خبر مقدَّم، وجهان: مبتدأ مؤخّر، والإعلال: مبتدأ، أَوْلَىٰ: خبره، كالحيل: خبر مبتدأ محذوف، وتقديره: وذلك كالحيل.

٩٥٨. وَالْوَاوُ لَاماً بَعْدَ فَتْحٍ (يَا) انْقَلَبْ	كَـ«الْمُعْطَيَانِ يُرْضَيَانِ»، وَوَجَبْ=
٩٥٩. =إِبْدَالُ وَاوٍ بَعْدَ ضَمٍّ مِنْ أَلِفْ،	وَ(يَا) كَـ«مُوقِنٍ» بِذَا لَهَا اعْتُرِفْ

ـ أي: يجب قلبُ الواو ياء إذا كانت لامَ الكلمة، وكانت رابعةً فصاعداً، وكان قبلها فتحة(١).

ـ **وقولُه: «لَاماً»** شمل ما كانت الواو فيه متطرفةً كما مَثَّل في البيت الأول، أو كان بعد تاء التأنيث نحو: المُعْطاة، فقالوا: هذا الإعلال مُسْتَصْحَبٌ مع هاء التأنيث.

ـ ومَثَّل لذلك بقوله: **كَـ«الْمُعْطَيَانِ يُرْضَيَانِ»**.

ـ **المُعْطَيَان**: أصله: المُعْطَوَان؛ فهو من عطا يَعْطو، إذا أَخَذَ، فلما صارت الواو رابعةً قُلبت ياءً بالحمل علىٰ اسم الفاعل، وهو «المُعْطي»؛ لأنَّ في ذلك موجب القلب، وهو انكسار ما قبل الواو، ولا يكون ذلك في اسم المفعول، فحُمل علىٰ اسم الفاعل.

وقوله: .... وَوَجَبْ(٢)

---

(١) شرح المكودي ٢/٩٣٧ ـ ٩٣٨، وتوضيح المقاصد ٦/٣٦ ـ ٣٧، وشرح الأشموني ٢/٦١٣ ـ ٦١٤، وشرح ابن النَّاظم/٣٤٢ ـ ٣٤٣، والمقاصد الشَّافية ٩/١٣٧، وأوضح المسالك ٣/٣٢٩، وشرح ابن طولون ٢/٤٢٥ ـ ٤٢٧، وشرح الهواري ٤/٣٤٥ ـ ٣٤٦، وإرشاد السَّالك ٢/١٢٨٤، وشرح ابن عقيل ٤/٢٢٢ ـ ٢٢٣.

(٢) **هذا وما بعده علىٰ التضمين، وهو قبيح، وسيأتي تعليق الشَّاطبي عليه.**

إِبْدَالُ وَاوٍ بَعْدَ ضَمٍّ مِنْ أَلِفْ...

يعني أنه يجبُ إبدالُ الألف واواً إذا انضمّ ما قبلها، ومثال ذلك: **ضُوَيْرب**، من ضارب، وعند ابن النَّاظم: «... **ومثاله بُوْيِعَ وضُورِبَ**».

ـ **وقوله:**

...... ✤ وَ(يَا) كَـ«مُوقِنٍ» بِـذَا لَهَـا اعْتُـرِفْ

يعني أنه يجبُ إبدالُ الياء الساكنة المفردة في غير جمع واواً إذا انضمَّ ما قبلها، نحو: **مُوْقِن**، **وأصله**: **مُيْقِن**؛ **لأنه من «أَيْقَن»**، فقُلبت الياء واواً لانضمام ما قبلها. ومثله: **مُوْسِر**، **وأصله**: **مُيْسِر**، **لأنه من أَيْسَر**.

ـ واحترز بالسَّاكنة من المتحركة؛ لأنها لو تحركت قويت على الضَّمَّة ولم تُعَلّ غالباً نحو: **هُيَام**.

ـ **وقال ابن النَّاظم**: «وقولي غالباً احترازاً مما يأتي ذكره، وكذلك لو تحصنت الياء بالتضعيف كـ«**حُيَّض**»».

ـ **وقال المرادي**: «واحترز بالمفردة من المدغمة نحو: «**حُيَّض**»؛ فإنها لا تُقْلَبُ لتحصُّنها بالإدغام».

ـ والواو[1]: مبتدأ، لاماً: عند المكودي: حال من الضمير المستتر في «انقلب»، وعند الشَّاطبي حال من الواو، ومال الأزهري إلى ما قاله المكودي، بعد: ظرف متعلِّق بـ«انقلب»، فتح: مضاف إليه، و«يا» قصر للضرورة، وذكر الشَّاطبي أنه

---

(١) إعراب الألفيَّة/١٧٩، وشرح المكودي ٢/٩٣٧ ـ ٩٣٩، والمقاصد الشَّافية ٩/١٦١ «وقوله: وَوَجَبْ/إبدالُ واو إلى آخره تضمين في الشعر، وهو فيه قبيح، وأقبح قبيحه أن يتَّصل آخر كلمة من البيت الأول بأول كلمة من البيت الذي بعده كهذا الذي فعله النَّاظم، وهو في النظم كثير جداً...».

منصوب بـ«انقلب» على المفعوليَّة به، وذهب المكودي إلى أنه حال من ضمير «انقلبْ»، ومال الأزهري إلى ما ذكره الشَّاطبي. انقلب: خبر الواو، كالمُعْطَيان: خبر لمبتدأ محذوف، على تقدير القول بين الكاف ومدخولها: وذلك كقولك: **المعْطَيان**، **يُرْضَيان**: معطوف بإسقاط العاطف على المُعْطَيان، أو المُعْطَيان: مبتدأ، ويُرْضَيان خبر عنه، والكاف في موضع نصب على الحال. ووجب: فعل ماض، إبدالُ: فاعل «وَجَبَ» وهذا يُسَمَّى تضميناً، واو: مضاف إليه، بعد ضم من ألف: مُتَعَلِّقان بـ«إبدال»، يا: مبتدأ، ويجوز أن يكون مفعولاً بمضمر يفسره «اعترف» كموقن: مضاف إليه، بذا لها: متعلِّقان بـ«اعترف»، اعترفْ: فعل أمر، خبر يا: على الرفع، ولا محل لها على نصبها، وفي غالب النسخ «اعتُرِفْ» على البناء للمفعول. والجملة خبر «يا».

٩٦٠. وَيُكْسَرُ الْمَضْمُومُ فِي جَمْعٍ كَمَا ❊ يُقَالُ: «هِيمٌ» عِنْدَ جَمْعِ «أَهْيَمَا»

ـ **أخذ في هذا البيت يذكر ما استُثْني من الجمع**، وهو يعني أنَّ الياء[1] إذا وقعت قبْلها الضمة، وكانت الياء على الأوصاف المذكورة من كونها مفردة، غير لام، فإنها لا تُقْلَب واواً لأجل الضمة قبلها كما فُعِل بالمفرد، بل ينعكس الحكم في الجمع، فتقلب الضمة لأجل الياء كسرة. كذا عند الشَّاطبي وغيره.

ـ وقال: «فتقول في جمع **أَهْيَمَ**: **هِيْمٌ**، وهو مثاله، وأصله: **هُيْمٌ من الهُيَام**، وهو

(١) المقاصد الشَّافية ٩/١٦١ ـ ١٦٢، وشرح ابن عقيل ٤/٢٢٣، وتوضيح المقاصد ٦/٣٧، وشرح ابن طولون ٢/٤٢٧، وشرح المكودي ٢/٩٣٨، وشرح الأشموني ٢/٦١٤، وشرح ابن النَّاظم/٣٤٣ قال: إذا اقتضى القياس في جمع وقوع الياء السَّاكنة المفردة بعد ضَمّة لم تخفف بإبدال الياء واواً، بل بتحويل الضمة قبلها كسرة لأنّ الجمع أثقل من الواو، فكان أحق بمزيد التخفيف، فعدل عن إبدال عينه حرفاً ثقيلاً، وهو الواو إلى إبدال الضمّة كسرة نحو... وبيضاء وبيض لأنهما نظير: حمراء وحُمْر».

أشدّ العطش، ورجل أَهْيَم، وامرأة هَيْماء، وكذلك بعير أَهْيَم، أخذه الهُيام، وهو داء يأخذ الإبل فتهيم، أي: تذهب في الأرض لا ترعىٰ.

فاستثقلوا الياء بعد الضمة لتباينهما فأدىٰ ذلك إلىٰ إعلال أحد المتباينين إمّا الضمة للياء، وإما الياء للضمة فكما أنَّ الياء إذا كانت طرفاً وقبلها ضمة تقلب الضمة كسرة كأظبٍ، وأصله: أظبُيٌ كأفلس، فكذلك إذا كانت تلي الطرف».

ـ وقال ابن عقيل: «**يُجْمَع فَعْلَاء أَفْعَل علىٰ فُعْل**، كما سبق في التكسير، **كحمراء وحُمْر، وأَحْمَر وحُمْر**، فإذا اعتلّت عينُ هذا النوع من الجمع قلبت الضمة كسرة لتصِحّ الياء نحو: **هَيْماء وهِيْم، وبَيْضاء وبِيْضٍ**، ولم تقلب الياء واواً كما فعلوا في المفرد كموقن؛ استثقالاً لذلك في الجمع».

ـ ويُكْسَر[1]: فعل مضارع مبني للمفعول، المضمومُ: نائب عن الفاعل، في جمع: متعلِّق بـ«يكسر»، كما: الكاف: حرف جرّ، ما: مصدريَّة، يُقال: صلة «ما»، والجملة في تأويل مصدر في محل جرّ بالكاف، هِيْم: نائب عن الفاعل بـ«يُقال»، عند: متعلِّق بـ«يقال»، جمع: مضاف إليه، أهيما: مضاف إليه مجرور بالفتحة؛ علىٰ وزن أفعل، والتقدير: وذلك كقولهم: هِيْم في جمع أَهْيَم.

٩٦١. وَوَاواً اثْـرَ الضَّـمِّ رُدَّ الْيَـا مَتَـىٰ ❊ أُلْفِـيَ لَامَ فِعْـلٍ اوْ مِـنْ قَبْـلِ (تَـا)

٩٦٢. كَتَاءِ بَانٍ مِنْ «رَمَىٰ» كَـ«مَقْدُرَهْ» ❊ كَـذَا إِذَا كَـ«سَبُعَانَ» صَـيَّرَهْ

ـ **تُبْدَلُ الياء المتحركة بعد الضمة واواً**[2] إذا كانت لام فعل نحو: **نَهُوَ الرجلُ**،

(١) إعراب الألفيَّة/١٧٩.

(٢) شرح ابن النَّاظم/٣٤٢ ـ ٣٤٣، وشرح ابن طولون ٢/٤٢٧ ـ ٤٢٨، وتوضيح المقاصد ٦/٤٠ ـ=

وأصله: نهيَ الرجل، لقولهم في المصدر: نُهيَة، ونحو: قَضُو الرجل، بمعنىٰ: ما أقضاه!

ـ **قال المرادي**: نحو: «قَضُوَ الرجل ورَمُوَ، وهذا مختص بفعل التعجُّب، ولم يجئ مثل ذلك من فعل متصرف إلَّا ما نَدَرَ من قولهم: نَهُوَ الرَّجل فهو نهيٌّ، إذا كان كامل النُّهْيَة وهو العقل».

ـ **وقال ابن طولون**: «يعني أنَّ الياء المتحركة تبدل بعد الضمة واواً في ثلاثة مواضع:

١ ـ **أحدها**: أن تكون لام فعل نحو: **قَضُوَ**، **وأصله**: **قَضُيَ**؛ لأنَّه من قضىٰ يقضي، **وَنَهُوَ لأنه من النَّهيَة، وهو العقل...**».

٢ ـ **أو كانت لام اسم مبني علىٰ التأنيث بالتاء كـ«مَرْمُوَة» مثال**: مَقْدُرة من «رَمَىٰ»، وإليه أشار بقوله:

كَتَـاءِ بَانٍ مِـنْ «رَمَىٰ» كَـ«مَقْـدُرَهْ»

ويفْهَم من المثال لزوم التاء، لأن مَقْدُرة لا تتجرَّد منها، ولو كانت التاء عارضةً أُبدلت الضَّمّة كسرة فصار: تَوانُيا، ولكنه خفف بإبدال ضمته كسرة؛ لأنه ليس في الأسماء المتمكنة ما آخره واو قبلها ضمة لازمة، فإذا لحقته التاء قلت: توانِيَة، فإنها عارضة لا اعتداد بها.

٣ ـ **الثَّالث: أن يُبنىٰ من الرَّمْي علىٰ «سَبُعان» اسم مكان، فنقول: رَمُوان**؛ لأنَّ الألف والنون لازمتان لهذا، فلم يحكم لها بحكم المتطرف؛ لأنَّه ألزم للكلمة من تاء التأنيث وهو ما أشار إليه، فقال:

= ٤١، وإرشاد السَّالك ١٢٨٦/٢ ـ ١٢٨٧، وشرح الهواري ٣٤٧/٤ ـ ٣٤٨، وشرح المكودي ٩٣٩/٢ ـ ٩٤٠، والمقاصد الشَّافية ١٦٤/٩، وشرح الأشموني ٦١٧/٢.

.... ❁ كَـــذَا إِذَا كَـــ«سَبُعَانَ» صَـــيَّرَهْ

يعني: كذلك يُعَلُّ بالقلب إذا صَيّره الباني من الرمي مثل: سَبُعان. **كَذَا عند ابن طولون.**

ـ **وقال ابن النَّاظم:** «علىٰ مثال سَبُعان، وهو اسم مكان، وذلك نحو: رَمُوان وأصله: رَمُيان؛ لأنه من «رميت»، ولكن قلبت الياء واواً وسلمت الضمة قبلها؛ لأنَّ الألف والنون لا يكونان أضعف حالاً من التاء اللازمة في التحصين من التطرف». **ومثل هذا عند المرادي.**

ـ وواواً[(١)]: مفعول ثان لـ«رُدَّ»، إثر: متعلِّق بـ«رُدَّ»، الضم: مضاف إليه، رُدَّ: فعل أمر من رَدّ بمعنىٰ «صَيَّر» المتعدّي لاثنين، واليا: مرفوع به، متىٰ: شرط في محل نصب بـ«أُلفي»، أُلفي: فعل الشرط مبني للمفعول، وهو بمعنىٰ وُجِد، المتعدّي لاثنين، ومرفوعه مستتر فيه عائد إلىٰ الياء مفعوله الأول، لام: مفعوله الثاني، فعل: مضاف إليه، أو: حرف عطف، من قبل: معطوف علىٰ لام فعل عند المكودي، وعند الشَّاطبي: معطوف علىٰ معنىٰ لام فعل؛ لأن معناه في موضع اللام، تا: مضاف إليه..

ـ كتاءِ: خبر لمبتدأ مَحْذُوف، بانٍ: اسم فاعل من «بنىٰ» مضاف إليه، من رمىٰ: متعلِّق بـ«بان»، كمقدُرة: متعلّق ببانٍ عند المكودي، وعند الشَّاطبي: الكاف: في موضع الصفة لتاء، وكذا: ذكر المكودي أنَّه متعلِّق بـ«صَيّر» وعند الأزهري: الظاهر أنه متعلِّق بِمَحْذُوف دلّ عليه البيت قبله. كسبعان: في موضع المفعول الثاني لصيَّره، صيَّره: فعل ماض، وفاعله مستتر يعود إلىٰ «بان»، والهاء: مفعول به، وذكر المكودي أنها عائدة علىٰ الرمي المفهوم من رمىٰ، وعند الشَّاطبي: عائدة إلىٰ البناء من الرمي.

(١) إعراب الألفيَّة/١٧٩ ـ ١٨٠، وشرح المكودي ٢/٩٤٠ ـ ٩٤١.

٩٦٣. وَإِنْ تَكُنْ عَيْناً لِـ(فُعْلَىٰ) وَصْفَا ✤ فَذَاكَ بِالْوَجْهَيْنِ عَنْهُمْ يُلْفَى

ـ إن تكن الياء المضموم ما قبلها عيناً لـ«فُعْلَىٰ» وصفاً جاز فيها وجهان(١):

ـ **أحدهما**: إبدال الضمة كسرة فتصحُّ الياء.

ـ **والآخر**: إبقاء الضَّمَّةُ؛ فتُقْلب الياء واواً.

ـ تقول في أُنْثَىٰ: الأَكْيَس، والأضيق: **الكِيسىٰ والضِّيقىٰ**، علىٰ الأول.

ـ والكوسىٰ والضُّوقىٰ علىٰ الثاني.

ـ **قال ابن النَّاظم**: «ترديداً بين حمله علىٰ مذكَّره تارة، وبين رعاية الزِّنَةِ أُخْرىٰ. **وقوله وصفاً**: احترازاً من نحو: طوبىٰ، بمعنىٰ الطيبة».

ـ **وقال المرادي**: «فُهِم من قوله: وصفاً، أنَّ فُعْلَىٰ إذا كانت اسماً تقلَب ياؤها واواً، وهو اسم مصدر من الطِّيب، وقد قرئ(٢) ﴿طِيبَى لَهُمْ﴾، وهو قليل.

والثَّاني: كلام النَّاظم هنا مخالف لكلام سيبويه ومن تبعه من أهل التصريف من وجهين:

ـ **أحدهما أنَّه** أجاز في فُعْلَىٰ وصفاً وجهين، وهم جزموا بأحدهما...». قالوا: تقلب ياء فُعلىٰ اسماً وواواً كطُوبىٰ والكُوسىٰ، وهما من الطيب والكيس، ولا تقلب

---

(١) توضيح المقاصد ٦/٤١ ـ ٤٢، وشرح ابن النَّاظم/٣٤٣، وشرح المكودي ٢/٩٤١ ـ ٩٤٢، وشرح ابن عقيل ٤/٢٢٥، وشرح ابن طولون ٢/٤٢٨ ـ ٤٢٩، وشرح الهواري ٤/٣٤٩، وإرشاد السَّالك ٢/١٢٨٧ ـ ١٢٨٨، والمقاصد الشَّافية ٦/١٧٧.

(٢) سورة الرَّعد ١٣/٢٩، وانظر معجم القراءات ٤/٤١٧ قراءة بكرة الأعرابي «طيبىٰ» بالكسر والياء علىٰ الأصل.

في الصِّفة، ولكن يُكسَر ما قبلها فتسلم الياء نحو: مشية حِيكى[1]، و﴿قِسۡمَةٞ ضِيزَىٰٓ﴾[2].

ـ والآخر أنَّهم ذكروا أُنثَىٰ الأفعل في باب الأسماء، فحكموا لها بحكم الأسماء أعني إقرار الضمَّة وقلب الياء واواً، وظاهر كلام سيبويه أنَّه لا يجوز غير ذلك.

ـ إن تكن[3]: شرط، وفعل الشرط، واسمه مستتر فيها يعود إلىٰ الياء، عيناً: خبره، لفعلىٰ: متعلِّق بتكن، والظاهر أنه نعت لـ«عيناً»، وصفاً: حال من «فُعْلىٰ»، فذاك: مبتدأ، بالوجهين: مفعول ثانٍ لـ«يُلفىٰ»، عنهم: متعلِّق بـ«يُلْفَىٰ»، وجملة «يُلْفَىٰ» ومعمولاه خبر «فذاك»، والمبتدأ وخبره جواب الشرط.



(١) إذا مشىٰ وحرّك منكبيه.

(٢) سورة النجم ٥٣/٢٢.

(٣) إعراب الألفيّة/١٨٠، وشرح المكودي ٢/٩٢٢.

٧٥ ـ فَصْلٌ
(في إبدال الواو من الياء)

٩٦٤. مِنْ لَامِ (فَعْلَى) اسْماً أَتَى الْوَاوُ بَدَلْ ❊ يَاءٍ كَـ«تَقْوَى» غَالِباً جَا ذَا الْبَدَلْ

٩٦٥. بِالْعَكْسِ جَاءَ لَامُ (فُعْلَى) وَصْفَا ❊ وَكَوْنُ «قُصْوَى» نَادِراً لَا يَخْفَى

ـ إذا اعتلت لام فَعْلَى فتارةً تكون لامها واواً، وتارةً تكون ياءً[1]:

١ ـ **فإذا كانت واواً** سلمت **في الاسم**، كالدَّعوى. **وفي الصِّفَة**، نحو: نشوى. فلم يفرِّقوا في ذوات الواو بين الاسم والصِّفة.

قال الشَّاطبي: «فهذا لم يفرقوا فيه بين الاسم والصِّفة».

٢ ـ **وإن كانت ياءً** سلمت في الصِّفة نحو: **خَزْيَا، وصَدْيا**، مُؤَنَّث خزيان وصديان، **وقلبت واواً في الاسم، كالتقوى، والفتوى، والبَقْوَى**. فرقاً بين الاسم والصِّفة.

ـ **قال المرادي**: «وأُوثر الاسم بهذا الإعلال، لأنَّه أَخَفُّ، فكان أَحْمَلَ، وأكثر النحويين يجعل هذا مطرداً، وقال بعضهم: شذَّ من ذلك لفظة واحدة وهي قولهم: **طَغيا**، لولد البقر، فجاءت بالياء، **وكان القياس: طغوا بالواو**».

ـ وزاد في شرح الكافية لفظتين قال[2] فيه: وإنما قال غالباً احترازاً من

---

(١) توضيح المقاصد ٦/٤٣ ـ ٤٥، وشرح ابن النَّاظم/٣٤٣، وشرح المكودي ٢/٩٤٣، وشرح ابن طولون ٢/٤٣٠ ـ ٤٣١، وشرح ابن عقيل ٤/٢٢٦، وشرح الأشموني ٢/٦١٩، والمقاصد الشَّافية ٩/١٨٤، وأوضح المسالك ٣/٣٢٩ ـ ٣٣٠.

(٢) شرح الكافية/٢١٢١.

الريّا[1] بمعنىٰ الرائحة والطَّغيا: وهو ولد البقرة الوحشية، **وسَعْيَا**: اسم موضع.

ـ **ومن تنبيه المرادي** أنَّ ما ذكره النَّاظم هنا وفي شرح الكافية موافق لمذهب سيبويه، وأكثر النحويين أنَّ إبدال الياء واواً في **«فَعْلىٰ»** الاسم مطرد، وإقرار الياء فيها شاذٌّ، وعكس في التسهيل.

ـ **وذكر النَّاظم في بعض تصانيفه** أنَّ من شواذ الإعلال إبدال الواو من الياء في **«فَعْلىٰ» اسماً كالنشوىٰ، والتقوىٰ، والعنوىٰ، والفتوىٰ**، والأصل فيهن الياء، وأكثر النحويين يجعلون هذا مطّرداً.

* **وفي البيت الثاني**: ذكر أنَّه إذا اعتلَّت لام **«فُعْلىٰ»** فتارةً تكون لامها ياءً، وتارةً تكون واواً.

ـ فإذا كانت ياءً سلمت **في الاسم** نحو: **الفُتْيَا**.

وفي الصِّفة نحو القُصيَا، تأنيث الأَقْصىٰ.

فلم يفرِّقوا في «فُعْلىٰ» من ذوات الياء بين الاسم والصِّفة

ـ **وإن كانت واواً** سلمت في الاسم نحو: **حُزْوَىٰ** (اسم موضع).

وقُلبَت ياء في الصِّفة نحو: **الدُنيا والعُلْيا**. وأصلهما: **دُنوىٰ وعُلْوَىٰ**، وهذا معنىٰ قوله: «بالعكس».

ـ وَشَذَّ من ذلك **كالقُصْوىٰ** في لغة الحجاز، بإظهار الواو، وهو نادر.

ـ وعند تميم يقولون: **القُصيا علىٰ القياس**، وشذَّ **الحُلْوَىٰ** عند الجميع.

---

(١) وفي شرح المرادي: ٦/٤٣ «والذي ذكره سيبويه وغيره من النحويين أن الرَّيَّا صفة، وليس بشاذ، والأصل رائحة رَيَّا، أي: مملوءة طيباً» ومثله في شرح الأشموني.

ـ وذكر المرادي أنَّ ما ذكره المصنّف أنَّ لام «فُعْلَىٰ» إذا كانت واواً تبدل ياء في الصِّفة، وتسلم في الاسم مخالف لقول أهل التصريف.

ـ من لام[1]: متعلّق بـ«بَدَل»، فَعْلىٰ: مضاف إليه، اسماً: حال من «فَعْلَىٰ»، أتىٰ فعل ماض، الواو: فاعل «أتىٰ»، بَدَل: حال من الواو، ياءٍ: مضاف إليه، كتقوىٰ: خبر لمبتدأ مَحْذُوف، غالباً: حال من فاعل «جا»، جا: فعل ماض، ذا: اسم إشارة فاعل «جاء»، البدل: عطف بيان لـ«ذا» أو نعت له.

ـ بالعكس: في موضع الحال من لام «فُعْلَىٰ» بعده، جاء: فعل ماض، لامُ: فاعل «جاء»، فُعْلَىٰ: مضاف إليه، وصفاً: حال من «فُعْلَىٰ» خلافاً للمكودي. فهو عنده حال من لام فُعْلَىٰ، كونُ: مبتدأ، قصوىٰ: مضاف إليه، نادراً: خبر كون، جملة «لا يخفىٰ»: خبر المبتدأ الكون.



---

(١) إعراب الألفيَّة/١٨٠، وشرح المكودي ٢/٩٤٣ ـ ٩٤٤.

٧٦ ـ فَصْلٌ
(في اجتماع الواو والياء...)

٩٦٦. إِنْ يَسْكُنِ السَّابِقُ مِنْ وَاوٍ وَ يَا ✤ وَاتَّصَلَا وَمِنْ عُرُوضٍ عَرِيَا=
٩٦٧. =فَيَاءً الْوَاوَ اقْلِبَنَّ مُدْغِمَا ✤ وَشَذَّ مُعْطىً غَيْرَ مَا قَدْ رُسِمَا

ـ إذا اجتمع الواو والياء وسكن سابقهما وَجَبَ إبدالُ الواو ياءً، ثم إدغام الياء في الياء، ولهذا شروط(١):

١ ـ أن يَتَّصِلا وذلك بأن يكونا في كلمةٍ واحدة، فلو كانا في كلمتين نحو **يوسف**، **وهذا فم يزيد**، **ويدعو ياسر**، **ويرمي واعد**، لم يجز الإبدال والإدغام، وعند بعضهم: **أخو يزيد**، **وبني واقد**.

٢ ـ أن يكون سكون السَّابق أصلياً، فإذا كان عارضاً نحو: قَوْيَ، مخفّف قَوِيَ، لم تُبْدَل، ولم تُدغَم.

٣ ـ الثالث: ألَّا يكون السَّاكن بدلاً غير لازم نحو: رُوْيَه مُخَفَّف: رُؤْيِهِ، فلا يُبْدَل لعروضه.

(١) توضيح المقاصد ٦/٤٥ ـ ٤٧، وشرح الأشموني ٢/٦٢١ ـ ٦٢٢، وشرح ابن النَّاظم/٣٤٣ ـ ٣٤٤، وشرح ابن طولون ٢/٤٣٢ ـ ٤٣٣، وشرح المكودي ٢/٩٤٥ ـ ٩٤٦، وشرح ابن عقيل ٤/٢٢٧ ـ ٢٢٨، والمقاصد الشَّافية ٩/٢٠٣: «عَوَىٰ: عَوَّة»، وأوضح المسالك ٣/٣٣١، «عوىٰ الكلب عَوْيَة».

ـ وحكىٰ الكسائي الإدغام في «رُوْيا» إذا خففت، وسُمع من قرأ[1]: ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّيَّا تَعْبُرُونَ﴾، وزعم الكسائي أنه سمع أعرابياً يقرأ: ﴿إِن كُنتُمْ لِلرِّيَّا تَعْبُرُونَ﴾. كذا بكسر الراء عند الفرّاء، ومثله عند الطوسي.

ـ وقوله: **وَمِنْ عُرُوضٍ عَرِيَا:**

أي: من عروض ذات، أو من عروض سكون، فمثال ما اجتمعت فيه الشروط سيّد، وأصله: سَيْوِد، لأنه من ساد يسود، ومَرْمِيّ، وأصله: مَرْمُوْي؛ لأنَّه من رمىٰ يرمي، وهو اسم مفعول، فأُبدلت فيهما ياء، ثم أدغمت أولىٰ الياءين في الأخرىٰ.

ـ وقوله: **وَشَذَّ مُعْطىً غَيْرَ مَا قَدْ رُسِمَا:**

ويشمل ثلاثة أَضْرُب:

١ ـ ما أُبدل وأدغم ولم يستوف الشروط نحو قولهم في **الرؤيا: رُيَّا**، وقراءة من قرأ: ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّيَّا تَعْبُرُونَ﴾ وتقدَّمت. وحكىٰ الفرّاء «رُوْيَة» مُخَفَّف رُؤْية: رُيَّة بالإدغام، وحكىٰ بعضهم اطرادهم علىٰ لغة، وقاس بعضهم عارض السكون علىٰ عارض البدليَّة في قَوْي: مخفف قَوِيَ، بالإدغام، وهو ضعيف.

٢ ـ ما صُحح مع استيفاء الشروط كقولهم: **للسِّنَّوْر: ضَيْوَن، وعوىٰ الكلب عَوْيَةً، ويوم أَيْوَم، ورجاء بن حَيْوَه.**

وعند ابن طولون: **عوىٰ الكلب عَوَّة**، ومثله عند المكودي وغيره.

٣ ـ **الثَّالث**: ما أُبدل فيه الياء واواً وأدغمت الواو في الواو كقولهم: **عوىٰ**

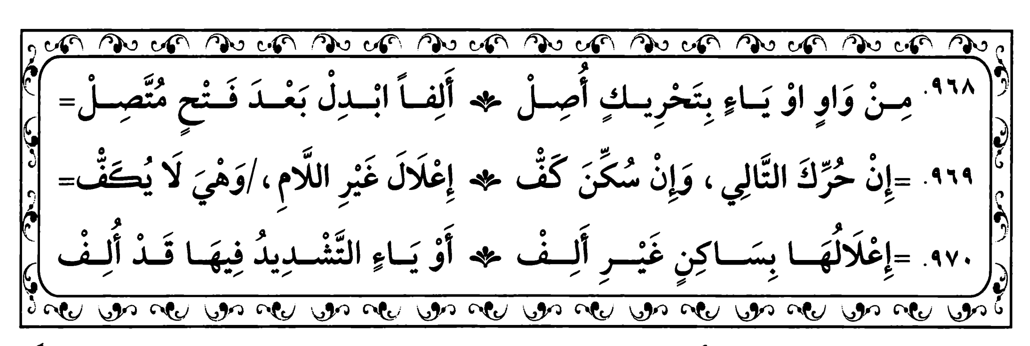
---

(١) سورة يوسف ١٢/٤٣ قراءة أبي جعفر يزيد بن القعقاع، وانظر معجم القراءات ٤/٢٧٠، وذكر أبو حيان أنَّه قلبت الهمزة واواً ثم قلبت ياءً لاجتماع الواو والياء، وقد سبقت إحداهما بالسُّكون. ونصّوا علىٰ شذوذه لأنَّ الواو بَدَلٌ غير لازم.

الكلب عَوَّة، وهو نَهُوٌّ عن المنكر.

ـ إن يسكّن[1]: شرط وفعله، السَّابقُ: فاعل، من واو: متعلّق بالفعل قبله، ويا: معطوف على «وا» واتَّصلا: معطوف على فعل الشرط عند المكودي، ومن عروض: متعلّق بـ«عَرِيا»، عَرِيا: معطوف على اتَّصلا، والألف في الفعلين للتثنية، ويحتمل أن يكون: اتَّصلا وما عطف عليه في موضع الحال من واو وياء، على إضمار «قد».

ـ فَيَاءً: مفعول ثان لـ«اقلبنَّ»، والواو مفعول أول، اقلبنّ: فعل أمر مؤكّد بالنون الثقيلة، والفاعل مستتر فيه، مدغماً: حال مقدرة من فاعل «اقلبنَّ»، شذّ: فعل ماض، مُعْطَى: فاعل شذَّ، وهو اسم مفعول متعدٍّ لاثنين، ومفعوله الأول مستتر فيه مرفوع نائباً عن الفاعل، غيرَ: مفعوله الثاني، ما: اسم موصول مجرور بالإضافة، وجملة «قد رُسِما»: جملة الصِّلة.



٩٦٨. مِـنْ وَاوٍ اوْ يَـاءٍ بِتَحْرِيـكٍ أُصِـلْ ❊ أَلِفـاً ابْـدِلْ بَعْـدَ فَـتْحٍ مُتَّصِـلْ=

٩٦٩. =إِنْ حُرِّكَ التَّالِي، وَإِنْ سُكِّنَ كَفّْ ❊ إِعْلَالَ غَيْرِ اللَّامِ،/وَهْيَ لَا يُكَفّْ=

٩٧٠. =إِعْلَالُهَـا بِسَـاكِنٍ غَيْـرِ أَلِـفْ ❊ أَوْ يَـاءِ التَّشْـدِيدُ فِيهَـا قَـدْ أُلِـفْ

ـ ذكر في البيت الأول أنه يجب إبدال كل واوٍ أو ياءٍ تحركت بعد فتح ألفاً، ولكن بشروط[2]:

(١) إعراب الألفيَّة/١٨١، وشرح المكودي ٢/٩٤٦ ـ ٩٤٧، والمقاصد الشَّافية ٩/٢١٩ ـ ٢٢٠.

(٢) توضيح المقاصد ٦/٤٩ ـ ٥١، وشرح المكودي ٢/٩٤٧ ـ ٩٤٩، والمقاصد الشَّافية ٩/٢٢٢، وشرح ابن النَّاظم/٣٤٤، وشرح الأشموني ٢/٦٢٢ ـ ٦٢٤، وشرح ابن طولون ٢/٤٣٣ ـ ٥٣٥، وإرشاد السَّالك ٢/١٢٩٤، وشرح الهواري ٤/٣٥٤ ـ ٣٥٥، وشرح ابن عقيل ٤/٢٢٩ ـ ٢٣٠.

ـ **الأول**: أن يكون التحريك أَصْليّاً، وهو ما نبَّه عليه بقوله: «**أُصِلْ**» وذلك احتراز من أن يكون عارضاً نحو: **جَيَل**، **مخفّف من**: **جَيْأَل**. **وتَوَم**، **مخفّف من**: **توأم**. فنُقلت حركة الهمزة إلىٰ الواو والياء، فلم يُقْلَبَا ألفاً؛ لأن الحركة عارضة؛ فهي غير أصليَّة.

ـ **الثاني**: أن يكون الواو والياء مُتَّصلين بالفتحة، احترازاً من أن يكون منفصلاً بحرف، وهو ما نَبَّه عليه بقوله: «**بَعْدَ فَتْحٍ مُتَّصل**» نحو: زاي، وواو، فالألف فاصلة.

أو يكون من كلمة أخرىٰ نحو: إن يزيد ومق، فإنَّه لا يُؤَثِّر.

ـ **الثَّالث**: أن يكون اتّصاله احترازاً أو مقدَّراً نحو: بنائك من مثل: **عُلَبِط** (الضخم) من: الرمي، والغزو، فتقول فيه: رُمَيٍ، غُزَوٍ، منقوصاً، ولا تقلب الواو والياء ألفاً؛ لأنَّ اتِّصَال الفتحة عارض بسبب حَذْف الألف؛ لأنَّ الأصل: **رُمَانِيّ وغُزاوِيّ**، **لأنَّ** «**عُلَبطاً**» **أصله**: **عُلَابط**. فَحُذِفت الألف تخفيفاً، وهي مقدَّرة فمنعت من القلب.

ـ فهذه شروط لا بد منها في هذا الإعلال.

ـ وفي إعلال اللام نحتاج إلىٰ شرط واحد، وهو ألَّا يتَّصل ألف ولا ياء مشدَّدة، وأما العين فيشترط مع هذه المذكورة شروط أُخَر يأتي ذِكرها.

❊ **وفي البيت الثاني**: يعني أنَّ إعلال الياء والواو بالإعلال المذكور إذا كانا غير لامين مشروط بأن يتحرّك تاليهما مع الإعلال وكَفَّه مطلقاً نحو: **بَيَان**، **وغَيُور**، **وَطَوِيل**، **وَخَوَرْنَق**.

وبعده:

=. . . . . ✤ . . . ./ وَهْيَ لَا يُكَفّ=
=إِعْلَالُهَا بِسَاكِنٍ غَيْرِ أَلِفْ ✤ أَوْ يَاءٍ التَّشْدِيدُ فِيهَا قَدْ أُلِفْ

لما كانت اللام محل تغيير لم يَكُفّ إعلالها الساكنُ كما كف إعلال العين، ما لم تكن ألفاً أو ياءً مشددة، فإنهما يكفّان إعلالها دون غيرهما من السَّواكن.

ـ فإن كان غيرهما لم يكفّ الإعلال نحو: **رَمَوْا، غَزَوْا، يخشون، يَرْضون**.

وأصلها: **رَمَيُوا، غزَوُوا، يَخْشَيُون، يَرْضَيُون**.

فقُلبت في ذلك كلِّه الواو والياء ألفاً، ثم حُذِفت الألف لالتقاء الساكنين.

ـ وإن كان السَّاكن ألفاً أو ياء مشددة كَفّا الإعلال نحو: **رَمَيَا، غزَوَا، معنويّ، عَلَويّ**. وإنما لم يكفّ السَّاكنُ إعلال اللام لقربها من الطرف، وإنما كَفّت الألف والياء المشددة إعلالها؛ لأنَّهم لو أعلّوا: **رَمَيَا، غزَوَا**، لصار: **رَمَىٰ، غزَا** فيلتبس بفعل الواو.

ـ **قال المرادي**: «فتحذف إحداهما... فلا يُدْرَىٰ للمثنىٰ هو أو للمفرد».

ـ وأما نحو: **عَلَويّ**، فلم تُبدل لامه ألفاً، لأنه في موضع تبدلُ فيه الألف واواً.

ـ من واو[1]: متعلِّق بـ«أُبدِلْ»، أو: حرف عطف، ياء: معطوف علىٰ «واو»، وعند الأزهري: من ياء او واوٍ، ومثله في نسخة ابن النَّاظم. بتحريك: في موضع النعت لواو أو ياء، وجملة «أُصِل» نعت لـ«تحريك»، ألفاً: مفعول «أبدل»، أبدلْ: فعل أمر وفاعله، بعد: ظرف متعلِّق بـ«أبدلْ»، فتحٍ: مضاف إليه، متصلْ: نعت لـ«فتح».

(١) إعراب الألفيَّة/١٨١، وشرح المكودي ٢/٩٤٨ ـ ٩٤٩، والمقاصد الشَّافية ٩/٢٢٢، ٢٣٤.

ـ إنْ: حرف شرط، حُرِّك: فعل الشرط، وجوابه محذوف لدلالة ما تقدَّم عليه، التالي: نائب عن الفاعل.

وإن سُكِّن: شرط وفعله، ونائب الفاعل مستتر يعود علىٰ «التالي»، كَفّ: جواب الشرط، إعلالَ: مفعول «كفّ» غير: مضاف إليه، اللام: مضاف إليه/...

ـ وهي: مبتدأ. وعند الشَّاطبي عائد علىٰ الواو والياء، وأعاد ضمير المفرد لأنَّ العطف بأو.

وعند المكودي في حَلّه يعني أن لام الكلمة إذا كان واواً أو ياء، فأعاد هي إلىٰ لام الكلمة، وهو قريب مما قبله.

لا يُكفّ: لا: حرف نفي، يُكفّ مضارع مبني للمفعول.

ـ إعلالُها: نائب عن الفاعل، بساكن: متعلّق بـ«يُكَفّ»، غيرِ: نعت لساكن، ألفٍ: مضاف إليه، أو: حرف عطف، ياء: معطوف علىٰ «ألف»، التشديدُ: مبتدأ، فيها: متعلّق بـ«أُلِف»، وجملة «قد أُلِف» خبر المبتدأ، والتشديد وخبره: نعت لـ«ياء»، وجملة «**لا يكفّ إعلالُها**» خبر «هي».

٩٧١. وَصَـحَّ عَـيْنُ (فَعَـلٍ) وَ(فَعِـلَا) ❊ ذَا (أَفْعَـلٍ) كَـ«أَغْيَدٍ» وَ«أَحْـوَلَا»

٩٧٢. وَإِنْ يَبِـنْ (تَفَـاعُلٌ) مِنِ (افْتَعَـلْ) ❊ وَالْعَـيْنُ وَاوٌ سَـلِمَتْ وَلَـمْ تُعَـلّْ

ـ قد يعرض للواو والياء أسباب تمنعهما مِن الإعلال، **والأول منهما**[1]: ما

---

(١) شرح ابن طولون ٢/٤٣٥ ـ ٤٣٦، وشرح المكودي ٢/٩٥٠ ـ ٩٥١، وتوضيح المقاصد ٦/٥١ ـ ٥٢، وشرح الأشموني ٢/٦٢٤ ـ ٦٢٥، وشرح ابن النَّاظم/٣٤٤ ـ ٣٤٥، وشرح ابن عقيل ٤/٢٣٠ ـ ٢٣١، وإرشاد السَّالك ٢/١٢٩٦ ـ ١٢٩٧ «واجتوروا المدينة» من حديث أنس.

كان من الأفعال على وزن «فَعِل» ، وكان مصدره على «فَعَل» مما جاء اسم فاعله على: أَفْعَل ، يُصَحَّح هو ومصدره ، وإن كان مستوفياً لشروط الإعلال .

نحو: غَيدِ غَيَداً ، وحَوِل حَوَلاً .

وسبب التصحيح أنَّ «حَوِل» وشبهه من أفعال الخَلْق والألوان .

ـ **قال المرادي**: «لأن فَعِل من هذا النوع مختصٌّ بالألوان والخلق ، نحو: غَيِد فهو أَغْيَد ، وحَوِل فهو أَحْوَل . . .» وهَيِف فهو أَهْيَف . وذكر أنَّه لزم تصحيحه حملاً على «افْعَلَّ» لموافقته له في المعنى» .

ـ **وقال ابن طولون**: «وقياس الفعل في ذلك أن يأتي على «افعلَّ» نحو: **احولّ احولالاً ، واعورّ اعوراراً** . فصحَّ عين فعله ومصدره ؛ لأنهما في معنى ما لا يُعَلُّ لعدم الشروط» .

واحترز بقوله: «ذا أَفْعَلٍ» من نحو: «خاف» ، ونحوه ، فإنه على وزن «فَعِل» ، أي: خَوِف ، وفاعله مُتَّزن بفاعل .

ـ **وأشار إلى الموضع الثاني مما يدل على التصحيح وعدم الإعلال** .

* **وفي البيت الثاني**: ذكر أنَّ وزن «افتعل» من الواوي العين ، إذا ظهر معنى «تفاعُل» مما يدل على الاشتراك صَحّ ، ومثَّلوا لذلك بقولهم:

ـ اجتوروا: فهو بمعنى تجاوروا .

ـ ازدوجوا: بمعنى تزاوجوا .

وصَحَّ مع توافر شرط الإعلال ؛ لأنه محمول على «تفاعُل» الذي بمعناه وليس في «تفاعُل» شروط الإعلال .

ـ واحترز بقوله: وَإِنْ يَبِنْ (تَفَاعُلٌ) مِنِ (افْتَعَلْ):

من أن يكون «افتعل» لا يدلُّ علىٰ «التفاعُل»، وهو الاشتراك في الفاعليّة والمفعوليّة فإنه يجب إعلاله مطلقاً نحو:

ـ اختان بمعنىٰ خان.

ـ واجتاز بمعنىٰ جاز.

ـ واعتاد من اعتود، بمعنىٰ عاد.

ـ وارتاب من ارتيب، بمعنىٰ راب.

ـ واحترز بقوله: «والعَيْنُ وَاو» من أن تكون عينه ياءً، فإنَّه يجب إعلاله ولو كان دالّاً علىٰ التفاعُل نحو: **امتازوا، ابتاعوا، استافوا**، أي: تضاربوا بالسُّيوف؛ لأنَّ الياء أشبه بالألف من الواو، فكانت أحقَّ بالإعلال منها.

ـ وصحَّ[1]: فعل ماض، عينُ: فاعل، فَعَلٍ: مضاف إليه، وفَعِلا: فعل ماض معطوف علىٰ «فَعَل»، المصدر، والأَلف للإطلاق، ذا: منصوب علىٰ الحال من «فَعِل»، أفعل: مضاف إليه، والظاهر عند الشَّاطبي أنَّ «ذا» حال من فَعَل وفعِل معاً حيث قال: وكان الأولىٰ للنَّاظم أن يقول: ذوي أفعل لأنهما اثنان، كأَغْيَدٍ: بالصَّرف للضَّرورة، خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك كأغيد، وأحولا: معطوف علىٰ «أغيد».

ـ إِنْ: حرف شرط، يبن: فعل الشرط، بمعنىٰ ظهر، تفاعُل: فاعل «يبن»، من افتعل: متعلِّق بـ«يبِنْ»، والعينُ: مبتدأ، واو: خبره، والجملة حالية مرتبطة بواو الحال، سلمت: جواب الشرط، وفاعله ضمير يعود إلىٰ العين، وجملة «لم تُعَلّ»

(١) إعراب الألفيَّة/١٨١ ـ ١٨٢، وشرح المكودي ٢/٩٤٩ ـ ٩٥١.



حال مؤكدة لعاملها من فاعل «سلمت». وقوله: **ولم تُعَلّ**: عند المكودي تتميم لصحة الاستغناء عنه.

٩٧٣. وَإِنْ لِحَرْفَيْنِ ذَا الإِعْلَالُ اسْتُحِقّْ ❖ صُـحِّحَ أَوَّلٌ، وَعَكْـسٌ قَدْ يَحِـقّْ

ـ أشار في هذا البيت إلىٰ الموضع الثالث مما لا يُعَلّ[1]، فذكر أنَّه إذا اجتمع في الكلمة حرفا علّة: واوان، أو ياءان، أو ياء وواو، وكل منهما مستحقٌّ لأن يقلب ألفاً لتحركه وانفتاح ما قبله، فلا بُدَّ من تصحيح أحدهما لئلّا يجتمع إعلالان، والآخر أحقُّ بالإعلال.

ـ **اجتماع الواوين**: مثل: **الحوّىٰ: مصدر حَوِيَ، إذا اسودّ**. ويدلُّ علىٰ أنَّ ألف «الحوىٰ» منقلبة عن واو قولهم في المثنىٰ: **حووان وفي جمع أَحْوَىٰ: حُوٌّ**، وفي مؤنّثه: **حَوَّاء. وأصل الحوىٰ: حوو**.

ـ **قال المرادي**: «فكل واحدةٍ من الواوين تستحقُّ الانقلاب، فإذا قلبناهما التقىٰ ألفان، فيجب حذف أحدهما لالتقاء السَّاكنين، ثم حُذِفَ الآخر لملاقاة التنوين، فيبقىٰ اسم متمكّن علىٰ حرف واحد، وذلك ممتنع، **وما أفضىٰ إلىٰ الممتنع ممتنع**، ولما امتنع إعلالهما معاً وَجَب إعلال أحدهما، **وكان الثاني أحقَّ**

---

(١) توضيح المقاصد ٦/٥٢ ـ ٥٣، وشرح الأشموني ٢/٦٢٥ ـ ٦٢٦، وشرح المكودي ٢/٩٥١ ـ ٩٥٢، وشرح ابن طولون ٢/٤٣٧، وإرشاد السَّالك ٢/١٢٩٨ ـ ١٢٩٩ «الحياة... أصلها حَيَوَة...»، وشرح ابن عقيل ٤/٢٣١، وشرح ابن النَّاظم/٣٤٥، وأوضح المسالك ٣/٣٣٧، والمقاصد الشَّافية ٩/٣٤٩، ٢٦٣، قال في آخر شرح هذا البيت: «... إنَّ كلا الموضعين ليس من الضروري الذكر في هذا النظم، فكونه أتىٰ ببعض المسائل تبرُّعاً منه لا يلزمه أن يأتي بسائر الأشياء، ولا بما هو أمثل إذا تقاربا في القلّة؛ إذ باب التسمية إنما هو بمنزلة أبواب الامتحان في التصريف».

بذلك ؛ لأنَّ الطرفَ محلّ التغيير ، والعين مُتَحَصِّنَة لوقوعها حشواً» .

ـ واجتماع الياءين: كالحيا: للغيث ، وأصله حَيَيٌ ، فأُعِلَّت الثانية لما تقدَّم في المسألة السَّابقة .

ـ قال الأشموني: « ... تثنيته حَيَيَان ، فأُعِلَّت الثانية لما تقدَّم» .

ـ وَاجتماع الواو والياء: نحو: الهوىٰ ، وأصله: هَوَيٌ ، فأُعِلَّت الياء ألفاً .

ـ وقوله: وعَكْسٌ قَدْ يَحِقّ: نبَّه فيه علىٰ أنه قد يُعَلُّ الأولُ ، ويصحُّ الثاني ، وهو عكس ما تقدَّم ، وهو عندهم من الشّاذّ ، وقد: للتقليل .

ـ نحو: غاية ، وأصله غَيَيَة ، فَأُعِلَّت الأولىٰ ، وَصَحَّت الياء الثانية ، وسَهَّل ذلك كون الياء الثانية لم تقع طرفاً .

ـ ونحو ثاية: وهي حجارة صغار يضعها الراعي عند متاعه ، فيثوي عندها .

ـ ونحو: غاية .

ـ ونحو طاية: السَّطح والدُّكان .

ـ وكذلك آية[1]: فهي عند الخليل: أَيَيَة فَأُعِلَّت الياء الأولىٰ ، وهي العين ، شذوذاً .

ـ وإن[2]: حرف شرط ، لحرفين: متعلِّق بـ«استحقّ» ، ذا: إشارة فاعل بفعل محذوف يفسِّره «اسْتحق» ، الإعلالُ: عطف بيان لذا ، أو نعت له ، استحق: فعل

(١) وهناك من قال: أيْيَة ، بسكون الأولىٰ ، ويلزم إعلال السَّاكنة . وبعضهم قال: آيِيَة علىٰ وزن فاعِلة ، فيلزمه حذف العين لغير موجَب . ومن قال أَيَيَـة كَنَبِقة ، فيلزمه تقديم الإعلال علىٰ الإدغام ، والمعروف العكس . انظر شرح الأشموني ٢/٦٢٦ ، وأوضح المسالك ٣/٣٣٧ .

(٢) إعراب الألفيَّة/١٨٢ ، وشرح المكودي ٢/٩٥١ ـ ٩٥٢ .

ماض وفاعل، والجملة مفسِّرة، صُحِّح: جوابُ الشرط، أولٌ: نائب فاعل «صُحّح»، عكسُ: مبتدأ، وسوَّغ الابتداء به كونه مضافاً لمحذوف تقديراً على حَدّ: سلام عليك، قد يحق: خبر المبتدأ.

٩٧٤. وَعَيْنُ مَا آخِرَهُ قَدْ زِيدَ مَا ❊ يَخُصُّ الِاسْمَ وَاجِبٌ أَنْ يَسْلَمَا

ـ يعني[1] أنه يمنع من قلب الواو والياء ألفاً لتحركهما وانفتاح ما قبلهما، كونهما عيناً فيما آخره زيادة تخص الأسماء، لأنَّه بتلك الزيادة يبعد شبهه بما هو الأصل في الإعلال، وهو الفعل، فصح لذلك.

ـ **وقال المرادي: الإعلال فرع، والفعل فرع[2]، ولهذا كان الإعلال في الفعل أحقَّ به من الاسم.** فإذا كان في آخر الاسم زيادة تختصُّ بالأسماء وَجَبَ سلامة عينه إذا كانت واواً أو ياء، تحركتا وانفتح ما قبلهما؛ لأنه بتلك الزيادة بعد شبهه بما هو الأصل في الإعلال وهو الفعل، وذلك نحو:

جَوَلان، وسَيَلان، وهَيَمان، وَصَوَرىٰ، وحَيَدَىٰ.

فقد ختمت بزيادة تختص بالأسماء، وهي الألف والنون، فصحت عينهما لذلك، وكذلك ألف التأنيث نحو: حَيَدىٰ (مشية المختال)، وصَوَرىٰ (اسم واد).

وما جاء من هذا النوع مُعَلّاً عُدَّ شاذاً نحو: دارن، وماهان، وقياسهما: دَوَران، ومَوَهان. وخالف المبرِّد في هذا فزعم أن الإعلال هو القياس، وعليه جاء داران وماهان.

---

(١) شرح ابن طولون ٢/٤٣٧ ـ ٤٣٨، وشرح المكودي ٢/٩٥٢، وتوضيح المقاصد ٦/٥٣ ـ ٥٤، وشرح الأشموني ٢/٦٢٦، والمقاصد الشَّافية ٩/٢٦٩، وشرح ابن النَّاظم/٣٤٥، وشرح ابن عقيل ٢/٢٣٢.

(٢) المراجع السابقة.



- قال المرادي: «والصحيح الأول وهو مذهب سيبويه».

- وذكر المرادي تنبيهات منها:

- زيادة تاء التأنيث غير مُعْتَبَرة في التصحيح؛ لأنَّها لا تخرج عن صورة فعل، لأنَّ تاء التأنيث تلحق الماضي.

- واختُلف في ألف التأنيث المقصورة نحو: «صَوَرَىٰ» اسم ماء، فذهب المازني إلىٰ أنها مانعة من الإعلال لاختصاصها بالاسم، وذهب الأخفش إلىٰ أنها لا تمنع من الإعلال.

- وعينُ[1]: مبتدأ، ما: موصول مجرور بالإضافة، آخِرَهُ: ظرفٌ متعلِّق بـ«زِيد»، وجملة قد زيد» صلة «ما»، وما: نائب عن الفاعل، وجملة «يخصّ الاسم» صلة «ما» الثانية، واجب: خبر «عين»، أَنْ يَسْلما: فاعل «واجب»، وجوّز المكودي كونه خبراً مقدَّماً، وأن يَسْلما: مبتدأ مؤخراً، والجملة خبر «عين».

٩٧٥. وَقَبْـلَ (بَـا) اقْلِـبْ مِيمـاً النُّـونَ إِذَا ✤ كَـانَ مُسَـكَّناً كَـ«مَنْ بَـتَّ انْبِـذَا»

- في النطق بالنون السَّاكنة قبل الباء عُسْر[2]؛ لاختلاف مخرجيهما مع مباينة لين النون وغُنَّتها لشدة الباء؛ ولذلك وَجَب إبدالها قبل الباء ميماً؛ لأنها من مخرج الباء، ومثل النون في الغُنَّة، ولا فرق في ذلك بين المنفصلة والمُتَّصلة، وقد جمعهما

(١) إعراب الألفيَّة/١٨٢، وشرح المكودي ٢/٩٥٢، والمقاصد الشَّافية ٩/٢٦٩.

(٢) توضيح المقاصد ٦/٥٦ ـ ٥٧، وشرح المكناسي ٢/٣٨٠ ـ ٣٨١، وشرح المكودي ٢/٩٥٣، وشرح ابن طولون ٢/٤٣٩، وشرح الأشموني ٢/٦٢٨، والمقاصد الشَّافية ٩/٢٧٨، ٢٨٣، وأوضح المسالك ٣/٣٤١، وشرح ابن عقيل ٤/٢٣٢ ـ ٢٣٣، وشرح ابن النَّاظم/٣٤٦، وإرشاد السَّالك ٢/١٣٠١.

في قوله: .... كَمَنْ بَتَّ انْبِذَا

ـ وصورة الإبدال: مَمْبَتّ ، امْبُذَا.

ـ أي: مَنْ قطعك فألقِه عن بالك واطَّرِحه ، وألف: انبذا: بدل من نون التوكيد الخفيفة.

ـ والنص عند الشَّاطبي: «بَثَّ» ومثله عند الأزهري ، ونقل المكناسي هذا عن الشَّاطبي. ومعنىٰ «بَثَّ» أي: من بَثَّ أسرارك فانبذه.

ومثَّل للمنفصل بقوله: من بتَّ ، وللمتصل بقوله: انبذا.

ـ وذكر المرادي أنَّ بعضهم عَبّر عن إبدال النون ميماً بالقلب كما فعل النَّاظم ، والأَوْلىٰ أن يُعَبَّر عنه بالإبدال ؛ لأنَّ القلب في الاصطلاح إنما يكون في حروف العلّة غالباً.

ـ قلتُ: هذه المسألة لا يصح إدراجها تحت عنوان هذا الفصل إلَّا إذا أردنا عموم الإبدال.

ـ وقبلَ[1]: متعلِّق بـ«اقلب» ، با: مضاف إليه ، اقلب: فعل أمر متعدٍّ لاثنين ، والفاعل: مستتر ، ميماً: مفعوله الثاني ، النونَ: مفعوله الأول ، إذا: ظرف تَضَمَّنَ معنىٰ الشرط منصوب بجوابه ، كان: فعل ناقص ، واسمه مستتر يعود إلىٰ النون ، مسكناً: خبر «كان» ، والجملة في موضع جرٍّ بالإضافة ، كمن: الكاف جارة لقول محذوف ، والجملة مقول القول ، والقول ومقوله خبر لمبتدأ محذوف.

ـ ومن اسم شرط ، وبَتّ: فعل الشرط ، انبذا: جواب الشرط علىٰ إضمار الفاء ، وهو فعل أمر ، والألف بدل النون الخفيفة.

---

(١) إعراب الألفيَّة/١٨٢ ، وشرح المكودي ٢/٩٥٣.

٧٧ ـ فَصْلٌ
(في نقل الحركة إلى الساكن قبلها)

٩٧٦. لِسَاكِنٍ صَحَّ انْقُلِ التَّحْرِيكَ مِنْ ❊ ذِي لِينٍ اتٍ عَيْنَ فِعْلٍ كَـ«أَبِنْ»=
٩٧٧. =مَا لَـمْ يَكُنْ فِعْـلَ تَعَجُّـبٍ، وَلَا ❊ كَـ«ابْيَضَّ» أَوْ «أَهْوَىٰ» بِلَامٍ عُلِّلَا

ـ إذا كانت عين الفعل واواً أو ياءً وقبلهما ساكن صحيح وَجَبَ نقل حركة العين إليه ؛ لاستثقالها علىٰ حروف العلَّة[1]. مثال ذلك:

ـ يَقُوْم: والأصل: يَقْوُمُ، فصار: يَقُوْمُ.

ـ يَبِيْن: والأصل: يَبْيِنُ، فصار يَبِيْنُ.

فنُقِلت حركة الواو والياء إلىٰ السَّاكن قبلها، أي: إلىٰ القاف والياء، فسكنت الواو والياء.

ـ وعند نَقْل حركة العين إلىٰ السَّاكن قبلها، فتارةً تكون العين مجانِسَةً للحركة المنقولة، وتارةً تكون غير مجانِسَة..

(١) توضيح المقاصد ٦/٥٩ ـ ٦٠، وشرح الأشموني ٢/٦٢٩ ـ ٦٣٠، وشرح ابن النَّاظم/٣٤٦، وأوضح المسالك ٣/٣٤٢، وشرح ابن طولون ٢/٤٤٠ ـ ٤٤١، وإرشاد السَّالك ٢/١٣٠٢ ـ ١٣٠٣، وشرح المكودي ٢/٩٥٤، وشرح ابن عقيل ٤/٢٣٣، والمقاصد الشَّافية ٩/٢٨٤، وشرح الهواري ٤/٣٦١ ـ ٣٦٢.

ـ فإن كانت مجانسَة لها لم تغيَّر بأكثر من تسكينها بعد النقل، وذلك بأن تكون الحركة ضمّة، والعين واواً، أو كسرة، والعين ياء، كما تقدَّم في «يقوم ويبين».

ـ وإن كانت غير مجانِسَة لها أُبدلت حرفاً يُجانس الحركة.

فإن كانت الحركة فتحةً، والعينُ واواً أو ياءً أُبدلت العين ألفاً نحو: أقام، وأبان، وأصلهما: أَقْوَم، وأَبْيَنَ.

فلما نُقِلت الفتحةُ إلىٰ السَّاكن بقيت العين غير مجانِسَةٍ لها، فقلبت ألفاً.

ـ وإذا كانت الحركة كسرة، والعين واواً، نقلت الكسرة، ثم قُلبت الواو ياء لتجانس الكسرة، نحو: يُقيم: أصله: يُقْوِم فَفُعِل ما ذُكِرَ.

* ولهذا النقل شروط:

١ ـ أن يكون السَّاكنُ المنقولُ إليه صحيحاً، فإن كان حَرْفَ عِلَّة لم يُنْقَل إليه، نحو: قَاوَلَ، وبَايَعَ. وكذا الهمزة لا يُنْقَل إليها نحو: يأْيَسُ مضارع: أَيِسَ.

٢ ـ ألَّا يكون الفعل فعْل تعجُّب نحو:

ـ ما أَبْيَنَ الشيءَ وأَقْوَمَهُ.

ـ وأَبْيِنْ به، وأَقْوِمْ به.

حملوه علىٰ نظيره في الأسماء في الوزن والدلالة، وهو أفعل التفضيل.

٣ ـ ألَّا يكون من المضاعف اللام، نحو: ابْيَضَّ، اسْوَدَّ، ولم يُعلّوا هذا النوع لئلا يلتبس مثال بمثال، وذلك نحو: ابيَضّ لو أُعِلَّت عينه بالإعلال المذكور لقيل فيه: باض، وكان يُظن أنَّه «فاعَلَ» من البضاضة وهو نعومة البشرة، وليس هذا بمراد،

فوجب صَوْن اللفظ مما يؤدي إليه.

٤ ـ ألَّا يكون في المعتلّ اللام نحو: «أَهْوَىٰ» وأَحْيَا، فلا يدخله النقل لئلا يتوالىٰ إعلالان في آخر الكلمة.

وقد أشار إلىٰ الشروط الثلاثة بالبيت الثاني، والشرط الأول ذكره في البيت السابق في قوله: «صَحَّ»[(١)].

ـ لساكن[(٢)]: متعلِّق بـ«انقل»، وجملة «صَحَّ» نعت لـ«ساكن»، انقل: فعل أمر، وفاعل، التحريكَ: بمعنىٰ الحركة، مفعول «انقلْ»، من ذي: متعلِّق بـ«انقلْ»، لينٍ: مضاف إليه، آتٍ: اسم فاعل من «أتىٰ»، نعت «لين»، وعند المكودي: نعت لـ«ذي»، عينَ: حال من الضمير المستتر في «آت»، فِعْل: مضاف إليه، كأبِنْ: خبر لمبتدأ مَحْذُوف، تقديره: وذلك كَأَبِنِ.

ـ ما: ظرفيّة مصدريّة، لم: حرف جازم، يكن: مضارع مجزوم، واسمه مستتر فيه، يعود علىٰ الفعل، وفِعْلَ: خبره، تعجُّب: مضاف إليه، ولا: الواو عاطفة، لا: زائدة لتوكيد النفي.

ـ كابيضّ: معطوف علىٰ خبر «يكن» وهو «فعلَ»، أو: حرف عطف، أَهْوَىٰ: معطوف علىٰ «ابيضَّ»، بلام: متعلِّق بـ«عُلِّلا»، وجملة «عُلِّلا» نعت «أهوىٰ».

---

(١) وزاد في التسهيل شرطاً آخر، وهو ألَّا يكون موافقاً لفَعِل الذي بمعنىٰ أَفْعَل نحو: عَوِر يَعْوَر، وصَيِدَ يَصْيَدُ، وكذا ما تصرّف منه نحو: أَعْوَرَهُ اللهُ.
قال المرادي: «وكأنّه استغنىٰ عن ذكره هنا بذكره في الفصل السابق. في قوله: وصَحّ عين فَعَل وفَعِلا...». انظر البيت/٩٧١، وانظر التسهيل/٣١١، والمقاصد الشّافية ٩/٢٩٧، وتوضيح المقاصد ٦/٦٠ ـ ٦١.

(٢) إعراب الألفيّة/١٨٢ ـ ١٨٣، وشرح المكودي ٢/٩٥٥.

٩٧٨. وَمِثْلُ فِعْلٍ فِي ذَا الِاعْلَالِ اسْمُ ❊ ضَاهَىٰ مُضَارِعاً وَفِيهِ وَسْمُ

يعني أنَّ الفعل يشاركه في وجوب الإعلال بالنقل المذكور كل اسم أشبَهَ الفعلَ المضارع في زيادته لا في وزنه، أو في وزنه لا في زيادته[1].

ويشمل صورتين:

١ ـ **الأولىٰ**: أن تبني من «البَيْع» مثل «تِحْلِئ»[2] فتقول: تِبِيع، وأصله: تِبْيِع بسكون الياء، فَأُعِلَّ لأنه أشبه الفعل المضارع في الزيادة وهي التاء، وخالفه في الوزن، فصار تِبِيْع بكسرتين بعدهما ياء ساكنة.

ومثله من القول: تِقِيْل، وهذه الياء منقلبة عن الواو لسكونها بعد الكسرة.

٢ ـ **والثانية**: نحو: «مَقَام» وأصله مَقْوَم، فأشبه الفعل المضارع في الوزن، وفيه زيادة تنبئ أنه ليس من قبيل الأفعال، وهو الميم، فأُعِلَّ، لأن الميم لا تُزاد في أول المضارع، وهذا معنىٰ قوله: «وَفِيهِ وَسْمُ».

ـ **قال المكودي**: «وفُهِمَ منه أنَّ الاسم إذا كان شبيهاً بالمضارع في الزيادة والوزن لم يُعَلّ نحو: أَبْيَض وأَسْوَد، لأنه لو أُعِلَّ لالتبس بالفعل؛ إذ ليس فيه علامة يمتاز بها عنه. وفُهِمَ منه أيضاً أنه إذا لم يشابه المضارع لا في الوزن ولا في الزيادة

(١) شرح المكودي ٢/٩٥٥ ـ ١٩٥٦، وشرح ابن طولون ٢/٤٤١ ـ ٤٤٢، وتوضيح المقاصد ٦/٦١ ـ ٦٢ وما تقدَّم من إعلال نحو تِبِيع مثال تِحْلِئ لكونه خالف المضارع بكسر أوله مَذْهب النحويين كافَّة إلَّا المبرِّد، فإنه يصحِّح ذلك ونحوه... والصحيح مذهب الجمهور. وشرح الأشموني ٢/٦٣١ ـ ٦٣٢، وأوضح المسالك ٣/٣٤٣، وشرح ابن النَّاظم/٣٤٦، والمقاصد الشَّافية ٩/٣٠٩، وشرح ابن عقيل ٤/٢٣٤ ـ ٢٣٥.

(٢) ما أفسَده السِّكين من الجلد إذا قُشِر. القاموس/حلأ.

لم يُعَلّ كـ«مكيال».

ـ ومثلُ[1]: خبرٌ مقدَّم، فِعْلٍ: مضاف إليه، في ذا: متعلِّق بـ«مثل» لما فيها من المماثلة، الإعلالِ: عطفُ بيان على «ذا»، أو نعت له، اسم: مبتدأ مؤخَّر، وجوَّز المكودي العكس، وجملة «ضَاهَىٰ مضارعاً» نعت لـ«اسم»، فيه: خبرٌ مقدَّم، وَسْمُ: مبتدأ مؤخَّر، والجملة نعت بعد نعت لاسم.

٩٧٩. وَ(مِفْعَـلٌ) صُـحِّحَ كَالْـ(مِفْعَالِ) ❊ وَأَلِـفَ الْـ(إِفْعَالِ) وَ(اسْـتِفْعَالِ)

٩٨٠. أَزِلْ لِذَا الْإِعْلَالِ، وَالتَّا الْزَمْ عِوَضْ ❊ وَحَـذْفُهَا بِالنَّقْـلِ رُبَّمَـا عَـرَضْ

ـ قوله: وَمِفْعَلٌ صُحِّحَ كَالْ مِفْعَالِ......

يعني أنَّه صُحِّحَ «مِفْعَل»[1]، وإن كان ظاهره يقتضي الإعلال؛ لأنه حُمِل علىٰ مِفْعَال، ومِفْعال: لم يُشبِه الفعل لا في الوزن، ولا في الزيادة[2].

ـ قال ابن طولون: «وذكر كثير من أهل التصريف أنه إنما صُحِّح لأنه مقصور منه، فهو هو». ومثل هذا عند المكودي والمرادي وغيرهم.

قوله: ...... ❊ وَأَلِـفَ الْـ(إِفْعَالِ) وَ(اسْـتِفْعَالِ)=

=أَزِلْ لِذَا الْإِعْلَالِ، وَالتَّا الْزَمْ عِوَضْ ❊

(١) إعراب الألفيَّة/١٨٣، وشرح المكودي ٢/٩٥٦.

(٢) شرح ابن طولون ٢/٤٤٢ ـ ٤٤٣، وشرح المكودي ٢/٩٥٦ ـ ٩٥٨، وأوضح المسالك ٣/٣٤٣، وشرح ابن النَّاظم/٣٤٧، وتوضيح المقاصد ٦/٦٣ ـ ٦٦، وشرح الأشموني ٢/٦٣٢ ـ ٦٣٣، وشرح ابن عقيل ٤/٢٣٦، والمقاصد الشَّافية ٩/٣٢٤، وإرشاد السَّالك ٢/١٣٠٤ ـ ١٣٠٦، وشرح الهواري ٤/٣٦٣ ـ ٣٦٥.

يعني أنه إذا كان المستحقُّ للنقل والإعلال المذكورين مصدراً على «إفعال»، و«استفعال»، حُمِل على فعله، ونُقِلَت حركة عينه إلى فائه ثم تقلب ألفاً لمجانسة الفتحة، فيجتمع ألفان:

ـ **الأولى**: المنقلبة عن العين.

ـ **والثانية**: الألف التي كانت بعد العين.

فتُحْذَف الثانية، ويلزم حينئذٍ التاءُ عِوَضاً من الألف المحذوفة، نحو: **إجازة، واستقامة**، وأصله: **إِجْواز، واستقْوام**[1].

ونظير «إِجْواز» من الصحيح: إِكْرَام.

ونظير الاسْتقوام من الصحيح: استدْراك.

فنُقِلت حركة العين فيهما إلى السَّاكن قبلهما، وفُعِل فيهما ما تقدَّم مِنَ الحَذْف والتعويض.

ـ **قال ابن هشام**: «ويجب بعد القلب حَذْفُ إحدى الألفين لالتقاء السَّاكنين، والصحيح أنها الثانية لزيادتها، وقربها من الطَّرف،...».

ـ **وقال ابن طولون**: «وقد صَرَّحَ بأن المحذوف هو الألف الزائدة بقوله:

وَأَلِــفَ الْــ(إِفْعَالِ) وَ(اسْــتِفْعَالِ) ... .

أَزِلْ ....

هو مذهب سيبويه...».

---

(١) وعند الأشموني: «قد ورد تصحيح إفعال واستفعال وفروعهما في ألفاظ منها: أَعْوَل إِعْوَالاً، وأَغْيَمَت السماءُ إغياماً، واسْتحوذ استحواذاً، واستفيل الصبي استفيالاً، وهذا عند النُّحاة شاذّ يُحفظ، ولا يُقاس عليه».

ـ وقوله: .... ❁ وَحَـذْفُهَا بِالنَّقْـلِ رُبَّمَـا عَـرَضْ

يشير إلىٰ أنَّ هذه التاء التي قد تلحق عوضاً قد تُحْذَف ، ويُقْتَصَرُ الحذفُ علىٰ السَّماع ، ويكثر ذلك مع الإضافة ، كقوله[1]: ﴿وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ﴾ . كذا عند ابن النَّاظم .

ـ وحكىٰ الأخفش: أراه: إراءً ، وأجابه إجاباً .

ـ ومِفْعَلٌ[2]: مبتدأ ، وجملة «صُحِّحَ» خبر ، كالمفعال: حالٌ من الضمير في «صُحِّح» ، أَو نَعْت لمصدر محذوف ، أي: ومِفْعلٌ صُحِّحَ تصحيحاً كتصحيح المفعال ، ألفَ: مفعولٌ مقدَّم بـ«أَزِلْ» ، الإِفعال: مضاف إليه ، واستفعال: معطوف علىٰ «الإفعال» .

ـ أَزِلْ: فعل أمر وفاعل ، لذا: متعلِّق بـ«أَزِلْ» ، الإعلالِ: عطف بيان ، أو نعت ، والتا: مفعولٌ مقدَّم بـ«الزمْ» ، الزم: فعل أمر ، عِوضَ: حال من التاء ، وحذفُها: مبتدأ ، بالنقل: متعلِّق بـ«عَرَضْ» ، رُبَّما: للتقليل . وعند الأزهري: نادراً: وأعربه حالاً من الضمير المستتر في «عرض» ، وجملة «عرض» خبر «حذفُها» . وذكر أنه في بعض النسخ «ربما عَرَضْ» وعليه شرح الشَّاطبي . ومثله عند المكودي ، وأشار إلىٰ الرواية الأولىٰ «نادراً» .

٩٨١. وَمَا لِـ(إِفْعَالٍ) مِنَ الْحَذْفِ وَمِنْ ❁ نَقْلٍ فَـ(مَفْعُولٌ) بِـهِ أَيْضاً قَمِنْ

٩٨٢. نَحْوُ: «مَبِيعٍ» وَ«مَصُونٍ» ، وَنَدَرْ ❁ تَصْحِيحُ ذِي الْوَاوِ ، وَفِي ذِي الْيَا اشْتَهَرْ

ـ إذا بُنِي «مَفْعُول» من ثلاثي معتلّ العين فُعِل به ما فُعِل بـ«إِفْعال» و«استفعال»

(١) سورة الأنبياء ٢١/٧٣ ، وسورة النور ٢٤/٣٧ .

(٢) إعراب الألفيَّة/١٨٣ ، وشرح المكودي ٢/٩٥٨ .

من نقل حركة عينه وحذف مَدَّته[1].

فإذا بُنِي «مفعول» من قال، وباع، فقيل:

مَقُول: والأصل: مَقْوُول. ومَبِيع: والأصل: مَبْيُوع.

فنقلت حركة الواو والياء إلىٰ السَّاكن قبلهما: مَقُوْوْل، مَبُيْوْع.

فالتقىٰ ساكنان: الأول: عين الكلمة، والثاني: واو مفعول الزائدة، فوجب حذفُ إحداهما، واختُلف في أيِّهما حُذِف:

فذهب الخليل وسيبويه إلىٰ أنَّ المحذوف واو «مفعول» لزيادتها، ولقربها من الطرف.

ـ وذهب **الأخفش** إلىٰ أنَّ المحذوف عين الكلمة؛ لأن واو «مفعول» لمعنىٰ؛ ولأنَّ السَّاكنين إذا التقيا في كلمة حُذِفَ الأولُ.

ـ **قال المرادي**: «فأمّا ذوات الواو نحو: «**مَقُول**، فليس فيها عمل غير ذلك؛ لأنه لما حُذِفت منه إحدىٰ الواوين بقي «مقول» علىٰ لفظه».

وأمَّا ذوات الواو نحو: «مَبِيع» فإنه لما حُذِفت واوه علىٰ رأي سيبويه بقي: «مَبُيْع» بياء ساكنة بعد ضمة، فجعلت الضمة المنقولة كسرة لتصحَّ الياء.

وأمَّا علىٰ رأي الأخفش فإنه لما حُذِفت ياؤه كسرت الفاء وقُلِبت الواو ياءً فرقاً

---

(١) توضيح المقاصد ٦/٦٦ ـ ٦٩، وشرح الأشموني ٢/٦٣٣ ـ ٦٣٦، وأوضح المسالك ٣/٣٤٣ ـ ٣٤٥، وشرح المكودي ٢/٩٥٨ ـ ٩٦٠، وشرح ابن طولون ٢/٤٤٣ ـ ٤٤٥، وشرح ابن عقيل ٤/٢٣٧ ـ ٢٣٨، وشرح ابن النَّاظم/٣٤٧ «**وبعض العرب يصحح مفعولاً من ذوات الواو فيقولون: ثوب مُصْوُوْن، وفرس مَعْوُوْد، وهو قليل. وأما مفعول من ذوات الواو فبنو تميم يصححونه، فيقولون: مَبْيُوع وَمَخْيُوط...**». والمقاصد الشَّافية ٩/٣٣٦.

بين ذوات الواو وذوات الياء.

ـ **قال ابن هشام**: «المسألة الرابعة: صيغة مَفْعُول، ويجب بعد النقل في ذوات الواو حذفُ إحدىٰ الواوين، والصحيح أنها الثانية لما ذكرنا، ويجب أيضاً في ذوات الياء الحذف، وقَلْب الضَّمَّة كسرة لئلا تنقلب الياء واواً، فتلتبس ذوات الياء بذوات الواو.

مثال: الواوي: **مَقُول، ومَصُوغ. واليائي: مَبِيع ومَدِين**...».

ـ وقوله: ..... **وَنَدَرْ** ❁ **تَصْحِيحُ ذِي الوَاو** ......

أشار به إلىٰ قول بعض العرب: **ثوب مَصْوُون، ومِسْكٌ مَدْوُوف** (أي: مسحوق)، وفي القياس علىٰ هذا خلاف:

منعه الجمهور، وأجازه المبرد في أحد قوليه.

ـ وعند **الجوهري**: أنَّ بعض النحويين يقيس الإتمام في الواو، وأنه لغة بعض العرب.

ـ وقوله: .... ❁ ...... **وَفِـــي ذِي اليَـــا اشْـــتَهِرْ**

يعني أنَّ التصحيح في ذوات الياء كثير مشهور بخلاف الواو، وذلك لثقل الواو وخِفَّة الياء، ومثال ذلك: «خذه مطيوبة نفساً»[1].

وقول الشَّاعر: **كَأَنَّهَـا تُفَّـاحَـةٌ مَطْيُـوبَـةٌ**

وقول العباس بن مرداس:

---

(١) قال ابن هشام «وربما صحح بعض العرب شيئاً من ذوات الواو: سمع **ثوب مَصْوُون، وفرس مَقْوُود**».

قَـدْ كَـانَ قَوْمَـكَ يَحْسَـبُوْنَكَ سَـيِّداً ❊ وَإِخَـالُ أَنَّـكَ سَـيِّد مَعْيُـونُ

ـ وما[1]: موصول مبتدأ، لإفعال: صلة «ما»، من النقل: متعلِّق بما في المجرور من معنى الاستقرار، من حذف: معطوف على «من النقل»، وعند الشَّاطبي: من الحذف ومن نقل، فمفعولٌ: مبتدأ، به: متعلِّق بـ«قمن»، أيضاً: مفعول مطلق، قمن: «خبر مفعول»، وهو وخبره خبر عن «ما».

ـ نحو: وذلك نحو، فهو خبر مبتدأ محذوف، مبيع مضاف إليه، معيون: معطوف على مَبيع، ونَدَر: فعل ماض، تصحيحُ: فاعل، ذي: مضاف إليه، الواو: مضاف إليه، في ذي: متعلِّق بـ«اشتَهر»، واليا: مضاف إليه، اشتَهر: فعل وفاعل يعود إلى التصحيح.

٩٨٣. وَصَحِّحِ الْمَفْعُولَ مِنْ نَحْوِ: «عَدَا» ❊ وَأَعْلِـلِ انْ لَـمْ تَتَحَـرَّ الْأَجْـوَدَا

ـ إذا بُني المفعول من فعل معتلَّ اللام فقد تكون لامُه ياءً، أو واواً[2].

ـ **إذا كانت لامه ياءً:** وَجَبَ إعلاله بالإبدال والإدغام وتحويل الضَّمَّة كسرة نحو: مَرْميّ: والأصل: مَرْمُوْي.

فقلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء، وسبق إحداهما السكون، وأدغمت في لام الكلمة، وكُسِرت الميم لتصِحَّ الياء.

---

(١) إعراب الألفيَّة/١٨٣، وشرح المكودي ٢/٩٥٩ ـ ٩٦٠.

(٢) توضيح المقاصد ٦/٦٩ ـ ٧١، وشرح الأشموني ٢/٦٣٦ ـ ٦٣٧، وشرح ابن النَّاظم/٣٤٨، وشرح المكودي ٢/٩٥٩، وشرح ابن عقيل ٤/٢٣٩، وشرح ابن طولون ٢/٤٤٥ «وفُهِمَ من قوله: إن لم تتحرَّ الأجود: أنَّ التصحيح أَجْوَد؛ لأنَّ معنى تتحرى: تقصد، والمعنى: وأَعْلِل إن لم تقصد الأجود، فمفهومه أنك إذا قصدت الأجود لا تعِلّ». والمقاصد الشَّافية ٩/٣٤٨، وإرشاد السَّالك ٢/١٣٠٩ ـ ١٣١٠.

ـ وإذا كانت واواً فهي علىٰ ثلاثة أقسام:

١ ـ قسم: يجب إعلالُه، وهو ما كانت عينه واواً، فإذا بنيت اسم المفعول من نحو: قوِي، قلت. مَقْوِيّ، والأصل: مَقْوووٌ.

فاستُثقل اجتماع ثلاث واوات في الطَّرف مع الضَّمَّة، فقلبت الأخيرة ياء، ثم قلبت المتوسطة ياء، لاجتماع ياء وواو وسبقت إحداهما بالسكون، ثم قلبت الضمة كسرة لأَجل الياء، وأدغمت الياء في الياء فقيل: مَقْوِيّ.

وصورتها: مَقْوُووٌ ← مَقْوُوي ← مَقْوُيّ ← مَقْوِيّ.

٢ ـ وقسم يُختار إعلالُه، وهو ما كان فعله علىٰ «فَعِل» بكسر العين، كرضِي، فهذا فيه الإعلال والتصحيح، والإعلال أَوْلَىٰ، لأنَّ فعله قد قلبت فيه الواو ياء: «رَضِوَ: رَضِيَ» في حال بناء للفاعل والمفعول، فكان إجراء اسم المفعول علىٰ الفعل في الإعلال أَوْلَىٰ من مخالفته له، ولذلك جاء في القرآن مَعَلّاً، ولم يأتِ مُصَحَّحاً.

قال تعالىٰ[1]: ﴿ٱرْجِعِيٓ إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً﴾.

ولم يأتِ: مَرْضُوَّة، مع أنه من الرضوان. وقال بعضهم: مَرْضُوَّة.

وقُرِئ[2]: «مَرْضُوَّه» بالتصحيح، وجعله في التسهيل مرجوحاً، وهو عند الأشموني قليل، ومثله عند ابن الحاجب.

ـ قال المرادي: «وذكر غير المصنِّف أنَّ التصحيح في ذلك هو القياس، وأنَّ الإعلال فيه شاذ، وصَرَّح بعض المغاربة بعدم اطّراد الإعلال فيه، وظاهر كلام

---

(١) سورة الفجر ٢٨/٨٩.

(٢) انظر معجم القراءات ٤٣٣/١٠ ولم يُسَمَّ لهذه القراءة قارئ. وشرح الشَّافية ١٧١/٣، والتسهيل/٣٠٩.

سيبويه اطّراده، قال: والوجه في هذا النحو الواو. والأخرىٰ عربية كثيرة».

٣ ـ والذي يُختار تصحيحه وهو ما كان من «فَعَل» وليست عينه واواً، ولا هو من «فَعِل» بكسر العين، كالمفعول من «عَدَا» فيجوز فيه:

التصحيح حَمْلاً علىٰ فعل الفاعل فتقول: مَعْدُوّ.

ويجوز الإعلال حملاً علىٰ فعل المفعول فتقول: مَعْدِيّ.

والتصحيح أَوْلىٰ، ويُرْوَىٰ قول عبد يغوث الحارثي بالوجهين:

وَقَدْ عَلِمت عِرْسي مليكةُ أَنَّني ❁ أَنَا اللَّيثُ مَعْدِيّاً عَلَيْهِ وَعَادِيَا

وأنشده المازني: مَعْدُوّاً، وأنشده غيره: معديّاً.

ـ صَحِّح[1]: فعل أمر وفاعل، المفعول: مفعول به، من نحو: في موضع الحال من المفعول، عَدَا: مضاف إليه علىٰ إرادة اللَّفظ، وأَعْلِل: فعل أمر معطوف علىٰ صَحِّح، ومفعول محذوف، إنْ: حرف شرط، لم: حرف جزم، تتحرَّ: أي تقصد، وهو فعل الشرط، والفاعل: مستتر، الأَجْوَدا: مفعول به، وجواب الشرط محذوف.



٩٨٤. كَذَاكَ ذَا وَجْهَيْنِ جَا الْـ(فُعُولُ) مِنْ ❁ ذِي الْوَاوِ لَامَ جَمْعٍ اوْ فَرْدٍ يَعِنّْ

ـ إذا كان «الفُعُول» مما لامه واو ولم يَخْلُ من أن يكون جمعاً أو مفرداً[2]:

ـ **فإن كان جَمْعاً فقد جاء فيه الإعلال والتصحيح**، والإِعلالُ أكثر، نحو:

---

(١) إعراب الألفيَّة/١٨٣ ـ ١٨٤.

(٢) توضيح المقاصد ٦/٧٢ ـ ٧٤، وشرح ابن النَّاظم/٣٤٨، وشرح الأشموني ٢/٦٣٨، وشرح ابن عقيل ٤/٢٤٠ ـ ٢٤١، وشرح ابن طولون ٢/٤٤٦، وشرح المكودي ٥/٩٦١، والمقاصد الشَّافية ٩/٣٥٦.

عِصِيّ، **دِلِيّ**، **وقفِيّ**، **والأصل**: **عَصَا**، **ودَلْو**، **وَقَفَا**، وأصل هذه الأسماء: عصوو، ودلوو، وقفوو. فأُبدلت الواو الأخيرة ياء، فاجتمع ياء وواو، فحصل الإبدال والإدغام.

ـ وورد من ذلك ألفاظ بالتصحيح: **أُبُوّ**، **أُخُوّ**، **نُحُوّ**: جمع: أب وأخ ونحو، ونُجُوّ: وحكي عن بعضهم: «**إنكم لتنظرون في نجوّ كثيرة**، جمع: نجو، وهو السحاب الذي هراق ماءه. ومثله: **بُهُوّ**: **جمع بَهْو**، وهو الصدر.

ـ وإذا كان مفرداً فقد جاء فيه الوجهان إِلَّا أَنَّ التصحيح أكثر نحو:

عَلا عُلُوّاً، نما نموّاً. وجاء الإعلال في قولهم: عتا عِتِيًّا، أي: كبر ووَلَّىٰ، وقَسَا قِسِيّاً: من القسْوَة.

وإنما كان الإعلال في الجمع أرجح والتصحيح في المفرد أرجح لثقل الجمع وخِفَّة المفرد.

ـ كذاك[1]: متعلِّق بـ«جاء»، ذا: بمعنىٰ صاحب منصوب علىٰ الحال من الفُعُول، وجهين: مضاف إليه، جا: فعل ماض: بالقصر، الفُعُول: فاعل «جاء»، من ذي: متعلِّق بجاء، وعند الشَّاطبي متعلِّق باسم فاعل حال من الفُعُول، الواو: مضاف إليه، لامَ: حال من الواو، وذكر الشَّاطبي أنه يحتمل أن يكون «لام» ظرفاً، والعامل فيه «يَعِن»، جمع: مضاف إليه، أو: حرف عطف، فرد: معطوف علىٰ «جمع»، كـ«يَعِن»: بمعنىٰ يعرض. وعند المكودي: نعت لفرد.

٩٨٥. وَشَاعَ نَحْـوُ: «نُـيَّمٍ» فِـي «نُـوَّمِ» ✤ وَنَحْـوُ: «نُيَّـامٍ» شُـذُوذُهُ نُمِـيْ

أي: كَثُر الإعلال بقلب الواو ياءً إذا كانت عيناً لـ«فُعَّل»، نحو[2]:

---

(١) إعراب الألفيَّة/١٨٤.

(٢) شرح الأشموني ٢/٦٣٩ ـ ٦٤٠، وتوضيح المقاصد ٦/٧٤ ـ ٧٦، وشرح المكودي ٢/٩٦١=

نُــوَّم ← نُيَّم جمع نائم.

صُوَّم ← صُيَّم : جمع صائم.

جُوَّع ← جُيَّع جمع جائع.

ـ قال الحادرة:

وَمُعَــرَّضٍ تَغْلِــي المَرَاجِــلُ تَحْتَــهُ ❊ عَجِلَــت طَبِيْخَتَــهُ لِقَــوْمٍ جُيَّــعِ

ووجه ذلك أنَّ العين شُبِّهت باللَّام لِقُربها من الطرف، فَأُعِلَّت كما تُعَلّ اللّام، فَقُلِبت الواو الأخيرة ياء، ثم قُلِبت الواو الأُوْلَىٰ ياء، ثم أُدغمت الياء في الياء، ومع كثرته التصحيحُ أكثر منه، نحو: نُوَّم وصُوَّم.

ـ وذكر المرادي أنَّ الإعلال شَذَّ في لفظ واحد لا يُقاس عليه، وهو: نُيَّام، جمع نائم، قال أبو الغمر الكلابي:

أَلَا طرقتنــا مَيَّــةُ بنــةُ مُنْــذِرٍ ❊ فَمَــا أَرَّقَ النُّيَّــامَ إِلَّا كَلَامُهَــا

وقال: «وقوله: «شاع» يفيد الكثرة، وليس بنص علىٰ اطراده»، وقد نصَّ غيره من النحويين علىٰ أنَّه مُطَّرد، ولاطّراده شرط لم يذكره المصنف، وهو ألا يكون معتلَّ اللَّام، نحو: «شاوٍ وشُوَّىٰ»، و«غاوٍ وَغُوَّىٰ».

فهذا لا يجوز إعلاله كراهة توالي إعلالين.

ـ ويجوز في فاء «فُعَّل» المعلِّ العين. الضّمّ والكسر، والضَّمّ أَوْلَىٰ.

= ـ ٩٦٢، وشرح ابن النَّاظم/٣٤٨، وشرح ابن طولون ٢/٤٤٦، وشرح ابن عقيل ٤/٢٤١ ـ ٢٤٢، والمقاصد الشَّافية ٩/٣٦٠ «وقوله: وشاع... أراد أن القلب في نحو نُوَّم مما عينه واو حتىٰ صار إلىٰ نيّم شائع في كلام العرب، ومن ذلك ما مثل به. وقالوا: صائم وصُيّم... وقائل وقيّل...».

ـ وشاع[1]: فعل ماض، نحو: فاعل، نُيَّم: مضاف إليه، في نُوَّم: حال من «نُيَّم»، أو متعلِّق بشاع، ونحو: مبتدأ أول، نيّام: مضاف إليه، شذوذُه: مبتدأ ثان، وجملة: «نُمي» خبر الثاني، وهو وخبره خبر الأول.



(١) إعراب الألفيَّة/١٨٤.

٧٨ ـ فَصْلٌ
(في إبدال فاء الافتعال بتاء)

٩٨٦. ذُو اللِّينِ (فَا) (تَا) فِي (افْتِعَالٍ) أُبْدِلَا ❊ وَشَذَّ فِي ذِي الْهَمْزِ نَحْوُ: «ائْتَكَلَا»

ـ إذا كانت فاء الافتعال وفروعه حرف لين ـ واواً أو ياءً ـ وَجَبَ إبدالها تاءً لعُسْر النطق بحرف اللِّين السَّاكن مع التاء[1].

ـ **قال ابن النَّاظم**: «لما بينهما من مقاربة المخرج، ومنافاة الوصف»، نحو:

ـ **اتَّصل فهو مُتَّصل، واتِّصال**.

والأصل فيه: وصل: اوْتَصَل، مُوْتَصِل، اوْتِصال

ـ **اتَّسر، فهو مُتَّسر، واتِّسار**.

والأصل فيه: يسر: ايْتَسَر، مُيْتَسِر، ايْتِسار.

ـ **قال المكودي**: «ولا مَدْخَلَ للألف هنا لأنها لا تكون فاءً، وإنما أبدلوا منها تاءً؛ لأنهم لو أَقَرُّوها لتلاعبت بها الحركات؛ فإن كانت بعد ضمة قُلبت واواً، أو

(١) شرح ابن النَّاظم/٣٤٨ ـ ٣٤٩، وشرح المكودي ٢/٩٦٣ ـ ٩٦٤، وشرح ابن عقيل ٤/٢٤٢ ـ ٢٤٣، وشرح الأشموني ٢/٦٤١ ـ ٦٤٢، وحكىٰ الحربي أنَّ من العرب من يقول: ائتصل وائتسر بالهمز، وهو غريب. وشرح ابن طولون ٢/٤٤٧ ـ ٤٤٨، والمقاصد الشَّافية ٩/٣٦٥، وإرشاد السَّالك ٢/١٣١٦ ـ ١٣١٦، وأوضح المسالك ٣/٣٣٧، **وقول الجوهري في اتَّخذ: إنَّه افْتَعل من الأَخْذ وَهَم، وإنما التاء أصل، وهو من تخِذَ كاتَّبع من تبع**، وشرح الهواري ٤/٣٧٠ ـ ٣٧١.

بعد فتحة قُلبت ألفاً، أو بعد كسرة، قُلبت ياءً، فأبدلوا منها حرفاً جَلْداً وهو التاء؛ لأنها أقربُ حروف الزيادة إلىٰ الواو».

ومثل هذا عند المرادي وغيره.

ـ **وقال ابن النَّاظم**: «هذا هو الغالب في كلام العرب. وقوم من أهل الحجاز يتركون هذا الإبدال ويقولون: **ايتصل فهو مُوْتَصِل، وايتسَر فهو مُوْتَسِر**».

ومثل هذا عند المرادي: **ايتعِد يا تعِد فهو مُوْتعِد**.

ـ **وقوله: وَشَذَّ فِي ذِي الْهَمْزِ نَحْوُ: «ائْتَكَلَا»**:

أي: شذَّ إبدال فاء الافتعال تاء في المهموز الفاء في نحو: **«ائتكلا» من الأكل**، وايتزر: **من الإزار**. فشذَّ هذا في قولهم: اتَّكل واتّزر بإبدال الياء المبدلة من الهمزة تاء، وإدغامها في التاء. وكذا قولهم في: أوتمن: افتعل من الأمانة: **اتُّمِنَ** بإبدال الواو المبدلة من الهمزة تاء.

ـ **قال الأشموني**: «واللغة الفصيحة في ذلك كله عدم الإبدال، وإلَّا توالىٰ إعلالان».

ـ **وقال ابن عقيل**: «فإن كان حرف اللِّين بدلاً من همزة لم يجز إبداله تاءً، فنقول في «افتعل» من الأكل: ائتكل، ثم تبدل من الهمزة ياء، فتقول: ايتكل، ولا يجوز إبدال الياء تاء، **وشذَّ قولهم: اتَّزر. بإبدال الياء تاءً**».

ـ **وذكر المرادي** أنه جاء في الحديث: **«وإن كان قصيراً فليتزر به»**. رواه الموطأ بالإبدال والإدغام.

وفي حديث عائشة رضي الله عنها: كان رسول الله ﷺ يأمرني إذا حِضت أن أتّزِر» بالإدغام.

ـ وذكر الشَّاطبي بيتين لهذا الإبدال: الأول للأعشىٰ:

فَــإِنْ تَتَّعِــدْنِي أَتَّعِــدْكَ بِمِثْلِهَــا ❊ وَسَـوْفَ أَزِيْـدُ القَافِيَـاتِ القَوَارِصَـا

وقول طرفة:

وَإِنَّ القَــوَافِي يَــتَّلِجْنَ مَوَالِجَــا ❊ تَضَــايَقُ عَنْهَــا أَنْ تولَّجهـا الإِبَــرْ

وذكرهما ابن قيم الجوزية، وابن هشام.

ـ ذو اللين[1]: مبتدأ، ومضاف إليه، فا: بالقصر ضرورة، وهو عند المكودي والشَّاطبي حال من «ذو اللين»، وجعل الشَّاطبي العامل فيه «أُبْدِل»؛ لأنَّ الابتداء لا يصلح للعمل في الحال. وذكر الأزهري أنهما لو جعلاه حالاً من ضمير أبدل العائد إلىٰ «ذو اللين» لكان أَحْسَن. تا: مفعول لأُبدِل، والمفعول الأول هو النائب عن الفاعل من «أُبْدِل»، والجملة خبر المبتدأ في أول البيت. وشذَّ: فعل ماض، وفاعل ضمير يعود إلىٰ الإبدال المفهوم من الفعل «أُبدلا»، في ذي: متعلِّق بـ«شَذَّ»، الهمز: مضاف إليه، نحو: خبر لمبتدأ محذوف علىٰ تقدير:، وذلك نَحْو، ائتكلا: مضاف إليه علىٰ إرادة اللفظ.

٩٨٧. (طَا) (تَا) (افْتِعَالٍ) رُدَّ إِثْرَ مُطْبَقِ ❊ فِي «ادَّانَ» وَ«ازْدَدْ» وَ«ادَّكِرْ» دَالاً بَقِيْ

ـ يجبُ إبدالُ تاءِ الافتعال وفروعه طاءً بعد أحرف الإطباق، وهي: الصَّاد، والضَّاد، والطَّاء، والظَّاء[2].

(١) إعراب الألفيَّة/١٨٤، وشرح المكودي ٢/٩٦٤، والمقاصد الشَّافية ٩/٣٦٥.

(٢) شرح ابن النَّاظم/٣٤٩، والمقاصد الشَّافية ٩/٣٧٦ ـ ٣٧٨، وشرح ابن عقيل ٤/٢٤٤، وتوضيح المقاصد ٦/٨٠ ـ ٨٤، **وقد لخَّص المرادي باب الإبدال علىٰ نحو ما تقدَّم مفرّقاً فكانت فذلكة تذكّر بما مضىٰ.** =

ـ وسُمِّيت أحرف الإطباق لأنك إذا وضعت لسانك في مواضع هذه الحروف انطبق لسانك من مواضعهن إلىٰ ما حاذَىٰ الحَنَك الأعلىٰ من اللِّسان ترفعه إلىٰ الحَنَك، فإذا وضعت لسانك فالصوتُ محصور فيما بين اللِّسان والحَنَك إلىٰ مواضع الحروف.

وما عدا هذه الحروف فإنما يَحْضُرُ الصَّوْتُ إذا وضعت لسانك في مواضعهن. كذا عند الشَّاطبي.

ومثال ذلك: اصْطَبر، اضْطَرم، اطَّعن، اظَّلَمَ.

والأصل: اصْتبر، اضْترم، اطْتعن، اظْتلم.

لأنها من: صبر، وضرم، وطعن، وظلم.

ـ قال ابن النَّاظم: «ولكن استُثقل اجتماعُ التاء مع الحرف المطبق لما بينهما من مقاربة المخرج، ومباينة الوَصْف، إذ التاءُ من حروف الهمس، والمطبَقُ من حروف الاستعلاء، فأُبدل من التاء حرف استعلاء من مخرجها وهو الطاء».

ـ وذكر المرادي: أنَّه إذا أُبدلت التاء طاءً بعد الطّاء اجتمع مثلان، والأول منهما ساكن، فوجب الإدغام.

وإذا أبدلت التاء بعد الظاء في نحو اظَّلم ففيه ثلاثة أوجه:

البيان، فيقال: اظْطَلعَمَ.

= وشرح المكودي ٢/٩٦٤ ـ ٩٦٥، وشرح الأشموني ٢/٦٤٣ ـ ٦٤٥ وفعل ما فعله المرادي من جمع هذه المسائل المتفرقة، وأوضح المسالك ٣/٣٤٠ ـ ٣٤١، وذكر أنَّه قرئ شاذّاً «فهل من مذّكر» سورة القمر/١٥.

وانظر معجم القراءات ٩/٢٢٥ وهي قراءة مروية عن رسول الله ﷺ، ورُويت عن قتادة وعبد الله بن مسعود وعيسىٰ بن عمر وعباس عن أبي عمرو.

الإدغام، فيقال: **اطّلم**، بطاء مشدَّدة.

أن تجعل موضع الطاء ظاءً، فتقول: اظظلم، ثم تدغم فيقال: **اظَّلم**.

وينشد بيت زهير بالأوجه الثلاثة:

هُوَ الجَوَادُ الَّذِي يُعْطِيكَ نَائِلَهُ ❊ عَفْواً وَيُظْلَمَ أَحْيَاناً فَيظطلم

ـ وإذا أبدلت بعد الصَّاد ففيه وجهان:

البيان: **اصطبروا**. والإدغام: **اصَّبروا**، بقلب الثاني إلىٰ الأول، والإدغام بصاد مشددة.

ـ وإذا **أُبدلت بعد الضَّاد** اجتمع متقاربان فيجوز البيان، والإدغام بقلب الثاني إلىٰ الأول دون عكسه، فتقول: **اضطرب، واضّرب**.

ـ وذكر **الأشموني** أنه لا يجوز: اطَّرب؛ لأنَّ الضاد حرف مستطيل، فلو أدغم في الطاء لذهب ما فيه من ذلك. وحكي في الشذوذ: **اطّجع** وهو نادر وغريب مثل «الطجع» باللام.

ـ وقوله: .... ❊ **فِي «ادَّانَ» وَ«ازْدَدْ» وَ«ادَّكِرْ» دَالاً بَقِيْ**

يعني أنَّه إذا بُنِي الافتعال مما تاؤه دال نحو: دان، أو زاي، نحو: زاد، أو ذال نحو: ذكر، وجب إبدال تائه دالاً فيقال:

ادّان، ازداد، ادّكر، والأصل: ادتان، ازتاد، اذتكر؛ فاستثقل مجيء التاء بعد هذه الأحرف فأبدلت دالاً،

ـ في نحو ادّان: وجه واحد، وهو إدغام الدال في الدّال.

ـ وإذا أُبدلت دالاً بعد الزاي فوجهان: الإظهار والإدغام بقلب الثاني إلىٰ الأول، فيقال: ازَّجر، ولا يجوز العكس، لأن الزاي لا تدغم فيما ليس من مخرجها.

ـ إذا أُبدلت دالاً بعد الذال ففيها ثلاثة أوجه: الإظهار: اذدكر، والإدغام بوجهيه: ادّكر، اذّكر[1].

ـ طا[2]: مفعول ثان بـ«رُدّ»، وتا: مبتدأ، افتعال: مضاف إليه، رُدَّ: ماض مبني للمفعول، وهو خبر المبتدأ، ويجوز أن يكون: رُدّ: فعل أمر، وتا مفعوله الأول، وطا: مفعوله الثاني، إِثرَ: ظرف متعلّق بـ«رُدّ» علىٰ الوجهين السَّابقين، مطبَق: مضاف إليه، في ادَّان: متعلِّق بـ«بقي»، وازدد: فعل أمر من زاد، وادّكِر: فعل أمر من ادّكَرَ، دالاً: حال من فاعل «بقي»، وبقي: فعل وفاعل.



(١) ذكر المرادي عن التسهيل أن التاء تبدل ثاء بعد الثاء فيقال: اثَّرد، ويقال: اتَّرد بإدغام الثاء في التاء، والبيان عند سيبويه جيد، أي: اثترد.
وذكر أنَّها قد تبدل دالاً بعد الجيم: اجتمعو: اجْدَمَعُوا، اجتزّ: اجدَزّ، وهذا لا يقاس عليه.

(٢) إعراب الألفيَّة/١٨٤ ـ ١٨٥، وشرح المكودي ٢/٩٦٥، والمقاصد الشَّافية ٩/٣٧٦.

٨٨ ـ فَصْلٌ
(فِي الْإِعْلَالِ بِالْحَذْفِ)

٩٨٨. (فَا) أَمْرٍ اوْ مُضَارِعٍ مِنْ كَـ«وَعَدْ» ❊ اِحْذِفْ، وَفِي كَـ«عِدَةٍ» ذَاكَ اطَّرَدْ

ـ الحذفُ وَجْهٌ من وجوه الإعلال، وهو ضربان: مقيس وشاذّ، والمقيس هو المذكور في هذا الفصل، وهو ثلاثة أنواع(١):

١ ـ حذف الواو من مضارع ثلاثي فاؤه واو استثقالاً؛ لوقوعها ساكنة بين ياء مفتوحة وكسرة لازمة:

مثال ذلك: وَعَد، يَعِد، والأصل: يَوْعِدُ، فحذفت الواو لما ذُكر، قال تعالىٰ(٢): ﴿وَإِذْ يَعِدُكُمُ ٱللَّهُ إِحْدَى ٱلطَّآئِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ﴾.

ـ وحُمل علىٰ ذي الياء أخواته: نحو: أَعِدُ، نَعِدُ، تَعِدُ.

ـ **والأمر**: عِدْ، **والمصدر** علىٰ وزن «فِعْل» نحو: عِدَة، وأصله: وِعْد، فحذفت

---

(١) توضيح المقاصد ٦/٩٤ ـ ٩٦، وأوضح المسالك ٣/٣٤٦، وشرح ابن طولون ٢/٤٥٠ ـ ٤٥١، والمقاصد الشّافية ٩/٣٨٧ واعلم أنَّ الإعلال بالحذف قليل؛ ولذلك لا تجده مطّرداً إلَّا في مواضع قليلة، وإنما الغالب وقفه علىٰ السّماع؛ إذ لم يكثر كثرة يَسُوغُ فيها القياس، وأكثر ما تجده في اللّام نحو: أخ، وأب، ويد، ودم، وشاة، وشفة، وأمة، ويقل في الفاء، نحو: رِقة، وعدة، وزنة، وجهة، وأقل ذلك الحذف في العين نحو: سَهٍ...» فهو من «سته». وشرح المكودي ٢/٩٦٦ ـ ٩٦٧، وشرح الأشموني ٢/٦٥٣ ـ ٦٥٦، وشرح ابن النّاظم/٣٤٩، وإرشاد السّالك ٢/١٣٢٠.

(٢) سورة الأنفال ٨/٧.

فاؤه حملاً علىٰ المضارع، وحُرِّكت العين بالكسر، وهي حركة الفاء، ليكون كسر العين دليلاً علىٰ المحذوف، ثم عَوَّضوا عن المحذوف تاء التأنيث، وهو تعويض لازم.

ـ **قال المرادي**: «وقد أجاز بعض النحويين حذف التاء للإضافة مستدلاً بقول الشاعر، وهو الفضل بن العباس:

إِنَّ الخَلِيطَ أَجدّوا البين فَانْجَرَدُوا ✽ وَأَخْلَفُوكَ عِدَ الأَمْرِ الَّذِي وَعَدُوا»

ومثل هذا عند ابن هشام، يعني عدة الأمر، وهو مذهب الفرّاء.

ـ **وقوله**: «من كَوَعَد» يُفْهَمُ منه أنَّ حذف الواو مشروط بشروط:

١ ـ أن تكون الياء مفتوحة، فلا تُحْذَف من يُوْعِد، ولا من: يُوْعَد، وأصلهما: أَوْعَدَ، وَأُوعِدَ.

٢ ـ وأن تكون عين الفعل مكسورة، فلو كانت مفتوحة نحو: يَوْجَلُ، أو مضمومة نحو: «يَوْضُؤُ» لم تحذف إلَّا شذوذاً.

٢ ـ وجاء الحذف فيما عينه مفتوحة نحو: يَقَع، يَسَعُ:

ـ **أَمَّا يَقَع**: فماضيه «وَقَع» وقياس مضارعه «يَفْعِل»، فعُدِل عن القياس، وفتحت عينه لأجل حرف الحلق، وكان الكسر فيه مُقَدَّراً، وحذفت الواو.

ـ **وأمّا يَسعُ**: فماضيه «وَسِع» بالكسر، وقياس مضارعه الفتح: يوسَعُ فلما حُذِفت الواو دلَّ علىٰ أنَّه كان مما يجيء علىٰ «يَفْعِلُ» نحو: وَمِق يمِقُ.

٣ ـ وأن يكون الحذف في فِعْل، فلو كان في اسم فلا حَذْفَ في الواو، وكان في الفعل لاستثقال ذلك في ثقيل، قالوا: تقول في مثال «يقطين» من وعد: **يَوْعيد**.

ـ وحَذْفُ الواو من «فِعْلَة» مشروط بما يلي:

ـ أن يكون مصدراً مثل: وِعْدَة، ولا تُحْذَف في غير المصدر، فالاسم نحو: «وِحشة للأرض» لا حذف فيه.

ـ وألَّا يكون لبيان الهيئة نحو: الوِعْدَة، والوِقفة.

ـ **أمَّا وِجهة**[1]: فهو عند المازني والمبرد والفارسي اسم للمكان المتوجَّه إليه، فلا شذوذ فيه، لأنه ليس بمصدر، وعند سيبويه وغيره مصدر، وعلى هذا فإثبات الواو فيه شاذّ.

ـ ويفهم من ذلك أنَّ الحذف خاص بما فاؤه واو، وما فاؤه ياء فلا حَظَّ له في الحذف، نحو: يئس، مضارع يئسُ وأصله: **يَيْئِسُ**.

ـ فا[2]: مفعول مقدَّم بـ«احْذِف»، أمر: مضاف إليه، أو: حرف عطف، مضارع: معطوف على «أمر»، من كوعد: في موضع الحال «من أمر أو مضارع» والكاف اسم بمعنى «مثل»، احذف: فعل أمر، في كعدة: متعلِّق بـ«اطّرد»، ذاك: مبتدأ، وجملة «اطّرد» خبر عن المبتدأ.

٩٨٩ـ وَحَذْفُ هَمْزِ (أَفْعَلَ) اسْتَمَرَّ فِي ✤ مُضَـارِعٍ، وَبِنْيَتَـيْ مُتَّصِـفِ

ـ أي: مما اطّرد حذفه همزة «أفعل» منه هو: مضارعه، واسما فاعله ومفعوله، وهما المراد بقوله: «وبِنْيَتِي مُتَّصِفِ»[3].

---

(١) وأما ﴿وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ﴾ في سورة البقرة/١٤٨ فليس من هذا الباب، لأنه اسم للجهة لا مصدر بمعنى التوجّه. إرشاد السَّالك ٢/١٣٢٢.

(٢) إعراب الألفيَّة/١٨٥، والمقاصد الشَّافية ٩/٣٨٧.

(٣) توضيح المقاصد ٦/٩٨ ـ ١٠٠، وأوضح المسالك ٣/٣٤٥ ـ ٣٤٦، وشرح الأشموني ٢/٦٥٧،=

تقول: **أَكْرَمَ، يُكْرِمُ، فهو مُكْرِمٌ، وَمُكْرَمٌ**. والأصل: **يُؤَكْرِمُ، مُؤَكْرِمُ**، ومؤكْرِم، ومؤكْرَم.

ـ **إِلَّا** أنه لم كان من حروف المضارعة همزة المتكلم **حُذِفَت** همزة «**أَفْعَل**» معها لئلا يجتمع همزتان في كلمة واحدة، وحمل علىٰ ذي الهمزة أخواته واسم الفاعل واسم المفعول. كما حمل علىٰ «يعد» سائر أفعال المضارع. ولا يجوز إثبات هذه الهمزة إلَّا في ضرورة أو كلمة مستندرة:

ـ **فالضَّرورة** قول أبي حيان الفقعسي:

فَإِنَّـــــهُ أَهْـــــل لأَن يُؤَكْرَمَـــــا

والكلمة المستندرة قولهم: «**أرض مُؤَرْنِبَة**»، أي: كثيرة الأرانب، وقولهم: «**كساء مؤرْنَب**» إذا خلط صوفه بوبر الأرانب. ومعنىٰ: استمر: اطَّرد.

وحذفُ[1]: مبتدأ، همز: مضاف إليه، **أَفْعَلَ**: مضاف إليه وعلامة جرِّه الفتحة؛ لأنَّه غير منصرف للعلميّة والوزن، وجملة «استمر» خبر المبتدأ، في مضارع: متعلِّق بـ«استمرّ»، وبنيتي: معطوف علىٰ المضارع، ومتَّصف: مضاف إليه.

٩٩٠. «ظِلْتُ» وَ«ظَلْتُ» فِي «ظَلِلْتُ» اسْتُعْمِلَا ❊ وَ«قِرْنَ» فِي «اقْرِرْنَ»، وَ«قَرْنَ» نُقِلَا

ـ أي: أن «ظَلِلْتُ» بكسر اللام يجوز فيه أن يُحْذَفَ منه إحدىٰ اللَّامين مع كسر الظاء وفتحها[2]،

= وشرح ابن النَّاظم/٣٥٠، وشرح المكودي ٢/٩٦٧ ـ ٩٦٨، وشرح ابن طولون ٢/٤٥١، وإرشاد السَّالك ٢/١٣٢٢، والمقاصد الشَّافية ٩/٤٠٧.

(١) إعراب الألفيَّة/١٨٥.

(٢) توضيح المقاصد ٦/١٠٠ ـ ١٠٢، وشرح المكودي ٢/٩٦٨ ـ ٩٦٩، وشرح ابن طولون ٢/٤٥١=

فتقول: ظِلْتُ، ظَلْتُ.

ـ **وذكر المكودي** أنَّ هذا الحكم ليس خاصاً بهذا اللفظ كما ذكر النَّاظم، بل زاد سيبويه[1]: **مَسِسْتُ**. وفي القياس عليهما خلاف.

ـ **قال ابن عقيل**: «إذا أُسنِد الماضي المكسور العين إلىٰ تاء الضمير أو نونه جاز فيه ثلاثة أوجه:

١ ـ **إحداها**: إتمامه نحو: **ظَلِلْتُ أَفْعَلُ** كذا، إذا عملته بالنهار.

٢ ـ **والثاني**: حذف لامه ونقل حركة العين إلىٰ الفاء نحو: **ظِلْتُ**؛

٣ ـ **الثالث**: حذف لامه، وإبقاء فائه علىٰ حركتها نحو: «**ظَلْتُ**»،

ومنه قوله تعالىٰ[2]: ﴿ظَلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفًا﴾، وقوله[3]: ﴿فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ﴾.

ـ **وقوله: وَ«قِرْنَ» فِي «اقْرِرْنَ»، وَ«قَرْنَ» نُقِلَا**:

يعني أنه استُعمل هذا التخفيف في الفعل المضارع المضاعَف الذي علىٰ وزن «يَفْعِلن» إذا اتَّصل بنون الإناث جاز تخفيفه بحذف عينه بعد نقل الحركة إلىٰ الفاء. وكذا الأمر منه نحو قولك في:

يقرِرْن: يقِرْن، وفي اقرِرْنَ: قِرْنَ.

= ـ ٤٥٢، وشرح ابن عقيل ٤/٢٤٦ ـ ٢٤٧، وشرح ابن النَّاظم/٣٥٠، وأوضح المسالك ٣/٣٤٨، وشرح الأشموني ٢/٦٥٧ ـ ٦٥٨، والمقاصد الشَّافية ٩/٤١٢، وإرشاد السَّالك ٢/١٣٢٣ ـ ١٣٢٥.

(١) الكتاب ٢/٤٠٠ ومثل ذلك قولهم: **ظِلْتُ ومِسْتُ... والأصل في هذا عربي كثير، وذلك قولك: أَحَسْتُ ومَسِسْتُ، وظَلِلْتُ**».

(٢) سورة طه ٢٠/٩٧.

(٣) سورة الواقعة ٥٦/٦٥.

ـ قال المكودي: «وهي قراءة غير نافع وعاصم في قوله عزَّ وجل[1]: ﴿وَقِرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾.

ـ وقوله: وقَرْنَ، نُقِلَا:

أشار به إلى قراءة نافع وعاصم[2]: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾

ـ ووجه قراءة: قِرْنَ، بالكسر أنَّ أصله من قَرّ بالمكان يقِرُّ، فلما لحقت الفعل نون الضمير خُفّف فَحُذِفَت عينه بعد نقل حركتها إلى الفاء، وكذا الأمر منه، فتقول: يقِرْنَ: في المضارع، وقِرنَ؛ في الأمر.

ووجه قراءة الفتح أنه: قَرِرتُ بالمكان أَقَرّ بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع، وفُعِل فيه ما تقدَّم في الكسر من الحذف والنقل.

وهما لغتان فصيحتان.

ـ ظلِتُ[3]: مبتدأ، وظَلت: معطوف على المبتدأ، في ظَلِلْت: متعلِّق بـ«استُعملا»، وجملة «استُعملا» خبر المبتدأ، وقِرْن: مبتدأ، في اقرِرْن: متعلِّق بـ«نُقِلا»، خبر المبتدأ، والألف للتثنية، وفيه غير هذا عند الأزهري والمكودي.

ـ قال الشَّاطبي: «وهنا انتهى ما قصد ذكره من التصريف ثم أخذ في ذكر تكملته...».

---

(١) سورة الأحزاب ٣٣/٣٣، قرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وحمزة والكسائي والأعمش وهُبَيْرة عن حفص عن عاصم بكسر القاف من قَرَّ يقِرّ إذا سكن، أو من الوقار. انظر كتابي معجم القراءات ٧/٢٨٤.

(٢) الآية السابقة: وهي قراءة أبي جعفر ونافع وعاصم والوليد بن مسلم عن ابن عامر في قِرْن يقرَرْن. وذكر أبو حيان أنها لغة العرب، حكاها أبو عبيد والزَّجَّاج والكسائي، وأنكرها قوم منهم المازني. وقالوا: هي على لغة العرب من باب حمِد يحمَد، وهي لغة الحجاز. انظر معجم القراءات ٧/٢٨٣ ـ ٢٨٤.

(٣) إعراب الألفيَّة/١٨٥، وشرح المكودي ٢/٩٦٩.

٨٠ ـ الإِدْغَامُ

مدخل[١]:

قيّد النَّاظم هذا الإدغام بأنه اللائق بالتصريف.

وهو لغةً: إدخال شيء في شيء، يقال: **أدغمت اللجام في فم الدَّابَّة.**

واصطلاحاً: الإتيان بحرفين ساكن فمتحرك من مخرج واحد بلا فصل.

والادِّغام: بالتشديد افتعال منه، وهو لغة سيبويه.

قال ابن يعيش: الادِّغام بالتشديد من ألفاظ البصريين، والإِدْغام بالتخفيف من ألفاظ الكوفيين.

ويكون الإدغام في المتماثلين، وفي المتقاربين، وفي كلمة، وفي كلمتين، وهو باب متَّسِع، **واقتصر النَّاظم في هذا الفصل على ذكر إدغام المثلين.**

ومعناه في الكلام أَنْ تصِل حرفاً ساكناً بحرف مثله متحرّك من غير أن تفصل بينهما بحركة أو وقف، فيصيران لشدة اتِّصالهما كحرف واحد ترتفع اللسان عنهما رفعة واحدة شديدة، فيصير الحرف الأول كالمُسْتهلك لا على حقيقة التداخل والإدغام، وذلك نحو شدَّ ومدَّ ونحوهما، والغرض بذلك طَلَبُ التخفيف؛ لأنه ثقل عليهم التكرير والعَوْد إلى حرف بعد النطق به.

---

(١) شرح الأشموني ٢/٦٥٩، وتوضيح المقاصد ٦/١٠٣ ـ ١٠٥، وشرح الكافية الشَّافية ٤/٢١٧٥ «الإدغام اللائق بالتصريف»، وشرح المفصل ١٠/١٩٩.

٩٩١. أَوَّلَ مِثْلَيْنِ مُحَرَّكَيْنِ فِي * كِلْمَةٍ ادْغِمْ لَا كَمِثْلِ: «صُفَفِ»=

٩٩٢. =وَ«ذُلُلٍ» وَ«كِلَلٍ» وَ«لَبَبِ» * وَلَاكَـ«جُسَّسٍ»وَلَاكَـ«اخْصُصَ ابِي»=

٩٩٣. =وَلَا كَـ«هَيْلَلٍ»، وَشَذَّ فِي «أَلِلْ» * وَنَحْوِهِ فَكٌّ بِنَقْلٍ فَقُبِلْ

أي يجب إدغام المثلين المتحركين بشروط وهي:

* أحدها: أن يكونا في كلمة نحو[1]:

شـدَّ: وأصله: شَدَد.

ومَـلَّ: وأصله: مَلِلَ.

وحَبَّ: وأصله: حَبُبَ.

فإذا كانا في كلمتين مثل: جعل لك، كان الإدغام جائزاً لا واجباً.

* الثاني: ألَّا يتصدّرا نحو: دَدَن، فمثل هذا لا يجوز إدغامه لتعذّر الابتداء بالساكن.

* الثالث: ألَّا يكون في اسم على «فُعَل» كصُفَف جمع: صُفّة، وجُدَد جمع: جُدّة، وهو الطريق في الجبل، ودُرَر.

* الرابع: ألَّا يكون في اسم على «فِعَل» نحو كِلَل جمع كِلّة، ولِمَم جمع لِمّة.

* الخامس: ألَّا يكون على وزن «فَعَل» بفتحتين نحو لَبَب، وطَلَل، ومَدَدَ.

---

(١) شرح المكودي ٢/٩٧٠ ـ ٩٧٤، وشرح ابن طولون ٢/٤٥٥ ـ ٤٥٩، وتوضيح المقاصد ٦/١٠٥ ـ ١٠٩، وشرح الأشموني ٢/٦٥٩ ـ ٦٦٣، وشرح ابن عقيل ٤/٢٤٨ ـ ٢٤٩، وأوضح المسالك ٣/٣٤٨ ـ ٣٤٩، والمقاصد الشَّافية ٩/٤٣٠، وشرح ابن النَّاظم/٣٥٠ ـ ٣٥١، وإرشاد السَّالك ٢/١٣٢٦، وشرح الهواري ٤/٣٧٧ ـ ٣٧٨.

* **السَّادس**: **ألَّا يكونا على وزن «فُعُل» بضمتين نحو: ذُلُل: جمع ذلول، وجُدُد جمع جديد.**

فكل هذه يمتنع إدغامها، وأشار إلى ذلك بقوله:

.... لَا كَمِثْلِ: «صُفَفٍ» ✿ وَ«ذُلُلٍ» وَ«كِلَلٍ» وَ«لَبَبٍ»

* **السَّابع**: من الشروط ألَّا يتصل بأول المثلين مدغم فيه، وإليه أشار بقوله: **«وَلَا كَجُسَّسٍ»** وهو جمع جاسّ: اسم فاعل من جسّ الشيء إذا لمسه، أو من جسّ الخبر إذا فحص عنه، وهو الجاسوس، ووجب الفكُّ لأنه لو أدغم فيه المدغم لالتقى ساكنان.

* **الثَّامن**: قوله: **وَلَا كَاخْصُصَ ابِي**، لأنَّ الأصل اخصصْ بالإسكان، فنُقِلت حركة الهمزة إلى الساكن قبلها فلم يعتدَّ بها لعروضها، ومثله: **اكْفُفِ الشَّرَّ**.

* **التَّاسع**: وأشار إليه بقوله: **«وَلَا كَهَيْلَلٍ»**.

ـ وهو ألَّا يكون ما هما فيه ملحقاً بغيره، وقد ذكر المثال: **هَيْلَلَ**: إذا أكثر من لا إِلَهَ إِلَّا الله، فإن الياء فيه مزيدة للإلحاق بـ«دَحْرَجَ».

ـ **والآخر ما حصل** فيه الإلحاق بأحد المثلين نحو: **جَلْبَبَ**، فإنَّ إحدى باءَيه مزيدة للإلحاق بـ«دَحْرَجَ».

* **العاشر**: **ألَّا يكون مما شذَّت العرب في فكِّه** اختياراً، وهي ألفاظ محفوظة لا يقاس عليها، أشار إليها بقوله:

وَشَذَّ فِي «أَلِلْ» ✿ وَنَحْوِهِ فَكٌّ بِنَقْلٍ فَقُبِلْ

وهذه الألفاظ منها:

ـ **أَلِل السقاء**: إذا تغيرت رائحته، وكذلك الأسنان إذا فَسَدت.

ـ **دَبِبَ الإنسان**: إذا نبت الشعر في جبينه.

ـ **صَكِكَ الفرس**: إذا اصطكت عرقوباه.

ـ **وضَبِبت الأرض**: إذا كثرت ضِبابها.

ـ **وقَطِط الشعر**: إذا اشتدت جعودته......

ـ **ولَحِحَتِ العين ولَخِخَت**: إذا التصقت بالرمص.

ـ **ومَشِشَت الدّابّة**: إذا ظهر في وظيفها نتوء.

ـ **وعَزِزَت الناقةُ**: إذا ضاق مجرىٰ لبنها.

ـ **وبَحِحَ الرجل**: إذا كان في صوته بُحَّة.

فهذه الألفاظ كلها شاذَّة ولا يُقاس عليها، وشذوذها كشذوذ ترك الإعلال في **القَوَد، والحَيَد، والصَيَد، والحَوَكة، والخَوَنة**.

وما ورد من ذلك في الشعر عُدَّ من الضرورات كقول أبي النَّجم:

الحَمْــدُ لِلــهِ العَلِــيِّ الأَجْلَــلِ

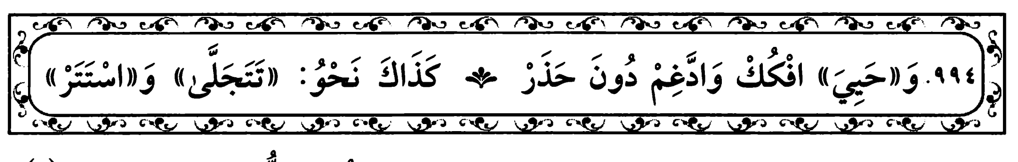
ـ أوَّلَ[1]: مفعول مقدَّم بـ«ادّغم» مِثْلين: مضاف إليه، محرَّكَيْن: نعت «مثلين» في كِلْمَةٍ: حال من «مثلين» لوصفه، أو نعت ثان لمثلين، وعليه اقتصر المكودي، ادّغم: فعل وفاعل، لا: عاطفة، والمعطوف عليه محذوف، والتقدير: أدغم أول

(١) إعراب الألفيَّة/١٨٥ ـ ١٨٦، وشرح المكودي ٢/٩٧٤، الشَّاطبي ٩/٤٤٦.

مثلين محركين في كلمة مغايرة لأوزان مخصوصة لا كمثل هذه الأوزان، ويجوز أن تكون «لا ناهية»، كمثل: مفعول بفعل محذوف، والتقدير: لا تدغم كمثل صُفَف والكاف في «كمثل»، زائدة. صُفَفٍ: جمع صفة: مضاف إليه.

ـ وذُلُل: جمع ذَلُول، وهو ضد الصَّعبة، معطوف علىٰ «صُفَفٍ»، وكِلَلٍ: جمع كِلَّة: وهو نوع من الثياب معروف معطوف علىٰ «صُفف»، ولَبَب: موضع القلادة من كل شيء، معطوف علىٰ «صُفَف»، ولا كجُسَّس: من جَسَّ الشيء إذا لمسه، وهو اسم فاعل من جاسّ، ولا كاخصص: فعل أمر، وهو وما قبله معطوفان علىٰ كمثل، ولا: زائدة، أبي: مفعول به، ومضاف إليه.

ـ ولا كهَيْلَلٍ: إذا أكثر من قول: لا إِلَهَ إِلَّا الله، وهو فعل ماض ملحق بـ«دَحْرَج» معطوف علىٰ ما قبله. وشذَّ: فعل ماض، في أَلِل: متعلِّق بـ«شذَّ»، ونحوه: معطوف علىٰ «أَلِل»، فكٌّ: فاعل شذَّ، بنقلٍ: متعلِّق بـ«فكّ» عند المكودي، وعند الشَّاطبي صفة لـ«فك» أو في موضع الحال، فقُبل: معطوف علىٰ «شذّ»، ونائب الفاعل مستتر يعود إلىٰ «فكّ».


٩٩٤. وَ«حَيِيَ» افْكُكْ وَادَّغِمْ دُونَ حَذَرْ ❊ كَذَاكَ نَحْوُ: «تَتَجَلَّىٰ» وَ«اسْتَتَرْ»

ـ ذكر هنا القسم الثالث، وهو ما يجوز فيه الإدغامُ والفكُّ في مواضع ثلاثة[1]:

❊ الأول نحو: حَيَّ وحَيِيَ، وعَيَّ وَعَيِيَ.

(١) توضيح المقاصد ٦/١١٠ ـ ١١٢، وشرح ابن النَّاظم/٣٥١، وأوضح المسالك ٣/٣٤٩، وشرح المكودي ٢/٩٧٥، والمقاصد الشَّافية ٩/٤٤٩، «النوع السَّابع من الأنواع المستثناة...»، وشرح الأشموني ٢/٦٦٣ ـ ٦٦٤، وشرح ابن عقيل ٤/٢٥٠ ـ ٢٥١، وإرشاد السَّالك ٢/١٣٣٠ ـ ١٣٣٣.

وهو ما عينه ولامه ياءان لازم تحريكهما

ـ فمن أدغم نظر إلىٰ أنهما مثلان في كلمة، وحركة ثانيهما لازمة، وحقّ ذلك الإدغام.

ـ ومن أظهر نظر إلىٰ أنَّ اجتماع المثلين في باب «حَيِيَ» كالعارض لكونه مختّصاً بالماضي دون المضارع، والعارض لا يُعْتَدُّ به غالباً.

ورجح العلماء الفك مع أنَّ كليهما صحيح، وقُرئ بهما في المتواتر[1]، وقدَّم الناظم في البيت الفك لكثرته.

ـ **قال المرادي:** «ولو كانت حركة الياء عارضة نحو: «لن يُحْيِيَ، ورأيت مُحْيِيَا» لم يجز الإدغام، وقول الشاعر:

وَكَأَنَّهَا بَيْنَ النِّسَاءِ سَبِيْكَة ❊ تَمْشِي بِسُدَّة بَيْتِهَا فَتُعِيّ

فشاذّ لا يقاس عليه، وأجازه الفرّاء».

❊ **والموضع الثاني نحو: تتجَلَّىٰ:**

قال ابن النَّاظم: «وما يجوز فيه أيضاً الوجهان كل ما فيه تاءان نحو: «تتجلَّىٰ» فقياسه الفكُّ لتصدُّر المثلين.

ومنهم من يُدْغِم، فيسكن أوله، ويدخل عليه همزة الوصل، فيقول: اتَّجلّىٰ».

وقال الناظم في شرح الكافية[2]: «إذا أدغمت ما اجتمع في أوله تاءان زدت

---

(١) انظر قوله تعالىٰ: ﴿وَيَحْيَىٰ مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ﴾ فقد قرئ «حَيَّ» و«حَيِيَ» سورة الأنفال ٨/٤٢، وانظر معجم القراءات ٣/٣٠١ والقراءتان متواترتان.

(٢) شرح الكافية الشَّافية ٤/٢١٨٥.

همزة الوصل تتوصل بها إلى النطق بالتاء المسكَّنة للإدغام فقلت في تتجلَّى: اتَّجلَّى».

ـ وتعقَّبه المرادي بأن «تتجلى» فعل مضارع، واجتلاب همزة الوصل لا يكون فيه، والذي ذكره غيره من النحويين أن الفعل المفتتح بتاءين إن كان ماضياً نحو: تتبَّع وتتابع، جاز فيه الإدغام واجتلاب همزة الوصل فتقول: اتَّبَع واتَّابع. **وأشار إلى مثل هذا الاعتراض المكودي، وهو تابع في ذلك للمرادي.**

* **الموضع الثالث نحو: اسْتَتَرَ**، وهو كل فعل على وزن «افْتَعل»، اجتمع فيه تاءان، فهذا أيضاً قياسه الفكُّ؛ ليبقى ما قبل التاء ساكناً، وذكروا أنه يجوز إدغامه بعد نقل حركة التاء الأولى إلى الساكن قبله، فتذهب همزة الوصل فتقول: سَتَّر، يَسَتِّر، ومصدره: سِتّار، وأصله: استتار، واسم الفاعل مُسَتِّر، واسم المفعول: مُسَتَّر.

ـ وقال المرادي: «ما ذكر في هذا البيت كالمستثنى من الضابط المتقدِّم، فإن «حَيِيَ» مندرج فيه، فكان حقّه الإدغام على سبيل اللزوم، فاستثناه ليعلم أنَّه ذو وجهين، وكذلك: استتر، وأما نحو تتجلَّى فلم يندرج في الضابط المتقدم لتصدُّر المثلين فيه، والله أعلم».

ـ وحَيِيَ[1]: مفعول مقدَّم بـ«افكك»، افكك: فعل أمر وفاعل، وادّغم: فعل أمر وفاعل، ومفعوله محذوف، دون: في موضع الحال من الفكّ، حذر: مضاف إليه، كذاك: خبر مقدَّم، نحو: مبتدأ مؤخّر، تتجلى: مضاف إليه، واستتر: معطوف على «تتجلَّى».

---

(١) إعراب الألفيَّة/١٨٦، وشرح المكودي ٢/٩٧٥.

٩٩٥. وَمَـا بِتَـاءَيْنِ ابْتُـدِي قَـدْ يُقْتَصَـرْ ✤ فِيـهِ عَلَـىٰ (تَـا) كَـ«تَبَيَّنُ الْعِبَـرْ»

ـ **ذكر ابن طولون**[1] أنَّ هذا من باب «تتجلَّىٰ»، أي: الفعل المضارع الذي اجتمع أوله تاءان:

* **الأولىٰ**: تاء المضارعة، والثانية: تاء «تَفَعَّلُ».

نحو: تذكَّرُ في تتذكَّرُ، وتَيَسَّرُ في تتيسَّرُ.

ـ وتقدَّم عند النَّاظم أنه يجوز فيه الإدغام واجتلاب همزة الوصل.

وذكر هنا أنه يجوز فيه حذف إحدىٰ التاءين، والاستغناء بالأخرىٰ عنها، وعلّة الحذف ثقل اجتماع المثلين، ولم يكن الإدغام ممكناً لما يؤدِّي إليه من اجتلاب همزة الوصل، وهي لا تكون في المضارع فَعَدلوا إلىٰ التخفيف بحذف إحدىٰ التاءين. كذا عند المرادي.

وهذا الحذف كثير في القرآن الكريم نحو[2]: ﴿لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾، و[3]: ﴿تَنَزَّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾.

ـ وأَبْهَمَ في ذكر المحذوف، **فمذهب سيبويه والبصريين** حذف التاء الثانية؛ لأنَّ الاستثقال حَصَل بها؛ ولأن الأولىٰ دالة علىٰ المضارعة، **وعند هشام** المحذوفة الأولىٰ، **ونقل عن الكوفيين**.

---

(١) شرح ابن طولون ٢/٤٦٠، وشرح المكودي ٢/٩٧٦، وتوضيح المقاصد ٦/١١٣ ـ ١١٥، وشرح ابن النَّاظم/٣٥١ ـ ٣٥٢، وشرح الأشموني ٢/٦٦٥ ـ ٦٦٦، وإرشاد السَّالك ٢/١٣٣٤ ـ ١٣٣٥، وشرح ابن عقيل ٤/٢٥٢، والمقاصد الشَّافية ٩/٤٦٨، وأوضح المسالك ٣/٣٥٠.

(٢) سورة هود ١١/١٠٥.

(٣) سورة القدر ٩٧/٤.

ـ وقوله: ما بتاءين ابتُدي: إنما هو في المضارع، لأنه هو الذي يتعذّر فيه الإدغام، وأما نحو «تتابع» وهو الماضي، فلا يتعذَّر فيه الإدغام. على أن تعذُّره في المضارع إنما يكون في الابتداء، وهو ممكن في الوصل، وقد سبق الكلام في «تتجلّى».

ـ **وذكر المرادي**: أنَّ هذا التخفيف في الحَذْف قد يكون فيما تصدَّر فيه نونان، ومن ذلك قراءة[1]: ﴿وَنُزِّلَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ تَنزِيلًا﴾.

واستدل في شرح الكافية[2] بهذه القراءة على أن المحذوفة من تاءي «تنزلُ» إنما هي الثانية؛ لأن المحذوفة من نوني «نُزِّل» هي الثانية.

ـ **وقال ابن النَّاظم**: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُجِّى ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾[3] في قراءة ابن عامر وشعبة، وأصله «ننجي»، ولذلك سكّن آخره.

وقال ابن عقيل: «يقال في تتعلَّمُ، وتتنزّلُ، وتتبيَّنُ: تَعَلَّمُ، وتنزَّلُ، وتبيَّنُ بحذف إحدى التاءين وإبقاء الأخرى، وهو كثير جداً...».

ـ وما[4]: اسم موصول مبتدأ، بتاءين: متعلِّق بـ«ابتُدي»، وابتُدي: صلة «ما»، قد يُقْتَصَر: خبر «ما»، فيه: عند المكودي مفعول لما لم يُسَمَّ فاعله، متعلِّق بـ«يُقتصَر»، ويجوز أن يكون النائب عن الفاعل ضميراً عائداً على «ما»، على تا: متعلِّق بـ«يُقتصر»، كتبيّنُ: مضارع مرفوع، العِبَرُ: فاعل لما قبله.

---

(١) سورة الفرقان ٢٥/٢٥ قراءة معاذ وخارجة عن أبي عمرو وقنبل عن ابن كثير، وأصله: نُنَزِّلُ فأسقط النون منه. معجم القراءات ٦/٣٤١.

(٢) شرح الكافية ٤/٢١٨٧ وانظر المحتسَب ٢/١٢٠.

(٣) سورة الأنبياء ٢١/٨٨، وهي قراءة ابن عامر وأبي بكر عن عاصم بنون واحدة مضمومة وجيم مشدّدة، وياء ساكنة، وهي كذلك في مصحف الإمام ومصاحف الأمصار بنون واحدة، واختارها أبو عبيد لموافقة المصاحف. انظر معجم القراءات ٦/٤٨، وشرح ابن النَّاظم/٣٥٣.

(٤) إعراب الألفيَّة/١٨٧، وشرح المكودي ٢/٩٧٦ ـ ٩٧٧.

٩٩٦. وَفُـكَّ حَيْـثُ مُـدْغَمٌ فِيـهِ سَـكَنْ ✽ لِكَوْنِـهِ بِمُضْـمَرِ الرَّفْـعِ اقْتَـرَنْ=

٩٩٧. =نَحْوُ: «حَلَلْتُ مَا حَلَلْتَهُ»، وَفِي ✽ جَـزْمٍ وَشِـبْهِ الْجَـزْمِ تَخْيِيـرٌ قُفِـيْ

ـ إذا سكن آخر الفعل المُدْغَم فيه لاتِّصاله بضمير الرفع وَجَبَ الفك، نحو: حَلَلْتُ، وحَلَلْنا، والهندات حَلَلْنَ. كذا عند ابن النَّاظم[1].

ـ **وعند المرادي**: «وَجَبَ الفك لأنَّ ثاني المثلين قد سكن فتعذَّر الإدغام، والمراد بضمير الرفع تاء الضمير، ونا، ونون الإناث، نحو: رَدَدْتُ، رَدَدْنا، رَدَدْنَ، وقد مَثَّل بقوله: «نَحْوُ: حَلَلْتُ مَا حَلَلْتَهُ».».

ـ **وحكى المرادي** في تنبيه أنَّ فكَّ الإدغام واجب عند جمهور العرب، والإدغام قبل الضمير لغيَّة، **وذكر سيبويه عن الخليل أنَّ ناساً من بكر بن وائل يقولون: رَدَّنا، ومَرَّنا، وَرَدَّتَ، وهذه لغيَّة.**

ـ وقوله:

وَفِي ✽ جَـزْمٍ وَشِـبْهِ الْجَـزْمِ تَخْيِيـرٌ قُفِـيْ

أي: أنَّ المدغم إذا كان سَكَن بجزم أو للوقف، وهو ما أراد به النَّاظم شبه الجزم، جاز فيه الفكُّ والإدغام، نحو: **لم يَحْلُلْ، ولم يَحُلَّ، واحلِلْ، وحُلَّ. والفكّ لغة أهل الحجاز، والإدغام لغة تميم.**

(١) شرح ابن النَّاظم/٣٥٣، وتوضيح المقاصد ٦/١١٥ ـ ١١٨، وشرح الأشموني ٢/٦٦٦ ـ ٦٦٧، وشرح المكودي ٢/٩٧٧ ـ ٩٧٨، وشرح ابن عقيل ٤/٢٥٣، وشرح ابن طولون ٢/٤٦٠ ـ ٤٦١، وأوضح المسالك ٣/٣٥٠، والمقاصد الشَّافية ٩/٤٧٠، وإرشاد السَّالك ٢/١٣٣٦ ـ ١٣٣٨، وشرح الهواري ٤/٣٨١ ـ ٣٨٢.

ـ **وقال ابن النَّاظم**: «والفَكُّ لغة الحجاز، وبها جاء التنزيل نحو قوله تعالى[1]: ﴿وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ﴾، و[2]: ﴿وَمَن يَحْلِلْ عَلَيْهِ غَضَبِى﴾، وقوله تعالى[3]: ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾، و[4]: ﴿وَٱغْضُضْ مِن صَوْتِكَ﴾.

ـ والإدغام لغة بني تميم، وعليها قوله تعالى[5]: ﴿وَمَن يُشَآقِّ ٱللَّهَ﴾، وقوله تعالى[6]: ﴿مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ﴾، على قراءة ابن كثير وأبي عمرو والكوفيين، . . .

والمراد بشبه الجزم سكون الأمر، نحو: احلل، وإن شئت قلت: حُلَّ؛ لأنَّ حكم الأمر أبداً حكم المضارع المجزوم».

ـ ويعني بالتخيير: استواء الوجهين في الجواز، وليس المراد استواؤهما في الفصاحة؛ لأنَّ الفك لغة أهل الحجاز، وبها جاء في القرآن غالباً.

ـ **واستطرد المرادي والشَّاطبي** بعد هذا إلى مسائل في الباب لم ينصَّ عليها المصنِّف في النظم، قال الشَّاطبي: «ولم يذكر النَّاظم فيما إذا أُدغم مثل هذا بأي حركة يتحرَّك المثل الثاني، وهذا من وظيفة باب التقاء السَّاكنين، والذي ذكره سيبويه وغيره في ذلك عنهم أربع لغات. . . .».

---

(١) سورة البقرة ٢/٢١٧.
(٢) سورة طه ٢٠/٨١.
(٣) سورة المدثّر ٧٤/٦.
(٤) سورة لقمان ٣١/١٩.
(٥) سورة الحشر ٥٩/٤، قراءة الجماعة بالإدغام، وقرأ بالفك «يشاقق» طلحة بن مصرف ومحمد بن السميفع. انظر معجم القراءات ٩/٣٨٩.
(٦) سورة المائدة ٥/٥٤، وانظر معجم القراءات ٢/٢٩٣ ـ ٢٩٤.

ـ وفُكَّ[١]: فعل أمر، ومفعوله محذوف، أي: فك المُدْغَمَ، حَيْثُ: متعلِّق بما قبله، مُدْغم: مبتدأ، فيه: مفعول ما لم يسم فاعله بمُدْغَم، سكن: خبر المبتدأ، والجملة مضاف إليها «حيث»، لكونه: متعلِّق بـ«فُكَّ»، بمضمر: متعلِّق بـ«اقترن»، الرفع: مضاف إليه، اقترن: خبر الكون.

ـ نحو: خبر لمبتدأ مَحْذُوف، وذلك كقول نحو: حللت: الجملة مقول للقول المحذوف، ما: مفعول بـ«حللت»، جملة «حللته» صلة «ما»، في جزم: خبر مقدَّم، وشبه: معطوف علىٰ جزم، الجزمِ: مضاف إليه، تخييرٌ: مبتدأ مؤخَّر، ففي: نعت «تخيير».

٩٩٨. وَفَكُّ (أَفْعِلْ) فِي التَّعَجُّبِ الْتُزِمْ ❖ وَالْتُزِمَ الإِدْغَامُ أَيْضاً فِي «هَلُمّْ»

ـ أي: إنّ «أَفْعِل» في التعجُّب يلزم فكُّهُ[٢]، وليس حكمُه كحُكْم فعل الأمر جواز الوجهين، قالوا: **أحبِبْ بزيد، وأشدِدْ ببياضِ وجهه**.

ـ كما أنَّ «هَلُمَّ» أيضاً يلزم إدغامه، وأصله هَلْمُمْ، فنقلت الضَّمة إلىٰ اللام، وأدغمت الميم في الميم، ومعناها: أقبِلْ.

ـ وهي عند **الحجازيين** اسم فعل، يخاطَبُ بها عندهم الواحد والمثنىٰ والجمع بصيغة واحدة.

ـ وذكرها النَّاظم هنا **اعتباراً للغة بني تميم**؛ لأنها عندهم فعل أمرٍ لا يتصرف

---

(١) إعراب الألفيَّة/١٨٧، وشرح المكودي ٢/٩٧٧، ٩٧٩.

(٢) شرح المكودي ٢/٩٧٩، وتوضيح المقاصد ٦/١١٨ ـ ١٢٠، وشرح ابن عقيل ٤/٢٥٣، والمقاصد الشَّافية ٩/٤٧٥، وشرح ابن النَّاظم/٣٥٣، وشرح ابن طولون ٢/٤٦٢ ـ ٤٦٣، وإرشاد السَّالك ٢/١٣٣٨ ـ ١٣٣٩، وأوضح المسالك ٣/٣٥٠.

ملتزم ادِّغامه، وقد استعمل لها مضارع، **فمن قيل له: هلُمَّ قال: لا أَهَلُمُّ**.

ـ وقيل عند بني تميم: هلُمّا، هَلُمّوا، هَلُمّي، فتتصل بها الضمائر المرفوعة البارزة، **فإذا اتَّصَلَ بها نون الإناث فالقياس: هَلْمُمْنَ، بالفكّ**.

واستطرد المرادي إلىٰ الحديث عن تركيبها وبساطتها وذكر مذهب الخليل والفرّاء. وفعل مثل هذا الشَّاطبي.

ـ وفكُّ[1]: مبتدأ، أفعِلْ: مضاف إليه، في التعجب: حال من «أَفْعِل»، وجملة «التُزِم» خبر «فَكُّ»، وهو فعل ماض مبني للمفعول، الإدغام: نائب عن الفاعل، أيضاً: مفعول مطلق، في هلُمَّ: متعلِّق بـ«الْتُزِم».



(١) إعراب الألفيّة/١٨٧.

الخَاتِمَةُ

٩٩٩. وَمَـا بِجَمْعِـهِ عُنِيـتُ قَـدْ كَمَـلْ ✤ نَظْماً عَلَىٰ جُلِّ الْمُهِمَّـاتِ اشْتَمَـلْ

ـ أي: ما عُني به من جمع المهمات في النحو قد كَمَل، وعلىٰ معظم مقاصده قد اشتمل، فتم موفياً لما أراده، وجاء علىٰ وفق قصده.

ـ وذكر الشَّاطبي[1] أنَّ هذه المسائل ليست من مخترعاته، ولا انفرد بالكلام عليها، بل ذكرها النحويون.

ـ وقال «علىٰ جُلِّ» أي: اشتمل علىٰ المهمات؛ لأنه لم يختر جميع الضروريات بل علىٰ أكثرها، **وقد نقصه جملة من فصول في الأبواب، ونقصه بعض الأبواب من الرأس، وأما ما نقصه من الأبواب:**

فكالقَسَم، والتقاء السَّاكنين، فإنَّ هذين البابَيْن لم يُعَرِّج عليهما، بل أهمل جانبهما جملةً، ومن ذلك باب التسمية.

وما أهمله من الفصول والمسائل فنحو:

مسألة الفصل من المضمرات، ومسألة الأمثلة الموزون بها من الأعلام، ومسألة الموصولات الحرفيَّة؛ وهي أنَّ، وأنْ، وكي، ولو، ومسألة دخول الفاء في خبر المبتدأ، ومسألة التأريخ في باب العدد، ومسألة معاني أبنية الأفعال، ومسألة ما

(١) المقاصد الشَّافية ٩/٤٨٢ ـ ٤٨٣.

زيدت فيه الميم في أوله من أسماء المصادر، وأسماء الزمان والمكان، **والكلام علىٰ جملة من الحروف**، كأيْ التفسيرية، وحروف التنبيه، والجواب، ومَدَّة الإنكار، والتذكر، وفصل مخارج الحروف، وصفاتها، والإدغام إذا كان في كلمتين، وقسم إدغام المتقاربين. **ومسائل من هذا النوع لم يتعرض لها، فلذلك قال: «علىٰ جُلِّ المهمات»**.

١٠٠٠ـ أَحْصَىٰ مِنَ «الْكَافِيَةِ»: «الْخُلَاصَهْ» ❖ كَمَا اقْتَضَىٰ غِنىً بِلَا خَصَاصَهْ

ـ الكافية هي أرجوزته الكبرىٰ، وهي المسماة بالكافية الشَّافية، وقد احتوت من الأشطار المزدوجة علىٰ آلاف، وذكر الشَّاطبي: **أنه لم يكن قد وقف علىٰ الكافية غير أنه رأىٰ كتاباً فيه بعض الفوائد المنثورة عنها، قال: «وقد رأيت هذا الكتاب، ورأيت اختيار ابن مالك موفقاً في الغالب لما اختاره في هذا النظم»**.

ـ والكافية الشَّافية[1] جاءت في ٢٧٥٧ بيتاً، وعليها شرح النَّاظم، وقد طُبِعَت في خَمْسَة أجزاء.

وذهب إبراهيم بن أيوب بن قيم الجوزية إلىٰ أنَّ مراده بالكافية «كافية ابن الحاجب[1]»، وتعقَّبه المحقق، فصحَّح ما ذهب إليه الشَّارح.

ـ والخصاصة: ضد الغِنَىٰ. والخلاصة: الصافي غير المشوب بما يكدره.

ـ وذكر **الشَّاطبي**[2] **أنَّ** النَّاظم لم يقتصر في كثير من هذا الكتاب علىٰ مجرد النقل الذي لا يشوبه تعليل، بل نبَّه علىٰ التعليل، ورمز إلىٰ الأخذ بالدليل، وأنه مال

---

(١) انظر إرشاد السَّالك ٢/١٣٤٠.

(٢) المقاصد الشَّافية ٩/٤٨٦.

إلىٰ الانتصار للنَّاظم فيما رآه، واعتذر عنه ما وجد إلىٰ ذلك طريقاً، وفيه من الفوائد الكلية والقوانين العاقدة ما ينبغي بسطه، ولا يسع اختصاره، فإنَّ الاختصار إخلال بالشرح. وفي شرح الشَّاطبي تنشيط للقارئ في بعض المواطن بالحكايات عن بعض أهل العلم في المسائل المتكلَّم فيها؛

ـ وأَحْصَىٰ: فعل ماض، وذكر ابن قيم أنه أفعل تفضيل، ومثله عند الهواري، ثم ذكر احتمال كونه فعلاً ماضياً.

١٠٠١. فَأَحْمَــدُ اللهَ مُصَــلِّيًا عَلَــىٰ ✤ مُحَمَّــدٍ خَيْــرِ نَبِــيٍّ أُرْسِــلَا

١٠٠٢. وَآلِــهِ الْغُــرِّ الْكِــرَامِ الْبَــرَرَهْ ✤ وَصَــحْبِهِ الْمُنْتَخَبِــينَ الْخِيَــرَهْ

والحمد لله رب العالمين

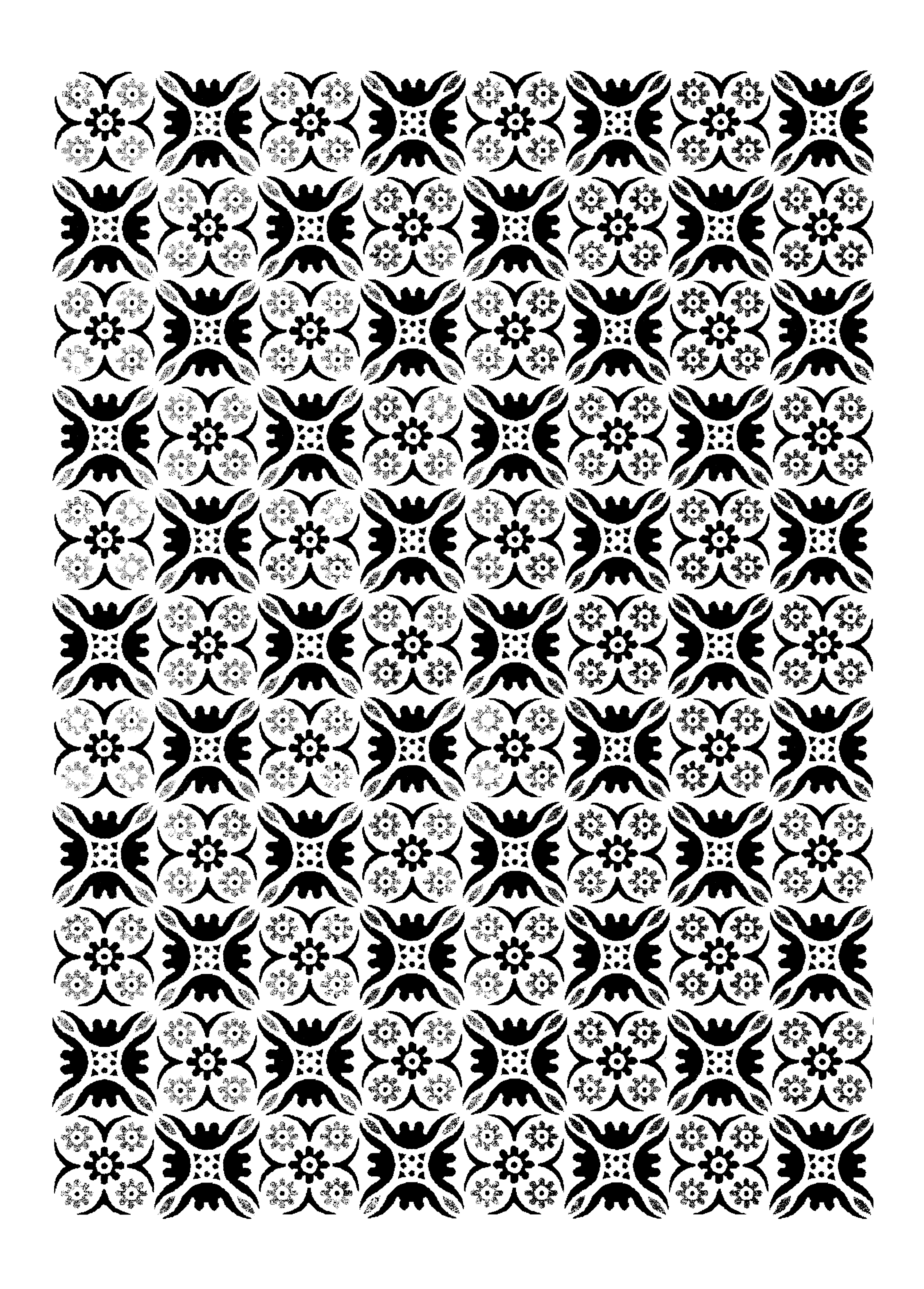
انتهيتُ من كتابة خلاصة هذه الشروح صباح يوم الجمعة

الموافق: ٨ من ربيع الثاني عام/١٤٣٨

٦ من يناير كانون الثاني/٢٠١٧

عَبد اللطيف بن محمَّد الخطيب

الكويت



المراجع

* **أدب الكاتب ـ ابن قتيبة**، تحقيق محمد أحمد الدالي ـ نشر مؤسسة الرسالة ـ ط/٢، ١٩٨٥م.
* **ارتشاف الضرب ـ أبو حيان الأندلسي**، تحقيق رجب عثمان ـ نشر مكتبة الخانجي ـ ط/١، ١٩٩٨م.
* **إرشاد السَّالك إلىٰ ألفيَّة ابن مالك ـ ابن قيم الجوزية**، تحقيق محمد بن عوض السهلي ـ نشر الجامعة الإسلامية ط/١، ٢٠٠٩م.
* **إعراب الألفيَّة ـ خالد الأزهري**، نشر المكتبة العصريَّة ـ بيروت.
* **إعراب القرآن ـ أبو جعفر النحاس**، تحقيق زهير غازي زاهد ـ مطبعة العاني، بغداد.
* **ألفيَّة ابن معطي** ـ نشرها عبد اللطيف الخطيب وسعد مصلوح ـ مكتبة دار العروبة ط/١، ٢٠١٤م.
* **أمالي ابن الشجري**، تحقيق محمود محمد الطناحي ـ نشر مكتبة الخانجي ط١، ١٩٩٢م.
* **الإنصاف في مسائل الخلاف ـ ابن الأنباري**، تحقيق محمد محيي الدين ـ المكتبة التجارية بمصر، ط/٤ ـ ١٩٦١م.
* **الأنموذج ـ الزمخشري**، ط/١ ـ ١٢٨٩ مصر
* **أوضح المسالك ـ ابن هشام الأنصاري**، تحقيق محمد محيي الدين ـ نشر دار إحياء التراث ط/٥ ـ بيروت ١٩٦٦م.
* **الإيضاح العضدي ـ أبو علي الفارسي**، تحقيق حسن شاذلي فرهود ـ نشر جامعة الرياض ـ ط/١، ١٩٦٩م.
* **البحر المحيط ـ أبو حيان الأندلسي**، نشر مكتبة النصر ـ الرياض.

* **البرهان في علوم القرآن ـ الإمام الزركشي**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ـ نشر دار الجيل، بيروت، ١٩٨٨م.
* **البهجة المرضيَّة في شرح الألفيَّة ـ السُّيُوطي**، تحقيق محمد أحمد إبراهيم ـ نشر دار الفكر ـ ط/١، ٢٠٠٠م.
* **تاج العروس ـ الزبيدي**، طبع الكويت ـ المجلس الوطني للثقافة.
* **تاريخ بغداد ـ الخطيب البغدادي**.
* **التبيان في إعراب القرآن ـ العكبري**، تحقيق محمد علي البجاوي ـ ط عيسىٰ البابي الحلبي/١٩٧٦م.
* **تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة ـ عمر بن مظفر الوردي**، تحقيق عبد الله بن علي الشلال ـ نشر مكتبة الرشد، ط/١، ٢٠٠٨م.
* **التذييل والتكميل ـ أبو حيان الأندلسي**، تحقيق حسن هنداوي ـ ط. دار القلم، دمشق.
* **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ـ ابن مالك**، تحقيق محمد كامل بركات ـ نشر دار الكاتب العربي ـ ١٩٦٧.
* **التفصيل في إعراب آيات التنزيل ـ عبد اللطيف الخطيب وزميلاه**، نشر مكتبة الخطيب ـ الكويت، ٢٠١٥م.
* **تهذيب اللغة ـ الأزهري**، تحقيق عبد السلام هارون ـ نشر الدار المصريّة/١٩٦٤م.
* **توضيح المقاصد والمسالك ـ ابن أم قاسم المرادي**، تحقيق عبد الرحمن علي سليمان ـ نشر مكتبة الكليات الأزهرية ط/٢، ١٩٧٩م.
* **حاشية الخضري علىٰ شرح ابن عقيل**، نشر المكتبة التجارية بمصر.
* **حاشية الشهاب الخفاجي علىٰ تفسير البيضاوي**، نشر دار صادر ـ بيروت.
* **الخصائص ـ أبو الفتح عثمان بن جني**، تحقيق محمد علي النجار ـ طبع دار الكتب المصريّة، ١٩٥٢م.

* **الدرّ المصون ـ السمين الحلبي**، تحقيق أحمد محمد الخراط ـ طبع دار القلم بدمشق ـ ط/١، ١٩٩٤م.

* **دراسات لأسلوب القرآن الكريم ـ محمد عبد الخالق عضيمة**، نشر مكتبة دار الحديث ـ القاهرة.

* **سرّ صناعة الإعراب ـ ابن جِنِّي**، تحقيق حسن هنداوي ـ ط. دار القلم بدمشق، ط/١، ١٩٨٥م.

* **شرح ابن طولون على الألفيّة**، تحقيق عبد الحميد جاسم الكبيسي ـ نشر دار الكتب العلميّة ـ بيروت.

* **شرح ابن عقيل على الألفيّة**، تحقيق محمد محيي الدين ـ نشر دار الفكر/١٩٧٤م.

* **شرح ابن النَّاظم على الألفيّة**، من منشورات ناصر خسرو، بيروت.

* **شرح أبيات مغني اللبيب ـ البغدادي**، تحقيق عبد العزيز رباح وزميله ـ نشر دار المأمون ـ دمشق، ط/١، ١٩٧٣م.

* **شرح الأشموني على الألفيّة**، دار إحياء الكتب العربية ـ ط/١.

* **شرح ألفيّة ابن مالك ـ محمد بن غازي المكناسي**، تحقيق حسين عبد المنعم بركات ـ نشر مكتبة الرشد، ط/١، ١٩٩٩م.

* **شرح الأنموذج للزمخشري ـ الأردبيلي**، نشر مكتبة الآداب بالقاهرة ـ ط/١٩٩٠م.

* **شرح التَّسهيل ـ ابن مالك**، تحقيق عبد الرحمن السيّد وزميله ـ نشر دار هجر ـ مصر ـ ط/١، ١٩٩٠م.

* **شرح التَّسهيل ـ ناظر الجيش**، تحقيق علي فاخر وزملائه ـ نشر دار السلام ـ ط/١، ٢٠٠٧م.

* **شرح التصريح على التوضيح ـ خالد الأزهري**، ط/ عيسى البابي الحلبي ـ مصر

* **شرح الشَّافية ـ الرضي الإستراباذي**، تحقيق محمد نور الحسن وزملائه ـ دار الكتب

العلميّة، ١٩٧٥م.

❋ **شرح شذور الذهب ـ ابن هشام الأنصاري**، تحقيق محمد محيي الدين ـ المكتبة العصريّة

❋ **شرح قطر الندىٰ ـ ابن هشام الأنصاري**، تحقيق محمد محيي الدين ـ نشر دار الفكر

❋ **شرح الكافية ـ الرضي الإستراباذي**، تحقيق عبد العال سالم ـ نشر عالم الكتب، ط/١ ـ ٢٠٠٠م.

❋ **شرح الكافية الشّافية ـ ابن مالك**، تحقيق عبد المنعم هريدي ـ نشر جامعة أم القرىٰ ط/١، ١٩٨٢م

❋ **شرح المفصّل ـ ابن يعيش الحلي**، تحقيق عبد اللطيف الخطيب ـ نشر دار العروبة ـ الكويت ـ عام/٢٠١٤م.

❋ **شرح المكودي علىٰ الألفيّة**، تحقيق فاطمة الراجحي ـ نشر جامعة الكويت ـ عام/١٩٩٣م.

❋ **شرح الهواي الأندلسي علىٰ الألفيَّة**، تحقيق عبد الحميد السيد محمد ـ نشر المكتبة الأزهرية ـ عام/٢٠٠٠م.

❋ **ضرائر الشعر ـ ابن عصفور الإشبيلي**، تحقيق السيد إبراهيم محمد ـ نشر دار الأندلس ـ ط/١، ١٩٨٠م.

❋ **القاموس المحيط ـ الفيروز آبادي**.

❋ **الكتاب ـ سيبويه**، المطبعة الأميرية ط/١، ١٣١٧هـ.

❋ **كتاب الأفعال ـ ابن القطاع**، نشر عالم الكتب ـ ط/١ ـ ١٩٨٣م.

❋ **كتاب الشعر ـ أبو علي الفارسي**، تحقيق محمود محمد الطناحي ـ نشر مكتبة الخانجي، ط/١، ١٩٨٨م.

❋ **الكشاف ـ الزمخشري**، نشر مكتبة البابي الحلبي، ١٩٨٤م.

❋ **لسان العرب ـ ابن منظور المصري**.

* **متن ألفيّة ابن مالك**، تحقيق عبد اللطيف الخطيب ـ نشر مكتبة دار العروبة، ط/٢، ٢٠١١م

* **مجمع الأمثال ـ الميداني**، تحقيق محمد محيي الدين، ط مطبعة السُّنَّة المحمدية/١٩٥٥م.

* **المحتسب في شواذ القراءات ـ ابن جِنِّي**، تحقيق علي النجدي وزميله ـ المجلس الأعلىٰ للشؤون الإسلامية / ١٣٨٦هـ.

* **المحكم ـ علي بن إسماعيل بن سيده**، تحقيق مصطفىٰ السَّقّا وزميله ـ نشر مكتبة الباب الحلبي، ط/١، ١٩٥٨م.

* **المساعد علىٰ تسهيل الفوائد ـ شرح لابن عقيل**، تحقيق محمد كامل بركات ـ نشر جامعة الملك عبد العزيز، ١٩٨٠م.

* **المستقصىٰ في علم التصريف ـ عبد اللطيف الخطيب**، نشر دار العروبة ـ الكويت ـ ط/١ ـ ٢٠٠٣م.

* **المصباح المنير ـ الفيّومي**،نشر المكتبة العلميّة، بيروت.

* **المطالع النصريّة ـ نصر الهوريني**، نشر مؤسسة الرسالة، ط/١ ـ ٢٠٠١م.

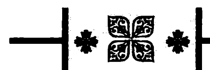
* **معاني القرآن ـ أبو زكريا الفرّاء**، تحقيق عبد الفتاح شلبي وآخرين ـ الهيئة المصريّة العامة للكتاب/١٩٧٢م.

* **معجم البلدان ـ ياقوت الحموي**، نشر دار الكتب العلمية، بيروت.

* **معجم القراءات ـ عبد اللطيف الخطيب**، نشر في دمشق عام/٢٠٠٠م

* **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ـ ابن هشام الأنصاري**، تحقيق عبد اللطيف الخطيب ـ نشر المجلس الوطني للثقافة ـ الكويت، ط/١ ـ ٢٠٠٠م.

* **المقاصد الشَّافية ـ أبو إسحاق الشَّاطبي**، تحقيق مجموعة من الباحثين ـ نشر معهد البحوث العلمية بجامعة أم القرىٰ/٢٠٠٧.



* **المقتضب ـ أبو العباس المبرّد**، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، نشر عالم الكتب ـ بيروت.

* **الممتع في التَّصريف ـ ابن عصفور**، تحقيق فخر الدين قباوة ـ المطبعة العربية بحلب ط/١، ١٩٨٠م.

* **المنصف شرح تصريف المازني ـ ابن جِنِّي**، نشر مكتبة البابي الحلبي ط/١، ١٩٥٤م.

* **منهج السَّالك ـ شرح الألفية ـ أبو حيان الأندلسي**، نسخة مصورة فيها شرح خمسمئة بيت.

* **موسوعة قواعد الكتابة العربية ـ عبد اللطيف الخطيب**، طبع مكتبة دار العروبة ـ الكويت، ط/١، ٢٠١١م.

* **نحو العربية ـ عبد اللطيف الخطيب وسعد مصلوح**، نشر مكتبة دار البلاغة ـ الكويت.

* **النَّشر في القراءات العشر ـ ابن الجزري**، نشر المكتبة التجارية بمصر

* **النِّهاية في غريب الحديث والأثر ـ ابن الأثير الجزري**، تحقيق محمود محمد الطناحي ـ نشر عيسى البابي الحلبي ط/١، ١٩٦٣م.

* **همع الهوامع ـ السُّيُوطي**، تحقيق عبد السلام هارون وزميله ـ ط. دار البحوث العلميّة، الكويت ١٩٧٥م.



الفهارس

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة



الموضوع	الصفحة